

المحاسبة المتوسطة

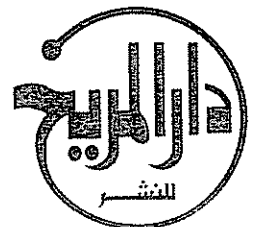
الجزء الثاني

تعريب
د. أحمد حامد حجاج

دونالد كسسو
جيرى ويجانت



الطبعة العربية الثانية



المحتويات

الجزء الأول

١٧	مقدمة
----	-------

١٩ الفصل الأول: المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية

٢١	- الأهداف التعليمية
٢٢	- طبيعة وبيئة المحاسبة المالية
٢٨	- الحاجة لوضع المعايير
٢٩	- الأطراف المشتركة في وضع المعايير المحاسبية
٤٧	- معايير المحاسبة الدولية
٤٨	- أخلاقيات بيئة المحاسبة المالية
٥١	- أسئلة
٥٣	- حالات

٦١ الفصل الثاني: الاطار النظري للمحاسبة المالية

٦٣	- الأهداف التعليمية
٦٤	- طبيعة الإطار النظري
٦٥	- وضع إطار نظري
٦٦	- المستوى الأول: الأهداف الأساسية
٦٧	- المستوى الثاني: مفاهيم أساسية
٧٥	- المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس
٩٢	- أسئلة
٩٦	- حالات

الفصل الثالث : إستعراض للدورة المحاسبية ١١٧

- الأهداف التعليمية ١١٩
- الإجراءات المستخدمة في المحاسبة ١٢١
- المدين والدائن ١٢٣
- الدورة المحاسبية ١٢٦
- الاثبات في اليومية ١٢٨
- الترحيل إلى الأستاذ ١٣٠
- ميزانية المراجعة قبل التسوية ١٣١
- المخزون والحسابات المتعلقة به ١٣٧
- إقفال الحسابات في نهاية العام ١٣٩
- ميزان المراجعة بعد الاقفال ١٤١
- القيود العكسية ١٤١
- إستخدام قائمة التسوية في إعداد القوائم المالية ١٤٥
- أسئلة ١٥٦
- تمارين ١٥٧
- أمثلة ومشاكل ١٦٠

الفصل الرابع : قائمة الدخل والأرباح المحتجزة ١٦٥

- الأهداف التعليمية ١٦٧
- أهمية قائمة الدخل ١٦٨
- محددات قائمة الدخل ١٦٩
- قائمة الدخل والبنود غير المنتظمة ١٧٩
- تخصيص الضرائب على مدار الفترة ١٨٨
- ربح السهم ١٩١
- قائمة الأرباح المحتجزة ١٩٤
- منظور دولي ١٩٨
- الملحق ٤ - A ٢٠٠
- أسئلة ٢١٠
- حالات ٢١٤

٢١٧	- تمارين
٢٢١	الفصل الخامس: الميزانية وقائمة التدفقات النقدية
٢٢٣	- الأهداف التعليمية
٢٢٤	- الجزء الأول: الميزانية
٢٢٤	• أهمية الميزانية
٢٢٥	• جوانب القصور في الميزانية
٢٢٧	• تبويب الميزانية
٢٣٧	• أشكال عرض الميزانية
٢٣٧	• المعلومات الإضافية المقرر عنها في الميزانية
٢٤٣	• أساليب الإفصاح
٢٤٦	• المصطلحات المستخدمة
٢٤٧	- الجزء الثاني: قائمة التدفقات النقدية
٢٤٧	• الغرض من قائمة التدفقات النقدية
٢٤٨	• محتوى وشكل قائمة التدفقات النقدية
٢٥٠	• إعداد قائمة التدفقات النقدية
٢٥٣	• منظور دولي
٢٥٥	• نظرة على القوائم المالية في المستقبل
٢٥٧	- أسئلة
٢٥٨	- حالات
٢٦٠	- تمارين
٢٦٥	الفصل السادس: المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود
٢٦٧	- الأهداف التعليمية
٢٦٨	- تطبيقات مفاهيم القيمة الزمنية
٢٦٩	- طبيعة الفائدة
٢٧٠	- إختيار معدل الفائدة المناسب
٢٧٦	- المتغيرات الأساسية
٢٧٧	- مشاكل المبلغ الواحد
٢٨٤	- الدفعات الدورية

- القيمة الحالية لدفعة عادية ٢٩٠
- بعض الحالات المعقدة ٢٩٥
- تقويم السندات طويلة الأجل ٢٩٧
- أسئلة ٣٠٠
- تمارين ٣٠٠
- أمثلة وحالات ٣٠١

٣٠٩ الفصل السابع: النقدية وحسابات القبض

- الأهداف التعليمية ٣١١
- الجزء الأول: النقدية ٣١٢
 - طبيعة ومكونات النقدية ٣١٢
 - إدارة النقدية والرقابة عليها ٣١٣
 - استخدام حسابات البنوك ٣١٤
 - التحويلات الالكترونية للأموال ٣١٥
 - نظام صندوق المصروفات الثرية المخصص ٣١٦
 - الحماية المادية لأرصدة النقدية ٣١٨
 - تسوية أرصدة البنك ٣١٩
 - التقرير عن النقدية ٣٢٢
 - النقدية الخاضعة لقيود ٣٢٣
 - أنواع أخرى من القيود ٣٢٤
- الجزء الثاني: حسابات القبض ٣٢٦
 - حسابات المدينين ٣٢٧
 - الخصومات التجارية ٣٢٨
 - الخصومات النقدية (خصومات المبيعات) ٣٢٨
 - عدم الاعتراف بعنصر الفائدة ٣٣٠
 - تقويم حسابات المدينين ٣٣٠
 - حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها ٣٣١
 - حسابات المخصصات الخاصة ٣٣٥
 - مردودات ومسموحات المبيعات ٣٣٥

٣٣٧	• أوراق القبض
٣٣٧	• الإعتراف بأوراق القبض
٣٤٣	• الفائدة المحسوبة
٣٤٦	• تقويم أوراق القبض
٣٤٧	• التخلص من حسابات المدينين وأوراق القبض
٣٤٨	• تعيين حسابات المدينين
٣٥٠	• بيع (تحويل) حسابات المدينين وأوراق القبض
٣٥٣	• القضايا الفكرية المتعلقة بتحويل حسابات المدينين
٣٥٤	• عرض حسابات المدينين وأوراق القبض في الميزانية
٣٥٥	• أسئلة
٣٥٥	• حالات
٣٥٧	• تمارين

الفصل الثامن: تقويم المخزون: مدخل التكلفة

٣٦١	- الأهداف التعليمية
٣٦٣	- التبويبات الأساسية للمخزون
٣٦٤	- إدارة المخزون والرقابة عليه
٣٦٤	- القضايا الأساسية في تقييم المخزون
٣٦٩	- البضاعة التي يشملها المخزون
٣٧٠	- التكاليف التي يلزم إدراجها في المخزون
٣٧٥	- ماهو إفتراض تدفق التكلفة الذي يلزم إستخدامه ؟
٣٨٠	- بعض القضايا الخاصة المتعلقة بفرض الوارد أخيراً صادر أولاً
٣٨٧	- أسس اختيار طريقة المخزون
٤٠٠	- أسئلة
٤٠٢	- حالات
٤٠٢	- تمارين

الفصل التاسع: المخزون: مشاكل تقويم إضافية

٤١١	- الأهداف التعليمية
٤١٣	- التكلفة أو السوق أيهما أقل

- التقويم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق ٤٢٣
- التقويم بإستخدام قيمة المبيعات النسبية ٤٢٤
- إرتباطات الشراء مشكلة خاصة ٤٢٥
- طريقة مجمل الربح في تقدير المخزون ٤٢٨
- طريقة مخزون التجزئة ٤٣١
- عرض المخزون بالقوائم المالية ٤٤١
- أسئلة ٤٤٢
- حالات ٤٤٣
- أمثلة وتمارين ٤٤٤

الفصل العاشر: إقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها ٤٤٩

- الأهداف التعليمية ٤٥١
- إقتناء الأصول الثابتة ٤٥٢
- الإقتناء والتقويم ٤٦٥
- التكاليف التالية للاقتناء ٤٧٨
- التخلص من الأصول الثابتة ٤٨٤
- طرق أخرى لتقويم الأصول ٤٨٦
- الإلتزامات التي لا تحمل فائدة ٤٨٧
- عملية تركيب الفائدة ٤٨٨
- أسئلة ٤٩١
- حالات ٤٩٢
- تمارين ٤٩٤

الفصل الحادي عشر: الإهلاك والاستنزاف ٥٠١

- الأهداف التعليمية ٥٠٣
- الإهلاك كطريقة لتخصيص التكلفة ٥٠٤
- العوامل الداخلة في عملية الإهلاك ٥٠٤
- طرق تخصيص التكلفة (طرق الإهلاك) ٥٠٧
- طرق خاصة لإحتساب الإهلاك ٥١٢
- إختيار طريقة الإهلاك ٥١٦

- قضايا خاصة في الإهلاك ٥١٧
- تآكل قيمة الأصول ٥٢١
- الإفصاح عن الأصول الثابتة والإهلاك ٥٢٦
- الاستنزاف ٥٢٧
- التقرير المالي عن الموارد الطبيعية وإستنزافها ٥٣٥
- أسئلة ٥٣٦
- حالات ٥٣٦
- تمارين ٥٣٨

الفصل الثاني عشر: الأصول غير الملموسة ٥٤٣

- الأهداف التعليمية ٥٤٥
- تقويم الأصول غير الملموسة المشتراة ٥٤٦
- إستنفاد الأصول غير الملموسة ٥٤٧
- الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها ٥٤٨
- حقوق الطبع والنشر ٥٥٠
- شهرة المحل ٥٥٥
- تقويم شهرة المحل ٥٥٩
- تآكل الأصول غير الملموسة ٥٦٦
- التقرير عن الأصول غير الملموسة ٥٦٨
- تكاليف البحث والتطوير ٥٦٩
- الأصول الأخرى ٥٧٥
- أسئلة ٥٧٥
- حالات ٥٧٦
- أمثلة وتمارين ٥٧٨

الفصل الثالث عشر: الالتزامات المتداولة والالتزامات الاحتمالية ٥٨٣

- الأهداف التعليمية ٥٨٥
- القسم الأول: الإلتزامات المتداولة ٥٨٥
- ماهو الإلتزام ٥٨٥
- ماهو الإلتزام المتداول ٥٨٧

٥٨٨	• تقويم الإلتزامات المتداولة
٥٨٨	• أوجه الاختلاف في الإلتزامات المتداولة
٥٨٨	• الإلتزامات المتداولة التي يمكن تحديدها
٥٩١	• المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل
٦٠٧	• الإفصاح عن الإلتزامات المتداولة بالقوائم المالية
٦٠٨	- القسم الثاني: الإلتزامات الإحتتمالية
٦٠٨	• المحاسبة عن الخسائر الاحتمالية
٦١٨	- أسئلة
٦١٨	- حالات
٦٢٠	- تمارين
٦٢٥	معجم المصطلحات

الجزء الثاني

٦٥٧	مقدمة
٦٥٩	الفصل الرابع عشر: الإلتزامات طويلة الأجل
٦٦١	- الأهداف التعليمية
٦٦١	- إصدار الديون طويلة الأجل
٦٦٢	- إصدار السندات
٦٦٣	- أنواع ورتب السندات
٦٦٥	- تقويم السندات - العلاوة والخصم
٦٦٦	- إصدار السندات بالقيمة الاسمية في تاريخ سداد الفائدة
٦٦٧	- السندات المصدرة بخصم أو علاوة في تاريخ سداد الفائدة
٦٦٨	- السندات المصدرة بين تواريخ سداد الفائدة
٦٧٠	- طريقة الفائدة الفعالة
٦٧٤	- استحقاق الفائدة
٦٧٤	- تبويب خصم وعلاوة الإصدار
٦٧٥	- تكاليف إصدار السندات
٦٧٦	- سندات الخزينة
٦٧٦	- سداد الديون
٦٨٢	- أوراق الدفع طويلة الأجل
٦٩٢	- التمويل خارج الميزانية
٦٩٦	- التقرير عن الديون طويلة الأجل
٦٩٩	- المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة
٧٠١	- الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية
٧٠٢	- أسئلة
٧٠٢	- حالات
٧٠٥	- أمثلة وتمارين

٧١١	الفصل الخامس عشر: حقوق المساهمين «رأس المال المدفوع»
٧١٣	- الأهداف التعليمية
٧١٤	- طبيعة حقوق المساهمين
٧١٦	- صيغة الشركات المساهمة في المنظمات
٧٢٣	- المحاسبة عن إصدار الأسهم
٧٣٤	- إعادة شراء الأسهم
٧٤٤	- الأسهم الممتازة
٧٤٩	- رأس المال المدفوع بالزيادة
٧٥٠	- بنود إضافية في حقوق الملكية
٧٥١	- أسئلة
٧٥٢	- حالات
٧٥٤	- أمثلة وتمارين

٧٥٩	الفصل السادس عشر: حقوق المساهمين «الأرباح المحتجزة»
٧٦١	- الأهداف التعليمية
٧٦٢	- الأرباح المحتجزة
٧٦٣	- سياسة التوزيع
٧٨٠	- تخصيص الأرباح
٧٨٦	- قائمة حقوق المساهمين
٧٨٩	- إعادة التنظيم الصورية
٧٩٣	- أسئلة
٧٩٣	- حالات
٧٩٥	- تمارين

٧٩٩	الفصل السابع عشر: الأوراق المالية المخفضة لربح السهم وحساب ربح السهم
٨٠١	- الأهداف التعليمية
٨٠٣	- القسم الأول: الأوراق المالية المخفضة وخطط المكافآت
٨٠٣	• المحاسبة عن الدين القابل للتحويل
٨٠٧	• الأسهم الممتازة القابلة للتحويل

٨٠٨	• شهادات حق شراء الأسهم
٨١٤	• خطط مكافآت الأسهم
٨١٩	• المحاسبة الحالية عن خطط مكافآت الأسهم
٨٣٣	• مقترحات FASB في المعالجة المحاسبية
٨٣٤	- القسم الثاني: حساب ربح السهم
٨٣٥	• ربح السهم - هيكل رأس مال بسيط
٨٤١	• ربح السهم - هيكل رأس مال مركب
٨٥٩	- أسئلة
٨٦٠	- حالات
٨٦٣	- أمثلة وتمارين

٨٧١	الفصل الثامن عشر : الإستثمارات
٨٧٣	- الأهداف التعليمية
٨٧٤	- القسم الأول: الإستثمارات في أوراق الديون
٨٧٥	• أوراق الديون المقتناة حتى الاستحقاق
٨٧٩	• الأوراق المالية المتاحة للبيع
٨٨٥	• الأوراق المالية بغرض المتاجرة
٨٨٦	- القسم الثاني: الاستثمارات في أوراق الملكية
٨٨٧	• إقتناء أقل من ٢٠٪
٨٩٢	• إقتناء من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من الأسهم
٨٩٩	• إقتناء أكثر من ٥٠٪
٩٠٠	• عرض الاستثمارات بالقوائم المالية
٩٠٤	• تأكل قيمة الأوراق المالية
٩٠٥	• التحويل بين مجموعات الأوراق المالية
٩١٠	• الجدل حول محاسبة القيمة العادلة
٩١٣	- ملحق: التحويل من طريقة حق الملكية وإليها
٩١٣	• التحويل من طريقة حق الملكية
٩١٥	• التحويل إلى طريقة حق الملكية
٩١٨	- أسئلة

- ٩١٩ - حالات
- ٩٢٢ - تمارين

٩٣١ الفصل التاسع عشر : الاعتراف بالايراد

- ٩٣٣ - الأهداف التعليمية
- ٩٣٥ - الإرشادات العامة للاعتراف بالايراد
- ٩٣٧ - الاعتراف بالايراد عند نقطة البيع (التسليم)
- ٩٤٠ - الاعتراف بالايراد قبل التسليم
- ٩٥٥ - أسس أخرى للاعتراف بالايراد قبل التسليم
- ٩٥٧ - الاعتراف بالايراد بعد التسليم
- ٩٧٤ - ملاحظات ختامية
- ٩٧٤ - أسئلة
- ٩٧٥ - حالات
- ٩٧٦ - أمثلة وتمرين

٩٨١ الفصل العشرون : المحاسبة عن ضرائب الدخل

- ٩٨٣ - الأهداف التعليمية
- ٩٨٤ - الدخل قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة
- ٩٨٥ - ضرائب الدخل المؤجلة والقيم الخاضعة للضريبة في المستقبل
- ٩٨٧ - إلزام الضريبة المؤجلة
- ٩٩٠ - عرض ملخص للأهداف
- ٩٩١ - ضرائب الدخل المؤجلة والاستقطاعات الضريبية في المستقبل
- ٩٩٢ - الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة
- ٩٩٥ - أصل الضريبة المؤجلة وحساب التقويم
- ٩٩٧ - العرض في قائمة الدخل
- ٩٩٧ - الأشكال المحددة للفروق
- ١٠٠٣ - الاعتبار الخاصة بمعدل الضريبة
- ١٠٠٥ - المحاسبة عن صافي خسائر التشغيل
- ١٠١٢ - العرض في القوائم المالية
- ١٠١٦ - بعض القضايا الخاصة

- المبادئ الأساسية لدخل الأصل - الإلتزام ١٠٢٥
- الحساب السنوي للإلتزامات وأصول الضريبة المؤجلة ١٠٢٥
- بعض التساؤلات النظرية ١٠٢٨
- ملحق: الجوانب النظرية لتوزيع الضريبة بين الفترات ١٠٣٠
- أسئلة ١٠٣٦
- حالات ١٠٣٧
- أمثلة وتمارين ١٠٣٨

الفصل الحادي والعشرون : المحاسبة عن المعاشات والمنافع التالية للتقاعد

- ١٠٤٣
- الأهداف التعليمية ١٠٤٥
- أنواع خطط المعاشات ١٠٤٦
- المحاسبة عن خطة المعاش والمحاسبة في منشأة صاحب العمل ١٠٤٨
- دور الخبراء الإكتواريين في المحاسبة عن المعاشات ١٠٥٠
- إلتزام المعاش ١٠٥٠
- مكونات مصروف المعاش ١٠٥٤
- القيود المحاسبية التوضيحية ١٠٥٧
- القيود ومذكرة التسوية عن عام ١٩٩٥ م ١٠٥٨
- استنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها ١٠٦١
- القيود ومذكرة التسوية عن عام ١٩٩٦ م ١٠٦٤
- المكاسب أو الخسائر ١٠٦٦
- ملخص ١٠٧١
- قيود اليومية ومذكرة التسوية لعام ١٩٩٧ م ١٠٧٢
- الإلتزام الأدنى ١٠٧٥
- التقرير عن خطط المعاش بالقوائم المالية ١٠٨٣
- توضيح للأفصاح عن المعاش ضمن الملاحظات ١٠٨٦
- مكونات مصروف المعاش ١٠٨٦
- أسئلة ١٠٩٦
- حالات ١٠٩٦

١٠٩٨	- أمثلة وتمارين
١١٠٥	الفصل الثاني والعشرون : المحاسبة عن الإستثمارات
١١٠٧	- الأهداف التعليمية
١١٠٨	- شروط الإستثمار
١١٠٩	- مزايا الإستثمار
١١١٠	- الطبيعة النظرية للإستثمار
١١١٢	- المحاسبة لدى المستأجرين
١١٢٥	- المحاسبة لدى المؤجرين
١١٣٧	- بعض المشاكل المحاسبية الخاصة
١١٥٤	- المشكلة الباقية بلا حل في محاسبة الإستثمار
١١٥٦	- التقرير عن بيانات الإستثمار بالقوائم المالية
١١٥٨	- أسئلة
١١٥٩	- حالات
١١٦١	- أمثلة وتمارين
١١٦٩	الفصل الثالث والعشرون: التغيرات المحاسبية وتحليل الأخطاء
١١٧١	- الأهداف التعليمية
١١٧٢	- التغيرات المحاسبية
١١٧٣	- التغيرات في المبادئ المحاسبية
١١٨٧	- التغيرات في التقدير المحاسبي
١١٨٩	- التقرير عن التغير في الوحدة المحاسبية
١١٨٩	- التقرير عن عملية تصحيح الخطأ
١١٩٢	- ملخص للتغيرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء
١١٩٤	- دوافع التغير
١١٩٧	- تحليل الأخطاء
١٢٠٩	- إعداد القوائم المالية مع عمليات تصحيح الأخطاء
١٢١٢	- أسئلة
١٢١٣	- حالات
١٢١٥	- تمارين

١٢٢١ الفصل الرابع والعشرون : قائمة التدفقات النقدية

- ١٢٢٣ - الأهداف التعليمية
- ١٢٢٤ - الجزء الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية
- ١٢٢٥ • أسباب التحول إلى الأساس النقدي
- ١٢٢٦ • الغرض من قائمة التدفقات النقدية
- ١٢٢٧ • تبويب التدفقات النقدية
- ١٢٢٩ • شكل قائمة التدفقات النقدية
- ١٢٣٠ • إعداد قائمة التدفقات النقدية
- ١٢٤٧ • مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية
- صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
- ١٢٤٧ «الطريقة المباشرة وغير المباشرة»
- ١٢٥٤ • بعض المشاكل الخاصة في تحليل القائمة
- ١٢٦٣ • فائدة قائمة التدفقات النقدية
- ١٢٦٥ - الجزء الثاني: استخدام مذكرة التسوية
- ١٢٧٩ - أسئلة
- ١٢٧٩ - حالات
- ١٢٨٢ - تمارين

١٢٩٣ الفصل الخامس والعشرون : تحليل القوائم المالية الأساسية

- ١٢٩٥ - الأهداف التعليمية
- ١٢٩٦ - نظرة عامة على تحليل القوائم المالية
- ١٢٩٧ • المقاييس الأساسية في التحليل المالي
- ١٢٩٨ • التحليل بالنسب والمؤشرات
- ١٣٠٠ • نسب السيولة
- ١٣٠٣ • نسب النشاط
- ١٣٠٦ • نسب الربحية
- ١٣١٢ • نسب التغطية
- ١٣١٦ - جوانب القصور في تحليل النسب
- ١٣١٨ - بعض القضايا المتعلقة بالتقرير عن النسب

- التحليل المقارن ١٣٢٠
- تحليل النسب المئوية (الأساس المشترك) ١٣٢١
- أسئلة ١٣٢٣
- حالات ١٣٢٣
- أمثلة وتمارين ١٣٢٦

الفصل السادس والعشرون : الإفصاح الكامل في

- عملية التقرير المالي ١٣٣٥
- الأهداف التعليمية ١٣٣٧
- مبدأ الإفصاح الكامل ١٣٣٨
- الملاحظات على القوائم المالية ١٣٤٠
- الإفصاح عن الصفقات أو الأحداث الخاصة ١٣٤٣
- التقرير عن الشركات المتنوعة ١٣٤٦
- التقارير الفترية ١٣٥٣
- جوانب أخرى في التقرير السنوي ١٣٦٣
- التقرير عن التنبؤات والتصورات المالية ١٣٦٨
- التقارير السنوية المختصرة (الملخصة) ١٣٧٢
- التقرير المالي المخادع ١٣٧٣
- معايير الاختيار في المحاسبة والتقرير المالي ١٣٧٦
- ملحق: المحاسبة عن تغيرات الأسعار ١٣٧٧
- محاسبة الوحدة النقدية الثابتة ١٣٧٧
- محاسبة التكلفة الجارية ١٣٨٨
- موقف المهنة من معلومات تغيرات الأسعار ١٣٩٥
- أسئلة ١٣٩٦
- حالات ١٣٩٦
- معجم المصطلحات ١٤٠٣



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن إهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد ، تمشياً مع سياسة كلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك سعود فرع القصيم والتي تحرص على تدريس أحدث ما وصل إليه العلم في البلاد المتقدمة ، وعلى ضوء المناهج الدراسية الجديدة الخاصة باعداد الكوادر المهنية في ميدان المحاسبة ، فقد تم تحديث ترجمة هذا الكتاب المحاسبة المتوسطة بكلا جزئيه (١) ، (٢) . حيث أنه يعد مرجعاً هاماً للعاملين في مهنة المحاسبة سواء كانوا في مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو مراقبين ماليين أو مديري حسابات في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح .

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أحيي هذا المجهود الصادق الذي بذله الدكتور أحمد حجاج راجياً له دوام التوفيق في هذا المضمار .

دكتور سلطان محمد السلطان

عميد كلية الاقتصاد والادارة

«سابقاً»

المقدمة

تركز المحاسبة المتوسطة على دراسة وتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والتي تحكم الأداء المحاسبي بالوحدات الاقتصادية الهادفة للربح بكافة أشكالها القانونية، وبما يمكن من توفير قوائم وتقارير مالية لخدمة الأطراف المعنية الخارجية يمكن الاعتماد والتعويل عليها.

ويسعدني أن أقدم للمكتبة العربية ترجمة وتعريب هذا المرجع في المحاسبة المتوسطة لدونالد كيسو وجيري ويجانت والذي يأتي على رأس مراجع المحاسبة المتوسطة قاطبة، وهي حقيقة لا أظن أنني بحاجة إلى تأكيدها، لما يتميز به من عرض شامل وعميق ومعالجة جديدة ومتطورة للمبادئ المحاسبية، مع ربطها بالاجراءات المحاسبية، وذلك من خلال أمثلة وحالات عملية مستقاة من الواقع العملي، وذلك تسليماً بأهمية دراسة المفاهيم في سبيل فهم الاجراءات، والتدريب على الاجراءات لاستيعاب المفاهيم. واليوم نقدم هذا الجزء الثاني متضمناً ترجمة وتعريف ثلاثة عشر فصلاً من هذا المرجع.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أذكر بكل الخير الأخ العزيز جداً الأستاذ الدكتور كمال سعيد مترجم الطبعة الأولى من هذه الترجمة والذي كان لي شرف مراجعتها ورفيق رحلة طويلاً من ترجمة أمهات الكتب الأمريكية، وأيضاً الأخ الأستاذ الدكتور سلطان محمد سلطان رائد هذه الحركة للترجمة فجزاهما الله عنا خير الجزاء كما لا يسعني إلا أن أشكر بشكل خاص الأخ أحمد إبراهيم المعيد بالكلية على مساعدتي في الترجمة والاخراج فقد كان جهده واضحاً ومتميزاً ورائعاً فضلاً عن الأخ أحمد شرف الباحث بالكلية والأخ خالد المعتصم المدرس المساعد بالكلية كما لا يسعني في النهاية إلا التقدم لدار المريخ للنشر بالشكر على إتاحة الفرصة لي كي يرى هذا العمل النور.

والله نسأل أن يتقبل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم

د. أحمد حجاج

الفصل الرابع عشر

الالتزامات طويلة الأجل

LONG - TERM LIABILITIES

الفصل الرابع عشر

الالتزامات طويلة الأجل

LONG - TERM LIABILITIES

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

- ١ - وصف الإجراءات الرسمية المرتبطة بإصدار دين طويل الأجل .
- ٢ - تحديد الأنواع المختلفة من إصدارات السندات .
- ٣ - وصف التقويم المحاسبي للسندات في تاريخ الإصدار .
- ٤ - تطبيق طرق إستهلاك علاوة وخصم إصدار السندات .
- ٥ - وصف الإجراءات المحاسبية لتسوية الديون .
- ٦ - شرح الإجراءات المحاسبية لأوراق الدفع طويلة الأجل .
- ٧ - وصف إتفاقات التمويل خارج الميزانية .
- ٨ - وصف متطلبات الإفصاح عن الديون طويلة الأجل .

لقد تزايد إتحاء الأفراد والشركات للحصول على القروض لأغراض التوسع ودمج الشركات الأخرى والوفاء بحاجات الإستهلاك وخاصة خلال فترة الثمانينيات . ومع إنتشار الكساد في التسعينيات فإن الكثير من هذه الشركات المثقلة بالديون تجد صعوبة في الإستمرار . ولذلك فقد إنتشرت حالات بيع الأصول وإعادة جدولة الديون وإنخفاض التوزيعات وتسريح العمالة وبيع حقوق الملكية في بداية التسعينات .

إصدار الديون طويلة الأجل ISSUING LONG - TERM DEBT

يتكون الدين طويل الأجل من تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع إقتصادية نتيجة لتعهدات حالية لن يتم سدادها خلال سنة أو دورة التشغيل بالمنشأة أيهما أطول ، والسندات طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل والقروض العقارية والالتزامات

المعاشات وإلتزامات الإستثمارات تعد من الأمثلة على الإلتزامات طويلة الأجل .
 ويفترض إصدار الديون طويلة الأجل عادة بإتخاذ بعض الإجراءات الرسمية . على
 سبيل المثال ، فإن قوانين الشركات تتطلب عادة موافقة مجلس الإدارة والمساهمين قبل
 إصدار السندات أو التعاقد على ديون أخرى طويلة الأجل .

وعادة ما تتضمن الديون طويلة الأجل بعض الشروط أو القيود لحماية المقرضين .
 ويُنص على هذه الشروط أو البنود الأخرى للإتفاق بين المقرض والمقرض في عقد
 إصدار السندات أو إتفاق الدين . فمن البنود التي تذكر عادة في عقد السند أو إتفاق
 الدين المقدار المرخص بإصداره ، معدل الفائدة ، تاريخ أو تواريخ الإستحقاق شروط
 إستدعاء السند ، الأصول المقدمة كضمان للدين ، متطلبات تخصيص إعتداد لإستهلاك
 الدين ، القيود على رأس المال العامل والتوزيعات ، القيود على إصدار ديون إضافية .
 وعندما تكون مثل هذه الشروط هامة لفهم المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها بصورة
 متكاملة ، فإنه يجب وصفها في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات الواردة عليها .
 وفي العديد من الحالات تودع وثيقة أو عقد الدين لدى أمين إستثمار Trustee - وهو عادة
 بنك أو شركة ضمان إستثمار - الذي يمثل طرف ثالث مستقل يعمل على ضمان الفوائد
 لكل من المقرض والمقرض .

ورغم أنه قد يبدو أن هذه الشروط توفر الحماية الكافية لحامل الدين طويل الأجل ،
 فإن العديد من حملة السندات يعانون من خسائر كبيرة عند إضافة دين جديد إلى هيكل
 رأس المال بالشركة المقترضة . حيث يؤدي إصدار هذه الديون الجديدة عادة إلى
 انخفاض قيمة السندات ، لأن الدين الجديد المضاف لهيكل رأس المال يؤدي لزيادة
 إحتمال مخالفة الشركة لشروط الديون القديمة . فرغم وجود الشروط التي تحمي حملة
 السندات ، فإنها عادة ماتكون مكتوبة بصورة يمكن تفسيرها بعدة طرق مختلفة .

BONDS PAYABLE

إصدار السندات

تمثل السندات أكثر أنواع الديون طويلة الأجل التي يُقرر عنها في ميزانية الشركة
 شيوعاً والغرض الأساس من السندات هو الإقتراض طويل الأجل عندما يكون مقدار
 رأسا المال المطلوب ضخماً بدرجة لا يمكن معها لمقرض واحد أن يقدمه . فعن طريق
 إصدار سندات بقيمة إسمية معقولة للسند يمكن تقسيم مقدار الدين طويل الأجل
 إلى عدد كبير من وحدات الإستثمار الصغيرة في القيمة بما يمكن أكثر من مقرض من
 المساهمة في القرض .

فالسندات تنشأ عن عقود يُطلق عليها «عقد السندات» bond indenture وتمثل وعداً بسداد :

- (١) مبلغ من المال في تاريخ إستحقاق محدد،
 - (٢) فائدة دورية بمعدل محدد وعلى أساس القيمة الاسمية.
- وعادة ما تُسدد فوائد السندات بصورة نصف سنوية - رغم أن معدل الفائدة يُحدد عادة على أساس سنوي .

ويمكن بيع إصدار كامل للسندات إلى أحد بنوك الإستثمار الذي يعمل كوكيل بيع في عملية تسويق السندات . وفي مثل هذه الإتفاقات ، فإن البنك الإستثماري إما أن يكتب في الإصدار بالكامل عن طريق ضمان مبلغ معين للشركة المصدرة ثم يتحمل هو مخاطر بيع السندات بالسعر الذي يمكنه الحصول عليه ، أو أن يقوم ببيع إصدار السندات مقابل عمولة تستقطع من متحصلات البيع .

أنواع ورتب السندات TYPES AND RATINGS OF BONDS

من أنواع السندات الشائعة الإستخدام في الممارسة ما يلي :

أنواع السندات

- * **السندات المضمونة وغير المضمونة :** فقد تكون السندات مضمونة بعقارات أو أصول أخرى وقد تكون غير مضمونة .
- * **سندات محددة التاريخ وسندات تُسدد على أقساط وسندات قابلة للإستدعاء :** فإصدارات السندات التي تستحق في تاريخ واحد هي سندات محددة التاريخ Term Bonds ، كما أن هناك إصدارات تُسدد على أقساط Serial Bonds ، في حين أن السندات القابلة للإستدعاء Callable Bonds تعطي لمصدرها الحق في إستدعاء وتسوية السندات قبل تاريخ الإستحقاق .
- * **سندات قابلة للتحويل ، سندات تسدد في شكل بضاعة ، سندات بخصم :** فإذا كانت السندات قابلة للتحويل إلى أوراق مالية أخرى للمنشأة لفترة معينة بعد الإصدار فإنها تسمى سندات قابلة للتحويل Convertible . وقد ظهر نوعان آخران من السندات في محاولة لجذب رأس المال في أسواق المال الضيقة . فهناك السندات التي تسدد في شكل بضاعة Commodity-backed مثل عدد من براميل البترول أو أطنان الفحم أو أوقيات المعادن النادرة . وفي بعض الأحيان يتم إصدار سندات بمقابل نقدي أو مقابل بضاعة أيهما أكبر قيمة في تاريخ الإستحقاق .

تابع - أنواع السندات

كما أن هناك سندات تصدر بدون تحديد فائدة ولكن بخضم deep discount bonds وهي تُباع بخضم يمثل الفائدة التي يحصل عليها المشتري عند الإستحقاق .

* **سندات إسمية وسندات لحاملها** : فالسندات التي تصدر باسم مالكيها هي سندات إسمية registered وتتطلب التنازل عنها وإصدار سند جديد عند بيعها للمالك الجديد . أما السندات لحاملها bearer فإنها لا تُسجل باسم مالكيها ويمكن تحويلها من مالك لآخر بمجرد التسليم .

* **سندات دخل وسندات إيراد** : فسندات الدخل Income bonds لا تُدر فائدة إلا إذا حققت الشركة المصدرة أرباح . أما سندات الإيراد Revenue bonds فإن فوائدها تُسدّد من مصادر إيراد محددة وغالباً ما تصدر عن جهات حكومية .

وفي الولايات المتحدة هناك إثنين من شركات الإستثمار الكبرى ، وهي شركة Moody وشركة Standard & Poor تقوم كل منهما بإصدار رتب جودة لكل إصدار سندات على حدة . وتضع كل شركة إشارات لرتب الجودة المتدرجة وهي كما يلي لكل منهما :-

الإشـارات		الخاصية
شركة Standard of Poor	شركة Moody	
AAA	Aaa	فائقة
AA	Aa	ممتازة
A	A	فوق المتوسط
BBB	Baa	تحت المتوسط
BB	Ba	خاضعة للمضاربة جزئياً
B	B,Caa	خاضعة تماماً للمضاربة
D	Ca,C	مخالفة للشروط

ويتم تحديد رتبة جودة لكل إصدار سندات جديد وهو تقدير جاري لقدرة الشركة على السداد . وقد تتغير هذه الرتبة إلى الأفضل أو إلى الأسوأ خلال فترة إستمرار السند لأنها تخضع للفحص بصورة مستمرة . ولا تمثل رتبة الدين توصية بشراء أو بيع أو حيازة ورقة مالية معينة لأنها لا تحكم أسعار السوق أو تفضيلات المستثمرين .

تقويم السندات - العلاوة والخصم

VALUATION OF BONDS PAYABLE-DISCOUNT AND PREMIUM

إن إصدار وتسويق السندات على الجمهور العام لا يحدث بين يوم وليلة، وإنما يستغرق عادة أسابيع وربما شهور. حيث يجب الترتيب مع أمناء الإكتتاب والحصول على موافقة هيئات سوق المال المختصة، ومراجعة ونشر نشرة الإكتتاب اللازمة وطبع شهادات السندات. كما يتم تحديد بنود عقد السندات بصورة واضحة قبل إصدارها. وفي الفترة المنقضية بين إعداد هذه البنود وإصدار السندات قد تتغير أحوال السوق أو يتغير المركز المالي للشركة المصدرة للسندات بصورة جوهرية. ويمكن أن تؤثر هذه التغيرات على إمكانية تسويق السندات ومن ثم على سعر بيعها.

ويتحدد سعر بيع السندات المصدرة في ضوء طلب وعرض المشترين والبائعين، المخاطرة النسبية لهذه السندات، أحوال السوق وحالة الإقتصاد. وقيم مجتمع الإستثمار السند على أساس القيمة الحالية لتدفقاته النقدية المستقبلية والتي تشمل: (١) الفائدة، (٢) أصل الدين. والمعدل المستخدم في حساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية هو معدل الفائدة الذي يقدم عائد مقبول على إستثمار مماثل في درجة مخاطرته. ويُطلق على معدل الفائدة المنصوص عليه في بنود عقد السند والذي يظهر عادة في شهادة السند معدل الفائدة الاسمي. ويُعبر عن هذا المعدل - الذي يُجده مُصدر السندات - كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسندات أو التي يطلق عليها قيمة الإستحقاق. وإذا كان المعدل الذي يستخدمه مجتمع الأعمال (المشترون) في حساب القيمة الحالية يختلف عن معدل الفائدة الاسمي، فسوف تختلف القيمة الحالية للسندات المحسوبة بواسطة المشترين (وهي سعر الشراء الجارى لها) عن القيمة الاسمية للسندات. والفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للسندات قد يتمثل في خصم أو علاوة الاصدار. فإذا تم بيع السندات بأقل من قيمتها الاسمية فإنها تُباع بخصم. وإذا بيعت السندات بأكبر من قيمتها الاسمية، فإنها تُباع بعلاوة.

ويسمى معدل الفائدة الذي يكتسبه حملة السندات بالفعل المعدل الحقيقي (الفعال) effective. فإذا بيعت السندات بخصم، يكون المعدل الحقيقي أكبر من المعدل الاسمي. وعلى العكس، إذا بيعت السندات بعلاوة فإن المعدل الفعال يكون أقل من المعدل الاسمي.

ولتوضيح حساب القيمة الحالية لإصدار السندات نفترض أن شركة Master قد

أصدرت سندات قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠٠ ج تُستحق بعد ٥ سنوات بمعدل فائدة ٩٪. تسدد سنوياً في نهاية العام، وكان سعر الفائدة السوقي لمثل هذه السندات ١١٪. فيتم خصم التدفقات النقدية لأصل الدين والفائدة بمعدل ١١٪ كما يلي:

القيمة الحالية لأصل الدين = ١٠٠٠٠٠٠×٥٩٣٤٥ , -	٥٩٣٤٥, -
القيمة الحالية لمدفوعات الفائدة = $٩٠٠٠ \times ٣,٦٩٥٩٠$	٣٣٢٦٣, ١٠
القيمة الحالية (سعر بيع) السندات.	<u>٩٢٦٠٨, ١٠</u>

وعن طريق سداد مبلغ ٩٢٦٠٨, ١ في تاريخ الإصدار، فإن المستثمر سوف يحقق معدل فائدة حقيقي قدره ١١٪ على مدى الخمس سنوات. وسوف تُباع هذه السندات بخصم إصدار قدره ٧٣٩١, ٩٠ (١٠٠٠٠٠٠ - ٩٢٦٠٨, ١).

وعند بيع السندات بأقل من قيمتها الإسمية، فإن ذلك يعني أن المستثمرين يطلبون معدل فائدة أعلى من المعدل الإسمي المقرر. حيث لا يرضى المستثمرون عن المعدل الإسمي المقرر لأنه يمكنهم تحقيق معدل أعلى من إستثمارات بديلة لها درجة مخاطرة مماثلة. وطالما أنه لا يمكنهم تعديل معدل الفائدة الإسمي المقرر فإنهم يرفضون سداد القيمة الإسمية للسندات ومن ثم فإنهم يغيرون معدل الفائدة الفعال عن طريق تغيير المقدار المستثمر. فلأن المستثمرين يحصلون على الفائدة بناءً على المعدل الإسمي مضروباً في القيمة الإسمية فإنهم يكتسبون معدل فعال أعلى من المعدل الإسمي لأنهم قد سدّدوا أقل من القيمة الإسمية لهذه السندات.

إصدار السندات بالقيمة الإسمية في تاريخ سداد الفائدة

BONDS ISSUED AT PAR ON INTEREST DATE

عند إصدار السندات في تاريخ سداد الفائدة بالقيمة الإسمية، فإنه لا يثبت إستحقاق أي فائدة ولا يوجد خصم أو علاوة إصدار. ويجرى قيد محاسبي لإثبات المتحصلات النقدية والقيمة الإسمية للسندات. ولتوضيح ذلك، إفترض أنه تم إصدار سندات مدتها ١٠ سنوات بقيمة إسمية ٨٠٠٠٠٠٠ ج في يناير ١٩٩٢، وتحمل فائدة بمعدل سنوى ١٠٪ تسدد نصف سنوياً في ١ يناير و ١ يوليو. وقد تم إصدار السندات في ١ يناير بقيمتها الإسمية. فيكون القيد في دفاتر الشركة المصدرة كما يلي:

٨٠٠٠٠٠	من حـ / النقدية
٨٠٠٠٠٠	الى حـ / قرض السندات

ويكون قيد إثبات مدفوعات الفائدة نصف السنوية الأولى وقدرها ٤٠٠٠٠ ج

$$[٨٠٠٠٠٠ \times \frac{1}{100} \times \frac{1}{2}] \text{ في ١ يوليو ١٩٩٢ كما يلي :}$$

٤٠٠٠٠ من حـ / مصروف فائدة السندات

٤٠٠٠٠ الى حـ / النقدية

ويكون قيد إثبات إستحقاق مصروف الفائدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ (نهاية العام) كما يلي :

٤٠٠٠٠ من حـ / مصروف فائدة السندات

٤٠٠٠٠ الى حـ / فائدة سندات مستحقة

السندات المصدرة بخصم أو علاوة في تاريخ سداد الفائدة

BONDS ISSUED AT DISCOUNT OR PREMIUM ON INTEREST DATE

إذا تم إصدار السندات الموضحة سابقاً في ١ يناير ١٩٩٢ وقدرها ٨٠٠٠٠٠ ج بنسبة ٩٧٪ من قيمتها، فإن قيد الإصدار يكون كما يلي :

٧٧٦٠٠٠ من حـ / النقدية [٨٠٠٠٠٠ ج \times ٩٧٪]

٢٤٠٠٠ من حـ / خصم إصدار السندات

٨٠٠٠٠٠ الى حـ / قرض السندات

ولا يمثل خصم إصدار السندات فائدة مدفوعة مقدماً. ومع ذلك فإنه بسبب إرتباطه بالفائدة، فإن الخصم يُستهلك ويحمل على مصروف الفائدة على مدى فترة القرض. وفي ظل طريقة القسط الثابت يكون المقدار المستهلك ثابتاً من سنة لأخرى. على سبيل المثال، فإنه بإستخدام خصم الإصدار السابق وقدره ٢٤٠٠٠ ج، فإن المقدار المستهلك على مصروف الفائدة كل عام سوف يبلغ ٢٤٠٠ ج [٢٤٠٠٠ \div ١٠]، وإذا تم تسجيل هذا الإستهلاك سنوياً فإنه يُسجل كما يلي :

٢٤٠٠ من حـ / مصروف فائدة السندات

٢٤٠٠ الى حـ / خصم إصدار السندات

ونتيجة لقيد الإستهلاك السابق، فإنه في نهاية السنة الأولى - سنة ١٩٩٢ - يكون الرصيد غير المستهلك لخصم الإصدار ٢١٦٠٠ ج [٢٤٠٠٠ - ٢٤٠٠] .

فإذا كان تاريخ بيع السندات هو ١ أكتوبر ١٩٩٢ وكانت السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ، فإن مقدار الخصم المستهلك في سنة ١٩٩٢ سيكون $\frac{3}{12}$ من نسبة $\frac{1}{10}$ من جملة الخصم وقدره ٢٤٠٠٠ ج ، أي ما يبلغ ٦٠٠ ج . كما أنه لا يُثبت إستحقاق سوى فائدة ٣ شهور فقط في نهاية السنة المالية .

وتتم المحاسبة عن علاوة إصدار السندات بصورة ماثلة لطريقة المحاسبة عن خصم الإصدار . فإذا تم إصدار سندات مدتها ١٠ سنوات وقيمتها الإسمية ٨٠٠٠٠٠ ج في ١ يناير ١٩٩٢ وذلك بنسبة ١٠٣٪ من القيمة الإسمية ، فإن إثبات الإصدار يتم بالقيد التالي :

من حـ / النقدية [٨٠٠٠٠٠ × ١,٣]	٨٢٤٠٠٠
الى حـ / علاوة إصدار السندات	٢٤٠٠٠
الى حـ / قرض السندات	٨٠٠٠٠٠

وفي نهاية كل سنة من سنوات القرض يتم إجراء القيد التالي لإستهلاك علاوة الإصدار على أساس القسط الثابت .

من حـ / علاوة إصدار السندات	٢٤٠٠
الى حـ / مصروف فائدة السندات	٢٤٠٠

حيث يزداد مصروف فائدة السندات بمقدار استهلاك خصم الإصدار وينخفض بمقدار استهلاك علاوة الإصدار .

وبعض السندات تكون قابلة للإستدعاء بواسطة الشركة المصدرة لها بعد تاريخ معين وبسعر محدد ، وبذلك يمكن أن يكون لدى الشركة المصدرة فرصة تخفيض قروض السندات بها أو الإستفادة من معدلات الفائدة الأقل . وسواء كانت السندات قابلة للإستدعاء أم لا ، فإن أية علاوة أو خصم إصدار يجب إستهلاكها على مدى حياة القرض وحتى تاريخ إستحقاقه وذلك لأن التسوية المبكرة للسند [إستدعاء السند] ليست مؤكدة .

السندات المصدرة بين تواريخ سداد الفائدة

BONDS ISSUED BETWEEN INTEREST DATES

عادة ماتسدد فوائد السندات بصورة نصف سنوية وفي تواريخ محددة في عقد السند . وعند إصدار السندات في تاريخ مختلف عن تواريخ سداد الفاتورة ، فإن مشتري

السندات سوف يسدد لمصدرها الفائدة المستحقة من آخر تاريخ لسداد الفائدة وحتى تاريخ الإصدار. حيث أن مشتري السندات في الواقع يسدد لمصدرها مقدماً مقابل هذا الجزء من مدفوعات فائدة الستة شهور الكاملة الذي لا يستحقه بسبب عدم حيازته للسندات خلال هذه الفترة، وبذلك فإن المشتري سوف يحصل على فائدة عن ستة شهور كاملة في التاريخ التالي لسداد الفائدة نصف السنوية.

ولتوضيح ذلك، إذا تم إصدار سندات مدتها ١٠ سنوات بقيمة إسمية ٨٠٠٠٠٠٠ ج بتاريخ ١ يناير ١٩٩٢ وتحمل فائدة بمعدل سنوي قدره ١٠٪ تسدد نصف سنوياً في ١ يناير، ١ يوليو. وقد تم إصدار السندات بالفعل في ١ مارس ١٩٩٢ بقيمتها الإسمية علاوة على الفائدة المستحقة. فتكون القيود اللازمة بدفاتر الشركة المصدرة كما يلي:

٨١٣٣٣٣	من حـ / النقدية
٨٠٠٠٠٠	الى حـ / قرض السندات
١٣٣٣٣	الى حـ / مصروف فائدة السندات (١٠ × ٨٠٠٠٠٠٠ × ١/١٢)

حيث أن المشتري يسدد فائدة شهرين مقدماً لأنه في ١ يوليو ١٩٩٢ سوف يحصل على فائدة ٦ شهور كاملة من الشركة المصدرة رغم أنه لم يمر سوى ٤ شهور من تاريخ الشراء. وتقوم الشركة بإجراء القيد التالي في ١ يوليو ١٩٩٢:

٤٠٠٠٠	من حـ / مصروف فائدة السندات
٤٠٠٠٠	الى حـ / النقدية

فيكون رصيد حساب مصروف الفائدة مدينياً بمقدار ٢٦٦٦٧ ج وهو مقدار مصروف الفائدة الصحيح عن أربعة أشهر [١٠ × ٨٠٠٠٠٠٠ × ٤/١٢].
والمثال السابق مبسط عن طريق إصدار السندات التي تحمل تاريخ ١ يناير ١٩٩٢ في ١ مارس ١٩٩٢ بقيمتها الإسمية. ولكن إذا تم إصدار هذه السندات بمعدل ١٠٢٪ من قيمتها، يكون القيد في دفاتر الشركة المصدرة في ١ مارس كما يلي:

٨٢٩٣٣٣	من حـ / النقدية [(١٠ × ٨٠٠٠٠٠٠ × ١/١٢) + (١٠٢ × ٨٠٠٠٠٠٠)]
٨٠٠٠٠٠	الى حـ / قرض السندات
١٦٠٠٠	الى حـ / علاوة إصدار السندات [١٠٢ × ٨٠٠٠٠٠٠]
١٣٣٣٣	الى حـ / مصروف فائدة السندات

وسوف يتم إستهلاك هذه العلاوة من تاريخ البيع وهو ١ مارس ١٩٩٢ ، وليس من التاريخ المحدد للسندات وهو ١ يناير ١٩٩٢ .

طريقة الفائدة الفعالة EFFECTIVE INTEREST METHOD

تمثل طريقة الفائدة الفعالة (وتسمى أيضاً طريقة القيمة الحالية) الإجراء الذي تفضله المهنة في إستهلاك خصم أو علاوة الإصدار. وفي ظل طريقة الفائدة الفعالة :

(١) يتم حساب مصروف فائدة السندات أولاً بضرب القيمة المرحلة للسند [ويطلق عليها أيضاً القيمة الدفترية وهي تساوي القيمة الإسمية للسندات مطروحاً منها أي خصم غير مستهلك ومضافاً إليها أي علاوة غير مستهلكة] في بداية الفترة في معدل الفائدة الفعال (الحقيقي).

(٢) يتم عندئذ تحديد إستهلاك الخصم أو العلاوة عن طريق مقارنة مصروف فائدة السند بالفائدة المسددة بالفعل .

حيث أن طريقة معدل الفائدة الفعال ينتج عنها مصروف فائدة دوري يساوي نسبة ثابتة من القيمة المرحلة للسندات . ولأن هذه النسبة هي المعدل الفعال الذي يتحمله المقترض في تاريخ الإصدار، فإن طريقة الفائدة الفعالة تؤدي لمقابلة أفضل بين المصروفات والإيرادات من طريقة القسط الثابت .

وتؤدي كل من طريقة القسط الثابت وطريقة الفائدة الفعالة إلى نفس المقدار الإجمالي لمصروف الفائدة على مدى سنوات السند، كما أن القيم السنوية لمصروف الفائدة تكون متماثلة إلى حد كبير. ومع ذلك، فإنه عندما تختلف القيم السنوية بصورة هامة نسبياً، فإنه يلزم إستخدام طريقة الفائدة الفعالة في ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

السندات المصدرة بخصم Bonds issued at a discount

لتوضيح عملية إستهلاك خصم الإصدار، إفترض أن شركة Master قد أصدرت سندات قيمتها ١٠٠٠٠٠ ج بفائدة ٨٪ وتاريخها المحدد ١ يناير ١٩٩٢ وتستحق في ١ يناير ١٩٩٧ ، وتسدد فائدتها في ١ يوليو، ١ يناير. ولأن المستثمرين يطلبون معدل فائدة فعال قدره ١٠٪، فقد سددوا ٩٢٢٧٨ ج بخصم إصدار قدره ٧٧٢٢ ج. ويمكن حساب مقدار هذا الخصم كما يلي :

١٠٠٠٠٠	قيمة إستحقاق السندات
	القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠٠٠٠ بعد ٥ سنوات بفائدة ١٠٪ سنوياً
٦١٣٩١	وتسدد كل نصف سنة (٦١٣٩١ × ١٠٠٠٠٠)
	القيمة الحالية لفائدة نصف سنوية قدرها ٤٠٠٠ ج لمدة ٥ سنوات
٣٠٨٨٧	وبمعدل ١٠٪ سنوياً [٧,٧٢١٧٣ × ٤٠٠٠]
٩٢٢٧٨	المتحصلات من بيع السندات
٧٧٢٢	خصم إصدار السندات

ويظهر جدول إستهلاك الخصم على مدى الخمس سنوات باستخدام طريقة الفائدة الفعالة كما يلي:

التاريخ	النقدية المسددة	مصرف الفائدة المدين	إستهلاك الخصم	القيمة المرحلة للسندات
٩٢/١/١				٩٢٢٧٨
٩٢/٧/١	٤٠٠٠ (أ)	٤٦١٤ (ب)	٦١٤ (ج)	٩٢٨٩٢ (د)
٩٣/١/١	٤٠٠٠	٤٦٤٥	٦٤٥	٩٣٥٣٧
٩٣/٧/١	٤٠٠٠	٤٦٧٧	٦٧٧	٩٤٢١٤
٩٤/١/١	٤٠٠٠	٤٧١١	٧١١	٩٤٩٢٥
٩٤/٧/١	٤٠٠٠	٤٧٤٦	٧٤٦	٩٥٦٧١
٩٥/١/١	٤٠٠٠	٤٧٨٣	٧٨٣	٩٦٤٥٤
٩٥/٧/١	٤٠٠٠	٤٨٢٣	٨٢٣	٩٧٢٧٧
٩٦/١/١	٤٠٠٠	٤٨٦٤	٨٦٤	٩٨١٤١
٩٦/٧/١	٤٠٠٠	٤٩٠٧	٩٠٧	٩٩٠٤٨
٩٧/١/١	٤٠٠٠	٤٩٥٢	٩٥٢	١٠٠٠٠٠
	٤٠٠٠٠	٤٧٧٢٢	٧٧٢٢	

$$\begin{aligned} \text{(أ)} \quad 6/12 \times 0.08 \times 1000000 &= 4000 \\ \text{(ب)} \quad 6/12 \times 0.10 \times 92278 &= 4614 \\ \text{(ج)} \quad 4000 - 4614 &= 614 \\ \text{(د)} \quad 614 + 92278 &= 92892 \end{aligned}$$

ويكون قيد إصدار السندات بخصم في ١ يناير ١٩٩٢ كما يلي:

من حـ / النقدية	٩٢٢٧٨
من حـ / خصم إصدار السندات	٧٧٢٢
الى حـ / قرض السندات	١٠٠٠٠٠

ويكون قيد اليومية اللازمة لإثبات سداد أول فائدة في ١ يوليو ١٩٩٢ مع إستهلاك الخصم كما يلي :

من حـ / مصروف فائدة السندات	٤٦١٤
الى حـ / خصم إصدار السندات	٦١٤
الى حـ / النقدية	٤٠٠٠

ويكون قيد إثبات إستحقاق الفائدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ [نهاية السنة المالية] وإستهلاك الخصم كما يلي :

من حـ / مصروف فائدة السندات	٥٦٤٥
الى حـ / فائدة سندات مستحقة	٤٠٠٠
الى حـ / خصم إصدار السندات	٤٦٤٥

السندات المصدرة بعلاوة Bonds issued at a Premium

في إصدار السندات السابق ، إذا قبل المستثمرون الحصول على معدل فائدة فعال قدره ٦٪ ، فإنهم سوف يسددون ١٠٨٥٣٠ ج بعلاوة إصدار قدرها ٨٥٣٠ ج يمكن حسابها كما يلي :

١٠٠٠٠٠	قيمة إستحقاق السندات
	القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠٠٠٠ بعد ٥ سنوات بمعدل ٦٪ سنوياً
٧٤٤٠٩	(١٠,٧٤٤٠٩ × ١٠٠٠٠٠)
	القيمة الحالية لفائدة نصف سنوية قدرها ٤٠٠٠ ج لمدة ٥ سنوات
٤٣١٢١	بمعدل سنوي قدره ٦٪ [٨,٥٣٠٢٠ × ٤٠٠٠]
١٠٨٥٣٠	متحصلات بيع السندات
٨٥٣٠	علاوة إصدار السندات

ويظهر جدول إستهلاك العلاوة على مدى الخمس سنوات بطريقة الفائدة الفعالة كما يلي :

التاريخ	النقدية المسددة	مصرفوف الفائدة المدين	إستهلاك العلاوة	القيمة المرحلة للسند
٩٢/١/١				١٠٨٥٣٠
٩٢/٧/١	(أ) ٤٠٠٠	(ب) ٣٢٥٦	(ج) ٧٤٤	١٠٧٧٨٦ (د)
٩٣/١/١	٤٠٠٠	٤٢٣٤	٧٦٦	١٠٧٠٢٠
٩٣/٧/١	٤٠٠٠	٣٢١١	٧٨٩	١٠٦٢٣١
٩٤/١/١	٤٠٠٠	٣١٨٧	٨١٣	١٠٥٤١٨
٩٤/٧/١	٤٠٠٠	٣١٦٢	٨٣٨	١٠٤٥٨٠
٩٥/١/١	٤٠٠٠	٣١٣٧	٨٦٣	١٠٣٧١٧
٩٥/٧/١	٤٠٠٠	٣١١٢	٨٨٨	١٠٢٨٢٩
٩٦/١/١	٤٠٠٠	٣٠٨٥	٩١٥	١٠١٩١٤
٩٦/٧/١	٤٠٠٠	٣٠٥٧	٩٤٣	١٠٠٩٧١
٩٧/١/١	٤٠٠٠	٣٠٢٩	٩٧١	١٠٠٠٠٠
	<u>٤٠٠٠٠</u>	<u>٣١٤٧٠</u>	<u>٨٥٣٠</u>	

$$\begin{aligned} \text{(أ)} \quad 6/12 \times 0.08 \times 1000000 &= 4000 \\ \text{(ب)} \quad 6/12 \times 0.06 \times 108530 &= 3256 \\ \text{(ج)} \quad 3256 - 4000 &= 744 \\ \text{(د)} \quad 744 - 108530 &= 107786 \end{aligned}$$

ويكون قيد تسجيل إصدار السندات بعلاوة في ١ يناير ١٩٩٢ كما يلي :

١٠٨٥٣٠	من حـ / النقدية
٨٥٣٠	الى حـ / علاوة إصدار السندات
١٠٠٠٠٠	الى حـ / قرض السندات

ويكون قيد تسجيل سداد أول فائدة في ١ يوليو ١٩٩٢ مع إستهلاك العلاوة كما يلي :

٣٢٥٦	من حـ / مصرفوف فائدة السندات
٧٤٤	من حـ / علاوة إصدار السندات
٤٠٠٠	الى حـ / النقدية

وعلى ذلك ، فإن خصم أو علاوة الإصدار يجب إستهلاكها كتعديل لمصرفوف الفائدة على مدى عمر السند بما ينتج عنه معدل فائدة ثابت يتم ضربه في القيمة المرحلة للسند في بداية أي فترة . ورغم التوصية باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، فإنه يُسمح باستخدام الطرق الأخرى إذا كانت نتائجها لا تختلف عن نتائج طريقة الفائدة الفعالة بصورة هامة نسبياً .

ACCRUING INTEREST

استحقاق الفائدة

في الأمثلة السابقة كانت تواريخ سداد الفائدة تتطابق مع تاريخ إعداد القوائم المالية . ولكن ماذا يحدث إذا أرادت شركة Master السابقة إعداد القوائم المالية في نهاية فبراير ١٩٩٢ ؟ في هذه الحالة يتم توزيع علاوة الإصدار بصورة نسبية على أساس عدد الشهور المناسب لتحديد مصروف الفائدة الصحيح كما يلي :

حساب مصروف الفائدة	
الفائدة المستحقة ($2/1 \times 4000$)	١٣٣٣, ٣٣
إستهلاك العلاوة ($2/1 \times 744$)	(٢٤٨, -)
مصروف الفائدة (يناير، فبراير)	<u>١٠٨٥, ٣٣</u>

ويكون قيد اليومية لتسجيل هذه الفائدة المستحقة كما يلي :

١٠٨٥, ٣٣	من ح / مصروف الفائدة
٢٤٨	من ح / علاوة إصدار السندات
١٣٣٣, ٣٣	الى ح / الفائدة المستحقة

وإذا قامت الشركة بإعداد قوائمها المالية مرة أخرى بعد ستة شهور من ذلك التاريخ (نهاية أغسطس)، تستخدم نفس الاجراءات وبحسب إستهلاك العلاوة كما يلي :

٤٩٦	إستهلاك العلاوة من مارس حتى نهاية يونيو ($4/1 \times 744$)
٢٥٥, ٣٣	إستهلاك العلاوة من أول يوليو حتى نهاية أغسطس ($2/1 \times 766$)
<u>٧٥١, ٣٣</u>	العلاوة المستهلكة من أول مارس حتى نهاية أغسطس ١٩٩٢

ويكون حساب الإستهلاك أبسط عند إستخدام طريقة القسط الثابت . ففي المثال السابق يتم توزيع جملة العلاوة وقدرها ٨٥٣٠ ج على ٥ سنوات . فيكون إستهلاك العلاوة خلال كل شهر ١٧, ١٤٢ [$8530 \div 60$ شهر] .

تبويب خصم وعلاوة الإصدار

CLASSIFICATION OF DISCOUNT AND PREMIUM

لا يمثل خصم إصدار السندات أصلاً لأنه لا يقدم أية منافع إقتصادية في المستقبل . فالمنشأة قد حصلت على حق إستخدام الأموال المقترضة ، ولكن حتى تستخدمها فإنها

يجب أن تسدد فائدة. ويعني خصم الإصدار أن الشركة قد إقتضت أقل من القيمة الإسمية للسندات ومن ثم فإنها تواجه معدل فائدة فعال أعلى من المعدل الإسمى. ومن الناحية النظرية، فإن خصم إصدار السندات هو حساب تقويم للإلتزام بمعنى أنه تخفيض للقيمة الإسمية للإلتزام المرتبط به، وهو ما يُعرف بالحساب المقابل Contra account.

ولا تمثل علاوة إصدار السندات التزاماً في ذاتها، حيث انه ليس لها وجود مستقل عن الدين المتعلقة بها. وهي تؤدي لتكلفة فائدة أقل لأن المتحصل من الإقتراض يزيد عن القيمة الإسمية للدين. ومن الوجهة النظرية، فإن علاوة إصدار السندات هي حساب تقويم للإلتزام، بمعنى أنها إضافة للقيمة الإسمية للإلتزام المتعلق بها. وهو ما يُعرف بالحساب المكمل adjunct. ونتيجة لذلك، فإن المهنة تطالب بالتقرير عن خصم إصدار وعلاوة إصدار السندات كتخفيض مباشر للقيمة الإسمية للسندات أو إضافة مباشرة لها. وعندما يكون بالشركة عدد من إصدارات السندات ولكل منها الخصم أو العلاوة المتعلقة به، فإنه عادة ما يتم إظهار صافي علاوة أو خصم الإصدار غير المستهلكة الإجمالية في نهاية جدول تدرج به إصدارات السندات بالشركة.

تكاليف إصدار السندات COSTS OF ISSUING BONDS

يتضمن إصدار السندات تكاليف التصميم والطباعة، الأتعاب القانونية والمحاسبية، العمولات، وتكاليف الترويج، وغيرها من الأعباء المماثلة. وطبقاً لنشرة APB رقم ٢١، فإن هذه التكاليف يجب إعتبارها أعباء مؤجلة في حساب تكاليف إصدار سندات غير مستهلكة على أن يتم إستهلاكها على مدار عمر الدين بطريقة مماثلة لتلك المستخدمة في إستهلاك خصم الإصدار.

ومع ذلك، فإن FASB في قائمة المفاهيم رقم ٣ [SFAC No. 3] قد تبني وجهة النظر القائلة بأن تكاليف إصدار السندات يمكن معالجتها إما كمصروف أو كتخفيض للإلتزام المتعلق بها. ولا تعتبر تكاليف إصدار السندات أصلاً لأنها لا تقدم أية منافع إقتصادية في المستقبل. فتكاليف إصدار السندات في الواقع تخفض المتحصلات الناتجة عن السندات المصدرة ومن ثم تزيد من معدل الفائدة الفعال وبالتالي يمكن المحاسبة عنها بنفس طريقة المحاسبة عن خصم الإصدار غير المستهلك.

وهناك فرق واضح بين النظرة إلى تكاليف إصدار السندات في كل من قائمة المفاهيم رقم ٣ والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ومع ذلك، فإنه حتى يُصدر FASB معياراً

لإلغاء نشرة APB رقم ٢١ ، فإن المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكاليف إصدار السندات هي إعتبارها عبء مؤجل وإستهلاكها على مدى عمر القرض .

ولتوضيح المحاسبة عن تكاليف إصدار السندات افترض أن شركة Microchip قد باعت سندات قيمتها الإسمية ٢٠ مليون ج مدتها ١٠ سنوات وذلك مقابل ٢٠٧٩٥٠٠٠ ج في ١ يناير ١٩٩٣ (وهو نفس تاريخ السندات) . وبلغت تكاليف إصدار السندات ٢٤٥٠٠٠ ج . فتكون القيود اللازمة لإصدار السندات في ١ يناير ١٩٩٣ وإستهلاك تكاليف الإصدار في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كما يلي :

« ١ يناير ١٩٩٣ »

من حـ / النقدية	٢٠٥٥٠٠٠٠
من حـ / تكاليف إصدار سندات غير مستهلكة	٢٤٥٠٠٠
الى حـ / علاوة إصدار السندات	٧٩٥٠٠٠
الى حـ / قرض السندات	٢٠٠٠٠٠٠٠
(إثبات إصدار السندات) .	

« ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ »

من حـ / مصروفات إصدار السندات	٢٤٥٠٠
الى حـ / تكاليف إصدار سندات غير مستهلكة	٢٤٥٠٠
(إستهلاك تكاليف إصدار السندات خلال السنة - طريقة القسط الثابت)	

ورغم أنه يجب إستهلاك تكاليف إصدار السندات بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، فإن طريقة القسط الثابت تُستخدم عادة في الممارسة لأنها أبسط ولا تختلف النتائج في ظلها بصورة هامة نسبياً .

TREASURY BONDS

سندات الخزينة

وهي السندات التي تقوم الشركة المصدرة لها بإعادة إقتناءها دون أن تقوم بإلغائها . ويجب إظهارها في الميزانية بقيمتها الإسمية كتخفيض من حساب قرض السندات للوصول إلى الرقم الصافي الذي يمثل القرض القائم في ذلك الوقت . وعند بيع أو إلغاء سندات الخزينة ، يجب جعل حسابها دائماً لإقفاله .

EXTINGUISHMENT OF BEDTS

سداد الديون

كيف يتم تسجيل سداد الديون (أو ما يُطلق عليه عادة تسوية الديون)؟ عندما يتم الاحتفاظ بالسندات (أو أي أوراق أخرى لديون) حتى تاريخ الإستحقاق ، تكون

إجابة هذا السؤال واضحة إلى حد كبير، حيث لا يحتسب أي مكسب أو خسارة. حيث أن أي خصم أو علاوة أو تكاليف إصدار سندات تكون قد إستهلكت بالكامل في تاريخ الإستحقاق. ونتيجة لذلك، فإن القيمة الدفترية للسند سوف تساوي قيمة الإستحقاق أو القيمة الإسمية له. وطالما أن القيمة الإسمية تتساوي أيضاً مع القيمة السوقية للسند في ذلك التاريخ، فإنه لا يوجد أي مكسب أو خسارة.

ومع ذلك، فإن مشاكل تسوية الديون تصبح أكثر تعقيداً عندما تتم التسوية قبل تاريخ الإستحقاق وهناك نوعان من التسوية المبكرة للديون هما:

- (١) إعادة إقتناء الدين.
- (٢) الإلغاء الإقتصادي للدين.

Reacquisition of Debt

إعادة إقتناء الدين

يمكن إعادة إقتناء الدين إما عن طريق السداد للدائن أو الشراء من السوق المفتوح مباشرة. وفي تاريخ إعادة الإقتناء فإنه يجب إستهلاك علاوة أو خصم أو تكاليف إصدار السند حتى تاريخ إعادة الإقتناء.

وعادة ما يلتزم مصدر السندات القابلة للإستدعاء بممارسة حق الإستدعاء في تاريخ سداد الفائدة. ومن ثم، فإن خصم علاوة الإصدار ستكون قد إستهلكت حتى ذلك التاريخ ولن توجد فائدة مستحقة. ومع ذلك، فإن التسوية المبكرة للديون عن طريقة شراء السندات من السوق المفتوح يمكن أن تتم في تاريخ مختلف عن تاريخ سداد الفائدة. فإذا تم الشراء في تاريخ مختلف عن تاريخ سداد الفائدة، فإنه يجب حساب إستهلاك للخصم أو العلاوة حتى ذلك التاريخ كما يجب إثبات الفائدة المستحقة من آخر تاريخ سداد للفائدة حتى تاريخ الشراء.

والمقدار المسدد لتسوية الدين قبل تاريخ إستحقاقه، متضمناً أي علاوة إستدعاء أو مصروفات إعادة إقتناء، يطلق عليه سعر إعادة الإقتناء. كما أنه في أي تاريخ يكون صافي القيمة المرحلة للسندات هي قيمة الإستحقاق الخاصة بها معدلة بأية علاوة أو خصم أو تكاليف إصدار غير مستهلكة. وتمثل أية زيادة في صافي القيمة المرحلة عن سعر إعادة الإقتناء مكسب تسوية للدين، كما أن أية زيادة في سعر إعادة الإقتناء عن صافي القيمة المرحلة تمثل خسارة تسوية للدين.

ولتوضيح ذلك، إفترض أنه في ١ يناير ١٩٨٣ أصدرت شركة Bell سندات قيمتها الإسمية ٨٠٠٠٠٠٠ ج بنسبة ٩٧٪ من قيمها الإسمية وتستحق بعد ٢٠ سنة، وبلغت

جملة تكاليف الإصدار ١٦٠٠٠ ج . وبعد ١٠ سنوات من تاريخ الإصدار تم إستدعاء الإصدار بالكامل بنسبة ١٠١٪ وتم إلغاء السندات . فيتم حساب خسارة التسوية كما يلي [إستخدام طريقة القسط الثابت في الإستهلاك] .

٨٠٨٠٠٠	سعر إعادة الإقتناء (٨٠٠٠٠٠ × ١٠١٪)
	صافي القيمة المرحلة للسندات المستدعاة :
٨٠٠٠٠٠	القيمة الاسمية
(١٢٠٠٠)	خصم الاصدار غير المستهلك (٢٤٠٠٠ * ١٠٪)
٧٨٠٠٠٠	تكاليف إصدار غير مستهلك (١٦٠٠٠ × ١٠٪)
<u>٢٨٠٠٠</u>	خسارة تسوية السندات
	(*) (٨٠٠٠٠٠ × (١-٩٧٪))

ويكون قيد تسجيل إعادة إقتناء وإلغاء السندات كما يلي :

من حـ / قرض السندات	٨٠٠٠٠٠
من حـ / خسارة تسوية السندات	٢٨٠٠٠
الى حـ / خصم إصدار السندات	١٢٠٠٠
الى حـ / تكاليف إصدار سندات غير مستهلكة	٨٠٠٠
الى حـ / النقدية	٨٠٨٠٠٠

ويلاحظ أنه من مصلحة الشركة المصدرة دائماً أن تقوم بإقتناء إصدار السندات الحالي بالكامل وإستبداله بإصدار سندات جديد يحمل معدل فائدة أقل . ويطلق على إحلال دين جديد محل الدين الحالي عملية إعادة التمويل refunding . وسواء كانت التسوية المبكرة للدين في صورة إعادة تمويل أم لا ، فإن الفرق (مكسب أو خسارة) بين سعر إعادة الإقتناء وصافي القيمة المرحلة للسندات التي تتم تسويتها يجب الإعتراف به في قائمة الدخل عن الفترة التي تجرى فيها التسوية ويصنف كبند غير عادي .

الإلغاء الإقتصادي للدين In-substance (Economic) Defeasance

وهو شكل آخر لتسوية الديون تقوم فيه الشركة المصدرة للدين بتوفير مقابل سداده في المستقبل عن طريق إيداع أوراق مالية مشتراه في إعتقاد غير قابل للإلغاء لدى أحد الوكلاء irrevocable trust بحيث يعتبر أصل قيمة هذه الأوراق وفوائدها ضمان لرد أصل وفوائد الدين الأصلي عند إستحقاقه . ومع ذلك ، فإن الشركة تظل هي المتعهد

الأساسي من الناحية القانونية بسداد أصل هذا الدين وفوائده. حيث أنه في بعض الحالات لا يعلم حملة السندات بهذه الصفقة ويستمرون في النظر إلى الشركة باعتبارها المتعهد برد الدين.

وهناك العديد من الأسباب لإجراء مثل هذا الترتيب في تسوية الدين :

الأول : أن الدين يستبعد من الميزانية دون إعادة شراءه بالفعل ، حيث أن إعادة الشراء الفعلي قد تمثل مشكلة بسبب : (١) أنها قد تكون مكلفة عندما يلزم سداد علاوة إستدعاء عالية ، (٢) أن أغلب الدين قد يكون مملوكاً للجمهور العام وبالتالي يصعب إعادة شراءه بكميات كبيرة.

الثاني : لأن تكلفة الأوراق المالية المشتراة تكون عادة أقل من القيمة الدفترية للدين الشركة في أوقات إرتفاع معدلات الفائدة (لأنه مع إرتفاع معدلات الفائدة تنقص القيمة العادلة للديون القائمة عن قيمتها الدفترية) ، فإنه يمكن للشركة أن تُسجل مكسب في قائمة دخلها. ولا يرتب هذا المكسب عادة أى إلتزام ضريبي لأنه للأغراض الضريبية يعتبر الدين مازال قائماً ولم تتم تسويته.

ولتوضيح ذلك ، فقد قامت شركة Exxon بإيداع ستة من إصدارات السندات الموجودة لديها والتي تبلغ قيمتها الإجمالية ٥١٥ مليون ج في إعتقاد مخصص لسدادها. وقد قام وكيل الإعتقاد بشراء أوراق مالية حكومية لخدمة أصل الدين وفوائده بمبلغ ٣١٣ مليون ج. فقد إحتاجت الشركة إلى مبلغ ٣١٣ مليون ج فقط لتسوية هذه الديون الضخمة لأن معدلات الفائدة قد إنخفضت بصورة جوهرية منذ إصدارها لهذه الديون. ومن ثم ، فإن الشركة تقوم بإجراء القيد التالي [بافتراض أن وكيل الإعتقاد - وهو شركة مستقلة - هو الذي قام بشراء السندات الحكومية بمبلغ ٣١٣ مليون ج].

من حـ / قروض السندات	٥١٥٠٠٠٠٠٠
الى حـ / مكاسب تسوية سندات	٢٠٢٠٠٠٠٠٠
الى حـ / النقدية	٣١٣٠٠٠٠٠٠

وبذلك تمكنت شركة Exxon من استبعاد ديون قدرها ٥١٥ مليون ج من ميزانيتها والتقرير عن مكسب ضخمة ، وقد ولدت الأوراق المالية الحكومية فوائد تكفى لسداد الفوائد المستحقة على السندات الأصلية وكذلك أصل هذه السندات عند الإستحقاق.

وقد أصدر FASB المعيار رقم ٧٦ الذي يتناول المحاسبة عن عمليات الإلغاء

الإقتصادي للديون . وقرر FASB أنه حتى تعتبر هذه الصفقة إلغاء للدين (إستبعاد له من الميزانية) فإن المدين يجب أن يودع : (١) نقدية أو (٢) أوراق مالية خالية من المخاطرة (وهي التي تكون صادرة عن أو مضمونة من الحكومة) في إعتداد غير قابل للإلغاء يخصص لسداد أصل القرض وفوائده فقط . ويجب أن يكون إلتزام المدين بسداد أية مدفوعات أخرى متعلقة بهذا الدين في المستقبل مستبعدة Remote.

وقد كان هذا المعيار محل خلاف وتعرض للكثير من الإنتقادات . حيث يعتقد معارضوا هذا المعيار أنه لا يجب الإقرار بالمكسب أو الخسارة في الحالات التي لا يعفى فيها المدين قانوناً من كونه المتعهد الأساسي بسداد الدين وأعلنوا أن مجرد تجنب بعض الأصول في حساب إعتداد لا يعني في ذاته تخلصاً من هذه الأصول وتحقيق مكسب أو خسارة كما أنه لا يعني وفاء بقيمة الإلتزام وتحقيق مكسب أن خسارة . وبمعنى آخر، فإنه على الرغم من أن تخصيص الأصول لهذا الغرض الوحيد ربما يضمن خدمة الدين في الأوقات المحددة، فإن هذا الحدث بمفرده لا يعني أكثر من مجرد مقابلة بين تدفقات نقدية . فهو لا يعني الوفاء بقيمة التعهد أو إستبعاده أو تسويتها . لأنه حتى يتم الوفاء بالدين ، فإنه يجب سداد المقابل للدائن ، وهو ما لا يحدث في حالة الإلغاء الإقتصادي .

ومن ناحية أخرى ، يعتقد مؤيدوا المعيار رقم ٧٦ أن أثر الإلغاء الإقتصادي هو نفسه الأثر الناتج عن التسوية النقدية للدين . كما يعتقدون أن الإلتزام يجب إستبعاده من الميزانية لأن إيداع أصول خالية من المخاطرة وغير قابلة للإلغاء في إعتداد مخصص يضمن أن إلتزام المدين بأية مدفوعات أخرى إضافية في المستقبل سيكون مستبعداً Remote.

وعند السماح بإستخدام أسلوب الإلغاء الإقتصادي ، فإن طريقة المحاسبة عن تسوية الديون في ظلها تماثل طريقة المحاسبة المستخدمة في الأشكال الأخرى لاعادة الإقتناء . حيث أن إختلاف أسباب تسوية الديون أو إختلاف الوسائل المستخدمة في تسويتها لا يكون له أى أثر على طريقة المحاسبة عن مكاسب أو خسائر التسوية .

التقرير عن مكاسب وخسائر التسوية Reporting Gains and Losses

بسبب الإرتفاع الذي حدث في معدلات الفائدة في السبعينات وبداية الثمانينات تمكنت العديد من الشركات من إعادة شراء ديونها طويلة الأجل - التي أصدرتها في الستينات - بأسعار تقل كثيراً عن قيمتها الاسمية بما يحقق لها مكاسب ضخمة . وكانت هذه المكاسب الضخمة يُقرر عنها كجزء من الدخل التشغيلي قبل البنود غير العادية .

وقد إعتبرت هذه المعالجة مضللة ، ولذلك فقد قام FASB بإصدار المعيار رقم ٤ الذي طالب بضرورة فصل المكاسب والخسائر الناتجة عن تسوية الديون - إذا كانت هامة نسبياً - وتصنيفها في قائمة الدخل كبند غير عادي بعد إستبعاد أثر ضريبة الدخل . ويجب تطبيق هذه المعالجة سواء تم الإلغاء مبكراً أو في تاريخ الإستحقاق المحدد ودون النظر إلى معياري «الطبيعية غير المعتادة» ، «عدم تكرار الحدوث» اللذين تتميز بهما البنود غير العادية .

وتؤدي أشكال التسوية التالية للديون إلى تصنيف المكاسب أو الخسائر كبنود غير عادية :

- (١) تسوية الدين بأقل من صافي قيمته المرحلة (تحقيق مكسب)
- (٢) تسوية الدين بأكثر من صافي قيمته المرحلة (تحقيق خسارة) .
- (٣) تسوية الدين عن طريقة مبادلتة بأسهم عادية أو ممتازة .
- (٤) إعادة تمويل الديون الحالية بديون جديدة .
- (٥) تسوية الدين الذي يُسدد على دفعات .
- (٦) الإلغاء الإقتصادي للديون الموجودة .

ويجب توضيح المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تسوية الديون والمقرر عنها كبنود غير عادية بطريقة تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم أهميتها النسبية وأثرها . حيث تلتزم الشركة بالافصاح عما يلي :

- (١) وصف لعمليات التسوية ، بما فيه توضيح مصادر الأموال المستخدمة في تسوية الديون كلما كان ذلك ممكناً .
- (٢) الأثر على ضريبة الدخل في فترة التسوية .
- (٣) نصيب كل سهم عادي من إجمالي المكاسب أو الخسائر بعد استبعاد الأثر الضريبي .
- (٤) وصف عام لأي عمليات إلغاء إقتصادي وتوضيح لمقدار الديون التي إعتبرت قد تمت تسويتها رغم أنها مازالت قائمة .

وفي حالة عدم توضيح المعلومات السابقة بصورة منفصلة في صلب قائمة الدخل ، فإنه يجب الإفصاح عنها في ملاحظة مستقلة أو أكثر . والمثال التالي يتضمن إفصاح في صلب قائمة الدخل وكذلك في الملاحظات الواردة على القوائم المالية .

فقد اشترت شركة digital السندات التي سبق إصدارها بمعدل فائدة ٥٪ والتي تبلغ

قيمتها الإسمية وكذلك صافي القيمة المرحلة لها ٦ مليون ج وذلك بمبلغ ٥ مليون ج نقداً. وقامت بالإفصاح عن ذلك في تقريرها السنوى كما يلي :

٤٢٠٠٠٠٠	الدخل قبل البنود غير العادية
	البنود غير العادية - مكسب تسوية الديون بعد
٥٢٠٠٠٠	استبعاد الأثر الضريبي وقدره ٨٠٠٠٠ ج - ملاحظة ٣
٤٧٢٠٠٠٠	صافي الدخل
	نصيب كل سهم عادي من :
١,٦٢ ج	الدخل قبل البنود غير العادية
٠,٢٠ ج	البنود غير العادية، خالصة الضريبة
١,٨٢	صافي الدخل
	ملاحظة ٣ :- البنود غير العادية :
	تمثل البنود غير العادية مكسب قدره ١٠٠٠٠٠٠ ج مطروحاً منه أثر ضريبة الدخل المتعلقة به وقدرها ٤٨٠٠٠٠ ج والناتج عن تسوية إصدار السندات المستحقة سنة ١٩٩٥ بمعدل فائدة ٥٪. وتمثل الأموال المستخدمة في تسوية هذه السندات جزء من متحصلات بيع ٣٠٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة.

LONG-TERM NOTES PAYABLE

أوراق الدفع طويلة الأجل

تختلف أوراق الدفع المتداولة عن أوراق الدفع طويلة الأجل في تاريخ الإستحقاق. فكما ذكر في الفصل ١٣، فإن أوراق الدفع قصيرة الأجل يتوقع سدادها خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول. وتتشابه أوراق الدفع طويلة الأجل في جوهرها مع السندات في أن كلاً منهما يتضمن تاريخ إستحقاق ثابت كما يحمل معدل فائدة ظاهر أو ضمنى. ومع ذلك، فإن أوراق الدفع لا يمكن تداولها بسرعة في بورصات عامة منظمة كما هو الحال في السندات. فالشركات غير المساهمة وشركات المساهمة الصغيرة تقوم بإصدار أوراق الدفع كأدوات تمويل طويلة الأجل، في حين تقوم شركات المساهمة الكبيرة بإصدار كل من السندات وأوراق الدفع طويلة الأجل.

وتتشابه المحاسبة عن السندات مع المحاسبة عن أوراق الدفع طويلة الأجل. فكما هو الحال في السندات يتم تقييم أوراق الدفع على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لأصل الدين وفوائده مع إستهلاك أى خصم أو علاوة ناتجة على مدى عمر ورقة الدفع. وعندما تكون القيمة الإسمية لورقة الدفع لا تمثل بصورة معقولة

القيمة الحالية للمقابل المقدم أو المتحصل عليه في عملية التبادل، فإنه يجب تقويم الصفقة بالكامل لتسجيل عملية التبادل بصورة صحيحة وكذلك الفوائد التالية عليها. ويظهر ذلك بصورة أوضح عندما تكون ورقة الدفع لا تحمل فائدة أو عندما تحمل معدل فائدة مقرر يختلف عن معدل الفائدة المناسب لهذه الصفقة في تاريخ الإصدار.

وعند مناقشة الطريقة السليمة للمحاسبة عن أوراق الدفع التي تحمل معدلات فائدة غير واقعية، فإن المجموعات التالية تصبح هامة:

- (١) أوراق الدفع المصدرة مقابل نقدية فقط.
 - (٢) الأوراق المصدرة مقابل نقدية ولكن مع مبادلة حق أو إمتياز آخر. على سبيل المثال، قد تقوم الشركة باقراض أحد الموردين نقدية تستحق السداد بعد ٥ سنوات وبدون فائدة محددة، مقابل أن يتعهد المورد بإتاحة منتجات للمقرض بأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق.
 - (٣) أوراق الدفع المصدرة بدون مقابل نقدي ولكن مقابل سلع أو خدمات.
- وكما يمكن أن تتوقع، فإن المحاسبة عن أوراق الدفع طويلة الأجل تتشابه مع المحاسبة عن أوراق القبض طويلة الأجل التي سبق عرضها في الفصل السابع.

أوراق الدفع المصدرة بالقيمة الاسمية Notes issued at Face Value

في الفصل السابع ناقشنا عملية خصم والإعتراف بورقة دفع قدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ومدتها ٣ سنوات أصدرتها شركة imports لشركة corp. وفي هذه العملية كان كل من معدل الفائدة المحدد ومعدل الفائدة الفعال ١٠٪. ولأن القيمة الحالية للورقة وقيمتها الاسمية متساويان وقدرهما ١٠٠٠٠٠ جنيه، فإنه لا يُعترف بأي خصم أو علاوة إصدار. ويتم تسجيل عملية إصدار هذه الورقة لدى شركة Imports كما يلي:

١٠٠٠٠	من حـ / النقدية
١٠٠٠٠	الى حـ / أوراق الدفع

كما ستعترف الشركة بالفائدة المستحقة كل سنة بالقيد التالي:

١٠٠٠	من حـ / مصروف الفائدة
١٠٠٠	الى حـ / النقدية

الأوراق التي لاتصدر بالقيمة الاسمية
Note Not issued at Face Value
أوراق تحمل فائدة صفرية :

إذا تم إصدار أوراق لاتحمل فائدة (بفائدة صفرية) مقابل نقدية فقط ، فإن قيمتها الحالية تقاس بالنقدية التي يحصلها مصدر الورقة ويتمثل معدل الفائدة الضمني في المعدل الذي يؤدي لتساوي النقدية المحصلة مع المقادير المحصلة في المستقبل . ويُسجل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية (النقدية المحصلة) كخصم أو علاوة إصدار ويتم إستهلاكه على مصروف الفائدة على مدار عمر الورقة .

ومن أمثلة هذه العمليات إصدار شركة Benefit أوراق ذات فائدة صفرية قدرها ١٥٠ مليون جنيه ومدتها ٨ سنوات ، بقيمة إسمية قدرها ١٠٠٠ جنيه للورقة . وقد باعت الورقة بمبلغ ٣٢٧ جنيه بخصم إصدار قدره ٦٧٣ جنيه على كل ورقة . وتتمثل القيمة الحالية لكل ورقة في النقدية المحصلة منها وقدرها ٣٢٧ جنيه . ويمكن حساب معدل الفائدة عن طريق تحديد معدل الفائدة الذي يساوي بين المقدار الذي يسدده المستثمر حالياً والمقادير التي يحصل عليها في المستقبل . وعلى ذلك ، تقوم شركة Benefit باستهلاك الخصم على مدار ٨ سنوات وباستخدام معدل الفائدة الفعال وهو في هذه الحالة ١٥٪ .

ولتوضيح قيود اليومية وجدول الإستهلاك ، إفترض أن شركتك هي التي أصدرت أوراق مدتها ٣ سنوات ، وقيمتها الإسمية ١٠٠٠٠ جنيه ولاتحمل فائدة وذلك لشركة Jekem . حيث يبلغ معدل الفائدة الضمني الذي يساوي بين إجمالي النقدية المطلوب سدادها (وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه عند الإستحقاق) والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (متحصلات نقدية قدرها ٨٠ ، ٧٧٢١ جنيه في تاريخ الإصدار) ٩٪ . (القيمة الحالية لمبلغ ١ جنيه لمدة ٣ سنوات بمعدل ٩٪ تبلغ ٧٧٢١٨ ، جنيه) . وسوف يكون قيد اليومية اللازم لتسجيل إصدار هذه الورقة كما يلي :

من حـ / النقدية	٧٧٢١,٨٠
من حـ / خصم أوراق الدفع	٢٢٧٨,٢٠
الى حـ / أوراق الدفع	١٠٠٠٠

ويتم إستهلاك الخصم والإعتراف بمصروف الفائدة سنوياً باستخدام طريقة الفائدة الفعالة . وفيما يلي جدول إستهلاك الخصم ومصروف الفائدة عن فترة ٣ سنوات .

النقدية المسددة مصروف الفائدة إستهلاك الخصم القيمة المرحلة للورقة

تاريخ الإصدار				
نهاية السنة ١	صفر	(٦٩٤,٩٦)	(ب) ٦٩٤,٩٦	(ج) ٨٤١٦,٧٦
نهاية السنة ٢	صفر	٧٥٧,٥١	٧٥٧,٥١	٩١٧٤,٢٧
نهاية السنة ٣	صفر	(د) ٨٢٥,٧٣	٨٢٥,٧٣	١٠٠٠٠٠
	صفر	٢٢٧٨,٢٠	٢٢٧٨,٢٠	

$$(أ) \quad ٦٩٤,٩٦ = ٠,٩ \times ٧٧٢١,٨٠ \quad (ج) \quad ٨٤١٦,٧٦ = ٦٩٤,٩٦ + ٧٧٢١,٨٠$$

$$(ب) \quad ٦٩٤,٩٦ - \text{صفر} = ٦٩٤,٩٦ \quad (د) \quad \text{معدلة لتعويض فروق التقريب}$$

ويتم تسجيل مصروف الفائدة في نهاية السنة الأولى باستخدام طريقة الفائدة الفعالة كما يلي :

$$\begin{aligned} & ٦٩٤,٩٦ \\ & \text{من حـ / مصروف الفائدة } (٧٧٢١,٨٠ \times ٠,٩) \\ & \text{الى حـ / خصم أوراق الدفع} \quad ٦٩٤,٩٦ \end{aligned}$$

ويتمثل المقدار الإجمالي للخصم - وقدره ٢٢٧٨,٢٠ جنيه في هذه الحالة - في المصروف الذي تتحمله الشركة عن هذه الأوراق على مدى أعوامها الثلاثة .
أوراق الدفع التي تحمل فائدة :

إن أوراق الدفع ذات الفائدة الصفرية السابقة هي مثال على أقصى فرق ممكن بين معدل الفائدة المقرر ومعدل الفائدة الفعال . وفي العديد من الحالات لا يكون الفرق بين هذه المعدلات كبيراً إلى هذا الحد . على سبيل المثال ، فإنه في الحالة المعروضة بالفصل السابع عندما أصدرت شركة Marie سندات قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه لمدة ٣ سنوات وتحمل فائدة بمعدل ١٠٪ الى شركة Corp مقابل نقدية . وكان معدل الفائدة السائد في السوق لأوراق لها نفس درجة المخاطرة يبلغ ١٢٪ . ففي هذه الحالة ، فلأن معدل الفائدة الفعال (١٢٪) يزيد عن المعدل المقرر (١٠٪) ، فإن القيمة الحالية للورقة تقل عن قيمتها الإسمية ، بمعنى أن الورقة صادرة بخصم إصدار . وتقوم شركة Marie بتسجيل إصدار هذه الورقة بالقيود التالي :

$$\begin{aligned} & ٩٥٢٠ \quad \text{من حـ / النقدية} \\ & ٤٨٠ \quad \text{من حـ / خصم أوراق الدفع} \\ & ١٠٠٠٠ \quad \text{الى حـ / أوراق الدفع} \end{aligned}$$

وعندئذ يتم إستهلاك هذا الخصم ويعترف بمصروف الفائدة سنوياً باستخدام طريقة الفائدة الفعالة . وفيما يلي جدول إستهلاك الخصم ومصروف الفائدة على مدى ٣ سنوات :

التقديرة المسددة	مصروف الفائدة	إستهلاك الخصم	القيمة المرحلة للورقة	تاريخ الإصدار
١٠٠٠ (أ)	١١٤٢ (ب)	١٤٢ (ج)	٩٦٦٢ (د)	نهاية السنة ١
١٠٠٠	١١٥٩	١٥٩	٩٨٢١	نهاية السنة ٢
١٠٠٠	١١٧٩	١٧٩	١٠٠٠٠	نهاية السنة ٣
<u>٣٠٠٠</u>	<u>٣٤٨٠</u>	<u>٤٨٠</u>		
(أ) $1000 = 10\% \times 10000$	(ج) $1142 = 1000 - 1142$			
(ب) $1142 = 12\% \times 9520$	(د) $9662 = 142 + 9520$			

ويتم تسجيل سداد الفائدة السنوية وإستهلاك خصم الإصدار عن السنة الأولى في شركة Marie كما يلي :

١١٤٢	من ح / مصروف الفائدة
١٤٢	الى ح / خصم أوراق الدفع
١٠٠٠	الى ح / التقديرة

وعندما تزيد القيمة الحالية عن القيمة الاسمية، تكون الورقة مصدرة بعلاوة . وتسجل علاوة الإصدار كحساب دائن ويتم إستهلاكها باستخدام طريقة الفائدة الفعالة على مدار عمر الورقة كتخفيض سنوى من مقدار مصروف الفائدة المعترف به .

Special Note Payable Situation

حالات خاصة في أوراق الدفع

إن معاملات أوراق الدفع التي سبق مناقشتها تمثل الأنواع الشائعة منها في الممارسة . وهناك ثلاثة حالات خاصة في أوراق الدفع كما يلي :

- ١ - أوراق دفع مصدرة مقابل نقدية وحقوق أخرى .
- ٢ - أوراق مصدرة مقابل عقارات أو بضائع أو خدمات .
- ٣ - الفائدة المحتسبة .

الأوراق المصدرة مقابل نقدية وحقوق أخرى:

في بعض الأحيان يتم تقديم حقوق او ضمانات اضافية للدائن عند إصدار الورقة . على سبيل المثال، فقد إصدارت إحدى الشركات أوراق دفع لاحتمل فائدة مدتها ٥ سنوات بدون سعر فائدة محدد . ومقابل ذلك - فقد وافقت الشركة على بيع بضائع للمقرض بأسعار تقل عن الأسعار السائدة لهذه البضائع . ففي مثل هذه الحالة، فإن مصدر الورقة (المقرض/المورد) يجب في نفس الوقت أن يسجل الفرق بين القيمة الحالية للورقة ومقدار النقدية المحصلة كخصم إصدار (مدين) وإيراد غير مكتسب (دائن) عن المبيعات المستقبلية . ويجب إستهلاك الخصم كعبء على مصروف الفائدة على مدار عمر الورقة . ويعكس الإيراد غير المكتسب - الذي يساوي مقدار الخصم - سداد مقدم لجزء من عمليات البيع التي سوف تحدث على مدار السنوات الخمس التالية . ويجب الاعتراف بهذا الإيراد غير المكتسب كإيرادات عند إتمام هذه المبيعات للمقرض على مدى السنوات الخمس .

ولتوضيح ذلك، إفتراض أن القيمة الإسمية أو قيمة الإستحقاق لورقة دفع مدتها ٥ سنوات ولاتحمل فائدة تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، وأنها صدرت بالقيمة الإسمية وأن معدل الفائدة المناسب لها ١٠٪ . وقد نصت شروط الورقة على أن من يقبلها (المقرض / العميل) يمكنه شراء بضاعة من المصدر (المقرض / المورد) قيمتها ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه بأسعار بيع أقل من الأسعار السائدة على مدى السنوات الخمس . ولتسجيل هذا القرض، فإن مصدر الورقة يسجل خصماً قدره ٣٧٩٠٨ جنيه، وهو الفرق بين القيمة الإسمية للقرض وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه والقيمة الحالية لها وقدرها ٦٢٠٩٢ جنيه (١٠٠٠٠٠٠ × المعامل وقدره ٦٢٠٩٢،) . وباعتباره مورد للبضاعة، فإن مصدر الورقة أيضاً يسجل إيراد غير مكتسب قدره ٣٧٩٠٨ جنيه . ويكون القيد كما يلي :

من ح / النقدية	١٠٠٠٠٠
من ح / خصم أوراق الدفع	٣٧٩٠٨
إلى ح / أوراق الدفع	١٠٠٠٠٠
إلى ح / إيراد غير مكتسب	٣٧٩٠٨

وبالتالي، فإن خصم الإصدار يستهلك على مصروف الفائدة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة . كما يُعترف بالإيراد غير المكتسب كإيراد مكتسب من بيع البضاعة في كل فترة وذلك على أساس النسبة بين المبيعات المقدمة للمقرض في كل فترة وجملة

المبيعات المتفق على تقديمها له ضمن شروط الورقة. وفي هذه الحالة فإن إستهلاك الخصم يتم بمعدلات مختلفة عن معدلات الإعتراف بالإيراد غير المكتسب.

الأوراق المصدرة مقابل عقارات أو بضائع أو خدمات :

حيث تتضمن هذه الحالة الثانية إصدار أوراق بمقابل غير نقدي مثل العقارات أو البضائع أو الخدمات. فعند مبادلة دين معين بعقار أو بضاعة أو خدمات في صفقة متكافئة خالية من الإذعان، فإنه يُفترض أن معدل الفائدة المحدد عادلاً إلا إذا :

- ١ - لم يحدد معدل للفائدة، أو
 - ٢ - كان معدل الفائدة المحدد غير معقول، أو
 - ٣ - كانت القيمة الإسمية المحددة للدين تختلف بصورة جوهرية عن سعر البيع النقدي الجارى لنفس البنود أو لبنود مماثلة لها أو عن القيمة السوقية العادلة للدين.
- ففي مثال هذه الحالات، فإن القيمة الحالية للدين تقاس بالقيمة العادلة للعقار أو البضاعة أو الخدمة أو بالمقدار الذي يمثل تقريباً معقولاً للقيمة السوقية للورقة. ويمثل الفرق بين القيمة الإسمية للورقة والقيمة العادلة للأصل عنصر فائدة إضافي على معدل الفائدة المقرر.

على سبيل المثال، إفترض أن شركة Scenic باعت أرض سعر بيعها النقدي ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى شركة Health وذلك مقابل إصدار شركة Health لورقة دفع مدتها ٥ سنوات وقيمتها ٢٩٣٨٦٠ جنيه ولا تحمل فائدة. حيث يمثل مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه القيمة الحالية لمبلغ ٢٩٣٨٦٠ جنيه مخصوماً بمعدل ٨٪ لمدة ٥ سنوات. فإذا سُجلت هذه العملية في تاريخ البيع لدى الطرفين بالقيمة الإسمية للورقة وقدرها ٢٩٣٨٦٠ جنيه، فإن حساب الأراضي لدى شركة Health وحساب المبيعات بشركة Scenic سيكون كل منهما متضخماً بمبلغ ٩٣٨٦٠ جنيه، لأن هذا المبلغ يمثل فائدة لمدة ٥ سنوات بمعدل فعال قدره ٨٪. وبنفس الشكل، فإن حساب إيراد الفائدة بشركة Scenic وحساب مصروف الفائدة بشركة Health على مدار السنوات الخمس سيكون أقل من اللازم بمقدار ٩٣٨٦٠ جنيه.

فلأن الفرق بين سعر البيع النقدي وقدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه والقيمة الإسمية للورقة وقدرها ٢٩٣٨٦٠ جنيه يمثل فائدة بمعدل فعال قدره ٨٪، فإن هذه العملية يجب تسجيلها في تاريخ التبادل كما يلي :

دفاتر شركة Scenic		دفاتر شركة Health	
من حـ/ أوراق القبض	٢٩٣٨٦٠	من حـ/ الأراضى	٢٠٠٠٠٠
الى حـ/ المبيعات	٢٠٠٠٠٠	من حـ/ خصم أوراق الدفع	٩٣٨٦٠
الى حـ/ خصم أوراق القبض	٩٣٨٦٠	الى حـ/ أوراق الدفع	٢٩٣٨٦٠

وخلال السنوات الخمس ، تقوم شركة Health باستهلاك سنوى لجزء من الخصم وتحصيله على مصروف الفائدة. كما تقوم شركة Scenic بتسجيل إيراد فائدة جملته ٩٣٨٦٠ جنيه على مدار السنوات الخمس عن طريقة إستهلاك الخصم أيضاً. ومن الواجب استخدام طريقة الفائدة الفعالة ، رغم أنه يمكن إستخدام مداخل الإستهلاك الأخرى إذا كانت النتائج التي تفرزها لا تختلف بصورة جوهرية عن نتائج طريقة الفائدة الفعالة.

الفائدة المحسوبة :

في الحالات التي يبدو فيها أن معدل الفائدة المحدد غير معقول ، فإنه يجب حساب المعدل الفعال. وعندما يكون معدل الفائدة المحسوب مختلفاً عن المعدل المحدد في تاريخ الإصدار ، فإنه يجب الإعتراف بخصم أو علاوة إصدار وإستهلاكها على مدى الفترات التالية. وبإستخدام المثال المعروض بالفصل السابع ، إفترض أنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ أصدرت شركة Wunder سند إذني إلى شركة Brown مقابل خدمات إنشائية. وبلغت القيمة الاسمية للسند ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه ويستحق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ ويحمل معدل فائدة محدد ٢٪ تسدد في نهاية كل سنة. ولا يمكن تحديد القيمة العادلة للخدمات الإنشائية كما أن هذه الورقة غير قابلة للتداول ولا يمكن تحديد قيمتها السوقية عند الإصدار. وبناءً على ترتيب الإئتمان بشركة Wunder وعدم وجود ضمان ومعدل الفائدة الأساسى في ذلك التاريخ ومعدل الفائدة السائد على الديون الأخرى للشركة في ذلك الوقت ، فقد أعتبرت الشركة أن معدل فائدة محسوب قدره ٨٪ سيكون ملائماً لهذه الحالة.

ويمكن تحديد القيمة الحالية لهذه الورقة والقيمة العادلة المحسوبة للخدمات الإنشائية كما يلي :

٥٥٠٠٠٠	القيمة الاسمية للورقة
٣٧٤٣١٩	القيمة الحالية لمبلغ ٥٥٠٠٠٠ يستحق بعد ٥ سنوات بمعدل فائدة ٨٪ تسدد سنوياً (٦٨٠٥٨ × ٥٥٠٠٠٠)
٤٣٩٢٠	القيمة الحالية لفائدة قدرها ١١٠٠٠ ج تسدد سنوياً لمدة ٥ سنوات بمعدل ٨٪ (٣,٩٩٢٧١ × ١١٠٠٠)
٤١٨٢٣٩	القيمة الحالية للورقة
١٣١٧٦١	خصم إصدار الورقة

ويتم تسجيل إصدار الورقة والحصول على الخدمات الإنشائية كما يلي :

٣١ ديسمبر ١٩٩٥	
من حـ / المباني (أو المشروعات تحت التنفيذ)	٤١٨٢٣٩
من حـ / خصم أوراق الدفع	١٣١٧٦١
الى حـ / أوراق الدفع	٥٥٠٠٠٠

ويظهر جدول الإستهلاك على مدى السنوات الخمس كما يلي :

التاريخ	النقدية المسددة (٢٪)	مصرف الفائدة (٨٪)	إستهلاك الخصم القيمة المرحلة للورقة
٩٥/١٢/٣١			٤١٨٢٣٩
٩٦/١٢/٣١ (أ)	١١٠٠٠	٣٣٤٥٩ (ب)	٤٤٠٦٩٨ (د)
٩٧/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٥٢٥٦	٤٦٤٩٥٤
٩٨/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٧١٩٦	٤٩١١٥٠
٩٩/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٩٢٩٢	٥١٩٤٤٢
٠٠/١٢/٣١	١١٠٠٠	٤١٥٥٨ (هـ)	٥٥٠٠٠٠
	٥٥٠٠٠	١٨٦٧٦١	١٣١٧٦١

(أ) $١١٠٠٠ = ٥٥٠٠٠٠ \times ٢\%$

(ب) $٣٣٤٥٩ = ٤١٨٢٣٩ \times ٨\%$

(ج) $٢٢٤٥٩ = ١١٠٠٠ - ٣٣٤٥٩$

(د) $٤٤٠٦٩٨ = ٢٢٤٥٩ + ٤١٨٢٣٩$

(هـ) ٣ فرق تقريب

كما يتم تسجيل سداد فائدة السنة الأولى وإستهلاك الخصم خلالها كما يلي :

٣١ ديسمبر ١٩٩٦	
من حـ / مصرف الفائدة	٣٣٤٥٩
الى حـ / خصم أوراق الدفع	٢٢٤٥٩
الى حـ / النقدية	١١٠٠٠

Mortgage Notes Payable

أوراق الدفع برهن العقارات

إن أوراق الدفع برهن العقارات هي أكثر أوراق الدفع شيوعاً، وفيها تُقدم مستندات ملكية عقار معين كضمان للقرض. ويشيع استخدام هذا النوع من أوراق الدفع بواسطة المنشآت الفردية وشركات الأشخاص أكثر من الشركات المساهمة، حيث أن الشركات المساهمة تجد عادة أن إصدار السندات يُعد وسيلة أفضل في الحصول على القروض الضخمة. ويجب التقرير عن مثل هذا الإلتزام في الميزانية تحت عنوان «أوراق دفع برهن العقارات» أو «أوراق دفع بضمان» مع وصف مختصر للأصول المقدمة كضمان في ملاحظات القوائم المالية.

وعادة ما يتلقى المقرض نقدية تساوي القيمة الإسمية للأوراق المضمونة، وفي هذه الحالة تمثل القيمة الإسمية الإلتزام الحقيقي ولا يوجد أي خصم أو علاوة. ولكن عندما يقوم المقرض بتقدير «نقاط»^(١) points معينة، فإن الإلتزام يختلف عن القيمة الإسمية للورقة. حيث أن هذه النقاط تؤدي لزيادة معدل الفائدة الفعال عن المعدل المحدد في الورقة. وتمثل النقطة الواحدة ١٪ من القيمة الإسمية للورقة. على سبيل المثال، إفترض أنك قدمت ورقة دفع برهن العقارات مدتها ٢٠ سنة وقيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠ ج بمعدل فائدة مقرر قدره ٧,٥٪ إلى مؤسسة local للإدخار والإقراض كجزء من تمويلك لمنزلك الجديد. فإذا طلبت شركة local أربعة نقاط لإتمام عملية التمويل، فإنك سوف تحصل على ما يقل عن القيمة الإسمية للورقة وقدرها ١٠٠٠٠٠ ج بنسبة ٤٪ أى ستحصل على ٩٦٠٠٠ ج فقط، ولكنك سوف تتعهد برد ١٠٠٠٠٠ ج بالكامل بمعدل ١٠,١٥ ج شهرياً. فلأنك تلقيت ٩٦٠٠٠ ج فقط وتلتزم بسداد ١٠٠٠٠٠ ج، فإن معدل الفائدة الفعال الذي تتحمله يزداد إلى ٣,١١٪ على الأموال التي إقترضتها بالفعل.

وقد يتم سداد أوراق الدفع برهن العقارات عند تاريخ الإستحقاق بالكامل أو أن تُسدد على أقساط على مدى عمر القرض. فعند سدادها في تاريخ الإستحقاق فإنها تظهر كإلتزام طويل الأجل في الميزانية إلى أن يقترب موعد إستحقاقها بها يستدعى إظهارها كإلتزام متداول. وإذا كانت تُسدد على أقساط، فإن الأقساط المستحقة السداد تظهر كإلتزامات متداولة في حين يبقى باقى القرض ضمن الإلتزامات طويلة الأجل.

(١) النقاط في التمويل برهن العقارات تماثل خصم الإصدار في السندات.

وبسبب عدم الإستقرار في أسعار الفائدة، فقد إختفت بصورة جزئية الديون العقارية ذات معدلات الفائدة الثابتة وحلت محلها ترتيبات جديدة للديون العقارية. حيث يقدم أغلب المقرضين حالياً ديون عقارية ذات فائدة متغيرة Variable-rate Mortgages (ويطلق عليها أيضاً ديون عقارية بسعر فائدة معوم floating أو قابل للتعديل adjustable) ترتبط فيها أسعار الفائدة بتقلبات أسعار الفائدة في السوق. وعادة مايقوم مقدموا القروض ذات الفائدة المتغيرة بتعديل أسعار الفائدة دورياً كل سنة أو ثلاث سنوات، وعادة ما يرتبط التعديل بالتغيرات في أسعار فائدة السندات الحكومية.

التمويل خارج الميزانية OFF-BALANCE-SHEET FINANCING

يمثل التمويل خارج الميزانية محاولة لإقتراض أموال بطريقة لاينتج عنها تسجيل تعهدات على الشركة. وهي قضية ذات أهمية بالغة للمحاسبين (وكذلك للإدارة). فكما أشار أحد الكتاب في سخرية فإن «المحركات الأساسية للنفس البشرية معدودة وهي: الحصول على الطعام الكافي، وإيجاد المأوى المناسب، وإخفاء الديون خارج الميزانية».

وقد سبق لنا بالفعل مناقشة بعض أساليب التمويل خارج الميزانية. ففي الفصل السابع - على سبيل المثال - فإن تحويل حسابات القبض إلى طرف ثالث بشرط الإسترداد with recourse إما أن يُقرر عنه كمبيعات لحسابات القبض أو كعملية إقتراض، وذلك بناء على الحقائق التي تتضمنها الصفقة. وعند التقرير عنها كعملية بيع، فإنه لا يُسجل أى إلتزام في الميزانية. وفي هذا الفصل، فإن عملية الإلغاء الإقتصادي للديون طويلة الأجل يُنظر إليها كعملية تمويل خارج الميزانية لأن الدين يتوقف التقرير عنه في الميزانية رغم أنه لم تتم تسويته من الناحية القانونية.

ونناقش هنا مدخلين آخرين من مداخل التمويل خارج الميزانية وهما:

(١) مبادلات أسعار الفائدة interest rate swaps

(٢) ترتيبات تمويل المشروعات

وفي الفصول التالية سيتم التعرض لصفقات تمويل أخرى خارج الميزانية (مثل الإستئجارات leasing والمعاشات pensions).

Interest Rate Swaps

مبادلات أسعار الفائدة

لقد إستمرت الصحافة المالية في إبراز تعليقات مماثلة لما يلي: «مع التقلبات الحالية في أسعار الفائدة يمكنك أن تتأكد من شيء واحد، وهو أنه

لا شيء مؤكد» ومع ذلك فإنه ربما يكون لديك خيار واحد يمكنه تخفيف المخاطر التي تواجهها إلى حد ما وهو عمليات الحماية Hedging .

«إن عمليات الحماية تنتعش مع تقلبات أسعار الفائدة» .

«إذا التبس عليك الأمر فيما يتعلق بتوقيت التغيرات الاقتصادية وأثرها على أسواق الإئتمان، فربما ترغب في الحصول على حماية Hedge. فسواء تغيرت أسعار الفائدة لأعلى أو لأسفل فإنه يمكنك الخروج من العاصفة بأمان» .

فكما تشير هذه التعليقات، فإن أسعار الفائدة متقلبة دائماً وعادة ماترغب الشركات في الحصول على حماية ضد هذه التقلبات. ولذلك، تستخدم العديد من الشركات أنواع معقدة sophisticated من الأدوات المالية مثل أسعار الفائدة المستقبلية، إتفاقات الفائدة المؤجلة ومبادلات أسعار الفائدة لتغطية عملياتها.

ففي بداية الثمانينات إتجهت إحدى الشركات للمصرف الذي تتعامل معه وعرضت عليه المشكلة التالية: أنها ترغب في الإقتراض بسعر فائدة ثابت من أجل الحماية ضد التقلبات ولكنها تجد أن هذا النوع من الإقتراض إما أنه مكلف جداً أو أنه لا توجد سوق مناسبة له. وقد وجد المصرف مقترضاً آخر لديه قرض بسعر فائدة ثابت ولكنه يرغب في قرض بسعر متغير. ومن هنا نشأت الفكرة فقد قامت الشركتان بمبادلة مدفوعات الفائدة وتولدت فكرة مبادلة أسعار الفائدة.

وقد وجدت العديد من الشركات أن مبادلات أسعار الفائدة تمثل وسيلة مناسبة للحد من التعرض لأسعار الفائدة المتقلبة فالشركة التي لديها مقدار كبير من الديون ذات الفائدة المتغيرة قد ترغب في مبادلتها بديون ذات فائدة ثابتة للحد من تعرضها لمعدلات الفائدة المتزايدة. ومن ناحية أخرى، فإن بعض الشركات ذات ترتيب الجدارة الإئتمانية Credit rating المنخفض لا يمكنها عادة الإقتراض بسعر فائدة ثابت ولكن يمكنها الحصول عليها عن طريقة المبادلة^(٢).

ويقوم المشاركون في عملية المبادلة بالتقرير عن قروضهم الأصلية فقط في الميزانية. ولذلك فإن عمليات المبادلة كغيرها من أنواع الأدوات المالية الأخرى المتعددة تؤدي إلى تمويل خارج الميزانية لأن الحق في تلقي مدفوعات الفائدة والتعهد بسداد مدفوعات الفائدة في ظل إتفاق المبادلة لا يُقرر عنهما في الميزانية. وقد طالب FASB^[١] في معياره رقم

(٢) قدرت عمليات مبادلة الفائدة التي حدثت في الولايات المتحدة سنة ١٩٩٠ بما يبلغ ١,٢ تريليون دولار!

١٠٥] بعمليات إفصاح مكثفة عن الأدوات المالية التي تتضمن مخاطر خارج الميزانية . وتتضمن جوانب الإفصاح هذه :

- (١) القيمة الاسمية أو التعاقدية أو المبدئية لهذه الأداة المالية .
 - (٢) طبيعة وشروط هذه الأدوات المالية ومناقشة لمخاطرها الائتمانية والسوقية ، والمتطلبات النقدية لها والسياسات المحاسبية المتعلقة بها .
 - (٣) الخسارة المحاسبية التي سوف تتحملها الشركة إذا عجز أي طرف من أطراف الأداة المالية تماماً عن الوفاء بشروط العقد ، أو إذا ثبت أن الضمان الخاص بالمقدار المستحق في ظل هذا العقد قد أصبح عديم القيمة بالنسبة للمنشأة .
 - (٤) السياسة التي تتبعها الشركة في طلب ضمانات للأدوات المالية التي تقبلها مع وصف للضمانات المقدمة للأدوات المالية الحالية بالشركة .
- وسوف تصبح هذه الجوانب للإفصاح أكثر أهمية مع الإستمرار في إبتكار أنواع جديدة ومختلفة من الأدوات المالية .

Project Financing Arrangement

ترتيبات تمويل المشروعات

توجد ترتيبات تمويل المشروعات عندما :

- (١) تقوم شركتان أو أكثر بتكوين شركة جديدة لبناء مصنع للإنتاج سوف تستخدمه كلا الشركتين .
- (٢) تقوم الشركة الجديدة بإقتراض أموال لبناء المشروع الجديد وإعادة سدادها من المتحصلات الناتجة عن هذا المشروع .
- (٣) يكون سداد الدين الذي تحصل عليه الشركة الجديدة مضموناً من الشركات الأصلية التي كونتها .

وتكمن الفائدة في مثل هذا الترتيب في أن الشركات التي كونت الشركة الجديدة لا تلتزم بالتقرير عن الإلتزام في سجلاتها . ولتوضيح ذلك ، إفترض أن شركة Dow قد إتفقت مع شركة Mobil على أن تودع كل منهما ١ مليون ج لتكوين شركة مستقلة لبناء مصنع كيمياوي تستخدمه كلا الشركتين . وقد إقتضت الشركة الجديدة ٤٨ مليون ج لإنشاء هذا المصنع بضمان الشركتين لرد هذا القرض . فما هي الشركة أو الشركات التي تقرر عن هذا الإلتزام؟ إن جانب الإفصاح الوحيد المطلوب في القوائم المالية للشركتين هو الإشارة ضمن الملاحظات الى أن الشركة تضمن إعادة سداد قرض الشركة الجديدة إذا كانت متحصلات المشروع غير كافية لسداد هذا القرض وذلك بإعتباره إلتزام

مشروط ينطبق عليه معيار FASB رقم ٥ .

وفي بعض الحالات تكتسب هذه الترتيبات لتمويل المشروعات صفة أكثر رسمية عن طريق إستخدام عدة انواع من العقود. ففي بعض أنواع العقود [ويطلق عليها عقود الإستلام أو السداد Take-or-pay] يوقع مشتري البضائع عقداً مع بائعها على سداد مبالغ محددة بصفة دورية مقابل أن يكون له حق إختيار option في تلقي بضائع. ويلتزم المشتري في ظل هذا العقد بسداد مدفوعات دورية محددة حتى إذا لم يتم تسليم البضائع المتعاقد عليها. وعادة ماترتبط مثل هذه العقود بإتفاقيات تمويل مشروع معين. ففي المثال السابق قد توقع شركة Dow وشركة Mobil عقداً بشراءهما منتجات من هذا المصنع الجديد وأنها سوف تلتزمان بسداد مدفوعات دورية محددة حتى في حالة عدم إستلام هذه البضائع.

وهناك إتفاقيات أخرى مماثلة في مفهومها للنوع السابق [ويطلق عليها إتفاقيات الإنتاجية Through-put agreements] إلا أن الأصل الذي يتم إنشائه يقدم خدمات بدلاً من البضائع. فبفرض أن شركة Dow وشركة Mobil قد أبرمتا إتفاقية تمويل مشروع لبناء خط أنابيب لنقل منتجاتها المتنوعة. وقد قامت الشركتان بتوقيع إتفاقية تلتزم كل منهما في ظلها بسداد مدفوعات معينة مقابل خدمة نقل المنتجات. وتلتزم الشركتان بسداد هذه المدفوعات النقدية حتى إذا لم تستفد من الحد الأدنى للكميات المتفق على نقلها.

وفي الممارسة العملية إستخدمت العديد من الطرق غير المتسقة في المحاسبة عن التعهدات غير المشروطة في أنواع العقود السابقة التي تتضمنها إتفاقيات تمويل المشروعات. وبصفة عامة، فإن أغلب الشركات قد حاولت إبرام مثل هذه التعاقدات بهدف إخفاء الدين خارج الميزانية To get the debt off the balance sheet.

مبررات التمويل خارج الميزانية Rationale for Off-Balance-Sheet Financing

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الشركات لترتيب عمليات التمويل خارج الميزانية:

الأول: يعتقد الكثيرون أن إستبعاد الديون من الميزانية يعظم من جودتها ويسمح بالحصول على الإئتمان بصورة أكثر سهولة وأقل تكلفة.

الثاني: أن شروط الديون عادة ماتفرض بعض القيود على المقدار الذي يمكن للشركة الحصول عليه من ديون جديدة. ونتيجة لذلك تُستخدم عمليات التمويل خارج

الميزانية لأن هذه الأنواع من الإرتباطات قد لاتؤخذ في الحسبان عند حساب هذه القيود على الديون الجديدة.

الثالث : أن هناك من يعلن أن جانب الأصول بالميزانية دائماً ما يكون مقدراً بأقل من حقيقته بصورة ظاهرة. على سبيل المثال، فإن الشركات التي تستخدم طريقة Lifo في تقويم المخزون وتهلك أصولها الثابتة على أساس الإهلاك المعجل سيكون لديها قيم دفترية للمخزون والأصول الثابتة تقل كثيراً عن القيم الجارية لها. وكتعويض لهذا الإنخفاض في قيم الأصول، يعتقد بعض المديرين بضرورة عدم التقرير عن جزء من الديون. بمعنى آخر، فإنه إذا تم التقرير عن الأصول بالقيم الجارية لها، فإن الإندفاع نحو عقد إتفاقات تمويل خارج الميزانية سوف ينخفض بدون شك.

وهناك الكثير من الجدل حول مدى صحة المبررات السابقة. فالقاعدة العامة التي تقرر أن «البعيد عن العين بعيد عن العقل» قد لاتكون صحيحة في هذا السياق. فقد أشار الكثير من مستخدمي القوائم المالية إلى أنهم يُدرجون إتفاقات التمويل خارج الميزانية هذه في حساباتهم عند تقرير علاقات الديون/حق الملكية بالشركات. وبنفس الصورة، فإن الكثير من شروط الديون تحاول أيضاً أخذ هذه الإتفاقيات المعقدة في الإعتبار. ومع ذلك، فإن الكثير من الشركات مازالت تعتقد بأنها سوف تحصل على منافع في حالة عدم التقرير عن هذه التعهدات بالميزانية.

وقد تمثلت إستجابة FASB لإتفاقات التمويل خارج الميزانية في المطالبة بالتوسع في الإفصاح عنها ضمن الملاحظات. حيث تتسق هذه الإستجابة مع فلسفة «أسواق رأس المال الكفاء». فالتساؤل الأساسي ليس هو ما إذا كان العرض يتم داخل الميزانية أم خارجها، ولكنه ما إذا كانت هذه البنود يتم الإفصاح عنها أم لا.

التقرير عن الديون طويلة الأجل REPORTING LONG-TERM DEBTS

في الشركات التي توجد لديها قيم ضخمة وإصدارات متعددة من الديون طويلة الأجل، يتم التقرير عادة عن قيمة واحدة فقط بالميزانية مع إرفاق بعض التعليقات والجداول في الملاحظات الملحق بالميزانية. وتشير هذه الملاحظات بصفة عامة إلى طبيعة هذه الإلتزامات، تواريخ إستحقاقها، معدلات الفائدة عليها، شروط إستدعائها، إمتيازات تحويلها إلى أسهم، والقيود التي يفرضها المقرض والأصول المقدمة كضمان لها. ويجب الإشارة إلى أى أصل مقدم كضمان للديون في جزء الأصول بالميزانية.

ويجب التقرير عن الديون طويلة الأجل المستحقة السداد خلال سنة كإلتزام

متداول ، إلا إذا كانت تسويتها ستم بإستخدام أصول غير متداولة . وإذا كان الدين سوف يُعاد تمويله أو سيحول إلى أسهم أو ستم تسويته من إعتداد مخصص للإستهلاك ، فيجب الإستمرار في التقرير عنه كإلتزام غير متداول مع إرفاق ملاحظة توضح الطريقة التي سوف تستخدم في تصفيته .

كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المدفوعات المستقبلية للإعتمادات المخصصة لإستهلاك الديون والمقادير مستحقة السداد من الديون طويلة الأجل على مدى السنوات الخمس التالية [طبقاً لمعيار FASB رقم ٤٧] . والهدف من هذا الإفصاح هو مساعدة مستخدمى القوائم المالية في تقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية . على سبيل المثال ، إفترض أن شركة Percy لديها إثنان من القروض طويلة الأجل في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . الأول قدره ٥٠ مليون ج ويشترط تكوين إعتداد يُخصص لسداده وتبلغ المدفوعات لهذا الإعتداد ٥ مليون ج في كل من سنة ١٩٩٣ ، سنة ١٩٩٤ ، سنة ١٩٩٥ ، ١٠ مليون ج في سنتى ١٩٩٦ ، ١٩٧٧ ، ١٥ مليون ج في سنة ١٩٩٨ . ويبلغ القرض الثانى ٧٥ مليون ج في صورة سند يستحق السداد في سنة ١٩٩٥ فيكون الإفصاح في شركة Percy عن هذه الديون كما يلي :

أجزاء مستحقة من الديون طويلة الأجل ومتطلبات إعتمادات سدادهما على مدى السنوات الخمس التالية :

السنة	المقدار
١٩٩٣	٥ مليون
١٩٩٤	٥ مليون
١٩٩٥	٨٠ مليون
١٩٩٦	١٠ مليون
١٩٩٧	١٠ مليون

وعلاوة على ذلك ، فإذا كان لدى الشركة أية تعهدات طويلة الأجل غير مشروطة (مثل إتفاقيات تمويل المشروعات) ، فإنه يجب الإفصاح عنها إذا تحققت الشروط التالية :

(١) أن تكون غير قابلة للإلغاء ، أو قابلة للإلغاء عند تحقق شرط بعيد الإحتمال أو بموافقة الطرف الآخر في الإتفاق .

- (٢) أن تعد جزءاً من إتفاقية تمويل مشروع لمورد معين لإنشاء الطاقات اللازمة لتوريد السلع أو الخدمات المتعاقد عليها.
- (٣) أن يستمر بقاؤها مدة تزيد عن عام.

وبالنسبة لتعهدات الشراء غير المشروط المسجلة في ميزانية المشتري، فإنه يجب الإفصاح عن المدفوعات التي يجب سدادها في ظل هذا التعهد خلال كل سنة من السنوات الخمس التالية. أما بالنسبة لتعهدات الشراء غير المشروطة وغير المسجلة في ميزانية المشتري، فإنه يجب الإفصاح عن الجوانب التالية لها:

- (١) طبيعة ومدى هذه التعهدات
- (٢) المقدار الإجمالي للجزء الثابت والذي يمكن تحديده من هذه التعهدات في تاريخ الميزانية ولكل سنة من السنوات الخمس التالية.
- (٣) طبيعة أية أجزاء متغيرة من هذه التعهدات.
- (٤) القيم المشتراه في ظل هذه التعهدات [كما هو الحال في عقود الإستهلاك أو السداد أو عقود الإنتاجية السابقة] في كل فترة تعد عنها قائمة دخل.

وبالنسبة للمطلب ٢ السابق، فإنه يُوصى بالإفصاح - دون أن تلتزم الشركة بذلك - عن مقدار الفائدة المحتسبة واللازمة لتخفيض المقدار الإجمالي للتعهد إلى قيمته الحالية. ويجب أن يكون معدل الخصم المستخدم هو معدل الفائدة الفعال - إذا كان معلوماً - للقروض التي تستخدم في تمويل الطاقات الإنتاجية التي ستنتج السلع والخدمات المتعاقد عليها. وإذا لم يكن معدل الفائدة الفعال معلوماً، فإن معدل الخصم يجب أن يكون هو معدل الإقتراض التفاضلي للمشتري وقت إبرامه لهذا التعهد - وهو المعدل الذي كان سيتحمله المشتري لإقتراض الأموال اللازمة للوفاء بتعهد الشراء غير المشروط.

إن تحديد الطريقة الصحيحة للمحاسبة عن التمويل خارج الميزانية قد أصبح أهم قضية تقرير مالي تواجه مهنة المحاسبة حالياً، ولن تتمكن المهنة من حل الخلاف حول هذه القضية بسهولة. حيث أن تعريف الإلتزام الوارد ضمن إطار FASB النظري (قائمة المفاهيم رقم ٣) وكذلك معيار الإعتراف الوارد بهذا الإطار (قائمة المفاهيم رقم ٥) غير دقيق بالصورة الكافية، بما يمكن أن يؤدي لإستمرار الجدل حول مدى الإعتراف أو عدم الإعتراف بمثل هذه التعهدات. ونحن نعتقد أنه يتحتم على مهنة المحاسبة أن تتناول هذه القضية وتحدد متى يعترف بهذه التعهدات ضمن الإلتزامات.

ورغم أن المهنة قد حاولت بالفعل وضع بعض الإرشادات في مجالات معينة، فما زال هناك الكثير مما يلزم عمله. ويعتقد مؤلفا هذا الكتاب أن عملية التقرير المالي سوف تتعاضد أهميتها إذا ما تم تسجيل المزيد من التعهدات في الميزانية بدلاً من مجرد الإفصاح عنها في الملاحظات الواردة على القوائم المالية.

المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة

ACCOUNTING FOR DERIVATE FINANCIAL INSTRUMENTS

حتى أوائل السبعينيات كان أغلب المديرين الماليين يعملون في عالم ساكن لا تتناهب الكثير من التغيرات. ولكن منذ ذلك التاريخ، فإن التغيرات الهائلة في أسواق المال والتقنية المستخدمة قد أدت لزيادة مخاطر الأعمال. على سبيل المثال، فإنه في سنة ١٩٧١ بدأت الدول في تعويم عملاتها بصورة حرة. ثم جاءت بعد ذلك صدمة أسعار البترول وزيادة معدلات التضخم والتقلبات الشديدة في أسعار الفائدة. وقد إستجاب مجتمع الأعمال لذلك عن طريق تطوير بعض الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر الناجمة عن هذه التغيرات. وقد ساعد على تطوير هذه الأدوات - والتي يُطلق عليها عادة الأدوات المالية financial instruments - التطور الموازي في تقنية الاتصالات والحاسبات الآلية والذي وفر أساليب جديدة لتحليل المعلومات عن الأسواق وتشغيل أحجام هائلة من المدفوعات.

وبصفة عامة، فإن الأدوات المالية تُعرف بأنها النقدية أو حق الملكية في منشأة معينة أو الحق التعاقدي كافي الحصول على أو تقديم نقدية أو أداة مالية أخرى بناءً على شروط قد تكون ملائمة أو غير ملائمة. وبناءً على هذا التعريف، فإن الأصول والإلتزامات التقليدية مثل حسابات المدينين وأوراق القبض وحسابات الدائنين وأوراق الدفع والإستثمارات في أسهم أو سندات وقروض السندات تُعتبر ضمن الأدوات المالية. ولكن هذا التعريف يتضمن أيضاً العديد من الأدوات المالية المعقدة والمبتكرة مثل عقود البيع الآجل وحقوق الإختيار ومجمعات أسعار الفائدة وغيرها.

ويطلق على هذه الأدوات المالية المبتكرة الأدوات المالية المشتقة (أو المشتقات derivatives) وذلك لأن قيمتها تشتق من قيمة أحد الأصول الأخرى (مثل الأسهم أو السندات أو البضائع) أو ترتبط بأحد المؤشرات الأساسية (مثل معدلات الفائدة أو مؤشر أسعار الأسهم بالبورصة).

المشتقات

Derivatives

إن الأدوات المالية المشتقة ذات حساسية شديدة للمعلومات والأخبار وذلك كما حدث مؤخراً عندما أعلن بنك الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة عن رفع أسعار الفائدة مما أدى لإنخفاض أسعار الأوراق المالية مما أدى لتكبد حملة هذه المشتقات والمتعاملين بها لخسائر ضخمة . حيث تتطلب هذه المشتقات عناية فائقة في التعامل ، حيث تقاس قيمتها أحياناً بالتريليون دولار كما أنها ذات طبيعة عالمية . وكما أطلق عليها البعض ، فإنها تقع عند الحافة الخطرة للتكنولوجيا . وتسبب الأدوات المالية المشتقة العديد من المشاكل للمحاسبين والمنظمين . حيث أن هذه الأدوات تثير الكثير من التساؤلات حول التمويل خارج الميزانية والتأجيل غير المبرر للإعتراف بالخسائر والإعتراف الفوري بالمكاسب والإفصاح غير الكافي عن المعلومات الخاصة بمخاطر هذه الأدوات وقيمها العادلة وخصائصها الأخرى . ومن أقدم المشتقات المستخدمة وأكثرها شيوعاً مجمعات أسعار الفائدة والتي سبق مناقشتها خلال هذا الفصل .

وقد تناولت المهنة قضايا المحاسبة والتقرير المالي عن هذه الأدوات المالية المشتقة بصورة عاجلة وذلك بسبب عدم وجود تفهم كاف لهذه الأدوات بين المستثمرين والدائنين . ومما لفت إنتباه المهنة لهذه الأدوات أيضاً ظهور عدد من الشركات التي قررت عن خسائر جوهرية نتيجة للتعامل في هذه الأدوات . ورغم الأهمية النسبية لهذه الخسائر ، فإن المشتقات لا تولد مخاطر تختلف بصورة جوهرية عن تلك المخاطر الجوهرية بالفعل في الأسواق المالية . وعلى ذلك ، فسوف تستمر الشركات في إستخدام هذه المشتقات لأنها توفر أداة فعالة لإدارة المخاطر . وتحاول مهنة المحاسبة توفير المعلومات المناسبة عن هذه المشتقات للمستثمرين والدائنين والإدارة والمنظمين . ولم تحدد المهنة ما يجب الإفصاح عنه بخصوص هذه المشتقات وكيفية المحاسبة عن الأنواع المختلفة منها إلا في الآونة الأخيرة .

نشرات مهنة المحاسبة

Accounting Profession Pronouncements

أصدر FASB ثلاثة نشرات متعلقة بالأدوات المالية وهي :

- ١ - المعيار رقم ١٠٥ بعنوان «الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية ذات المخاطر الخارجة عن الميزانية والأدوات المالية ذات خطر الإئتمان المركز» ، وقد تناول هذا المعيار كيفية المحاسبة عن الأدوات المالية الغير مقرر عنها بالميزانية ولكن يمكنها أن تؤثر على المركز المالي للشركة . على سبيل المثال ، فقد تناول هذا

المعيار مجمعات أسعار الفائدة .

- ٢ - المعيار رقم ١٠٧ بعنوان «الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية» ، والذي طالب بالإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية - سواء الأصول أو الإلتزامات المعترف بها أو غير المعترف بها في الميزانية - التي يمكن تقدير قيمها العادلة .
- ٣ - المعيار رقم ١١٩ بعنوان «الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيم العادلة للأدوات المالية» ، والذي طالب كل المنشآت بأن تفصح عن الأدوات المالية المشتقة وقام بتعديل طريقة الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية . ونتيجة لهذه النشرات الثلاث الحديثة ، فإنه يمكن تلخيص الممارسات المقبولة للمحاسبة والتقرير المالي عن الأدوات المالية فيما يلي :
- ١ - يجب على الشركة أن تفصح عن القيمة العادلة والقيمة المرحلة المرتبطة بها لأدواتها المالية وذلك في القوائم المالية أو ضمن الملاحظات الواردة عليها أو في جدول ملخص بصورة توضح ما إذا كانت هذه القيم تمثل أصولاً أو إلتزامات .
- ٢ - يجب أن يفرق الإفصاح عن القيمة العادلة بين الأدوات المالية التي تقتنيها الشركة أو تصدرها لأغراض المتاجرة والأدوات المالية التي تقتنيها أو تصدرها لأغراض أخرى بخلاف المتاجرة . كما يلزم الإفصاح عن طبيعة كل منها .
- ٣ - عند الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة ، لا يجب أن تقوم الشركة بدمج أو تجميع أو تصفية القيم العادلة للأدوات المالية ذات الأنواع المختلفة ، حتى إذا كانت هناك علاقة بين هذه الأدوات .
- ٤ - في حالة الأدوات المالية ذات المخاطرة الخارجة عن الميزانية وفي كل الأدوات المالية المشتقة ، فإنه يلزم تقديم إفصاح خاص عنها .
- ٥ - تشجع المهنة الشركات - دون أن تلزمها - بتوفير معلومات كمية عن المخاطر السوقية للأدوات المالية المشتقة وكذلك عن الأصول والإلتزامات الأخرى وذلك بما يتفق مع الطريقة التي تستخدمها الشركة في إدارة وتعديل المخاطر وبما يفيد في مقارنة نتائج تطبيق أهداف الشركة من إقتناء وإصدار الأدوات المالية المشتقة .

الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية

DISCLOSURES ABOUT FAIR VALUE OF FINANCIAL INSTRUMENTS

إذا لم تتمكن الوحدة المحاسبية من الوصول إلى تقدير للقيمة العادلة فإنها يجب أن تفصح عن المعلومات الملاءمة لتقدير هذه القيمة العادلة (مثل شروط الأداة المالية)

وأسباب عدم قدرتها على الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة. ورغم أن جوانب الإفصاح الإضافي عن القيمة العادلة قد توفر معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، فمن الضروري ملاحظة أن هذه القيم العادلة يتم تقديمها كمعلومات إضافية فقط.

ومن الإستثناءات على الإستناد التقليدي للتكلفة التاريخية مطالبة FASB بأن تقرر الشركات عن أغلب إستثماراتها في أوراق مالية على أساس القيمة العادلة

الأسئلة

- ١ - فرق بين معدلات الفائدة التالية للسندات :
(أ) المعدل السوقي (ب) المعدل الإسمي (ج) المعدل الفعال [الحقيقي]
(د) المعدل المقرر
- ٢ - كيف يجب التقرير عن خصم السندات غير المستهلك في القوائم المالية؟ وكذلك عن علاوة إصدار السندات؟
- ٣ - كيف يجب المحاسبة عن تكاليف إصدار السندات وتصنيفها في القوائم المالية؟
- ٤ - كيف يجب تصنيف مكاسب وخسائر تسوية الديون في قائمة الدخل؟ وماهي جوانب الإفصاح المطلوبة عن مثل هذه العمليات؟
- ٥ - ماهي الإعتبارات التي يجب مراعاتها عند حساب معدل الفائدة المناسب؟
- ٦ - ماهي جوانب الإفصاح اللازمة لتعهدات الشراء غير المشروطة المعترف بها كإلتزامات في الميزانية؟
- ٧ - ماهو المقصود بـ «التمائل المحاسبي» بين القيود المسجلة لدى المدين والدائن في عمليات إعادة جدولة الديون المتعثرة؟

الحالات

- ١ - أتمت شركة Tire عدد من الصفقات خلال سنة ١٩٩٢. ففي يناير إشترت الشركة آلة بتكلفة إجمالية قدرها ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه تسدد على مدى ٥ سنوات بقسط قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً. وقد عالج البائع العملية كعملية بيع بالتقسيط مع نقل حق الملكية لشركة Tire عند إتمام السداد.
- وفي ١ مارس ١٩٩٢ أصدرت الشركة سندات قدرها ١٠ مليون جنيه بسعر بنسبة ٩٩٪ وبفائدة بمعدل ١٠٪ تسدد في ١ يوليو و ١ يناير من كل عام ولمدة

١٠ سنوات . وسددت الشركة فائدة ١ يوليو، وفي ٣٠ ديسمبر حولت الشركة ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى إحدى شركات سداد إعتماذات القروض لسداد فائدة ١ يناير ١٩٩٣ .

ونتيجة لإنخفاض أسعار الأوراق المالية للشركة في البورصة، فقد إشترت الشركة ماقيمته الاسمية ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه من سندات القابلة للتحويل والتي يبلغ معدل الفائدة عليها ٦٪ بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه . وتتوقع الشركة إعادة بيع السندات عند تحسن أسعار الأوراق المالية لها .

وباعتبارك محاسب لشركة Tire ، فقد قمت باعداد ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وقدمتها لرئيس الشركة وقد وجه إليك الأسئلة التالية عن الميزانية .

- (١) لماذا إحتسب إهلاك عن المعدات المشتراة في ظل هذا العقد؟ فملكية هذه المعدات لم تنتقل للشركة بعد، ومن ثم فإنها لا تُعد ضمن أصولها . ولماذا لا تكفي الشركة بإظهار المبالغ المسددة حتى تاريخه في جانب الأصول بالميزانية بدلاً من إظهار جملة سعر العقد في الأصول والجزء غير المسدد في الخصوم؟ حيث أن البائع يعالج العملية كعملية بيع بالتقسيط .
- (٢) ما هو خصم السندات ؟ وباعتباره رصيد مدين ، لماذا لا يُصنف بين الأصول ؟

- (٣) فائدة السندات تظهر كإلتزام متداول ، ألم تسدد لشركة ضمان السداد المقدار الكلى للفائدة المستحقة عن هذه الفترة؟

- (٤) سندات الخزينة تظهر كتخفيض للسندات المصدرة، فلماذا لا تظهر كأصل طالما أنه يمكن بيعها مرة أخرى؟ وهل تتماثل مع سندات الشركات الأخرى التي نحتفظ بها كإستثمارات؟

المطلوب :

تقديم إجابتك عن هذه الأسئلة عن طريق كتابة تقرير مختصر يبرر معالجتك .

٢ - في ١ مارس ١٩٩٣ باعت شركة Coachman سندات ذات القيمة الاسمية التي تبلغ ١٠٠٠ جنيه ومعدل فائدة ٩٪ ومدة ٥ سنوات بمعدل فائدة سنوى فعال قدره ١١٪ وتسدد الفائدة بطريقة نصف سنوية وتُسحق أول فائدة في ١ سبتمبر ١٩٩٣ . وتستخدم الشركة طريقة الفائدة الفعالة في الاستهلاك . وقد تحملت

الشركة تكاليف إعداد وبيع لهذه السندات، ويمكن للشركة إستدعاء هذه السندات بسعر ١٠١ جنيه ابتداءً من ١ مارس ١٩٩٤ .
المطلوب :

- (أ) ١ - كيف يمكن تحديد سعر بيع هذه السندات؟
٢ - تحديد كيفية عرض كل البنود المتعلقة بالسندات في الميزانية التي تُعد مباشرة بعد بيع السندات .
(ب) ماهي البنود المتعلقة بإصدار السندات التي تُدرج في قائمة دخل الشركة عن سنة ١٩٩٣ ، وكيف يمكن تحديد كل منها؟
(ج) هل سيكون مقدار إستهلاك خصم السندات بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة في الإستهلاك أقل في السنة الثانية أو الثالثة من عمر إصدار السندات؟ ولماذا؟
(د) بإفتراض أن السندات قد تم استدعاؤها والغاءها في ١ مارس ١٩٩٤ ، فكيف تقرر الشركة عن تسوية هذه السندات في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٤؟

٣ - إن الطريقة المناسبة لإستهلاك علاوة أو خصم إصدار السندات هي طريقة الفائدة . المطلوب :

- (أ) ماهي طريقة الفائدة الفعالة في الإستهلاك وكيف تختلف عن أو تتشابه مع طريقة القسط الثابت في الإستهلاك؟
(ب) كيف يُحسب الإستهلاك بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة، ولماذا وكيف تختلف القيم التي نحصل عليها بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة عن القيم المحسوبة في ظل طريقة القسط الثابت؟

٤ - إن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التسوية المبكرة للديون التي يتم إعادة تمويلها يمكن نظرياً المحاسبة عنها بثلاث طرق هي :

- ١ - إستهلاكها على مدى العمر المتبقى للدين القديم .
٢ - إستهلاكها على مدى عمر إصدار الدين الجديد .
٣ - الإعتراف بها في فترة إجراء التسوية .

المطلوب :

- (أ) تقديم الحجج المؤيدة لكل من الطرق النظرية الثلاث السابقة في

المحاسبة عن مكاسب وخسائر التسوية المبكرة للديون .
(ب) أى الطرق السابقة تحظى بقبول عام ، وكيف يجب إظهار المقدار المناسب للمكسب أو الخسارة في القوائم المالية للشركة ؟

أمثلة وتمارين

- (١) فيما يلي عدد من أرصدة الحسابات بشركة Fahland:
- ١ - علاوة إصدار سندات غير مستهلكة منها ١٥٠٠ جنيه سوف تستهلك في السنة القادمة .
 - ٢ - قروض بنوك تستحق في ١٠ مارس ١٩٩٦ .
 - ٣ - سندات تسدد على دفعات قدرها ٥٠٠٠٠٠ جنيه يُسدد ١٠٠٠٠٠٠ جنيه منها في ٣١ يوليو من كل عام .
 - ٤ - توزيعات أسهم تستحق السداد في ٢٠ يناير ١٩٩٤ .
 - ٥ - مبالغ مستقطعة من مرتبات العاملين كضرائب دخل .
 - ٦ - أوراق دفع مستحقة السداد في ١٥ يناير ١٩٩٥ .
 - ٧ - أرصدة دائنة في حسابات العملاء ناتجة عن مردودات ومسموحات بعد تمام تحصيل قيمتها .
 - ٨ - سندات مستحقة قدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه تستحق في ٣٠ يونيو ١٩٩٤ .
 - ٩ - سحب على المكشوف بمقدار ٥٠٠ جنيه بأحد البنوك . (لا توجد أرصدة أخرى بهذا البنك) .
 - ١٠ - ودائع لعملاء سبق أن طلبوا بضائع ولم ترسل لهم بعد .
- والمطلوب :

تحديد ما إذا كان كل من البنود السابقة يجب تصنيفه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ على أنه إلتزام متداول أو إلتزام طويل الأجل أم تحت تصنيف آخر . مع النظر لكل منها مستقلاً عن البنود الأخرى ؛ بمعنى ألا تفترض أن كل هذه البنود تتعلق بمنشأة معينة واحدة . وفي حالة وجود شك حول تصنيف بنود معينة أذكر السبب في كل حالة .

- (٢) في ١ يناير ١٩٩٢ باعت شركة Tofte سندات سعر فائدتها ١٢٪ وقيمة إستحقاقها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وذلك بمبلغ ٤٤,٤٤,٣٢٢٧ جنيه ، حيث تدر على حملتها ناتج بنسبة ١٠٪ . وقد صدرت السندات بتاريخ ١ يناير ١٩٩٢ وتستحق

في ١ يناير ١٩٩٧ على أن تسدد فائدها في ٣١ ديسمبر من كل عام . وتقوم شركة Tofte بتوزيع الفائدة والخصم غير المستهلك أو العلاوة غير المستهلكة على أساس طريقة الفائدة الفعالة [الحقيقة].

والمطلوب :

أ - إعداد قيد اليومية في تاريخ إصدار السندات .

ب - إعداد جدول مصروف الفائدة وإستهلاك السندات عن الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٤ .

ج - إعداد قيد اليومية لتسجيل سداد الفائدة والإستهلاك عن سنة ١٩٩٢ .

د - إعداد قيد اليومية لتسجيل سداد الفائدة والإستهلاك عن سنة ١٩٩٤ .

(٣) أصدرت شركة Mermaid ثلاثة أنواع من الديون في ١ يناير ١٩٩٢ وهي بداية السنة المالية للشركة وهي :

١ - ١٠ مليون جنيه لمدة ١٠ سنوات وفائدة ١٠٪، وهي سندات غير مضمونة وتستحق فائدها ربع سنوياً، وقد حدد سعر السندات لتدر عائد فعال بمعدل ١٢٪ .

٢ - سندات قيمتها الإسمية ٣٠ مليون جنيه لمدة ١٠ سنوات ولا تحمل فائدة وحدد سعرها بما يدر عائد قدره ١٢٪ سنوياً .

٣ - سندات عقارية قيمتها ٢٠ مليون ج لمدة ١٠ سنوات وتحمل فائدة سنوية بما يدر عائد بمعدل ١٢٪ .

والمطلوب :

إعداد الجدول الذي يحدد البنود التالية لكل سند :

(١) قيمة الإستحقاق ، (٢) عدد فترات الفائدة على مدى عمر السند ، (٣) المعدل المقرر لكل فترة فائدة ، (٤) معدل الفائدة الفعال لكل فترة فائدة ، (٥) مقدار مدفوعات كل فترة ، (٦) القيمة الحالية للسندات في تاريخ الإصدار .

(٤) لدى شركة Express سندات بقيمة إستحقاق قدرها ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . وفي

٣٠ إبريل ١٩٩٣ - عندما كان خصم الإصدار غير المستهلك لهذه السندات

يبلغ ٥٠٠٠ جنيه - تم استدعاءها بسعر ١٠٤ جنيه للسند . ولسداد مقابل هذه

السندات ، أصدرت الشركة سندات أخرى قبل ذلك بشهر واحد بمعدل فائدة

أقل . وتبلغ مدة السندات الجديدة ١٠ سنوات . وقد أصدرت السندات

الجديدة بسعر ١٠٢ ج للسند (القيمة الإسمية لها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، وبلغت

تكاليف الإصدار الجديد ٣٠٠٠ جنيه .

المطلوب : مع تجاهل الفائدة، إحسب المكسب أو الخسارة الناتج عن عملية إعادة التمويل السابقة وتسجيله بالدفاتر .

(٥) في ١ يناير ١٩٩٣ ، قامت شركة Blackhawk بإجراء عمليتي الإقتناء التاليتين :

١ - إشتريت أرض ذات قيمة سوقية عادلة قدرها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه عن طريقة

إصدار سند إذنى لا يحمل فائدة ومدته ٥ سنوات بقيمة إسمية ٣٣٧٠١٢ جنيه .

٢ - إشتريت معدات عن طريق إصدار سند إذنى بنسبة ٦٪ لمدة ٨ سنوات

بقيمة إستحقاق قدرها ١٨٠٠٠٠٠ جنيه (الفائدة تسدد سنوياً) .

وتسدد الشركة فائدة بمعدل ١١٪ على الأموال التي تقتريها من البنك .

والمطلوب :

(أ) إجراء قيدي اليومية اللذين يجب إجراء هما بدفاتر الشركة لتسجيل

عمليتي الشراء في ١ يناير ١٩٩٣ .

(ب) تسجيل الفائدة في نهاية السنة الأولى عن كل من الإصدارين باستخدام

طريقة الفائدة الفعالة .

(٦) لضمان التوريد على المدى الطويل ، دخلت شركة Tipler في عقد شراء ملزم مع

أحد مصانع الألمونيوم في ١ يناير ١٩٩١ . حيث تلتزم الشركة بشراء ٤٠٪ من

مخرجات المصنع كل فترة مع بقاء الدين الذي تحمته لتمويل المصنع كما هو .

وسوف تبلغ التكلفة السنوية للألمونيوم التي تتحملها شركة Tipler ٤٠٪ من

تكاليف المواد الخام ، مصروفات التشغيل ، الاهلاك ، الفائدة على الدين

المستخدم في تمويل المصنع والعائد على إستثمارات الملاك . وسوف يبلغ الحد

الأدنى المستحق للمصنع في ظل هذا العقد - سواء تمكنت شركة Tipler من

إستلام حصتها أم لا - ٦ مليون جنيه سنوياً وحتى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠١٠ .

وقد بلغت جملة مشتريات شركة Tipler في ظل هذا الإتفاق ٧ مليون ج سنة

١٩٩١ ، ٧,٥ مليون جنيه سنة ١٩٩٢ . وكانت الأموال الخاصة بإنشاء المصنع

مقرضة بمعدل فائدة فعال قدره ٩٪ . ويبلغ معدل الإقتراض التفاضلي لشركة

Tipler ١٠٪ في ١ يناير ١٩٩١ ، ١١٪ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وتنوى شركة Ti-

pler الإفصاح عن هذا العقد في الملاحظات الواردة على قوائمها المالية في ٣١

ديسمبر ١٩٩٢ .

والمطلوب : بإفترض أن العقد هو تعهد شراء غير مشروط ، المطلوب توضيح الإفصاح المطلوب عن هذا العقد ضمن ملاحظات ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وذلك طبقاً لمعيار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB رقم ٤٧ .

(٧) باعت شركة Life سندات بفائدة ١٠٪ وقيمة إستحقاق ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وذلك بمبلغ ١٣٩١٨٦٢ جنيه . وتحمل السندات تاريخ إصدار ١ يناير ١٩٩٢ وتستحق في ١ يناير ١٩٩٧ . ويُستحق سداد الفائدة سنوياً في ١ يناير . (يلزم حساب معدل الفائدة الفعال) . . . المطلوب :

أ — إعداد جدول لمصروف الفائدة وإستهلاك الخصم في ظل طريقة القسط الثابت .
 ب — إعداد جدول لمصروف الفائدة وإستهلاك الخصم في ظل طريقة الفائدة الفعالة [الحقيقية] .

(٨) في كل من الحالات المستقلة التالية أوفلت الشركة دفاتها في ٣١ ديسمبر :

١ — باعت شركة Selton ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه من سندات بسعر فائدة ١٠٪ وذلك في ١ مارس ١٩٩٢ . ويستحق سداد الفائدة في ١ سبتمبر ، ١ مارس من كل عام . ويستحق سداد السندات في ١ سبتمبر ١٩٩٥ . ويبلغ العائد الفعلي لهذه السندات ١٢٪ . فما هي قيود اليومية اللازمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ؟

٢ — باعت شركة Wyatt سندات قيمتها ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ١٢٪ في ١ يونيو ١٩٩٢ . ويستحق سداد الفائدة في ١ ديسمبر ، ١ يونيو من كل عام . ويستحق سداد السندات في ١ يونيو ١٩٩٦ . ويبلغ العائد الفعلي لها ١٠٪ . وفي ١ سبتمبر ١٩٩٣ أعادت الشركة شراء ما قيمته ١٢٠٠٠٠٠ جنيه من هذه السندات مقابل مبلغ ١٢٦٠٠٠٠ جنيه (متضمناً الفائدة المستحقة) . فما هي قيود اليومية اللازمة حتى ١ ديسمبر ١٩٩٤ .

المطلوب : (مع التقريب لأقرب جنيه) .

في كل من الحالتين السابقتين ، إعداد كل قيود اليومية اللازمة من تاريخ البيع وحتى التاريخ المحدد ، مع استخدام طريقة الفائدة الفعالة لإستهلاك خصم - علاوة الإصدار (مع عمل جداول استهلاك كلما لزم الأمر) ، مع عمل إستهلاك للخصم والعلاوة في تواريخ الفائدة وفي نهاية العام (بفرض عدم إجراء قيود عكسية) .

(٩) في ١ أبريل ١٩٩٢ ، باعت شركة Rector ١٢٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠٠ جنيه للسند وسعر فائدة ١٢٪ لمدة ١٥ سنة بنسبة ٩٧٪ من القيمة الإسمية. ويستحق سداد الفائدة في ١ أبريل ، ١ أكتوبر وتستخدم الشركة طريقة القسط الثابت في إستهلاك خصم الإصدار. وفي ١ مارس ١٩٩٣ ، إنتهزت الشركة فرصة تحسن أسعار أوراقها المالية لتسوية ٣٠٠٠ من سنداتها عن طريق إصدار ١٠٠٠٠٠ سهم القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه وفي هذا الوقت ، كانت الفائدة المستحقة قد سُددت نقداً. وكان سعر السوق للسهم في ١ مارس ١٩٩٣ يبلغ ٣١ جنيه.

المطلوب :

إعداد قيود اليومية المطلوبة في دفاتر شركة Rector لتسجيل ما يلي :

- أ — إصدار السندات في ١ أبريل ١٩٩٢ .
- ب — سداد الفائدة نصف السنوية في ١ أكتوبر ١٩٩٢ .
- ج — إستحقاق مصروف الفائدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .
- د — تسوية ٣٠٠٠ سند في ١ مارس ١٩٩٣ (بدون إجراء قيود عكسية) .

الفصل الخامس عشر

حقوق المساهمين: رأس المال المدفوع

STOCKHOLDER'S EQUITY: CONTRIBUTED CAPITAL

الفصل الخامس ثر

حقوق المساهمين: رأس المال المدفوع

STOCKHOLDER'S EQUITY: CONTRIBUTED CAPITAL

الأهداف التعليمية:

- بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :
- ١ - شرح المكونات الرئيسية لحقوق ملكية المساهمين .
 - ٢ - مناقشة خصائص شركات المساهمة .
 - ٣ - تحديد حقوق المساهمين .
 - ٤ - شرح الإجراءات المحاسبية لإصدار أسهم رأس المال .
 - ٥ - تحديد الأسباب الرئيسية لشراء أسهم الخزنة .
 - ٦ - المقارنة بين طريقة التكلفة وطريقة القيمة الاسمية في المحاسبة عن أسهم الخزنة .
 - ٧ - وصف الخصائص الرئيسية للأسهم الممتازة .
 - ٨ - التفرقة بين الديون والأسهم الممتازة .
 - ٩ - تحديد البنود التي يقرر عنها كرأس مال مدفوع بالزيادة .
 - ١٠ - وصف تبويات البنود الإضافية في حق الملكية .

في بداية إلمامك بالقوائم المالية ربما تكون قد تعلمت أن جانب حق الملكية بالميزانية يمثل مصادر أصول المنشأة. فالإلتزامات تمثل مقدار الأصول التي سبق إقترضها، وتمثل حقوق المساهمين (١) المقدار الذي قدمه المساهمون للشركة و (٢) الجزء الذي إكتسبته الشركة واحتجزته في النشاط. وفي السنوات الأخيرة، فإن إبتكار عدد من الأدوات المالية التي تصاحب ممارسات الإستثمار المبتكرة قد ألغت هذه التفرقة المبسطة بين الإلتزامات وحقوق الملكية. ونتيجة لذلك، فقد شرعت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة في إجراء دراسة شاملة للأدوات المالية تتضمن بصفة خاصة محاولة التفرقة بين الأدوات المالية المتعلقة بالإلتزامات وتلك المتعلقة بحق الملكية.

إن التفرقة بين الإلتزامات وحقوق الملكية أكثر من مجرد مسألة شكلية . فمن الواضح أن تصنيف أداة مالية معينة كإلتزام أو كحق ملكية يؤثر على محتوى الميزانية ونسب الأصول الى حق الملكية والديون إلى حق الملكية . ولكن الأهم من ذلك هو أن التفرقة بين الإلتزامات وحقوق الملكية تؤثر على قياس الدخل . فالدخل يتضمن التغيرات في حق الملكية خلال فترة معينة بخلاف تلك الناتجة عن الصفقات مع ملاك أدوات حق الملكية بالمنشأة . فالدخل هو العائد على رأس المال ويتضمن فقط تلك التدفقات الداخلة التي تزيد عن المقدار اللازم للحفاظ على رأس المال . فبدون التفرقة بين مطالبات الدائنين وحقوق الملاك ، فإنه لا يمكن قياس الدخل .

وتستند المناقشة في هذا الفصل والفصل ١٦ على المفاهيم الحالية للإلتزامات وحقوق الملكية . حيث أن التفرقة الأساسية هي أن الإلتزام يتضمن تعهد بالتضحية بمنافع إقتصادية مستقبلية - في تواريخ إستحقاق الأصل والفائدة - في حين أن أداة حق الملكية ليست كذلك . وكغيره من مجالات المحاسبة المالية المتعددة ، فإن مجال حق الملكية / الإلتزام قد أصبح أكثر تعقيداً كما أنه خاضع لدراسة مكثفة . وعلى ذلك ، فإن التفرقة الأساسية بين الإلتزام وحقوق الملكية قد تتغير في المستقبل القريب .

طبيعة حقوق المساهمين

THE NATURE OF STOCKHOLDER'S EQUITY

إن ملاك المنشأة هم الذين يتحملون كل المخاطر وحالات عدم التأكد كما يحصلون على منافع عمليات المنشأة . وتقاس ملكيتهم في المنشأة بالفرق بين أصولها وإلتزاماتها . وعلى ذلك ، فإن ملكية المساهمين في منشأة الأعمال تمثل حقاً متبقياً Residual . حيث تتمثل ملكيتهم في صافي مساهمتهم في المنشأة مضافاً إليها الأرباح التي تم إحتجازها . ولأنها حق متبقى ، فإن حقوق المساهمين لا يمكن أن توجد منفصلة عن أصول وإلتزامات المنشأة - فحقوق المساهمين تساوي صافي الأصول . فحقوق المساهمين لا تمثل حقاً على أصول معينة ولكنها تمثل حقاً على جزء من إجمالي الأصول . كما أن مقدارها غير محدد أو ثابت ، حيث يعتمد على ربحية المنشأة . وتزداد حقوق المساهمين إذا كانت المنشأة تحقق أرباح ، كما أنها قد تتناقص أو تختفي تماماً إذا كانت المنشأة لا تحقق أرباح .

Sources of Equity

مصادر حق الملكية

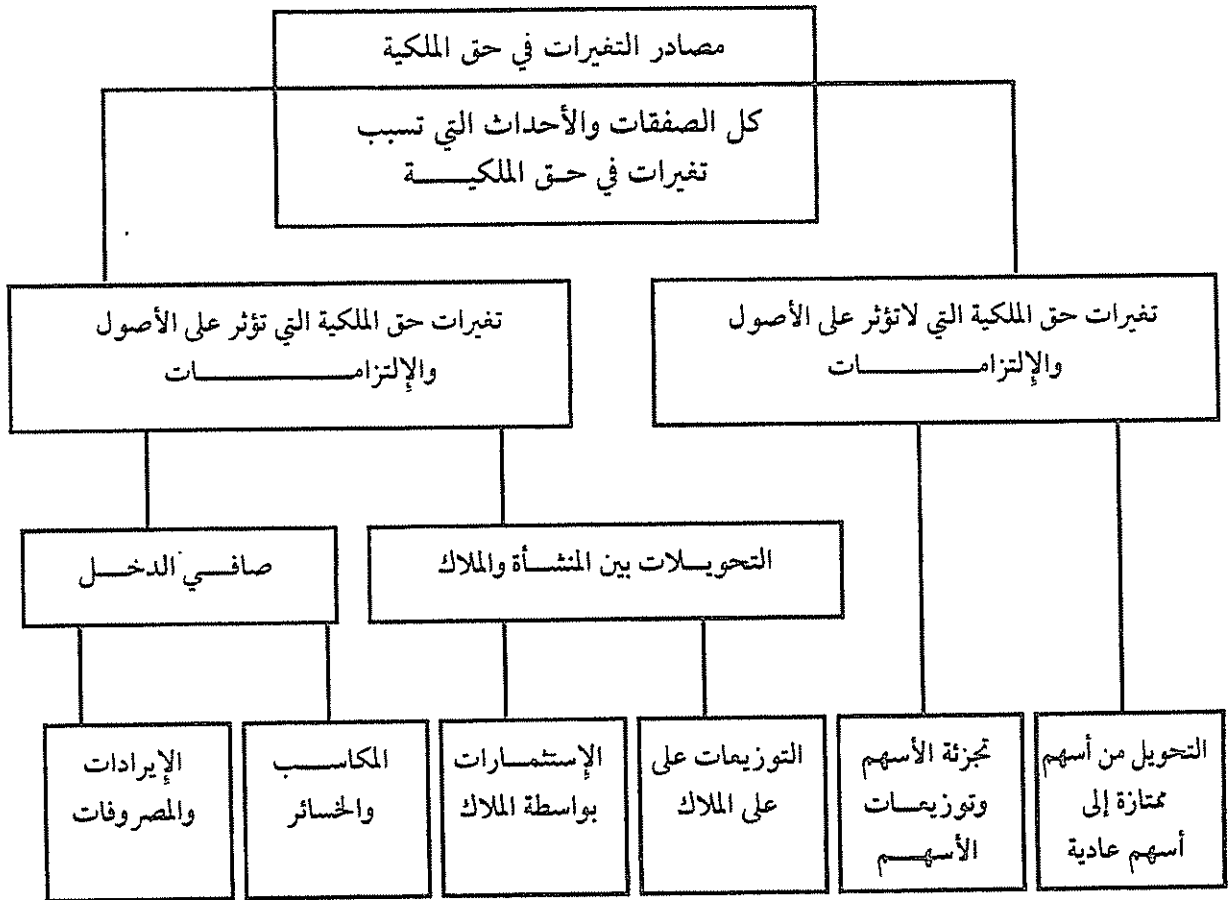
تتأثر المحاسبة عن حقوق المساهمين بصورة كبيرة بالعرف السائد وبقوانين الشركات . ورغم أنه يجب إتباع الجوانب القانونية لحق الملكية والإفصاح عنها ، فإن

المتطلبات القانونية لا يلزم أن تشكل الأساس المحاسبي لتصنيف مكونات حق الملكية والتقارير عنها . وهناك مصدران رئيسيان يُشتق منهما حق الملكية وهما :

(١) المساهمات التي يقدمها المساهمون (رأس المال المدفوع).

(٢) الدخل الذي تحتجزه المنشأة .

حيث يجب على كل منشأة أن تقوم بالمحاسبة عن هذين المصدرين والتقارير عنها . ويوضح الشكل التالي مصادر التغيرات في حق الملكية .



وتحدث تغيرات حق الملكية أيضاً من خلال التحويلات من ديون إلى حق ملكية . وعلاوة على ذلك ، فإن التغيرات داخل حق الملكية تحدث من خلال توزيعات الأسهم وتحويلات الأسهم وعمليات إعادة الرسملة (إعادة التنظيم الصورية) .

What is Capital?

ما هو رأس المال؟

في الأجزاء السابقة إستخدمنا مصطلح حقوق المساهمين أو حقوق الملاك للإشارة إلى جملة رأس المال بالمنشأة . ومن الضروري أن تفهم العديد من المعاني المختلفة التي ترتبط بكلمة رأس المال ، حيث أن مجموعات المستخدمين المختلفة تفسر هذه الكلمة

بصورة مختلفة. على سبيل المثال، فإنه في مجال التمويل يمثل رأس المال عادة جملة أصول المنشأة. وفي القانون، يمثل رأس المال ذلك الجزء من حقوق المساهمين الذي يتطلب القانون إحتجازه في المنشأة لحماية الدائنين. وبصفة عامة فإن رأس المال القانوني هو القيمة الإسمية لكل أسهم رأس المال المصدرة. ولكن عند إصدار أسهم بدون قيمة إسمية، فإن رأس المال قد يكون :

- ١ - إجمالي المسدد في مقابل الأسهم.
- ٢ - المقدار الذي يمثل الحد الأدنى المنصوص عليه في قانون الشركات.
- ٣ - مقدار حكى يحدده مجلس الإدارة حسب إختياره.

ويعرف المحاسبون رأس المال بصورة أكثر ضيقاً من إجمالي الأصول وأكثر إتساعاً من رأس المال القانوني. فعندما يشير المحاسبون إلى رأس المال فإنهم يعنون حقوق المساهمين أو حقوق الملاك، ويصنفونها إلى مجموعتين هما رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب. ورأس المال المدفوع هو المصطلح المستخدم في وصف المقدار الإجمالي المسدد عن أسهم رأس المال في أي وقت محدد أو المقدار الذي يقدمه المساهمون للمنشأة لإستخدامه في النشاط. ويتضمن رأس المال المدفوع بنوداً مثل القيمة الإسمية لكل أسهم رأس المال المصدرة وعلاوات الإصدار مطروحاً منها أى خصومات إصدار والمقدار المسدد في أي إتفاقيات للإكتتاب وأية عمليات تقدير إضافية. ويمثل رأس المال المكتسب رأس المال الذي يظهر إذا حققت المنشأة أرباح من نشاطها، وهو يتكون من كل الدخل غير الموزع الذي يظل مستثمراً في المنشأة.

وقد فضلنا تناول حقوق المساهمين عن طريقة مناقشة الجوانب المحاسبية المتعلقة بمساهمات المساهمين في هذا الفصل ومناقشة الأرباح المحتجزة في الفصل ١٦. ويتناول الفصل ١٧ الأوراق المالية الأخرى التي تؤثر على حقوق المساهمين (الأسهم الممتازة القابلة للتحويل، حقوق شراء الأسهم وحقوق الإختيار المتعلقة بالأسهم). ولكن في البداية، ومن أجل المحاسبة عن حقوق المساهمين، فإنه يجب أن نتفهم صيغة الشركات المساهمة في منظمات الأعمال.

صيغة الشركات المساهمة في المنظمات

THE CORPORATE FORM OF ENTITY

من بين الأشكال الثلاثة الأساسية لمنظمات الأعمال - المنشأة الفردية، شركة التضامن وشركة المساهمة - فإن الشكل الشائع هو شكل الشركات المساهمة. وتمثل الشركات

المساهمة الشكل الرائد من بين هذه الأشكال سواء في ضوء إجمالي الموارد التي تمتلكها أو السلع والخدمات التي تنتجها أو العاملين بها. ورغم أن الشركات المساهمة لها عدد من المزايا (وكذلك العيوب) لا تتوافر في النوعين الآخرين، فإن الخاصية الأساسية التي مكنت هذا الشكل من الوصول للسيطرة الحالية هي قدرته على جذب وتجميع مقادير ضخمة من رأس المال.

ويمكن تصنيف الشركات المساهمة حسب طبيعة الملكية كما يلي:

(١) شركات قطاع عام: وهي وحدات حكومية أو منشآت أعمال مملوكة لوحدات حكومية.

(٢) شركات قطاع خاص: وتشمل:

أ - شركات بدون أسهم: وهي ذات طبيعة غير هادفة للربح ولا تقوم بإصدار أسهم (مثل المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية والجامعات).

ب - شركات بأسهم: وهي شركات تهدف لتحقيق أرباح وتقوم بإصدار أسهم وتشمل:

١ - شركات مغلقة: حيث تكون الأسهم مملوكة لعدد قليل من المساهمين (عائلة مثلاً) وغير متاحة للإكتتاب العام.

٢ - شركات مفتوحة: وفيها تكون الأسهم مملوكة على نطاق واسع ومتاحة للشراء بواسطة الجمهور، وهي تشمل:

أ) شركات مدرجة بالبورصة: حيث يتم تداول أسهمها في بورصة منظمة.

ب) شركات غير مدرجة بالبورصة: حيث يتم تداول أسهمها في سوق يقوم فيها الوسطاء بشراء وبيع الأسهم للجمهور.

ومن الخصائص المميزة للشركات المساهمة التي تؤثر على المحاسبة مايلي:

١ - تأثير نصوص قانون الشركات.

٢ - استخدام نظام أسهم رأس المال.

٣ - إشتغالها على عدد متنوع من حقوق الملكية.

٤ - المسؤولية المحدودة للمساهمين.

٥ - وجود صيغة رسمية لتوزيع الأرباح.

Capital Stock or Share System

نظام أسهم رأس المال

إن حق الملكية في الشركة المساهمة يتكون عادة من عدد ضخم من الوحدات أو

الأسهم . وفي داخل كل إصدار، فإن كل سهم يتساوي تماماً مع السهم الآخر . وتتحدد ملكية كل مالك بعدد الأسهم المملوكة له . فإذا كان لدى الشركة إصدار أسهم واحد يضم ١٠٠٠ سهم، فإن الشخص الذي يمتلك ٥٠٠ سهم يحوز نصف حقوق الملكية بهذه الشركة، كما أن من يمتلك ١٠ أسهم يحوز ١٪ من حق الملكية .

ولكل سهم حقوق وإميازات معينة لا يمكن الحد منها إلا بعقد خاص في وقت إصدار هذه الأسهم . ويجب دراسة بنود عقد التأسيس ونصوص قانون الشركات المعمول به للتأكد من مدى صحة مثل هذه القيود أو التغييرات في الحقوق والإميازات المعيارية للسهم . وفي حالة عدم وجود أية شروط مقيدة، يكون لكل سهم الحقوق التالية :

- ١ - المشاركة بصورة نسبية في الأرباح والخسائر .
- ٢ - المشاركة بصورة نسبية في الإدارة .
- ٣ - المشاركة بصورة نسبية في أصول الشركة عند التصفية .
- ٤ - المشاركة بصورة نسبية في أي أسهم إضافية من نفس الإصدار (وهو ما يعرف بحق الأولوية) .

والحقوق الثلاثة الأولى يتوقع وجودها في ملكية أي منشأة أعمال ؛ ولكن الحق الأخير قد يستخدم في الشركة المساهمة لحماية الملكية النسبية لكل مساهم في الشركة . حيث أن حق الأولوية يحمي المساهم الحالي من إنخفاض حصته في الملكية بدون رغبته . فبدون وجود هذا الحق، فإن المساهمين الذين يمتلكون نسبة معينة من حق الملكية قد يرون نسبة ملكيتهم تنخفض بإصدار أسهم إضافية دون علمهم وبأسعار في غير صالحهم . ولأن حق الأولوية المقترن بالأسهم الحالية يجعل من الصعب على الشركات إصدار أسهم إضافية بعدد ضخم - كما تفعل عادة عند إقتناء شركات أخرى، فقد إستبعدت العديد من الشركات هذا الحق من عقود تأسيسها .

والميزة الكبرى في نظام الأسهم هي السهولة التي يمكن بها نقل الملكية في المنشأة من فرد لآخر . فالأفراد الذين يمتلكون أسهم في الشركة المساهمة يمكنهم بيعها لآخرين في أي وقت وبأي سعر دون الحصول على موافقة الشركة أو المساهمين الآخرين . فكل سهم يمثل ملكية شخصية للمالك ويمكن للمالك التخلص منه حسب رغبته . فكل ماتفعله الشركة في هذا المجال هو أن تحتفظ بقائمة أو أستاذ مساعد للمساهمين كمرشد عند سداد التوزيعات وفي حالات الإنابة في التصويت وغيرها . ولأن الأسهم يتم تحويلها بصورة خرة ومتكررة، فمن الضروري للمنشأة أن تقوم بتعديل أستاذ مساعد

المساهمين بصورة دورية، وخاصة قبل كل سداد لتوزيعات أو إجتماع جمعية عمومية. ومع الزيادة في عدد الأسهم، قد تظهر الحاجة لنظام أكثر كفاءة يمكنه التعامل مع أعداد ضخمة من صفقات الأسهم. كما أن البورصات الكبرى قد تتطلب بعض جوانب الرقابة على تحويل الأسهم بصورة يصعب أداءها بشكل إقتصادي في الشركة المساهمة النمطية. ولذلك فإنه عادة ما تستخدم بعض وكالات تسجيل وتحويل الأسهم المتخصصة في تقديم مثل هذه الخدمات في إجراء عمليات تسجيل وتحويل الأسهم.

Variety of Ownership Interests

تعدد أنواع الملكية

في كل شركة مساهمة هناك أحد أنواع الأسهم التي يجب أن تمثل نسبة الملكية الأساسية، وهو ما يُطلق عليه الأسهم العادية. والأسهم العادية تمثل حق الملكية المتبقى بالمنشأة وهي التي تتحمل مخاطر الخسارة وتحصل على منافع النجاح، وليس هناك أى ضمان لحصولها على توزيعات أو أصول عند تصفية الشركة. ولكن المساهمون العاديون عادة ما يتحكمون في إدارة الشركة ويحصلون على الجزء الأكبر من الأرباح إذا كانت الشركة ناجحة. وفي حالة الترخيص للشركة بإصدار نوع واحد من أسهم رأس المال، فإن هذا الإصدار سيكون بالطبع أسهم عادية سواء تضمن الترخيص ذلك صراحة أم لا.

وفي محاولة لجذب كل أنواع المستثمرين، قد تصدر الشركات إثنين أو أكثر من أنواع الأسهم لكل منها حقوق وإمميزات مختلفة عن الآخر. وقد سبق الإشارة في الجزء السابق إلى أن كل سهم من نفس النوعية والإصدار تكون له نفس حقوق الأسهم الأخرى داخل هذا الإصدار وأن هناك أربعة حقوق متعلقة بكل سهم. وفي بعض عقود الأسهم الخاصة بين الشركة ومساهميها، قد يضحى المساهمون ببعض هذه الحقوق مقابل حقوق أو إمميزات خاصة أخرى. وعلى ذلك، فقد تظهر أنواع خاصة من الأسهم. ولأن لهذه الأسهم بعض الحقوق والإمميزات الخاصة، فإنه يُطلق عليها الأسهم الممتازة. وفي مقابل كل إمتياز خاص فإن حامل السهم الممتاز يُطالب عادة بالتضحية ببعض الحقوق المتعلقة بأسهم رأس المال.

ومن أشكال الإمتياز الشائعة إعطاء حملة الأسهم الممتازة حق أولوية على الأرباح. حيث تضمن الشركة لهم الحصول على أرباح - بنسبة محددة عادة - قبل توزيع أى مقدار من الأرباح على الأسهم العادية. ومقابل هذا الإمتياز قد يضحى حامل السهم الممتاز بحقه في التصويت في الإدارة أو بحقه في إقتسام الأرباح التي تزيد عن النسبة المحددة. وقد تحقق الشركة نفس الشيء عن طريق إصدار نوعين من الأسهم العادية أ، ب.

وفي هذه الحالة يكون أحد الإصدارين أسهم عادية ويكون للإصدار الآخر بعض الإمتياز أو القيود على الحقوق الأساسية للسهم . فقد يشارك كل من الإصدارين أ، ب بصورة متساوية (لكل سهم) في كل التوزيعات المسددة ويكون لهما نفس الحق على الأصول عند التصفية ، ولكن الفرق بينهما هو أن الإصدار أ له الحق في التصويت ولكن الثاني ليس له هذا الحق ، وأن الإصدار ب يتم تداوله بصورة عامة في حين أن الإصدار أ مملوك ملكية مغلقة ويتم بيعه بصورة شخصية (وتكون أسهم الإصدار أ قابلة للتحويل بنسبة ١ إلى ١ لأسهم من الإصدار ب ولكن العكس غير ممكن) . وفي مثل هذه الحالة السابقة ، فإنه بإصدار نوعين من الأسهم العادية ، يكون ملاك الإصدار أ قد حصلوا على سوق جاهز لأسهم الشركة مع حفاظهم على وقاية فعالة ضد عمليات السيطرة الخارجية(*) .

الإلتزام والمسئولية المحدودة للمساهمين Limited Liability of Stockholders

أن هؤلاء الذين يمتلكون الشركة المساهمة - المساهمون - يقدمون أصول أو خدمات للشركة في مقابل حصص الملكية . وتمثل الأصول والخدمات المستثمرة في الشركة الحد الأقصى للخسائر المحتملة للمساهمين . بمعنى أنه إذا تعرضت الشركة لخسائر لدرجة تجعل الأصول المتبقية بها غير كافية لسداد الدائنين ، فإن الدائنين لا يمكنهم الرجوع على الأصول الشخصية للمساهمين . بعكس الحال في شركات الأشخاص والمنشآت الفردية ، فإنه يمكن إستخدام الأصول الشخصية للملاك في الوفاء بالمطالبات المستحقة على الشركة والتي لم تسدد بعد . ولكن حقوق الملكية في الشركة المساهمة تحظى بحماية قانونية ضد هذا الإحتمال ؛ فالمساهمون قد يخسرون إستثماراتهم ولكن لا يمكن أن يخسروا أكثر من ذلك .

ويطلق على إصدار الأسهم الذي يتضمن مقدار ثابت لكل سهم مطبوع عليه إصدار بالقيمة الإسمية . وللقيمة الإسمية مغزى حقيقي واحد ؛ وهو أنها تحدد أقصى مسئولية للمساهم في حالة عدم القدرة على الدفع أو التصفية الإجبارية للشركة . وبذلك ، فإن القيمة الإسمية لا تمثل «قيمة» بالمعنى المعتاد للكلمة . فهي مجرد مقدار

(*) يلاحظ أن ملاك الأسهم التي لها حق التصويت عادة ما يحققون مكاسب في حالة السيطرة على الشركة . لأن الطرف الخارجي الذي يرغب في السيطرة على الشركة سوف يرغب في سداد علاوة جوهرية للأسهم التي لها حق التصويت دون غيرها من الأسهم .

لكل سهم محدد بواسطة مؤسسى الشركة ومنصوص عليه في النظام الأساسى لها . والقيمة الاسمية هي التي تمثل الحد الأدنى الذي يجب على كل مساهم سداده إذا كان السهم سوف يسدد بالكامل عند الإصدار . ومع ذلك ، فقد تصدر الشركة أسهم رأس مالها سواء بأعلى أو أقل من القيمة الاسمية ، حيث تصدر الأسهم في مثل هذه الحالة بعلاوة أو خصم إصدار على التوالى .

وإذا صدرت الأسهم بقيمتها الاسمية أو بقيمة أعلى من القيمة الاسمية وواجهت الشركة خسائر بعد ذلك بما جعل الأصول غير كافية لسداد حقوق المساهمين عند التصفية ، فقد يخسر المساهمون إستثماراتهم بالكامل . ومع ذلك ، فإذا صدر السهم بسعر يقل عن قيمته الاسمية وكانت خسائر الشركة كبيرة لدرجة أنها لم تستهلك فقط إستثمارات المساهمين وإنما إستهلكت أيضاً جزء من الأصول المطلوبة لسداد الدائنين ، فإن الدائنين يمكنهم إلزام المساهمين بسداد مقدار خصم الإصدار للشركة . وعلى ذلك ، فإن المشترين الأصليين للأسهم المصدرة بسعر يقل عن قيمتها الاسمية يكون عليهم إلزام مشروط تجاه دائنى الشركة . وبمعنى آخر ، فإن المساهمين قد يخسرون إستثمارهم بالكامل في الشركة إذا كانت الإستثمارات مساوية أو تزيد عن القيمة الاسمية للأسهم المملوكة لهم . وإذا كانت الإستثمارات أقل من القيمة الاسمية للأسهم ، فإنهم قد يخسرون مقدار إستثماراتهم علاوة على مقدار إضافي مساوي للخصم الذي سبق لهم شراء الأسهم به . فخاصية المسئولية المحدودة لأسهم رأس مال الشركات المساهمة تمنعها من تحمل خسائر تزيد عن القيمة الاسمية لأسهمها مضافاً إليها أية علاوة مدفوعة عند الشراء .

ويجب التأكيد على أن الإلتزام المشروط للمساهم في حالة الأسهم التي تصدر بسعر يقل عن قيمتها الاسمية :

- ١ — هو تعهد تجاه دائنى الشركة وليس تجاه الشركة نفسها .
- ٢ — لا يصبح إلتزام حقيقي إلا إذا لزم تحصيل مقدار الإنخفاض عن القيمة الاسمية من أجل سداد الدائنين عند تصفية الشركة .
- ٣ — هو مسئولية الحائز الأصلي للسهم في وقت التصفية إلا إذا إنتقلت هذه المسئولية عن طريق عقد إلى حائز تالى له .

ورغم أن صيغة الشركات المساهمة في منظمات الأعمال تمنح خاصية حماية متمثلة في المسئولية المحدودة للمساهمين ، فإن الشركة يجب أن تضمن عدم توزيع مقدار إستثمارات المساهمين إلا إذا تم سداد المطالبات ذات الأولوية على أصول الشركة . كما

يجب على الشركة الإحتفاظ برأس المال القانوني لها حتى التصفية، وعند التصفية يجب عليها الوفاء بكل المطالبات ذات الأولوية قبل توزيع أي مبالغ على المساهمين.

وفي شركات الأشخاص والمنشآت الفردية يمكن للملاك سحب أي مبالغ لأنه يمكن الرجوع على كل أصولهم الشخصية لحماية الدائنين من الخسارة. ولكن في الشركة المساهمة لا يمكن للملاك سحب أية مبالغ ساهموا بها لأن الحماية الوحيدة التي يمتلكها الدائنون ضد الخسارة هي رأس المال المسدد علاوة على أي خصم إصدار.

الصيغة الرسمية لتوزيع الأرباح Formality of Profit Distribution

من الناحية المبدئية فإنه يمكن لملاك المنشأة أن يحددوا أوجه التصرف في الأرباح المحققة من العمليات. فقد ترك الأرباح في النشاط للسماح بالتوسع أو لمجرد توفير هامش أمان، وقد يتم سحبها وتوزيعها بين الملاك. وفي المنشآت الفردية وشركات الأشخاص فإن هذا القرار يتخذه مالك أو ملاك المنشأة بصورة غير رسمية ولا يتطلب إجراءات محددة. ولكن في الشركة المساهمة فإن هناك قيود قانونية معينة تحكم توزيع الأرباح.

حيث أن التوزيعات على الملاك - أولاً - يجب أن تتفق مع نصوص قانون الشركات المساهمة المعمول به. فقد يتطلب القانون أن يتم التوزيع من الأرباح المحتجزة أو من أرباح العام. ويتناول الفصل ١٦ هذا المجال ببعض التفصيل.

كما أن التوزيعات على المساهمين - ثانياً - يجب اعتمادها بصورة رسمية من مجلس الإدارة وتسجيلها في محضر إجتماع المجلس. فباعتباره أعلى سلطة تنفيذية في الشركة، فإن مجلس الإدارة يجب أن يتأكد من عدم إجراء أية توزيعات على المساهمين لاتبررها أرباح الشركة. ويكون أعضاء المجلس مسئولين بصفتهم الشخصية تجاه الدائنين إذا لم تتمكن الشركة من سداد الإلتزامات لأن اصول الشركة قد سبق سدادها بصورة غير قانونية للمساهمين.

كما أن التوزيعات - ثالثاً - يجب أن تكون متفقة مع شروط عقود أسهم رأس المال من حيث درجة الإمتياز والمشاركة في الأرباح وخلافه. فبمجرد إبرام الشركة لعقود مع أنواع مختلفة من المساهمين، فإنه يجب مراعاة شروط هذه العقود.

المحاسبة عن إصدار الأسهم

ACCOUNTING FOR THE ISSUANCE OF STOCK

عند إصدار الأسهم يجب إتباع الإجراءات التالية :

- أولاً : يجب الحصول على ترخيص بإصدار الأسهم من السلطة المختصة .
- ثانياً : تُعرض الأسهم للبيع وتبرم الشركة عقود بيع الأسهم . وعندئذ تتلقى الشركة المقادير التي يلزم تحصيلها وتقوم بإصدار الأسهم . وسوف تتم مناقشة المشاكل المحاسبية التي يتضمنها إصدار الأسهم من خلال الموضوعات التالية :
- ١ - المحاسبة عن إصدار الأسهم بقيمة إسمية .
- ٢ - المحاسبة عن إصدار الأسهم بدون قيمة إسمية .
- ٣ - المحاسبة عن الأسهم المباعة والمحصلة على أقساط .
- ٤ - المحاسبة عن الأسهم المصدرة مقترنة بأوراق مالية أخرى (مبيعات بمبلغ إجمالي) .
- ٥ - المحاسبة عن الأسهم المصدرة في صفقات غير نقدية .
- ٦ - المحاسبة عن الربط الإضافي على الأسهم .
- ٧ - المحاسبة عن تكاليف إصدار الأسهم .

PAR Value Stock

إسهم بقيمة إسمية

كما سبق القول ، فإن القيمة الإسمية للسهم ليست لها علاقة بالقيمة السوقية العادلة له . وفي الوقت الحاضر ، فإنه القيمة الإسمية المرتبطة بأغلب إصدارات الأسهم منخفضة جداً (١ أو ٥ أو ١٠ جنيه مثلاً) وهو ما يختلف بصورة جذرية عما كان سائداً في بداية القرن العشرين حينما كانت كل إصدارات الأسهم بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم . والهدف من هذا التغير هو السماح بالبيع المبدئي للأسهم بمقادير منخفضة للسهم وتجنب الإلتزام المشروط المقترن بالأسهم المباعة بأقل من قيمتها الإسمية . حيث أنه نادراً ما تباع الأسهم ذات القيمة الإسمية المنخفضة بأقل من القيمة الإسمية . وعلاوة على ذلك ، فقد تفرض قوانين الضرائب في بعض الدول ضريبة نقل ملكية بناءً على القيمة الإسمية للسهم ، وقد تؤدي القيمة الإسمية المنخفضة لتخفيض هذه الضريبة .

ولعرض المعلومات المطلوبة عن إصدار الأسهم بالقيمة الإسمية ، فإنه يجب إمساك

حسابات لكل إصدار للأسهم كما يلي :

- ١ - أسهم عادية أو أسهم ممتازة : وتعكس القيمة الإسمية للأسهم المصدرة . وتجعل هذه الحسابات دائنة عند الإصدار المبدئي للأسهم . ولا تُجرى أية قيود إضافية على هذه الحسابات إلا إذا تم إصدار أسهم إضافية أو إلغاء بعض الأسهم .
- ٢ - رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية أو رأس المال الإضافي : وهو يشير إلى أي زيادة عن القيمة الإسمية يسدها المساهمون مقابل الأسهم المصدرة لهم . وبمجرد سداد هذا الجزء الزائد عن القيمة الإسمية فإنه يصبح جزءاً من رأس المال المدفوع بالزيادة في الشركة ، ولا يصبح للمساهم الذي سده أي حق عليه يزيد عن حق أي حائز لسهم من نفس النوع .
- ٣ - خصم الإصدار : وهو يشير إلى أن السهم قد صدر بأقل من قيمته الإسمية . وقد يُطالب المشتري الأصلي للسهم الذي صدر بأقل من قيمته الإسمية أو من يحوزه حالياً بسداد مقدار الخصم عند الضرورة وذلك لمنع الدائنين من تحمل خسائر عند تصفية الشركة .

ولتوضيح كيفية استخدام الحسابات السابقة ، افترض أن شركة Colon قد باعت ١٠٠ سهم من نوع معين بقيمة إسمية ٥ جنيه للسهم وذلك مقابل مبلغ ١١٠٠ جنيه . فيكون قيد تسجيل عملية الإصدار كما يلي :

١١٠٠	من حـ / النقدية
٥٠٠	الى حـ / الأسهم العادية
٦٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية
	(علاوة إصدار أسهم عادية)

وإذا صدرت الأسهم السابقة مقابل مبلغ ٣٠٠ جنيه فقط ، فإن القيد يكون كما يلي :

٣٠٠	من حـ / النقدية
٢٠٠	من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية
	(خصم إصدار أسهم عادية)
٥٠٠	الى حـ / الأسهم العادية

وعادة لا تجرى أية قيد في حسابات الأستاذ العام في تاريخ حصول الشركة على الترخيص بإصدار الأسهم من الجهة المختصة .

وإذا تطلب الأمر إجراء قيود يومية رسمية للتخصيص بإصدار الأسهم ، فسوف

تستخدم الحسابات التالية الخاصة بالأسهم المرخص بها والأسهم الغير مصدرة:

١ - أسهم عادية أو ممتازة مرخص بها: وهو يبرز المقدار الإجمالي لأسهم رأس المال المرخص بإصدارها. ويجعل هذا الحساب دائماً عند الحصول على الترخيص من السلطة المختصة. ولا تُجرى أية قيود إضافية في هذا الحساب إلا إذا تم تعديل عقد الشركة للترخيص بإصدار أسهم إضافية أو تخفيض الأسهم المرخص بإصدارها حالياً.

٢ - أسهم عادية أو ممتازة غير مصدرة: وهو يُظهر إجمالي الأسهم المرخص بها والتي لم تصدر بعد. وعند طرح مقدار الأسهم غير المصدرة من مقدار الأسهم المرخص بها، نحصل على الأسهم المصدرة بالفعل. ويجعل هذا الحساب مديناً عند تسجيل الأسهم المرخص بها كما يجعل دائماً بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة.

No-Par Stock

اسهم بدون قيمة إسمية

تسمع العديد من قوانين الشركات بإصدار أسهم رأس مال بدون قيمة إسمية. حيث تصدر الأسهم دون طباعة مقدار معين على الصك الخاص بكل سهم. وهناك سببان لإصدار أسهم بدون قيمة إسمية:

الأول: أن إصدار أسهم بدون قيمة إسمية يؤدي لتجنب الالتزام المشروط الذي يمكن أن يوجد عند إصدار الأسهم بخضم إصدار.

الثاني: أنه مازال يوجد بعض الخلط في العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية العادلة للسهم. فإذا لم تكن للأسهم قيمة إسمية، فإنه لن يبرز هذا الجدل حول استخدام القيمة الاسمية كأساس للقيمة العادلة للسهم. وتبرز ميزة إصدار الأسهم بدون قيمة إسمية بصفة خاصة عندما تصدر الأسهم في مقابل أصول سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة. ولكن من العيوب الرئيسية لإصدار أسهم بدون قيمة إسمية أن بعض الدول تفرض ضرائب عالية على هذه الإصدارات، كما قد تنظر السلطات المختصة لإجمالي الإصدار (كل ماتحصل عليه الشركة مقابل الأسهم) على أنه يمثل رأس المال القانوني.

وتباع الأسهم بدون قيمة إسمية - مثل أسهم القيمة الاسمية - بمقابل محدد. ولكن على عكس الأسهم ذات القيمة الاسمية، فإن الأولى تصدر بدون علاوة أو خصم، ومن ثم لا يتحمل المساهمون أى التزام مشروط. حيث يُدرج المقدار المحصل بالفعل في

الجانِب الدائن من حساب الأسهم العادية أو الممتازة . على سبيل المثال ، فقد تأسست شركة Video بأسهم عادية مرخص بها عددها ١٠٠ سهم بدون قيمة إسمية للسهم . فلا يلزم في هذه الحالة إجراء أي قيود - بخلاف مذكرة إيضاحية - لتسجيل عملية الترخيص طالما أنه لا يوجد مقدار محدد . فإذا تم إصدار ٥٠٠ سهم مقابل نقدية وبقيمة ١٠ جنيه للسهم ، يكون القيد كما يلي :

٥٠٠٠	من حـ / النقدية
٥٠٠٠	الى حـ / أسهم عادية - بدون قيمة إسمية

وإذا تم إصدار ٥٠٠ سهم أخرى مقابل ١١ جنيه للسهم ، يكون القيد كما يلي :

٥٥٠٠	من حـ / النقدية
٥٥٠٠	الى حـ / أسهم عادية - بدون قيمة إسمية

وبذلك فإن الأسهم المصدرة بدون قيمة اسمية يجب إظهارها بالدفاتر بسعر الإصدار وبدون التعقيدات الخاصة برأس المال المدفوع بالزيادة أو الخصم . ولكن بعض قوانين الشركات تسمح بإصدار أسهم بدون قيمة إسمية ثم تطالب أو تسمح بأن يكون لمثل هذه الأسهم قيمة محددة Stated Value ؛ بمعنى قيمة تمثل حد أدنى لا يمكن إصدار السهم بأقل منه . وبذلك ، فإن السهم بدلاً من أن يكون بدون قيمة إسمية فإنه يصبح - في الواقع - سهماً بقيمة إسمية منخفضة جداً ويتعرض لنفس الانتقادات والعيوب التي كانت الدافع الأول على إصدار أسهم بدون قيمة إسمية .

فإذا تطلب القانون أن يكون الحد الأدنى لسعر الإصدار في حالة الأسهم بدون قيمة إسمية هو ٥ جنيه للسهم ولم يحدد أي أسلوب لمعالجة المبالغ الزائدة عن هذا الحد ، فإنه من حق مجلس الإدارة أن يعتبر كل هذه المبالغ الإضافية رأس مال مدفوع بالزيادة وهو الذي تسمح قوانين الشركات في أغلب الدول بتوزيعه سواء جزئياً أو كلياً . وعلى ذلك ، فإن الأسهم بدون قيمة إسمية سواء كان لها قيمة محددة كحد أدنى أو قيمة محددة من قبل مجلس الإدارة تسمح للشركات الجديدة بأن تشرع في أعمالها وهي تحوز رأس مال مدفوع بالزيادة قد يفوق رأس المال المحدد بالشركة . على سبيل المثال ، إذا أصدرت الشركة ١٠٠ سهم بقيمة محددة ٥ جنيه للسهم وذلك مقابل ١٥ جنيه للسهم نقداً ، فإن قيد اليومية قد يكون :

من حـ / النقدية	١٥٠٠٠
الى حـ / الأسهم العادية	١٥٠٠٠

كما أن القيد قد يكون :

من حـ / النقدية	١٥٠٠٠
الى حـ / الأسهم العادية	٥٠٠٠
الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة المحددة	١٠٠٠٠

وفي أغلب الحالات فإن المزايا الواضحة لإنشاء حساب رأس مال مدفوع بالزيادة في بداية نشأة الشركة سوف تدفع مجلس الإدارة للمطالبة بالقيد الأخير. ولهذا السبب وغيره من الأسباب، فإن الاتجاه الغالب هو المحاسبة عن الأسهم بدون قيمة إسمية والتي لها قيمة محددة كما لو كانت أسهم بقيمة إسمية تساوي هذه القيمة المحددة.

Stock Sold on a Subscription Basis الأسهم المباعة والمحصلة على أقساط

إفترضت المناقشة السابقة أن الأسهم تباع نقداً، ولكن الأسهم قد تباع أيضاً وتحصل على عدة أقساط. ويحدث هذا عادة عند تحول شركة صغيرة إلى شركة ذات إكتتاب عام أو عندما تعرض الشركة أسهم على العاملين للحصول على مشاركة العاملين في ملكية المنشأة. وفي هذه الحالة، فإن السعر الإجمالي للسهم لا يُحصل في البداية. ولكن يُسدد جزء من سعر السهم عادة ولا يصدر السهم إلا إذا حصلت الشركة سعر السهم بالكامل.

المحاسبة عن الأسهم المباعة والمحصلة على أقساط: يُستخدم حسابان جديداً عند بيع الأسهم وتحصيلها على أقساط. الأول هو حساب أسهم عادية أو ممتازة تحت الاكتتاب ويُشير إلى تعهد الشركة بإصدار أسهم عندما يسدد المكتتبون في هذه السهم القيمة كاملة. وعلى ذلك، فإن هذا الحساب يعبر عن الالتزام المقابل لأسهم رأس المال غير المصدرة. وبمجرد سداد سعر الاشتراك بالكامل، يُجعل حساب الأسهم العادية أو الممتازة المُشترك فيها مديناً مع جعل حساب الأسهم العادية أو الممتازة دائناً. ويجب عرض الأسهم العادية أو الممتازة تحت الاكتتاب في جزء حقوق المساهمين تحت الأسهم العادية أو الممتازة.

أما الحساب الثاني فهو حساب الإكتتابات تحت التحصيل وهو يشير إلى المبالغ التي مازال يلزم تحصيلها قبل إصدار الأسهم. وهناك جدل حول عرض هذا الحساب في

الميزانية؛ حيث يرى البعض أن الإكتتابات تحت التحصيل يجب التقرير عنها في جزء الأصول المتداولة (بالطبع بفرض أن تحصيل هذه الإكتتابات سيتم خلال دورة النشاط أو سنة أيها أطول)، فهو حساب مماثل لحسابات القبض التجارية. فحسابات القبض التجارية تنبع من عمليات المبيعات في مجرى النشاط العادى للمنشأة، وتتعلق الإكتتابات تحت التحصيل بإصدار الأسهم الخاصة بالشركة وتمثل في الواقع مساهمات رأس مال لم تُسدّد للشركة بعد.

ويرى آخرون أن الاكتتابات تحت التحصيل يجب التقرير عنها كتخفيض لحقوق المساهمين مثل أسهم الخزنة المسجلة بالتكلفة. ويبررون ذلك بأنه لا يمكن فرض أي جزاء على المكتتب عند فشله في سداد المستحق عليه. وبالنظر لمخاطر عدم القدرة على تحصيل هذه الاكتتابات، فقد ألزمت لجنة البورصات في الولايات المتحدة الشركة باتباع الرأى الثاني وإعتبار الاكتتابات تحت التحصيل حساب مقابل Contra لحق الملكية. على سبيل المثال، فقد قررت إحدى الشركات عن الإشتراكات المستحقة كما يلي:

(الأسهم العادية المشترك فيها مدرجة ضمن الأسهم العادية بدلاً من عرضها منفصلة).

حقوق المساهمين:	
أسهم عادية، قيمة إسمية ٠,٠١ , للسهم :	
مرخص به ٩٠٠٠٠٠٠٠ سهم	
مصدر ٣٥٤٧٦٣٨ سهم	
رأس مال إضافي	٣٥٥٠٠
أرباح محتجزة	٢١٤٦٧٠٠
ناقص اكتتابات تحت التحصيل	٣٨٧٨٦٠٠
جملة حقوق المساهمين	(١٤٨٥٠٠)
	<u>٥٩١٢٣٠٠</u>

وبصفة عامة، فإن الممارسة العملية حالياً تتبع هذا المدخل الأخير، وعليك أن تتبعه في حل التطبيقات العملية إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

وتعتبر أغلب قوانين الشركات أن الأسهم العادية أو الممتازة تحت الاكتتاب مماثلة للأسهم العادية أو الممتازة المصدرة بالفعل، بما يعني أن الأفراد الذين أبرموا مع الشركة عقد إشترك في الأسهم تكون لهم عادة نفس الحقوق والإمتيازات الممنوحة للمساهمين.

الذي يقتنى السهم المصدر.

والمثال التالي يوضح قيود اليومية الخاصة بمعالجة الأسهم المصدرة والمحصلة على أقساط . فقد عرضت شركة Cubpradite أسهم لأفراد محددين بحيث يكون لكل منهم الحق في شراء ١٠ أسهم بسعر ٢٠ جنيه للسهم (القيمة الاسمية ٥ جنيه للسهم) . وقد قبل ٥٠ فرد عرض الشركة وإتفقوا على سداد ٥٠٪ فوراً مع سداد الباقي بعد ستة أشهر، فتكون القيود كما يلي :

في تاريخ الإصدار

من حـ / اكتتابات تحت التحصيل	١٠٠٠٠
الى حـ / أسهم عادية تحت الاكتتاب	٢٥٠٠
الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية	٧٥٠٠
(تسجيل الاكتتاب في ٥٠٠ سهم)	
من حـ / النقدية	٥٠٠٠
الى حـ / الاكتتابات تحت التحصيل	٥٠٠٠
(تسجيل تحصيل القسط الأول من قيمة الأسهم)	

وعند سداد الباقي وإصدار الأسهم، وتكون القيود كما يلي :

من حـ / النقدية	٥٠٠٠
الى حـ / الإكتتابات تحت التحصيل	٥٠٠٠
(تسجيل تحصيل القسط الأخير للأسهم)	
من حـ / أسهم عادية تحت الإكتتاب	٢٥٠٠
الى حـ / الأسهم العادية	٢٥٠٠
(تسجيل إصدار ٥٠٠ سهم عند تحصيل القسط الأخير)	

التوقف أو التخلف عن سداد الاكتتاب : في بعض الأحيان لا يتمكن المكتتب من سداد كل الأقساط ويخل بالإتفاق . وهنا يبرز سؤال حول كيفية معالجة رصيد حساب الاكتتاب تحت التحصيل وكذلك المقدار الذي سبق أن سدده المكتتب . وتتوقف إجابة هذا السؤال على قانون الشركات المطبق . حيث تسمح بعض القوانين للشركة بحجز أية مقادير مسددة، في حين تتطلب قوانين أخرى أن ترد الشركة للمكتتب الأصلية أى مقدار محقق من إعادة بيع هذه الاكتتابات بمقدار يزيد عن المقدار الذي سبق أن سدده هذا المكتتب .

الأسهم المصدرة مقترنة بأوراق مالية أخرى (مبيعات المبلغ الإجمالي):

Stock issued in combination with Other Securities (lump-sum sales)

عادة ماتقوم الشركات ببيع أنواع الأسهم بصورة منفصلة عن بعضها البعض بما يجعل المتحصلات الخاصة بكل نوع منها - بل والخاصة بكل إصدار داخل نفس النوع - معروفة. وفي بعض الأحيان، قد تصدر الشركة نوعين أو أكثر من الأوراق المالية مقابل مبلغ واحد إجمالي lump sum. فمن الممكن إصدار أكثر من نوع من الأوراق المالية في إقتناء شركة أخرى. وتتمثل المشكلة المحاسبية في حالة الإصدار بمبلغ إجمالي في توزيع المتحصلات بين الأنواع المختلفة من الأوراق المالية. وهناك طريقتان يستخدمهما المحاسبون في التوزيع وهما: (١) الطريقة النسبية، (٢) الطريقة التفاضلية.

الطريقة النسبية Proportional Method: إذا كانت القيمة السوقية العادلة أو أي أساس آخر دقيق لتحديد القيمة النسبية لكل نوع من الأوراق المالية متاحاً، فإن المبلغ الإجمالي المحصل يُوزع على الأوراق المالية على أساس نسبي، بمعنى نسبة قيمة كل نوع إلى القيمة الإجمالية. على سبيل المثال، إذا أصدرت الشركة ١٠٠٠ سهم عادي بقيمة محددة ١٠ ج للسهم وكانت قيمته السوقية ٢٠ ج للسهم و ١٠٠ سهم ممتاز بقيمة إسمية ١٠ ج للسهم وكانت قيمته السوقية ١٢ ج للسهم مقابل مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠٠ جنيه، فإن توزيع هذا المبلغ على نوعي الأسهم سيكون كما يلي:

٢٠٠٠٠	= (٢٠ × ١٠٠٠) القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية
١٢٠٠٠	= (١٢ × ١٠٠٠) القيمة السوقية العادلة للأسهم الممتازة
<u>٣٢٠٠٠</u>	إجمالي القيمة السوقية العادلة
١٨٧٥٠	= $\frac{٢٠٠٠٠}{٣٢٠٠٠} \times ٣٠٠٠٠$ المخصص للأسهم العادية
<u>١١٢٥٠</u>	= $\frac{١٢٠٠٠}{٣٢٠٠٠} \times ٣٠٠٠٠$ المخصص للأسهم الممتازة
<u><u>٣٠٠٠٠</u></u>	الإجمالي

الطريقة التفاضلية Incremental Method: في الحالات التي لا تكون فيها القيمة السوقية العادلة لكل أنواع الأوراق المالية قابلة للتحديد، فإنه قد تستخدم الطريقة التفاضلية. حيث أن القيمة السوقية المعلومة لأحد أنواع الأوراق المالية تستخدم

كأساس للتخصيص على هذا النوع ويوزع باقي المبلغ الإجمالي على النوع الآخر الذي لا تُعرف قيمته السوقية. على سبيل المثال، إذا أصدرت الشركة ١٠٠٠ سهم عادي بقيمة محددة ١٠ ج للسهم وكانت قيمته السوقية ٢٠ ج و ١٠٠٠ سهم ممتاز بقيمة إسمية ١٠ ج للسهم ولم تكن له قيمة سوقية محددة وذلك مقابل مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠٠٠ جني، فإن توزيع هذا المبلغ الإجمالي على النوعين يكون كما يلي :

المبلغ الإجمالي المحصل	٣٠٠٠٠
المخصص للأسهم العادية (١٠٠٠ سهم × ٢٠ ج للسهم)	٢٠٠٠٠
الرصيد يخصص للأسهم الممتازة	<u>١٠٠٠٠</u>

وإذا لم نتمكن من تحديد القيمة السوقية العادلة لأي نوع من الأسهم، فإنه يمكن توزيع المبلغ الإجمالي بصورة إجتهدادية. وإذا كان من المعروف أن واحد أو أكثر من انواع الأوراق المالية المصدرة سوف يمكن تحديد قيمته السوقية في المستقبل القريب، فإنه قد يستخدم هذا الأساس الإجتهدادي مع عقد النية على تعديله عندما تتحدد القيمة السوقية المستقبلية.

Stock Issued in Non-cash Transactions الأسهم المصدرة مقابل صفقات غير نقدية

من الممكن أن يكون جزء من رأس المال المدفوع بالشركة ناتجة عن إصدار أسهم مقابل أصول أو خدمات أو أي شكل آخر للأصول بخلاف النقدية. وقد تتضمن المحاسبة عن إصدار أسهم مقابل أصول أو خدمات بعض مشاكل التقويم. والقاعدة الأساسية التي يجب تطبيقها عند إصدار أسهم مقابل خدمات أو أصول أخرى بخلاف النقدية هي أن هذه الأصول أو الخدمات يجب تسجيلها إما بالقيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة أو بالقيمة السوقية العادلة للمقابل غير النقدي الذي تحصل عليه الشركة أيهما يمكن تحديده بصورة أوضح.

فإذا أمكن تحديد كل من القيمتين بصورة واضحة وكانت الصفقة نتيجة لعملية تبادل متكافئة، فإنه قد يوجد فرق ضئيل بين القيمتين. وفي مثل هذه الحالة فإنه يمكن استخدام أي من القيمتين كأساس لتقويم عملية التبادل. وإذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة وللأصول أو الخدمات التي تحصل عليها الشركة لا يمكن تحديدها بصورة واضحة، فإن القيمة التي يجب استخدامها تُحدد عادة بواسطة مجلس الإدارة أو المديرين على أساس المقدار الذي يروونه عادلاً ولا يوجد دليل يناقضة، وقد

تستند الإدارة في ذلك إلى بعض خبراء التثمين. ولكن يجب على الإدارة أن تتجنب استخدام القيم الدفترية والإسمية أو المحددة كأساس لتقويم هذه الصفقات.

وقد يتم مبادلة الأسهم غير المصدرة أو أسهم الخزنة (أسهم مصدرة أعادت الشركة إقتنائها ولم تقم بإلغاءها) بالأصول أو الخدمات. وإذا استخدمت أسهم الخزنة، فإنه لا يجب النظر لتكلفتها كعامل حاسم في تحديد القيمة السوقية العادلة للأصول أو الخدمات. ولكن بدلاً من ذلك، فإن القيمة السوقية العادلة لأسهم الخزنة - إذا كانت معروفة - يجب استخدامها في تقييم الأصول أو الخدمات. وإذا كانت القيمة السوقية العادلة لأسهم الخزنة غير معروفة، فإنه يجب استخدام القيمة السوقية العادلة للأصول أو الخدمات إذا أمكن تحديدها.

وتوضح سلسلة الصفقات التالية إجراءات تسجيل إصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ ج للسهم مقابل حق إختراع:

١ - القيمة السوقية العادلة لحق الإختراع لا يمكن تحديدها ولكن القيمة السوقية العادلة للأسهم معروفة وهي ١٤٠٠٠٠ جنيه.

١٤٠٠٠٠	من حـ / حقوق الإختراع
١٠٠٠٠٠	الى حـ / أسهم عادية
٤٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

٢ - القيمة السوقية العادلة للأسهم لا يمكن تحديدها، ولكن القيمة السوقية العادلة لحق الإختراع أمكن تحديدها بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه.

١٥٠٠٠٠	من حـ / حقوق الإختراع
١٠٠٠٠٠	الى حـ / أسهم عادية
٥٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

٣ - كل من القيمة السوقية العادلة للأسهم والقيمة السوقية العادلة لحق الإختراع غير قابلة للتحديد. وقد قام أحد الخبراء المثمنين بتقييم حق الإختراع بمبلغ ١٢٥٠٠٠ ج ووافق مجلس الإدارة على هذا التقييم.

١٢٥٠٠٠	من حـ / حقوق الإختراع
١٠٠٠٠٠	الى حـ / الأسهم العادية
٢٥٠٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

ويمنح قانون الشركات لمجلس الإدارة سلطة تحديد قيمة الصفقات غير النقدية . وقد أسيء استخدام هذه السلطة في بعض الحالات . فقد أدى إصدار أسهم مقابل أصول أو خدمات في بعض الحالات إلى المغالاة في رأس مال الشركة عن طريق تعمد تقييم الأصول أو الخدمات المقابلة بأكثر من قيمتها . حيث تؤدي المغالاة في حقوق المساهمين الناتجة عن تضخيم قيم الأصول لظهور ما يُعرف «بالأسهم الهشة» Watered stock ويمكن إستبعاد هذه الأسهم «الهشة» من هيكل رأس المال بالشركة بمجرد تخفيض قيمة الأصول المغالى فيها .

وعند إصدار أسهم مقابل أصول أو خدمات ، إذا سُجلت الأصول بأقل من قيمتها ، فإن ذلك يخلق إحتياطيات سرية . وقد تظهر الإحتياطيات السرية أيضاً نتيجة لتحميل الإهلاك أو الإستنفاد بأكثر من اللازم أو إستنفاد النفقات الرأسمالية أو إجراء إستقطاعات ضخمة من المخزون أو المدينين أو أي تقدير آخر للأصول بأقل من قيمتها أو مغالاة في تقدير قيمة الإلتزامات . ومن أمثلة المغالاة في تقدير الإلتزامات المغالاة في عمل مخصص ضمان المبيعات الذي يؤدي في النهاية لتقدير حقوق الملكية بأقل من قيمتها بما يخلق إحتياطيات سرية .

Costs of Issuing Stock

تكاليف إصدار الأسهم

من التكاليف المقترنة بالحصول على رأس المال بالشركة والناتجة عن إصدار الأوراق المالية مايلي :

- ١ - أتعاب المحامين .
- ٢ - أتعاب المحاسبين القانونيين .
- ٣ - أتعاب وعمولات أمناء الإكتتاب .
- ٤ - مصروفات طباعة وإرسال الشهادات وقوائم التسجيل .
- ٥ - مصروفات إستيفاء الأوراق من لجنة البورصات المختصة .
- ٦ - المصروفات الإدارية الخاصة بالإعداد .
- ٧ - تكاليف الإعلان عن الإصدار .

وفي الممارسة هناك طريقتان أساسيتان للمحاسبة عن تكاليف الإصدار الأولى . حيث تعالج الطريقة الأولى تكاليف الإصدار كتخفيض للمبالغ المحصلة من المساهمين . حيث تُسجل مثل هذه التكاليف بالجانب المدين من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية أو القيمة المحددة . وتستند هذه المعالجة على فكرة

أن تكاليف الإصدار غير مرتبطة بعمليات الشركة ومن ثم فإنه لا يمكن تحميلها على المصروفات. فتكاليف الإصدار تمثل تخفيضاً للمتحصلات من نشاط التمويل.

وتعالج الطريقة الثانية تكاليف الإصدار كتكاليف تأسيس لا تحمل فوراً على المصروفات أو على رأس مال الشركة. حيث أن هذه التكاليف تُرسمَل وتصنف كأصل غير ملموس ويتم استنفادها على المصروفات على مدى فترة زمنية لا تتجاوز ٤٠ سنة. وتستند هذه المعالجة على فكرة أن المقادير المسددة كرأس مال مستثمر بالشركة لا يجب تعديلها، وأن تكاليف الإصدار تفيد الشركة على مدار فترة زمنية طويلة أو طالما إستفادت الشركة من رأس المال المستثمر.

ورغم أن كل من الطريقتين السابقتين مستخدمة في الممارسة العملية، فإن الطريقة الأولى في تحميل تكاليف الإصدار على رأس المال المدفوع هي الأكثر شيوعاً. وبالإضافة إلى تكاليف الإصدار الأولى للأسهم، فإن الشركات تتحمل تكاليف سنوية في إمساك سجلات المساهمين وتسجيل عمليات نقل الملكية. وعادة ما تُحمل هذه التكاليف المتكررة - التي تتمثل بصفة أساسية في أتعاب وكالات تسجيل ونقل ملكية الأسهم - على المصروفات في نفس فترة تحملها.

REAQUISITION OF SHARES

إعادة شراء الأسهم

من الممكن أن تقوم الشركة بإعادة شراء أسهمها. وهناك العديد من الأسباب التي تدفع الشركة لذلك، من أهمها:

- ١ - للوفاء ببعض عقود المكافأة للعاملين في صورة أسهم أو لإتمام عملية اندماج. فقد أعلنت إحدى الشركات أن جزءاً من شرائها لعدد مليون سهم عادي من أسهمها كان لإستخدامها في العقود الخاصة بحقوق إختيار العاملين على أسهم الشركة. كما تقتنى بعض الشركات أسهمها لإستخدامها في عمليات اندماج.
- ٢ - لزيادة ربح السهم عن طريق تخفيض الأسهم التي في حوزة المساهمين. على سبيل المثال، فقد إزداد ربح السهم في إحدى الشركات بما يفوق ١٠٪ عن طريق إعادة شراء بعض أسهمها العادية.
- ٣ - لمقاومة محاولات السيطرة على الشركة أو لتخفيض عدد المساهمين. فعن طريق تخفيض عدد الأسهم التي في حوزة الجمهور العام، فإنه يمكن للملاك الحاليين والإدارة أن تمنع الأطراف الخارجية من السيطرة على الشركة أو إمتلاك تأثير جوهري عليها. وقد تستخدم مشتريات أسهم الخزانة أيضاً في إستبعاد

المساهمين المعارضين .

- ٤ - التأثير في سوق السهم . فعن طريق شراء أسهم الشركة من السوق ، فإنه ذلك يخلق طلباً عليها قد يؤدي لتثبيت سعر السهم أو زيادته .
- ٥ - تقليص النشاط . فرغم أن الإدارة تتردد عادة في تقليص نشاط الشركة ، فإنها قد تفعل ذلك حين تعتقد أن سعر السهم منخفض بصورة كافية . على سبيل المثال ، فإن الكثير من شركات البترول قد إشترت أسهمها لأن سعر السهم كان منخفضاً مقارنة بالقيمة النقدية للإحتياطيات البترولية لهذه الشركات . وبصفة خاصة ، فقد قامت شركة Exxon للبترول في أحد الأوقات بإقتناء عدد ضخم من أسهمها حينما وجدت أن تكلفة العثور على برميل البترول تتراوح بين ٧ و ٩ دولار للبرميل ولكنها تبلغ ٢٠ ، ٤٢ دولار فقط للبرميل عند شراءه من المساهمين الحاليين عن طريق إعادة شراء الأسهم .

وقد اختارت العديد من شركات الإكتتاب العام في الفترة الأخيرة أن تتحول إلى الملكية الخاصة ، بمعنى أن تستبعد ملكية الجمهور العام (الملكية الخارجية) تماماً عن طريق شراء كل أسهمهم . ويتم تنفيذ هذا الإجراء عادة عن طريق مايعرف بالشراء باستخدام الديون ، حيث تقوم الإدارة أو أي مجموعة أخرى من العاملين بشراء أسهم الشركة وتمويل عملية الشراء بقروض مع إستخدام أصول الشركة كضمان .

وبمجرد إعادة إقتناء الأسهم ، فإنه قد يتم إلغاؤها أو أن تحتفظ بها الشركة لإعادة إصدارها . وإذا لم يتم الغاء مثل هذه الأسهم ، فإنها تُعرف بأسهم الخزانة . فمن الناحية الفنية ، فإن أسهم الخزانة هي أسهم الشركة ذاتها التي أعيد إقتناؤها بعد أن سبق إصدارها وحصلت قيمتها بالكامل . ولكن الأسهم التي صدرت في البداية بخصم إصدار ثم أعيد إقتناؤها لا تمثل أسهم خزانة بشكل صحيح ولكن هذه التفرقة ذات أهمية ضئيلة في الممارسة العملية بما يدعو غالباً لتجاهلها .

ولا تمثل أسهم الخزانة أصل للشركة (راجع تعريف الأصول ضمن عرض قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٦ في الفصل الثاني) . حيث لايمكن إفتراض أن الشركة تمتلك جزء من نفسها . ومع أن أسهم الخزانة يمكن بيعها للحصول على نقدية ، فإن هذا الإحتمال لايجعلها ضمن أصول الميزانية . فعندما تعيد الشركة شراء جزء من أسهمها ، فإنها تكون قد خفضت رأس المال بها دون أن تحصل على أصل . فإمتلاك أسهم الخزانة لايعطي للشركة حق التصويت أو ممارسة حق الأولوية كمساهم أو

الحصول على توزيعات نقدية أو الحصول على جزء من أصول الشركة عند التصفية . ولكن أسهم الخزنة تتشابه بصفة أساسية مع أسهم رأس المال غير المصدرة ، ولا يمكن لأي فرد أن يدعو لتصنيف أسهم رأس المال غير المصدرة ضمن أصول الميزانية .

طرق المحاسبة عن أسهم الخزنة Method of Accounting for Treasury Stock

هناك طريقتان عامتان لمعالجة أسهم الخزنة في الحسابات وهما طريقة التكلفة وطريقة القيمة الإسمية . وتحظى الطريقتان بقبول عام في التطبيق العملي . وتؤدي طريقة التكلفة - التي تستخدم على نطاق أوسع - لجعل حساب أسهم الخزنة مديناً بتكلفة إعادة إقتناء الأسهم والتقرير عن هذا الحساب كتخفيض لإجمالي كل من رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة في الميزانية . في حين أن طريقة القيمة الإسمية أو القيمة المحددة - وهي الأكثر قبولاً من الوجهة النظرية - تسجل كل صفقات أسهم الخزنة على أساس قيمتها الإسمية وتقرر عنها كتخفيض من رأس المال فقط . وبغض النظر عن الطريقة المستخدمة ، فإن تكلفة أسهم الخزنة المقتناة تمثل أحد القيود الواردة على الأرباح المحتجزة في أغلب قوانين الشركات .

المحاسبة عن أسهم الخزنة على أساس التكلفة Cost Method

في ظل طريقة التكلفة ، فإن إقتناء أسهم الخزنة يُنظر إليه على أنه الخطوة الأولى في صفقة من جزئين ، حيث تمثل إعادة إصدار هذه الأسهم الخطوة الثانية التي تكتمل بها الصفقة . بإقتناء هذه الأسهم يمثل تقليص مؤقت لرأس المال الكلي ، في حين أن إعادة إصدارها تمثل إستعواض له . وفيما بين الإقتناء وإعادة الإصدار ، فإن الشركة التي تقتنى أسهم الخزنة تكون في حالة ترقب . ويجعل حساب أسهم الخزنة مديناً بتكلفة الأسهم المقتناة كما يجعل دائناً بنفس التكلفة عند إعادة إصدار الأسهم وذلك بطريقة مماثلة لتلك المستخدمة في حساب المخزون . وفي الواقع ، فإنه إذا تمت عدة عمليات إقتناء لمجموعات من أسهم الخزنة بأسعار مختلفة ، فإنه يمكن استخدام طرق تسعير المخزون - مثل طرق التمييز العيني ومتوسط التكلفة و FIFO وغيرها - في تحديد التكلفة في تاريخ إعادة الإصدار . وفي ظل طريقة التكلفة ، فإن السعر الذي حصلت عليه الشركة عند الإصدار الأولي للأسهم لا يؤثر على قيود تسجيل إقتناء وإعادة إصدار أسهم الخزنة .

وإذا أعيد إصدار أسهم الخزنة بسعر يزيد عن تكلفة إقتناءها ، فإن الزيادة تسجل بالجانب الدائن من حساب باسم رأس مال مدفوع من أسهم الخزنة . وإذا أعيد إصدار أسهم الخزنة بسعر يقل عن تكلفة إقتناءها ، فإن العجز يعالج أولاً كتخفيض

لأي حساب رأس مال مدفوع متعلق بعمليات إعادة إصدار أو إلغاء سابقة لأسهم خزانة من نفس النوع. فإذا كان رصيد حساب رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة غير كافٍ لإستيعاب هذا العجز، فإن باقي العجز يُسجل كتخفيض للأرباح المحتجزة. وتتضح طريقة التكلفة من خلال سلسلة العمليات التالية وقيود اليومية المصاحبة لها:

١ - أصدرت الشركة إصدار أولى قدره ١٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم مقابل ١١٠ جنيه للسهم.

١١٠٠٠٠	من حـ / النقدية
١٠٠٠٠٠	الى حـ / الأسهم العادية
١٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

٢ - أعادت الشركة إقتناء ١٠٠ سهم من الأسهم العادية بسعر ١١٢ ج للسهم.

١١٢٠٠	من حـ / أسهم الخزانة
١١٢٠٠	الى حـ / النقدية

٣ - أعادت الشركة إصدار ١٠ أسهم من أسهم الخزانة بسعر ١١٢ ج للسهم.

١١٢٠	من حـ / النقدية
١١٢٠	الى حـ / أسهم الخزانة (١٠ أسهم بسعر ١١٢ ج للسهم)

٤ - أعادت الشركة إصدار ١٠ أسهم من أسهم الخزانة بسعر ١٣٠ ج للسهم.

١٣٠٠	من حـ / النقدية
١١٢٠	الى حـ / أسهم الخزانة (١٠ أسهم بسعر ١١٢ ج للسهم)
١٨٠	الى حـ / رأس مال مدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة

٥ - أعادت الشركة إصدار ١٠ أسهم من أسهم الخزانة بسعر ٩٨ ج للسهم.

٩٨٠	من حـ / النقدية
١٤٠	من حـ / رأس مال مدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة
١١٢٠	الى حـ / أسهم الخزانة (١٠ أسهم بسعر ١١٢ ج للسهم)

ورغم أن أسهم الخزانة قد أعيد إصدارها بأقل من القيمة الإسمية لها في العملية ٥ السابقة، فإن ذلك لم يؤثر في المعالجة لأن متطلبات رأس المال القانوني قد سبق

إستيفائها عند إصدار الأسهم لأول مرة في العملية ١ . حيث أن الفرق بين تكلفة أسهم الخزنة وسعر إعادة إصدارها هو الذي يؤثر على رأس المال المدفوع . ويُلاحظ أيضاً أن الفرق بين تكلفة أسهم الخزنة وسعر إعادة إصدارها وقدره ١٤٠ جنيه قد حمل على حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزنة بما يخفض الرصيد الدائن لهذا الحساب إلى ٤٠ جنيه . وإذا لم يوجد رصيد لحساب رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزنة عند إعادة الإصدار بسعر ٩٨ جنيه للسهم ، يتم تحميل الفرق بالكامل وقدره ١٤٠ جنيه على الأرباح المحتجزة .

٦ - أعادت الشركة إصدار ١٠ أسهم من أسهم الخزنة بسعر ١٠٥ ج للسهم .

١٠٥٠	من حـ / النقدية
٤٠	من حـ / رأس مال مدفوع بالزيادة من أسهم الخزنة
٣٠	من حـ / الأرباح المحتجزة
١١٢٠	الى حـ / أسهم الخزنة (١٠ أسهم بسعر ١١٢ ج للسهم)

ففي العملية ٦ أدى إعادة إصدار ١٠ أسهم إضافية بسعر يقل عن التكلفة إلى إستبعاد الرصيد المتبقى في حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزنة وقدره ٤٠ جنيه . وعندما إنخفض رصيد حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزنة إلى الصفر ، فإن أى عجز متبقى يحمل على حساب الأرباح المحتجزة . وفي كل من عمليات إعادة الإصدار السابقة ، كان حساب أسهم الخزنة يُجعل دائماً بتكلفة إعادة الإقتناء بغض النظر عن سعر إعادة الإصدار .

المحاسبة عن أسهم الخزنة على أساس القيمة الإسمية *Par Value Method* : يستند مؤيدوا المحاسبة عن أسهم الخزنة على أساس القيمة الإسمية (أو القيمة المحددة) إلى فكرة أن شراء أو إقتناء أسهم الخزنة هو - في الواقع - إلغاء لهذه الأسهم . وطالما أنه لا يمكن إعتبارها أصل ، فإنها يجب أن تمثل إلغاء أو على الأقل تخفيض للأسهم المصدرة . ولأن الأسهم المصدرة تظهر بقيمتها الإسمية ، فإنه يجب إثبات الأسهم التي يُعاد إقتناؤها بالقيمة الإسمية أيضاً وذلك للإشارة إلى تخفيض الأسهم المصدرة بشكل صحيح .

وفي ظل طريقة القيمة الإسمية ، تتم المقارنة بين تكلفة إقتناء أسهم الخزنة والمقدار الذي سبق تحصيله عند الإصدار الأولى للأسهم . ويُجعل حساب أسهم الخزنة مديناً بالقيمة الإسمية (أو القيمة المحددة) للأسهم ، مع تحميل مقدار نسبي من أية زيادة

عن القيمة الإسمية (أو القيمة المحددة) للإصدار الأولى على حساب رأس المال المدفوع بالزيادة المختص كما هو موضح بالعملية ٢ فيما بعد. وتحمل أية زيادة في تكلفة الإقتناء عن سعر الإصدار الأصلي على حساب الأرباح المحتجزة ويمكن النظر إليها كتوزيع على المساهم المستبعد. ولكن إذا تجاوز سعر الإصدار الأصلي تكلفة إقتناء أسهم الخزنة، فإن هذا الفرق يُسجل بالجانب الدائن من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزنة ويمكن النظر إليه كمساهمة رأسمالية من المساهم المستبعد. وعند إعادة إصدار أسهم الخزنة، فإن المعالجة المحاسبية تماثل تلك المستخدمة في أي إصدار أولى للأسهم. وتوضح طريقة القيمة الإسمية من خلال سلسلة العمليات التالية وقيد اليومية المصاحبة لها:

١ - أصدرت الشركة إصدار أولى بعدد ١٠٠٠ سهم عادي القيمة الإسمية للسهم ١٠٠ جنيه مقابل ١١٠ جنيه للسهم.

١١٠٠٠٠	من حـ / النقدية
١٠٠٠٠٠	الى حـ / الأسهم العادية
١٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

٢ - أعادت الشركة إقتناء ١٠٠ سهم عادي بسعر ١١٢ جنيه للسهم.

١٠٠٠٠	من حـ / أسهم الخزنة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم)
١٠٠٠	من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية
	(١٠٠ × ١٠ ج للسهم)
٢٠٠ (*)	من حـ / الأرباح المحتجزة
١١٢٠٠	الى حـ / النقدية

٣ - أعادت الشركة إقتناء ١٠٠ سهم عادي بتكلفة ٩٨ ج للسهم

١٠٠٠٠	من حـ / أسهم الخزنة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم)
١٠٠٠	من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية
	(١٠٠ سهم × ١٠ ج)
٩٨٠٠	الى حـ / النقدية
١٢٠٠	الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزنة

(*) يمكن تحميل هذا المقدار على رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزنة إذا ما وجد رصيد بهذا الحساب من عمليات سابقة.

٤ - أعادت الشركة إقتناء ١٠٠ سهم عادي بتكلفة ١٠٥ ج للسهم .

من حـ / أسهم الخزانة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم)	١٠٠٠٠
من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية (١٠٠ سهم × ١٠ ج)	١٠٠٠
الى حـ / النقدية	١٠٥٠٠
الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة	٥٠٠

٥ - إعادة الشركة إصدار ١٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ١١٥ ج للسهم .

من حـ / النقدية	١١٥٠٠
الى حـ / أسهم الخزانة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم)	١٠٠٠٠
الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	١٥٠٠

٦ - أعادت الشركة إصدار ١٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ١٠٤ ج للسهم .

من حـ / النقدية	١٠٤٠٠
الى حـ / أسهم الخزانة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم)	١٠٠٠٠
الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	٤٠٠

ويلاحظ أنه عند إعادة إصدار أسهم الخزانة ، فإن المعالجة المحاسبية تشبه معالجة الإصدار الأولى للأسهم . وسوف يتم تخفيض أي رصيد بحساب رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة عند إعادة إصدار أسهم الخزانة بقيمة أقل من القيمة الإسمية . وعند إستنزاف رصيد هذا الحساب ، تُجعل الأرباح المحتجزة مدينة بالباقي .

٧ - أعادت الشركة إصدار ١٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٩٤ ج للسهم .

من حـ / النقدية	٩٤٠٠
من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة من أسهم الخزانة	٦٠٠
الى حـ / أسهم الخزانة (١٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم)	١٠٠٠

وفي هذه الحالة لا يُجعل حساب خصم إصدار الأسهم مديناً حيث لا يتحمل المساهمون في الأسهم المعاد إصدارها أي إلزام مشروط .

المقارنة بين طريقتي التكلفة والقيمة الإسمية : تتجنب طريقة التكلفة تحديد والمحاسبة عن علاوات وخصم الإصدار والمقادير الأخرى المتعلقة بالإصدار الأولى للأسهم

المقتناة، كما أنها طريقة أبسط وأكثر شيوعاً. ومع ذلك، فإن طريقة القيمة الإسمية تحافظ على سلامة مكونات رأس المال المختلفة. وعلى ذلك، فإن طريقة القيمة الإسمية - رغم أنها أكثر تعقيداً في التطبيق - هي الطريقة الأفضل من الناحية النظرية. وقد إعتبرت المهنة طريقة التكلفة مقبولة في الممارسة عندما تقتنى الشركة أسهمها الخاصة لأغراض أخرى بخلاف إلغاءها، أو عندما يكون التخلص النهائي من هذه الأسهم لم يتقرر بعد.

طرق أخرى للمحاسبة عن أسهم الخزنة: تنص بعض قوانين الشركات على معالجة أسهم الخزنة بطرق أخرى بخلاف الطريقتين السابقتين. على سبيل المثال، فقد يتطلب القانون إجراء تخفيض دائم في الأرباح المحتجزة، وفي هذه الحالة فإن تكلفة الأسهم المشتراه والتي تزيد عن القيمة الإسمية أو المحددة لها سوف تحمل على حساب الأرباح المحتجزة. وتستخدم العديد من الشركات رصيد حساب رأس المال المدفوع بالزيادة - أياً كان مصدره - لإستيعاب كل الأعباء الناتجة عن عمليات أسهم الخزنة. ورغم أن هذه الطريقة غير دقيقة من الناحية النظرية، فإنها مقبولة في الممارسة في ظل نشرة APB رقم ٦، كما أنها تتجنب إعادة تصنيف علاوات وخصم الإصدار وذلك بسبب إستخدام حساب رأس مال مدفوع بالزيادة واحد. ويجب دائماً توخى الحذر في تسجيل صفقات أسهم الخزنة وذلك بسبب التعدد الواضح في المتطلبات القانونية المحتملة. ومن المفضل في مثل هذه الحالات إستشارة محامى مختص.

Retirement of Treasury stock إلغاء أسهم الخزنة

قد تقوم الشركة بإلغاء أسهم الخزنة. وتكون الأسهم الخزنة الملغاة نفس طبيعة لأسهم المرخص بها غير المصدرة. وتعتمد المعالجة المحاسبية لأسهم الخزنة الملغاة على ما إذا كانت طريقة التكلفة أم طريقة القيمة الإسمية هي المستخدمة في تسجيل عملية إقتناء الأسهم. وبإستخدام بيانات الأمثلة السابقة في طريقة التكلفة وطريقة القيمة الإسمية، فإن القيود التالية سيتم إجراؤها لتسجيل إلغاء ١٠ أسهم عادية القيمة الإسمية للسهم ١٠٠ ج وسعر إصداره ١١٠ جنيه.

وهناك نوعان من إلغاء أسهم الخزنة هما الإلغاء الفعلى أو القانوني actual والإلغاء الهيكلي constructive. حيث أن إلغاء أسهم الخزنة وإعتداد عملية الإلغاء رسمياً من السلطات الحكومية المختصة يمثل إلغاء فعلى. أما الإلغاء الهيكلي فهو مجرد إستبعاد الأسهم من القوائم المالية بقرار من مجلس إدارة الشركة دون تسجيل ذلك بصورة

طريقة التكلفة		طريقة القيمة الاسمية	
إذا كانت أسهم الخزنة مقتناة بتكلفة ١١٢ ج للسهم :			
١٠٠٠	من حـ / أسهم عادية	١٠٠٠	من حـ / الأسهم العادية
١٠٠	من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة	١٠٠٠	الى حـ / أسهم الخزنة
	عن القيمة الاسمية		
٢٠	من حـ / الأرباح المحتجزة		
١١٢٠	الى حـ / أسهم الخزنة		
إذا كانت أسهم الخزنة مقتناة بتكلفة ٩٨ ج للسهم :			
١٠٠٠	من حـ / أسهم عادية	١٠٠٠	من حـ / أسهم عادية
١٠٠	من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة	١٠٠٠	الى حـ / أسهم الخزنة
	عن القيمة الاسمية		
١٢٠	الى حـ / رأس المال مدفوع		
	بالزيادة من إلغاء أسهم عادية		
٩٨٠	الى حـ / أسهم الخزنة		

رسمية لدى السلطات المختصة. ويلاحظ أن المعالجة المحاسبية لكلا النوعين من الإلغاء واحدة.

عرض أسهم الخزنة بالميزانية Treasury Stock in the Balance Sheet

إن الطريقتين المقبولتين للتقرير عن أسهم الخزنة في الميزانية مرتبطتان بأساسي المحاسبة عن أسهم الخزنة. فإذا إستخدم أساس التكلفة في المحاسبة عن أسهم الخزنة، فمن المعتاد التقرير عن التكلفة كتخفيض لحقوق المساهمين. حيث تطرح تكلفة أسهم الخزنة من إجمالي أسهم رأس المال ورأس المال المدفوع بالزيادة والأرباح المحتجزة كما هو موضح فيما يلي:

طريقة التكلفة في التقرير عن أسهم الخزانة

حقوق المساهمين

١٥٠٠٠٠٠	- أسهم عادية، قيمة إسمية ١ ج للسهم، أسهم مرخص بها
٣٦٠٠٠٠٠	- ٢٠٠٠٠٠٠ سهم، أسهم مصدرة ١٥٠٠٠٠٠ سهم
٥١٠٠٠٠٠	- رأس المال المدفوع بالزيادة
٤٧٨١٤٨٤	- جملة رأس المال المدفوع
٩٨٨١٤٨٤	- الأرباح المحتجزة (أنظر الملاحظة)
(٤٨٠٠٠٠)	- جملة رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة
٩٤٠١٤٨٤	- ناقص تكلفة أسهم الخزانة (٨٠٠٠٠ سهم)
	- جملة حقوق المساهمين

ملاحظة: هناك قيد على توزيع الأرباح المحتجزة بمقدار ٤٨٠٠٠٠ جنيه، وهي تكلفة أسهم الخزانة.

وفي ظل طريقة القيمة الإسمية، فإن أسهم الخزانة يُقرر عنها في الميزانية كتخفيض - بالقيمة الإسمية وقدرها ٨٠٠٠٠ جنيه - من الأسهم المصدرة من نفس النوع. وفي المثال التالي، يلاحظ أن رأس المال المدفوع بالزيادة يقل بمقدار ٤٠٠٠٠٠ جنيه عن مقداره في ظل طريقة التكلفة.

طريقة القيمة الإسمية في التقرير عن أسهم الخزانة

حقوق المساهمين:

١٥٠٠٠٠٠	- أسهم عادية، قيمة إسمية ١ ج للسهم، أسهم مرخص بها
(٨٠٠٠٠)	- ٢٠٠٠٠٠٠ سهم، أسهم مصدرة ١٥٠٠٠٠٠ سهم
١٤٢٠٠٠٠	- ناقص: أسهم الخزانة (٨٠٠٠٠ سهم بالقيمة الإسمية)
٣٢٠٠٠٠٠	- الأسهم العادية الصادرة
٤٦٢٠٠٠٠	- رأس المال المدفوع بالزيادة
٤٧٨١٤٨٤	- جملة رأس المال المدفوع
٩٤٠١٤٨٤	- الأرباح المحتجزة (أنظر الملاحظة)
	- جملة حقوق المساهمين

ملاحظة: هناك قيد على توزيع الأرباح المحتجزة بمقدار ٤٨٠٠٠٠ جنيه، وهي تكلفة أسهم الخزانة.

ويلاحظ أن جملة حقوق المساهمين واحدة في ظل كل من الطريقتين، رغم الاختلاف في مقادير مكوناتها في كل حالة. كما أن العديد من قوانين الشركات تضع قيداً على توزيع الأرباح المحتجزة بمقدار تكلفة أسهم الخزنة في ظل كل من الطريقتين.

الأسهم الممتازة PREFERRED STOCK

الأسهم الممتازة هي نوع خاص من الأسهم تمتاز بامتلاكها لمزايا أو جوانب لا يمتلكها السهم العادي ومن أبرز الجوانب التي ترتبط بالأسهم الممتازة مايلي :

- ١ - الأولوية في التوزيعات.
- ٢ - الأولوية على أصول الشركة في حالة التصفية.
- ٣ - قابليتها للتحويل إلى أسهم عادية.
- ٤ - إمكانية إستدعاءها حسب رغبة الشركة.
- ٥ - ليس لها حق التصويت.

وقد تكون الخصائص أو السمات التي تفرق بين الأسهم العادية والممتازة ذات طبيعة مقيدة أو سلبية أكثر منها مزايا؛ على سبيل المثال، فقد لا يكون للسهم الممتاز حق التصويت وقد لا يكون مجعاً للأرباح أو مشاركاً فيها.

وعادة ما يصدر السهم الممتاز بقيمة إسمية، ويعبر عن أولوية التوزيع كنسبة من هذه القيمة الإسمية. وعلى ذلك، فإن من يحمل سهم ممتاز بنسبة ٨٪ وبقيمة إسمية ١٠٠ جنيه يحق له الحصول على توزيع سنوي قدره ٨ جنيه للسهم. ويشار لمثل هذا السهم عادة بأنه سهم ممتاز بنسبة ٨٪. وفي حالة الأسهم الممتازة التي تصدر بدون قيمة إسمية، يعبر عن أولوية التوزيع بمقدار نقدي محدد لكل سهم، كأن يكون ٧ جنيه للسهم مثلاً. حيث يُشار لمثل هذا السهم بأنه سهم ممتاز بمقدار ٧ جنيه ولا تمثل أولوية التوزيع ضماناً لسداد تلك التوزيعات، فهي مجرد ضمان بأن المعدل أو المقدار المحدد للتوزيع على الأسهم الممتازة يجب سداؤه قبل سداد أية توزيعات على الأسهم العادية.

سمات الأسهم الممتازة Features of Preferred Stock

يمكن للشركة أن تقرر أية مزايا أو قيود ترغب في إرفاقها بالأسهم الممتازة طالما أنها لا تنتهك نصوص قانون الشركات المطبق، كما يمكنها إصدار أكثر من نوع من الأسهم الممتازة. على سبيل المثال، فقد قررت إحدى الشركات عن نوعين من الأسهم الممتازة

كما يلي :

- أسهم ممتازة مجمعة للأرباح بنسبة $\frac{51}{2} \%$ بقيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم، قابلة للإستدعاء بالقيمة الإسمية عند الطلب.
- أسهم ممتازة بمقدار ١ جنيه للسهم، يمكن إصدارها بحد أدنى ١٠٠ جنيه للسهم.

وفيما يلي توضيح لأبرز السمات المتعلقة بالأسهم الممتازة:

- ١ — تجميع الأرباح: وفيها ترحل التوزيعات غير المسددة في سنة معينة إلى السنوات التالية ويلزم سدادها أولاً في هذه السنوات قبل توزيع أية أرباح على الأسهم العادية. حيث تمثل التوزيعات المرحلة للأسهم الممتازة المجمعة للأرباح توزيعات متراكمة Dividend in arrears. ولأنه لا يوجد إلزام توزيعات على الشركة لحين إعلان مجلس الإدارة عن إجراء توزيعات، فإن هذه التوزيعات المتراكمة لا تُسجل كإلتزام ولكن يفصح عنها ضمن ملاحظات القوائم المالية. (يلاحظ أنه في القانون العام، فإنه إذا لم ينص عقد إصدار الأسهم الممتازة على أنها مجمعة للأرباح، فإنها تعتبر كذلك. ونادراً ما تصدر أسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح، لأن المساهم في هذه الحالة يفقد الأرباح المرحلة للأبد.
- ٢ — المشاركة في الأرباح: حيث أن حاملي الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح يقتسمون بصورة نسبية مع المساهمين العاديين أية توزيعات أرباح تزيد عن المعدل المحدد للأسهم الممتازة. بمعنى أنه إذا وجد سهم ممتاز بنسبة ٥٪ ومشارك في الأرباح بصورة كاملة فإنه لن يحصل فقط على عائد بنسبة ٥٪ ولكنه سيحصل أيضاً على توزيعات بنفس نسبة التوزيعات المسددة للمساهمين العاديين وذلك إذا ماتم سداد أى مبالغ تزيد عن نسبة ٥٪ إلى المساهمين العاديين. وقد لا يكون السهم الممتاز المشارك في الأرباح مشارك بصورة كاملة كما سبق، وإنما يكون مشاركاً بصورة جزئية. على سبيل المثال، قد يصدر سهم ممتاز بنسبة ٥٪ على أن يشارك في الأرباح لحين تحقيق معدل إجمالي قدره ١٠٪ ويتوقف عن المشاركة في الأرباح الإضافية الموزعة بعد هذا المعدل أو قد يشارك سهم ممتاز بنسبة ٥٪ في توزيعات الأرباح الإضافية التي تزيد عن معدل توزيع بمقدار ٩٪ على الأسهم العادية. ورغم أن الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح لا تستخدم على نطاق واسع (بعكس المجمعة للأرباح)، فقد بدأت بعض

الشركات في استخدام هذا النوع.

٣ - القابلية للتحويل: فقد يكون للمساهمين الحق في إستبدال أسهم عادية بأسهمهم الممتازة بنسبة تحويل محددة. وفي هذه الحالة، فإن المساهم لا يتمتع فقط بحق أولوية في التوزيعات، وإنما أيضاً بحق إختيار في التحول إلى مساهم عادي بمشاركة غير محدودة في الأرباح. وقد إستخدمت الأسهم الممتازة القابلة للتحويل على نطاق واسع في السنوات الأخيرة - وخاصة في عمليات الإندماج - كما أنها مفضلة من جانب المستثمرين. ويناقش الفصل ١٧ المشاكل المحاسبية المتعلقة بالأوراق المالية القابلة للتحويل.

٤ - القابلية للإستدعاء: يمكن للشركة المصدرة أن تستدعي الأسهم الممتازة حسب رغبتها في تواريخ محددة في المستقبل وبأسعار متفق عليها، حيث أن أغلب إصدارات الأسهم الممتازة قابلة للإستدعاء. وعادة ما يحدد سعر إستدعاء السهم بزيادة ضئيلة عن سعر الإصدار الأولي ويستند في تحديده بصفة عامة على القيمة الاسمية للسهم. وتسمح خاصية القابلية للإستدعاء للشركة بأن تستخدم رأس المال المتحصل عليه من إصدار مثل هذه الأسهم لحين إنتهاء الحاجة إليه أو حتى يفقد مزاياه. ويؤدي وجود سعر أو أسعار إستدعاء للسهم الممتاز إلى وضع حد أقصى ceiling لقيمته السوقية إلا إذا كان قابلاً للتحويل إلى سهم عادي. وعند إستدعاء السهم الممتاز، فإنه يجب سداد أية توزيعات متراكمة له. ولعديد من العقود، فقد تضمنت إصدارات الأسهم الممتازة شروطاً باستدعاءها في تاريخ معين في المستقبل سواء عن طريق الإعتمادات المتناقصة sinking funds أو غيرها من الوسائل. وفي الآونة الأخيرة، تشترط بعض إصدارات الأسهم الممتازة الإستدعاء الإجباري لها خلال فترة تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات من تاريخ الإصدار.

وعادة ماتصدر الأسهم الممتازة كبديل للديون عندما تصبح نسبة الديون إلى حق الملكية بالشركة عالية جداً. وفي حالات أخرى، تصدر الأسهم الممتازة من خلال عمليات إصدار خاصة مع شركات أخرى بمعدل توزيع أقل من المعدل السائد في السوق وذلك لأن الشركة التي تقتني هذه الأسهم سوف تحصل على جزء كبير من التوزيعات المعفاة من الضريبة (حيث يسمح قانون الضرائب غالباً باستقطاع نسبة كبيرة من توزيعات الأسهم التي تحصل عليها الشركات).

خصائص الدين في السهم الممتاز Debt Characteristics of Preferred Stock

في ظل السمات السابقة للأسهم الممتازة (مثل العائد الثابت، عدم التصويت، القابلية للإستدعاء) فإن المساهم بسهم ممتاز ربما يحوز خصائص الدائن أكثر مما يحوز خصائص المالك. فالأسهم الممتازة عادة ليس لها تاريخ إستحقاق، ولكن يمكن إنهاء علاقة المساهم الممتاز بالشركة إذا مارست الشركة حقها في إستدعاء السهم. وفي الوقت الحاضر، لاتفرق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين الأسهم الممتازة - بما فيها الأسهم الممتازة التي يتم إستدعاءها بصورة إجبارية - وغيرها من أنواع أسهم رأس المال لأغراض التصنيف بالميزانية. ولكن FASB يطالب في المعيار رقم ٤٧ بالإفصاح في الملاحظات عن جوانب الإستدعاء المقترنة بالأسهم الممتازة المصدرة وتقديم جدول لعمليات الإستدعاء اللازمة خلال السنوات الخمس التالية.

وقد أصدرت لجنة البورصات في الولايات المتحدة قاعدة تمنع الشركات من دمج الأسهم الممتازة مع الأسهم العادية في القوائم المالية. حيث يلزم عرض مقادير كل من الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء والأسهم الممتازة الغير قابلة للإستدعاء والأسهم العادية بصورة منفصلة عن بعضها البعض. فلايمكن جمع أو دمج مقادير هذه المجموعات الثلاث لبنود حق الملكية في التقارير المالية المقدمة للجنة البورصات في الولايات المتحدة. كما أن حقوق المساهمين لايمكن أن تتضمن أسهم ممتازة قابلة للإستدعاء.

وقد إنطلق الإقتراح السابق من اهتمام SEC بالزيادة السريعة في إصدار الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً مثل ٥ إلى ١٠ سنوات، حيث يطلق على هذه الإصدارات الأسهم الممتازة المؤقتة Transit. فطبقاً لرأى SEC، فإن مثل هذه الأسهم تتضمن إلزام باستخدام موارد الشركة في المستقبل في إستدعاءها، بما يعطى لحاملها حق على التدفقات النقدية المستقبلية. ومن ثم، فإنها تشكل حالة خاصة تختلف عن حالة أوراق حق الملكية التي تمثل إستثمارات دائمة في رأس المال. وبالتالي، فإن هذا النوع الجديد من الأسهم الممتازة هو مجرد دين في صورة خفية. ويوضع الجزء التالي من ميزانية إحدى الشركات كيفية عرض الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء في الميزانية:

١٩٨٨	١٩٨٩	
xx	xx	- ديون طويلة الأجل
		- أسهم ممتازة قابلة للإستدعاء
		مجمعة للأرباح بنسبة ٨,٧٥٪، قابلة للتحويل،
		بدون قيمة إسمية، ٦٠٠٠٠٠٠ سهم مصدر، يتم
	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	إستدعاؤها بسعر ١٠٠٠ جنيه للسهم
-		حقوق المساهمين
		- أسهم عادية
١٣٧٤٨١٥٩١	١٣٧٧١٤٢٩٢	- رأس مال مدفوع بالزيادة
١٦٥٥٠٠٠٠٠	١٦٩٤٠٠٠٠٠	- أرباح معاد إستثمارها في النشاط
١٢٦١٦٠٠٠٠٠	١٤٣٠٠٠٠٠٠٠	- جملة تسويات المعاملات بعملة أجنبية
(١٦٦٠٠٠٠٠٠٠)	(١٨٣٩٠٠٠٠٠٠)	- تكلفة أسهم الخزانة
(١٤٨٣٢٠٠٠٠٠٠)	(١٤٨٣٢٠٠٠٠٠٠)	جملة حقوق المساهمين
<u>(٨٤٦١٨٤٠٩)</u>	<u>٧٠٠١٤٢٩٢</u>	

وحتى إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حالياً لا تتطلب (أو تمنع) هذا التصنيف المستقل، فإن تطبيق خاصية الصدق في عرض المعلومات كما تطلبها FASB ستؤدي لجعل الجوهر الإقتصادي وليس الشكل أو الوصف القانوني لمثل هذه الأوراق هو الذي يحدد تصنيفها بالقوائم المالية.

ويجب أن تتمثل القيمة الدفترية المبدئية للأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء في قيمتها السوقية العادلة في تاريخ الإصدار. وإذا كانت هذه القيمة العادلة أقل من مقدار الإستدعاء الإجباري، فإنه يجب إثبات استنفاد دوري باستخدام طريقة الفائدة بما يجعل القيمة الدفترية للأسهم تساوي مقدار الإستدعاء في تاريخ الإستدعاء الإجباري. كما يجب أيضاً زيادة القيمة الدفترية المبدئية لهذه الأسهم بصورة دورية بالتوزيعات غير المعلنة أو المسددة حالياً ولكنها سوف تستحق في ظل إتفاق الإستدعاء. وفي الممارسة العملية، يُجعل حساب الأرباح المحتجزة مديناً في مقابل ذلك (أو حساب رأس المال المدفوع بالزيادة في حالة عدم وجود أرباح محتجزة). وتنطبق هذه المعالجة المحاسبية أيضاً عندما يمكن للشركة المصدرة أن تستدعي الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء بصورة إختيارية قبل تاريخ الإستدعاء الإجباري وكذلك عندما يمكن لحامل مثل هذه الأسهم الممتازة أن يحولها إلى نوع آخر من الأوراق المالية.

ومن الظواهر التي تحدث في سوق الأسهم الممتازة أن تصدر الشركة أسهم ممتازة ذات معدل متغير. حيث تُصمم هذه الأوراق المالية بما يسمح للشركة ببيع حق ملكية لمشتري الديون قصيرة الأجل. وللحفاظ على السعر الأصلي من أثر التقلبات، فإنه يُعاد النظر في معدل التوزيع بصورة دورية بما يعطى للمستثمرين الفرصة للتخلص من أسهمهم إذا لم يوافقوا على المعدل الجديد. ولأن الأسهم الممتازة تسدد توزيعات وليس فائدة، وفي ظل الإعفاء الضريبي الذي يُمنح للتوزيعات عادة، فإن مشتري هذه الأسهم يقبل الحصول على عائد أقل مما يقبله في حالة الديون. ولأن مصدرى الأوراق المالية يرغبون في المعدل الأقل، فقد نمت سوق الأسهم الممتازة بصورة ظاهرة. وتُصنف الأسهم الممتازة كحق ملكية وليس كدين على الشركة لأن المستثمرين في هذه الأسهم لا يمكنهم مطالبة مصدرها برد قيمتها، وإنما عليهم أن يبحثوا عن مشتر لها.

رأس المال المدفوع بالزيادة ADDITIONAL PAID IN CAPITAL

كما إتضح خلال هذا الفصل، فإن رأس المال المدفوع بالزيادة ينتج عن إصدار أسهم رأس المال. وعلاوة على ذلك، فإن هناك عدد من أنواع الصفقات الأخرى التي تؤثر على رأس المال المدفوع بالزيادة. ويوضح الحساب التالي العمليات الأساسية التي تؤثر على رأس المال المدفوع بالزيادة:

ح / رأس المال المدفوع بالزيادة

١ - خصم إصدار أسهم رأس المال	١ - علاوة إصدار أسهم رأس المال
٢ - بيع أسهم خزانة بأقل من تكلفتها	٢ - بيع أسهم خزانة بأعلى من تكلفتها
٣ - إستيعاب عجز عملية إعادة الرسملة (إعادة التنظيم الصورية)	٣ - رأس المال الإضافي الناتج عن عمليات إعادة الرسملة أو التعديلات في هيكل رأس المال (إعادة التنظيم الصورية)
٤ - إعلان توزيعات تصفية	٤ - عمليات الربط الإضافي على المساهمين
	٥ - تحويل السندات القابلة للتحويل أو الأسهم الممتازة
	٦ - الإعلان عن توزيع أسهم «صغير» أو عادي

وعند العرض بالميزانية، لا يظهر سوى مقدار واحد - رصيد حساب رأس المال المدفوع بالزيادة - لتلخيص كل هذه الصفقات المحتملة. ويمكن إمساك أستاذ مساعد

أو أستاذ عام مستقل لحسابات المصادر المختلفة لرأس المال المدفوع بالزيادة لأن بعض قوانين الشركات تسمح بإجراء توزيعات من مصادر معينة لرأس المال المدفوع بالزيادة .

ولا يمكن تسجيل أى مكاسب أو خسائر تشغيل أو أى مكاسب أو خسائر غير عادية بحساب رأس المال المدفوع بالزيادة سواء بالجانب الدائن أو المدين . وقد دأبت مهنة المحاسبة على عدم التشجيع على تجنب صافي الدخل والأرباح المحتجزة عن طريق إثبات خسائر تخفيض قيمة الأصول مباشرة (مثل تخفيض خصم إصدار السندات ، الشهرة أو الآلات والمعدات المتقادمة) في حساب رأس المال المدفوع بالزيادة أو أية حسابات أخرى لرأس المال .

بنود إضافية في حقوق الملكية ADDITIONAL EQUITY ITEMS

رأس المال الممنوح والناتج عن إعادة التقييم

Donated Capital and Revaluation Capital

فهناك بندان آخران يمكن التقرير عنهما في جزء حقوق المساهمين كأحد أشكال رأس المال الإضافي وهما رأس المال الممنوح ورأس مال إعادة التقييم . وينتج رأس المال الممنوح من المنح التي يقدمها المساهمون أو الدائنون أو غيرهم للشركة . في حين ينتج رأس مال إعادة التقييم من تعديل تكلفة الأصول سواء بالتعليق write up أو التخفيض write down . وبسبب الإلتزام بمبدأ التكلفة ومفهوم التحفظ ، فإن الأصول عادة لا يُعاد تقييمها بالزيادة عن تكلفتها . ومن ثم ، فإنه نادراً ما يظهر بالقوائم المالية رأس مال إعادة تقييم له رصيد دائن .

ولأن رأس المال الممنوح ورأس مال إعادة التقييم (عمليات التعليق والتخفيض غير المقرر عنها في قائمة الدخل) تمثل بنوداً فريدة هكذا ، فإنها تتطلب إهتماماً خاصاً عند حدوثها . ولهذا السبب ، فإنه يلزم التفرقة بين مكونات حقوق المساهمين التالية :

- أسهم رأس المال .
- رأس المال المدفوع بالزيادة .
- رأس المال الممنوح .
- رأس مال إعادة التقييم .
- الأرباح المحتجزة .

Contra Equity Items

البند المقابل لحق الملكية

بالإضافة إلى أسهم الخزنة، فإن هناك مقادير أخرى يلزم التقرير عنها كبنود مقابلة لحق الملكية، وهى تلك البنود التي تمثل تخفيضاً لمفهوم الدخل الشامل. ومن بين هذه البنود التي تتعلق بجزء رأس مال إعادة التقييم ذلك البند الذي طالب به FASB في المعيار رقم ١٢ في المحاسبة عن بعض الأوراق المالية القابلة للتداول. فقد تطلب هذا المعيار التقرر عن «صافي الخسارة غير المحققة من أوراق حق الملكية طويلة الأجل والقابلة للتداول» بصورة منفصلة كتخفيض من (حساب مقابل) حقوق المساهمين.

كما أن هناك معيار محاسبي أخير يتناول الصفقات بعملة أجنبية ويتطلب أن «يتم تجميع التسويات المتعلقة بهذه الصفقات في جزء مستقل من حقوق الملكية» بدلاً من إدراجها في تحديد الدخل.

وفي الآونة الأخيرة، فإن أية زيادة في إلزام المعاشات الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها في المحاسبة عن خطط المعاشات (أنظر الفصل ٢١) يلزم التقرير عنها كتخفيض لحقوق المساهمين.

الأسئلة

- ١ - فرق بين رأس المال القانوني ورأس المال في كتابات التمويل ورأس المال بالمعنى المحاسبي.
- ٢ - ناقش الخصائص المتعلقة بشكل الشركات المساهمة والتي لها أثر مباشر على المحاسبة عن حقوق المساهمين.
- ٣ - في ظل عدم وجود شروط مقيدة، ماهي الحقوق الأساسية لمساهمي الشركة المساهمة؟
- ٤ - إشرح كل من المصطلحات التالية: رأس المال المرخص به، رأس المال غير المصدر، رأس المال المصدر، رأس المال المتداول، الأسهم المباعة والمحصلة على أقساط، أسهم الخزنة.
- ٥ - ماهي المعالجة المحاسبية لإصدار أسهم عادية بدون قيمة إسمية نقداً بسعر يزيد عن القيمة المحددة لها؟.
- ٦ - إشرح الفرق بين الطريقة النسبية والطريقة التفاضلية في تخصيص متحصلات

مبيعات المبلغ الإجمالي من الأوراق المالية.

٧ — ناقش طرق المحاسبة عن تكاليف الإصدار الأولى ، وماهى الطريقة التي تؤيدها ولماذا؟

٨ — ماهى أسباب شراء الشركة لأسهمها الخاصة؟

٩ — فرق بين طريقة التكلفة وطريقة القيمة الإسمية في المحاسبة عن أسهم الخزنة .

١٠ — ماهى الأسس المختلفة لتقويم السهم عند إصداره مقابل أصول أخرى بخلاف النقدية؟

الحالات

(١) تخطط شركة Ralph لإصدار ٣٠٠٠ سهم من أسهمها العادية بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم مقابل ٢ هكتار من الأراضي لإستخدامها كموقع بناء ، والمطلوب :
أ — ماهى القاعدة العامة التي يجب تطبيقها لتحديد المقدار الذي يجب أن تسجل به الأرض ؟

ب — ماهى الظروف التي يجب في ظلها تسجيل هذه العملية على أساس القيمة السوقية العادلة للأرض ؟

ج — ماهى الظروف التي في ظلها يجب تسجيل هذه العملية على أساس القيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة؟

د — إفترض أن الشركة قد تعمدت تسجيل هذه العملية بمقدار يزيد عن القيمة السوقية العادلة للأرض والأسهم ، ناقش هذه الحالة .

(٢) باعت شركة Grand ٥٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم وذلك على أقساط وذلك بمبلغ ٤٠ جنيه للسهم . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، بلغت جملة متحصلات هذه الأقساط ١٢٠٠٠٠٠ جنيه . ولم تسدد أية أقساط بالكامل حتى الآن المطلوب :

أ — ناقش معنى حساب الأسهم العادية والمباعة على اقساط مع الإشارة لكيفية التقرير عنه في القوائم المالية؟

ب — ناقش الحجج المؤيدة للتقرير عن الأقساط المستحقة كأصل متداول .

ج — ناقش الحجج المؤيدة للتقرير عن الإقساط المستحقة كحساب مقابل لحق الملكية .

د — بين كيفية عرض الأسهم السابقة بميزانية الشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

في ظل الطريقة المعروضة في جـ.

(٣) إشتريت شركة Ruiz معدات قيمتها ١٦٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٠ وذلك مقابل ١٠٠٠٠٠٠ جنيه نقداً مع التعهد بتقديم عدد غير محدد من أسهم الخزانة - القيمة الاسمية للسهم ٥ جنيه - بقيمة سوقية قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه في ١ يناير من كل سنة ولمدة ٤ سنوات. وعلى ذلك، فسوف يتطلب الأمر استخدام أسهم خزانة بقيمة سوقية ٨٠٠٠٠٠ جنيه في سداد باقي قيمة المعدات وقدره ٦٠٠٠٠٠ جنيه. وقد إقتنت الشركة ٥٠٠٠ سهم من أسهمها الخاصة توقعاً لزيادة القيمة السوقية للسهم بصورة جوهرية قبل تواريخ الإستحقاق. والمطلوب:

أ - ناقش مدى صحة تسجيل المعدات على أساس:

- ١ - ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (السداد النقدي)
- ٢ - ١٦٠٠٠٠٠ جنيه (السعر النقدي للمعدات)
- ٣ - ١٨٠٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠٠ سداد نقدي زائد القيمة السوقية لأسهم الخزانة التي يجب تقديمها للمورد تنفيذاً للإتفاق وقدرها ٨٠٠٠٠٠ جنيه).

ب - ناقش الحجج الخاصة بمعالجة الرصيد باعتباره:

- ١ - إلتزام
- ٢ - أسهم خزانة مبيعة ومحصلة على اقساط
- ج - بفرض أن المتطلبات القانونية لا تؤثر على القرار، ناقش الحجج الخاصة بمعالجة أسهم الخزانة للشركة باعتبارها:
 - ١ - أصل يُنتظر التخلص منه.
 - ٢ - أحد عناصر رأس المال يُنتظر التخلص منه.
- د - قارن بين طريقة التكلفة وطريقة القيمة الاسمية في كل من الحالات التالية:

- ١ - شراء أسهم بسعر يقل عن القيمة الاسمية.
- ٢ - شراء أسهم بسعر يزيد عن القيمة الاسمية.
- ٣ - إعادة بيع أسهم الخزانة بعد ذلك بسعر يقل عن سعر الشراء ولكن يزيد عن القيمة الاسمية.
- ٤ - إعادة بيع أسهم الخزانة بعد ذلك بسعر يزيد عن كل من سعر الشراء والقيمة الاسمية.
- ٥ - الأثر على صافي الدخل.

(٤) لقد ذكر أن : ١ - استخدام طريقة LIFO في تقويم المخزون على مدى فترة ممتدة من إرتفاع الأسعار و ٢ - إستنفاد كل تكاليف الموارد البشرية هي من بين الممارسات المحاسبية المقبولة التي تساعد على خلق «إحتياطيات سرية» .
المطلوب :

أ - ماهو الإحتياطي السرى؟ وكيف يمكن خلق الإحتياطي السرى أو زيادته؟

ب - ماهو أساس القول بأن الممارستين السابقتين تميلان لخلق إحتياطي سرى؟
ج - هل من الممكن ظهور إحتياطي سرى مقترناً بالمحاسبة عن إلتزام؟ وإذا كان ممكناً إشرح ذلك مع تقديم مثال .

د - ماهى أوجه الإعتراض على خلق إحتياطي سرى؟
هـ - لقد ذكر أيضاً أن «الأسهم الهشة» أو الصورية watered هي الجانب المقابل للإحتياطي السرى، فما هى «الأسهم الهشة»؟
و - إشرح الظروف العامة التي يمكن أن تظهر الأسهم الهشة بها .
ى - ماهى الخطوات التي يمكن إتخاذها لإستبعاد الأسهم الهشة من هيكل رأس المال بالشركة؟

أمثلة وتمارين :

١ - خلال السنة الأولى للنشاط، حدثت العمليات التالية المتعلقة بالأسهم العادية في شركة Leon.

- ١٠ يناير - أصدرت الشركة ٨٠٠٠٠ سهم بسعر ٥ جنيه للسهم نقداً
 - ١ مارس - أصدرت الشركة ٥٠٠٠ سهم لبعض المحامين سداداً لفاتورة قدرها ٢٧٠٠٠ جنيه عن خدمات مقدمة في تأسيس الشركة .
 - في ١ يوليو - أصدرت الشركة ٣٠٠٠٠ سهم نقداً بسعر ٦ جنيه للسهم
 - في ١ سبتمبر - أصدرت الشركة ٦٠٠٠٠ سهم نقداً بسعر ٧ جنيه للسهم .
- والمطلوب :

(أ) إجراء قيود اليومية لهذه العمليات بافتراض أن الأسهم العادية ذات قيمة إسمية ٥ جنيه للسهم .

(ب) إجراء قيود اليومية لهذه العمليات بافتراض أن الأسهم بدون قيمة إسمية ولها قيمة محددة قدرها ١ جنيه للسهم .

٢ - تنوى شركة Colaf بيع أسهم للحصول على رأس مال اضافي للسماح بالتوسع . وقد قررت الشركة بيع هذه الأسهم وتحصيل قيمتها على أقساط وأعلنت عن ذلك في الأوساط الإستثمارية . والقيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه ، وقد عرضت الشركة ٣٠٠٠٠٠ سهم بسعر ٣٠ جنيه للسهم . وتنص الشروط على سداد ٤٠٪ عند الشراء مع سداد الباقي بعد ٦ شهور . وقد تم التحصيل لكل الأسهم خلال الفترة المحددة .

المطلوب :

إعداد قيد اليومية الخاص بالإكتتاب المبدئي وتحصيل الدفعة الأولى وتحصيل باقي الأقساط وإصدار الأسهم العادية .

٣ - تأسست شركة interm لتشغيل أحد المصانع ، وتتضمن أحداث تأسيس الشركة مايلي :

(١) تم إصدار ٥٠٠٠ سهم عادي بدون قيمة إسمية للمستثمرين بسعر ٢١١ جنيه للسهم .

(٢) تم إصدار ٨٠٠٠ سهم لإقتناء معدات مستخدمة قيمتها الدفترية لدى بائعها ١٢٠٠٠٠ جنيه .

(٣) نقل أحد البنوك ملكية أرضى ومباني للشركة ، وقد وافقت الشركة على قبول المسؤولية الكاملة عن قروض عقارية برهن هذه الأراضى والمباني وقدرها ٨٠٠٠٠ جنيه . وقد كانت القيمة المقدرة للأرض والمباني تبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، ٩٠٠٠٠ جنيه على التوالي .

المطلوب : إجراء قيود اليومية لتسجيل العمليات السابقة .

٤ - أعادت شركة Waterloo إقتناء ٤٠٠٠٠ سهم من أسهمها العادية في السوق وذلك بسعر ٤٥ جنيه للسهم . وكانت القيمة الاسمية للسهم واحد جنيه ، ومتوسط سعر الإصدار للسهم ٣٠ جنيه .

المطلوب :

(أ) تسجيل عملية الشراء بفرض :

١ - إستخدام طريقة القيمة الاسمية .

٢ - إستخدام طريقة التكلفة .

(ب) ماهى الطريقة التي ستوفر لقارئ القوائم المالية معلومات أكثر إفادة؟ مع تقديم شرح مختصر .

٥ - تأسست شركة Dax بعدد ٥٠٠٠٠ سهم ممتاز بنسبة ٩٪ وقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم، و ١٠٠٠٠٠ سهم عادي بدون قيمة إسمية. وخلال العام الأول، تم إصدار ١٠٠٠ سهم عادي و ١٠٠٠ سهم ممتاز مقابل مبلغ إجمالي قدره ١٨٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

ما هو القيد الذي يجب إعداده لتسجيل هذه العملية في ظل كل من الحالات المستقلة التالية:

أ - بعد العملية السابقة بوقت قصير، تم بيع ٥٠٠ سهم ممتاز بسعر ١٢٠ جنيه للسهم.

ب - وضع مجلس الإدارة قيمة محددة للسهم العادي قدرها ٩٥ جنيه.

ج - في تاريخ الإصدار، كان سعر السهم الممتاز في السوق ١٤٠ جنيه، وسعر السهم العادي ٤٠ جنيه.

٦ - لدى شركة Vogue ٣٥٠٠٠ سهم مصدر بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم وقد سبق إصدارها بسعر ٢٥ جنيه للسهم. وفي ٥ يوليو ١٩٩٢، أعادت الشركة شراء ١٠٠٠ من هذه الأسهم بسعر ٣٦ جنيه للسهم، وقامت الشركة عندئذ بإلغاء هذه الأسهم.

المطلوب:

إعداد قيود اليومية المناسبة لإقتناء وإلغاء أسهم الخزنة في ظل:

أ - طريقة التكلفة. ب - طريقة القيمة الإسمية.

٧ - لدى شركة Leland ١٠٠٠٠٠ سهم ممتاز بنسبة ٨٪ وقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم، ٥٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

والمطلوب: إجابة الأسئلة في كل من الحالات المستقلة التالية:

(١) إذا كان السهم الممتاز مجعاً للأرباح وقد سددت آخر توزيعات لها في

٣١ ديسمبر ١٩٨٩، فما هي التوزيعات المرحلة التي يجب التقرير عنها في

ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟ وكيف يتم التقرير عن هذه التوزيعات؟

(٢) إذا كان السهم الممتاز مشاركاً بالكامل في الأرباح (وغير مجمع لها)

وأعلنت الشركة عن توزيع نقدي بمقدار ٤٢٠٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر

١٩٩٢ فكيف يُقسم هذا التوزيع الإجمالي بين الأسهم الممتازة والعادية؟

(٣) إذا كان السهم الممتاز قابلاً للتحويل إلى ٧ أسهم عادية ذات قيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم، وتم تحويل ٥٠٠٠ سهم ممتاز، ماهو القيد المطلوب لإثبات هذا التحويل بفرض أن السهم الممتاز سبق إصداره بالقيمة الإسمية؟

(٤) إذا كان سعر إصدار السهم الممتاز ١٠٣ جنيه، فكيف يلزم التقرير عن السهم الممتاز في جزء حقوق المساهمين؟

٨ — لدى شركة Edward نوعان من الأسهم: أسهم ممتازة بنسبة ٨٪ وقيمة إسمية ٢٠ جنيه للسهم وأسهم عادية بقيمة إسمية ٥ جنيه للسهم. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩١ تضمنت حقوق المساهمين الحسابات التالية:

٢٠٠٠٠٠٠	أسهم ممتازة، ١٠٠٠٠٠ سهم
١٠٠٠٠٠٠٠	أسهم عادية، ٢٠٠٠٠٠٠ سهم
١٠٠٠٠٠٠	رأس مال مدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية - ممتازة
٢٨٠٠٠٠٠٠	رأس مال مدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية - عادية
٣٥٠٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة

وفيما يلي العمليات التي أثرت على حقوق المساهمين خلال سنة ١٩٩٢:

- ١ يناير: تم إصدار ٢٥٠٠٠ سهم ممتاز بسعر ٢٣ جنيه للسهم.
 - ١ فبراير: تم إصدار ٤٠٠٠٠ سهم عادي بسعر ٢١ جنيه للسهم.
 - ١ يونيو: أجريت تجزئة للأسهم بنسبة ٢ إلى ١ (وإنخفضت القيمة الاسمية للسهم إلى ٢,٥ جنيه).
 - ١ يوليو: تم شراء ٣٠٠٠٠ سهم من أسهم الخزانة العادية بسعر ١٤ جنيه للسهم وتستخدم الشركة طريقة التكلفة.
 - ١٥ سبتمبر: أعادت الشركة إصدار ١٠٠٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ١٧ جنيه للسهم.
 - ٣١ ديسمبر: بلغ صافي الدخل ٢١٠٠٠٠٠ جنيه.
 - ٣١ ديسمبر: أعلنت الشركة عن توزيعات الأسهم الممتازة كما أعلنت عن توزيع قدره ٥٠, جنيه لكل سهم عادي.
- والمطلوب:

إعداد جزء حقوق المساهمين بشركة Edward في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ مع إظهار كل العمليات الحسابية المؤيدة لذلك.

٩ - قبل أن تقوم شركة Jim بإجراء عمليات أسهم الخزانة الموضحة فيما بعد، فقط ظهرت أرصدة الحسابات التالية بالأستاذ العام بها (القيمة الاسمية للسهم ٣٠ جنيه).

رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية	٩٠٠٠٠ جنيه
أسهم رأس المال	٢٧٠٠٠٠ جنيه
الأرباح المحتجزة	٨٠٠٠٠ جنيه

والمطلوب : تسجيل عمليات أسهم الخزانة التالية في ظل طريقتين متعارف عليهما لمعالجة أسهم الخزانة مع استخدام طريقة Fifo لأغراض البيع والشراء .

أ - إشتريت ٤٠٠ من أسهم الخزانة بسعر ٣٩ جنيه للسهم .

ب - إشتريت ٣٠٠ من أسهم الخزانة بسعر ٤٣ جنيه للسهم .

ج - باعت ٢٥٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٤٢ جنيه للسهم .

د - باعت ٢٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٣٨ جنيه للسهم .

هـ - ألغت أسهم الخزانة الباقية .

الفصل السادس عشر

حقوق المساهمين: الأرباح المحتبزة

STOCK HOLDER'S EQUITY: RETAINED EARNINGS

الفصل السادس عشر

حقوق المساهمين: الأرباح المحتجزة

STOCK HOLDER'S EQUITY: RETAINED EARNINGS

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على:

- ١ - تحديد الأجزاء الرئيسية لحقوق المساهمين.
- ٢ - وصف السياسات المستخدمة في إجراء التوزيعات.
- ٣ - تحديد الأشكال المختلفة من التوزيعات.
- ٤ - شرح المحاسبة عن توزيعات الأسهم.
- ٥ - التفرقة بين توزيعات الأسهم وتجزئة الأسهم.
- ٦ - شرح أثر الأنواع المختلفة من توزيعات الأسهم الممتازة.
- ٧ - تحديد أسباب تخصيص الأرباح المحتجزة.
- ٨ - شرح المحاسبة والتقرير المالي عن الأرباح المحتجزة المخصصة.
- ٩ - إعداد قائمة بحقوق المساهمين.

تظهر المجموعات الثلاث التالية عادة كجزء من حقوق المساهمين:

- ١ - أسهم رأس المال (رأس المال القانوني)
- ٢ - رأس المال المدفوع بالزيادة (الزيادة في رأس المال عن القيمة الاسمية المحددة).
- ٣ - الأرباح المحتجزة أو العجز.

وتمثل المجموعتان الأولى والثانية رأس المال المدفوع أو المقدم من المساهمين، في حين تمثل الأرباح المحتجزة رأس المال المكتسب بالمنشأة. وللتفرقة بين رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب أصولها القانونية، ولكنها تستخدم الآن بغرض الإشارة إلى المصادر المختلفة التي تحصل منها الشركة على حقوق الملكية بها.

وقد سبق مناقشة رأس المال المدفوع الذي يشمل الأسهم الممتازة والعادية بجانب رأس المال المدفوع بالزيادة وذلك في الفصل ١٥ . وسوف يتناول هذا الفصل الأرباح المحتجزة والتوزيعات وعمليات التخصيص .

RETAINED EARNINGS الأرباح المحتجزة

إن المصدر الرئيسى للأرباح المحتجزة هو الدخل من العمليات . فالمساهمون يتحملون الجزء الأكبر من المخاطرة المرتبطة بعمليات المنشأة، حيث يتحملون أية خسائر أو يشاركون في الأرباح الناتجة عن أنشطة المنشأة . وعلى ذلك، فإن أى دخل لا يوزع على المساهمين يمثل إضافة لحقوق المساهمين . ويتضمن صافي الدخل عدة مصادر مختلفة للدخل ؛ وهى العمليات الرئيسية للمنشأة (مثل تصنيع وبيع منتج معين) علاوة على أية أنشطة ثانوية (مثل التخلص من نفاية أو تأجير مساحة غير مستغلة) بالإضافة إلى نتائج البنود غير العادية . حيث تؤدي كل هذه المصادر لزيادة صافي الدخل الذي يسبب زيادة الأرباح المحتجزة . ويوضع الحساب التالي البنود الأكثر شيوعاً التي تؤدي لزيادة أو تخفيض الأرباح المحتجزة .

الأرباح المحتجزة

- | | |
|---|---|
| ١- صافي الدخل | ١- صافي الخسارة |
| ٢- تعديلات الفترات السابقة (تصحيح أخطاء) وبعض التغيرات في المبادئ المحاسبية . | ٢- تعديلات الفترات السابقة (تصحيح أخطاء) وبعض التغيرات في المبادئ المحاسبية . |
| ٣- التعديلات الناتجة عن إعادة التنظيم الصورى . | ٣- التوزيعات النقدية أو غير النقدية . |
| | ٤- توزيعات الأسهم . |
| | ٥- التوزيعات في صورة أصول . |
| | ٦- بعض عمليات أسهم الخزنة . |

وقد أشار الفصل ٤ إلى أنه في ظل مدخل الدخل الشامل المعدل، فإن نتائج العمليات غير المنتظمة يجب التقرير عنها في قائمة الدخل وليس في قائمة الأرباح المحتجزة . ومع ذلك، فإن تعديلات الفترات السابقة (تصحيح أخطاء) يجب التقرير عنها كتعديلات على رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة مع إدراجها بالكامل في قائمة الدخل عن الفترة .

DIVIDEND POLICY

سياسة التوزيع

بمجرد تسجيل الأرباح المحتجزة، فإن هناك بديلين؛ حيث أن الرصيد الدائن للأرباح المحتجزة قد: (١) يُخفض بتوزيع أصول على المساهمين، أو (٢) يُترك كما هو مع استخدام الأصول المقابلة له في عمليات المنشأة.

وهناك القليل جداً من المنشآت التي تسدد توزيعات بمقادير مساوية للأرباح المحتجزة المتاحة للتوزيع قانوناً. حيث يرجع ذلك للأسباب الرئيسية التالية:

- ١ - الإتفاقات مع الدائنين (شروط الديون) بحجز كل أو بعض الأرباح (في صورة أصول) لزيادة الحماية ضد الخسارة المحتملة.
 - ٢ - تتطلب بعض قوانين الشركات منع توزيع جزء من الأرباح مساوي لتكلفة أسهم الخزنة المشتراة بواسطة الشركة.
 - ٣ - الرغبة في حجز الأصول التي يمكن سدادها كتوزيعات وذلك لتمويل عمليات النمو والتوسع. حيث يُطلق على ذلك أحياناً التمويل الذاتي أو إعادة استثمار الأرباح أو رد الأرباح للمنشأة.
 - ٤ - رغبة الشركة في تمهيد مدفوعات التوزيعات من سنة لأخرى عن طريق تجميع الأرباح في السنوات الجيدة واستخدام مثل هذه الأرباح المتجمعة كأساس للتوزيعات في السنوات السيئة.
 - ٥ - الرغبة في بناء حماية ضد الخسائر المحتملة أو الأخطاء في حساب الأرباح.
- وتتعلق الأسباب السابقة بالمنشأة ذاتها باستثناء السبب الثاني، حيث تتطلب قوانين بعض الدول حجز رأس المال القانوني للشركة من التوزيع على المساهمين حتى يمثل حماية للدائنين ضد الخسارة.
- وحين تتجه الشركة للإعلان عن توزيعات، فإنها يجب أن تجيب عن التساؤلين المبديين التاليين:

- ١ - هل حالة المنشأة تجعل مثل هذا التوزيع مسموح به قانوناً؟
- ٢ - هل حالة المنشأة تجعل مثل هذا التوزيع صحيحاً من الوجهة الاقتصادية؟

Legality of Dividends

قانونية عمليات التوزيع

- لا يمكن تحديد مدى قانونية توزيع معين إلا بالنظر في قانون الشركات المطبق.
- حيث تضع بعض قوانين الشركات قيوداً على عمليات التوزيع مثل:
- ١ - أن تكون الشركة قادرة على الدفع Solvent.

٢ - ألا تتجاوز التوزيعات القيمة العادلة لصافي أصول الشركة .

وفي ظل القيد الثاني، فإن التوزيعات لا تنحصر في الأرباح المحتجزة أو الدخل المحدد باستخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وبدلاً من ربط التوزيعات بالقيمة الدفترية للأصول، فإن قوانين الشركات تربطها عادة بالقيمة العادلة (أو المقدرة) للأصول.

ولسوء الحظ - فإن جوانب الإفصاح بالقوائم المالية الحالية لا تتضمن بعض المعلومات الأساسية مثل مدى إستيفاء الشركة لمتطلبات قوانين الشركات، قدرة الشركة على إجراء توزيعات، أو ماهي القيود القانونية الموجودة فيما يتعلق بالتوزيعات على المساهمين.

ومن الأمثلة على عدم كفاية جوانب الإفصاح في هذا الصدد أن ميزانية إحدى الشركات قد قررت عن حقوق مساهمين إجمالية قدرها ٦٣٩ مليون دولار في سنة ١٩٨٧، ومع ذلك، فقد أظهرت ميزانية الشركة سنة ١٩٨٨ عجزاً قدره ٧٧٠ مليون دولار ضمن حقوق المساهمين. وقد نتج هذا العجز عن أن الشركة قد سددت خلال العام توزيعات بمقدار ٦٥ دولار لكل سهم بهدف منع عملية سيطرة غير مرغوبة. وقد تم تمويل هذه التوزيعات على المساهمين - وجملتها ١,٥٥ بليون دولار - عن طريق إقتراض أموال لم تتجاوز قيمتها مقدار الأرباح المحتجزة بالشركة فقط - وقدرها ٤٠٠ مليون دولار - وإنما تجاوزت مقدار جملة حقوق المساهمين بمبلغ ٧٧٠ مليون دولار.

وقد سمح قانون الشركات المطبق في هذه الحالة للشركة بتوزيع مبلغ ١,٥٥ بليون دولار لأن القيمة العادلة لأصولها تجاوزت مقدار إلتزاماتها بعد إتمام التوزيع. بمعنى أنه بناء على القيمة العادلة، فإن الشركة لديها حق ملكية موجب. ومع ذلك، فإن جوانب الإفصاح التقليدية عن جزء حقوق الملكية بالميزانية أو الملاحظات المرفقة بها لم تتضمن أية معلومات (سواء قبل أو بعد إجراء التوزيع) تمكن قراء القوائم المالية من تقدير مدى قدرة الشركة السابقة على إجراء مثل هذه التوزيعات.

وبسبب إختفاء التساوي التقليدي بين الحد الأدنى لرأس المال القانوني والقيمة الإسمية له من أغلب قوانين الشركات، فإن التقرير المحاسبي عن القيمة الإسمية لرأس المال ورأس المال المدفوع بالزيادة والأرباح المحتجزة ضمن حقوق المساهمين قد فقد مصداقيته. حيث يتضمن ذلك أن بعض المقادير التي تمثل جزءاً من حقوق المساهمين والتي توجد بهدف حماية الدائنين، قد لا تقوم بهذه الحماية في بعض الحالات.

Financial Condition and Dividend Distributions

الحالة المالية وإجراء التوزيعات

إن الإدارة الجيدة للأعمال تتطلب النظر لما هو أبعد من مجرد مدى قانونية التوزيعات. حيث يجب مراعاة الظروف الاقتصادية، كما يجب الإهتمام بصفة خاصة بحالة السيولة ولنفترض هذا الموقف المبالغ فيه التالي:

الميزانية	
أصول ثابتة	٥٠٠٠٠٠
أسهم رأس المال	٤٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	١٠٠٠٠٠
	<u>٥٠٠٠٠٠</u>

حيث أن هذه الشركة لديها رصيد دائن بحساب الأرباح المحتجزة ويمكنها بصفة عامة - إلا إذا كان هناك قيد على هذه الأرباح - أن تعلن عن توزيعات قدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه. ولكن لأن كل أصولها في شكل أصول ثابتة ومستخدمة في العمليات، فإن سداد توزيع نقدي قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سوف يتطلب بيع أصول ثابتة أو الاقتراض.

وحتى مع إفتراض ميزانية تتضمن أصول متداولة، فإن التساؤل الخاص بمدى الحاجة لهذه الأصول في أغراض أخرى يظل مطروحاً. فوجود إلتزامات متداولة بالميزانية يعني بوضوح أن الشركة سوف تحتاج جزء من النقدية للوفاء بالتزاماتها المتداولة عند إستحقاقها، كما أن المتطلبات النقدية اليومية الأخرى لسداد الأجور وغيرها من النفقات غير المدرجة بالإلتزامات المتداولة تستلزم نقدية هي الأخرى.

وعلى ذلك، فإنه قبل الإعلان عن توزيعات، يجب على الإدارة أن تدرس مدى وجود الإعتمادات المالية اللازمة لسدادها. وقد يتطلب الأمر فحص المطالب النقدية الأخرى عن طريق إعداد تنبؤات نقدية. حيث لا يجب سداد توزيعات إلا إذا كان كل من الموقف المالي الحالي والمستقبل يبرر هذا التوزيع.

كما يجب على المديرين أيضاً مراعاة أثر التضخم وتكاليف الإستبدال قبل الإلتزام بإجراء توزيعات. فخلال فترات التضخم الشديد، فإن بعض التكاليف المحملة على المصروفات في ظل محاسبة التكلفة التاريخية تكون مقدرة بأقل من اللازم مقارنة بالقوة الشرائية لها. ومن ثم، فإن الدخل يكون مقيماً بأكبر من اللازم لأن بعض التكاليف لم

تُعدل بأثر التضخم. على سبيل المثال، فقد قررت إحدى الشركات عن صافي دخل تكلفة تاريخية قدره ١٧٩ مليون دولار، ولكن عند تعديله بأثر التضخم، بلغ صافي الدخل ٦٨ مليون دولار فقط. ومع ذلك، فقد سددت هذه الشركة توزيعات قدرها ٧٢ مليون دولار.

وتشجع لجنة البورصات الأمريكية SEC الشركات على الإفصاح عن سياستها في التوزيع في التقرير السنوي لها. كما أنها تشجع الشركات التي (١) لديها أرباح ولكن لم تتمكن من سداد توزيعات أو (٢) لا يُتوقع أن تسدد توزيعات في المستقبل القريب على التقرير عن هذه المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن SEC تشجع الشركات التي لديها نسق ثابت في سداد التوزيعات على الإشارة إلى ما إذا كانت تنوى الإستمرار بنفس الأسلوب في المستقبل أم لا.

أنواع التوزيعات

Types of dividends

عادة ماتتم التوزيعات من الأرباح المتجمعة - بمعنى الأرباح المحتجزة - أو من بند آخر لرأس المال مثل رأس المال المدفوع بالزيادة. والتوقع الطبيعي لأي مساهم يتلقى توزيعات هو أن الشركة قد مارست أعمالها بصورة ناجحة وأنه يحصل على حصة في أرباحها. كما أن أية توزيعات لا تستند للأرباح المحتجزة (توزيعات تصفية) يجب وصفها بصورة واضحة في الخطاب المرفق للمساهمين حتى لا يُساء فهم مصدرها. وتأخذ التوزيعات الأنواع التالية:

- ١ - توزيعات نقدية.
- ٢ - توزيعات أصول.
- ٣ - توزيعات في شكل شهادات مؤجلة.
- ٤ - توزيعات تصفية.
- ٥ - توزيعات أسهم.

فالتوزيعات تسدد عادة في صورة نقدية، ولكن في بعض الأحيان قد تسدد في شكل أسهم أو شهادات مؤجلة أو أحد أنواع الأصول. وتؤدي كل أنواع التوزيعات - باستثناء التوزيعات في شكل أسهم - إلى تخفيض حقوق المساهمين بالشركة، لأن حق الملكية ينخفض سواء عن طريق توزيع أصول في الوقت الحالي أو المستقبل. وعند الإعلان عن توزيعات أسهم، فإن الشركة لا تسدد أصول أو تتحمل بالتزامات، ولكن تكتفي بمجرد إصدار أسهم إضافية لكل مساهم.

التوزيعات النقدية : في هذه الحالة يقترح مجلس الإدارة على الإعلان عن توزيعات، وإذا حصل الاقتراح على أغلبية يُعلن عن التوزيع . وقبل سداد التوزيعات، يجب إعداد قائمة بالمساهمين . ولهذا السبب، فإن هناك دائماً فجوة زمنية بين الإعلان عن التوزيعات وسدادها الفعلي . فالإقتراح المعتمد في إجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ يناير (تاريخ الإعلان) قد يبدأ سدادته بتاريخ ٥ فبراير (تاريخ السداد) وذلك للمساهمين المسجلين بتاريخ ٢٥ يناير (تاريخ التسجيل) .

فالفترة من ١٠ يناير إلى ٢٥ يناير تعطى الفرصة لإتمام أية تحويلات معلقة للأسهم وتسجيلها لدى الشركة . كما أن الفترة من ٢٥ يناير إلى ٥ فبراير تقدم فرصة للشركة لإعداد قائمة بالمساهمين بتاريخ ٢٥ يناير وإعداد شيكات التوزيعات وإرسالها لهم بالبريد .

والتوزيع النقدي المعلن عنه يمثل إلزام، ولأنه يلزم سدادته في أسرع وقت ممكن، فإنه يمثل إلزام متداول . ويلزم إجراء القيود التالية لتسجيل الاعلان عن توزيع نقدي وسدادته . على سبيل المثال، إفترض أن شركة Fright قد أعلنت في ١٠ يونيو عن توزيع نقدي قدره ٥٠ قرش للسهم وذلك على ١,٨ مليون سهم يستحق السداد في ١٦ يوليو لكل المساهمين المسجلين بتاريخ ٢٤ يونيو.

في تاريخ الإعلان (١٠ يونيو)

من حـ / الأرباح المحتجزة (توزيعات نقدية معلنة)	٩٠٠٠٠٠
الى حـ / توزيعات مستحقة	٩٠٠٠٠٠

في تاريخ تسجيل المساهمين (٢٤ يونيو)

لا قيود

في تاريخ السداد (١٦ يوليو)

من حـ / توزيعات مستحقة	٩٠٠٠٠٠
الى حـ / النقدي	٩٠٠٠٠٠

ولإنشاء حساب أستاذ يوضع مقدار التوزيعات المعلن عنها خلال العام، فإن التوزيعات النقدية المعلن عنها يمكن تسجيلها بالجانب المدين من حساب توزيعات نقدية معلنة بدلاً من حساب الأرباح المحتجزة في تاريخ الإعلان . وعندئذ، يقفل هذا الحساب في حساب الأرباح المحتجزة في نهاية العام .

وقد يعلن عن التوزيعات إما كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم - كأن تكون توزيعات بنسبة ٦٪ على الأسهم الممتازة - أو كمقدار لكل سهم - كأن تكون ٦٠ قرش للسهم العادي . وفي الحالة الأولى ، يتم ضرب هذا المعدل في القيمة الاسمية للأسهم للحصول على جملة التوزيع . وفي الحالة الثانية ، ويضرب مقدار التوزيع لكل سهم في عدد الأسهم . ويلاحظ أنه لا يعلن عن توزيعات نقدية على أسهم الخزنة . وتتنوع سياسات التوزيع فيما بين الشركات . حيث أن بعض الشركات العريقة تأخذ على عاتقها سداد مدفوعات ثابتة لمدة طويلة وبصورة ربع سنوية ، ولا تقوم بتخفيض أو إلغاء هذا التوزيع إلا إذا اضطرت لذلك بسبب انخفاض مفاجيء في الأرباح أو عجز حاد في النقدية .

كما أن النسبة المئوية من الأرباح السنوية التي توزع كتوزيعات نقدية تعتمد إلى حد ما على مدى استقرار الأرباح وإتجاهها ، حيث تسدد أغلب الشركات العريقة نسبة تتراوح من ٢٥٪ إلى ٧٥٪ من أرباحها السنوية . ومن ناحية أخرى ، فإن الشركات التي مازالت في طور النمو تسدد توزيعات نقدية ضئيلة أو لا تسدد على الإطلاق ، لأن من سياستها التوسع بأسرع صورة يسمح بها التمويل الداخلي والخارجي . كما أن هناك شركات لا تسدد أية توزيعات نقدية لمساهميها على الإطلاق . حيث يأمل هؤلاء المستثمرون أن ذلك سوف ينعكس في أسعار أسهمهم ، وأنهم سوف يحققون أرباحاً عند بيع أسهمهم .

توزيعات الأصول : وهي التوزيعات التي تسدد في صورة أصول أخرى للشركة بخلاف النقدية . وقد تكون توزيعات الأصول في صورة بضاعة ، عقارات أو إستثمارات أو أية صورة يحددها مجلس إدارة الشركة . وبسبب الصعوبة الظاهرة في تجزئة وحدات الأصول وتسليمها للمساهمين ، فإن توزيعات الأصول عادة تكون في صورة أوراق مالية لشركات أخرى تقينها الشركة القائمة بالتوزيع كأحد أشكال الإستثمار .

وتتمثل التوزيعات غير النقدية في تحويلات لأصول غير نقدية بين المنشأة وملاكها . وقبل إصدار APB لنشرته رقم ٢٩ ، كانت المحاسبة عن مثل هذه التحويلات تستند إلى القيمة الدفترية للأصل غير النقدي المحول ؛ وكانت هذه الممارسة تستند إلى مبرر أنه لا توجد عملية بيع يمكن بناءً عليها الاعتراف بمكسب أو خسارة وأن هذه الطريقة فقط هي التي تتسق مع أساس التكلفة التاريخية في المحاسبة . ومع ذلك ، فإن الموقف الحالي للمهنة من هذه النقطة واضح تماماً وهو :

«أن تحويل أصل غير نقدي لمساهم أو لوحدة أخرى في عملية تحويل غير تبادلية يجب تسجيله بالقيمة العادلة للأصل المحول ، ويجب الاعتراف بمكسب أو خسارة على التخلص من هذا الأصل».

وتقاس القيمة العادلة للأصل غير النقدي الموزع بالمقدار الذي يمكن تحقيقه من بيع الأصل في تاريخ التوزيع أو بالقرب من هذا التاريخ . ويجب تحديد مثل هذا المقدار بالإستناد إلى القيم المقدرة القابلة للتحقق في صفقات البيع النقدي لنفس الأصول أو لأصول مماثلة لها أو إلى الأرقام السوقية المعلنة أو إلى عمليات التثمين المستقلة أو أي دليل آخر متاح .

حيث أن الفشل في الاعتراف بالقيمة العادلة للأصول غير النقدية المحولة قد يؤدي لإساءة تقدير قيمة التوزيع وعدم الاعتراف بمكاسب وخسائر الأصول غير النقدية التي تم إكتسابها أو تحملها بالفعل بواسطة المنشأة . كما أن تسجيل التوزيع بالقيمة العادلة للأصل يسمح بمقارنة معدلات التوزيع في المستقبل ، فإذا إستلزم الأمر توزيع نقدية على المساهمين بدلاً من الأصل غير النقدي ، كان تحديد المقدار الذي يلزم توزيعه ميسراً .

وعند الإعلان عن توزيعات الأصول ، فإن الشركة يجب أن تعيد تقدير الأصل المقرر توزيعه على أساس قيمته العادلة مع الاعتراف بمكسب أو خسارة بالفرق بين القيمة العادلة للأصل والقيمة الدفترية له في تاريخ الإعلان . وعندئذ ، يمكن تسجيل التوزيع المعلن بالجانب المدين من حساب الأرباح المحتجزة (أو حساب توزيعات أصول معلنة) والجانب الدائن من حساب توزيعات أصول مستحقة وذلك بمقدار القيمة العادلة للأصل الموزع . ومع إتمام عملية التوزيع ، يجعل حساب توزيعات الأصول المستحقة مديناً مع جعل الحساب الذي يتضمن الأصل الموزع (معدلاً إلى قيمته العادلة) دائناً .

على سبيل المثال ، فقد حولت شركة Trendler بعضاً من إستثماراتها في أوراق مالية قابلة للتداول تكلفتها ١٢٥٠٠٠٠٠ جنيه إلى مساهميتها بالإعلان عن توزيع أصول في ٢٨ ديسمبر ١٩٩١ تستحق السداد في ٣٠ يناير ١٩٩٢ للمساهمين المقيدين بدفاتر الشركة بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩٢ . وفي تاريخ الإعلان كانت القيمة السوقية للأوراق ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . فتكون القيود كما يلي :

في تاريخ الإعلان (٢٨ ديسمبر ١٩٩١)	
من حـ / الإستثمارات في أوراق مالية	٧٥٠٠٠٠
الى حـ / مكاسب تقويم أوراق مالية	٧٥٠٠٠٠
من حـ / الأرباح المحتجزة (توزيعات أصول معلنة)	
الى حـ / توزيعات أصول مستحقة	٢٠٠٠٠٠٠
في تاريخ التوزيع (٣٠ يناير ١٩٩٢)	
من حـ / توزيعات أصول مستحقة	٢٠٠٠٠٠٠
الى حـ / الإستثمارات في أوراق مالية	٢٠٠٠٠٠٠

التوزيعات المؤجلة (في صورة أذون دفع) *Scrip*: وهى تعنى أنه بدلاً من سداد التوزيعات الآن، تقوم الشركة بسدادها في تاريخ لاحق على أن تصدر شهادات أو أذون بذلك للمساهمين. وهذه الشهادات المصدرة للمساهمين كتوزيعات هى مجرد صورة خاصة من أوراق الدفع. ويمكن الإعلان عن هذه التوزيعات المؤجلة عندما يكون لدى الشركة رصيد كافى من الأرباح المحتجزة ولكن يوجد لديها عجز في النقدية. ويمكن لحائز شهادة التوزيع هذه أن يقتنيها حتى تاريخ الإستحقاق ويقوم بتحصيل التوزيع، وقد يقوم بخصمها للحصول على نقدية فورية.

وعند الإعلان عن توزيعات مؤجلة، تجعل الشركة حساب الأرباح المحتجزة (أو توزيعات مؤجلة معلنة) مديناً مع جعل حساب توزيعات مؤجلة مستحقة أو حساب أوراق دفع للمساهمين دائناً والتقرير عنها كالتزام بالميزانية. وعند سداد هذه التوزيعات، يجعل حساب التوزيعات المؤجلة المستحقة مديناً مع جعل حساب النقدية دائناً. وإذا كانت الشهادات الخاصة بالتوزيعات المؤجلة تحمل فائدة، فإن قيمة الفائدة عن المدفوعات النقدية يجب تسجيلها بالجانب المدين من حساب مصروف الفائدة بدلاً من معالجته كجزء من التوزيع. على سبيل المثال، فقد تجنبت شركة Berg التوقف عن توزيعاتها ربع السنوية بالإعلان عن توزيعات مؤجلة في ٢٧ مايو ١٩٩٢ في صورة سندات إذنية مدتها شهرين بمقدار ٨٠ قرشاً للسهم وذلك على ٢٥٤٥٠٠٠ سهم، وتحمل هذه الأذون فائدة بمعدل ١٠٪ سنوياً وتستحق السداد في ٢٧ يوليو ١٩٩٢. فتكون القيود كما يلي:

على سبيل المثال، فقد أصدرت شركة Mines «توزيعاً» قدره ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه لمساهميها العاديين، وأشارت في هذا التوزيع النقدي المعلن عنه أن هناك ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه من هذا المبلغ تعتبر من الدخل في حين يعتبر الباقي رداً لرأس المال. فتكون القيود كما يلي :

من حـ / الأرباح المحتجزة	٩٠٠٠٠٠
من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة	٣٠٠٠٠٠
الى حـ / توزيعات مستحقة	١٢٠٠٠٠٠

من ح / توزيعات مستحقة	١٢٠٠٠٠٠
إلى ح / النقدية	١٢٠٠٠٠٠

توزيعات الأسهم: عندما ترغب الإدارة في «رسملة» (بمعنى إعادة تصنيف مقادير معينة من رأس المال المكتسب إلى رأس المال المدفوع) جزء من أرباحها - ومن ثم حجز هذه الأرباح في المنشأة بصورة دائمة - فإنها قد تصدر توزيعات في صورة أسهم . وفي هذه الحالة ، لا توزع الشركة أية أصول ، كما أن كل مساهم يظل محتفظاً بنفس نسبة الملكية في الشركة وببنفس القيمة الدفترية الإجمالية بعد إجراء توزيع الأسهم كما كانت عليه قبل الإعلان عن التوزيع . وبالطبع ، فإن القيمة الدفترية للسهم تصبح أقل نتيجة للزيادة في عدد الأسهم . ورغم إتفاق المحاسبين على أن توزيعات الأسهم تمثل عملية تحويل غير تبادلية تقوم فيها الشركة بإصدار أسهمها لمساهميها على أساس نسبي ، فإنهم يختلفون حول قيود اليومية الصحيحة التي يجب إجراؤها في تاريخ توزيع الأسهم . فيعتقد البعض أن القيمة الإسمية للسهم المصدر كتوزيع هي التي يجب تحويلها من حساب الأرباح المحتجزة إلى حساب رأس المال ، في حين يعتقد آخرون أن القيمة العادلة للسهم المصدر - قيمته السوقية في تاريخ الإعلان - هي التي يجب تحويلها من حساب الأرباح المحتجزة إلى حساب رأس مال الأسهم ورأس المال المدفوع بالزيادة .

وعندما تقل توزيعات الأسهم عن ٢٠-٢٥٪ من الأسهم العادية القائمة بالشركة في تاريخ الإعلان عن التوزيع، فإن مهنة المحاسبة تطالب بتحويل القيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة من حساب الأرباح المحتجزة، حيث تعرف هذه التوزيعات عادة بالتوزيعات الصغيرة أو العادية. وتبرر المهنة هذه المعالجة لتوزيعات الأسهم على

أساس أن «العديد ممن يحصلون على توزيعات أسهم ينظرون إليها على أنها توزيع لأرباح الشركة وبمقدار مساوٍ عادة للقيمة العادلة للأسهم الإضافية المصدرة». ويرى البعض أن هذه الحجة غير مقنعة؛ فهناك إتفاق عام على أن توزيعات الأسهم لا تمثل دخلاً لمن يحصل عليها، ومن ثم، فإن المحاسبة الصحيحة عنها لا يجب أن توصى باستخدام إجراءات معينة لمجرد أن بعضاً ممن يحصلون على هذه التوزيعات يرون أنها دخل لهم.

وهناك ما يؤيد عدم معالجة التوزيعات العادية للأسهم على أنها دخل للمساهمين سواء في ظل نظرية الشخصية المعنوية المستقلة Entity أو نظرية الملكية الفردية prop-rietary المنشآت الأعمال. فإذا اعتبرت المنشأة شخصية معنوية مستقلة عن المساهمين، فإن دخل المنشأة يمثل دخلاً لها هي وليس دخلاً للمساهمين، رغم أن حقوق ملكية المساهمين في الشركة تزداد. حيث يعلن هذا الرأي أن التوزيع لا يمثل دخلاً لمن يحصل عليه إلى أن يتحقق له بالفعل نتيجة لتقديم أصول الشركة، في حين أن توزيعات الأسهم لا تقوم سوى بتوزيع حق الملكية الخاص بمن يحصل عليها على عدد أكبر من الأسهم. وفي ظل هذا التفسير، فإن بيع الأسهم المستلمة كتوزيع يؤدي لتخفيض الحصة النسبية لمن يحصل عليها في حقوق الملكية بالشركة. وفي ظل نظرية الملكية الفردية، فإن دخل المنشأة يعتبر دخلاً لملاكها، ومن ثم، فإن توزيعات الأسهم لا تمثل سوى إعادة تصنيف لحق الملكية طالما أنه لا يوجد تغير في الملكية الإجمالية.

ولتوضيح توزيعات الأسهم الصغيرة، افترض أن شركة لديها أسهم رأس مال عددها ١٠٠٠ سهم القيمة الإسمية للسهم ١٠٠ جنيه وأرباح محتجزة قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه. فإذا أعلنت الشركة عن توزيع أسهم بنسبة ١٠٪، فإنها سوف تصدر ١٠٠ سهم إضافي للمساهمين الحاليين. وإذا افترض أن القيمة العادلة للسهم في تاريخ التوزيع تبلغ ١٣٠ جنيه، تكون القيود كما يلي:

في تاريخ الإعلان

من حـ / الأرباح المحتجزة (توزيعات أسهم معلنة)	١٣٠٠٠
إلى حـ / توزيعات أسهم عادية تحت الإصدار	١٠٠٠٠
إلى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية	٣٠٠٠

حيث يلاحظ أن القيد السابق لم يؤثر على أي أصل أو التزام، حيث أنه لم يعكس سوى إعادة تبويب حقوق المساهمين. وفي حالة إعداد ميزانية بين تاريخي الإعلان والتوزيع

الفعلى، فإن توزيعات الأسهم العادية تحت الإصدار يجب إظهارها في جزء حقوق المساهمين بالميزانية كإضافة لرأس مال الأسهم (في حين أن التوزيعات النقدية أو توزيعات الأصول المستحقة تظهر ضمن الإلتزامات المتداولة). وعند إصدار الأسهم بالفعل يكون القيد كما يلي:

في تاريخ إصدار الأسهم	
١٠٠٠٠	من حـ / توزيعات أسهم عادية تحت الإصدار
١٠٠٠٠	الى حـ / أسهم عادية

وبغض النظر عن القيمة العادلة للسهم في تاريخ توزيعات الأسهم، فإن كل مساهم يحتفظ بنفس نسبة الملكية في الشركة.

وفي بعض الحالات قد تمنع قوانين الشركات إصدار توزيعات أسهم على أسهم الخزنة. وفي الحالات التي تسمح فيها قوانين الشركات بأن تدخل أسهم الخزنة في عملية الإصدار المقترنة بتوزيعات الأسهم أو تجزئة الأسهم، فإن المعالجة تتأثر بالإستخدام المخطط لأسهم الخزنة. على سبيل المثال، إذا كانت أسهم الخزنة مقتناة لإستخدامها في الخطط الخاصة بحقوق إختيار العاملين على أسهم الشركة stock options، فإن أسهم الخزنة قد تشترك في عملية التوزيع لأن عدد الأسهم في حقوق الإختيار يتغير عادة مع عمليات توزيع الأسهم أو تجزئة الأسهم. ولكن في حالة عدم وجود إستخدامات محددة لأسهم الخزنة، فإنه لا يوجد مبرر لإصدار أسهم إضافية لأسهم الخزنة حيث أنها في هذه الحالة تتشابه مع الأسهم المرخص بها وغير المصدرة. ويوضح المثال التالي أثر توزيعات الأسهم الصغيرة، حيث يلاحظ من تفصيلات هذا المثال أن حقوق المساهمين الإجمالية لم تتغير نتيجة توزيعات الأسهم، كما أن نسبة الأسهم الإجمالية التي يكتونها كل مساهم لم تتغير أيضاً.

تجزئة الأسهم Stock Split

إذا لم توزع الشركة أرباح على مدى عدد من السنوات وتراكم لديها رصيد مناسب في حساب الأرباح المحتجزة، فإن القيمة السوقية لأسهمها سوف تزيد غالباً. حيث يمكن للسهم الذي سبق إصداره بأسعار تقل عن ٥٠ جنيه أن يحقق قيمة سوقية تزيد عن ٢٠٠ جنيه للسهم. وكلما زادت القيمة السوقية للسهم، كلما إنخفضت قدرة العديد من الأفراد على شراءه. وتعتقد الإدارة في العديد من الشركات أنه لتحقيق

توزيعات أسهم صغيرة (١٠٪)

قبل التوزيع :

١٠٠٠٠٠	أسهم رأس المال، ١٠٠٠ سهم قيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم
<u>٥٠٠٠٠</u>	أرباح محتجزة
<u>١٥٠٠٠٠</u>	جملة حقوق المساهمين

نسب المساهمين :

٦٠٠٠٠	أ - ٤٠٠ سهم، نسبة ٤٠٪، بقيمة دفترية
٧٥٠٠٠	ب - ٥٠٠ سهم، نسبة ٥٠٪، بقيمة دفترية
<u>١٥٠٠٠</u>	ج - ١٠٠ سهم، نسبة ١٠٪، بقيمة دفترية
<u>١٥٠٠٠٠</u>	

بعد الإعلان ولكن قبل إصدار توزيع الأسهم بنسبة ١٠٪ :

إذا استخدمت القيمة العادلة (١٣٠ جنيه) كأساس للقيود

١٠٠٠٠٠	أسهم رأس المال، ١١٠٠ سهم قيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم
١٠٠٠٠	أسهم عادية تحت الإصدار، ١٠٠ سهم قيمة ١٠٠ ج للسهم
٣٠٠٠	رأس مال مدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية
<u>٣٧٠٠٠</u>	أرباح محتجزة (٥٠٠٠٠ - ١٣٠٠٠)
<u>١٥٠٠٠٠</u>	جملة حقوق المساهمين

بعد الإعلان وإصدار الأسهم الموزعة :

إذا استخدمت القيمة العادلة (١٣٠ جنيه) كأساس للقيود

١١٠٠٠٠	أسهم رأس المال، ١٠٠٠ سهم قيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم
٣٠٠٠	رأس مال مدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية
<u>٣٧٠٠٠</u>	أرباح محتجزة (٥٠٠٠٠ - ١٣٠٠٠)
<u>١٥٠٠٠٠</u>	جملة حقوق المساهمين

نسب المساهمين :

٦٠٠٠٠	أ - ٤٤٠ سهم، نسبة ٤٠٪، بقيمة دفترية
٧٥٠٠٠	ب - ٥٥٠ سهم، نسبة ٥٠٪، بقيمة دفترية
<u>١٥٠٠٠</u>	ج - ١١٠ سهم، نسبة ١٠٪، بقيمة دفترية
<u>١٥٠٠٠٠</u>	

علاقات عامة أفضل ، فإنه يفضل أن تكون أسهم الشركة مملوكة على نطاق واسع . ومن ثم ، فإن الإدارة ترغب في أن تكون القيمة السوقية للسهم منخفضة بصورة تجعله في متناول أغلبية المستثمرين المحتملين . ولتخفيض القيمة السوقية للسهم الواحد ، تستخدم الأداة الشائعة في ذلك وهي تجزئة الأسهم . على سبيل المثال ، فعندما وصل سعر بيع سهم شركة IBM إلى ٣٠٤ دولار للسهم ، قامت الشركة بتجزئته إلى أربعة أسهم مقابل كل سهم . وقد إستهدفت الشركة من ذلك زيادة قاعدة ملكية أسهمها عن طريقة تحسين إمكانية تداولها .

ومن وجهة النظر المحاسبية ، فإنه لا تجرى أية قيود يومية لتسجيل تجزئة الأسهم ؛ ولكن تجرى مذكرة إيضاحية تشير إلى أن القيمة الاسمية للأسهم قد تغيرت وأن عدد الأسهم قد إزداد . والمثال التالي يوضح عدم تغير حقوق المساهمين ، حيث تم تجزئة الأسهم بنسبة ٢ إلى ١ وكانت أسهم الشركة تبلغ ١٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه إنخفضت للنصف مع إصدار الأسهم الإضافية :

حقوق المساهمين قبل التجزئة		حقوق المساهمين بعد التجزئة	
الأسهم العادية ، ١٠٠٠ سهم بقيمة		الأسهم العادية ، ٢٠٠٠ سهم بقيمة	
إسمية ١٠٠ ج للسهم		إسمية ٥٠ ج للسهم	
الأرباح المحتجزة		الأرباح المحتجزة	
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	
<u>٥٠٠٠٠</u>		<u>٥٠٠٠٠</u>	
<u>١٥٠٠٠٠</u>		<u>١٥٠٠٠٠</u>	

التفرقة بين تجزئة الأسهم وتوزيعات الأسهم : من الوجهة القانونية ، فإن تجزئة الأسهم تختلف عن توزيعات الأسهم ، لأن تجزئة الأسهم ينتج عنها زيادة في عدد الأسهم المصدرة وإنخفاض في القيمة الاسمية أو المحددة للسهم . ورغم أن توزيع الأسهم يؤدي لزيادة عدد الأسهم المصدرة ، فإنه لا ينخفض من القيمة الاسمية للسهم ، وعلى ذلك ، فإنه يزيد من القيمة الاسمية الإجمالية للأسهم المصدرة .

وهناك العديد من الأسباب المختلفة لإصدار الشركة توزيعات أسهم . فتوزيعات الأسهم قد تمثل إشارة ذات مغزى لجمهور المساهمين ، حيث يعتبرها الكثيرون منهم توزيعات ، ومن ثم فإن الشركة لن تتعرض للإنتقاد بسبب إحتجاز الأرباح . حتى إن بعض الشركات تقود مساهميها للإعتقاد في أن توزيعات الأسهم مماثلة تماماً للتوزيعات النقدية . وقد ترغب الشركة في إحتجاز أرباح في نشاط الأعمال بصورة دائمة عن طريق

رسملة جزء من الأرباح المحتجزة. وفي مثل هذه الحالة، يتم التحويل بالإعلان عن توزيعات أسهم من رأس المال المكتسب إلى رأس المال الدائم أو المدفوع.

كما أن توزيع الأسهم - مثل تجزئة الأسهم - قد يُستخدم أيضاً في زيادة إمكانية تداول هذه الأسهم، رغم أن إمكانية التداول عادة ماتشكل هدفاً ثانوياً في حالة التوزيع. وإذا كان توزيع الأسهم ضخماً، فسيكون له نفس أثر تجزئة الأسهم على سعر السوق. وقد تبنت المهنة وجهة النظر التي تنص على أنه عند إصدار أسهم إضافية بغرض تخفيض سعر السوق للوحدة، فإن مثل هذا الإصدار يمثل تجزئة أسهم أكثر منه توزيع أسهم. وعادة ماينتج هذا الأثر فقط إذا كان عدد الأسهم المصدرة يزيد عن ٢٠ - ٢٥٪ من عدد الأسهم التي سبق إصدارها. حيث أن توزيع الأسهم الذي يزيد عن ٢٠-٢٥٪ من عدد الأسهم التي سبق إصدارها يُطلق عليه "توزيع أسهم ضخمة Large stock dividend". وتوصى المهنة أيضاً بالألا يُطلق على مثل هذا التوزيع توزيع أسهم، وإنما قد يكون من الأفضل أن نطلق عليه «تجزئة أسهم في صورة توزيعات» أو «تجزئة أسهم». ولأن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة في هذه الحالة لا تتغير، فإن التحويل من الأرباح المحتجزة يكون بالمقدار الذي يتطلبه القانون والنظام الأساسي. حيث يعنى ذلك عادة التحويل من الأرباح المحتجزة إلى رأس مال الأسهم بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة والذي يختلف عن التحويل بالقيمة السوقية للأسهم المصدرة كما هو الحال في توزيعات الأسهم الصغيرة. على سبيل المثال، فقد قامت إحدى الشركات بتجزئة أسهمها بنسبة ٢ إلى ١ في صورة توزيعات أسهم، ونتيجة لذلك فقد أصدرت الشركة ٥, ١٠ مليون سهم كما حولت مايزيد عن ٣٩ مليون جنيه تمثل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة من حساب الأرباح المحتجزة إلى حساب رأس مال الأسهم. ولتوضيح توزيعات الأسهم الضخمة (تجزئة الأسهم في صورة توزيعات أسهم)، فقد أعلنت شركة Steel في ٣٠ نوفمبر عن توزيعان أسهم بنسبة ٣٠٪/ تستحق في ٢٩ ديسمبر للمساهمين المسجلين بدفاتر الشركة في ١٢ ديسمبر. وفي تاريخ الإعلان، كانت الأسهم المصدرة مليون سهم بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم وقيمة سوقية عادلة ٢٠٠ جنيه للسهم.

فتكون قيود اليومية كما يلي:

في تاريخ الإعلان (٢٠ نوفمبر)	٣٠٠٠٠٠٠
من ح / الأرباح المحتجزة	٣٠٠٠٠٠٠
الى ح / توزيعات أسهم عادية تحت الأصدار	٣٠٠٠٠٠٠

في تاريخ الإصدار (٢٩ ديمسبر)
 من حـ / توزيعات أسهم عادية تحت الإصدار ٣٠٠٠٠٠٠
 الى حـ / الأسهم العادية ٣٠٠٠٠٠٠

والجدول التالي يلخص ويقارن آثار الأنواع المختلفة من التوزيعات وعمليات تجزئة الأسهم على العناصر المختلفة للقوائم المالية .

اعلان وسداد					
تجزئة أسهم	توزيع أسهم ضخيم	توزيع أسهم صغير	توزيعات سداد نقدية	توزيعات نقدية	الأثر على :
—	(ب) نقص	(أ) نقص	—	نقص	الأرباح المحتجزة
—	(ب) زيادة	(ب) زيادة	—	—	أسهم رأس المال
—	—	(ج) زيادة	—	—	رأس المال المدفوع بالزيادة
—	—	—	—	نقص	جملة حقوق المساهمين
—	—	—	—	نقص	رأس المال العامل
—	—	—	نقص	—	جملة الأصول
زيادة	زيادة	زيادة	—	—	عدد الأسهم المصدرة
(أ) القيمة السوقية للأسهم .					
(ب) القيمة الإسمية أو المحددة للأسهم .					
(ج) الزيادة في القيمة السوقية عن القيمة الإسمية .					

أثر أولويات التوزيع Effects of Dividend Preferences

توضح الأمثلة التالية أثر عدد من الشروط على عملية التوزيع على الأسهم الممتازة والعادية . ففرض أنه في سنة معينة تقرر توزيعات نقدية قدرها ٥٠٠٠٠٠ جنيه وكانت القيمة الإسمية للأسهم العادية المصدرة ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه، وكانت هناك أسهم ممتازة بنسبة فائدة ٦٪ قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، فسوف تسدد التوزيعات إلى كل نوع من الأسهم كما يلي في ظل إفتراضات كل حالة :

١ — إذا كانت الأسهم الممتازة غير مشاركة وغير مجمعة للأرباح :

الجملة	العادية	المتازة	
٦٠٠٠		٦٠٠٠	٦٪ من ١٠٠٠٠٠ جنيه
٤٤٠٠٠	٤٤٠٠٠		الباقى للأسهم العادية
<u>٥٠٠٠٠</u>	<u>٤٤٠٠٠</u>	<u>٦٠٠٠</u>	الإجمالي

٢ - إذا كانت الأسهم الممتازة غير مشاركة ولكن مجمعة للأرباح ولم تسدد توزيعات لها في السنتين السابقتين :

الجملة	العادية	المتازة	
١٢٠٠٠		١٢٠٠٠	التوزيعات المتجمعة، ٦٪ من ١٠٠٠٠٠ عن سنتين
٦٠٠٠		٦٠٠٠	توزيعات السنة الحالية، ٦٪ من ١٠٠٠٠٠
٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠		الباقى للأسهم العادية
<u>٥٠٠٠٠</u>	<u>٣٢٠٠٠</u>	<u>١٨٠٠٠</u>	الإجمالي

٣ - إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح ولكن مشاركة بالكامل : (*)

الجملة	العادية	المتازة	
٣٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠	توزيع السنة الحالية بنسبة ٦٪
٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠	٤٠٠٠	توزيع المشاركة بنسبة ٤٪
<u>٥٠٠٠٠</u>	<u>٤٠٠٠٠</u>	<u>١٠٠٠٠</u>	الإجمالي

(*) عندما تكون الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح، فقد توجد إتفاقات مختلفة حول كيفية تنفيذ بند المشاركة. ومع ذلك، فإنه عند عدم وجود إتفاق معين يوصي بتطبيق الإجراءات التالية :
أ - بعد أن تحصل الأسهم الممتازة على توزيعاتها عن السنة الحالية، سوف تحصل الأسهم العادية على نسبة «مماثلة» من قيمتها الاسمية. ففي المثال ٣ سيكون هذا المقدار ٦٪ من ٤٠٠٠٠٠ جنيه.

ب - إذا تبقى جزء من التوزيعات المعلنة لمشاركة الأسهم الممتازة والعادية، فسوف يجزأ هذا الجزء الباقي على نوعى الأسهم بنسبة القيمة الاسمية للأسهم المصدرة من كل نوع. وفي المثال ٣ يكون ذلك كما يلي :

$$\text{المتازة } ٢٠٠٠٠ \times \frac{١٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠} = ٤٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{العادية } ٢٠٠٠٠ \times \frac{٤٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠} = ١٦٠٠٠ \text{ جنيه}$$

وقد تحدد توزيع المشاركة كما يلي :

توزيع السنة الحالية :

ممتازة ، ٦٪ من ١٠٠٠٠٠ = ٦٠٠٠

٣٠٠٠٠

عادية ، ٦٪ من ٤٠٠٠٠٠ = ٢٤٠٠٠

٢٠٠٠٠

المقدار المتاح للمشاركة (٣٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠)

٥٠٠٠٠٠

القيمة الاسمية للأسهم المشاركة (٤٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠)

٪ ٤

معدل المشاركة (٥٠٠٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠٠)

توزيع المشاركة :

٤٠٠٠

المتمازة ، ٤٪ من ١٠٠٠٠٠

١٦٠٠٠

العادية ، ٤٪ من ٤٠٠٠٠٠

٢٠٠٠٠

٤ - إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح ومشاركة بالكامل ، ولم تسدد توزيعات لها في السنتين التاليتين (يستخدم نفس الإجراء المستخدم في المثال (٣) في هذا المثال أيضاً لمعالجة حالة المشاركة) :-

الإجمالي	عادية	ممتازة	
١٢٠٠٠		١٢٠٠٠	التوزيعات المتجمعة ، ٦٪ من ١٠٠٠٠٠ عن سنتين
٣٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠	توزيع السنة الحالية ، ٦٪
٨٠٠٠	٦٤٠٠	١٦٠٠	توزيع المشاركة ، ٦ ، ١٪ (٥٠٠٠٠ ÷ ٨٠٠٠)
٥٠٠٠٠	٣٠٤٠٠	١٩٦٠٠	الإجمالي

تخصيص الأرباح المحتجزة

APPROPRIATIONS OF RETAINED EARNINGS

إن القواعد المنظمة لتخصيص الأرباح المحتجزة هي من سياسات الشركة التي تتطلب اعتماد مجلس الإدارة لها. فطبقاً لمعيار FASB رقم ٥ ، فإن تخصيص الأرباح المحتجزة يعتبر ممارسة مقبولة وذلك «بشرط أن يتم إظهار ذلك في جزء حقوق الملكية بالميزانية ويُشار إليه بصورة واضحة كتخصيص للأرباح المحتجزة».

ولا يزيد تخصيص الأرباح المحتجزة عن مجرد كونه إعادة تبويب لها. ويجب التأكيد على أن هذا التخصيص لا يؤدي لتجنب نقدية ، فالتخصيص يفصح عن أن الإدارة

لاتنوى توزيع أصول من الشركة في حدود هذا المقدار المخصص لأن الشركة تحتاج هذه الأصول لهدف معين . وعند التخصيص يُجعل حساب الأرباح المحتجزة غير المخصصة مدينياً (يخفض) بمقدار التخصيص مع فتح حساب جديد وجعله دائماً بالمقدار المحول . وعندما ينتفى الغرض من التخصيص - سواء لوقوع الخسارة بالفعل أو لأنها أصبحت غير محتملة - فإنه يجب رد هذا التخصيص إلى الأرباح المحتجزة . وطبقاً لمعيار FASB رقم ٥ ، فإن «التكاليف أو الخسائر لا يجب تحميلها على الأرباح المحتجزة المخصصة . كما لا يجب تحويل أي جزء من هذه الأرباح المخصصة إلى الدخل» .

وهناك العديد من الأسباب التي تدعو لتخصيص الأرباح المحتجزة، ومنها:

١ - القيود القانونية: كما سبق القول، فإن بعض قوانين الشركات تمنع الشركة من شراء أسهم خزانة إلا إذا كان لديها أرباح قابلة للتوزيع . ويجب حجب جزء من الأرباح المحتجزة مساوي لتكلفة أي أسهم خزانة مقتناة عن التوزيع . حيث يجب حجب هذه الأرباح لتمثل بديلاً لأسهم رأس المال التي تقتنيها الشركة مؤقتاً كأسهم خزانة .

٢ - القيود التعاقدية: فعادة ماتتضمن شروط إصدار السندات تخصيص أرباح محتجزة بمقادير معينة في كل عام على مدى عمر السندات . حيث يُطلق على مثل هذا النوع من التخصيص تخصيص إعمادات السندات .

٣ - وجود خسارة محتملة أو متوقعة: حيث يمكن تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة مقابل خسائر متوقعة من دعاوى قضائية أو إلتزامات تعاقدية في غير صالح المنشأة وغيرها من الإلتزامات المشروطة .

٤ - الحفاظ على موقف رأس المال العامل بالمنشأة: فقد يرخص مجلس الإدارة بإنشاء «تخصيص رأس مال عامل» منفصلاً عن الأرباح المحتجزة وذلك للإشارة إلى أن هذا المقدار المخصص غير متاح للتوزيع بسبب حاجة الشركة إليه في الحفاظ على قوة موقف رأس المال العامل . ومن الأمثلة الأخرى على ذلك قرار تمويل برنامج لإنشاء مباني بالشركة عن طريق التمويل الذاتي، حيث يفتح في هذه الحالة حساب «تخصيص توسعات مباني» للإشارة إلى أن هناك أرباح محتجزة بهذا المقدار المخصص لن يعتبرها مجلس الإدارة متاحة للتوزيع .

وتقوم بعض الشركات بعمليات تخصيص مقابل الإلتزامات العرضية العامة، أو تخصص أرباح محتجزة لأغراض غير محددة . وفي بعض الحالات قد تسمح القيود القانونية أو التعاقدية بذلك، ولكن في حالات أخرى قد لا يوجد تبرير مناسب لمثل هذا

التصرف . ولا يشجع FASB على عمليات التخصيص العامة أو غير محددة الغرض .

تسجيل عمليات تخصيص الأرباح المحتجزة

Recording Appropriations of Retained Earnings

عندما تسجل الشركة عملية التخصيص في الحسابات ، فإنه يجب تخفيض الأرباح المحتجزة غير المخصصة بمقدار التخصيص مع فتح حساب جديد لتسجيل هذا المقدار المحول . ويمثل الحساب الجديد - أرباح محتجزة مخصصة - مجرد أحد الحسابات الفرعية للأرباح المحتجزة الإجمالية . وإذا كان التخصيص هو مجرد تغذية لحساب سبق فتحه ، تضاف القيمة المخصصة إلى الحساب المستخدم بالفعل . ويسجل التخصيص بالجانب المدين من حساب الأرباح المحتجزة والجانب الدائن من الحساب المختص الذي يمثل حساب فرعي من الأرباح المحتجزة . على سبيل المثال :

(أ) عند عمل تخصيص توسعات مبانى بتحويل مقدار ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه من الأرباح المحتجزة سنوياً ولمدة ٥ سنوات ، يكون القيد اللازم في كل سنة :

٤٠٠٠٠٠	من حـ / الأرباح المحتجزة
٤٠٠٠٠٠	الى حـ / أرباح محتجزة مخصصة لتوسعات المباني

(ب) في نهاية الخمس سنوات سيكون رصيد التخصيص ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . فإذا افترضنا أن خطة التوسع قد إنتهت ، فإن هذا التخصيص ينتقى الغرض منه ويمكن رده للأرباح المحتجزة بالقيد :

٢٠٠٠٠٠٠	من حـ / أرباح محتجزة مخصصة لتوسعات المباني
٢٠٠٠٠٠٠	الى حـ / الأرباح المحتجزة

ويؤدي رد هذه الأرباح المخصصة إلى الأرباح المحتجزة إلى زيادة الأرباح المحتجزة غير المخصصة بصورة جوهرية دون التأثير على الأصول أو موقف رأس المال العامل . حيث أن الشركة - في الواقع - قد توسعت على مدار هذه السنوات الخمسة عن طريق إعادة استثمار الأصول التي تفتنيها الشركة في عملية إكتساب الدخل .

الإفصاح عن القيود الواردة على الأرباح المحتجزة

Disclosure of Restrictions on Retained Earnings

في العديد من الشركات توجد قيود على الأرباح المحتجزة أو التوزيعات دون قيام

الشركة بتسجيل عملية تخصيص بالجانب المدين من حساب الأرباح المحتجزة والدائن من حساب التخصيص المناسب. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المحاسب أن يقدر مدى معنوية هذا القيد، ويقرر ما إذا كان يفصح عنه في صورة أخرى بخلاف التسجيل في حسابات حق الملكية. وقد تجعل شروط السندات وإتفاقيات القروض عمليات تخصيص الأرباح المحتجزة إجبارية.

وأغلب القيود التي لا تجرى لها قيود يومية ذات طبيعة تعاقدية وتنتج عن إتفاقات مع الدائنين ومن الأفضل الإفصاح عنها ضمن ملاحظات القوائم المالية. وفي بعض الأحيان تستخدم الإيضاحات بين الأقواس، ولكن القيود التي تفرضها شروط السندات وإتفاقيات القروض تتطلب عادة شرحاً مطولاً، وتقدم ملاحظات القوائم المالية وسيلة لتقديم شرح أكثر إكتمالاً كما أنها تحرر القوائم المالية من الإيضاحات الموجزة. ويجب أن يظهر الإفصاح في الملاحظات عن مصدر هذا القيد وشروطه ومقدار الأرباح المحتجزة الخاضعة لهذا القيد أو المقدار غير الخاضع له.

وقد يتعلق هذا القيد باحتجاز رصيد معين في حساب الأرباح المحتجزة أو بمقدار رأس المال العامل الذي تحتفظ به الشركة أو بالإقتراض الإضافي أو بأية إعتبارات أخرى.

Disclosure on self-insurance

الإفصاح عن التأمين الذاتي

قد تقوم الشركة بالتأمين ضد العديد من الأحداث العرضية مثل الحريق، الفيضان أو الحوادث الأخرى عن طريق إبرام وثائق تأمين وسداد أقساط لشركات التأمين. ومع ذلك، فإن بعض الأحداث تكون غير قابلة للتأمين أو تكون معدلات التأمين ضدها مرتفعة (مثل الزلازل وأحداث الشغب). وحتى مع توافر الخدمة التأمينية، فإن بعض منشآت الأعمال قد تفضل إتباع سياسة التأمين الذاتي. وتبرز جدوى سياسة التأمين الذاتي بصفة خاصة عندما تكون الخصائص المادية أو طبيعة عمليات الشركة تسمح بتطبيق قانون الأعداد الكبيرة كما هو مستخدم في شركات التأمين. فعندما يكون خطر الخسارة يمكن توزيعه على عدد ضخم من أحداث الخسارة المحتملة بصورة تجعل خسارة كل حدث على حدة ضئيلة في علاقتها بجملة الخسارة المحتملة، فإن التأمين الذاتي يبدو جذاباً. ويستند ذلك للإعتقاد في أن الخسارة سوف تكلف الشركة مبالغ أقل على مدى فترة زمنية ممتدة من الأقساط التي يمكن أن تسدها الشركة للتأمين ضد مثل هذه الخسائر. وبذلك تتجنب الشركة سداد تكاليف إضافية لشركة التأمين

متضمنة عمولة وكيل التأمين . ومن الأمثلة على حالات التأمين الذاتي خطوط النقل التي تتضمن المئات من الناقلات في مواقع مختلفة أو سلسلة محلات البقالة التي تتضمن المئات من المتاجر الموزعة جغرافياً . ففي إحدى المرات ، وجدت شركة شل للبترول أنها تسدد الكثير من أقساط التأمين في حين تتحمل القليل من الخسائر . ومن ثم ، فقد قررت الشركة إلغاء وثائق التأمين على معدات الحفر والعديد من الطاقات الإنتاجية بها وقررت بدلاً من ذلك تكوين مخصصات للتأمين الذاتي تصنف ضمن الإلتزامات .

وقد تأخذ المعالجة المحاسبية للتأمين الذاتي أحد الأشكال الثلاثة التالية :

١ - تسجيل الخسائر بمجرد تحملها : حيث لا يُعترف محاسبياً بحقيقة أن التأمين الذاتي هو نمط العمل في المنشأة أو أن الخسائر غير المؤمن ضدها قد يلزم تحملها في أي فترة مستقبلية . وفي هذه الحالة تحمل الخسائر على المصروفات في الفترة التي يصبح فيها «من المحتمل أن هناك أصل معين قد أُضير أو أن هناك إلتزام معين قد تحملته الشركة في تاريخ القوائم المالية» و «من الممكن تقدير مقدار الخسارة بصورة معقولة» . وهذا المدخل في المعالجة هو المسموح به في ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة .

٢ - تخصيص أرباح محتجزة وتسجيل الخسائر بمجرد تحملها : حيث تحمل الخسائر غير المؤمن ضدها بصورة كاملة على المصروفات في فترة تحملها . ومع ذلك ، يتم الإعراف بهذه الخسائر المشروطة في الفترات السابقة على حدوثها عن طريق تخصيص الأرباح المحتجزة . ويكون مقدار التخصيص السنوي معادلاً لتكلفة قسط التأمين الذي يكفي لتغطية هذا الخطر ، كما قد يكون في صورة توزيع نسبي لمقدار الخسارة المقدرة أو المحتملة في المستقبل . وفي العادة ، فإن حساب التخصيص لا يتجاوز الحد الأقصى للخسارة المتوقعة في أي وقت كما أنه لا يحمل أبداً بالخسائر الفعلية التي تحدث . ويتمثل أثر هذه الطريقة في المعالجة والطريقة الأولى في تحميل عبء متغير مقابل الخسائر الفعلية على المصروفات من سنة لأخرى بدلاً من تحميل العبء الثابت الناتج عن مدفوعات الأقساط لشركة التأمين . وهذا المبدأ مسموح به أيضاً في ظل المبادئ المحاسبية المعمول بها في الولايات المتحدة .

٣ - إثبات إستحقاق المصروف : حيث يتجنب هذا المدخل الآثار المتقلبة على صافي الدخل والناجمة عن حدوث الخسائر غير المؤمن ضدها بصورة غير منتظمة ، كما أنه يجعل قائمة دخل الشركة التي لم تقم بالتأمين تبدو قابلة للمقارنة مع قائمة

دخل الشركات القائمة بالتأمين. حيث تقوم هذه الطريقة بإثبات إستحقاق الخسائر المقدرة عن طريق تحميل عمليات المنشأة في كل عام بمقدار مفترض لمصروف التأمين مع إضافة نفس المقدار لأحد حسابات الإلتزامات تحت إسم «إلتزام الخسائر المؤمن ضدها ذاتياً» أو «إلتزام الخسائر غير المؤمن ضدها». وعند وقوع هذه الخسائر بالفعل، فإنها تحمل على حساب الإلتزام بدلاً من حساب المصروف. حيث يستوعب حساب الإلتزام أثر هذه الخسارة في حين تستوعب قائمة الدخل عن كل عام جزء من هذه الخسارة فقط. وقبل سنة ١٩٧٥م كان إلتزام التأمين الذاتي مقبولاً ومستخدماً على نطاق واسع بواسطة العديد من الشركات الكبرى، وخاصة شركات الطيران والبترو. ولكن في الوقت الحاضر، فإن هذا المدخل غير مسموح به في ظل المبادئ المحاسبية المعمول بها في الولايات المتحدة.

والتأمين الذاتي لا يعبر عن تأمين فعلي، حيث أن أية شركة تتحمل مخاطرها الذاتية تعرض نفسها لتحمل المصروفات والخسائر عند وقوع الأحداث المحتملة. كما أن التطبيق غير الصحيح لطريقة الإستحقاق (الطريقة الثالثة) على التأمين الذاتي يخفى الفرق الجوهرى في الظروف بين الشركات التي تحول مخاطرها للآخرين عن طريق التأمين وتلك التي لا تحولها. وهناك مبرر نظرى ضعيف لإنشاء إلتزام بناءً على عبء مفترض على مصروف التأمين، فهو نوع من المحاسبة الاحتمالية as if. فهل يمكن وجود مصروف قبل وقوع الحدث بالفعل وهل يمكن وجود إلتزام بتحمل خسارة هذا الحدث عند وقوعه؟ أجاب FASB عن هذا السؤال كما يلي:

«إن الحرائق والإنفجارات وغيرها من الأحداث المماثلة التي يمكن أن تسبب خسارة أو إضرار بأصول المنشأة نادرة الحدوث. وفي أحداث من هذا النوع، فإن شرط الإستحقاق غير متوافر قبل وقوع الحدث بالفعل لأنه حتى ذلك الوقت لا يوجد إنخفاض في قيمة الأصل. كما أنه لا توجد علاقة بين هذه الأحداث وأنشطة المنشأة السابقة على وقوعها، ولم يتعرض أي أصل للتلف قبل وقوعها. وعلاوة على ذلك، فإنه على عكس شركات التأمين - التي لديها تعهد قانوني في ظل الوثائق المصدرة أن تعوض المؤمنين لديها عن خسائرهم -، فإن الشركة لا يمكن أن يوجد لديها مثل هذا التعهد تجاه نفسها، وبالتالي فإنه لا يوجد إلتزام».

وفيما يتعلق بالخسائر غير المؤمن ضدها التي تنتج عن إحداث الضرر بالغير أو إتلاف ممتلكات الغير أو حالات توقف النشاط التي قد تحدث بعد تاريخ القوائم المالية، فإن

معالجتها على أساس الإستحقاق تواجه نفس المعارضة السابقة .

قائمة حقوق المساهمين

STATEMENT OF STOCKHOLDER'S EQUITY

إن قوائم حقوق المساهمين غالباً ماتعرض في الصورة الأساسية التالية :

- ١ - رصيد أول المدة .
- ٣ - الإستقطاعات .
- ٢ - الإضافات .
- ٤ - رصيد آخر المدة .

ومن المطلوب الإفصاح عن التغيرات في الحسابات الفرعية التي تشكل حقوق المساهمين وذلك لزيادة القيمة الإعلامية للقوائم المالية . وقد يأخذ الإفصاح عن مثل هذه التغيرات شكل قوائم مستقلة وقد يتم داخل القوائم المالية الأساسية أو ضمن الملاحظات الواردة عليها .

وصيغة الأعمدة في عرض التغيرات في بنود حقوق المساهمين هي الأكثر شيوعاً ، ومن أمثلتها قائمة حقوق المساهمين التالية : (المبالغ بالآلاف) .

تطور المصطلحات

كما سبق القول في الفصل الخامس ، فإن توصيات المهنة فيما يتعلق بالتغيرات في المصطلحات قد إنصبت بصفة أساسية على عرض حقوق المساهمين في الميزانية بما يجعل الكلمات أو العبارات المستخدمة تصف طبيعة المقادير المعروضة بصورة أكثر دقة .

وقد إقترحت مهنة المحاسبة التوقف عن إستخدام مصطلح «الفائض» Surplus في القوائم المالية ، وأوصت باستخدام مصطلح آخر بديل له لأن مصطلح «الفائض» يقترن في الذهن بالشئ الذي لا لزوم له أو الزائد عن الحاجة . وقد إنخفض إستخدام مصطلح «الفائض» بصورة تدريجية . وقد حل مصطلح «الأرباح المحتجزة» أو أية عبارة أخرى مماثلة محل مصطلح «الفائض المكتسب» . ومن الواضح أنه ليس هناك إجماع بعد على إستبدال مصطلحات «فائض رأس المال» و «الفائض المدفوع» طالما أن هذين المصطلحين مازالا يظهران في العديد من القوائم المالية . ولكن مصطلح «رأس المال الزائد عن القيمة الإسمية» أو «رأس المال المدفوع بالزيادة» يحظى بتأييد أكبر من مصطلح «الفائض المدفوع» .

وقد يرجع هذا الإستخدام المستمر لمصطلحات «الفائض» بواسطة العديد من الشركات الرائدة إلى وجود العديد من قوانين الشركات التي مازالت تتضمن مصطلحات محددة في نصوصها التي تنظم إصدار الأسهم وغيرها من عمليات حق الملكية .

قائمة حقوق المساهمين عن السنة المنتهية في ٣١ أغسطس ١٩٨٩

الإجمالي	أسهم الخزائنة	الأرباح المحتجزة	رأس المال المدفوع بالزيادة	عادية المقدار	أسهم عدد الأسهم	
١٦٨٢٠٥	(٨٥٩٦)	١٣١٢٦٣	١٦٠	٤٥٣٧٨	٩٠٧٥٦٨٢	رصيد ٣١ أغسطس ١٩٨٨
٢٨٤٥١	—	٢٨٤٥١	—	—	—	صافي الدخل
(٤٦٩٥)	—	(٤٦٩٥)	—	—	—	توزيعات نقدية - ٤١,٤١ ج للسهم
—	—	(١٤٩٦٢)	(١٦٠)	١٥١٢٢	٣٠٢٤٣٨٢	تجزئة أسهم بنسبة ٤ إلى ١
(٢٥٤٧)	(٢٥٤٧)	—	—	—	—	إقتناء أسهم خزائنة
٨٣٥	٨٠٠	(١٥)	٥٠	—	—	أسهم مصدرة في خطط حقوق الإختيار والشراء والمكافآت
٦٨٧	—	—	٦٨٧	—	—	المنافع الضريبية المتعلقة
١٩٠٠	(١٠٣٤٣)	١٤٠٠٤٢	٧٣٧	٦٠٥٠٠	١٢١٠٠٠٦٤	بخطط مكافآت الأسهم
						رصيد ٣١ أغسطس ١٩٨٩

وفيما سبق، كان مصطلح «الإحتياطي» Reserve يستخدم في المحاسبة لوصف العديد من البنود المتنوعة مثل مجمع الإهلاك ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والإلتزامات المتداولة وتفصيلات الأرباح المحتجزة. وتوصى المهنة بأن يقتصر إستخدام مصطلح «الإحتياطي» - إذا لزم إستخدامه - على عمليات تخصيص الأرباح المحتجزة. حيث أن التطبيق العام لهذه التوصية قد يساعد في إستجلاء واحدة من أكثر مجالات المصطلحات المحاسبية إثارة للمشاكل.

وفيما يلي عرضاً شاملاً لجزء حقوق المساهمين بالميزانية يتضمن أغلب بنود حق الملكية التي سبقت مناقشتها في الفصول ١٥ و ١٦.

حقوق المساهمين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠

أسهم رأس المال		
- أسهم ممتازة، قيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم		
بنسبة ٧٪ مجمعة للأرباح، ١٠٠٠٠٠ سهم مرخص		
به، ٣٠٠٠٠ سهم مصدر		٣٠٠٠٠٠٠
- أسهم عادية، بدون قيمة إسمية، قيمة محددة		
١٠ ج للسهم، ٥٠٠٠٠٠ سهم مرخص به،		
٤٠٠٠٠٠ سهم مصدر		٤٠٠٠٠٠٠
- توزيعات أسهم عادية تحت الإصدار، ٢٠٠٠٠ سهم		٢٠٠٠٠٠
جملة أسهم رأس المال		<u>٧٢٠٠٠٠٠</u>
- رأس المال المدفوع بالزيادة		
الزيادة عن القيمة الإسمية - أسهم ممتازة		١٥٠٠٠٠
الزيادة عن القيمة المحددة - أسهم عادية		<u>٨٤٠٠٠٠</u>
جملة رأس المال المدفوع		<u>٩٩٠٠٠٠</u>
- رأس مال مقدم كمنحة		٨١٩٠٠٠٠
- الأرباح المحتجزة		١٠٠٠٠٠
مخصصة لتوسعات مباني		٢١٠٠٠٠٠
غير مخصصة		<u>٢١٦٠٠٠٠</u>
جملة رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة		<u>٤٢٦٠٠٠٠</u>
ناقص تكلفة أسهم الخزانة (٢٠٠٠ سهم عادي)		١٥٥٥٠٠٠٠
جملة حقوق المساهمين		<u>(١٩٠٠٠٠)</u>
		<u><u>١٢٣٦٠٠٠٠</u></u>

QUASI - REORGANIZATION

إعادة التنظيم الصورية

إن الشركة التي تعاني بصفة مستمرة من صافي خسائر يتراكم لديها أرباح محتجزة سالبة أو عجز. وتنص أغلب قوانين الشركات على أنه لايسمح بالإعلان عن أية توزيعات وسدادها طالما أن هناك عجز مطروح من رأس المال المدفوع بالشركة. ففي مثل هذه الحالات، فإن الشركة التي لديها رصيد مدين لحساب الأرباح المحتجزة يجب أن تقوم بتجميع أرباح كافية لتعويض هذا العجز قبل سداد توزيعات.

وقد يمثل مثل هذا الموقف صعوبة حقيقية على الشركة ومساهميها. فالشركة التي عملت بصورة غير ناجحة لعدة سنوات وتراكم لديها عجز قد تقوم في النهاية بتعديل أوضاعها. فقد تقوم بانتاج منتجات جديدة أو الدخول في أسواق جديدة أو تعيين إدارة جديدة أو قد تتحسن الظروف الاقتصادية بما يشير إلى حدوث تحسن في نتائج العمليات. ولكن إذا كانت قوانين الشركات تمنع الإعلان عن توزيعات لحين تعويض العجز فعلى المساهمين الانتظار حتى تتحقق هذه الأرباح، وهو ما قد يستغرق فترة زمنية طويلة. وعلاوة على ذلك، فإن النجاح في المستقبل قد يعتمد على الحصول على أموال إضافية عن طريق بيع أسهم. فإذا لم يكن باستطاعة الشركة سداد توزيعات لبعض الوقت، فإن سعر السوق لأي إصدار جديد للأسهم من المحتمل أن يكون منخفضاً، بل قد يصعب تسويق هذا السهم على الإطلاق.

وعلى ذلك، فقد توجد شركة ذات توقعات واعدة ولكنها تُمنع من إنجاز خططها بسبب وجود عجز مرحل لديها، رغم أن الإدارة الحالية قد لا يكون لها أي علاقة بالسنوات التي تراكم فيها هذا العجز. وقد يكون السماح لمثل هذه الشركة بالمضي قدماً في خططها محققاً لمصلحة كل الأطراف بالشركة، في حين أن إلزامها بتغطية العجز عن طريق الأرباح قد يدفعها للتصفية.

وقد تنص قوانين الشركات في مثل هذه الحالة على إستبعاد العجز المرحل والسماح للشركة بالإستمرار في العمل على نفس الأسس كما لو كان يعاد تنظيمها من الناحية القانونية. وذلك دون الصعوبات والمصروفات التي تقترن عادة بعمليات إعادة التنظيم القانونية. ويجد هذا الإجراء - الذي يطلق عليه إعادة التنظيم الصورية - مبرراً له في ظل مفهوم «البداية الجديدة» Fresh start في المحاسبة.

وقد يتم تنفيذ إعادة التنظيم الصورية باستخدام إثنين من الإجراءات المحاسبية. حيث يؤدي الإجراء المبسط - ويطلق عليه إعادة تبويب العجز - لمجرد إستبعاد العجز

في الأرباح المحتجزة دون إعادة تقدير الأصول أو الإلتزامات . حيث يقتصر الإجراء المحاسبي على مجرد إعادة تبويب العجز ضمن الأرباح المحتجزة المقرر عنها كتخفيض لرأس المال المدفوع .

ويتضمن الإجراء المحاسبي الثاني الأكثر تعقيداً - ويُطلق عليه إعادة التنظيم المحاسبي - إعادة تقدير أصول الشركة إلى قيمها العادلة وإعادة تقدير إلتزامات الشركة إلى القيم الحالية لها مع إضافة صافي هذه التعديلات أو خصمه من العجز . وعندئذ يقفل رصيد حساب الأرباح المحتجزة (سواء كان مديناً أو دائناً) في حسابات رأس المال - عادة حساب رأس المال المدفوع بالزيادة - بما يخلق «بداية جديدة» للشركة برصيد أرباح محتجزة قدره صفر .

وتوضح القيود المحاسبية التالية الإجراءات المحاسبية المطبقة في «إعادة التنظيم المحاسبي» وذلك بافتراض أن شركة Horizons تظهر عجز قدره ١٠٠٠٠٠٠٠ جنية قبل إجراء إعادة التنظيم الصورية في ٣٠ يونيو ١٩٩٠ .

تعديل الأصول والإلتزامات للإعتراف بالمكاسب والخسائر غير المسجلة	
من حـ / الأصول الثابتة (مكسب زيادة)	٤٠٠٠٠٠
من حـ / إلتزامات طويلة الأجل (مكسب إنخفاض)	١٥٠٠٠٠
من حـ / الأرباح المحتجزة (صافي التعديل)	٢٠٠٠٠٠
الى حـ / أصول غير ملموسة (خسارة أو إنخفاض)	٥٢٥٠٠٠
الى حـ / المخزون (خسارة أو تخفيض)	٢٢٥٠٠٠

تخفيض القيمة الاسمية لعدد ٦٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية المصدرة من ١٠٠ جنية إلى ٧٥ جنية للسهم (يخلق هذا الإجراء رأس مال مدفوع بالزيادة يكفي لإستيعاب العجز)

من حـ / الأسهم العادية	١٥٠٠٠٠٠
الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة	١٥٠٠٠٠٠

إستبعاد العجز من رأس المال المدفوع بالزيادة

من حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة	١٢٠٠٠٠٠
الى حـ / الأرباح المحتجزة (٢٠٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠٠٠)	١٢٠٠٠٠٠

وبجانب الإجراءات المحاسبية السابقة ، فإنه يجب إستيفاء المتطلبات التالية :

- ١ - تقديم إجراء إعادة التنظيم المقترح لمساهمي الشركة وإعتماده منهم قبل التنفيذ .
- ٢ - يجب أن تكون القيم الجديدة للأصول والإلتزامات عادلة دون تعمد أي تقدير

بالنقص أو الزيادة للأصول والإلتزامات والأرباح .

٣ - بعد تنفيذ إعادة التنظيم يجب أن يكون بالشركة رصيد صفري لحساب الأرباح المحتجزة، رغم أنه قد يوجد بها رأس مال مدفوع بالزيادة ناتج عن عمليات إعادة التنظيم .

٤ - في التقارير المالية التالية، فإنه يجب تتبع تاريخ الأرباح المحتجزة (١) لمدة عشر سنوات تقريباً لإظهار حقيقة وتاريخ إعادة التنظيم الصورية، (٢) لمدة ٣ سنوات على الأقل من تاريخ إعادة التنظيم الصورية يجب الإفصاح عن مقدار العجز المرحل الذي تم إستبعاده في عملية إعادة التنظيم، وذلك كما يتضح من الجزء التالي من ميزانية إحدى الشركات عن سنة ١٩٩٠ :

حقوق المساهمين :	
- أسهم عادية، قيمة إسمية ٧٥ ج للسهم،	
٦٠٠٠٠ سهم مرخص به ومصدر	٤٥٠٠٠٠٠
- رأس مال مدفوع بالزيادة ناتج عن تخفيض	
القيمة الإسمية للأسهم العادية	٣٠٠٠٠٠
- أرباح محتجزة منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩، حين إستبعد	
عجز قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه في عملية إعادة تنظيم صورية	٥٩٣٦٤٠
	<u>٥٣٩٣٦٤٠</u>

وفي أوقات الرواج أو الكساد في الإقتصاد ككل أو في صناعة معينة، يصبح إستخدام إجراءات إعادة التنظيم الصورية أكثر شيوعاً مع محاولة الشركات تعديل أوضاعها والحصول على بداية جديدة .

وفيما يلي مثال على الإفصاح عن عملية إعادة تنظيم صورية بإحدى الشركات :

حقوق المساهمين (بالآلاف)		
- أسهم عادية، قيمة إسمية ٠١، للسهم - ٢٥٠٠٠٠٠٠٠		
سهم مرخص به، ١١١٨٦٧٨٥ سهم مصدر في ١٩٨٩ و		
٨٧١٠٥٠٠ سهم مصدر في ١٩٨٨	١١٢	٨٧
- أسهم عادية إصدار، قيمة إسمية ٠١، للسهم -		
٦١٠٠٠٠٠ سهم مرخص به ومصدر	٦١	٦١
- رأس المال المدفوع بالزيادة	٦٠٨٠	٣٠٥٠٦

الأرباح المحتجزة (عجز)، لسنة ١٩٨٩ متراكم منذ ١ مايو ١٩٨٨		١٠٧	(٢٥٧٥٩)
أسهم الخزائنة		(٥١)	(٥١)
جملة حقوق المساهمين		<u>٦٣٠٩</u>	<u>٤٨٤٤</u>
الملاحظة ١١ : إعادة التنظيم الصورية:			

وجد مجلس الإدارة أنه سيكون من مصلحة الشركة أن تطبق إعادة التنظيم الصورية اعتباراً من ١ مايو ١٩٨٨ . وقد إستدعت عملية إعادة التنظيم ضرورة تخفيض بعض الأصول - وخاصة الأصول الثابتة - إلى قيمتها العادلة المقدرة . وقد تم تحميل هذا التعديل (وقدره ٩١٨٠٠٠ جنيه) على العجز المرحل ليصل إلى ٢٦٦٧٧٧٠٠ جنيه ، وعندئذ تم تحميل هذا العجز بالكامل على رأس المال المدفوع بالزيادة . ولم يكن لتعديلات إعادة التنظيم أي أثر على التدفقات النقدية أو أساس احتساب الضرائب بالشركة ، ولكنها أفرزت ميزانية تعكس المركز المالي للشركة بصورة أفضل .

ويلاحظ أن النشرات الرسمية والمعايير المحاسبية في مجال إعادة التنظيم الصورية غير محددة بصفة عامة ، كما أنها إختيارية أكثر منها إجبارية . وعلاوة على ذلك ، فإن هناك العديد من قضايا المحاسبة والتقارير المالي المتعلقة بإعادة التنظيم الصورية والتي لا تقدم لها النشرات المحاسبية الرسمية أية معالجة ، أو أنها تقدم لها معالجة غير واضحة أو مثيرة للخلاف . ونتيجة لذلك ، فإن المحاسبة عن عمليات إعادة التنظيم الصورية مازالت في حاجة إلى المزيد من الدراسة والتوضيح .

الأسئلة

- (١) ماهي بعض البنود الشائعة التي تزيد أو تخفض الأرباح المحتجزة؟
- (٢) ماهي العوامل التي تؤثر على سياسة التوزيع في الشركة؟
- (٣) فرق بين التوزيعات النقدية وتوزيعات الأصول والتوزيعات المؤجلة وتوزيعات التصفية وتوزيعات الأسهم .
- (٤) يمكن للشركة أن تستخدم تجزئة الأسهم وتوزيعات الأسهم في تغيير عدد أسهم رأسها .
- أ - ماهو المقصود بتجزئة الأسهم التي تتم في شكل توزيعات؟
- ب - من وجهة النظر المحاسبية ، إشرح كيف تختلف تجزئة الأسهم التي تتم في شكل توزيعات عن التوزيعات العادية للأسهم .
- ج - كيف يتم تصنيف توزيعات الأسهم المعلن عنها والتي لم تسدد بعد في قائمة المركز المالي؟ ولماذا؟
- (٥) ماهي بعض الطرق التي يمكن بها وضع قيود على الأرباح المحتجزة؟
- (٦) ماهو التأمين الذاتي؟ وماهي أشكال المعالجة المحاسبية المقبولة له؟
- (٧) ماهي الخطوات المحاسبية اللازمة لإجراء إعادة التنظيم الصورية؟
- (٨) ماهي جوانب الإفصاح المطلوبة في الميزانية في السنوات التالية لإعادة التنظيم الصورية؟

الحالات

- ١ - يقوم مجلس ادارة شركة Omaha بدراسة إصدار توزيعات أسهم . وقد طلب منك مناقشة هذا الإقتراح من خلال إجابة الأسئلة التالية :
 - (أ) ماهي توزيعات الأسهم؟ وكيف تختلف توزيعات الأسهم عن تجزئة الأسهم من وجهة النظر القانونية المحاسبية؟
 - (ب) ماهي أسباب إعلان الشركة عادة عن توزيعات أسهم أو تجزئة أسهم؟
 - (ج) ماهو مقدار الأرباح المحتجزة - إن وجد - الذي يلزم رسمته في حالة توزيعات الأسهم؟
- ٢ - تمتلك شركة Teton - وهي سلسلة ضخمة لمتاجر التجزئة - العديد من المتاجر في أنحاء القطر . وبسبب تعدد مواقع هذه المتاجر ، فقد فكر رئيس الشركة أنه

سيكون من الأفضل أن يؤمن ذاتياً على هذه المتاجر ضد خطر أي خسارة أو تلف مستقبل نتيجة الحرائق أو الأحداث الطبيعية. وعن طريق الخبرة السابقة، وبتطبيق الأساليب الإكتوارية والإحصائية المناسبة، وجد هذا الرئيس أن مقدار الخسائر المستقبلية يمكن التنبؤ به بقدر مناسب من الدقة. والمطلوب:

إذا سألك رئيس الشركة عن كيفية تسجيل هذا النوع من الالتزام المشروط والأساس الذي يمكن إستخدامه في تخصيص جزء من الخسائر المقدرة على الفترة الحالية، فما هو ردك عليه؟

٣ - واجهت شركة Osage - وهى شركة صناعية متوسطة الحجم - خسائر خلال السنوات الخمس الأولى من نشاطها. ورغم أن عمليات السنة المالية الأخيرة قد إنتهت بخسارة، فقد حدثت عدة تغيرات هامة بالشركة أدت لتحقيق أرباح في الربع الرابع من هذا العام، ومن المتوقع أن تحقق الشركة أرباح من عملياتها في المستقبل. ويقترح المراقب المالي للشركة إجراء عملية إعادة تنظيم صورية لإستبعاد العجز المتراكم وقدره ٦٥٠٠٠٠٠ جنيه. والمطلوب:

(أ) ماهي سمات عملية إعادة التنظيم الصورية؟ وبمعنى آخر، ماذا تتضمن هذه العملية؟

(ب) ماهى الظروف التي تصبح عملية إعادة التنظيم الصورية في ظلها مبررة؟

(ج) ناقش مدى صحة إقتراح المراقب المالي لإستبعاد العجز المتراكم؟

٤ - لدى شركة Ponca ٣٠٠٠٠٠ سهم عادي مرخص به بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم و ٢٠٠٠٠٠ سهم مصدر ومدفوع. وفي ١٥ أغسطس ١٩٩٢ إشترت الشركة ١٠٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ١٥ جنيه للسهم. وتستخدم الشركة طريقة التكلفة في المحاسبة عن أسهم الخزانة. وفي ١٤ سبتمبر ١٩٩٢ باعت الشركة ٥٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ١٨ جنيه للسهم.

وفي أكتوبر ١٩٩٢ أعلنت الشركة عن توزيعات أسهم ووزعت ١٩٥٠ سهم من الأسهم غير المصدرة عندما كانت القيمة السوقية للسهم العادي تبلغ ٢٠ جنيه.

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢، أعلنت الشركة عن توزيع نقدي قدره ١ جنيه للسهم يستحق السداد في ١٠ يناير ١٩٩٣ للمساهمين المسجلين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

والمطلوب :

- أ - كيف تحاسب الشركة عن شراء وبيع أسهم الخزانة وكيف تُعرض أسهم الخزانة بالميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟
- ب - كيف تحاسب الشركة عن توزيع الأسهم، وماهو أثره على حقوق المساهمين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟ ولماذا؟
- ج - كيف تحاسب الشركة عن التوزيعات النقدية، وماهو أثرها على الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟ ولماذا؟

التمرين

- (١) لدى شركة Bob عشرة ملايين سهم عادي مصدر. وفي ١ يونيو وافق مجلس الإدارة على إجراء توزيع نقدي قدره ٢٥, ١ جنيه للسهم للمساهمين المسجلين في ١٤ يونيو ويستحق السداد في ٣٠ يونيو. والمطلوب :
- أ - إجراء قيود اليومية اللازمة في كل من التواريخ السابقة بفرض أن التوزيع لجزء من الدخل.
- ب - كيف سيختلف القيد إذا كانت التوزيعات هي توزيعات تصفية.
- ج - بفرض أن شركة Bob لديها أسهم خزانة عددها ٣٠٠٠٠٠٠ سهم عادي، ورأت الإدارة إجراء توزيع على هذه الأسهم، فكيف تُسجل هذه التوزيعات النقدية؟

- (٢) ظهرت الأرصدة التالية بالأستاذ العام لشركة Mahy في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :

ج ٢٠٠٠٠٠	أسهم ممتازة ٧٪، القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه، ٢٠٠٠٠ سهم
ج ٣٠٠٠٠٠٠	أسهم عادية، قيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم، ٣٠٠٠٠ سهم
٦٣٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة

والمطلوب : بافتراض أن مجلس الإدارة قرر إجراء توزيعات نقدية قدرها ٣٦٦٠٠٠ جنيه، حدد المقدار الذي سيحصل عليه كل نوع من الأسهم في ظل كل من الحالات التالية بفرض أن هناك توزيعات مرحلة عن سنة واحدة للأسهم الممتازة :

- أ - الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح ومشاركة بالكامل.
- ب - الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح وغير مشاركة.

ج - الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح ومشاركة في التوزيعات التي تزيد عن ١٠٪ على الأسهم العادية.

(٣) يبلغ سعر بيع السهم العادي لشركة Jenny حالياً ١٢٠ جنيه للسهم. ويرغب مجلس الإدارة في تخفيض سعر السهم وزيادة عدد الأسهم قبل القيام بإصدار جديد. وكانت القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه، القيمة الدفترية للسهم ٧٠ جنيه. وهناك ٥ مليون سهم مصدر.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة بافتراض أن:

- أ - قرر المجلس تجزئة الأسهم بنسبة ٢ إلى ١.
- ب - قرر المجلس إجراء توزيعات أسهم بنسبة ١٠٠٪.
- ج - ناقش باختصار الفروق المحاسبية والفروق المتعلقة بسوق الأوراق المالية بين هاتين الطريقتين في زيادة عدد الأسهم المصدرة.
- (٤) إستخرجت أرصدة الحسابات التالية من الأستاذ العام بشركة Mark في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢:

الأسهم العادية، قيمة إسمية ٥٠ ج للسهم، ٢٠٠٠٠ سهم مرخص به ومصدر ١٠٠٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة (عجز) (٢١٠٠٠٠)

وفي ٢ يناير ١٩٩٣ شرعت الشركة في تنفيذ عملية إعادة تنظيم صورية بعد إعتمادها من المساهمين عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى ٣٠ ج وتخفيض الأصول الثابتة بمقدار ١١٠٠٠٠ مع إستبعاد العجز.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لتنفيذ عملية إعادة التنظيم الصورية في شركة Mark.

- (٥) فيما يلي ملخص لكل العمليات الملاءمة التي قامت بها شركة Apache منذ إنشائها في ١٩٩٠:

- في سنة ١٩٩٠، حصلت الشركة على ترخيص بإصدار ١٥٠٠٠ سهم عادي وأصدرت ٧٠٠٠ منها بقيمة إسمية ٥٠ جنيه وسعر إصدار ٥٦ جنيه للسهم. وفي سنة ١٩٩١ أصدرت ١٠٠٠ سهم في توزيعات أسهم عندما كان سعر بيع السهم ٦٢ جنيه. وإشترت الشركة ٣٠٠ سهم عادي في سنة ١٩٩٢ بتكلفة ٧٠ جنيه للسهم وبقيت هذه الأسهم في خزانة الشركة (يتطلب القانون تخصيص أرباح محتجزة بمقدار تكلفة أسهم الخزانة).

— في سنة ١٩٩١ ، حصلت الشركة على ترخيص بإصدار ١٠٠٠٠ سهم ممتاز وأصدرت ٤٠٠٠ منها بقيمة إسمية ١٠٠ ج وسعر إصدار ١١٥ جنيه للسهم . وقد أعادت الشركة إقتناء بعض الأسهم وأعادت إصدارها بعد ذلك بزيادة قدرها ٥٥٠٠ جنيه عن تكلفة إعادة الإقتناء .

— حققت الشركة صافي دخل بعد الضرائب قدره ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه وسددت إجمالي توزيعات نقدية قدرها ٣٣٠٠٠٠٠ جنيه منذ إنشائها . وقام مجلس الإدارة في سنة ١٩٩٢ بتخصيص جزء من الأرباح المحتجزة قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه لعمليات إحلال الأصول الثابتة .

والمطلوب :

إعداد جزء حقوق المساهمين بميزانية شركة Apache بصورته الصحيحة كما يظهر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، بفرض إستخدام طريقة التكلفة في المحاسبة عن أسهم الخزانة .

(٦) لدى شركة Juan ٢٠٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم . وكان رصيد حساب الأرباح المحتجزة بالشركة في ١ يناير ١٩٩٢ يبلغ ٢٤ مليون جنيه ورصيد حساب رأس المال المدفوع بالزيادة ٥ مليون جنيه . وخلال سنة ١٩٩٢ ، كان صافي دخل الشركة ٥٦٠٠٠٠٠٠ جنيه . وتم سداد توزيع نقدي قدره ٦ , جنيه للسهم في ٣٠ يونيو ١٩٩٢ ، كما أجريت توزيعات أسهم بنسبة ٦٪ على المساهمين المسجلين في نهاية يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وقد طُلب منك تقديم المشورة حول المعالجة المحاسبية الصحيحة لتوزيع الأسهم . والأسهم الحالية للشركة مسجلة بالبورصة . وكانت أسعار بيعها كما يلي :

٣١ أكتوبر ١٩٩٢	٣٢ جنيه
٣٠ نوفمبر ١٩٩٢	٣٤ جنيه
٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٣٩ جنيه
متوسط السعر خلال الشهرين	٣٦ جنيه

والمطلوب :

- إجراء قيود اليومية اللازمة للتوزيعات النقدية؟
- إجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل توزيعات الأسهم؟
- إعداد جزء حقوق المساهمين (بما فيها جداول الأرباح المحتجزة ورأس المال المدفوع بالزيادة) بميزانية الشركة في نهاية سنة ١٩٩٢ على أساس المعلومات السابقة .

الفصل السابع عشر

الأوراق المالية المخففة لربح السهم وحساب ربح السهم DILUTIVE SECURITIES AND EARNINGS PER SHARE CALCULATIONS

الفصل السابع عشر

الأوراق المالية المخففة لربح السهم وحساب ربح السهم DILUTIVE SECURITIES AND EARNINGS PER SHARE CALCULATIONS

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

- ١ - وصف المحاسبة عن إصدار وتحويل وتسوية الأوراق المالية القابلة للتحويل .
- ٢ - شرح المحاسبة عن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل .
- ٣ - المقارنة بين المحاسبة عن شهادات حق شراء الأسهم وشهادات حق شراء الأسهم المصدرة مع أوراق مالية أخرى .
- ٤ - شرح الاختلاف حول خطط مكافآت الأسهم .
- ٥ - وصف المحاسبة عن خطط مكافآت الأسهم في ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- ٦ - حساب ربح السهم في هيكل رأس مال بسيط .
- ٧ - حساب ربح السهم في هيكل رأس مال معقد .

إن الإتجاه الحثيث نحو الإندماج الذي ظهر على مسرح الأعمال في الستينات قد تحول إلى إندفاع شديد في الثمانينيات . وقد أدت الزيادة في نشاط الإندماج إلى تزايد استخدام الأوراق المالية المخففة لربح السهم ، مثل السندات القابلة للتحويل والأسهم الممتازة القابلة للتحويل وضمانات الأسهم والأسهم المشروطة وغيرها . وتعرف الأوراق المالية المخففة بأنها تلك الأوراق التي تمكن حاملها من الحصول على أسهم عادية عند الممارسة أو التحويل ، رغم أنها لاتأخذ شكل الأسهم العادية . وعندما تصبح هذه الأوراق أسهم عادية ، فإن ذلك يؤدي عادة إلى إنخفاض في ربح السهم .

وخلال فترة الستينات، إعترف مديرو الشركات بأن إصدار مثل هذه الأنواع من الأوراق في عملية إندماج ليس له نفس الأثر الفوري السلبي على ربح السهم مثل إصدار الأسهم العادية. وعلاوة على ذلك، فقد وجدت العديد من الشركات أن إصدار الأسهم القابلة للتحويل يبدو أنه لايزعج المساهمين العاديين رغم أن حقوق المساهمين العاديين سوف تنخفض بصورة جوهرية عند تحويل هذه الأوراق لأسهم عادية فيما بعد. ولهذا الأسباب فقد ظهرت العديد من المصطلحات المختلفة للإشارة الى الطبيعة الخاصة لهذه الأنواع من الأوراق المالية والحيل غير المعتادة التي يمكن أن تقوم بها الشركة على المستثمر غير الواعي.

وقد كان هناك العديد من الأسباب وراء هذا الإندفاع نحو الإندماج في الثمانينيات في الولايات المتحدة والتي منها:

- ١ - أن موقف الحكومة لم يكن معوقاً لعمليات الإندماج.
- ٢ - تطوير المؤسسات المالية لبعض الوسائل المتقدمة لتوفير الائتمان لعمليات الإندماج.
- ٣ - أن العديد من ملاك الشركات الخاصة رغبوا في بيعها للحصول على سيولة شخصية.
- ٤ - كان الشراء أرخص من البناء وخاصة عندما تكون أوراق حق الملكية بالشركة مقيمة بأقل من حقيقتها.

ونتيجة لهذه الزيادة في نشاط الإندماج في الثمانينيات، فإن وجود الأوراق المالية المخفضة في ميزانيات الشركات من الأمور الشائعة جداً الآن. كما أن هناك زيادة في استخدام مكافآت الأسهم، وهي ذات طبيعة مخفضة أيضاً. حيث تستخدم خطط مكافآت الأسهم بصفة أساسية في إستقطاب المهارات الإدارية والإحتفاظ بها وكذلك لتخفيف العبء الضريبي عن المديرين التنفيذيين في الشرائح الضريبية العالية.

وقد أدى هذا الإستخدام الواسع للأوراق المالية المخفضة إلى قيام مهنة المحاسبة بدراسة هذا المجال بصورة دقيقة. وبصفة خاصة، فقد وجهت مهنة المحاسبة إهتمامها للمحاسبة عن هذه الأوراق في تاريخ الإصدار ولعرض أرقام ربح السهم التي تعترف بأثرها. وتتناول المناقشة التالية الأوراق المالية القابلة للتحويل وضمانات الأسهم وحقوق الإختيار في الأسهم والأسهم المشروطة.

القسم الأول

الأوراق المالية المخفضة وخطط المكافآت

DILUTIVE SECURITIES AND COMPENSATION PLANS

المحاسبة عن الدين القابل للتحويل

ACCOUNTING FOR CONVERTIBLE DEBT

إذا كانت السندات يمكن تحويلها إلى أوراق مالية أخرى للشركة خلال فترة زمنية محددة بعد إصدارها، فإنه يُطلق عليها سندات قابلة للتحويل. حيث يتضمن السند القابل للتحويل منافع السند مع الحق في تحويله إلى سهم بإختيار حامله. ويقبل على شراء هذا السند المستثمرون الذين يرغبون في الأمان المقترن بحيازة السند - الفائدة المضمونة - علاوة على حق التحويل الإضافي إذا زادت قيمة السهم بصورة جوهرية.

وتصدر الشركات أوراق قابلة للتحويل لسببين. حيث يتمثل السبب الأول في رغبة الشركة في الحصول على رأس المال الذي سوف يظهر - بافتراض التحويل - عند تحويل الدين الأصلي. ولتوضيح ذلك، افترض أن هناك شركة ترغب في الحصول على ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في الوقت الذي يبلغ فيه سعر سهمها العادي ٤٥ جنيه للسهم، فسوف يتطلب ذلك بيع ٢٢٢٢٢ سهم (مع تجاهل تكاليف الإصدار). ولكن عن طريق بيع ١٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠٠ ج للسند وقابل للتحويل إلى ٢٠ سهم عادي، فإن الشركة قد تحصل على ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مقابل التعهد بإصدار ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي فقط. وتشير أغلب دراسات السندات القابلة للتحويل إلى أن الغرض الأساسي من إصدار مثل هذه الأوراق هو الحصول على تمويل من أسهم عادية بمعدلات أرخص.

ويتمثل السبب الثاني لإصدار الشركة لأوراق قابلة للتحويل في أن أغلب الشركات لايمكنها إصدار ديون بمعدلات فائدة مناسبة إلا إذا اقترنت بها خاصية القابلية للتحويل. حيث أن شرط القابلية للتحويل يجعل المستثمر يقبل معدل فائدة أقل مما يمكن أن يقبله في حالة إصدار الدين العادي. فقد يكون على الشركة أن تسدد فائدة بمعدل ١٢٪ مثلاً في إصدار دين عادي، في حين أنه يمكنها إصدار دين قابل للتحويل بمعدل ٩٪ فقط. ومقابل هذا الإنخفاض في سعر الفائدة، يحصل المستثمر على حق

شراء السهم العادي للشركة بسعر ثابت حتى تاريخ إستحقاق الدين الذي يمتد عادة من ١٠ إلى ٢٠ سنة. وتتضمن المحاسبة عن الديون القابلة للتحويل عدد من قضايا التقرير المالي في تاريخ.

(١) الإصدار (٢) التحويل (٣) التسوية.

في تاريخ الإصدار At Time of Issuance

تتبع الطريقة المستخدمة في تسجيل إصدار الديون العادية في تسجيل إصدار السندات القابلة للتحويل في تاريخ إصدارها. ويتم إستهلاك أي خصم أو علاوة ناتج عن إصدار السندات القابلة للتحويل بإفترض أن المستثمر سوف يحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، لأنه من الصعب التنبؤ بتوقيت قيامه بالتحويل في حالة قيامه بذلك. وهناك خلاف حول المحاسبة عن الديون القابلة للتحويل كأصدار دين عادي، وسيتم تناول هذه القضية بمزيد من التفصيل في أجزاء تالية من هذا الفصل.

في تاريخ التحويل At Time of Conversion

إذا تم تحويل السندات إلى أوراق مالية أخرى، فإن المشكلة الأساسية في المحاسبة هي تحديد المقدار الذي يُستخدم في تسجيل الأوراق المالية المقابلة لهذه السندات. فبفرض أن شركة Hilton قد أصدرت ١٠٠٠ سند قابل للتحويل إلى ١٠ أسهم عادية (القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه) وذلك بعلاوة إصدار قدرها ٦٠ جنيه. وفي تاريخ التحويل بلغ رصيد العلاوة غير المستهلكة ٥٠ جنيه، والقيمة السوقية للسند ١٢٠٠ جنيه وبلغ سعر السهم في السوق ١٢٠ جنيه. في هذه الحالة يمكن إستخدام إحدى طريقتين لتحديد سعر إصدار السهم وهما:

- ١ - السعر السوقي للأسهم أو السندات وهو ١٢٠٠ جنيه.
- ٢ - القيمة الدفترية للسندات وهي ١٠٥٠ جنيه.

مدخل القيمة السوقية: حيث أن تسجيل الأسهم باستخدام سعر السوق في تاريخ الإصدار هو الطريقة الصحيحة من الناحية النظرية. فحينما يمكن بيع ١٠ أسهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم مقابل ١٢٠٠ جنيه، فإنه يجب تسجيل الفرق وقدره ١١٠٠ جنيه (١٢٠٠-١٠٠) في حساب رأس المال المدفوع بالزيادة. ولأن القيمة الدفترية للسندات المحولة تبلغ ١٠٥٠ جنيه، فإنه تحدث خسارة قدرها ١٥٠ جنيه (١٢٠٠-١٠٥٠) من تحويل هذه السندات. وسيكون قيد اليومية كما يلي:

من حـ/ قرض السندات	١٠٠٠
من حـ/ علاوة إصدار السندات	٥٠
من حـ/ خسارة تسوية قرض السندات	١٥٠
الى حـ/ أسهم عادية	١٠٠
الى حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية	١١٠٠

كما أنه يمكن تأييد استخدام السعر السوقي للسندات بنفس الأسس السابقة. فإذا كان سعر السهم في السوق غير قابل للتحديد، ولكن السندات يمكن شراءها بمبلغ ١٢٠٠ جنيه، فقد يرى البعض إعتبار أن سعر إصدار الأسهم يبلغ ١٢٠٠ جنيه.

مدخل القيمة الدفترية: من الناحية العملية، إذا لم نتمكن من تحديد السعر السوقي للأسهم أو السندات، فإن القيمة الدفترية للسندات في هذه الحالة توفر أفضل مقياس متاح لسعر الإصدار. كما أن هناك العديد من المحاسبين الذي يرون أنه حتى مع إتاحة الأسعار السوقية فإنه لا يجب استخدامها في المعالجة، لأن العملية هي مجرد إستبدال أسهم عادية بالسندات ويجب تسجيلها على أساس القيمة الدفترية للأسهم المحولة.

ويعلن مؤيدوا هذا الرأي أن هناك إتفاق قد عُقد في تاريخ الإصدار إما بسداد مقدار محدد من النقدية في تاريخ الإصدار أو بإصدار عدد محدد من أسهم الشركة. وعلى ذلك، فعند تحويل السند إلى حق ملكية طبقاً لشروط هذا العقد، فإنه لا يجب الإعتراف بأي مكسب أو خسارة عند التحويل. ولتوضيح هذا المدخل، فإن القيد الخاص بتسجيل العملية السابقة لشركة Hilton سيكون كما يلي:

من حـ/ قرض السندات	١٠٠٠
من حـ/ علاوة إصدار السندات	٥٠
الى حـ/ أسهم عادية	١٠٠
الى حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية	٩٥٠

وطريقة القيمة الدفترية في تسجيل السندات القابلة للتحويل هي الطريقة الأكثر شيوعاً في الاستخدام في الممارسة العملية ويجب استخدامها في حل التطبيقات العملية بهذا الكتاب إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

الحث على التحويل

Induced Conversions

في بعض الأحيان يرغب مصدر الدين القابل للتحويل في حث حامله على تحويله إلى أوراق حق ملكية من أجل تخفيض تكاليف الفائدة أو لتحسين نسب الديون إلى حق الملكية بالشركة. ونتيجة لذلك، فقد يعرض مصدر الورقة أحد أشكال المقابل الإضافي (نقدية أو أسهم عادية) للحث على التحويل. ويجب التقرير عن هذا المقابل الإضافي كمصروف في الفترة الحالية بمقدار يساوي القيمة العادلة للأوراق المالية الإضافية أو أي مقابل آخر.

فبفرض أن شركة Hellioid لديها سندات قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وقابلة للتحويل إلى ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم. وترغب الشركة في تخفيض تكلفة الفائدة السنوية، ولذلك فقد وافقت على سداد مبلغ إضافي لحملة السندات وقدره ٨٠٠٠٠ جنيه إذا قاموا بالتحويل. وبافتراض إتمام عملية التحويل، يكون قيد اليومية كما يلي:

٨٠٠٠٠	من حـ / مصروف تحويل ديون
١٠٠٠٠٠٠	من حـ / قرض السندات
١٠٠٠٠٠	الى حـ / أسهم عادية
٩٠٠٠٠٠	الى حـ / رأس مال مدفوع بالزيادة (الإضافي)
٨٠٠٠٠	الى حـ / النقدية

ويُسجل هذا المبلغ الإضافي وقدره ٨٠٠٠٠ جنيه كمصروف في الفترة الحالية وليس كتخفيض لحق الملكية. ويرى البعض أن تكلفة الحث على التحويل هي تكلفة حصول على رأس مال، ولذلك فإنه يجب الإقرار بها كتكلفة - تخفيض - حصول على رأس مال وليس كمصروف. ومع ذلك، فقد أعلن FASB أنه عندما يلزم سداد مبالغ إضافية لحملة السندات لحثهم على التحويل، فإن هذا السداد يكون مقابل خدمة (قيام حملة السندات بالتحويل في وقت معين) ويجب التقرير عنها كمصروف، ولا يُقرر عن هذا المصروف ضمن البنود غير العادية.

تسوية الديون القابلة للتحويل

Retirement of Convertible Debts

يمكن النظر لتسوية الدين القابل للتحويل كصفقة دين أو كصفقة حق ملكية. فعند معالجتها كصفقة دين، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للدين القابل للتحويل الذي تتم تسويته والنقدية المسددة يجب إدراجه عند حساب صافي الدخل، وعند

معالجتها كصفقة حق ملكية، يقفل الفرق في حساب رأس المال المدفوع بالزيادة. وتتشابه الطريقة المستخدمة في تسجيل إصدار السندات القابلة للتحويل مع تلك المستخدمة في تسجيل إصدار الديون العادية. حيث يعني ذلك أنه لا يجب إرجاع أي جزء من متحصلات الإصدار إلى خاصية القابلية للتحويل وإدراجه بالجانب الدائن من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة. ورغم أنه قد تظهر بعض الانتقادات النظرية لهذا المدخل، فإنه لتحقيق الإتساق في المعالجة، فإنه يجب الاعتراف بأي مكسب أو خسارة من تسوية الدين القابل للتحويل بنفس طريقة الاعتراف بأي مكسب أو خسارة من تسوية الدين الغير قابل للتحويل. ولهذا السبب، فإن الفروق بين سعر الإقتناء النقدي للدين والقيمة الدفترية له يجب التقرير عنها كمكسب أو خسارة ضمن دخل الفترة الحالية. وكما سبق في الفصل ١٤، فإن المكاسب أو الخسائر الهامة نسبياً من تسوية الديون تعتبر من البنود غير العادية.

ومع ذلك، فإن الفشل في الاعتراف بخاصية حق الملكية في الدين القابل للتحويل عند إصداره يخلق بعض المشاكل عند تسويته في وقت مبكر. فبفرض أن شركة URL قد أصدرت ديناً قابلاً للتحويل في وقت كان فيه مجتمع الأعمال يأخذ هذه الخاصية في الاعتبار عند التقويم. وفيما بعد، فقد انخفضت أسهم الشركة بصورة حادة جعلت خاصية التحويل ذات قيمة ضئيلة أو بلاقيمة. فإذا قامت الشركة بتسوية هذا الدين القابل للتحويل في وقت مبكر، فسوف ينتج مكسب ضخيم لأن القيمة الدفترية للدين سوف تتجاوز سعر التسوية. ويرى العديد من المحاسبين أن هذه المعالجة غير صحيحة لأن الانخفاض في قيمة الدين القابل للتحويل يتعلق بخاصية حق الملكية المتأصلة فيه وليس بخاصية الدين، ومن ثم فإنه يجب إجراء التسوية في حساب رأس المال المدفوع بالزيادة وليس ضمن الدخل السنوي. ومع ذلك، فإن الممارسة الحالية تتطلب الاعتراف بمكسب أو خسارة غير عادية في تاريخ التسوية المبكرة للدين.

الأسهم الممتازة القابلة للتحويل

CONVERTIBLE PREFERRED STOCK

إن الفرق الأساسي في المحاسبة عن السند القابل للتحويل والسهم الممتاز القابل للتحويل في تاريخ الإصدار هو أن السندات القابلة للتحويل تعتبر إلتزامات في حين أن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل (إلا إذا تضمنت شرط إستنفاد إجباري) تعتبر جزء من حقوق المساهمين.

وعلاوة على ذلك، فإنه عند ممارسة حق تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل، فإنه لا يوجد أي تبرير نظري للإعتراف بمكسب أو بخسارة. حيث لا يُعترف بأي مكسب أو خسارة عندما تتعامل الوحدة مع المساهمين بصفتهم ملاك للمنشأة. وفي هذه الحالة، تستخدم طريقة القيمة الدفترية مع جعل حساب الأسهم الممتازة وأي رأس مال مدفوع بالزيادة متعلق بها مديناً وحساب الأسهم العادية ورأس المال المدفوع بالزيادة (في حالة وجود زيادة به) دائناً.

وتختلف المعالجة إذا كانت القيمة الإسمية للأسهم العادية المصدرة تزيد عن القيمة الدفترية للأسهم الممتازة. ففي هذه الحالة، يُجعل حساب الأرباح المحتجزة مديناً بالفرق عادة.

فبفرض أن شركة Host قد أصدرت ١٠٠٠ سهم عادي (قيمة اسمية ٢ جنيه للسهم) عند تحويل ١٠٠٠ سهم ممتاز (قيمة إسمية ١ جنيه) سبق إصدارها بعلاوة قدرها ٢٠٠ جنيه؛ فيكون قيد اليومية كما يلي:

من حـ/ أسهم ممتازة قابلة للتحويل	١٠٠٠
من حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية (علاوة إصدار أسهم ممتازة)	٢٠٠
من حـ/ الأرباح المحتجزة	٨٠٠
الى حـ/ الأسهم العادية.	٢٠٠٠

ويمكن تبرير تسجيل الفرق بالجانب المدين لحساب الأرباح المحتجزة بأن الشركة قد منحت حملة الأسهم الممتازة عائداً إضافياً لتسهيل تحويلهم إلى الأسهم العادية. وفي هذا المثال، تم تحميل هذا العائد الإضافي على الأرباح المحتجزة. ومع ذلك، فإن بعض قوانين الشركات تتطلب معالجة هذا الفرق كتخفيض لرأس المال المدفوع بالزيادة من مصادر أخرى.

STOCK WARRANTS

شهادات حق شراء الأسهم

تحول شهادات حق شراء الأسهم لحاملها الحق في الحصول على أسهم الشركة بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة. ويتشابه هذا الحق الاختياري option مع خاصية القابلية للتحويل لأن شهادات حق شراء الأسهم - عند ممارستها - تصبح أسهماً عادية وعادة ما يكون لها أثر مخفض (تخفيض ربح السهم) مماثل لأثر تحويل الأوراق القابلة للتحويل. ومع ذلك، فإن هناك فرق جوهري بين الأوراق المالية القابلة للتحويل وشهادات حق

شراء الأسهم وهو أنه عند ممارسة هذا الحق بالفعل فإنه يجب على حاملها أن يسدد للشركة مبلغ نقدي معين للحصول على الأسهم.

وعادة ما يتم إصدار هذه الشهادات أو حقوق الإختيار في شراء أسهم إضافية في ظل ثلاث حالات كما يلي:

١ - عند إصدار الأنواع المختلفة من الأوراق المالية - مثل السندات أو الأسهم الممتازة - فإنه عادة ما يرفق بها شهادات حق شراء أسهم لجعل الورقة المالية المصدرة أكثر جاذبية.

٢ - عند إصدار أسهم عادية إضافية، يكون للمساهمين الحاليين حق أولوية في شراء الأسهم العادية أولاً. وقد تقوم الشركة بإصدار شهادات حق شراء أسهم لتأكيد هذا الحق.

٣ - تُقدّم شهادات حق شراء الأسهم - والتي يطلق عليها عادة حقوق إختيار على الأسهم stock options - كمكافآت للمديرين والعاملين.

إن مشاكل المحاسبة عن شهادات حق شراء الأسهم معقدة وتفرض العديد من الصعوبات التي مازال بعضها بدون حل.

شهادات حق شراء الأسهم المصدرة مع أوراق مالية أخرى:

إن شهادات حق شراء الأسهم المصدرة مع أوراق مالية أخرى تمثل بصفة أساسية حقوق إختيار طويلة الأجل لشراء أسهم عادية بسعر ثابت. ورغم أن بعض شهادات حق شراء الأسهم الدائمة يتم تداولها، فإن مدتها تتحدد عادة بفترة ٥ سنوات وفي بعض الحالات قد تكون ١٠ سنوات.

وفيما يلي إيضاح لكيفية عمل هذه الشهادات: فقد عرضت شركة Tenco وحدة تضم سهم وشهادة حق شراء لسهم آخر مرفقة به يمكن ممارستها بسعر ٢٥, ٢٤ جنيه للسهم وتصلح لمدة ٥ سنوات. وباعت الشركة هذه الوحدة بسعر ٢٢, ٧٥ جنيه. ولأن سعر السهم العادي في اليوم السابق على البيع كان ١٩, ٨٨ جنيه، فقد إفتترضت الشركة أن سعر الشهادة يبلغ ٢, ٨٧ جنيه.

ففي هذه الحالة، كان للشهادة قيمة ظاهرة قدرها ٢, ٨٧ جنيه وذلك رغم أنه لن يكون من المفيد لمن يشتريها في الوقت الحاضر أن يمارس حقه ويشتري الأسهم بالسعر المحدد، وذلك لأن سعر السهم يقل بكثير عن سعر الممارسة المحدد وقدره ٢٥, ٢٤ جنيه. ولكن المستثمر يسدد مقابل هذه الشهادة ليحصل على حق محتمل في المستقبل

على هذه الأسهم بسعر محدد عندما يزيد سعر الأسهم بصورة جوهرية عن هذا السعر المحدد. على سبيل المثال، إذا زاد سعر السهم إلى ٣٠ جنيه يكون المستثمر قد حقق مكاسب قدرها ٢,٨٨ جنيه (٣٠ - ٢٥, ٢٤ - ٢,٨٧) من إستثمار قدره ٢,٨٧ جنيه، بمعدل قدره ١٠٠٪ ولكن إذا لم يرتفع سعر السهم مطلقاً، يكون المستثمر قد خسر مقابل الشهادة وقدره ٢,٨٧ جنيه بالكامل.

وفي حالة شهادات حق شراء الأسهم القابلة للإنفصال detachable (بمعنى أن الشهادة يمكن بيعها بشكل مستقل عن السند المرفق بها) فإن المتحصلات من بيع هذا الدين يجب توزيعها بين نوعي الأوراق المالية. وقد رأت المهنة في إصداراتها أن هذه العمليات تضم نوعين منفصلين من الأدوات المالية القابلة للإنفصال وهما: (١) السند، (٢) الشهادة التي تعطى لحاملها الحق في شراء السهم العادي بسعر محدد. ويمكن تداول الشهادات القابلة للإنفصال بصورة مستقلة عن الدين نفسه، ولذلك فإنه يمكن تحديد قيمة سوقية لهذا الشهادات. وهناك طريقتان لتوزيع هذه المتحصلات هما:

(١) الطريقة النسبية و

(٢) الطريقة التفاضلية.

الطريقة النسبية: لقد أدى عرض شركة AT&T لشهادات قابلة للإنفصال مدتها ٥ سنوات لشراء سهم عادي (قيمة إسمية ٥ جنيه للسهم) بسعر ٢٥ جنيه (في وقت كان فيه سعر السهم يقرب من ٥٠ جنيه) إلى تمكين الشركة من تسعير السندات التي أصدرتها بما يجعل معدل الفائدة الحقيقي لها ٨,٧٥٪. ولتحديد قيمة لكل من الورقتين فإنه يلزم تحديد: (١) قيمة السندات بدون الشهادات، (٢) قيمة الشهادات. على سبيل المثال، إفتراض أنه تم بيع سندات شركة AT&T السابقة بدون الشهادات بعد إصدارها بفترة وجيزة بنسبة ٩٩، من قيمتها الإسمية وقدرها ١٠٠٠ جنيه. وكانت القيمة السوقية للشهادات في ذلك الوقت ٣٠ جنيه. وقبل بيع هذه الشهادات فإنه لن تكون لها قيمة سوقية. وسوف يستند توزيع المتحصلات على تقدير للقيمة السوقية التي يمكن تحديدها بصفة عامة بواسطة خبراء الإستثمار بالبنوك أو على أساس القيمة السوقية النسبية للسندات والشهادات بعد إصدارها وتداولها مباشرة. وقد بلغ السعر المدفوع في ١٠٠٠٠٠ سند بقيمة إسمية ١٠٠٠٠ جنيه للسند مع الشهادات المرفقة بها ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو قيمتها الإسمية. وسوف يُوزع هذا المبلغ بين السندات والشهادات على النحو التالي:

القيمة السوقية العادية للسندات (بدون شهادات) (٩٩ × ١٠٠٠٠٠٠٠)	٩٩٠٠٠٠٠
القيمة السوقية العادية للشهادات (٣٠ × ١٠٠٠٠٠ جنيهه)	٣٠٠٠٠٠
إجمالي القيمة السوقية العادلة	١٠٢٠٠٠٠٠
الموزع على السندات	$\frac{٩٩٠٠٠٠٠}{١٠٢٠٠٠٠٠} \times ١٠٠٠٠٠٠٠ = ٩٧٠٥٨٨٢$
الموزع على الشهادات	$\frac{٣٠٠٠٠٠}{١٠٢٠٠٠٠٠} \times ١٠٠٠٠٠٠٠ = ٢٩٤١١٨$
جملة الموزع	١٠٠٠٠٠٠٠

ففي هذه الحالة تُباع السندات بخصم ويتم تسجيلها كما يلي:

من حـ / النقدية	٩٧٠٥٨٨٢
من حـ / خصم إصدار السندات	٢٩٤١١٨
الى حـ / قرض السندات	١٠٠٠٠٠٠٠

وعلاوة على ذلك، تباع الشركة شهادات حق الشراء وتضاف قيمتها للجانب الدائن من حساب رأس المال المدفوع، ويكون القيد كما يلي:

من حـ / النقدية	٢٩٤١١٨
الى حـ / رأس المال المدفوع - شهادات أسهم	٢٩٤١١٨

ويمكن إدماج القيدتين السابقين في قيد واحد، حيث يظهران هنا بشكل منفصل لإبراز أن مشتري السندات لا يشتري السند فقط ولكنه يشتري أيضاً حق محتمل في المستقبل على الأسهم العادية للشركة. وبفرض أنه تمت ممارسة الحق في الشهادات كلها وعددها ١٠٠٠٠٠ (بعدد سهم واحد لكل شهادة)، فسوف يُجرى القيد التالي:

من حـ / النقدية (٢٥ × ١٠٠٠٠٠ جنيهه)	٢٥٠٠٠٠
من حـ / رأس المال المدفوع - شهادات أسهم	٢٩٤١١٨
الى حـ / أسهم عادية (٥ × ١٠٠٠٠٠ جنيهه)	٥٠٠٠٠
الى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية	٤٩٤١١٨

ومع ذلك، فإذا افترضنا أن حائزي هذه الشهادات لم يمارسوا حقهم، فإن حساب رأس المال المدفوع - شهادات حق شراء أسهم يجعل مديناً بمبلغ ٢٩٤١١٨ مع جعل حساب رأس المال المدفوع من شهادات حق الشراء المنتهية دائناً بنفس المبلغ.

الطريقة التفاضلية: في الحالات التي لا يمكن فيها تحديد القيمة العادلة للشهادات أو السندات، فإن الطريقة التفاضلية المستخدمة في حالة شراء الأوراق المالية بمبلغ إجمالي (والموضحة في الفصل ١٥) يمكن إستخدامها. ويعني ذلك إستخدام القيمة السوقية التي أمكن تحديدها لأي من الورقتين على أن يخصص باقي سعر الشراء للورقة التي لم تتحدد لها قيمة سوقية. فبفرض أن سعر السوق لشهادات حق شراء أسهم شركة AT&T السابقة كان معروفاً وقدره ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه، ولكن لا يمكن تحديد القيمة السوقية للسندات بدون شهادات حق شراء أسهم. ففي هذه الحالة، فإن المقدار المخصص على كل من الشهادات والسندات سيكون كما يلي:

إجمالي المبلغ المحصل	١٠٠٠٠٠٠٠
المخصص على شهادات حق شراء أسهم	٣٠٠٠٠٠
الرصيد يخصص على السندات	٩٧٠٠٠٠٠

بعض التساؤلات النظرية: إن هناك تساؤل يبرز حول ما إذا كان تخصيص قيمة لشهادات حق شراء الأسهم يتسق مع المعالجة المناظرة للديون القابلة للتحويل والتي لا تخصص فيها أي قيمة لخاصية القابلية للتحويل. وقد قرر FASB في هذا الصدد أن خاصية القابلية للتحويل في أي ورقة غير قابلة للإنفصال، بمعنى أن الإختيارات في هذه الحالة محددة تماماً. فحامل الورقة القابلة للتحويل إما أن يحولها أو يقوم بتسويتها مقابل نقدية، ولكن لا يمكنه أن يفعل الأمرين معاً. ومن ثم، فإنه لا يوجد أساس للإعتراف بقيمة مستقلة لخاصية التحويل في الحسابات. ومع ذلك، فقد أشار FASB إلى أن إصدار سندات مع شهادات حق الشراء القابلة للإنفصال يتضمن نوعين من الأوراق المالية. أحدهما ورقة مالية لدين سوف يظل حتى تاريخ الإستحقاق، والآخر شهادة حق شراء أسهم عادية. ففي تاريخ الإصدار، هناك أدوات مالية يمكن فصلها، ومن ثم يمكن معالجة كل منها بشكل مستقل. ولكن الشهادات غير القابلة للإنفصال لا تتضمن توزيع للمتحصلات بين السندات والشهادات، لأن المتحصلات الإجمالية في هذه الحالة تسجل كدين.

ويرى الكثيرون أن خاصية القابلية للتحويل لا تختلف في طبيعتها بصورة جوهرية عن الحق الذي تكلفه شهادات حق شراء الأسهم. فرغم الإختلاف في الشكل القانوني لكل منهما، فإن التساؤل هو ما إذا كان هناك تشابه بينهما في الجوهر يؤيد

إستخدام نفس المعالجة المحاسبية لكل منهما. حيث يرى البعض أن عدم القابلية للإنفصال في حد ذاتها لا تشكل أساساً كافياً لمنع التوزيع بين المكونات التي تشكل صفقة معينة. فهناك أمثلة على عمليات توزيع للقيم بين أصول في صفقة واحدة، ومنها توزيع قيمة الشراء في حالة شراء حزمة مترابطة من الأصول والفصل بين أصل المبلغ والفائدة عند رسملة الإستثمارات طويلة الأجل، بما يشير إلى أن المحاسب قد يحاول توزيع القيم في صفقة واحدة. ويعتقد منتقدوا المعالجة المحاسبية الحالية للأوراق القابلة للتحويل أن إنكار الإعتراف بقيمة الخاصية القابلة للتحويل هو مجرد نظر إلى شكل الأداة المالية دون التعامل مع الجوهر الحقيقي للصفقة.

ولا يتفق الكاتبان مع مذهب إليه FASB. ففي كلا الحالتين (الديون القابلة للتحويل والديون المصدرة مع شهادات حق الشراء)، يسدد المستثمر مبالغ للشركة مقابل خاصية حق ملكية؛ بمعنى حقه في إقتناء أداة حق ملكية في المستقبل. والفرق الحقيقي الوحيد بينهما هو أن السداد الإضافي المطلوب عند إقتناء أداة حق الملكية بصورة رسمية يأخذ اشكالاً مختلفة. حيث أن حامل الشهادة يسدد نقدية إضافية للشركة المصدرة، في حين أن حامل الدين القابل للتحويل يسدد مقابل السهم عن طريق التضحية بمتحصلات الفائدة من تاريخ التحويل وحتى تاريخ الإستحقاق وكذلك التضحية بمتحصلات أصل الدين نفسه. وعلى ذلك، فقد أعلن أن الفرق هو في طريقة أو شكل السداد فقط وليس في الجوهر. ومع ذلك، فإنه إلى أن تعدل المهنة من موقفها في المحاسبة عن الديون القابلة للتحويل بصورة رسمية، فإنه لن يعترف محاسبياً بخاصية حق الملكية إلا في حالة السندات المصدرة مع شهادات حق شراء أسهم قابلة للإنفصال.

الحق في شراء أسهم إضافية Rights to subscribe to Additional shares

إذا قرر مجلس إدارة الشركة إصدار أسهم جديدة، يكون للمساهمين القدامى عادة الحق في شراء الأسهم الجديدة المصدرة حسب نسبة ملكية كل منهم. حيث يحمي هذا الحق المساهمين الحاليين من إنخفاض حقهم النسبي في التصويت دون رغبتهم، كما قد يسمح لهم بشراء الأسهم بأقل من قيمتها السوقية. والشهادات التي تصدر في مثل هذه الحالات تكون قصيرة الأجل، على عكس الشهادات التي تصدر مع الأوراق المالية الأخرى.

وتحدد الشهادة الخاصة بحق الأولوية السابق عدد الأسهم التي يمكن لحاملها

شرائه، وكذلك السعر الذي يمكن به شراء هذه الأسهم الجديدة. وعادة ما يعطى كل سهم مملوك لحامله حق أولوية على سهم واحد، كما أن سعر الشراء المحدد غالباً ما يكون أقل من القيمة السوقية الجارية لمثل هذه الأسهم، وهو في حد ذاته ما يعطي قيمة لهذه الحقوق. ومن تاريخ إصدار هذه الشهادات حتى تاريخ إنتهاءها، فإنه يمكن شراءها وبيعها كأى ورقة مالية أخرى.

ولا يلزم إجراء أي قيد يومية عند إصدار هذه الحقوق للمساهمين الحاليين، حيث يكفي بعمل مذكرة إيضاحية تشير إلى عدد الحقوق المصدرة للمساهمين الحاليين ولضمان أن الشركة لديها أسهم مرخص بها وغير مصدرة يمكن إصدارها في حالة ممارسة هذه الحقوق. ولا يجرى أي قيد رسمي في هذا الوقت، حيث لم يصدر أي سهم ولم تحصل أية نقدية.

وعند ممارسة هذه الحقوق، فإن العملية تتضمن عادة نوعاً من السداد النقدي. فإذا كانت النقدية المحصلة مساوية للقيمة الاسمية، يُجرى قيد يجعل حساب أسهم رأس المال دائماً بالقيمة الاسمية. وإذا كانت النقدية المحصلة تزيد عن القيمة الاسمية، تسجل الزيادة بالجانب الدائن من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية، وإذا كانت أقل من القيمة الاسمية، يُسجل النقص بالجانب المدين من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية.

خطط مكافآت الأسهم STOCK COMPENSATION PLANS

هناك شكل آخر لشهادات حق الشراء يظهر في خطط مكافآت الأسهم التي تستخدم في تحفيز العاملين، وهي حقوق الإختيار في الأسهم stock option التي تعطي لبعض العاملين الحق في شراء أسهم عادية بسعر محدد على مدى فترة زمنية ممتدة. وهذه الحقوق شائعة جداً لأنها تستوفي أهداف البرامج الفعالة لمكافأة العاملين.

فقد حظيت المكافأة الفعالة للعاملين بإهتمام متزايد في الآونة الأخيرة. وقد أجمعت الآراء على أن برامج المكافأة الفعالة هي تلك التي:

- (١) تدفع العاملين إلى مستويات أداء مرتفعة،
- (٢) تساعد على الإحتفاظ بالمديرين التنفيذيين وتسمح باستقطاب مهارات جديدة،
- (٣) تحدد المكافأة على أساس أداء العاملين وأداء الشركة،
- (٤) تعظم من منافع العاملين بعد الضريبة وتدنى من تكاليفهم بعد الضريبة،
- (٥) تستخدم معايير الأداء الخاضعة لتحكم العاملين.

ورغم أن خطط المكافآت النقدية المعتادة (المرتب والحوافز النقدية) تمثل جزءاً هاماً من أي برنامج للمكافأة، فإنها ذات نظرة قصيرة الأجل. وتعترف العديد من المنشآت بأن هناك حاجة لخطّة مكافآت طويلة الأجل علاوة على الجزء النقدي.

حيث تحاول خطط المكافآت طويلة الأجل أن تنمى لدى المدير ولاءً قوياً نحو المنشأة. ومن الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الهدف أن يحصل المدير على جزء من ناتج عمله؛ بمعنى أن يحصل على حصة في ملكية الشركة بناءً على التغيرات في بعض المقاييس طويلة الأجل مثل الزيادات في ربح السهم أو الإيرادات أو سعر السهم أو الحصة في السوق. وتأخذ هذه الخطط - والتي يطلق عليها عادة خطط حقوق الإختيار في الأسهم stock option plans - العديد من الأشكال المختلفة. ولكنها بالدرجة الأولى تقدم للمدير الفرصة في الحصول على أسهم أو نقدية في المستقبل إذا كان أداء الشركة (مقاساً بالأسلوب المحدد) مرضياً.

وتُعد خطط حقوق الإختيار من أكثر وسائل تحفيز المديرين إنتشاراً حيث يرغب المديرون في هذه الحقوق لأنها قد تحول المدير إلى مليونير في حالة نجاح الشركة.

The Major Accounting Issue

القضية المحاسبية الأساسية

لتوضيح أكثر القضايا المحاسبية إثارة للجدل فيما يتعلق بحقوق الإختيار، افترض أنك تعمل لدى شركة Hurdle وقد منحتك الشركة الحق في شراء ١٠٠٠٠ سهم من أسهمها العادية كجزء من مكافأتك. ويُشار لتاريخ حصولك على هذا الحق بتاريخ المنح grant date. ويستمر هذا الحق لمدة ١٠ سنوات، وقد كان كل من سعر السوق وسعر الممارسة للسهم في تاريخ المنح ٢٠ جنيه، فما هي قيمة المكافأة التي حصلت عليها الآن؟

يعتقد البعض أنك لم تحصل على شيء يذكر، بمعنى أن الفرق بين سعر السوق وسعر الممارسة صفر ومن ثم فليس هناك مكافأة. في حين يرى آخرون أن هذه الحقوق ذات قيمة: فإذا ما إرتفع سعر السهم عن ٢٠ جنيه في أي وقت خلال السنوات العشر القادمة وقمت بممارسة حقك في الشراء بسعر الممارسة وقدره ٢٠ جنيه، تكون قد حصلت على مكافأة جوهرية. على سبيل المثال، إذا كان سعر السوق في نهاية السنة الرابعة ٣٠ جنيه للسهم وقمت بممارسة حق الشراء، فإنك سوف تحقق مكسب قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه [١٠٠٠٠ حق إختيار $\times (٣٠ - ٢٠)$] وذلك مع تجاهل ضرائب الدخل.

فكيف تقرر شركة Hurdle عن منح هذه الحقوق؟ في أغلب الحالات تتطلب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها قياس تكلفة هذه المكافأة بالزيادة في سعر الأسهم في السوق عن سعر الممارسة في تاريخ منح الحق. ومن ثم، فإن شركة Hurdle لن تعترف بأية مصروفات مكافأة متعلقة بمنحك هذا الحق لأنه في تاريخ المنح كان سعر السوق مساوياً لسعر الممارسة.

وفي الآونة الأخيرة أصدر FASB مذكرة مبدئية في المحاسبة عن خطط حقوق الاختيار سوف تتطلب من الشركات استخدام نماذج تسعير معقدة لهذه الحقوق لتقويمها في تاريخ المنح. وإذا ما تم تطبيق متطلبات هذه المذكرة فإن العديد من الشركات سيكون لديها تكاليف مكافآت جوهرية لم يسبق لها التقرير عنها. وفيما يلي الأثر الذي يمكن أن يسببه المعيار الجديد على عائد السهم في عدد من الشركات الأمريكية:

الشركة	ربح السهم سنة ١٩٩٢	نسبة الإنخفاض ٪	الشركة	ربح السهم سنة ١٩٩٢	نسبة الإنخفاض ٪
Signal	٣,٩١	٦,٣	Mc Donald's	٢,٦٠	٥,٤
Alcoa	,٨٩	١٠	Merck	٣,١٢	١,٦
A. Express	,٨٣	٧	Microsoft	٢,٤١	١٨,٩
Amgen	٢,٤٢	٨,٧	Minn	٥,٦٥	٢
AT & T	٢,٨٦	,٩	Morgan	٦,٩٣	٣,٢
Boeing	٤,٥٧	٢,٥	Novell	,٨١	١٥
Chevron	٦,٣٢	,٤	Paramount	٢,٢٧	٦,٩
Coca-Cola	١,٧٣	١,٧	Morris	٥,٤٥	١,٤
Disney	٢,٥٥	٤,٧	Pogo	,٦٦	٣,٣
Du Pont	١,٨٢	,٩	Procter & Gamble	٣,٢٢	٢,٢

وبالطبع فإن هناك العديد من الشركات الأمريكية التي تعترض على متطلبات هذه المذكرة المبدئية. كما أن العديد من الشركات الصغرى ذات التقنية العالية تعارض هذه المتطلبات بشدة وتعلن أنه لا يمكنها إستقطاب الإدارة المحترفة إلا بتقديم هذه الحقوق لهم، وأنها إذا ألزمت بالإعتراف بمقادير ضخمة من مصروفات المكافآت في ظل هذه الخطط، فإنها ستكون في موقف تنافسي ضعيف مع الشركات الأكبر التي يمكنها أن

تتحمل التقرير عن أعباء مكافآت ضخمة .

نظرة على هذا الخلاف :

إن إلقاء نظرة على الأحداث المتعلقة بهذه المذكرة المبدئية يوضع مدى الصعوبة في عملية وضع المعايير المحاسبية عندما تعتقد العديد من الأطراف أنها سوف تتأثر بصورة سلبية نتيجة هذا المعيار.

١ - في سنة ١٩٨٤ شرع FASB في مشروع أساسي لتحديد مدى ضرورة التقرير عن حقوق الاختيار كمكافآت . وقد إعترض مجتمع الأعمال على هذا المشروع مشيراً إلى أن الممارسة المحاسبية الحالية مناسبة . وقد أعلن الكثيرون أن سبب معارضة مجتمع الأعمال هو التخوف من الإلزام بالتقرير عن تكاليف مكافآت إضافية بالقوائم المالية . وفي النهاية جمد FASB هذا المشروع لحين إنتهاءه من دراسة عن القضايا الأساسية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية .

٢ - إستمر التزايد في خطط حقوق الاختيار ومنح المديرين لحقوق ذات مقادير كبيرة . وفي بعض الحالات ، لم تقرر الشركات عن أية مصروفات مكافأة عن هذه الحقوق . وعلاوة على ذلك ، فإنه في بعض الحالات لم تكن هناك علاقة بين مستوي السداد والحقوق الممنوحة من ناحية وأداء الشركة من ناحية أخرى . وقد تلقت SEC العديد من الإنتقادات من المشرعين والصحافة المالية لضعف الإفصاح والتقرير عن هذه الحقوق . وهو ما جعل SEC تحث FASB على التحرك بسرعة أكبر في مشروعه للمحاسبة عن حقوق الاختيار في الأسهم .

٣ - في يناير ١٩٩٢ قدم أحد أعضاء الكونجرس مشروع قانون يلزم بالمزيد من الإفصاح عن حقوق الاختيار . حيث يطالب هذا القانون SEC بإصدار تشريعات تطالب الشركات ذات الإكتتاب العام بالإعتراف بمصروف عن هذه الحقوق على أساس القيمة العادلة للحقوق الممنوحة للمديرين . وقرر هذا العضو أن FASB سبق أن أعلن أن القواعد المتعلقة بحقوق الاختيار قد إنتهكت وأنه يلزم تثبيتها . وقد وافق هذا العضو على تأجيل البت في مشروع القانون بشرط أن يقوم FASB بإصدار معيار لحل هذه المشكلة .

٤ - في نهاية سنة ١٩٩٢ أصدرت SEC إرشادات جديدة للإفصاح عن المكافآت المقدمة للمديرين . وقد تضمن هذا الإفصاح إيضاحاً للمكافآت المقدمة للمديرين الخمسة الذين يحصلون على أعلى رواتب بالمنشأة . ورغم أن هذا

- الإفصاح كان محدود النطاق، إلا أنه كان مقبولاً.
- ٥ - في يونيو ١٩٩٣ أصدر FASB مذكرة مبدئية في حقوق الاختيار. وتضمنت توصيات هذه المذكرة أن قيمة حقوق الاختيار المقدمة للمديرين تمثل مكافآت يجب الاعتراف بها في القوائم المالية. حيث أن عدم الاعتراف بهذه التكاليف يجعل القوائم المالية لا تستوفي خصائص المصدقية والصدق في العرض. وأوصت هذه المذكرة باستخدام نماذج معقدة في تسعير هذه الحقوق لتقدير قيمتها التي يقرر عنها. وعلاوة على ذلك، فقد وسعت المذكرة من جوانب الإفصاح المتعلقة بهذه الخطط.
- ٦ - قابل مجتمع الأعمال مذكرة FASB بعاصفة من الرفض. حيث أعلن البعض أن حقوق الاختيار لا تمثل مصروف مكافأة، وأعلن البعض أنه من المستحيل وضع نماذج تسعير مناسبة لهذه الحقوق، وقال آخرون أن مثل هذه المعايير سوف تكون نكبة على الإقتصاد الأمريكي. وقد استخدمت حجج الآثار الإقتصادية للمعايير بصورة مكثفة في معارضة هذه المذكرة. وفي منتصف سنة ١٩٩٣ قدمت إحدى عضوات الكونجرس حلاً برلمانياً يطالب FASB بعدم تغيير القواعد المحاسبية الحالية وذلك بسبب إضرار هذا التغيير بالإقتصاد الأمريكي ككل وبالشركات الصغيرة ذات التقنية العالية بصفة خاصة.
- ٧ - في ٣٠ يونيو ١٩٩٣ قدم قانون في الكونجرس يلزم SEC بالمطالبة بعدم التقرير عن أي مصروف مكافأة متعلق بخطط حقوق الاختيار في قائمة الدخل. ولجعل هذا القانون جذاباً للأطراف المختلفة، فقد قرر إستبعاد ٥٠٪ من الضريبة المفروضة على أي مكسب يحققه المدير إذا ما احتفظ بأسهمه لمدة سنتين من تاريخ ممارسة حق الشراء. كما طالب هذا القانون بأن يتم منح ٥٠٪ من حقوق الاختيار في الخطط الجديدة إلى ٨٠٪ من العاملين الذين لا يحصلون على مكافآت ورواتب عالية. وبذلك، فقد كان أعضاء الكونجرس قادرين على وضع القوانين التي تدفع FASB للتحرك، ثم وضع القوانين التي تمنعه من فعل أي شيء.
- ٨ - خلال الجزء الأخير من سنة ١٩٩٣، حاول FASB الحصول على دعم سياسي لمشروعه ولكنه لم يجد سوى القليل من المؤيدين. فقد أعلن جميع أعضاء SEC عن تحفظهم على القواعد التي يقترحها FASB. ومع ذلك، فقد عارض رئيس SEC الكثير من جهود الضغط الموجهة ضد FASB.
- ٩ - في بداية سنة ١٩٩٤ كتب مجموعة من أعضاء الكونجرس إلى SEC يعربون عن

إهتمامهم بأن مصداقية عملية التقرير المالي قد تضار بصورة شديدة إذا قام الكونجرس - لأسباب سياسية أو إقتصادية - بمنع FASB من تعديل القصور الذي يراه في القوائم المالية أو بتجاهل FASB ووضع المعايير المحاسبة مباشرة عن طريق التشريعات القانونية.

١٠ - في منتصف سنة ١٩٩٤ وافق FASB على تأجيل متطلبات المذكرة المبدئية بأن تفصح الشركات عن معلومات إضافية متعلقة بحقوق الإختيار وذلك لمدة عام . وعلاوة على ذلك ، فإنه يبدو أن مصروف المكافأة سيتم التقرير عنه في قائمة الدخل بمقادير أقل مما أوصت به المذكرة في البداية . ومن البدائل الأخرى الممكنة ألا يتمكن FASB من المطالبة بالتقرير عن أية أعباء في العديد من خطط حقوق الإختيار.

إن حالة حقوق الإختيار تقدم مثلاً تقليدياً على الصعوبة التي يواجهها FASB عند إصدار معيار محاسبي . فهناك العديد من القوي والمصالح الخاصة التي تتحد ضده . حتى أن بعض الأطراف التي أظهرت في البداية تأييدها لأعمال المجلس قد عدلت عن موقفها بعد ذلك . فالجدل حول هذه القضية لم يكن في الجزء الأكبر منه حول الأسلوب الصحيح للمحاسبة وإنما كان في معظمه حول الآثار الإقتصادية للمعايير . وإذا ما إتجهت المهنة لوضع معايير محاسبية لتحقيق أهداف إجتماعية أو إقتصادية أو أهداف السياسة العامة ، فلن يمضى وقت طويل قبل أن تفقد عملية التقرير المالي مصداقيتها .

المحاسبة الحالية عن خطط مكافآت الأسهم

CURRENT ACCOUNTING FOR STOCK COMPENSATION PLANS

إن المحاسبة عن خطط حقوق الإختيار في الأسهم التي لا تمثل مكافأة للعاملين بالشركة لا تفرض أية مشاكل عملية على المحاسبين ، حيث لا تقوم الشركة بتسجيل مصروف مكافأة . وتتم المحاسبة عن ممارسة حق الإختيار في شراء الأسهم في هذه الحالة كما هو الحال في الإصدار العادي للأسهم وذلك بزيادة حقوق المساهمين بمقدار سعر الممارسة . ومع ذلك ، فإن الخطط التي تتضمن مكافأة العاملين بالشركة تفرض المزيد من الصعوبات . حيث تبرز في هذه الحالة ثلاثة أسئلة يلزم حلها وهي :

- ١ - كيف يجب تحديد مصروف المكافأة؟
- ٢ - ماهي الفترات التي يجب تخصيص مصروف المكافأة عليها؟
- ٣ - ماهي أنواع الخطط التي تستخدم في مكافأة العاملين والمديرين؟

Determining Compensation Expense**تحديد مصروف المكافأة**

يحسب مصروف المكافأة على أساس الزيادة في السعر السوقي للأسهم عن سعر الممارسة في تاريخ القياس. حيث يتمثل تاريخ القياس في أقرب تاريخ يُعرف فيه كل من:

١ - عدد الأسهم التي يحق لكل عامل الحصول عليها،

٢ - سعر الممارسة أو الشراء.

ويتمثل تاريخ القياس في أغلب الخطط في تاريخ منح حق الاختيار للعامل. ولكنه قد يكون تالياً لتاريخ المنح في الخطط ذات الشروط المتغيرة (والتي يكون فيها عدد الأسهم أو سعر الممارسة أو كلاهما غير معروف) والتي تعتمد على أحداث تالية لتاريخ المنح. وفي الخطط ذات الشروط المتغيرة فإن تاريخ القياس عادة ما يكون هو تاريخ الممارسة.

وإذا كان عدد الأسهم أو سعر الممارسة أو كلاهما غير معروف، فإنه قد يلزم تقدير مصروف المكافأة في ضوء إفتراضات حول ما يمكن أن يكون عليه عدد الأسهم وسعر الممارسة.

Allocating Compensation Expense**تخصيص مصروف المكافأة**

حيث يُعترف بمصروف المكافأة في الفترة (أو الفترات) التي يقدم فيها العامل خدماته للشركة (والتي يطلق عليها عادة فترة الخدمة). حيث يُحدد مصروف المكافأة الإجمالي في تاريخ القياس ويوزع على الفترات المناسبة المستفيدة من خدمات العاملين. وفي الممارسة العملية، يصعب عادة تحديد فترة الخدمة، ويلزم ممارسة قدر مناسب من الحكم الشخصي في تحديدها. حيث أن القاعدة العامة تقضى باستخدام أي طريقة منتظمة ورشيدة في حالة عدم القدرة على تحديد فترة الخدمة بصورة واضحة. وبفرض أن تاريخ القياس هو تاريخ المنح، فإن العديد من المنشآت تعترف بمصروف المكافأة على مدى فترة زمنية إجتهدية، في حين تقوم منشآت أخرى بإستنفاده من تاريخ المنح وحتى تاريخ ممارسة حق الاختيار لأول مرة وتسجله منشآت أخرى كمصروف في نفس فترة منحه.

Types of Plans**أنواع الخطط**

هناك العديد من الأنواع المختلفة من الخطط التي تستخدم في مكافأة المديرين التنفيذيين بالشركة. وفي كل هذه الخطط، فإن مقدار المكافأة يعتمد على أحداث

مستقبلية. ولذلك، فإن الإستمرار في خدمة الشركة هو عنصر ضروري في كل أنواع الخطط. ويعتمد شيوع خطة معينة عادة على التوقعات في سوق الأسهم والإعتبارات الضريبية. على سبيل المثال، فإنه عندما يبدو أن سعر سهم الشركة سوف يتحسن، فإن الخطة التي تقدم حق إختيار في شراء أسهم الشركة تعتبر جذابة للمديرين. وعلى عكس ذلك، فإنه عندما يبدو أن سعر سهم الشركة لن يتحسن، فإن المكافأة عندئذ قد يتم ربطها بأحد مقاييس الأداء مثل الزيادة في القيمة الدفترية للسهم أو ربح السهم. وهناك ثلاثة أنواع شائعة من الخطط التي توضح القضايا المحاسبية المختلفة وهما:

١ - خطط حقوق الإختيار في الأسهم (تحفيزية أو غير مشروطة)

٢ - حقوق تقويم الأسهم.

٣ - خطط المكافأة المستندة للأداء.

Stock Option Plans

خطط حقوق الإختيار في الأسهم

حيث أن خطط حقوق الإختيار قد تكون خطط حقوق إختيار تحفيزية incentive أو خطط حقوق إختيار غير مشروطة Non-qualified. وتستند التفرقة بين النوعين من خطط الإختيار على المعاملة الضريبية الخاصة بكل منهما في قوانين الضرائب.

فمن وجهة نظر المدير، فإن حقوق الإختيار التحفيزية تقدم له ميزة ضريبية أكبر. ففي هذه الخطط لا يسدد المدير أية ضرائب على الفرق بين سعر الأسهم في السوق وسعر الممارسة عند شراءه للأسهم. ولكن عند قيام المدير ببيع هذه الأسهم بعد ذلك، فإنه يسدد الضرائب على هذا الفرق على أساس معدلات الضرائب السارية على الدخل العادي. وعلى عكس ذلك، فإن المدير الذي يحصل على حق إختيار غير مشروط يجب أن يسدد الضرائب - بمعدل الدخل العادي - على الفرق بين سعر الأسهم في السوق وسعر الممارسة وقت شراء هذه الأسهم. وعلى ذلك، فإن سداد الضرائب يكون مؤجلاً في ظل حقوق الإختيار التحفيزية.

ومن وجهة نظر الشركة، فإن حقوق الإختيار غير المشروطة توفر منافع ضريبية أكبر، حيث لا تحصل الشركة على أي إستقطاع ضريبي في حالة خطط حقوق الإختيار التحفيزية، في حين أنها في حالة خطط حقوق الإختيار غير المشروطة تحصل على إستقطاع ضريبي بمقدار الفرق بين سعر الأسهم في السوق وسعر الممارسة في تاريخ شراء العامل للسهم. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Hubbard قد منحت المديرين

حقوق إختيار لشراء ١٠٠٠٠٠ سهم بسعر ممارسة ١٠ جنيه للسهم عندما كان سعر السوق الجاري للسهم ١٠ جنيه، وأن المديرين قد إشتروا هذه الأسهم عندما كان سعر السهم في السوق ٢٠ جنيه، وباعوا هذه الأسهم بعد ذلك بسنة بسعر ٢٠ جنيه للسهم. وفيما يلي توضيح لأثر كل من الخطتين على المديرين والشركة.

حقوق إختيار تحفيزية حقوق إختيار غير مشروطة

		- الأثر على المدير (معدل ضريبة ٢٨٪)
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	ربح الممارسة $[10 - 20 \times 10000]$
٢٨٠٠٠	-	الضريبة عند الممارسة $(28 \times 10000) \%$
-	٢٨٠٠٠	الضريبة عند البيع $(28 \times 10000) \%$
٧٢٠٠٠	٧٢٠٠٠	منافع ما بعد الضريبة
		- الأثر على الشركة: (معدل ضريبة ٣٤٪)
استقطاع ضريبي	لا يوجد استقطاع	
١٠٠٠٠٠ جنيه ومنفعة	ضريبي أو منفعة	
ضريبة ٣٤٠٠٠ جنيه	ضريبة	

وفي الواقع، فإن المدير في شركة Hubbard سوف يحصل على منفعة قدرها ٧٢٠٠٠ جنيه في ظل كل من خطط حقوق الإختيار التحفيزية وخطط حقوق الإختيار غير المشروطة. ومع ذلك، فإن الضريبة تؤجل لحين بيع الأسهم في ظل خطة حقوق الإختيار التحفيزية. ولا تحصل الشركة على أية منفعة من خطة حقوق الإختيار التحفيزية، في حين تحصل على إستقطاع ضريبي قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه (ومنفعة ضريبة قدرها ٣٤٠٠٠ جنيه) في حقوق الإختيار غير المشروطة.

خطط حقوق الإختيار التحفيزية: لماذا إذن ترغب أي شركة في إصدار حقوق إختيار تحفيزية؟ السبب الرئيسي في ذلك هو رغبة الشركة في إستقطاب أفراد ذوى كفاءة عالية، وتعتقد العديد من الشركات أن حقوق الإختيار التحفيزية ذات جاذبية أكبر من حقوق الإختيار غير المشروطة. وبصفة خاصة، فإن حقوق الإختيار التحفيزية تعد مفيدة للشركة الصغيرة ذات التقنية العالية والتي توجد لديها نقدية ضئيلة وربما دخل خاضع للضريبة ضئيل أيضاً بما يجعل الإستقطاع الضريبي غير هام بالنسبة لها. ويساعد منح حقوق الإختيار هذه الشركات على إستقطاب المديرين والإحتفاظ بهم في تنافسها عليهم مع الشركات الأخرى الأكبر والأعرق.

وفي خطط حقوق الإختيار التحفيزية يتطلب قانون الضرائب غالباً أن يكون السعر

السوقى للسهم مساوياً سعر الممارسة في تاريخ المنح ، في حين لا يتطلب القانون ذلك في حالة الخطط غير المشروطة . وعلى ذلك ، فإنه لا يُسجل أي مصروف مكافأة في حالة حقوق الإختيار التحفيزية لأنه لا توجد أي زيادة في سعر السوق عن سعر الممارسة في تاريخ المنح (وهو تاريخ القياس في هذه الحالة) .

خطط حقوق الإختيار غير المشروطة : وتتضمن هذه الخطط عادة مصروف مكافأة لأن سعر السوق يزيد عن سعر الممارسة في تاريخ المنح (تاريخ القياس) ، وتقاس تكلفة المكافأة الإجمالية بالفرق بينهما ثم توزع على الفترات المستفيدة . ويتحدد سعر الممارسة حسب شروط الخطة وعادة ما يظل بدون تغيير على مدى فترة حق الإختيار . ولكن السعر السوقى للأسهم محل الإختيار قد يتغير بصورة جوهرية خلال الفترة المحددة بالخطة لممارسة حق الإختيار .

ولتوضيح المحاسبة عن الخطط غير المشروطة ، إفترض أنه في ١ نوفمبر ١٩٩١ إعتد مساهموا شركة Scott خطة تمنح المديرين التنفيذيين الخمسة بالشركة الحق في شراء ٢٠٠٠ سهم لكل منهم من الأسهم العادية للشركة بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم . وقد منح هذا الحق في ١ يناير ١٩٩٢ ويمكن ممارسته خلال أي وقت على مدى ١٠ سنوات . وكان سعر الممارسة لكل سهم ٦٠ جنيه ، وسعر السهم في السوق في تاريخ المنح ٧٠ جنيه . وفيما يلي حساب مصروف المكافأة الإجمالي (يلاحظ أن ١ يناير ١٩٩٢ هو تاريخ القياس لأن كلاً من عدد الأسهم التي يمكن لكل مدير شراءه وسعر الممارسة معروف في ذلك التاريخ) .

٧٠٠٠٠٠	القيمة السوقية لعدد ١٠٠٠٠ سهم في تاريخ المنح (٧٠ جنيه للسهم)
<u>٦٠٠٠٠٠</u>	سعر الممارسة لعدد ١٠٠٠٠ سهم في تاريخ المنح (٦٠ جنيه للسهم)
<u>١٠٠٠٠٠</u>	

وكما سبق القول ، فإنه يجب الإعتراف بقيمة حق الإختيار كمصروف في الفترة (الفترات) التي يقدم فيها المديرون خدماتهم للشركة . وفي حالة شركة Scott ، إفترض أن المستندات المرفقة باصدار هذه الحقوق تشير إلى أن فترة المنفعة المتوقعة للشركة سنتان من تاريخ المنح . فيكون قيد تسجيل مصروف المكافأة الإجمالي في تاريخ المنح كما يلي :

١٠٠٠٠٠	من حـ/ مصروف مكافأة مؤجل
١٠٠٠٠٠	الى حـ/ رأس المال المدفوع - حقوق إختيار أسهم .

وعندئذ يتم إستنفاد مصروف المكافأة المؤجل (وهو حساب مقابل لحقوق المساهمين) على المصروفات على مدى فترة إستفادة الشركة من خدمات المديرين (٢ سنة). ويعالج الرصيد الدائن لحساب رأس المال المدفوع - حقوق إختيار أسهم ضمن عناصر حقوق المساهمين (رأس مال مدفوع بالزيادة). وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يجري قيد اليومية التالي للإعتراف بتكلفة المكافأة عن العام والتي ترجع لخطه حقوق الإختيار:

٥٠٠٠٠	من حـ/ مصروف المكافأة
٥٠٠٠٠	الى حـ/ مصروف المكافأة المؤجل .

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، سوف يظهر جزء حقوق المساهمين بالميزانية كمايلي، بافتراض أن هناك مليون سهم مصدر بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم وأرباح محتجزة ٤٠٠٠٠٠ جنيه.

حقوق المساهمين	
١٠٠٠٠٠٠	أسهم عادية، ١٠٠٠٠٠٠ سهم مصدر، قيمة إسمية ١ ج للسهم
١٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع بالزيادة - حقوق إختيار أسهم
٤٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة
١٥٠٠٠٠٠	
(٥٠٠٠٠)	ناقص مصروف المكافأة المؤجل
١٤٥٠٠٠٠	جملة حقوق المساهمين

وإذا تمت ممارسة ٢٠٪ أو ٢٠٠٠ سهم من أصل ١٠٠٠٠ سهم السابقة في ١ يونيو ١٩٩٥ (بعد ٣ سنوات و ٥ شهور من تاريخ المنح)، فإنه يلزم إجراء قيد اليومية التالي:

١٢٠٠٠٠	من حـ/ النقدية (٢٠٠٠ × ٦٠ جنيه)
٢٠٠٠٠	من حـ/ رأس المال المدفوع - حقوق إختيار أسهم (٢٠٪ × ١٠٠٠٠٠٠)
٢٠٠٠	الى حـ/ الأسهم العادية (٢٠٠٠ × ١ جنيه)
١٣٨٠٠٠	الى حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية

وإذا لم تمارس باقي حقوق الإختيار خلال الفترة المحددة لها، فإن الرصيد المتبقى في حساب رأس المال المدفوع - حقوق إختيار أسهم يجب تحويله إلى حساب آخر له عنوان

أكثر ملاءمة مثل حساب رأس المال المدفوع من حقوق إختيار منتهية. ويكون قيد تسجيل هذه العملية في تاريخ إنتهاء المدة كما يلي:

٨٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال المدفوع - حقوق إختيار أسهم (٨٠ × ١٠٠٠٠٠٠ /٪)
٨٠٠٠٠ الى حـ/ رأس المال المدفوع من حقوق إختيار منتهية

إن حقيقة عدم ممارسة حقوق إختيار الأسهم لا تقدم مبرراً للطعن في مدى صحة تسجيل تكاليف الخدمات التي حصلت عليها الشركة من المديرين والتي ترجع إلى خطة حقوق الإختيار. وعلى ذلك، فإنه في ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإن مصروف المكافأة لا يتم تعديله عند إنتهاء مدة حقوق الإختيار دون ممارستها جزئياً أو كلياً. ومع ذلك، فإنه إذا ما تم إسقاط حقوق الإختيار بسبب عدم وفاء المدير بتعهده في ظلها (مثل تركه للعمل مثلاً)، فإنه يجب تعديل تقدير مصروف المكافأة المسجل في الفترة الحالية (كتغير في تقدير محاسبي). ويجب تسجيل هذا التغير في التقدير بالجانب المدين من حساب رأس المال المدفوع - حقوق إختيار أسهم والجانب الدائن من حساب مصروف المكافأة، وبالتالي تخفيض مصروف المكافأة في فترة إسقاط هذه الحقوق.

حقوق ارتفاع سعر الأسهم Stock Appreciation Rights

من المزايا الأساسية لخطط حقوق الإختيار غير المشروطة أن المدير قد يحصل على أسهم يزيد سعرها السوقي بصورة جوهرية عن سعر الممارسة. ولكن من العيوب الأساسية لها أن المدير يجب أن يسدد ضرائب دخل (حسب القانون المطبق) على الفرق بين سعر السوق وسعر الممارسة في تاريخ ممارسة حق الإختيار. وقد يمثل ذلك صعوبة مالية كبيرة للمدير الذي يرغب في الإحتفاظ بالأسهم (بدلاً من بيعها مباشرة) لأنه سيكون عليه سداد ضرائب الدخل بالإضافة إلى سعر الممارسة نفسه. ويلاحظ أنه في خطط حقوق الإختيار التحفيزية، فإن نفس المشكلة توجد تقريباً. ويعني ذلك، أن المدير قد يكون عليه أن يقوم بالإقتراض لتمويل سعر الممارسة بما يرتبط بذلك من تكاليف فائدة.

ومن الحلول التي ظهرت لهذه المشكلة ما يعرف بحقوق ارتفاع سعر الأسهم. وفي هذا النوع من الخطط، يعطى للمدير الحق في الحصول على حق ارتفاع سعر السهم وهو الزيادة في السعر السوقي للسهم في تاريخ الممارسة عن سعر محدد مسبقاً. وقد يسدّد هذا الحق في صورة نقدية أو أسهم أو مزيج منهما. والميزة الأساسية لحقوق ارتفاع سعر

الأسهم هي أن المدير لا يقوم عادة بأي سداد نقدي في تاريخ الممارسة وإنما يحصل على مقدار ارتفاع سعر السهم وهو ما يمكنه إستخدامه في سداد أي ضرائب دخل متعلقة بهذه العملية. وعلى عكس الأسهم المقتناه في خطط حقوق إختيار الأسهم، فإن الأسهم التي تشكل أساس حساب مقدار ارتفاع السعر في خطط حق ارتفاع سعر الأسهم لا يتم إصدارها بالفعل. حيث تكافئ الشركة المدير فقط بنقدية أو أسهم ذات قيمة سوقية مساوية لمقدار ارتفاع السعر.

وكما سبق القول، فإن التاريخ المعتاد لقياس المكافأة المتعلقة بخطط مكافآت الأسهم هو تاريخ المنح. ومع ذلك، فإنه في خطط حق ارتفاع سعر الأسهم فإن المقدار النهائي للنقدية أو الأسهم (أو المزيج منهما) التي يلزم تقديمها للمدير لا يعرف حتى تاريخ الممارسة - تاريخ القياس - وبالتالي لا يمكن قياس المكافأة الإجمالية حتى ذلك التاريخ.

فكيف يتم تسجيل مصروف المكافأة في الفترة من تاريخ المنح وحتى تاريخ الممارسة؟ إن مثل هذا التحديد غير سهل لأنه من المستحيل أن نعرف ماستكون عليه جملة تكلفة المكافأة حتى تاريخ الممارسة الفعلية، كما أن فترة الخدمة قد لا تتطابق مع تاريخ الممارسة. وأفضل تقدير لجملة تكلفة المكافأة في ظل هذه الخطة في أي فترة هو الفرق بين سعر السوق الجاري للسهم وسعر الممارسة مضروباً في عدد حقوق ارتفاع سعر الأسهم الموجودة في ذلك التاريخ. وعندئذ توزع هذه التكلفة الإجمالية المقدرة للمكافأة على مدى فترات الخدمة لتسجيل مصروف (أو إنخفاض في المصروف عند إنخفاض سعر السهم في السوق) في كل فترة. وفي نهاية كل فترة، فإن جملة مصروف المكافأة المقرر عنه حتى ذلك التاريخ يجب أن يساوي النسبة المئوية لإجمالي فترات الخدمة المنقضية مضروبة في تكلفة المكافأة المقدرة.

على سبيل المثال، إذا كانت فترات الخدمة المنقضية في تاريخ معين تمثل ٤٠٪ من فترات الخدمة الإجمالية، والمكافأة الإجمالية المقدرة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، فإن مصروف المكافأة المجمع المقرر عنه حتى ذلك التاريخ يجب أن يساوي ٤٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠٠ × ٤٠٪). وكمثال آخر، فإنه في السنة الأولى لخطة مدتها ٤ سنوات، فإن الشركة تحمل ربع ارتفاع سعر السهم في ذلك التاريخ، وفي السنة الثانية فإنها تحمل أربعين أو ٥٠٪ من حق الارتفاع في ذلك التاريخ مطروحاً منه المقدار المعترف به بالفعل في السنة الأولى. وفي السنة الثالثة، فإنها تحمل ثلاثة أرباع حق الارتفاع في ذلك

التاريخ مطروحاً منه المقدار الذي سبق الإعتراف به في السنتين الأولى وفي الثانية، في السنة الرابعة فإنها تحمل باقي مصروف المكافأة. وسوف نطلق على هذه الطريقة المدخل النسبي في توزيع مصروف المكافأة.

وتبرز مشكلة خاصة عندما يكون تاريخ الممارسة تالياً لفترة الخدمة. ففي المثال السابق، إذا لم يمارس المديرون حقوق ارتفاع سعر الأسهم في نهاية ٤ سنوات فسوف يلزم المحاسبة عن الفرق بين سعر السوق وسعر الممارسة في السنة الخامسة. وفي هذه الحالة، فسوف يتعدل مصروف المكافأة مع كل تغير يحدث في السعر السوقي للسهم في فترات التقرير المالي التالية لحين إنتهاء صلاحية هذه الحقوق أو ممارستها أيهما أقرب.

وعلى ذلك، فإن الزيادة أو النقص في القيمة السوقية لهذه الأسهم بين تاريخ المنح وتاريخ الممارسة ينتج عنه تغير في مقياس المكافأة. وسوف يكون مصروف المكافأة دائماً في بعض الفترات إذا إنخفض سعر السهم في السوق من فترة لأخرى. ومع ذلك، فإن الرصيد الدائن في حساب مصروف المكافأة لا يمكن أن يتجاوز مصروف المكافأة الذي سبق الإعتراف به. وبمعنى آخر، فإن مصروف المكافأة المجمع لا يمكن أن يكون سالباً.

ولتوضيح ماسبق، إفترض أن شركة Hotels قد شرعت في برنامج لخطط حق ارتفاع سعر الأسهم في ١ يناير ١٩٩٢ تعطي للمديرين الحق في الحصول على نقدية في تاريخ الممارسة (أي وقت خلال السنوات الخمس التالية) بالفرق بين السعر السوقي للسهم والسعر المحدد مقدماً وقدره ١٠ جنيه وذلك عن ١٠٠٠٠ سهم. وكان السعر السوقي للسهم في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ يبلغ ١٣ جنيه، وسوف تستمر فترة الخدمة لمدة ٢ سنة (١٩٩٢ - ١٩٩٣). يشير الجدول التالي إلى مقدار مصروف المكافأة الذي يجب تسجيله في كل فترة بإفتراض أن المديرين قد إحتفظوا بهذه الحقوق لمدة ٣ سنوات.

ففي سنة ١٩٩٢ سوف تسجل شركة Hotels مصروف مكافأة قدره ١٥٠٠٠ جنيه لأن هناك ٥٠٪ من جملة تكلفة المكافأة المقدرة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وقدرها ٣٠٠٠٠ جنيه سوف تخصص لسنة ١٩٩٢.

وفي سنة ١٩٩٣ زاد سعر السهم في السوق إلى ١٧ جنيه، وبالتالي تم تسجيل مصروف المكافأة الإضافي خلال السنة وقدره ٥٥٠٠٠ جنيه (٧٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠). وقد إستمر إقتناء حقوق ارتفاع سعر الأسهم خلال سنة ١٩٩٤، وخلال هذا العام إنخفض سعر السهم إلى ١٥ جنيه. وقد إعترف بهذا الإنخفاض بتسجيل قيد دائن في

حساب مصروف المكافأة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وقيد مدين في حساب التزام خطط ارتفاع سعر الأسهم بنفس المبلغ. ويلاحظ أنه بعد نهاية فترة الخدمة - وطالما ظل إقتناء الحقوق - فإن هذه الحقوق تعدل للقيمة السوقية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤. ولا يمكن أن يتجاوز القيد الدائن في حساب مصروف المكافأة الأعباء التي سبق تحميلها على المصروفات والتي ترجع إلى هذه الخطة.

ومع تسجيل مصروف المكافأة في كل فترة، فإن الجانب الدائن يجب أن يكون أحد حسابات الإلتزامات إذا ان مقدار الارتفاع سوف يسدد نقداً. أما إذا كان سيقدم بإصدار أسهم، فإنه من الأنسب أن يكون الجانب الدائن هو رأس المال المدفوع. وسيكون قيد تسجيل مصروف المكافأة في السنة الأولى كما يلي (بفرض أن حقوق ارتفاع السعر سوف تسدد في النهاية نقداً):

١٥٠٠٠	من حـ / مصروف المكافأة
١٥٠٠٠	إلى حـ / التزام خطط ارتفاع سعر الأسهم

وسوف يُجعل حساب الإلتزام دائناً مرة أخرى في سنة ١٩٩٣ بمقدار ٥٥٠٠٠ جنيه ومديناً في سنة ١٩٩٤ بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه عند تسجيل مصروف مكافأة سالب. ويكون قيد تسجيل مصروف المكافأة السالب سنة ١٩٩٤ كما يلي:

٢٠٠٠٠	من حـ / إلتزام خطط ارتفاع سعر الأسهم
٢٠٠٠٠	إلى حـ / مصروف المكافأة

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ يحصل المديرون على ٥٠٠٠٠ جنيه نقداً، ويكون قيد إلغاء الإلتزام كما يلي:

٥٠٠٠٠	من حـ / إلتزام خطط ارتفاع سعر الأسهم
٥٠٠٠٠	إلى حـ / النقدية

ولأن مصروف المكافأة يُقاس بالفرق بين الأسعار السوقية للأسهم من فترة لأخرى مضروباً في عدد حقوق ارتفاع السعر، فإن مصروف المكافأة يمكن أن يزيد أو يقل بصورة جوهرية من فترة لأخرى.

وينزعج العديد من المحاسبين من المحاسبة عن حقوق ارتفاع سعر الأسهم لأن مقدار مصروف المكافأة الذي يلزم التقرير عنه في كل فترة يخضع للتقلبات في سوق الأوراق المالية. حيث يتساءل بعض المحاسبين هل يحدد الدخل أسعار الأسهم أم أن

أسعار الأسهم هي التي تحدد الدخل المقرر عنه؟ ورغم هذا الاعتراف، فإن هناك توسع في استخدام هذا النوع من الخطط لأنها تحمل المديرين بمدفوعات نقدية ضئيلة أو لا تحملهم مدفوعات نقدية على الإطلاق.

وعادة ما تصدر حقوق ارتفاع سعر الأسهم مقترنة بخطط حقوق الاختيار في الأسهم التي تشكل مكافأة للمديرين (وتُعرف في هذه الحالة بالخطط المزدوجة) وعلى المدير في هذه الحالة أن يختار مجموعة الحقوق التي يمارسها، ومن ثم يتم إلغاء الأخرى. ويفرض وجود خطط مكافآت بديلة تسري في وقت واحد مشاكل إضافية من وجهة النظر المحاسبية. لأن المحاسب يجب عليه في كل فترة - وفي ضوء الحقائق المتاحة له - أن يحدد تلك الخطة التي لها احتمال ممارسة أعلى ويقوم بالمحاسبة عن هذه الخطة مع تجاهل الأخرى.

Performance - Type Plans

خطط المكافأة المستندة للأداء

لقد أصبح العديد من المديرين لا تغريهم خطط مكافآت الأسهم التي يعتمد نتائجها النهائي على حدوث زيادة في سعر السهم العادي في السوق. وقد نتج ذلك عن السلوك المتقلب لسوق الأوراق المالية وإعتقاد بعض المديرين بعدم وجود علاقة ارتباط قوية بين مستوى أداؤهم وسعر السهم في السوق. ونتيجة لذلك - فقد كان هناك زيادة كبيرة في استخدام الخطط التي يحصل بموجبها المدير على أسهم عادية (أو نقدية) عند تحقيق معيار معين للأداء خلال فترة محددة (عادة من ٣ إلى ٥ سنوات). ويوجد لدى أغلب الشركات الكبرى في الولايات المتحدة حالياً أحد أنواع الخطط التي لا تستند إلى سعر السهم في السوق.

وعادة ما يكون معيار الأداء المستخدم هو الزيادات في العائد على الأصول أو العائد على حق الملكية أو الزيادة في المبيعات أو الزيادة في ربح السهم أو مزيج من هذه العوامل. فقد عرضت إحدى الشركات مكافأة قدرها ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه على رئيس مجلس الإدارة بها تستحق السداد خلال ٥ سنوات وذلك في حالة تحقيق مستويات محددة للعائد على حقوق المساهمين أو التوزيعات النقدية. كما استخدمت شركة أخرى ربح السهم كمعيار للأداء، فعند تحقيق مستويات معينة لربح السهم، يحصل المدبرون على عدد معين من أسهم الشركة. وقد نصت شروط الخطة على أنه إذا حققت الشركة متوسط نمو سنوي في ربح السهم بنسبة ١٣٪، يحصل المدير على ١٠٠٪ من عدد الأسهم المحدد، وإذا وصل معدل النمو إلى ١٧٪ يحصل المدير على الحد الأقصى بنسبة

١٣٠ من عدد الأسهم، وفي حالة إنخفاض معدل النمو في ربح السهم عن ٩٪ لا يحصل المدير على أي شيء.

وتاريخ القياس في الخطط المستندة للأداء هو تاريخ الممارسة الفعلية لأن عدد الأسهم التي سوف تصدر أو مقدار النقدية التي سوف تسدد للمديرين عند تحقيق معيار الأداء لا يمكن معرفتها في تاريخ المنح. وتوزع تكلفة المكافأة على الفترات المختصة بنفس الطريقة المستخدمة في حقوق تقييم الأسهم.

ويشيع استخدام المكافآت المزدوجة مع هذه الخطط، حيث يكون للمدير فرصة الاختيار بين المكافأة المستندة للأداء والمكافأة المستندة لحق الاختيار في الأسهم. وفي مثل هذه الحالات فإنه يتحقق للمدير أفضل الحسنيين لأنه سواء زاد سعر السهم أو تحقق معيار الأداء المستهدف، فإن المدير وفي يحقق مكسب. وفي بعض الحالات يحصل المدير على كلا النوعين من الخطط - بشكل مستقل - بحيث يمكنه استخدام الأموال التي يحصل عليها من الخطة المستندة للأداء في تمويل سعر الممارسة في خطة حقوق الاختيار في الأسهم.

وفيما يلي ملخص لخطط المكافآت السابقة وخصائصها الأساسية:

نوع الخطة	تاريخ القياس	قياس المكافأة	فترة التوزيع	طريقة التوزيع
حقوق إختيار تحفيزية	المنح	سعر السوق ناقص سعر الممارسة	لا يوجد مصروف مكافأة	لا يوجد مصروف مكافأة
حقوق إختيار غير مشروطة	المنح	سعر السوق ناقص سعر الممارسة	الخدمة	القسط الثابت
حقوق ارتفاع سعر الأسهم	الممارسة	سعر السوق ناقص سعر الممارسة	الخدمة	المدخل النسبي في فترة الخدمة ثم الاستناد للسوق بعد ذلك.
الخطط المستندة للأداء	الممارسة	القيمة السوقية للأسهم المصدرة	الخدمة	المدخل النسبي في فترة الخدمة ثم الإستاناد للسوق بعد ذلك.

خطط لاتتضمن مكافأة

Non-Compensatory Plans

في بعض الشركات تسمح خطط شراء الأسهم لكل العاملين بشراء الأسهم بخصم في السعر على مدى فترة زمنية قصيرة. وتصنف هذه الخطط عادة على أنها لاتتضمن مكافأة. حيث أن الهدف الرئيسي من هذه الخطط ليس مكافأة العاملين، وإنما مساعدتهم على الحصول على أسهم الشركة أو توسيع قاعدة ملكية أسهم الشركة فيما بين العاملين بها. وبصفة خاصة، فقد خلصت المهنة إلى أن هذه الخطط تتضمن الخصائص التالية:

- ١ - مشاركة كل العاملين بالشركة الذين يستوفون بعض الشروط المحددة.
- ٢ - عرض عدد متساوي من الأسهم لكل عامل.
- ٣ - قصر الفترة الزمنية المسموح بممارسة هذا الحق خلالها.
- ٤ - ألا يزيد الخصم من الأسعار السوقية للأسهم عن الخصم المناسب في حالة عرض الأسهم على المساهمين أو غيرهم.

إن مثل هذا التخفيض في سعر السهم لايعتبر مكافأة لأن هدف الشركة من ذلك إما الحصول على رأس مال إضافي أو توسيع قاعدة ملكية الأسهم فيما بين العاملين كأحد وسائل زيادة ولاءهم للشركة. وهي حالة مثيرة للجدل لأن العامل يتلقى منفعة قابلة للتقويم. ومع ذلك، فإنه لصعوبة تحديد أهداف الشركة، فإنه في الممارسة العملية لايعتبر هذا النوع من خطط شراء الأسهم متضمناً لمكافأة عندما يكون الخصم في حدود ١٠-١٥٪ من سعر السوق. ويجب التأكيد على أن الخطط التي لاتتضمن كل الخصائص الأربعة السابقة تصنف على أنها متضمنة لمكافأة.

الإفصاح عن خطط المكافآت:

يلعب الإفصاح دوراً هاماً في مساعدة المستخدمين للقوائم المالية على فهم خطط المكافآت وآثارها المحتملة بصورة أفضل. وبغض النظر عن الأساس المستخدم في تقويم حقوق الإختيار وغيرها من أنواع الخطط، فإنه يجب عمل إفصاح كامل عن حالة هذه الخطط في نهاية الفترة بما فيها عدد الأسهم الخاضعة لحق الإختيار وسعر الممارسة الخاص بها. وبالنسبة لحقوق الإختيار التي تتم ممارستها خلال الفترة، فإنه يجب الإفصاح عن عدد الأسهم والسعر المستخدم في الممارسة.

مقترحات FASB في المعالجة المحاسبية

كما سبق القول، فقد حدث الكثير من الجدل حول الأسلوب الصحيح للمحاسبة عن خطط مكافآت الأسهم. وتتمثل أهم مقترحات FASB في هذا المجال فيما يلي:

- ١ - **تاريخ القياس:** بصفة عامة يقترح FASB أن تتم معالجة حقوق الاختيار في الأسهم كغيرها من أنواع المكافآت وأن تدرج قيمتها في القوائم المالية كجزء من تكلفة أجور ومكافآت العاملين. حيث تقترح المذكرة المبدئية الاعتراف بكل أنواع حقوق الاختيار - سواء كانت ثابتة أو متغيرة - كمكافآت باستخدام القيمة العادلة لهذه الحقوق. ويتم تقرير القيمة العادلة لهذه الحقوق باستخدام أحد نماذج التسعير في تاريخ منح الحق، مع إجراء بعض التعديلات في حالة وجود بعض الخصائص الفريدة في حقوق الاختيار باحدى الشركات. ولا يتم إجراء أية تعديلات بعد تاريخ المنح نتيجة لحدوث أية تغيرات في سعر السهم - سواء بالارتفاع أو الانخفاض. على أن يسمح للشركات التي لا يتم تداول أسهمها بصورة عامة باستخدام طريقة القيمة الأدنى Minimum value في تقدير قيمة حقوق الاختيار بها. وهذه الطريقة لا تأخذ في إعتبارها تقلبات أسعار الأسهم التي يمنح للعاملين حق إختيار في شراءها.
- ٢ - **فترة التوزيع:** في كل من شركات الإكتتاب العام وغيرها يتم تحميل قيمة حق الإختيار الممنوح على المصروفات (بعد إستبعاد الضريبة) على مدار الفترة التي يقدم فيها العاملون الخدمة المتعلقة بهذا الحق، وهي عادة فترة إكتساب هذه الحق Vesting Period.
- ٣ - **تطبيق هذه المقترحات:** إن المعيار المقترح سوف يحد من مجال التلاعب في الأنواع المختلفة من الخطط. وسوف تتمكن الشركات من إنتفاء برامج المكافآت التي تحقق أهدافها الإقتصادية المرغوبة دون النظر للنتائج المحاسبية لها. ولأن خطط المكافآت الحالية قد تم وضعها أخذاً في الإعتبار المتطلبات المحاسبية الحالية، فإن مذكرة FASB سوف تنطبق على الحقوق الممنوحة بعد ٣١ ديسمبر ١٩٩٦. حيث يعطي هذا للشركات الوقت لإعادة التفكير في برامج المكافآت بها والتأقلم على طرق تسعير حقوق الإختيار. وخلال هذا الوقت من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ١٩٩٦ - فإنه سيتم الإفصاح عن الآثار على قائمة الدخل وربح السهم في ملاحظات القوائم المالية.

٤ - الإفصاح: تتوافق متطلبات الإفصاح الجديدة مع متطلبات الإفصاح الحالية في ظل نشره APB رقم ٢٥ ولكن سيتم التوسع فيها عن طريق وصف الافتراضات المستخدمة في حسابات القيمة العادلة.

وبصفة عامة، فإن مقترحات FASB سوف تحدد تكلفة المكافأة في تاريخ منح الحق باستخدام نموذج لتسعير حق الاختيار. وسوف يتم توزيع تكلفة المكافأة على مدى فترة الخدمة المتوقعة للعاملين مع التوسع في متطلبات الإفصاح.

القسم الثاني

حساب ربح السهم COMPUTING EARNINGS PER SHARE

عادة ما يتم التقرير عن بيانات ربح السهم في الصحافة المالية كما يستخدمها المساهمون والمستثمرون المحتملون على نطاق واسع في تقييم ربحية منشأة معينة. ويشير ربح السهم إلى الدخل المكتسب لكل سهم عادي. وعلى ذلك، فإن ربح السهم لا يقرر عنه سوى للأسهم العادية فقط. على سبيل المثال، إذا كان صافي الدخل لشركة Oscar يبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه والمتوسط المرجع لعدد الأسهم العادية خلال العام ١٠٠٠٠٠٠ سهم، فإن ربح السهم يبلغ ٣ جنيه ($300000 \div 100000$).

وبسبب أهمية معلومات ربح السهم، فإن أغلب الشركات تلتزم بالتقرير عن هذه المعلومات في صلب قائمة الدخل. ولا يستثنى من ذلك إلا شركات الإكتتاب المغلق، فنتيجة لإعتبارات التكلفة / المنفعة لا تلتزم هذه الشركات بالتقرير عن معلومات ربح السهم. وبصفة عامة، فإن معلومات ربح السهم يتم التقرير عنها أسفل صافي الدخل في قائمة الدخل. ففي شركة Oscar السابقة سيكون العرض كما يلي:

صافي الدخل	٣٠٠٠٠٠
ربح السهم	٣

وعندما تتضمن قائمة الدخل مكونات وسيطة للدخل، فإنه يجب الإفصاح عن ربح السهم من كل مكون على حدة. والعرض التالي يوضح ذلك:

ربح السهم:

٤, -	- الدخل من العمليات المستمرة
٦٠,	- خسارة عمليات غير مستمرة، خالصة الضريبة
٣, ٤٠	- الدخل من البنود غير العادية والأثر المجمع لتغيرات المبادئ المحاسبية
١, -	- مكسب غير عادي، خالص الضريبة
٥٠,	- الأثر المجمع للتغير في المبادئ المحاسبية، خالص الضريبة
٤, ٩٠	صافي الدخل

حيث تمكن جوانب الإفصاح السابقة مستخدم القوائم المالية من الاعتراف بآثار الدخل من العمليات المستمرة على ربح السهم وفصل هذا الأثر عن الأثر الناتج عن الدخل أو الخسارة من البنود غير المنتظمة.

ربح السهم - هيكل رأس مال بسيط

EARNINGS PER SHARE-SIMPLE CAPITAL STRUCTURE

يكون هيكل رأس مال الشركة بسيطاً إذا كان يتكون فقط من أسهم عادية أولاً يتضمن أوراق مالية قابلة للتحويل أو حقوق إختيار أو شراء أسهم أو أي حقوق أخرى يمكن عند ممارستها أن تخفض من ربح السهم العادي. في حين يكون هيكل رأس مال الشركة مركباً إذا تضمن أوراق مالية ذات أثر مخفض لربح السهم العادي. ويتضمن حساب ربح السهم في حالة هيكل رأس المال البسيط بندين (بخلاف صافي الدخل)؛ هما توزيعات الأسهم الممتازة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام.

Preferred Stock Dividends

توزيعات الأسهم الممتازة

كما سبق القول، فإن ربح السهم يعني ربح السهم العادي. وعندما يوجد بالشركة أسهم عادية وممتازة، فإنه يلزم طرح توزيعات الأسهم الممتازة عن العام من صافي الدخل للوصول إلى الدخل المتاح للأسهم العادية. وتكون معادلة حساب ربح السهم كما يلي:

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية}}$$

وفي التقرير عن معلومات ربح السهم، فإن توزيعات الأسهم الممتازة يجب طرحها من كل من المكونات الوسيطة للدخل (الدخل من العمليات المستمرة والدخل قبل البنود غير العادية) وأخيراً من صافي الدخل للوصول إلى الدخل المتاح للأسهم العادية. وعند الإعلان عن توزيعات أسهم ممتازة رغم تحقيق صافي خسارة عن العام، فإن توزيعات الأسهم الممتازة تضاف إلى الخسارة لأغراض حساب خسارة السهم. وإذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح ولم تعلن توزيعات عليها في السنة الحالية، فإنه لا يُطرح من صافي الدخل أو يضاف لصافي الخسارة إلا مقدار مساوي للتوزيعات التي كان يجب الإعلان عنها عن السنة الحالية في ضوء شروط هذه الأسهم. وبذلك فإن توزيعات الأسهم الممتازة المرحلة من سنوات سابقة ستكون قد أدرجت في حساب ربح السهم عن هذه السنوات.

المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة

Weighted Average Number of Shares Outstanding

في كل العمليات الحسابية لربح السهم، فإن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة يشكل أساس مقدار ربح السهم المقرر عنه. فالأسهم المصدرة أو المشتراه خلال الفترة تؤثر على الموجود منها بالفعل ويجب ترجيحها بالفترة التي وجدت خلالها. والهدف من هذا المدخل هو إيجاد الرقم المعادل لكل الأسهم خلال العام. ولتوضيح ذلك، افترض أن التغيرات التالية حدثت للأسهم العادية لشركة Stal- lone خلال الفترة.

التاريخ	تغيرات الأسهم	الأسهم الموجودة
١ يناير	رصيد أول المدة	٩٠٠٠٠
١ أبريل	إصدار ٣٠٠٠٠ سهم نقداً	٣٠٠٠٠
		<u>١٢٠٠٠٠</u>
١ يوليو	شراء ٣٩٠٠٠ سهم	٣٩٠٠٠
		<u>٨١٠٠٠</u>
١ نوفمبر	إصدار ٦٠٠٠٠ سهم نقداً	٦٠٠٠٠
٣١ ديسمبر	رصيد آخر المدة	<u>١٤١٠٠٠</u>

ولحساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة، تستخدم العمليات الحسابية التالية:

التواريخ	الأسهم الموجودة أ	كسر السنة ب	الأسهم المرجحة أ × ب
١ يناير - ١ إبريل	٩٠٠٠٠	١٢/٣	٢٢٥٠٠
١ إبريل - ١ يوليو	١٢٠٠٠٠	١٢/٣	٣٠٠٠٠
١ يوليو - ١ نوفمبر	٨١٠٠٠	١٢/٤	٢٧٠٠٠
١ نوفمبر - ٣١ ديسمبر	١٤١٠٠٠	١٢/٢	٢٣٥٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة.			<u>١٠٣٠٠٠</u>

فقد كان هناك ٩٠٠٠٠ سهم لمدة ٣ شهور وهو ما يمثل ٢٢٥٠٠ سهم عن السنة بالكامل. ولأن الأسهم الإضافية قد صدرت في ١ إبريل، فإن عدد الأسهم الموجودة يتغير ويجب ترجيحه بالزمن. وعند شراء ٣٩٠٠٠ سهم في ١ يوليو، إنخفضت الأسهم الموجودة ويلزم إجراء عملية حسابية جديدة لتحديد العدد المرجح للأسهم الموجودة.

توزيعات الأسهم وتجزئة الأسهم: عند حدوث توزيعات أسهم أو تجزئة أسهم، فإن حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم يتطلب تعديل عدد الأسهم الموجودة قبل توزيع الأسهم أو تجزئة الأسهم. على سبيل المثال، إفترض أن هناك شركة لديها ١٠٠٠٠٠٠ سهم في ١ يناير وأصدرت توزيعات أسهم بنسبة ٢٥٪ في ٣٠ يونيو. فلاغراض حساب المتوسط المرجح عن السنة المالية، فإن الأسهم الإضافية التي نتجت عن توزيع الأسهم وقدرها ٢٥٠٠٠ سهم يُفترض أنها كانت موجودة منذ بداية العام، وبالتالي يكون المتوسط المرجح لعدد الأسهم هو ١٢٥٠٠٠ سهم.

ففي حالة إصدار توزيعات أسهم أو تجزئة أسهم يُعاد تقدير عدد الأسهم بأثر رجعي، ولكن ذلك لا يحدث في حالة إصدار أو إعادة شراء أسهم نقداً. ويرجع ذلك إلى أن تجزئة الأسهم أو توزيعات الأسهم لا تؤدي لزيادة أو تخفيض صافي الأصول بالمنشأة، حيث أنها مجرد إصدار لأسهم إضافية وبالتالي يلزم إعادة تقدير المتوسط المرجح بأثر رجعي. وعلى عكس ذلك، فإن إصدار أو شراء الأسهم نقداً يغير من مقدار صافي الأصول. ونتيجة لذلك، فإن الشركة سوف تحقق مكاسب أعلى أو أقل في المستقبل نتيجة لهذا التغير في صافي الأصول. وبمعنى آخر، فإن توزيعات الأسهم أو تجزئة الأسهم لا تغير من إجمالي إستثمارات المساهمين، ولكنها تزيد فقط (إلا إذا كانت في صورة تجميع أسهم وليس تجزئة Reverse stock split) من عدد الأسهم العادية التي

تشكل هذا الإستثمار.

ولتوضيح كيفية تأثير توزيعات الأسهم على حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة، إفترض أن شركة Rambo حدثت بها التغييرات التالية في أسهمها العادية خلال العام:

التاريخ	تغيرات الأسهم	الأسهم الموجودة
١ يناير	رصيد أول المدة	١٠٠٠٠٠
١ مارس	إصدار ٢٠٠٠٠ سهم نقداً	<u>٢٠٠٠٠</u>
		١٢٠٠٠٠
١ يونيو	٦٠٠٠٠ سهم إضافي (توزيع أسهم بنسبة ٥٠٪)	<u>٦٠٠٠٠</u>
		١٨٠٠٠٠
١ نوفمبر	إصدار ٣٠٠٠٠ سهم نقداً	<u>٣٠٠٠٠</u>
٣١ ديسمبر	رصيد آخر المدة	<u>٢١٠٠٠٠</u>

ويكون حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة كما يلي:

التواريخ	أ الأسهم الموجودة	ب إعادة التقدير	ج كسر السنة	د الأسهم المرجحة $أ \times ب \times ج$
١ يناير - ١ مارس	١٠٠٠٠٠	١,٥٠	١٢/٢	٢٥٠٠٠
١ مارس - ١ يونيو	١٢٠٠٠٠	١,٥٠	١٢/٣	٤٥٠٠٠
١ يونيو - ١ نوفمبر	١٨٠٠٠٠		١٢/٥	٧٥٠٠٠
١ نوفمبر - ٣١ ديسمبر	٢١٠٠٠٠		١٢/٢	<u>٣٥٠٠٠</u>
المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة.				<u>١٨٠٠٠٠</u>

فقد أعيد تقدير الأسهم الموجودة قبل توزيعات الأسهم، حيث عدلت الأسهم الموجودة من ١ يناير إلى ١ يونيو بتوزيع الأسهم بما يجعل هذه الأسهم مقدرة في المتوسط المرجح على نفس أساس الأسهم المصدرة مع توزيع الأسهم. ولكن الأسهم التي تصدر بعد توزيع الأسهم لا يلزم إعادة تقديرها لأنها تكون على أساس جديد.

فتوزيعات الأسهم تقوم بمجرد تعديل الأسهم الموجودة بالفعل، وتستخدم نفس المعالجة أيضاً مع تجزئة الأسهم.

وإذا حدث توزيع الأسهم أو تجزئة الأسهم بعد نهاية السنة ولكن قبل نشر القوائم المالية الخاصة بها، فإنه يجب إعادة تقدير المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة عن العام الحالي (وأية سنوات أخرى معروضة للمقارنة). على سبيل المثال، إفتراض أن شركة Hendricks قد حسبت المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة بها عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وبلغ ١٠٠٠٠٠ سهم. وفي ١٥ يناير ١٩٩٣ - قل نشر القوائم المالية - قامت الشركة بتجزئة سهمها بنسبة ١:٣. ففي هذه الحالة، فإن المتوسط المرجح لعدد الأسهم المستخدم في حساب ربح السهم عن سنة ١٩٩٢ سوف يبلغ ٣٠٠٠٠٠ سهم. وإذا قدمت معلومات ربح السهم عن سنة ١٩٩١ لأغراض المقارنة، فإنه يلزم أيضاً تعديلها بتجزئة السهم.

مثال شامل

كان لدى شركة Sylvester دخل قبل البنود غير العادية قدره ٥٨٠٠٠٠٠ جنيه، كما كان لديها مكسب غير عادي خالص الضريبة قدره ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه. وعلاوة على ذلك، أعلنت الشركة عن توزيعات أسهم ممتازة بمعدل ١ جنيه للسهم على ١٠٠٠٠٠٠ سهم ممتاز. وقد حدثت التغيرات التالية بالأسهم العادية للشركة خلال سنة ١٩٩٢:

التواريخ	تغيرات الأسهم	الأسهم الموجودة
١ يناير	رصيد أول المدة	١٨٠٠٠٠
١ مايو	شراء ٣٠٠٠٠ من أسهم الخزنة	٣٠٠٠٠
		<u>١٥٠٠٠٠</u>
١ يوليو	٣٠٠٠٠٠ سهم إضافي (تجزئة أسهم بنسبة ٣ : ١)	٣٠٠٠٠٠
		<u>٤٥٠٠٠٠</u>
٣١ ديسمبر	إصدار ٥٠٠٠٠ سهم نقداً	٥٠٠٠٠
٣١ ديسمبر	رصيد آخر المدة	<u>٥٠٠٠٠٠</u>

ولحساب معلومات ربح السهم، يتم تحديد المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة كما يلي:

التواريخ	أ السهم الموجودة	ب إعادة التقدير	ج كسر السنة	د الأسهم المرجحة $أ \times ب \times ج$
١ يناير - ١ مايو	١٨٠٠٠٠	٣	١٢/٤	١٨٠٠٠٠
١ مايو - ٣١ ديسمبر	١٥٠٠٠٠	٣	١٢/٨	٣٠٠٠٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة.				<u>٤٨٠٠٠٠</u>

وفي حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم يتم تجاهل الأسهم المباعة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢. لأنها لم تكن موجودة خلال العام. وعندئذ يقسم الدخل قبل البنود غير العادية وصافي الدخل على المتوسط المرجح لعدد الأسهم لتحديد ربح السهم. وتُطرح توزيعات الأسهم الممتازة بالشركة وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه من الدخل قبل البنود غير العادية (٥٨٠٠٠٠٠ جنيه) لتحديد الدخل قبل البنود غير العادية المتاحة للمساهمين العاديين وقدره ٤٨٠٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠٠ - ٥٨٠٠٠٠٠). إن طرح توزيعات الأسهم الممتازة من الدخل قبل البنود غير العادية له أيضاً تأثيره على تخفيض صافي الدخل دون التأثير على مقدار البنود غير العادية. حيث يُعرف المقدار النهائي بأنه الدخل المتاحة للمساهمين العاديين. وفيما يلي إيضاح لذلك:

أ معلومات الدخل	ب الأسهم المرجحة	ج ربح السهم (أ ÷ ب)
الدخل قبل البنود غير العادية المتاحة للمساهمين العاديين (*)	٤٨٠٠٠٠٠	١, -
مكسب غير عادي (خالص الضريبة)	٢٤٠٠٠٠٠	, ٥٠
الدخل المتاحة للمساهمين العاديين (*)	<u>٧٢٠٠٠٠٠</u>	

ويعتبر الإفصاح عن مقدار ربح السهم من البنود غير العادية إختيارياً. وسوف تكون معلومات الدخل وربح السهم المقرر عنها في صلب قائمة الدخل كما يلي:

٥٨٠٠٠٠	الدخل قبل البنود غير العادية
٢٤٠٠٠٠	مكسب غير عادي، خالص الضريبة
٨٢٠٠٠٠	صافي الدخل
	ربح السهم:
١,-	الدخل قبل البنود غير العادية
,٥٠	البنود غير العادية، خالصة الضريبة
١,٥٠	صافي الدخل

ربح السهم - هيكل رأس مال مركب

EARNINGS PER SHARE-COMPLEX CAPITAL STRUCTURE

من مشاكل حساب ربح السهم البسيط أنه يفشل في الاعتراف بالأثر المخفض المحتمل على الأسهم الموجودة بالشركة عند وجود أوراق مالية مخفضة في هيكل رأسمالها. حيث تمثل الأوراق المالية المخفضة مشكلة خطيرة لأن التحويل أو الممارسة عادة ما يكون له أثر سلبي على ربح السهم. وقد يكون هذا الأثر السلبي جوهرياً، كما أنه قد يكون - وهو الأهم - غير متوقع إلا إذا إهتمت القوائم المالية بهذا الأثر المخفض المحتمل.

وبسبب تزايد استخدام الأوراق المالية المخفضة في الستينات، لم يكن للمهنة أن تتجاهل أثرها، ولذلك فقد أصدر مجلس مبادئ المحاسبة APB نشرته رقم ١٥ التي تناولت مفهوم رأس المال المركب. حيث يوجد رأس المال المركب عندما يوجد بالشركة أوراق مالية قابلة للتحويل أو حقوق إختيار أو شراء أسهم أو أي حقوق أخرى يمكنها عند التحويل أو الممارسة أن تخفض من ربح السهم.

ويتطلب رأس المال المركب عرضاً مزدوجاً لربح السهم يأخذ كل مقياس منه نفس الظهور في صلب قائمة الدخل. ويُطلق على هذين المقياسين «ربح السهم المبدئي» Primary و «ربح السهم المخفض بالكامل» Fully diluted. حيث يستند ربح السهم المبدئي على عدد الأسهم العادية الموجودة علاوة على ما يُعرف بمعادلات الأسهم العادية equivalents - وهي الأوراق المالية التي تعادل في جوهرها الأسهم العادية. ويشير ربح السهم المخفض بالكامل إلى التخفيض في ربح السهم الذي يمكن أن يحدث إذا ما تمت كل الإصدارات المشروطة للأسهم العادية والتي يمكنها تخفيض ربح السهم. ونتيجة للقواعد الحسابية، فإن ربح السهم المخفض بالكامل يكون دائماً أقل

من (ربح سهم أقل أو خسارة سهم أكبر) أو مساوى لربح السهم المبدئى .
وعلى عكس معادلة حساب ربح السهم في هيكل رأس مال بسيط، فإن المعادلة التالية تصور حساب ربح السهم في هيكل رأس مال مركب:

$$\begin{aligned} & \boxed{\text{ربح السهم}} = \boxed{\frac{\text{صافي الدخل - توزيعات أسهم ممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة}}} - \boxed{\text{أثر معادلات الأسهم العادية}} - \boxed{\text{أوراق مالية مخفضة أخرى لا تعتبر معادلات للأسهم العادية}} \\ & \quad \quad \quad \underbrace{\hspace{10em}}_{\text{ربح السهم الأساسى}} \\ & \quad \quad \quad \underbrace{\hspace{15em}}_{\text{ربح السهم المبدئى}} \\ & \quad \quad \quad \underbrace{\hspace{20em}}_{\text{ربح السهم المخفض بالكامل}} \end{aligned}$$

الأهمية النسبية والأوراق المانعة للتخفيض Materiality and Anti-dilution

قد يكون لدى الشركة أوراق مالية مخفضة دون أن تلتزم بالتقرير عن ربح السهم المبدئى أو ربح السهم المخفض بالكامل، حيث يوجد بالعديد من الشركات درجة تخفيض غير هامة نسبياً. وفي تعريفها للأهمية النسبية استخدمت المهنة إختبار أهمية نسبية بمعدل ٣٪، حيث أن أى شركة يكون هيكل رأسمالها به تخفيض محتمل يقل عن ٣٪ من ربح السهم تعتبر ذات هيكل رأسمال بسيط.

ولتوضيح ذلك، فإن ربح السهم لشركة Streeter يبلغ ٢ جنيه مع تجاهل كل الأوراق المالية المخفضة في هيكل رأسمالها. فإذا كان التحويل أو الممارسة المحتملة للأوراق المالية المخفضة في مجموعها تخفض ربح السهم إلى ١,٩٤ جنيه (٢ × ٩٧٪) أو أقل، فإنه يلزم عرض مقياسي ربح السهم معاً، وإلا تقرر الشركة عن ربح السهم بمقدار ٢ ج دون أى إفصاح إضافي. وعند حساب معامل التخفيض الذي يبلغ ٣٪، فإنه يجب أخذ كل الأوراق المالية المخفضة في الاعتبار.

ومن الأسباب الأخرى لعدم قيام بعض الشركات ذات هيكل رأس المال المركب بالتقرير عن ربح السهم المبدئى والمخفض بالكامل أن تكون الأوراق المالية في هيكل رأسمالها مانعة للتخفيض anti-dilutive. والأوراق المانعة للتخفيض هي أوراق تؤدي عند تحويلها أو ممارستها إلى زيادة ربح السهم (أو تخفيض خسارة السهم). ولا يسمح

للشركات التي لا يوجد بها سوى أوراق مالية مانعة للتخفيض بأن تزيد من ربح السهم بها، حيث أنها تُطالب بالتقرير عن رقم ربح سهم بسيط فقط. والهدف من العرض المزدوج لمقاييس ربح السهم هو إعلام مستخدمي القوائم المالية بالحالات التي يحتمل حدوثها وعرض أسوأ حالات التخفيض الممكنة أما مهم. وعندما تكون الأوراق المالية مانعة للتخفيض، فإن احتمال تحويلها أو ممارسة الحق الذي تتضمنه يكون ضئيلاً للغاية.

ربح السهم المبدئي - الأوراق القابلة للتحويل

Primary Earnings per Share-Convertible Securities

إن أساس حساب ربح السهم المبدئي هو الأسهم العادية الموجودة بالإضافة إلى معادلات الأسهم العادية. ولتحديد ما إذا كانت الورقة القابلة للتحويل معادلة للسهم العادي أم لا، فإن هناك اختبار خاص يتم إجراؤه ويُطلق عليه اختبار العائد الفعال.

إختبار العائد الفعال: ويعتبر هذا الإختبار أن الأوراق القابلة للتحويل معادلة للأسهم العادية إذا كان العائد الفعال لحامل هذه الورقة وقت الإصدار يقل بصورة جوهرية عن عائد ورقة مالية مماثلة للشركة المصدرة لا تتضمن حق التحويل. ولزيد من الإيضاح، فإن الورقة القابلة للتحويل - سواء كانت سند أو سهم ممتاز - تعتبر معادلة للسهم العادي إذا كانت في تاريخ الإصدار تحقق معدل عائد فعال يقل عن $\frac{2}{3}$ ٦٦٪ من متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa*. ويستند «العائد الفعال» على الفائدة السنوية المحددة للورقة المالية أو التوزيعات المسددة لها، وأي خصم أو علاوة عند الإصدار، والعائد حتى تاريخ الإستحقاق. ويُبرر إختبار معدل العائد الفعال بأن المستثمر لن يرغب في قبول عائد فعال يقل عن $\frac{2}{3}$ متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa. إلا إذا كانت الورقة القابلة للتحويل تتضمن الخصائص الجوهرية للأسهم العادية.

ولتوضيح هذا الإختبار، إفترض أن شركة Clyton إشتريت سند قابل للتحويل مدته ٥ سنوات (قيمة إسمية ١٠٠٠ جنيه) بمعدل كوبون ١١٪ وسعر سوقي قدره ١١٢٠

(*) تقوم بعض بيوت الخبرة والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة بوضع تصنيفات معيارية للأوراق المالية للشركات حسب درجات المخاطرة والعائد الخاصة بها، وتحدد مثل هذه الرموز لكل تصنيف. (المترجم).

جنيه . حيث يبلغ معدل العائد الفعال في هذه الحالة ٨٪ (***) . فإذا كان متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa هو ١٥٪ في تاريخ الإصدار، فإن هذه الورقة سوف تعتبر معادلة للسهم العادي لأن عائدها الفعال يقل عن ٢/٣ متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa ، كما يتضح مما يلي :

٢/٣ متوسط معدل عائد سندات الشركات من فئة Aa	=	١٠٪
العائد الفعال	=	٨٪
معادل للسهم العادي ؟		نعم

وإختبار العائد الفعال هو قاعدة إجتهادية ولكنه يوفر معياراً بسيطاً وموضوعياً يمكن تطبيقه بسهولة . ومع ذلك، فإن هناك جانب ضعف في هذا المدخل . فإختبار العائد الفعال لا يطبق إلا في تاريخ الإصدار فقط لتحديد ما إذا كانت الورقة القابلة للتحويل تعادل السهم العادي أم لا . ونتيجة لذلك، فإذا إعتبرت الورقة معادلة للسهم العادي في تاريخ إصدارها، فإنها سوف تظل كذلك على الدوام . وعلى عكس ذلك، فإنه إذا لم تعتبر الورقة معادلة للسهم العادي في تاريخ إصدارها، فإنها لا يمكن أبداً أن تعتبر كذلك فيما بعد . فإذا ما تغيرت ظروف السوق، فإن هذا التصنيف المبدئي قد لا يقرر عن النتائج بالطريقة الأكثر إفادة . ويجب ملاحظة أنه حتى مع إعتبار الورقة القابلة للتحويل معادلة للسهم العادي، فإنها لا تدخل في حساب ربح السهم المبدئي إلا عندما تكون مخفضة . بمعنى أن معادل السهم العادي قد يدخل في الحساب في فترة معينة ولا يدخل في فترة أخرى بناءً على إعتباره مخفضاً أو مانعاً للتخفيض .

طريقة إفتراض التحويل

If Converted Method

عند إعتبار الورقة القابلة للتحويل معادل للسهم العادي، فإنه من الضروري عندئذ قياس أثرها المخفض . ويُطلق على الطريقة المستخدمة في قياس أثر التخفيض طريقة إفتراض التحويل . حيث تفترض هذه الطريقة في السندات القابلة للتحويل أن: (١) تحويل الأوراق القابلة للتحويل في بداية الفترة (أو في وقت إصدار الورقة إذا

$$(***) \quad 110 \times \frac{1}{5(r+1)} - 1 + 1000 \times \frac{1}{5(r+1)} = 1120$$

وبحل المعادلة في r نحصل على المعدل الفعال وقدره ٨٪ .

صدرت خلال هذه الفترة)، (٢) إستبعاد فائدة السندات خالصة الضريبة. وعلى ذلك، فإن مقام النسبة - المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة - يزيد بمقدار الأسهم الإضافية التي يُفترض التحول إليها، كما أن البسط - صافي الدخل - يزيد بمقدار مصروف الفائدة خالياً من الأثر الضريبي.

على سبيل المثال، فقد بلغ صافي الدخل لشركة Marshy عن العام ٢١٠٠٠٠٠ جنيه وكان المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الموجودة خلال العام ١٠٠٠٠٠٠ سهم. وعلى ذلك، فإن ربح السهم الأساسي أو البسيط يبلغ ٢,١ جنيه (٢١٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠). وكان لدى الشركة إصدارات من السندات القابلة للتحويل؛ أحدهما بمعدل ٦٪ وسبق بيعه بمبلغ ١٠٠ جنيه للسند (باجمالي ١٠٠٠٠٠٠ جنيه) في سنة سابقة عندما كان متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa يبلغ ١١٪ ويمكن تحويلها إلى ٢٠٠٠٠ سهم عادي. والإصدار الآخر بمعدل ١٠٪ وسبق بيعه بمبلغ ١٠٠ جنيه (باجمالي ١٠٠٠٠٠٠ جنيه) في ١ أبريل من السنة الحالية عندما كان متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa يبلغ ١١٪ ويمكن تحويلها إلى ٣٢٠٠٠ سهم عادي. ويبلغ معدل الضريبة ٤٠٪. ويتم إختبار كل من إصدارات الأوراق القابلة للتحويل لتحديد مدى إعتبارها معادل للسهم كما يلي:

سند قابل للتحويل، بقيمة ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه، معدل ٦٪:	
$\frac{2}{3}$ متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa وقدره ١١٪	$= \frac{7}{3} \times 11\%$
المعدل الفعّال	$= 6\%$
هل يعتبر معادل للسهم العادي؟	نعم

سند قابل للتحويل، بقيمة ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه، معدل ١٠٪:	
$\frac{2}{3}$ متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa وقدره ١١٪	$= \frac{7}{3} \times 11\%$
المعدل الفعّال	$= 10\%$
هل يعتبر معادل للسهم العادي؟	لا

وبذلك فإن ربح السهم المبدئي سوف يتضمن ورقة مالية واحدة مخفضة فقط وهي السند القابل للتحويل بمعدل ٦٪، حيث أن معدل العائد الفعّال له في تاريخ الإصدار وقدره ٦٪ يقل عن $\frac{2}{3}$ متوسط عائد سندات الشركات من فئة Aa وقدره ١١٪. في حين لا يدخل السند الآخر بمعدل ١٠٪ في حساب ربح السهم المبدئي لأن

العائد الفعال له في تاريخ الإصدار وقدره ١٠٪ كان أعلى من ٢/٣ متوسط عائد السندات من فئة Aa.

ولتحديد مقدار البسط، فإنه يلزم رد مقدار الفائدة على هذه الأوراق المفترض تحويلها مطروحاً منها الأثر الضريبي المتعلق بها إلى مقدار صافي الدخل. فلأن طريقة إفتراض التحويل تفترض إتمام التحويل في بداية السنة، فإنه يفترض عدم سداد أي فائدة عن الأوراق القابلة للتحويل خلال السنة. وتبلغ فائدة هذه السندات عن العام ٦٠٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠٠٠ × ٦٪)، كما يبلغ مصروف الضريبة الخاص بها ٢٤٠٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠٠٠ × ٤٠٪)، ولذلك فإن الفائدة خالصة الضريبة التي ترد إلى صافي الدخل تبلغ ٣٦٠٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠٠٠ - ٢٤٠٠٠٠) أو $(٦٠٠٠٠٠ \times (١ - ٤٠\%))$. وفيما يلي توضيح لحساب ربح السهم المبدئي:

١٠٠٠٠٠	متوسط عدد الأسهم الموجودة	٢١٠٠٠٠	صافي دخل العام
	يضاف: أسهم يفترض إصدارها عند	٣٦٠٠٠	يضاف: الفائدة خالصة الضريبة
	تحويل السندات بنسبة ٦٪ في	٢٤٦٠٠٠	صافي الدخل المعدل
	بداية السنة	(أ)	
٢٠٠٠٠			
١٢٠٠٠٠	متوسط عدد الأسهم العادية ومعادها		
(٠.١١)			

ربح السهم المبدئي = أ ÷ ب = ٢,٠٥ جنيه

ملاحظة: التحول المفترض يعتبر مخفضاً لأن ربح السهم المبدئي يقل عن ربح السهم الأساسي وقدره ٢,١٠ جنيه.

$$٢١٠٠٠٠ \div ١٠٠٠٠٠ \text{ سهم} = ٢,١٠$$

وفيفترض المثال السابق أن سندات شركة Marshy قد صدرت بقيمتها الإسمية. فإذا بيعت السندات بخصم أو علاوة، فإنه يجب تعديل مصروف الفائدة في كل فترة بإستنفاد الخصم أو العلاوة. وعلى ذلك، فإن مقدار مصروف الفائدة خالص الضريبة الذي يُرد إلى صافي الدخل هو مصروف الفائدة المقرر عنه في قائمة الدخل وليست الفائدة المسددة نقداً خلال العام.

وبفرض أن السندات القابلة للتحويل السابقة بنسبة ٦٪ كانت أسهم ممتازة قابلة للتحويل بنسبة ٦٪، فإن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل كانت ستصنف كمعادلات للأسهم العادية. كما أن التوزيعات على الأسهم الممتازة لن تُطرح من صافي الدخل عند حساب رقم البسط لأنه يُفترض أن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل قد حولت بالفعل وأنها معادلة للأسهم العادية لأغراض حساب ربح السهم. حيث يُستخدم

صافي الدخل فقط كبسط، دون مراعاة أي أثر ضريبي لأن توزيعات الأسهم الممتازة لا تُستقطع للأغراض الضريبية.

ربح السهم المخفض بالكامل = الأوراق القابلة للتحويل

Fully Diluted Earnings per Share-Convertible Securities

في المثال السابق لن يتضمن ربح السهم المخفض بالكامل السند بمعدل ٦٪ فقط وإنما سوف يتضمن السند الآخر بمعدل ١٠٪ أيضاً. حيث تُضاف أعباء الفائدة لكل من السندين (خالصة الضريبة) إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي الدخل المعدل. ويتم تحديد المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة. ولأن تاريخ الإصدار في حالة السندات بمعدل ١٠٪ بعد تاريخ بداية السنة المالية، فإن الأسهم التي يُفترض إصدارها في ذلك التاريخ - ١ إبريل - ترجح بالفترة من ذلك التاريخ وحتى نهاية السنة المالية. وفيما يلي حساب ربح السهم المخفض بالكامل.

١٠٠٠٠٠	متوسط عدد الأسهم العادية الموجودة	٢١٠٠٠٠	صافي دخل العام
	يضاف: الأسهم المفترض إصدارها عند		يضاف: الفوائد خالصة الضريبة
	التحويل: السندات بمعدل ٦٪	٣٦٠٠٠	للسند بمعدل ٦٪ (سبق حسابها)
٢٠٠٠٠	(من بداية العام)		للسند بمعدل ١٠٪
	السندات بمعدل ١٠٪ (من تاريخ الإصدار	٤٥٠٠٠	$[1000000 \times 10\% \times \frac{3}{4} \times (1 - 40\%)]$
٢٤٠٠٠	$(\frac{3}{4} \times 32000)$		
١٤٤٠٠٠	متوسط عدد الأسهم العادية ومعادلاتها	٢٩١٠٠٠	صافي الدخل المعدل
(ب)		(أ)	

ربح السهم المخفض بالكامل = أ ÷ ب = ٢,٠٢

ملاحظة: السندات المفترض تحويلها تعتبر مخفضة لأن ربح السهم مع التحويل (٢,٠٢) أقل من ربح السهم بدون تحويل (٢,١٠).

وبذلك تقوم شركة Marshy بعمل عرض مزدوج لربح السهم. حيث يتم التقرير عن ربح السهم المبدئي وربح السهم المخفض بالكامل لأن ربح السهم المخفض بالكامل يتجاوز نسبة ٣٪ في اختبار الأهمية النسبية. حيث يكون العرض بقائمة الدخل كما يلي:

(الجزء الأخير من قائمة الدخل)

صافي الدخل

٢١٠٠٠٠

ربح السهم:

على الأسهم العادية ومعادلاتها (ملاحظة ×)

٢,٠٥

على أساس مخفض بالكامل (ملاحظة ×)

٢,٠٢

ملاحظة ×: تم حساب ربح السهم العادي ومعادلاته بقسمة صافي الدخل على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية ومعادلاتها خلال العام. وقد اعتبرت السندات القابلة للتحويل بمعدل ٦٪ معادلة للأسهم العادية. وعلى ذلك، فقد تم إضافة عدد الأسهم التي يمكن إصدارها (بافتراض تحويل هذه السندات بالكامل في بداية السنة المالية) إلى عدد الأسهم العادية، كما تم تعديل صافي الدخل لإستبعاد فائدة هذه السندات خالصة من الأثر الضريبي. وقد حسب ربح السهم المخفض بالكامل بافتراض تحويل كل إصدارات السندات القابلة للتحويل.

وعند استخدام طريقة إفتراض التحويل، يستخدم معدل التحويل الساري خلال الفترة في حساب ربح السهم المبدئي. ومع ذلك، فإن بعض اتفاقات السندات قد تتضمن معدل تحويل يتغير على مدار فترة هذه السندات. وفي هذه الحالة، يستخدم أقرب معدل تحويل في حساب ربح السهم المبدئي. وبالنسبة لربح السهم المخفض بالكامل، يُستخدم أفضل معدل تحويل متاح لحائز الورقة القابلة للتحويل خلال ١٠ سنوات.

فبفرض أنه تم إصدار سند قابل للتحويل في ١ يناير ١٩٩١ بمعدل تحويل قدره ١٠ أسهم للسند إعتباراً من ١ يناير ١٩٩٣. ولكن إعتباراً من ١ يناير ١٩٩٦ يصبح معدل التحويل ١٢ سهم للسند، ومن ١ يناير سنة ٢٠٠٠ يصبح ١٥ سهم للسند. ففي حساب ربح السهم المبدئي عن سنة ١٩٩١ يستخدم معدل تحويل قدره ١٠ أسهم للسند، وفي حساب ربح السهم المخفض بالكامل عن سنة ١٩٩١ يستخدم معدل تحويل قدره ١٥ سهم للسند.

ربح السهم المبدئي والمخفض بالكامل - حقوق الإختيار، شراء الأسهم ومعادلاتها:

إن حقوق الإختيار وشراء الأسهم الموجودة ومعادلاتها (سواء كانت قابلة للممارسة في الوقت الحاضر أم لا) تعتبر معادلة للسهم العادي وتُدرج في حساب ربح السهم المبدئي إلا إذا كانت مانعة للتخفيض^(*). ويتم إدراج حقوق الإختيار والشراء ومعادلاتها في

(*) إذا كانت ممارسة حقوق الإختيار أو الشراء لا يمكن أن تحدث خلال ٥ سنوات، فإن هذه ≡

حساب ربح السهم عن طريق إستخدام مايعرف بطريقة أسهم الخزانة.

Treasury Stock Method

طريقة أسهم الخزانة

تفترض طريقة أسهم الخزانة أن حقوق الإختيار أو الشراء تتم ممارستها في بداية العام (أو تاريخ الإصدار إذا كان تالياً لبداية العام) وأن المتحصلات من ممارسة حقوق الإختيار و الشراء تستخدم في شراء أسهم عادية كأسهم خزانة . فإذا كان سعر الممارسة أقل من سعر الأسهم في السوق ، فإن المتحصلات من الممارسة لن تكفى لإعادة شراء كل الأسهم . وبذلك تضاف الأسهم الزائدة المتبقية إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة لأغراض حساب ربح السهم المبدئي والمخفض بالكامل .

على سبيل المثال ، إذا كان سعر ممارسة ضمان معين يبلغ ٥ جنيه والقيمة السوقية العادية للسهم ١٥ جنيه ، فإن طريقة أسهم الخزانة سوف تزيد من عدد الأسهم الموجودة . حيث أن ممارسة حق الشراء سوف تؤدي لإضافة سهم إلى الأسهم الموجودة ولكن المحصل من الممارسة وقدره ٥ جنيه مقابل كل سهم مصدر لن يكفى لشراء سهم واحد من السوق بسعر ١٥ جنيه . حيث يلزم ممارسة ثلاثة حقوق شراء (وإصدار ثلاثة أسهم إضافية مقابلها) لتوفير النقدية اللازمة (١٥ جنيه) لإقتناء سهم من السوق . وعلى ذلك ، فسوف تحدث زيادة صافية في عدد الأسهم الموجودة قدرها سهمان .

وبإستخدام أرقام أكبر ، إفترض أن هناك ١٥٠٠ حق إختيار بسعر ممارسة قدره ٣٠ جنيه للسهم العادي ، وأن سعر السهم العادي في السوق يبلغ ٥٠ جنيه . فعن طريق تطبيق طريقة أسهم الخزانة فسوف يكون هناك زيادة قدرها ٦٠٠ سهم في الأسهم الموجودة وذلك كما يلي :

٤٥٠٠٠	المتحصلات من ممارسة ١٥٠٠ حق إختيار (٣٠ × ١٥٠٠)
١٥٠٠	الأسهم المصدرة عند ممارسة حقوق الإختيار
٩٠٠	أسهم الخزانة التي يمكن شراؤها بالمتحصلات (٥٠ ÷ ٤٥٠٠٠)
٦٠٠	الزيادة في الأسهم الموجودة (وتعتبر معادلة للأسهم العادية)

الأوراق لا يمكن إعتبارها معادلة للأسهم العادية . وفي ربح السهم المخفض بالكامل ، تستبعد حقوق الإختيار والشراء إذا كانت مانعة للتخفيض أو لا يمكن ممارستها إلا بعد ١٠ سنوات .

وعلى ذلك، فإذا كان سعر ممارسة حقوق الإختيار أو الشراء أقل من سعر الأسهم في السوق، تحدث حالة التخفيض. وإذا كان سعر ممارسة حقوق الإختيار أو الشراء أكبر من سعر الأسهم في السوق، يقل عدد الأسهم العادية. وفي هذه الحالة تكون حقوق الإختيار أو الشراء مانعة للتخفيض لأن إفتراض ممارستها يؤدي إلى زيادة في ربح السهم.

وفي كل من حقوق الإختيار والشراء، فإن الممارسة قد لايفترض حدوثها إلا إذا إستمر سعر السهم في السوق أعلى من سعر الممارسة على مدى ثلاثة أشهر على أن يكون الشهر الأخير منها هو الشهر الأخير من السنة المالية التي ترتبط ببيانات ربح السهم بها. وبمجرد إستيفاء معيار الثلاثة شهور السابق، فإنه يجب إستخدام متوسط سعر السوق للسهم العادي خلال السنة في حساب ربح السهم المبدئي. وعند حساب ربح السهم المخفض بالكامل، فإنه يفترض إستخدام سعر الإقفال في السوق (إذا كان أعلى من متوسط السعر) في حساب مقدار الزيادة في الأسهم الموجودة.

مثال شامل: لتوضيح تطبيق طريقة أسهم الخزانة إفتراض أن شركة Kubitz كان لديها صافي دخل عن الفترة قدره ٢٢٠٠٠٠ ج وكان متوسط عدد الأسهم الموجودة خلال الفترة ١٠٠٠٠٠ سهم. ومن ثم، فإن ربح السهم - مع تجاهل كل الأوراق المخفضة له - يبلغ ٢,٢٠ جنيه. وكان متوسط عدد الأسهم الخاضعة لحقوق إختيار موجودة حالياً (رغم أنه لايمكن ممارستها في الوقت الحاضر) يبلغ ٥٠٠٠ سهم بسعر ممارسة ٢٠ جنيه للسهم. وكان متوسط سعر السهم العادي في السوق خلال السنة ٢٤ جنيه، وسعر الإقفال في نهاية السنة ٢٨ جنيه. فيتم حساب ربح السهم كما يلي:

ربح السهم
المبدئي

ربح السهم
المخفض بالكامل

٥٠٠٠	٥٠٠٠
٢٠	٢٠
<u>١٠٠٠٠٠</u>	<u>١٠٠٠٠٠</u>
	٢٤
٢٨	
	<u>٤١٦٦</u>
<u>٣٥٧١</u>	

متوسط عدد الأسهم الخاضعة لحقوق إختيار
سعر الممارسة للسهم
المتحصلات من ممارسة حقوق الإختيار
سعر السهم العادي في السوق:
السعر المتوسط
سعر الإقفال
أسهم الخزانة التي يمكن شراؤها بالمتحصلات
(٢٤ ÷ ١٠٠٠٠٠)
(٢٨ ÷ ١٠٠٠٠٠)

		الفرق بين أسهم حقوق الإختيار وأسهم الخزانة	
		(٥٠٠٠ - ٤١٦٦)	
		(٣٥٧١ - ٥٠٠٠)	
		الأسهم المعادلة للأسهم العادية (الزيادة في الأسهم)	
		متوسط عدد الأسهم العادية الموجودة	
		جملة الأسهم العادية ومعادلاتها	
		صافي دخل العام	
		ربح السهم	
٨٣٤	١٤٢٩	٨٣٤	١٤٢٩
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٠٠٨٣٤	١٠١٤٢٩	١٠٠٨٣٤	١٠١٤٢٩
٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
٢, ١٨	٢, ١٧	٢, ١٨	٢, ١٧

وفي هذا المثال، فإن التخفيض المحتمل يقل عن ٣٪ لكل من ربح السهم المبدئي وربح السهم المخفض بالكامل، وبالتالي فإنه يمكن تجاهل حقوق الإختيار. فكما سبق القول، فإذا كان ربح السهم المخفض بالكامل يزيد عن ٩٧٪ من الربح الأساسي للسهم العادي الموجود، فإن ربح السهم في هذه الحالة لا يستند إلا إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الموجودة بحيث يكون $٢٢٠٠٠٠ \div ١٠٠٠٠٠٠$ سهم أو ٢, ٢٠ جنيه. وفي هذا المثال، فإن ربح السهم المخفض بالكامل يلزم أن يكون ٢, ١٣ جنيه $(٢, ٢٠ \times ٩٧\%)$ أو أقل قبل المطالبة بعمل عرض مزدوج. وقد بلغ ربح السهم المبدئي ٢, ١٨ جنيه $(٢٢٠٠٠٠ \div ١٠٠٨٣٤)$ وربح السهم المخفض بالكامل ٢, ١٧ جنيه $(٢٢٠٠٠٠ \div ١٠١٤٢٩)$ ، ومن ثم فإنه يُفترض أن هيكل رأس المال بسيط ويكون من المناسب عمل عرض منفرد لربح السهم بمقدار ٢, ٢٠ جنيه (*).

Contingent Issuance Agreement

اتفاقات الإصدار المشروطة

في عمليات اندماج الشركات، قد تتعهد الشركة الداجمة بإصدار أسهم إضافية (تسمى الأسهم المشروطة) إذا ما تحققت ظروف معينة. فإذا كان الاتفاق يقضى

(*) عند ممارسة حقوق الإختيار أو الشراء، إذا تجاوز عدد الأسهم التي يُفترض إعادة شراءها نسبة ٢٠٪ من الأسهم العادية الموجودة بالفعل، يتم تعديل مدخل أسهم الخزانة. حيث يفترض استخدام متحصلات الممارسة في شراء أسهم عادية بحد أقصى ٢٠٪ من الأسهم العادية الموجودة بالفعل (سواء في ربح السهم المبدئي أو المخفض بالكامل أو كليهما)، على أن يُفترض استخدام باقي المتحصلات في سداد أي قروض قصيرة أو طويلة الأجل مع استثمار أي جزء متبقى منها بعد ذلك في أوراق مالية حكومية. والفرض من نسبة ٢٠٪ هو أن شراء هذا المقدار من الأسهم سيكون له أثر جوهري على سعر الأسهم في السوق ويجعل استخدام طريقة أسهم الخزانة محل تساؤل.

بإصدار هذه الأسهم بمجرد مرور الوقت أو عند تحقيق أرباح معينة أو مستوى معين لسعر السهم في السوق، وتم إستيفاء هذا المستوى في نهاية العام، فإنه يجب إعتبارها أسهم عادية موجودة لأغراض حساب كل من ربح السهم المبدئي وربح السهم المخفض بالكامل.

على سبيل المثال، إفترض أن شركة Walz قد إشتريت شركة Cordel وإتفقت على إعطاء مساهمي شركة Cordel ٢٠٠٠٠ سهم إضافي في سنة ١٩٩٤ إذا بلغ صافي دخل شركة Cordel ٩٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٣، وفي سنة ١٩٩٢ بلغ صافي دخل شركة Cordel ١٠٠٠٠٠٠ جنيه. ففي هذه الحالة، فإن كلاً من ربح السهم المبدئي وربح السهم المخفض بالكامل لشركة Walz عن سنة ١٩٩٢ سوف يعكس الأسهم المشروطة وعددها ٢٠٠٠٠ سهم لأن الأرباح المستهدفة عن سنة ١٩٩٣ وقدرها ٩٠٠٠٠٠ جنيه قد تحققت بالفعل.

فإذا كان الإتفاق يقضى بتحقيق مستوى أرباح يزيد عن المستوى الحالي، فإن هذه الأسهم الإضافية سوف تعتبر معادلة للأسهم العادية لأغراض حساب ربح السهم المخفض بالكامل فقط (في حالة حدوث تخفيض فقط بالطبع). وعند حساب ربح السهم في هذه الحالة، فإنه يلزم تعديل الأرباح الحالية لإدخال أثر زيادة الأرباح اللازمة للوصول إلى المستوى المستهدف لها.

ولتوضيح ذلك، إفترض نفس الحقائق السابقة عن شركة Walz وشركة Cordel باستثناء أن الأسهم الإضافية مشروطة بتحقيق شركة Cordel لصافي دخل قدره ١١٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٣. فطالما أن هذا المستوى المستهدف لم يتحقق حالياً في سنة ١٩٩٢، فإنه لايلزم إجراء أية عمليات حسابية إضافية لربح السهم بشركة Walz بخلاف العمليات التقليدية. ولكن عند حساب ربح السهم المخفض بالكامل بشركة Walz، يجب أخذ هذه الأسهم المشروطة وعددها ٢٠٠٠٠ سهم في الإعتبار. وعلاوة على ذلك، فإنه عند حساب ربح السهم المخفض بالكامل، فإن صافي دخل سنة ١٩٩٢ وقدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه يجب زيادته بمقدار ١٠٠٠٠٠ جنيه للوصول لمستوى الأرباح المفترض وقدره ١١٠٠٠٠٠ جنيه.

Antidilution Revisited

حالة منع التخفيض

عند حساب معامل التخفيض ونسبته ٣٪، فإنه يجب أخذ كل الأوراق المالية المخفضة في الإعتبار. ولكن يجب علينا في البداية أن نحدد ما إذا كانت كل ورقة مالية

على حدة من الأوراق التي يحتمل أن تكون مخفضة هي في حقيقتها مخفضة لربح السهم أم مانعة للتخفيض. حيث يلزم إستبعاد أي ورقة مانعة للتخفيض ولا يمكن إستخدامها في إجراء مقاصة مع الأوراق المالية المخفضة.

والأوراق المالية المانعة للتخفيض هي الأوراق التي يؤدي إدراجها في حساب ربح السهم إلى زيادة ربح السهم (أو تخفيض خسارة السهم). حيث يعتبر الدين القابل للتحويل مانعاً للتخفيض إذا كانت إضافة فائده خالصة الضريبة إلى صافي الدخل تسبب زيادة نسبية في صافي الدخل (البسط) أكبر من الزيادة النسبية في عدد الأسهم العادية ومعادلاتها (المقام) التي يمكن أن تنتج عن تحويل هذه الديون. وبمعنى آخر، فإن الدين القابل للتحويل يكون مانعاً للتخفيض إذا كان تحويل الورقة المالية يجعل ربح السهم العادي يزيد بمقدار أكبر للسهم العادي الإضافي منه للسهم العادي قبل التحويل.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Kohl لديها إصدار دين قدره ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بمعدل ٦٪ قابل للتحويل إلى ١٠٠٠٠٠ سهم عادي. وبلغ صافي دخل العام ٢١٠٠٠٠٠ جنيه والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الموجودة ١٠٠٠٠٠٠ سهم، كما أن معدل الضريبة ٤٠٪. وفي هذه الحالة، فإن التحويل المفترض للدين إلى أسهم عادية في بداية السنة يتطلب التعديلات التالية لصافي الدخل والمتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة.

إختبار منع التخفيض

١٠٠٠٠٠	متوسط عدد الأسهم الموجودة	٢١٠٠٠٠	صافي دخل العام
	يضاف: أسهم مصدرة بإفتراض		يضاف: الفوائد خالصة الضريبة
<u>١٠٠٠٠</u>	تحويل الدين	<u>٣٦٠٠٠</u>	$(١ - ٤٠) \times ٢١٠٠٠٠$
	متوسط عدد الأسهم	<u>٢٤٦٠٠٠</u>	صافي الدخل المعدل
<u>١١٠٠٠٠</u>	العادية ومعادلاتها		

$$\text{ربح السهم الأساسي} = ٢١٠٠٠٠ \div ١٠٠٠٠٠٠ \text{ سهم} = ٢,١٠$$

$$\text{ربح السهم المبدئي} = ٢٤٦٠٠٠ \div ١١٠٠٠٠ \text{ سهم} = ٢,٢٤$$

[مانع للتخفيض]

وبصورة موجزة، فإنه يمكن تحديد أن الدين القابل للتحويل مانع للتخفيض أيضاً بمقارنة ربح السهم الناتج عن التحويل وهو ٣,٦٠ جنيه (٣٦٠٠٠ أرباح إضافية ÷ ١٠٠٠٠٠ سهم إضافي) مع ربح السهم قبل إدراج الدين القابل للتحويل وقدره ٢,١٠ جنيه.

وفي كل من حقوق الإختيار والشراء، فإنه عندما يكون سعر الممارسة أكبر من سعر السوق، فإن الورقة تعتبر مانعة للتخفيض. ويجب تجاهل كل الأوراق المالية المانعة للتخفيض في كل العمليات الحسابية ولا يجب إدراجها في حساب أي من ربح السهم المبدئي أو المخفض بالكامل. ويعتبر هذا المدخل مناسباً لأن إتجاه المهنة كان هو إعلام المستثمر بالتخفيض المحتمل الذي يمكن أن يحدث في ربح السهم المقرر عنه وليس تناول الأوراق المالية التي يمكن عند تحويلها أو ممارستها أن تزيد من ربح السهم.

وبعد تحديد الأوراق المالية المخفضة والمانعة للتخفيض كل على حدة، يتم إجراء إختبار نسبة ٣٪ بمقارنة ربح السهم المخفض بالكامل مع ربح السهم الأساسي لتحديد ما إذا كان هناك تخفيض إجمالي بنسبة ٣٪ أم لا.

العرض والإفصاح عن ربح السهم

Earnings per Share Presentations and Disclosures

إذا كان هيكل رأس المال بالشركة معقداً ولكن لا يتضمن أوراق تعتبر معادلة للأسهم العادية، فإن عرض ربح السهم يكون كما يلي:

ربح السهم العادي	
٣,٣٠	بافتراض عدم التخفيض
٢,٧٠	بافتراض تخفيض كامل

ومن المداخل الأخرى أن تعتبر هذه المقادير ربح سهم مبدئي وربح سهم مخفض بالكامل على التوالي.

وعند وجود معادلات أسهم عادية مخفضة، فإن عرض ربح السهم يجب أن يكون كما يلي:

ربح السهم	
٣,-	على السهم العادي ومعادلة
٢,٧٠	على أساس مخفض بالكامل

وعندما تتضمن أرباح الفترة بنود غير منتظمة، فإنه يجب إيضاح المقدار الذي يخص كل سهم من الدخل من العمليات المستمرة، الدخل قبل البنود غير العادية، الأثر

المجمع لتغيرات المبادئ المحاسبية، وصافي الدخل. وكما سبق القول، فإن التقرير عما يخص كل سهم من مكاسب أو خسائر العمليات المنتهية ومكاسب أو خسائر البنود غير العادية يعتبر إختيارياً. وفيما يلي عرض يقرر عن بنود غير عادية فقط:

	ربح السهم العادي ومعادلة:
٣,٨٠	الدخل قبل البنود غير العادية
<u>٨٠</u>	البنود غير العادية
٣,-	صافي الدخل
	ربح السهم - بإفتراض تخفيض كامل:
٣,٣٥	الدخل قبل البنود غير العادية
<u>٦٥</u>	البنود غير العادية
٢,٧٠	صافي الدخل

ويجب إظهار مقادير ربح السهم عن كل الفترات المعروضة، كما يجب تعديل مقادير ربح السهم لكل السنوات السابقة المعروضة في المقارنة بعمليات توزيع الأسهم وتجزئة الأسهم. وعند تعديل نتائج عمليات فترة سابقة نتيجة لعملية تعديل فترة سابقة بسبب تغير في مبدأ محاسبي أو تقدير محاسبي مثلاً، فإن بيانات ربح السهم المعروضة عن فترات سابقة يجب أيضاً تعديلها. ويجب الإفصاح عن أثر هذا التعديل في سنة إجراءه. ويتطلب هيكّل رأس المال المركب والعرض المزدوج لربح السهم جوانب الإفصاح الإضافي التالية في شكل ملاحظات:

- ١ - وصف للحقوق والإمتيازات المخولة لمختلف الأوراق المالية الموجودة بالشركة.
- ٢ - الأسس المستخدمة في حساب كل من ربح السهم المبدئي و ربح السهم المخفض بالكامل، ومنها:
 - أ - تحديد الأوراق المدرجة كمعادلات للأسهم العادية.
 - ب - تحديد الأوراق المدرجة في حساب ربح السهم المخفض بالكامل.
 - ج - وصف لكل الإفتراضات المستخدمة.
 - د - الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمكن إصدارها عند التحويل أو الممارسة أو الوفاء بشروط معينة.
- ٣ - أثر عمليات التحويل التالية لنهاية السنة المالية.

وفيما يلي جدول مأخوذ من التقرير السنوي لإحدى الشركات يوضح إستخدام صيغة

الأعمدة في الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بصورة واضحة وموجزة:

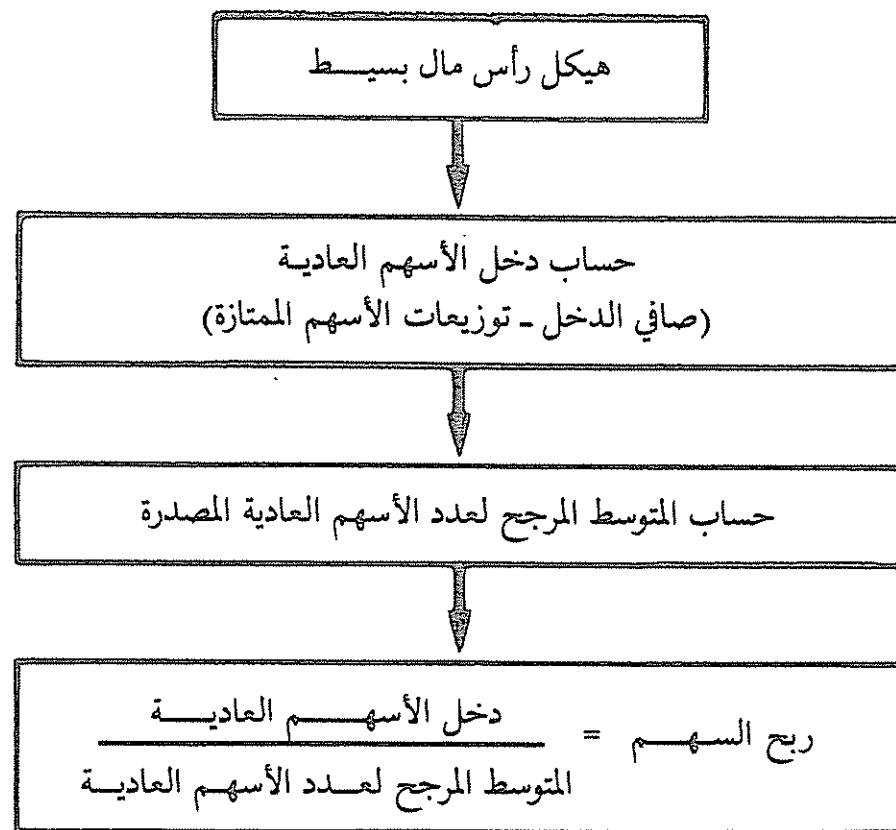
الأسهم العادية بإفترض التخفيض
ومعادلاتها الكامل

١٢٦٩٢١٩٠	١٢٦٩٢١٩٠	- متوسط عدد الأسهم العادية الموجودة
		- معادلات أسهم عادية من الممارسة
١١٤٦١٢	٩٩٦٣٦	المفترضة لحقوق إختيار
٦٥١٣٣٧٨	-	- متوسط عدد الأسهم الممتازة الموجودة
		- معادلات أسهم ممتازة من الممارسة
١٧٥١٥٤	-	المفترضة لحقوق إختيار
١٩٤٩٥٣٣٤	١٢٧٩١٨٢٦	إجمالي الأسهم
٦٦٩٥٠٠٠٠	٦٦٩٥٠٠٠٠	- صافي الدخل
		- ناقص: توزيعات أسهم ممتازة مستندة لمتوسط
-	١٣٣٧٢٠٠٠	عدد الأسهم الممتازة ومعادلاتها خلال العام
٦٦٩٥٠٠٠٠	٥٣٥٧٨٠٠٠	- صافي الأرباح المستخدمة في حساب ربح السهم
٣,٤٣	٤,١٩	- صافي ربح السهم

الخلاصة:

إن حساب ربح السهم قد أصبح من القضايا المعقدة. حيث يعترض العديد من المحاسبين على القواعد الإجهادية التي تتضمنها نشرة APB رقم ١٥ وغيرها من النشرات المماثلة. وهو من المجالات المثيرة للجدل لأن العديد من الأوراق المالية - رغم أنها من الناحية الفنية ليست أسهم عادية - بها العديد من خصائص الأسهم العادية. وتقوم العديد من الشركات بإصدار هذه الأوراق المالية بدلاً من الأسهم العادية من أجل تجنب الأثر السلبي على ربح السهم. وقد صدرت نشرة APB رقم ١٥ وغيرها من النشرات كمحاولة لتطوير المصداقية في التقرير عن بيانات ربح السهم.

ويوضح الشكل التالي النقاط الأساسية في حساب ربح السهم في هيكل رأس مال بسيط:



في حين يوضع الشكل التالي حساب ربح السهم في حالة هيكل رأس المال المعقد:

ويعتقد بعض المحاسبين أن عرض ربح السهم معدلاً بالأوراق المالية المخفضة له يخفي الحقيقة الأساسية - وهي ربح السهم العادي المصدر. وعلاوة على ذلك، تشكو أغلب الشركات الصغرى من أن هذه المعلومات المطلوبة تلقى عليها أعباء زائدة لأنه من المكلف دائماً إعداد وتقديم المزيد من المعلومات. ونتيجة لذلك، فقد قام FASB في المعيار رقم ٢١ بإلغاء متطلبات التقرير المالي المتعلقة بربح السهم عن الشركات التي لم تطرح أسهم في إكتتاب عام.

وعلاوة على ذلك، فقد خطط FASB لإصدار معيار جديد في ربح السهم يعمل على تبسيط الحسابات الحالية. وبصفة مبدئية، يوصى FASB بحساب ربح سهم مبسط ومخفض بالكامل. وسوف يستبعد حساب ربح السهم المبدئي. وعلى ذلك، فالتغيرات الأساسية سوف تتعلق فقط بالمقام المستخدم في حساب ربح السهم. ويرى المؤلفان أن هذه التغيرات سوف تحظى بالقبول وأنها سوف تُطبق.

هيكل رأس مال معقد



الأسئلة:

- (١) ناقش أوجه الشبه والاختلاف بين الدين القابل للتحويل والدين المصدر مع حق شراء أسهم.
- (٢) إشرح كيف يكون لخاصية التحويل في الديون القابلة للتحويل قيمة لكل من :
(أ) مصدر الورقة ، (ب) مشترى الورقة .
- (٣) ماهى الحجج المؤيدة للإعتراف المحاسبي المنفصل بخاصية التحويل في الديون؟
- (٤) ماهى المزايا التي تتحقق للمدير من الحصول على حقوق إختيار تحفيزية؟ ولماذا يعتقد بعض المحاسبين أن المحاسبة الحالية عن هذه الحقوق غير سليمة؟
- (٥) ماهو التاريخ أو الحدث الذي إعتقدت المهنة في ضرورة إستخدامه في تحديد قيمة حق الإختيار؟ وماهى الحجج المؤيدة لهذا الموقف؟ وماهو الإنتقاد الذي يمكن توجيهه ضد التاريخ أو الحدث الذي أعلنت عنه المهنة؟
- (٦) ماهو التأييد الذي يمكن تقديمه للتواريخ الأخرى بخلاف تاريخ المنح والتي يمكن تحديد قيمة حق الإختيار عندها؟
- (٧) ماهى المزايا التي تقدمها خطط حقوق ارتفاع سعر الأسهم للمدير؟ وكيف يتم قياس مصروف المكافأة في خطة حقوق ارتفاع سعر الأسهم؟
- (٨) عرف كلاً من المصطلحات التالية :
أ - معادل السهم العادي .
ب - الورقة المالية التي يحتمل أن تحدث تخفيض .
ج - ربح السهم المخفض بالكامل .
د - إختبار ٣٪ في التخفيض .
هـ - هيكل رأس المال المركب .
و - ربح السهم المبدئى .
- (٩) ناقش أسباب إعتبار أوراق أخرى بخلاف الأسهم العادية معادلة للأسهم العادية لأغراض حساب ربح السهم المبدئى .
- (١٠) ماهو المقصود بمصطلح منع التخفيض؟ مع ذكر مثال .
- (١١) إن ربح السهم يمكنه التأثير على أسعار الأسهم العادية في السوق، فهل يمكن لأسعار الأسهم في السوق أن تؤثر على ربح السهم؟ إشرح .

(١٢) إشرح طريقة أسهم الخزنة كما هي مطبقة على حقوق الإختيار وحقوق شراء الأسهم في حساب بيانات ربح السهم المبدئي .

الحالات

١ - من ممارسات التمويل الشائعة في الشركات أن تتحمل الشركة بدين طويل الأجل مع حصول المقرضين على حق إختيار في شراء الأسهم العادية للشركة خلال كل أو جزء من مدة الدين . وفي بعض الحالات تتحقق هذه النتيجة عن طريق إصدار سندات قابلة للتحويل ، في بعض الحالات تكون أداة الدين منفصلة عن شهادات حق شراء الأسهم .
المطلوب :

(أ) ١ - إشرح الفروق التي توجد في المحاسبة الحالية عن المتحصلات المبدئية من إصدار سندات قابلة للتحويل أو أدوات ديون مع حقوق مستقلة عنها لشراء أسهم عادية .

٢ - ناقش المبررات الخاصة بالفروق السابقة في ١ .

٣ - لخص الحجج التي قدمت في تأييد المحاسبة عن السندات القابلة للتحويل بنفس طريقة المحاسبة عن دين مصدر مع حقوق شراء أسهم مستقلة عنه .

(ب) في بداية السنة أصدرت شركة Regina أوراق دفع قدرها ١٨ مليون جنيه بمعدل فائدة ١٢٪ مع حقوق بشراء ١٢٠٠٠٠٠٠ سهم من أسهمها العادية التي تبلغ قيمتها الاسمية ١٠ جنيه للسهم وذلك بسعر ١٨ جنيه للسهم . ويستحق سداد هذه الأوراق على مدى السنوات العشر القادمة إعتباراً من تاريخ الإصدار وذلك بسداد ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً . وفي الوقت الذي كانت فيه الأسهم الموجودة بالشركة ٩٦٠٠٠٠٠٠ سهم وكان سعر السوق للسهم ٢٣ جنيه ، وحصلت الشركة على ٢٠٠٤٠٠٠٠٠ جنيه مقابل أوراق الدفع وشهادات حق شراء أسهم . وبالنسبة لشركة Regina فإن معدل فائدة قدره ١٢٪ يعتبر معدل إقتراض منخفض نسبياً . حيث أنه إذا أصدرت أوراق الدفع بمفردها في ذلك الوقت ، فإنها ستكون مصدرة بخصم نسبته ٢٢٪ . فما هو قيد (أو قيود) اليومية اللازمة لتسجيل إصدار أوراق الدفع وشهادات حق شراء أسهم مقابل النقدية المحصلة؟

٢ - في ١ فبراير ١٩٨٩ باعت شركة Parsons سندات مدتها ٥ سنوات بقيمة إسمية ١٠٠٠ جنيه للسند ومعدل فائدة ٨٪ ويمكن تحويلها إلى الأسهم العادية للشركة بمعدل ١٠ أسهم لكل سند. وقد باعت الشركة هذه السندات بخصم، ويستحق سداد الفائدة في ١ فبراير من كل عام. وفي ١ فبراير ١٩٩٢ قدم أحد المستثمرين في سندات الشركة ١٠٠٠ سند لتحويلها إلى ١٠٠٠٠ سهم عادي، وكانت القيمة السوقية للسهم في ذلك التاريخ ١٢٠ جنيه.

المطلوب:

كيف تقوم شركة Parsons بالمحاسبة عن تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية في ظل كل من طريقة القيمة الدفترية وطريقة القيمة السوقية؟ ناقش مبرر كل طريقة منهما.

٣ - في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ وافق مجلس إدارة شركة Maclure على منح حقوق إختيار غير مشروطة إلى مديري الشركة لشراء ٢٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة بسعر ٥٠ جنيه للسهم في أي وقت خلال سنة ١٩٩٣ إذا ما إستمر المديرون في العمل بالشركة. وكان سعر الإقفال لأسهم الشركة في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ يبلغ ٥٥ جنيه، كما بلغ السعر ٥١ جنيه في ٢ يناير ١٩٩١، وبلغ ٤٩ ١/٨ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣. ولم تتم ممارسة أي حق إختيار.

المطلوب:

(أ) إعداد الجدول الذي يعرض عملية حساب تكلفة المكافأة التي ترجع لحقوق الإختيار بالشركة.

(ب) بإفتراض أن سعر السهم في السوق قد إرتفع في ٢ يناير ١٩٩٣ إلى ٥٨ جنيه (بدلاً من إنخفاضه) وأن كل حقوق الإختيار قد تمت ممارستها في ذلك التاريخ، فهل تثبت الشركة إستحقاق تكلفة مكافأة للمديرين؟ ولماذا؟

(ج) ناقش الحجج المؤيدة لقياس المكافأة من حقوق إختيار الأسهم الممنوحة للمديرين على أساس الفرق بين:

- ١ - سعر السوق وسعر الممارسة عند منح الحق.
- ٢ - سعر السوق وسعر الممارسة عند أول تاريخ يمكن فيه ممارسة هذه الحقوق.
- ٣ - سعر السوق وسعر الممارسة عند ممارسة هذه الحقوق.

٤ - القيمة النقدية لخدمات المديرين المقدرة في تاريخ المنح ومقدار مرتباتهم.

٤ - تعد شركة Fernands من عملاء المراجعة الجدد بالنسبة لك، ولم تقم الشركة بالتقرير عن بيانات ربح السهم في تقاريرها السنوية للمساهمين في الماضي. وقد طلب منك المراقب المالي للشركة أن تمده بمعلومات عن التقرير المالي عن بيانات ربح السهم في تقارير السنة الحالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. والمطلوب:

(أ) عرف مصطلح «ربح السهم» كما ينطبق على شركة ذات هيكل رأس مال يضم إصدار واحد من الأسهم العادية وإشرح كيفية حساب ربح السهم وكيفية الإفصاح عن معلوماته في القوائم المالية للشركة؟
(ب) ناقش المعالجة المحاسبية - إن وجدت - التي يجب إستخدامها لكل من البنود التالية عند حساب ربح السهم العادي بغرض إعداد القوائم المالية:

١ - الأسهم الممتازة الموجودة التي سبق إصدارها بعلاوة مع الحق في تصنيفها على أساس القيمة الإسمية.

٢ - الممارسة على أساس سعر أقل من القيمة السوقية وأعلى من القيمة الدفترية لحق إختيار سهم عادي صدر خلال السنة المالية الحالية لمديرى الشركة.

٣ - إستبدال آلة قبل إقفال السنة المالية الحالية مباشرة بتكلفة تزيد بنسبة ٢٠٪ عن التكلفة الأصلية للآلة المستبدلة. وسوف تقدم الآلة الجديدة نفس وظيفة الآلة القديمة التي تم بيعها بقيمتها الدفترية.

٤ - الإعلان عن توزيعات على الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح.

٥ - إقتناء بعض الأسهم العادية الموجودة للشركة خلال السنة المالية الحالية، وقد صنف الأسهم كأسهم خزانة.

٦ - تجزئة السهم العادي للشركة خلال السنة المالية الحالية بنسبة ٢

إلى ١.

٧ - عمل احتياطي خاص من الأرباح المحتجزة مقابل إلزام مشروط عن دعاوى قضائية.

أمثلة وتمارين:

(١) المطلوب إجراء قيد (أو قيود) اليومية المطلوبة لتسجيل كل من العمليات المستقلة التالية:

أ - أصدرت شركة Grand سندات قابلة للتحويل قيمتها الإسمية ٢٠ مليون جنيه بمعدل فائدة ١٠٪ وذلك بنسبة ٩٨٪ من قيمتها. وإذا لم تكن هذه السندات قابلة للتحويل، فإنها ستباع بنسبة ٩٤٪ من قيمتها. وبلغت مصروفات إصدار السندات ٦٥٠٠٠ جنيه.

ب - أصدرت شركة Hosier سندات بقيمة إسمية ٢٠ مليون جنيه ومعدل فائدة ١٠٪ بنسبة ٩٨٪ من قيمتها. ومع كل سند قيمته الإسمية ١٠٠ جنيه صدرت شهادة حق قابل للإنفصال بشراء سهم واحد. وفي تاريخ الإصدار كان سعر بيع الشهادة ٥ جنيه.

ج - في ١ يوليو ١٩٩٢ إستدعت شركة Tracey سندات القابلة للتحويل بمعدل فائدة ١١٪ لتحويلها. وقد حولت السندات التي تبلغ قيمتها الإسمية ١٠ مليون جنيه إلى مليون سهم بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم. وفي ١ يوليو بلغ رصيد خصم إصدار السندات غير المستنفذ ٥٥٠٠٠ جنيه، كما سددت الشركة مبلغ إضافي قدره ٧٥٠٠٠ جنيه لحملة السندات لحثهم على تحويل كل السندات. وقد سجلت الشركة عملية التحويل باستخدام طريقة القيمة الدفترية.

٢ - في ١ سبتمبر ١٩٩٢ باعت شركة Archimeds ٤٠٠٠ سند قابل للتحويل بقيمة إسمية ١٠٠٠ جنيه للسند ومعدل فائدة ١٠٪ ولمدة ١٠ سنوات وذلك بنسبة ١٠٤٪ (علاوة على الفائدة المستحقة) مرفقاً بها شهادة حق شراء سهم قابلة للإنفصال. وقد كان لكل سند إثنان من شهادات حق شراء الأسهم، وكانت كل شهادة يقابلها سهم واحد من الأسهم العادية بسعر ممارسة محدد قدره ١٥ جنيه للسهم. وبعد الإصدار بفترة وجيزة، كان سعر الشهادة في السوق ٣ جنيه، ولا يمكن تحديد قيمة سوقية للسند. ويستحق سداد الفائدة في ١ ديسمبر و ١ يونيو من كل عام، وبلغت تكاليف إصدار السندات ٤٠٠٠٠ جنيه. والمطلوب:

إجراء قيد اليومية اللازم لتسجيل إصدار هذه السندات.

٣ - في ١ يناير ١٩٩٠ منحت شركة Sands حقوق إختيار أسهم للمديرين والعاملين الأساسيين بها لشراء ٢٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة التي تبلغ قيمتها الإسمية ١٠ جنيه للسهم وذلك بسعر ممارسة ٢٥ جنيه للسهم . وكانت هذه الحقوق قابلة للممارسة خلال فترة ٥ سنوات تبدأ في ١ يناير ١٩٩٢ وتنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ بشرط بقاء العاملين في خدمة الشركة . وكان سعر السهم العادي للشركة في تاريخ المنح ٣٢ جنيه . وتقوم الشركة باعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل هذه المكافأة ، وتبلغ فترة الخدمة المقابلة لهذه المكافأة ٢ سنة .

وفي ١ ابريل ١٩٩١ تم إلغاء ٢٠٠٠ حق إختيار عند ترك بعض العاملين للشركة ، وكانت القيمة السوقية للسهم في ذلك التاريخ ٣٥ جنيه وفي ٣١ مارس ١٩٩٢ تم ممارسة ١٢٠٠٠ حق إختيار عندما كان سعر السهم في السوق ٤٠ جنيه .

والمطلوب :

إعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل إصدار حقوق إختيار الأسهم وإلغاء بعض هذه الحقوق وممارسة بعضها وأعباء مصروف المكافأة وذلك عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ .

٤ - شرعت شركة Tenson في برنامج لحقوق إرتفاع أسعار الأسهم يعطي لرئيسها الجديد الحق في الحصول على نقدية بمقدار الفرق بين سعر السهم في السوق وسعر محدد مقدماً في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ قدره ٣٠ جنيه للسهم (وهو نفسه سعر السوق في ذلك التاريخ) وذلك بمقدار ٤٠٠٠٠ حق إرتفاع سعر السهم . وكان تاريخ المنح هو ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، وتبلغ فترة الخدمة المطلوبة ٤ سنوات . وقد قام رئيس الشركة بممارسة كل حقوق إرتفاع السعر في سنة ١٩٩٨ . وقد تقلبت القيمة السوقية للسهم كما يلي :

٣١/١٢/٩٣ - ٣٦ جنيه ، ٣١/١٢/٩٤ - ٣٩ جنيه

٣١/١٢/٩٥ - ٤٥ جنيه ، ٣١/١٢/٩٦ - ٣٦ جنيه

٣١/١٢/٩٧ - ٤٨ جنيه .

والمطلوب :

(أ) إعداد جدول لمصروف المكافأة عن ٥ سنوات (١٩٩٣ - ١٩٩٧) والذي يرجع إلى حقوق إرتفاع السعر الممنوحة لرئيس الشركة .

(ب) إجراء قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف المكافأة السابق عن السنوات ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٧.

٥ - في ١ يناير ١٩٩٣ تضمنت الأسهم الموجودة بشركة Wing-field مايلي:

٢٨٠٠٠٠ سهم ممتاز مجمع للأرباح بقيمة إسمية ٥٠ جنيه ومعدل ٧٪.

٩٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم.

وبلغ صافي الدخل عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٢٦٣١٦٥٠ جنيه. ولم تُعلن أية توزيعات نقدية أو تسدد خلال سنة ١٩٩٣. ولكن في ١٥ فبراير ١٩٩٤ تم سداد كل التوزيعات المرحلة للأسهم الممتازة مع توزيع أسهم على الأسهم العادية بنسبة ٥٪. ولم تكن هناك توزيعات مرحلة للأسهم الممتازة قبل سنة ١٩٩٣.

وفي ١ ابريل سنة ١٩٩٣ باعت الشركة ٤٥٠٠٠٠ سهم عادي مقابل ١٠ جنيه للسهم، وفي ١ أكتوبر ١٩٩٣ اشترت الشركة ١١٠٠٠٠ سهم عادي مقابل ٢٠ جنيه للسهم واحتفظت بها كأسهم خزانة.

والمطلوب:

حساب ربح السهم عن سنة ١٩٩٣، بإفتراض أن القوائم المالية عن سنة ١٩٩٣ قد نُشرت في مارس ١٩٩٤.

٦ - بلغ صافي الدخل لشركة Petry عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٦٠٠٠٠٠ جنيه وكانت الأوراق التي لها احتمال تخفيض بالشركة هي ٢٠٠٠ حق إختيار صادر سنة ١٩٩٢ ويمكن ممارسة كل منها مقابل سهم واحد بمبلغ ٦ جنيه. ولم تتم ممارسة أي من هذه الحقوق، وكانت الأسهم العادية الموجودة خلال سنة ١٩٩٣ قدرها ١٠٠٠٠ سهم. وبلغ متوسط سعر سهم الشركة في السوق خلال سنة ١٩٩٣ مقدار ١٢ جنيه. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كان سعر السهم في السوق ٢٠ جنيه.

والمطلوب:

(أ) حساب ربح السهم (مع التقريب لكسر الجنيه).

(ب) نفس المطلوب السابق في أ باستثناء أن حقوق الإختيار وعددها ٢٠٠٠ حق قد صدرت في ١ أكتوبر ١٩٩٣ (بدلاً من ١٩٩٢) وكان متوسط سعر السوق خلال الشهور الثلاث الأخيرة من سنة ١٩٩٣ يبلغ ١٨ جنيه، وبلغ سعر الإقفال في نهاية السنة ٢٠ جنيه.

٧ - قامت شركة Winsor بشراء شركة Holiday ، وكان من بين شروط الاندماج أنه إذا بلغ دخل شركة Holiday ١٢٥٠٠٠ جنيه أو أكثر في سنة ١٩٩٣ ، فسوف تسدد ١٠٠٠٠ سهم إضافية لمساهمي شركة Holiday في سنة ١٩٩٤ . وكان دخل شركة Holiday عن سنة ١٩٩٢ قدره ١٣٥٠٠٠ جنيه .
المطلوب :

(أ) هل يجب إدراج هذه الأسهم المشروطة في حساب ربح السهم بشركة Winsor عن سنة ١٩٩٢ ؟

(ب) بافتراض نفس الحقائق باستثناء أن الأسهم الإضافية وعددها ١٠٠٠٠ سهم مشروطة بتحقيق صافي دخل قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٣ . فهل يجب إدراج هذه الأسهم المشروطة في حساب ربح السهم بشركة Winsor ؟

٨ - في ٣٠ نوفمبر ١٩٩١ بدأت شركة ISU في خطة حقوق إختيار أسهم تنص على تخصيص ٧٠٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ٥ جنيه للسهم لمنحها كحقوق إختيار لمديرى الشركة بسعر ١٠ جنيه للسهم . وبلغت القيمة السوقية للسهم ١٣ جنيه في ٣٠ نوفمبر ١٩٩١ .

وفي ٢ يناير ١٩٩٢ منحت الشركة حقوق شراء ٢٨٠٠٠ سهم لرئيس مجلس الإدارة، منها ١٦٠٠٠ سهم عن خدمات عام ١٩٩٢ و ١٢٠٠٠ سهم عن خدمات سنة ١٩٩٣ . وفي هذا التاريخ أيضاً منحت الشركة لنائب الرئيس حقوق شراء ١٤٠٠٠ سهم منها ٧٠٠٠ عن خدمات ١٩٩٢ و ٧٠٠٠ عن خدمات ١٩٩٣ . وكانت القيمة السوقية للسهم ١٤ جنيه في ٢ يناير ١٩٩٢ . وكانت هذه الحقوق قابلة للممارسة لمدة سنة واحدة تالية لسنة تقديم الخدمة .

وفي سنة ١٩٩٣ لم يرقم الرئيس أو نائبة بممارسة حقوقهم لأن سعر السهم في السوق كان أقل من سعر الممارسة . وقد كانت القيمة السوقية للسهم ٩ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ عندما إنقضت حقوق الإختيار الخاصة بخدمات سنة ١٩٩٢ .

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ قام كل من الرئيس ونائبة بممارسة حقوق الإختيار الخاصة به وقدرها ١٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠ سهم على التوالى ، وكان سعر السهم في ذلك التاريخ ١٦ جنيه .

المطلوب :

- (أ) إجراء قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩١ عند البدء في خطة حقوق الإختيار، وفي سنة ١٩٩٢ عند منح حقوق الإختيار، وفي سنة ١٩٩٣ عند إنقضاء الحقوق، وفي سنة ١٩٩٤ عند ممارسة الحقوق.
- (ب) ماهي جوانب الإفصاح عن خطة حقوق الإختيار التي يجب ان تظهر في القوائم المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١؟ وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟ وذلك بإفترض أن حقوق الإختيار الموجودة أو التي تمارس في أي قت تمثل بند جوهري .

- ٩ - بصفتك مراجع، فقد طلب منك فحص عملية حساب شركة Travel لربح السهم بها عن السنة الحالية. وقد أمدك المراقب المالي للشركة بالعمليات الحسابية التالية :

صافي الدخل	٣٤٦١٥٠٠
أسهم عادية مصدرة وموجودة :	
في بداية السنة	١٢٨٥٠٠٠
في نهاية السنة	١٢٠٠٠٠٠
المتوسط	١٢٤٢٥٠٠

$$\text{ربح السهم} = \frac{٣٤٦١٥٠٠}{١٢٤٢٥٠٠} = ٢,٧٩ \text{ جنيه للسهم}$$

وقد حصلت على المعلومات الإضافية التالية :

- ١ - لا توجد أوراق حق ملكية أخرى بخلاف الأسهم العادية .
- ٢ - لا توجد حقوق إختيار أو شراء للأسهم العادية .
- ٣ - لا توجد أوراق ديون قابلة للتحويل .
- ٤ - كانت عمليات الأسهم العادية خلال العام كما يلي :

الرصيد في ١ يناير	١٢٨٥٠٠٠
أسهم خزنة مقتناة في ١ أكتوبر	(٢٥٠٠٠٠)
	١٠٣٥٠٠٠
أسهم معاد إصدارها في ١ ديسمبر	١٦٥٠٠٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٢٠٠٠٠٠

والمطلوب:

(أ) على أساس المعلومات السابقة، هل توافق على حساب المراقب لربح السهم عن العام؟ وفي حالة عدم الموافقة عليك أن تعيد حساب ربح السهم.

(ب) بافتراض نفس الحقائق السابقة في أ، باستثناء أنه تم إصدار حقوق إختيار لشراء ١٧٥٠٠٠ سهم عادي بسعر ١٠ جنيه للسهم. وكانت هذه الحقوق موجودة في بداية السنة ولم تتم ممارسة أي منها أو إلغاؤه خلال العام. وبلغ متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال السنة ٢٥ جنيه وكان سعر الإقفال في نهاية السنة ٣٥ جنيه، فكيف يتم حساب ربح السهم؟

١٠ - تقوم شركة Blue-fish بإعداد القوائم المالية المقارنة التي سوف تدرج في التقرير السنوي للمساهمين. وتنتهي السنة المالية للشركة ٣١ مايو.

وكان الدخل من العمليات قبل ضرائب الدخل ١٤٢٠٠٠٠ و ٦٥٠٠٠٠٠ عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣، ١٩٩٢ على التوالي. وقد واجهت الشركة خسارة غير عادية قدرها ٥٢٠٠٠٠ جنيه بسبب حدوث زلزال في ٣ مارس ١٩٩٣. وبلغ معدل ضريبة الدخل الساري على كل أرباح ومكاسب وخسائر الشركة ٤٠٪.

ويتكون هيكل رأس مال الشركة من أسهم عادية وأسهم ممتازة. ولم يسبق للشركة إصدار أي أوراق قابلة للتحويل أو شهادات حق شراء أسهم كما لا يوجد بها حقوق إختيار أسهم.

والأسهم الممتازة للشركة عددها ٥٠٠٠٠ سهم وسبق إصدارها في سنة ١٩٧٩ بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه ومعدل ٦٪ وهي مجمعة للأرباح. وكل الأسهم الممتازة موجودة ولا توجد توزيعات مرحلة للأسهم الممتازة.

وفي ١ يونيو ١٩٩١ كان هناك ١٥٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم. وفي ١ سبتمبر ١٩٩١ باعت الشركة ٥٠٠٠٠٠ سهم عادي إضافي بسعر ١٧ جنيه للسهم. وقد وزعت الشركة توزيعات أسهم بنسبة ٢٠٪ على الأسهم الموجودة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢. ولا توجد عمليات أخرى على الأسهم العادية خلال السنتين الأخيرتين.

المطلوب:

(أ) تحديد المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي يجب إستخدامها في حساب ربح السهم في قائمة الدخل المقارنة عن:

١ - السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٢

٢ - السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣

(ب) إبتداءً من دخل العمليات قبل ضرائب الدخل، إعداد قائمة الدخل المقارنة عن السنوات المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣، ١٩٩٢. وسوف تشكل هذه القائمة جزءاً من التقرير السنوي للشركة المقدم للمساهمين ويجب أن تتضمن عرضاً مناسباً لربح السهم.

(ج) هيكل رأس المال بالشركة هو نتاج لقرارات تمويل سابقة، كما أن بيانات ربح السهم المعروضة في القوائم المالية للشركة تعتمد على هيكل رأس المال.

١ - إشرح لماذا تعتبر شركة Bluefish ذات هيكل رأس مال بسيط.

٢ - صف كيفية عرض بيانات ربح السهم في القوائم المالية لشركة ذات هيكل رأس مال مركب.

الفصل الثامن عشر

INVESTMENTS

الاستثمارات

الفصل الثامن عشر

الاستثمارات

INVESTMENTS

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

- ١ - تحديد المجموعات الثلاثة من الإستثمارات في الديون ووصف المعالجة المحاسبية والتقرير المالي عن كل مجموعة.
- ٢ - تحديد مجموعات الإستثمار في الأسهم ووصف المعالجة المحاسبية والتقرير المالي عن كل مجموعة.
- ٣ - شرح طريقة حق الملكية ومقارنتها بطريقة القيمة العادلة في المحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم.
- ٤ - وصف متطلبات الإفصاح عن الإستثمارات في أوراق الديون وحقوق الملكية.
- ٥ - مناقشة المحاسبة عن تآكل قيمة الإستثمارات في أوراق الديون وحقوق الملكية.
- ٦ - وصف المحاسبة عن تحويل الإستثمارات في الأوراق المالية فيما بين المجموعات المختلفة.

إن هناك جدل دائم حول المحاسبة عن الإستثمارات في أوراق الديون وحقوق الملكية وما إذا كان يجب التقرير عنها على أساس قيمتها العادلة . حيث تضم المشاكل المحاسبية في هذا المجال مشاكل قياس وإعتراف وإفصاح . وينقسم هذا الفصل في الإستثمارات إلى قسمين :

- (١) المحاسبة عن الإستثمارات في أوراق الديون .
 - (٢) المحاسبة عن الإستثمارات في أوراق حقوق الملكية .
- في حين يتناول ملحق هذا الفصل تغطية التغيرات من وإلى طريقة حق الملكية في المحاسبة عن الإستثمارات في الأسهم .

القسم الأول: الإستثمارات في أوراق الديون

INVESTMENTS IN DEBT SECURITIES

إن أوراق الديون Debt Securities هي أدوات تمثل علاقة دائن معين بمنشأة. وتتضمن أوراق الديون الحكومية وسندات الشركات والديون القابلة للتحويل والأوراق التجارية وأدوات الديون المضمونة. ولا تعتبر حسابات المدينين التجارية وحسابات الإقراض للغير ضمن أوراق الديون لأنها لا تستوفي تعريف الورقة المالية^(١) ويمكن تجميع الإستثمارات في أوراق الديون إلى ثلاث مجموعات منفصلة لأغراض المحاسبة والتقرير المالي وهي :

- إستثمارات تقتنى حتى الإستحقاق: وهي الإستثمارات التي تحتفظ بها المنشأة حتى تاريخ إستحقاقها.
 - إستثمارات بغرض المتاجرة: وهي التي تشتريها المنشأة وتقتنيها بصفة أساسية بهدف بيعها في الأجل القريب لتحقيق دخل من فروق أسعارها في الأجل القصير.
 - إستثمارات متاحة للبيع: وهي التي لا تصنف ضمن النوعين السابقين.
- وفيما يلي إيضاح لهذه المجموعات مع المعالجة المحاسبية والتقرير المالي عن كل منها.

والتكلفة المستهلكة هي تكلفة الإقتناء معدلة باستهلاك خصم أو علاوة الإصدار عند وجودها. أما القيمة العادلة فهي المقدار الذي يمكن تبادل الأداة المالية على أساسه في صفقة جارية بين طرفين يرغبان في التعامل، وإلا فإنها تتمثل في سعر التصفية أو البيع الإجباري.

(١) الورقة المالية هي حصة أو مساهمة في ملكية أو منشأة مصدرها أو تعهد من جانب مصدرها وهي : (١) إما أن تتمثل في صورة أداة تصدر لحاملها أو في صورة مسجلة - أو أن تُسجل في سجلات لإثبات عمليات تحويلها من المصدر أو نيابة عنه إذا لم تتمثل في صورة أداة مالية، (٢) أو أن تكون من النوع الذي يشيع التعامل عليه في البورصات أو الأسواق أو أن يشيع الإعراف بها - عندما تتمثل في صورة أداة - في أي مجال يتم فيه إصدارها والتعامل عليها كوسيط للإستثمار، و (٣) أن تكون جزء من فئة أو سلسلة من الأسهم أو التعهدات. أو يمكن تجزئتها إلى فئة أو سلسلة من الأسهم أو التعهدات. (من معيار FASB رقم ١١٥ «المحاسبة عن بعض الإستثمارات في أوراق الديون وحق الملكية».

المجموعة	التقويم	مكاسب أو خسائر الحياة غير المحققة	آثار أخرى على الدخل
تقتنى للإستحقاق	تكلفة مستهلكة	لا يعترف بها	- الفوائد عند إكتسابها - مكاسب وخسائر من البيع
لغرض المتاجرة	القيمة العادلة	يُعترف بها ضمن الدخل	- الفوائد عند إكتسابها - مكاسب وخسائر من البيع
المتاحة للبيع	القيمة العادلة	يُعترف بها ولكن تدرج كجزء مستقل ضمن حقوق الملكية	- الفوائد عند إكتسابها - مكاسب وخسائر من البيع

أوراق الديون المقتناة حتى الإستحقاق

HELD - TO - MATURITY SECURITIES

إن أوراق الديون فقط هي التي يمكن تصنيفها ضمن هذا التصنيف لأن أوراق حق الملكية - حسب تعريفها - ليس لها تاريخ إستحقاق محدد. ولا يجب تصنيف أوراق الديون ضمن هذه المجموعات إلا إذا كانت وحدة التقرير المالي لديها كل من (١) النية الإيجابية، و (٢) القدرة على الإحتفاظ بهذه الأوراق حتى الإستحقاق. ولا يجب على الشركة أن تصنف أوراق الديون ضمن هذه المجموعة إذا كانت تنوى الإحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة. وكذلك إذا كانت المنشأة تتوقع بيع هذه الأوراق عند حدوث تغيرات في معدلات الفائدة أو مخاطر العملات الأجنبية أو إحتياجات السيولة أو غيرها من الأسباب الأخرى لإدارة الأصول والإلتزامات، فإنها لا يجب أن تصنف الأوراق ضمن هذه المجموعة (٣).

وتتم المحاسبة عن هذه الأوراق على أساس التكلفة المستهلكة وليس على أساس القيمة العادلة. فإذا كانت الإدارة تنوى الإحتفاظ باستثمارات مالية معينة حتى تاريخ

(٢) حدد FASB بعض الحالات التي تعتبر فيها الورقة مقتناة حتى الإستحقاق رغم بيعها قبل تاريخ الإستحقاق والتي لا يمثل البيع فيها مخالفة لمتطلبات هذا النوع من الأوراق ومن هذه الحالات بيع الورقة قبل تاريخ الإستحقاق مباشرة (بمدة ٣ شهور مثلاً) بما يستبعد عامل خطر معدلات الفائدة كأحد العوامل المؤثرة في تسعير الورقة. وكذلك إذا كانت المنشأة قد حصلت بالفعل الجزء الأكبر من أصل الورقة (٨٥٪ على الأقل) فإنها تعتبر مقتناة حتى تاريخ الإستحقاق.

إستحقاقها وليست لديها خطط لبيعها، فإن القيم العادلة (أسعار البيع) ليست ملائمة لقياس وتقييم التدفقات النقدية المقترنة بهذه الأوراق المالية. ولأن الأوراق المالية التي تقتنى حتى تاريخ إستحقاقها لاتعدل على أساس قيمتها العادلة، فإنها لاتؤدى لزيادة حدة التقلبات في الدخل المقرر عنه أو رأس المال المقرر عنه كما هو الحال في الأوراق بغرض المتاجرة والأوراق المعدة للبيع.

ولتوضيح المحاسبة عن أوراق الديون المقتناة لتاريخ الإستحقاق إفترض أن شركة Robinson إشتريت سندات شركة Evermaster بقيمة إسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ومعدل فائدة ٨٪ وذلك في ١ يناير ١٩٩٥ وسددت مبلغ ٩٢٢٧٨ جنيه. وتستحق هذه السندات في ١ يناير ٢٠٠٠ وتسدد الفائدة في ١ يوليو، ١ يناير من كل عام. ويؤدي خصم الإصدار وقدره ٧٧٢٢ جنيه لتوليد معدل فائدة فعال قدره ١٠٪. ويكون قيد تسجيل هذا الإستثمار كما يلي:

٩٢٢٧٨	من حـ / أوراق مالية مقتناة حتى الإستحقاق
٩٢٢٧٨	الى حـ / النقدية

ويستخدم حساب الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق للإشارة إلى نوع أوراق الديون المشتراة. ويتم إستهلاك خصم وعلاوة الإصدار في الإستثمارات طويلة الأجل في السندات بنفس طريقة إستهلاكها في حالة قروض السندات التي سبق مناقشتها بالفصل ١٤. وفيما يلي إيضاح لأثر إستهلاك الخصم على إيراد الفائدة المسجل في كل فترة عن هذه السندات.

التاريخ	النقدية المحصلة	إيراد الفائدة	إستهلاك خصم السندات	المقدار المرحل للسندات
٩٥/١/١	.		٩٢٢٧٨	
٩٥/٧/١	(١) ٤٠٠٠	(ب) ٤٦١٤	(ج) ٦١٤	(د) ٩٢٨٩٢
٩٦/١/١	٤٠٠٠	٤٦٤٥	٦٤٥	٩٣٥٣٧
٩٦/٧/١	٤٠٠٠	٤٦٧٧	٦٧٧	٩٤٢١٤
٩٧/١/١	٤٠٠٠	٤٧١١	٧١١	٩٤٩٢٥
٩٧/٧/١	٤٠٠٠	٤٧٤٦	٧٤٦	٩٥٦٧١
٩٨/١/١	٤٠٠٠	٤٧٨٣	٧٨٣	٩٦٤٥٤
٩٨/٧/١	٤٠٠٠	٤٨٢٣	٨٢٣	٩٧٢٧٧
٩٩/١/١	٤٠٠٠	٤٨٦٤	٨٦٤	٩٨١٤١

٩٩٠٤٨	٩٠٧	٤٩٠٧	٤٠٠٠	٩٩/٧/١
١٠٠٠٠٠	<u>٩٥٢</u>	<u>٤٩٥٢</u>	<u>٤٠٠٠</u>	٠٠/١/١
	<u>٧٧٢٢</u>	<u>٤٧٧٢٢</u>	<u>٤٠٠٠</u>	

$$\begin{aligned} \text{أ) } 614 \times 10000 \times 1\% = 614 \\ \text{ب) } 614 \times 10000 \times 1\% = 614 \\ \text{ج) } 614 - 4614 = 4000 \\ \text{د) } 614 + 92278 = 92892 \end{aligned}$$

وكما سبق القول في الفصل ١٤ ، فإن طريقة الفائدة الفعالة تستخدم إلا إذا كانت هناك طريقة أخرى - مثل طريقة القسط الثابت - تؤدي لنتائج مماثلة . وتطبق طريقة الفائدة الفعالة على الإستثمارات في السندات بنفس أسلوب تطبيقها على قروض السندات . ويُحسب معدل الفائدة الفعال في تاريخ الإستثمار ويُضرب في قيمته الدفترية في بداية كل فترة لحساب إيراد الفائدة عن هذه الفترة . وتزداد القيمة الدفترية للإستثمار باستهلاك خصم الإصدار كما تنخفض باستهلاك علاوة الإصدار في كل فترة .

وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لتسجيل تحصيل فوائد النصف سنة الأولى في ١ يوليو ١٩٩٥ :

١ يوليو ١٩٩٥	
من حـ / النقدية	٤٠٠٠
من حـ / أوراق مالية مقتناة حتى الإستحقاق	٦١٤
الى حـ / إيراد الفائدة	٤٦١٤

ولأن شركة Robinson تستخدم السنة الميلادية ، فإنها تثبت إستحقاق الفائدة وإستهلاك الخصم في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ كما يلي :

٣١ ديسمبر ١٩٩٥	
من حـ / إيراد فائدة مستحقة	٤٠٠٠
من حـ / أوراق مالية مقتناة حتى الإستحقاق	٦٤٥
الى حـ / إيراد الفائدة	٤٦٤٥

كما تقرر شركة Robinson عن البنود التالية المتعلقة باستثماراتها في سندات شركة Evermaster في القوائم المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ :

الميزانية	
الأصول المتداولة :	
إيراد فائد مستحق	٤٠٠٠
إستثمارات طويلة الأجل	
أوراق مالية مقتناة لتاريخ الإستحقاق، بالتكلفة المستهلكة	٩٣٥٣٧
قائمة الدخل	
إيرادات ومكاسب أخرى	
إيراد الفائدة	٩٢٥٩

وقد يعتبر بيع أوراق الديون المقتناة حتى الإستحقاق قبل تاريخ إستحقاقها مباشرة (بحيث لا تؤدي تغيرات أسعار الفائدة في السوق للتأثير بصورة جوهرية على القيمة العادلة لهذه الأوراق) مائلاً لبيع هذه الأوراق عند إستحقاقها. فإذا باعت شركة Robinson إستثمارها في سندات شركة Evermaster في ١ نوفمبر ١٩٩٩ - على سبيل المثال - بمعدل ٩٩٢/٣ علاوة على الفائدة المستحقة، فسوف يتم إجراء العمليات الحسابية والقيود التالية. حيث يبلغ إستهلاك الخصم عن الفترة من ١ يوليو ١٩٩٩ إلى ١ نوفمبر ١٩٩٩ مقدار ٦٣٥ جنيه (٩٥٢ × ٤/٦). ويكون قيد تسجيل إستهلاك الخصم كما يلي :

١ نوفمبر ١٩٩٩	
من حـ / أوراق مالية مقتناة لتاريخ الإستحقاق	٦٣٥
إلى حـ / إيراد الفائدة	٦٣٥

كما يتم حساب المكسب المحقق من البيع كما يلي :

٩٩٧٥٠	سعر بيع السندات (بدون الفوائد المستحقة)
	ناقص : القيمة الدفترية للسندات في ١ نوفمبر ١٩٩٩ :
٩٩٠٤٨	التكلفة المستهلكة في ١ يوليو ١٩٩٩
٦٣٥	+ إستهلاك الخصم من ١ يوليو إلى ١ نوفمبر ١٩٩٩ :
٩٩٦٨٣	
٦٧	مكسب بيع السندات

ويكون قيد تسجيل بيع السندات كما يلي :

١ نوفمبر ١٩٩٩	
من حـ / النقدية	١٠٢٤١٧
الى حـ / إيراد الفائدة (٤٠٠٠ × ١/٦)	٢٦٦٧
الى حـ / أوراق مالية مقتناة لتاريخ الإستحقاق	٩٩٦٨٣
الى حـ / مكسب بيع أوراق مالية	٦٧

ويمثل المبلغ المسجل بالجانب الدائن لحساب إيراد الفائدة - الفائدة المستحقة عن ٤ شهور والتي يسدها مشتري السندات نقداً . كما يمثل القيد المدين بحساب النقدية سعر بيع السندات وقدره ٩٩٧٥٠ مضافاً إليه الفائدة المستحقة وقدرها ٢٦٦٧ جنيه . أما القيد الدائن بحساب الأوراق المالية المقتناة لتاريخ الإستحقاق فيمثل القيمة الدفترية للسندات في تاريخ البيع ويمثل القيد الدائن بحساب مكسب بيع الأوراق المالية الزيادة في سعر البيع عن القيمة الدفترية للسندات .

الأوراق المالية المتاحة للبيع AVAILABLE-FOR-SALE SECURITIES

يتم التقرير عن الإستثمارات في أوراق الديون التي تُصنف ضمن هذه المجموعة على أساس قيمتها العادلة . كما تسجل المكاسب والخسائر غير المحققة المرتبطة بالتغيرات في القيمة العادلة لهذه الأوراق في حساب مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ، ويُقرر عن هذا الحساب كجزء مستقل ضمن حقوق المساهمين لحين تحقق هذه المكاسب أو الخسائر . وعلى ذلك ، فإن التغيرات في القيمة العادلة لا يُقرر عنها كجزء من صافي الدخل لحين بيع هذه الأوراق . حيث يُخفض هذا المدخل من التقلبات في صافي الدخل .

مثال ١ - ورقة مالية واحدة :

لتوضيح المحاسبة عن الأوراق المتاحة للبيع إفترض أن شركة Graff إشتريت سندات قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه في ١ يناير ١٩٩٥ مدتها ٥ سنوات ومعدل فائدة ١٠٪ تسدد في ١ يوليو و ١ يناير من كل عام . وقد إشتريت الشركة هذه السندات بمبلغ ١٠٨١١١ جنيه بعلاوة قدرها ٨١١١ جنيه ومعدل فائدة فعال قدره ٨٪ .

فيكون قيد تسجيل شراء هذه السندات كما يلي :

١ يناير ١٩٩٥	
من حـ / أوراق مالية متاحة للبيع	١٠٨١١١
الى حـ / النقدية	١٠٨١١١

وفيما يلي إيضاح لأثر إستهلاك علاوة الإصدار على إيراد الفائدة المسجل في كل فترة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة :

التاريخ	النقدية المحصلة	إيراد الفائدة	إستهلاك علاوة السندات	القيمة المرحلة للسندات
٩٥/١/١				١٠٨١١١
٩٥/٧/١	(أ) ٥٠٠٠	(ب) ٤٣٢٤	(ج) ٦٧٦	(د) ١٠٧٤٣٥
٩٦/١/١	٥٠٠٠	٤٢٩٧	٧٠٣	١٠٦٧٣٢
٩٦/٧/١	٥٠٠٠	٤٢٦٩	٧٣١	١٠٦٠٠١
٩٧/١/١	٥٠٠٠	٤٢٤٠	٧٦٠	١٠٥٢٤١
٩٧/٧/١	٥٠٠٠	٤٢١٠	٧٩٠	١٠٤٤٥١
٩٨/١/١	٥٠٠٠	٤١٧٨	٨٢٢	١٠٣٦٢٩
٩٨/٧/١	٥٠٠٠	٤١٤٥	٨٥٥	١٠٢٧٧٤
٩٩/١/١	٥٠٠٠	٤١١١	٨٨٩	١٠١٨٨٥
٩٩/٧/١	٥٠٠٠	٤٠٧٥	٩٢٥	١٠٠٩٦٠
٠٠/١/١	٥٠٠٠	٤٠٤٠	٩٦٠	١٠٠٠٠٠
	<u>٥٠٠٠٠</u>	<u>٤١٨٩٩</u>	<u>٨١١١</u>	
(أ) $1000000 \times 10\% \times \frac{1}{12} = 5000$		(ج) $4324 - 5000 = 676$		
(ب) $108111 \times 8\% \times \frac{1}{12} = 4324$		(د) $676 - 108111 = 107435$		

ويكون قيد تسجيل إيراد الفائدة في ١ يوليو ١٩٩٥ كما يلي :

١ يوليو ١٩٩٥	
من ح / النقدية	٥٠٠٠
الى ح / أوراق مالية متاحة للبيع	٦٧٦
الى ح / إيراد الفائدة	٤٣٢٤

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ سوف يُجرى القيد التالي للاعتراف بإيراد الفائدة :

٣١ ديسمبر ١٩٩٥	
من ح / إيراد فائدة مستحقة	٥٠٠٠
الى ح / أوراق مالية متاحة للبيع	٧٠٣
الى ح / إيراد الفائدة	٤٢٩٧

ونتيجة لذلك، سوف تقرر شركة Graff عن إيراد فائدة قدره ٨٦٢١ (٤٣٢٤ + ٤٢٩٧) جنيه عن سنة ١٩٩٥ .

ولتطبيق طريقة القيمة العادلة على هذه الأوراق، إفتراض أن القيمة العادلة لهذه السندات في نهاية السنة بلغت ١٠٥٠٠٠ جنيه. وبمقارنة هذه القيمة العادلة مع القيمة المرحلة للسندات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ (التكلفة المستهلكة) من الجدول السابق، فسوف تعترف شركة Graff بخسائر حيازة غير محققة قدرها ١٧٣٢ جنيه (١٠٦٧٣٢ - ١٠٥٠٠٠). حيث يُقرر عن هذه الخسارة كجزء مستقل من حقوق المساهمين بالقيد التالي:

١٧٣٢	من حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية
١٧٣٢	الى حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المتاحة للبيع

حيث يُستخدم حساب التعديل كحساب تقويم بدلاً من تخفيض حساب الأوراق المتاحة للبيع نفسه، حيث يمكن استخدام هذا الحساب الشركة من الاحتفاظ بسجل للتكلفة المستهلكة للأوراق المالية. ولأن حساب التعديل له رصيد دائن في هذه الحالة، فإنه يُطرح من رصيد حساب الأوراق المالية المتاحة للبيع للوصول إلى قيمتها العادلة. حيث أن القيمة العادلة هي المقدار الذي يقرر عنه بالميزانية. وفي تاريخ التقرير المالي كل فترة يتم التقرير عن السندات بقيمتها العادلة مع إجراء التعديل اللازم في حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة.

مثال ٢: محفظة أوراق مالية:

لتوضيح المحاسبة في حالة وجود محفظة أوراق مالية، إفتراض أن شركة Webb لديها نوعان من أوراق الديون التي تصنف ضمن مجموعة الأوراق المتاحة للبيع، وفيما يلي معلومات عن التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة ومقدار المكسب أو الخسارة غير المحققة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦:

الاستثمارات	التكلفة المستهلكة القيمة العادلة	مكسب (خسارة) غير محققة
سندات شركة Watson ، ٨٪	٩٣٥٣٧	١٠٣٦٠٠
سندات شركة Anacomp ، ١٠٪	٢٠٠٠٠٠	١٨٠٤٠٠
جملة المحفظة	٢٩٣٥٣٧	٢٨٤٠٠٠
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق		١٠٠٦٣
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق - دائن		(٩٥٣٧)

وتبلغ جملة القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المتاحة للبيع بشركة Webb ٢٨٤٠٠٠ جنيه. كما أن جملة المكاسب غير المحققة تبلغ ١٠٠٦٣ جنيه، وجملة الخسائر غير المحققة ١٩٦٠٠ جنيه، بما ينتج صافي خسارة غير محققة قدرها ٩٥٣٧ جنيه. ويعني ذلك، أن القيمة العادلة لهذه الأوراق المعدة للبيع تقل عن تكلفتها المستهلكة بمقدار ٩٥٣٧ جنيه. وبذلك يتم إجراء قيد تسوية لتسجيل الإنخفاض في القيمة والخسارة كما يلي:

٣١ ديسمبر ١٩٩٦	
من حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية	٩٥٣٧
إلى حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية المعدة للبيع	٩٥٣٧

ويقرر عن خسارة الحيازة غير المحققة وقدرها ٩٥٣٧ جنيه كتخفيض لحقوق المساهمين. وكما سبق القول، فإن مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة المرتبطة بالإستثمارات المتاحة للبيع لا تدرج ضمن صافي الدخل.

بيع الأوراق المالية المتاحة للبيع

إذا بيعت السندات المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع قبل تاريخ إستحقاقها، فإنه يجب إجراء قيود لإستهلاك الخصم أو العلاوة حتى تاريخ البيع ولإستبعاد التكلفة المستهلكة للسندات المباعة من حساب الأوراق المالية المتاحة للبيع. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Webb باعت سندات شركة Watson (في المثال السابق) في ١ يوليو ١٩٩٧ بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه. وبافتراض أنه سبق تسجيل القيود الخاصة بالإعتراف باستهلاك الخصم وتحصيل الفائدة حتى ١ يوليو ١٩٩٧ وأن التكلفة المستهلكة للأوراق في ذلك التاريخ هي ٩٤٢١٤ جنيه، فإنه يتم حساب الخسارة المحققة كما يلي:

٩٤٢١٤	التكلفة المستهلكة (سندات Watson)
٩٠٠٠٠	ناقص: سعر بيع السندات
<u>٤٢١٤</u>	خسارة بيع السندات

ويكون قيد تسجيل بيع سندات شركة Watson كما يلي:

١ يوليو ١٩٩٧	
من حـ / النقدية	٩٠٠٠٠
من حـ / خسارة بيع أوراق مالية	٤٢١٤
الى حـ / أوراق مالية متاحة للبيع	٩٤٢١٤

ويُقرر عن هذه الخسارة المحققة في جزء الخسائر والمصروفات الأخرى بقائمة الدخل. وبافتراض عدم حدوث عمليات شراء أو بيع أخرى للسندات خلال سنة ١٩٩٧، فإن شركة Webb سوف تعد المعلومات التالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧:

الاستثمارات	التكلفة المستهلكة القيمة العادلة	مكسب (خسارة) غير محققة
سندات شركة Anacomp ، ١٠٪	٢٠٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق - دائن		(٥٠٠٠)
حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق - مدين		(٩٥٣٧)
		<u>٤٥٣٧</u>

فكما يتضح من ذلك، فإن شركة Webb لديها في ذلك التاريخ خسارة حيازة غير محققة قدرها ٥٠٠٠ جنيه. ومع ذلك، فإن حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية به رصيد دائن بالفعل وقدره ٩٥٣٧ جنيه، وبالتالي يلزم تخفيض هذا الرصيد الدائن ليبلغ ٥٠٠٠ جنيه فقط وذلك بجعله مديناً بمبلغ ٤٥٣٧ جنيه بالقيود التالي:

٣١ ديسمبر ١٩٩٧	
من حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية المعدة للبيع	٤٥٣٧
الى حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق الملكية	٤٥٣٧

العرض بالقوائم المالية Financial Statement Presentation

سوف تتضمن ميزانية شركة Web في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ وقائمة الدخل عن نفس السنة البنود والمقادير التالية (سندات شركة Anacomp هي إستثمارات طويلة الأجل ولكن لن تُقتنى حتى تاريخ الإستحقاق):

الميزانية	
	الأصول المتداولة
xxx	إيراد فائدة مستحقة
	الإستثمارات
١٩٥٠٠٠	أوراق مالية متاحة للبيع بالقيمة العادلة
	حقوق المساهمين
٥٠٠٠	خسارة حيازة غير محققة من الأوراق المالية
	قائمة الدخل
	إيرادات ومكاسب أخرى
xxx	إيراد الفائدة
	مصروفات وخسائر أخرى
٤٢١٤	خسارة بيع أوراق مالية

وقبل إصداره للمعيار ١١٥ ، كان FASB يفضل إدراج مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة في الدخل بدلاً من إظهارها كجزء مستقل من حقوق المساهمين . ومع ذلك ، فقد أشارت بعض الشركات - وخاصة المؤسسات المالية - إلى أن الاعتراف بمكاسب وخسائر الأصول وعدم الاعتراف بها للإلتزامات سيؤدي لحدوث تقلبات حادة في الدخل . وأعلنت هذه الشركات أن هناك عادة علاقة تغطية Hedges بين الأصول والإلتزامات بما يجعل مكاسب أصول معينة تقابلها خسائر في إلتزامات أخرى والعكس . وبذلك ، فإن الاعتراف بمكاسب وخسائر الأصول فقط لا يعد أمراً عادلاً أو ممثلاً للأنشطة الإقتصادية للشركة .

وقد إقنع FASB بهذه الحجج ، ولذلك لم تعد هذه المكاسب والخسائر غير المحققة تدرج ضمن الدخل . ومع ذلك ، فإن هذا المدخل الجديد لم يحل بعض المشاكل ، لأنه مازال يؤدي لتقلبات في رأس المال ، وهو أمر هام بالنسبة للمؤسسات المالية لأن الجهات المنظمة لها - كالبنوك المركزية مثلاً - تضع قيوداً على عملياتها إستناداً لمستوى رأس مالها . وعلاوة على ذلك ، فإن الشركات مازال بإمكانها التحكم في الدخل الذي تقرر عنه عن طريق المتاجرة في هذه المكاسب gains Trading (بمعنى بيع الأوراق الزابحة والإحتفاظ بالأوراق الخاسرة) .

TRADING SECURITIES

الأوراق المالية بفرض المتاجرة

يتم إقتناء هذه الأوراق بنية بيعها خلال فترة زمنية قصيرة. وتعنى المتاجرة في هذا السياق تكرار عمليات البيع والشراء، وتستخدم هذه الأوراق في توليد أرباح من الفروق قصيرة الأجل في الأسعار. وتقل فترة حياة هذه الأوراق عادة عن ٣ شهور وفي أغلب الأحيان تُقاس مدة حياتها بالأيام أو الساعات. ويُقرر عن هذه الأوراق بالقيمة العادلة لها، مع التقرير عن مكاسب وخسائر الحياة غير المحققة كجزء من صافي الدخل. ولا يتم إستهلاك أو خصم أو علاوة. ويتمثل مكسب أو خسارة الحياة في صافي التغير في القيمة العادلة للورقة من فترة لأخرى وذلك باستبعاد أية توزيعات أو إيرادات فائدة معترف بها وغير محصلة. وبصفة عامة - يُطالب FASB بتعديل أوراق المتاجرة إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل عملية تقرير مالي، على أن يقرر عن التغير في القيمة كجزء من صافي الدخل وليس حق الملكية.

ولتوضيح ذلك، إفترض أنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ حددت الشركة Western للنشر محفظة أوراق المتاجرة بها كما هو موضح فيما بعد (بافتراض أن ١٩٩٦ هي أول سنة تقتنى فيها الشركة أوراق للمتاجرة). وفي تاريخ الإقتناء سُجلت هذه الأوراق بالتكلفة - التي تتضمن عمولات سمسرة وضرائب - في حساب أوراق مالية للمتاجرة. وكان ذلك هو أول تقييم لهذه المحفظة المشتراة حديثاً.

محفظة أوراق الديون بفرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ١٩٩٦

الاستثمارات	التكلفة	القيمة العادلة المكسب (الخسارة) غير المحققة
سندات شركة Northern ، ١٠٪	٤٣٨٦٠	٥١٥٠٠
سندات شركة Chrysler ، ١١٪	١٨٤٢٣٠	١٧٥٢٠٠
سندات شركة Warner ، ٨٪	٨٦٣٦٠	٩١٥٠٠
جملة المحفظة	٣١٤٤٥٠	٣١٨٢٠٠
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية		٣٧٥٠
حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية - مدين		٣٧٥٠

فالتكلفة الإجمالية لمحفظة المتاجرة بشركة Western تبلغ ٣١٤٤٥٠ جنيه وتبلغ جملة المكاسب غير المحققة ١٢٧٨٠ (٥١٤٠ + ٧٦٤٠) كما تبلغ جملة الخسائر غير المحققة

٩٠٣٠ جنيه، بما ينتج صافي مكسب غير محقق قدره ٣٧٥٠ جنيه . وبذلك فإن القيمة العادلة لهذه الأوراق تزيد عن تكلفتها بمقدار ٣٧٥٠ جنيه .
وفي ٣١ ديسمبر، يُجرى قيد التسوية التالي لتسجيل الزيادة في القيمة ومكسب الحيازة غير المحقق :

٣١ ديسمبر ١٩٩٦

٣٧٥٠ من حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية - بغرض المتاجرة
٣٧٥٠ الى حـ / مكسب أو خسارة حيازة غير محققة - الدخل

ولأن رصيد حساب التعديل مديناً، فإنه يُضاف لتكلفة الأوراق المالية للوصول إلى القيمة العادلة لها . بحيث يقرر عن الأوراق المالية بغرض المتاجرة على أساس قيمتها العادلة .

فعندما يتم تداول الأوراق المالية بصورة نشطة ، فإن FASB يعتقد أن عملية التقرير المالي ستكون أفضل إذا ماتم التقرير عن الأحداث الإقتصادية المؤثرة على الشركة (التغيرات في القيمة العادلة) والمكاسب والخسائر غير المحققة المتعلقة بها في نفس الفترة، وأن إدراج التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل يوفر معلومات أكثر ملاءمة للمساهمين الحاليين الذين قد يُستبدلون بغيرهم في الفترة التالية .

القسم الثاني : الإستثمار في أوراق الملكية INVESTMENTS IN EQUITY SECURITIES

تُعرف أوراق الملكية Equity Securities بأنها الأوراق المالية التي تمثل حصة في الملكية مثل الأسهم العادية أو الممتازة وغيرها من أسهم رأس المال . كما تتضمن أيضاً الحقوق المتعلقة بإقتناء أو التخلص من حصص الملكية بسعر محدد مقدماً أو قابل للتحديد مثل حقوق الإختيار المختلفة على الأسهم . ولا تُعتبر أوراق الديون القابلة للتحويل أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ضمن أوراق حق الملكية . وعند شراء أوراق الملكية ، فإن تكلفتها تتضمن سعر الشراء مضافاً إليه عمولات السماسرة وغيرها من الأتعاب المرتبطة بعملية الشراء .

وعادة ماتحدد المعالجة المحاسبية لهذه الإستثمارات بعد تاريخ الإقتناء بدرجة إقتناء الشركة المستثمرة investor لحصة من الأسهم العادية للشركة المستثمر لديها investee . ويمكن تصنيف إستثمارات شركة معينة في الأسهم العادية لشركة أخرى طبقاً لنسبة

التصويت التي يمتلكها المستثمر في أسهم الشركة المستثمر لديها، وذلك على النحو التالي:

- ١ - حيازة أقل من ٢٠٪ (طريقة القيمة العادلة) - المستثمر له حصة ضئيلة .
 - ٢ - حيازة من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ (طريقة حق الملكية) - المستثمر له تأثير معنوي .
 - ٣ - حيازة مايزيد عن ٥٠٪ (قوائم مالية موحدة) - المستثمر له سيطرة على الشركة .
- وفيما يلي توضيح لهذه المستويات من الملكية أو التأثير ومايقابلها من طرق للتقييم والتقرير المالي يجب تطبيقها على الإستثمار :

نسبة الملكية	صفر٪	٢٠	٥٠٪ ١٠٠٪
مستوى التأثير	ضئيل أو منعدم	معنوي	سيطرة
طريقة التقويم	طريقة القيمة العادلة	طريقة حق الملكية	قوائم موحدة

وعلى ذلك، فإن المحاسبة والتقرير المالي عن أوراق حق الملكية تعتمد على مستوى التأثير ونوع الأوراق المالية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

المجموعة	التقويم	مكاسب أو خسائر	الآثار الأخرى
		الحيازة غير المحققة	على الدخل
حيازة أقل من ٢٠٪			
١ - متاحة للبيع	القيمة العادلة	يعترف بها وتدرج ضمن حقوق المساهمين	- التوزيعات المعلنة
٢ - للمتاجرة	القيمة العادلة	يعترف بها في الدخل	- مكاسب وخسائر البيع
حيازة بين ٢٠٪، ٥٠٪	حق الملكية	لا يُعترف بها	- التوزيعات المعلنة
			- مكاسب وخسائر البيع
			الحصة النسبية من صافي دخل الشركة المستثمر لديها (معدلة بالإستهلاك اللازم)
حيازة مايزيد عن ٥٠٪	الاندماج	لا يُعترف بها	لا تنطبق في هذه الحالة

إقتناء أقل من ٢٠٪ HOLDINGS OF LESS THAN 20%

كما سبق القول، فإن أوراق حق الملكية تسجل بالتكلفة. وفي بعض الحالات، يصعب قياس هذه التكلفة. على سبيل المثال، فإن أوراق حق الملكية التي تقتنى

بمقابل غير نقدي (عقارات أو خدمات مثلاً) يجب تسجيلها على أساس :

- (١) القيمة العادلة للمقابل المقدم، أو
- (٢) القيمة العادلة للورقة المالية التي يحصل عليها المستثمر، أيهما يمكن تحديده بصورة أوضح . وفي حالة عدم وجود قيم يمكن تحديدها بصورة واضحة للعقار أو الخدمة المقدمة أو سعر سوقى للأوراق المالية المقتناة، فقد يتطلب ذلك إجراء عمليات تقدير أو تثمين للوصول لتكلفة هذه الأوراق .

كما أن شراء عدة أنواع من الأوراق المالية بسعر مجمل lump sum يستدعى توزيع هذه التكلفة على الأنواع المختلفة بطريقة عادلة . فإذا كانت القيم العادلة (أسعار السوق) متاحة لكل نوع من هذه الأوراق، فإنه يمكن تخصيص هذه التكلفة الإجمالية على أساس القيم العادلة النسبية لهذه الأنواع . وإذا كان سعر السوق متاحاً لأحد الأنواع ولكن غير متاح للأنواع الأخرى، قد تُستخدم الطريقة التفاضلية بحيث يُخصص سعر السوق المتاح لأحد الأنواع على أن يُخصص باقى التكلفة للنوع الآخر . وإذا كان سعر السوق غير متاح في تاريخ الإقتناء للعديد من أنواع الأوراق المالية، فقد يكون من الضروري تأجيل عملية تخصيص التكلفة لحين إتاحة قيمة أحد أنواع هذه الأوراق على الأقل . وفي بعض الحالات، قد يتطلب الأمر تأجيل عملية تخصيص التكلفة لحين بيع أحد هذه الأوراق المالية . وفي مثل هذه الحالات، فإنه يمكن طرح المتحصلات من بيع أحد الأنواع من التكلفة المجملية بحيث تمثل التكلفة المتبقية تكلفة الأنواع الأخرى من الأوراق (٣) .

وعندما يمتلك المستثمر حصة تقل عن ٢٠٪، فإنه تأثيره على الشركة المستثمر لديها يُفترض أنه ضئيل أو منعدم . وفي مثل هذه الحالات، فإنه إذا كانت أسعار السوق متاحة يتم تقويم الإستثمار والتقرير عنه بعد تاريخ الإقتناء باستخدام طريقة القيمة العادلة (٤) . وتتطلب طريقة القيمة العادلة أن تقوم الشركات في تاريخ الإقتناء بتصنيف

(٣) تتطلب المحاسبة عن المشتريات المتعددة من الأوراق المالية الإحتفاظ بمعلومات عن تكلفة كل عملية شراء وكذلك بتواريخ عمليات الشراء والبيع . وإذا كان التمييز بين العمليات المختلفة غير ممكن، فإنه يمكن استخدام التكلفة المتوسطة للمشتريات المتعددة من نفس الورقة المالية . كما يمكن استخدام طريقة الوارد أولاً - صادر أولاً Lifo في تعيين التكاليف على الإستثمارات في تاريخ البيع .

(٤) عندما تكون أسعار السوق غير متاحة، يتم تقويم الإستثمار والتقرير عنه في الفترات التالية =

أوراق حق الملكية إلى أوراق متاحة للبيع أو أوراق بغرض المتاجرة . فلأن أوراق حق الملكية ليس لها تاريخ إقتناء ، فإنه لا يمكن إعتبارها أوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق .

Available-for-Sale Securities

الأوراق المتاحة للبيع

تسجل الأوراق المتاحة للبيع عند إقتناءها بالتكلفة . ولتوضيح ذلك ، إفترض أنه في ٣ نوفمبر ١٩٩٦ إشتريت شركة Republic أسهم عادية لثلاثة شركات أخرى تقل نسبة الملكية في كل منها عن ٢٠٪ كما يلي :

التكلفة	
٢٥٩٧٠٠	شركة Northwest
٣١٧٥٠٠	شركة Gambell
١٤١٣٥٠	شركة Regis
<u>٧١٨٥٥٠</u>	التكلفة الكلية

فسوف تسجل هذه الإستثمارات كما يلي :

٣ نوفمبر ١٩٩٦	
٧١٨٥٥٠	من حـ / أوراق مالية متاحة للبيع
٧١٨٥٥٠	الى حـ / النقدية

وفي ٦ ديسمبر ١٩٩٦ تلقت الشركة توزيعات نقدية قدرها ٤٢٠٠ جنيه من إستثماراتها في الأسهم العادية لشركة Gambell . فيسجل هذا التوزيع النقدي كما يلي :

٤٢٠٠	من حـ / النقدية
٤٢٠٠	الى حـ / إيرادات التوزيعات

وقد قررت كل من الشركات الثلاثة المستثمر لديها عن دخل هذا العام ، ولكن شركة Gambell فقط هي التي أعلنت عن توزيعات وسددتها لشركة Republic كما سبق . وكما سبق القول ، فإنه عندما يمتلك المستثمر أقل من ٢٠٪ من الأسهم العادية

= للإقتناء على أساس التكلفة ، ويعرف هذا المدخل بطريقة التكلفة . ويعترف بالتوزيعات على هذه الاستثمارات كإيرادات عند تحصيلها ، كما تقوم بحفظ الأوراق المالية ويُقرر عنها بتكلفة الإقتناء . ولا يُعترف بأية مكاسب أو خسائر حتى بيع هذه الأوراق .

بشركة أخرى، فإنه يُفترض أن تأثير هذا المستثمر على الشركة المستثمر لديها ضئيل نسبياً. ونتيجة لذلك، فإن صافي الدخل المكتسب لدى الشركة المستثمر لديها لا يعتبر أساساً مناسباً لإعتراف المستثمر بالدخل من الإستثمار. والسبب في ذلك أن المستثمر لديه قد يقرر احتجاز هذه الزيادة في صافي الأصول الناشئة عن عملياته المربحة لإستخدامها في النشاط. وعلى ذلك، فإن صافي الدخل لا يُعتبر مكتسباً من وجهة نظر المستثمر إلى أن تعلن الشركة المستثمر لديها عن توزيعات نقدية.

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ كانت تكلفة محفظة أوراق حق الملكية المتاحة للبيع بشركة Republic وقيمتها العادلة كما يلي:

محفظة أوراق الديون المتاحة للبيع			
٣١ ديسمبر ١٩٩٦			
الاستثمارات	التكلفة	القيمة العادلة المكتسب (الخسارة)	غير المعترف به
شركة Northwest	٢٥٩٧٠٠	٢٧٥٠٠٠	١٥٣٠٠
شركة Gampbell	٣١٧٥٠٠	٣٠٤٠٠٠	(١٣٥٠٠)
شركة Regis	١٤١٣٥٠	١٠٤٠٠٠	(٣٧٣٥٠)
جملة المحفظات	٧١٨٥٥٠	٦٨٣٠٠٠	(٣٥٥٥٠)
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق			صفر
حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق - دائن			(٣٥٥٥٠)

ففي هذه الحالة، تبلغ جملة المكاسب غير المعترف بها ١٥٣٠٠ جنيه وجملة الخسائر غير المعترف بها ٥٠٨٥٠ جنيه (٣٥٠٠ + ٣٧٣٥٠)، بما ينتج صافي خسارة غير معترف بها قدرها ٣٥٥٥٠ جنيه. حيث أن القيمة العادلة لمحفظة أوراق حق الملكية المعدة للبيع تقل عن تكلفتها بمقدار ٣٥٥٥٠ جنيه. وكما هو الحال في أوراق الديون المتاحة للبيع، فإن صافي المكاسب والخسائر غير المعترف بها المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة لأوراق الملكية المعدة للبيع يتم تسجيلها في حساب مكاسب أو خسائر الحياة غير المحققة - حق ملكية، ويُقرر عنها كجزء مستقل ضمن حقوق المساهمين حين تحققها. وفي هذه الحالة، تقوم شركة Republic بإجراء قيد التسوية التالي لتسجيل الإنخفاض في القيمة العادلة والخسارة:

٣١ ديسمبر ١٩٩٦

من حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية ٣٥٥٥٠
الى حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية ٣٥٥٥٠

وفي ٢٣ يناير ١٩٩٧ ، باعت شركة Republic كل إستثماراتها في الأسهم العادية لشركة Northwest بمبلغ ٢٨٧٢٢٠ جنيه . حيث يُحسب المكسب المحقق من البيع كما يلي :

٢٨٧٢٢٠	صافي المتحصلات من البيع
٢٥٩٧٠٠	تكلفة أسهم شركة Northwest
<u>٢٧٥٢٠</u>	مكسب بيع الأسهم

وتسجل عملية البيع كما يلي :

٢٣ يناير ١٩٩٧	
من حـ / النقدية ٢٨٧٢٢٠	
الى حـ / الأوراق المالية المتاحة للبيع ٢٥٩٧٠٠	
إلى حـ / مكسب بيع أوراق مالية ٢٧٥٢٠	

وعلاوة على ذلك ، إفترض أنه في ١٠ فبراير ١٩٩٧ إشتريت شركة Republic ٢٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة Trucking بسعر السوق وقدره ١٢,٧٥ جنيه للسهم علاوة على عمولات سمسرة قدرها ١٨٥٠ جنيه (بإجمالي تكلفة ٢٥٦٨٥٠ جنيه) .
وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ كانت محفظة الأوراق المتاحة للبيع بالشركة كما يلي :

الاستثمارات	التكلفة	القيمة العادلة	المكسب (الخسارة) غير المحققة
شركة Trucking	٢٥٦٨٥٠	٢٧٨٣٥٠	٢١٥٠٠
شركة Gampbell		٣١٧٥٠٠٠	٣٦٢٥٥٠
٤٥٠٥٠			
شركة Regis	١٤١٣٥٠	١٣٩٠٥٠	(٢٣٠٠)
جملة المحفظة	<u>٧١٥٧٠٠</u>	<u>٧٧٩٩٥٠</u>	<u>٦٤٢٥٠</u>
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق - دائن			(٣٥٥٥٠)
حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق - مدين			<u>٩٩٨٠٠</u>

ففي ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ كانت القيمة العادلة لمحفظة أوراق حق الملكية المتاحة للبيع بشركة Republic تزيد عن التكلفة بمقدار ٦٤٢٥٠ جنيه (مكسب غير محقق). وكان رصيد حساب التعديل دائماً بمقدار ٣٥٥٥٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦. ولذلك، فإنه لتعديل محفظة الأوراق المالية إلى قيمتها العادلة في ٣١ مارس ١٩٩٧ يلزم جعل حساب التعديل مديناً بمبلغ ٩٩٨٠٠ جنيه (٦٤٢٥٠ + ٣٥٥٥٠). ويكون القيد اللازم لإجراء هذا التعديل كما يلي:

٣١ ديسمبر ١٩٩٧

من حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع	٩٩٨٠٠
الى حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية	٩٩٨٠٠

الأوراق المالية بغرض المتاجرة Trading Securities

تشابه القيود المحاسبية الخاصة بتسجيل أوراق حق الملكية بغرض المتاجرة مع القيود المحاسبية لتسجيل أوراق حق الملكية المتاحة للبيع باستثناء تسجيل مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة. ففي أوراق الملكية بغرض المتاجرة، يُقرر عن مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة كجزء من صافي الدخل. وعلى ذلك، يستخدم حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة - دخل.

إقتناء من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من الأسهم

HOLDINGS BETWEEN 20% AND 50%

رغم أن الشركة المستثمرة قد تكتنى حصة تقل عنه ٥٠٪ من أسهم الشركة المستثمر لديها وبالتالي فإنها لا تمتلك سيطرة قانونية، فإن إستثمارها في الأسهم يعطيها القدرة على ممارسة تأثير معنوي على السياسات التشغيلية والتمويلية للشركة المستثمر لديها. ولتقديم إرشادات للمحاسبة لدى المستثمر عند إقتناء ما يقل عن ٥٠٪ من الأسهم ولوضع تعريف لهذا «التأثير المعنوي»، فقد أشار APB في نشرته رقم ١٨ إلى أنه يمكن تحديد القدرة على ممارسة التأثير بعدة طرق منها التمثيل في مجلس الإدارة والمشاركة في عمليات صياغة سياسة الشركة ووجود صفقات بينية هامة نسبياً والإعتماد التكنولوجي. ومن الإعتبارات الهامة أيضاً في هذا المجال مدى ملكية المستثمر في علاقتها بدرجة تركيز المساهمين الآخرين. ومع ذلك، فإن ملكية مساهم آخر لحصة أغلبية في أسهم الشركة المستثمر لديها لا يحد بالضرورة من قدرة المستثمر على ممارسة تأثير معنوي.

وعادة ما يتطلب الأمر قدراً من الحكم الشخصي في تحديد ما إذا كان الإستثمار في ٢٠٪ أو أكثر من الأسهم يؤدي لممارسة «تأثير معنوي» على سياسات الشركة المستثمر لديها. وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، فإن العدد المتزايد من حالات الإندماج ومحاولات السيطرة قد أبرزت مواقف يصعب فيها تحديد ما إذا كان هناك «تأثير معنوي» على عمليات الشركة المستثمر لديها أم لا. ولذلك، فقد قدم FASB أمثلة على الحالات التي لا يؤدي فيها الإستثمار في ٢٠٪ أو أكثر إلى تمكين المستثمر من ممارسة تأثير معنوي ومنها:

(أ) معارضة الشركة المستثمر لديها على إقتناء المستثمر لأسهمها. على سبيل المثال، قد ترفع الشركة المستثمر لديها دعوى قضائية ضد المستثمر أو تتقدم بشكوى إلى الجهة الحكومية المنظمة.

(ب) أن يوقع المستثمر والمستثمر لديه على إتفاق يتنازل المستثمر بمقتضاه عن بعض الحقوق الأساسية للمساهم. ويحدث هذا عادة عند معارضة المستثمر لديه لمحاولة المستثمر للسيطرة فيوافق المستثمر على الحد من حقوقه بالشركة المستثمر لديها.

(ج) أن حصة ملكية المستثمر لا تؤدي إلى «تأثير معنوي» لأن ملكية أغلبية أسهم الشركة المستثمر لديها مركزة فيما بين مجموعة صغيرة من المساهمين الذين يوجهون الشركة دون النظر لآراء المستثمر.

(د) أن يحتاج المستثمر أو يريد المزيد من المعلومات المالية عما تنشره الشركة المستثمر لديها بصورة عامة، ويحاول الحصول عليها من المستثمر لديه ولكنه يفشل.

(هـ) أن يحاول المستثمر الحصول على تمثيل في مجلس إدارة الشركة المستثمر لديها ويفشل.

وقد ذكر FASB أن هذه القائمة من الأمثلة ليست شاملة. فهي تقدم أمثلة على بعض الدلائل التي تتطلب المزيد من التحليل عند تحديد مدى قدرة المستثمر على ممارسة «تأثير معنوي» على الشركة المستثمر لديها.

وفي حالات وجود «تأثير معنوي» (وهي عادة الإستثمار في ٢٠٪ أو أكثر)، يجب على المستثمر المحاسبة عن الإستثمار باستخدام طريقة حق الملكية.

Equity Method

طريقة حق الملكية

في ظل طريقة حق الملكية Equity method فإنه يُعترف بوجود علاقة إقتصادية جوهرية بين المستثمر والمستثمر لديه . ويُسجل الإستثمار في البداية على أساس تكلفة الأسهم المكتناة ولكنه يُعدل في كل فترة بعد ذلك بالتغيرات التي تطرأ على صافي أصول المستثمر لديه . ويعني ذلك ، أن القيمة المرحلة للإستثمار يتم زيادتها (تخفيضها) دورياً بالحصصة النسبية للمستثمر في أرباح (خسائر) المستثمر لديه ، كما يتم تخفيضها بكل التوزيعات التي يحصلها المستثمر من المستثمر لديه . حيث تعترف طريقة حق الملكية بأن أرباح المستثمر لديه تؤدي لزيادة صافي أصوله ، كما أن خسائره والتوزيعات التي يسددها تؤدي لتخفيض صافي أصوله .

ولتوضيح طريقة حق الملكية ومقارنتها بطريقة القيمة العادلة ، إفترض أن شركة Maxi إشتريت ٢٠٪ من أسهم شركة Mini . ولتطبيق طريقة القيمة العادلة في هذا المثال إفترض أن شركة Maxi ليست لها القدرة على ممارسة تأثير معنوي وأن هذه الأوراق متاحة للبيع . وعند تطبيق طريقة حق الملكية في هذا المثال إفترض أن نسبة ٢٠٪ تسمح لشركة Maxi بممارسة تأثير معنوي وفيما يلي توضيح للقيود في ظل كل من الطريقتين :

طريقة القيمة العادلة	طريقة حق الملكية
(*) في ٢ يناير ١٩٩٦ ، إقتنت شركة Maxi ٤٨٠٠٠ سهم (٢٠٪ من الأسهم العادية لشركة Mini) بتكلفة ١٠ جنيه للسهم .	
٤٨٠٠٠٠ من حـ / أوراق مالية متاحة للبيع ٤٨٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠ من حـ / الإستثمار في أسهم شركة Mini
٤٨٠٠٠٠ الى حـ / النقدية	٤٨٠٠٠٠ الى حـ / النقدية
(*) قررت شركة Mini عن صافي دخل قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٦ ، تبلغ حصة شركة Maxi منه ٢٠٪ أو ٤٠٠٠٠ جنيه .	
لا قيود	٤٠٠٠٠ من حـ / الإستثمار في أسهم شركة Mini
٤٠٠٠٠ الى حـ / إيرادات إستثمارات	٤٠٠٠٠ الى حـ / إيرادات إستثمارات
(*) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ كانت القيمة العادلة لعدد ٤٨٠٠٠ سهم لشركة Mini (بسر السوق) ١٢ جنيه للسهم أو ٥٧٦٠٠٠ جنيه .	
٩٦٠٠٠ من حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المتاحة للبيع	لا قيود
٩٦٠٠٠ الى حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - ملكية	
(*) في ٢٨ يناير ١٩٩٧ أعلنت شركة Mini عن توزيعات نقدية قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه وسددتها ، وقد حصلت شركة Maxi ٢٠٪ منها أو ٢٠٠٠٠ جنيه .	

طريقة حق الملكية		طريقة القيمة العادلة	
من حـ / النقدية	٢٠٠٠٠	من حـ / النقدية	٢٠٠٠٠
الى حـ / الإستثمار في أسهم شركة (Mini)	٢٠٠٠٠	الى حـ / إيراد توزيعات	٢٠٠٠٠
(*) في سنة ١٩٩٧ قررت شركة Mini عن صافي خسارة قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه، وكانت حصة شركة Maxi منها ٢٠٪ أو ١٠٠٠٠ جنيه.			
من حـ / خسارة إستثمارات	١٠٠٠٠	لا قيود	
الى حـ / الإستثمار في أسهم شركة Mini.	١٠٠٠٠		
(*) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ كانت القيمة العادلة لعدد ٤٨٠٠٠ سهم من أسهم شركة Mini (سعر السوق) ١١ جنيه للسهم بإجمالي ٥٢٨٠٠٠ جنيه.			
لا قيود	من حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - ملكية	٤٨٠٠٠	
	الى حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المعدة للبيع	٤٨٠٠٠	

وبلاحظ أنه في ظل طريقة القيمة العادلة، فإن التوزيعات النقدية المحصلة من شركة Mini فقط هي التي يُقرر عنها كإيراد لدى شركة Maxi. ولا يُعتبر إكتساب صافي دخل لدى المستثمر لديه أساساً مناسباً للإعتراف بالدخل من الإستثمار لدى المستثمر. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الزيادة في صافي الأصول الناتجة عن العمليات المربحة للمستثمر لديه قد يتم إحتجازها بصورة دائمة في أعمال الشركة المستثمر لديها. ومن ثم، فإن الإيراد لا يعتبر مكتسباً لدى المستثمر لحين تحصيله للتوزيعات من المستثمر لديه.

وفي ظل طريقة حق الملكية، تقرر شركة Maxi عن حصتها في صافي الدخل المقرر عنه بشركة Mini كإيرادات، كما تُسجل التوزيعات المحصلة من شركة Mini كتخفيض في القيمة المرحلة للإستثمار. ونتيجة لذلك، يسجل المستثمر حصته في صافي دخل المستثمر لديه في نفس سنة إكتسابه. ففي هذه الحالة، يمكن للمستثمر أن يضمن أن أية زيادات في صافي أصول المستثمر لديه ناتجة عن صافي الدخل سوف تسدد كتوزيعات عند الرغبة في ذلك. فالإنتظار لحين تحصيل التوزيعات يتجاهل حقيقة أن المستثمر يصبح في وضع أفضل إذا ما إكتسب المستثمر لديه دخل.

كما أن إستخدام التوزيعات كأساس للإعتراف بالدخل يفرض مشكلة إضافية. على سبيل المثال، إفتراض أن المستثمر لديه قرر عن صافي خسارة، ولكن المستثمر

ي مارس ضغوطاً على الشركة المستثمر لديها لسداد توزيعات . ففي هذه الحالة ، فسوف يقرر المستثمر عن دخل رغم أن الشركة المستثمر لديها قد حققت خسائر . وبمعنى آخر ، فإذا إستخدمت التوزيعات كأساس للإعتراف بالدخل ، فإنه لن يتم التقرير عن إقتصاديات حالة الاستثمار بشكل صحيح .

مثال شامل على طريقة حق الملكية

في ظل طريقة حق الملكية ، فإن الإيراد الدوري للمستثمر يتكون من الحصة النسبية له في دخل المستثمر لديه (معدلاً لإستبعاد المكاسب والخسائر البينية) وإستهلاك الفرق بين التكلفة المبدئية التي تحملها المستثمر والحصة النسبية له في القيمة الدفترية للشركة المستثمر لديها في تاريخ الإقتناء . وإذا تضمن دخل المستثمر لديه بنوداً غير عادية ، فإن المستثمر يعالج حصته النسبية في البنود غير العادية باعتبارها بند غير عادي لديه بدلاً من إعتبارها إيرادات إستثمارات عادية قبل البنود غير العادية .

وبفرض أنه في ١ يناير ١٩٩٦ إشتريت إحدى الشركات المستثمرة ٢٥٠٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة المستثمر لديها وقدرها مليون سهم وذلك بمقدار ٨٥٠٠٠٠٠٠ جنيه . وكانت القيمة الدفترية لحقوق الملكية بالشركة المستثمر لديها في ذلك التاريخ ٣٠ مليون جنيه . وبذلك ، فقد سدد المستثمر ١ مليون جنيه بالزيادة عن القيمة الدفترية [٨٥٠٠٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠٠٠] . وقد أعلن أن ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه من هذه الزيادة ترجع إلى حصة المستثمر في الأصول القابلة للأهلاك المقدرة بأقل من قيمتها بالشركة المستثمر لديها ، وأن ٤٠٠٠٠٠٠ منها ترجع لشهرة المحل غير المسجلة . وقد قدرت الشركة المستثمرة أن متوسط العمر المتبقى للأصول المقدرة بأقل من قيمتها يبلغ ١٠ سنوات كما قررت إستهلاك شهرة المحل على مدى ٤٠ سنة (وهو الحد الأقصى المسموح به في الولايات المتحدة) . وفي سنة ١٩٩٦ ، قررت الشركة المستثمر لديها عن صافي دخل قدره ٢٨٠٠٠٠٠٠ جنيه متضمناً خسارة غير عادية قدرها ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه كما سددت توزيعات في ٣٠ يونيو ١٩٩٦ قدرها ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وتوزيعات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ قدرها ٩٠٠٠٠٠٠ ج . في ظل هذه الحالة ، سوف تُسجل القيود التالية بدفاتر الشركة المستثمرة للتقرير عن إستثمارها طويل الأجل باستخدام طريقة حق الملكية :

١ يناير ١٩٩٦

من حـ / الإستثمارات في الأسهم

الى حـ / النقدية

٨٥٠٠٠٠٠

٨٥٠٠٠٠٠

(إقتناء ٢٥٠٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة المستثمر لديها)

٣٠ يونيو ١٩٩٦

من حـ / النقدية ١٢٥٠٠٠

الى حـ / الإستثمارات في الأسهم ١٢٥٠٠٠

[تسجيل التوزيعات المحصلة (٢٥ × ٥٠٠٠٠٠) من الشركة المستثمر لديها]

ولكن القيود بتاريخ ٣١ ديسمبر تكون أكثر تعقيداً. فعلاوة على التوزيعات المحصلة، فإن الشركة المستثمرة يجب أن تعترف بحصتها في دخل الشركة المستثمر لديها. ويجب أن تسجل الشركة المستثمرة كلاً من المكونات العادية وغير العادية لهذا الدخل، لأن دخل الشركة المستثمر لديها يتضمن كلاً منهما. وعلاوة على ذلك، فإن الشركة المستثمرة قد سددت أكثر من القيمة الدفترية لمليتها في صافي أصول الشركة المستثمر لديها. ونتيجة لذلك، فإن هذه التكلفة الإضافية يجب توزيعها على الفترات المحاسبية المناسبة.

٣١ ديسمبر ١٩٩٦

من حـ / الإستثمارات في الأسهم ٧٠٠٠٠٠

من حـ / خسارة الإستثمار (غير عادية) ١٠٠٠٠٠

الى حـ / إيراد إستثمارات (عادية) ٨٠٠٠٠٠

[تسجيل حصة الشركة في الدخل العادي للشركة المستثمرة (٢٥ × ٣٢٠٠٠٠٠) والخسارة غير العادية (٢٥ × ٤٠٠٠٠٠)].

٣١ ديسمبر ١٩٩٦

من حـ / النقدية ٢٢٥٠٠٠

الى حـ / الإستثمارات في الأسهم ٢٢٥٠٠٠

[تسجيل التوزيعات المحصلة (٢٥ × ٩٠٠٠٠٠) من الشركة المستثمر لديها].

٣١ ديسمبر ١٩٩٦

من حـ / إيراد إستثمارات (عادي) ٧٠٠٠٠

الى حـ / الإستثمارات في الأسهم ٧٠٠٠٠

[تسجيل إستهلاك الزيادة في تكلفة الإستثمار عن قيمته الدفترية والتي تتمثل في:

- أصول مقدرة بأقل من قيمتها: (١٠ ÷ ٦٠٠٠٠٠) = ٦٠٠٠٠

- شهرة محل غير مسجلة: (٤٠ ÷ ٤٠٠٠٠٠) = ١٠٠٠٠

٧٠٠٠٠ الإجمالي

ويظهر الاستثمار في أسهم الشركة المستثمر لديها في ميزانية المستثمر بقيمة مرحلة قدرها ٨٧٨٠٠٠٠ يتم حسابها كما يلي :

الإستثمار في أسهم الشركة المستثمر لديها		
٨٥٠٠٠٠٠		تكلفة الإقتناء في ٩٦/١/١
٩٣٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	يضاف : الحصة في دخل سنة ١٩٩٦ قبل البنود غير العادية
	١٠٠٠٠٠	ناقص : الحصة في الخسارة غير العادية
	٣٥٠٠٠٠	التوزيعات المحصلة في ٦/٣٠ و ١٢/٣١
	٦٠٠٠٠	إستهلاك الأصول المقدرة بأقل من قيمتها
٥٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	إستهلاك شهرة المحل غير المسجلة
٨٧٨٠٠٠٠		القيمة المرحلة في ١٢ / ٣١ / ١٩٩٦

وفي المثال السابق كانت تكلفة الإستثمار أكبر من القيمة الدفترية . وفي بعض الحالات ، قد يقتنى المستثمر إستثماراً بتكلفة تقل عن القيمة الدفترية له . وفي مثل هذه الحالات ، يُفترض أن هناك بعض الأصول مغالى في قيمتها ، وإذا كانت هذه الأصول قابلة للإهلاك ، فإن هذه الزيادة في القيمة الدفترية للشركة المستثمر لديها عن تكلفة الإقتناء لدى المستثمر يتم إستهلاكها على إيراد الإستثمارات على مدار العمر المتبقى لهذه الأصول . حيث يتم زيادة إيراد الإستثمارات في كل فترة بإفترض أن صافي الدخل المقرر عنه لدى الشركة المستثمر لديها أقل مما يجب لأن الشركة المستثمر لديها تحتسب الإهلاك على أساس قيم مغالى فيها للأصول .

زيادة الخسائر عن القيمة المرحلة :

إذا تجاوزت حصة المستثمر في خسائر المستثمر لديه المقدار المرحل للإستثمار ، فهل يجب على المستثمر الإعتراف بخسائر إضافية ؟ من الطبيعي في مثل هذه الحالة أن المستثمر يجب أن يتوقف عن تطبيق طريقة حق الملكية ولا يعترف بخسائر إضافية .

وإذا كانت الخسارة المحتملة للمستثمر لاتتحدد بمقدار إستثماره المبدئي (بأن يضمن المستثمر تعهدات المستثمر لديه أو أن يلتزم بتقديم المزيد من الدعم المالى له) ، أو إذا كانت عودة الشركة المستثمر لديها لتحقيق أرباح من عملياتها تبدو مؤكدة في وقت قريب ، فمن المناسب في هذه الحالات أن يعترف المستثمر بخسائر إضافية .

التحول من وإلى طريقة حق الملكية :

إذا إنخفض مستوى ملكية المستثمر لأقل من الحد اللازم لإستمرار إستخدام طريقة حق الملكية، فإنه يجب التحول إلى طريقة القيمة العادلة. كما أن الإستثمار في الأسهم العادية لإحدى الشركات والذي سبق المحاسبة عنه بطريقة أخرى غير طريقة حق الملكية قد يستوفي شروط إستخدام طريقة حق الملكية نتيجة لزيادة مستوى الملكية. وسوف يناقش ملحق هذا الفصل كلاً من هاتين الحالتين.

الإفصاح المطلوب في ظل طريقة حق الملكية :

إن أهمية الإستثمار للمركز المالى للمستثمر ونتائج عملياته هي التي تحدد مدى الإفصاح. وفي طريقة حق الملكية، يتم عادة الإفصاح عن الجوانب التالية في القوائم المالية للمستثمر:

- ١ - إسم كل مستثمر لديه ونسبة الملكية في أسهمه العادية.
 - ٢ - السياسات المحاسبية للمستثمر فيما يتعلق بالإستثمارات في الأسهم العادية.
 - ٣ - الفرق - إن وجد - بين المقدار المسجل بحساب الإستثمار ومقدار حق الملكية في صافي أصول المستثمر لديه.
 - ٤ - القيمة الإجمالية لكل إستثمار مستقل بناءً على سعر السوق المحدد (إذا كان متاحاً).
 - ٥ - عندما تكون الإستثمارات في ٢٠٪ أو أكثر في مجملها هامة نسبياً في علاقتها بالمركز المالى ونتائج العمليات لدى المستثمر لديه، فقد يكون من الضروري عرض معلومات ملخصة عن الأصول، الإلتزامات، ونتائج العمليات لدى المستثمر لديه - سواء بصورة منفردة أو في مجموعات - إذا لزم الأمر.
- وعلاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن يفصح المستثمر عن أسباب عدم إستخدامه لطريقة حق الملكية في حالات إمتلاك نسبة ٢٠٪ أو أكثر وأسباب إستخدامه لطريقة حق الملكية في حالات إمتلاك أقل من ٢٠٪.

إقتفاء أكثر من ٥٠٪ HOLDINGS OF MORE THAN 50%

عندما تقتنى إحدى الشركات حصة ملكية تزيد عن ٥٠٪ في شركة أخرى - حصة سيطرة -، فإن الشركة المستثمرة تُعرف بالشركة الأم Parent وتعرف الشركة المستثمر لديها بالشركة التابعة subsidiary. حيث يُعرض الإستثمار في الأسهم العادية للشركة

التابعة كإستثمار طويل الأجل في القوائم المالية المستقلة الخاصة بالشركة الأم .
وعندما تعالج الشركة الأم الشركة التابعة كإستثمار، فإنه عادة ما تُعد قوائم مالية موحدة consolidated بدلاً من القوائم المالية المستقلة لكل من الشركة الأم والشركة التابعة . وتتغاضى القوائم المالية الموحدة عن التفرقة بين الوحدات القانونية المستقلة وتعالج الشركة الأم والشركة التابعة كوحدة إقتصادية واحدة . وتعرض كتب المحاسبة المتقدمة لمناقشة الموضوعات الخاصة بتوقيت وكيفية إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة مكثفة . وسواء تم إعداد قوائم مالية موحدة أم لا ، فإن الإستثمار في الشركة التابعة تتم المحاسبة عنه عادة في دفاتر الشركة الأم باستخدام طريقة حق الملكية كما هو موضح بهذا الفصل .

عرض الإستثمارات بالقوائم المالية

FINANCIAL STATEMENTS PRESENTATION OF INVESTMENTS

Balance Sheet

الميزانية

تلتزم الشركات بعرض القيم الفردية للأنواع الثلاثة من الإستثمارات سواء في الميزانية أو في الملاحظات الواردة عليها . ويجب التقرير عن الأوراق المالية بغرض المتاجرة بإجمالي قيمتها العادلة ضمن الأصول المتداولة . كما تُصنف الأوراق المالية المقتناة حتى الإستحقاق والأوراق المتاحة للبيع كأصول متداولة أو غير متداولة بناءً على الظروف المحيطة .

فيجب تبويب الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق كأصول متداولة أو غير متداولة بناءً على تاريخ إستحقاق هذه الأوراق . ويجب تبويب أوراق الديون المتاحة للبيع كأصول متداولة أو غير متداولة بناءً على تاريخ الإستحقاق وتوقعات بيعها أو تسويتها في السنة التالية . كما يجب تبويب أوراق الملكية المتاحة للبيع كأصول متداولة إذا كانت هذه الأوراق متاحة للإستخدام في العمليات الجارية . وإذا كان النقدية المستثمرة المستخدمة في شراء أوراق الملكية تمثل إعتقاد طوارئ يُستخدم عند الحاجة إليه ، فإنه يجب تبويب هذه الأوراق كأصول متداولة .

وفي حالة الأوراق المتاحة للبيع والأوراق المقتناة حتى الإستحقاق ، فإن الشركة يجب أن تفصح عما يلي :

(أ) إجمالي القيمة العادلة وجملة مكاسب الحيازة غير المحققة وجملة الخسائر غير المحققة وأساس التكلفة المستهلكة لكل نوع من الأوراق المالية (ديون وحق ملكية).

(ب) معلومات عن تواريخ الإستحقاق التعاقدية لأوراق الديون . ويمكن تجميع هذه المعلومات في مجموعات مناسبة مثل :

١ - خلال سنة .

٢ - من سنة إلى ٥ سنوات .

٣ - من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات .

٤ - بعد ١٠ سنوات .

قائمة الدخل :

في كل فترة تعد عنها قائمة دخل يجب أن تفصح الشركة عما يلي :

(أ) المتحصلات من بيع الأوراق المالية المعدة للبيع وجملة المكاسب المحققة وجملة الخسائر المحققة عن هذه المبيعات .

(ب) أساس تحديد التكلفة عند حساب المكاسب أو الخسائر المحققة (بمعنى ، التمييز العيني أم التكلفة المتوسطة أو طريقة أخرى) .

(ج) جملة المكاسب وجملة الخسائر التي يتضمنها الدخل والناجحة عن تحويلات للأوراق المالية من مجموعة الأوراق المتاحة للبيع إلى مجموعة الأوراق بغرض المتاجرة . كما يلزم تقديم إفصاح إضافي أيضاً عن الأوراق المقتناة حتى الإستحقاق والتي يتم بيعها أو تحويلها .

(د) التغير في صافي مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة عن الأوراق المعدة للبيع والمدرجة كجزء مستقل من حقوق المساهمين خلال الفترة .

(هـ) التغير في صافي مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة عن الأوراق بغرض المتاجرة والمدرجة ضمن الدخل خلال الفترة .

ولتبويب الإستثمارات ، فإنه يجب وجود دليل على النية المعلنة للإدارة ، مثل تاريخ الأنشطة الإستثمارية للشركة أو الأحداث التالية لتاريخ الميزانية وطبيعة وغرض الإستثمار .

ويجب أن تتوخى الشركات عناية فائقة في حالة أوراق الديون المقتناة حتى

الإستحقاق. فإذا بيعت إحدى أوراق الديون بهذه المجموعة قبل تاريخ إستحقاقها، فإن ذلك قد يشوه محفظة الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق بالكامل. بمعنى أن نية الإدارة في هذه الحالة تفقد مصداقيتها، وقد يلزم إعادة تصنيف تلك الأوراق وهو ما قد يؤدي لنتائج سيئة. ومن نتائج هذه الحالة أن الشركات التي ترغب في تسوية أوراق ديونها مبكراً تجد أنه من الصعب عليها عمل ذلك، حيث أن حامل الورقة لن يبيعها لأنها مصنفة ضمن الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق.

ويوضح الشكل التالي عرض أوراق الملكية وأوراق الديون مع الملاحظات الخاصة بها في القوائم المالية :

شركة Mall		
أجزاء من الميزانية (بالألف)		
		أصول متداولة
١٣٠٠٠٠		أوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق، بالتكلفة المستهلكة (ملاحظة ٤)
٧١٠٠٠٠		أوراق متاحة للبيع، بالقيمة العادلة (ملاحظة ٤)
		استثمارات طويلة الأجل
١٩٥٠٠٠		أوراق مقتناة للإستحقاق، بالتكلفة المستهلكة (ملاحظة ٤)
٧٨٥٠٠٠		أوراق متاحة للبيع، بالقيمة العادلة (ملاحظة ٤)
		حقوق المساهمين
	٥٠٠٠٠٠	أسهم عادية
	١٠٠٠٠٠	علاوة إصدار الأسهم
٦٨٠٠٠٠	<u>٨٠٠٠٠</u>	أرباح محتجزة
<u>١٦٢٥٠</u>		ناقص : خسارة حيازة أوراق مالية غير محققة (ملاحظة ٤)
<u>٦٦٣٧٥٠</u>		جملة حقوق المساهمين

أجزاء من قائمة الدخل (بالألف)

٦٠٠٠٠٠	الدخل من العمليات
	إيرادات ومكاسب أخرى
<u>٥٠٠٠٠</u>	مكسب بيع أوراق مالية
<u>٦٥٠٠٠٠</u>	الدخل قبل ضرائب الدخل

ملاحظة ٤ : الإستثمارات :

فيما يلي ملخص للأوراق المالية المتاحة للبيع والأوراق المقتناة حتى الإستحقاق :

الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق

(بالألف)	التكلفة	جملة المكاسب غير المحققة	جملة الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
٣١ ديسمبر ١٩٩٦				
أوراق شركات	٨٥٠	٧٠	٢٠	٩٠٠
أوراق ديون أخرى	<u>٢٥٠</u>	<u>٢٥</u>	<u>٥</u>	<u>٢٧٠</u>
جملة أوراق الديون	١١٠٠	٩٥	٢٥	١١٧٠
أوراق حق الملكية	<u>٣٠٠</u>	<u>٤٠</u>	<u>١٥</u>	<u>٣٢٥</u>
	<u>١٤٠٠</u>	<u>١٣٥</u>	<u>٤٠</u>	<u>١٤٩٥</u>

الأوراق المتاحة للبيع

(بالألف)	التكلفة	جملة المكاسب غير المحققة	جملة الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة المقدرة
٣١ ديسمبر ١٩٩٦				
أوراق شركات	٢٥٠	٣٠	١٥	٢٦٥
أوراق ديون أخرى	<u>٧٥</u>	<u>٥</u>	<u>١٠</u>	<u>٧٠</u>
	<u>٣٢٥</u>	<u>٣٥</u>	<u>٢٥</u>	<u>٣٣٥</u>

كما بلغت التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة المقدرة لأوراق الديون وأوراق حق الملكية القابلة للتداول في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ حسب تواريخ الإستحقاق كما يلي :

(بالألف)

الأوراق المتاحة للبيع :	التكلفة	القيمة العادلة
مدة إستحقاق سنة فأقل	٧٠٠	٧١٠
مدة إستحقاق من سنة إلى ٣ سنوات	٢٧٥	٣٢٠
مدة إستحقاق أكثر من ٣ سنوات	<u>١٢٥</u>	<u>١٤٠</u>
	١١٠٠	١١٧٠
أوراق حق الملكية	<u>٣٠٠</u>	<u>٣٢٥</u>
	<u>١٤٠٠</u>	<u>١٤٩٥</u>

أوراق مقتناة حتى الإستحقاق :

مدة إستحقاق سنة فأقل	١٣٠	١٣٥
مدة إستحقاق من سنة إلى ٣ سنوات	١١٠	١١٥
مدة إستحقاق من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات	٦٠	٦٥
مدة إستحقاق أكثر من ٥ سنوات	<u>٢٥</u>	<u>٢٠</u>
	<u>٣٢٥</u>	<u>٣٣٥</u>

IMPAIRMENT OF VALUE

تآكل قيمة الأوراق المالية

يجب تقويم كل إستثمار في تاريخ كل عملية تقرير مالي بما يحدد ما إذا كانت هذه الورقة قد تعرضت لخسارة غير مؤقتة في قيمتها (تآكل impairment). حيث أن الإفلاس أو أزمات السيولة الجوهرية التي تواجهها الشركة المستثمر لديها من الحالات التي تكون فيها الخسارة في القيمة التي يتحملها المستثمر دائمة. فإذا إعتبر هذا الإنخفاض غير مؤقت، يتم تخفيض أساس التكلفة الخاص بالورقة المالية إلى أساس تكلفة جديد. وتتم المحاسبة عن هذا التخفيض كخسارة محققة، ومن ثم تُدرج في صافي الدخل.

وبالنسبة لأوراق الديون، فإن التآكل يتحدد بإحتمال أن يصبح المستثمر غير قادر على تحصيل كل المقادير المستحقة طبقاً للشروط التعاقدية. وبالنسبة لأوراق حق الملكية، فإن القاعدة تكون أقل دقة. ففي أي وقت تكون القيمة القابلة للتحقق أقل من المقدار المرحل للإستثمار، فإنه يجب الإعراف بوجود تآكل في القيمة. ومن العوامل المؤثرة في هذه الحالة طول الفترة الزمنية ومدى الإنخفاض في القيمة العادلة عن التكلفة والمركز المالي لمصدر الورقة ونية وقدرة الشركة المستثمرة على الإحتفاظ باستثمارها لتوقع أي زيادة في قيمته العادلة في المستقبل.

ولتوضيح حالات تآكل القيمة، إفترض أن شركة Strick تكتني أوراق ديون معدة للبيع بقيمة إسمية وتكلفة مستهلكة قدرها ١ مليون جنيه. وكانت القيمة العادلة لهذه الأوراق ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه. وقد سبق للشركة أن قررت عن خسارة غير محققة عن هذه الأوراق قدرها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه كجزء مستقل ضمن حقوق المساهمين. وعند تقييم هذه الأوراق، وجدت الشركة أنه من المحتمل ألا تتمكن من تحصيل كل القيم المستحقة. وفي هذه الحالة، فإن الخسارة غير المحققة وقدرها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه سوف يُقرر عنها كخسارة تآكل قدرها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه وتُدرج في صافي الدخل مع تعديل قيمة الأوراق إلى أساس التكلفة الجديد لها. ويكون قيد اليومية لتسجيل هذا التآكل كما يلي:

٢٠٠٠٠٠	من حـ / خسارة تآكل
٢٠٠٠٠٠	من حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (المعدة للبيع)
٢٠٠٠٠٠	إلى حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية
٢٠٠٠٠٠	إلى حـ / أوراق مالية متاحة للبيع

ويبلغ أساس التكلفة الجديد للإستثمار في أوراق ديون ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه. كما أن أية زيادات أو تخفيضات في القيمة العادلة لهذه الأوراق بعد ذلك يُقرر عنها كجزء مستقل

من حقوق المساهمين^(٥).

ويستند إختبار تأكل القيمة المستخدم في أوراق الديون وأوراق حق الملكية إلى إختبار القيمة العادلة، وهو ما يختلف عن إختبار التآكل الذي يُستخدم في حالة القروض والذي يستند للقيمة الحالية للتدفقات النقدية باستخدام معدل الفائدة الفعال التاريخي. وقد رفض FASB استخدام بديل التدفقات النقدية المخصومة في حالة الأوراق المالية وذلك بسبب إتاحة المعلومات عن الأسعار السوقية في هذه الحالة.

التحويل بين مجموعات الأوراق المالية

TRANSFERS BETWEEN CATEGORIES

يتم المحاسبة عن التحويلات بين أي من المجموعات السابقة على أساس القيمة العادلة. وعلى ذلك، إذا حوِّلت الأوراق بغرض المتاجرة إلى أوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق، فإن الإستثمار الجديد (المقتنى لتاريخ الإستحقاق) يُسجل في تاريخ التحويل بالقيمة العادلة في المجموعة الجديدة. وبنفس الصورة، إذا حوِّلت الإستثمارات المقتناة لتاريخ الإستحقاق إلى إستثمارات متاحة للبيع، فإن الإستثمارات الجديدة (المتاحة للبيع) تسجل على أساس القيمة العادلة. حيث تضمن هذه المعالجة على أساس القيمة العادلة أن الشركات لا يمكنها التهرب من الإعتراف بالقيمة العادلة بمجرد تحويل الأوراق المالية إلى مجموعة الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق. وفيما يلي إيضاح للمعالجة المحاسبية لعمليات التحويل:

نوع التحويل	أساس القياس	أثر التحويل على حقوق المساهمين	أثر التحويل على الدخل
من أوراق بغرض المتاجرة إلى أوراق متاحة للبيع	تحول الأوراق بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل، والتي تمثل أساس التكلفة الجديد للورقة.	لا يوجد	لا يوجد

(٥) لا يُسمح باستهلاك أي خصم متعلق بأوراق الديون بعد تسجيل هذا التآكل. كما أن أساس التكلفة الجديد للأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق والتي تعرضت للتآكل في القيمة لا يتغير إلا بحدوث حالات تأكل جديدة.

من متاحة للبيع إلى أوراق بغرض المتاجرة	تحويل الأوراق بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل ، والتي تمثل أساس التكلفة الجديد للورقة .	تقلل المكاسب أو الخسائر غير المحققة في تاريخ التحويل والتي تشكل جزءاً مستقلاً من حقوق المساهمين .	يعترف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة في تاريخ التحويل ضمن الدخل .
التحويل من أوراق مقتناة حتى الاستحقاق إلى أوراق متاحة للبيع .	تحويل الورقة بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل .	يزداد الجزء المستقل في حقوق المساهمين أو ينخفض بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة في تاريخ التحويل .	لا يوجد
التحويل من أوراق معدة للبيع إلى أوراق مقتناة حتى الإستحقاق	تحويل الأوراق بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل .	تستهلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة في تاريخ التحويل والتي تشكل جزءاً من حقوق المساهمين على مدى العمر المتبقى للورقة .	لا يوجد

وفيما يلي أربعة أمثلة لتوضيح القيود المحاسبية اللازمة لتسجيل عملية تحويل الأوراق المالية :

مثال ١ : التحويل من أوراق بغرض المتاجرة إلى أوراق معدة للبيع :

يفترض أن بنك Morgan قرر تحويل السندات الحكومية التي يكتنيها في محفظة الأوراق بغرض المتاجرة إلى محفظة الأوراق المتاحة للبيع في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ . وكانت الأوراق المالية بالشركة قبل التحويل وبعده كما يلي :

قبل التحويل					
أوراق بغرض المتاجرة			أوراق متاحة للبيع		
التكلفة	القيمة العادلة		التكلفة	القيمة العادلة	
١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	أوراق الملكية	١١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	
٧٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	سندات حكومية	٨٥٠٠٠	٨٥٠٠٠	
١٧٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠		١٩٥٠٠٠	١٦٥٠٠٠	
بعد التحويل					
أوراق بغرض المتاجرة			أوراق متاحة للبيع		
التكلفة	القيمة العادلة		التكلفة	القيمة العادلة	
١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	أوراق ملكية	١١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	
١٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	سندات حكومية	٨٥٠٠٠	٨٥٠٠٠	
			١٦٥٠٠٠	١٩٥٠٠٠	

فقد تم تحويل سندات المحليات إلى مجموعة الأوراق المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة لها، وهي نفسها أساس التكلفة الجديد للورقة. وعند حدوث هذا التحويل، لا تتأثر حقوق المساهمين أو صافي الدخل لأن أساس التكلفة الجديد للورقة المحولة مسجل الآن بالقيمة العادلة، ومن الضروري جعل حساب الأوراق المتاحة للبيع مديناً للإعتراف بهذا التحويل مع تخفيض حساب الأوراق بغرض المتاجرة ورصيد حساب تعديل القيمة العادلة المرتبط به. ويكون قيد تسجيل هذا التحويل كما يلي:

٨٥٠٠٠	من حـ / أوراق مالية متاحة للبيع
١٥٠٠٠	الى حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية - بغرض المتاجرة
٧٠٠٠٠	الى حـ / أوراق مالية بغرض المتاجرة

مثال ٢ : التحويل من أوراق متاحة للبيع إلى أوراق بغرض المتاجرة:
 افترض أن بنك Halson قرر تحويل السندات الحكومية التي يكتنيها في محفظة الأوراق المتاحة للبيع إلى محفظة الأوراق بغرض المتاجرة. وكانت محفظة البنك قبل وبعد التحويل كما يلي:

قبل التحويل		أوراق متاحة للبيع		أوراق بغرض المتاجرة	
أوراق ملكية	التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة
٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠				
٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠				
١٧٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠				
سندات حكومية					
لا توجد أوراق بالمحفظة					
بعد التحويل		أوراق متاحة للبيع		أوراق بغرض المتاجرة	
أوراق ملكية	التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة
٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠				
٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠				
١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠				
سندات حكومية					

حيث حوّلت السندات الحكومية إلى مجموعة الأوراق بغرض المتاجرة على أساس القيمة العادلة لها، وهي التي تمثل أساس التكلفة الجديد للورقة. وعند حدوث هذا التحويل، فإن خسائر الحيازة غير المحققة المقرر عنها في حقوق المساهمين والمرتبطة بهذه السندات يتم إقفالها مع الإعتراف بالخسارة في الدخل. ويكون قيد اليومية كما يلي:

٥٠٠٠	من حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - الدخل
٥٠٠٠	الى حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية

وعلاوة على ذلك ، فإنه يجب زيادة حساب الأوراق بغرض المتاجرة وتسجيل أساس التكلفة الجديد ، وذلك بالقيّد التالي :

من حـ / أوراق مالية بغرض المتاجرة	٧٥٠٠٠
من حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (المتاحة للبيع)	٥٠٠٠
الى حـ / أوراق مالية متاحة للبيع .	٨٠٠٠٠

مثال ٣ : التحويل من أوراق مقتناة للإستحقاق إلى أوراق معدة للبيع :
 إفترض أن شركة Leisen قررت تحويل سندات الشركات في محفظة الأوراق المقتناة حتى الإستحقاق لديها إلى محفظة الأوراق المعدة للبيع . وكانت القيمة العادلة لهذه السندات ٩٠٠٠٠ جنيه . وكانت المحفظة قبل التحويل وبعده كما يلي :

أوراق مقتناة للإستحقاق		أوراق معدة للبيع	
التكلفة		التكلفة	
سندات حكومية	٦٠٠٠٠	أوراق ملكية	١٠٠٠٠٠
سندات شركات	٨٠٠٠٠	القيمة العادلة	١٣٠٠٠٠
	١٤٠٠٠٠		

أوراق مقتناة للإستحقاق		أوراق متاحة للبيع	
التكلفة		التكلفة	
سندات حكومية	٦٠٠٠٠	أوراق ملكية	١٠٠٠٠٠
		سندات شركات	٩٠٠٠٠
		القيمة العادلة	٢٢٠٠٠٠

حيث حُوِّلَت سندات الشركات إلى مجموعة الأوراق المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة . وعندما يحدث هذا التحويل ، يُستخدم حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية لتسجيل الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ، كما تزداد حقوق المساهمين نتيجة للإعتراف بمكاسب الحياة غير المحققة ولكن صافي الدخل لا يتأثر . ويكون قيد تسجيل هذه العملية كما يلي :

من حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (معدة للبيع)	١٠٠٠٠
من حـ / أوراق مالية متاحة للبيع	٨٠٠٠٠
الى حـ / مكاسب أو خسائر حياة غير محققة - حق ملكية	١٠٠٠٠
الى حـ / أوراق مقتناة حتى الإستحقاق	٨٠٠٠٠

ويلاحظ أن حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية يُستخدم هنا على عكس المثالين السابقين. ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذا الحساب يجب أن يتساوى مع حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة - حق ملكية. وفي المثالين السابقين لم تحدث هذه الحالة لأن حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة - الدخل يُقفل في كل فترة تقرير مالي.

مثال ٤ : التحويل من أوراق متاحة للبيع إلى أوراق مقتناة للإستحقاق :

إفترض أن شركة Fields قررت تحويل سندات الشركات بها من أوراق متاحة للبيع إلى أوراق مقتناة حتى الإستحقاق وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥. وقد سبق للشركة أن إشتريت هذه السندات بقيمتها الإسمية وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وتستحق بعد ١٠ سنوات. وكانت محفظة الأوراق المالية بالشركة قبل التحويل وبعده كما يلي :

أوراق مقتناة للإستحقاق		أوراق متاحة للبيع		قبل التحويل	
التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة	القيمة العادلة
لا توجد أوراق		١٠٤٠٠٠	١٠٠٠٠٠	سندات شركات	
أوراق مقتناة للإستحقاق		أوراق معدة للبيع		بعد التحويل	
التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة	القيمة العادلة	التكلفة	القيمة العادلة
١٠٤٠٠٠	١٠٠٠٠٠	سندات شركات		لا توجد أوراق	

ويكون قيد تسجيل هذا التحويل كما يلي :

من حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (مقتناة للإستحقاق)	٤٠٠٠
من حـ/ أوراق مالية مقتناة للإستحقاق	١٠٠٠٠٠
الى حـ/ تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (متاحة للبيع)	٤٠٠٠
الى حـ/ أوراق مالية معدة للبيع	١٠٠٠٠٠

وفي تاريخ التحويل، سوف تظل القيمة المرحلة بالميزانية ومكاسب الحيازة غير المحققة وقدرها ٤٠٠٠ جنيه والمقرر عنها في حقوق المساهمين كما هي. ويتم إستهلاك كل من رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (المقتناة للإستحقاق) وقدره ٤٠٠٠ جنيه وحساب مكاسب الحيازة غير المحققة - حق ملكية وقدره ٤٠٠٠ جنيه أيضاً على مدار العمر المتبقى للسندات.

ولتوضيح ذلك (بافتراض استخدام طريقة القسط الثابت لأغراض الإستهلاك) فإن الأثر على القوائم المالية يكون كما يلي :

(*) الزيادة (الإنخفاض) في الدخل

(١٤٠٠)

استهلاك حساب تعديل القيمة العادلة (١٤٠٠٠ ÷ ١٠ سنوات)

١٤٠٠

إستهلاك حساب مكاسب الحياة غير المحققة (١٤٠٠٠ ÷ ١٠ سنوات)

صفر

(*) إذا كانت السندات مشتراة منذ البداية بعلاوة أو خصم، فإنه يجب إستهلاك العلاوة أو الخصم على مدار العمر المتبقى للسندات.

ونتيجة لذلك، فإنه في تاريخ الإستحقاق يكون الإستثمار في سندات الشركات مقررًا عنه بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه (قيمة الإستحقاق) ويكون حساب مكاسب الحياة غير المحققة قد إقفل. ورغم أن الإستثمارات المقتناة لتاريخ الإستحقاق يقرر عنها عادة على أساس التكلفة المستهلكة، فإنها في هذه الحالة الناتجة عن التحويل تُعرض بمقدار يزيد عن التكلفة. ونتيجة لذلك، فإن هذا العرض قد يكون مضرًا للمستثمرين الذين يفترضون أن مقادير الأوراق المقتناة للإستحقاق مقرر عنها بالميزانية على أساس التكلفة المستهلكة.

الجدل حول محاسبة القيمة العادلة

FAIR VALUE ACCOUNTING CONTROVERSY

لقد ترك معيار FASB رقم ١١٥ العديد من القضايا بدون حل. وهناك العديد من الأطراف الغير راضية عن نتائج هذا المعيار. حيث يعتقد البعض أن هذا المعيار قد ذهب لأبعد من اللازم، في حين يعتقد آخرون أنه لم يفعل الكثير. ويتعرض هذا الجزء لبعض القضايا الأساسية التي مازالت بدون حل.

Measurement based on Intent

القياس القائم على القصد

إن أوراق الديون يمكن تصنيفها إلى أوراق مقتناة للإستحقاق أو أوراق متاحة للبيع أو أوراق بغرض المتاجرة. ونتيجة لذلك، فإنه يمكن التقرير عن ثلاثة أوراق ديون متطابقة بثلاثة طرق مختلفة في القوائم المالية، ويرى البعض أن هذه المعالجة مربكة. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة الأوراق المقتناة حتى الإستحقاق تستند فقط لنية المستثمر وتعتمد على التقويم الشخصي. فالجزء غير الإجتهادي هو سعر السوق

الخاص بهذه الأدوات المالية والذي يمكن ملاحظته في السوق . وبمعنى آخر ، فإن التصنيفات الثلاثة تتسم بالإجتهاد الشخصي ، ومن ثم فسوف ينتج عنها تصنيفات عشوائية.

Gains Trading

المتاجرة بالمكاسب

إن بعض أوراق الديون يمكن تصنيفها كأوراق مقتناة للإستحقاق ، ومن ثم التقرير عنها على أساس التكلفة المستهلكة . في حين يمكن تصنيف أوراق ديون أو أوراق ملكية أخرى كأوراق متاحة للبيع والتقرير عنها بالقيمة العادلة مع التقرير عن مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة كجزء من حقوق المساهمين . وفي حالات أخرى ، قد تشتغل الشركة بأعمال المتاجرة بالمكاسب gains trading ؛ والتي تقوم فيها الشركة ببيع أوراقها المالية الربحية Winners والتقرير عن مكاسبها في الدخل والإحتفاظ بالأوراق الخاسرة .

Liabilities Not Fairly Valued

عدم تقويم الإلتزامات بالقيمة العادلة

حيث يعلن الكثيرون أنه إذا كانت أوراق الإستثمارات سيقدر عنها بالقيمة العادلة ، فإن الإلتزامات يجب التقرير عنها بنفس الصورة . حيث يرون أنه بالإعتراف بالتغيرات في القيمة بجانب واحد فقط (جانب الأصول) ، فإنه يمكن حدوث درجة عالية من التقلبات في الدخل وحقوق المساهمين . كما يرون أن المؤسسات المالية تقوم بإدارة كل من أصولها وإلتزاماتها (وليس أصولها فقط) وأن النظر لجانب واحد فقط قد يقود الإدارة لإتخاذ قرارات غير إقتصادية نتيجة لطريقة المعالجة المحاسبية . ورغم أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB كان متفهماً لهذه الرؤية ، فقد ذكر أن بعض أوراق الديون مازال يُقرر عنها بالتكلفة المستهلكة وأن الأنواع الأخرى من الأوراق المالية قد إستبعدت من نطاق المعيار رقم ١١٥ . وعلاوة على ذلك ، فإن هناك قضايا تقويم خطيرة تبرز بصدد بعض أنواع الإلتزامات . ونتيجة لذلك ، فقد إستبعدت الإلتزامات من التداول .

Subjectivity of Fair Values

عدم موضوعية القيم العادلة

حيث يتساءل البعض حول ملائمة مقاييس القيمة العادلة للإستثمارات في الأوراق المالية ، ويفضلون التقرير عنها على أساس التكلفة المستهلكة . حيث يعتقدون أن التكلفة المستهلكة توفر معلومات ملائمة لأنها تركز على قرار إقتناء الأصل ، وآثار هذا القرار على الدخل والتي سوف تتحقق على مدار الزمن والقيمة النهائية القابلة للتغطية

لهذا الأصل . ويعلم هؤلاء أن القيمة العادلة تتجاهل تلك المفاهيم وتركز بدلاً من ذلك على آثار العمليات والأحداث الخارجية عن المنشأة، وأنها تعكس مكاسب وخسائر الفرصة البديلة التي لا يُعد الاعتراف بها في القوائم المالية - من وجهة نظرهم - مناسباً إلى أن تتحقق بالفعل .

ملحق الفصل الثامن عشر

التحول من طريقة حق الملكية وإليها

CHANGING FROM AND TO THE EQUITY METHOD

التحول من طريقة حق الملكية

CHANGING FROM THE EQUITY METHOD

إذا إنخفض مستوى تأثير المستثمر أو ملكيته عن الحد اللازم للإستمرار في إستخدام طريقة حق الملكية، فإنه يجب التحول إلى طريقة القيمة العادلة. حيث يجب أن يبقى الدخل أو الخسارة التي كان يعترف بها المستثمر سابقاً على أساس طريقة حق الملكية كجزء من المقدار المرحل للإستثمار دون التعديل إلى الطريقة الجديدة بأثر رجعي.

وعند التحول من طريقة حق الملكية إلى طريقة القيمة العادلة، فإن أساس التكلفة للأغراض المحاسبية هو المقدار المرحل للإستثمار في تاريخ التحول. وعلاوة على ذلك، فإن إستهلاك الزيادة في سعر الإقتناء عن الحصة النسبية في القيمة الدفترية المكتناة والتي ترجع إلى تقييم الأصول القابلة للإهلاك بأقل من اللازم ووجود شهرة محل غير مسجلة يتوقف عند حدوث تغير في الطريقة المستخدمة. وبمعنى آخر، فإن الطريقة الجديدة تُطبق بصورة كاملة بمجرد ثبوت عدم ملائمة طريقة حق الملكية. وفي تاريخ عملية التقرير المالي التالية، يجب على المستثمر أن يسجل مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة للإعتراف بالفرق بين المقدار المرحل والقيمة العادلة.

Dividends in Excess of Earnings

التوزيعات الزائدة عن الأرباح

إن أي زيادة في التوزيعات التي يحصل عليها المستثمر في الفترات التالية عن حصة المستثمر في دخل الشركة المستثمر لديها عن هذه الفترات (كل الفترات التالية لتغيير الطريقة المستخدمة) يجب المحاسبة عنها كتخفيض في المقدار المرحل للإستثمار بدلاً من إعتبارها إيراد.

على سبيل المثال، فإنه باستخدام بيانات حالة المستثمر / المستثمر لديه الواردة بهذا الفصل، إفترض أنه في ٢ يناير ١٩٩٧ باعت الشركة المستثمر لديها ١٥٠٠٠٠٠٠ سهم

إضافي من أسهمها العادية في إكتتاب عام ، وبالتالي خفضت نسبة ملكية الشركة المستثمرة من ٢٥٪ إلى ١٠٪ . وكان صافي الدخل (أو الخسارة) والتوزيعات بالشركة المستثمر لديها في السنوات من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ كما يلي :

السنة	حصة المستثمر في دخل (خسارة) التوزيعات التي يحصلها المستثمر المستثمر لديه	من المستثمر لديه
١٩٩٧	٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
١٩٩٨	٣٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
١٩٩٩	—	٢١٠٠٠٠
الجملة	٩٥٠٠٠٠	١٠١٠٠٠٠

وبافتراض التحول من طريقة حق الملكية إلى طريقة القيمة العادلة في ٢ يناير ١٩٩٧ فإنه سيتم التقرير عن الإستثمارات والدخل بالشركة المستثمرة كما يلي :

السنة	إيراد توزيعات معترف به	زيادة الحصة في الدخل عن التوزيعات المحصلة	الإستثمارات في ٣١ ديسمبر
١٩٩٧	٤٠٠٠٠٠	(أ) ٢٠٠٠٠٠	٨٧٨٠٠٠٠
١٩٩٨	٤٠٠٠٠٠	(ب) ١٥٠٠٠٠	٨٧٨٠٠٠٠
١٩٩٩	١٥٠٠٠٠	(ج) (٦٠٠٠٠)	٦٠٠٠٠ - ٨٧٨٠٠٠٠
			٨٧٢٠٠٠٠ =
(أ) ٢٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠			
(ب) ١٥٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ + (٤٠٠٠٠٠ - ٣٥٠٠٠٠)			
(ج) (٦٠٠٠٠) = ٢١٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠			

وسوف تقوم الشركة المستثمرة بإجراء القيود التالية للإعتراف بالتوزيعات السابقة وبيانات الدخل عن السنوات الثلاث التالية لتغيير الطريقة المستخدمة :

١٩٩٧ و ١٩٩٨	٤٠٠٠٠٠
من حـ / النقدية	
الى حـ / إيراد إستثمارات	٤٠٠٠٠٠
(تسجيل التوزيعات المحصلة من الشركة المستثمر لديها).	

١٩٩٩

من حـ / النقدية	٢١٠٠٠٠
الى حـ / أوراق مالية متاحة للبيع	٦٠٠٠٠
الى حـ / إيرادات إستثمارات	١٥٠٠٠٠

(تسجيل إيرادات التوزيعات من الشركة المستثمر لديها في سنة ١٩٩٩ والإعتراف بالزيادة المجمعة في التوزيعات المحصلة عن الحصة في دخل الشركة المستثمر لديها في الفترات التالية للتحويل من طريقة حق الملكية).

التحول إلى طريقة حق الملكية

CHANGE TO THE EQUITY METHOD

عند التحول إلى طريقة حق الملكية، فإنه من الضروري التعديل بأثر رجعى . حيث أن هذا التحول يتضمن تعديل بأثر رجعى للمقدار المرحل للإستثمار، نتائج العمليات في الفترة الحالية والفترات السابقة والأرباح المحتجزة بالشركة المستثمرة وذلك كما لو كانت طريقة حق الملكية مستخدمة خلال كل الفترات السابقة التي كانت الشركة تقتنى هذا الإستثمار خلالها . وعند التحول من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة حق الملكية، فمن الضروري أيضاً إستبعاد أية أرصدة في حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة - حق الملكية وحساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية . وعلاوة على ذلك، فإنه يجب إستبعاد تصنيف هذه الإستثمارات كأوراق متاحة للبيع وتسجيلها كإستثمارات في الأسهم في ظل طريقة حق الملكية .

على سبيل المثال، فإنه في ٢ يناير ١٩٩٥ إشتريت شركة Amsted ١٠٪ من أسهم شركة Cable بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه نقداً . وفي ذلك التاريخ كانت القيمة الدفترية لصافي أصول شركة Cable ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . وكانت الزيادة في التكلفة عن حصة الملكية في صافي أصول شركة Cable ترجع إلى شهرة المحل التي تُستهلك على مدار ٤٠ سنة . وفي ٢ يناير ١٩٩٧ إشتريت شركة Amsted ٢٠٪ أخرى من الأسهم العادية لشركة Cable بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه نقداً عندما كانت القيمة الدفترية لصافي أصول شركة Cable تبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . ومع إمتلاك شركة Amsted لنسبة ٣٠٪، فإنها يجب الآن أن تستخدم طريقة حق الملكية . وفي الفترة من ٢ يناير ١٩٩٥ إلى ٢ يناير ١٩٩٧ إستخدمت شركة Amsted طريقة القيمة العادلة وصنفت هذه الأوراق المالية كأوراق متاحة للبيع . وفي ٢ يناير ١٩٩٧، كان لدى شركة Amsted رصيد دائن قدره ٩٢٠٠٠ جنيه في حساب مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة - حق ملكية ورصيد

مدين في حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية بنفس المقدار. وبفرض أن هذا التعديل قد أجرى في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥. فقد كان صافي الدخل المقرر عنه بشركة Cable والتوزيعات التي حصلت عليها شركة Amsted من شركة Cable في الفترات من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ كما يلي:

السنة	صافي دخل شركة Cable	توزيعات شركة Cable المسددة لشركة Amsted
١٩٩٥	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٩٩٦	١٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٩٩٧	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠

وكانت قيود اليومية المسجلة في الفترة من ٢ يناير ١٩٩٥ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ - والمتعلقة باستثمار شركة Amsted في أسهم شركة Cable - لعكس البيانات السابقة والتحول من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة حق الملكية كما يلي:

٢ يناير ١٩٩٥

٥٠٠٠٠٠ من حـ / أوراق مالية متاحة للبيع
٥٠٠٠٠٠ الى حـ / النقدية
(شراء ١٠٪ من الأسهم العادية بشركة Cable).

٣١ ديسمبر ١٩٩٥

٢٠٠٠٠ من حـ / النقدية
٢٠٠٠٠ الى حـ / إيرادات التوزيعات
(تحصيل توزيعات نقدية من شركة Cable).
٩٢٠٠٠ من حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (متاحة للبيع)
٩٢٠٠٠ الى حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية
(تسجيل الزيادة في القيمة العادلة للأوراق المالية).

٣١ ديسمبر ١٩٩٦

٣٠٠٠٠ من حـ / النقدية
٣٠٠٠٠ الى حـ / إيرادات التوزيعات
(تحصيل توزيعات نقدية من شركة Cable).

٢ يناير ١٩٩٧

من حـ / الإستثمار في أسهم شركة Cable	١٢٩٠٠٠٠
الى حـ / النقدية	١٢٠٠٠٠٠
الى حـ / أرباح محتجزة	٩٠٠٠٠
(شراء أسهم إضافية بشركة Cable وأثر التحول بأثر رجعى من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة حق الملكية في المحاسبة عن الإستثمارات).	
وقد تم حساب مبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه كما يلي :	

الإجمالي	١٩٩٦	١٩٩٥	
١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	حصة شركة Amsted في دخل شركة Cable (١٠٪)
			إستهلاك الزيادة في سعر الإقتناء عن الحصة الدفترية
(١٠٠٠٠)	(٥٠٠٠)	(٥٠٠٠)	[٥٠٠٠٠٠ - (٣٠٠٠٠٠٠ × ١٠٪) ÷ ٤٠ سنة = ٥٠٠٠٠ سنوياً]
(٥٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	التوزيعات المحصلة
<u>٩٠٠٠٠</u>	<u>٦٥٠٠٠</u>	<u>٢٥٠٠٠</u>	تعديل الفترات السابقة

٢ يناير ١٩٩٧

من حـ / الإستثمار في أسهم شركة Cable	٥٠٠٠٠٠
الى حـ / الأوراق المالية المتاحة للبيع	٥٠٠٠٠٠
(إعادة تصنيف نسبة ١٠٪ الأولى حسب طريقة حق الملكية).	

٢ يناير ١٩٩٧

من حـ / مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية	٩٢٠٠٠
الى حـ / تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية (المتاحة للبيع)	٩٢٠٠٠
(إستبعاد حسابات القيمة العادلة للتحول إلى طريقة حق الملكية).	

٣١ ديسمبر ١٩٩٧

من حـ / الإستثمار في أسهم شركة Cable	٣٤٥٠٠٠
الى حـ / إيرادات إستثمارات .	٣٤٥٠٠٠
(تسجيل الحصة في دخل شركة Cable وقدرها (١٢٠٠٠٠٠ × ٣٠٪) ناقص إستهلاك شهرة المحل وقدره ١٥٠٠٠ جنيه*)	

(*) يتضمن إستهلاك الشهرة ٥٠٠٠ جنيه [٥٠٠٠٠٠ - (٣٠٠٠٠٠٠ × ١٠٪) ÷ ٤٠ سنة من شراء ١٠٪ سنة ١٩٩٥ علاوة على ١٠٠٠٠ [١٢٠٠٠٠٠ - (٤٠٠٠٠٠٠ × ٢٠٪) ÷ ٤٠ سنة من شراء ٢٠٪ سنة ١٩٩٧].

١٢٠٠٠٠

من حـ / النقدية

١٢٠٠٠٠ الى حـ / الإستثمار في أسهم شركة Cable

(تسجيل تحصيل توزيعات نقدية من شركة Cable).

إن التحول الى طريقة حق الملكية يتحقق بتعديل الحسابات المتعلقة بالإستثمار والمتأثرة به بحيث تصبح كما لو كانت طريقة حق الملكية هي المستخدمة في المحاسبة عن هذه الإستثمارات منذ إقتناءها.

الأسئلة

- (١) فرق بين أوراق الديون وأوراق حق الملكية .
- (٢) ماهى تكلفة الإستثمار طويل الأجل في سندات ؟
- (٣) حدد وإشرح ثلاثة أنواع من الإستثمارات في أوراق الديون .
- (٤) أذكر كيفية التقرير عن مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة عن الإستثمار في أوراق مالية مصنفة كأوراق لغرض المتاجرة أو متاحة للبيع أو مقتناة لتاريخ الإستحقاق .
- (٥) كيف يتم التعامل مع علاوة أو خصم الإصدار في حالة أوراق الديون بغرض المتاجرة ؟
- (٦) لماذا لا توجد الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الإستحقاق إلا في أوراق الديون فقط ؟
- (٧) فرق بين المعالجة المحاسبية لأوراق حق الملكية المتاحة للبيع وأوراق حق الملكية بغرض المتاجرة .
- (٨) فرق بين طريقة القيمة العادلة وطريقة حق الملكية في المحاسبة عن الإستثمارات طويلة الأجل في الأسهم بعد تاريخ الإقتناء .
- (٩) أين يُقرر عن الأوراق المالية بغرض المتاجرة والأوراق المتاحة للبيع والأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق في الميزانية ؟ إشرح .
- (١٠) عند إعداد قائمة الدخل ، ماهي جوانب الإفصاح المطلوبة بها عن أوراق الديون وأوراق حق الملكية ؟

الحالات

١ - بدأت منذ فترة قصيرة العمل لدى شركة Duff في مكتب المراقب المالي للشركة . وقد إهتم المراقب المالي للشركة بالتعرف على خلفيتك المحاسبية لأن الشركة قد واجهت سلسلة من مفاجآت التقرير المالي على مدى السنوات الأخيرة . وفي الآونة الأخيرة ، علم مراقب الشركة من المراجع الخارجى لها أن هناك معيار جديد لمجلس معايير المحاسبة قد ينطبق على إستثمارات الشركة في الأوراق المالية . وقد إفترض المراقب أنك على دراية بهذا المعيار الجديد وطلب منك تحديد كيفية التقرير عن الحالات التالية في القوائم المالية للشركة :

أ - أوراق مالية بغرض المتاجرة ضمن الأصول المتداولة للشركة تقل قيمتها العادلة عن تكلفتها بمقدار ٣٠٠٠ جنيه .

ب - ورقة مالية بغرض المتاجرة قيمتها العادلة حالياً تقل عن تكلفتها وقد أعيد تصنيفها ضمن الأوراق المالية المتاحة للبيع .

ج - ورقة مالية معدة للبيع قيمتها العادلة حالياً تقل عن تكلفتها ومصنفة ضمن الأصول غير المتداولة ويلزم إعادة تصنيفها كأصل متداول .

د - محفظة الأوراق المالية للشركة تتكون من أسهم عادية لشركة واحدة . وفي نهاية السنة السابقة كانت القيمة العادلة لهذه الورقة ٥٠٪ من تكلفتها الأصلية ، وقد تم التقرير عن هذا الإنخفاض في القيمة السوقية بإعتباره تأكل غير مؤقت في القيمة . ومع ذلك ، فإنه في نهاية السنة الحالية بلغت القيمة العادلة للورقة ضعف تكلفتها الأصلية .

هـ - إشتريت الشركة بعض السندات القابلة للتحويل وتخطط للإحتفاظ بها لفترة أقل من سنة ، وكانت القيمة العادلة لها تقل عن تكلفتها بمقدار ٨٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

ماهو أثر كل من الحالات السابقة على القيمة المرحلة والدخل ؟ بغرض أن هذه الحالات غير مرتبطة .

٢ - فيما يلي الأوراق المالية المتاحة للبيع بشركة Bedger في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ :

التكلفة	القيمة العادلة	
٢٠٠٠٠	١٩٠٠٠	أسهم شركة Mendota
١٠٠٠٠	٩٠٠٠	أسهم شركة Maubesa
٢٠٠٠٠	٢٠٦٠٠	أسهم شركة Monona
<u>٥٠٠٠٠</u>	<u>٤٨٦٠٠</u>	

وخلال سنة ١٩٩٥ بيعت أسهم شركة Maubesa بمبلغ ٩٢٠٠ جنيه وسجل الفرق بين ثمن البيع وقدره ٩٢٠٠ جنيه والقيمة العادلة للأسهم وقدرها ٩٠٠٠ جنيه كمكسب بيع أوراق مالية. وبلغ سعر الأسهم في السوق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ كما يلي:

١٩٩٠٠ جنيه	أسهم شركة Mendota
٢٠٥٠٠ جنيه	أسهم شركة Monona

والمطلوب:

- أ - ماهو مبرر تقييم الأوراق المتاحة للبيع بالقيمة العادلة والتقرير عن المكاسب أو الخسائر غير المحققة كجزء من حقوق المساهمين؟
- ب - كيف يجب أن تطبق شركة Bedger هذه القاعدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤؟ إشرح.
- ج - هل قامت شركة Bedger بالمحاسبة عن بيع أسهم شركة Maubesa بشكل صحيح؟ إشرح.
- د - هل هناك أية قيود إضافية لازمة بشركة Bedger في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ لإظهار هذه الحقائق في الميزانية وقائمة الدخل طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؟ إشرح.

٣ - فيما يلي ثلاثة حالات مستقلة متعلقة بأوراق حق ملكية:

- الحالة ١: ورقة حق ملكية تقل قيمتها السوقية حالياً عن تكلفتها ومصنفة كأوراق متاحة للبيع ولكن يلزم إعادة تصنيفها كأوراق بغرض المتاجرة.
- الحالة ٢: محفظة أوراق مالية غير متداولة قيمتها السوقية الإجمالية تزيد عن تكلفتها وتتضمن إحدى الأوراق التي إنخفضت قيمتها السوقية لأقل من نصف تكلفتها الأصلية. ويُعتبر هذا الإنخفاض في القيمة غير مؤقت.
- الحالة ٣: محفظة الأوراق المالية بغرض المتاجرة تزيد تكلفتها عن قيمتها العادلة

بمقدار ١٢٠٠٠ جنيه . ومحفظة الأوراق المالية المتاحة للبيع تزيد قيمتها العادلة عن تكلفتها بمقدار ٢٩٠٠٠ جنيه . والمطلوب :
بيان الأثر على القيمة المرحلة وعلى الدخل لكل من الحالات السابقة ، مع إكمال إجابتك عن كل حالة قبل الانتقال للحالة التالية .

٤ - أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB معياره رقم ١١٥ لتوضيح الطرق والإجراءات المحاسبية الخاصة ببعض أوراق الديون وحقوق الملكية . وهناك جزء هام من هذا المعيار يتعلق بالتفرقة بين الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق ، الأوراق المتاحة للبيع والأوراق بغرض المتاجرة .
المطلوب :

(أ) لماذا تمتلك الشركة محفظة إستثمار من الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق والأوراق المتاحة للبيع والأوراق بغرض المتاجرة؟
(ب) ماهي العوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد مدى ضرورة تصنيف الإستثمار في الأوراق المالية كأوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق ، أوراق متاحة للبيع أو أوراق بغرض المتاجرة . وكيف تؤثر هذه العوامل على المعالجة المحاسبية للخسائر غير المحققة؟

٥ - ذكر أحد رؤساء البنوك المركزية في الآونة الأخيرة أن وضع قواعد محاسبية جديدة تستند إلى تقديرات للقيم السوقية تتسم بدرجة عالية من الإجتهد الشخصي سوف يضر بثقة المستثمرين والمودعين في البنوك . وأن مثل هذا التغيير يمكن أيضاً أن يدفع البنوك للتخلي عن دورها التقليدي في توفير الإئتمان طويل الأجل وإقتناء الأوراق المالية طويلة الأجل .
المطلوب :

إعداد خطاب من صفحة واحدة لهذا الرئيس موضحاً فيه الدور الذي تعتقد أن « الآثار الإقتصادية » يجب أن تلعبه في عملية وضع المعايير المحاسبية .

الأمثلة والتمارين:

١ - فيما يلي إثنين من الحالات المستقلة :

الحالة ١ : في ١ يناير ١٩٩٥ إشتريت شركة Brown سندتات قيمتها الاسمية ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه بسعر فائدة ١٠٪ ومدتها ١٠ سنوات . وتحصل الفائدة كل ربع سنة في ١ إبريل ، ١ يوليو و ١ سبتمبر و ١ يناير من كل عام . ولاتنوى شركة Brown الإحتفاظ بهذه السندات لتاريخ الإستحقاق .

الحالة ٢ : في ١ يونيو ١٩٩٥ إشتريت شركة North cutt سندتات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه بالقيمة الاسمية مضافاً إليها الفائدة المستحقة ومعدل فائدتها ٩٪ ومدتها ١٠ سنوات . ويتم تحصيل الفائدة في ١ يوليو و ١ يناير من كل عام . وتنوى الشركة الإحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ إستحقاقها . والمطلوب : في كل من الحالتين السابقتين توضيح قيود اليومية اللازمة لتسجيل :

(أ) شراء السندات .

(ب) تحصيل الفائدة في ١ يوليو .

(ج) إستحقاق الفائدة في ٣١ ديسمبر .

٢ - في ١ يناير ١٩٩٥ إقتنت شركة Brooks ١٥٠٠٠٠ سند من سندتات شركة Handel بسعر فائدة ٩٪ مقابل مبلغ ١٣٩١٩٢ جنيه . وتسدد الفائدة في ٣١ ديسمبر من كل عام وتستحق السندات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ . وسوف يقدم هذا الإستثمار لشركة Brooks عائد فعال بنسبة ١٢٪ . وقد صنفت هذه السندات كأوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق .

المطلوب :

أ - إعداد جدول لإيراد الفائدة وإستهلاك الخصم عن فترة ٣ سنوات باستخدام طريقة القسط الثابت .

ب - إعداد جدول لإيراد الفائدة وإستهلاك الخصم عن فترة ٣ سنوات باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

ج - إعداد قيد اليومية لتحصيل الفائدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ وإستهلاك الخصم في ظل طريقة القسط الثابت .

د - إعداد قيد اليومية لتحصيل الفائدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ وإستهلاك الخصم في ظل طريقة الفائدة الفعالة .

٣ - في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ قدمت شركة Mild Cat لك المعلومات التالية فيما يتعلق بأوراقها المالية بغرض المتاجرة.

الاستثمارات (بغرض المتاجرة)	التكلفة	القيمة العادلة	مكاسب (خسائر) غير محققة
أسهم شركة Mendota	٢٠٠٠٠	١٩٠٠٠	(١٠٠٠)
أسهم شركة Maubesa	١٠٠٠٠	٩٠٠٠	(١٠٠٠)
أسهم شركة Mantco	٢٠٠٠٠	٢٠٦٠٠	٦٠٠
جملة المحفوظة	٥٠٠٠٠	٤٨٦٠٠	(١٤٠٠)
رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية			صفر
حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية - دائن			(١٤٠٠)

وخلال سنة ١٩٩٦ بيعت أسهم شركة Maubesa بمبلغ ٩٢٠٠ جنيه. وكانت القيمة العادلة للأسهم في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ كما يلي:

أسهم شركة Mendota	١٩٠٠٠ جنيه
أسهم شركة Mantco	٢٠٥٠٠ جنيه

والمطلوب:

(أ) إعداد قيود التسوية المطلوبة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥.

(ب) إعداد قيود اليومية لتسجيل بيع أسهم شركة Maubesa خلال سنة ١٩٩٦.

(ج) إعداد قيود التسوية المطلوبة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦.

٤ - في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ كانت محفظة أوراق الملكية المتاحة للبيع بشركة Nielson كما يلي:

الورقة	التكلفة	القيمة العادلة	المكسب (الخسارة) غير المحققة
A	١٧٥٠٠	١٥٠٠٠	(٢٥٠٠)
B	١٢٥٠٠	١٤٠٠٠	١٥٠٠
C	٢٣٠٠٠	٢٥٥٠٠	٢٥٠٠
الإجمالي	٥٣٠٠٠	٥٤٥٠٠	١٥٠٠
رصيد حساب التعديل			٥٠٠
حساب التعديل - مدين			١٠٠٠

وفي ٢٠ يناير ١٩٩٥ باعت الشركة الورقة A مقابل ١٤٩٠٠ جنيه بعد خصم أتعاب السماسرة.

المطلوب :

أ - إعداد قيود التسوية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ للتقرير عن المحفظة بالقيمة العادلة.

ب - إظهار العرض الصحيح للحسابات المتعلقة بالإستثمار داخل القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ (تجاهل العرض في الملاحظات).

ج - إعداد قيود اليومية لبيع الورقة A في سنة ١٩٩٥.

٥ - فيما يلي حالتان مستقلتان :

الحالة ١ : إقتنت شركة Kahen ١٠٪ من الأسهم العادلة لشركة Bell وعددها ٢٠٠٠٠٠ سهم بتكلفة ١٢ جنيه للسهم وذلك في ١٨ مارس ١٩٩٥ . وفي ٣٠ يونيو سددت شركة Bell توزيعات نقدية قدرها ٧٥٠٠٠ جنيه . وفي ٣١ ديسمبر قررت شركة Bell عن صافي دخل قدره ١٢٢٠٠٠ جنيه عن العام . وفي ٣١ ديسمبر بلغ سعر سهم شركة Bell في السوق ١٥ جنيه . وقد صُنفت هذه الأوراق كأوراق متاحة للبيع .

الحالة ٢ : أصبح لشركة Barb تأثير معنوي على عمليات شركة Diner بشراء ٣٠٪ من الأسهم العادية للأخيرة وعددها ٣٠٠٠٠ سهم وذلك بتكلفة ٩ جنيه للسهم في ١ يناير ١٩٩٥ . وفي ١٥ يونيو سددت شركة Diner توزيعات نقدية قدرها ٣٥٠٠٠ جنيه . وفي ٣١ ديسمبر قررت شركة Diner عن صافي دخل قدره ٨٠٠٠٠ جنيه عن العام .

المطلوب :

إعداد كل قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩٥ لكل من الحالتين

٦ - فيما يلي محفظة الأوراق المالية المتاحة للبيع بشركة Beres Ford في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ :

التكلفة	القيمة العادلة	
١١٠٠٠٠	١١٢٠٠٠	أوراق مالية حكومية
٣٠٠٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	أوراق حق ملكية
٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	سندات شركات
<u>٤٩٠٠٠٠</u>	<u>٥٩٠٠٠٠</u>	

والمطلوب :

أ - إفترض أن الشركة قررت تحويل الأوراق المالية الحكومية إلى محفظة الأوراق المالية بغرض المتاجرة وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ ، فما هي قيود اليومية اللازمة لتسجيل هذا التحويل ؟.

ب - إفترض أن الشركة قررت تحويل سندات الشركات بها إلى محفظة الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق ، فما هي قيود اليومية اللازمة لتسجيل هذا التحويل ؟.

ج - أذكر الإجراء المحاسبي المستخدم لضمان أن الأوراق المقتناة لتاريخ الإستحقاق سوف يُقرر عنها بقيمتها الإسمية في تاريخ الإستحقاق إذا كانت قيمتها الإسمية ٨٠٠٠٠ جنيه .

٧ - فيما يلي جدول الإستهلاك الخاص بسندات شركة Thomas وقيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ومدتها ٥ سنوات بمعدل فائدة مقرر ٧٪ ومعدل فعال ٥٪ ، والتي إشتريت في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بمبلغ ١٠٨٦٦٠ جنيه .

التاريخ	النقدية المحصلة	إيراد الفائدة	إستهلاك علاوة السندات	المقدار المرحل للسندات
٩٣/١٢/٣١				١٠٨٦٦٠
٩٤/١٢/٣١	٧٠٠٠	٥٤٣٣	١٥٦٧	١٠٧٠٩٣
٩٥/١٢/٣١	٧٠٠٠	٥٣٥٤	١٦٤٦	١٠٥٤٤٧
٩٦/١٢/٣١	٧٠٠٠	٥٢٧٢	١٧٢٨	١٠٣٧١٩
٩٧/١٢/٣١	٧٠٠٠	٥١٨٦	١٨١٤	١٠١٩٠٥
٩٨/١٢/٣١	٧٠٠٠	٥٠٩٥	١٩٠٥	١٠٠٠٠٠

والجدول التالي يقدم مقارنة بين التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة لهذه السندات في نهاية كل سنة :

٩٨/١٢/٣١	٩٧/١٢/٣١	٩٦/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١	٩٤/١٢/٣١	
١٠٠٠٠٠	١٠١٩٠٥	١٠٣٧١٩	١٠٥٤٤٧	١٠٧٠٩٣	التكلفة المستهلكة
١٠٠٠٠٠	١٠٣٠٠٠	١٠٥٥٠٠	١٠٧٥٠٠	١٠٦٠٠٠	القيمة العادلة

والمطلوب :

أ - إعداد قيود اليومية لتسجيل شراء هذه السندات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

- بإفترض أن هذه السندات تصنف كأوراق مقتناة لتاريخ الإستحقاق.
- ب - إعداد قيود اليومية المتعلقة بهذه السندات عن سنة ١٩٩٤ .
- ج - إعداد قيود اليومية المتعلقة بهذه السندات عن سنة ١٩٩٦ .
- د - إعداد قيود اليومية لتسجيل شراء هذه السندات بإفترض أنها مصنفة كأوراق متاحة للبيع .
- هـ - إعداد قيود اليومية المتعلقة بهذه السندات المتاحة للبيع عن سنة ١٩٩٤ .
- و - إعداد قيود اليومية المتعلقة بهذه السندات المتاحة للبيع عن سنة ١٩٩٦ .
- ٨ - كان لدى شركة Bolex الأوراق المالية التالية في محفظة الإستثمار بها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ (كل الأوراق مشتراة في سنة ١٩٩٥) :
- ١ - ٣٠٠٠ سهم عادي لشركة Chrysler تكلفتها ٥٨٥٠٠ جنيه ،
 - ٢ - ١٠٠٠٠ سهم عادي لشركة Logan تكلفتها ٥٨٠٠٠٠ جنيه ،
 - ٣ - ٦٠٠٠ سهم ممتاز لشركة Boscum تكلفتها ٢٥٥٠٠٠ جنيه .
- وكان رصيد حساب تعديل القيمة العادلة للأوراق المالية في نهاية سنة ١٩٩٥ دائماً بمبلغ ٩٥٠٠ جنيه .

وفي سنة ١٩٩٦ ، قامت شركة Bolex بإجراء صفقات الأوراق المالية التالية :

- ١ - في ١٥ يناير باعت ٣٠٠٠ سهم من الأسهم العادية لشركة Chrysler بسعر ٢٢ ج للسهم ناقص أتعاب سمسة قدرها ٢١٥٠ جنيه .
- ٢ - في ١٧ إبريل إشترت ١٠٠٠ سهم من الأسهم العادية لشركة Gordon بسعره ٣١,٥ جنيه للسهم علاوة على أتعاب ١٩٨٠ جنيه .

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ كانت القيم السوقية للسهم من كل من هذه الأوراق كما يلي :

- سهم Chrysler ٢٠ جنيه .
- سهم Logman ٦٢ جنيه .
- سهم Bascum ٤٠ جنيه .
- سهم Gordon ٢٩ جنيه .

وعلاوة على ذلك ، فقد أخبرك مراقب حسابات الشركة أنه رغم أن كل هذه الأوراق ذات قيم عادلة يمكن تحديدها ، فإن شركة Bolex لن تقوم بالتجارة في هذه الأوراق لأن الإدارة العليا للشركة تنوى الإحتفاظ بهذه الأوراق لمدة تزيد عن سنة .

المطلوب :

- أ - إعداد قيد بيع الورقة المالية في ١٥ يناير ١٩٩٦ .
- ب - إعداد قيد اليومية لتسجيل شراء الورقة المالية في ١٧ أبريل ١٩٩٦ .
- ج - حساب المكسب أو الخسارة غير المحققة وإعداد قيد التسوية اللازم لها في شركة Bolex في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ .
- د - كيف يجب التقرير عن المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة بالقوائم المالية لشركة Bolex ؟

٩ - يقوم المساعد الجديد للمراقب المالي بشركة Granite بتجهيز قيود التسوية اللازمة في نهاية سنة ١٩٩٤ لحسابات الإستثمار المقدمة بقيمتها العادلة لأغراض التقرير المالي . وقد جمع المساعد المعلومات التالية عن الحسابات الخاصة بالشركة :

- ١ - تقتنى الشركة أوراق مالية بغرض المتاجرة خاصة بشركات Ajax و Mor-gan فخلال السنة المالية إشترت شركة Granite ١٠٠٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة Ajax بمبلغ ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه ، والقيمة السوقية لهذه الأسهم حالياً ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيه . ولكن إستثمار الشركة في شركة Morgan لم يكن مربحاً بنفس الدرجة ، فقد إقتنت الشركة ٥٠٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة Morgan في إبريل ١٩٩٤ بسعر ٢٠ جنيه للسهم وتبلغ قيمتها حالياً ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- ٢ - قبل سنة ١٩٩٤ ، إستثمرت شركة Granite ٢٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه في أسهم شركة Mark الصناعية ولم تغير من حيازتها هذه الأسهم خلال السنة الحالية . وقد قيمت الشركة إستثمارها بشركة Mark في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بمبلغ ٢١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه . وتبلغ القيمة السوقية للملكية الشركة بشركة Mark حالياً ٢٢٢٠٠٠٠٠٠ جنيه . علماً بأن نسبة ملكية شركة Granite - وقدرها ١٢٪ - لاتجعلها تمارس تأثيراً معنوياً على عمليات شركة Mark .

المطلوب :

- أ - إعداد قيود التسوية بشركة Granite في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ واللازمة لتطبيق طريقة القيمة العادلة على كل من الأوراق المالية السابقة .
- ب - في كل من الأوراق المالية السابقة ، أذكر كيف تنعكس نتائج عمليات التسوية السابقة في أ في القوائم المالية لشركة Granite عن سنة ١٩٩٤ والملاحظات الواردة عليها .

١٠ - قامت شركة wildcats بإتمام الإستثمارات طويلة الأجل التالية خلال سنة ١٩٩٥ :

الورقة	الكمية	نسبة الملكية	تكلفة السهم
أسهم شركة أ	٣٠٠٠ سهم	٢ ٪	٨٠ جنيه
أسهم شركة ب	٨٠٠٠ سهم	١٦ ٪	٢٠ جنيه
أسهم شركة ج	٣٠٠٠ سهم	٤ ٪	٣٦ جنيه

وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذه الإستثمارات عن سنتي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ :

١ - توزيعات نقدية محصلة عن سنة ١٩٩٥ :

من شركة أ	٤ جنيه للسهم
من شركة ب	١ جنيه للسهم
من شركة ج	١,٥ جنيه للسهم

٢ - القيمة السوقية للسهم في ٣١/١٢/٩٥ :

شركة أ	٧٤ جنيه
شركة ب	٢٣ جنيه
شركة ج	٢٨ جنيه

٣ - توزيعات نقدية محصلة عن سنة ١٩٩٦ :

من شركة أ	٤ جنيه للسهم
من شركة ب	٥٠ , جنيه للسهم
من شركة ج	١,٧ جنيه للسهم

٤ - في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ ، أعيد تصنيف الإستثمارات بالشركة ؛ كأوراق بغرض المتاجرة عندما كانت قيمتها السوقية ١٧ جنيه للسهم .

٥ - كانت القيمة السوقية للسهم في ٣١/١٢/٩٦ كما يلي :

سهم شركة أ	٦٨ جنيه
سهم شركة ج	٤٦ جنيه

والمطلوب :

أ - إعداد كل قيود اليومية لتسجيل العمليات السابقة عن عام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ .

ب - إعداد الإيضاحات والمقادير التي يلزم التقرير عنها في القوائم المالية المقارنة لشركة Wildcat عن سنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ والمتعلقة بهذه الإستثمارات

طويلة الأجل .

ج - إعداد الملاحظة التي يجب أن تقترن بالقوائم المالية المقارنة للشركة عن سنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ والمتعلقة بهذه الأوراق المالية .

١١ - يوجد بالأستاذ العام لشركة Curtis حساب باسم «الإستثمارات» يتضمن بجانبه المدين عمليات الشراء التالية ولا يتضمن شيئاً بالجانب الدائن :

١ فبراير ١٩٩٥ ← ٢٠٠ سهم عادى لشركة Player قيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم	٣٦٤٠٠ ج
١ إبريل ١٩٩٥ ← ١٠٠ سند حكومي بفائدة ١١٪ تستحق في ١ إبريل ٢٠٠٥	
وتسدد الفائدة في ١ إبريل و ١ أكتوبر، بقيمة إسمية ١٠٠٠ ج للسند	١٠٠٠٠٠
١ يوليو ١٩٩٥ ← سندات شركة Nicklaus بفائدة ١٢٪ وصادرة في ١ مارس ١٩٩٥	
ومشتراة بمبلغ ١٠٤ جنيه للسند علاوة على الفائدة المستحقة ،	
وتستحق الفائدة سنوياً في ١ مارس ويستحق سداد	
السندات في ١ مارس ٢٠١٥	٥٤٠٠٠

والمطلوب :

أ - إعداد القيود اللازمة لتصنيف هذه المقادير إلى الحسابات الصحيحة بإفتراض أن كل الأوراق المالية تصنف كأوراق متاحة للبيع .

ب - إعداد القيد اللازم لتسجيل الفائدة المستحقة وإستهلاك الخصم في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ باستخدام طريقة القسط الثابت .

ج - كانت القيم العادلة للأوراق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ كما يلي :

الأسهم العادية لشركة Player	٣٣٨٠٠ جنيه (نسبة الملكية ١٪)
السندات الحكومية	١٢٤٧٠٠
سندات شركة Nicklaus	٥٨٦٠٠

فما هو القيد أو القيود - إن وجدت - التي توصى بإجرائها؟

د - تم بيع السندات الحكومية في ١ يوليو ١٩٩٦ بمبلغ ١١٤٢٠٠ جنيه علاوة على الفائدة المستحقة ، فما هو القيد اللازم لذلك؟

١٢ - في ٣ يناير ١٩٩٣ إشتريت شركة Cajum ١٠٪ من أسهم الملكية بشركة Sumset مقابل ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه . وفي هذا التاريخ كانت القيمة الدفترية لصافي الأصول بشركة sumset ٣٧٥٠٠٠٠٠ جنيه . وترجع الزيادة في التكلفة عن حصة الملكية في صافي الأصول إلى وجود أصول قابلة للإهلاك مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية والعمر الإنتاجي المتبقي لها من تاريخ الشراء ١٠ سنوات .

وكانت القيمة العادلة لإستثمار شركة Cajum في الأوراق المالية لشركة Sumset

كما يلي :-

٥٧٠٠٠٠ جنيه

٣١ ديسمبر ١٩٩٣

٦١٠٠٠٠ جنيه

٣١ ديسمبر ١٩٩٤

وفي ٢ يناير ١٩٩٥ إشترت شركة Cajum ٣٠٪ إضافية من أسهم شركة Sumset بمبلغ ١٥٤٥٠٠٠ جنيه نقداً عندما كانت القيمة الدفترية لصافي أصول شركة Sumset ١٥٠٠٠٠٠ جنيه . وكانت الزيادة راجعة إلى وجود أصول قابلة للإهلاك ذات عمر إنتاجي متبقى قدره ٨ سنوات .
وخلال السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ حدث ما يلي :

التوزيعات المسددة من شركة Sumset إلى شركة Cajum	صافي دخل شركة Sumset	
١٥٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	١٩٩٣
٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٩٩٤
٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٩٩٥

والمطلوب :

إعداد كل قيود اليومية في السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ بدفاتر شركة Cajum والمتعلقة باستثمارها في شركة Sumset بما يعكس البيانات السابقة والتحول من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة حق الملكية .

الفصل التاسع عشر

الاعتراف بالإيراد

REVENUE RECOGNITION

الفصل التاسع عشر

الاعتراف بالإيراد

REVENUE RECOGNITION

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

- ١ - تطبيق مبدأ الإقرار بالإيراد .
- ٢ - وصف القضايا المحاسبية التي يتضمنها الإقرار بالإيراد في نقطة البيع .
- ٣ - تطبيق طريقة نسبة الإتمام في العقود طويلة الأجل .
- ٤ - تطبيق طريقة العقد الكامل في العقود طويلة الأجل .
- ٥ - تحديد الأسلوب الصحيح للمحاسبة عن خسائر العقود طويلة الأجل .
- ٦ - تحديد الأسس البديلة للإقرار بالإيراد قبل التسليم .
- ٧ - وصف طريقة التقسيط في المحاسبة .
- ٨ - شرح طريقة إسترداد التكلفة في المحاسبة .

إن الإقرار بالإيراد يمثل مشكلة من أصعب المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة .
فرغم وجود بعض الإرشادات العامة ، فإن تعدد الطرق المستخدمة في تسويق المنتجات
والخدمات تجعل من الصعوبة بمكان وضع قواعد تنطبق على كل الحالات . إن تعدد
الدعاوى القضائية الكبرى التي تتضمن مشاكل إقرار بالإيراد يوضح مدى صعوبة
تحديد توقيت ومقدار الإيراد الذي يلزم الإقرار به . والأمثلة الثلاثة التالية تبرز مدى
هذه الصعوبة :

(١) جوائز رحلات الطيران المجانية : فمن الشائع أن تمنح شركات الطيران
للراكب رحلات مجانية عند شراءه لعدد معين من التذاكر على خطوطها . وقد أصبحت
هذه البرامج شائعة لدرجة أن شركات الطيران في الولايات المتحدة مدينة للمشاركين

فيها بما يزيد عن ٣٥ بليون ميل من السفر المجاني . ولتعطيه كل هذه الأميال ، فإن ذلك سوف يكلف شركات الطيران مايزيد عن ٣, ٢ بليون دولار. لا وحتى هذه اللحظة ، فإن شركات الطيران قد إعترفت بأسعار بيع التذاكر كإيراد في فترة بيع هذه التذاكر ، كما أنها تثبت إستحقاق التكاليف الإضافية المتوقع تحملها عند تقديم هذه الرحلات المجانية بالفعل في وقت تقديم هذه الرحلات . وهناك من يعترض على هذه الطريقة في المحاسبة . فقد ذكر البعض أنه لايمكنك أن تقول أن عملية إكتساب الإيراد قد إكتملت تماماً عند بيع التذكرة . فالمسافرون يشترون تذاكر السفر مع توقع الحصول على رحلات مجانية ، ومن الضروري المحاسبة عن هذا الإلتزام . وعلى ذلك ، فإنه يجب تأجيل جزء من إيرادات التذاكر المباعة والتقرير عنه كإلتزام .

وفي الوقت الحاضر تقوم كل شركة طيران بتحديد الإيرادات والإلتزامات المتعلقة بهذه المنح وذلك في ضوء معدلات الحصول على هذه الرحلات المجانية .

(٢) حقوق تنمية منطقة معينة : وهي عقود تبيعها شركة معينة وتمنح بمقتضاها لمن يقوم بالتنمية الحق الكامل في فتح ترخيص أو إمتياز لبيع منتجاتها أو خدماتها في منطقة معينة . وفي مقابل ذلك ، يسدد القائم بالتنمية للشركة أتعاب غير قابلة للإسترداد تقوم الشركة بالتقرير عنها فوراً ضمن الإيرادات . وقد إعترضت لجنة البورصات الأمريكية SEC على هذا المدخل في المعالجة وأرغمت بعض الشركات العاملة في هذا المجال مثل شركة Jiffy (مراكز تغيير زيت محرك السيارة) وشركة مطاعم LePeep (سلسلة مطاعم للوجبات الخفيفة) على تعديل مقدار الإيراد بها . فقد أعلنت SEC أن هذه الشركات لاكتسب الإيراد حتى تنشأ هذه الإمتيازات وتبدأ في النشاط . ففي العديد من الحالات ، يكون على الشركة أن تقدم خدمات تدريب وإعلان لهذا الإمتياز . وتستخدم الشركة عادة دخل الأتعاب في مواجهة التكاليف التالية اللازمة لمساعدة القائم بالتنمية على بدء النشاط .

(٣) المبيعات الصورية : فقد قامت إحدى شركات التأمين الكبرى بالتقرير عن مكاسب ضخمة غير محققة عن أوراق مالية مملوكة لها . حيث قامت ببيع هذه الأوراق بمكسب ثم أعادت شراءها فوراً (وهو ما يطلق عليه البيع الصوري Wash sales) . وعن طريق هذا الإجراء إستطاعت الشركة أن تزيد دخلها في هذه السنة بمقدار ٥٢ مليون دولار . وأعلنت الشركة أن الدخل من هذه المبيعات يجب التقرير عنه ، في حين أعلن المراجع أن المركز المالي للشركة لم يتغير ، ومن ثم فإنه لايجب الإعتراف بأى مكسب .

وتلزم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها جانب الصمت في هذه النقطة .
فمتى يعتبر البيع بيعاً؟ إنه سؤال معقد ليس من السهل الإجابة عنه . ومع ذلك ،
فإنه يجب على المحاسبين تسجيل مثل هذه الصفقات بإتباع القواعد الإرشادية العامة
الموضحة في هذا المجال .

الإرشادات العامة للاعتراف بالإيراد

GUIDELINES FOR REVENUE RECOGNITION

الإيرادات هي تدفقات داخلية للأصول و/أو تسوية للإلتزامات من تسليم أو إنتاج
سلع أو تقديم خدمات أو أية أنشطة أخرى مما يدخل في العمليات الأساسية المستمرة
للوحدة خلال فترة معينة . وبصفة عامة ، فإن إيرادات الفترة تتحدد بصورة مستقلة عن
مصرفاتها عن طريق تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد .

وينص مبدأ الاعتراف بالإيراد على أن الإيراد يُعترف به عندما : (١) يكون محققاً
Realized أو قابلاً للتحقق Realizable و (٢) يتم إكتسابه بواسطة الشركة earned .
وتعتبر الإيرادات محققة عند مبادلة سلع أو خدمات بنقدية أو بحقوق نقدية (حسابات
قبض) . كما تكون الإيرادات قابلة للتحقق عندما تكون الأصول التي تحصل عليها
الشركة في عملية التبادل قابلة للتحويل بشكل سريع إلى مقادير معلومة من النقدية ،
أو الحقوق النقدية . كما أن الإيراد يعتبر مكتسباً عندما تقوم الشركة بصورة جوهرية بأداء
ما يلزم عليها أدائه لتحوز المنافع الممثلة في هذه الإيرادات ، بمعنى عندما تكتمل عملية
إكتساب الإيراد أو توشك على الإكتمال .

وطبقاً للمبدأ السابق ، فإن :

- أ - الإيراد من بيع المنتجات يُعترف به في تاريخ البيع ، وهو ما يعني عادة تاريخ
التسليم للعملاء .
- ب - الإيراد من الخدمات المقدمة يُعترف به عند إنجاز هذه الخدمات وتحميلها على
العميل .
- ج - الإيراد من السماح للآخرين باستخدام أصول الشركة - مثل إيراد الفائدة والإيجار -
يُعترف به مع مرور الوقت أو مع استخدام هذه الأصول .
- د - الإيراد من التخلص من الأصول الأخرى بخلاف منتجات الشركة يُعترف به في
تاريخ البيع . والشكل التوضيحي التالي يصور عمليات الإيراد السابقة :

تصنيف الاعتراف بالإيراد حسب طبيعة العملية

نوع العملية	بيع منتجات من المخزون	تقديم خدمة	الساح باستخدام أصل	بيع أصل بخلاف المخزون
وصف الإيراد	إيراد من المبيعات	إيراد من أتعاب أو خدمات	إيراد فائدة أو إيجار	مكسب أو خسارة تخلص
توقيت الاعتراف بالإيراد	تاريخ البيع (تاريخ التسليم)	إنجاز الخدمة وتحميلها للعميل	مرور الوقت أو استخدام الأصول	تاريخ البيع

والفقرات السابقة تصف الإطار النظري للإيراد وتشكل أساس المحاسبة عن عمليات الإيراد. ومع ذلك، فإن الممارسة العملية قد تخرج عن مبدأ الاعتراف بالإيراد. فالإيراد يعترف به عند نقاط أخرى وهو ما يرجع إلى التنوع الواضح في عمليات الإيراد.

على سبيل المثال، فإن هناك العديد من مشاكل الاعتراف بالإيراد التي تظهر لأن التحصيل النهائي لسعر البيع غير مؤكد بصورة معقولة، أو لأنه يصعب تحديد متى تكتمل عملية إكتساب الإيراد. وتقدم عمليات بيع العقارات مثلاً جيداً على ذلك. فقد إعترفت إحدى الشركات العقارية بإجمالي سعر بيع عقار معين كإيراد بمجرد تحصيل دفعة مقدمة بنسبة ٥٪ فقط من سعر البيع، في حين إعترفت شركات أخرى بهذا الإيراد عند تحصيل نسبة ٣٪، ١٠٪، ١٥٪. ولذلك، فقد صدرت توصية في الولايات المتحدة تتطلب ضرورة تحصيل دفعة مقدمة بنسبة ٢٥٪ على الأقل من قيمة بيع العقار لتأييد الاعتراف بالربح في فترة البيع.

وتقوم المهنة بصفة مستمرة بوضع معايير يلزم الوفاء بها حتى يعتبر الخروج عن أساس البيع مقبولاً. كما حددت إحدى دراسات FASB بعض الأسباب العامة للخروج عن أساس البيع. ومن بين هذه الأسباب رغبة الشركة في الاعتراف بأثر أنشطة إكتساب الإيراد قبل تاريخ البيع إذا كانت هناك درجة تأكد عالية من مقدار الإيراد المكتسب. ومن الأسباب الأخرى رغبة الشركة في تأجيل الاعتراف بالإيراد لما بعد تاريخ البيع إذا كانت هناك درجة عدم تأكد عالية من مقدار الإيراد أو التكاليف، أو إذا كانت عملية البيع لا تشكل إتمام جوهرى لعملية إكتساب الإيراد. وقد خلصت دراسة FASB

السابقة إلى أن هناك حالات عدم إتساق جوهرية في النشرات المحاسبية الحالية، ومن ثم في الممارسة الخاصة بالإعتراف بالإيراد.

ويتناول هذا الفصل بصفة أساسية مناقشة وتوضيح إثنيين من الأنواع الأربعة العامة بعمليات الإيراد الموضحة سابقاً وهي :

- (١) بيع المنتجات، (٢) تقديم الخدمات، حيث تمثل كل منهما عمليات مبيعات .
- في حين أن المحاسبة عن النوعين الآخرين من عمليات الإيراد وهما :
- (٣) الإيراد من السماح للآخرين باستخدام أصول المنشأة،
- (٤) الإيراد من التخلص من الأصول بخلاف منتجات الشركة سوف تتم مناقشتها في العديد من الأجزاء الأخرى من هذا الكتاب .

وسوف تدور مناقشة عمليات بيع المنتجات حول الموضوعات التالية :

- ١ - الإعتراف بالإيراد عند نقطة البيع (التسليم).
 - ٢ - الإعتراف بالإيراد قبل التسليم .
 - ٣ - الإعتراف بالإيراد بعد التسليم .
 - ٤ - الاعتراف بإيراد عمليات بيعية خاصة - الامتيازات وبضاعة الامانة .
- ويوضح الشكل التالي موضوعات الإعتراف بالإيراد السابقة :

بدائل الإعتراف بالإيراد

مبيعات خاصة		بعد التسليم		قبل التسليم			في تاريخ التسليم (نقطة البيع)
إمتيازات	بضاعة أمانة	عند تحصيل النقدية	بعد تغطية التكاليف	عند إتمام الانتاج	خلال الانتاج	قبل الانتاج	«القاعدة العامة»

الإعتراف بالإيراد عند نقطة البيع (التسليم)

REVENUE RECOGNITION AT POINT OF SALE (DELIVERY)

طبقاً لقائمة FASB رقم ٥ في مفاهيم المحاسبة المالية، فإنه يتم عادة إستيفاء شرطى الإعتراف بالإيراد (تحقق الإيراد أو قابليته للتحقق وإكتساب الإيراد) وقت تسليم المنتج أو البضاعة أو

تقديم الخدمة للعميل . كما أن الإيرادات من أنشطة التصنيع والبيع يعترف بها عادة في وقت البيع (وهو عادة وقت التسليم). ومع ذلك ، فقد تظهر بعض المشاكل في التطبيق . وفيما يلي توضيح لثلاثة من أهم هذه المشاكل وهي : (١) البيع مع الإتفاق على إعادة الشراء ، (٢) البيع مع وجود حق الرد ، (٣) الإغراق التجاري وتكدس قنوات التوزيع .

البيع مع الإتفاق على إعادة الشراء : فإذا قامت الشركة ببيع منتج في فترة معينة وإتفقت على إعادة شراؤه في الفترة المحاسبية التالية ، فهل تكون الشركة قد باعت هذا المنتج ؟ فكما سبق القول في الفصل الثامن ، فإن الملكية القانونية قد إنتقلت في هذه الحالة ، ولكن الجوهر الإقتصادي للصفقة هو أن البائع مازال يتحمل مخاطر الملكية . وقد إتخذت المهنة بعض الخطوات للحد من الإعتراف بإيراد من مثل هذه العمليات بأن طالبت بأنه عند وجود إتفاق شراء بسعر محدد يغطي كل تكاليف المخزون علاوة على تكاليف الحياة المتعلقة به ، يظل كل من المخزون والإلتزام المتعلق به مدرجاً في دفاتر البائع . وبمعنى آخر ، فإنه لا يُعترف بعملية بيع .

الإعتراف بالإيراد عند وجود حق الرد : ففي كل من المبيعات الآجلة والنقدية ، تظهر مشكلة خاصة فيما يتعلق بحقوق الرد والمسموحات . وقد عرض الفصل السابع المعالجة المحاسبية للمردودات والمسموحات العادية . ولكن بعض الشركات تواجه نسبة عالية من مردودات البضاعة إلى المبيعات بدرجة تجدد معها أنه من الضروري أن تؤجل التقرير عن المبيعات لحين إنقضاء حق الرد . على سبيل المثال ، فإنه في صناعة النشر يقترب معدل المردودات من ٢٥٪ للكتب و ٦٥٪ لبعض المجلات . ومن أنواع الشركات الأخرى التي تواجه نسبة مردودات عالية المتعاملون في السلع القابلة للتلف والموزعون الذين يبيعون لمنافذ التجزئة وشركات الإسطوانات وبعض مصنعي اللعب والأدوات الرياضية . وعادة ماتم المردودات في هذه الصناعات إما بناء على عقد محدد أو كممارسة شائعة في الصناعة بما فيها إتفاقات المبيعات المضمونة أو بضاعة الأمانة .

وهناك ثلاثة طرق بديلة للإعتراف بالإيراد عندما يكون البائع معرضاً بصفة مستمرة لمخاطر الملكية الناتجة عن رد البضاعة . وهذه الطرق هي : (١) عدم تسجيل البيع لحين إنقضاء الحق في الرد ، (٢) تسجيل البيع مع تخفيض المبيعات بالمردودات المقدرة في المستقبل ، (٣) تسجيل البيع والمحاسبة عن المردودات عند حدوثها بالفعل . وقد خلص FASB إلى أنه إذا باعت الشركة أحد منتجاتها وأعطت للمشتري الحق في ردها فإنه لا يجب الإعتراف بالإيراد من عملية البيع في نقطة البيع إلا إذا أستوفيت كل الشروط الستة التالية معاً :

- ١ - أن يكون سعر البيع ثابتاً أو قابلاً للتحديد في تاريخ البيع .
- ٢ - أن يسدد المشتري الثمن للبائع أو أن يتعهد بسداده وألا يكون هذا التعهد مشروطاً بإعادة بيع المنتج .

- ٣ - ألا يتغير تعهد المشتري للبائع في حالة سرقة البضاعة أو تلفها.
- ٤ - أن يكون للمشتري الذي يقتنى المنتج لإعادة بيعه وجود إقتصادي مستقل عن الوجود الإقتصادي للبائع.
- ٥ - ألا يكون لدى البائع أي تعهدات جوهرية بأداء أعمال معينة في المستقبل لإتمام عملية إعادة بيع المنتج بواسطة المشتري.
- ٦ - يمكن تقدير مقدار المردودات في المستقبل بصورة معقولة.

أما إيرادات المبيعات وتكلفة المبيعات التي لا يُعترف بها عند نقطة البيع بسبب عدم إستيفاء الشروط الستة السابقة، فإنه يجب الاعتراف بها إما عند إنقضاء حق الرد أو عند إستيفاء هذه الشروط الستة بعد ذلك (أيها أقرب). ويجب تخفيض إيراد المبيعات وتكلفة المبيعات المقرر عنها في قائمة الدخل للتقرير عن المردودات المقدرة.

الإغراق التجاري وتكدس قنوات التوزيع : تقوم بعض الشركات بتسجيل الإيرادات في تاريخ التسليم في حالة عدم وجود شرط إعادة شراء أو رد غير محدود للبضاعة بها يجعل تاريخ التسليم نقطة مقبولة للاعتراف بإيراد المبيعات، مع أن هذه الشركات بذلك تعترف بالإيرادات والأرباح بصورة مسبقة. وحتى وقت قريب كانت شركات السجائر في الولايات المتحدة تتبع ممارسة معينة في توزيع منتجاتها تسمى الإغراق التجاري Trade loading، وهي إحدى الممارسات الحمقاء غير الإقتصادية والمخادعة التي تقوم فيها الشركات المصنعة - في محاولة منها لإظهار المبيعات والأرباح والحصة السوقية على غير حقيقتها - بالإيعاز لتجار الجملة الذين يتعاملون معها بشراء منتجات بكميات تزيد عما يمكنهم إعادة بيعه بشكل سريع. وبهذه الطريقة بدت صناعة السجائر في مجملها محققة لأربا مغالى فيها بما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار عن طريق الإستقطاع من أرباح السنوات المستقبلية.

وفي صناعة برامج الحاسب الآلى يطلق على نفس هذه الممارسة «تكدس قنوات التوزيع» Channel stuffing. فعندما رغبت إحدى شركات برامج الحاسب الآلى في تحسين مظهر النتائج المالية لها، فقد قامت بتقديم خصومات مغالى فيها لموزعيها لحثهم على الشراء بأكثر من اللازم وتسجيل إيرادات لديها بمجرد مغادرة البرامج المبيعة لنقطة الشحن. وبالطبع، فإن المخزون يصبح مكدساً لدى الموزعين وتُسد كل قنوات التسويق الخاصة بالشركة المصنعة للبرامج. وسوف تبدو نتائجها المالية أفضل ولكن على حساب نتائج الفترات المستقبلية، إلا إذا قامت الشركة بتكرار نفس العملية في المستقبل.

ويُعد الإغراق التجاري وتكدس قنوات التوزيع من التصرفات الإدارية وقرارات السياسة

التسويقية التي تؤدي إلى تضخم المبيعات بأكثر من حقيقتها وتشويه نتائج العمليات والتلاعب بالقوائم المالية. حيث لا تُجرى قيود تسوية في نهاية الفترة المحاسبية لتخفيض أثر هذه الأنواع من المبيعات على نتائج العمليات. ومن ثم، فإنه لا بد من الحد من ممارسات الإغراق التجاري وتكديس قنوات التوزيع.

الإعتراف بالإيراد قبل التسليم

REVENUE RECOGNITION BEFORE DELIVERY

إن المبرر الأساسي لإستخدام نقطة البيع (التسليم) كأس للإعتراف بالإيراد هو أن جوانب عدم التأكد المتعلقة بعملية إكتساب الإيراد تتلاشى كما أن سعر التبادل يصبح معروفاً في ذلك التاريخ. ومع ذلك، فإنه في ظل ظروف معينة يمكن الإعتراف بالإيراد قبل إتمام التسليم. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك المحاسبة عن عقود التشييد طويلة الأجل حيث تُستخدم طريقة نسبة الإتمام.

الإعتراف بالإيراد أثناء عملية الإنتاج Revenue Recognition During Production

في العقود طويلة الأجل مثل عقود التشييد وبناء الطائرات الحربية والتجارية ونظم التسليح ومعدات الفضاء، قد ينص العقد على أن يقدم البائع (المقاول الذي يقوم بالتشييد) فاتورة بالمستحقات للمشتري (للمعمل)، على فترات دورية مع إنجاز مراحل معينة في المشروع. وعندما يتكون المشروع من وحدات قابلة للإنفصال، مثل مجموعة المباني أو عدد من الأميال في طريق معين، فإن نقل الملكية والتحاسب قد يتم مع إنجاز مراحل معينة مثل إنجاز كل مبنى على حدة أو إنهاء ١٠ أميال من الطريق. حيث تنص مثل هذه العقود على التسليم على دفعات، ويجب أن تقرر السجلات المحاسبية عن ذلك بتسجيل المبيعات عند «تسليم» هذه الدفعات.

وهناك طريقتان مختلفتان في المحاسبة عن عقود الإنشاء طويلة الأجل تعترف بهما مهنة المحاسبة وهما:

١ — طريقة نسبة الإتمام: حيث يُعترف بالإيرادات ومجمل الربح في كل فترة بناءً على مدى التقدم في عملية الإنشاء، بمعنى نسبة الإتمام. وفي هذه الطريقة يتم تجميع تكاليف الإنشاء مضافاً إليها مجمل الربح المكتسب حتى ذلك التاريخ في أحد حسابات المخزون (وهو حساب مشروعات تحت التنفيذ)، كما تجمع إجمالي المستخلصات في حساب مخزون مقابل (هو حساب مستخلصات مشروعات تحت التنفيذ).

٢ - طريقة العقد الكامل : وفيها لا يُعترف بالإيرادات أو مجمل الربح إلا عند إتمام العقد بالكامل. ويتم تجميع تكاليف الإنشاء في أحد حسابات المخزون (وهو حساب مشروعات تحت التنفيذ) في حين تجمع المستخلصات في حساب مخزون مقابل (هو حساب مستخلصات مشروعات تحت التنفيذ).

والمغزى من استخدام طريقة نسبة الإتمام في المحاسبة هو أنه في ظل أغلب هذه العقود يحصل كل من البائع والمشتري على حقوق ملزمة فالمشتري يحصل على حق قانوني بإقتناء الشيء المحدد في العقد، ويحصل البائع على حق المطالبة بمدفوعات مع التقدم في العمل بما يثبت حق الملكية للمشتري. ونتيجة لذلك، فإن هناك عملية بيع مستمرة تحدث مع التقدم في العمل، ويجب الاعتراف بالإيراد على هذا الأساس.

وتطالب المهنة باستخدام طريقة نسبة الإتمام عندما تكون التقديرات الخاصة بمدى التقدم نحو إتمام العمل وتقديرات الإيرادات والتكاليف يمكن الاعتماد عليها بصورة معقولة، مع إستيفاء كل الشروط التالية :

١ - أن يحدد العقد بصورة واضحة الحقوق الملزمة بالسلع أو الخدمات التي يلزم تقديمها والحصول عليها بواسطة أطراف العقد، والمقابل الخاص بها وطريقة وشروط أداء هذا المقابل.

٢ - يمكن توقع أن المشتري سوف يفي بكل تعهداته في ظل العقد.

٣ - يمكن توقع أن يقوم المقاول بأداء كل إلتزاماته التعاقدية.

ويجب استخدام طريقة العقد الكامل فقط : (١) عندما تكون عقود الشركة قصيرة الأجل بصفة أساسية، أو (٢) عندما لا يمكن إستيفاء شروط استخدام طريقة نسبة الإتمام، أو (٣) عندما يتضمن العقد بعض الجوانب المتأصلة التي تخرج عن نطاق مخاطر الأعمال العادية أو المتكررة. وهناك إفتراض مبدئي بأن طريقة نسبة الإتمام هي الطريقة الأفضل وأن طريقة العقد الكامل لا يجب إستخدامها إلا عندما تكون طريقة نسبة الإتمام غير مناسبة.

طريقة نسبة الإتمام Percentage-of-Completion Method

تعترف طريقة نسبة الإتمام بالإيرادات والتكاليف ومجمل الربح مع التقدم نحو إتمام العقد طويل الأجل. حيث أن تأجيل الاعتراف بهذه البنود لحين إتمام العقد بالكامل يمثل سوء عرض للجهود (التكاليف) والإنجازات (الإيرادات) الخاصة بالفترات المحاسبية. ومن أجل تطبيق طريقة نسبة الإتمام، يجب وجود أساس أو معيار معين

لقياس درجة الإلتزام في تاريخ معين .

قياس درجة الإلتزام : إن المشكلة الكبرى في تطبيق طريقة نسبة الإلتزام هي مدى القدرة على عمل تقديرات معقولة لنسبة الإلتزام ومجمل الربح النهائي من العقد .

وقد إستخدمت العديد من الطرق في الممارسة العملية لتحديد مدى التقدم نحو الإلتزام ، ومن أشهر هذه الطرق «طريقة التكلفة إلى التكلفة» cost-to-cost ، «طرق الجهود المستنفدة» و «طريقة العمل المنجز» . والهدف من كل هذه الطرق هو قياس مدى التقدم نحو الإلتزام على أساس التكاليف أو الوحدات أو القيمة المضافة . حيث يتم تحديد المقاييس المتعددة (التكاليف ، ساعات العمل ، الأطنان المنتجة ، الأدوار المكتملة ، الخ) وتصنيفها كمقاييس مدخلات ومخرجات .

حيث تحدد مقاييس المدخلات (مثل التكاليف وساعات العمل) على أساس الجهود المبذولة في العقد ، في حين تحدد مقاييس المخرجات (مثل الأطنان المنتجة ، الأدوار المكتملة للمباني . . . وغيرها) على أساس النتائج . ولا يمكن تطبيق أي من هذه المقاييس بصورة عامة على كل العقود طويلة الأجل ، حيث يلزم مواءمتها بصورة جيدة مع الظروف المحيطة بالعقد مع ممارسة قدر من الحكم الشخصي .

ولكل من مقاييس المدخلات والمخرجات بعض العيوب . حيث أن مقياس المدخلات يستند على علاقة ثابتة بين وحدة مدخلات والانتاجية . فإذا تغيرت علاقة الإنتاجية نتيجة بعض جوانب عدم الكفاءة ، فسوف تنتج مقاييس غير صحيحة . ومن المشاكل الأخرى المحتملة في مقاييس المدخلات ما يُعرف «بعبء البداية» Front-end loading ، والتي تؤدي لعمل تقديرات أعلى للإلتزام في بداية المشروع نتيجة لتحمل تكاليف جوهرية في البداية . حيث أنه يلزم غض الطرف عن بعض تكاليف المراحل الأولى للإنشاء إذا كانت لا ترتبط بإنجاز العقد ، ومنها تكاليف التجهيزات المؤقتة أو تكاليف عقود الباطن التي لم يتم أداؤها بعد .

كما أن مقاييس المخرجات يمكن أن تؤدي لقياسات غير دقيقة إذا كانت الوحدات المستخدمة غير قابلة للمقارنة من حيث الزمن أو الجهد أو التكلفة اللازمة للإلتزام . على سبيل المثال ، فإن إستخدام الأدوار الكاملة للمبنى قد يكون مخادعاً ؛ حيث أن إتمام مبنى من ثمانية أدوار قد يتطلب أكثر من $\frac{1}{8}$ التكلفة الكلية اللازمة لإتمام الدور الأول ، وذلك بسبب تكاليف الأساسات وتجهيزات المرافق .

ومن أكثر مقاييس المدخلات المستخدمة في تحديد مدى التقدم نحو الإلتزام شيوعاً

طريقة التكلفة إلى التكلفة cost-to-cost. وفي ظل هذه الطريقة، تُقاس نسبة الإتمام بمقارنة التكاليف التي تحملتها الشركة حتى تاريخه مع أحدث تقدير لإجمالي تكاليف العقد، وذلك كما هو موضح بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الإتمام} = \frac{\text{التكاليف التي تحملتها الشركة حتى نهاية السنة الحالية}}{\text{أحدث تقدير لإجمالي التكاليف}}$$

ويتم ضرب نسبة الإتمام السابقة في إجمالي الإيراد أو إجمالي مجمل الربح المقدر من العقد لتحديد مقدار الإيراد أو مقدار مجمل الربح الذي يلزم الاعتراف به حتى ذلك التاريخ. وبحسب مقدار الإيراد أو مجمل الربح المعترف به في كل عام باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{إيراد (أو مجمل ربح) الفترة الحالية} = \frac{\text{التكاليف المتحملة حتى تاريخه}}{\text{إجمالي التكاليف المقدرة}} \times \text{إجمالي الإيراد (مجمّل الربح) المقدر} - \text{جملة الإيراد (مجمّل الربح) المعترف به في سنوات سابقة}$$

ولأن المهنة توصى باستخدام طريقة التكلفة إلى التكلفة (دون إستبعاد الأسس الأخرى لقياس مدى التقدم نحو الإتمام)، فسوف تستخدم هذه الطريقة في الأمثلة. طريقة نسبة الإتمام (أساس التكلفة إلى التكلفة): لتوضيح طريقة نسبة الإتمام، إفترض أن شركة Hardhat للإنشاء لديها عقد يبدأ في يوليو ١٩٩٢ لإنشاء جسر بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠٠ جنيه ويتوقع الإنتهاء منه في أكتوبر ١٩٩٤ بتكلفة مقدرة قدرها ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه. وفيما يلي بعض البيانات المتعلقة بفترة الإنشاء (لاحظ أنه في نهاية سنة ١٩٩٣ زادت التكاليف الإجمالية المقدرة من ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى ٤٠٥٠٠٠٠٠ جنيه):

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٤٠٥٠٠٠٠٠	٢٩١٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	التكاليف حتى تاريخه
—	١١٣٤٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	تكاليف الإتمام المقدرة
١٢٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	المستخلصات خلال العام
٢٠٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	النقدية المحصلة خلال العام

وسوف يتم حساب نسبة الإتمام لكل سنة كما يلي :

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	قيمة العقد
٤٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	ناقص التكلفة المقدرة :
٤٠٥٠٠٠٠	٢٩١٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	التكلفة حتى تاريخه
—	١١٣٤٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	تكاليف الإتمام المقدرة
٤٠٥٠٠٠٠	٤٠٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	جملة التكاليف المقدرة
٤٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	إجمالي مجمل الربح المقدر
% ١٠٠	% ٧٢	% ٢٥	نسبة الإتمام
$(\frac{٤٠٥٠٠٠٠}{٤٥٠٠٠٠٠})$	$(\frac{٢٩١٦٠٠٠}{٤٥٠٠٠٠٠})$	$(\frac{١٠٠٠٠٠٠}{٤٥٠٠٠٠٠})$	

وعلى أساس البيانات السابقة، فسوف يتم إجراء القيود التالية لتسجيل : (١) تكاليف الإنشاء، (٢) مستخلصات الإتمام، و (٣) المتحصلات (تمثل هذه القيود ملخصات للعمليات العديدة التي سوف تسجل بصورة منفردة عند حدوثها خلال العام):

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	تسجيل تكلفة الإنشاء :
		١٠٠٠٠٠٠	من حـ / مشروعات تحت التنفيذ
١١٣٤٠٠٠	١٩١٦٠٠٠		إلى حـ / نقدية، المواد،
١١٣٤٠٠٠	١٩١٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	حسابات دفع . . . الخ
		٩٠٠٠٠٠	تسجيل مستخلصات الإتمام :
١٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠		من حـ / حسابات القبض
		٩٠٠٠٠٠	إلى حـ / مستخلصات
١٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠		مشروعات تحت التنفيذ
		٧٥٠٠٠٠	تسجيل المتحصلات :
٢٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠		من حـ / النقدية
٢٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	إلى حـ / حسابات القبض

وفي هذا المثال، فإن النسبة بين التكاليف التي تحملتها الشركة حتى تاريخه وإجمالي التكاليف المقدرة للمشروع هي مقياس لمدى التقدم نحو الإتمام . ويتم حساب الإيراد ومجمل الربح المقدر الذي يلزم الإعتراف به في كل عام كما يلي :

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
			الإيراد المعترف به سنة :
		<u>١١٢٥٠٠٠</u>	$1992 = 4500000 \times 25\%$
	٣٢٤٠٠٠٠		$1993 = 4500000 \times 72\%$
	<u>١١٢٥٠٠٠</u>		ناقص إيراد معترف به سنة ١٩٩٢
	<u>٢١١٥٠٠٠</u>		إيراد سنة ١٩٩٣
٤٥٠٠٠٠٠			$1994 = 4500000 \times 100\%$
<u>٣٢٤٠٠٠٠</u>			ناقص إيراد معترف به في ١٩٩٢، ١٩٩٣
<u>١٢٦٠٠٠٠</u>			إيراد سنة ١٩٩٤
			مجمل الربح المعترف به سنة :
		<u>١٢٥٠٠٠</u>	$1992 = 5000000 \times 25\%$
	٣٢٤٠٠٠		$1993 = 4500000 \times 72\%$
	<u>١٢٥٠٠٠</u>		ناقص مجمل ربح معترف به سنة ١٩٩٢
	<u>١٩٩٠٠٠</u>		مجمل ربح سنة ١٩٩٣
٤٥٠٠٠٠٠			$1994 = 4500000 \times 100\%$
<u>٣٢٤٠٠٠٠</u>			ناقص مجمل ربح معترف به في ١٩٩٢، ١٩٩٣
<u>١٢٦٠٠٠٠</u>			مجمل ربح سنة ١٩٩٤

وتكون القيود اللازمة لتسجيل الإيراد ومجمل الربح بكل فترة وتسجيل إتمام والإعتماد النهائي للعقد كما يلي :

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
			تسجيل الإيراد ومجمل الربح :
١٢٦٠٠٠	١٩٩٠٠٠	١٢٥٠٠٠	من حـ / مشروعات تحت التنفيذ
			(مجمل الربح)
١١٣٤٠٠٠	١٩١٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	من حـ / مصروفات إنشاء
			إلى حـ / إيراد عقود
١٢٦٠٠٠٠	٢١١٥٠٠٠	١١٢٥٠٠٠	طويلة الأجل
			تسجيل الإعتماد النهائي للعقد :
٤٥٠٠٠٠٠			من حـ / مستخلصات مشروعات
			تحت التنفيذ
٤٥٠٠٠٠٠			إلى حـ / مشروعات تحت التنفيذ

ويلاحظ أن حساب المشروعات تحت التنفيذ قد جعل مديناً بأرقام مجمل الربح التي سبق حسابها، في حين أن حساب إيراد عقود طويلة الأجل دائن بأرقام الإيراد التي سبق حسابها. ويُسجل الفرق بين أرقام الإيراد ومجمل الربح المعترف بها في كل عام في أحد الحسابات الإسمية، وهو حساب مصروفات الإنشاء (الذي يماثل حساب تكلفة البضاعة المباعة في المنشآت الصناعية) الذي يقرر عنه في قائمة الدخل ويعبر عن التكلفة الفعلية للإنشاء التي تحملتها الشركة خلال الفترة. على سبيل المثال، فإن شركة Hardhat السابقة قد استخدمت التكلفة الفعلية لسنة ١٩٩٢ وقدرها ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في حساب كل من مجمل الربح وقدره ١٢٥٠٠٠ جنيه ونسبة الإتمام وقدرها ٢٥٪. ويجب الإستمرار في تجميع التكاليف في حساب المشروعات تحت التنفيذ لإمسك سجل بالتكاليف الكلية التي تحملتها الشركة (علاوة على الربح المعترف به) حتى تاريخه. فرغم أنه من الوجهة النظرية فإن هناك سلسلة من «عمليات البيع» تحدث عند إستخدام طريقة نسبة الإتمام، فإنه لا يمكن إقفال تكلفة المخزون إلا عند إكتمال الإنشاء وتحويله للمالك الجديد. وسوف يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ القيود الإجمالية التالية على مدار فترة الإنشاء:

ج / مشروعات تحت التنفيذ

١٠٠٠٠٠٠	تكاليف الإنشاء سنة ١٩٩٢	٤٥٠٠٠٠٠	إقفال المشروع المكتمل
١٢٥٠٠٠	مجمل الربح المعترف به سنة ١٩٩٢	(٩٤ / ١٢ / ٣١)	
١٩١٦٠٠٠	تكاليف الإنشاء سنة ١٩٩٣		
١٩٩٠٠٠	مجمل الربح المعترف به سنة ١٩٩٣		
١١٣٤٠٠٠	تكاليف الإنشاء سنة ١٩٩٤		
١٢٦٠٠٠	مجمل الربح المعترف به سنة ١٩٩٤		
<u>٤٥٠٠٠٠٠</u>	الإجمالي	<u>٤٥٠٠٠٠٠</u>	الإجمالي

ويتضمن مثال شركة Hardhat السابق تغيراً في التقدير في السنة الثانية - ١٩٩٣ - عندما زاد إجمالي التكاليف المقدرة من ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى ٤٠٥٠٠٠٠٠ جنيه. وتتم المحاسبة عن هذا التغير في التقدير بتسجيل أثره المجمع في فترة حدوثه، وذلك عن طريق تعديل نسبة الإتمام إلى التقدير الجديد للتكاليف الكلية ثم طرح مقدار الإيرادات ومجمل الربح المعترف بها في الفترات السابقة من الإيرادات ومجمل الربح المحسوبة على أساس نسبة الإتمام الجديدة حتى تاريخه. ويعني ذلك، أن التغير في التقدير تتم

المحاسبة عنه في فترة حدوثه بما يجعل الميزانية في نهاية فترة التغير والمعالجة المحاسبية في الفترات التالية لفترة التغير تبدو كما لو كان هذا التقدير المعدل هو التقدير الأصلي المستخدم منذ البداية .

العرض بالقوائم المالية - طريقة نسبة الإتمام : من المعروف بصفة عامة أنه عند تسجيل حسابات قبض من مبيعات ، يتم تخفيض حساب المخزون . ولكن في هذه الحالة ، يظل كل من حساب المخزون وحساب القبض مدرجاً بالدفاتر . ويؤدي طرح رصيد حساب المستخلصات من حساب المشروعات تحت التنفيذ إلى تجنب الإزدواج في تقويم المخزون .

فعلى مدار فترة العقد ، يتم التقرير عن الفرق بين حساب المشروعات تحت التنفيذ وحساب مستخلصات مشروعات تحت التنفيذ في الميزانية كأصل متداول عندما يكون مدينياً أو كإلتزام متداول عندما يكون دائئاً . فعندما تزيد التكاليف التي تحملتها الشركة مضافاً إليها مجمل الربح المعترف به حتى تاريخه (رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ) عن رصيد المستخلصات ، يُقرر عن الزيادة كأصل متداول بعنوان «تكاليف وأرباح معترف بها بالزيادة عن المستخلصات» . ويمكن حساب ذلك الجزء من الإيراد المعترف به حتى تاريخه والذي لم تقدم عنه مستخلصات عن طريق طرح رصيد المستخلصات من الإيراد المعترف به حتى تاريخه ، وذلك كما يتضح فيما يلي عن سنة ١٩٩٢ بشركة Hardhat للإنشاء :

$$1125000 = \frac{1000000}{4000000} \times 4500000 = 92/12/31 \text{ حتى تاريخه}$$

$$\begin{array}{r} 900000 \\ \hline 225000 \end{array}$$

المستخلصات حتى تاريخه
إيرادات لم تقدم عنها مستخلصات

وعندما تزيد المستخلصات عن جملة التكاليف التي تحملتها الشركة مضافاً لها مجمل الربح المعترف به حتى تاريخه ، يُقرر عن هذه الزيادة كإلتزام متداول تحت إسم «مستخلصات بالزيادة عن التكاليف والأرباح المعترف بها» وعندما يوجد بالشركة عدد من المشروعات ، تزيد التكاليف عن المستخلصات في بعضها وتزيد المستخلصات عن التكاليف في الأخرى ، فإنه يجب الفصل بين هذه العقود . حيث يجب أن يتضمن جانب الأصول فقط تلك العقود التي تزيد فيها التكاليف والأرباح المعترف بها عن

المستخلصات. ويتضمن جانب الالتزامات فقط تلك العقود التي تزيد فيها المستخلصات عن التكاليف والأرباح المعترف بها. حيث أن الإفصاح المنفصل عن مقدار المستخلصات والتكاليف يعتبر أفضل من العرض الموجز لصافي الفرق بينهما. وباستخدام بيانات المثال السابق، فسوف تقرر شركة Hardhat عن حالة ونتائج عملياتها الإنشائية طويلة الأجل في ظل طريقة نسبة الإتمام كما يلي:

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	قائمة الدخل:
١٢٦٠٠٠٠	٢١١٥٠٠٠	١١٢٥٠٠	الإيراد من عقود طويلة الأجل
١١٣٤٠٠٠	١٩١٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	تكاليف الإنشاء
<u>١٢٦٠٠٠</u>	<u>١٩٩٠٠٠</u>	<u>١٢٥٠٠٠</u>	مجمّل الربح

الميزانية (١٢/٣١):

أصول متداولة:

٨٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	حسابات قبض
		المخزون

١١٢٥٠٠٠ - مشروعات تحت التنفيذ

٩٠٠٠٠٠ - ناقص: مستخلصات

- تكاليف وأرباح معترف بها

٢٢٥٠٠٠ بالزيادة عن المستخلصات

الالتزامات متداولة:

مستخلصات (٣٣٠٠٠٠٠) بالزيادة عن

٦٠٠٠٠ التكاليف والأرباح المعترف بها (٣٢٤٠٠٠٠)

ملاحظة ١: ملخص للسياسات المحاسبية الهامة:

العقود طويلة الأجل: تعترف الشركة بالإيرادات وتقرر عن الأرباح من عقود الإنشاء طويلة الأجل - وهو نشاطها الرئيسي - باستخدام طريقة نسبة الإتمام في المحاسبة. وعادة ما تمتد هذه العقود لفترة تزيد عن سنة. وتستند قيم الإيرادات والأرباح المعترف بها في كل سنة على النسبة بين التكاليف التي تحملتها الشركة وإجمالي التكاليف المقدرة. وتتضمن التكاليف المدرجة في حساب مشروعات تحت التنفيذ تكاليف المواد المباشرة والعمل المباشر والتكاليف الإضافية المخصصة على المشروع. وتحمل المصروفات الإدارية والعامة للشركة على الفترات بمجرد تحملها ولا تخصص على عقود الإنشاء.

Completed Contract Method

طريقة العقد الكامل

في ظل طريقة العقد الكامل، لا يُعترف بالإيراد ومجمّل الربح إلا عند نقطة البيع، بمعنى عند إكمال العقد. حيث يتم تجميع تكاليف العقود طويلة الأجل تحت التنفيذ

ومستخلصاتها، دون أي تحميل أو تعلية على حسابات قائمة الدخل مثل الإيرادات أو التكاليف أو مجمل الربح .

والميزة الأساسية لطريقة العقد الكامل هي أن الإيراد المعترف به يستند إلى النتيجة النهائية وليس إلى تقديرات لأعمال لم تكتمل . ولكن العيب الرئيسي لها هو أنها لا تعكس الأداء الحالى عندما تمتد فترة العقد لأكثر من فترة محاسبية . فرغم أن عمليات الشركة قد تكون موزعة بصورة متساوية على مدار فترة العقد، فإن الإيراد لا يُقرر عنه إلا في فترة إتمام العقد، بما يخلق تشوهاً في الأرباح المقرر عنها وسوف تكون القيود السنوية اللازمة لتسجيل تكاليف الإنشاء والمستخلصات والمتحصلات من العملاء مطابقة لتلك الموضحة في ظل طريقة نسبة الإتمام وذلك باستثناء الاعتراف بالإيراد ومجمل الربح . ففي حالة مشروع الجسر بشركة Hardhat للإنشاء والموضح فيما سبق، يتم إجراء القيود التالية في سنة ١٩٩٤ في ظل طريقة العقد الكامل وذلك للاعتراف بالإيرادات والتكاليف وإقفال حسابات المخزون والمستخلصات :

٤٥٠٠٠٠٠ من حـ / مستخلصات مشروعات تحت التنفيذ

٤٥٠٠٠٠٠ الى حـ / إيراد عقود طويلة الأجل

٤٠٥٠٠٠٠ من حـ / تكاليف الإنشاء

٤٠٥٠٠٠٠ الى حـ / مشروعات تحت التنفيذ

وبمقارنة تطبيق كل من الطريقتين على مشروع الجسر السابق، فسوف تعترف شركة Hardhat للإنشاء بمجمل الربح في ظل كل منهما كما يلي :

العقد الكامل	نسبة الإتمام	
—	١٢٥٠٠٠	١٩٩٢
—	١٩٩٠٠٠	١٩٩٣
٤٥٠٠٠٠	١٢٦٠٠٠	١٩٩٤

وسوف تقرر شركة Hardhat عن عملياتها الإنشائية طويلة الأجل في ظل طريقة العقد الكامل كما يلي :

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	قائمة الدخل :
٤٥٠٠٠٠٠	—	—	إيراد عقود طويلة الأجل
٤٠٥٠٠٠٠	—	—	تكاليف الإنشاء
<u>٤٥٠٠٠٠</u>	—	—	مجمّل الربح

الميزانية (٣١ / ١٢)

أصول متداولة :

حسابات القبض

المخزون

مشروعات تحت التنفيذ

ناقص المستخلصات

تكاليف لم تقدم عنها مستخلصات

إلتزامات متداولة :

مستخلصات (٣٣٠٠٠٠٠) بالزيادة

عن تكاليف العقد (٢٩١٦٠٠٠)

٨٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

٩٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

٣٨٤٠٠٠

ملاحظة ١ : ملخص للسياسات المحاسبية الهامة :

عقود الإنشاء طويلة الأجل : تعترف الشركة بالإيرادات وتقرر عن الأرباح من عقود الإنشاء طويلة الأجل - وهو نشاطها الرئيسي - باستخدام طريقة العقد الكامل . وعادة ماتمد هذه العقود لفترة تزيد عن سنة . ويتم تجميع تكاليف العقد والمستخلصات على مدار فترات الإنشاء ، ولكن لايعترف بأي إيرادات أو أرباح لحين إتمام العقد . وتتضمن التكاليف المدرجة في حساب مشروعات تحت التنفيذ تكاليف المواد المباشرة والعمل المباشر والتكاليف الإضافية المخصصة على المشروع . وتحمل المصروفات الإدارية والعامة للشركة على الفترات بمجرد تحملها .

المحاسبة عن خسائر العقود طويلة الأجل :

هناك نوعان من الخسائر التي يمكن التعرض لها في ظل العقود طويلة الأجل وهما :

١ - خسارة في الفترة الحالية عن عقود مربحة : وتحدث هذه الحالة أثناء التنفيذ عندما تحدث زيادة جوهرية في إجمالي التكاليف المقدرة للعقد ولكن هذه الزيادة لاتلتهم كل أرباح العقد . وفي ظل طريقة نسبة الإتمام فقط ، فإن زيادة التكاليف المقدرة تتطلب تعديل في الفترة الحالية للزيادة في مجمل الربح المعترف به عن هذا العقد في الفترات السابقة . ويسجل هذا العقد كخسارة

في الفترة الحالية لأنه يمثل تغير في تقدير محاسبي (أنظر الفصل ٢٣).

٢ - خسائر عن عقود غير مربحة : حيث أن تقديرات التكاليف في نهاية الفترة الحالية قد تشير إلى أن هناك خسارة سوف تحدث عند إتمام العقد . وفي ظل كل من طريقة نسبة الإتمام وطريقة العقد الكامل ، فإنه يجب الاعتراف بإجمالي الخسائر المقدرة للعقد في الفترة الحالية .

حيث تتمشى هذه المعالجة لخسائر العقود غير المربحة مع السياسة المحاسبية الخاصة بترقب الخسائر المنظورة لتجنب المغالاة في حساب الدخل الحالي والمستقبلي (الحيطة والحذر) .

خسارة الفترة الحالية : لتوضيح خسارة الفترة الحالية عن عقود يتوقع أن تكون مربحة عند إتمامها ، إفتراض أنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ قدرت شركة Hardhat السابقة أن التكاليف اللازمة لإتمام عقد الجسر سوف تبلغ ١٤٦٨٩٦٢ جنيه بدلاً من ١١٣٤٠٠٠ جنيه . وبإفتراض ثبات نفس الحقائق الأخرى ، فسوف تقوم شركة Hardhat بحساب نسبة الإتمام والاعتراف بالخسارة كما يلي :

(طريقة نسبة الإتمام)

٢٩١٦٠٠٠	التكاليف حتى ٩٣/١٢/٣١
١٤٦٨٩٦٢	التكاليف المقدرة لإتمام العقد (معدلة)
٤٣٨٤٩٦٢	إجمالي التكاليف المقدرة
٪ ٦٦ ١/٢	نسبة الإتمام (٤٣٨٤٩٦٢ ÷ ٢٩١٦٠٠٠)
١٨٦٧٥٠٠	الإيراد المعترف به سنة ١٩٩٣ (١١٢٥٠٠٠ - ٪ ٦٦ ١/٢ × ٤٥٠٠٠٠٠)
١٩١٦٠٠٠	التكاليف التي تحملتها الشركة في سنة ١٩٩٣
٤٨٥٠٠	الخسارة المعترف بها في سنة ١٩٩٣

وبمقارنة هذه النتائج مع النتائج السابقة ، فقد إنخفضت نسبة الإتمام من ٧٢٪ إلى ٦٦ ١/٢٪ بسبب الزيادة في التكاليف المقدرة في المستقبل لإتمام العقد .

وتمثل خسارة سنة ١٩٩٣ وقدرها ٤٨٠٠٠ جنيه التعديل الخاص بالزيادة في مجمل الربح المعترف به عن هذا العقد سنة ١٩٩٢ . وبدلاً من تعديل نتائج الفترة السابقة ، فإنه يتم تحميل الخطأ في إستخراج هذه النتائج بصورة كاملة على الفترة الحالية . وفي هذا المثال ، كان التعديل كبيراً بصورة أدت للاعتراف بخسارة .

وسوف تقوم شركة Hardhat بتسجيل الخسارة في سنة ١٩٩٣ كما يلي .

١٩١٦٠٠٠	من حـ/ مصروفات الإنشاء
٤٨٥٠٠	الى حـ/ المشروعات تحت التنفيذ (خسارة)
١٨٦٧٥٠٠	الى حـ/ إيراد عقود طويلة الأجل

وسوف يُقرر عن هذه الخسارة وقدرها ٤٨٥٠٠ في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ بالفرق بين الإيرادات المقرر عنها وقدرها ١٨٦٧٥٠٠ جنيه والتكاليف وقدرها ١٩١٦٠٠٠ جنيه . وفي ظل طريقة العقد الكامل لايعترف بأي خسارة في سنة ١٩٩٣ ، حيث أن العقد مازال يتوقع أن يحقق أرباح سوف يعترف بها في سنة الإتمام .

خسارة عقود غير مربحة : لتوضيح المحاسبة عن الخسارة الكلية لعقد طويلة الأجل ، إفتراض أنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ قدرت شركة Hardhat أن التكاليف اللازمة لإتمام عقد الجسر سوف تبلغ ١٦٤٠٢٥٠ جنيه بدلاً من ١١٣٤٠٠٠ جنيه . وسوف تظهر التقديرات المعدلة لعقد الجسر كما يلي :

١٩٩٣	١٩٩٢	
التقديرات الأصلية	التقديرات المعدلة	
٤٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	سعر العقد
٤٥٥٦٢٥٠ (*)	٤٠٠٠٠٠٠	جملة التكلفة المقدرة
	٥٠٠٠٠٠	مجمول الربح المقدر
		الخسارة المقدرة
(٥٦٢٥٠)		
		(*) (٢٩١٦٠٠٠ + ١٦٤٠٢٥٠)

ففي ظل طريقة نسبة الإتمام ، فقد سبق الإيعتراف بمجمول ربح قدره ١٢٥٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٢ ، ويلزم إستعواض هذا الرقم في سنة ١٩٩٣ لأنه لم يعد متوقعا أن يتحقق . وعلاوة على ذلك ، فإن إجمالي الخسارة المقدرة وهو ٥٦٢٥٠ جنيه يجب الإيعتراف به سنة ١٩٩٣ لأن الخسائر يلزم الإيعتراف بها بمجرد أن تصبح قابلة للتقدير . ومن ثم ، فإنه يجب الإيعتراف بخسارة إجمالية قدرها ١٨١٢٥٠ جنيه (١٢٥٠٠٠ + ٥٦٢٥٠) في سنة ١٩٩٣ .

ويمكن حساب الإيراد المعترف به سنة ١٩٩٣ كما يلي :

الإيراد المعترف به سنة ١٩٩٣ :

$$\begin{array}{r} ٤٥٠٠٠٠٠ \\ \times \quad ٦٤\% (*) \\ \hline ٢٨٨٠٠٠٠ \\ ١١٢٥٠٠٠ \\ \hline ١٧٥٥٠٠٠ \end{array}$$

سعر العقد

نسبة الإتمام

الإيراد الذي يمكن الإعتراف به حتى تاريخه

ناقص إيراد معترف به في سنوات سابقة

الإيراد المعترف به سنة ١٩٩٣

٢٩١٦٠٠٠

(*) التكاليف حتى تاريخه

١٦٤٠٢٥٠

التكاليف المقدرة للإتمام

٤٥٥٦٢٥٠

إجمالي التكاليف المقدرة

نسبة الإتمام = $٤٥٥٦٢٥٠ \div ٢٩١٦٠٠٠ = ٦٤\%$

ولحساب تكاليف الإنشاء التي يلزم إستنفادها في سنة ١٩٩٣ ، فإن جملة الخسارة التي يلزم الإعتراف بها سنة ١٩٩٣ (١٢٥٠٠٠ + ٥٦٢٥٠) تضاف إلى الإيراد الذي يلزم الإعتراف به سنة ١٩٩٣ ، وذلك كما يلي :

حساب مصروفات الإنشاء عن سنة ١٩٩٣

١٧٥٥٠٠٠

الإيراد المعترف به سنة ١٩٩٣ (سبق حسابه)

جملة الخسارة المعترف بها سنة ١٩٩٣ :

١٢٥٠٠٠

إستعواض مجمل ربح سنة ١٩٩٢

١٨١٢٥٠

٥٦٢٥

جملة الخسارة المقدرة عن العقد

١٩٣٦٢٥٠

تكاليف الإنشاء المستنفدة سنة ١٩٩٣

وتقوم شركة Hardhat بتسجيل الإيرادات والمصروفات والخسائر في سنة ١٩٩٣ كما يلي :

من حـ/ مصروفات الإنشاء

١٩٣٦٢٥٠

الى حـ/ المشروعات تحت التنفيذ (خسارة)

١٨١٢٥٠

الى حـ/ إيراد عقود طويلة الأجل

١٧٥٥٠٠٠

وفي نهاية سنة ١٩٩٣ يكون رصيد حساب المشروعات تحت التنفيذ ٢٨٥٩٧٥٠

جنه كما يلي :

ح / المشروعات تحت التنفيذ

١٠٠٠٠٠٠	تكاليف الإنشاء سنة ١٩٩٢	١٨١٢٥٠	خسارة معترف بها سنة ١٩٩٣
١٢٥٠٠٠	مجممل الربح المعترف به سنة ١٩٩٢		
١٩١٦٠٠٠	تكاليف الإنشاء سنة ١٩٩٣		
٢٨٥٩٧٥٠	الرصيد		

وفي ظل طريقة العقد الكامل ، فإن خسارة العقد يعترف بها أيضاً في الفترة التي يثبت حدوثها خلالها . ويجرى القيد التالي سنة ١٩٩٣ :

٥٦٢٥٠	من ح/ خسارة عقود طويلة الأجل
٥٦٢٥٠	الى ح/ المشروعات تحت التنفيذ (خسارة)

وفي الحالات التي يتجاوز فيها رصيد المشروعات تحت التنفيذ رصيد المستخلصات ، فإن الخسارة المعترف بها يمكن طرحها في الميزانية من هذه التكاليف المتجمعة . بمعنى أنه ، في ظل كل من طريقة نسبة الإتمام وطريقة العقد الكامل ، فإن مخصص الخسارة (الرصيد الدائن) قد يُدمج مع المشروعات تحت التنفيذ ، بما يُخفض من رصيد المخزون . ولكن عندما يزيد رصيد المستخلصات عن التكاليف المتجمعة ، كما هو الحال في المثال السابق (سنة ١٩٩٣) ، فإن مقدار الخسائر المقدرة يجب التقرير عنه بصورة منفصلة في الميزانية كإلتزام متداول . بمعنى أنه ، في ظل كل من طريقة نسبة الإتمام وطريقة العقد الكامل ، فإن مقدار الخسارة المقدرة في سنة ١٩٩٣ وهو ٥٦٢٥٠ جنيه سوف يُستقطع من حساب المشروعات تحت التنفيذ ويقرر عنه بصورة منفصلة كإلتزام متداول تحت إسم التزام مقدر عن عقود طويلة الأجل .

جوانب الإفصاح في القوائم المالية :

تقوم شركات المقاولات عادة بإجراء بعض جوانب الإفصاح الفريدة علاوة على جوانب الإفصاح التقليدية التي تقوم بها كل الشركات في القوائم المالية . وبصفة عامة ، فإن هذه الجوانب الإضافية للإفصاح تدرج في ملاحظات القوائم المالية . على سبيل المثال ، فإن شركة المقاولات يجب أن تفصح عن طريقة إعرافها بالإيراد ، والأساس المستخدم في تبويب الأصول والإلتزامات باعتبارها متداولة (طبيعة وطول دورة التشغيل) ، وأساس تسجيل المخزون وآثار أية تعديلات في التقديرات ، وتفاصيل حسابات القبض (المقدم عنها مستخلصات وغير المقدم عنها ، تاريخ إستحقاقها ،

معدلات الفائدة، وحالات التركيز الهامة لمخاطر الائتمان).

أسس أخرى للاعتراف بالإيراد قبل التسليم:

هناك ثلاثة أسس أخرى للاعتراف بالإيراد يمكن أن تكون مناسبة في حالات معينة وهي: (١) أساس إتمام عملية الإنتاج، (٢) أساس النماء، (٣) أساس الاكتشاف. ولا تسمح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلا بأساس إتمام عملية الاندماج. ورغم وجود أساس نظري لكل من الطريقتين الثانية والثالثة، فبسبب مشاكل التطبيق العملي لهما والآثار الاقتصادية والضريبية الناجمة عنهما، فإن كلاً من مهنة المحاسبة والصناعات المختصة لم تضغط لوضع هذه الطرق موضع التطبيق.

أساس إتمام عملية الاندماج:

في بعض الأحيان يُعترف بالإيراد بمجرد إتمام عملية الإنتاج وقبل القيام بالبيع. ومن أمثلة هذه الحالات المعادن الثمينة أو المنتجات الزراعية ذات الأسعار المؤكدة. حيث يُعترف بالإيراد عند استخراج هذه المعادن أو حصد هذه المحاصيل الزراعية بسبب وجود درجة تأكد عالية من أسعار البيع وإمكانية تداول هذه الوحدات بشكل سريع وبدون تكاليف توزيع جوهرية (أنظر مناقشة الفصل السابع حول التقويم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق). وعندما تكون عملية البيع أو التحصيل النقدي سابقة على إتمام عملية الإنتاج، كما هو الحال في إشتراكات المجلات، فإنه قد يُعترف بالإيراد عند إكتسابه بالإنتاج والتسليم.

أساس النماء:

النماء accretion هو الزيادة في القيمة الناتجة عن النمو الطبيعي، فالمزارعون يحققون هذا النماء عن طريق زراعة المحاصيل وتربية الماشية. كما أن أراضي الغابات والمشاتل تزداد قيمتها مع نمو الأشجار والنباتات. كما أن بعض أنواع المشروبات والمنتجات الغذائية تتحسن نوعيتها وقيمتها مع مرور الوقت. فهل يمثل هذا النماء إيراداً؟ وهل يجب الاعتراف به كإيراد؟ . . إن الاعتراف الدوري بالنماء كإيراد لم يطبق في الممارسة العملية.

وفي بعض الأحيان يختلف المفكرون المحاسبون حول طبيعة النماء. حيث يعترض بعضهم على الاعتراف بالنماء كإيراد، ويعلنون أنه رغم عدم وجود أي شك في أن الأصول قد إزدادت، فإن العملية الفنية للإنتاج مازالت مستمرة ويلزم أن يتبعها تحول

إلى أصول سائلة. ويرى آخرون أنه من وجهة النظر الاقتصادية، فإنه يمكن تبرير الاعتراف بالنماء. ومع ذلك، فإن القيمة الحالية المخصومة (واللازمة لتحديد القيم الضرورية للمخزون القابلة للمقارنة) تستند إلى أسعار سوقية مستقبلية وتكاليف مستقبلية لتحقيق هذا النمو وللحصاد وتجهيز المنتج للتسويق، وهي كلها غير مؤكدة.

وتسمح المهنة بالاعتراف بالإيراد عند إتمام عملية الإنتاج في حالة بعض المنتجات الزراعية التي «يمكن تسويقها بشكل سريع وبأسعار معلنة غير خاضعة لتأثير المنتج». ومع ذلك، فإن النشرات الرسمية لمهنة المحاسبة لم تتعرض لإحتمال التوسع في هذا المبدأ ليشمل المنتجات الزراعية التي مازالت في مرحلة النمو أو الإنتاج حتى إذا كانت قابلة للتسويق بشكل سريع وبأسعار معلنة.

أساس الاكتشاف:

لقد أدى إقتراح لجنة البورصات الأمريكية SEC في محاسبة الاعتراف بالإحتياطي (RRA) بشركات إنتاج البترول والغاز - والذي سبق عرضه في الفصل ١١ - إلى إحياء الإهتمام باستخدام أحد أشكال المحاسبة على أساس الاكتشاف في الصناعات الإستخراجية. فكما سبق القول فيما يتعلق بأساس النماء فإنه لا يوجد أي شك في أن أصول الشركة قد تكون إزدادت بشكل كبير بسبب إكتشاف معين. ويرى الكثيرون أن عملية التقرير المالي للشركات العاملة في مجال الصناعات الإستخراجية سوف تتحسن بشكل كبير إذا تم الاعتراف بالموارد المكتشفة ضمن الأصول وبالتغيرات في إحتياطيات البترول والغاز ضمن الدخل. ويستند هؤلاء في تأييدهم لأساس الإكتشاف على الأثر الجوهرى لهذا الإكتشاف على عملية إكتساب الإيراد بالشركة وأن السعر السوقى للمنتج يمكن تقديره بصورة معقولة.

وتركز الآراء المعارضة للاعتراف بالإيراد في وقت الإكتشاف على جوانب عدم التأكد المحيطة بالإفتراضات المطلوبة لتحديد قيمة هذا الإكتشاف، تكلفة الحصول على البيانات اللازمة، وما يتضمنه ذلك من خروج عن المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية. وباستثناء مطالبة لجنة البورصات الأمريكية باستخدام طريقة محاسبة الاعتراف بالإحتياطي (RRA) في إعداد بيانات القوائم الإضافية، فإن أساس الإكتشاف في الاعتراف بالإيراد يُحظر إستخدامه حالياً سواء بواسطة الممارسة العملية أو بواسطة النشرات المحاسبية الرسمية.

الإعتراف بالإيراد بعد التسليم

REVENUE RECOGNITION AFTER DELIVERY

في بعض الأحيان يكون تحصيل سعر البيع غير مؤكد بصورة كافية ويتم تأجيل الإعتراف بالإيراد. وبصفة عامة، هناك طريقتان تستخدمان لتأجيل الإعتراف بالإيراد حتى يتم تحصيل النقدية وهما طريقة التقسيط installment أو طريقة إسترداد التكلفة .cost recovery

طريقة المحاسبة عن مبيعات التقسيط Installments Sales Accounting Method

تركز طريقة التقسيط على عملية التحصيل بدلاً من عملية البيع، حيث أنها تعترف بالدخل في فترات التحصيل وليس في فترة البيع. ويبرر إستخدام طريقة التقسيط في المحاسبة على أساس أنه عند عدم وجود مؤشر مناسب لتقدير مدى القابلية للتحصيل، فإنه لا يجب الإعتراف بالإيراد لحين تحصيل النقدية.

ويستخدم مصطلح «مبيعات التقسيط» installment sales بصفة عامة بواسطة المحاسبين وغيرهم لوصف أي نوع من المبيعات تسدد قيمتها على دفعات دورية خلال فترة زمنية ممتدة. حيث يُستخدم في مبيعات التجزئة حيث تباع كل أنواع المعدات والتجهيزات المنزلية على أساس التقسيط، وقد يستخدم أيضاً في صناعة المعدات الثقيلة التي تُسدد فيها أقساط الآلات على مدى فترة طويلة. ومن مجالات التطبيق الحديثة لهذه الطريقة مجال تقسيم وبيع الأراضي.

ولأن سداد قيمة المنتج المباع يمتد على مدى فترة طويلة نسبياً، فإن مخاطر الخسارة الناتجة عن الحسابات المشكوك في تحصيلها تكون أكبر في عمليات البيع بالتقسيط منها في عمليات البيع العادية. ونتيجة لذلك، فإن هناك العديد من الأدوات التي تستخدم لحماية البائع. ومن أكثر هذه الأدوات شيوعاً:

(١) إستخدام عقد مبيعات مشروطة ينص على أن ملكية البضاعة المبيعة لا تنتقل للمشتري إلا بعد سداد كل الأقساط، و

(٢) إستخدام أوراق الدفع المضمونة برهن على البضاعة المبيعة.

حيث أن أياً من هذه الأدوات يسمع للبائع بإعادة إقتناء البضائع المبيعة إذا فشل المشتري في سداد واحد أو أكثر من الأقساط. حيث يمكن للبائع عندئذ إعادة بيع البضاعة التي أعاد إقتناها بالسعر الذي يعرضه عن الأقساط غير المحصلة ومصروفات إعادة الإقتناء.

وفي ظل طريقة التقسيط في المحاسبة، يتم تأجيل الاعتراف بالدخل حتى فترة تحصيل النقدية. حيث يُعترف بكل من الإيرادات وتكلفة البضاعة المباعة في فترة البيع، ولكن مجمل الربح المرتبط بها يؤجل حتى فترات تحصيل النقدية. وعلى ذلك، فإنه بدلاً من تأجيل الاعتراف بعملية البيع إلى الفترات المستقبلية التي يتم فيها التحصيل، ومن ثم تأجيل ما يتعلق بها من تكاليف ومصروفات، فإن مجمل الربح فقط هو الذي يؤجل، وهو ما يماثل تأجيل كل من المبيعات وتكلفة المبيعات. أما المصروفات الأخرى، مثل مصروفات البيع والمصروفات الإدارية وغيرها، فإنها لا تؤجل.

وعلى ذلك، فإن المبدأ الخاص بضرورة مقابلة التكاليف والمصروفات مع المبيعات يُطبق في عمليات البيع بالتقسيط عن طريق رقم مجمل الربح دون سواه. حيث تقوم الشركات التي تطبق طريقة التقسيط في المحاسبة بصفة عامة بتسجيل مصروفات التشغيل دون النظر لحقيقة أن هناك جزء من مجمل ربح العام يلزم تأجيله. حيث تُبرر هذه الممارسة على أساس أن:

(١) هذه المصروفات لا تتبع المبيعات بصورة مباشرة كما هو الحال في تكلفة البضاعة المباعة.

(٢) التخصيص الدقيق لهذه المصروفات على الفترات سيكون صعباً ولا تبرره المنافع المتحصلة عليها.

مدى قبول طريقة التقسيط: لقد تعرض استخدام طريقة التقسيط في الاعتراف بالإيراد للعديد من التغيرات. فحتى بداية الستينات من القرن العشرين، كانت طريقة التقسيط في المحاسبة مستخدمة على نطاق واسع ومقبولة في عمليات البيع بالتقسيط. ومع زيادة عمليات البيع بالتقسيط خلال الستينات - وبصورة متناقضة إلى حد ما - فقد إنخفضت درجة قبول وتطبيق طريقة التقسيط لأغراض المحاسبة المالية. وفي سنة ١٩٦٦، خلص مجلس المبادئ المحاسبية APB إلى أنه باستثناء حالات محددة، فإن «طريقة التقسيط في الاعتراف بالإيراد تعتبر غير مقبولة».

ويرجع السبب في الموقف السابق للمهنة إلى أن طريقة التقسيط في المحاسبة لا تعترف بأي دخل لحين تحصيل النقدية، وهو ما لا يتفق مع مفهوم محاسبة الاستحقاق. وعادة ما يُبرر استخدام طريقة التقسيط على أساس أن مخاطر عدم تحصيل حسابات القبض قد تكون ضخمة لدرجة أن المبيعات في حد ذاتها لا تعد دليلاً كافياً على وجوب الاعتراف بالإيراد. وفي بعض الحالات، قد يكون هذا المبرر صحيحاً ولكن ليس في

أغلب الحالات . فالمدخل العام هو أنه إذا ما اكتملت عملية البيع ، فإنه يجب الاعتراف بها ؛ وعند توقع حدوث ديون معدومة ، فإنه يجب تسجيلها كتقديرات منفصلة للحسابات المشكوك في تحصيلها . فرغم أن مصروفات التحصيل ، ومصروفات إعادة إقتناء البضاعة . والديون المعدومة هي جزء لا يمكن تجنبه من أنشطة البيع بالتقسيط ، فإنه يمكن التنبؤ بحدوث هذه التكاليف وبالقدرة على تحصيل حسابات القبض بصورة معقولة .

وهناك ما يدعو لمزيد من الدراسة في هذا المجال من مجالات المحاسبة المالية ، لأن هناك إختلاف حول مدى قبول هذه الطريقة في الحالات التي لا يوجد فيها أساس معقول لتقدير درجة القابلية للتحصيل . وعلاوة على ذلك ، فإن أوجه القصور في طريقة التقسيط في الاعتراف بالإيراد أصبحت ظاهرة جداً عندما أدى التوسع الهائل في عمليات تطوير الإمتيازات وتقسيم الأراضي في الستينات والسبعينات من القرن العشرين إلى توقف العديد من المستثمرين عن السداد . فقد أدى تطبيق طريقة مبيعات التقسيط على عمليات منح الإمتيازات والتراخيص إلى الاعتراف بالجزء الأكبر من الإيراد في الفترات الأولى عند منح الإمتياز أو إصدار الترخيص وليس في فترات إكتساب الإيراد أو تحصيل النقدية . كما حدث نفس الشيء أيضاً في عمليات تقسيم وبيع الأراضي . ونتيجة لذلك ، فإن المحاسبة عن هذه العمليات تتجه نحو الاعتراف بالإيراد على أساس نقدي .

إجراءات تأجيل الإيراد وتكلفة البضاعة المباعة : من السهل استخدام أي إجراء في تأجيل كل من الجزء غير المحصل من سعر البيع والجزء المناظر له من تكلفة البضاعة المباعة . ولكن بدلاً من تجزئة كل من سعر البيع وتكلفة البضاعة المباعة على مدى فترات التحصيل ، فإنه يمكن تأجيل مجمل الربح فقط . حيث أن هذا الإجراء له نفس الأثر الناتج عن تأجيل كل من المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ولكنه يتطلب استخدام حساب واحد بدلاً من اثنين .

وفيما يلي الخطوات التي يلزم استخدامها :

بالنسبة للمبيعات في أي سنة معينة -

- ١ - خلال العام ، تسجل كل من المبيعات وتكلفة المبيعات بالصورة المعتادة ، وباستخدام الحسابات الخاصة الموضحة فيما بعد ، مع حساب معدل مجمل الربح من عمليات البيع بالتقسيط .

- ٢ - في نهاية السنة، يُضرب معدل مجمل الربح في المتحصلات النقدية من مبيعات تقسيط السنة الحالية للوصول إلى مجمل الربح المحقق.
- ٣ - مجمل الربح غير المحقق يلزم تأجيله إلى السنوات المستقبلية.

بالنسبة لمبيعات السنوات السابقة -

- ١ - يتم ضرب معدل مجمل الربح من مبيعات كل سنة في المتحصلات النقدية لحسابات القبض الخاصة بمبيعات هذه السنة للوصول إلى مجمل الربح المحقق.

ومن المناقشة السابقة للممارسة العامة المتبعة في الاعتراف بالدخل من مبيعات التقسيط، من الواضح أنه يلزم استخدام حسابات خاصة لتوفير بعض المعلومات الخاصة المطلوبة لتحديد مجمل الربح المحقق وغير المحقق في كل سنة. ويمكن تحديد هذه المتطلبات فيما يلي:

- ١ - عمليات المبيعات بالتقسيط يجب إمسائها بصورة منفصلة في الحسابات عن كل المبيعات الأخرى.
- ٢ - مجمل ربح المبيعات بالتقسيط يجب أن يكون قابلاً للتحديد.
- ٣ - مقدار المتحصلات النقدية من حسابات القبض الخاصة بمبيعات التقسيط يجب أن يكون معروفاً، كما أن إجمالي متحصلات مبيعات السنة الحالية ومبيعات كل من السنوات السابقة يلزم تحديده كل على حدة.
- ٤ - يجب عمل مخصص لترحيل مجمل الربح المؤجل عن كل عام.

وفي كل سنة، تحمل مصروفات التشغيل العادية على حسابات المصروفات وتقفّل في حسابات النتيجة كما هو متبع في الإجراءات المحاسبية المعتادة. وعلى ذلك، فإن الإجراء الوحيد الذي يميز حساب صافي الدخل في ظل طريقة مبيعات التقسيط كما هي مطبقة بصورة عامة هو تأجيل الاعتراف بمجمل الربح لحين تحققه عن طريق تحصيل حسابات القبض.

ولتوضيح طريقة مبيعات التقسيط في المحاسبة عن مبيعات البضاعة، افترض البيانات التالية:

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٢٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	مبيعات التقسيط
١٦٨٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	تكلفة مبيعات التقسيط
<u>٧٢٠٠٠</u>	<u>٦٠٠٠٠</u>	<u>٥٠٠٠٠</u>	مجمّل الربح
(ج) ٪٣٠	(ب) ٪٢٤	(أ) ٪٢٥	معدل مجمّل ربح على المبيعات
٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	مبيعات ١٩٩٢
١٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠		مبيعات ١٩٩٣
٨٠٠٠٠			مبيعات ١٩٩٤
		(ج) $\frac{٧٢٠٠٠}{٢٤٠٠٠٠}$	(ب) $\frac{٦٠٠٠٠}{٢٥٠٠٠٠}$
		(أ) $\frac{٥٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠}$	

ولتبسيط المثال، فسوف نتجاهل أعباء الفائدة. وفيما يلي القيود الإجمالية اللازمة في اليومية العامة:

١٩٩٢

٢٠٠٠٠٠	من حـ / حسابات قبض مبيعات التقسيط، ١٩٩٢
٢٠٠٠٠٠	الى حـ / مبيعات بالتقسيط
	(تسجيل المبيعات بالتقسيط سنة ١٩٩٢)
٦٠٠٠٠	من حـ / النقدية
٦٠٠٠٠	الى حـ / حسابات قبض مبيعات التقسيط، ١٩٩٢
	(تسجيل المتحصلات النقدية من حسابات القبض).
١٥٠٠٠٠	من حـ / تكلفة مبيعات التقسيط
١٥٠٠٠٠	الى حـ / المخزون (أو المشتريات)
	(تسجيل تكلفة البضاعة المباعة بالتقسيط سنة ١٩٩٢ على أساس طريقة الجرد المستمر أو الدوري)
٢٠٠٠٠٠	من حـ / مبيعات بالتقسيط
١٥٠٠٠٠	الى حـ / تكلفة مبيعات التقسيط
٥٠٠٠٠	الى حـ / مجمّل الربح المؤجل، ١٩٩٢
	(إقفال مبيعات التقسيط وتكلفة مبيعات التقسيط عن العام)
١٥٠٠٠	من حـ / مجمّل الربح المؤجل، ١٩٩٢
١٥٠٠٠	الى حـ / مجمّل ربح محقق عن مبيعات بالتقسيط

(الإعتراف بالجزء المحقق من مجمل الربح عن طريق المتحصلات النقدية؛ ٦٠٠٠٠
 $(\times ٢٥\%)$)

١٥٠٠٠ من حـ / مجمل ربح محقق عن مبيعات بالتقسيط
 ١٥٠٠٠ الى حـ / ملخص الدخل (حساب النتيجة المستخدم)
 (إقفال الأرباح المحققة بالمتحصلات)

ويتم حساب مجمل الربح المحقق والمؤجل عن سنة ١٩٩٢ كما يلي :

٢٥٪	معدل مجمل ربح السنة الحالية
٦٠٠٠٠	النقدية المحصلة عن مبيعات السنة الحالية
١٥٠٠٠	مجمل الربح المحقق $(٦٠٠٠٠ \times ٢٥\%)$
٣٥٠٠٠	مجمل الربح المؤجل $(١٥٠٠٠ - ٥٠٠٠٠)$

١٩٩٣

٢٥٠٠٠٠ من حـ / حسابات قبض مبيعات التقسيط، ١٩٩٣
 ٢٥٠٠٠٠ الى حـ / مبيعات بالتقسيط
 (تسجيل المبيعات بالتقسيط خلال العام)
 ٢٠٠٠٠٠ من حـ / النقدية
 ١٠٠٠٠٠ الى حـ / حسابات قبض مبيعات التقسيط، ١٩٩٢
 ١٠٠٠٠٠ الى حـ / حسابات قبض مبيعات التقسيط، ١٩٩٣
 (تسجيل المتحصلات النقدية من حسابات القبض)
 ١٩٠٠٠٠ من حـ / تكلفة مبيعات التقسيط
 ١٩٠٠٠٠ الى حـ / المخزون (أو المشتريات)
 (تسجيل تكلفة البضاعة المباعة بالتقسيط سنة ١٩٩٣)
 ٢٥٠٠٠٠ من حـ / مبيعات بالتقسيط
 ١٩٠٠٠٠ الى حـ / تكلفة مبيعات التقسيط
 ٦٠٠٠٠ الى حـ / مجمل الربح المؤجل، ١٩٩٣
 (إقفال مبيعات التقسيط وتكلفة مبيعات التقسيط عن العام)
 ٢٥٠٠٠ من حـ / مجمل ربح مؤجل، ١٩٩٢ $(١٠٠٠٠٠ \times ٢٥\%)$
 ٢٤٠٠٠ من حـ / مجمل ربح مؤجل، ١٩٩٣ $(١٠٠٠٠٠ \times ٢٤\%)$
 ٤٩٠٠٠ الى حـ / مجمل الربح المحقق عن مبيعات التقسيط
 (الإعتراف بمجمل الربح المحقق بالمتحصلات النقدية)

من حـ/مجمـل الربـح المحقـق عن مبيـعات التقيـسط ٤٩٠٠٠
الى حـ/ملـخص الدخـل ٤٩٠٠٠
(إقـفال مجمـل الربـح المحقـق في حـساب النتيـجة)

ويتم حساب مجمـل الربـح المحقـق والمؤجل عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :

مبيعات السنة الحالية :	
معدل مجمـل الربـح	%٢٤
النقدية المحصلة عن مبيعات السنة الحالية	١٠٠٠٠٠
مجمـل الربـح المحقـق (٢٤ × ١٠٠٠٠٠ %)	٢٤٠٠٠
مجمـل الربـح المؤجل (٢٤٠٠٠ - ٦٠٠٠٠)	٣٦٠٠٠
مبيعات السنة السابقة :	
معدل مجمـل الربـح ، ١٩٩٢	%٢٥
النقدية المحصلة عن مبيعات سنة ١٩٩٢	١٠٠٠٠٠
مجمـل الربـح المحقـق في سنة ١٩٩٣ عن مبيعات ١٩٩٢ (٢٥ × ١٠٠٠٠٠ %)	٢٥٠٠٠
إجمالي مجمـل الربـح المحقـق سنة ١٩٩٣ :	
من متحصلات مبيعات سنة ١٩٩٢	٢٥٠٠٠
من متحصلات مبيعات سنة ١٩٩٣	٢٤٠٠٠
الإجمالي	<u>٤٩٠٠٠</u>

وسوف تكون قيود اليومية سنة ١٩٩٤ مماثلة لقيود سنة ١٩٩٣ ، وسيكون مجمـل الربـح المحقـق سنة ١٩٩٤ مقداره ٦٤٠٠٠ جنيه ، ويتم حسابه كما يلي :

مبيعات السنة الحالية :	
معدل مجمـل الربـح	%٣٠
النقدية المحصلة من مبيعات السنة الحالية	٨٠٠٠٠
مجمـل الربـح المحقـق عن مبيعات سنة ١٩٩٤ (٣٠ × ٨٠٠٠٠ %)	٢٤٠٠٠
مجمـل الربـح المؤجل (٢٤٠٠٠ - ٧٢٠٠٠)	٤٨٠٠٠
مبيعات السنوات السابقة :	
— مبيعات سنة ١٩٩٢ :	
معدل مجمـل الربـح	%٢٥
النقدية المحصلة	٤٠٠٠٠
مجمـل الربـح المحقـق سنة ١٩٩٤ عن مبيعات ١٩٩٢ (٢٥ × ٤٠٠٠٠ %)	١٠٠٠٠

- مبيعات سنة ١٩٩٣ :	
معدل مجمل الربح	٢٤٪
النقدية المحصلة	١٢٤٠٠٠
مجمل الربح المحقق سنة ١٩٩٤ عن مبيعات ١٩٩٣ $(٢٤ \times ١٢٥٠٠٠) / ١٠٠$	٣٠٠٠٠
إجمالي مجمل الربح المحقق سنة ١٩٩٤ :	
من متحصلات مبيعات ١٩٩٢	١٠٠٠٠
من متحصلات مبيعات ١٩٩٣	٣٠٠٠٠
من متحصلات مبيعات ١٩٩٤	٢٤٠٠٠
الإجمالي	<u>٦٤٠٠٠</u>

مشاكل إضافية في طريقة التقسيط : بالإضافة إلى حساب مجمل الربح المحقق والمؤجل في كل فترة، فإن المحاسبة عن عمليات البيع بالتقسيط تتضمن بعض المشاكل الأخرى المتعلقة بما يلي :

- ١ - الفائدة على عقود التقسيط .
- ٢ - الحسابات المشكوك في تحصيلها .
- ٣ - التوقف عن السداد وعمليات إعادة الإقتناء .

الفائدة على عقود التقسيط : فلأن تحصيل حسابات القبض في مبيعات التقسيط يمتد على مدار فترة طويلة، فمن المعتاد تحميل المشتري بفائدة على الرصيد غير المسدد، حيث يتم وضع جدول أقساط متساوية من الأصل والفوائد معاً. ومع مرور الوقت ينخفض ذلك الجزء من القسط المخصص لسداد الفائدة، في حين يزداد الجزء المخصص لسداد أصل الدين، كما سيتضح من جدول الأقساط الموضح فيما بعد (حيث يفترض هذا المثال أن هناك أصل تكلفتة ٢٤٠٠ جنيه ثم بيعه بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بمعدل فائدة ٨٪ مدرج داخل الأقساط الثلاثة المتساوية بمقدار ١٠، ١١٦٤ جنيه لكل منها).

وفي هذه الحالة، يجب المحاسبة عن الفائدة بصورة مستقلة عن مجمل الربح المعترف به من متحصلات المبيعات بالتقسيط خلال الفترة، حيث يُعترف بها كإيراد فائدة في فترة تحصيل النقدية .

الحسابات المشكوك في تحصيلها : إن مشكلة الديون المعدومة وحسابات القبض المشكوك في تحصيلها تختلف إلى حد ما في المنشآت التي تقوم بالبيع على أساس التقسيط، وذلك لأن إتفاقيات البيع عادة ماتتضمن إمكانية إعادة إقتناء الشركة

جدول مدفوعات الأقساط

التاريخ	النقدية (مدين)	الفائدة المكتسبة (دائن)	حسابات قبض الأقساط (دائن)	رصيد الأقساط غير المسددة	مجمّل الربح المحقق ٢٠٪
٩٢/٢/١	—	—	—	٣٠٠٠	—
٩٣/٢/١	١١٦٤,١٠ ^(١)	٢٤٠ ^(ب)	٩٢٤,١٠ ^(ج)	٢٠٧٥,٩٠ ^(د)	١٨٤,٨٢ ^(هـ)
٩٤/٢/١	١١٦٤,١٠	١٦٦,٠٧	٩٩٨,٠٣	١٠٧٧,٨٧	١٩٩,٦١
٩٥/٢/١	١١٦٤,١٠	٨٦,٢٣	١٠٧٧,٨٧	—	٢١٥,٥٧
					<u>٦٠٠</u>

(أ) القسط السنوي = الرصيد الأصلي غير المسدد ÷ القيمة الحالية لدفعة قدرها ١ جنيه لمدة ٣ سنوات بمعدل ٨٪.

$$١١٦٤,١٠ = ٣٠٠٠ ÷ ٢,٥٧٧١٠$$

$$(ب) ٢٤٠ = ٨٪ \times ٣٠٠٠$$

$$(ج) ٩٢٤,١٠ = ٢٤٠ - ١١٦٤,١٠$$

$$(د) ٢٠٧٥,٩٠ = ٩٢٤,١٠ - ٣٠٠٠$$

$$(هـ) ١٨٤,٨٢ = ٢٠٪ \times ٩٢٤,١٠$$

للمنتجات المباعة. وتعطى هذه الإمكانية للشركة البائعة فرصة إستعادة أي حسابات مشكوك في تحصيلها عن طريق إعادة إقتناء البضاعة تم إعادة بيعها. وإذا أشارت الخبرة السابقة للشركة إلى أن عمليات إعادة الإقتناء - كقاعدة - لا تغطي الأرصدة المشكوك في تحصيلها، فقد يكون من الأفضل التحوط لهذه الخسائر بتحميلها على حساب خاص لمصروف الديون المعدومة تماماً كما يحدث مع المبيعات الآجلة الأخرى.

التوقف عن السداد وعمليات إعادة الإقتناء: بناءً على شروط عقد البيع وسياسة إدارة الإئتمان بالشركة، فإنه يمكن للبائع أن يعيد إقتناء البضاعة المباعة بالتقسيط إذا عجز المشتري عن سداد الأقساط. وقد يتم إجراء عمليات تجهيز على البضاعة التي أعيد إقتناؤها قبل عرضها للبيع، كما أنه قد يُعاد بيعها نقداً أو بالتقسيط.

ويعتبر إعادة إقتناء البضاعة المباعة دليلاً على أن حسابات القبض المتعلقة غير قابلة للتحصيل ويلزم شطبها. ومع شطب حسابات القبض، فإنه يجب إقفال مجمل الربح المؤجل عن طريق القيد التالي:

من حـ / بضاعة معاد إقتناؤها (حساب مخزون)	xx
من حـ / مجمل ربح المؤجل	xx
الى حـ / حسابات قبض مبيعات التقسيط	xx

ويفترض القيد السابق أن البضاعة المعاد إقتناؤها سوف تُسجل بالدفاتر على أساس مقدار الحسابات غير المحصلة مطروحاً منه مجمل الربح المؤجل، وهو إفتراض قد يكون صحيحاً وقد لا يكون كذلك. حيث يجب في هذا الصدد مراعاة العديد من العوامل مثل حالة البضاعة المعاد إقتناؤها، وتكلفة تجهيزها ومدى وجود سوق للدرجة الثانية من مثل هذا النوع من البضائع. ويجب أن يكون الهدف هو إدراج أي أصل مقتنى في الدفاتر على أساس قيمته العادلة أو - عندما تكون القيمة العادلة غير محددة - على أساس أفضل تقريب ممكن للقيمة العادلة. وإذا كانت القيمة العادلة للبضاعة المعاد إقتناؤها تقل عن رصيد الحسابات غير المحصلة مطروحاً منه مجمل الربح المؤجل، فإنه يجب تسجيل «خسارة إعادة إقتناء» في تاريخ إعادة إقتناء هذه البضاعة.

ويرى بعض المحاسبين أنه يجب تقويم البضاعة المعاد إقتناؤها بما يسمح للشركة بتحقيق معدل مجمل الربح المعتاد لها عند إعادة بيع هذه البضاعة، فإذا ما أدرجت هذه البضاعة بتكلفة الشراء التقريبية لها، فإنه يمكن تحقيق المعدل المعتاد لمجمل الربح عند بيعها. ولكن هذا الرأي في جملة يحظى بأهمية ثانوية. حيث أن الأكثر أهمية من ذلك هو أن يُسجل الأصل الذي حصلت عليه الشركة عن طريق إعادة الإقتناء على أساس القيمة العادلة وذلك تمثيلاً مع الممارسة العامة لتسجيل الأصول بسعر إقتناءها الذي يتمثل في القيمة السوقية العادلة في تاريخ الإقتناء.

ولتوضيح القيد المطلوب، إفترض أنه تم بيع ثلاثة بمبلغ ٥٠٠ جنيه في ١ سبتمبر ١٩٩٢. وتتطلب الشروط سداد دفعة مقدمة قدرها ٢٠٠ جنيه مع سداد ٢٠ جنيه في بداية كل شهر ولمدة ١٥ شهر. ومن المفترض أيضاً أن تكلفة الثلاثة ٣٠٠ جنيه، ومحدد لها معدل مجمل ربح بنسبة ٤٠٪ من سعر البيع. وفي نهاية السنة - ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ - تم تحصيل ثلاثة أقساط باجمالي ٦٠ جنيه علاوة على الدفعة المقدمة. فإذا سدد المشتري أقساط يناير وفبراير سنة ١٩٩٣ ثم توقف عن السداد، فإن أرصدة الحسابات المتعلقة بهذه العملية عند التوقف عن الدفع تكون كما يلي:

حسابات قبض مبيعات التقسيط (٥٠٠ - ٢٠٠ - ٥ × ٢٠) =	٢٠٠ (مدین)
مجمّل الربح المؤجل (٢٤٠ × ٤٠٪)	٩٦ (دائن)

حيث يكون حساب مجمل الربح المؤجل الخاص بهذه العملية مازال به رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ لأنه لم تجر عليه أية قيود للإعتراف بمجمل الربح المحقق من متحصلات سنة ١٩٩٣. ومع ذلك، فإن القيد المعتاد في نهاية سنة ١٩٩٣ سوف يعترف بمجمل الربح المحقق من كل المتحصلات النقدية بما فيها المبالغ المحصلة من مشتري الثلاثة خلال هذا العام. وعلى ذلك، فإن رصيد مجمل الربح المؤجل الخاص بهذه العملية في نهاية سنة ١٩٩٣ يمكن حسابه بضرب معدل مجمل الربح في سنة البيع في رصيد حساب القبض وقدره ٢٠٠ جنيه، ليصبح ٨٠ جنيه $(200 \times 40\%)$. وبالتالي، فإن أرصدة الحسابات يجب أن تكون كما يلي:

حسابات قبض مبيعات التقسيط	٢٠٠ (مدين)
مجمّل الربح المؤجل (بعد الإعتراف بأرباح قدرها ١٦ جنيه في يناير وفبراير	٨٠ (دائن)

فإذا كانت القيمة العادلة المقدرة للثلاثة المعاد إقتناؤها تبلغ ٧٠ جنيه فإنه يلزم إجراء القيد التالي لتسجيل عملية إعادة الإقتناء:

٨٠	من حـ / مجمل الربح المؤجل
٧٠	من حـ / بضاعة معاد إقتناؤها
٥٠	من حـ / خسارة إعادة إقتناء
٢٠٠	إلى حـ / حسابات قبض مبيعات التقسيط

وقد تم تحديد مقدار الخسارة عن طريق: (١) طرح مجمل الربح المؤجل من مقدار حسابات القبض لتحديد التكلفة غير المغطاة (أو القيمة الدفترية) للبضاعة المعاد إقتناؤها، و (٢) طرح القيمة العادلة المقدرة للبضاعة المعاد إقتناؤها من التكلفة غير المغطاة للحصول على مقدار خسارة إعادة الإقتناء، كما يتضح مما يلي:

٢٠٠	رصيد حسابات القبض (أسعار بيع غير محصلة)
٨٠	ناقص مجمل الربح المؤجل
١٢٠	التكلفة غير المغطاة
٧٠	ناقص القيمة العادلة المقدرة للبضاعة المعاد إقتناؤها
٥٠	خسارة (مكسب) إعادة الإقتناء

وكما سبق القول، فإن خسارة إعادة الإقتناء يمكن تحميلها على حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إذا كان له رصيد.

عرض عمليات البيع بالتقسيط في القوائم المالية : إذا كانت عمليات البيع بالتقسيط تمثل جزءاً هاماً من إجمالي المبيعات، فمن الضروري تقديم إفصاح كامل عن مبيعات التقسيط، وتكلفة المبيعات بالتقسيط، وأية مصروفات خاصة بها. ولكن إذا كانت عمليات البيع بالتقسيط تشكل جزءاً غير هام من إجمالي المبيعات، فقد يكفي فقط بإدراج مجمل الربح المحقق عنها في قائمة الدخل كبند خاص يلي مجمل ربح المبيعات، وذلك كما يلي :

٦٢٠٠٠٠	المبيعات
٤٩٠٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٣٠٠٠٠	مجمل ربح المبيعات
٥١٠٠٠	مجمل الربح المحقق عن مبيعات بالتقسيط
١٨١٠٠٠	إجمالي مجمل ربح المبيعات

وعند عمل إفصاح كامل عن عمليات البيع بالتقسيط، يمكن أن يكون العرض بقائمة الدخل كما يلي :

المبيعات	مبيعات التقسيط	المبيعات الأخرى	الإجمالي
٢٤٨٠٠٠	٦٢٠٠٠٠	٨٦٨٠٠٠	
١٨٢٠٠٠	٤٩٠٠٠٠	٦٧٢٠٠٠	
٦٦٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٩٦٠٠٠	
٤٧٠٠٠	—	٤٧٠٠٠	
١٩٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٤٩٠٠٠	
٣٢٠٠٠	—	٣٢٠٠٠	
٥١٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٨١٠٠٠	

ومن الصعب تجنب التعقيد الظاهر لهذه الطريقة في العرض إذا لزم تقديم إفصاح كامل عن عمليات البيع بالتقسيط في قائمة الدخل. ومن الحلول المقدمة لذلك أن يتم إعداد جدول منفصل يوضح عمليات البيع بالتقسيط مع إدراج الرقم النهائي له فقط

في قائمة الدخل .

وفي الميزانية ، فإنه من الضروري تبويب حسابات قبض مبيعات التحصيل حسب سنة تحصيلها . وهناك تساؤل حول مدى إدراج حسابات قبض مبيعات التقسيط التي لن تحصل لمدة سنتين أو أكثر ضمن الأصول المتداولة . فإذا كانت مبيعات التقسيط جزء من العمليات المعتادة للشركة ، فإنها قد تعتبر أصول متداولة لأنها سوف تحصل خلال دورة التشغيل بالمنشأة . ولن تؤدي هذه الممارسة إلى تضليل القارئ طالما يتم الإفصاح عن تواريخ الإستحقاق بصورة كاملة كما يتضح من المثال التالي :

الأصول المتداولة :	
حسابات وأوراق القبض :	
عملاء تجاريون	٧٨٨٠٠
ناقص مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	<u>٣٧٠٠</u>
	٧٥١٠٠
حسابات قبض مبيعات تقسيط تستحق في ١٩٩٣	٢٢٦٠٠
حسابات قبض مبيعات تقسيط تستحق في ١٩٩٤	<u>٤٧٢٠٠</u>
	١٤٤٩٠٠

ومن ناحية أخرى ، فإن حسابات القبض من عقود التقسيط والناجحة عن عمليات لا تتعلق بالنشاط العادي للمنشأة يجب التقرير عنها في جزء الأصول الأخرى بالميزانية إذا كانت تستحق بعد دورة التشغيل العادية للمنشأة .

والبضاعة المعاد إقتناؤها هي جزء من المخزون ، وبذلك يجب إدراجها في جزء الأصول المتداولة بالميزانية . كما يجب إدراج أي مكسب أو خسارة إعادة إقتناء في قائمة الدخل بجزء الإيرادات والمكاسب الأخرى أو جزء المصروفات والخسائر الأخرى .

وبصفة عامة ، فإن مجمل الربح المؤجل عن مبيعات التقسيط يُعالج كإيراد غير مكتسب ويؤبىب كإلتزام متداول . ومن الوجهة النظرية ، فإن مجمل الربح المؤجل يتكون من ثلاثة عناصر هي : (١) إلتزام ضريبة الدخل الذي يلزم سداده عند التقرير عن المبيعات كإيراد معترف به (وهو إلتزام متداول) ، (٢) مخصص مصروفات التحصيل والديون المعدومة وخسائر إعادة الإقتناء (وهو تخفيض لحسابات قبض مبيعات التقسيط) ، و (٣) صافي دخل (أرباح محتجزة غير متاحة للتوزيع) . وبسبب صعوبة توزيع مجمل الربح المؤجل فيما بين هذه العناصر الثلاثة ، فإنه عادة ما يُقرر عن المقدار

بالكامل كإيراد غير مكتسب .

وعلى خلاف ماسبق ، فقد ذكر FASB في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٣ أنه «بغض النظر عن كيفية عرضه بالقوائم المالية ، فإن مجمل الربح المؤجل عن مبيعات التقيسيط يمثل من الناحية النظرية حساب مقابل لأصل ، بمعنى تخفيض من قيمة أصل معين» . ونحن نتفق مع رأى FASB ، ولكننا نعترف أنه لحين إصدار معيار رسمي في هذا المجال ، فسوف تستمر القوائم المالية في التقرير عن مجمل الربح المؤجل كالتزام متداول .

Cost Recovery Method

طريقة إسترداد التكلفة

في ظل طريقة إسترداد التكلفة ، لا يعترف بأي ربح إلى أن تتجاوز المدفوعات النقدية للمشتري تكلفة البضاعة المباعة في دفاتر البائع . فبعد استرداد كل التكاليف ، تُدرج أية متحصلات نقدية إضافية ضمن الدخل . وتقرر قائمة الدخل عن فترة البيع عن إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح - سواء المقدار المعترف به خلال الفترة - إن وجد - أو المقدار المؤجل . وتتم مقابلة مجمل الربح المؤجل مع حساب القبض المتعلق به - مخفضاً بالمتحصلات - في الميزانية . وتقرر قوائم الدخل التالية عن مجمل الربح كبند إيراد مستقل عندما يُعترف بإكتسابه .

وتسمح نشرة مجلس مبادئ المحاسبة رقم ١٠ للبائع باستخدام طريقة استرداد التكلفة في المحاسبة عن المبيعات التي «لا يوجد أساس مناسب لتقدير قابليتها للتحصيل» . كما طالب FASB باستخدام هذه الطريقة في المعيار رقم ٤٥ (في الإمتيازات) ورقم ٦٦ (في المحاسبة عن بيع العقارات) وذلك عند وجود درجة عالية من عدم التأكد فيما يتعلق بإمكانية تحصيل حسابات القبض .

ولتوضيح طريقة استرداد التكلفة ، إفترض أنه في بداية سنة ١٩٩٢ باعت شركة Es-mire مخزون تكلفته ٢٥٠٠٠ جنيه لشركة Higley بسعر ٣٦٠٠٠ جنيه يسدد على دفعات قدرها ١٨٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٢ ، ١٢٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٣ ، ٦٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٤ . فإذا طبقت طريقة استرداد التكلفة على هذه العملية وحصلت الأقساط في موعدها ، فإن المتحصلات النقدية والإيراد والتكلفة ومجمل الربح سوف يُعترف بها كما يلي :

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
<u>٦٠٠٠</u>	<u>١٢٠٠٠</u>	<u>١٨٠٠٠</u>	النقدية المحصلة
<u>—</u>	<u>—</u>	<u>٣٦٠٠٠</u>	الإيراد المعترف به
<u>—</u>	<u>—</u>	<u>٢٥٠٠٠</u>	تكلفة البضاعة المباعة
<u>٦٠٠٠</u>	<u>١١٠٠٠</u>	<u>١١٠٠٠</u>	مجمّل الربح المؤجل
<u>٦٠٠٠</u>	<u>٥٠٠٠</u> ^(٥)	<u>—</u>	مجمّل الربح المعترف به
<u>—</u>	<u>٦٠٠٠</u>	<u>١١٠٠٠</u>	رصيد مجمّل الربح المؤجل في نهاية الفترة

(*) ٢٥٠٠٠ - ١٨٠٠٠ = ٧٠٠٠ من التكلفة غير المستردة في نهاية سنة ١٩٩٢ ؛

١٢٠٠٠ - ٧٠٠٠ = ٥٠٠٠ الزيادة في النقدية المحصلة سنة ١٩٩٣ عن التكلفة غير المستردة .

وفي ظل طريقة إسترداد التكلفة، يُقرر عن إجمالي الإيراد وتكلفة البضاعة المباعة في فترة البيع بنفس طريقة التقسيط. ولكن على عكس طريقة التقسيط التي تعترف بالدخل بمجرد تحصيل النقدية، فإن طريقة استرداد التكلفة لاتعترف بالربح إلا عندما تزيد المتحصلات النقدية عن إجمالي تكلفة البضاعة المباعة.

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل مجمّل الربح المؤجل عن هذه العملية (بعد تسجيل المبيعات وتكلفة المبيعات بالطريقة المعتادة) في نهاية سنة ١٩٩٢ كما يلي :

٣٦٠٠٠	من حـ / المبيعات
٢٥٠٠٠	الى حـ / تكلفة المبيعات
١١٠٠٠	الى حـ / مجمّل الربح المؤجل
(إقفال المبيعات وتكلفة المبيعات وتسجيل مجمّل الربح المؤجل).	

وفي سنوات ١٩٩٣، ١٩٩٤ يصبح مجمّل الربح المؤجل محققاً عندما تزيد جملة المتحصلات النقدية عن إجمالي التكاليف، ويتم تسجيل القيود التالية :

٥٠٠٠	من حـ / مجمّل الربح المؤجل
٥٠٠٠	الى حـ / مجمّل الربح المحقق
(الإعتراف بمجمّل الربح بمقدار الزيادة في المتحصلات النقدية عن التكاليف).	

٦٠٠٠	من حـ / مجمّل الربح المؤجل
٦٠٠٠	الى حـ / مجمّل الربح المحقق
(الإعتراف بمجمّل الربح بمقدار الزيادة في المتحصلات النقدية عن التكاليف).	

ويمكن تطبيق طريقة استرداد التكلفة على حسابات القبض التي تحمل فائدة، والتي يشيع إستخدامها في عمليات بيع العقارات . ولتوضيح ذلك، افترض أن شركة Land باعت قطعة أرض في ١ يناير ١٩٩٢ تكلفتها ٢٤٠٠٠ جنيه بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه، وحصلت مقابل ذلك على ورقة قبض بفائدة ٨٪. وتسدد ورقة القبض على ثلاثة أقساط قيمة كل منها ١١٦٤١ جنيه في ٣١ ديسمبر من سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

حيث يبلغ مجمل الربح المؤجل في هذه الحالة ٦٠٠٠ جنيه (٣٠٠٠٠ سعر البيع - ٢٤٠٠٠ التكلفة)، وتتم مقابله بحساب القبض المتعلق به في الميزانية. وتؤدي المتحصلات الخاصة بأصل المبلغ لتخفيض حساب القبض، في حين أن متحصلات الفائدة تؤدي لزيادة إيراد الفائدة المؤجل (الذي يشبه مجمل الربح المؤجل) في الميزانية. ولا يعترف بأي دخل الى أن تزيد المدفوعات النقدية التي يسدها المشتري - والتي تشمل أصل الدين وفائده - عن تكلفة الأرض المباعة لدى البائع.

وفيما يلي جدول مدفوعات الأقساط وإستهلاك الفائدة عن ٣ سنوات بشركة Land.

ومن الضروري ممارسة قدر من الحكم الشخصي عند الاختيار بين طريقة إسترداد التكلفة وطريقة التقسيط. حيث تستخدم طريقة استرداد التكلفة عند وجود درجة عالية من عدم التأكد فيما يتعلق بتحصيل حسابات القبض.

Deposit Method

طريقة الوديعة

في بعض الحالات، يتم تحصيل نقدية من المشتري قبل نقل البضائع أو الأصول. حيث لا يتم نقل مخاطر ومنافع الملكية بصورة كافية لتسجيل البيع. وفي مثل هذه الحالات فإن البائع لم يف بمتطلبات العقد بعد وليست له أية حقوق تجاه المشتري. وتعرف طريقة المحاسبة عن هذه الصفقات غير الكاملة بطريقة الوديعة. وفي ظل هذه الطريقة يقرر البائع عن النقدية المحصلة من المشتري على أنها وديعة خاصة بالتعاقد ويسويها كإلتزام في الميزانية، ويستمر في التقرير عن الأصول المباعة ضمن اصول الميزانية. كما يستمر البائع في تحميل مصروف الإهلاك الخاص بهذا الأصل. ولا يُعترف بأي إيراد أو دخل حتى إكمال عملية البيع. وعند إتمام عملية البيع، يتم إقفال حساب الوديعة وتُطبق إحدى طرق الاعتراف بالإيراد التي سبق مناقشتها في هذا الفصل للإعتراف بالمبيعات.

والفرق الأساس بين طرق التقسيط وإسترداد التكلفة من ناحية وطريقة الوديعة من

التاريخ	التقديرة (مدلين)	ايراد الفائدة المؤجل ^(١) (دائن)	حسابات القبض (دائن)	رصيد أقساط غير مسددة	تكلفة غير مستردة	مجموع ربح محقق	ايراد فائدة محقق
٩٢/١/١	—	—	—	٣٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	—	—
٩٢/١٢/٣١	١١٦٤١	٢٤٠٠ (ب)	٩٢٤١	٢٠٧٥٩	١٢٣٥٩ (ج)	—	—
٩٣/١٢/٣١	٩٣/١٢/٣١	١٦٦١	٩٩٨٠	١٠٧٧٩	٧١٨	—	—
٩٤/١٢/٣١	١١٦٤١	(٤٠٦١)	١٠٧٧٩	—	—	٦٠٠٠	٤٩٢٣ (د)
	<u>٣٤٩٢٣</u>		<u>٣٠٠٠٠</u>			<u>٦٠٠٠</u>	<u>٤٩٢٣</u>

(أ) يُؤجل الاعتراف بفائدة ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ لأن التكلفة لم تسترد إلا سنة ١٩٩٤ .

(ب) $٢٤٠٠ = ٨ \times ٣٠٠٠٠$.

(ج) $١٢٣٥٩ = ١٦٤١ - ٢٤٠٠٠$.

(د) يتكون من ٤٠٦١ إيرادات فائدة مؤجلة من سنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ علاوة على فائدة سنة ١٩٩٤ وقدرها ٨٦٢ جنيه .

ناحية أخرى أنه في طرق التقسيط وإسترداد التكلفة يُفترض أن البائع قد إستوفي متطلبات العقد ولكن هناك درجة عالية من عدم التأكد من تحصيل النقدية . ولكن في طريقة الوديعة فإن البائع لم يستوف متطلبات العقد ولا توجد له حقوق طرف المشتري . حيث تؤجل طريقة الوديعة الإعتراف بإيراد المبيعات حتى يمكن تحديد مدى حدوث عملية البيع لأغراض المحاسبة . فالإعتراف بالإيراد يؤجل لحين وقوع حدث معين في المستقبل . فإذا لم تنتقل مخاطر ومنافع الملكية بصورة كافية للمشتري - حتى مع إستلام البائع للوديعة - فإنه يجب تأجيل الإعتراف بالإيراد لحين إنتقال هذه المخاطر والمنافع بصورة كافية . وعلى ذلك ، فإن طريقة الوديعة لا تمثل إحدى طرق الإعتراف بالإيراد مثل طرق التقسيط وتغطية التكلفة .

ملاحظات ختامية

إن هناك بعض «العوامل العامة» التي تشكل أساس تبرير إستخدام طرق معينة للإعتراف بالإيراد . وفي أغلب الحالات يتم حل مشاكل الإعتراف بالإيراد بالرجوع إلى بعض المفاهيم مثل إحتمال التحصيل ، إكتمال عملية إكتساب الإيراد ، نقل منافع ومخاطر الملكية ، إمكانية قياس الإيرادات والتكاليف ، وتغليب الجوهر على الشكل . ومع ذلك ، فإنه في بعض الحالات تستخدم هذه المفاهيم بصورة غير متسقة أو غير مناسبة .

الأسئلة

- ١ - متى يُعترف بالإيراد بصورة تقليدية؟ وماهى الشروط التي يجب توافرها للإعتراف بكل أو جزء من الإيراد والدخل لأي عملية بيع في تاريخ البيع؟
- ٢ - متى يُعترف بالإيراد في الحالات التالية :
 - أ - إيراد بيع المنتجات؟ ب - إيراد تقديم الخدمات؟
 - ج - الإيراد من السماح للآخرين باستخدام أصول الشركة؟
 - د - الإيراد من التخلص من الأصول بخلاف المنتجات؟
- ٣ - ماهما الطريقتان الأساسيتان في المحاسبة عن عقود الإنشاء طويل الأجل؟ وماهى الظروف التي تحدد الطريقة التي يجب إستخدامها منها؟
- ٤ - ماهما نوعى الخسارة اللذان يمكن تحقيقهما في المحاسبة عن العقود طويلة الأجل؟ وماهى طبيعة كل منهما؟ وكيف تتم المحاسبة عنه؟

- ٥ - ماهو النماء ولماذا لا يُعترف به عادة كإيراد؟
- ٦ - إشرح طريقة مبيعات التقسيط في المحاسبة .
- ٧ - عند وجود فائدة في عمليات البيع بالتقسيط ، كيف تتم المحاسبة عنها؟
- ٨ - متى يُعترف بالإيراد في ظل طريقة استرداد التكلفة؟
- ٩ - كيف يتم عرض نتائج مبيعات التقسيط في قائمة الدخل؟
- ١٠ - ماهي طريقة الوديعة ومتى يمكن إستخدامها؟

الحالات

(١) شركة Douglas هي شركة للخدمات القانونية ، وتقوم بمحاسبة العملاء إما على أساس عدد الساعات أو على أساس الأتعاب المشروطة (نسبة مما يحصل عليه العميل في القضية) وذلك بناءً على طبيعة القضية . ويخضع توقيت المتحصلات النقدية بالشركة للعديد من العوامل وذلك حسب طبيعة القضية وإحتمال اعتماد المحكمة للأتعاب وقدرة العميل على الدفع . وتعترف الشركة بالإيرادات على الأساس النقدي .

ويعتقد أحد الشركاء بالشركة أن الأساس النقدي هو أساس متحفظ جداً في الاعتراف بالإيراد ، ويرى أن الأعمال التي تتم المحاسبة عنها على أساس الساعات يلزم الاعتراف بها بمجرد تقديمها للعميل . وعلى أساس الخبرة السابقة ، فإن توقيت ومقدار المتحصلات من الأتعاب المشروطة يمكن تقديرها . ويرى هذا الشريك أن القضية قد تستغرق عدة سنوات قبل الحكم فيها ، ولكن الشركة يمكنها توقع نتيجتها بصورة معقولة عند قبولها ، حيث لا تتعرض الشركة لمفاجآت كبيرة . وبالتالي يجب أن يقتصر استخدام الأساس النقدي على القضايا التي تتضمن درجة عالية من عدم التأكد بخصوص توقيت المتحصلات ويتم تحميل إيرادات الأتعاب المعترف بها ولم تحصل من العميل على حساب أعمال تحت التنفيذ .

المطلوب : مناقشة مشاكل الاعتراف بالإيراد وتحقيق الإيراد في شركة خدمات قانونية .

(٢) إن إكتساب الإيراد بواسطة منشآت الأعمال يعترف به للأغراض المحاسبية عند تسجيل الصفقة . وفي بعض الحالات ، يعترف بالإيراد عند إكتسابه بالمعنى الإقتصادي . ولكن في حالات أخرى ، يضع المحاسبون إرشادات للاعتراف

بالإيراد على أسس أخرى مثل نقطة البيع .

المطلوب (مع تجاهل ضرائب الدخل) :

- (أ) شرح وتبرير سبب الإعتراف بالدخل عند نقطة البيع .
 (ب) شرح الحالات التي يكون من المناسب عندها الإعتراف بالإيراد مع أداء عملية الإنتاج .

(ج) ماهى الأوقات الأخرى - بخلاف الموضحة في أ ، ب - التي قد يكون من المناسب عندها الإعتراف بالإيراد؟ مع الشرح .

(٣) تقوم شركة Soft بالمحاسبة عن عقد إنشاء طويل الأجل باستخدام طريقة نسبة الإتمام . وهو عقد مدته ٤ سنوات ، وهو حالياً في سنته الثانية . وكانت أحدث تقديرات لإجمالي التكاليف تشير إلى أن هذا العقد سوف يحقق ربح للشركة عند إتمامه . . . المطلوب :

- (أ) ماهو المبرر النظري لإستخدام شركة Soft لطريقة نسبة الإتمام؟
 (ب) كيف تتم المحاسبة عن مستخلصات الأعمال التامة؟ على أن تتضمن إجابتك تصنيف هذه المستخلصات بالقوائم المالية لشركة Soft .
 (ج) كيف يتم تحديد الدخل المعترف به في السنة الثانية للعقد باستخدام طريقة التكلفة إلى التكلفة في تحديد نسبة الإتمام؟
 (د) ماهو الأثر على ربح السهم في السنة الثانية للعقد والنتائج عن إستخدام طريقة نسبة الإتمام بدلاً من طريقة العقد الكامل؟

أمثلة وتمارين

١ - تستخدم شركة Giant للإنشاءات طريقة نسبة الإتمام في المحاسبة . وفي سنة ١٩٩٢ ، بدأت الشركة العمل في عقد قيمته ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه . وفيما يلي بعض بيانات العقد :

١٩٩٣	١٩٩٢	
١٤٢٥٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	التكاليف التي تحملتها الشركة خلال العام
—	١٢٠٠٠٠٠	التكاليف المقدرة للإتمام في ٣١ ديسمبر
١٦٨٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	المستخلصات خلال العام
١٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	المتحصلات خلال العام

والمطلوب :

(أ) ماهو الجزء من سعر العقد الإجمالي الذي يعترف به كإيراد في سنة ١٩٩٢؟ وفي سنة ١٩٩٣؟

(ب) بإفترض نفس الحقائق السابقة باستثناء أن الشركة تستخدم طريقة العقد الكامل في المحاسبة، ماهو الجزء من إجمالي سعر العقد الذي يجب الإعتراف به كإيراد سنة ١٩٩٣؟

(ج) ماهي قيود اليومية التي يلزم إجراؤها سنة ١٩٩٢ (باستخدام طريقة نسبة الإتمام)؟

(٢) تستخدم شركة Gerald - التي بدأت نشاطها في ١ يناير ١٩٩٢ - طريقة مبيعات التقسيط في المحاسبة، وقد أمكن الحصول على البيانات التالية عن سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣ :

١٩٩٣	١٩٩٢	
٨٤٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	مبيعات التقسيط
٦٣٠٠٠٠	٥٨٥٠٠٠	تكلفة مبيعات التقسيط
٨٤٠٠٠	٧٠٠٠٠	مصرفات عامة وإدارية
٣٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	المتحصلات النقدية من مبيعات ١٩٩٢
٤٠٠٠٠٠	—	المتحصلات النقدية من مبيعات ١٩٩٣

والمطلوب :

(أ) حساب رصيد حسابات مجمل الربح المؤجل في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

(ب) توقف سداد مبيعات سنة ١٩٩٢ في سنة ١٩٩٤، وفي تاريخ التوقف كان رصيد حسابات قبض مبيعات التقسيط ١٢٠٠٠ جنيه، وكانت القيمة العادلة للبضاعة المعاد إقتناؤها ٨٠٠٠ جنيه . ماهو القيد اللازم لتسجيل إعادة الإقتناء؟

(٣) تقوم شركة John ببيع معدات زراعية بالتقسيط . وفي ١ يوليو ١٩٩٢، أبرمت الشركة عقد بيع بالتقسيط مع إحدى الشركات الزراعية لمدة ١٠ سنوات . وبلغ القسط السنوي ١٠٠٠٠٠٠ جنيه يستحق السداد في ١ يوليو من كل عام، وقد سدد القسط الأول في ١ يوليو ١٩٩٢ . وقد حصلت على المعلومات الإضافية التالية :

- ١ - المقدار الذي يمكن تحقيقه من بيع آلة مماثلة يبلغ ٦٧٦٠٠٠ ج .
- ٢ - تكلفة الآلة المباعة ٧٣٠٠٠ جنيه .
- ٣ - عبء التمويل المتعلق بفترة التقسيط يبلغ ٣٢٠٤٠٠٠ جنيه على أساس معدل فائدة محدد قدره ١٠٪ ، وهو المعدل المناسب .
- ٤ - تشير الظروف إلى أن تحصيل الأقساط في ظل هذا العقد مؤكد بصورة معقولة .

المطلوب :

ماهو الدخل أو الخسارة قبل الضرائب التي يجب أن تسجلها الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ نتيجة العملية السابقة؟

- (٤) تستخدم شركة Bob - وهي شركة تصنيع معدات رأسمالية وبدأت نشاطها في ٤ يناير ١٩٩٢ وتعمل على أساس السنة الميلادية - طريقة التقسيط في الاعتراف بالربح في المحاسبة عن كل مبيعاتها . وقد إستخرجت البيانات التالية من سجلات سنة ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ :

١٩٩٣	١٩٩٢	
٦٢٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	المبيعات بالتقسيط
٪ ٢٠	٪ ٢٥	محمل الربح كنسبة من التكاليف
٢٤٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	المتحصلات النقدية من مبيعات ١٩٩٢
١٦٠٠٠٠	-	المتحصلات النقدية من مبيعات ١٩٩٣

ومقادير المتحصلات النقدية لاتتضمن المتحصلات الخاصة بأعباء الفائدة .
المطلوب :

- (أ) حساب مقدار محمل الربح المحقق الذي يلزم الاعتراف به في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ المعدة باستخدام طريقة التقسيط .
- (ب) أين يتم التقرير عن رصيد محمل الربح المؤجل في القوائم المالية لسنة ١٩٩٣؟
- (ج) حساب مقدار محمل الربح المحقق الذي يلزم الاعتراف به في قائمة الدخل باستخدام طريقة تغطية التكلفة .

- (٥) في ١ مارس ١٩٩٢ تعاقدت شركة Andre على إنشاء مبنى مصنع لشركة Mark بسعر إجمالي قدره ٨٤٠٠٠٠٠٠ جنيه . وقد إكتمل هذا المبنى في ٣١ أكتوبر

١٩٩٤ . وفيما يلي التكاليف التي تحملتها الشركة سنوياً ، التكاليف المقدرة لإتمام العقد ، وجملة المستخلصات عن سنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
١٤٥٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠	تكاليف العقد الفعلية خلال العام
—	١٤٥٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠	التكاليف المقدرة لإتمام العقد في ١٢/٣١
١٧٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠	المستخلصات خلال العام

والمطلوب :

(أ) باستخدام طريقة نسبة الإتمام ، إعداد الجدول اللازم لحساب الربح أو الخسارة التي يلزم الإقرار بها نتيجة هذا العقد عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، مع تجاهل ضرائب الدخل .

(ب) باستخدام طريقة العقد الكامل ، إعداد الجداول اللازمة لحساب الربح أو الخسارة التي يلزم الإقرار بها نتيجة هذا العقد عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، مع تجاهل ضرائب الدخل .

(٦) فيما يلي بعض المعلومات الملخصة عن شركة Basler التي تباع البضاعة على أساس التقسيط :

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٢٨٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	المبيعات بالتقسيط
١٧٩٢٠٠	١٦٩٠٠٠	١٥٠٠٠٠	تكلفة المبيعات
<u>١٠٠٨٠٠</u>	<u>٩١٠٠٠</u>	<u>١٠٠٠٠٠</u>	مجمّل الربح
			المتحصلات من :
٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	مبيعات ١٩٩٢
١٢٠٠٠٠	٩٠٠٠٠		مبيعات ١٩٩٣
١١٠٠٠٠			مبيعات ١٩٩٤

والمطلوب :

أ — حساب مجمّل الربح المحقق في كل من السنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

ب — إعداد كل قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩٤ بتطبيق طريقة التقسيط في المحاسبة (مع تجاهل أعباء الفائدة) .

- (٧) فيما يلي بعض العمليات التي تمت بشركة Bagwell للتليفزيون :
- ١ - باعت الشركة جهاز تكلفته ٥٦٠ جنيه إلى السيد Herbert في ١ نوفمبر ١٩٩٣ بمبلغ ٨٠٠ جنيه. وقد سدد المشتري دفعة مقدمة ٢٠٠ جنيه ووافق على سداد ٣٠ جنيه في بداية كل شهر ولمدة ٢٠ شهر.
 - ٢ - سدد السيد Herbert القسط المستحق حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.
 - ٣ - في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، تم إجراء القيود اللازمة لتسجيل الربح المحقق عن مبيعات التقسيط.
 - ٤ - سدد السيد Herbert الأقساط السبعة الأولى من سنة ١٩٩٤ (تسجل بقيد واحد).
 - ٥ - في أغسطس ١٩٩٤ ، أعادت الشركة إقتناء الجهاز بعد توقف السيد Herbert عن سداد قسط ١ أغسطس وإعلانه أنه لن يتمكن من الإستمرار في السداد. وكانت القيمة العادلة المقدرة للجهاز المعاد إقتناؤه ١٠٠ جنيه.
- المطلوب :

إعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة في دفاتر شركة Bagwell ، مع عدم إجراء قيود الإقفال.

- (٨) تعاقدت شركة Steel للإنشاءات على بناء مبنى إداري. ومن المقرر بدأ العمل في ١ يناير ١٩٩٢ ومن المقرر أن ينتهي في ١ يوليو ١٩٩٥. ومن المقرر أن تبلغ تكلفة المبنى ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ويبلغ سعر العقد ٤٩٠٠٠٠٠٠ جنيه. وفيما يلي بعض البيانات المتعلقة بفترة الإنشاء :

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٤٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	التكاليف حتى تاريخه
—	١٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠	التكلفة المقدرة للإتمام
٤٩٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	المستخلصات حتى تاريخه
٤٩٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	النقدية المحصلة حتى تاريخه

والمطلوب :

- (أ) حساب مجمل الربح المقدر عن سنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ بإفتراض إستخدام طريقة نسبة الإتمام (تجاهل ضرائب الدخل).
- (ب) إجراء قيود اليومية اللازمة بالشركة عن السنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٥.

الفصل العشرون

المحاسبة عن ضرائب الدخل

ACCOUNTING FOR INCOME TAXES

الفصل العشرون

المحاسبة عن ضرائب الدخل

ACCOUNTING FOR INCOME TAXES

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على:

- ١ - تحديد الفروق بين الدخل قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة.
- ٢ - وصف الفرق المؤقت الذي يؤدي لمقادير خاضعة للضرائب في المستقبل.
- ٣ - وصف الفرق المؤقت الذي يؤدي لمقادير مستقطعة من الضريبة في المستقبل.
- ٤ - شرح الغرض من حساب تقويم أصل الضريبة المؤجلة.
- ٥ - وصف طريقة عرض مصروف ضريبة الدخل في قائمة الدخل.
- ٦ - وصف الفروق المؤقتة والدائمة المختلفة.
- ٧ - وصف أثر معدلات الضريبة المختلفة وتغيرات معدلات الضريبة على ضرائب الدخل المؤجلة.
- ٨ - تطبيق الإجراءات المحاسبية لترحيل الخسائر للأمام وللخلف.
- ٩ - وصف طريقة عرض ضرائب الدخل المؤجلة في القوائم المالية.
- ١٠ - تحديد القضايا الخاصة المتعلقة بضرائب الدخل المؤجلة.
- ١١ - الإشارة للمبادئ الأساسية لمدخل الأصل - الالتزام.

لقد قامت الجهات المحاسبية بإصدار العديد من النشرات في المحاسبة عن ضرائب الدخل التي كان لها آثار هامة على الأصول والالتزامات والدخل في العديد من الشركات، وكان آخر هذه النشرات معيار FASB رقم ١٠٩ الصادر في فبراير ١٩٩٢ (*). ويمثل هذا الجهد الجديد نتاج ما يزيد عن ١٠ سنوات من العمل في هذا

(*) تم إصدار معيار FASB ١٠٩ «المحاسبة عن ضرائب الدخل» في فبراير سنة ١٩٩٢. وقبل ذلك بخمس سنوات أصدر المجلس المعيار رقم ٩٦ بعنوان «المحاسبة عن ضرائب الدخل». وقد قوبل المعيار ٩٦ بمعارضة مع مجتمع الأعمال بسبب تعقيده وعدم إقراره ببعض المنافع الضريبية المستقبلية وهو مادفع FASB لإصدار المعيار ١٠٩.

المجال، كما أنه يقوم بإلغاء أو تعديل مايزيد عن ٣٧ نشرة محاسبية مختلفة سبق إصدارها. وهو من المعايير المعقدة التي تؤدي لتحمل الشركات تكاليف جوهرية في تطبيقه. ويناقش هذا الفصل القواعد الأساسية التي يجب أن تتبعها الشركات في التقرير عن ضرائب الدخل في ظل هذا المعيار الجديد.

الدخل قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة

PRETAX FINANCIAL INCOME AND TAXABLE INCOME

قبل أن نناقش معيار FASB الجديد في ضرائب الدخل، فإنه يجب إيضاح عدد من النقاط الأساسية. فعند حساب ضريبة الدخل المستحقة، فإنه يجب على منشآت الأعمال إعداد إقرارات ضريبية تتضمن قائمة توضح مقدار الدخل الخاضع للضريبة. وبصفة عامة، فإن شكل ومحتوى قائمة الدخل المعدة للأغراض الضريبية تتشابه مع شكل ومحتوى قائمة الدخل المعدة لأغراض التقرير المالي. ومع ذلك، فإن الدخل الخاضع للضريبة في الإقرار الضريبي يحسب طبقاً للتشريعات والقواعد الضريبية المحددة، في حين أن الدخل المحاسبي أو الدخل المالي قبل الضريبة [ويشار إليه عادة بالدخل قبل ضرائب الدخل أو الدخل للأغراض الدفترية] يُحسب طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولأن التشريعات الضريبية تختلف عن GAAP في العديد من المجالات، فإن الدخل الخاضع للضريبة عادة ما يختلف عن الدخل المحاسبي قبل الضريبة. ومن أمثلة هذه الاختلافات مايلي:

- ١ - حساب الأهلاك على أساس القسط الثابت لأغراض التقرير المالي ولكن على أساس الإهلاك المعجل للأغراض الضريبية.
- ٢ - أن يُعترف بالدخل على أساس الإستحقاق [عند قطع البيع] لأغراض التقرير المحاسبي، في حين يُعترف به عند التحصيل للأغراض الضريبية.
- ٣ - يعترف بتكاليف الضمان في فترة تحملها (مقابلتها بإيراد المبيعات) لأغراض التقرير المالي، في حين يُعترف بها عند سدادها للأغراض الضريبية.

ولتوضيح كيفية تأثير هذه الفروق على الدخل الخاضع للضريبة وضريبة الدخل المستحقة افترض أن شركة Anset كان لديها إيرادات في سنة ١٩٩٣ [وهي السنة الأولى لعملها] قدرها ١٠٠٠٠٠٠ ج لكل من الأغراض الضريبية والدفترية، كما كان لديها مصروفات قدرها ٥٠٠٠٠ ج للأغراض الدفترية ومصروفات قدرها ٦٠٠٠٠ ج للأغراض الضريبية. ويرجع هذا الفرق في المصروفات إلى أن شركة Anset قد سددت

قسط تأمين مقدم قدره ١٠٠٠٠ ج سنة ١٩٩٣ يمثل إستقطاع ضريبي خلال نفس السنة، ولكن لأغراض التقرير المالي فإن هذا السداد المقدم يُسجل في حساب تأمين غير مستنفذ ويُوزع على السنتين التاليتين. وبذلك يمكن التقرير عن الدخل المالي لشركة Anset والدخل الخاضع للضريبة لديها سنة ١٩٩٣ كما يلي :

الإيرادات	الدخل المالي	الدخل الخاضع للضريبة
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
المصروفات	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
الدخل المالي قبل الضريبة عن سنة ١٩٩٣	٥٠٠٠٠	
الدخل الخاضع للضريبة سنة ١٩٩٣		٤٠٠٠٠

وبفرض أن معدل الضريبة يبلغ ٤٠٪، فإن حساب ضريبة الدخل المستحقة سيكون كما يلي :

٤٠٠٠٠	الدخل الخاضع للضريبة عن سنة ١٩٩٣
٪ ٤٠	معدل الضريبة
١٦٠٠٠	ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣

وتُصنف ضريبة الدخل المستحقة كإلتزام متداول بالميزانية.

ضرائب الدخل المؤجلة والقيم الخاضعة للضريبة في المستقبل

FUTURE TAXABLE AMOUNTS AND DEFERRED TAXES

بعد أن يتم حساب ضريبة الدخل المستحقة [المقدار المستحق للحكومة] فإن السؤال التالي هل هناك أية ضرائب أخرى يجب الإقرار بها للأغراض الدفترية أم لا؟ حيث تستند إجابة هذا السؤال على مدى وجود فروق مؤقتة بين المقادير المقرر عنها للأغراض الضريبية والمقادير المقرر عنها للأغراض الدفترية. والفرق المؤقت Temporal difference هو الفرق بين الأساس الضريبي Tax basis لأصل أو إلتزام معين وقيمتها المقرر عنها (المرحلة أو الدفترية) في القوائم المالية والذي ينتج عنه مقادير خاضعة للضريبة (يؤدي لزيادة الدخل الخاضع للضريبة) أو إستقطاعات ضريبية (يؤدي لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة) في السنوات المستقبلية.

ففي مثال شركة Anest السابق ، فإن الفرق الوحيد بين الأساس الدفترى والأساس الضريبي للأصول والإلتزامات يتعلق بالتأمين غير المستنفد . ونتيجة لذلك ، فإن الاختلاف في ميزانية ١٩٩٣/١٢/٣١ سوف يظهر كما يلي :

شركة Anest			
في الدفاتر	٩٣/١٢/٣١	في الإقرار الضريبي	٩٣/١٢/٣١
تأمين غير مستنفد	<u>١٠٠٠٠ ج</u>	تأمين غير مستنفد	-

وكما سبق القول ، فإن التأمين غير المستنفد يُقرر عنه بمقدار ١٠٠٠٠ ج للأغراض الدفترية وبمقدار صفر للأغراض الضريبية . فإذا افترضنا أن الأصول والإلتزامات سوف تتحقق أو تتم تسويتها على أساس قيمها الدفترية ، فإنه يجب عندئذ تسجيل ضرائب دخل مؤجلة .

فإذا فرض أن شركة Anest سوف تبيع الحقوق المتعلقة بهذه الحماية التأمينية إلى شركة أخرى مقابل ١٠٠٠٠ ج في بداية سنة ١٩٩٤ ، فإنها لن تقرر عن أي مكسب أو خسارة لأغراض التقرير المالي . ولكن لأنها سبق أن إستقطعت هذا القسط للأغراض الضريبية فسوف يكون لديها مكسب قدره ١٠٠٠٠ ج [١٠٠٠٠ ج - صفر] للأغراض الضريبية يلزم سداد ضرائب عليه كما يتضح مما يلي [بفرض معدل الضريبة ٤٠٪] :

بيع الحقوق التأمينية في ١٩٩٤	
المتحصل من البيع	١٠٠٠٠
الأساس الضريبي للأصل	<u>صفر</u>
المكسب من البيع	١٠٠٠٠
معدل الضريبة	<u>٤٠٪</u>
الضريبة المستحقة	<u>٤٠٠٠ ج</u>

ويمكن دراسة هذه الحالة بصورة أخرى : ففي سنة ١٩٩٣ كان مصروف التأمين للأغراض الضريبية ١٠٠٠٠ ج ، في حين لم يُقرر عن مصروف تأمين للأغراض الدفترية . وبذلك ، فإن الدخل الخاضع للضريبة كان أقل من الدخل المالي قبل الضريبة سنة ١٩٩٣ . ولكن في سنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ سيكون الدخل الخاضع للضريبة أعلى من الدخل المالي قبل الضريبة لأنه لن يُقرر عن أي مصروف تأمين

للأغراض الضريبية، في حين سيقرر عن مصروف تأمين قدره ٥٠٠٠ ج للأغراض المحاسبية في كل من السنتين.

ففي حالة شركة Anest، فإن القيم الخاضعة للضرائب سوف تحدث في المستقبل. حيث تؤدي هذه المقادير الخاضعة للضرائب إلى زيادة الدخل الخاضع للضريبة مقارنة بالدخل المالي قبل الضريبة في المستقبل وذلك نتيجة لوجود فروق مؤقتة. ولأنه سوف تظهر مقادير خاضعة للضريبة في المستقبل نتيجة للفروق المؤقتة الموجودة في نهاية السنة الحالية (١٩٩٣) فإنه يجب الاعتراف بالآثار الضريبية المؤجلة لهذه المقادير الخاضعة للضريبة كإلتزام ضريبي مؤجل في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.

إلتزام الضريبة المؤجلة DEFERRED TAX LIABILITY

يُعبّر إلتزام الضريبة المؤجلة deferred tax liability عن الآثار الضريبية المؤجلة التي ترجع إلى فروق مؤقتة خاضعة للضريبة. وبمعنى آخر، فإن إلتزام الضريبة المؤجلة يُعبّر عن الزيادة في الضرائب المستحقة في السنوات المستقبلية نتيجة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والتي توجد في نهاية السنة الحالية. ففي مثال شركة Anest السابق تبلغ ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣ مقدار ١٦٠٠٠ ج (٤٠٠٠٠ ج \times ٤٠٪)، كما يوجد فرق مؤقت في نهاية السنة بسبب التقرير عن التأمين بصورة مختلفة للأغراض الضريبية والدفترية. حيث أن الأساس الدفتری للتأمين غير المستنفد ١٠٠٠٠ ج في حين أن الأساس الضريبي له صفر. وعلى ذلك، يمكن حساب إجمالي إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣ كما يلي:

الأساس الدفتری للتأمين غير المستنفد	١٠٠٠٠ ج
الأساس الضريبي للتأمين غير المستنفد	<u>صفر</u>
الفرق المؤقت الإجمالي في نهاية سنة ١٩٩٣	١٠٠٠٠ ج
معدل الضريبة	<u>٤٠٪</u>
إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣	<u>٤٠٠٠ ج</u>

ومن الطرق الأخرى لحساب إلتزام الضريبة المؤجلة إعداد جدول يوضح المقادير الخاضعة للضريبة خلال السنوات المستقبلية نتيجة للفروق المؤقتة الحالية. ويكون هذا الجدول مفيداً بصفة خاصة عندما تصبح العمليات الحسابية أكثر تعقيداً.

السنوات المستقبلية		
١٩٩٥	١٩٩٤	
٥٠٠٠ ج	٥٠٠٠ ج	المقادير الخاضعة للضريبة في المستقبل
٤٠٪	٤٠٪	معدل الضريبة
٢٠٠٠ ج	٢٠٠٠ ج	إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣

ولأن هذه هي السنة الأولى للعمليات لدى لشركة Anest ، فإنه لا يوجد إلتزام ضريبة مؤجلة في بداية السنة . ويتم حساب مصروف ضريبة الدخل عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :

٤٠٠٠ ج	إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣
—	إلتزام الضريبة المؤجلة في بداية سنة ١٩٩٣
٤٠٠٠ ج	مصروف الضريبة المؤجل عن سنة ١٩٩٣
١٦٠٠٠ ج	مصروف الضريبة المستحق عن سنة ١٩٩٣
٢٠٠٠٠ ج	مصروف ضريبة الدخل (الإجمالي) عن سنة ١٩٩٣

حيث يتضح من ذلك أن مصروف ضريبة الدخل يتكون من جزئين هما : مصروف الضريبة المستحق (وهو مقدار ضريبة الدخل المستحق السداد عن الفترة) ، ومصروف الضريبة المؤجل . ويتمثل مصروف الضريبة المؤجل في الزيادة في رصيد إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المحاسبية عنه في بدايتها .

وتُضاف الضرائب المستحقة للجانب الدائن من حساب ضريبة دخل مستحقة ، في حين تُضاف الزيادة في الضرائب المؤجلة للجانب الدائن من حساب إلتزام الضريبة المؤجلة مع إضافة مجموع البندين للجانب المدين من حساب مصروف ضريبة الدخل . ففي حالة شركة Anest يتم إجراء القيد التالي في نهاية سنة ١٩٩٣ :

٢٠٠٠٠	من ح / مصروف ضريبة الدخل
١٦٠٠٠	الى ح / ضريبة دخل مستحقة
٤٠٠٠	الى ح / إلتزام الضريبة المؤجلة

وفي نهاية سنة ١٩٩٤ (السنة الثانية)، يكون الفرق بين الأساس الدفتری والأساس الضريبي للتأمين غير المستنفد ٥٠٠٠ ج. ويُضرب هذا الفرق في معدل الضريبة للوصول إلى إلتزام الضريبة المؤجلة وقدره ٢٠٠٠ ج [٥٠٠٠ ج \times ٤٠٪] الذي يلزم التقرير عنه في نهاية سنة ١٩٩٤. فبفرض أن ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٤ تبلغ ١٩٠٠٠ ج، فإن مصروف ضريبة الدخل عن سنة ١٩٩٤ يُحسب كما يلي:

إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٤	٢٠٠٠ ج
إلتزام الضريبة المؤجلة في بداية سنة ١٩٩٤	٤٠٠٠ ج
مصروف الضريبة المؤجل عن سنة ١٩٩٤ (منفعة)	(٢٠٠٠)
مصروف الضريبة المستحق عن سنة ١٩٩٤	١٩٠٠٠
مصروف ضريبة الدخل [الإجمالي] عن سنة ١٩٩٤	١٧٠٠٠ ج

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف ضريبة الدخل، والتغير في إلتزام الضريبة المؤجلة، وضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٤ كما يلي:

١٧٠٠٠	من حـ / مصروف ضريبة الدخل
٢٠٠٠	من حـ / إلتزام الضريبة المؤجلة
١٩٠٠٠	الى حـ / ضريبة دخل مستحقة

كما يتم إجراء نفس القيد في نهاية سنة ١٩٩٥. ويظهر حساب إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٥ كما يلي:

حـ / إلتزام الضريبة المؤجلة

منه	له
٢٠٠٠	سنة ١٩٩٤
٢٠٠٠	سنة ١٩٩٥
٤٠٠٠	سنة ١٩٩٣

حيث يكون رصيد حساب إلتزام الضريبة المؤجلة صفر في نهاية سنة ١٩٩٥.

ويتغاضى بعض المحللين الماليين عن إلتزامات الضرائب المؤجلة عند تقدير القوة المالية للشركة. ولكن FASB يُشير إلى أن إلتزام الضريبة المؤجلة يستوفي تعريف الإلتزام الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٦ ((SFAC No. 6)). عناصر القوائم المالية للأسباب التالية:

- ١ - أنها ناتجة عن صفقة ماضية : ففي مثال شركة Anest ، تم شراء الخدمة التأمينية سنة ١٩٩٣ وأُجِّلَت للأغراض المحاسبية ولكن تم إستنفادها للأغراض الضريبية .
- ٢ - أنها تعهد حالي : فالدخل الخاضع للضريبة في الفترة المستقبلية سيكون أعلى من الدخل المالي قبل الضريبة نتيجة لهذا الفرق المؤقت . ولذلك ، فإن هناك تعهد فعلي لدى الشركة .
- ٣ - أنها تمثل تضحية مستقبلية : فالدخل الخاضع للضريبة والضرائب المستحقة في الفترات المستقبلية سوف تنتج عن أحداث وقعت بالفعل . ويمثل سداد هذه الضرائب عند إستحقاقها تضحية مستقبلية .

SUMMARY OF OBJECTIVES

عرض ملخص للأهداف

إن المحاسبة عن ضرائب الدخل تهدف أولاً للإعتراف بمقدار الضرائب المستحقة Payable أو التي يمكن إستردادها Refundable عن السنة الحالية . ففي حالة شركة Anest تبلغ ضرائب الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣ مقدار ١٦٠٠٠ ج . كما أنها تهدف ثانياً للإعتراف بالتزامات وأصول الضرائب المؤجلة المقابلة للآثار الضريبية المستقبلية للأحداث التي تم الإعتراف بها بالفعل في القوائم المالية أو الإقرارات الضريبية . فقد إشتريت شركة Anest خدمة تأمينية بمقدار ١٠٠٠٠ ج سنة ١٩٩٣ ، وقد تم إستقطاع هذا المقدار للأغراض الضريبية سنة ١٩٩٣ ولكن تم الإعتراف به كمصروف مدفوع مقدماً للأغراض الدفترية . ونتيجة لذلك ، فإن هناك فرق مؤقت قدره ١٠٠٠٠ ج يوجد في نهاية سنة ١٩٩٣ سوف تنتج عنه مقادير خاضعة للضرائب في المستقبل (الدخل الخاضع للضريبة سيكون أكبر من الدخل المالي قبل الضريبة في سنتي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ م) . ويُقرر عن إلزام ضريبة مؤجلة قدره ٤٠٠٠ ج في الميزانية في نهاية سنة ١٩٩٣ ، وهو يمثل الزيادة في الضرائب المستحقة في السنوات المستقبلية [٢٠٠٠ ج سنة ١٩٩٤ ، ٢٠٠٠ ج سنة ١٩٩٥] نتيجة للفروق المؤقتة الموجودة في نهاية السنة الحالية . ويتم تخفيض إلزام الضريبة المؤجلة بمقدار ٢٠٠٠ ج في نهاية سنة ١٩٩٤ وبمقدار ٢٠٠٠ ج أخرى في نهاية سنة ١٩٩٥ .

وبجانب التأثير على الميزانية ، فإن الضرائب المؤجلة تؤثر على مصروف ضريبة الدخل في كل من السنوات الثلاثة المتأثرة بها . ففي سنة ١٩٩٣ ، يكون الدخل

الخاضع للضريبة (٤٠٠٠٠ ج) أقل من الدخل المالي قبل الضريبة (٥٠٠٠٠ ج)، وبذلك تكون الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٩٣ بمقدار ١٦٠٠٠ ج (على أساس الدخل الخاضع للضريبة)، كما أن هناك مصروف ضريبة مؤجل قدره ٤٠٠٠ ج نتيجة للزيادة في حساب إلزام الضريبة المؤجلة بالميزانية. وعلى ذلك، فإن مصروف ضريبة الدخل يبلغ ٢٠٠٠٠ ج.

ولكن في كل من سنتي ١٩٩٤، ١٩٩٥ يكون الدخل الخاضع للضريبة أكبر من الدخل المالي قبل الضريبة بمقدار ٥٠٠٠ ج بسبب إستقطاع مصروف التأمين في قائمة الدخل فقط، كما أن ضريبة الدخل المستحقة تكون أكبر من مصروف ضريبة الدخل بمقدار ٢٠٠٠ ج نتيجة للإنخفاض في رصيد حساب إلزام الضريبة المؤجلة. فعند جعل الحساب المتعلق بالضرائب المؤجلة في الميزانية مديناً بمبلغ ٢٠٠٠ ج، فإن نفس المقدار يُسجل بالجانب الدائن من حساب مصروف ضريبة الدخل بما يؤدي لتخفيض رصيده.

ضرائب الدخل المؤجلة والإستقطاعات الضريبية في المستقبل

FUTURE DEDUCTIBLE AMOUNTS AND DEFERRED TAXES

إفترض أنه خلال سنة ١٩٩٣ قدرت شركة Cumin أن تكاليف الضمان المتعلقة بمبيعاتها من أفران الميكروويف سوف تبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ج تُسدد بانتظام على مدى السنتين التاليتين. فللأغراض الدفترية، فإن شركة Cumin سوف تقرر في سنة ١٩٩٣ عن مصروف ضمان وإلزام ضمان مقدّر خاص به في قوائمها المالية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ج. ولكن للأغراض الضريبية، فإن لا يُسمح بإستقطاع مصروفات الضمان إلا عند سدادها بالفعل. ومن ثم فإنه لا يعترف بأي إلزام ضمان في الميزانية المعدة للأغراض الضريبية. وبذلك سوف تختلف الميزانية في نهاية سنة ١٩٩٣ كما يلي:

شركة Cumin

لأغراض الدفترية	لأغراض الإقرار الضريبي
٩٣/١٢/٣١	٩٣/١٢/٣١
٥٠٠٠٠٠٠ ج إلزام ضمانات مقدرة	— إلزام ضمانات مقدرة

وعند سداد إلزام الضمان، فسوف يقرر عن مصروف (استقطاع) للأغراض الضريبية، ولكن للأغراض الدفترية فإن هذا المصروف قد سبق الإعتراف به وبالتالي لا يُعترف بأي مقدار منه في المستقبل. ونتيجة لهذا الفرق المؤقت، فإن شركة Cumin يجب أن تعترف سنة ١٩٩٣ بالمنافع الضريبية (آثار ضريبية موجبة) للإستقطاعات الضريبية التي سوف تنتج عن تسوية هذا الإلتزام في المستقبل. ويُقرر عن هذه المنفعة الضريبية المستقبلية في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كأصل ضريبة مؤجلة deferred tax asset. وهناك طريقة أخرى لفهم هذه الحالة: حيث أن الإستقطاعات سوف تحدث في المستقبل، وهي مقادير غير خاضعة للضريبة. وتؤدي هذه الإستقطاعات لحفض الدخل الخاضع للضريبة عن الدخل المالي قبل الضريبة في المستقبل نتيجة للفرق المؤقتة الموجودة حالياً.

الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة DEFERRED TAX ASSET

يُعتبر الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة deferred tax asset عن الآثار الضريبية المؤجلة التي ترجع للفرق المؤقتة في الإستقطاعات. وبمعنى آخر، فإن الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة يتمثل في الزيادة في الضرائب المستحقة عن الفترة الحالية والتي يمكن إستردادها في فترات مستقبلية والتي ترجع للفرق المؤقتة في الإستقطاعات التي توجد في نهاية الفترة الحالية.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Hunt قامت بتحصيل إيجار قدره ٥٠٠٠٠ ج في سنة ١٩٩٣، وللأغراض الدفترية يُقرر عن هذا الإيجار كإيراد غير مكتسب، حيث أن الإيجار سوف يُقرر عنه كإيراد للأغراض الدفترية في سنة ١٩٩٤. ولكن للأغراض الضريبية، فإن الإيجار سيقدر عنه كإيراد في سنة ١٩٩٣، وهي فترة التحصيل. ونتيجة لذلك، فإن هناك إستقطاع سوف يحدث سنة ١٩٩٤ عند قيام الشركة بتسوية الإلتزام (الإيراد غير المكتسب) وذلك لأن الدخل الخاضع للضريبة سيكون أقل من الدخل المالي قبل الضريبة. ويمكن حساب الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة (بفرض معدل ضريبة ٤٠٪) كما يلي:

٥٠٠٠٠ ج	الأساس الدفترى للإيراد غير المكتسب (إلتزام)
— ج	الأساس الضريبي للإيراد غير المكتسب (إلتزام)
٥٠٠٠٠ ج	جملة الفرق المؤقت في نهاية سنة ١٩٩٣
٤٠٪	معدل الضريبة
٢٠٠٠٠ ج	الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣

وهناك طريقة أخرى لحساب الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة عن طريق إعداد جدول يوضح الإستقطاعات الموزعة على الفترات المستقبلية نتيجة للفروق المؤقتة في الإستقطاعات، كما يلي:

السنوات المستقبلية	
٥٠٠٠٠	المقادير التي يمكن استقطاعها في المستقبل
<u>٤٠ %</u>	معدل الضريبة
<u>٢٠٠٠٠</u>	الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة في نهاية ١٩٩٣

وبفرض أن سنة ١٩٩٣ هي السنة الأولى للعمليات بشركة Hunt ، وأن ضريبة الدخل المستحقة عن هذه السنة قدرها ١٠٠٠٠٠ ج، فإن مصروف ضريبة الدخل يُحسب كما يلي:

٢٠٠٠٠ ج	الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٣
<u>—</u>	الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة في بداية سنة ١٩٩٣
(٢٠٠٠٠)	مصروف الضريبة المؤجل (منفعة) عن سنة ١٩٩٣
<u>١٠٠٠٠٠</u>	مصروف الضريبة المستحق عن سنة ١٩٩٣
<u>٨٠٠٠٠</u>	مصروف ضريبة الدخل [الإجمالي] عن سنة ١٩٩٣

حيث تنتج هذه المنفعة الضريبية المؤجلة من الزيادة في الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة بين بداية الفترة المحاسبية ونهايتها، وتمثل هذه المنفعة الضريبية المؤجلة جزءاً سالباً داخل مصروف ضريبة الدخل. حيث أن مصروف ضريبة الدخل الإجمالي في قائمة الدخل المعدة عن سنة ١٩٩٣ وقدره ٨٠٠٠٠ ج يتكون من عنصرين هما - مصروف الضريبة المستحقة وقدره ١٠٠٠٠٠ ج ومنفعة الضريبة المؤجلة وقدرها ٢٠٠٠٠ ج. وفي نهاية سنة ١٩٩٣ تقوم شركة Hunt بإجراء قيد اليومية التالي لتسجيل مصروف ضريبة الدخل، ضرائب الدخل المؤجلة، ضريبة الدخل المستحقة:

٨٠٠٠٠	من حـ / مصروف ضريبة الدخل
٢٠٠٠٠	من حـ / أصل الضريبة المؤجلة
١٠٠٠٠٠	الى حـ / ضرائب الدخل المستحقة

وفي نهاية سنة ١٩٩٤ [السنة الثانية] فإن الفرق بين القيمة الدفترية والأساس

الضريبي للإيراد غير المكتسب يساوي الصفر، وبالتالي لا يوجد أي أصل متعلق بالضريبة المؤجلة في ذلك التاريخ، وبفرض أن ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٤ تبلغ ١٤٠٠٠٠ ج، فإنه يمكن حساب مصروف ضريبة الدخل عن سنة ١٩٩٤ كما يلي:

—	أصل الضرائب المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٤
٢٠٠٠٠	أصل الضرائب المؤجلة في بداية سنة ١٩٩٤
٢٠٠٠٠	مصروف الضريبة المؤجلة (منفعة) عن سنة ١٩٩٤
١٤٠٠٠٠ ج	مصروف الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٩٤
١٦٠٠٠٠	مصروف ضريبة الدخل [الاجمالي] عن سنة ١٩٩٤

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل ضرائب الدخل عن سنة ١٩٩٤ كما يلي:

١٦٠٠٠٠	من حـ/ مصروف ضريبة الدخل
٢٠٠٠٠	الى حـ/ أصل الضريبة المؤجلة
١٤٠٠٠٠	الى حـ/ ضرائب دخل مستحقة

كما يظهر حساب أصل الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٤ كما يلي:

حـ/ أصل الضريبة المؤجلة

سنة ١٩٩٤	٢٠٠٠٠	سنة ١٩٩٣	٢٠٠٠٠
----------	-------	----------	-------

ومن القضايا الأساسية في المحاسبة عن ضرائب الدخل تحديد ما إذا كان أصل الضرائب المؤجلة يجب الاعتراف به في السجلات المالية أم لا؟ في معياره رقم ٩٦ [SFAS No. 96] إتخذ FASB موقف قوى معارض لتسجيل أصول الضرائب المؤجلة، وبرر ذلك بأن الشركة لن تتفع من مقادير الإستقطاعات المستقبلية إلا إذا كان لديها دخل خاضع للضريبة في المستقبل. بمعنى أنه في حالة عدم وجود مقادير خاضعة للضرائب في المستقبل، فإنه لن توجد عندئذ منفعة من مقادير الإستقطاعات المستقبلية. ومن ثم فلا يوجد أي أصل. وقد عدل FASB عن هذا الرأي في نشرته الجديدة [المعيار ١٠٩] وأشار إلى أن الأصول المتعلقة بالضرائب المؤجلة تستوفي تعريف الأصل ومن ثم يجب التقرير عنها في القوائم المالية. ونحن نتفق مع هذا الرأي، لأن

أصل الضرائب المؤجلة يستوفي الشروط الثلاثة الأساسية التي يلزم توافرها في البند حتى يُقرر عنه كأصل وهي :

- ١ - أنه ينتج عن صفقة ماضية : ففي مثال شركة Hunt ، فإن التحصيل النقدي للإيجار مقدماً هو الحدث الماضي الذي نتج عنه فرق مؤقت في الإستقطاعات .
- ٢ - أنه يُبرز منافع محتملة في المستقبل : فالدخل الخاضع للضريبة أعلى من الدخل المالي قبل الضريبة في السنة الحالية (١٩٩٣) ، ولكن في السنة التالية سوف يحدث العكس ؛ بمعنى أن الدخل الخاضع للضريبة سيكون أقل من الدخل المالي قبل الضريبة . ولأن هذا الفرق المؤقت في الإستقطاعات يُخفض الضرائب المستحقة في المستقبل ، فإنه في نهاية السنة الحالية توجد منفعة محتملة في المستقبل .

- ٣ - تحكم الشركة في المنافع : حيث أن شركة Hunt لديها القدرة على الحصول على منافع الفروق المؤقتة الموجودة حالياً في الإستقطاعات عن طريق تخفيض الضرائب المستحقة عليها في المستقبل . حيث أن شركة Hunt لها حق كامل على هذه المنافع ويمكنها منع الأطراف الأخرى من الوصول إليها .

أصل الضريبة المؤجلة وحساب التقويم

DEFERRED TAX ASSET-VALUATION ACCOUNT

أن أصل الضريبة المؤجلة يُعترف به لكل الفروق المؤقتة في الإستقطاعات . ومع ذلك ، فإنه يجب تخفيض أصل الضريبة المؤجلة بمخصص تقويم إذا أشارت الأدلة المتاحة إلى احتمال عدم تحقق جزء أو كل من أصل الضريبة المؤجلة ، ويصل الإحتمال في هذه الحالة إلى مايزيد عن ٥٠٪ بقليل .

فبفرض أن شركة Jensen كان لديها فرق مؤقت في الاستقطاعات قدره ١٠٠٠٠٠٠ ج في نهاية السنة الأولى للتشغيل ، وأن معدل الضريبة بها ٤٠٪ بما يعني تسجيل أصل ضريبة مؤجلة بمقدار ٤٠٠٠٠٠ ج $[1000000 \times 40\%]$. وبفرض أن ضرائب الدخل المستحقة تبلغ ٩٠٠٠٠٠ ج ، فإن قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف ضريبة الدخل ، أصل الضريبة المؤجلة ، وضريبة الدخل المستحقة يكون كما يلي :

من حـ / مصروف ضريبة الدخل	٥٠٠٠٠٠
من حـ / أصل الضريبة المؤجلة	٤٠٠٠٠٠
الى حـ / ضرائب الدخل المستحقة	٩٠٠٠٠٠

وبعد فحص متأنى للأدلة المتاحة، وجدت الشركة أن هناك احتمال معقول بعدم تحقق ١٠٠٠٠٠ ج من هذا الأصل المتعلق بالضريبة المؤجلة. فيكون قيد اليومية اللازم لتسجيل هذا التخفيض في قيمة الأصل كما يلي:

١٠٠٠٠٠	من حـ / مصروف ضريبة الدخل
١٠٠٠٠٠	الى حـ / مخصص تخفيض أصل الضرائب المؤجلة لقيمتها المتوقع تحقيقها

حيث يزيد مصروف ضريبة الدخل في الفترة الحالية لأن المنافع الضريبية المتعلقة بجزء من الفرق المؤقت في الإستقطاعات لا يُتوقع تحقيقها، وفي نفس الوقت يتم فتح حساب تقييم للإعتراف بالإنخفاض في القيمة الدفترية لأصل الضريبة المؤجلة. ويمثل حساب تقويم هنا حساب مقابل contra يمكن التقرير عنه في القوائم المالية بالصورة التالية:

أصل الضريبة المؤجلة	٤٠٠٠٠٠ ج
ناقص مخصص تخفيض أصل الضريبة المؤجلة لقيمتها القابلة للتحقق	١٠٠٠٠٠
أصل الضريبة المؤجلة (صافي)	٣٠٠٠٠٠

ونخضع هذا المخصص للتقويم في نهاية كل فترة محاسبية. ففي نهاية السنة المالية التالية، إذا كان أصل الضريبة المؤجلة مازال يبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج، ولكن يُتوقع تحقق ٣٥٠٠٠٠ ج منه، فعندئذ يجري القيد التالي لتعديل حساب التقويم:

٥٠٠٠٠	من حـ / مخصص تخفيض أصل الضريبة المؤجلة
٥٠٠٠٠	الى حـ / مصروف ضريبة الدخل

ولتحديد مدى الحاجة لمخصص التقويم، فإنه يجب أخذ كل الأدلة المتاحة - سواء كانت إيجابية أو سلبية - في الاعتبار بناءً على أهمية كل منها. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة قد واجهت سلسلة من الخسائر خلال السنوات الماضية، فإن هناك إفتراض معقول بأن هذه الخسائر سوف تستمر وأن الشركة سوف تفقد المنافع المتعلقة بالإستقطاعات المستقبلية. وسوف تتم مناقشة استخدام حساب التقويم في ظل حالات أخرى أكثر تحديداً في أجزاء تالية من هذا الفصل.

العرض في قائمة الدخل

INCOME STATEMENT PRESENTATION

تعتمد عملية إضافة ضرائب الدخل المؤجلة إلى ضريبة الدخل المستحقة أو طرحها منها عند حساب مصروف ضريبة الدخل على الظروف المحيطة . على سبيل المثال ، فإن الزيادة في إلزام الضريبة المؤجلة يجب أن يُضاف إلى ضريبة الدخل المستحقة . ومن ناحية أخرى ، فإن الزيادة في أصل الضريبة المؤجلة يُطرح من ضريبة الدخل المستحقة . حيث يخضع حساب مصروف ضريبة الدخل للمعادلة التالية :

$$\boxed{\text{إجمالي مصروف ضريبة الدخل}} = \boxed{\text{ضريبة الدخل المستحقة}} \pm \boxed{\text{التغير في ضرائب الدخل المؤجلة}}$$

ويجب الإفصاح عن المكونات الهامة لمصروف ضريبة الدخل التي ترجع للعمليات المستمرة سواء في قائمة الدخل أو ضمن ملاحظات القوائم المالية ففي ظل المعلومات المتعلقة بشركة Anest السابقة ، فإن يمكن التقرير عن قائمة الدخل بها كما يلي :

شركة Anest

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

ج ١٠٠٠٠٠	الإيرادات
ج ٥٠٠٠٠	المصروفات
ج ٥٠٠٠٠	الدخل قبل ضرائب الدخل
	مصروف ضريبة الدخل
	المستحق
١٦٠٠٠	المؤجل
٢٠٠٠٠	صافي الدخل
٤٠٠٠	
٣٠٠٠٠	

حيث يتم التقرير عن كل من الجزء المستحق (مقدار ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة) والجزء المؤجل من مصروف ضريبة الدخل . ومن البدائل الأخرى أن يتم التقرير عن جملة مصروف ضريبة الدخل في قائمة الدخل مع الإشارة للجزء المستحق والجزء المؤجل منه في ملاحظات القوائم المالية . وعادة ما يُطلق على مصروف ضريبة الدخل «مخصص ضرائب الدخل» .

SPECIFIC DIFFERENCES

الأشكال المحددة للفروق

هناك العديد من البنود التي تخلق إختلافات بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المالي قبل الضريبة . ولأغراض الاعتراف في المحاسبة ، فإن هذه الفروق تشمل نوعين :

(١) الفروق المؤقتة ، و (٢) الفروق الدائمة .

Temporary Differences

الفروق المؤقتة

الفرق المؤقت هو فرق بين الأساس الضريبي لأصل أو التزام معين ومقداره المقرر عنه في الميزانية سوف ينتج عنه مقدار خاضع للضريبة أو إستقطاع ضريبي في فترة أو فترات مستقبلية وذلك عند تحقق مقادير الأصول المقرر عنها أو تسوية مقادير الإلتزامات المقرر عنها . وفيما يلي بعض الأمثلة على الفروق المؤقتة .

أمثلة على الفروق المؤقتة

(أ) إيرادات أو مكاسب تخضع للضريبة بعد أن يُعترف بها في الدخل المالي : حيث يمكن الإعتراف بأصل عن هذه الإيرادات أو المكاسب التي سينتج عنها مقادير خاضعة للضريبة في الفترات المستقبلية عند تغطية هذا الأصل ، ومنها :

١ - البيع بالتقسيط الذي تتم المحاسبة عنه على أساس الإستحقاق لأغراض التقرير المالي وعلى الأساس النقدي للأغراض الضريبية .

٢ - العقود التي تتم المحاسبة عنها على أساس نسبة الإتمام لأغراض التقرير المالي وعلى أساس العقد الكلي للأغراض الضريبية .

٣ - الإستثمارات التي تتم المحاسبة عنها على أساس طريقة حق الملكية equity method لأغراض التقرير المالي وطريقة التكلفة للأغراض الضريبية .

٤ - مكاسب التنازل الإجباري عن الأصول غير النقدية والتي يُعترف بها لأغراض التقرير المالي ولكنها تؤجل للأغراض الضريبية .

(ب) مصروفات وخسائر تستقطع بعد الإعتراف بها في الدخل المالي : حيث يمكن الإعتراف بالالتزام [أو أصل مقابل] عن المصروفات أو الخسائر التي سينتج عنها مقادير مستقطعة في السنوات التالية عند تسوية هذا الإلتزام ، ومنها :

١ - إلتزامات ضمان المنتج .

٢ - الإلتزامات المقدرة المتعلقة بالعمليات غير المستمرة أو إعادة تنظيم المنشأة .

٣ - التعويضات المقدرة عن دعاوى قضائية .

٤ - الخسائر المقدرة بإستخدام طريقة التكلفة أو السوق أيها أقل - مثلاً - على الأوراق المالية القابلة للتداول والمصنفة كأصول متداولة .

(ج) إيرادات أو مكاسب تخضع للضريبة قبل الإعتراف بها في الدخل المالي : حيث يمكن الاعتراف بالالتزام عن التحصيل المقدم لمقابل السلع أو الخدمات التي سوف تقدم في السنوات المستقبلية .

فلأغراض الضريبة تدخل المتحصلات المقدمة ضمن الدخل الخاضع للضريبة عند إستلام

النقدية ، وسوف ينتج عن تسوية هذا الإلتزام في المستقبل بتقديم السلع أو الخدمات (أو رد

الأموال عند إلغاء أوامر الشراء) إستقطاعات ضريبية ، ومنها :

- ١ - الإشتراكات المحصلة مقدماً.
- ٢ - متحصلات الإيجار المقدمة.
- ٣ - استخدام عمليات البيع وإعادة الإستئجار لأغراض التقرير المالي وعمليات البيع فقط للأغراض الضريبية.
- ٤ - عقود السداد المقدم والإمتيازات التي تحصل عليها الشركة مقدماً.
- د - مصروفات أو خسائر تستقطع قبل الإعتراف بها في الدخل المالي : حيث أن تكلفة أصل معين قد يتم إستقطاعها للأغراض الضريبية بصورة أسرع من إستنفادها لأغراض التقرير المالي. وبذلك فإن المقادير التي ستحصل عليها الشركة عند تغطية مقدار الأصل في المستقبل لأغراض التقرير المالي سوف تزيد عن الأساس الضريبي المتبقى للأصل، ومن ثم سينتج عنها مقادير خاضعة للضرائب في الفترات المستقبلية، ومنها :
 - ١ - الأصول القابلة للإهلاك، الموارد القابلة للنفاذ، والأصول غير الملموسة.
 - ٢ - تمويل خطط المعاشات الذي يزيد عن مصروف المعاش ويمكن إستقطاعه.
 - ٣ - المصروفات المسددة مقدماً التي تستقطع في الإقرار الضريبي عند سدادها.

وقد يصعب تحديد الفروق المؤقتة بالشركة. فمن الناحية المثالية، يجب على الشركة أن تقوم بإعداد ميزانية للأغراض الضريبية وتتم مقارنتها بالميزانية المعدة على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وسوف تتمثل أغلب الفروق بين الميزانيتين في فروق مؤقتة. ومع ذلك، فإن أغلب الشركات لاتعد ميزانية للأغراض الضريبية، ونتيجة لذلك، من الضروري إجراء فحص دقيق لعملية التسوية بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة.

نشأة وإنعكاس الفروق المؤقتة : تتمثل نشأة الفرق المؤقت في الفرق المؤقت المبدئي بين الأساس الدفترى والأساس الضريبي لأصل أو إلزام معين بغض النظر عن الأساس الأكبر من الآخر. ومن ناحية أخرى يحدث إنعكاس Reversing الفرق عند استبعاد فرق مؤقت ظهر في فترات سابقة وإزالة الأثر الضريبي له من حساب الضريبة المؤجلة.

على سبيل المثال، إفترض أن شركة Sharp كان لديها إهلاك ضريبي يزيد عن الإهلاك الدفترى بمقدار ٢٠٠٠ ج في سنوات ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١ وكان لديها زيادة في الإهلاك الدفترى عن الإهلاك الضريبي بمقدار ٣٠٠٠ ج في سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣ عن نفس الأصل وبفرض أن معدل الضريبة ٣٠٪، فإن حساب إلزام الضريبة المؤجلة سوف يعكس مايلي :

منه	ح/ إلتزام الضريبة المؤجلة	له
٩٠٠	سنة ١٩٩٢ الآثار الضريبة	سنة ١٩٨٩ الآثار الضريبة
٩٠٠	سنة ١٩٩٣ لإنعكاس الفروق	سنة ١٩٩٠ لنشأة الفروق
		سنة ١٩٩١

حيث أن الفروق التي تنشأ لدى شركة Sharp في كل من السنوات الثلاث الأولى تبلغ ٢٠٠٠ ج، ويكون الأثر الضريبي لكل منها ٦٠٠ ج. وسوف ينعكس الفرق بمقدار ٣٠٠٠ ج في كل من سنتي ١٩٩٢، ١٩٩٣، ويكون الأثر الضريبي في كل منها ٩٠٠ ج.

الفروق الدائمة Permanent Differences

إن بعض الفروق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المالي قبل الضريبة تكون دائمة. والفروق الدائمة هي بنود: (١) تدخل في تحديد الدخل المالي قبل الضريبة ولكنها لا تدخل أبداً never في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، أو (٢) تدخل في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ولكنها لا تدخل أبداً في تحديد الدخل المالي قبل الضريبة.

فالتشريعات الضريبية تتضمن العديد من البنود التي تهدف لتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وإجتماعية معينة. وقد تنص هذه البنود على إستبعاد إيرادات معينة من الخضوع للضرائب أو منع إستقطاع مصروفات معينة أو تسمح بإستقطاع مصروفات أخرى تزيد عن التكاليف التي تتحملها الشركة. فالشركات التي لديها دخل غير خاضع للضريبة أو مصروفات لا يُسمح بإستقطاعها أو مصروفات مستقطعة بالزيادة عن التكاليف التي تتحملها الشركة يكون لديها معدل ضريبة فعال effective مختلف عن معدل الضريبة السائد.

وطالما أن الفروق الدائمة لا تؤثر إلا على فترة حدوثها فقط، فإنه لا ينتج عنها أية مقادير خاضعة للضرائب أو أية إستقطاعات مستقبلية، وبالتالي فإنه لا يلزم الإعتراف بأية آثار ضريبية مؤجلة.

أمثلة على الفروق الدائمة

- (أ) بنود يعترف بها لأغراض التقرير المالي ولكن لا يعترف بها للأغراض الضريبة، ومنها:
- ١ - الفائدة المحصلة عن الديون المستحقة على الحكومة.
 - ٢ - متحصلات التأمين على حياة بعض العاملين بالشركة.

٣ - المصروفات المتعلقة بحقوق الإختيار المتعلقة بالأسهم stock option الممنوحة لبعض العاملين .

٤ - أقساط التأمين على الحياة التي تقوم به الشركة لبعض العاملين .

٥ - الغرامات والمصروفات الناجمة عن مخالفة القانون .

٦ - استهلاك الشهرة .

٧ - المصروفات الأخرى التي تتحملها الشركة للإستفادة من إعفاءات ضريبية .

(ب) بنود يُعترف بها للأغراض الضريبية ولكن لا يُعترف بها لأغراض التقرير المالي ، منها :

١ - إحتساب نفاذ للموارد الطبيعية يزيد عن تكلفتها .

٢ - إستقطاع التوزيعات التي تحصل عليها الشركة من إستثماراتها في شركات أخرى .

مثال توضيحي للفروق المؤقتة والدائمة :

لتوضيح العمليات الحسابية التي تُستخدم عند وجود كل من الفروق المؤقتة والدائمة ، إفترض أن شركة Tech قد قررت عن دخل مالي قبل الضريبة قدره ٢٠٠٠٠٠٠ ج في كل من السنوات ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ . وتخضع الشركة لمعدل ضرائب ٣٠٪ ، وكانت لديها الفروق التالية بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة :

١ - هناك مبيعات بالتقسيط قدرها ١٨٠٠٠ ج في سنة ١٩٩١ تم التقرير عنها للأغراض الضريبية على مدى فترة ١٨ شهر على أساس أقساط شهرية متساوية تبدأ في ١ يناير ١٩٩٢ ، في حين تم الاعتراف بالمبيعات بالكامل في سنة ١٩٩١ للأغراض الدفترية .

٢ - يبلغ إستهلاك الشهرة ٥٠٠٠ ج في كل من سنة ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، وهو لا يُستقطع للأغراض الضريبية .

ويمثل البند الأول فرق مؤقت في حين يمثل البند الثاني فرق دائم . ويمكن إجراء التسوية بين الدخل المالي قبل الضريبة لشركة Tech والدخل الخاضع للضريبة بها وحساب الضريبة المستحقة عن السنوات الثلاث كما يلي :

شركة Tech			
١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
ج ٢٠٠٠٠٠٠	ج ٢٠٠٠٠٠٠	ج ٢٠٠٠٠٠٠	الدخل المالي قبل الضريبة
			الفرق الدائم :
ج ٥٠٠٠	ج ٥٠٠٠	-	إستهلاك الشهرة

الفرق المؤقت :

٦٠٠٠	١٢٠٠٠	(١٨٠٠٠)	البيع بالتقسيط
٢١١٠٠٠	٢١٧٠٠٠	١٨٢٠٠٠	الدخل الخاضع للضريبة
%٣٠	%٣٠	%٣٠	معدل الضريبة
٦٣٣٠٠	٦٥١٠٠	٥٤٦٠٠	ضريبة الدخل المستحقة

حيث يُلاحظ أن الفروق التسبب زيادة الدخل المالي قبل الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة يتم استقطاعها من الدخل المالي قبل الضريبة عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة. وعلى العكس، فإن الفروق التي تسبب إنخفاض الدخل المالي قبل الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة تُضاف إلى الدخل المالي قبل الضريبة عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة.

وتؤخذ كل من الفروق المؤقتة والدائمة في الاعتبار عند إجراء التسوية بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة. وطالما أن الفرق الدائم [إستهلاك الشهرة] لا ينتج عنه أية مقادير خاضعة للضريبة أو إستقطاعات ضريبية في المستقبل، فإنه لا يُقرر عن ضرائب دخل مؤجلة متعلقة بهذه الفروق.

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل ضرائب الدخل بشركة Tech عن سنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ كما يلي:

٣١ ديسمبر ١٩٩١

٦٠٠٠٠	من حـ/ مصروف ضريبة الدخل [٥٤٠٠ + ٥٤٠٠٠]
٥٤٠٠٠	الى حـ/ ضريبة دخل مستحقة [١٨٢٠٠٠ × %٣٠]
٥٤٠٠	الى حـ/ إلزام ضريبة مؤجلة [١٨٠٠٠ × %٣٠]

٣١ ديسمبر ١٩٩٢

٦١٥٠٠	من حـ/ مصروف ضريبة الدخل [٦٥١٠٠ - ٣٦٠٠]
٣٦٠٠	من حـ/ إلزام ضريبة مؤجلة [١٢٠٠٠ × %٣٠]
٦٥١٠٠	الى حـ/ ضريبة دخل مستحقة [٢١٧٠٠٠ × %٣٠]

٣١ ديسمبر ١٩٩٣

٦١٥٠٠	من حـ/ مصروف ضريبة الدخل [٦٣٣٠٠ - ١٨٠٠]
١٨٠٠	من حـ/ إلزام ضريبة مؤجلة [٦٠٠٠ × %٣٠]
٦٣٣٠٠	الى حـ/ ضريبة دخل مستحقة [٢١١٠٠٠ × %٣٠]

حيث أن شركة Tech لديها فرق مؤقت واحد نشأ في سنة ١٩٩١ وإنعكس في سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣. ويؤدي هذا الفرق المؤقت لمقادير خاضعة للضرائب في المستقبل، ولذلك فإنه يُعترف بالتزام ضريبة مؤجلة في نهاية سنة ١٩٩١. ومع إنعكاس الفرق المؤقت يتم تخفيض إلزام الضريبة المؤجلة. كما أنه لا توجد أي مقادير ضريبة مؤجلة متعلقة بالفرق الناتج عن إستهلاك الشهرة لأنه يمثل فرق دائم.

وبالرغم من تطبيق المعدل الضريبي المحدد [٣٠٪] على السنوات الثلاث، فإن معدل الضريبة الفعال في سنة ١٩٩١ يبلغ ٣٠٪ $[٦٠٠٠٠٠ \div ٢٠٠٠٠٠٠]$ ، في حين يبلغ ٧٥، ٣٠٪ في سنتي ١٩٩٢، ١٩٩٣ $[٦١٥٠٠ \div ٢٠٠٠٠٠]$. ويرجع الفرق بين المعدل الساري والمعدل الفعال إلى وجود فرق دائم.

الإعتبارات الخاصة بمعدل الضريبة

TAX RATE CONSIDERATIONS

في الأمثلة السابقة لم يتغير معدل الضريبة المستخدم من سنة لأخرى. ولذلك فإنه لحساب مقدار ضريبة الدخل المؤجلة الذي يلزم التقرير عنه في الميزانية، يتم ضرب إجمالي الفرق المؤقت في معدل الضريبة الساري. ففي حالة شركة Tech مثلاً يتم ضرب إجمالي الفرق المؤقت وقدره ١٨٠٠٠ ج في معدل الضريبة المقرر وقدره ٣٠٪ للوصول إلى إلزام الضريبة المؤجلة وقدره ٥٤٠٠ ج $[١٨٠٠٠ \times ٣٠\%]$ في نهاية سنة ١٩٩١.

معدلات الضريبة المستقبلية Future Tax Rates

ولكن ماذا يحدث إذا كانت معدلات الضريبة مختلفة في المستقبل؟ في هذه الحالة يجب حساب ضرائب الدخل المؤجلة بناء على معدلات الضريبة في المستقبل. على سبيل المثال، إفترض أن شركة Morlan في نهاية سنة ١٩٩٠ كان لديها فروق مؤقتة إجمالية قدرها ٣٠٠٠٠٠ ج بيانها كما يلي :

١٠٠٠٠٠٠	الأساس الدفتری للأصول القابلة للإهلاك
٧٠٠٠٠٠	الأساس الضريبي للأصول القابلة للإهلاك
<u>٣٠٠٠٠٠</u>	الفروق المؤقتة الإجمالية

وعلاوة على ذلك، إفترض أن هذه الفروق المؤقتة سوف تنعكس وينتج عنها مقادير خاضعة للضريبة في السنوات التالية عندما تكون معدلات الضريبة السارية كما يلي :

الإجمالي	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٣٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	المقادير الخاصة للضريبة في المستقبل
	%٣٠	%٣٠	%٣٥	%٤٠	%٤٠	معدل الضريبة
١٠٨٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	إلتزام الضريبة المؤجلة

حيث يبلغ إجمالي إلتزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٠ مبلغ ١٠٨٠٠٠ ج. ولا يمكن إستخدام معدلات ضرائب أخرى بخلاف المعدل السارى في الفترة الحالية إلا إذا كانت هذه المعدلات الضريبية المستقبلية منصوص عليها enacted في القانون كما هو الحال في هذا المثال. فإذا لم يكن القانون قد نص على هذه المعدلات الجديدة بعد، فإنه يجب إستخدام معدل الضريبة الحالي في حساب ضرائب الدخل المؤجلة، حتى إذا كان هناك إحتمال لحدوث تغير في معدلات الضريبة المستقبلية.

وعند تحديد معدل الضريبة المناسب لحساب ضرائب الدخل المؤجلة، فإن الشركات تلتزم بإستخدام معدل الضريبة الحدى Marginal tax rate. ومعدل الضريبة الحدى هو معدل الضريبة المنصوص عليه والذي يتوقع تطبيقه على آخر جنيته من الدخل الخاضع للضريبة في الفترات التي يتوقع فيها تسوية إلتزام الضريبة المؤجلة أو تحقق أصل الضريبة المؤجلة. فالتشريعات الضريبية عادة ماتحدد معدلات الضريبة على أساس شرائح معينة للدخل. ومن ثم، فإنه عن حساب مقدار ضرائب الدخل المؤجلة، يجب على الشركات تحديد المعدل الذي سيُطبق على آخر جنيته من دخلها الخاضع للضريبة وإستخدام هذا المعدل في الحساب.

تعديل معدلات الضرائب في المستقبل Revision of Future Tax Rates

عند إدخال أي تعديل في معدلات الضريبة المنصوص عليها بالقانون، فإنه يجب تسجيل أثرها على حسابات ضرائب الدخل المؤجلة فوراً، كما يقرر عن هذه الآثار كتعديل لمصروف ضريبة الدخل في فترة إدخال هذا التعديل.

فبفرض أنه في ١٠ ديسمبر ١٩٩٠ تم تعديل قانون ضريبة الدخل بتخفيض معدل ضريبة الشركات من ٤٠٪ إلى ٣٥٪ على أن يبدأ سريان المعدل الجديد من ١ يناير ١٩٩٢. فإذا كان لدى شركة Hostel فرق مؤقت واحد في بداية سنة ١٩٩٠ متعلق بزيادة في الإهلاك الضريبي قدرها ٣ مليون ج، فإنها عندئذ ستقرر عن إلتزام ضريبة

مؤجلة قدره ١٢٠٠٠٠٠٠ ج [٤٠٪ × ٣٠٠٠٠٠٠٠]. فإذا كانت المقادير الخاضعة للضريبة المتعلقة بهذا الفرق يتوقع حدوثها بصورة منتظمة في السنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، فإن التزام الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٠ يجب أن يكون ١١٠٠٠٠٠ ج كما يلي:

الإجمالي	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٣٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	القيم الخاضعة للضريبة في المستقبل
	٪٣٥	٪٣٥	٪٤٠	معدل الضريبة
١١٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	إلتزام الضريبة المؤجلة

وعلى ذلك، فإنه يجب إجراء القيد التالي في نهاية سنة ١٩٩٠ للإعتراف بإنخفاض قدره ١٠٠٠٠٠٠ ج [١٢٠٠٠٠٠٠ - ١١٠٠٠٠٠٠] في إلتزام الضريبة المؤجلة كما يلي:

١٠٠٠٠٠ من حـ / إلتزام الضريبة المؤجلة
١٠٠٠٠٠ الى حـ / مصروف ضريبة الدخل

المحاسبة عن صافي خسائر التشغيل

ACCOUNTING FOR NET OPERATING LOSSES

تحدث خسائر التشغيل الصافية للأغراض الضريبية في السنة التي تزيد فيها الإستقطاعات الضريبية عن الإيرادات الضريبية. ومما يتنافى مع مبدأ العدالة أن تفرض ضرائب على الشركة في الفترات المربحة دون أن تتلقى هذه الشركة أي تخفيف ضريبي Tax relief خلال فترات تحقيق خسائر ضريبية. ومن ثم، فإنه في ظل شروط معينة تسمح أغلب قوانين الضرائب للمولين بإستخدام خسائر سنة معينة في مقابلة أرباح سنوات أخرى. ويتحقق ذلك عن طريق ترحيل الخسائر الضريبية إما للأمام carry forward أو للخلف carry back. وفي ظل هذا الشرط فإن الشركة لا تسدد أي ضرائب دخل في السنة التي تحقق فيها خسائر تشغيل صافية. وعلاوة على ذلك، فإنها قد تختار أحد البدائل التالية:

ترحيل الخسارة للخلف: فقد يُسمح للشركة بترحيل خسارة التشغيل الصافية لعدة سنوات سابقة وأن تسترد جزء من ضرائب الدخل التي سبق سدادها في تلك السنوات، كأن تقوم بترحيلها لمدة ٣ سنوات سابقة مثلاً. وفي هذه الحالة يجب ترحيل الخسارة

لأحداث السنوات أولاً ثم التي تسبقها حتى السنة الثالثة . وأية خسارة تبقى بعد الترحيل للخلف لهذه المدة المقررة - ٣ سنوات مثلاً - يمكن ترحيلها للأمام لعدد معين من السنوات وإستقطاعها من الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل

ترحيل الخسارة للأمام : قد تختار الشركة ترحيل الخسارة للأمام فقط ومقابلتها بالدخل الخاضع للضريبة في المستقبل وبحد أقصى معين لعدد السنوات . وقد تصل خسائر التشغيل في بعض الشركات لمبالغ ضخمة ينتج عنها وفر ضريبي كبير في المستقبل . ولذلك فإن الشركات التي تعاني من خسائر ضخمة تكون مرشحة للدخول في عمليات الاندماج ، لأنه في بعض الحالات قد تستخدم الشركة الدائجة هذه الخسائر في تخفيض ضريبة الدخل الخاصة بها

مثال توضيحي لترحيل الخسائر للخلف :

لتوضيح الإجراءات المحاسبية لترحيل صافي خسائر التشغيل للخلف ، إفترض أن شركة Groh لم تكن لديها أية فروق مؤقتة أو دائمة ، وكان لديها البيانات التالية :

السنة	الدخل الخاضع للضريبة أو الخسارة الضريبية	معدل الضريبة	الضريبة المسددة
١٩٨٨	٧٥٠٠٠ ج	٪ ٣٠	٢٢٥٠٠ ج
١٩٨٩	٥٠٠٠٠	٪ ٣٥	١٧٥٠٠
١٩٩٠	١٠٠٠٠٠	٪ ٣٠	٣٠٠٠٠
١٩٩١	٢٠٠٠٠٠	٪ ٤٠	٨٠٠٠٠
١٩٩٢	(٥٠٠٠٠٠)	—	—

ففي سنة ١٩٩٢ حققت شركة Groh خسائر تشغيل صافية وإختارت ترحيلها للخلف ، ويفرض أن القانون الضريبي السائد يسمح بترحيل الخسارة للخلف لمدة ٣ سنوات فقط ، فإن الخسارة ترحل أولاً للسنة الثالثة السابقة على سنة الخسارة وهي سنة ١٩٨٩ ، وعندئذ ترحل أي خسارة غير مستخدمة إلى سنة ١٩٩٠ ، ويُقابل الجزء المتبقى منها في النهاية بالدخل الخاضع للضريبة سنة ١٩٩١ . وطبقاً لذلك فسوف تقوم شركة Groh بإعداد إقرارات ضريبية معدلة عن كل من السنوات ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ وإسترداد مبالغ قدرها ١٢٧٥٠٠ ج [٨٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠ + ١٧٥٠٠] من الضرائب التي سبق سدادها في هذه السنوات .

حيث يمثل مبلغ ١٢٧٥٠٠ ج الأثر الضريبي [المنفعة الضريبية] لترحيل الخسارة للخلف سواء للأغراض المحاسبية أو الضريبية. ويجب الاعتراف بهذا الأثر الضريبي في سنة ١٩٩٢، وهي سنة تحقق الخسارة.

ولما كانت الخسارة الضريبية تؤدي لإكساب الشركة حق إسترداد أموال يمكن قياسه وقابل للتحقق حالياً، فإنه يجب الاعتراف بالمنفعة الضريبية المتعلقة بهذه الخسارة في فترة تحققها، وذلك عن طريقة إثباتها بالقيد التالي

١٢٧٥٠٠	من حـ / حساب قبض ضرائب دخل مستردة
١٢٧٥٠٠	الى حـ / منفعة ضريبة الدخل - ترحيل خسائر للخلف

حيث يُقرر عن الحساب المدين - حساب قبض ضرائب دخل مستردة - كأصل متداول في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؛ في حين يُقرر عن الحساب الدائن في قائمة دخل سنة ١٩٩٢ كم يلي:

شركة Groh	
قائمة دخل جزئية عن سنة ١٩٩٢	
خسائر التشغيل قبل ضرائب الدخل	(٥٠٠٠٠٠)
منفعة ضريبة الدخل - ترحيل خسائر للخلف	١٢٧٥٠٠
صافي الخسارة	<u>(٣٧٢٥٠٠)</u>

ولأن صافي خسائر التشغيل عن سنة ١٩٩٢ وقدرها ٥٠٠٠٠٠ ج تزيد عن جملة الدخل الخاضع للضريبة خلال السنوات الثلاث السابقة وقدره ٣٥٠٠٠٠ ج، فإن باقى الخسارة وقدره ١٥٠٠٠٠ ج يرحل للأمام. وإذا كانت هذه الخسارة متعلقة بأحد البنود غير العادية بقائمة الدخل، فإن الأثر الضريبي لها عادة ما يقرر عنه مقترناً بهذا البند غير العادي وليس مع العمليات العادية.

مثال توضيحي لترحيل الخسارة للأمام :

إذا لم تستوعب عملية الترحيل للخلف صافي خسارة التشغيل بالكامل أو إذا ما تقرر منذ البداية عدم الترحيل للخلف، فإن الخسارة يمكن أن تُرحل للأمام بحد أقصى عدد معين من السنوات. ولأن الترحيل للأمام يستخدم لمقابلة الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل، فإن الأثر الضريبي لترحيل الخسارة للأمام يتمثل في وفورات

ضريبة مستقبلية. ويعتمد تحقق هذه المنافع الضريبية المستقبلية على دخل الشركة في المستقبل، والذي قد تصاحبه درجة عالية من عدم التأكد.

والقضية المحاسبية الأساسية هنا هي ما إذا كان من الضروري أن تختلف متطلبات الإقرار بأصل ضريبة مؤجلة لكل من: (١) الفروق المؤقتة في الإقطاعات، و(٢) خسائر التشغيل المرحلة للأمام. يرى FASB أن هذه البنود متماثلة في جوهرها - حيث تمثل كل منها مقادير يمكن إقطاعاتها في الإقرارات الضريبية للسنوات التالية. ونتيجة لذلك، فقد توصل المجلس إلى عدم وجود ضرورة لاختلاف متطلبات الإقرار بأصل ضريبة مؤجلة في حالة الفروق المؤقتة في الإقطاعات عنه في حالة الخسائر الضريبية المرحلة للأمام.

الترحيل للأمام مع عدم وجود حساب تقويم: لتوضيح المحاسبة عن ترحيل خسائر التشغيل للأمام، نعود لمثال شركة Groh في الجزء السابق. ففي سنة ١٩٩٢ ستقوم الشركة بتسجيل الآثار الضريبية لترحيل خسائر قدرها ١٥٠٠٠٠٠ ج للأمام في صورة أصل ضريبة مؤجلة قدره ٦٠٠٠٠٠ ج (١٥٠٠٠٠٠ × ٤٠٪)، وذلك بافتراض أن معدل الضريبة المنصوص عليه في المستقبل يبلغ ٤٠٪. وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل منافع الترحيل للخلف والأمام سنة ١٩٩٢ كما يلي:

الإقرار بترحيل الخسارة للخلف

من حـ / حساب قبض ضرائب دخل مستردة	١٢٧٥٠٠
إلى حـ / منفعة ضريبة دخل - ترحيل خسائر للخلف	١٢٧٥٠٠

الإقرار بترحيل الخسارة للأمام

من حـ / أصل الضرائب المؤجلة	٦٠٠٠٠
إلى حـ / منفعة ضريبة دخل - ترحيل خسائر للأمام	٦٠٠٠٠

حيث يعترف فوراً بحساب قبض ضرائب دخل مستردة قدره ١٢٧٥٠٠ ج عن الضرائب التي سوف تستردها الشركة مما سبق سدادها في الماضي، كما يفتح حساب أصل للضرائب المؤجلة عن المنافع الخاصة بالوفورات الضريبية في المستقبل. وتمثل الأطراف الدائنة للقيود السابقة حسابات مقابلة contra لحساب مصروف ضريبة الدخل يتم عرضها في قائمة دخل سنة ١٩٩٢ كما يلي:

شركة Groh

قائمة دخل جزئية عن سنة ١٩٩٢

(٥٠٠٠٠٠)	خسائر التشغيل قبل ضرائب الدخل
	منفعة ضريبة الدخل:
١٢٧٥٠٠	منفعة ترحيل الخسائر للخلف
٦٠٠٠٠	منفعة ترحيل الخسائر للأمام
<u>١٨٧٥٠٠</u>	صافي الخسارة
<u>(٣١٢٥٠٠)</u>	

وفي سنة ١٩٩٣، إفتراض أن شركة Groh قد عادت لتحقيق أرباح وأن الدخل الخاضع للضريبة لديها قبل التعديل الخاص بترحيل الخسارة للأمام بلغ ٢٠٠٠٠٠ ج، وأنها تخضع لمعدل ضريبة ٤٠٪. وبذلك فإن شركة Groh سوف تحقق منافع الترحيل للأمام للأغراض الضريبية في سنة ١٩٩٣، والتي سبق الإقرار بها للأغراض المحاسبية في سنة ١٩٩٢. ويمكن حساب ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣ كما يلي:

٢٠٠٠٠٠ ج	الدخل الخاضع للضريبة قبل ترحيل الخسارة للأمام
<u>(١٥٠٠٠٠)</u>	الخسارة المرحلة للأمام
٥٠٠٠٠	الدخل الخاضع للضريبة عن سنة ١٩٩٣
<u>٤٠٪</u>	معدل الضريبة
<u>٢٠٠٠٠</u>	ضريبة الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل ضرائب الدخل في سنة ١٩٩٣ كما يلي:

٨٠٠٠٠	من حـ / مصروف ضريبة الدخل
٦٠٠٠٠	الى حـ / أصل الضرائب المؤجلة
٢٠٠٠٠	الى حـ / ضريبة الدخل المستحقة

حيث يتم تخفيض حساب أصل الضرائب المؤجلة لأن منافع ترحيل الخسارة الضريبية للأمام قد تحققت في سنة ١٩٩٣.

ولن توضح قائمة الدخل المعدة عن سنة ١٩٩٣ أية آثار ضريبية للترحيل سواء للخلف أو للأمام لأنه قد سبق التقرير عنها قبل ذلك، كما يتضح مما يلي:

شركة Groh

قائمة دخل جزئية عن سنة ١٩٩٣

٢٠٠٠٠٠	الدخل قبل ضرائب الدخل
	مصرف ضريبة الدخل :
٢٠٠٠٠	المستحق
٦٠٠٠٠	المؤجل
٨٠٠٠٠	صافي الدخل
١٢٠٠٠٠	

الترحيل للأمام مع وجود حساب تقديم : بالعودة إلى مثال شركة Groh ، إفترض أن هناك احتمال معقول بأن ترحيل الخسارة للأمام لن يتحقق بالكامل في السنوات المستقبلية . في هذه الحالة تسجل شركة Groh المنفعة الضريبية المتعلقة بترحيل خسائر قدرها ٣٥٠٠٠٠ ج للخلف والتي تبلغ ١٢٧٥٠٠ ج كما سبق إيضاحه . وعلاوة على ذلك ، فإنها تُسجل أصل ضريبة مؤجلة قدره ٦٠٠٠٠ ج $[١٥٠٠٠٠ \times ٤٠\%]$ عن المنافع المحتملة المتعلقة بترحيل الخسائر للأمام مصحوباً بمخصص لتخفيض أصل الضريبة المؤجلة بنفس المقدار . فتكون قيود اليومية سنة ١٩٩٢ كما يلي :

الإعتراف بترحيل الخسارة للخلف	
من حـ / حساب قبض ضرائب دخل مستردة	١٢٧٥٠٠
الى حـ / منفعة ضرائب دخل - ترحيل خسارة للخلف	١٢٧٥٠٠
الإعتراف بترحيل الخسارة للأمام	
من حـ / أصل ضرائب مؤجلة	٦٠٠٠٠
الى حـ / منفعة ضرائب دخل - ترحيل خسارة للأمام	٦٠٠٠٠
تسجيل مقدار المخصص	
من حـ / منفعة ضرائب دخل - ترحيل خسارة للأمام	٦٠٠٠٠
الى حـ / مخصص تخفيض أصل ضرائب مؤجلة لقيمتها القابلة للتحقيق	٦٠٠٠٠

حيث يُشير القيد الأخير إلى أنه طالما لا يوجد دليل إيجابي يكفي من الناحية الكمية والنوعية لنفي هذا الدليل السلبي القائل بإحتمال عدم تحقق أصل الضرائب المؤجلة ، فإنه يجب إثبات مخصص تقويم .

وسيكون العرض في قائمة دخل سنة ١٩٩٢ كما يلي :

شركة Groh

قائمة دخل جزئية عن سنة ١٩٩٢

(٥٠٠٠٠٠)	خسائر التشغيل قبل ضرائب الدخل
	منفعة ضريبة الدخل :
١٢٧٥٠٠	منفعة ترحيل الخسائر للخلف
(٣٧٢٥٠٠)	صافي الخسارة

وفي سنة ١٩٩٣، بفرض أن الشركة حققت دخل خاضع للضريبة قدره ٢٠٠٠٠٠ ج (قبل ترحيل الخسائر للأمام)، وأنها تخضع لمعدل ضريبة ٤٠٪، فإن أصل الضريبة المؤجلة يتحقق وتنتفى الحاجة إلى حساب المخصص. ويتم إجراء القيود التالية :

تسجيل ضرائب الدخل المستحقة والمؤجلة

٨٠٠٠٠	من حـ / مصروف ضريبة الدخل
٩٠٠٠٠	الى حـ / أصل الضرائب المؤجلة
٢٠٠٠٠	الى حـ / ضريبة دخل مستحقة

إستبعاد حساب المخصص والإعتراف بترحيل الخسارة للأمام

٩٠٠٠٠	من حـ / مخصص تخفيض أصل ضرائب مؤجلة لقيمتها القابلة للتحقق
٩٠٠٠٠	الى حـ / منفعة ضرائب دخل - ترحيل خسارة للأمام

حيث يتم حساب منفعة الترحيل للأمام بضرب الخسارة المرحلة وقدرها ١٥٠٠٠٠ ج في معدل الضريبة وقدره ٤٠٪، ويُقرر عن هذا المقدار في قائمة دخل سنة ١٩٩٣ لأنه لم يسبق الإعتراف به سنة ١٩٩٢. وبإفتراض أن دخل سنة ١٩٩٣ ناتج عن العمليات المستمرة، فإن قائمة الدخل سيتم عرضها بالصورة التالية :

شركة Groh

قائمة دخل جزئية عن سنة ١٩٩٣

٢٠٠٠٠٠ ج	الدخل قبل ضرائب الدخل
	مصروف ضريبة الدخل
٢٠٠٠٠	المستحق
٩٠٠٠٠	المؤجل
٢٠٠٠٠	منفعة ترحيل خسارة للأمام
(٦٠٠٠٠)	صافي الدخل
١٨٠٠٠٠	

كما يمكن إستخدام طريقة أخرى بالتقرير فقط عن جملة مصروف ضريبة الدخل وقدره ٢٠٠٠٠ في صلب قائمة الدخل مع الإفصاح عن مكونات مصروف ضريبة الدخل ضمن ملاحظات القوائم المالية .

العرض في القوائم المالية FINANCIAL STATEMENT PRESENTATION

نوضح فيما يلي أسلوب العرض الصحيح لضرائب الدخل في القوائم المالية .

Balance Sheet Presentation

العرض في الميزانية

حيث تُعرض حسابات الضرائب المؤجلة في الميزانية كأصول وإلتزامات ، مع ضرورة تصنيفها إلى مقادير متداولة وغير متداولة . حيث يُصنف إلتزام أو أصل الضريبة المؤجلة إلى متداول أو غير متداول بناءً على تصنيف الأصل أو الإلتزام المتعلق به لأغراض التقرير المالي . ويُعتبر أصل أو إلتزام الضريبة المؤجلة مرتبطاً بأصل أو إلتزام آخر إذا كان تخفيض هذا الأصل أو الإلتزام الآخر سيؤدي إلى إنعكاس أو تحول الفرق المؤقت . أما إلتزام أو أصل الضريبة المؤجلة الذي لا يرتبط بأصل أو إلتزام آخر لأغراض التقرير المالي - ومنها أصل الضريبة المؤجلة المتعلق بترحيل الخسائر للأمام - فإنه يجب تصنيفه طبقاً لتاريخ الإنعكاس المتوقع للفرق المؤقت .

ولتوضيح ذلك ، إفترض أن شركة Morgan تسجل مصروف الديون المعدومة بإستخدام طريقة المخصص للأغراض المحاسبية وطريقة التخفيض المباشر للأصل للأغراض الضريبية ، وكان رصيد حسابات القبض ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالشركة ٢ مليون ج ، ١٠٠٠٠٠٠ ج على التوالي . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه بإستخدام معدل ضريبة ٤٠٪ يكون لدى الشركة رصيد مدين لأصل الضريبة المؤجلة قدره ٤٠٠٠٠٠ ج [١٠٠٠٠٠٠ ج × ٤٠٪] . ويُعتبر هذا الرصيد المدين في حساب أصل الضريبة المؤجلة متعلقاً بأرصده حسابات القبض ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، لأن تحصيل أو إعدام حسابات القبض سيؤدي لإنعكاس الفرق المؤقت . ولذلك ، فإن أصل الضريبة المؤجلة يُصنف كأصل متداول وهو نفس تصنيف أرصدة حسابات القبض ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وفي الممارسة العملية تدخل أغلب الشركات في عدد ضخم من الصفقات التي ينتج عنها ضرائب مؤجلة . ويجب تحليل وتصنيف أرصدة حسابات الضريبة المؤجلة بالميزانية في مجموعتين : احدهما لصافي المقدار المتداول ، والأخرى لصافي المقدار غير المتداول .

وفيما يلي تلخيص لهذه الإجراءات :

- ١ - تصنيف المقادير إلى متداولة أو غير متداولة . فإذا كانت مرتبطة بأصل أو إلتزام معين ، فإنه يجب تصنيفها بنفس تصنيف هذا الأصل أو الإلتزام . وإذا لم تكن مرتبطة بأصل أو إلتزام معين ، فإنه يجب تصنيفها على أساس تاريخ الإنعكاس المتوقع .
 - ٢ - تحديد صافي المقدار المتداول عن طريق تجميع أصول وإلتزامات الضريبة المؤجلة المختلفة التي إعتبرت متداولة في التصنيف . فإذا تمثل الناتج الصافي في أصل يقرر عنه في الميزانية كأصل متداول وإذا تمثل في إلتزام يقرر عنه كإلتزام متداول .
 - ٣ - تحديد صافي المقدار غير المتداول عن طريق تجميع أصول وإلتزامات الضريبة المؤجلة المختلفة التي إعتبرت غير متداولة في التصنيف . فإذا تمثل الناتج الصافي في أصل يُقرر عنه في الميزانية كأصل غير متداول ، وإذا تمثل في إلتزام يقرر عنه كإلتزام غير متداول .
- ولتوضيح ذلك ، بفرض أن شركة Schot كان لديها أربعة بنود ضريبة مؤجلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وإتضح من تحليلها ما يلي :

شركة Schot

تصنيف الفروق المؤقتة الى متداولة وغير متداولة

الفرق المؤقت	الضريبة المؤجلة الناتجة عنه (أصل) إلتزام	حساب الميزانية المتعلق بها	التبويب
١ - إيجار محصل مقدماً : معترف به عند إكتسابه للأغراض المحاسبية وعند تحصيله للأغراض الضريبية	(٤٢٠٠٠)	إيجار غير مكتسب	متداول
٢ - استخدام إهلاك القسط الثابت للأغراض المحاسبية والإهلاك المعجل للأغراض الضريبية	٢١٤٠٠٠	المعدات	غير متداول
٣ - الإعتراف بأرباح البيع بالتقسيط في فترة البيع للأغراض المحاسبية وفترة التحصيل للأغراض الضريبية	٤٥٠٠٠	حساب قبض مبيعات بالتقسيط	متداول
٤ - إلتزامات ضمان : معترف بها في فترة البيع للأغراض المحاسبية ، وفترة السداد للأغراض الضريبية	(١٢٠٠٠)	إلتزام ضمانات مقدرة	متداول
الإجمالي	(٥٤٠٠٠)	٢٥٩٠٠٠	

وعلى ذلك، فإن صافي الضرائب المؤجلة التي يلزم إعتبارها متداولة في التبويب تتمثل في أصل قدره ٩٠٠٠ ج [٤٢٠٠٠ + ١٢٠٠٠ - ٤٥٠٠٠]، كما أن الضرائب المؤجلة التي يلزم إعتبارها غير متداولة في التصنيف تتمثل في إلتزام قدره ٢١٤٠٠٠. وبذلك تظهر ضرائب الدخل المؤجلة في ميزانية شركة Schot في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ كما يلي :

أصول متداولة :	
أصل ضريبة مؤجلة	٩٠٠٠
إلتزامات طويلة الأجل	
إلتزام ضريبة مؤجلة	٢١٤٠٠٠

وكما سبق القول، فإن أصل أو إلتزام الضريبة المؤجلة قد لا يتعلق بأصل أو إلتزام معين لأغراض التقرير المالي. ومن الأمثلة على ذلك مصروفات التأسيس التي يُعترف بها أحياناً كمصروفات عند تحملها لأغراض التقرير المالي ولكن للأغراض الضريبية يتم تأجيلها وإستقطاعها في سنوات تالية. ومن أمثلتها أيضاً خسائر التشغيل المرحلة للأمام. ففي كلا الحالتين لا يوجد أي أصل أو إلتزام معين مرتبط بالضريبة المؤجلة لأغراض التقرير المالي. وفي مثل هذه الحالات يجب تصنيف ضرائب الدخل المؤجلة طبقاً لتاريخ الإنعكاس المتوقع للفرق المؤقت الذي أنشأها. ويعني ذلك، أن الأثر الضريبي لإنعكاس أي فرق مؤقت خلال السنة التالية يجب التقرير عنه كأصل أو إلتزام متداول، في حين يُقرر عن الباقي بإعتباره غير متداول. وإذا أعتبر أصل الضريبة المؤجلة غير متداول، فإنه يجب إدراجة في جزء «الأصول الأخرى» بالميزانية.

ويجب الإفصاح عن جملة كل إلتزامات الضريبة المؤجلة وجملة كل أصول الضريبة المؤجلة وجملة مخصصات التقويم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب الإفصاح عن : (١) أي تغير صافي خلال العام في جملة مخصصات التقويم، (٢) أنواع الفروق المؤقتة، وعمليات الترحيل للأمام أو الترحيل للخلف التي ينتج عنها مقادير هامة نسبياً لأصول وإلتزامات الضريبة المؤجلة.

وتظهر ضريبة الدخل المستحقة كإلتزام متداول في الميزانية. وفي بعض الأحيان تلتزم الشركات بسداد مدفوعات ضريبة ربع سنوية مقدماً للجهات الضريبية، وتسجل هذه المدفوعات بالجانب المدين لحساب ضرائب دخل مدفوعة مقدماً. ونتيجة لذلك، فإن

رصيد حساب ضرائب الدخل المقدمة يُقابل مع رصيد حساب ضرائب الدخل المستحقة عند التقرير عن ضرائب الدخل بالميزانية.

Income Statement Presentation

العرض في قائمة الدخل

إن مصروف [أو منفعة] ضريبة الدخل يجب توزيعه على العمليات المستمرة، العمليات غير المستمرة، البنود غير العادية، الأثر المجمع للتغيرات المحاسبية، تعديلات الفترات السابقة. حيث يُعرف هذا المدخل بتوزيع الضريبة داخل الفترة In-tra-period tax allocation وسيتم مناقشته في جزء تال من هذا الفصل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب الإفصاح عن المكونات الهامة لمصروف ضريبة الدخل التي ترجع للعمليات المستمرة وهي :

- ١ - مصروف [منفعة] الضريبة المستحقة عن الفترة.
 - ٢ - مصروف [أو منفعة] الضريبة المؤجل، بخلاف المكونات الأخرى التالية.
 - ٣ - المزايا الضريبية للإستثمار.
 - ٤ - الإعانات والتبرعات الحكومية [بالجزء منها الذي يُعترف به كتخفيض لمصروف ضريبة الدخل].
 - ٥ - منافع ترحيل خسائر التشغيل للأمام (والتي ينتج عنها تخفيض لمصروف ضريبة الدخل).
 - ٦ - التعديلات في إلزام أو أصل الضريبة المؤجلة نتيجة التغير في نصوص القوانين الضريبية أو معدلات الضريبة أو التغير في الموقف الضريبي للمنشأة.
- وفي ملاحظات القوائم المالية تلتزم الشركات أيضاً بعمل تسوية بين مصروف ضريبة الدخل الذي يرجع للعمليات المستمرة والمقدار الناتج عن تطبيق معدلات الضريبة السارية على الدخل من العمليات المستمرة قبل الضريبة، حيث يجب الإفصاح عن القيمة المقدرة للضريبة وكل بند هام من بنود التسوية.
- وتُطالب الشركات بجوانب الإفصاح السابقة للعديد من الأسباب، نذكر بعضها فيما يلي :

- ١ - الحكم على نوعية العوائد : حيث أن العديد من المستثمرين الذين يرغبون في الحكم على نوعية عوائد شركة معينة يهتمون بعملية التسوية بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة. حيث أن العوائد التي تزيد نتيجة لأثر ضريبي موجب يجب فحصها بعناية، وخاصة إذا كان هذا الأثر الضريبي غير متكرر.

٢ - إجراء تنبؤ أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلية : حيث أن فحص الجزء المؤجل من مصروف ضريبة الدخل يوفر المعلومات اللازمة لتحديد ما إذا كانت الضرائب المسددة في المستقبل ستكون أكبر أم أقل . كما أن الفحص المتأنى قد يبرز سياسات الشركة المتعلقة برسملة التكاليف، الإعتراف بالإيرادات، والسياسات الأخرى التي تؤدي لظهور فروق بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة . ونتيجة لذلك، فإنه يمكن التنبؤ بالتخفيضات المستقبلية في التزامات الضريبة المؤجلة والتي تؤدي لفقد جزء من السيولة لأن مدفوعات الضريبة الفعلية ستكون أكبر من مصروف الضريبة المقرر عنه في قائمة الدخل .

٣ - المساعدة في وضع السياسات الحكومية : حيث أن تفهم المقادير التي تسدها الشركات بالفعل ومعدل الضريبة الفعال لها من الأمور المفيدة لصناع السياسة الحكومية . على سبيل المثال، فإنه في بداية السبعينات، وعندما حققت شركات البترول أرباح ضخمة، حاول العديد من السياسيين وغيرهم من الأطراف المهمة تحديد معدلات الضريبة الفعالة بهذه الشركات . ولكن لسوء الحظ، فإن المعلومات اللازمة لذلك لم تكن متاحة في التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات في ذلك الوقت .

الإفصاح عن ترحيل خسائر التشغيل للأمام

Disclosure of Operating Loss Carry-forwards

يجب الإفصاح عن مقدار وتاريخ إنقضاء أي خسائر تشغيل مرحلة للأمام للأغراض الضريبية . فعن طريق هذا الإفصاح يمكن للقارئ أن يحدد مقدار الدخل الذي يمكن الإعتراف به في المستقبل دون أن تسدد عنه ضرائب دخل .

وقد تمثل الخسائر المرحلة للأمام قيمة كبيرة بالنسبة للشركات التي ترغب في دمج هذه الشركة . حيث أن الشركات التي تعاني من خسائر ضخمة قد تجد أن قيمتها كشركة منقضية "dead" أكبر من قيمتها كشركة مستمرة alive ، لأن خسائرها الضريبية ذات قيمة ضئيلة بالنسبة لها ولكنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة لمنشآت أخرى . وبصفة مختصرة، فإن الترحيل للأمام قد تكون له قيمة إقتصادية حقيقية .

SPECIAL ISSUES

بعض القضايا الخاصة

إن هناك عدد من القضايا التي تستحق إهتماماً خاصاً عند المحاسبة عن ضرائب الدخل المؤجلة، وهي كما يلي :

- ١ - الفروق المؤقتة المتعددة.
- ٢ - ضرورة مخصص التقويم.
- ٣ - معدلات الضريبة المتعددة.
- ٤ - جدول المقادير الخاضعة للضرائب أو القابلة للإستقطاع في المستقبل.
- ٥ - الحد الأدنى لمصروف الضريبة.
- ٦ - توزيع الضريبة داخل الفترة.

Multiple Temporary Differences

تعدد الفروق المؤقتة

لتسهيل عملية المحاسبة عند وجود عدد من الفروق المؤقتة، فإنه من المفيد تصوير بعض الجداول. ففرض أن شركة Griggs كان لديها فرقان مؤقتان في سنة التشغيل الأولى بها، الأول يخص المبيعات بالتقسيط والثاني يخص تكاليف الضمان. ويمكن إستيضاح الإفتراضات الأخرى من البيانات الواردة بالجدول التالية :

الإجمالي	السنوات المستقبلة	
	١٩٩٥	١٩٩٤
المقادير الخاضعة للضرائب (الاستقطاعات الضريبية) في المستقبل :		
٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
البيع بالتقسيط		
(٩٠٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠٠)
تكاليف الضمان		

ويمكن حساب ضرائب الدخل المؤجلة التي يلزم التقرير عنها في نهاية سنة ١٩٩٣ كما يلي :

الضريبة المؤجلة		المقادير الخاضعة للضرائب :	
إلتزام	أصل	معدل الضريبة	الفروق المؤقتة (أو الاستقطاعات الضريبية) في المستقبل
٨٠٠٠٠		% ٤٠	٢٠٠٠٠٠
	(٣٦٠٠٠)	% ٤٠	(٩٠٠٠٠)
٨٠٠٠٠	(٣٦٠٠٠)		١١٠٠٠٠

(*) بسبب وجود معدل ضريبة واحد فإنه يمكن إجراء تسوية بين هذه المقادير، حيث أن $٨٠٠٠٠ = ١١٠٠٠٠ \times ٤٠\%$ + (٣٦٠٠٠).

ويكون قيد اليومية لتسجيل مصروف ضريبة الدخل عن الفترة، بإفتراض أن ضريبة

الدخل المستحقة عن العام تبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج، كما يلي :

من حـ/ مصروف ضريبة الدخل	٥٤٤٠٠٠
من حـ/ أصل الضريبة المؤجلة	٣٦٠٠٠
الى حـ/ ضرائب دخل مستحقة	٥٠٠٠٠٠
الى حـ/ إلزام ضريبة الدخل	٨٠٠٠٠

ضرورة مخصص التقييم Necessity for Valuation Allowance

يجب أخذ كل المعلومات الإيجابية والسلبية في الاعتبار عند تحديد مدى الحاجة لوجود مخصص تقويم لأصل الضريبة المؤجلة. حيث أن إمكانية تحقق أصل الضريبة المؤجلة يعتمد على مدى وجود دخل كافٍ خاضع للضريبة في المستقبل وكذلك في فترات ترحيل الخسائر للخلف والأمام التي يسمح بها القانون. وقد تُستخدم المصادر التالية للدخل الخاضع للضريبة في المستقبل في تحقيق المنفعة الضريبية المرتبطة بالفروق المؤقتة في الإستقطاعات وترحيل الخسائر للأمام :

مصادر دخل خاضع للضريبة في المستقبل

- أ - الإنعكاس المستقبل للفروق المؤقتة الخاضعة للضرائب حالياً.
 - ب - الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل بخلاف إنعكاس الفروق المؤقتة والترحيل للأمام.
 - ج - الدخل الخاضع للضريبة في سنوات الترحيل للخلف عندما يسمح قانون الضرائب بالترحيل للخلف.
 - د - استراتيجيات التخطيط الضريبي التي سيتم تطبيقها - عند الضرورة - من أجل : (على سبيل المثال).
- (١) التعجيل بالمقادير الخاضعة للضريبة للاستفادة من الترحيل للأمام قبل إنقضاء مدته .
 - (٢) تغيير صفة المقادير الخاضعة للضريبة أو الإستقطاعات الضريبية من إعتبارها دخل أو خسارة عادية إلى إعتبارها مكسب أو خسارة رأسمالية .
 - (٣) التحول من إستثمارات معفاة من الضريبة الى إستثمارات خاضعة للضريبة .

فإذا كان أحد هذه المصادر كافياً لتأكيد عدم ضرورة مخصص التقييم ، فإنه لا يجب أخذ المصادر الأخرى في الاعتبار.

ولكن من الصعب إستنتاج عدم الحاجة لمخصص التقييم عندما يوجد دليل سلبي ملموس مثل تراكم الخسائر في السنوات السابقة . ومن الأمثلة الأخرى على هذه الأدلة السلبية مايلي :

أدلة سلبية

- أ - تكرار حدوث خسائر التشغيل في الماضي أو منافع ترحيل خسائر للأمام تنتهي مدتها بدون استخدام.
- ب - توقع خسائر في السنوات القليلة المقبلة (في شركة تحقق أرباح حالياً).
- ج - وجود بعض الظروف المتعلقة unsettled بالشركة والتي - إذا تم تسويتها في غير صالح الشركة - سوف تؤثر بصورة عكسية على العمليات المستقبلية ومستويات الربح في السنوات المستقبلية بصورة مستمرة.
- د - وجود فترة ترحيل للخلف أو للأمام قصيرة بدرجة لن تسمح بتحقيق المنافع الضريبية إذا: (١) كان من المتوقع أن ينعكس فرق مؤقت كبير قابل للإستقطاع في سنة واحدة أو (٢) أن الشركة تعمل في مجال يتسم بالدورية والتقلب.

ومن الأمثلة على الأدلة الإيجابية التي قد تكون ضرورية لتوضيح مدى الحاجة لوجود مخصص تقييم عند وجود دليل سلبي ملموس مايلي :

أدلة إيجابية

- أ - العقود الحالية أو إتفاقات البيع التي سوف تنتج مايزيد عن الدخل الخاضع للضريبة الذي يكفي لتحقيق أصل الضريبة المؤجلة بناءً على أسعار البيع وهيكل التكاليف الحالية.
- ب - وجود زيادة في قيمة الأصول المقدرة عن الأساس الضريبي لصافي أصول الشركة بمقدار يكفي لتحقيق أصل الضريبة المؤجلة.
- ج - وجود سلسلة من الأرباح العالية لدى الشركة في الماضي باستثناء الخسارة التي نتجت عنها المقادير القابلة للإستقطاع في المستقبل (الخسارة الضريبية المرحلة للأمام أو الفروق المؤقتة التي يمكن إستقطاعها في المستقبل) مقترنة بدليل يُشير إلى أن هذه الخسارة ناتجة عن بند غير عادي وتمثل حالة إستثنائية وليست مستمرة.

Multiple Tax Rates

تعدد معدلات الضريبة

كما أشرنا فيما سبق ، فإن المعدل الحدى الذي يُستخدم في حساب الضرائب المؤجلة هو معدل الضريبة المنصوص عليه والذي يُتوقع تطبيقه على الجنيه الأخير من الدخل الخاضع للضريبة في الفترات التي يتم فيها تسوية إلزام الضريبة المؤجلة أو إسترداد أصل الضريبة المؤجلة . فإذا كان هناك تغير مرحلى في معدلات الضريبة أو كانت معدلات الضريبة المتدرجة تمثل عاملاً هاماً ، فإن تقدير معدل الضريبة الحدى يتطلب معرفة توقيت تسوية وتحقيق إلزامات وأصول الضريبة المؤجلة .

إلتزام الضريبة المؤجلة : إفتراض أن شركة Grandall في نهاية سنة ١٩٩٣ [السنة الثالثة للعمليات بها] كان لديها فروق مؤقتة خاضعة للضرائب قدرها ٢٤٠٠٠٠٠٠ ج ومن المتوقع أن ينتج عنها مقادير خاضعة للضرائب قدرها ٨٠٠٠٠٠٠ ج في كل من السنوات الثلاث التالية من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ . وكانت معدلات الضريبة المنصوص عليها بالقانون ٣٥٪ للسنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ، ٤٠٪ للسنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ ، ٤٥٪ لسنة ١٩٩٧ وما بعدها . ويفرض أنه يتوقع تحقيق دخل خاضع للضريبة في السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ ، فإن التزام الضريبة المؤجلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يبلغ ٩٦٠٠٠٠ ج على النحو التالي :

السنوات المستقبلية				
الإجمالي	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
٢٤٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	المقادير الخاضعة للضرائب في المستقبل :
	٤٠٪	٤٠٪	٤٠٪	معدلات الضريبة المنصوص عليها في المستقبل
٩٦٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	إلتزام الضريبة المؤجلة في ٩٣/١٢/٣١

ولنفرض الآن أن شركة Grandall يُتوقع أن تتحمل خسائر ضريبية في السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ ، فإن معدل الضريبة الحدى الذي سيستخدم في حساب إلتزام الضريبة المؤجلة هو ٣٥٪ وذلك إذا كان تحقق المنفعة الضريبية الخاصة بخسائر السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ سيتم عن طريق ترحيل هذه الخسائر للخلف إلى السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ . وبذلك يكون إلتزام الضريبة المؤجلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ في ظل هذا الإفتراض ٨٤٠٠٠٠٠ ج $[٢٤٠٠٠٠٠٠ \times ٣٥\%]$.

ومن ناحية أخرى ، إذا كان تحقق المنافع الضريبية الخاصة بهذه الخسائر الضريبية في السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ سيتم عن طريق ترحيل الخسارة للأمام إلى سنة ١٩٩٧ وما بعدها ، فإن المعدل الحدى الذي يلزم إستخدامه يكون ٤٥٪ . وفي هذه الحالة يكون إلتزام الضريبة المؤجلة ١٠٨٠٠٠٠ ج $[٢٤٠٠٠٠٠٠ \times ٤٥\%]$ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

أصل الضريبة المؤجلة : لتوضيح قياس أصل الضريبة المؤجلة إفتراض أن شركة Gate كان لديها فرق مؤقت قابل للإستقطاع في المستقبل في نهاية سنة ١٩٩٣ [السنة الثالثة للعمليات] قدره ٩٠٠٠٠٠٠٠ ج . ويتوقع أن ينتج عن هذا الفرق إستقطاعات ضريبية

قدرها ٣٠٠٠٠٠٠ ج في كل من السنوات الثلاث التالية (من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦). وكانت معدلات الضريبة المنصوص عليها ٣٠٪ في السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، ٤٠٪ في سنة ١٩٩٤ وما بعدها. وبذلك، فإن معدل الضريبة الذي يجب استخدامه في حساب مقدار أصل الضريبة المؤجلة هو ٤٠٪ إذا توقعت الشركة تحقيق المنافع الضريبية لهذه الفروق المؤقتة التي يمكن إستقطاعها عن طريق مقابله بالدخل الخاضع للضريبة في السنوات المستقبلية. وفي ظل هذا الافتراض فإن مقدار أصل الضريبة المؤجلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون ٣٦٠٠٠٠٠ ج $[9000000 \times 40\%]$.

كما أن معدل الضريبة الحدى الذي يلزم إستخدامه سيكون ٣٠٪ إذا توقعت الشركة أن تحقق المنفعة الضريبية لهذا الفرق المؤقت الذي يمكن إستقطاعه في المستقبل عن طريق ترحيل الخسارة للخلف [وذلك عندما تتوقع الشركة تحقيق خسائر ضريبة بدلاً من دخل خاضع للضريبة في المستقبل]. وفي هذه الحالة، فإن أصل الضريبة المؤجلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ سوف يبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ ج $[9000000 \times 30\%]$.

مخصص التقويم: إفترض أن شركة Gate السابقة قد قررت عن أصل ضريبة مؤجلة قدره ٣٦٠٠٠٠٠ ج $[9000000 \times 40\%]$ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣، ومن المتوقع تحقيقه عن طريق تخفيض الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل. كما نفترض أيضاً أن الدخل الخاضع للضريبة والضرائب المستحقة في كل من السنوات الثلاث ١٩٩١-١٩٩٣ كانت ٣٠٠٠٠٠٠ ج، ٩٠٠٠٠٠ ج على التوالي. في هذه الحالة هناك تأكيد من تحقيق منفعة ضريبية قدرها ٢٧٠٠٠٠٠ ج - على الأقل - وذلك لأنه يمكن الترحيل للخلف وإسترداد ضرائب قدرها ٢٧٠٠٠٠٠ ج $[9000000 \times 30\%]$ في حالة عدم وجود دخل خاضع للضريبة في المستقبل. ويعتمد الإعتراف بمخصص تقويم عن الجزء الباقي من أصل الضريبة المؤجلة وقدره ٩٠٠٠٠٠ ج $[3600000 - 2700000]$ على تقدير الإدارة - بناءً على الأدلة المتاحة لها - لإمكانية تحقق جزء أو كل المنافع الضريبية المتعلقة بالفروق المؤقتة التي يمكن إستقطاعها في السنوات المستقبلية.

جدولة المقادير الخاضعة للضرائب أو القابلة للإستقطاع

Pattern of Taxable or Deductible Amount

فعندما تنشأ الفروق المؤقت على مدى عدد من الفترات وتنعكس على مدى فترتين أو أكثر في المستقبل، يكون من الضروري في بعض الأحيان جدولة كل عمليات النشأة والإنعكاس المتعلقة بالفروق المؤقتة الحالية لتحديد الفترات المستقبلية التي ستحدث فيها

المقادير الخاضعة للضريبة أو المقادير المستقطعة. ويشيع إستخدام هذا التوزيع في الأصول القابلة للإهلاك. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Devall قد إقتنت أصول قابلة للإهلاك في بداية سنة ١٩٩٣، وأن العمر الإنتاجي لهذه الأصول ٥ سنوات ومحسب الإهلاك على أساس القسط الثابت لأغراض التقرير المالي، في حين يعجل بإستقطاع الإهلاك للأغراض الضريبية على مدى ٣ سنوات فقط، فيظهر جدول توزيع الإهلاك كما يلي:

السنة	الإهلاك الدفترى	الإهلاك الضريبي	الفرق المؤقت
١٩٩٣	٣٠٠٠٠	٤٩٥٠٠	(١٩٥٠٠)
١٩٩٤	٣٠٠٠٠	٦٧٥٠٠	(٣٧٥٠٠)
١٩٩٥	٣٠٠٠٠	٢٢٥٠٠	٧٥٠٠
١٩٩٦	٣٠٠٠٠	١٠٥٠٠	١٩٥٠٠
١٩٩٧	٣٠٠٠٠	—	٣٠٠٠٠
	<u>١٥٠٠٠٠</u>	<u>١٥٠٠٠٠</u>	<u>—</u>

وفي نهاية سنة ١٩٩٣، تكون جملة الفرق المؤقت ١٩٥٠٠، كما يكون جدول توزيع المقادير الخاضعة للضريبة والمقادير القابلة للإستقطاع في السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ كما يلي:

السنوات المستقبلية					المقادير الخاضعة للضريبة (القابلة للإستقطاع) في المستقبل
١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	الإجمالي	
(٣٧٥٠٠)	٧٥٠٠	١٩٥٠٠	٣٠٠٠٠	١٩٥٠٠	

ويمكن أن تكون هذه الجدولة هامة في تحديد مدى الحاجة لمخصص تقويم خاص بأصول الضريبة المؤجلة. كما أنها قد تكون هامة أيضاً في حساب الضرائب المؤجلة عندما تختلف معدلات الضرائب المنصوص عليها في كل من السنوات المستقبلية.

Alternative Minimum Tax

الحد الأدنى لمصروف الضريبة

تتطلب قوانين الضرائب في بعض الدول أن تقوم الشركة بحساب الضريبة المستحقة عليها باستخدام النظام الضريبي المعتاد ونظام آخر بديل يُعرف بنظام الحد

الأدنى لمصروف الضريبة (AMT). حيث يُستخدم نظام الحد الأدنى البديل لضمان أن الشركات لا تتجنب سداد حصة عادلة من ضرائب الدخل عن طريق المداخل المختلفة للتعجيل الضريبي .

ففي أي سنة مالية، يتمثل إلتزام ضريبة الدخل السنوي للشركة في الضريبة المحسوبة على أساس النظام العادي أو الضريبة المحسوبة على أساس نظام الحد الأدنى البديل أيهما أكبر. وعلاوة على ذلك، فإنه إذا استخدم نظام الحد الأدنى البديل فإنه يجب أن يتضمن أيضاً قياساً إلتزام (أصل) الضريبة المؤجلة بالمنشأة طبقاً لنصوص القانون الضريبي .

ويؤدي ذلك لجعل العمليات الحسابية معقدة للغاية، حيث أن الفروق المؤقتة بالشركة يمكن الإعتراف بها وقياسها بصورة مختلفة في ظل كل من النظامين، كما أن الفرق المؤقت قد يوجد في نظام واحد منهما فقط ولا يوجد في الآخر. ونتيجة لذلك، تلتزم الشركة بحساب ضريبة الدخل المستحقة وضرائب الدخل المؤجلة لكل من النظامين لتحديد المقادير الصحيحة التي يلزم التقرير عنها. ورغم أنه من الضروري أن أنفسهم المعالجة المحاسبية في ظل وجود نظام حد أدنى بديل، فإن التعقيدات التي يتضمنها تجعلنا نفضل إرجائه لمناهج ضريبة الدخل المتخصصة.

Intra-period Tax Allocation

توزيع الضريبة داخل الفترة

إن مقدار مصروف (أو منفعة) ضريبة الدخل يجب توزيعه بين العمليات المستمرة، العمليات غير المستمرة، البنود غير العادية، الأثر المجمع للتغيرات المحاسبية، وتعديلات الفترات السابقة. ويُعرف هذا المدخل بتوزيع الضريبة داخل الفترة.

فإذا لم يوجد بقائمة دخل الشركة سوى بند واحد بخلاف العمليات المستمرة، فإن ما يتبقى من الضريبة بعد التوزيع على العمليات المستمرة يُوزع على هذا البند. ولتوضيح ذلك، إفتراض أن شركة Copy كانت لديها خسارة عادية من العمليات المستمرة قدرها ٥٠٠٠٠٠٠ ج، وأن معدل الضريبة على الدخل العادي بها ٤٠٪. وعلاوة على ذلك، فقد كان لديها مكسب غير عادي قدره ٩٠٠٠٠٠٠ ج يخضع للضريبة على المكاسب الرأسمالية بمعدل ٣٠٪. ويتفق الدخل المالي قبل الضريبة مع الدخل الخاضع للضريبة (لا توجد فروق مؤقتة أو دائمة). في هذه الحالة، يمكن حساب الدخل الخاضع للضريبة وضريبة الدخل المستحقة كما يلي:

(٥٠٠٠٠٠)	الخسارة من العمليات المستمرة
<u>٩٠٠٠٠٠</u>	مكاسب غير عادية
٤٠٠٠٠٠	الدخل الخاضع للضريبة
<u>٪٣٠</u>	معدل الضريبة
<u>١٢٠٠٠٠</u>	ضريبة الدخل المستحقة

حيث يلاحظ أن خسارة العمليات المستمرة قد إستبعدت مقدار مماثل لها من المكاسب الرأسمالية كان سيخضع للضريبة بمعدل ٪٣٠. ويعني ذلك، أن هناك منفعة ضريبية قدرها ١٥٠٠٠٠ ج [٥٠٠٠٠٠ ج × ٪٣٠] تم توزيعها على العمليات المستمرة، كما يتضح مما يلي:

١٢٠٠٠٠	جملة مصروف ضريبة الدخل
(١٥٠٠٠٠)	المنفعة الضريبة التي تخص خسارة العمليات المستمرة
<u>٢٧٠٠٠٠</u>	مصروف الضريبة الذي يخص المكسب غير العادي

حيث يتمثل الأثر الضريبي الذي يخص المكسب غير العادي وقدره ٢٧٠٠٠٠ ج في حاصل جمع مصروف الضريبة الإجمالي وقدره ١٢٠٠٠٠ ج مع المنفعة الضريبية لخسارة العمليات المستمرة وقدرها ١٥٠٠٠٠ ج. وبذلك سيتم التقرير عن ضرائب الدخل في قائمة الدخل كما يلي:

(٥٠٠٠٠٠)	الخسارة قبل ضرائب الدخل والبنود غير العادية
<u>١٥٠٠٠٠</u>	منفعة ضريبة الدخل من خسائر التشغيل
(٣٥٠٠٠٠)	الخسارة قبل البنود غير العادية
<u>٦٣٠٠٠٠</u>	مكاسب غير عادية [خالصة الضريبة وقدرها ٢٧٠٠٠٠ ج]
<u>٢٨٠٠٠٠</u>	صافي الدخل

وتعد إجراءات توزيع الضريبة داخل الفترة في حالة وجود بندين أو أكثر بخلاف العمليات المستمرة من الأمور المعقدة التي تخرج عن نطاق هذا الكتاب.

المبادئ الأساسية لمدخل الأصل - الإلتزام

PRINCIPLES OF THE ASSET-LIABILITY APPROACH

يعتقد FASB أن طريقة الأصل - الإلتزام [ويطلق عليها أحياناً مدخل الميزانية] هي أكثر الطرق إتساقاً في المحاسبة عن ضرائب الدخل. فمن أهداف هذا المدخل الإعتراف بمقدار الضرائب المستحقة السداد أو التي يمكن إستردادها عن الفترة الحالية. كما أنه يهدف أيضاً للإعتراف بالالتزامات وأصول الضريبة المؤجلة المتعلقة بالآثار الضريبية المستقبلية للأحداث التي سبق الإعتراف بها في القوائم المالية أو الإقرارات الضريبية.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتم تطبيق المبادئ الأساسية التالية في المحاسبة عن ضرائب الدخل في تاريخ القوائم المالية:

- أ - يُعترف بالإلتزام ضريبي أو أصل ضريبي مستحق current عن الضرائب المقدرة المستحقة الدفع أو القابلة للإسترداد عن الإقرار الضريبي للسنة الحالية.
- ب - يُعترف بالإلتزام أو أصل ضريبة مؤجلة عن الآثار الضريبية المتوقعة في المستقبل التي ترجع للفروق المؤقتة أو ترحيل الخسائر للأمام بإستخدام معدل الضريبة الحدى المنصوص عليه.
- ج - يستند قياس الإلتزامات والأصول الضريبية سواء كانت مستحقة أو مؤجلة على نصوص القانون الضريبي، دون مراعاة لآثار التغيرات المحتملة في المستقبل في القوانين أو المعدلات الضريبية.
- د - يُعدل قياس أصول الضريبة المؤجلة - عند الضرورة - بما يمنع الإعتراف بمنافع ضريبية - بناء على الأدلة المتاحة - لايتوقع تحققها.

الحساب السنوي للإلتزامات وأصول الضريبة المؤجلة

ANNUAL COMPUTATION OF DEFERRED TAX LIABILITIES AND ASSETS

تتمثل إجراءات حساب ضرائب الدخل المؤجلة فيما يلي:

الإجراءات السنوية

- أ - تحديد كل من: (١) أنواع ومقادير الفروق المؤقتة الموجودة بالشركة، و (٢) طبيعة ومقدار كل نوع من خسائر التشغيل والخسائر الضريبية المرحلة للأمام والجزء المتبقى من فترة ترحيلها.
- ب - قياس جملة إلتزام الضريبة المؤجلة عن الفروق المؤقتة التي ستخضع للضريبة في المستقبل

- بإستخدام معدل الضريبة الحدى المنصوص عليه .
- ج - قياس جملة أصل الضريبة المؤجلة عن الفروق المؤقتة التي يمكن إستقطاعها في المستقبل وخسائر التشغيل المرحلة للأمام بإستخدام معدل الضريبة الحدى المنصوص عليه .
- د - قياس أصول الضريبة المؤجلة عن كل نوع من الخصومات الضريبية Tax credit المرحلة للأمام .
- هـ - تخفيض أصول الضريبة المؤجلة بمخصص تقويم إذا كان هناك إحتمال معقول - بناءً على الأدلة المتاحة - بعدم تحقق جزء من أصول الضريبة المؤجلة أو كل هذه الأصول ويجب أن يكون مخصص التقييم كافياً لتخفيض أصول الضريبة المؤجلة الى المقدار الذي يُحتمل تحققه منها .

وللمساعدة في فهم ضرائب الدخل المؤجلة يتم فيما يلي عرض ملخص لأهم المصطلحات :

ملخص للمصطلحات الأساسية

الترحيل للخلف : وهي إستقطاعات أو خصومات ضريبية لا يمكن الإستفادة منها في الإقرار الضريبي لسنة معينة ويمكن ترحيلها للخلف لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة أو الضرائب المسددة في سنة سابقة . فخسارة التشغيل المرحلة للخلف تمثل زيادة في الإستقطاعات الضريبية عن مجمل الدخل في سنة معينة . ويمثل الخصم الضريبي Tax credit المرحل للخلف مقدار الزيادة في الخصومات الضريبية المتاحة للإستخدام عن الحدود التي ينص عليها القانون .

الترحيل للأمام : وهي إستقطاعات أو خصومات لا يمكن الإستفادة منها في الإقرار الضريبي لسنة معينة ويمكن ترحيلها للأمام لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة أو الضرائب المسددة في فترة مستقبلية . فخسارة التشغيل المرحلة للأمام تتمثل في الزيادة في الإستقطاعات الضريبية عن مجمل الدخل في سنة معينة . كما يمثل الخصم الضريبي المرحل للأمام مقدار الزيادة في الخصومات الضريبية المتاحة للإستخدام عن الحدود التي ينص عليها القانون .

مصروف [منفعة] الضريبة المستحقة : وهو مقدار ضريبة الدخل المسدد أو المستحق السداد [أو الإسترداد] عن سنة معينة والمحدد بتطبيق نصوص القانون الضريبي على الدخل الخاضع للضريبة أو الزيادة في الإستقطاعات عن الإيرادات عن هذا العام .

الفرق المؤقت القابل للإستقطاع : وهي فروق مؤقتة ينتج عنها مقادير قابلة للإستقطاع في المستقبل وذلك عند تحقق أو تسوية الأصل أو الإلتزام المتعلق بها ، على التوالي .

أصل الضريبة المؤجلة : الآثار الضريبية المؤجلة التي ترجع لفروق مؤقتة قابلة للإستقطاع في المستقبل

وعمليات الترحيل للأمام .

الآثار الضريبية المؤجلة : وهي الآثار المستقبلية على ضرائب الدخل والناجمة عن الفروق المؤقتة وعمليات الترحيل للأمام والمقاسة باستخدام معدل الضريبة الحدى وفي ضوء نصوص القانون الضريبى في نهاية السنة الحالية .

مصرفوف [منفعة] الضريبة المؤجلة : وهو التغير الذي يحدث خلال العام في الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة بالشركة .

إلتزام الضريبة المؤجلة : الآثار الضريبية المؤجلة التي ترجع إلى فروق مؤقتة خاضعة للضريبة في المستقبل .

ضرائب الدخل : وتشمل الضرائب المحلية بكافة أشكالها والضرائب الأجنبية التي تستند للدخل .

ضرائب الدخل المستحقة السداد [أو الإسترداد] : وتُشير إلى مصرفوف [أو منفعة] ضريبة الدخل .

مصرفوف [منفعة] ضريبة الدخل : وهو حاصل جمع مصرفوف [منفعة] الضريبة المستحقة مع مصرفوف [منفعة] الضريبة المؤجلة .

معدل الضريبة الحدى : وهو معدل الضريبة المنصوص عليه بالقانون الذي يُتوقع تطبيقه على آخر جنيه من الدخل الخاضع للضريبة في الفترات التي يتوقع فيها تسوية إلتزام الضريبة المؤجلة أو تحقق أصل الضريبة المؤجلة .

الدخل الخاضع للضريبة : وهو الزيادة في الإيرادات الخاضعة للضريبة عن المصروفات التي يمكن إستقطاعها ضريبياً والإعفاءات خلال العام كما تحددها السلطات الضريبية .

الفرق المؤقت الخاضع للضريبة في المستقبل : وهي الفروق المؤقتة التي تنتج عنها مقادير خاضعة للضرائب في المستقبل وذلك عند تحقق أو تسوية الأصل أو الإلتزام المتعلق بها ، على التوالي .

الآثار الضريبية : وهي الآثار على ضرائب الدخل - المستحقة أو المؤجلة - الناجمة عن حدث معين .

إستراتيجية التخطيط الضريبى : وهو تصرف يستوفي معايير معينة ويتم تطبيقه لتحقيق منفعة ضريبية خاصة بخسارة تشغيل أو خصم ضريبى مرحل للأمام قبل إنقضاء فترة الترحيل المسموح بها . وتؤخذ إستراتيجيات التخطيط الضريبى في الإعتبار عند تحديد مدى الحاجة لمخصص تقويم لأصول الضريبة المؤجلة ومقدار هذا المخصص .

الفرق المؤقت : وهو الفرق بين الأساس الضريبى لأصل أو إلتزام معين ومقداره المقرر عنه في القوائم المالية والذي سيتيج عنه مقادير خاضعة للضرائب أو إستقطاعات ضريبية في السنوات المستقبلية وذلك عند تحقق و تسوية مقدار الأصل أو الإلتزام المتعلق به ، على التوالي .

مخصص التقويم : وهو ذلك الجزء من أصل الضريبة المؤجلة الذي يُوجد إحتمال معقول بعدم تحقق المنفعة الضريبية الخاصة به في المستقبل .

بعض التساؤلات النظرية SOME CONCEPTUAL QUESTIONS

إن طريقة الأصل - الإلتزام هي المدخل الذي يعتبره FASB مناسباً لتسجيل ضرائب الدخل المؤجلة . ومع ذلك ، تبقى بعض التساؤلات النظرية conceptual . وفيما يلي ثلاثة من هذه القضايا الهامة :

(١) عدم إستخدام عمليات الخصم : فبدون خصم قيمة الأصل أو الإلتزام [بمعنى مراعاة القيمة الحالية لها] ، فإن القوائم المالية لا تُشير إلى المنافع والأعباء الصحيحة للتأجيل الضريبي . وبالتالي تتأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة ، لأن الجنيه المتعلق بالتأجيل قصير الأجل يبدو بنفس قيمة الجنيه المتعلق بالتأجيل طويل الأجل .

(٢) قضية التبويب : ففي ضوء مدخل الأصل - الإلتزام ، فإن أصول وإلتزامات الضريبة المؤجلة يجب تبويبها بالميزانية بناءً على توقيت تحققها أو تسويتها . وفيما سبق ، كان FASB قد بنى الرأى القائل بأن الضرائب المؤجلة المتعلقة بفروق مؤقتة سوف تنعكس في الفترة التالية يجب التقرير عنها بإعتبارها متداولة . ويعتقد الكثيرون في صحة هذا المدخل ومن ثم فإنهم ، لا يتفقون مع متطلبات FASB الحالية .

(٣) المعايير الثنائية للإعتراف بأصل الضريبة المؤجلة : حيث يعتقد الكثيرون بأن المقادير القابلة للإستقطاع في المستقبل والنتيجة عن صافي خسائر تشغيل مرحلة للأمام تختلف عن المقادير القابلة للإستقطاع في المستقبل الناتجة عن عمليات عادية . ويُبرر ذلك بأن أصل الضريبة المؤجلة الناتج عن عمليات عادية يتمثل في سداد مقدم للضريبة ومن ثم يعتبر أصل في صورة ضريبة مسددة مقدماً ، ولكن في حالة الخسائر المرحلة للأمام ، فإنه لم يتم سداد أي ضريبة مقدماً .

كما يعلن آخرون بأن إحتمال تحقق الخسارة المرحلة للأمام منخفض ، ومن ثم فإنه يجب أن يوضع لها معيار أكثر «صرامة» severe من المعيار الخاص بالمقادير القابلة للإستقطاع الناتجة عن العمليات العادية . وقد إقترح البعض بأن يتعدل معيار الإعتراف بها من «الإحتمال المعقول» more likely than not إلى «الإحتمال المرجح»

probable للتحقق كما أشار البعض الآخر إلى أنه بسبب الطبيعة الخاصة لخسائر التشغيل الصافية ، فإنه لا يجب أبداً الاعتراف بأصول ضريبة مؤجلة عن هذه البنود .

من ذلك يتضح أن هناك من يوافق على استخدام مدخل الأصل - الإلتزام ، في حين يُطالب آخرون باستخدام مداخل أخرى مختلفة تماماً للتقرير عن ضرائب الدخل المؤجلة . وستتم تغطية هذه المداخل في الملحق الخاص بهذا الفصل .

ملحق الفصل العشرين

الجواب النظرية لتوزيع الضريبة بين الفترات

INTER-PERIOD TAX ALLOCATION

ليس هناك إتفاق عام على الرغبة في إستخدام عملية توزيع الضريبة بين الفترات حيث يعتقد البعض بأن المقدار الصحيح للضريبة الذي يلزم التقرير عنه في قائمة الدخل هو الضريبة التي تم فرضها بالفعل على هذا العام . وبصورة مختصرة، فإن هذه المجموعة المؤيدة لعدم التوزيع لاتعتقد بأن الإعتراف بضرائب دخل مؤجلة يوفر معلومات مفيدة، أو أن منافعة تزيد عن تكاليفه على الأقل . حيث يشيرون إلى أن طبيعة حساب إلزام الضريبة المؤجلة غير واضحة، ويعلنون أنه لايمثل إلزام في تاريخ إنشاء هذا الحساب لأنه غير مستحق السداد لأي طرف محدد . فساد ضرائب إضافية في المستقبل مشروط بتحقيق دخل خاضع للضريبة في المستقبل، فإذا لم يتحقق هذا الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل، فليس هناك إلزام . وبنفس الصورة، يعلن آخرون أنه إذا لم يتحقق دخل خاضع للضريبة في المستقبل، فإنه لايجب الإعتراف بأصل ضريبة مؤجلة .

ويعلن آخرون أن ضرائب الدخل تمثل توزيعاً للدخل وليست مصروف، ونتيجة لذلك فإن توزيعها بين الفترات المحاسبية أمر غير صحيح لأن الضرائب تعتبر توزيع إجباري للدخل وليست أحد المكونات الداخلة في تحديده .

وبالرغم من هذه الآراء، فقد بررت المهنة الإعتراف بضرائب الدخل المؤجلة على أساس مفاهيم الإعتراف الخاصة بالأصل أو الإلتزام . فضرائب الدخل نادراً ما تُسدد بالكامل في الفترة المتعلقة بها . ومع ذلك، فإنه من المتوقع إستمرار عمليات الوحدة المحاسبية في ظل عدم وجود دليل على خلاف ذلك، وبالتالي فإنه من المتوقع الإستمرار في فرض ضرائب دخل في المستقبل . ومن ثم، فإن هناك حاجة للإعتراف بالضرائب المؤجلة للتقرير عن الضرائب التي يتوقع سدادها أو إستردادها في المستقبل بسبب إختلاف المعالجة الضريبية لبنود معينة في الإقرار الضريبي عن معالجتها بالقوائم المالية .

ورغم سيادة الرأي الخاص بصحة الإعتراف بالضرائب المؤجلة، فإن هناك مفهومين يتعلقان بمدى تطبيق هذا الرأي: (١) التوزيع الشامل و (٢) التوزيع الجزئي.

التوزيع الشامل مقابل التوزيع الجزئي:

في ظل التوزيع الشامل، فإنه يُعترف بضرائب مؤجلة عن كل الفروق المؤقتة. حيث يعتقد مؤيدوا هذا الرأي أن ضرائب الدخل المؤجلة المقرر عنها يجب أن تعكس الآثار الضريبية لكل الفروق المؤقتة التي يتضمنها الدخل المالي قبل الضريبة بغض النظر عن الفترة التي سيتم فيها السداد أو الإسترداد الفعلي لضرائب الدخل المتعلقة بها. ويعترف هذا الرأي بأن مقدار ضريبة الدخل المستحق السداد لا يتساوي بالضرورة مع ضريبة الدخل المقرر عنها في القوائم المالية المتعلقة بالفترة الحالية. ونتيجة لذلك، فإنه يجب الإعتراف بضرائب مؤجلة عند نشأة هذه الفروق المؤقتة حتى إذا كان من المؤكد أن إنعكاس هذه الفروق في الفترات المستقبلية سيتم عن طريق نشأة فروق أخرى في ذلك الوقت. ومن ثم، فإن الفروق المتجددة بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المالي قبل الضريبة تؤدي إلى تأجيل ضريبي غير محدود المدة.

ومن أمثلة الفروق المؤقتة المتجددة Recurring إستخدام الإهلاك المعجل للأغراض الضريبية بواسطة شركة تستخدم إهلاك القسط الثابت لأغراض التقرير المالي. حيث يؤدي ذلك لتراكم إلتزامات ضريبة مؤجلة لن يتم سدادها طالما أن الشركة تقتنى الأصول القابلة للإهلاك بمعدل أسرع من إستبعادها. فبالرغم من أن الضرائب المؤجلة المتعلقة بأصول معينة تنعكس بالفعل، فإن الرصيد الإجمالي للضرائب المؤجلة يظل ثابتاً أو يستمر في التزايد بسبب تكرار شراء أصول إضافية.

ويعلن مؤيدوا التوزيع الجزئي أنه إذا لم تكن قيم الضريبة المؤجلة من المتوقع سدادها أو تغطيتها خلال فترة زمنية مناسبة، فإنها لا يجب أن تؤثر على الدخل المقرر عنه. ومن ثم، فإنه يُعتبر من غير المناسب الإعتراف بضرائب دخل مؤجلة عن الفروق المؤقتة المتجددة التي ينتج عنها تأجيل ضريبي غير محدد المدة. فالقاعدة الأساسية في ظل هذا الرأي أن مصروف الضريبة المقرر عنه في فترة معينة يجب أن يتساوي مع الضريبة المستحقة السداد عن هذه الفترة. ومن ثم، فإن الفروق المؤقتة الهامة نسبياً وغير المتجددة فقط هي التي يجب أن تؤدي للإعتراف بضرائب مؤجلة، كما أن الضرائب المؤجلة لا يجب الإعتراف بها إلا إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن يتم سدادها أو تغطيتها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً لا تتجاوز - على سبيل المثال - ثلاث سنوات. ومن

أمثلة ذلك عمليات البيع بالتقسيط التي يتم فيها التقرير عن حساب القبض ومجمل الربح في تاريخ البيع لأغراض التقرير المالي وعند التحصيل للأغراض الضريبية .
ويعلن مؤيدوا التوزيع الشامل أن التوزيع الجزئي يُعد خروجاً على محاسبة الإِستحقاق لأنه يركز على التدفقات النقدية، في حين أن التوزيع الشامل يؤدي لزيادة درجة الدقة والإِتساق في الإِعتراف بالأصول والإلتزامات . وتُطالب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حالياً بتطبيق مدخل التوزيع الشامل .
المداخل النظرية لضرائب الدخل المؤجلة :

تمثل وجهات النظر السابقة المتعلقة بعدم التوزيع أو التوزيع الجزئي أو التوزيع الشامل مداخل مختلفة لمشكلة تحديد تلك الصفقات التي يكون من المناسب الإِعتراف بضرائب دخل مؤجلة عنها . حيث تختلف هذه الآراء الثلاثة في مدى وجوب الإِعتراف المحاسبي بالآثار الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة . ولأن معدلات الضريبة تتغير مع الوقت، فإن هناك تساؤلات إضافية تظهر حول طريقة التوزيع الضريبي التي يلزم إستخدامها في المحاسبة عن الآثار الضريبية وكيفية عرض هذه الآثار في القوائم المالية . وقد قُدمت ثلاث طرق مختلفة للتوزيع الضريبي هي :

(١) طريقة التأجيل ، (٢) طريقة الأصل - الإلتزام ، و (٣) طريقة التقرير خالص الضريبة .

طريقة التأجيل : في ظل هذه الطريقة يستند حساب مقدار ضريبة الدخل المؤجلة على معدلات الضريبة السارية عند نشأة الفرق المؤقت الذي أحدثها . ولا يعدل رصيد الضرائب المؤجلة ليعكس التغيرات اللاحقة في معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة . ومن ثم ، فإن رصيد ضرائب الدخل المؤجلة قد لا يكون ممثلاً للمقدار الفعلي لضرائب الدخل الإضافية المستحقة السداد أو الإِسترداد في الفترات التي ينعكس فيها الفرق المؤقت . وفي ظل هذه الطريقة فإن الأعباء والخصومات المؤجلة المتعلقة بالفروق المؤقتة تمثل الإِعتراف المتجمع بآثارها الضريبية ولا تمثل مقادير مستحقة التحصيل أو السداد بالمعنى الإِقتصادي لذلك . حيث أن هذا المدخل يهتم بقائمة الدخل ويُرَكز على المقابلة الصحيحة بين المصروفات والإيرادات في الفترات التي تنشأ فيها الفروق المؤقتة .
وهذه الطريقة غير مقبولة لأغراض التقرير المالي .

طريقة الأصل - الإلتزام : في ظل هذه الطريقة ، يستند حساب مقدار ضريبة الدخل المؤجلة على معدلات الضريبة التي يُتوقع سريانها خلال الفترات التي ستنعكس فيها

الفروق المؤقتة . وعادة ما يُفترض أن معدلات الضرائب الحالية سوف تستمر في المستقبل . ومع ذلك ، فإذا نص القانون على تغير معدلات الضريبة في المستقبل ، فإنه يجب استخدام المعدل الجديد في ظل طريقة الأصل - الإلتزام . ففي ظل هذه الطريقة ، يُنظر للضرائب المؤجلة على أنها إلتزامات إقتصادية عن ضرائب مستحقة السداد في المستقبل أو أصول إقتصادية عن ضرائب مستحقة مقدماً . وهي طريقة تهتم بالميزانية ، حيث تركز على منفعة القوائم المالية في تقييم المركز المالي والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . وتطالب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حالياً باستخدام طريقة الأصل - الإلتزام في توزيع الضرائب بين الفترات .

طريقة التقرير خالص الضريبة Net-of-Tax Method

في ظل هذه الطريقة لا يُقرر عن أي حساب ضريبة مؤجلة في الميزانية . كما أن مقدار مصروف ضريبة الدخل المقرر عنه في قائمة الدخل يتساوي مع مقدار الضريبة المستحقة السداد عن الفترة . ولا يُقرر عن الآثار الضريبية للفروق المؤقتة [والتي تحدد باستخدام طريقة التأجيل أو طريقة الأصل - الإلتزام] بصورة مستقلة ، وإنما يُقرر عن هذه الآثار كتعديلات للقيم الدفترية لأصول أو إلتزامات معينة ولإيرادات أو المصروفات المتعلقة بها . حيث يعترف هذا الرأي بأن الخضوع للضريبة في المستقبل وإمكانية الإستقطاع الضريبي في المستقبل تُعد عوامل هامة في عملية تقييم الأصول والإلتزامات الضريبية المنفردة .

على سبيل المثال ، فإنه يُقال أن الإهلاك يخفض قيمة أصل معين بسبب الإنخفاض في المنفعة الإقتصادية لهذا الأصل وكذلك بسبب فقد جزء من الإستقطاعات الضريبية المستقبلية ، ويؤدي الإهلاك المعجل لإستخدام هذا الجزء من قيمة الأصل بصورة أسرع مما يفعله إهلاك القسط الثابت . وفي ظل هذا الرأي ، فإن مصروف الإهلاك المقرر عنه في قائمة الدخل سوف يتضمن - علاوة على مقدار الإهلاك على أساس القسط الثابت - مقدار مساوي للآثر الضريبي الحالي لزيادة الإهلاك الضريبي عن الإهلاك المحاسبي . وفي الميزانية سوف يتم التقرير عن إجمالي الآثر الضريبي المؤجل كتخفيض للأصل المتعلق به وليس كرصيد دائن في حساب إلتزام الضريبة المؤجلة . ففي ظل هذه الطريقة يتم التقرير عن حسابات الأصول ، الإلتزامات ، الإيرادات ، والمصروفات بعد الآثر الضريبي أو خالصة الضريبة net-of-tax . وهذه الطريقة غير مقبولة حالياً لأغراض التقرير المالي .

مثال على الطرق المختلفة للتوزيع الضريبي :

لتوضيح الفروق بين هذه الطرق الثلاث لتوزيع الضريبة بين الفترات ، إفترض أنه في ١ يناير ١٩٩٢ قامت شركة Orange بإقتناء آلة عمرها الإنتاجي ٥ سنوات مقابل ١٠٠٠٠٠ ج وليس لها قيمة نفاية ، مع إهلاكها على أساس القسط الثابت لأغراض التقرير المالي ، في حين أن الإهلاك السنوي للأغراض الضريبية يبلغ ٢٥٠٠٠ ج . وكان معدل الضريبة لسنة ١٩٩٢ يبلغ ٤٠٪ ، ولكن معدل الضريبة المنصوص عليه في القانون عن السنوات المستقبلية ٥٠٪ . ويفرض أن الدخل قبل الإهلاك والضرائب يبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج سنة ١٩٩٢ ، فإنه يمكن حساب ضريبة الدخل المستحقة عن العام كما يلي :

٢٠٠٠٠٠ ج	الدخل قبل الإهلاك وضرائب الدخل
<u>٢٥٠٠٠</u>	الإهلاك للأغراض الضريبية
١٧٥٠٠٠	الدخل الخاضع للضريبة
<u>٤٠٪</u>	معدل الضريبة
<u>٧٠٠٠٠</u>	ضريبة الدخل المستحقة

كما تبدو قائمة الدخل الموجزة عن سنة ١٩٩٢ في ظل الطرق الثلاث كما يلي :

الأصل - الإلتزام خالص الضريبة	التأجيل	الدخل قبل الإهلاك وضرائب الدخل
٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
<u>٢٢٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>
١٧٨٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
<u>٧٠٠٠٠</u>	<u>٧٠٠٠٠</u>	<u>٧٠٠٠٠</u>
—	٢٥٠٠	٢٠٠٠
<u>٧٠٠٠٠</u>	<u>٧٢٥٠٠</u>	<u>٧٢٠٠٠</u>
١٠٨٠٠٠	١٠٧٥٠٠	١٠٨٠٠٠
		صافي الدخل

ففي ظل طريقة التأجيل ، يتم حساب الجزء المؤجل من ضرائب الدخل كما يلي :

الإهلاك للأغراض الضريبية	ج ٢٥٠٠٠
الإهلاك للأغراض الدفترية [١٠٠٠٠٠٠ ج × ٢٠٪]	٢٠٠٠٠
الفرق	٥٠٠٠
معدل الضريبة	٪٤٠
الرصيد الدائن لضريبة الدخل المؤجلة	٢٠٠٠

وفي ظل طريقة الأصل - الإلتزام ، فإن حساب الجزء المؤجل من ضرائب الدخل يشابه ماسبق بإستثناء أن معدلات الضرائب المستقبلية هي التي تُستخدم بدلاً من المعدل الحالي ، كما يلي :

الإهلاك للأغراض الضريبية	ج ٢٥٠٠٠
الإهلاك للأغراض الدفترية [١٠٠٠٠٠٠ ج × ٢٠٪]	٢٠٠٠٠
الفرق	٥٠٠٠
معدل الضريبة	٪٥٠
إلتزام الضريبة المؤجلة	٢٥٠٠

وفي ظل طريقة التقرير خالص الضريبة تكون عملية الحساب أكثر تعقيداً . فكما سبق القول ، فإن مصروف الإهلاك المقرر عنه في قائمة الدخل سوف يتضمن - علاوة على مقدار الإهلاك على أساس القسط الثابت - مقدار مساوي للأثر الضريبي الحالي لزيادة الإهلاك الضريبي عن الإهلاك الدفترية . ويتضح ذلك مما يلي : (*)

(*) من الناحية النظرية ، فإنه في ظل طريقة التقرير خالص الضريبة نفترض أن الشركة تقوم بشراء بندين عندما تشتري أصل معين ؛ حيث يتمثل البند الأولي في الخدمات المحتملة للأصل ، والبند الثاني في الاستقطاعات الضريبية المتعلقة بهذا الأصل . ففي هذا المثال ، يبلغ بند الخدمات المحتملة ٦٠٠٠٠ ج (١٠٠٠٠٠٠ ج × ٦٠٪) ، كما يبلغ بند الاستقطاعات الضريبية ٤٠٠٠٠ ج (١٠٠٠٠٠٠ ج × ٤٠٪) . وفي السنة الأولى ، يتم إهلاك بند الخدمات المحتملة بمعدل ٢٠٪ ، في حين يهلك بند الاستقطاعات الضريبية بمعدل ٢٥٪ . ومن ثم فإنه يمكن حساب الإهلاك الكلي عن العام كما يلي :

إهلاك بند الخدمات المحتملة (٦٠٠٠٠ × ٢٠٪)	ج ١٢٠٠٠
إهلاك بند الاستقطاعات الضريبية (٤٠٠٠٠ × ٢٥٪)	ج ١٠٠٠٠
مصروف الإهلاك	٢٢٠٠٠

حيث يلاحظ أن مقدار الإهلاك وقدره ٢٢٠٠٠ ج يتساوي مع المقدار المقرر عنه في ظل طريقة التقرير خالص الضريبة .

الإهلاك للأغراض الدفترية $[100000 \times 20\%]$	٢٠٠٠٠ ج
الأثر الضريبي للزيادة في الإهلاك $[(250000 - 200000) \times 40\%]$	٢٠٠٠
مصاريف الإهلاك	<u>٢٢٠٠٠</u>

وعلى ذلك، فإنه في ظل طريقة التقرير خالص الضريبة يكون مصروف الإهلاك، مجمع الإهلاك أعلى بمقدار ٢٠٠٠ ج.

ويلاحظ أن كلاً من طريقة التأجيل وطريقة التقرير خالص الضريبة تقرر عن نفس صافي الدخل. فالفرق بين هاتين الطريقتين يتعلق بتصنيف المصروف ومدى الاعتراف بحساب ضريبة مؤجلة. وتستخدم طريقة الأصل - الإلتزام معدل ضريبة مختلف - أعلى في هذه الحالة - عن المعدل المستخدم في طريقة التأجيل وطريقة التقرير صافي الضريبة، ومن ثم فإن صافي الدخل في ظلها يكون مختلف - أقل في هذه الحالة.

الأسئلة

- (١) وضح معنى الفروق المؤقتة في علاقتها بحساب الضريبة المؤجلة مع إعطاء ثلاثة أمثلة لها.
- (٢) ماهو الفرق بين المقدار الخاضع للضريبة في المستقبل والمقدار القابل للإستقطاع في المستقبل؟ ومتى يكون من المناسب تسجيل حساب تقويم لأصل الضريبة المؤجلة؟
- (٣) كيف يتم التقرير عن أصول الضريبة المؤجلة وإلتزامات الضريبة المؤجلة بالميزانية؟
- (٤) ماهي الإجراءات المتبعة في فصل القيم المتعددة للضريبة المؤجلة إلى مجموعات متداولة وأخرى غير متداولة؟
- (٥) ماهي بعض الأسباب التي تدعو لضرورة الإفصاح عن مكونات مصروف ضريبة الدخل وعمل تسوية بين معدل الضريبة الفعال [الحقيقي] ومعدل الضريبة السارى؟
- (٦) ماهي البدائل المختلفة المتعلقة بالمحاسبة عن ترحيل صافي خسائر التشغيل؟
- (٧) ماهو توزيع الضريبة فيما بين الفترات، وكيف توزع الضرائب في ظل هذا المفهوم؟

الحالات

(١) نادراً ما يتساوي مقدار ضرائب الدخل المستحقة للحكومة عن فترة معينة مع المقدار المقرر عنه في قائمة الدخل عن هذه الفترة كمصروف ضريبة دخل .

المطلوب :

(أ) شرح أهداف المحاسبة عن ضرائب الدخل في القوائم المالية ذات الغرض العام .

(ب) توضيح المبادئ الأساسية التي تنطبق في المحاسبة عن ضرائب الدخل في تاريخ القوائم المالية للوفاء بالأهداف الموضحة في أ .

(ج) ذكر خطوات الحساب السنوي لإلتزامات وأصول الضريبة المؤجلة .

(٢) تستخدم شركة Smith طريقة الأصل - الإلتزام في تسجيل ضرائب الدخل المؤجلة . وتقوم الشركة بالتقرير عن مصروف الإهلاك الخاص بآلة معينة مشتراة في هذا العام بإستخدام الإهلاك المعجل لأغراض ضريبة الدخل وإستخدام القسط الثابت لأغراض التقرير المالي . ويمثل الإستقطاع الضريبي المقدار الأكبر في هذا العام .

وقد تلقت الشركة إيرادات إيجار مقدمة هذا العام ، وقد أدرجت هذه الإيرادات في الدخل الخاضع للضريبة عن هذا العام . ومع ذلك ، فإنه لأغراض التقرير المالي ، فقد إعتبرت هذه الإيرادات غير مكتسبة وتم التقرير عنها كإلتزام متداول .

المطلوب :

أ - ماهي مبادئ مدخل الأصل - الإلتزام ؟

ب - كيف تقوم الشركة بالمحاسبة عن الفروق المؤقتة ؟

ج - كيف تصنف الشركة آثار الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة داخل الميزانية ؟

(٣) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كان لدى شركة Toya فرق مؤقت سوف ينعكس ويتسبب في مقادير خاضعة للضرائب في سنة ١٩٩٤ . وفي سنة ١٩٩٣ صدرت لائحة ضريبة جديدة حددت سعر الضريبة بمعدل ٥٠٪ في سنة ١٩٩٣ ، ٤٠٪ لسنة ١٩٩٤ ، ٣٥٪ لسنة ١٩٩٥ والسنوات التالية لها :

المطلوب :

توضيح الظروف التي تستدعي أن تقوم الشركة بحساب التزام الضريبة المؤجلة

بها في نهاية سنة ١٩٩٣ بضرب إجمالي الفرق المؤقت في :
(أ) ٥٠٪ (ب) ٤٠٪ (ج) ٣٥٪.

(٤) يتناقش إثنان من المحاسبين في المحاسبة عن ضرائب الدخل . ويقومان حالياً بدراسة جدول للقيم الخاضعة للضريبة والتي يمكن استقطاعها والتي سوف تنتج في المستقبل بسبب فروق مؤقتة موجودة حالياً . وهذا الجدول بالصورة التالية :

السنوات المستقبلية				السنة الحالية
١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
	(٢٠٠٠٠٠٠)			
٣٠٪	٣٥٪	٤٠٪	٤٥٪	٥٠٪

الدخل الخاضع للضريبة
القيم الخاضعة للضريبة
القيم التي يمكن استقطاعها
معدل الضريبة الساري

والمطلوب :

- أ - شرح مفهوم القيم الخاضعة للضريبة في المستقبل والقيم التي يمكن استقطاعها في المستقبل كما هي معروضة بالجدول .
ب - كيف تؤثر شروط الترحيل للخلف والترحيل للأمام على التقرير عن أصول الضريبة المؤجلة والتزامات الضريبة المؤجلة؟

أمثلة وتمارين

- ١ - بدأت شركة Sparkle أعمالها سنة ١٩٩٣ ولديها رصيد قدره ٩٠٠٠٠٠ جنيه في حساب إلزام الضريبة المؤجلة . وفي نهاية سنة ١٩٩٣ بلغ الفرق المؤقت المجمع المتعلق به ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه وسوف ينعكس هذا الفرق بانتظام على مدى السنتين التاليتين . ويبلغ الدخل المحاسبي قبل الضريبة عن سنة ١٩٩٣ مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه ومعدل الضريبة لكل السنوات ٤٠٪ كما أن الدخل الخاضع للضريبة عن سنة ١٩٩٣ يبلغ ٣٧٥٠٠٠٠ جنيه . . . والمطلوب :
- (أ) حساب ضرائب الدخل المستحقة السداد عن سنة ١٩٩٣ .
(ب) إعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف ضريبة الدخل وضرائب الدخل المؤجلة وضرائب الدخل المستحقة السداد عن سنة ١٩٩٣ .

(ج) تصوير جزء مصروف ضريبة الدخل بقائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ بدءاً من «الدخل قبل ضرائب الدخل».

٢ - قررت شركة Steak عن دخل محاسبي قبل الضريبة عن سنة ١٩٩٣ قدره ٥٠٠٠٠ جنيه. والبنود التالية نتج عنها إختلاف الدخل الخاضع للضريبة عن الدخل المحاسبي قبل الضريبة.

١ - الإهلاك في الإقرار الضريبي أكبر من الإهلاك بقائمة الدخل بمقدار ١٨٠٠٠ جنيه.

٢ - الإيجار المحصل بالأقرار الضريبي أكبر من الإيجار المكتسب بقائمة الدخل بمقدار ٢٢٠٠٠ جنيه.

٣ - مصروفات بقائمة الدخل قدرها ١١٠٠٠ جنيه مؤجل الإعتراف بها ضريبياً.

وبيلغ معدل الضريبة الذي تخضع له الشركة ٣٠٪ عن كل السنوات وتوقع الشركة التقرير عن دخل خاضع للضريبة في كل السنوات المستقبلية. ولا توجد ضرائب مؤجلة في بداية سنة ١٩٩٣. المطلوب:

(أ) حساب الدخل الخاضع للضريبة وضرائب الدخل المستحقة عن سنة ١٩٩٣.

(ب) إعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف ضريبة الدخل، ضرائب الدخل المؤجلة، وضرائب الدخل المستحقة السداد عن سنة ١٩٩٣.

(ج) إعداد جزء مصروف ضريبة الدخل في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ إبتداءً من «الدخل قبل ضرائب الدخل».

(د) حساب معدل ضريبة الدخل الفعال عن سنة ١٩٩٣.

٣ - بلغت أرقام الدخل (الخسارة) المحاسبي قبل الضريبة بشركة Samsonite كما يلي:

السنة ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤

الدخل (الخسارة): ١٦٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠٠ ٨٠٠٠٠ (١٦٠٠٠٠) (٣٨٠٠٠٠) ١٢٠٠٠٠ ٨٠٠٠٠

وكانت أرقام الدخل (الخسارة) المحاسبي قبل الضريبة مساوية لأرقام الدخل (الخسارة) الخاضع للضريبة عن كل هذه السنوات. وبفرض أن معدل الضريبة ٥٠٪ عن سنة ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وبلغ ٤٠٪ عن السنوات الباقية.

المطلوب :

إعداد قيود اليومية في السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ اللازمة لتسجيل مصروف ضريبة الدخل وأثر ترحيل خسائر التشغيل الصافية للخلف والأمام بفرض أن الشركة تستخدم الترحيل للخلف، وأن كل أرقام الدخل والخسارة تخص العمليات العادية (عند تسجيل منافع ترحيل الخسارة للأمام، إفتراض عدم أهمية عمل حساب تقييم).

- ٤ — يتمثل الفرق المؤقت الوحيد الموجود بشركة Manila في بداية ونهاية سنة ١٩٩٢ في مجمل ربح مؤجل قدره ٣ مليون جنيه عن مبيعات بالتقسيط وحساب القبض المتعلق بها (نصفها فقط يُصنف ضمن الأصول المتداولة) التي تستحق على أقساط متساوية في سنة ١٩٩٣، ١٩٩٤. ويبلغ إلزام الضريبة المؤجلة المتعلقة بها في بداية السنة ١٢٠٠٠٠٠ جنيه. وفي الربع الثالث من سنة ١٩٩٢، تعدل سعر الضريبة الساري ليصبح ٣٠٪ على أن يبدأ تطبيقه من بداية سنة ١٩٩٤. ويبلغ الدخل الخاضع للضريبة عن سنة ١٩٩٢ مقيمة ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه ويتوقع وجود دخل خاضع للضريبة في كل السنوات المستقبلية... المطلوب:
- (أ) تحديد المقدار الذي يُقرر عنه كإلزام ضريبة مؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٢؛ مع الإشارة للتصنيف الملائم له.
- (ب) إعداد قيد اليومية (إن وجد) اللازم لتعديل إلزام الضريبة المؤجلة عند سريان معدل الضريبة الجديد.
- (ج) تصوير جزء مصروف ضريبة الدخل بقائمة الدخل عن سنة ١٩٩٢ إبتداء من «الدخل قبل ضرائب الدخل» بفرض عدم وجود فروق دائمة.

- ٥ — سجلت شركة Cornet إلزام بمقدار ١٠٠ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٩٣ عن التكاليف المقدرة لإغلاق إثنين من مواقعها الصناعية. وسوف تسدد كل تكاليف الإغلاق وتُستقطع في الإقرار الضريبي في سنة ١٩٩٤. كما أنه في نهاية سنة ١٩٩٣ وكان لدى الشركة ٥٠ مليون جنيه من الفروق المؤقتة الناتجة عن الإهلاك الزائد للأغراض الضريبية وسوف تنعكس ٧ مليون جنيه منها في سنة ١٩٩٤.

ويبلغ معدل الضريبة الساري عن كل السنوات ٤٠٪ وتسدد الشركة ضرائب قدرها ٤٨ مليون جنيه عن دخل خاضع للضريبة وقدره ١٢٠ مليون جنيه في

سنة ١٩٩٣ . وتتوقع الشركة أن يكون لديها دخل خاضع للضريبة في سنة ١٩٩٣ ، سنة ١٩٩٤ . المطلوب :

- (أ) تحديد الضرائب المؤجلة التي يجب التقرير عنها في نهاية سنة ١٩٩٣ .
- (ب) تحديد كيفية التقرير عن الضرائب المؤجلة المحسوبة في أ في الميزانية .
- (ج) بفرض أن حساب الضريبة المؤجلة الوحيد في بداية سنة ١٩٩٣ كان إلزام ضريبة مؤجلة قدره ١٠ مليون جنيه ، صور جزء مصروف ضريبة الدخل بقائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ ابتداءً من «الدخل قبل ضرائب الدخل» (ملاحظة : عليك أولاً أن تحسب : (١) مقدار الفرق المؤقت الذي يؤدي للبدء بالتزام ضريبة مؤجلة قدره ١٠ مليون جنيه ، (٢) مقدار الفروق المؤجلة التي تنشأ أو تنعكس خلال العام ، (٣) مقدار الدخل المحاسبي قبل الضريبة) .

٦ - إشتريت شركة Hersey أصول قابلة للإهلاك تكلفتها ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٢ يناير ١٩٩١ . وللأغراض الضريبية ، تستخدم الشركة طريقة إهلاك القسط الثابت على أساس فترة إسترداد قدرها ٣ سنوات كما تستخدم طريقة إهلاك القسط الثابت على مدى فترة ٥ سنوات للأغراض المالية . ويبلغ معدل الضريبة ٣٤٪ عن كل السنوات . وهذا الفرق في الإهلاك هو الفرق المؤقت الوحيد بالشركة . وبفرض أن الشركة لديها دخل خاضع للضريبة قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه في كل من السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ . . . المطلوب :

تحديد مقدار ضرائب الدخل المؤجلة والإشارة الى المكان الذي يجب التقرير عنها فيه بالميزانية الخاصة بكل من السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ .

٧ - في سنة ١٩٩٣ كان لدى شركة Parson خسارة عمليات جارية قدرها ٢ مليون جنيه ومكسب غير عادي قدره ٢,٥ مليون جنيه ويمثل مكسب رأسمالي للأغراض الضريبية . ويتساوي الدخل الخاضع للضريبة مع الدخل المالي قبل الضريبة . ويبلغ معدل الضريبة على الدخل العادي ٤٠٪ وعلى المكاسب الرأسمالية ٣٠٪ وذلك عن كل الفترات .
المطلوب :

تحديد كيفية التقرير عن ضرائب الدخل في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ عن طريق تصوير الجزء الأخير من القائمة ابتداءً من «الخسارة من العمليات المستمرة» .

٨ - فيما يلي حالتان مستقلتان تتعلقان بقيم خاضعة للضرائب وقيم قابلة للإستقطاع في المستقبل وناجمة عن فروق مؤقتة موجودة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ :

(أ) أعدت شركة Kramer الجدول التالي للقيم الخاضعة للضريبة والقيم التي يمكن إستقطاعها في المستقبل :

١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
مقادير خاضعة للضريبة				
-	-	-	(١٣٠٠)	-
مقادير قابلة للإستقطاع				

(ب) كان لدى شركة Long الجدول التالي للقيم الخاضعة للضرائب والقيم التي يمكن إستقطاعها في المستقبل :

١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
قيم خاضعة للضريبة			
-	-	(٢٠٠٠)	-
قيم قابلة للإستقطاع			

وقد كان لدى كل من الشركتين دخل خاضع للضريبة قدرة ٣٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٢ وتتوقع أن يكون لديها دخل خاضع للضريبة في كل السنوات المستقبلية. وتبلغ معدلات الضرائب السارية في بداية سنة ١٩٩٢ نسبة ٣٠٪ عن السنوات من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ كما تبلغ ٤٠٪ عن السنوات التالية لذلك. وتتعلق كل الفروق المؤقتة بأصول والتزامات غير متداولة. . . المطلوب :

في كل من الحالتين السابقتين، حساب المقدار الصافي لضرائب الدخل المؤجلة التي يلزم التقرير عنها في نهاية سنة ١٩٩٢ مع الإشارة لكيفية تصنيفها بالميزانية.

٩ - لدى شركة Corp حساب أصل ضريبة مؤجلة برصيد قدره ١٥٠٠٠٠ ج في نهاية سنة ١٩٩٢ نتيجة فرق مؤقت واحد قدره ٣٧٥٠٠٠ جنيه. وفي نهاية سنة ١٩٩٣ زاد نفس هذا الفرق المؤقت ليصبح مجموعة ٤٥٠٠٠٠ جنيه وبلغ الدخل الخاضع للضريبة عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٩٠٠٠٠٠ جنيه. ومعدل الضريبة ٤٠٪ عن كل السنوات. ولا يوجد حساب تقويم متعلق بأصل الضريبة المؤجلة في نهاية سنة ١٩٩٢. المطلوب :

(أ) تسجيل مصروف ضريبة الدخل، ضرائب الدخل المؤجلة، ضرائب الدخل المستحقة السداد عن سنة ١٩٩٣ بإفترض أن هناك احتمال راجع أن يتحقق أصل الضريبة المؤجلة.

(ب) بإفترض أن هناك احتمال راجع بأن ٢٠٠٠٠ جنيه من أصل الضريبة المؤجلة سوف يتحقق، ماهو قيد اليومية اللازم في نهاية سنة ١٩٩٣ لتسجيل حساب التقويم ؟

الفصل الحادي والعشرون

المحاسبة عن المعاشات والمنافع التالية للتقاعد

ACCOUNTING FOR PENSIONS AND POST-RETIREMENT BENEFITS

الفصل الحادي والعشرون

المحاسبة عن المعاشات والمنافع التالية للتقاعد

ACCOUNTING FOR PENSIONS AND POST-RETIREMENT BENEFITS

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

- ١ - تحديد أنواع خطط المعاشات وخصائصها .
- ٢ - التفرقة بين المحاسبة عن خطة معاش العاملين والمحاسبة عن اعتماد المعاش .
- ٣ - شرح المقاييس البديلة لتقويم تعهد المعاش .
- ٤ - تحديد مكونات مصروف المعاش .
- ٥ - استخدام قائمة التسوية في إجراء قيود خطة معاش العاملين .
- ٦ - وصف استهلاك تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها .
- ٧ - شرح الإجراءات المحاسبية للإعتراف بالمكاسب والخسائر غير المعترف بها .
- ٨ - شرح مدخل النطاق في إستنفاد المكاسب والخسائر غير المعترف بها .
- ٩ - شرح الإعتراف بالإلتزام الأدنى .
- ١٠ - وصف متطلبات التقرير عن خطط المعاش في القوائم المالية .

منذ نهايات القرن التاسع عشر، إهتمت أغلب منشآت الأعمال بمكافأة عمالها عند التقاعد . وخلال العقود الأخيرة تزايد الإهتمام بهذا الجانب بضرورة ملحوظة وأدى إلى وضع خطط خاصة للمعاشات في أغلب الشركات الكبرى وكذلك في العديد من المنشآت متوسطة وصغيرة الحجم .

وقد أدى النمو الملحوظ في هذه الخطط - سواء في أعداد العمال التي تغطيها أو في المبالغ النقدية لمنافع التقاعد - إلى زيادة درجة أهمية تكلفة المعاشات بالنسبة للمركز المالي للمنشأة أو نتائج عملياتها أو التدفقات النقدية بها . وفي سنة ١٩٧٥ كانت خطط المعاشات الخاصة في الولايات المتحدة تشمل ٢٧,٧ مليون فرد وتسدد منافع قدرها ١٦

بليون دولار وتمتلك أصول قدرها ٢١١ بليون دولار، وفي سنة ١٩٩٥ كان من المتوقع أن تشمل هذه الخطط ٤,٥ مليون فرد وأن تسدد منافع قدرها ١٠٦ بليون دولار وأن تمتلك أصول تزيد قيمتها عن ٢,٥ تريليون دولار.

وقد قام FASB بتناول المعالجة المحاسبية لخطط المعاشات بإصدار للمعيار رقم ٨٧ الصادر سنة ١٩٨٥. وقد كان هذا الموضوع من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل التي تعرض لها FASB، فقد قام FASB بدراسة هذه القضية لمدة تزيد عن ١٢ عاماً وتعرض للعديد من العثرات قبل أن يضع المعيار النهائي. ورغم أن المعيار النهائي مازالت به العديد من جوانب الخلاف، فإن المعلومات التي تتطلبها هذا المعيار سوف تفيد مستخدمي القوائم المالية.

TYPES OF PENSION PLANS

أنواع خطط المعاشات

تمثل خطة المعاش pension plan ترتيباً يقوم بمقتضاه صاحب العمل بتقديم منافع (مدفوعات) للعمال بعد تقاعدهم عن الخدمات التي قدموها للمنشأة أثناء عملهم بها. وهناك نوعان شائعان من خطط المعاشات وهما خطط المعاشات ذات المساهمة المحددة defined contribution plans وخطط المعاشات ذات المنافع المحددة defined benefit plans.

Defined Contribution Plan

الخطة ذات المساهمة المحددة

في الخطط ذات المساهمة المحددة يوافق صاحب العمل على المساهمة في الإعتماد المخصص للمعاش بمبلغ دورى معين يستند في حسابه الى معادلة. حيث يمكن أن تتضمن مثل هذه المعادلة بعض العوامل مثل العمر، طول مدة خدمة العامل، أرباح صاحب العمل. ولا تحدد الخطة إلا مساهمة صاحب العمل فقط دون أي تحديد للمنافع النهائية التي سوف تُسدد للعامل.

ويعتمد حجم منافع المعاشات التي يحصل عليها العامل في النهاية في ظل هذه الخطة على المبالغ المقدمة لإعتماد المعاشات والدخل المتراكم داخل هذا الإعتماد، والمعالجة التي تتم لسقوط حق أحد العمال في المعاش نتيجة لتخارجة المبكر من الخطة. وعادة ما تودع المبالغ المقدمة لخطة المعاش لدى وكيل مستقل كطرف ثالث ينوب عن المستفيدين من الخطة أو العمال المشتركين فيها. وتكون أصول خطة المعاش مملوكة لهذا الوكيل الذي يتولى استثمارها وتوزيعها، حيث أن هذا الإعتماد يكون منفصلاً ومستقلاً عن صاحب العمل.

ولاتثير المحاسبة عن خطط المعاشات ذات المساهمة المحددة أية مشاكل . حيث أن العامل يحصل على منافع المكاسب ويتحمل مخاطر الخسارة الناتجة عن الأصول المقدمة للخطوة . في حين تقتصر مسؤولية صاحب العمل على تقديم المساهمة السنوية المستندة للمعادلة المحدد في الخطوة . ونتيجة لذلك ، فإن التكلفة السنوية لصاحب العمل (مصرف المعاش) تتمثل في المقدار الذي يتعهد بسداده لإعتماد المعاش . ولا يُقرر عن إلزام في ميزانية صاحب العمل إلا في حالة عدم تقديمه للمساهمة السنوية بالكامل ، كما لا يُقرر عن أصل إلا عند تقديم مقدار أكبر من المساهمة السنوية المطلوبة .

وعلاوة على مصرف المعاش ، فإن جوانب الإفصاح الوحيدة التي يُطالب بها صاحب العمل في ظل خطط المعاش ذات المساهمة المحددة هي الوصف العام للخطوة الذي يتضمن مجموعات العمال المشتركة في الخطوة وأساس تحديد مساهمة صاحب العمل وطبيعة وأثر الموضوعات الهامة التي تؤثر على القابلية للمقارنة من فترة لأخرى .

الخطة ذات المنافع المحددة Defined Benefit Plan

تحدد هذه الخطة المنافع التي سوف يحصل عليها العامل عند التقاعد . والمعادلة التي ستخدم عادة في ذلك تجعل من هذه المنافع دالة في سنوات خدمه العامل ومستوى أجره عند إقترابه من التقاعد . ومن الضروري أن يقوم صاحب العمل بتحديد المساهمة التي يجب عليه تقديمها الآن للوفاء بالتزاماته تجاه منافع المعاشات التي سوف تظهر عند التقاعد . ويمكن إستخدام العديد من مداخل المساهمة المختلفة . وبغض النظر عن طريقه التمويل Funding المستخدمه للخطه ، فإنها يجب أن توفر الأموال الكافية عند التقاعد للوفاء بالمنافع المحددة للعمال في الخطوة .

ففي حالة إعتماد المعاشات دي المساهمة المحددة يكون العمال هم المستفيدين ، في حين أنه في إعتماد المعاشات ذي المنافع المحددة يكون صاحب العمل هو المستفيد . فالغرض الرئيسى للإعتماد في ظل الخطوة ذات المنافع المحددة هو ضمان وجود أصول وإستثمارها بما يضمن وجود مايكفى من أموال لسداد تعهدات صاحب العمل تجاه العمال عند تقاعدهم . فمن ناحية الشكل يمثل هذا الإعتماد وحدة مستقلة ، ولكن من حيث الجوهر فإن أصول وإلتزامات هذا الإعتماد تتبع صاحب العمل . بمعنى أنه ، طالما أن خطة المعاش مستمرة ، فإن صاحب العمل مسئول عن سداد المنافع المحددة (بغض النظر عما يحدث في الإعتماد نفسه) ، حيث أن أي عجز في أصول هذا الإعتماد يتولى صاحب العمل سداده ، كما أن صاحب العمل يمكنه إسترداد أية زيادة تتجمع

في هذا الإعتماد سواء عن طريق خفض التمويل الذي يقدمه للإعتماد في المستقبل أو عن طريق تحويل أمواله لإستخدامات أخرى .

ولذلك فإن المحاسبه عن خطط المعاشات ذات المنافع المحددة من القضايا المعقدة .
فلأن منافع الخطة محددة على أساس متغيرات مستقبلية غير مؤكدة . فإنه يجب وضع صيغه مناسبة للتمويل بما يضمن إتاحة الأموال الكافية عند التقاعد لتقديم المنافع المحددة بالخطة . ويعتمد مستوى التمويل هذا على العديد من العوامل مثل معدلات دوران العماله ، معدلات الوفيات ، طول مدة خدمه العامل ، مستوى الأجور بالشره والفوائد التي تتحقق من أصول الخطة .

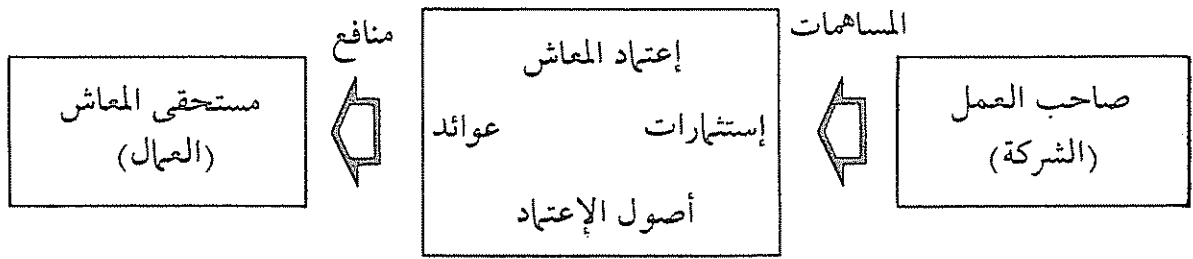
فأصحاب العمل يتعرضون للمحاطرة لأنهم يجب أن يتأكدوا من تقديم المساهمات الكافية للوفاء بتكلفة المنافع المحددة في خطة المعاش . ولا يلزم أن يتساوي مصروف المعاش المعترف به في كل فترة مع المساهمة النقدية المقدمة من الشركة لإعتماد المعاش . كما أن هناك خلاف حول إلزام المعاش لأن قياسه والإعتراف به يرتبط بمتغيرات مسبقه غير معروفة .

وفي النوعين السابقين لخطط المعاش ، فإن النوع الأكثر جاذبية للعمال هو الخطة ذات المنافع المحددة لأنها توفر المزيد من الحماية لهم . ولكن القضايا المحاسبية المتعلقة بهذا النوع من خطط المعاش معقدة للغاية . وسوف تتناول المناقشة في الأجزاء التالية بصفة أساسية خطط المعاش ذات المنافع المحددة .

المحاسبة عن خطة المعاش والمحاسبة في منشأة صاحب العمل

EMPLOYER VERSUS PLAN ACCOUNTING

يمكن تقسيم موضوع محاسبه المعاشات الى المحاسبه في منشأة صاحب العمل والمحاسبة عن إعتماد المعاش ومعالجة كل منهما بصورة منفصلة . فالمنشأة أو (صاحب العمل) هي المنظمة التي ترعى خطة المعاش . حيث تتحمل التكلفة وتقدم المساهمة لإعتماد المعاش . في حين أن الإعتماد أو الخطة هي الوحدة التي تتلقى المساهمات من صاحب العمل ودير اصول المعاش ونقدم مدفوعات المنافع لمستحقي المعاش (العمال المتقاعدون) . ويوضع الشكل التالي الأطراف الثلاثة التي تتضمنها خطة المعاش وتدفقات النقدية بينهم



وخطه المعاش السابقه يتم تمويلها : بمعنى ان صاحب العمل (الشره) يجب الأموال اللازمة لمنافع المعاش المستقبله عن طريقه سداد أموال لوكالة تمويل تتولى مسئوليه جميع الاصول الخاصه بإعتد المعاش وسداد المدفوعات للمستحقين عند إستحقاق منافع المعاش. ففي الخطه الخاضعه للتأمين تتمثل وكالة التمويل في شركة تأمين، وفي الخطه المؤكده لأحد الوكلاء ، تكون جهة التمويل أحد وكلاء الإستثمار Trustee.

وبعض خطط المعاشات تسمح بمساهمات من العمال أنفسهم contributory بمعنى أن العمال يتحملون جزءاً من تكلفة المنافع المقررة بالخطه، أو يقدمون مدفوعات إختياريه لزياده منافعهم. في حين ان خطط اخرى لاتسمح لمساهمات في العمال Non-contributory ، حيث يتحمل صاحب العمل التكلفة بالكامل. وبصفه عامه، فإن الشركات تقوم بتصميم خطط المعاشات في ضوء التشريعات الضريبية السارية التي تسمح بخصم مساهمات صاحب العمل في إعتد المعاش من الإيرادات الخاضعة لضريبة الدخل وإعفاء الإيرادات الناتجة عن أصول إعتد المعاش من الخضوع للضرائب.

وقد ظهرت الحاجة الملحة للإدارة الصحيحة للأصول المودعة في إعتادات خطط المعاشات والمحاسبه السليمه عنها مع نزايده مقدار هذه الاصول بدرجة ملحوظه. كما أن مصروف المعاشات قد أصبح يشكل نسبة جوهريه من إجمالي مصروفات العماله في العديد من اسر دد.

ويجب أن يمثل إعتد المعاشات وحدة قانونية ومحاسبية مستقلة ذات مجموعه دفترية مستقلة وقوائم مالية خاصه. ولايتعرض هذا الفصل لعمليات إمساك الدفاتر والسجلات الخاصه بالإعتد وإعداد القوائم المالية له، وهو ما يُعرف «بالمحاسبه عن خطط منافع العمال». ولكن هذا الفصل يُخصص لمشاكل المحاسبه والتقارير المالي عن المعاشات لدى صاحب العمل بإعتباره راعي خطه المعاش.

دور الخبراء الإكتواريين في المحاسبة عن المعاشات THE ROLE OF ACTUARIES IN PENSION ACCOUNTING

لأن المشاكل المتعلقة بخطط المعاشات تتضمن حسابات إكتوارية معقدة، فإن الخبراء الإكتواريين يعهد اليهم بالتأكد من ملائمة الخطة لمجموعات العمال التي تغطيها. والخبراء الإكتواريون هم أفراد يمرون ببرنامج تدريبي مطول حتى يُرخص لهم بالعمل في مجال وضع الإحتمالات الخاصة بالأحداث المستقبلية وآثارها المالية. وتستخدم شركات التأمين الخبراء الإكتواريين في تقدير المخاطر وتقديم المشورة عند تحديد مقدار الأقساط وغيرها من شروط بوليصة التأمين. ويعتمد أصحاب العمل بصورة مكثفة على الخبراء الإكتواريين في مساعدتهم على وضع وتنفيذ وتمويل خطط المعاشات.

فالخبير الإكتواري هو الذي يضع التنبؤات (الإفتراضات الإكتوارية) الخاصة بمعدلات الوفاة، دوران العمالة، ومعدلات الفائدة، إحتمالات التقاعد المبكر، مستويات المرتبات في المستقبل، وأية عوامل أخرى ضرورية لتنفيذ خطة المعاش. فهم يساعدون المنشأة عن طريق حساب المقاييس المختلفة التي تؤثر على القوائم المالية مثل إلتزام المعاشات والتكلفة السنوية لخدمة خطة المعاش وتكلفة إدخال تعديلات على الخطة. وعلى ذلك، فإن المحاسبة عن خطط المعاش ذات المنافع المحددة تعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات والمقاييس التي يوفرها الخبراء الإكتواريون.

إلتزام المعاش THE PENSION OBLIGATION (LIABILITY)

في المحاسبة عن خطط المعاش، فإن التساؤل الذي يبرز عادة هو «ما هو مقدار إلتزام صاحب العمل ومقدار تعهد المعاشات الذي يلزم التقرير عنه في القوائم المالية؟». وقد نتج عن محاولة الإجابة عن هذا السؤال الكثير من الخلاف. حيث تتفق الأغلبية على أن تعهد المعاشات الخاص بصاحب العمل هو تعهد التعويضات المؤجلة التي يتحملها تجاه عماله مقابل خدماتهم في ظل شروط خطة المعاش، ولكن هناك عدة طرق بديلة لقياس هذا التعهد.

المقاييس البديلة للإلتزام Alternative Measures of the Liability

إن إحدى طرق قياس التعهد هي أن يستند فقط إلى المنافع المكتسبة بواسطة العاملين. والمنافع المكتسبة vested هي تلك التي يحق للعامل الحصول عليها حتى إذا

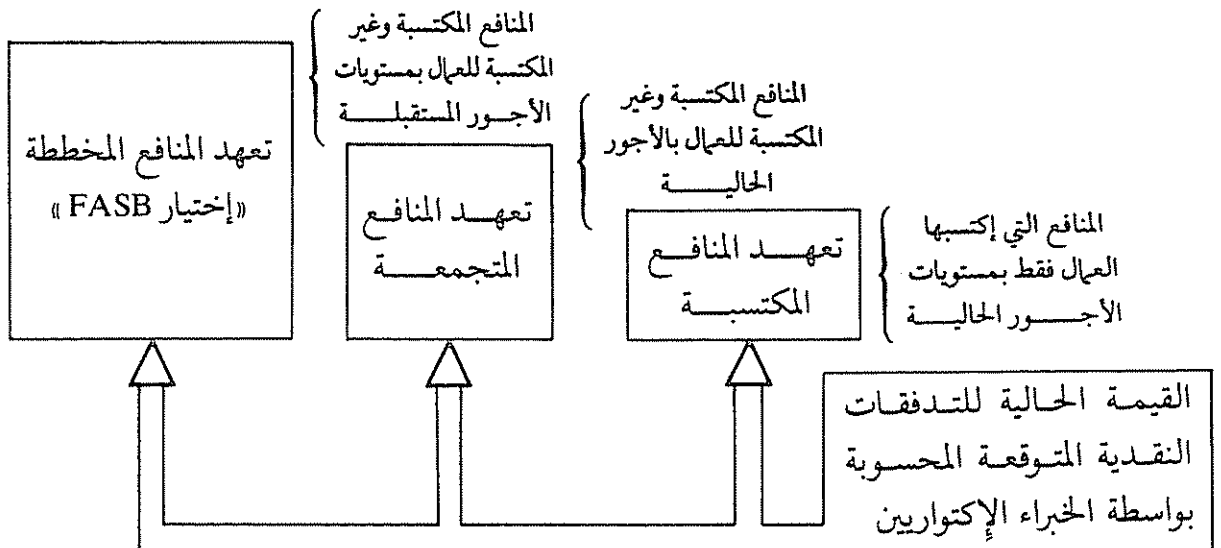
لم يقدم للشركة أية خدمات إضافية في ظل شروط خطة المعاش . وتتطلب أغلب خطط المعاشات وجود حد أدنى معين من سنوات الخدمة قبل أن يكتسب العامل أية منافع في ظل الخطة . ويتم حساب تعهد منافع المعاش المكتسبة بإستخدام مستويات الأجور الحالية وعلى أساس المنافع المكتسبة فقط .

ومن المقاييس الأخرى للإلتزام أن يستند حساب مقدار تعويضات المعاش المؤجلة على كل سنوات الخدمة التي قضاها العمال في ظل الخطة - سواء أدت لإكتسابهم منافع معاشات أم لا - وبإستخدام مستويات الأجور الحالية . ويُطلق على هذا المقياس لتعهد المعاش «تعهد المنافع المتجمعة» accumulated benefit obligation .

وهناك مقياس ثالث للإلتزام يتم في ظله حساب مقدار تعويضات المعاش المؤجلة على أساس سنوات الخدمة التي أدت لإكتساب معاش والسنوات التي لم تؤد لإكتساب معاش ولكن بإستخدام مستويات الأجور المستقبلية . ويُطلق على هذا المقياس لتعهد المعاشات «تعهد المنافع المخططة» projected benefit obligation . ولأن المرتبات المستقبلية من المتوقع أن تكون أعلى من المرتبات الحالية، فإن هذا المدخل ينتج عنه أعلى قياس لقيمة تعهد المعاشات .

ويُعتبر الاختيار بين هذه المقاييس من الأمور الحاكمة، لأنه يؤثر على مقدار إلتزام المعاش ومصروف المعاش السنوى المقرر عنه . ويوضح الشكل التالي الفروق بين هذه المقاييس الثلاثة . وبغض النظر عن المدخل المستخدم، فإن المنافع المقدر سدادها في المستقبل يتم خصمها إلى قيمتها الحالية .

المقاييس المختلفة لتعهد المعاشات



فما هو المدخل الذي إختارته المهنة من هذه المداخل؟ بصفة عامة، فقد إختارت المهنة تعهد المنافع المخططة، والذي يتمثل في القيمة الحالية للمنافع المكتسبة وغير المكتسبة والمستحقة حتى تاريخ القياس وذلك على أساس مستويات المرتبات المستقبلية للعمال(*) . وكما سنعلم فيما بعد، فقد إستخدمت المهنة تعهد المنافع المتجمعة في حالات معينة .

ويعلن معارضوا إستخدام تعهد المعاشات المخططة أن إستخدام المرتبات المستقبلية يماثل عملية إضافة تعهدات مستقبلية إلى تعهدات حالية . في حين يُعلن مؤيدوا إستخدام تعهد المعاشات المخططة أن وعد صاحب العمل بسداد منافع تستند إلى المرتبات المستقبلية للعمال يختلف تماماً عن وعده بسداد نسبة من مرتباتهم الحالية، وأن مثل هذا الإختلاف يجب أن ينعكس في إلزام المعاش وفي مصروف المعاش .

الرسملة مقابل عدم الرسملة Capitalization vs. Non-capitalization

قبل إصدار FASB للمعيار رقم ٨٧ كانت المحاسبة عن خطط المعاش تتبع مدخل عدم الرسملة . ففي ظل هذا المدخل - ويُطلق عليه أيضاً مدخل التمويل خارج الميزانية - لم تكن ميزانية الشركة تقرر عن أصل أو إلزام لخطة المعاش إلا إذا كان مقدار التمويل الذي قدمته الشركة بالفعل لخطة المعاش يختلف عن المقدار الذي قررت عنه كمصروف معاش خلال العام . فمع إستمرار العمال في الخدمة خلال كل سنة، يتحمل صاحب العمل تكلفة معاش ويصبح ملتزماً بتمويل هذا المقدار عن طريق تقديم مدفوعات نقدية لإعتداد خطة المعاش (الذي يُعتبر طرف ثالث مستقل) . وعند سداد المنافع للمتقاعدين فإن صاحب العمل لا يُسجل أية قيود لأن أصوله وإلتزاماته الخاصة لم تنخفض ولكن أصول إعتداد المعاش هي التي إنخفضت .

ولكن مهنة المحاسبة إتجهت بالتدريج نحو مدخل الرسملة، حيث غلبت الجوهر الإقتصادي لترتيبات خطة المعاش على الشكل القانوني لها . وفي ضوء هذه النظرة، فإن

(*) عند إستخدام مصطلح «القيمة الحالية للمنافع» على مدى هذا الفصل فإنه يعني في الواقع القيمة الحالية الإكتوارية لهذه المنافع . والقيمة الحالية الإكتوارية هي مقدار المنافع المستحقة السداد معدلاً ليعكس القيمة الزمنية للنقود وإحتمالات السداد [أخذاً في الإعتبار أحداث مثل الوفاة، عدم القدرة على العمل، ترك الخدمة والتقاعد] بين التاريخ الحالي وتاريخ السداد المتوقع . وللتبسيط فسوف نستخدم مصطلح «القيمة الحالية» بدلاً من «القيمة الحالية الإكتوارية» .

صاحب العمل لديه إلزام بمقدار منافع المعاشات التي وعد بسدادها مقابل خدمات العمال التي قدمت بالفعل . فمع إستحقاق مصروف المعاش - مع إستمرار العمال في العمل - يزداد إلزام صاحب العمل . مع ملاحظة أن تمويل خطة المعاش ليس له أي أثر على مقدار الإلتزام ؛ حيث أن مقدار الإلتزام لا يتأثر إلا بعود صاحب العمل وخدمات العمال . وينخفض مقدار إلزام المعاش عن طريق سداد المنافع للعمال المتقاعدين .

وفي ظل الخطط ذات المنافع المحددة ، فإن أية إعتيادات مالية إضافية لازمة للوفاء بتعهد المعاشات يقوم صاحب العمل بتقديمها . وفي ضوء مدخل الرسملة فإن نقص التمويل under-funding لا يؤدي لزيادة الإلتزام ، كما أن التمويل بالزيادة عن المقدار المستنفذ لا يؤدي لظهور مصروفات مدفوعة مقدماً . حيث أن الرسملة تعنى أن يشكل القياس والتقرير المالي بالقوائم المالية تمثيلاً عادلاً لأصول وإلتزامات المعاشات لدى صاحب العمل .

وقد إختار FASB في المعيار رقم ٨٧ مدخلاً يقترب من مدخل الرسملة . ولكن المقترحات الخاصة بإستخدام مدخل الرسملة الكاملة (الإستحقاق الكامل) - والذي يستلزم الإعراف بينود معينة داخل الميزانية لم تكن موجودة من قبل - قد واجهت معارضة شديدة . ويمثل معيار FASB رقم ٨٧ حلاً وسطاً compromise يجمع بين بعض جوانب مدخل الرسملة وبعض جوانب عدم الرسملة .

ونتيجة لذلك ، فإن المحاسبة عن المعاشات - كما هي واردة بمعيار FASB رقم ٨٧ ومعروضة في بقية هذا الفصل - ليست منطقية أو مكتملة أو دقيقة من الناحية النظرية . ولا تقع المسؤولية في ذلك على جهة وضع المعايير . فبسبب التعقيدات المالية التي تتضمنها خطط المعاش ذات المنافع المحددة ، فإن هناك عدم إتفاق حول طبيعة هذه الترتيبات وما تتضمنه . ونتيجة لذلك فإنه يحتمل عدم الإتفاق حول كيفية المحاسبة عنها . وبسبب صعوبة الحصول على إجماع أعضاء جهة وضع المعايير وصعوبة الحصول على تأييد معدي ومستخدمى القوائم المالية ، فقد خضع معيار FASB رقم ٨٧ لعمليات التسوية والحلول الوسط التي جعلته لا يرقى لأن يكون تطبيقاً مثالياً لطريقة الرسملة . ومع ذلك ، فإن المعيار رقم ٨٧ يشكل تحسناً كبيراً عن النشرات المحاسبية السابقة عليه ويمثل خطوة أولى نحو الوصول لمدخل صحيح من الناحية النظرية في المحاسبة عن خطط المعاشات بالشركات .

مكونات مصروف المعاش COMPONENTS OF PENSION EXPENSE

هناك إتفاق عام واسع على أن تكلفة المعاش يجب المحاسبة عنها على أساس الإستحقاق. وتُعترف مهنة المحاسبة بأن المحاسبة عن خطط المعاشات تستلزم قياس التكلفة تعيينها على الفترات الزمنية المناسبة. ومع ذلك، فإن تحديد تكلفة المعاش يمثل عملية شديدة التعقيد لأنها تشمل المكونات التالية :

تكلفة الخدمة : وهي المصروف الناتج عن زيادة منافع المعاش المستحقة (تعهد المنافع المخططة) للعمال نتيجة للخدمات التي قدموها خلال العام الحالي. ويقوم الخبراء الإكتواريون بحساب تكلفة الخدمة على أساس القيمة الحالية للمنافع الجديدة التي إكتسبها العمال خلال العام.

الفائدة على الإلتزام : لأن المعاش يمثل تعويضات مؤجلة، فإن عامل القيمة الزمنية للنقود يلعب دوره. ونتيجة لذلك، تُسجل هذه التعويضات على أساس قيمتها الحالية. ويُستحق مصروف الفائدة كل عام على تعهد المنافع المخططة تماماً كما يحدث مع أي دين طويل الأجل مخصص. ويتلقى المحاسب المعاونة من الخبير الإكتواري عند إنتقاء معدل الفائدة والذي يُطلق عليه لهذا الغرض معدل التسوية Settlement rate.

العائد الفعلي على أصول خطة المعاش : حيث أن العائد المحقق من الأصول المتجمعة بإعتداد خطة المعاشات في سنة معينة يؤثر على قياس التكلفة الصافية التي يتحملها صاحب العمل سنوياً في رعايته لخطة المعاش. وعلى ذلك، فإن مصروف المعاش السنوي يجب تعديله بالفائدة والتوزيعات التي تتجمع داخل هذا الإعتداد وكذلك بأية زيادات أو تخفيضات تطرأ على القيمة السوقية لأصول الإعتداد.

إستهلاك تكلفة الخدمات السابقة غير المعترف بها : حيث أن أية تعديلات في خطة المعاش [بما فيها إنشاء الخطة في البداية] يتضمن عادة شروط لزيادة المنافع [وفي حالات نادرة لتخفيض المنافع] المتعلقة بخدمات العمال المقدمة في السنوات السابقة. ولأن تعديلات خطة المعاشات يتم إدخالها على أساس توقع صاحب العمل بأنه سيحقق منافع إقتصادية في الفترات المستقبلية، فإن تكلفة تقديم هذه المنافع [تكلفة الخدمة السابقة] بأثر رجعي يتم توزيعها على مصروفات المعاش في المستقبل، وبصفة خاصة على سنوات الخدمة المتبقية للعمال المتأثرين بهذه التعديلات.

المكاسب أو الخسائر : يمكن أن تحدث تقلبات كثيرة في مصروف المعاش السنوي عن طريق التغيرات المفاجئة والضحمة في القيمة السوقية لأصول خطة المعاش وكذلك عن

طريق التغيرات في تعهد المنافع المخططة [والذي يحدث عند تعديل الافتراضات الإكتوارية أو عند اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة]. وتنتج هذه المكاسب أو الخسائر من بندين هما: (١) الفرق بين العائد الفعلي والعائد المتوقع على أصول خطة المعاش، (٢) إستنفاد صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها عن فترات سابقة. وهي عملية حسابية معقدة إلى حد كبير وسوف تتم مناقشتها فيما بعد بهذا الفصل. وعلى ذلك، فإنه يمكن تلخيص مكونات مصروف المعاش وأثر كل منها على مقدار المصروف كما يلي:

- تكلفة الخدمة (تزيد مصروف المعاش).
- الفائدة على الإلتزام (تزيد مصروف المعاش).
- العائد الفعلي على أصول الخطة (بصفة عامة تخفض مصروف المعاش).
- إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها (بصفة عامة تزيد مصروف المعاش).
- المكاسب أو الخسائر (تخفض أو تزيد مصروف المعاش).

Service Cost

تكلفة الخدمة

في معيار FASB رقم ٨٧ قرر المجلس أن مكون تكلفة الخدمة المعترف به في فترة معينة يجب أن يتحدد على أساس القيمة الحالية الإكتوارية للمنافع المقابلة لخدمات العمال خلال الفترة والتي تتحدد على أساس معادلة منافع المعاش المحددة بالخطة. حيث يقوم الخبير الإكتواري بالتنبؤ بالمنافع الإضافية التي يلزم سدادها في ظل معادلة المنافع المحددة بالخطة والناجمة عن خدمات العمال خلال الفترة الحالية وعندئذ يقوم بخصم تكلفة هذه المنافع المستقبلية إلى قيمتها الحالية.

وقد توصل FASB إلى أنه يجب أخذ مستويات المرتبات المستقبلية في الإعتبار عند حساب مقدار التعهد الحالي ومصروف المعاش الدوري إذا كانت معادلة حساب منافع الخطة تتضمن هذه المرتبات المستقبلية. وبمعنى آخر، فإن التعهد الحالي الناتج عن الوعد بسداد منافع بنسبة ١٪ من آخر مرتب للعامل يختلف عن وعد صاحب العمل بسداد ١٪ من المرتب الحالي. وسيؤدي تجاهل هذه الحقيقة إلى تجاهل جانب هام من مصروف المعاش. وعلى ذلك، فإن الطريقة الإكتوارية التي تستند إلى المنافع وعدد سنوات الخدمة هي المدخل الذي إستخدمه FASB.

ويفترض البعض على هذا التحديد ويعلنون أن الشركة يجب أن تكون لها حرية أكبر في إنتقاء صيغة الإعتراف بالمصروف. كما يعتقد آخرون بأن إدخال الزيادات المستقبلية في المرتبات في حساب مصروف المعاش الحالي يمثل محاسبة عن أحداث لم تقع بعد.

ويؤكدون على ذلك بأنه في حالة إلغاء الخطة اليوم، فإن الإلتزامات الخاصة بالمنافع المتجمعة فقط هي التي سيتم سدادها. ومع ذلك، فقد أعلن FASB أن تعهد المنافع المخططة يقدم مقياساً أكثر واقعية لتعهد صاحب العمل في ظل خطة المعاش وعلى أساس فرض الإستمرار، ومن ثم فإنه يجب إستخدامه كأساس لتحديد تكلفة الخدمة.

Interest on the Liabilities

الفائدة على الإلتزام

المكون الثاني لمصروف المعاش هو الفائدة على الإلتزام أو مصروف الفائدة. فكما سبق القول، فإن المعاش يمثل ترتيبات لمكافأة مؤجلة يتم في ظلها تأجيل هذا العنصر من الأجر وإثبات إلتزام بقيمته. ولأن هذا الإلتزام لن يُسدد حتى تاريخ إستحقاقه، فإنه يُسجل على أساس القيمة الحالية مع إثبات إستحقاق فائدة على مدى عمر العامل. ويتمثل مكون الفائدة في الفائدة على تعهد المنافع المخططة القائم بالشركة خلال الفترة المالية وذلك عن هذه الفترة. ولم يتعرض FASB لقضية فترة تركيب تكلفة الفائدة. ولتوضيح الأمثلة والحالات المعروضة، فإننا سوف نستخدم حسابات الفائدة البسيطة بضرب معدل الفائدة في رصيد إلتزام المنافع المخططة في بداية العام.

ولكن كيف يتحدد معدل الفائدة؟ قرر FASB أن معدل الخصم المفترض يجب أن يعكس المعدلات التي يمكن على أساسها تسوية منافع المعاش بصورة كفاء (معدلات التسوية). وعند تحديد هذه المعدلات، فإنه من المناسب النظر للمعلومات المتاحة عن معدلات الفائدة المتضمنة في الأسعار الحالية لعقود الدفعات التي يمكن إستخدامها في تسوية هذا التعهد بالكامل. (في ظل عقود الدفعات تضمن شركة تأمين توفير منافع معاشات محددة لأفراد محددة نظير قسط ثابت أو أي مقابل آخر). كما يمكن أيضاً إستخدام معدلات العائد الأخرى على الإستثمارات ذات الدخل الثابت.

Actual Return on Plan Assets

العائد الفعلي على أصول الخطة

تتمثل أصول خطة المعاش عادة في إستثمارات في أسهم أو سندات أو أوراق مالية أخرى أو في عقارات تقتنيها الشركة لتحقيق عائد مناسب وذلك بحد أدنى من المخاطرة عادة. وتزداد أصول خطة المعاش بمساهمات صاحب العمل والعائد الفعلي الذي تحققه، كما تنخفض بالمنافع المسددة للعمال المتقاعدين. وكما سبق القول، فإن العائد الفعلي المحقق على هذه الأصول يزيد من رصيد إعتداد المعاش ومن ثم فإنه يخفض بالتبعية صافي تكلفة صاحب العمل التي يتحملها في توفير منافع المعاش للعمال. ويعني ذلك أنه كلما زاد العائد الفعلي على أصول خطة المعاش، كلما إنخفض ما يلتزم صاحب

العمل بالمساهمة به في النهاية ومن تم إنخفض مصروف المعاش الذي يجب التقرير عنه .

فالعائد الفعلي على أصول الخطة هو الزيادة في الإعتماد المخصص للمعاش الناتجة عن الفوائد أو التوزيعات والتغيرات المعترف بها وغير المعترف بها في القيمة السوقية العادلة لأصول الخطة . ويتم حساب العائد الفعلي بتعديل التغير الذي يطرأ على أصول الخطة بآثار مساهمات صاحب العمل خلال الفترة وكذلك المنافع المسددة خلالها . حيث يمكن استخدام المعادلة التالية في حساب العائد الفعلي :

$$\left(\begin{array}{c} \text{العائد} \\ \text{الفعلي} \end{array} \right) = \left(\begin{array}{c} \text{رصيد أصول الخطة} \\ \text{في نهاية العام} \end{array} \right) - \left(\begin{array}{c} \text{رصيد أصول الخطة} \\ \text{في بداية العام} \end{array} \right) - \left(\begin{array}{c} \text{مساهمات صاحب العمل - المنافع المسددة} \end{array} \right)$$

وبمعنى آخر، فإن العائد الفعلي على أصول الخطة هو الفرق بين القيمة العادلة لأصول الخطة في بداية الفترة وفي نهايتها معدلاً بالمساهمات والمنافع المسددة . فإذا كان العائد الفعلي على أصول الخطة موجباً (مكسب) خلال الفترة، فإنه يُطرح عند حساب مصروف المعاش . وإذا كان العائد الفعلي سالباً (خسارة) خلال الفترة، فإنه يُضاف عند حساب مصروف المعاش .

القيود المحاسبية التوضيحية

قبل التعرض لباقي مكونات مصروف المعاش بالتفصيل (وهي إستهلاك تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها والمكاسب والخسائر) والتي تبدو أكثر تعقيداً، سنقوم بتوضيح القيود المحاسبية الأساسية للمكونات الثلاث الأولى . فمن الحقائق الهامة في المحاسبة عن المعاشات في ظل معيار FASB رقم ٨٧ أن هناك العديد من البنود الجوهرية لخطة المعاش غير معترف بها في الحسابات وفي القوائم المالية . فمن بين الحلول الوسط التي أجراها FASB عند إصداره للمعيار ٨٧ عدم الاعتراف (عدم رسملة) بنود المعاش التالية :

- (١) تعهد المنافع المخططة .
- (٢) أصول خطة المعاش .
- (٣) تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها .
- (٤) صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها .

وكما سنوضح فيما يلي، فإن صاحب العمل يلتزم بالإفصاح عن كل هذه البنود

الأربعة غير المرسمة في ملاحظات القوائم المالية ، ولكن لا يُعترف بها في صلب القوائم المالية . وعلاوة على ذلك ، فإن القيم الدقيقة لهذه البنود يجب أن تكون معلومة دائماً لأنها تستخدم في حساب مصروف المعاش السنوي . وعلى ذلك ، فإنه من أجل تتبع هذه البنود التي تقع خارج الميزانية ، يجب إجراء قيود وإمساك حسابات تذكيرية Memo خارج النظام المحاسبي الرسمي والأستاذ العام . كما أنه سيتم استخدام مذكرة تسوية مخصصة للمحاسبة عن المعاشات لتسجيل كل من القيود الرسمية والقيود التذكيرية حتى يمكن تتبع كل البنود والمكونات الهامة لخطة المعاش بالشركة .

وفيما يلي الصيغة العامة لشكل مذكرة التسوية هذه :

مذكرة تسوية المعاشات

السجل التذكيري		قيود اليومية العامة			البنود
أصول الخطة	تعهد المنافع المخططة	التكلفة المستحقة / المسددة مقدماً	النقدية	مصروف المعاش السنوي	

حيث أن أعمدة الجانب الأيمن للمذكرة «قيود اليومية العامة» تقوم بتسجيل القيود في حسابات الأستاذ العام الرسمية . وتحفظ أعمدة الجانب الأيسر (السجل التذكيري) بأرصدة بنود المعاش غير المعترف بها (غير الرسمة) . وفي السطر الأول من مذكرة التسوية تُسجل أرصدة أول المدة إن وجدت ، على أن تسجل بعد ذلك الصفقات والأحداث المتعلقة بخطة المعاش ، وذلك بإستخدام الجوانب المدينة والدائنة وبإستخدام مجموعتي السجلات كما لو كانت مجموعة واحدة . وفي كل صفقة أو حدث يجب أن تتساوى الجوانب المدينة مع الجوانب الدائنة . ويجب أن يتساوى الرصيد الموجود في عمود التكلفة المستحقة / المسددة مقدماً مع الرصيد الصافي في السجل التذكيري .

القيود ومذكرة التسوية عن عام ١٩٩٥

لتوضيح إستخدام مذكرة التسوية وكيف أنها تساعد في المحاسبة عن خطة المعاشات ، يفرض أنه في ١ يناير ١٩٩٥ بدأت شركة Zarle في إستخدام معيار FASB رقم ٨٧ في المحاسبة عن خطة المعاش ذات المنافع المحددة بها ، والحقائق التالية تتعلق بخطة المعاش في سنة ١٩٩٥ :

أصول الخطة في ١ يناير ١٩٩٥ تبلغ ١٠٠٠٠٠ ج .
 تعهد المنافع المخططة في ١ يناير ١٩٩٥ يبلغ ١٠٠٠٠٠ ج .
 تكلفة الخدمة السنوية عن عام ١٩٩٥ تبلغ ٩٠٠٠ ج .
 معدل التسوية عن سنة ١٩٩٥ يبلغ ١٠ ٪ .
 العائد الفعلي على أصول الخطة سنة ١٩٩٥ يبلغ ١٠٠٠٠ ج .
 المساهمات (التمويل) المقدمة سنة ١٩٩٥ تبلغ ٨٠٠٠ ج .
 المنافع المسددة للمتقاعدين سنة ١٩٩٥ تبلغ ٧٠٠٠ ج .
 وباستخدام البيانات السابقة ، فإن مذكرة التسوية التالية تعرض أرصدة أول المدة
 وكل قيود المعاشات التي سجلتها الشركة خلال سنة ١٩٩٥ :

مذكرة تسوية المعاشات - ١٩٩٥

السجل التذكيري		قيود اليومية العامة			البنود
أصول الخطة	تعهد المنافع المخططة	التكلفة المستحقة/ المسددة مقدماً	التقديرة	مصرف المعاش السنوي	
١٠٠٠٠٠ مدين	١٠٠٠٠٠ دائن	—		٩٠٠٠ مدين	أرصدة ١ يناير ١٩٩٥
	٩٠٠٠ دائن			١٠٠٠٠ مدين	١ - تكلفة الخدمة
	١٠٠٠٠ دائن			١٠٠٠٠ مدين	٢ - تكلفة الفائدة
١٠٠٠٠ مدين				١٠٠٠٠ دائن	٣ - العائد الفعلي
٨٠٠٠ مدين			٨٠٠٠ دائن		٤ - المساهمات
٧٠٠٠ دائن	٧٠٠٠ مدين				٥ - المنافع
١١١٠٠٠ مدين	١١٢٠٠٠ دائن	١٠٠٠ دائن ^(٥)	٨٠٠٠ دائن	٩٠٠٠ مدين	قيود اليومية عن سنة ١٩٩٥
		١٠٠٠ دائن ^(٥٥)			رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٥

(※) ٩٠٠٠ - ٨٠٠٠ = ١٠٠٠

(※※) ١١٢٠٠٠ - ١١١٠٠٠ = ١٠٠٠

حيث أن أرصدة أول المدة لكل من تعهد المنافع المخططة وأصول خطة المعاش تُسجل في السطر الأول من مذكرة التسوية في السجل التذكيري . وهذه الأرصدة لا تُسجل في دفتر اليومية الرسمي ، ومن ثم فإنه لا يُقرر عنها كإلتزام وكأصل في القوائم المالية لشركة Zarle . حيث يمثل هذان البندان الهامان لخطة المعاش قيم خارج الميزانية تؤثر على مصرف المعاش ولكن لا تُسجل كأصول وإلتزامات في دفاتر الشركة .

والقيد «١» السابق يسجل تكلفة الخدمة التي تزيد مصروف المعاش بمقدار ٩٠٠٠ ج وتزيد الإلتزام (تعهد المنافع المخططة) بنفس المقدار. والقيد «٢» يثبت إستحقاق مصروف الفائدة الذي يزيد كلاً من الإلتزام ومصروف المعاش بمقدار ١٠٠٠٠ ج (تعهد المنافع المخططة في بداية الفترة مضروباً في معدل التسوية وقدره ١٠٪). ويسجل القيد «٣» العائد الفعلي على أصول الخطة الذي يزيد أصول الخطة ويخفض مصروف المعاش. ويسجل القيد «٤» مساهمة الشركة (التمويل) النقدية لإعتماد المعاش، وهو ما يؤدي لإنخفاض النقدية بمقدار ٨٠٠٠ ج وزيادة أصول الخطة بنفس المقدار. ويسجل القيد «٥» مدفوعات المعاش المسددة للمتقاعدين والتي تؤدي لإنخفاض كل من أصول الخطة وتعهد المنافع المخططة بمقدار ٧٠٠٠ ج.

ويكون قيد اليومية الرسمي في ٣١ ديسمبر الذي يُجرى من أجل إثبات مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٥ بصورة رسمية كما يلي :

٩٠٠٠	من حـ / مصروف المعاش
٨٠٠٠	الى حـ / النقدية
١٠٠٠	الى حـ / تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً

وتمثل هذه الإضافة بمقدار ١٠٠٠ ج للجانب الدائن من حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً الفرق بين مقدار مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٥ وقدره ٩٠٠٠ ج والمقدار الذي تم تمويله وقدره ٨٠٠٠ ج. ويمثل الرصيد الدائن لحساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً إلتزام، حيث يكون هناك عجز في تمويل خطة المعاش بمقدار ١٠٠٠ ج. كما أن رصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً وقدره ١٠٠٠ ج يساوي أيضاً صافي الأرصدة الموجودة بالسجلات التذكيرية. وتتضح هذه التسوية بين البنود الخارجة عن الميزانية ورصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً المقرر عنه بالميزانية فيما يلي :

تعهد المنافع المخططة (دائن)	(١١٢٠٠٠)
أصول الخطة بالقيمة العادلة لها (مدين)	١١١٠٠٠
تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً (دائن)	<u>(١٠٠٠)</u>

فإذا كان صافي أرصدة الحسابات التذكيرية دائناً، فإن المقدار الموجود بعمود تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً سيكون دائناً بنفس القيمة. وإذا كان صافي أرصدة الحسابات التذكيرية مدينياً، فسيكون مقدار التكلفة المستحقة / المسددة مقدماً مدينياً

بنفس القيمة . ومذكرة التسوية مصممة بشكل يُبرز هذه التسوية والتي ستكون مفيدة بعد ذلك في إعداد الملاحظات التي يجب الإفصاح عنها .

وفي هذا المثال ، فإن القيد المدين بحساب مصروف المعاش يتجاوز القيد الدائن بحساب النقدية ، بما ينتج عنه قيد دائن بحساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً - والإعتراف بالالتزام . وإذا تجاوز القيد الدائن بحساب النقدية القيد المدين بحساب مصروف المعاش ، فسيكون القيد بحساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً مديناً - أي الإعتراف بأصل .

إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها

AMORTIZATION OF UNRECOGNIZED PRIOR SERVICE COST (PSC)

عند البدء في تنفيذ خطة المعاش ذات المنافع المحددة أو إدخال تعديلات عليها ، فإنه عادة ما تُثبت حقوق للعمال عن سنوات الخدمة التي قضوها بالشركة قبل تاريخ الإنشاء أو التعديل . ونتيجة للحقوق المتعلقة بالخدمة السابقة ، فإن تعهد المنافع المخططة يكون عادة أكبر مما كان عليه من قبل . وفي العديد من الحالات يكون مقدار الزيادة في تعهد المنافع المخططة كبيراً . وهنا يثار تساؤل حول مدى ضرورة التقرير عن مصروف معاش وإلتزام مقترن به عن تكاليف الخدمة السابقة هذه بصورة كاملة في فترة إنشاء أو تعديل الخطة . تبني FASB الرأي القائل بعدم الإعتراف بأى مصروف عن هذه التكاليف وفي بعض الحالات عدم الإعتراف بأى إلتزام في فترة إنشاء أو تعديل الخطة . ويبرر المجلس ذلك بأن صاحب العمل لن يقدم حقوقاً عن سنوات خدمة سابقة إلا إذا كان يتوقع الحصول على منافع من العمال في المستقبل . ونتيجة لذلك ، فإن المنافع التي يكتسبها العمال بأثر رجعى لا يجب الإعتراف بها كاملة كمصروف معاش في فترة إدخال التعديل على الخطة ولكن يجب الإعتراف بها على مدى سنوات خدمة هؤلاء العمال الذين يتوقع أن يحصلوا على منافع في ظل الخطة (سنوات الخدمة المتبقية للعمال المشتركين في الخطة) .

وتتمثل تكلفة المنافع المكتسبة بأثر رجعى (بما فيها المنافع التي تُمنح للمتقاعدين الحاليين) في الزيادة التي تطرأ على تعهد المنافع المخططة في تاريخ التعديل . ويتم حساب مقدار تكلفة الخدمة السابقة بواسطة الإكتواري ، أما إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها فهي وظيفة محاسبية يساعد الخبير الإكتواري في تقديمها .

ويفضل FASB إستخدام «طريقة سنوات الخدمة» في الاستنفاد ، وهي تماثل

الحسابات المستخدمة في طريقة وحدات الإنتاج في الإستهلاك . حيث يتم أولاً حساب عدد سنوات الخدمة التي يُتَظَر أن يقضيها كل العمال المشاركين في خطة المعاش بالشركة ، ثم تقسم تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها على إجمالي عدد سنوات الخدمة للحصول على التكلفة لكل سنة خدمة (تكلفة الوحدة) . وفي النهاية يتم ضرب عدد سنوات الخدمة المستهلكة في كل سنة في التكلفة لكل سنة خدمة للحصول على عبء الإستهلاك السنوي .

ولتوضيح عملية إستهلاك تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها في ظل طريقة سنوات الخدمة ، بفرض أن خطة المعاش ذات المنافع المحددة بشركة Zarle السابقة تغطي ١٧٠ عاملاً . وفي مفاوضاتها مع العمال ، قامت الشركة في ١ يناير ١٩٩٦ بتعديل خطة المعاش ومنحت للعمال تكاليف خدمة سابقة قدرها ٨٠٠٠٠ ج . وفيما يلي مجموعات العمال طبقاً لسنوات التقاعد المتوقعة لهم :

المجموعة	عدد العمال	التقاعد المتوقع في ٣١ ديسمبر
أ	٤٠	١٩٩٦
ب	٢٠	١٩٩٧
ج	٤٠	١٩٩٨
د	٥٠	١٩٩٩
هـ	٢٠	٢٠٠٠
	<u>١٧٠</u>	

ويوضح الجدول التالي حساب سنوات الخدمة بكل سنة وجملة سنوات الخدمة :

حساب سنوات الخدمة						
سنوات الخدمة						
السنة	أ	ب	ج	د	هـ	الإجمالي
١٩٩٦	٤٠	٢٠	٤٠	٥٠	٢٠	١٧٠
١٩٩٧		٢٠	٤٠	٥٠	٢٠	١٣٠
١٩٩٨			٤٠	٥٠	٢٠	١١٠
١٩٩٩				٥٠	٢٠	٧٠
٢٠٠٠					٢٠	٢٠
	<u>٤٠</u>	<u>٤٠</u>	<u>١٢٠</u>	<u>٢٠٠</u>	<u>١٠٠</u>	<u>٥٠٠</u>

وعلى أساس تكلفة الخدمة السابقة وقدرها ٨٠٠٠٠٠ ج وجملة سنوات خدمة بكل السنوات قدرها ٥٠٠ سنة، فإن التكلفة لكل سنة خدمة تبلغ ١٦٠ ج (٨٠٠٠٠٠ ج ÷ ٥٠٠). ويكون حساب المقدار السنوي للإستنفاد على أساس تكلفة قدرها ١٦٠ ج لكل سنة خدمة كما يلي:

حساب الإستنفاد السنوي لتكلفة الخدمة السابقة			
السنة	جملة سنوات الخدمة	× التكلفة لكل سنة خدمة	= الإستنفاد السنوي
١٩٩٦	١٧٠	١٦٠	٢٧٢٠٠
١٩٩٧	١٣٠	١٦٠	٢٠٨٠٠
١٩٩٨	١١٠	١٦٠	١٧٦٠٠
١٩٩٩	٧٠	١٦٠	١١٢٠٠
٢٠٠٠	٢٠	١٦٠	٣٢٠٠
	<u>٥٠٠</u>		<u>٨٠٠٠٠</u>

ويسمى معيار FASB رقم ٨٧ بإستخدام طريقة أخرى بديلة في إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها؛ حيث يمكن للشركات أن تستخدم طريقة القسط الثابت في إستنفاد هذه التكلفة على متوسط سنوات الخدمة الباقية للعمال. وفي هذه الحالة فإنه عندما يكون جملة سنوات الخدمة ٥٠٠ وعدد العمال ١٧٠ عاملاً، فإن المتوسط سيكون ٢,٩٤ سنة (٥٠٠ ÷ ١٧٠). وبإستخدام هذه الطريقة فإن التكلفة وقدرها ٨٠٠٠٠٠ ج سيتم تحميلها على المصروفات بمقدار ٢٧٢١١ ج (٨٠٠٠٠٠ ÷ ٢,٩٤) في سنة ١٩٩٦، ٢٧٢١١ ج في سنة ١٩٩٧ ثم ٢٥٥٧٨ (٢٧٢١١ × ٩٤,٩٤) في سنة ١٩٩٨.

وإذا كان FASB قد إستخدم مدخل الرسملة الكاملة لعناصر خطة المعاش، فإن تكلفة الخدمة السابقة كان سيلزم رسملتها كأصل غير ملموس وإستنفادها على مدى عمره الإنتاجي وينبع هذا الأصل غير الملموس من إفتراض أن تكلفة منافع المعاشات الإضافية تؤدي لزيادة درجة ولاء ومستوى إنتاجية العمال المتأثرين بها وتخفيض من معدل الدوران بينهم. ومع ذلك، فإن تكلفة الخدمة السابقة تتم المحاسبة عنها خارج الميزانية ويُطلق عليها تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها. ورغم أن تكلفة الخدمة السابقة لا يُعترف بها في الميزانية، فإنها أحد العوامل المؤثرة على حساب مصروف المعاش.

القيود ومذكرة التسوية عن سنة ١٩٩٦

مع الإستمرار بمثال شركة Zarle لسنة ١٩٩٦ نلاحظ أن تعديل خطة المعاش في ١ يناير ١٩٩٦ يمنح العمال منافع عن فترة الخدمة السابقة قيمتها الحالية ٨٠٠٠٠ ج. وتستخدم قيم الاستنفاد السنوي التي سبق حسابها في الجزء السابق على أساس مدخل سنوات الخدمة (وقدره ٢٧٢٠٠ عن سنة ١٩٩٦) في هذا المثال. والحقائق التالية تنطبق على خطة المعاش عن سنة ١٩٩٦ :

- في ١ يناير ١٩٩٦ منحت شركة Zarle منافع عن فترات خدمة سابقة قيمتها الحالية ٨٠٠٠٠ ج.
- تكلفة الخدمة السنوية عن سنة ١٩٩٦ تبلغ ٩٥٠٠ ج.
- معدل التسوية عن سنة ١٩٩٦ يبلغ ١٠٪.
- العائد الفعلي على أصول الخطة عن سنة ١٩٩٦ يبلغ ١١١٠٠ ج.
- قيمة المساهمات السنوية (التمويل) تبلغ ٢٠٠٠٠ ج.
- المنافع المسددة للمتقاعدين في سنة ١٩٩٦ تبلغ ٨٠٠٠ ج.
- إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة بإستخدام طريقة سنوات الخدمة يبلغ ٢٧٢٠٠ ج.

وتوضح مذكرة التسوية التالية كل قيود المعاش والمعلومات التي تسجلها شركة Zarle سنة ١٩٩٦ .

حيث يوضع السطر الأول من مذكرة التسوية أرصدة أول المدة لحساب تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً وللحسابات التذكيرية. ويسجل القيد «٦» منح شركة Zarle لتكلفة خدمة سابقة عن طريق إضافة ٨٠٠٠٠ ج لتعهد المنافع المخططة ولتكلفة الخدمات السابقة غير المعترف بها (غير المرسمة). وتتشابه القيود ٧، ٨، ٩، ١١، ١٢ مع القيود المناظرة لها سنة ١٩٩٥. في حين يُسجل القيد «١٠» إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها خلال سنة ١٩٩٦ وذلك بإضافة ٢٧٢٠٠ ج للجانب المدين من حساب مصروف المعاش مع إضافة نفس المقدار للجانب الدائن من حساب تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها الجديد.

ويكون قيد اليومية في ٣١ ديسمبر الذي يُسجل مصروف المعاش بصورة رسمية - وهو مجموع عمود مصروف المعاش السنوي - عن سنة ١٩٩٦ كما يلي :

من حـ / مصروف المعاش	٤٤٨٠٠
الى حـ / النقدية	٢٠٠٠٠
الى حـ / تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً	٢٤٨٠٠

مذكورة التسوية عن سنة ١٩٩٦

السجل التذكيري			قيود اليومية العامة		
تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	أصول الخطة	تعهد المنافع المخطط	التكلفة المستحقة/ المصدرة مقدما	التقديرات	مصرف المعاش السنوي
٨٠٠٠٠ مدين	١١١٠٠٠ مدين	١١٢٠٠٠ دائن	١٠٠٠ دائن		٩٥٠٠ مدين
٨٠٠٠٠ مدين	١١١٠٠٠ مدين	٨٠٠٠٠ دائن	١٠٠٠ دائن		١٩٢٠٠ مدين
٢٧٢٠٠ دائن	١١١٠٠ مدين	١٩٢٠٠ دائن		٢٠٠٠٠ دائن	١١١٠٠ دائن
	٢٠٠٠٠ مدين	٨٠٠٠ مدين			٢٧٢٠٠ مدين
	٨٠٠٠٠ دائن				
٥٢٨٠٠ مدين	١٣٤١٠٠ مدين	٢١٢٧٠٠ دائن	٢٤٨٠٠ دائن	٢٠٠٠٠ دائن	٤٤٨٠٠ مدين
			٢٥٨٠٠ دائن		

البنود

- ١٩٩٥ رصيد ٣١ ديسمبر
- ٦ - تكلفة الخدمة السابقة
- رصيد ١ يناير ١٩٩٦
- ٧ - تكلفة الخدمة
- ٨ - تكلفة الفائدة
- ٩ - المعائد الفعلي
- ١٠ - استنفاد تكلفة الخدمة السابقة
- ١١ - المساهمات
- ١٢ - المنافع
- قيود اليومية عن سنة ١٩٩٦
- رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٦
- (#) $19200 = 192000 \times 10\%$

ولأن مصروف العام يتجاوز التمويل الذي تم خلال العام ، فإن حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً يجعل دائناً بالفرق وقدره ٢٤٨٠٠ ج ويمثل إلزام على الشركة . وفي سنة ١٩٩٦ - كما هو الحال في سنة ١٩٩٥ - يتساوي رصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً (وقدره ٢٥٨٠٠) مع صافي أرصدة الحسابات التذكيرية كما يتضح من جدول التسوية التالي :

(٢١٢٧٠٠)	تعهد المنافع المخططة (دائن)
<u>١٣٤١٠٠</u>	أصول الخطة بالقيمة العادلة لها (مدين)
(٧٨٦٠٠)	موقف تمويل الخطة
<u>٥٢٨٠٠</u>	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها (مدين)
<u>(٢٥٨٠٠)</u>	تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً (دائن)

وتؤدي هذه التسوية الأخيرة لربط مكونات محاسبة المعاشات ، سواء المسجلة أو غير المسجلة ، مع بعضها البعض .

المكاسب أو الخسائر GAIN OR LOSS

من الأمور الجوهرية للشركات التي لديها خطط معاشات التغيرات غير الخاضعة للتحكم وغير المتوقعة في مصروف المعاش والتي يمكن أن تنتج عن : (١) التغيرات المفاجئة والضحمة في القيمة السوقية لأصول خطة المعاش ، (٢) التغيرات في الافتراضات الاكتوارية التي تؤثر على مقدار تعهد المنافع المخططة . وإذا تركت هذه المكاسب أو الخسائر لتؤثر بالكامل على القوائم المالية في فترة تحققها أو حدوثها ، فسوف يؤدي ذلك لحدوث تقلبات ضخمة في مصروف المعاش من فترة لأخرى . ولذلك ، فقد قررت المهنة تخفيض درجة التقلب في مصروف المعاش عن طريق استخدام أساليب التمهيد smoothing التي تخفض من هذه التقلبات أو تستبعداً تماماً في بعض الحالات .

تمهيد المكاسب والخسائر غير المتوقعة على أصول الخطة

Smoothing Unexpected Gains and Losses on Plan Assets

يمثل العائد الفعلي على أصول الخطة أحد مكونات مصروف المعاش الذي يؤدي إلى تحميضه (بافتراض أن هذا العائد الفعلي موجب) . ويمكن أن يؤدي التغير الضخم

في هذا العائد الفعلى إلى التأثير بصورة جوهرية على مصروف المعاش عن العام .
فبفرض أن شركة معينة قد حققت عائد بنسبة ٤٠٪ في سوق الأوراق المالية خلال العام ، فهل يُترك هذا العائد الكبير وغير المتكرر ليؤثر على مصروف المعاش عن العام ؟
يتجاهل الخبراء الإكتواريون التقلبات الحالية عن قيامهم بتحديد صيغة التمويل اللازمة لسداد المنافع المتوقعة في المستقبل . حيث يقومون بتحديد معدل عائد متوقع وضربه في متوسط قيمة الأصول على مدى فترة زمنية معينة للوصول إلى العائد المتوقع على أصول الخطة . وعندئذ يستخدم هذا العائد لتحديد صيغة التمويل .

وقد إستخدم FASB مدخل الخبراء الإكتواريين للحد من التقلبات الواسعة التي يمكن أن تحدث في العائد الفعلى . ويعني ذلك ، أن العائد المتوقع على أصول الخطة هو الذي يدرج ضمن مكونات مصروف المعاش وليس العائد الفعلى في سنة معينة . ولتحقيق ذلك يتم ضرب معدل العائد المتوقع (المعدل الإكتواري) في القيمة العادلة لأصول الخطة أو قيمتها المتعلقة بالسوق (على مدى مثال شركة Zarle يفترض أن القيمة العادلة للأصل وقيمتها المتعلقة بالسوق Market related value متساويان) . والقيمة المتعلقة بالسوق هي قيمة محسوبة تعترف بالتغيرات في القيمة العادلة بطريقة رشيدة وبظامية على مدى فترة لا تزيد عن ٥ سنوات .

ولكن ماهي المعالجة الخاصة بالفرق بين العائد المتوقع والعائد الفعلى ، وهو ما يشار إليه عادة بالمكاسب أو الخسائر غير المتوقعة (والتي أطلق عليها FASB مكاسب وخسائر الأصول) ؟ إن مكاسب الأصول (والتي تحدث عندما يزيد العائد الفعلى عن العائد المتوقع) وخسائر الأصول (التي تحدث عندما يقل العائد الفعلى عن العائد المتوقع) تُسجل في حساب صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها وتدخل ضمن المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها المتجمعة من سنوات سابقة .

ولتوضيح كيفية حساب مكاسب أو خسائر الأصول غير المتوقعة ومعالجتها المحاسبية ، بفرض أن شركة Shierer كان لديها سنة ١٩٩٤ عائد فعلى على أصول الخطة قدره ١٦٠٠٠ ج في حين كان العائد المتوقع ١٣٤١٠ . وعلى ذلك ، فإن مكسب الأصول غير المتوقع وقدره ٢٥٩٠ ج (١٦٠٠٠ - ١٣٤١٠) يُدرج بالجانب الدائن من حساب صافي المكاسب والخسائر غير المعترف بها والجانب المدين من حساب مصروف المعاش .

تمهيد المكاسب والخسائر غير المعترف بها من إلتزام المعاش

Smoothing Unexpected Gains and Losses on the Pension Liability

عند تقدير تعهد المنافع المخططة (الإلتزام)، يضع الخبراء الإكتواريون إفتراضات لبعض البنود مثل معدل الوفاة، معدل التقاعد، معدل دوران العمالة، معدل الإعاقة وعدم القدرة على العمل، ومستويات المرتبات. ويؤدى أي تغير في هذه الإفتراضات الإكتوارية إلى تغير مقدار تعهد المنافع المخططة. ونادراً ما تتفق النتائج الفعلية مع التنبؤات الإكتوارية. ويُطلق على هذه المكاسب أو الخسائر غير المتوقعة نتيجة للتغيرات في تعهد المنافع المخططة «مكاسب وخسائر الإلتزام».

ويتم تأجيل الإعراف بكل من مكاسب الإلتزام (الناجمة عن تخفيضات غير متوقعة في رصيد الإلتزام) وخسائر الإلتزام (الناجمة عن زيادات غير متوقعة). وتُدرج مكاسب وخسائر الإلتزام في نفس حساب صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها المستخدم في مكاسب وخسائر الأصول. حيث تتراكم هذه المكاسب والخسائر من سنة لأخرى - خارج الميزانية - في أحد حسابات السجل التذكيري.

الاستنفاد على أساس النطاق (تجاوز حد معين) Corridor Amortization

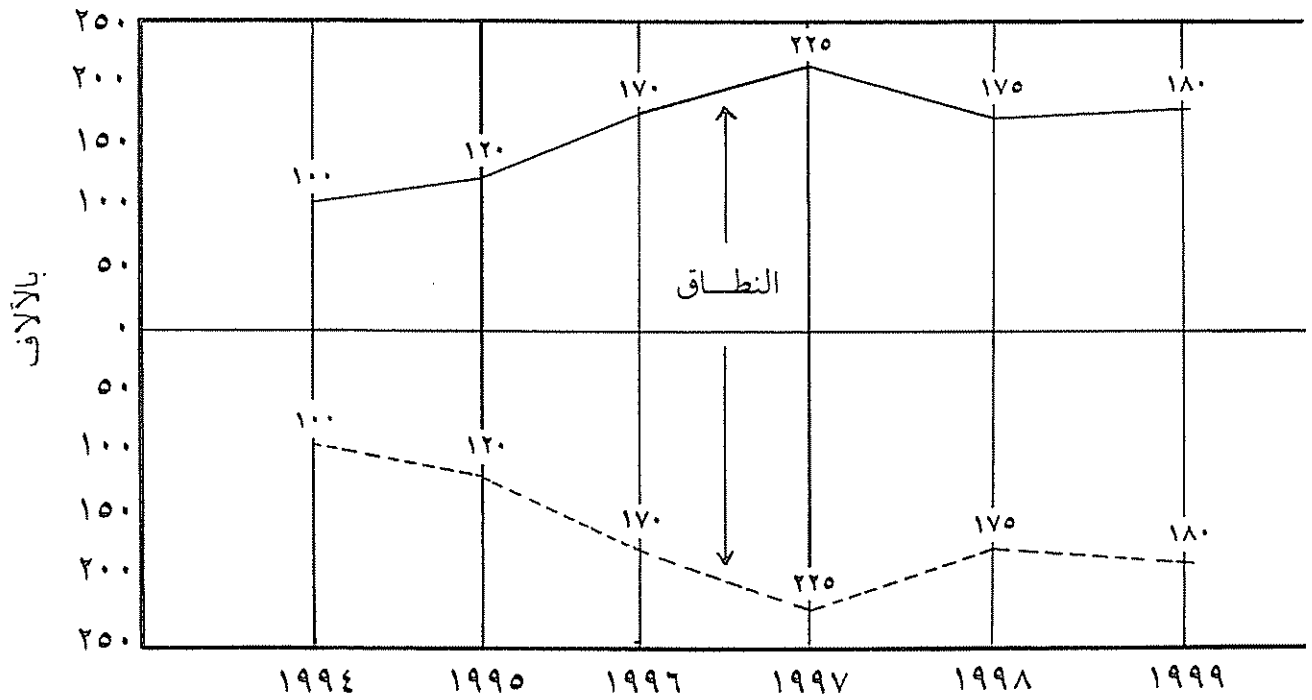
لأن مكاسب وخسائر الأصول ومكاسب وخسائر الإلتزام يمكن أن تعوض بعضها البعض، فإن إجمالي المكاسب أو الخسائر الصافية غير المعترف بها المتجمعة قد لاتصل إلى مبالغ كبيرة. ولكن من المحتمل ألا تحدث هذه المقاصة وأن يستمر الرصيد في حساب صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها في تزايد مستمر. وللمحد من هذا النمو، فقد إستحدثت FASB مدخل النطاق Corridor approach لاستنفاد الرصيد المتراكم في حساب المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها عند تضخمه. حيث يصبح رصيد صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها متضخماً ويلزم إستنفاده عندما يتجاوز المعيار الإجتهادى الذي حدده FASB بنسبة ١٠٪ من رصيد أول المدة لتعهد المنافع المخططة أو رصيد أول المدة للقيمة المتعلقة بالسوق لأصول الخطة أيهما أكبر.

ولتوضيح مدخل النطاق، بفرض البيانات التالية عن تعهد المنافع المخططة وأصول الخطة على مدى فترة ٦ سنوات :

أرصدة أول سنة :	تعهد المنافع المخططة	قيمة الأصول المرتبطة بالسوق	النطاق ($\pm 10\%$)*
١٩٩٤	١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٩٩٥	١٢٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
١٩٩٦	١٣٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠
١٩٩٧	١٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠
١٩٩٨	١٧٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠
١٩٩٩	١٨٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠

(*) حيث يمثل النطاق نسبة ١٠٪ من تعهد المنافع المخططة أو قيمة أصول الخطة أيها أكبر.

وتتضح كيفية عمل هذا النطاق من خلال رسم البيانات السابقة في الشكل التالي :



فإذا ظل رصيد صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها داخل الحدين الأعلى والأدنى للنطاق، فإنه لا يلزم إجراء أي إستنفاد، ويُرحل رصيد صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها بدون تغيير.

وإذا لزم إجراء إستنفاد، فإن مقدار الإستنفاد السنوي سوف يساوي مقدار الزيادة عن حدود النطاق [يُلاحظ أن الحد الأعلى خاص بصافي المكاسب والحد الأدنى خاص بصافي الخسائر] مقسومة على متوسط فترة الخدمة الباقية للعاملين الذين يُتوقع أن

يحصلوا على المنافع في ظل الخطة. ويمكن إستخدام أية طريقة منتظمة لإستنفاد المكاسب والخسائر غير المعترف بها بشرط إستخدامها لكل من المكاسب والخسائر والإفصاح عنها.

مثال : عند تطبيق مدخل النطاق، قرر FASB إدراج إستنفاد الجزء الزائد عن النطاق من صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها ضمن مكونات مصروف المعاش بشرط أن يكون رصيد صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها في بداية العام أكبر من مقدار النطاق. ويعني ذلك، أنه إذا لم يكن هناك صافي مكاسب أو خسائر غير معترف بها في بداية العام، فإنه لا يُعترف بمكاسب أو خسائر في هذه الفترة.

ولتوضيح عملية إستنفاد صافي المكاسب والخسائر غير المعترف بها، إفترض المعلومات التالية عن شركة Soft:

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
رصيد أول المدة			
٢٩٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	تعهد المنافع المخططة
٢٧٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	قيمة الأصول المرتبطة بالسوق
٣٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	—	صافي الخسارة غير المعترف بها

فإذا كان متوسط سنوات الخدمة الباقية لكل العاملين ٥,٥ سنة، يكون جدول إستنفاد صافي الخسارة غير المعترف بها كما يلي :

إختبار النطاق وجدول إستنفاد المكسب / الخسارة					
السنة	تعهد المنافع المخططة ^(أ)	أصول الخطة ^(أ)	النطاق ^(ب)	صافي الخسارة المتجمعة غير المعترف بها ^(أ)	إستنفاد الخسارة (عن السنة الجارية)
١٩٩٥	٢١٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	—	—
١٩٩٦	٢٦٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٢١٨١٨ (ج)
١٩٩٧	٢٩٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٦٧٨١٨٢ (د)	٧٠٥٧٠ (د)

(أ) أرصدة أول المدة دائماً.

(ب) ١٠٪ من تعهد المنافع المخططة أو أصول الخطة أيهما أكبر.

(ج) $٢١٨١٨ = ٤٠٠٠٠٠ - ٢٨٠٠٠٠$ ؛ $١٢٠٠٠٠ = ٢٦٠٠٠٠ - ١٤٠٠٠٠$ ؛ $٥,٥ = ٢١٨١٨ \div ١٢٠٠٠٠$.

(د) $٦٧٨١٨٢ = ٢٩٠٠٠٠ + ٢١٨١٨ - ٤٠٠٠٠٠$ ؛ $٦٧٨١٨٢ = ٢٩٠٠٠٠ + ٦٧٨١٨٢ - ٤٠٠٠٠٠$.

$٦٧٨١٨٢ - ٢٩٠٠٠٠ = ٣٨٨١٨٢$ ؛ $٣٨٨١٨٢ \div ٥,٥ = ٧٠٥٧٩$ ج.

فكما يتضح من الجدول ، فإن الخسارة المعترف بها سنة ١٩٩٦ تزيد مصروف المعاش عن هذا العام بمبلغ ٢١٨١٨ ج ، وهو مقدار ضئيل بالمقارنة بالخسارة الإجمالية خلال نفس العام وقدرها ٤٠٠٠٠٠ ج ويُشير إلى أن مدخل النطاق يؤدي لتخفيض آثار [تدنية التقلبات] هذه المكاسب والخسائر على مصروف المعاش عن العام . ويُبرر استخدام مدخل النطاق على أساس أن المكاسب والخسائر تنتج عن تعديلات في التقديرات وكذلك عن تغيرات حقيقية في القيمة الاقتصادية ، وأنه على مدار الوقت فإن هذه المكاسب والخسائر سوف تعوض بعضها البعض . ومن ثم فإنه يبدو من المعقول عدم الاعتراف بالمكاسب والخسائر بالكامل كجزء من مصروف المعاش في الفترة التي ظهرت فيها .

ومع ذلك ، فإن المكاسب والخسائر التي تنتج عن حدث منفرد لا يرتبط مباشرة بتسيير خطة المعاش ولا يمثل جزء من النشاط الجارى المعتاد للمنشأة يجب الاعتراف بها فوراً . فالمكاسب أو الخسائر التي ترتبط مباشرة بإغلاق مصنع أو التخلص من فرع كامل للنشاط segment أو أي حدث مماثل يؤثر بصورة كبيرة على حجم قوة العمل بالمنشأة يجب الاعتراف بها كجزء من المكسب أو الخسارة المرتبطة بهذا الحدث وليس ضمن مصروف المعاش . ففي حالة إغلاق مصنع مثلاً ، يجب معالجة المكسب أو الخسارة الناجمة عن التغير في تقديرات المنافع المتوقعة للعمالة المستبعدة في ظل خطة المعاش كجزء من مكسب أو خسارة إغلاق المصنع دون أن تؤثر على تكلفة المعاش عن الفترة الجارية أو الفترات المستقبلية .

ملخص

يمثل الفرق بين العائد الفعلى على أصول الخطة والعائد المتوقع على أصول الخطة مكسب أو خسارة الأصل غير المتوقعة (المؤجلة) . حيث أن هذا الفرق بين العائد الفعلى والعائد المتوقع على أصول الخطة يتم تأجيله عند حساب مصروف المعاش عن العام . وعلى ذلك ، فإنه بعد تحديد هذا الفرق فإن العائد المتوقع على أصول الخطة (وليس العائد الفعلى) هو الذي يدخل في تحديد مصروف المعاش عن الفترة .

ويتحدد استنفاد صافي المكسب أو الخسارة خلال الفترة عن طريق استنفاد المكسب أو الخسارة غير المعترف بها في بداية الفترة على أساس النطاق . وبمعنى آخر ، فإذا كان المكسب أو الخسارة غير المعترف بها أكبر من النطاق ، فإن هذه المكاسب أو الخسائر الصافية تخضع للإستنفاد . ويتم حساب هذا الاستنفاد المحدود بقسمة صافي المكاسب

أو الخسائر الخاضعة للاستنفاد على متوسط سنوات الخدمة المتبقية . وعند دمج المكاسب أو الخسائر غير المتوقعة مع استنفاد المكاسب والخسائر الإكتوارية عن السنوات السابقة ، يتحدد صافي المكاسب والخسائر غير المتوقعة المستنفدة (ويُشار إليها عادة بالمكاسب أو الخسائر فقط) .

ويتضح هذا الملخص من خلال الشكل التالي :

$$\begin{array}{l}
 \boxed{\begin{array}{c} \text{السنة الحالية} \\ \text{المكسب أو الخسارة} \\ \text{غير المتوقعة} \end{array}} = \boxed{\begin{array}{c} \text{السنة الحالية} \\ \text{العائد المتوقع} \end{array}} - \boxed{\begin{array}{c} \text{السنة الحالية} \\ \text{العائد الفعلي} \end{array}} \\
 \\
 \boxed{\begin{array}{c} \text{السنة الحالية} \\ \text{صافي المكسب أو} \\ \text{الخسارة المستهلكة} \end{array}} = \boxed{\begin{array}{c} \text{متوسط سنوات} \\ \text{الخدمة الباقية} \end{array}} \div \left(\boxed{\begin{array}{c} \text{النطاق} \end{array}} - \boxed{\begin{array}{c} \text{المكسب أو الخسارة} \\ \text{غير المتوقعة} \\ \text{(في بداية العام)} \end{array}} \right) \\
 \\
 \boxed{\begin{array}{c} \text{السنة الحالية} \\ \text{المكسب أو الخسارة} \end{array}} = \boxed{\begin{array}{c} \text{السنة الحالية} \\ \text{صافي المكسب أو} \\ \text{الخسارة المستهلكة} \end{array}} \pm \boxed{\begin{array}{c} \text{السنة الحالية} \\ \text{المكسب أو الخسارة} \\ \text{غير المتوقعة} \end{array}}
 \end{array}$$

إن هذه المكاسب أو الخسائر تخضع لثلاث مراحل من التمهيد . بمعنى أن مكاسب أو خسائر الأصول يتم تمهيدها بإستخدام العائد المتوقع ، وعندئذ ، فإن المكسب أو الخسارة غير المعترف بها في بداية السنة المالية لا تستنفد إلا إذا زادت عن النطاق ، وإذا استنفدت فإن الزيادة عن النطاق توزع على مدى فترة الخدمة المتبقية للعمال بالشركة .

قيود اليومية ومذكرة التسوية لعام ١٩٩٧

مع الإستمرار في مثال شركة Zarle إلى سنة ١٩٩٧ ، فإن الحقائق التالية تتعلق بخطة المعاش :

- تكلفة الخدمة السنوية عن عام ١٩٩٧ تبلغ ١٣٠٠٠ ج .
- معدل التسوية ١٠٪ ، معدل العوائد المتوقعة ١٠٪ .
- العائد الفعلي على أصول الخطة سنة ١٩٩٧ يبلغ ١٢٠٠٠ ج .
- استنفاد تكلفة الخدمة السابقة سنة ١٩٩٧ يبلغ ٢٠٨٠٠ ج .

المساهمة السنوية (التمويل) تبلغ ٢٤٠٠٠ ج.
المنافع المسددة للمتقاعدين سنة ١٩٩٧ تبلغ ١٠٥٠٠ ج.
التغيرات في الافتراضات الإكتوارية تجعل تعهد المنافع المخططة في نهاية العام يبلغ ٢٦٥٠٠٠ ج.

وتوضح مذكرة التسوية المعروضة فيما يلي قيود المعاش والمعلومات التي تسجلها شركة Zarle في سنة ١٩٩٧ ، حيث يُسجل في السطر الأول منها أرصدة أول المدة المتعلقة بخطة المعاش . وفي هذه الحالة فإن أرصدة بداية العام هي نفس أرصدة نهاية سنة ١٩٩٦ المذكورة سابقاً .

والقيود ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ تماثل القيود المناظرة لها السابق شرحها في سنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، كما أن القيد ١٥ ، ١٦ مترابطان . فقد تم توضيح إثبات العائد الفعلي في القيد ١٥ في سنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ؛ وهو يُسجل بنفس الصورة في سنة ١٩٩٧ . ولكن في سنتي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ كان من المفترض أن العائد الفعلي على أصول الخطة يساوي العائد المتوقع عليها . ولكن في سنة ١٩٩٧ ، فإن العائد المتوقع وقدره ١٣٤١٠ [معدل العائد المتوقع وقدره ١٠٪ مضروباً في رصيد أصول الخطة في بداية العام وقدره ١٣٤١٠٠ ج] أكبر من العائد الفعلي وقدره ١٢٠٠٠ ج . ولتمهيد مصروف المعاش ، فإن الخسارة غير المتوقعة وقدرها ١٤١٠ [١٣٤١٠ - ١٢٠٠٠] يتم تأجيلها بإضافتها للجانب المدين من حساب صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها والجانب الدائن من حساب مصروف المعاش . ونتيجة لهذا التعديل ، فإن العائد المتوقع على أصول الخطة هو المقدار الذي يُستخدم بالفعل في حساب مصروف المعاش عن العام .

ويُسجل القيد « ٢٠ » التغير في تعهد المنافع المخططة الذي نتج عن التغير في الافتراضات الإكتوارية . فكما أشرنا ، فإن الخبر الإكتواري قد قدر رصيد التعهد في نهاية المدة بمبلغ ٢٦٥٠٠٠ ج ، ولما كان رصيد الحساب التذكيري في ٣١ ديسمبر يبلغ ٢٣٦٤٧٠ [٢١٢٧٠٠ + ١٣٠٠٠ + ٢١٢٧٠ - ١٠٥٠٠] فإنه يتم تسجيل الفرق وقدره ٢٨٥٣٠ [٢٣٦٤٧٠ - ٢٦٥٠٠٠] . وتمثل هذه الزيادة في إلزام المنشأة خسارة غير متوقعة يتم تأجيلها بإضافتها للجانب المدين من حساب صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها بجانب إضافتها للجانب الدائن من حساب التعهد .

ويكون قيد اليومية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ اللازم لتسجيل مصروف المعاش بصورة رسمية كما يلي :

مذكورة تسوية المعاش عن سنة ١٩٩٧

السجل التذكيري				قيود اليومية العامة			الخسارة
صافي المكسب أو الخسارة	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	أصول الخطة	تعهد النافع المخططة	التكلفة المستحقة / المدددة مقدما	التقديمية	مصرف المعاش السنوي	
غير المعترف بها	٥٥٢٨٠٠	١٣٤١٠٠	٢١٢٧٠٠ ١٣٠٠٠ ٢١٢٧٠	٢٠٨٠٠		١٣٠٠٠ ٢١٢٧٠ ١٢٠٠٠ ١٤١٠ ٢٠٨٠٠	رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ ١٣ - تكلفة الخدمة ١٤ - تكلفة الفائدة ١٥ - الموائد الفعلية ١٦ - خسارة غير متوقعة ١٧ - استهلاك تكلفة الخدمة السابقة ١٨ - المساهمات ١٩ - المنافع ٢٠ - الزيادة في الأرباح
١٤١٠	٢٠٨٠٠	١٢٠٠٠	٢٤٠٠٠ ١٠٥٠٠ ٢٨٥٣٠		٢٤٠٠٠		
٢٨٥٣٠							
				١١٧٦٠	٢٤٠٠٠	٤١٦٦٠	قيد اليومية عن عام ١٩٩٧
٢٩٩٤٠	٣٢٠٠٠	١٥٩٦٠٠	٢٦٥٠٠٠	٤٣٤٦٠			رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧
مدلين	مدلين	مدلين	دائن	دائن			

٤١٦٦٠	من حـ / مصروف المعاش
٢٤٠٠٠	الى حـ / النقدية
١٧٦٦٠	الى حـ / تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً

وكما يتضح في مذكرات التسوية لسنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ فإن رصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ وقدره ٤٣٤٦٠ يساوي صافي أرصدة الحسابات التذكيرية كما يتضح من جدول التسوية التالي :

(٢٦٥٠٠٠)	تعهد المنافع المخططة (دائن)
<u>١٥٩٦٠٠</u>	أصول الخطة بالقيمة العادلة لها (مدين)
(١٠٥٤٠٠)	حالة تمويل الخطة
٣٢٠٠٠	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها (مدين)
<u>٢٩٩٤٠</u>	صافي خسارة غير معترف بها (مدين)
<u>(٤٣٤٦٠)</u>	تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً (دائن)

MINIMUM LIABILITY

الإلتزام الأدنى

إذا كانت FASB قد قررت رسملة أصول إلتزامات خطة المعاش ، فإن شركة Zarle في مثالنا السابق كانت ستقرر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ عن إلتزام قدره ٢٦٥٠٠٠ ج وأصول خطة معاش قدرها ١٥٩٦٠٠ ج وتكلفة خدمة سابقة غير معترف بها قدرها ٣٢٠٠٠ ج ، وصافي خسارة غير معترف بها قدرها ٢٩٩٤٠ . ولكن بدلاً من كل ذلك فإن الشركة ستقرر فقط عن تكلفة معاش مستحقة قدرها ٤٣٤٦٠ كإلتزام . وقد كان FASB مدركاً لهذا التناقض ، وقد إعتقد المجلس أن الشركة التي لديها تعهد منافع مخططة يزيد عن القيمة العادلة لأصول خطة المعاش لديها إلتزام ، وأن الشركة التي لديها قيمة عادلة لأصول الخطة تزيد عن تعهد المنافع المخططة لديها أصل . ومع ذلك ، فعند إصدار المجلس للمعيار النهائي في هذه القضية ، وجد أن إلتزام الشركات بالتقرير عن هذه المقادير في القوائم المالية سيمثل تغيير جوهري في الممارسة الحالية لأنه حتى ذلك الوقت لم تكن هذه المقادير يُقرر عنها في الميزانية .

وعلى ذلك ، فقد تبني المجلس حلاً وسطاً copromise يستلزم الإعتراف بالإلتزام [يُطلق عليه الإلتزام الأدنى] عندما يتجاوز تعهد المنافع المتجمعة القيمة العادلة لأصول الخطة . والغرض من هذا الإلتزام الأدنى هو التأكد من أنه عند إدخال تعديل

جوهري على الخطة أو حدوث خسارة إكتوارية، فإنه سيتم الإعتراف بالإلتزام في حدود الجزء غير الممول من تعهد المنافع المتجمعة.

وبلاحظ هنا أن أصول الخطة تُقارن بتعهد المنافع المتجمعة accumulated وليس تعهد المنافع المخططة projected الأكبر منه في القيمة. حيث يُبرر استخدام تعهد المنافع المتجمعة بأنه إذا تم تسوية هذا الإلتزام الآن، فسوف تتم تسويته على أساس معدلات الأجور الحالية وليس معدلات الأجور المستقبلية. ولذلك فقد أعلن أن تعهد المنافع المتجمعة هو الذي يجب استخدامه وليس تعهد المنافع المخططة. ورغم أن هذا الحل الوسط يتجاهل عادة جزء من الإلتزام، فإنه يُساعد في التقرير عن بعض الآثار على الميزانية عند إدخال تعديل على الخطة أو حدوث خسارة ضخمة. ولا يسمح FASB بتسجيل أصل في الميزانية عندما تزيد القيمة العادلة لأصول خطة المعاش عن تعهد المنافع المتجمعة.

حساب مقدار الإلتزام الأدنى Minimum Liability Computation

عند وجود تكلفة معاش مستحقة مقرر عنها بالفعل كإلتزام بالميزانية، فإنه لا يُسجل سوى مقدار الإلتزام الإضافي الذي يُساوي جملة الإلتزام المسجل مع الإلتزام المحدود المطلوب [وهو مقدار المنافع المتجمعة غير الممولة]. ولتوضيح ذلك، بفرض أن شركة Largent قد عدلت خطة المعاش بها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ وقدمت منافع إضافية لعمالها بأثر رجعي وتوفرت عنها المعلومات التالية :

٨٠٠٠٠٠٠	تعهد المنافع المخططة
٧٠٠٠٠٠٠	تعهد المنافع المتجمعة
٥٠٠٠٠٠٠	أصول الخطة (بالقيمة العادلة)
٤٩٠٠٠٠٠	قيمة الأصول المرتبطة بالسوق
٢٥٠٠٠٠٠	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها
٥٠٠٠٠٠	تكلفة المعاش المستحقة

من هذه المعلومات يتم حساب المنافع المتجمعة غير الممولة كما يلي :

٧٠٠٠٠٠٠	تعهد المنافع المتجمعة
٥٠٠٠٠٠٠	أصول الخطة (بالقيمة العادلة)
<u>٢٠٠٠٠٠٠</u>	تعهد المنافع المتجمعة غير الممولة (الإلتزام الأدنى)

حيث يُلاحظ أن القيمة العادلة لأصول الخطة هي التي تُستخدم في حساب تعهد المنافع المتجمعة غير الممولة وليس قيمة الأصول المرتبطة بالسوق. وفي هذه الحالة فإنه يجب تسجيل إلتزام إضافي قدره ١٥٠٠٠٠٠ ج والتقرير عنه بالميزانية. ويُحسب هذا الإلتزام الإضافي كما يلي:

٢٠٠٠٠٠٠	المنافع المتجمعة غير الممولة (الإلتزام الأدنى)
<u>٥٠٠٠٠٠</u>	تكلفة المعاش المستحقة (رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٥)
<u>١٥٠٠٠٠٠</u>	الإلتزام الإضافي المطلوب

وتقوم شركة Largent بدمج تكلفة المعاش المستحقة والإلتزام الإضافي في مقدار واحد والتقرير عنه في الميزانية كتكلفة معاش مستحقة أو كإلتزام معاش بمقدار ٢٠٠٠٠٠٠ ج.

وإذا كان لدى شركة Largent تكلفة معاش مسددة مقدماً قدرها ٣٠٠٠٠٠٠ ج بدلاً من تكلفة المعاش المستحقة وقدرها ٥٠٠٠٠٠٠ ج، فسوف يلزم تسجيل إلتزام إضافي قدره ٢٣٠٠٠٠٠٠ ج كما يتضح مما يلي:

٢٠٠٠٠٠٠	المنافع المتجمعة غير الممولة (الإلتزام الأدنى)
<u>٣٠٠٠٠٠</u>	تكلفة المعاش المسددة مقدماً
<u>٢٣٠٠٠٠٠</u>	الإلتزام الإضافي المطلوب

ويتم دمج رصيد تكلفة المعاش المسددة مقدماً (المدين) وقدرها ٣٠٠٠٠٠٠ ج مع الإلتزام الإضافي المطلوب [الدائن] وقدره ٢٣٠٠٠٠٠٠ ج في مقدار واحد والتقرير عنه كتكلفة معاش مستحقة أو إلتزام معاش بالمقدار الصافي وقدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ ج.

Financial Statement Presentation

العرض في القوائم المالية

عندما يلزم تعديل الحسابات للاعتراف بالإلتزام أدنى، فإن المقدار يُضاف للجانب المدين من حساب أصل غير ملموس يسمى تكلفة المعاش المؤجلة. ويكون قيد تسجيل الإلتزام والأصل غير الملموس المتعلق به في شركة Largent السابقة [الحالة الأولى] كما يلي:

١٥٠٠٠٠٠	من حـ/ أصول غير ملموسة - تكلفة معاش مؤجلة
١٥٠٠٠٠٠	الى حـ/ إلتزام معاش إضافي

ومن الإستثناءات على هذه القاعدة العامة في التقرير عن أصل غير ملموس عندما يتجاوز الإلتزام الإضافي مقدار تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها. ففي هذه الحالة تضاف الزيادة للجانب المدين من حساب الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها. فعندما يزيد الإلتزام الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها، فإن هذه الزيادة لا بد وأنها ناتجة عن خسارة إكتوارية كالحسارة الناتجة عن زيادة تعهد المنافع التي ترجع إلى التغير في الافتراضات الإكتوارية. ويرجع سبب الإعتراف بأصل غير ملموس في حدود تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها أن إدخال تعديل في الخطة الحالية [بغرض زيادة منافع العمال] يؤدي إلى زيادة الشهرة (ويُطلق عليها شهرة المعاش Pension goodwill) ومن ثم إستفادة الشركة في المستقبل، وهو ما لا ينطبق على ذلك المقدار من الإلتزام الإضافي الذي يزيد عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها.

وعند وجود مثل هذه الزيادة، فإنه يجب التقرير عنها كحساب مقابل contra في جزء حقوق المساهمين بالميزانية. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Largent لديها أسهم رأس مال عادية بقيمة إسمية إجمالية قدرها ١٠٠٠٠٠٠ ج، رأس مال مدفوع بالزيادة قدره ٤٠٠٠٠٠ ج، وأرباح محتجزة قدرها ٧٠٠٠٠٠ ج. كما أن لديها إلتزام معاش إضافي يزيد عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها بمقدار ٢٠٠٠٠٠ ج. من ذلك، يمكن عرض جزء حقوق المساهمين بشركة Largent بصورة مختصرة كما يلي:

١٠٠٠٠٠٠	أسهم عادية
<u>٤٠٠٠٠٠</u>	علاوة إصدار الأسهم العادية
١٤٠٠٠٠٠	جملة رأس المال المدفوع
٧٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
	الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة
<u>(٢٠٠٠٠٠)</u>	السابقة غير المعترف بها
<u>١٩٠٠٠٠٠</u>	جملة حقوق المساهمين

ويجب تقويم مقدار الإلتزام الإضافي المطلوب في كل فترة تقرير مالي مع الأصل غير الملموس أو الحساب المقابل في حقوق المساهمين. ففي تاريخ إعداد القوائم المالية في كل فترة، فإن هذه البنود قد تتزايد أو تتناقص أو يتم إلغائها تماماً. ولا يُستهلك أي من الأصل غير الملموس أو الحساب المقابل لحق الملكية من فترة لأخرى، ولكن أرصدها

تعدل فقط لأعلى أو لأسفل .

ويوضح الجدول التالي تطبيق مدخل الإلتزام الأدنى على خطة المعاش بشركة Zarle خلال السنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ [مع إفتراض قيم لتعهد المنافع المتجمعة]:

حساب الإلتزام الأدنى		
٣١ ديسمبر		
١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥
(٢٤٠٦٠٠)	(١٦٤٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)
١٥٩٦٠٠	١٣٤١٠٠	١١١٠٠٠
(٨١٠٠٠)	(٢٩٩٠٠)	—
٤٣٤٦٠	٢٥٨٠٠	—
(٣٧٥٤٠)	(٤١٠٠)	—
	٣٢٠٠٠	٥٢٨٠٠
	(٥٥٤٠)	—
		٥٢٨٠٠

تعهد المنافع المتجمعة

أصول الخطة بالقيمة العادلة

تعهد المنافع المتجمعة غير الممولة [الإلتزام الأدنى]

تكلفة المعاش المستحقة

الإلتزام الإضافي المطلوب

تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها*

العبء المقابل لحقوق المساهمين**

(*) الحد الأقصى للأصل غير الملموس الذي يمكن الإعتراف به .

(**) الفرق المحمل على حساب الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها .

ففي سنة ١٩٩٥ كانت القيمة العادلة لأصول الخطة تزيد عن تعهد المنافع المتجمعة ، ومن ثم لا يلزم التقرير عن أي إلتزام إضافي . ولا يسمح FASB بالإعتراف بصافي إستثمار في خطة المعاش كأصل عندما تزيد أصول الخطة عن تعهد المعاش . وفي سنة ١٩٩٦ يزيد مقدار الإلتزام الأدنى (٢٩٩٠٠ ج) عن تكلفة المعاش المستحقة المسجلة بالفعل كإلتزام [٢٥٨٠٠ ج] ، ولذلك يتم تسجيل إلتزام إضافي قدره ٤١٠٠ ج [٢٩٩٠٠ - ٢٥٨٠٠ ج] بالقيود التالي :

٤١٠٠ من حـ / أصول غير ملموسة - تكلفة معاش مؤجلة
٤١٠٠ إلى حـ / إلتزام معاش إضافي

وفي سنة ١٩٩٧ يزيد الإلتزام الأدنى [وقدره ٨١٠٠٠ ج] عن تكلفة المعاش المستحقة المسجلة بالفعل كإلتزام [وقدرها ٤٣٤٦٠ ج] ، ومن ثم فإنه يجب التقرير عن إلتزام إضافي قدره ٣٧٥٤٠ [٨١٠٠٠ ج - ٤٣٤٦٠ ج] في نهاية سنة ١٩٩٧ . ولما كان هناك رصيد موجود بالفعل في حساب الإلتزام الإضافي قدره ٤١٠٠ ج مرحل من السنة

السابقة، فإنه يُجعل دائناً بمقدار ٣٣٤٤٠ ج فقط [٣٧٥٤٠ - ٤١٠٠]. ولما كان الإلتزام الإضافي يزيد عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها بمقدار ٥٥٤٠ ج، فإن هذه الزيادة تضاف للجانب المدين من الحساب المقابل لحقوق المساهمين وهو حساب الزيادة في الإلتزام الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها. في حين أن باقي الإلتزام الإضافي وقدره ٢٧٩٠٠ [٣٣٤٤٠ - ٥٥٤٠] يُسجل بالجانب المدين من حساب الأصول غير الملموسة - تكلفة المعاش المؤجلة. ويكون القيد اللازم في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ لتعديل مقدار الإلتزام الأدنى كما يلي:

٢٧٩٠٠	من حـ / أصول غير ملموسة - تكلفة المعاش المؤجلة
٥٥٤٠	من حـ / الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها
٣٣٤٤٠	الى حـ / إلتزام المعاش الإضافي

ومع التغير في الإلتزام الإضافي فإن الرصيد المدين لحساب الأصل غير الملموس والرصيد المدين للحساب المقابل لحقوق الملكية يتقلبان بنفس المقدار. وفيما يلي مذكرة التسوية عن عام ١٩٩٧ معدلة لتتضمن حساب الإلتزام الأدنى.

مذكرة التسوية عن عام ١٩٩٧ - معدلة لتتضمن حساب الإلتزام الأدنى
قيود اليومية العامة

البنود	مصرف المعاش السنوي	التقديرية	التكلفة المستحقة / المسددة مقدماً	الإلتزام الإضافي	الأصل غير الملموس للمعاش	الحساب المقابل لحق الملكية
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٦	١١٣٠٠٠		٢٥٨٠٠	٤١٠٠	٤١٠٠	
١٣ - تكلفة الخدمة	٢١٢٧٠					
١٤ - تكلفة الفائدة	١٢٠٠٠					
١٥ - العائد الفعلي	١٤١٠					
١٦ - الخسارة غير المتوقعة	٢٠٨٠٠					
١٧ - إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة						
١٨ - المساهمة		٢٤٠٠٠				
١٩ - المنافع						
٢٠ - التغيير في الإلتزام (زيادة)						
٢١ - تعديل الإلتزام الأدنى						
قيود يومية عن سنة ١٩٩٧		٢٤٠٠٠	١٧٦٦٠	٣٣٤٤٠	٢٧٩٠٠	٥٥٤٠
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧		٢٤١٦٦٠	٤٣٤٦٠	٣٧٥٤٠	٣٢٠٠٠	٥٥٤٠

القيود التذكيرية

البند	تعهد المنافع المخططة	أصول المخططة	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٦	٢١٣٧٠٠	١٣٤١٠٠	٥٢٨٠٠	
١٣ - تكلفة الخدمة	١٣٠٠٠			
١٤ - تكلفة الفائدة	٢١٢٧٠			
١٥ - العائد الفعلي		١٢٠٠٠		
١٦ - الخسارة غير المتوقعة				١٤١٠
١٧ - إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة			٢٠٨٠٠	
١٨ - المساهمة		٢٤٠٠٠		
١٩ - المنافع	١٠٥٠٠	١٠٥٠٠		
٢٠ - الزيادة في الالتزام	٢٨٥٣٠			٢٨٥٣٠
٢١ - تعديل الالتزام الأدنى				
قييد اليومية عن سنة ١٩٩٧		١٥٩٦٠٠	٣٣٠٠٠	٢٩٩٤٠
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧	٢٦٥٠٠٠			

ويوضح القيد رقم «٢١» في مذكرة التسوية المعدلة السابقة التعديلات التي تطرأ على مذكرة التسوية الأصلية السابقة عن عام ١٩٩٧ نتيجة للاعتراف بالإلتزام الأدنى في نهاية سنة ١٩٩٦ ، نهاية سنة ١٩٩٧ .

وكما يتضح في مذكرات التسوية السابقة ، فإن رصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً (وقدره ٤٣٤٦٠) يساوي صافي أرصدة الحسابات التذكيرية [٢٦٥٠٠٠ - (١٥٩٠٠٠ + ٣٢٠٠٠ + ٢٩٩٤٠)] . ومع دمج قيمة الإلتزام الإضافي مع قيمة تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً من أجل التقرير عن إلتزام المعاش الأدنى في الميزانية ، فإن جدول التسوية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ يتضمن عنصر إضافي كما يلي :

جدول تسوية سنة ١٩٩٧ (معدل)	
(٢٦٥٠٠٠)	تعهد المنافع المخططة (دائن)
<u>١٥٩٦٠٠</u>	أصول الخطة بالقيمة العادلة (مدين)
(١٠٥٤٠٠)	حالة التمويل
٣٢٠٠٠	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها (مدين)
<u>٢٩٩٤٠</u>	صافي الخسارة غير المعترف بها (مدين)
(٤٣٤٦٠)	تكلفة المعاش المستحقة/المسددة مقدماً (دائن)
(٣٧٥٤٠)	الإلتزام الإضافي (دائن)
<u>(٨١٠٠٠)</u>	إلتزام تكلفة المعاش المستحقة المعترف به في الميزانية

التقرير عن خطط المعاش بالقوائم المالية

REPORTING PENSION PLANS IN FINANCIAL STATEMENTS

ويشمل التقرير داخل القوائم المالية نفسها ، التقرير داخل الملاحظات الواردة على القوائم المالية .

التقرير داخل القوائم المالية : إذا كان مقدار المساهمة التي تقدمها الشركة (الإنخفاض في النقدية) لإعتماد المعاش أقل من مصروف المعاش عن العام ، فإن الفرق يظهر كرصيد دائن مستحق ضمن الإلتزامات طويلة الأجل بالميزانية . ويمكن تسمية هذا الفرق تكلفة المعاش المستحقة أو إلتزام مصروف المعاش غير الممول أو المستحق لإعتماد المعاش . ويُصنف هذا الإلتزام ضمن الإلتزامات المتداولة إذا تطلب إستخدام نقدية خلال السنة التالية .

وإذا كان مقدار التمويل المقدم لإعتماد المعاش خلال الفترة أكبر من مصروف المعاش عن الفترة، فإنه يظهر أصل بمقدار الفرق. ويُقرر عن هذا الأصل في حساب تكلفة المعاش المسددة مقدماً أو حساب مصروفات معاش مؤجلة أو مصروفات معاش مدفوعة مقدماً ضمن جزء الأصول المتداولة بالميزانية إذا كانت طبيعته متداولة أو في جزء الأصول الأخرى إذا كان طويل الأجل.

وعندما يزيد تعهد المنافع المتجمعة عن القيمة العادلة لأصول خطة المعاش، يُسجل إلتزام إضافي. ويضاف الجانب المدين المقابل لهذا الإلتزام الإضافي إما إلى أحد حسابات الأصول غير الملموسة، وهو تكلفة المعاش المؤجلة، أو إلى حساب مقابل con-tra لحقوق المساهمين. فإذا كان هذا الجانب المدين أقل من تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها فإنه يُقرر عنه كأصل غير ملموس. ولكن إذا كان هذا الجانب المدين يزيد عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها، فإن مقدار الزيادة في هذا الجانب المدين تُضاف لحساب مقابل لحقوق المساهمين هو حساب الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها.

التقرير في ملاحظات القوائم المالية: إن خطط المعاش هامة دائماً لفهم المركز المالي، نتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة. وعلى ذلك، فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات التالية في ملاحظات القوائم المالية عند عدم الإفصاح عنها في صلب هذه القوائم. وتمثل هذه الملاحظات أهمية خاصة في حالة المعاشات وذلك بسبب التعقيدات والحلول الوسط التي صاحبت عملية تحديد مدى الإعتراف أو عدم الإعتراف بالأصول والإلتزامات في معيار FASB رقم ٨٧. ولذلك فسوف نقدم تبريراً مختصراً للإفصاح عن كل معلومة من المعلومات التالية ضمن الملاحظات:

(١) وصف لخطة المعاش يتضمن مجموعات العمال التي تغطيها الخطة، نوع معادلة المنافع المحددة بالخطة، سياسة التمويل المتبعة، أنواع الأصول الخاصة بها، وطبيعة وأثر أية أحداث هامة تؤثر على قابلية المعلومات للمقارنة على مدى الفترات المعروضة.

المبرر: لأن قياس مصروف المعاش يستند إلى معادلة المنافع، فإن تقديم وصف للخطة ولمعادلة حساب المنافع يفيد مستخدمي القوائم المالية. كما أن الإفصاح عن سياسات التمويل وأنواع الأصول الخاصة بالخطة يساعد على تحديد التدفقات النقدية المستقبلية وإحتمالاتها كما يلقي الضوء على الفرق بين التدفق النقدي ومصروف المعاش. وأخيراً، فإنه يتم الإفصاح عن الأحداث الهامة المؤثرة على

الخطوة حتى يمكن للقارئ أن يتنبأ بأثر هذه الأحداث على اتجاهات الخطوة في الأجل الطويل .

(٢) مكونات صافي تكلفة المعاش (مصرف المعاش) عن الفترة .

المبرر: أن المعلومات عن المكونات تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم كيفية تحديد مصرف المعاش بصورة أفضل وسبب تغيره من فترة لأخرى .

(٣) جدول لإجراء تسوية بين موقف تمويل خطة المعاش والمقادير المقرر عنها بالميزانية ، حيث يعرض هذا الجدول البنود التالية بصورة منفصلة :

(أ) أصول الخطوة المتاحة لسداد المنافع (بقيمتها العادلة) .

(ب) تعهد المنافع المخططة مع تحديد تعهد المنافع المتجمعة وتعهد المنافع المكتسبة .

(ج) مقدار تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها .

(د) مقدار صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها .

(هـ) مقدار أي أصل أو التزام متبقى وناتج عن الفترة الإنتقالية المحددة لتطبيق

معيار FASB رقم ٨٧

(و) مقدار أي التزام إضافي معترف به .

(ى) مقدار تكلفة المعاش المسددة مقدماً أو تكلفة المعاش المستحقة المعترف

بها في الميزانية (وهي النتيجة الصافية لدمج البنود من أ الى ى السابقة) .

المبرر: إن مكونات تعهد المعاش يتم الإفصاح عنها متضمنة حالة تمويل الخطوة .

ويساعد ذلك على تحديد ما إذا كان هناك تعهد منافع مخططة غير ممول . كما أن

الإفصاح عن تعهد المنافع المكتسبة (والذي بموجبه يحق للعمال الحصول على

منافع معاش حالياً أو في المستقبل بغض النظر عن بقاءهم في خدمة المنشأة)

يمثل «تأكيداً» Firmness للالتزام المنشأة . وأخيراً ، فإن إجراء تسوية بين حالة

تمويل الخطوة والمقادير المقرر عنها في الميزانية يلقي الضوء على الفرق بين حالة

تمويل الخطوة والبنود المعروضة بالميزانية .

(٤) المتوسط المرجح لمعدل الخصم ، ومعدل الزيادة في المرتبات في المستقبل

المستخدم في حساب تعهد المنافع المخططة ، والمتوسط المرجح لمعدل العائد

المتوقع في الأجل الطويل على أصول الخطوة .

المبرر: يسمح الإفصاح عن هذه المعدلات لقارئ القوائم المالية بأن يحدد مدى

معقولية الافتراضات المستخدمة في قياس قيمة الالتزام وبعض مكونات

مصرف المعاش .

وبصورة مختصرة، فإن متطلبات الإفصاح عن المعاشات مكثفة وذات غرض محدد. فمن العوامل التي جعلت عملية التقرير المالي عن المعاشات صعبة الفهم في الماضي عدم وجود إتساق في المصطلحات. كما أن هناك العديد من عمليات المعاوضة offset-ting التي تتم قبل الوصول لمصرف المعاش السنوي وإلتزام المعاش المتعلق به. ومن ثم، فإن هذه الجوانب للإفصاح لا بد وأنها ستزيل بعض الغموض عن عملية التقرير المالي عن المعاشات.

توضيح للإفصاح عن المعاش ضمن الملاحظات

علاوة على الوصف التفصيلي لخطة المعاش وجوانب الإفصاح الأخرى المتعلقة بتشغيل الخطة خلال العام، فإن المنشأة تلتزم بتحديد مكونات مصرف المعاش وإعداد التسوية اللازمة بين أصول وإلتزامات خطة المعاش المسجلة في السجل التذكيري ومقادير الأصول أو الإلتزامات المقرر عنها في القوائم المالية.

مكونات مصرف المعاش:

يتطلب FASB الإفصاح عن المكونات الفردية لمصرف المعاش وهي: (١) تكلفة الخدمة، (٢) تكلفة الفائدة، (٣) العائد الفعلي على الأصول، (٤) باقى التكاليف الأخرى مجتمعة - وذلك حتى يتمكن القراء الأكثر تمرساً من فهم كيفية تحديد مصرف المعاش. وباستخدام المعلومات من مثال شركة Zarle السابقة، فإن يمكن عرض مكونات تكلفة المعاش لكل من السنوات الثلاث - المأخوذة من العمود الأول من اليمين لمذكرات التسوية السابقة - في الجدول التالي:

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
١٣٠٠٠	٩٥٠٠	٩٠٠٠	تكلفة الخدمة
٢١٢٧٠	١٩٢٠٠	١٠٠٠٠	تكلفة الفائدة
(١٢٠٠٠)	(١١١٠٠)	(١٠٠٠٠)	العائد الفعلي على الأصول
*١٩٣٩٠	٢٧٢٠٠	—	صافي البنود الأخرى والإستنفاد
<u>٤١٦٦٠</u>	<u>٤٤٨٠٠</u>	<u>٩٠٠٠</u>	الإجمالي

(*) في سنة ١٩٩٧، فإن صافي البنود الأخرى وقدره ١٩٣٩٠ ج يشمل: (١) خسارة غير متوقعة قدرها ١٤١٠ ج دائنة، (٢) إستهلاك تكلفة الخدمة السابقة وقدره ٢٠٨٠٠ ج مدين.

Reconciliation Schedule

جدول التسوية

يمكن أن تؤدي مطالبة FASB بإجراء تسوية للأصول والإلتزامات غير المدرجة بالميزانية والمكاسب والخسائر غير المعترف بها مع الأصل أو الإلتزام المدرج بالميزانية لإحداث بعض الإرتباك. في حين يعتقد البعض أن هذا الجدول يمثل أساس لفهم معيار FASB رقم ٨٧ والمحاسب عن خطة المعاش. وفيما يلي نموذج هذا الجدول للتسوية كما هو معروض في معيار FASB رقم ٨٧.

جدول تسوية المعاش

	القيمة الحالية الإكتوارية لتعهدات المنافع :
ج xxx	تعهد المنافع المكتسبة
ج xxx	تعهد المنافع المتجمعة
ج (xxxx)	تعهد المنافع المخططة (في نهاية الفترة)
ج xxx	أصول الخطة بالقيمة العادلة (في نهاية الفترة)
(xxx)	تعهد المنافع المخططة الزائد عن أصول الخطة
xx	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها
xx	صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها
(xxx)	تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً
(xx)	التعديل المطلوب للإعتراف بالإلتزام الأدنى
ج xxx	تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً المعترف بها في الميزانية

وبإستثناء تعهد المنافع المكتسبة وتعهد المنافع المتجمعة التي يتضمنها جدول التسوية السابق، فقد سبق أن أوضحنا هذه التسوية مقترنة بكل مذكرة تسوية سبق عرضها خلال الفصل. وما يُطلق عليه «التعديل المطلوب للإعتراف بالإلتزام الأدنى» في متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار ٨٧ هو ما سبق أن أطلقنا عليه «الإلتزام الإضافي» في جدول التسوية المعدل لسنة ١٩٩٧.

ولكن ماهي ضرورة إدراج هذه البنود غير المعترف بها بهذا التفصيل؟ لقد فسر FASB ذلك بقوله «يعترف المجلس بأن عمليات تأجيل الإعتراف التي يتضمنها هذا المعيار تؤدي لإستبعاد أكثر المعلومات أهمية من القوائم المالية للمنشآت التي لديها خطة معاش. ومع ذلك، فإن جوانب الإفصاح المطلوبة تضم هذه المعلومات... كما أن بعض الإلتزامات التي كانت تُحذف فيما سبق سيتم الإعتراف بها».

وجداول التسوية التالي لشركة Zarle مأخوذ من السطر الأخير لكل من مذكرات تسوية المعاش السابق عرضها . حيث أن القيم الإكتوارية لتعهد المنافع المكتسبة وتعهد المنافع المتجمعة فقط هي التي يلزم الحصول عليها من خارج مذكرات التسوية [إستخدمت قيم إفتراضية لها] :

جدول تسوية المعاش - شركة Zarle

٣١ ديسمبر

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
معدلة			القيمة الحالية الإكتوارية لتعهدات المنافع :
(١٨٢٠٠٠)	(١٣٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)	تعهد المنافع المكتسبة (مفترض)
٢٤٠٦٠٠	١٦٤٠٠٠	٨٠٠٠٠	تعهد المنافع المتجمعة (مفترض)
(٢٦٥٠٠٠)	(٢١٢٧٠٠)	(١١٢٠٠٠)	تعهد المنافع المخططة
١٥٩٦٠٠	١٣٤١٠٠	١١١٠٠٠	أصول الخطة بالقيمة العادلة
(١٠٥٤٠٠)	(٧٨٦٠٠)	(١٠٠٠)	حالة التمويل
٣٢٠٠٠	٥٢٨٠٠	—	تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها
٢٩٩٤٠	—	—	صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها
(٤٣٤٦٠)	(٢٥٨٠٠)	(١٠٠٠)	تكلفة المعاش المستحقة/ المسددة مقدماً
(٣٧٥٤٠)	(٤١٠٠)	—	التعديل المطلوب للإعتراف بالإلتزام الأدنى
(٨١٠٠٠)	(٢٩٩٠٠)	(١٠٠٠)	إلتزام تكلفة المعاش المستحقة بالميزانية

حيث ان عمود سنة ١٩٩٥ يظهر عجز في تمويل تعهد المنافع المخططه بمقدار ١٠٠٠ ج . ويظهر عمود سنة ١٩٩٦ أن إلتزام عجز التمويل وقدره ٧٨٦٠٠ ج مقرر عنه في الميزانية بمقدار ٢٩٩٠٠ ج وذلك بسبب وجود تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها قدرها ٥٢٨٠٠ ج وإلتزام إضافي قدره ٤١٠٠ ج . كما يظهر عمود سنة ١٩٩٧ إلتزام عجز تمويل قدره ١٠٥٤٠٠ ج مقرر عنه في الميزانية بمقدار ٨١٠٠٠ ج وذلك بسبب وجود تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها قدرها ٣٢٠٠٠ ج وصافي خسارة غير معترف بها قدرها ٢٩٩٤٠ ج وإلتزام إضافي قدره ٣٧٥٤٠ ج .

قيود اليومية ومذكرة التسوية عن عام ١٩٩٨ - مثال شامل

مع إدخال عملية حساب النطاق، الإعتراف بالإلتزام الأدنى وجوانب الإفصاح المطلوبة، فإنه يمكن الإستمرار في المحاسبة عن خطة المعاش بشركة Zarle في سنة

١٩٩٨ بناءً على الحقائق التالية :

- تكلفة الخدمة عن سنة ١٩٩٨ تبلغ ١٦٠٠٠ ج.
- معدل التسوية يبلغ ١٠٪، معدل العائد المتوقع يبلغ ١٠٪.
- العائد الفعلي على أصول الخطة عن سنة ١٩٩٨ يبلغ ٢٢٠٠٠ ج.
- استنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها لسنة ١٩٩٨ يبلغ ١٧٦٠٠ ج.
- المساهمة السنوية (التمويل) تبلغ ٢٧٠٠٠ ج.
- المنافع المسددة للمتقاعدين سنة ١٩٩٨ تبلغ ١٨٠٠٠ ج.
- تعهد المنافع المكتسبة يبلغ ١٩٥٠٠٠ ج في نهاية سنة ١٩٩٨.
- تعهد المنافع المتجمعة يبلغ ٢٦٣٠٠٠ ج في نهاية سنة ١٩٩٨.
- متوسط سنوات الخدمة لكل العمال الذين تغطيهم الخطة ٢٠ عاماً.

ولتسهيل عملية تجميع وتسجيل مكونات مصروف المعاش وتحديد القيم غير المعترف بها المتعلقة بخطة المعاش، يتم إعداد مذكرة التسوية الموضحة فيما بعد من واقع البيانات الأساسية السابقة. وتتمثل أرصدة الحسابات أول سنة ١٩٩٨ في أرصدها في نهاية سنة ١٩٩٧ المستخرجة من مذكرة تسوية المعاش المعدلة لشركة Zarle عن سنة ١٩٩٧.

إيضاحات وقيود مذكرة التسوية : تتشابه القيود من ٢٢ إلى ٢٨ مع القيود المناظرة لها في مدكرات التسوية السابقة وذلك بإستثناء القيد «٢٥». ففي سنة ١٩٩٧ كان العائد المتوقع على أصول الخطة أكبر من العائد الفعلي مما نتج عنه خسارة غير متوقعة. أما في سنة ١٩٩٨ فإن العائد الفعلي وقدره ٢٢٠٠٠ ج يزيد عن العائد المتوقع وقدره ١٥٩٦٠ ج [١٠٪ × ١٥٩٦٠٠] بما ينتج عنه مكسب غير متوقع قدره ٦٠٤٠ ج يسجله القيد ٢٥. وبدمج أثر هذا المكسب وقدره ٦٠٤٠ مع أثر العائد الفعلي وقدره ٢٢٠٠٠، نجد أن مصروف المعاش لا يتأثر إلا بالعائد المتوقع فقط وقدره ١٥٩٦٠ ج.

وقد نتج قيد جديد (هو القيد «٢٩») في مذكرة تسوية شركة Zarle نتيجة لتطبيق إختبار النطاق على الرصيد المتجمع لصافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها. فقد بدأت الشركة سنة ١٩٩٨ ولديها رصيد في حساب صافي الخسارة غير المعترف بها قدره ٢٩٩٤٠ ج. ويجب لذلك تطبيق معيار النطاق في سنة ١٩٩٨ لتحديد ما إذا كان هذا الرصيد زائداً عن النطاق ويجب إستفادة أم لا. وفي سنة ١٩٩٨ يبلغ النطاق ١٠٪ من رصيد تعهد المنافع المخططة أول العام وقدره ٢٦٥٠٠٠ ج أو من رصيد القيمة المرتبطة بالسوق لأصول الخطة (والتي يُفترض تساويها مع القيمة السوقية العادلة) أول المدة

مذكورة تسوية المعاش - سنة ١٩٩٨
قيود اليومية العامة

البند	مصرف المعاش السنوي	التكلفة المستحقة / المسددة مقدماً	الإلتزام الإضافي	الأصول غير الملموسة للمعاش	المبىء المقابل لحقوق الملكية
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧	١٦٠٠٠ م	٤٣٤٦٠ د	٣٧٥٤٠ د	٣٢٠٠٠٠ م	٥٥٤٠ م
٢٢ - تكلفة الخدمة	١٦٠٠٠ م				
٢٣ - تكلفة الفائدة	٣٦٥٠٠ م				
٢٤ - العائد الفعلي	٢٢٠٠٠ د				
٢٥ - المكسب غير المتوقع	٦٠٤٠ م				
٢٦ - إستفاد تكلفة الخدمة السابقة	١٧٦٠٠ م				
٢٧ - المساهمة		٢٧٠٠٠ د			
٢٨ - المنافع					
٢٩ - إستفاد خسارة غير معترف بها	١٧٢ م				
٣٠ - تعديل الإلتزام الأدنى					
فيد اليومي عن سنة ١٩٩٨		٢٧٠٠٠ د			
أرصدة ٣١ ديسمبر ١٩٩٨		١٧٣١٢ د	٢٥٩١٢ م	٢٠٣٧٢ د	٥٥٤٠ م
			١١٦٢٨ د	١١٦٢٨ م	-

القيود التذكيرية				البنود
صافي المكاسب أو الخسائر غير المعترف بها	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	أصول الخططة	تعهد المنافع المخطططة	
٢٩٩٤٠ م	٣٢٠٠٠ م	١٥٩٦٠٠ م	٢٦٥٠٠٠ د	رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٧
			١٦٠٠٠٠ د	٢٢ - تكلفة الخدمة
			٢٦٥٠٠ د	٢٣ - تكلفة الفائدة
		٢٢٠٠٠ م		٢٤ - العائد الفعلي
٦٠٤٠ د	١٧٦٠٠ د			٢٥ - المكسب غير المتوقع
				٢٦ - إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة
		٢٧٠٠٠ م		٢٧ - المساهمة
		١٨٠٠٠ د		٢٨ - المنافع
١٧٢ د			١٨٠٠٠ م	٢٩ - إستنفاد خسارة غير معترف بها
				٣٠ - تعديل الإلتزام الأدنى
				قيد اليومية عن سنة ١٩٩٨
٢٣٧٢٨ م	١٤٤٠٠ م	١٩٠٦٠٠ م	٢٨٩٥٠٠ د	رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٨

وقدره ١٥٩٦٠٠ أيهما أكبر. وعلى ذلك، فإن مقدار النطاق سنة ١٩٩٨ يبلغ ٢٦٥٠٠ (٢٦٥٠٠٠ × ١٠٪). ولأن الرصيد في حساب صافي الخسائر غير المعترف بل يبلغ ٢٩٩٤٠ ج، فإن الزيادة عن النطاق تبلغ ٣٤٤٠ ج [٢٩٩٤٠ - ٢٦٥٠٠]. وتستنفذ هذه الزيادة على مدى متوسط سنوات الخدمة المتبقية لكل العمال. وعلى أساس أن متوسط سنوات الخدمة المتبقية ٢٠ عاماً، فإن مقدار الإستنفاد سنة ١٩٩٨ يبلغ ١٧٢ ج (٢٠ ÷ ٣٤٤٠). وفي مذكرة تسوية المعاش لسنة ١٩٩٨ يُسجل هذا الإستنفاد بالجانب المدين من حساب مصروف المعاش والجانب الدائن من حساب صافي الخسائر غير المعترف بها. والجدول التالي يوضح حساب عبء الإستنفاد وقدره ١٧٢ ج:

إختبار النطاق سنة ١٩٩٨	
٢٩٩٤٠	صافي الخسارة [أو المكسب] غير المعترف بها في بداية السنة
	١٠٪ من تعهد المنافع المخططة أو القيمة المرتبطة بالسوق
٢٦٥٠٠	لأصول الخطة أيهما أكبر
٣٤٤٠	المقدار الخاضع للإستنفاد
٢٠ عاماً	متوسط سنوات خدمة كل العمال
١٧٢	إستنفاد سنة ١٩٩٨ (٢٠ ÷ ٣٤٤٠)

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروف المعاش رسمياً عن سنة ١٩٩٨ كما يلي:

٤٤٣١٢	من حـ / مصروف المعاش
٢٧٠٠٠	الى حـ / النقدية
١٧٣١٢	الى حـ / تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً

ويوضح الجدول التالي حساب الإلتزام الأدنى، الإلتزام الإضافي، المقدار المقرر عنه كعبء مقابل contra لحقوق المساهمين:

حساب الإلتزام الأدنى - ١٩٩٨	
٣١ ديسمبر ١٩٩٨	
(٢٦٣٠٠٠)	تعهد المنافع المتجمعة
١٩٦٠٠٠	أصول الخطة بالقيمة العادلة
(٧٢٤٠٠)	تعهد المنافع المتجمعة غير الممولة (الإلتزام الأدنى)
٦٠٧٧٢	تكلفة المعاش المستحقة

الإلتزام الإضافي	(١١٦٢٨)
تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها	١٤٤٠٠
العبء المقابل لحقوق المساهمين	ج -

فكما يتضح من عملية الحساب السابقة ، فإن رصيد الإلتزام الإضافي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ يبلغ ١١٦٢٨ ج. وبالتالي فإن رصيد الإلتزام الإضافي المرحل من سنة ١٩٩٧ وقدره ٣٧٥٤٠ ج يلزم تخفيضه بمقدار ٢٥٩١٢ ج [٣٧٥٤٠ - ١١٦٢٨] . كما أن رصيد حساب الأصل غير الملموس الخاص بالمعاش يجب أيضاً أن يكون ١١٦٢٨ ج ، وبالتالي فإنه يجعل دائناً بمقدار ٢٠٣٧٢ لتخفيض رصيده وقدره ٣٢٠٠٠ ج إلى الرصيد المطلوب وقدره ١١٦٢٨ ج . ولأن رصيد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها يزيد عن الإلتزام الإضافي ، فإنه لا يلزم وجود أي عبء مقابل لحقوق المساهمين . من كل ذلك يكون القيد اللازم لتعديل الإلتزام الأدنى (مع الحسابات المتعلقة به) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي .

٢٥٩١٢	من حـ / التزام المعاش الإضافي
٢٠٣٧٢	الى حـ / أصول غير ملموسة - تكلفة المعاش المؤجلة
٥٥٤٠	الى حـ / الزيادة في التزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها .

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ تعرض ميزانية شركة Zarle البنود التالية بحصوص خطة المعاش بها :

شركة Zarle		الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨	
الأصول	الإلتزامات	أصول غير ملموسة	إلتزامات طويلة الأجل
١١٦٢٨	تكلفة معاش مؤجلة	٧٢٤٠٠	تكلفة معاش مستحقة

حيث يتم دمج رصيد حساب تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً وقدره ٦٠٧٧٢ مع رصيد حساب الإلتزام الإضافي وقدره ١١٦٢٨ والتقرير عنها كإلتزام معاش واحد قدره ٧٢٤٠٠ ج في الميزانية .

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ تعرض قائمة دخل شركة Zarle مايلي بخصوص خطة المعاش :

شركة Zarle

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨

مصروفات تشغيلية :

مصروفات المعاش

٤٤٣١٢

كما تظهر فائمه التدفقات النقدية للشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ مايلي بحصوص خطة المعاش :

شركة Zarle

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

صافي الدخل (مفترض) ٩٠٥٠٠٠

التعديلات اللازمة لتحويل صافي الدخل إلى صافي التدفق

النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية :

الزيادة في التزام المعاش المستحق ١٧٣١٢

ملاحظة : الأنشطة التمويلية والإستثمارية غير النقدية الهامة :

هناك إنخفاض قدره ٢٠٣٧٢ في الأصول غير الملموسة وإنخفاض قدره ٥٥٤٠ ج في الحساب المقابل لحقوق المساهمين نتيجة لإنخفاض الإلتزام الأدنى بمقدار ٢٥٩١٢ ج.

كما تقوم شركة Zarle بالإفصاح عن المعلومات التالية المتعلقة بخطة المعاش ضمن الملاحظات الواردة على القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ :

الملاحظات على القوائم المالية :

الملاحظة د : لدى الشركة خطة معاش تغطي كل عمالها، وهي خطة تساهمية وتوفر منافع معاش على أساس مرتب العامل خلال السنوات الثلاث السابقة على تقاعده. وتتكون أصول الخطة من النقدية والأسهم والسندات. وتتفق سياسة التمويل التي تتبعها الشركة مع التشريعات الحكومية والضريبية السارية في هذا المجال.

ويتكون صافي مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٨ من المكونات التالية :

١٦٠٠٠	تكلفة الخدمة
٢٦٥٠٠	الفائدة على تعهد المنافع المخططة
(٢٢٠٠٠)	العائد الفعلي على أصول الخطة
<u>٢٣٨١٢</u>	صافي المكونات الأخرى لمصروف المعاش
<u>٤٤٣١٢</u>	صافي مصروف المعاش عن العام

والجدول التالي يتضمن تسوية بين موقف تمويل الخطة والمقادير المقرر عنها في ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ :

	القيمة الحالية الإكتوارية لتعهدات المنافع :
<u>١٩٥٠٠٠</u>	تعهد المنافع المكتسبة
<u>٢٦٣٠٠٠</u>	تعهد المنافع المتجمعة
(٢٨٩٥٠٠)	تعهد المنافع المخططة
<u>١٩٠٦٠٠</u>	أصول الخطة بالقيمة العادلة
(٩٨٩٠٠)	تعهد المنافع المخططة الزائد عن أصول الخطة
١٤٤٠٠	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها
<u>٢٣٧٢٨</u>	صافي الخسارة (أو المكسب) غير المعترف بها
(٦٠٧٧٢)	تكلفة المعاش المستحقة / المسددة مقدماً
<u>(١١٦٢٨)</u>	التعديل المطلوب للإعتراف بالالتزام الأدنى
<u>(٧٢٤٠٠)</u>	إلتزام تكلفة المعاش المستحقة المعترف به في الميزانية

وقد كان المتوسط المرجح لمعدل الخصم المستخدم في تحديد تعهد المنافع المخططة سنة ١٩٩٨ يبلغ ١٠٪. كما أن معدل الزيادة في مستويات المرتبات في المستقبل والمستخدم في حساب تعهد المنافع المخططة سنة ١٩٩٨ يبلغ ٥,٤٪. كما أن المتوسط المرجح لمعدل العائد المتوقع على أصول الخطة في الأجل الطويل يبلغ ١٠٪.

وفي جدول التسوية المعروض ضمن الملاحظات يتم إدراج التعديل المطلوب للإعتراف بالالتزام المحدود وقدره ١١٦٢٨ ج من أجل الوصول الى تكلفة المعاش المستحقة المقرر عنها في الميزانية وقدرها ٧٢٤٠٠ ج.

الأسئلة

- (١) فرق بين خطة المعاش ذات المساهمة المحددة وخطة المعاش ذات المنفعة المحددة، مع توضيح كيف يختلف تعهد صاحب العمل في ظل كل من الخطين.
- (٢) ماهو دور الخبير الإكتواري في خطط المعاش؟ وماهى الافتراضات الإكتوارية؟
- (٣) إشرح كيف يختلف الأساس النقدي في المحاسبة عن خطط المعاش عن أساس الإستحقاق في المحاسبة عنها، ولماذا يعتبر الأساس النقدي في المحاسبة غير مقبول بصفة عامة في المحاسبة عن خطة المعاش؟
- (٤) ماهو المقصود بالاستنفاد على أساس النطاق Corridor؟
- (٥) إشرح الظروف التي في ظلها يجب على الشركة أن تعترف بالتزام المعاش رغم أن تمويلها لخطة المعاش يتساوى مع مقدار مصروف المعاش المعترف به.
- (٦) ماهي القيمة التي يقدمها جدول تسوية موقف تمويل خطة المعاش مع القيم المقرر عنها في ميزانية صاحب العمل لقارئ القوائم المالية؟

الحالات

- ١ - ظهرت البنود التالية في القوائم المالية لشركة Kangaro.
 - (١) تحت جزء الأصول:
 - تكلفة معاش مسددة مقدماً.
 - أصل غير ملموس - تكلفة معاش مؤجلة.
 - (٢) تحت جزء الإلتزامات:
 - تكلفة معاش مستحقة.
 - (٣) تحت جزء حقوق المساهمين:
 - الزيادة في إلتزام المعاش الإضافي عن تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها.
 - (٤) في قائمة الدخل:
 - مصروف المعاش

والمطلوب: شرح أهمية كل من البنود السابقة على القوائم المالية للشركة.
- ٢ - عند فحص تكاليف خطط المعاش، واجه المحاسب القانوني بعض

المصطلحات. حيث يجب التعامل مع مكونات تكلفة المعاش التي تمثلها هذه المصطلحات بصورة صحيحة وذلك حتى تنعكس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في القوائم المالية للوحدات التي لديها خطط معاش. المطلوب:

- (أ) ١ - ناقش المبرر النظري للإعتراف بتكاليف المعاش على أساس الإستحقاق.
٢ - ناقش الموضوعية النسبية لعملية القياس في المحاسبة عن تكاليف المعاش السنوية على أساس الإستحقاق وعلى الأساس النقدي.
(ب) إشرح المصطلحات التالية في علاقتها بالمحاسبة عن خطط المعاش:
- ١ - قيمة الأصل المرتبطة بالسوق.
 - ٢ - طرق التمويل الإكتواري.
 - ٣ - تعهد المنافع المخطط.
 - ٤ - مدخل النطاق.

(ح) ماهي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بخصوص خطط المعاش بالشركة في القوائم المالية والملاحظات الواردة عليها؟

٣ - يتناقش السيد Terry رئيس شركة Mail مع مراقب الشركة ومساعدته وكانت المحادثة بينهما كما يلي:

- السيد Terry: حتى ننجح في مواجهة منافسينا، يجب أن يوجد بالشركة خطة معاش لكي نجذب الأفراد الأكفاء.
- المراقب: ولكن عليك أن تدرك أن خطة المعاش سوف تأخذ جزء كبير من دخل الشركة؛ فمن الأسباب الرئيسية للدخل الكبير الذي تحققه عدم وجود تكلفة معاش في قائمة دخل الشركة. ففي حالة بعض منافسينا بلغ مصروف المعاش ٣٠٪ من الدخل قبل الضريبة.
- مساعد المراقب: لماذا ننزعج من تكلفة المعاش الآن، فمناقص المعاش لا تكتسب إلا بعد ١٠ سنوات من الخدمة، وإذا لم تكتسب فإن الشركة لا تتحمل بأي إلتزام. حيث لا يجب أن نقرر عن أي مصروف حتى نتحمل إلتزام قانوني بسداد هذه المنافع.
- السيد Terry: ولكن العاملون سوف يحتاجون الإعتراف بسنوات الخدمة السابقة كجزء من فترة ١٠ سنوات اللازمة لإكتساب المنافع وليس من تاريخ بدء الخطة فكيف سنقوم بتوزيع تكلفة الخدمة السابقة الضخمة؟

- المساعد: أعتقد أن تكلفة الخدمة السابقة هي تكلفة تقديم خطة المعاش للعاملين بصفة دائمة. فهي أصل غير ملموس لن تنخفض قيمته لأنه سيؤدي لزيادة الروح المعنوية للعاملين في الوقت الحاضر وفي المستقبل ويقدم لنا سلاح تنافسي في جذب العمالة الماهرة في المستقبل.
- السيد Terry: أنا لا أتفق معك في ذلك، حيث أعتقد أن تكلفة الخدمة السابقة تمثل منفعة للعمال الحاليين فقط. حيث ترتبط هذه الخدمة السابقة مباشرة بالعمال الموجودين وقت إنشاء الخطة ولا ترتبط بأية صورة بأية منافع غير ملموسة تحصل عليها الشركة بسبب وجود الخطة. وعلى ذلك، فإنني أقترح إستهلاك تكلفة الخدمة السابقة على مدى الأعمار المتبقية للعمال الحاليين.
- المراقب: ولكن ماذا عن قائمة الدخل؟ أنكم تناقشون المفاهيم النظرية دون مراعاة أثرها على رقم الدخل.
- السيد Terry: ماذا تقصد
- المراقب: إنني أعتقد أن المدخل الذي طرحه المساعد لحل هذا الموضوع هو المدخل الأفضل. ولكنني لست على ثقة من ذلك.

المطلوب:

- (أ) بفرض أن شركة Mail تقوم بإنشاء خطة معاش، فكيف يُحسب إلزام الشركة عن المعاشات في السنة الأولى؟
- (ب) كيف يحسب التزام الشركة في السنوات التالية؟
- (ج) كيف يحسب مصروف المعاش في كل عام؟
- (د) بفرض أن تمويل المعاش يودع في صندوق خاص مرتبط بالشركة، فهل يجب التقرير عن أصول هذا الإعتماد في سجلات شركة Mail؟
- (هـ) ماهو معدل الفائدة الذي يجب إستخدامه في حسابات القيمة الحالية؟
- (و) كيف يجب التقرير عن المكاسب والخسائر؟

أمثلة وتمارين

- (١) قدمت شركة Tony المعلومات المنتقاة التالية عن خطة المعاش ذات المنافع

المحددة لديها عن سنة ١٩٩٣:

٩٠٠٠٠ جنية

تكلفة الخدمة

٨٠٠٠٠٠ جنية

تعهد المنافع المخططة في ١ يناير ١٩٩٣

العائد الفعلي والمتوقع على أصول الخطة	١٦٠٠٠ جنيه
استنفاد تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها	١٢٠٠٠ جنيه
استنفاد خسارة غير معترف بها	٣٠٠٠ جنيه
معدل الفائدة / الخصم (التسوية)	١٠٪

المطلوب :

حساب مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٣ .

(٢) تتعلق الحقائق التالية بخطة المعاش في شركة Manso عن سنة ١٩٩٣ :

أصول الخطة في ١ يناير ١٩٩٣	٤٨٥٠٠٠٠ جنيه
تعهد المنافع المخططه في ١ يناير ١٩٩٣	٤٨٥٠٠٠٠ جنيه
معدل التسوية	٨,٥ ٪
تكلفة خدمة المعاش السنوية	٣٤٠٠٠ جنيه
المساهمة النقدية	٣٠٠٠٠ جنيه
العائد الفعلي على أصول الخطة	٤٢٦٠٥ جنيه
المنافع المسدده المتفاعدين	٢١٤٠٠ جنيه

المطلوب :

باستخدام البيانات السابقة ، إحسب مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٣ . وكجزء من حلك صور مذكرة عمل المعاش التي توضح قيد اليومية لمصروف المعاش عن سنة ١٩٩٣ وأرصدة آخر العام لحسابات المعاش المختصة .

(٣) في شركه Paradise ، كانت القيم الحالية لتعهد المنافع المخططه بها والقيم المتعلقة بالسوق لأصول خطة المعاش لديها كما يلي :

تعهد المنافع المخططه	قيمة أصول الخطة	
١٩٩١	٢٢٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠
١٩٩٢	٢٤٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠
١٩٩٣	٢٩٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠
١٩٩٤	٣٩٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠

ويبلغ متوسط عمر الخدمة المتبقى للعاملين في السنوات ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، مقدار ١٠ سنوات وفي السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ مقدار ١٢ سنة . ويبلغ صافي المكسب أو الخسارة غير المعترف به الذي حدث خلال كل سنة كما يلي :

١٩٩١ ، خسارة قدرها ٢٨٠٠٠٠ جنيه ؛ ١٩٩٢ ، خسارة قدرها ٩٠٠٠٠ جنيه ،
١٩٩٣ ، خسارة قدرها ١٢٠٠٠٠ جنيه ؛ ١٩٩٤ ، مكسب قدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه

(عند إجراء الحل يجب تجميع المكاسب والخسائر غير المعترف بها للوصول إلى أرصدة آخر العام).

المطلوب :

باستخدام مدخل النطاق، إحسب المقدار المستنفد من صافي المكسب أو الخسارة غير المعترف به والمحمل على مصروف المعاش في كل من السنوات الأربعة، مع تصوير الجدول المناسب.

(٤) لدى شركة Amy خطة معاش ذات منافع محددة، وقد قدم الخبير الإكتواري المعلومات التالية عن الخطة :

٣١ ديسمبر ١٩٩٣	١ يناير ١٩٩٣	
١٩٠٠	١٥٠٠	تعهد المنافع المكتسبة
٢٩٣٠	١٨٠٠	تعهد المنافع المتجمعة
٣٧٥٠	٢٨٠٠	تعهد المنافع المخططة
٢٨٠٠	١٩٠٠	أصول الخطة (القيمة العادلة)
٪ ١٠		معدل التسوية ومعدل العائد المتوقع
؟		تكلفة المعاش المسددة مقدماً/ المستحقة
؟	٩٠٠	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها
٥٠٠		تكلفة الخدمة لسنة ١٩٩٣
٨٠٠		المساهمات (التمويل النقدي) لسنة ١٩٩٣
٣٠٠		المنافع المسددة سنة ١٩٩٣

ويبلغ متوسط عمر الخدمه المتبقى لكل عامل ٢٠ سنة .

والمطلوب :

- حساب العائد الفعلي على أصول الخطة في سنة ١٩٩٣ .
- حساب مقدار صافي المكسب أو الخسارة غير المعترف بها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ (بافتراض أن رصيدها صافي ١ يناير ١٩٩٣ كان صفراً) .
- حساب مقدار استنفاد صافي المكسب أو الخسارة غير المعترف بها عن سنة ١٩٩٣ (مدخل النطاق) .
- حساب مقدار إستنفاد تكلفة الخدمة السابقة عن سنة ١٩٩٣ .
- حساب الحد الأدنى للإلتزام الذي يجب التقرير عنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

- (و) حساب مصروف المعاش عن سنة ١٩٩٣ .
 (ز) إعداد جدول تسوية موقف تمويل الخطة مع القيم المقرر عنها في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

(٥) في ١ يناير ١٩٩٢ بدأت شركة Harmon خطة معاش محددة المنافع لعدد ٦٠ عامل بها . وقد كانت مستويات التوظيف بالشركة ثابتة في الفترات الماضية ويتوقع أن تظل ثابتة في المستقبل . ومن المتوقع أن يحصل كل هؤلاء العاملين على منافع في ظل هذه الخطة . ويبلغ إجمالي سنوات الخدمة ٦٥٠ سنة كما أن سنوات الخدمة المتعلقة بسنة ١٩٩٣ فقط تبلغ ٥٠ سنة . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ قدم الخبير الإكتواري للشركة المعلومات التالية :

١٤٠٠٠٠ جنية	- القيمة الحالية للمنافع المستقبلية التي ترجع لخدمات العمال المقدمة في السنة الحالية حسب معادلة خطة المعاش
١٠٠٠٠٠ جنية	- تعهد المنافع المتجمعة
١٤٠٠٠٠ جنية	- تعهد المنافع المخططة (رصيدا صفر في ٩٢/١/١)
١٥٠٠٠٠ جيه	- تمويل الشركة عن سنة ١٩٩٢ (مقدم في ٩٢/١٢/٣١)
٨٪	- معدل التسوية المستخدم في الحسابات الإكتوارية
٨٪	- العائد الفعلي والمتوقع على أصول الخطة

وخلال سنة ١٩٩٣ ، عدلت الشركة خطة المعاش بتغطية الخدمات السابقة المقدمة قبل ١ يناير ١٩٩٣ ، وهو تاريخ تعديل الخطة . وقد أدى تعديل الخطة لزيادة تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها بمقدار ١٢٠٠٠٠ جنية وهو ما يجب استنفاده على أساس سنوات الخدمة المتوقعة في المستقبل للمشاركين في الخطة . وقد قام محاسبو الشركة بحساب مصروف المعاش الذي يجب الإعتراف به في سنة ١٩٩٣ بمبلغ ١٧٠٠٣١ جنية .

والمطلوب : (مع التقريب لأقرب جنية)

(أ) حساب مقدار مصروف المعاش الذي يجب الإعتراف به سنة ١٩٩٢ ، مع التوضيح .

(ب) إعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل مصروف المعاش والمساهمة النقدية للشركة عن سنة ١٩٩٢ (لا يلزم تصوير مذكرة عمل) .

(ج) توضيح كيفية حساب مصروف المعاش الذي يجب الإعتراف به في سنة ١٩٩٣ وهو ١٧٠٠٣١ جنية ، مع الإشارة لكل من المكونات الخمسة التي

تشكل هذا المقدار الكلي .

(٦) فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة Sharon في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ :

٧٠٠٠٠٠	- القيمة السوقية للأصول
٩٥٠٠٠٠	- تعهد المنافع المخططة
٨٩٠٠٠٠	- تعهد المنافع المتجمعة
٧٠٠٠٠٠	- أصول الخطة (بالقيمة العادلة)
٢٤٠٠٠٠	- المنافع المكتسبة
١٢٠٠٠٠	- تكلفة خدمة سابقة لم يعترف بها بعد في مصروف المعاش
-	- مكاسب وخسائر

المطلوب :

(أ) عرض جدول تسوية موقف تمويل الخطة مع الأصل / الإلتزام المقرر عنه بالميزانية . بفرض عدم وجود أصل أو إلتزام متعلق بالمعاش بالشركة في بداية العام .

(ب) إفترض نفس الحقائق في أ باستثناء أن الشركة لديها خسارة غير معترف بها قدرها ١٨٠٠٠ جنيه خلال سنة ١٩٩٢ .

(ج) شرح مبرر معالجة الخسارة غير المعترف بها وتكلفة الخدمة السابقة التي لم يُعترف بها بعد ضمن مصروف المعاش .

(٧) إختارت شركة Hisle طريقة مقبولة للمحاسبة عن خطة المعاش ذات المنافع المحددة بها في ١ يناير ١٩٩٣ بأرصدة مبدئية كما يلي :

أصول الخطة ٢٢٠٠٠٠ جنيه، وتعهد المنافع المخططة ٢٢٠٠٠٠ جنيه . وفيما يلي بعض البيانات المتعلقة بالخطة على مدى ٣ سنوات :

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	تكلفة الخدمة السنوية
٢٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٧٠٠٠	معدل التسوية ومعدل العائد المتوقع
% ١٠	% ١٠	% ١٠	العائد الفعلي على أصول الخطة
٢٥٠٠٠	٢٤٢٠٠	١٩٠٠٠	التمويل السنوي
٤٨٠٠٠	٤٣٠٠٠	١٧٠٠٠	المنافع المسددة
٢١٠٠٠	١٦٤٠٠	١٤٠٠٠	تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها (تعديل الخطة ٩٤/١/١)
	١٦٥٠٠٠		استنفاد تكلفة الخدمة السابقة غير المعترف بها
٤١٦٠٠	٥٤٤٠٠		التغير في الإفتراضات الإكتوارية أنتج تعهد منافع
٥٢٠٠٠٠			مخططة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ قدره :

والمطلوب :

(أ) إعداد مذكرة عمل المعاش التي تعرض كل أنشطة وأرصدة المعاش في الثلاث سنوات .

(ب) إعداد قيود اليومية (من مذكرة العمل) التي تعكس كل عمليات وأحداث خطة المعاش في ٣١ ديسمبر من كل عام .

(ج) إعداد جدول تسوية موقف تمويل الخطة مع مقادير المعاش المقرر عنها في القوائم المالية في ٣١ ديسمبر من كل عام .

(٨) لدى شركة Walt خطة معاش ذات منافع محددة لعمالها . وفيما يلي بعض البيانات المتعلقة بتشغيل الخطة عن السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ :

١٩٩٤	١٩٩٣	
—	٦٣٨١٠٠	تعهد المنافع المخططة في ١ يناير
—	٤٠٢٣٠٠	أصول الخطة (بالقيمة العادلة) ، في ١ يناير
—	٧٧٤٠٠	تكلفة المعاش المسددة مقدماً / المستحقة (دائن) في ١ يناير
—	١٢٣٠٠	إلتزام المعاش الإضافي في ١ يناير
—	١٢٣٠٠	أصل غير ملموس - تكلفة معاش مؤجلة في ١ يناير
—	١٥٨٤٠٠	تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها في ١ يناير
٤٨٠٠٠	٣٩٠٠٠	تكلفة الخدمة
% ١٠	% ١٠	معدل التسوية
% ١٠	% ١٠	معدل العائد المتوقع
٦٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	العائد الفعلي على أصول الخطة
٥٢٨٠٠	٦٢٤٠٠	استنفاد تكلفة الخدمة السابقة
٨١٠٠٠	٧٢٠٠٠	المساهمات النقدية السنوية
٥٤٠٠٠	٣١٥٠٠	المنافع المسددة للمتقاعدين
—	٨٥٥٩٠	الزيادة في تعهد المنافع المخططة الذي يرجع إلى التغيرات في الافتراضات الإكتوارية
٧٨٩٠٠٠	٧٢١٨٠٠	تعهد المنافع المتجمعة في ٣١ ديسمبر
٢٠ سنة		متوسط عمر الخدمة لكل العاملين
٤٦٤٠٠٠		تعهد المنافع المكتسبة في ٣١ ديسمبر

والمطلوب :

(أ) إعداد مذكرة عمل المعاشات التي تعرض كل من السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ والحسابات الملحق بها والتي تشمل حساب الحد الأدنى للإلتزام (١٩٩٣ ، ١٩٩٤) واستنفاد الخسارة غير المعترف بها (١٩٩٤) بإستخدام

مدخل النطاق .

(ب) إعداد قيود اليومية (من مذكرة العمل) التي تعكس كل عمليات وأحداث خطة المعاش في ٣١ ديسمبر من كل عام .

(ج) إعداد جدول تسوية موقف تمويل الخطة مع مقادير المعاش المقرر عنها في القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ .

الفصل الثاني والعشرون

المحاسبة عن الاستئجارات

ACCOUNTING FOR LEASES

الفصل الثاني والعشرون

المحاسبة عن الإستهجارات

ACCOUNTING FOR LEASES

الأهءاف الءلءلمفة:

بعء ءراسفة هءا الفصل ففب أن ءكون قاءراً على :

- ١ - وصف طبعفة عملفاء الإستهجار والءوءر الإءءصاءف لها ومزاياها .
- ٢ - وصف المعاففر المحاسبفة الخاصة برسملة الإستهجارات لءى المسءأجر وإجراءء ذلك .
- ٣ - المقارنة بفن طرق ءشففل والرسملة فف ءسجل الإستهجارات .
- ٤ - ءءفء ءصنفاء الإستهجارات لأغراض المؤجر .
- ٥ - وصف المحاسبة لءى المؤجر عن إستهجارات ءمولف المباشر .
- ٦ - ءءفء الءوانب الخاصة لءربفاء الإستهجار والءف ءسبب مشاكل محاسبفة فرفة .
- ٧ - وصف أءر القفم ءءبقفة المضمونة والففر مضمونة على محاسبة الإستهجار .
- ٨ - وصف المحاسبة لءى المؤجر عن الإستهجار المائل للفع .
- ٩ - وصف المحاسبة لءى المسءأجر عن عملفاء الففع مع إعاءة الإستهجار .
- ١٠ - وصف ءءطلباء الإفصاح عن الإستهجارات .

الإستهجار Lease هو إءفاق ءعاقءف بفن مؤجر Lessor ومسءأجر Lessee فعطف للمسءأجر الحق فف إسءءءام أصل معفن مملوك للمؤجر لفترة زمنية معفنة مقابل مءفوعات نقدفة ءورفة مءفق علفها (الإفجار Rent). ومن العناصر الأساسية لإءفاق الإستهجار أن المؤجر لا فنفل الملكية الكاملة للأصل .

وبسبب المزايا المالية والءشففلفة والمزايا الأءرى المءلقة بالمخاطرة الءف فوفرها إءفاق الإستهجار، فإن العءفء من منشآء الأعمال ءسءأجر عءء كبفر من الأصول بءلاً من امءلاكها . على سبفل المءال، فإن عملفاء الإستهجار قد إسءءءم فف ءمولف ما فزفء عن

١٤٠ بليون دولار من المعدات في الولايات المتحدة سنة ١٩٩٠ . وهي توفر حالياً ما يقرب من ١٠٪ الأموال اللازمة لتمويل المعدات الرأسمالية المشتراة في الولايات المتحدة .

وخلال السنوات الأخيرة زاد شيوع عمليات الإستثمار بصورة كبيرة ، وهي تمثل الآن أكثر أشكال الإستثمارات الرأسمالية سرعة في النمو . فبدلاً من إقتراض أموال لشراء المعدات الرأسمالية الضخمة ، فإن يمكن للشركة أن تستأجرها . حيث تقوم شركات الطيران والسكك الحديدية بإستئجار الكثير من المعدات ، كما تستأجر العديد من الفنادق الكبرى معداتها وأصولها ، كما تستأجر العديد من متاجر التجزئة منافذ البيع والمخازن التي تستخدمها .

وقد أدى تزايد إنتشار وأهمية إتفاقات الإستثمار في السنوات الأخيرة إلى ظهور حاجة ملحة لتنظيم عمليات المحاسبة والتقرير المالي عن هذه الصفقات .

شروط الإستئجار LEASE PROVISIONS

لأن الإستئجار يمثل عقد ، فإن الشروط المتفق عليها بين المؤجر والمستأجر قد تختلف بصورة واسعة وقد تتوقف فقط على براعة الطرفين . حيث أن فترة الإستئجار قد تكون فترة زمنية قصيرة كما قد تمتد لنهاية العمر الإقتصادي للأصل . كما أن مدفوعات الإيجار قد تكون ثابتة من سنة لأخرى أو تتزايد أو تتناقص في مقدارها مع مرور الوقت ؛ كما قد تكون المدفوعات محددة مقدماً أو تستند في تحديدها إلى المبيعات أو معدل الفائدة الأساسي أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو أي عامل آخر ، وفي أغلب الحالات يُحدد مقدار الإيجار بما يمكن المؤجر من تغطية تكلفة الأصل بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب على مدى عمر الإستئجار .

كما أن الإلتزامات المتعلقة بالضرائب والتأمين والصيانة (التكلفة التنفيذية) قد يتحملها المؤجر أو المستأجر أو أن تقسم بينهما . وقد يتضمن عقد الإستئجار بعض القيود كما هو الحال في عقود السندات والتي قد تحد من أنشطة المستأجر فيما يتعلق بمدفوعات الفائدة أو التحمل بمزيد من الديون أو تعهدات الإستئجار . وقد يكون عقد الإستئجار غير قابل للإلغاء أو يمنح الحق لأحد الطرفين في الإلغاء المبكر للعقد نظير سداد تعويض متفق عليه . وفي حالة مخالفة شروط العقد ، قد يصبح المستأجر ملتزماً بسداد كل المدفوعات المستقبلية على الفور مقابل حصوله على ملكية الأصول أو أن يكون للمؤجر الحق في بيع الأصل لطرف ثالث على أن يحصل من المستأجر على كل

أو جزء من الفرق بين سعر البيع والتكلفة الأصلية غير المغطاة .
والبدائل المتاحة للمستأجر عند إلغاء الإستثمار تتراوح من عدم وجود أي بديل إلى
حقه في شراء الأصل المستأجر بالقيمة السوقية العادلة له أو حقه في تجديد العقد أو شراء
الأصل بسعر إسمي .

ADVANTAGES OF LEASING

مزايا الإستثمار

رغم أن عملية الإستثمار لا تخلو من العيوب ، فإن التوسع في إستخدامها يؤكد أنها
تتضمن عدة مزايا تفوق إمتلاك الأصل . ومن المزايا الشائعة للإستثمار من وجهة نظر
المستأجر مايلي :

- (١) الحصول على تمويل بأسعار ثابتة : حيث أن عمليات الإستثمار تتم عادة دون
مطالبة المستأجر بسداد أي مقدم ، بما يحافظ على الموارد النقدية النادرة - وهو
جانب مطلوب بصفة خاصة في الشركات الصغيرة والنامية . وعلاوة على ذلك ،
فإن مدفوعات الإستثمار عادة ماتظل ثابتة بما يحمي المستأجر من التضخم
والزيادة في تكلفة رأس المال .
- (٢) الحماية من التقادم : فالمعدات المستأجرة تحفض خطر التقادم الذي يتعرض له
المستأجر ، وفي أغلب الحالات تنتقل المخاطرة في القيمة المتبقية إلى المؤجر .
- (٣) المرونة : حيث أن إتفاقيات الإستثمار قد تتضمن شروط أخف من إتفاقيات
الديون الأخرى . كما يمكن للمؤجرين المتمرسين إبرام إتفاقيات إستثمار
تناسب مع الإحتياجات الخاصة للمستأجر . على سبيل المثال ، فإنه يمكن
جدولة مدفوعات الإيجار بشكل يتفق مع الإيرادات النقدية التي يولدها الأصل
المستأجر ، وذلك حتى تُسدد هذه المدفوعات عندما يكون الأصل منتجاً .
- (٤) تمويل أقل تكلفة : حيث تجد بعض الشركات أن الإستثمار أرخص من وسائل
التمويل الأخرى . على سبيل المثال ، فإن الشركات الجديدة في الصناعات التي
تتعرض للكساد أو الشركات التي تخضع لشرائح ضريبية منخفضة يمكنها
الإستثمار كوسيلة لتعظيم المنافع الضريبية التي يمكن أن تفقدها في حالة عدم
الإستثمار . فالإستقطاعات المرتبطة بالإهلاك لا تقدم منفعة ضريبية ملحوظة
للشركات التي لديها دخل ضئيل خاضع للضريبة . ولكن عن طريق
الإستثمار ، فإن هذه المنافع الضريبية تستخدم بواسطة شركات الإستثمار أو
المؤسسات المالية والتي يمكنها تقديم بعض هذه المنافع الضريبية لمستخدم

الأصل في صورة مدفوعات إيجار منخفضة .

(٥) المشاكل المرتبطة بطريقة الحد الأدنى للضريبة : فكما أشرنا في الأصل ٢٠ ، فإن الشركات قد تخضع لطريقة الحد الأدنى للضريبة [AMT]. وفي ظل قواعد هذه الطريقة ، فإن جزء من إستقطاعات الإهلاك المعجل تمثل بنود ضريبية تُضاف إلى دخل الشركة الخاضع للضريبة في ظل طريقة العادية للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة في ظل الطريقة الحد الأدنى البديلة ، وتلتزم الشركة بسداد الضريبة في ظل الطريقة العادية أو الضريبة في ظل طريقة الحد الأدنى البديلة أيهما أكبر . ولما كانت ملكية المعدات قد تؤدي لزيادة الدخل الخاضع للضريبة في ظل طريقة الحد الأدنى ، ومن ثم زيادة إلزام الضريبة في ظل هذه الطريقة عن إلزام الضريبة في ظل الطريقة المعتادة ، فإن الشركات عادة ماتجد أن الإستئجار وسيلة لتجنب الشروط المرهقة لطريقة الحد الأدنى البديلة .

(٦) تمويل خارج الميزانية : إن بعض عقود الإستئجار لاتضيف أي إلزام في الميزانية ولا تؤثر على النسب المالية وقد تزيد من قدرة الشركة على الاقتراض . حيث يُعد التمويل الخارج عن الميزانية من الأمور الحاكمة لبعض الشركات ، لأن الإعتراف بهذه الإلتزامات ضمن إلتزامات الميزانية قد يؤدي لزيادة الإلتزامات بصورة كبيرة ومن ثم زيادة نسبة الديون / حق الملكية .

الطبيعة النظرية للإستئجار

CONCEPTUAL NATURE OF A LEASE

إذا إقتضت إحدى شركات الطيران ٤٧ مليون ج لمدة ١٠ بواسطة سنوات من أحد البنوك لشراء طائرة معينة ، فإنه من الواضح ضرورة التقرير عن أصل والإلتزام المقابل له في ميزانية الشركة بهذا المقدار . وإذا قامت شركة الطيران بشراء الطائرة بمبلغ ٤٧ مليون ج من الشركة المنتجة لها مباشرة مع تقسيط ثمن الشراء على مدى ١٠ سنوات ، فمن الواضح أيضاً أنه سيتم التقرير عن أصل والإلتزام المقابل له (بمعنى أن عملية الشراء بالتقسيط يجب رسملتها) . ولكن إذا قامت شركة الطيران باستئجار الطائرة لمدة ١٠ سنوات عقد إستئجار غير قابل للإلغاء مع سداد مدفوعات إيجار مساوية للأقساط في صفقة الشراء ، فسوف يبدأ إختلاف الآراء في الظهور حول كيفية التقرير عن هذه الصفقة . وفيما يلي وجهات النظر المختلفة للمحاسبة عن الإستئجارات .

عدم رسملة أية أصول مستأجرة : فلأن المستأجر لا يحصل على حق ملكية الأصل ، فإن

الرسملة تعتبر غير مناسبة . كما أن الإستثمار يمثل عقد تنفيذى executory يتطلب أداء مستمر من جانب الطرفين . ولأن العقود التنفيذية الأخرى (مثل إرتباطات الشراء وعقود التوظيف) لا تُرسمَل في الوقت الحاضر، فإنه لا يجب رسملة الإستثمارات أيضاً .

رسملة الإستثمارات المماثلة للمشتريات بالتقسيط : فالمحاسبون يجب أن يقرروا عن الصفقات على أساس الجوهر الإقتصادي لها . وعلى ذلك، فإذا كانت المشتريات بالتقسيط تُرسمَل، فإن الإستثمارات التي لها خصائص مماثلة يجب أن تُرسمَل أيضاً . ففي مثال شركة الطيران السابق فإن الشركة قد إرتبطت بسداد نفس المدفوعات على مدى فترة ١٠ سنوات سواء في حالة الإستثمار أو الشراء بالتقسيط . فالمستأجر يسدد مدفوعات إيجار في حين يسدد المالك في حالة الشراء مدفوعات أقساط القرض . فلماذا لاتقرر القوائم المالية عن هذه الصفقات بنفس الطريقة؟

رسملة كل الإستثمارات طويلة الأجل : ففي ظل هذا المدخل فإن الشرط الوحيد للرسملة هو الحصول على حق إستخدام الأصل في الأجل الطويل . ويؤدي هذا المدخل إلى رسملة كل الإستثمارات طويلة الأجل .

رسملة الإستثمارات المنعقدة حين تكون غرامة عدم الأداء جوهرية : فالمدخل الأخير هو رسملة الحقوق والتعهدات التعاقدية المنعقدة firm (غير القابلة للإلغاء) فقط . والإستثمارات المنعقدة تعنى أنه لا يمكن تفادي الأداء في ظل العقد دون تحمل جزاء كبير .

وبصورة مختصرة، فإن وجهات النظر المختلفة تتراوح من عدم الرسملة إلى رسملة كل الإستثمارات ويتفق FASB مع مدخل الرسملة حين يكون الإستثمار مماثلاً للشراء بالتقسيط، ويُشير إلى أن الإستثمار الذي ينقل أغلب المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل يجب رسملته .

وتقود وجهة النظر هذه الى ثلاث نتائج أساسية : (١) أنه يجب تحديد الخصائص التي تُشير إلى أن أغلب منافع ومخاطر الملكية قد إنتقلت للمستأجر،

(٢) أنه يجب تطبيق نفس هذه الخصائص بصورة متسقة على كل من المؤجر والمستأجر .

(٣) أن الإستثمارات التي لاتنقل أغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر تمثل

إستثمارات تشغيلية operating ولا يجب رسملتها ولكن تتم المحاسبة عنها

كمدفوعات ومتحصلات إيجار عادية .

وعن طريق رسملة القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية، فإن المستأجر يُسجل

أصل والتزام بقيمة تمثل بصفة عامة القيمة السوقية للأصل أو سعر شرائه . كما أن المؤجر - وقد نقل أغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر - يعترف بعملية بيع عن طريق إستبعاد الأصل من الميزانية وإثبات حساب قبض مكانه . وتكون قيود اليومية النمطية لدى كل من المؤجر والمستأجر - بفرض إستئجار ورسملة معدات - كما يلي :

المؤجر		المستأجر	
من ح/ حسابات قبض إستئجارات (بالصافي)	xxx	من ح/ معدات مستأجرة	xxx
الى ح/ المعدات	xxx	الى ح/ تمهد (إلتزام) إستئجار	xxx

ومع رسملة المستأجر للأصل ، فإنه يُسجل إهلاك له . ويعالج كل من المؤجر والمستأجر مدفوعات الإيجار الدورية على أنها تضم جزء يمثل فائدة وجزء من أصل الدين . وإذا لم يرسمل الإستئجار ، فإن المستأجر لا يثبت أي أصل كما أن المؤجر لا يستبعد الأصل من ميزانيته ، وعند سداد مدفوعات الإيجار ، يُسجل المستأجر مصروف إيجار كما يعترف المؤجر بإيراد إيجار .

وفي الجزء الباقي من هذا الفصل يتم عرض الأنواع المختلفة للإستئجارات ومعايير الرسملة الخاصة بها ، والقواعد المحاسبية ومتطلبات الإفصاح التي وضعتها FASB للمحاسبة عن الإستئجارات .

المحاسبة لدى المستأجرين ACCOUNTING BY LESSEES

في تاريخ عقد إتفاقية الإستئجار غير القابلة للإلغاء (بدء الإستئجار) وكان الإستئجار يستوفي واحد أو أكثر من المعايير الأربعة التالية ، فإنه يجب تصنيف الإستئجار والمحاسبة عنه كإستئجار رأسملى Capital lease ، وهذه المعايير هي :

- (١) أن ينقل الإستئجار ملكية الأصل للمستأجر .
- (٢) أن يتضمن الإستئجار حق إختيار option للمستأجر في الشراء .
- (٣) أن تساوي مدة الإستئجار ٧٥٪ أو أكثر من العمر الإقتصادي المقدّر للأصل المستأجر .
- (٤) أن تساوي القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار [بإستثناء التكاليف التنفيذية] ٩٠٪ أو أكثر من القيمة العادلة للأصل المستأجر .

والإستئجارات التي لا تستوفي أي من هذه المعايير الأربعة يصنفها المستأجر ويقوم بالمحاسبة عنها كإستئجارات تشغيلية operating leases .

وتمشياً مع إستنتاج FASB بأن الجزء الأكبر من قيمة الأصل تستهلك في فترة ٧٥٪

الأولى من عمر الأصل ، فإنه لا يلزم إختبار المعيار الثالث أو المعيار الرابع عندما يبدأ الإستثمار في الربع الأخير من عمر الأصل .

إختبار (فحص) معايير الرسملة Examination of Capitalization Criteria

إن معايير الرسملة الأربعة المتعلقة بالإستثمارات مازالت محل خلاف وقد يكون من الصعب تطبيقها في الممارسة العملية . وسوف نناقشها بالتفصيل فيما يلي :

إختبار نقل الملكية : فإذا أدى الإستثمار لنقل ملكية الأصل للمستأجر ، فإنه إستثمار رأسمالى . وهذا المعيار لا يثير خلاف ومن السهل تطبيقه في الممارسة .

إختبار حق إختيار الشراء : إن حق إختيار الشراء هو أحد شروط عقد الإستثمار الذي يسمح للمستأجر بشراء الأصل المؤجر بسعر يقل بصورة كبيرة عن القيمة العادلة المتوقعة للأصل في تاريخ ممارسة حق الإختيار . وعند بدء الإستثمار ، فإن الفرق بين سعر ممارسة حق الإختيار والقيمة السوقية العادلة المتوقعة للأصل في ذلك التاريخ يجب أن يكون كبيراً بصورة تكفى لجعل ممارسة حق إختيار الشراء مؤكدة بصورة معقولة .

على سبيل المثال ، بفرض أنك إستأجرت أصل معين مقابل ٣٠٠ ج شهرياً لمدة ٤٠ شهر مع حق إختيار في شراء الأصل بمبلغ ١٠٠ ج في نهاية فترة الإستثمار . فإذا كانت القيمة العادلة المقدرة للأصل في نهاية فترة الإستثمار ٣٠٠ ج ، فمن الواضح أن حق إختيار الشراء بمبلغ ١٠٠ ج يمثل صفقة مغرية bargain للمستأجر وبالتالي يلزم رسملة الإستثمار . وفي حالات أخرى قد لا يكون المعيار بهذه السهولة في التطبيق ، فقد يصعب الآن تحديد أن سعر معين في المستقبل يمثل صفقة مغرية .

إختبار العمر الإقتصادي (إختبار ٧٥٪) : إذا كانت فترة الإستثمار تساوي أو تزيد عن ٧٥٪ من العمر الإقتصادي للأصل ، فإن ذلك يعني أن أغلب مخاطر ومنافع الملكية قد إنتقلت للمستأجر ومن ثم يكون من المناسب رسملة الإستثمار . ومع ذلك ، فإن تحديد فترة الإستثمار والعمر الإقتصادي للأصل قد يتضمن بعض المشاكل .

فترة الإستثمار تتمثل بصفة عامة في الفترة الثابتة وغير القابلة للإلغاء للإستثمار . ومع ذلك ، فإن هذه الفترة قد تمتد إذا كان عقد الإستثمار يتضمن حق إختيار للمستأجر في التجديد بشروط مغرية bargain . فحق إختيار التجديد المغرى هو شرط يسمح للمستأجر بتحديد الإستثمار مقابل إيجار يقل عن القيمة العادلة المتوقعة للإيجار في تاريخ ممارسة حق إختيار التجديد . فعند بدء الإستثمار يجب أن يكون الفرق بين الإيجار المحدد عند التجديد والقيمة العادلة المتوقعة للإيجار في ذلك التاريخ كبيراً بدرجة

تكفى لجعل ممارسة حق إختيار التجديد مؤكدة بصورة معقولة .

على سبيل المثال، إذا تم إستئجار جهاز حاسب آلى لمدة ٣ سنوات مقابل إيجار شهرى قدره ١٠٠ ج، ويمكن تجديد الإستئجار بعد ذلك مقابل ١٠ ج شهرياً لمدة ستين إضافيتين، فمن الواضح أن حق إختيار التجديد يمثل صفقة مغرية، وبالتالي تعتبر فترة الإستئجار ٥ سنوات . ومع ذلك، فإنه في حقوق إختيار التجديد المغرية، كما هو الحال في حقوق إختيار الشراء المغرية، قد يصعب أحياناً تحديد مايمثل صفقة مغرية .

كما أن تحديد العمر الإقتصادي المتوقع قد يثير أيضاً بعض المشاكل، وخاصة إذا كان الأصل المؤجر له طبيعة خاصة أو سبق إستخدامه لفترة زمنية طويلة . وقد قرر FASB أنه إذا بدأ الإستئجار خلال الربع الأخير من عمر الأصل، فإن إختيار العمر الإقتصادي لا يمكن إستخدامه كأساس لتصنيف إستئجار معين كإستئجار رأسمالى .

إختبار تغطية الإستثمار (إختبار ٩٠٪) : إذا كانت القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار الصافية تساوي أو تزيد عن ٩٠٪ من القيمة السوقية العادية للأصل، فإنه يجب رسملة الأصل المستأجر. ويُبرر هذا الإختبار بأنه إذا كانت القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار الصافية تقترب بصورة كبيرة من السعر السوقى للأصل، فإن هذا الأصل يعتبر مشترى في الواقع .

وعند تحديد القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، فإن هناك ثلاثة مفاهيم أساسية تؤخذ في الإعتبار وهي :

(١) مدفوعات الإستئجار **Lease payments** : وهي المدفوعات التي يتعهد المستأجر بسدادها أو يكون من المتوقع أن يسدها وترتبط بالأصل المستأجر. وتتضمن مدفوعات الإستئجار مايلي :

أ - مدفوعات الإيجار **Rental payments** - وهي المدفوعات التي يتعهد المستأجر بسدادها للمؤجر في ظل إتفاق الإستئجار. وفي بعض الحالات قد تتساوي مدفوعات الإستئجار مع مدفوعات الإيجار. ولكن مدفوعات الإستئجار قد تتضمن أيضاً قيمة متبقية مضمونة (إن وجدت) أو غرامة عدم تجديد أو حق إختيار شراء بسعر مغرى. كما يتضح مما يلي :

ب - قيمة متبقية مضمونة **Guaranteed Residual Value** - القيمة المتبقية هي القيمة العادلة (السوقية) المقدرة للأصل المستأجر في نهاية فترة الإستئجار. فالمؤجر

عادة ما ينقل خطر الخسارة إلى المستأجر أو إلى طرف ثالث عن طريق ضمان قيمة متبقية مقدرة. والقيمة المتبقية المقدرة هي : (١) المقدار المحدد أو القابل للتحديد الذي يكون للمؤجر الحق في مطالبة المستأجر بشراء الأصل على أساسه أو (٢) المقدار الذي يضمن المستأجر أو أي طرف ثالث حصول المؤجر عليه. فإذا كان هذا المقدار غير مضمون بالكامل، فإن القيمة المتبقية غير المضمونة هي القيمة المتبقية المقدرة بإستبعاد أي جزء مضمون منها(*).

(ج) غرامة عدم تجديد الإستثمار - وهو المقدار الذي يطلب المؤجر من المستأجر سداؤه إذا نص عقد الإستثمار على ضرورة تجديدة وفشل المستأجر في ذلك.

د - حق إختيار الشراء بسعر مغري - كما سبق القول، فإنه حق الإختيار الذي يُعطى للمستأجر لشراء الأصل في نهاية فترة الإستثمار بسعر محدد يقل كثيراً عن القيمة العادلة المتوقعة للأصل في ذلك التاريخ بما يجعل ممارسة هذا الحق يبدو - عند بدء الإستثمار - مؤكداً بصورة معقولة.

(٢) التكاليف التنفيذية (التشغيلية) Executory Costs: وهي لا تدخل في حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإستثمار لدى المستأجر. فكما هو الحال في أغلب الأصول، فإن الأصول الملموسة المستأجرة تتطلب مصروفات تأمين وصيانة وضرائب خلال عمرها الإقتصادي (ويطلق عليها التكاليف التنفيذية). فإذا احتفظ المؤجر بمسئولية سداد هذه التكاليف المتعلقة بالملكية، فإنه يجب إستبعاد نسبة من مدفوعات الإستثمار مقابل هذه التكاليف التنفيذية عند حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإستثمار الصافية لأن هذه النسبة لا تمثل سداداً للتعهد أو تخفيض له. وإذا لم يتمكن من تحديد ذلك الجزء من مدفوعات الإستثمار الذي يمثل التكاليف التنفيذية من واقع شروط عقد الإستثمار، فإنه يجب إجراء تقدير لهذا المقدار. ومع ذلك، فإن العديد من عقود الإستثمار تنص على أن هذه التكاليف التنفيذية يُسدها المستأجر مباشرة إلى طرف ثالث مناسب، وفي مثل هذه الحالات يمكن إستخدام مدفوعات الإيجار بدون تعديل عند

(*) إن شرط الإستثمار الذي يُطالب المستأجر بسداد العجز في القيمة المتبقية الذي يرجع إلى التلف أو الإهلاك غير العادي للأصل أو الإستخدام الزائد له لا يُدرج ضمن مدفوعات الإستثمار. حيث يُعترف بمثل هذه التكاليف كتكاليف فترة عند تحملها (أنظر في ذلك تفسير FASB رقم ١٩).

حساب القيمة الحالية .

(٣) معدل الخصم : يقوم المستأجر بحساب القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية بإستخدام معدل الإقتراض التفاضلي incremental للمستأجر كمعدل خصم . ويُعرف هذا المعدل التفاضلي بأنه «المعدل الذي سيتحمله المستأجر - عند بدء الإستئجار - لإقتراض الأموال اللازمة لشراء الأصل المستأجر بقرض مضمون تتشابه شروط سداده مع جدول السداد المحدد في عقد الإستئجار» . فبفرض أن شركة Morton قررت إستئجار حاسب آلى لمدة ٥ سنوات بتكلفة ١٠٠٠٠ ج سنوياً . ولتحديد ما إذا كانت القيمة الحالية لهذه المدفوعات تقل عن ٩٠٪ من القيمة السوقية العادلة للأصل أم لا ، يقوم المستأجر بخصم هذه المدفوعات بإستخدام معدل الإقتراض التفاضلي له . وعادة ما يتضمن تحديد هذا المعدل بعض الحكم الشخصي لأنه يستند إلى صفقة شراء إفتراضية لهذا الأصل .

ومع ذلك ، فإن هناك إستثناء على هذه القاعدة عندما : (١) يعلم المستأجر المعدل الضمني implicit الذي يستخدمه المؤجر ، و (٢) يكون هذا المعدل الضمني أقل من معدل الإقتراض التفاضلي للمستأجر ، ففي هذه الحالة يجب على المستأجر إستخدام المعدل الضمني للمؤجر في الخصم . ومعدل الفائدة الضمني الذي يستخدمه المؤجر في الإستئجار هو معدل الخصم الذي يؤدي - عند إستخدامه في خصم مدفوعات الإستئجار الصافية وأية قيمة متبقية غير مضمونة تؤول للمؤجر - لتساوي القيمة الحالية الإجمالية مع القيمة العادلة للأصل المؤجر بالنسبة للمؤجر .

والغرض من هذا الإستثناء مزدوج ، حيث أن المعدل الضمني للمؤجر يكون عادة أكثر واقعية بما يمكن من إستخدامه في تحديد مقدار الأصل (إن وجد) الذي يُقرر عنه المستأجر والإلتزام المتعلق به . كما أنه يوفر أساساً للتأكد من أن المستأجر لا يستخدم معدل إقتراض تفاضلي مرتفع بشكل غير واقعي بما يؤدي لإنخفاض القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية عن ٩٠٪ من القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر ومن ثم يمكن المستأجر من تجنب رسملة الأصل والإلتزام المتعلق به . فقد يعلن المستأجر عن عدم تمكنه من تحديد المعدل الضمني للمؤجر ومن ثم فإنه يجب إستخدام المعدل الأعلى . ومع ذلك ، فإن المعدل الضمني الذي يستخدمه المؤجر يمكن تقريبه في أغلب الحالات . وسيتطلب تحديد مدى إمكانية وضع تقدير معقول لهذا المعدل الضمني

بعض الحكم الشخصي، وخاصة عندما تقترب نتائج استخدام معدل الإقراض التفاضلي من إستيفاء إختبار نسبة ٩٠٪. ولأن المستأجر لا يمكنه رسملة الأصل المستأجر بمقدار يزيد عن قيمته العادلة (كما سيتضح فيما بعد)، فإنه لا يُسمح له باستخدام معدل خصم بالغ الإنخفاض.

المحاسبة عن الأصل والالتزام بصورة مختلفة :-

Asset and Liability Accountd For Differently

في صفقات الإستثمار الرأسمالي، يستخدم المستأجر عملية الإستثمار كمصدر للتمويل. ويقوم المؤجر بتمويل الصفقة (تقديم رأس مال الإستثمار) بواسطة الأصل المؤجر، ويقدم المستأجر مدفوعات الإيجار التي تمثل في الواقع مدفوعات لأقساط. وعلى ذلك فإنه على مدى عمر الأصل المؤجر، فإن مدفوعات الإيجار للمؤجر تشكل سداداً لكل من الأصل والفائدة.

الأصل والالتزام المسجل : في ظل طريقة الإستثمار الرأسمالي، يعالج المستأجر صفقة الإستثمار كما لو كان يشتري أصل في صفقة تمويل يقوم فيها بإقتناء أصل والتحمل بالالتزام. ويقوم المستأجر بتسجيل الإستثمار الرأسمالي كأصل والالتزام بالقيمة الأقل من :-

(١) القيمة الحالية لمدفوعات الإستثمار الصافية (بعد إستبعاد التكاليف التنفيذية) أو،

(٢) القيمة السوقية العادلة للأصل المستأجر عند بدء الإستثمار. ويُبرر هذا المدخل بأن الأصل المؤجر لا يجب تسجيله بقيمة أكبر من قيمته السوقية العادلة.

فترة الإهلاك :- من الجوانب المثيرة للجدل في المحاسبة عن إهلاك الأصول المستأجرة المرسملة ما يتعلق بفترة الإهلاك. على سبيل المثال، إذا قام عقد الإستثمار بنقل ملكية الأصل للمستأجر (المعيار ١) أو تضمن حق إختيار شراء بسعر مغري (المعيار ٢) - فإن الأصل المستأجر يتم إهلاكه بصورة تتسق مع سياسة الإهلاك المعتادة التي يستخدمها المستأجر في إهلاك أصوله المملوكة؛ وذلك باستخدام العمر الإقتصادي للأصل.

ومن ناحية أخرى، إذا لم ينقل الإستثمار الملكية أو لم يتضمن حق إختيار شراء بسعر مغري، فإنه يستهلك على مدى فترة الإستثمار. ففي هذه الحالة

يعود الأصل المستأجر إلى المؤجر بعد فترة زمنية معينة .

طريقة الفائدة الفعلية :- على مدة فترة الاستئجار تستخدم طريقة الفائدة الفعلية في توزيع مدفوعات إيجار كل فترة بين الأصل والفائدة . حيث تنتج هذه الطريقة معدل فائدة ثابت في كل فترة كنسبة من رصيد الإلتزام خلالها .
ويجب على المستأجر استخدام معدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية لمدفوعات الإستهجار الصافية عند تطبيق طريقة الفائدة الفعلية على الإستثمارات الرأسمالية .

مفهوم الإهلاك :- رغم أن المقدار الذي يُرسمَل في البداية كأصل ويُسجل كإلتزام يُحسب على أساس نفس القيمة الحالية ، فإن عمليات إهلاك الأصل وتسوية الإلتزام تمثل عمليات محاسبية مستقلة عن بعضها البعض على مدى فترة الإستهجار . فالمستأجر يجب أن يستهلك الأصل المستأجر عن طريق تطبيق طرق الإهلاك المعتادة مثل القسط الثابت أو مجموع أرقام السنوات أو القسط المتناقص أو وحدات الإنتاج ... الخ .

ويستخدم FASB مصطلح «الاستنفاد» amortization أكثر من استخدامه لمصطلح «الإهلاك» depreciation في الإعتراف بحقوق الملكية المستأجرة غير الملموسة . ويُفضل المؤلفان استخدام مصطلح «الإهلاك» في وصف التخفيض المقابل للخدمات المستنفدة للأصل الملموس .

توضيح لطريقة رسملة الاستئجار لدى المستأجر :-

في ١ يناير ١٩٩٣ قامت إحدى الشركات المؤجرة بتوقيع إتفاق إستئجار مع إحدى الشركات المستأجرة ينص على قيام الشركة المؤجرة بتأجير معدات للشركة المستأجرة ابتداءً من ١ يناير ١٩٩٣ . ويتضمن عقد الإستئجار التوقيعات والشروط التالية :-

(١) مدة الإستهجار ٥ سنوات وعقد الإستهجار غير قابل للإلغاء ، ويتطلب مدفوعات إيجار متساوية قدرها ٦٢,٢٥٩٨١ ج تُسدد في بداية كل سنة (دفعة مستحقة)

(٢) القيمة العادلة للمعدات عند بدء الإستهجار ١٠٠٠٠٠ ج ، والعمر الاقتصادي المتوقع لها ٥ سنوات ، وليس لها قيمة متبقية .

(٣) تسدد الشركة المستأجرة كل التكاليف التنفيذية مباشرة لطرف ثالث بإستثناء

الضرائب على الملكية وقدرها ٢٠٠٠ ج سنوياً والتي تدرج في المدفوعات السنوية المسددة للمؤجر.

(٤) لا يتضمن الإستئجار أي حقوق إختيار في التجديد، وتعود المعدات للشركة المؤجرة عند إنقضاء الإستئجار.

(٥) معدل الإقتراض التفاضلي للشركة المستأجرة يبلغ ١١٪ سنوياً.

(٦) تستهلك الشركة المستأجرة المعدات الماثلة التي تملكها على أساس القسط الثابت.

(٧) تحدد الشركة المؤجرة الإيجار السنوي بما يحقق لها محل عائد على إستثماراتها قدره ١٠٪ سنوياً، وتعلم الشركة المستأجرة هذه الحقيقة*

وهذا الإستئجار يستوفي المعيار اللازم لتصنيفه كإستئجار رأسمالي لأن :-

(١) مدة الإستئجار ٥ سنوات تساوي العمر الإقتصادي المتوقع لهذه المعدات وقدره ٥ سنوات أيضاً، بما يستوفي إختبار نسبة ٧٥٪، و

(٢) القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية [وهي ١٠٠٠٠٠ ج كما سيوضح فيما بعد] تزيد عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للأصل (وهي ١٠٠٠٠٠ ج).

وتبلغ مدفوعات الإستئجار الصافية ١٠، ١١٩٩٠٨ ج [٦٢، ٢٣٩٨١ × ٥ سنوات]، ويتم حساب المقدار المرسل كأصول مستأجرة على أساس القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية (بعد إستبعاد التكاليف التنفيذية - وتتمثل هنا في ضرائب ملكية قدرها ٢٠٠٠ ج) كما يلي :-

$$\begin{aligned} \text{المقدار المرسل} &= (٢٠٠٠ - ٢٥٩٨١, ٦٢) \times \text{القيمة الحالية لدفعة مستحقة قدرها ١ ج لمدة} \\ &\quad ٥ \text{ سنوات بمعدل } ١٠\% [\text{الجدول ٦ - ٥}] \\ &= ١٠٠٠٠٠ ج = ٤, ١٦٩٨٦ \times ٢٣٩٨١, ٦٢ \end{aligned}$$

* إذا كان معدل الإقتراض التفاضلي بالشركة المستأجرة ٩٪ (أقل من المعدل الذي تستخدمه الشركة المؤجرة، فإن عملية حساب القيمة العادلة سينتج عنها مقدار مرسل قدره ١٠١٦٧٥, ٣٥ ج [بإستخدام ٩٪ كمعدل خصم لدفعة مستحقة قدرها ٢٣٩٨١, ٦٢ ج سنوياً]، ولأن هذا المقدار يزيد عن القيمة العادلة للمعدات وقدرها ١٠٠٠٠٠ ج، فإنه سيكون على الشركة المستأجرة أن ترسل ١٠٠٠٠٠ ج فقط وتستخدم نسبة ١٠٪ كمعدل فعال لها في إستهلاك إلزام الإستئجار.

حيث يُستخدم معدل الفائدة الضمني للمؤجر وقدره ١٠٪ بدلاً من معدل الإقتراض التفاضلي للمستأجر وقدره ١١٪ لأن :-

(١) المعدل الضمني أقل و

(٢) المستأجر على دراية به .

ويكون القيد اللازم لتسجيل الإستثمار الرأسمالي في دفاتر الشركة المستأجرة في ١ يناير ١٩٩٣ كما يلي :

من حـ / أصول مستأجرة - إستثمار رأسمالي .

١٠٠٠٠٠

إلى حـ / النقدية ١٠٠٠٠٠

ويلاحظ أن القيد السابق يُسجل التعهد بقيمته الصافية وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ ج [وهي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية] بدلاً من قيمته الإجمالية وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ ج ١٩٩٠، ٨، ١٠

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل أول مدفوعات إستثمار في ١ يناير ١٩٩٣ كما يلي :-

من حـ / مصروف ضرائب ملكية .

٢٠٠٠

من حـ / تعهدات إستثمار رأسمالي .

٢٣٩٨١، ٦٢

إلى حـ / النقدية ٢٥٩٨١، ٦٢

فكل مدفوعات إستثمار قدرها ٢٥٩٨١، ٦٢ ج تتضمن ثلاث عناصر هي :

(١) تخفيض لتعهد الإستثمار (٢) تكلفة تمويل (مصروف فائدة) . (٣) تكاليف تنفيذية (ضرائب الملكية) . وتبلغ جملة تكاليف التمويل (مصروف الفائدة) على مدى فترة الإستثمار ١٠، ٨، ١٩٩٠ ج، وهي الفرق بين القيمة الحالية (١٠٠٠٠٠٠ ج) لمدفوعات الإستثمار والنقدية المسددة بالفعل بعد إستبعاد التكاليف التنفيذية (١٠، ٨، ١٩٩٠) . وعلى ذلك، فإن مصروف الفائدة السنوي - بتطبيق طريقة الفائدة الفعالة - هو دالة في مقدار رصيد التعهد القائم كما يتضح من الجدول التالي :

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ - نهاية السنة المالية للشركة المستأجرة - تُسجل الفائدة المستحقة كما يلي :-

من حـ / مصروف الفائدة

٧٦٠١، ٨٤

إلى حـ / الفائدة المستحقة . ٧٦٠١، ٨٤

الشركة المستأجرة
جدول إستنفاد الإستثمار (دفعة مستحقة)

التاريخ	مدفوعات الإستثمار السنوية	التكاليف التنفيذية	الفائدة (١٠٪) على التمهيد غير المسدد	التخفيض في تمهيد الإستثمار	تمهيد الإستثمار
أ	ب	ج	د	هـ	
٩٣/١/١				١٠٠٠٠٠	
٩٣/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	-	٢٣٩٨١,٦٢	٧٦٠١٨,٣٨
٩٤/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٧٦٠١,٨٤	١٦٣٧٩,٩٨	٥٩٦٣٨,٦٠
٩٥/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٥٩٦٣,٨٦	١٨٠١٧,٧٦	٤١٦٢٠,٨٤
٩٦/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٤١٦٢,٠٨	١٩٨١٩,٥٤	٢١٨٠١,٣٠
٩٧/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٢١٨٠,٣٢	٢١٨٠١,٣٠	-
	<u>١٢٩٩٠٨,١٠</u>	<u>١٠٠٠٠</u>	<u>١٩٩٠٨,١٠</u>	<u>١٠٠٠٠٠</u>	

- أ - مدفوعات الإستثمار المنصوص عليها في العقد.
- ب - التكاليف التنفيذية المدرجة ضمن مدفوعات الإيجار.
- ج - ١٠٪ من الرصيد السابق في هـ بإستثناء ٩٣/١/١. فلأنها دفعة مستحقة، فإنه في تاريخ سداد الدفعة الأولى لم يمر أي وقت ولا تُستحق أي فائدة.
- د - أ مطروحاً منها ب، ج.
- هـ - الرصيد السابق مطروحاً منه د.
- * مقربة بمقدار ١٩، - ج.

ويؤدي إهلاك المعدات المستأجرة على مدى فترة إستثمارها وقدرها ٥ سنوات بتطبيق سياسة الإهلاك العادية للشركة المستأجرة (طريق القسط الثابت) إلى إثبات القيد التالي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :-

٢٠٠٠٠	من حـ / مصروف الإهلاك - إستثمارات رأسمالية
٢٠٠٠٠	إلى حـ / مجمع الإهلاك - إستثمارات رأسمالية
	(١٠٠٠٠٠٠ ج ÷ ٥ سنوات).

وفي ٣١ ديسمبر يتم عرض الأصول المسجلة كإستثمارات رأسمالية في ميزانية الشركة بشكل منفصل كما تُعرض الإلتزامات المتعلقة بها بصورة منفصلة أيضاً. ويُصنف الجزء المستحق منها خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول ضمن الإلتزامات المتداولة والباقي ضمن الإلتزامات غير المتداولة. على سبيل المثال، فإن الجزء المتداول من الإلتزام الإجمالي في ٣١/١٢/١٩٩٣ وقدره ٧٦٠١٨,٣٨ ج في جدول الإستهلاك

بالشركة المستأجرة يتمثل في مقدار التخفيض في الإلتزام في سنة ١٩٩٤ وقدره ١٦٣٧٩,٧٨ ج. وبالتالي فسوف يظهر جزء الإلتزامات المتعلق بعمليات الإستثمار في ميزانية ١٩٩٣/١٢/٣١ كما يلي :-

إلتزامات متداولة :-	
فائدة مستحقة	٧٦٠١,٨٤ ج
تعهدات الإستثمارات الرأسمالية	١٦٣٧٩,٧٨ ج
إلتزامات غير متداولة :-	
تعهدات الاستثمارات الرأسمالية	٥٩٩٣٨,٦٠ ج

ويكون قيد اليومة اللازم لتسجيل مدفوعات الإستثمار في ١ يناير ١٩٩٤ كما يلي :-

٢٠٠٠	من حـ / مصروف ضرائب ملكية
٧٦٠١,٨٤	من حـ / الفائدة المستحقة
١٦٣٧٩,٧٨	من حـ / تعهدات الإستثمارات الرأسمالية
٢٥٩٨١,٦٢	إلى حـ / النقدية.

وسوف تستمر القيود حتى سنة ١٩٩٧ على هذا النمط. وسوف تُسجل التكاليف التنفيذية الأخرى (التأمين والصيانة) التي تتحملها الشركة المستأجرة بطريقة مماثلة لتلك المستخدمة في تسجيل أية تكاليف تشغيلية أخرى تتحملها الشركة المستأجرة على أصولها المملوكة.

وعند إنقضاء مدة الإستثمار يكون المقدار المرسل كمعدات مستأجرة قد أهلك بالكامل كما يكون تعهد الإستثمار قد سُدد بالكامل. وإذا لم يتم شراء هذه المعدات، فسوف ترد للمؤجر ويُستبعد حساب المعدات المستأجرة وحساب مجمع الإهلاك المتعلق به من الدفاتر*. فإذا تم شراء المعدات السابقة عند إنقضاء الإستثمار بسعر ٥٠٠ ج، وتغير العمر المتوقع للمعدات من ٥ إلى ٧ سنوات، فإنه يمكن إجراء القيد التالي :-

* إذا قام المستأجر بشراء الأصل المستأجر خلال مدة الإستثمار الرأسمالي، تتم المحاسبة عنها كما لو كانت تجديد أو مد لفترة الإستثمار الرأسمالي. «وأي فرق بين سعر الشراء والقيمة المرحلة لتعهد الإستثمار يجب تسجيله كتعديل للقيمة المرحلة (الدفترية) للأصل». أنظر في ذلك تفسير FASB رقم ٢٦.

من حـ / المعدات [٥٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠]	١٠٥٠٠٠
من حـ / مجمع الإهلاك - إستئجارات رأسمالية .	١٠٠٠٠٠
إلى حـ / معدات مستأجرة - إستئجارات رأسمالية	١٠٠٠٠٠
إلى حـ / مجمع إهلاك معدات	١٠٠٠٠٠
إلى حـ / النقدية .	٥٠٠٠

طريقة الإستئجار التشغيلي (لدى المستأجر) Operating Method (Lessee)

في ظل الإستئجار التشغيلي يُستحق مصروف الإيجار يوماً بعد يوم مع إستخدام المستأجر للأصل . ويقوم المستأجر بتعيين assign الإيجار على الفترات المستفيدة من إستخدام الأصل ويتجاهل المحاسبة عن أية إرتباطات بسداد مدفوعات في المستقبل . كما يقوم المستأجر بإجراء عمليات الإستحقاق والتأجيل المناسبة إذا كانت الفترة المحاسبية تنتهي بين تواريخ السداد النقدي للإيجار . على سبيل المثال ، فإنه بفرض أن الإستئجار الرأسمالي الموضح فيما سبق لم يستوف شروط الإستئجار الرأسمالي ومن ثم ستتم المحاسبة عنه كإستئجار تشغيلي . وسوف يكون عبء السنة الأولى المحمل على المصروفات التشغيلية قدره ٦٢ , ٢٥٩٨١ ج ، وهو مقدار مدفوعات الإيجار . ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل هذه المدفوعات في ١ يناير ١٩٩٣ كما يلي :-

٢٥٩٨١ , ٦٢	من حـ / مصروف الإيجار
٢٥٩٨١ , ٦٢	إلى حـ / النقدية

ومثل أي إلزام طويل الأجل بسداد مدفوعات إيجار في المستقبل ، فإن الأصل المؤجر لا يُقرر عنه في الميزانية . وسيتم التقرير عن مصروف الإيجار في قائمة الدخل . كما يلزم الإفصاح ضمن الملاحظات عن أية إستئجارات تشغيلية ذات مدة غير قابلة للإلغاء تزيد عن سنة .

المقارنة بين الإستئجار الرأسمالي والإستئجار التشغيلي :-

Comparison of Capital Lease with Operating Lease

كما أشرنا من قبل ، فإذا تمت المحاسبة عن الإستئجار كإستئجار تشغيلي ، فإن العبء المحمل على السنة الأولى سيكون ٦٢ , ٢٥٩٨١ ج ، وهو مقدار مدفوعات الإيجار . في حين أن معالجة الصفقة كإستئجار رأسمالي يؤدي إلى تحميل عبء خلال السنة الأولى قدره ٨٤ , ٢٩٦٠١ ج ، ويضم إهلاك بمقدار ٢٠٠٠ ج (على أساس القسط الثابت) ، ومصروف فائدة بمقدار ٨٤ , ٧٦٠١ ج (من الجدول المعروض فيما

سبق)، وتكاليف تنفيذية قدرها ٢٠٠٠ ج. ويوضح الجدول التالي أنه في حين أن إجمالي الأعباء المحملة على العمليات متساوية على مدى فترة الإستثمار سواء تمت المحاسبة عنه كإستثمار رأسمالي أو كإستثمار تشغيلي، فإنه عند معالجته كإستثمار رأسمالي تكون الأعباء أعلى في السنوات الأولى وأقل في السنوات الأخيرة.

الشركة المستأجرة

جدول الأعباء المحملة على العمليات في ظل الإستثمار الرأسمالي والتشغيلي

الإستثمار الرأسمالي						
السنة	الإهلاك	التكاليف التنفيذية	الفائدة	إجمالي المبدء	عيب الإستثمار التشغيلي	الفرق
١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٧٦٠١,٨٤	٢٩٦٠١,٨٤	٢٥٩٨١,٦٢	٣٦٢٠,٢٢
١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٥٦٩٣,٨٦	٢٧٩٦٣,٨٦	٢٥٩٨١,٦٢	١٩٨٢,٢٤
١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤١٦٢,٠٨	٢٦١٦٢,٠٨	٢٥٩٨١,٦٢	١٨٠,٤٦
١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢١٨٠,٣٢	٢٤١٨٠,٣٢	٢٥٩٨١,٦٢	(١٨٠١,٣٠)
١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٠	-	٢٢٠٠٠	٢٥٩٨١,٦٢	(٣٩٨١,٦٢)
	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٩٩٠٨,١٠	١٢٩٩٠٨,١٠	١٢٩٩٠٨,١٠	-

وإذا تم إستخدام إحدى طرق الإستهلاك المعجل، فإن الفرق بين الأعباء المحملة على العمليات في ظل الطريقتين سيكون أكبر في السنوات الأولى والأخيرة.

وعلاوة على ذلك، فإن إستخدام مدخل الإستثمار الرأسمالي سيؤدي للتقرير عن أصل وإلتزام متعلق به بمقدار ١٠٠٠٠٠٠ ج في الميزانية عند بدء الإستثمار، في حين أنه لا يحدث ذلك في ظل طريقة الإستثمار التشغيلي. وعلى ذلك، فإنه عند إستخدام الإستثمار الرأسمالي بدلاً من الإستثمار التشغيلي يحدث مايلي :-

- (١) زيادة في مقدار الديون المقرر عنها (سواء قصيرة أو طويلة الأجل).
- (٢) زيادة في مقدار إجمالي الأصول (وخاصة الأصول طويلة الأجل).
- (٣) إنخفاض في الدخل في سنوات الإستثمار الأولى، ومن ثم إنخفاض في الأرباح المحتجزة.

ولذلك، تعتقد العديد من الشركات أن الإستثمار الرأسمالي له آثار ضارة بمركزها

المالي وذلك لأنه يؤدي لزيادة نسبة الديون الى إجمالي حق الملكية بالشركة وإنخفاض معدل العائد على إجمالي الأصول . ونتيجة لذلك ، فإن مجتمع الأعمال يقاوم عمليات رسملة الإستثمارات .

ولا يمكن إبداء حكم صحيح في مدى إستناد هذه المقاومة إلى أسس سليمة . فمن ناحية التدفق النقدي ، فإن الشركة تكون في نفس الموقف سواء تمت المحاسبة عن الإستثمار كإستثمار رأسمالي أو تشغيلي . ويرجع سبب معارضة المديرين الدائمة لرسملة الإستثمار إلى أن الرسملة قد تؤدي لإنتهاك شروط إتفاقيات الديون ، كما يمكن أن تؤثر على مقدار التوزيعات والمكافآت المسددة للملاك والمديرين (إذا كانت مرتبطة بالدخل) ، وأخيراً فإن الرسملة يمكن أن تخفض معدلات العائد وتزيد نسب الديون إلى حق الملكية ، ومن ثم تجعل الشركة أقل جاذبية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين .

المحاسبة لدى المؤجرين ACCOUNTING BY LESSORS

لقد سبق مناقشة مزايا عملية الإستثمار من وجهة نظر المستأجر ، ومن وجهة نظر المؤجر يقدم الإستثمار ثلاثة منافع هامة هي :-

(١) إيراد الفائدة :- فالإستثمار هو أحد أشكال التمويل ، ولذلك فإن المؤسسات التمويلية وشركات الإستثمار تجد أن الإستثمار وسيلة جذابة لأنه يقدم هوامش فائدة تنافسية .

(٢) المنافع الضريبية :- ففي أغلب الحالات لا تستطيع الشركات الاستفادة من المنافع الضريبية ، ولكن عملية الإستثمار توفر لها فرصة نقل هذه المنافع الضريبية لطرف آخر مقابل معدل إيجار منخفض على الأصول المستأجرة . ولتوضيح ذلك ، فقد قامت إحدى شركات تصنيع الطائرات ببيع طائرة لأحد المستثمرين الأثرياء الذي لا يحتاج هذه الطائرة ولكن يمكنه الاستفادة من المنافع الضريبية . وعندئذ قام المستثمر بتأجير الطائرة لشركة طيران لا يمكنها الاستفادة من المنافع الضريبية ، وقد إستفادت الأطراف الثلاثة من العملية ، فقد تمكنت شركة صناعة الطائرات من بيع إنتاجها ، وحصل المستثمر على المنافع الضريبة ووجدت شركة الطيران وسيلة أرخص لإقتناء الطائرة .

(٣) قيمة متبقية عالية :- من المزايا الأخرى التي يحصل عليها المؤجر إستعادته للأصل في نهاية مدة الإستثمار . فالقيم المتبقية للأصل يمكن أن تنتج عنها

أرباح ضخمة جداً. على سبيل المثال، فقد قدرت إحدى شركات صناعة الطائرات أن القيمة المتبقية للطائرة التجارية التي أجرتها لإحدى شركات الطيران ستكون بنسبة ٥٪ من سعر الشراء في حين وصلت هذه القيمة المتبقية في نهاية الإستئجار لنسبة ١٥٠٪ من تكلفة الطائرة.

إقتصاديات عملية الإستئجار :- Economics of Leasing

يحدد المؤجر مقدار الإيجار بناءً على معدل العائد - المعدل الضمني - المطلوب لتبرير عملية تأجير الأصل. والعوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند تحديد معدل العائد هي الجدارة الائتمانية للمستأجر، طول مدة الإستئجار، حالة القيمة المتبقية (مضمونة أو غير مضمونة) وهكذا. وفي مثال الشركة المؤجرة/ الشركة المستأجرة السابق، كان المعدل الضمني للمؤجر ١٠٪، وكانت تكلفة المعدات بالنسبة للمؤجر ١٠٠٠٠٠ ج (وهي أيضاً القيمة السوقية العادلة)، ولا توجد قيمة متبقية مقدرة. فتقوم الشركة المؤجرة بتحديد مقدار مدفوعات الإيجار بالطريقة التالية :-

١٠٠٠٠٠ ج

-

١٠٠٠٠٠

٢٣٩٨١,٦٢

القيمة السوقية العادلة للمعدات المؤجرة
ناقص القيمة الحالية للقيمة المتبقية

المقدار الذي يجب على المؤجر تغطيته عن طريق مدفوعات الإستئجار

قيمة مدفوعات الإيجار في صورة ٥ دفعات مستحقة بمعدل ١٠٪
التي يمكنها تغطية هذا المقدار [٤,١٦٩٨٦ ÷ ١٠٠٠٠٠]

وإذا تضمن المثال قيمة متبقية (سواء كانت مضمونة أم لا)، فإنه لا يلزم للمؤجر تغطية مقدارها عن طريق مدفوعات الإيجار، وبالتالي ستكون مدفوعات الإيجار أقل من ذلك كما سيتضح فيما بعد.

تصنيف الإستئجار بواسطة المؤجر : Classification of Leases By The lessor

- من وجهة نظر المؤجر، فإنه يمكن تصنيف الإستئجارات للأغراض المحاسبية إلى :-
- أ - إستئجارات تشغيلية.
 - ب - إستئجارات تمويل مباشر.
 - ج - إستئجارات مماثلة للبيع.

فعند بدء الإستثمار، وكان الإستثمار يستوفي واحد أو أكثر من معايير المجموعة الأولى التالية ويستوفي كلاً من معياري المجموعة الثانية، فإنه يجب على المؤجر تصنيف إتفاق الإستثمار والمحاسبة عنه كإستثمار تمويل مباشر أو إستثمار مماثل للبيع [ويلاحظ أن معايير المجموعة الأولى مطابقة للمعايير التي يلزم توافرها في الإستثمار حتى يصنفه المستأجر كإستثمار رأسمالي .]

معايير الرسالة لدى المؤجر

المجموعة الأولى :-

- (١) أن ينقل الإستثمار ملكية الأصل للمستأجر.
- (٢) يتضمن الإستثمار حق إختيار شراء بسعر مغري
- (٣) تساوي مدة الإستثمار أو تزيد عن ٧٥٪ من العمر الاقتصادي المقدر للأصل المستأجر.
- (٤) القيمة الحالية لمدفوعات الإستثمار الصافية (بعد إستبعاد التكاليف التنفيذية) تساوي أو تزيد عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للأصل المستأجر

المجموعة الثانية :

- (١) يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل المدفوعات المطلوبة من المستأجر بصورة معقولة .
- (٢) لا توجد أي جوانب عدم تأكد هامة بخصوص مقدار التكاليف التي سيتحملها المؤجر عند عدم إستيفاء لشروط عقد الإستثمار [أن يكون المؤجر قد أتم المطلوب منه تقريباً، أو أن التكاليف المستقبلية التي يمكنه تحملها يمكن التنبؤ بها بصورة معقولة].

ولكن ماهو الغرض من معايير المجموعة الثانية؟ يرجع ذلك إلى رغبة المهنة في التأكد من أن المؤجر قد قام بالفعل بنقل مخاطر ومنافع الملكية للمستأجر. فإذا كانت إمكانية تحصيل المدفوعات لا يمكن التنبؤ بها أو إذا لم يستكمل المؤجر الأداء المطلوب منه في ظل العقد، فإنه من غير المناسب عندئذ إستبعاد هذا الأصل المؤجر من دفاتر المؤجر.

ففي وقت ما إعتادت شركات تأجير الكمبيوتر على شراء أجهزة IBM وتأجيرها ثم إستبعادها من ميزانيتها. وعند التأجير كانت شركات التأجير تقرر أنها ستقوم بإحلال أجهزة IBM جديدة محل الأجهزة المؤجرة إذا حدث تقادم لها. ومع ذلك، فعندما أنتجت شركة IBM أجهزة جديدة، رفضت بيعها لشركات التأجير. ونتيجة لذلك لم

يمكن عدد من هذه الشركات من إستيفاء شروط عقودها مع عملاءها وإضطرت لإسترداد الأجهزة القديمة، وأصبح لازماً عليها أن تعيد للدفاتر ما سبق أن إستبعده منها. حيث توضح هذه الحالة أحد الأسباب وراء وضع معايير المجموعة الثانية.

وتعتمد التفرقة بين إستئجار التمويل المباشر والاستئجار المماثل للبيع على مدى وجود أو عدم وجود ربح (أو خسارة) لدى الشركة التي تصنع أو تتعامل في الأصل. فالإستئجار المماثل للبيع يتضمن تحقيق المصنع أو المتعامل في الأصل لربح، في حين أن إستئجار التمويل المباشر لا يتضمن ذلك. ويتمثل ربح (أو خسارة) المؤجر في الفرق بين القيمة العادلة للأصل المؤجر عند بدء الاستئجار وتكلفة المؤجر أو القيمة الدفترية للأصل لديه. وعادة ما يظهر الإستئجار المماثل للبيع عندما يستخدم المصنع أو المتعامل في الأصل عملية الإستئجار كوسيلة لتسويق منتجاته. على سبيل المثال، عندما تقوم شركة تصنيع الكمبيوتر بتأجير الأجهزة التي تنتجها للشركات والمؤسسات وعادة ما ينتج إستئجار التمويل المباشرة من تعاقدات مع مؤجرين يعملون بصفة أساسية في مجال التمويل مثل شركات تمويل الإستئجار، والبنوك وشركات التأمين. ومع ذلك فإنه لا يلزم أن يكون المؤجر شركة تصنيع أو تعامل في الأصل حتى يعترف بربح (أو خسارة) عند بدء الإستئجار بما يستلزم إعتباره إستئجار مماثل للبيع.

ويلاحظ أن كل الإستئجارات التي لا تستوفي شروط إستئجار التمويل المباشر أو الإستئجار المماثل للبيع يقوم المؤجر بتصنيفها والمحاسبة عنها كإستئجارات تشغيلية.

ونتيجة لمعايير المجموعة الثانية الإضافية التي تنطبق على المؤجر فقط، فإنه من المحتمل ألا يستوفي المؤجر معايير الرسملة في المجموعتين وبالتالي يصنف الإستئجار على أنه إستئجار تشغيلي في حين يصنف المستأجر نفس الإستئجار على أنه إستئجار رأسمالي. ففي هذه الحالة، سيقوم كل من المؤجر والمستأجر بالإحتفاظ بالأصل في دفاترهما وسيقوم كل منهما بحساب إهلاك له.

ولأغراض المقارنة مع المحاسبة لدى المستأجر، ستم مناقشة الإستئجار التشغيلي وإستئجار التمويل المباشر فقط في الجزء التالي. في حين تؤجل مناقشة الإستئجار المماثل للبيع إلى جزء تالي في هذا الفصل.

طريقة التمويل المباشر (لدى المؤجر) Direct financing Method (Lessor)

إن الإستئجارات التي تمثل في جوهرها عملية تمويل لأصل مشتري بواسطة المستأجر تتطلب من المؤجر إحلال حساب «حساب قبض مدفوعات الإستئجار» محل الأصل

المؤجر. وتكون المعلومات اللازمة لتسجيل إستثمار التمويل المباشر كما يلي :-

بنود التمويل المباشر

- (١) الإستثمار الإجمالي («حساب قبض مدفوعات الإستثمار») - وهي مدفوعات الإستثمار علاوة على القيمة المتبقية غير المضمونة التي تؤول للمؤجر في نهاية مدة الإستثمار.
- (٢) إيراد الفائدة غير المكتسب :- وهو الفرق بين الإستثمار الإجمالي (حساب القبض) والقيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر.
- (٣) الإستثمار الصافي :- وهو الإستثمار الإجمالي (حساب القبض) مطروحاً منه إيراد الفائدة غير المكتسب الذي يتضمنه.

وعادة ما يحدث خلاف في حساب الإستثمار الإجمالي (حساب قبض مدفوعات الإستثمار) بسبب عدم التأكد من كيفية المحاسبة عن القيم المتبقية. وقد سبق القول أن مدفوعات الإستثمار الصافية تتضمن مايلي :-

- (١) مدفوعات الإستثمار [بإستبعاد التكاليف التنفيذية].
- (٢) حق إختيار الشراء بسعر مغري (إن وجد).
- (٣) القيمة المتبقية المضمونة (إن وجدت)
- (٤) غرامة عدم التجديد (إن وجدت).

وعند تعريف «حساب قبض مدفوعات الإستثمار» بأنه يضم مدفوعات الإستثمار الصافية علاوة على القيمة المتبقية غير المضمونة، فإن ذلك يعني أن القيمة المتبقية - سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة - تُدرج ضمن حساب قبض مدفوعات الإستثمار إذا كانت ملائمة Relevant للمؤجر (بمعنى إذا كان المؤجر يتوقع إستعادة الأصل).

وعلاوة على ذلك، فإذا سدد المؤجر أية تكاليف تنفيذية، فإنه يجب تخفيض مدفوعات الإيجار بهذا المقدار عند حساب مدفوعات الإستثمار الصافية. بمعنى آخر، فإن حساب قبض مدفوعات الإستثمار يشمل :-

- (١) مدفوعات الإيجار (مطروحاً منها التكاليف التنفيذية التي يسدها المؤجر)
- (٢) حق إختيار الشراء بسعر مغري (إن وجد)
- (٣) القيمة المتبقية المضمونة أو غير المضمونة (إن وجدت).
- (٤) غرامة عدم التجديد (إن وجدت)

ويتم إستنفاد إيراد الفائدة غير المكتسب على مدى فترة الإستثمار بتطبيق طريقة الفائدة الفعالة. وعلى ذلك، يتحقق معدل عائد ثابت على صافي الإستثمار

في الإستثمارات .

والمثال التالي - الذي يستخدم بيانات مثال الشركة المؤجرة ، الشركة المستأجرة السابق - يوضح المعالجة المحاسبية في حالة إستثمار التمويل المباشر . وفيما يلي المعلومات الملائمة للشركة المؤجرة عند المحاسبة عن صفقة الإستثمار السابقة :-

(١) مدة الإستثمار ٥ سنوات تبدأ في ١ يناير ١٩٩٣ ، والإستثمار غير قابل للإلغاء ، ويتطلب مدفوعات إيجار متساوية وقدرها ٦٢, ٢٥٩٨١ ج في بداية كل سنة ، وتتضمن المدفوعات السنوية ٢٠٠٠ ج تكاليف تنفيذية (ضرائب ملكية) .

(٢) تكلفة المعدات للشركة المؤجرة ١٠٠٠٠٠ ج ، والقيمة العادلة لها عند بدء الإستثمار ١٠٠٠٠٠ ج ، والعمر الاقتصادي المتوقع لها ٥ سنوات بدون قيمة متبقية .

(٣) لم تتحمل الشركة أية تكاليف مباشرة مبدئية في مرحلة التفاوض وإتمام صفقة الإستثمار .

(٤) لا يتضمن الإستثمار أي حقوق إختيار في التجديد ، وتعود المعدات للشركة المؤجرة عند إنقضاء الإستثمار .

(٥) هناك تأكيد من إمكانية التحصيل بصورة معقولة ، ولا توجد أية تكاليف إضافية (بخلاف ضرائب الملكية التي تُحَصَّل من المستأجر) سوف تتحملها الشركة المؤجرة .

(٦) تحدد الشركة المؤجرة مدفوعات الإيجار السنوية بما يضمن تحقيق معدل عائدة قدره ١٠٪ (المعدل الضمني) على إستثماراتها [كما سبق توضيحه] .

ويستوفي هذا الإستثمار المعايير اللازمة لتصنيفه كإستثمار تمويل مباشرة لأن :-

(١) مدة الإستثمار تزيد عن ٧٥٪ من العمر الاقتصادي المتوقع للأصل .

(٢) القيمة الحالية لمدفوعات الإستثمار الصافية تزيد عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للمعدات

(٣) هناك تأكيد معقول من إمكانية تحصيل المدفوعات ، و

(٤) لن تتحمل الشركة المؤجرة أية تكاليف إضافية .

ولا يُصنف هذا الإستثمار على أنه إستثمار مائل للبيع لأنه لا يوجد فرق بين القيمة العادلة للمعدات (١٠٠٠٠٠ ج) وتكلفة المؤجر (١٠٠٠٠٠ ج) .

ويتم حساب قيمة حساب قبض مدفوعات الإستثمار (الإستثمار الإجمالي)

كما يلي :-

$$\begin{aligned} \text{حساب قبض مدفوعات الاستئجار} &= \text{مدفوعات الاستئجار الصافية مطروحا منها التكاليف التنفيذية التي} \\ &\text{يسددها المؤجر ومضافاً إليها القيمة المتبقية غير المضمونة} \\ &= [(٢٥٩٨١,٦٢ - ٢٠٠٠) \times ٥] + \text{صفر} \\ &= ١١٩٩٠٨,١٠ \text{ ج} \end{aligned}$$

ويُحسب إيراد الفائدة غير المكتسب على أساس الفرق بين حساب قبض مدفوعات الإستئجار والقيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر من وجهة نظر المؤجر كما يلي :-

$$\begin{aligned} \text{إيراد الفائدة غير المكتسب} &= \text{حساب قبض مدفوعات الإستئجار مطروحاً منه القيمة السوقية العادلة} \\ &= ١١٩٩٠٨,١٠ - ١٠٠٠٠٠ \text{ ج} \\ &= ١٩٩٠٨,١٠ \text{ ج} \end{aligned}$$

وبيلغ الإستثمار الصافي في هذا الإستئجار ١٠٠٠٠٠ ج، وهو الإستثمار الإجمالي وقدره ١١٩٩٠٨,١٠ مطروحاً منه إيراد الفائدة غير المكتسب وقدره ١٩٩٠٨,١٠ ج. ويتم تسجيل عملية تأجير الأصل - حساب القبض الناتج عنها وإيراد الفائدة غير المكتسب عند بدء الإستئجار في ١ يناير ١٩٩٣ كما يلي :-

١١٩٩٠٨,١٠	من حـ / حساب قبض مدفوعات الإستئجار
١٠٠٠٠٠	إلى حـ / المعدات
١٩٩٠٨,١٠	إلى حـ / إيراد فائدة غير مكتسب - إستثمارات .

ويُصنف إيراد الفائدة غير المكتسب في الميزانية كتخفيض من حساب قبض مدفوعات الإستئجار وذلك عند التقرير عنه بالإجمالي. وبصفة عامة، فإن حساب قبض مدفوعات الإستئجار - رغم أنه يُسجل بمقدار الإستثمار الإجمالي - يُقرر عنه في الميزانية بمقدار الإستثمار الصافي [الإستثمار الإجمالي مطروحاً منه إيراد الفائدة غير المكتسب] ويُطلق عليه «صافي الإستثمار في إستثمارات رأسمالية». ويتم تصنيفه إما كأصل متداول أو غير متداول على أساس توقيت تغطية هذا الإستثمار الصافي.

ويتم إحلال حساب قبض مدفوعات الإستئجار الصافي محل المعدات المؤجرة التي تبلغ تكلفتها ١٠٠٠٠٠ ج، والتي تمثل إستثمار الشركة المؤجرة. وبنفس طريقة معالجة الشركة المستأجرة للفائدة، تقوم الشركة المؤجرة بتطبيق طريقة الفائدة الفعالة والإعتراف بإيراد الفائدة كدالة في صافي الاستثمار غير المغطى، كما يتضح من الجدول التالي :-

جدول إستهلاك الإستثمار لدى الشركة المؤجرة (دفعه مستحقة)

التاريخ	مدفوعات الإستثمار السنوية	التكاليف التنفيذية	الفائدة (١٠٪) على صافي الاستثمار	الجزء المفقود من صافي الاستثمار	صافي الإستثمار
أ	ب	ج	د	هـ	
٩٣/١/١				١٠٠٠٠٠	
٩٣/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	-	٢٣٩٨١,٦٢	٧٦٠١٨,٣٨
٩٤/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٧٦٠١,٨٤	١٦٣٧٩,٩٨	٥٩٦٣٨,٦٠
٩٥/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٥٩٦٣,٨٦	١٨٠١٧,٧٦	٤١٦٢٠,٨٤
٩٦/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٤١٦٢,٠٨	١٩٨١٩,٥٤	٢١٨٠١,٣٠
٩٧/١/١	٢٥٩٨١,٦٢	٢٠٠٠	٢١٨٠,٣٢	٢١٨٠١,٣٠	-
	١٢٩٩٠٨,١٠	١٠٠٠٠	١٩٩٠٨,١٠	١٠٠٠٠٠	

- أ - الإيجار السنوي الذي يحقق عائد بنسبة ١٠٪ على صافي الإستثمار.
 ب - التكاليف التنفيذية التي تتضمنها مدفوعات الإستثمار.
 ج - ١٠٪ من الرصيد السابق في هـ بإستثناء ٩٣/١/١.
 د - أ مطروحاً منها ب، ج.
 هـ - الرصيد السابق مطروحاً منه د
 * مقربة بمقدار ١٩ ، - ج .

وفي ١ يناير ١٩٩٣ يكون قيد اليومية اللازم لتسجيل تحصيل مدفوعات إيجار السنة الأولى كمايلي :-

٢٥٩٨١,٦٢	من حـ / النقدية
٢٣٩٨١,٦٢	إلى حـ / حساب قبض مدفوعات الإستثمار
٢٠٠٠	إلى حـ / مصروف ضريبة الملكية / أو حـ / ضريبة الملكية المستحقة

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يتم الإعتراف بالإيراد المكتسب خلال السنة الأولى عن طريق القيد التالي :-

٧٦٠١,٨٤	من حـ / إيراد فائدة غير مكتسب - إستثمارات
٧٦٠١,٨٤	إلى حـ / إيراد فائدة - إستثمارات

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، يتم التقرير عن صافي الإستثمار في ظل الإستثمارات الرأسمالية في ميزانية المؤجر ضمن الأصول المتداولة أو غير المتداولة أو كلاهما . حيث

يُصنف الجزء المستحق خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أكبر كأصل متداول في حين يُصنف الباقي ضمن الأصول غير المتداولة .

وفي ١٩٩٣/١٢/٣١ يبلغ صافي الإستثمار الكلي ٢٢, ٨٣٦٢٠ ج [وهو رصيد ٩٣/١/١ وقدره ٣٨, ٧٦٠١٨ ج مضافاً إليه الفائدة المستحقة عن سنة ١٩٩٣ وقدرها ٨٤, ٧٦٠١ ج]. ويتمثل الجزء المتداول منه في صافي الإستثمار الذي سيتم الحصول عليه سنة ١٩٩٤ وقدره ٧٨, ١٦٣٧٩ ج مضافاً إليه الفائدة وقدرها ٨٤, ٧٦٠١ ج . في حين يجب التقرير عن الباقي وقدره ٦٠, ٥٩٦٣٨ ج في جزء الأصول غير المتداولة . وفي ١٩٩٣/١٢/٣١ يظهر جزء الأصول المتعلق بعمليات الإستثمار في الميزانية كما يلي :-

الأصول المتداولة :

٢٣٩٨١, ٦٢

صافي الإستثمار في إستثمارات رأسمالية

أصول غير متداولة (إستثمارات)

٥٩٦٣٨, ٦٠

صافي الإستثمار في إستثمارات رأسمالية

والقيود التالية تسجل تحصيل مدفوعات إستثمار السنة الثانية والإعتراف بالفائدة المكتسبة :

١ يناير ١٩٩٤

من حـ / النقدية

٢٥٩٨١, ٦٢

إلى حـ / حساب قبض مدفوعات الإستثمار

٢٣٩٨١, ٦٢

إلى حـ / مصروف ضرائب الملكية / أو حـ / ضرائب

٢٠٠٠

الملكية المستحقة .

٣١ ديسمبر ١٩٩٤

من حـ / إيراد فائدة غير مكتسب - إستثمارات .

٥٩٦٣, ٨٦

إلى حـ / إيراد الفائدة - إستثمارات

٥٩٦٣, ٨٦

وسوف تتبع قيود اليومية نفس هذا النمط حتى سنة ١٩٩٧ ، بإستثناء أنه لن يتم إجراء قيود في سنة ١٩٩٧ (السنة الأخيرة) للفائدة المكتسبة . فلأن حساب القبض قد تم تحصيله بالكامل في ١/١/٩٧ ، فإنه لا يوجد له أي رصيد خلال سنة ١٩٩٧ يمكن للشركة المؤجرة أن تحتسب عليه فائدة في نهاية السنة . وعند إنقضاء الإستثمار (سواء في حالة الدفعات العادية أو الدفعات المستحقة) ، فسوف يكون حساب القبض

الإجمالي وإيراد الفائدة غير المكتسب قد تم إقفالهما بالكامل . ولا تُسجل الشركة المؤجرة أي إهلاك . وإذا تم بيع المعدات المؤجرة للشركة المستأجرة عند إنقضاء الاستئجار بمبلغ ٥٠٠٠ ج ، فسوف تعترف الشركة المؤجرة بالتخلص من المعدات بالقيود التالي :-

٥٠٠٠ من حـ / النقدية
٥٠٠٠ إلى حـ / مكسب بيع معدات مؤجرة

تبويب تعهد الإستهجار وصافي الإستثمار (حالة الدفعة العادية)

Classification of Lease Obligation/ Net Investment (Ordinary annuity)

في المثال السابق تم عرض تبويب تعهد الإستهجار وصافي الإستثمار فيه في حالة الدفعة المستحقة . وكما سبق القول ، فإن الإلتزام المتداول للمستأجر هو المدفوعات (٢٣٩٨١, ٦٢) التي يلزم سدادها في ١ يناير من السنة التالية . وبنفس الشكل ، فإن الأصل المتداول لدى المؤجر هو المقدار الذي سيتم تحصيله (٢٣٩٨١, ٦٢ ج) في ١ يناير من السنة التالية . وفي هذه الحالات التي تضم دفعة مستحقة ، فإن تاريخ الميزانية هو ٣١ ديسمبر كما أن تاريخ إستحقاق مدفوعات الإستهجار هو ١ يناير (أقل من سنة) . ولذلك فإن القيمة الحالية (٢٣٩٨١, ٦٢) للمدفوعات المستحقة في ١ يناير التالي هي نفسها مدفوعات الإيجار (٢٣٩٨١, ٦٢ ج) .

ولكن ماذا يحدث إذا كانت الدفعة عادية وليست مستحقة ؟ على سبيل المثال إفترض أن الإيجار سوف يُسدد في نهاية السنة (٣١ ديسمبر) بدلا من بداية السنة (١ يناير) . لم يتضمن معيار FASB رقم ١٣ أي إشارة لكيفية قياس المقادير المتداولة وغير المتداولة ، فقد طالب المستأجر بضرورة تحديد تعهدات الإستهجار بصورة منفصلة في الميزانية بإعتبارها تعهدات إستثمارات رأسمالية ، وأن تخضع لنفس الإعتبارات التي تخضع لها التعهدات الأخرى عند تصنيفها مع الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة في الميزانية . والطريقة الأكثر شيوعاً في قياس جزء الإلتزامات المتداولة في حالة الاستثمارات التي تتضمن دفعات عادية هي طريقة التغير في القيمة الحالية .

ولتوضيح طريقة التغير في القيمة الحالية ، إفترض حالة دفعة عادية تتضمن نفس حقائق مثال الشركة المؤجرة الشركة المستأجرة السابق مع إستبعاد التكاليف التنفيذية التي تبلغ ٢٠٠٠ ج ، فلأن مدفوعات الإيجار تُسدد في نهاية الفترة وليس في بدايتها ، فإنه يتم تحديد مدفوعات كل سنة بمقدار ٢٦٣٧٩, ٧٣ ج حتى تحقق معدل فائدة فعال قدره ١٠٪ ويظهر جدول إستهلاك الدفعة العادية كما يلي :-

جدول إستهلاك الإستثمار (حالة الدفعة العادية)

التاريخ	مدفوعات الإستثمار السنوية	الفائدة %١٠	التخفيض في القيمة الأصلية	رصيد تعهد الإستثمار/ صافي الإستثمار
٩٣/١/١				١٠٠٠٠٠
٩٣/١٢/٣١	٢٦٣٧٩,٧٣	١٠٠٠٠	١٦٣٧٩,٧٣	٨٣٦٢٠,٢٧
٩٤/١٢/٣١	٢٦٣٧٩,٧٣	٨٣٦٢,٠٣	١٨٠١٧,٧٠	٦٥٦٠٢,٥٧
٩٥/١٢/٣١	٢٦٣٧٩,٧٣	٦٥٦٠,٢٦	١٩٨١٩,٤٧	٤٥٧٨٣,١٠
٩٦/١٢/٣١	٢٣٦٧٩,٧٣	٤٥٧٨,٣١	٢١٨٠١,٤٢	٢٣٩٨١,٦٨
٩٧/١٢/٣١	٢٦٣٧٩,٧٣	٢٣٩٨,٠٥°	٢٣٩٨١,٦٨	—
	<u>١٣١٨٩٨,٦٥</u>	<u>٣١٨٩٨,٦٥</u>	<u>١٠٠٠٠٠</u>	

* مقربة بمقدار ١٢,٠ ج

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ سيكون الجزء المتداول من تعهد الإستثمار/ صافي الإستثمار في ظل طريقة التغير في القيمة الحالية ١٨٠١٧,٧٠ [٨٣٦٢٠,٢٧ - ٦٥٦٠٢,٥٧]، وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ سوف يبلغ ١٩٨١٩,٤٧ ج [٤٥٧٨٣,١٠ - ٢٣٩٨١,٦٨]. كما يُصنف باقي تعهد الإستثمار/ صافي الإستثمار بإعتباره غير متداول، ففي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ سيبلغ الجزء غير المتداول ٦٥٦٠٢,٥٧ ج.

وعلى ذلك، فإنه في كل من حالة الدفعة المستحقة والدفعة العادية، فإنه يُقرر عن مقدار التخفيض الذي سيطرأ على القيمة الأصلية خلال السنة التالية كإلتزام متداول/ أصل متداول. وفي حالة الدفعة المستحقة، تُستحق الفائدة خلال الفترة ولكن لا تُسدد الا في الفترة التالية. ونتيجة لذلك، يظهر إلتزام متداول/ أصل متداول مقابل كل من التخفيض في القيمة الأصلية للتعهد أو لصافي الإستثمار والفائدة التي إستُحققت/ إكتسبت في الفترة السابقة.

وفي حالة الدفعة العادية، فإن الفائدة التي تُستحق خلال الفترة تُسدد في نفس الفترة، ولذلك فإن التخفيض في أصل التعهد أو صافي الإستثمار فقط هو الذي يظهر كإلتزام متداول/ أصل متداول.

طريقة الاستئجار التشغيلي (لدى المؤجر): Operating Method (Lessor)

في ظل طريقة الإستثمار التشغيلي، تُسجل مدفوعات الإيجار التي يُحصلها المؤجر، كإيراد إيجار عند إستحقاقها. كما يُهلك الأصل المؤجر بصورة عادية، مع مقابلة

مصرف إهلاك الفترة بإيراد الإيجار خلالها . ويكون مقدار الإيراد المعترف به في كل فترة محاسبية ثابتاً (أساس قسط ثابت) ، بغض النظر عن شروط الإستثمار، إلا إذا كان هناك أساس آخر منتظم بصورة الصيغة الزمنية التي تُكتسب المنافع المستقاة من الأصل المؤجر على أساسها بصورة أفضل من أساس القسط الثابت . وبالإضافة لعبء الإهلاك، فإن تكاليف الصيانة وتكلفة أي خدمات أخرى يقدمها المؤجر في ظل شروط الإستثمار وتخص الفترة المحاسبية الحالية يجب تحميلها على المصروفات . في حين أن التكاليف المسددة لأطراف ثالثة مستقلة مثل أتعاب التثمين وأتعاب الوساطة وتكاليف دراسة الائتمان تُستهلك على مدى عمر الاستثمار .

ولتوضيح طريقة الاستثمار التشغيلي لدى المؤجر بفرض أن استثمار التمويل المباشر المعروض فيما سبق لم يستوف الشروط اللازمة لإعتبره استثمار رأسمالي ، ومن ثم ستم المحاسبة عنه كاستثمار تشغيلي . فيكون قيد اليومية اللازم لتسجيل التحصيل النقدي للإيجار - متضمناً ضرائب الملكية وقدرها ٢٠٠٠ ج - كما يلي :-

٢٥٩٨١,٦٢ من حـ / النقدية
٢٥٩٨١,٦٢ إلى حـ / إيراد الإيجار

كما يقوم المؤجر بإثبات الإهلاك (على أساس طريقة القسط الثابت، تكلفة قدرها ١٠٠٠٠٠ ج، عمر الأصل ٥ سنوات) كما يلي :-

٢٠٠٠٠ من حـ / مصروف الإهلاك - معدات مؤجرة
٢٠٠٠٠ إلى حـ / مجمع الإهلاك - معدات مؤجرة .

وعندما يتحمل المؤجر التكاليف الخاصة بضرائب الملكية، التأمين، الصيانة وتكاليف التشغيل الأخرى خلال السنة، فإنها تُسجل ضمن المصروفات التي تُقابل بإيراد الإيجار الإجمالي .

وإذا كان لدى المؤجر أصول أخرى مملوكة لإستعماله الخاص علاوة على تلك الأصول المؤجرة للغير، فإنه يجب تصنيف الأصول المؤجرة ومجمع الإهلاك الخاص بها بصورة منفصلة في حساب مثل «المعدات المؤجرة للغير» أو «الإستثمار في أصول مؤجرة»، وإذا كانت إيرادات الإيجار والمصروفات المتعلقة بها ذات مقدار هام بالنسبة لنشاط المؤجر، فإنه يلزم فصلها في قائمة الدخل عن إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة .

بعض المشاكل المحاسبية الخاصة

SPECIAL ACCOUNTING PROBLEMS

إن جوانب عقود الإستثمار التي تسبب مشاكل محاسبية فريدة هي :-

- (١) القيم المتبقية
- (٢) الإستثمار المائل للبيع (لدى المؤجر)
- (٣) حقوق إختيار الشراء بسعر التصفية
- (٤) التكاليف المباشرة المبدئية.
- (٥) البيع مع إعادة الإستثمار.

Residual Values

القيم المتبقية :-

حتى الآن تجاهلنا بصفة عامة مناقشة القيم المتبقية حتى يمكن عرض القضايا المحاسبية الأساسية المتعلقة بالمحاسبة لدى المستأجر والمؤجر. ويجب التأكيد على أن المحاسبة عن القيم المتبقية من الأمور المعقدة وسوف تضعك في مواجهة أكبر تحد تواجهه في فهم المحاسبة عن الاستثمار.

معنى القيمة المتبقية :- القيمة المتبقية هي القيمة العادلة المقدرة للأصل المؤجر في نهاية مدة الإستثمار. فعادة ما توجد قيمة متبقية كبيرة في نهاية مدة الإستثمار، وخاصة عندما يكون العمر الإقتصادي للأصل المؤجر أكبر من مدة الإستثمار، وإذا لم ينتقل حق الملكية تلقائياً للمستأجر (المعيار ١) ولم يتضمن العقد حق إختيار شراء بأسعار التصفية (المعيار ٢)، فإن المستأجر يرد الأصل للمؤجر في نهاية مدة الإستثمار*

الضمان وعدم الضمان :- قد تكون القيمة المتبقية غير مضمونة أو مضمونة بواسطة المستأجر. على سبيل المثال، إذا وافق المستأجر على سداد أي إنخفاض في مقدار القيمة المتبقية الذي يحققه المؤجر في نهاية مدة الإستثمار عن القيمة المتبقية المحددة عند بدء الإستثمار، فإن هذه القيمة المحددة تمثل قيمة متبقية مضمونة.

وتُستخدم القيمة المتبقية المضمونة في عقود الإستثمار لسببين. الأول أنها تحمي المؤجر من أي خسارة في القيمة المتبقية المقدرة، ومن ثم فإنها تضمن له معدل العائد

* عندما تختلف مدة الإستثمار عن العمر الإقتصادي للأصل، فإن القيمة المتبقية غالباً ما تختلف عن قيمة النفاية للأصل. وللتبسيط، فسوف نفترض أن القيمة المتبقية هي نفسها قيمة النفاية حتى مع إختلاف العمر الإقتصادي للأصل عن مدة الاستثمار.

المطلوب على الإستثمار. أما السبب الثاني فهو تحقيق منفعة محاسبية سوف نتعرف عليها من المناقشة الواردة في نهاية هذا الفصل.

مدفوعات الإيجار :-

أن تحقق القيمة المتبقية المضمونة - حسب تعريفها - مؤكد بصورة أكثر من القيمة المتبقية غير المضمونة. ونتيجة لذلك، قد يقوم المؤجر بتعديل معدلات الإيجار بسبب زيادة درجة التأكد من تغطية الإستثمار. ومع ذلك، فإنه بعد تحديد هذا المعدل فإنه لا يوجد أي فرق من وجهة النظر المحاسبية بين أن تكون القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة. حيث أن الإستثمار الصافي الذي يلزم تسجيله بواسطة المؤجر (بمجرد تحديد المعدل) لن يختلف في الحالتين.

فبفرض نفس البيانات السابقة في مثال الشركة المؤجرة/ الشركة المستأجرة بإستثناء أن هناك قيمة متبقية مقدرة في نهاية فترة الاستئجار قدرها ٥٠٠٠ ج، كما يفترض أن العائد على الإستثمار يبلغ ١٠٪ سواء كانت القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة. في هذه الحالة تقوم الشركة المؤجرة بحساب مقدار مدفوعات الإستهجار كما يلي (على أساس دفعة مستحقة) :-

القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر من وجهة نظر المؤجر	١٠٠٠٠٠ ج
ناقص القيمة الحالية للقيمة المتبقية (٦٢٠٩٢ × ٥٠٠٠) ومن جدول ٦-٢)	٣١٠٤,٦٠
المقدار الذي يلزم تغطيته بواسطة المؤجر عن طريق مدفوعات الإستهجار	٩٦٨٩٥,٤٠
مدفوعات الإستهجار السنوية (٩٦٨٩٥,٤٠ ÷ ١٦٩٨٦,٤ من جدول ٦-٥)	٢٣٢٣٧,٠٩

وعند مقارنة مدفوعات الإستهجار في هذه الحالة مع مدفوعات الإستهجار التي سبق حسابها في حالة عدم وجود قيمة متبقية (٦٢, ٢٣٩٨١ ج)، نجد أن المدفوعات في هذه الحالة أقل لأن القيمة الإجمالية المطلوب تغطيتها لدى المؤجر وقدرها ١٠٠٠٠٠ ج قد انخفضت بالقيمة الحالية للقيمة المتبقية.

المحاسبة عن القيمة المتبقية لدى المستأجر :-

إن ضمان القيمة المتبقية المقدرة أو عدم ضمانها له آثار إقتصادية ومحاسبية على المستأجر. ويتمثل الأثر المحاسبي في أن مدفوعات الإستهجار الصافية - وهي أساس

الرسملة - سوف تتضمن القيمة المتبقية المضمونة ولكنها تستبعد القيمة المتبقية غير المضمونة .

القيمة المتبقية المضمونة (المحاسبة لدى المستأجر) :- تؤثر القيمة المتبقية المضمونة على حساب المستأجر لمدفوعات الإستئجار الصافية، ومن ثم على المقدار المرسل كأصل مستأجر وتعهد إستئجار. فالقيمة المتبقية المضمونة في الواقع تمثل مدفوعات إيجار إضافية سوف تُسدد في صورة عينية أو نقدية - أو كلاهما - في نهاية مدة الإستئجار. وبإستخدام مدفوعات الإستئجار المحسوبة بواسطة المؤجر فيما سبق (٢٣٢٣٧,٠٩ ج)، فإن مدفوعات الإستئجار الصافية تبلغ ١٢١١٨٥,٤٥ ج [٢٣٢٣٧,٠٩ × ٥ + ٥٠٠٠] . ويتم حساب القيمة الحالية المرسملة لمدفوعات الإستئجار الصافية (بإستبعاد التكاليف التنفيذية) كما يلي :- [أساس دفعة مستحقة] .

القيمة الحالية لخمسة مدفوعات إيجارية سنوية	
(١٦٩٨٦ × ٢٣٢٣٧,٠٩ ج، ٤ من جدول ٥-٦)	٩٦٨٩٥,٤٠ ج
القيمة الحالية للقيمة المتبقية المضمونة وقدرها ٥٠٠٠ ج مستحقة	
بعد ٥ سنوات من بدء الإستئجار :- (٦٢٠٩٢ × ٥٠٠٠ ج، - من جدول ٥-٦)	٣١٠٤,٦٠
المقدار المرسل لدى المستأجر	١٠٠٠٠٠

وفيما يلي الجدول الذي يوضح مصروف الفائدة وإستهلاك تعهد الإستئجار وقدره ١٠٠٠٠٠ ج والذي ينتج عنه بقاء قيمة متبقية مضمونة تُسدد في نهاية السنوات الخمس قدرها ٥٠٠٠ ج

وعندئذ يتم إجراء قيود اليومية الخاصة بتسجيل الأصل المستأجر والتعهد المقابل له، الإهلاك، الفائدة، ضرائب الملكية، مدفوعات الإستئجار وذلك على أساس أن القيمة المتبقية مضمونة [ستوضح هذه القيود فيما بعد] . ولا تختلف صيغة هذه القيود عما سبق توضيحه رغم الاختلاف في المقادير بسبب القيمة المتبقية المضمونة. ويتم تسجيل الأصل المستأجر بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج ويهلك على مدى ٥ سنوات وتُطرح القيمة المتبقية المضمونة من تكلفة الأصل المستأجر عند حساب الإهلاك. بفرض إستخدام طريقة القسط الثابت، فسوف يبلغ مصروف الإهلاك السنوي ١٩٠٠٠ ج [١٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠ ÷ ٥ سنوات] .

وفي نهاية مدة الإستثمار سيقبل أن يرد المستأجر الأصل للمؤجر - تكون حسابات أصل وتعهد الإستثمار بها الأرصدة التالية :-

جدول إستهلاك الإستثمار (لدى المستأجر)

(دفعة مستحقة ، قيمة متبقية مضمونة)

التاريخ	مدفوعات الإستثمار المتبقية المضمونة	التكاليف التنفيذية	الفائدة (١٠٪) على التعهد غير المسدد	الانخفاض في تعهد الإستثمار	تعهد الإستثمار
أ	ب	ج	د	هـ	
٩٣/١/١				١٠٠٠٠٠	
٩٣/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	—	٢٣٢٣٧,٠٩	٧٦٧٦٢,٩١
٩٤/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٧٦٧٦,٢٩	١٥٥٦٠,٨٠	٦١٢٠٢,١١
٩٥/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٦١٢٠,٢١	١٧١١٦,٨٨	٤٤٠٨٥,٢٣
٩٦/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٤٤٠٨,٥٢	١٨٨٢٨,٥٧	٢٥٢٥٦,٦٦
٩٧/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٢٥٢٥,٦٧	٢٠٧١١,٤٢	٤٥٤٥,٢٤
٩٧/١٢/٣١	٥٠٠٠		٤٥٤,٧٦	٤٥٤٥,٢٤	—
	١٣١١٨٥,٤٥	١٠٠٠٠	٢١١٨٥,٤٥	١٠٠٠٠٠	

أ — مدفوعات الإستثمار السنوية المحددة في العقد

ب — التكاليف التنفيذية التي تتضمنها مدفوعات الإيجار.

ج — الرصيد السابق في هـ $\times ١٠\%$ ، بإستثناء ٩٣/١/١.

د — أمطروحاً منها ب ، جـ.

هـ — الرصيد السابق مطروحاً منه د.

* تمثل القيمة المتبقية المضمونة.

** مقربة بمقدار ٢٤ - ج.

١٠٠٠٠٠	معدات مستأجرة في ظل إستثمارات رأسمالية	٤٥٤,٧٦	فائدة مستحقة
٩٥٠٠٠	ناقص مجمع إهلاك - إستثمارات رأسمالية	٤٥٤٥,٢٤	تعهدات إستثمارات رأسمالية
٥٠٠٠		٥٠٠٠	

وعند نهاية الإستثمار، إذا كانت القيمة السوقية العادلة للقيمة المتبقية تقل عن ٥٠٠٠ ج، فسوف تلتزم الشركة المستأجرة بتسجيل خسارة. فبفرض أن الشركة المستأجرة قد اهلكت الأصل المستأجر حتى تساوى مع قيمته المتبقية وقدرها ٥٠٠٠ ج. ففي هذه الحالة سوف تلتزم الشركة المستأجرة بتسجيل خسارة قدرها ٢٠٠٠ ج. وفي ذلك التاريخ سيتم إجراء قيد اليومية التالي بفرض أن الشركة المستأجرة قد إستكملت

عجز القيمة المتبقية نقداً :-

٢٠٠٠	من حـ / خسارة إستثمارات رأسمالية
٤٥٤,٧٦	من حـ / مصروف الفائدة (أو فائدة مستحقة)
٤٥٤٥,٢٤	من حـ / تعهد إستثمارات رأسمالية
٩٥٠٠٠	من حـ / مجمع الإهلاك - إستثمارات رأسمالية .
١٠٠٠٠٠	إلى حـ / معدات مستأجرة - إستثمارات رأسمالية .
٢٠٠٠	إلى حـ / النقدية

وإذا زادت القيمة السوقية العادلة للقيمة المتبقية عن ٥٠٠٠ ج، فإنه يمكن الإعتراف بمكسب؛ حيث أن مكاسب القيم المتبقية المضمونة يمكن أن توزع بين المؤجر والمستأجر بالنسبة التي يحددها الطرفان في العقد .

وإذا قام المستأجر بإهلاك التكلفة الكلية للأصل (١٠٠٠٠٠ ج)، فسوف يحدث نوع من التضارب؛ حيث أن القيمة الدفترية للأصل في نهاية مدة الإستثمار ستكون صفر، في حين أن تعهد الإستثمار الرأسمالي في ذلك الوقت سيكون ٥٠٠٠ ج. وعلى ذلك، فإذا كان الأصل في ذلك التاريخ يساوي ٥٠٠٠ ج فسوف ينتهي المستأجر بالتقرير عن مكسب قدره ٥٠٠٠ ج عندما يرد الأصل للمؤجر. ونتيجة لذلك فسوف تحدث مغالاة في الإهلاك وتقدير لصافي الدخل بأقل من اللازم في السنوات من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦، ولكن في السنة الأخيرة (١٩٩٧) ستحدث مغالاة في تحديد صافي الدخل .

القيمة المتبقية غير المضمونة (المحاسبة لدى المستأجر) :-

من وجهة نظر المستأجر، فإن وجود قيمة متبقية غير مضمونة يماثل عدم وجود قيمة متبقية على الإطلاق من حيث أثرها على الطريقة التي يستخدمها المستأجر في حساب مدفوعات الإستثمار الصافية وفي رسملة الأصل المستأجر وتعهد الإستثمار. فبفرض نفس الحقائق السابقة بإستثناء أن القيمة المتبقية وقدرها ٥٠٠٠ ج غير مضمونة، فسوف يكون مقدار مدفوعات الإستثمار السنوية كما هو (٢٣٢٣٧, ٠٩)، لأنه سواء كانت القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة فإن المقدار الذي تطلب الشركة المؤجرة تغطيته عن طريق مدفوعات الإستثمار لا يختلف وقدره ٤٠, ٩٦٨٩٥ ج. وبذلك تبلغ جملة مدفوعات الإستثمار الصافية ٤٥, ١١٦١٨٥ (٢٣٢٣٧, ٠٩ ج \times ٥). وسوف تقوم الشركة المستأجرة برسملة المقدار التالي :-

المقدار المرسل بالشركة المستأجرة (بمعدل ١٠٪)
(دفعة مستحقة ، قيمة متبقية غير مضمونة)

القيمة الحالية لخمسة مدفوعات إيجار سنوية قدرها ٢٣٢٣٧,٠٩	
(٢٣٢٣٧,٠٩ × ١,٦٩٨٦, ٤ من جدول ٥-٦)	٩٦٨٩٥,٤٠
القيمة المتبقية غير المضمونة وقدرها ٥٠٠ ج [لا يرسلها المستأجر]	—
المقدار المرسل لدى المستأجر	<u>٩٦٨٩٥,٤٠</u>

والجدول التالي يوضح مصروف الفائدة وإستهلاك تعهد الإستئجار وقدره ٩٦٨٩٥,٤٠ ج لدى الشركة المستأجرة ، بفرض وجود قيمة متبقية غير مضمونة قدرها ٥٠٠ ج في نهاية مدة الإستئجار:-

جدول إستهلاك الإستئجار (١٠٪)
(دفعة مستحقة ، قيمة متبقية غير مضمونة)

التاريخ	مدفوعات الإستئجار السنوية	التكاليف التنفيذية	الفائدة (١٠٪) على التعهد غير المسدد	الانخفاض في تعهد الإستئجار	تعهد الإستئجار
أ	ب	ج	د	هـ	
٩٣/١/١					٩٦٨٩٥,٤٠ ج
٩٣/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	—	٢٣٢٣٢٧,٠٩	٧٣٦٥٨,٣١
٩٤/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٧٣٦٥,٨٣	١٥٨٧١,٢٦	٥٧٧٨٧,٠٥
٩٥/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٥٧٧٨,٧١	١٧٤٥٨,٣٨	٤٠٣٢٨,٦٧
٩٦/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٤٠٣٢,٨٧	١٩٢٠٤,٢٢	٢١١٢٤,٤٥
٩٧/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٢١١٢,٦٤	٢١١٢٤,٤٥	—
	<u>١٢٦١٨٥,٤٥</u>	<u>١٠٠٠٠</u>	<u>١٩٢٩٠,٠٥</u>	<u>٩٦٨٩٥,٤٠</u>	

أ — مدفوعات الإستئجار السنوية المحددة.

ب — التكاليف التنفيذية التي تتضمنها مدفوعات الإيجار.

ج — الرصيد السابق في هـ × ١٠٪ ، بإستثناء ٩٣/١/١.

د — أمطروحاً منها ب ، ج.

هـ — الرصيد السابق مطروحاً منه د.

* مقربة بمقدار ١٩ ، -ج.

وعندئذ يتم إجراء قيود اليومية [ستذكر فيما بعد] الخاصة بتسجيل الأصل المستأجر والتعهد المتعلق به ، الاهلاك ، الفائدة ، ضرائب الملكية ، ومدفوعات تعهد الإستئجار وذلك على أساس أن القيمة المتبقية غير مضمونة . ولا يختلف شكل هذه القيود عما

سبق، ولكن يُلاحظ أن الأصل المستأجر يُسجل بمقدار ٤٠, ٩٦٨٩٥ وهلك على مدى السنوات الخمس. فبفرض إستخدام طريقة القسط الثابت في الإهلاك، فسوف يبلغ مصروف الإهلاك السنوي ٠, ١٩٣٧٩ [٤٠, ٩٦٨٩٥ ÷ ٥ سنوات]. وفي نهاية مدة الإستئجار - وقبل أن يرد المستأجر الأصل للمؤجر - تكون أرصدة الحسابات المتعلقة بالإستئجار كما يلي :-

٩٦٨٩٥, ٤٠	أصول مستأجرة - إستئجار رأسمالي	صفر	تعهدا إستئجار رأسمالي
٩٦٨٩٥, ٤٠	ناقص مجمع إهلاك - إستئجار رأسمالي		
<u>صفر</u>			

وبفرض أن القيمة السوقية العادلة للأصل كانت ٣٠٠٠ ج، فإن المستأجر لا يقرر عن أي خسارة وبفرض أن الأصل المستأجر قد أهلك بالكامل وأن تعهد الإستئجار قد إستُهلك بالكامل، فإنه لا يلزم إجراء أي قيود في نهاية مدة الإستئجار بإستثناء القيود اللازمة لإستبعاد الأصل ومجمع إهلاكه من الدفاتر.

وإذا قام المستأجر بإهلاك الأصل حتى القيمة المتبقية غير المضمونة، فسوف يحدث نوع من التضارب والمغالطة، حيث أن القيمة الدفترية للأصل المستأجر سوف تكون ٥٠٠٠ ج في نهاية مدة الاستئجار في حيت تكون قيمة تعهد الإستئجار في ذلك التاريخ صفر. وبذلك، فسوف ينتهي المستأجر بالتقرير عن خسارة قدرها ٥٠٠٠ ج عند رد الأصل للمؤجر. وخلال السنوات من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ سيكون الإهلاك مقدراً بأقل من اللازم كما ستكون هناك مغالاة في تحديد صافي الدخل، ولكن في السنة الأخيرة (١٩٩٧) سيُحدد صافي الدخل بأقل من اللازم بسبب الخسارة المسجلة.

قيود اليومية لدى المستأجر في حالة وجود قيم متبقية :- سوف تعرض فيما يلي مقارنة بين قيود اليومية التي تجريها الشركة المستأجرة في حالة وجود قيمة متبقية مضمونة وفي حالة وجود قيمة متبقية غير مضمونة :-

قيمة متبقية مضمونة	قيمة متبقية غير مضمونة
رسملة الإستئجار ١ / ١ / ٩٣ :	
١٠٠٠٠٠	من حـ/ معدات مستأجرة - إستئجار رأسمالي ٩٦٨٩٥, ٤٠
١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ تعهد إستئجار رأسمالي ٩٦٨٩٥, ٤٠
	من حـ/ معدات مستأجرة - إستئجار رأسمالي

سداد أول مدفوعات إستثمار، ٩٣/١/١ :-

٢٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب ملكية	٢٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب ملكية
٢٣٢٣٧,٠٩	من حـ/ تمهد إستثمار رأسمالي	٢٣٢٣٧,٠٩	من حـ/ تمهد إستثمار رأسمالي
٢٥٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ النقدية	٢٥٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ النقدية

قيود تسوية الفوائد المستحقة، ٩٣/١٢/٣١ :-

٧٦٧٦,٢٩	من حـ/ مصروف الفائدة	٧٦٧٦,٢٩	من حـ/ مصروف الفائدة
٧٦٧٦,٢٩	إلى حـ/ الفائدة المستحقة	٧٦٧٦,٢٩	إلى حـ/ الفائدة المستحقة

قيد تسجيل الإهلاك، ٩٣/١٢/٣١ :-

١٩٠٠٠	من حـ/ مصروف الإهلاك - إستثمار رأسمالي	١٩٣٧٩,٠٨	من حـ/ مصروف الإهلاك - إستثمار رأسمالي
١٩٠٠٠	إلى حـ/ مجمع الإهلاك - إستثمار رأسمالي	١٩٣٧٩,٠٨	إلى حـ/ مجمع الإهلاك - إستثمار رأسمالي
[١٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠ ÷ ٥ سنوات]		(٩٦٨٩٥,٤٠ ÷ ٥ سنوات)	

مدفوعات السنة الثانية، ٩٤/١/١ :-

٢٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب ملكية	٢٠٠٠	من حـ/ مصروف ضرائب ملكية
١٥٥٦٠,٨٠	من حـ/ تمهد إستثمار رأسمالي	١٥٨٧١,٢٦	من حـ/ تمهد إستثمار رأسمالي
٧٦٧٦,٢٩	من حـ/ الفائدة المستحقة	٧٣٦٥,٨٣	من حـ/ الفائدة المستحقة
٢٥٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ النقدية	٢٥٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ النقدية

المحاسبة عن القيمة المتبقية لدى المؤجر :-

كما أشرنا فيما سبق، فإن صافي الاستثمار الذي يلزم تغطيته لدى المؤجر لا يتغير سواء كانت القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة. حيث يعمل المؤجر بإفترض أن القيمة المتبقية سوف تتحقق في نهاية مدة الإستثمار سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة. كما أن مدفوعات الإستثمار المطلوبة بواسطة المؤجر لتحقيق عائد معين على الإستثمار لا تختلف [٢٣٢٣٧,٠٩ ج] سواء كانت القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة.

وبإستخدام بيانات الشركة المؤجرة/ الشركة المستأجرة السابقة وبإفترض قيمة متبقية [سواء مضمونة أو غير مضمونة] قدرها ٥٠٠٠ ج، وأن الإستثمار يُصنف كإستثمار تمويل مباشر، فإنه يتم حساب المقادير الهامة التالية :-

$$\begin{aligned} \text{الإستثمار الإجمالي} &= ٢٣٢٣٧,٠٩ \text{ ج} \times (٥) + ٥٠٠٠ \text{ ج} = ١٢١١٨٥,٤٥ \text{ ج} \\ \text{إيراد الفائدة غير المكتسب} &= ١٢١١٨٥,٤٥ \text{ ج} - ١٠٠٠٠٠ \text{ ج} = ٢١١٨٥,٤٥ \text{ ج} \\ \text{الاستثمار الصافي} &= ١٢١١٨٥,٤٥ \text{ ج} - ٢١١٨٥,٤٥ \text{ ج} = ١٠٠٠٠٠ \text{ ج} \end{aligned}$$

كما أن جدول الإستهلاك لن يختلف في حالة القيمة المتبقية المضمونة عنه في حالة القيمة المتبقية غير المضمونة، حيث يظهر في الحالتين كما يلي :-

جدول إستهلاك الإستثمار لدى المؤجر
(دفعة مستحقة ، قيمة متبقية مضمونة أو غير مضمونة)

التاريخ	مدفوعات الإستثمار والقيمة المتبقية السنوية	التكاليف التنفيذية	الفائدة (١٠٪) على صافي الإستثمار	الجزء المغطى من صافي الاستثمار	صافي الإستثمار
أ	ب	ج	د	هـ	ج
٩٣/١/١					١٠٠٠٠٠
٩٣/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	—	٢٣٢٣٧,٠٩	٧٦٧٦٢,٩١
٩٤/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٧٦٧٦,٢٩	١٥٥٦٠,٨٠	٦١٢٠٢,١١
٩٥/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٦١٢٠,٢١	١٧١١٦,٨٨	٤٤٠٨٥,٢٣
٩٦/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٤٤٠٨,٥٢	١٨٨٢٨,٥٧	٢٥٢٥٦,٦٦
٩٧/١/١	٢٥٢٣٧,٠٩	٢٠٠٠	٢٥٢٥,٦٧	٢٠٧١١,٤٢	٤٥٤٥,٢٤
٩٧/١٢/٣١	٥٠٠٠	—	٤٥٤,٧٦*	٤٥٤٥,٢٤	—
	<u>١٣١١٨٥,٤٥</u>	<u>١٠٠٠٠</u>	<u>٢١١٨٥,٤٥</u>	<u>١٠٠٠٠٠</u>	

- أ - مدفوعات الإستثمار السنوية المحددة بالعقد.
ب - التكاليف التنفيذية التي تتضمنها مدفوعات الإيجار.
ج - الرصيد السابق في هـ × ١٠٪ ، بإستثناء ٩٣/١/١.
د - أمطروحاً منها ب ، ج.
هـ - الرصيد السابق مطروحاً منه د.
* مقربة بمقدار ٢٤ ، -ج.

وبإستخدام المقادير المحسوبة فيما سبق ، تقوم الشركة المؤجرة بإجراء القيود التالية المتعلقة بإستثمار التمويل المباشر خلال السنة الأولى (لاحظ التماثل مع القيود السابقة لدى المستأجر) :-

بداية الإستثمار ، ٩٣/١/١ :-

١٢١١٨٥,٤٥ من حـ / حساب قبض مدفوعات الاستثمار
١٠٠٠٠٠ إلى حـ / المعدات
٢١١٨٥,٤٥ إلى حـ / إيراد فائدة غير مكتسب - إستثمارات
تحصيل مدفوعات السنة الأولى ، ٩٣/١/١ :-
٢٥٢٣٧,٠٩ من حـ / النقدية
٢٣٢٣٧,٠٩ إلى حـ / حساب قبض مدفوعات الإستثمار
٢٠٠٠ إلى مصرف ضرائب ملكية أو ضرائب ملكية مستحقة
قيود تسوية الفوائد المستحقة ، ٩٣/١٢/٣١ :-

٧٦٧٦,٢٩ من حـ / إيراد فائدة غير مكتسب - إستثمارات
٧٦٧٦,٢٩ إلى حـ / إيراد فائدة - إستثمارات

الإستثمار المماثل للبيع (لدى المؤجر) :- Sales - Type Leases (Lessor)

كما سبق القول ، فإن الفرق الأساسي بين إستثمار التمويل المباشر والإستثمار المماثل للبيع هو مدى تحقيق المؤجر لمجمل ربح (أو خسارة) . حيث تتمثل المعلومات الضرورية لتسجيل إستثمار مماثل للبيع فيما يلي :-

بنود الإستثمار المماثل للبيع

- (١) الإستثمار الإجمالي (حساب قبض مدفوعات الإستثمار) - وهي مدفوعات الإستثمار الصافية مضافاً إليها القيمة المتبقية غير المضمونة التي تؤول للمؤجر في نهاية مدة الإستثمار .
- (٢) إيراد الفائدة غير المكتسب - وهو الإستثمار الإجمالي مطروحاً منه القيمة السوقية العادلة للأصل .
- (٣) سعر بيع الأصل - وهو القيمة الحالية لمدفوعات الإستثمار الصافية .
- (٤) تكلفة البضاعة المباعة - وهي تكلفة الأصل بالنسبة للمؤجر مطروحاً منها القيمة الحالية لأي قيمة متبقية غير مضمونة .

ولا يختلف الإستثمار الإجمالي وإيراد الفائدة غير المكتسب في حالة وجود قيمة متبقية مضمونة عنه في حالة وجود قيمة متبقية غير مضمونة .

ولكن عند تسجيل إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ، فإن هناك فرق بين المحاسبة عن القيم المتبقية المضمونة والقيم المتبقية غير المضمونة ، حيث أن القيم المتبقية المضمونة يمكن اعتبارها جزء من إيراد المبيعات لأن المؤجر يعلم أن الأصل بالكامل قد تم بيعه . ولكن هناك قدر أقل من التأكد من أن الجزء غير المضمون من القيمة المتبقية للأصل قد تم بيعه «أي أنه سوف يتحقق» ، ومن ثم فإنه لا يتم الاعتراف ضمن المبيعات أو تكلفة البضاعة المباعة إلا بذلك الجزء المؤكد تحققه من الأصل المؤجر . ومع ذلك ، فإن مقدار مجمل الربح من بيع الأصل لا يختلف سواء كانت القيمة المتبقية له مضمونة أو غير مضمونة .

ولتوضيح الإستثمار المماثل للبيع مع قيمة متبقية مضمونة والإستثمار المماثل للبيع مع قيمة متبقية غير مضمونة ، نفترض نفس الحقائق الخاصة بمثال التمويل المباشر السابق ، حيث القيمة المتبقية المقدرة ٥٠٠٠ ج [وقيمتها الحالية ٦٠ ، ١٠٤ ج] ، وتكلفة المعدات المؤجرة بالنسبة للشركة المؤجرة ٨٥٠٠ ج ، وفي نهاية مدة الإستثمار إفتراض أن القيمة السوقية العادلة للقيمة المتبقية ٣٠٠ ج .

حيث يمكن حساب المقادير الملائمة للمحاسبة عن الإستثمار المماثل للبيع كما يلي :-

الإستثمار المماثل للبيع

قيمة متبقية غير مضمونة	قيمة متبقية مضمونة	
نفس القيمة	$[50000 + (5 \times 23237,09)] = 121185,45$	الاستثمار الإجمالي
نفس القيمة	$(100000 - 121185,45) = 21185,45$	إيراد فائدة غير مكتسب
٩٦٨٩٥,٤٠	$(3104,60 + 96895,40) = 100000$	سرم بيع الأصل
$(3104,60 - 85000) = 81895,40$	٨٥٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
$(81895,40 - 96895,40) = 15000$	$(85000 - 100000) = 15000$	مجمّل الربح

ويكون الربح الذي تسجله الشركة المؤجرة في تاريخ البيع بنفس القيمة - ١٥٠٠٠ ج - سواء كانت القيمة المتبقية مضمونة أو غير مضمونة، ولكن إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة تختلف في الحالتين.

وتكون القيود الخاصة بتسجيل هذه الصفقة في ١ يناير ١٩٩٣ وتحصيل القيمة المتبقية في نهاية مدة الإستثمار كمايلي :-

الشركة المؤجرة		القيود في حالة القيمة المتبقية المضمونة، غير المضمونة	
قيمة متبقية غير مضمونة	قيمة متبقية مضمونة	تسجيل الإستثمار المماثل للبيع في بدايته، ٩٣/١/١ :-	
من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	٨١٨٩٥,٤٠	من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	٨٥٠٠٠
من حـ/ حساب قبض مدفوعات الاستثمار	١٢١١٨٥,٤٥	من حـ/ حساب قبض مدفوعات الاستثمار	١٢١١٨٥,٤٥
إلى حـ/ إيراد المبيعات	٩٦٨٩٥,٤٠	إلى حـ/ إيراد المبيعات	١٠٠٠٠٠
إلى حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب	٢١١٨٥,٤٥	إلى حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب	٢١١٨٥,٤٥
إلى حـ/ المخزون	٨٥٠٠٠	إلى حـ/ المخزون	٨٥٠٠٠
تحصيل مدفوعات إستثمار السنة الأولى، ٩٣/١/١ :-			
إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات استثمار	٢٥٢٣٧,٠٩	من حـ/ النقدية	٢٥٢٣٧,٠٩
إلى حـ/ حساب قبض مدفوعات استثمار	٢٣٢٣٧,٠٩	إلى حـ/ حساب قبض من مدفوعات استثمار	٢٣٢٣٧,٠٩
إلى حـ/ مصروف ضرائب ملكية	٢٠٠٠	إلى حـ/ مصروف ضرائب ملكية	٢٠٠٠
الإعتراف بإيراد الفائدة المكتسب خلال السنة الأولى (٩٣/١٢/٣١) :-			
من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب	٧٦٧٦,٢٩	من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب	٧٦٧٦,٢٩
إلى حـ/ إيراد الفائدة	٧٦٧٦,٢٩	إلى حـ/ إيراد الفائدة.	٧٦٧٦,٢٩

تحصيل مدفوعات إستثمار السنة الثانية، ٩٤ / ١ / ١ :-

٢٥٢٣٧,٠٩	من حـ / النقدية	٢٥٢٣٧,٠٩	من حـ / النقدية
٢٣٢٣٧,٠٩ إلى حـ / حساب قبض مدفوعات إستثمار		٢٣٢٣٧,٠٩ إلى حـ / حساب قبض مدفوعات إستثمار	
٢٠٠٠ إلى حـ / مصروف ضرائب ملكية		٢٠٠٠ إلى حـ / مصروف ضرائب الملكية	

الإعتراف بإيراد الفائدة المكتسب خلال السنة الثانية، ٩٤ / ١٢ / ٣١ :-

٦١٢٠,٢١	من حـ / إيراد فائدة غير مكتسب	٦١٢٠,٢١	إلى حـ / إيراد الفائدة
---------	-------------------------------	---------	------------------------

٦١٢٠,٢١	إلى حـ / إيراد الفائدة	٦١٢٠,٢١	من حـ / إيراد فائدة غير مكتسب
---------	------------------------	---------	-------------------------------

تسجيل الحصول على القيمة المتبقية في نهاية مدة الإستثمار، ٩٧ / ١٢ / ٣١ :-

٣٠٠٠	من حـ / المخزون	٣٠٠٠	من حـ / المخزون
٢٠٠٠	من حـ / خسارة إستثمارات رأسمالية	٢٠٠٠	من حـ / النقدية
٥٠٠٠ إلى حـ / حساب قبض مدفوعات إستثمار		٥٠٠٠ إلى حـ / حساب قبض مدفوعات إستثمار	

ويجب إجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية المقدرة غير المضمونة سواء في حالة الاستئجار المماثل للبيع أو إستثمار التمويل المباشر. فإذا إنخفض تقدير القيمة المتبقية غير المضمونة، فإنه يجب إعادة النظر في المحاسبة عن عملية الاستئجار في ضوء التقدير الجديد. حيث أن هذا الإنخفاض يمثل تخفيض لصافي الإستثمار لدى المؤجر ويتم الإعتراف به كخسارة في الفترة التي تنخفض فيها القيمة المتبقية، في حين أن التعديلات بالزيادة في القيمة المتبقية المقدرة لا يُعترف بها.

حق إختيار الشراء بسعر التصفية (لدى المستأجر) :-

Bargain Purchase Option (Lessee)

يسمح هذا الحق للمستأجر أن يشتري الأصل المستأجر في المستقبل بسعر يقل بصورة جوهرية عن القيمة العادلة المتوقعة للأصل في ذلك التاريخ. فعند بدء الإستثمار يكون السعر المحدد للشراء مغرياً بصورة تجعل ممارسة حق الشراء في المستقبل مؤكدة بصورة معقولة. وعندما يتضمن العقد حق إختيار شراء بأسعار تصفية، فإنه يجب على المستأجر أن يزيد القيمة الحالية لمدفوعات الإستثمار الصافية بالقيمة الحالية لسعر الشراء المستقبل. على سبيل المثال، إفترض أن الشركة المستأجرة في المثال السابق لديها حق إختيار في شراء الأصل المستأجر بمبلغ ٥٠٠٠ ج في نهاية مدة الإستثمار، ويُتوقع أن تكون القيمة العادلة في ذلك التاريخ ١٨٠٠٠ ج. ويؤدي الفرق الجوهرى بين سعر الشراء والقيمة العادلة للأصل إلى وجود حق إختيار شراء بسعر التصفية Bargain Purchase option تعد ممارسته مؤكدة بصورة معقولة. ويتأثر حساب مقدار كل من :-

- (١) مقدار مدفوعات الإستثمار اللازمة للمؤجر لتحقيق معدل عائد على صافي الإستثمار قدره ١٠٪.
 - (٢) مقدار مدفوعات الاستئجار الصافية.
 - (٣) المقدار المرسل كأصول مستأجرة ومقدار تعهد الاستئجار.
 - (٤) إستهلاك تعهد الاستئجار - بحق إختيار الشراء بسعر التصفية بنفس طريقة تأثرها بالقيمة المتبقية المضمونة. وعلى ذلك - فإن العمليات الحسابية، جدول الاستهلاك، والقيود التي تُعد لهذا الحق في الشراء بمبلغ ٥٠٠٠ ج مطابقة لتلك التي سبق إجرائها في حالة وجود قيمة متبقية مضمونة قدرها ٥٠٠٠ ج.
- ولكن الفرق الأساسي بين المعالجة المحاسبية في حالة وجود حق إختيار شراء بأسعار التصفية والمعالجة في حالة وجود قيمة متبقية مضمونة مع تطابق المقادير والظروف في الحالتين ينحصر في حساب مقدار الإهلاك السنوي. ففي حالة القيمة المتبقية المضمونة، يقوم المستأجر بإهلاك الأصل على مدى مدة الإستئجار، ولكن في حالة حق إختيار الشراء بأسعار التصفية يستخدم المستأجر العمر الإقتصادي للأصل.

التكاليف المباشرة المبدئية (لدى المؤجر) Initial Direct Cost (Lessor)

هناك نوعان من التكاليف المباشرة المبدئية؛ الأول - وهو التكاليف المباشرة التفاضلية incremental - هي تكاليف تُسدد لأطراف ثالثة مستقلة وتحملها الشركة في إعداد إتفاق الإستئجار. ومن أمثلة هذه التكاليف تكلفة الخبير المثلث المستقل الذي يقدر قيمة الضمان المقدم لعملية الإستئجار، أو تكلفة قيام طرف ثالث بفحص الجدارية الائتمانية للمستأجر أو أتعاب السماسرة.

أما النوع الثاني - وهو التكاليف المباشرة الداخلية Internal فهي التكاليف التي ترتبط مباشرة بالأنشطة التي يقوم بها المؤجر في ظل عقد إستئجار معين، ومن أمثلتها تكلفة تقييم المركز المالي المتوقع للمستأجر، وتقييم وتسجيل الضمانات المقدمة للإستئجار، وغيرها من الترتيبات الخاصة بالضمان، وكذلك تكاليف التفاوض حول شروط الاستئجار وإعداد وتداول مستندات الإستئجار، وإتمام عملية الإستئجار. كما أن التكاليف التي ترتبط مباشرة بالزمن الذي يقضيه العمال في عملية إستئجار معينة تعتبر أيضا ضمن التكاليف المباشرة المبدئية.

ومن ناحية أخرى، فإن التكاليف المباشرة المبدئية لا يجب أن تتضمن التكاليف غير المباشرة الداخلية المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها المؤجر في الاعلان، خدمة

الإستثمارات الحالية، وضع سياسات الإئتمان والرقابة عليها؛ كما لا يجب أن تتضمن أيضاً تكاليف الإشراف والإدارة. وعلاوة على ذلك، فإن المصروفات مثل الإيجار والإهلاك لا تعتبر تكاليف مباشرة مبدئية.

وفي حالة الإستثمارات التشغيلية يجب على المؤجر أن يؤجل defer التكاليف المبدئية ويوزعها على مدى مدة الإستثمار على أساس دخل الإيجار المعترف به في كل فترة. وفي حالة الإستثمار المماثل للبيع، يقوم المؤجر بإستنفاد التكاليف المباشرة المبدئية في سنة تحملها، بمعنى أنها تستنفد في الفترة التي يُعترف فيها بربح البيع.

ولكن في حالة إستثمار التمويل المباشر تُضاف التكاليف المباشرة المبدئية إلى صافي الإستثمار في الإستثمار وتستهلك على مدى فترة الإستثمار. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب الإفصاح عن التكاليف المباشرة المبدئية المؤجلة وغير المستهلكة والتي تمثل جزء من إستثمار المؤجر في إستثمار التمويل المباشر. فإذا كانت القيمة الدفترية للأصل المؤجر ٤٠٠٠٠٠٠ ج، وتحمل المؤجر تكاليف مباشرة مبدئية قدرها ٣٥٠٠٠ ج، فإن صافي الإستثمار في الإستثمار عندئذ سيكون ٤٠٣٥٠٠٠ ج. وعلى ذلك، فسوف يتعدل العائد نتيجة إستهلاك هذا المقدار على مدى عمر الإستثمار وسيكون أقل من معدل العائد المبدئي.

البيع مع إعادة الإستثمار Sale - Lease Back

يصف مصطلح البيع مع إعادة الإستثمار صفقة يقوم فيها مالك أصل معين (البائع - المستأجر) ببيع الأصل لطرف آخر مع إستثماره في نفس الوقت من المالك الجديد. حيث يستمر المالك الأصلي عادة في إستخدام الأصل بدون إنقطاع.

ويشيع إستخدام عمليات البيع مع إعادة الإستثمار، حيث أنها تتضمن بعض المزايا من وجهة نظر البائع وخاصة في جانبين أساسيين هما:-

(١) التمويل - فإذا كانت عملية شراء الأصل قد تم تمويلها بالكامل، فإن البيع وإعادة الإستثمار يمكن أن يسمح للبائع بإعادة التمويل على أساس معدلات فائدة أقل وذلك بإفترض أن معدلات الفائدة قد إنخفضت. وعلاوة على ذلك، فإن البيع وإعادة الإستثمار يمكن أن يوفر مصدر آخر لرأس المال العامل وخاصة عند وجود نقص في السيولة.

(٢) الضرائب:- ففي الفترة التي تشتري فيها الشركة المعدات، قد لا تدرك أنها سوف تخضع لحد أدنى معين من مصروف الضريبة، ومن ثم لن تستفيد من

المنافع الضريبية لهذا الشراء أو أن الأصول المملوكة الجديدة يمكن أن تزيد الحد الأدنى لمصروف الضريبة الذي تتحمله. وعن طريق بيع هذا الأصل، يمكن أن يقوم البائع / المستأجر بإستقطاع مدفوعات الإستثمار التي لا تخضع لإعتبارات الحد الأدنى من مصروف الضريبة.

وعندما يستمر إستخدام البائع / المستأجر للأصل المباع بعد بيعه، فإن عملية البيع وإعادة الإستثمار تمثل في حقيقتها أحد أشكال التمويل، ومن ثم فإنه لا يلزم الإعتراف بأي مكسب أو خسارة من العملية. حيث أن هذه العملية بإختصار تعني أن البائع / المستأجر يقوم بمجرد إقتراض أموال. ومن ناحية أخرى، إقا تنازل البائع / المستأجر عن حق إستخدام الأصل المباع، فإن الصفقة في جوهرها تمثل صفقة بيع ويكون من المناسب الإعتراف بمكسب أو خسارة. ومع ذلك، فإنه من الصعب تحديد مدى تنازل المستأجر عن حق إستخدام الأصل، وقد قامت الجهات المهنية بصياغة قواعد معقدة للمساعدة على تحديد هذه الحالة. ولفهم موقف المهنة في هذه القضية، سيتم فيما يلي مناقشة المعالجة المحاسبية الأساسية لها لدى كل من المستأجر والمؤجر.

المستأجر - إذا كان الإستثمار يستوفي أحد المعايير الأربعة اللازمة لمعالجته كإستثمار رأسمالي، يقوم البائع / المستأجر بالمحاسبة عن العملية كعملية بيع وعن الإستثمار كإستثمار رأسمالي، على أن يتم تأجيل أي ربح أو خسارة يحققه البائع / المستأجر من بيع الأصول التي سُيعاد إستثمارها إستثماراً رأسمالي وإستهلاكها على مدى فترة الإستثمار [أو العمر الإقتصادي للأصل عند عدم إستيفاء المعيارين ١، ٢] بصورة تتناسب مع إستهلاك الأصول المستأجرة. فإذا قامت إحدى شركات الإستثمار ببيع أحد المعدات التي لها قيمة دفترية قدرها ٥٨٠٠٠٠ ج وقيمة سوقية عادلة قدرها ٦٢٣١١٠ ج إلى إحدى شركات التأجير مقابل ٦٢٣١١٠ ج ثم أعادت إستثمار هذه المعدات مقابل مدفوعات إستثمار سنوية قدرها ٥٠٠٠٠ ج لمدة ٢٠ سنة فإن الربح وقدره ٤٣١١٠ ج يجب إستهلاكه على مدار فترة ٢٠ سنة بنفس معدل إهلاك الأصول المستأجرة ومقدارها ٦٢٣١١٠ ج. وفي حالة عدم إستيفاء أي معيار من معايير الإستثمار الرأسمالي، يقوم البائع / المستأجر بالمحاسبة عن الصفقة كعملية بيع وعن الإستثمار كإستثمار تشغيلي. وفي ظل الإستثمار التشغيلي، فإنه يجب تأجيل هذا الربح أو الخسارة وإستهلاكها بصورة تتناسب مع مدفوعات الإيجار على مدى الفترة الزمنية التي يُتوقع قيام المستأجر خلالها بإستخدام الأصول. وهناك إستثناءات على هاتين القاعدتين هي :-

- (١) الخسائر المعترف بها - فعندما تكون القيمة العادلة للأصل أقل من قيمته الدفترية، تطالب المهنة بضرورة الاعتراف الفوري بخسارة تصل إلى مقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة. على سبيل المثال، إذا باعت إحدى شركات الإستثمار معدات قيمتها الدفترية ٦٥٠٠٠٠٠ ج والقيمة العادلة لها ٦٢٣١١٠ ج، فإنه يجب تحميل الفرق وقدره ٢٦٨٩٠ ج على حساب الخسائر.
- (٢) إعادة الإستثمار المحدود Minor Lease Back وهي عمليات إعادة الإستثمار التي تكون فيها القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار تساوي ١٠٪ أو أقل من القيمة العادلة للأصل. ففي هذه الحالة يتنازل البائع / المستأجر عن أغلب حقوق إستخدام الأصل المباع، ومن ثم فإن الصفقة تمثل عملية بيع ويلزم الإعتراف بالمكسب أو الخسارة بصورة كاملة، حيث أنها لا تمثل عملية تمويل لأن مخاطر الملكية قد إنتقلت.

المؤجر : إذا إستوفى الإستثمار أحد معايير المجموعة الأولى وكلاً من معياري المجموعة الثانية السابق توضيحها، فإن المشتري / المؤجر يقوم بتسجيل الصفقة كعملية شراء وإستثمار تمويل مباشر. وإذا لم يستوف الإستثمار تلك المعايير، فإن المشتري / المؤجر يُسجل الصفقة كعملية شراء وإستثمار تشغيلي.

مثال على البيع وإعادة الإستثمار :-

لتوضيح المعالجة المحاسبية الخاصة بصفقات البيع وإعادة الإستثمار، إفترض أن إحدى الشركات المستأجرة قامت في ١ يناير ١٩٩٣ ببيع طائرة مستعملة قيمتها الدفترية ٧٥٥٠٠٠٠٠ إلى إحدى الشركات المؤجرة مقابل ٨٠٠٠٠٠٠٠ ج ثم قامت على الفور بإستثمار الطائرة في ظل الشروط التالية :-

- (١) مدة الإستثمار ١٥ سنة، وهو غير قابل للإلغاء، ويتطلب مدفوعات إيجار متساوية قيمة كل منها ١٠٤٨٧٤٤٣ ج تُسدد في بداية كل سنة.
- (٢) القيمة العادلة للطائرة في ١ يناير ١٩٩٣ تبلغ ٨٠٠٠٠٠٠٠ ج، والعمر الإقتصادي المقدر لها ١٥ سنة.
- (٣) تسدد الشركة المستأجرة كل التكاليف التنفيذية.
- (٤) تقوم الشركة المستأجرة بإهلاك الطائرات الماثلة المملوكة لها على أساس القسط الثابت على مدى ١٥ سنة.
- (٥) تضمن المدفوعات السنوية عائد بنسبة ١٢٪ للمؤجر.

(٦) معدل الاقتراض التفاضلي لدى الشركة المستأجرة ١٢٪.

مثل هذا الاستئجار إستئجار رأسمالي لدى الشركة المستأجرة لأن مدة الإستئجار تزيد عن ٧٥٪ من العمر المقدر للطائرة، ولأن القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار تزيد عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للطائرة. وبفرض أنه يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل مدفوعات الإستئجار بصورة معقولة وأنه لا توجد أي جوانب عدم تأكد هامة بخصوص التكاليف التي يمكن أن يتحملها المؤجر في حالة عدم وفاء بشروط الإستئجار، فإن الشركة المؤجرة يجب أن تصنف هذا الإستئجار على أنه إستئجار تمويل مباشر.

وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات المتعلقة بهذا الإستئجار لدى كل من الشركة المستأجرة والشركة المؤجرة عن السنة الأولى للاستئجار:-

الشركة المستأجرة		قيود البيع مع إعادة الإستئجار		الشركة المؤجرة	
بيع المستأجر للطائرة إلى المؤجر، ٩٣/١/١:-					
٨٠٠٠٠٠٠٠	من ح/ النقدية	٨٠٠٠٠٠٠٠	من ح/ الطائرات		
	٧٥٥٠٠٠٠٠٠ إلى ح/ الطائرات		٨٠٠٠٠٠٠٠٠ إلى ح/ النقدية		
	٤٥٠٠٠٠٠٠ إلى ح/ ربح غير مكتسب من بيع وإعادة إستئجار				
٨٠٠٠٠٠٠٠	من ح/ إستثمارات رأسمالية	١٥٧٣١١٦٤٥	من ح/ حساب قبض مدفوعات إستئجار		
	٨٠٠٠٠٠٠٠٠ إلى ح/ تعهد استثمارات رأسمالية		٨٠٠٠٠٠٠٠٠ إلى ح/ الطائرات		
			٧٧٣١١٦٤٥ إلى ح/ إيراد فائدة غير مكتسب		
			[١٥٧٣١١٦٤٥ = ١٥ × ١٠٨٧٤٤٣]		
مدفوعات إستئجار السنة الأولى، ٩٣/١/١:-					
١٠٤٨٧٤٤٣	من ح/ تعهد إستثمارات رأسمالية	١٠٤٨٧٤٤٣	من ح/ النقدية		
	١٠٤٨٧٤٤٣ إلى ح/ النقدية		١٠٤٨٧٤٤٣ إلى ح/ حساب قبض مدفوعات إستئجار		
سداد الشركة المستأجرة أو تحملها للتكاليف التنفيذية خلال سنة ١٩٩٣:-					
xxx	من ح/ مصروفات تأمين، صيانة،				
	ضرائب، الخ				
	xxx إلى ح/ النقدية أو حسابات الدفع				
إثبات مصروف اهلاك الطائرة، ٩٣/١٢/٣١:-					
٥٣٣٣٣٣٣	من ح/ مصروف الإهلاك				
	٥٣٣٣٣٣٣ إلى ح/ مجمع الإهلاك - إستئجار رأسمالي				
	[١٥ ÷ ٨٠٠٠٠٠٠٠]				
إستهلاك ربح البيع وإعادة الاستئجار بواسطة المستأجر، ٩٣/١٢/٣١:-					
٣٠٠٠٠٠	من ح/ ربح غير مكتسب من البيع وإعادة الاستئجار				

٣٠٠٠٠٠ إلى حـ/ مصروف الإهلاك

[١٥ ÷ ٤٥٠٠٠٠٠]

ملاحظة: يمكن إضافة هذه القيمة للجانب الدائن من حساب إيراد بدلاً

من حساب مصروف الإهلاك

القائدة عن سنة ١٩٩٣، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :-

٨٣٤١٥٠٧	من حـ/ مصروف الفائدة	٨٣٤١٥٠٧	من حـ/ إيراد فائدة غير مكتسب
٨٣٤١٥٠٧ إلى حـ/ الفائدة المستحقة		٨٣٤١٥٠٧ إلى حـ/ إيراد الفائدة	

(أ) جدول جزئي لإستهلاك الإستئجار :-

التاريخ	مدفوعات الايجار السنوية	الفائدة ٪١٢	الانخفاض في الرصيد	الرصيد
٩٣/١/١				٨٠٠٠٠٠٠٠
٩٣/١/١	١٠٤٨٧٤٤٣	—	١٠٤٨٧٤٤٣	٦٩٥١٢٥٥٧
٩٤/١/١	١٠٤٨٧٤٤٣	٨٣٤١٥٠٧	٢١٤٥٩٣٦	٦٧٣٦٦٦٢١

المشكلة الباقية بلا حل في محاسبة الإستئجار

LEASE ACCOUNTING - THE UNSOLVED PROBLEM

كما أشرنا في بداية هذا الفصل، فإن محاسبة الإستئجار من المجالات المعقدة التي مازالت تبذل فيها جهود محاسبية ضخمة. وفي الممارسة العملية، ينظر المستأجرون الذين يقاومون بشدة رسملة الاستئجار إلى القواعد المحاسبية الخاصة بالرسملة على أنها غير فعالة جزئياً. حيث أن عملية الإستئجار تتضمن عادة مقادير مالية ضخمة سوف تؤدي عند رسملتها إلى زيادة جوهرية في الإلتزامات المقرر عنها، كما أنها ستؤثر بصورة سلبية على نسبة الديون/ حق الملكية. كما أن الشركات المستأجرة تقاوم رسملة الإستئجار أيضاً لأن الأعباء المحملة على المصروفات في السنوات الأولى من مدة الإستئجار تكون في ظل طريقة الإستئجار الرأسمالي أعلى منها في ظل طريقة الإستئجار التشغيلي، وبدون تحقيق منافع ضريبية عادة. ونتيجة لما سبق فقد ظهرت مقاومة شديدة لمعيار FASB رقم ١٣ في الإستئجارات.

ولتجنب رسملة الأصول المستأجرة، فإن إتفاقيات الإستئجار تُصمم ويتم تفسيرها بصورة لا يتم معها إستيفاء أي معيار من معايير الرسملة من وجهة نظر المستأجر. حيث أنه ليس من الصعب تصميم إتفاقيات إستئجار تتحقق فيها الخصائص التالية :-

- (١) التأكيد على أن الإستئجار لا ينقل ملكية الأصل للمستأجر.
- (٢) عدم وجود حق إختيار شراء بأسعار التصفية.
- (٣) تحديد مدة الإستئجار بما يقل عن ٧٥٪ من العمر الإقتصادي المتوقع للأصل المؤجر.
- (٤) ترتيب القيمة الحالية لمدفوعات الإستئجار الصافية بحيث تقل عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للأصل المستأجر.

ولكن التحدي الحقيقي يكمن في عدم تصنيف إستئجار معين كإستئجار رأسمالي لدى المستأجر في حين أن نفس الإستئجار يستوفي شروط الإستئجار الرأسمالي (سواء تمويل مباشر أو مماثل للبيع) لدى المؤجر. حيث أن المؤجرين - على عكس المستأجرين - يحاولون دائماً تجنب ترتيبات الاستئجار التي تؤدي إلى تصنيفه لديهم كإستئجار تشغيلي.

ومن السهل نسبياً تجنب المعايير الثلاث الأولى ، ولكن الأمر يتطلب المزيد من المهارة لتجنب إختبار نسبة ٩٠٪ لدى المستأجر في حين يظل المؤجر مستوفياً له . ومن العوامل التي تتدخل في ذلك :-

- (١) إستخدام معدل الإقتراض التفاضلي لدى المستأجر عندما يكون أعلى من معدل الفائدة الضمني لدى المؤجر وذلك بجعل المعلومات الخاصة بمعدل الفائدة الضمني غير متاحة للمستأجر.
- (٢) الضمانات الخاصة بالقيمة المتبقية .

ويمثل إستخدام المستأجر لمعدل الفائدة الأعلى الطريقة الأكثر شيوعاً . ففي حين يكون المستأجرون على دراية بالقيمة العادلة للأصل المستأجر وبمدفوعات الإيجار بالطبع ، فإنهم عادة لا يكونون على دراية بالقيمة المتبقية المقدرة التي يستخدمها المؤجر . وعلى ذلك ، فإن المستأجر الذي لا يعلم بالضبط معدل الفائدة الضمني لدى المؤجر يمكن أن يستخدم معدل الاقتراض التفاضلي لديه (وهو المعدل الأعلى) .

كما أن ضمان القيمة المتبقية هو الأداة الأخرى التي يستخدمها المؤجرون والمستأجرون . فقد ظهرت للوجود صناعة جديدة بالكامل تهدف لتفادي التماثل في المحاسبة عن الإستئجارات لدى كل من المؤجر والمستأجر؛ فقد أدت عملية ضمان القيمة المتبقية الى ظهور العديد من الشركات التي ينحصر نشاطها الرئيسي - أو نشاطها الوحيد - في ضمان القيمة المتبقية للأصول المستأجرة . حيث أن هذه الشركات الضامنة

- المؤمن لديها - تتحمل مخاطر النقص في القيمة المتبقية للأصول المؤجرة مقابل الحصول على أتعاب .

ولأن القيمة المتبقية المضمونة تُدرج في مدفوعات الإستئجار الصافية لدى المؤجر، فإنه يمكن إستيفاء المعيار الخاص بتغطية نسبة ٩٠٪ من القيمة السوقية العادلة، ومن ثم لن يكون الإستئجار من النوع التشغيلي لدى المؤجر. ولكن لأن القيمة المتبقية مضمونة بواسطة طرف ثالث، فإن مدفوعات الإستئجار الصافية لدى المستأجر لا تتضمن هذه القيمة. وبذلك، فإنه بمجرد تحويل بعض المخاطر إلى طرف ثالث، يمكن للمستأجرين تعديل المعالجة المحاسبية بصورة جوهرية بتحويل ما كان يمكن تصنيفه كإستئجار رأسمالي إلى إستئجار تشغيلي .

وتنتج أغلب محاولات الإخفاء هذه من طبيعة المعيار نفسه والتي تنبع من أوجه القصور في الهدف الأساسي من معيار FASB رقم ١٣. حيث أن جهات وضع المعايير المحاسبية تفتقر للخبرة عند وضع أسس تستند إلى نقاط معينة أو نسب مئوية أو أحجام محددة بصورة إجتهادية مثل القواعد الخاصة بنسبة ٩٠٪ أو نسبة ٧٥٪ من مقياس معين. ويعتقد بعض المحاسبين أن الحل الأكثر عملية سوف يتمثل في المطالبة برسملة كل الإستئجارات التي تستمر لمدة معينة (سنة مثلاً) وذلك على أساس أن المستأجر قد إقتنى أصل معين (حق ملكية) وتحمل الالتزام المتعلق به وليس على أساس أن الاستئجار يقوم بتحويل أغلب مخاطر ومنافع الملكية.

وبعد إصدار FASB للمعيار رقم ١٣ بثلاث سنوات، عبر أغلبية أعضائه عن «وجهة نظر مبدئية بأنه إذا تمت إعادة النظر في المعيار ١٣ فإنهم سوف يؤيدون مدخل حق الملكية والذي على أساسه تُدرج كل الإلتزامات في ميزانية المستأجر على أساس أنها (حقوق إستخدام أصل) و (تعهدات إستئجار) ومع ذلك، يبدو FASB متردداً في دراسة هذه القضية بسبب طبيعتها المعقدة.

التقرير عن بيانات الإستئجار بالقوائم المالية

REPORTING LEASE DATA IN FINANCIAL STATEMENTS

الإفصاح المطلوب من المستأجر :-

لقد طالب FASB الشركات المستأجرة بالإفصاح عن المعلومات التالية بخصوص الإستئجارات في القوائم المالية لها أو في الملاحظات :-

جوانب الإفصاح بالشركة المستأجرة

- (أ) عن الاستثمارات الرأسمالية
- ١ - القيمة الإجمالية للأصول في تاريخ كل ميزانية مجمعة حسب طبيعتها أو وظيفتها. ويمكن دمج المعلومات مع معلومات مقارنة عن الأصول المملوكة
 - ٢ - مدفوعات الاستثمار الصافية في المستقبل في تاريخ آخر ميزانية، في صورة مجملة ولكل من السنوات المالية الخمس التالية. والتخفيضات الخاصة بالتكاليف التنفيذية التي تتضمنها مدفوعات الاستثمار والخاصة بمقدار الفائدة المحتسبة اللازمة لتخفيض مدفوعات الاستثمار لقيمتها الحالية
 - ٣ - جملة الإيجارات التي سيتم تحصيلها في المستقبل من عمليات إعادة التأجير غير القابلة للإلغاء في تاريخ آخر ميزانية
 - ٤ - جملة الإيجارات المشروطة
 - ٥ - الأصول المسجلة في ظل الاستثمارات الرأسمالية ومجمع الإستهلاك المتعلق بها مع تحديداتها بصورة منفصلة في الميزانية أو في الملاحظات. كما أن التعهدات المرتبطة بها يجب تحديداتها بصورة منفصلة كتعهدات استثمار رأسمالية. كما يجب الإفصاح عن إهلاك الأصول المستأجرة المرسمة بصورة منفصلة
- (ب) عن الاستثمارات التشغيلية (التي لها مدة استثمار مبدئية أو متبقية غير قابلة للإلغاء تزيد عن عام):
- ١ - مدفوعات الاستثمار الصافية في المستقبل المطلوبة في تاريخ آخر ميزانية في صورة مجملة ولكل من السنوات المالية الخمس التالية.
 - ٢ - جملة مدفوعات الإيجار التي سيتم تحصيلها في المستقبل في ظل عمليات إعادة التأجير غير القابلة للإلغاء في تاريخ آخر ميزانية
- (ج) عن كل الاستثمارات التشغيلية :-
- مصرف الفائدة عن كل فترة، مع إيضاح مستقل للإيجارات المشروطة والإيجارات الخاصة بعمليات إعادة التأجير. ولا يلزم إدراج مدفوعات الإيجار الخاصة باستثمارات تبلغ مدتها شهر أو أقل بدون تجديد
- (د) وصف عام لإتفاقيات الاستثمار يتضمن مايلي دون أن يقتصر عليه :-
- ١ - أساس تحديد مدفوعات الاستثمار المشروطة
 - ٢ - مدى وجود وشروط إعادة التجديد وحقوق إختيار الشراء.
 - ٣ - القيود التي تفرضها إتفاقيات الاستثمار كتلك المتعلقة بالتوزيعات والإقتراض الإضافي أو الاستثمار الجديد.

الإفصاح المطلوب من المؤجر :-

يُطالب FASB المؤجرين بالإفصاح عن المعلومات التالية في القوائم المالية أو ضمن الملاحظات وذلك عندما تكون عملية الاستثمار «تمثل جزء جوهري من أنشطة المؤجر المتعلقة بالإيراد وصافي الدخل أو الأصول» :-

جوانب الإفصاح لدى المؤجر

- (أ) عن الاستثمارات المماثلة للبيع وإستثمارات التمويل المباشر :-
- ١ - مكونات صافي الاستثمار في الاستثمارات المماثلة للبيع وإستثمارات التمويل المباشرة في تاريخ كل ميزانية وتشمل :-
- (أ) مدفوعات الإيجار التي سيتم تحصيلها في المستقبل بعد إستقطاع كل من :-

- (١) التكاليف التنفيذية .
- (٢) مخصص لحساب قبض مدفوعات الاستئجار المشكوك في تحصيلها
- (ب) القيمة المتبقية غير المضمونة التي تؤول للمؤجر .
- (ج) الأيراد غير المكتسب .
- ٢ - مدفوعات الأيجار المستقبلية التي يُنتظر تحصيلها خلال كل من السنوات المالية الخمس التالية .
- ٣ - مقدار الأيراد غير المكتسب الذي يتضمنه الدخل لمقابلة التكاليف المباشرة المبدئية المحملة على الدخل عن كل فترة تعد عنها قائمة دخل [في حالة إستئجارات التمويل المباشر فقط] .
- ٤ - جملة الإستئجارات المشروطة التي يتضمنها الدخل عن كل فترة تعد عنها قائمة دخل .
- (ب) عن الإستئجارات التشغيلية :-
- ١ - تكلفة الأصل المؤجرة والقيمة الدفترية له (إذا كانت مختلفة) حسب طبيعته أو وظيفته والمقدار الإجمالي للاهلاك المجمع .
- ٢ - الإستئجارات المستقبلية عن الإستئجارات غير القابلة للإلغاء في تاريخ آخر ميزانية في صورة جملة ولكل من السنوات المالية الخمس التالية .
- ٣ - جملة الأيجارات المشروطة التي يتضمنها الدخل عن كل فترة تُعد عنها قائمة دخل .
- (ج) وصف عام لإتفاقات الإستئجار لدى المؤجر .

الأسئلة

- (١) حدد الطريقتين المعترف بهما للمحاسبة عن الإستئجارات وفرق بينهما .
- (٢) لماذا تتلائم مفاهيم القيمة الحالية وتنطبق في المحاسبة عن ترتيبات الإستئجار ذات الطابع التمويلي؟
- (٣) فرق بين معدل الإقتراض التفاضلي للمستأجر والمعدل الضمني للمؤجر في المحاسبة عن الإستئجارات مع الإشارة لتوقيت استخدام كل منهما .
- (٤) اشرح الإجراءات المحاسبية المستخدمة في تطبيق طريقة التشغيل لدى المؤجر .
- (٥) كيف يتم التعامل مع التغيرات في القيمة الباقية المقدرة في دفاتر المؤجر؟
- (٦) ماهي جوانب الإفصاح التي يلتزم بها المستأجر في حالة عدم رسملة الأصل المستأجر والتعهد المقابل له؟

الحالات

(١) في ١ يناير ١٩٩٣ دخلت شركة Evans في عملية إستثمار غير قابلة للإلغاء لآلة تستخدم في عملياتها الصناعية . وينص العقد على نقل الملكية لشركة Evans في نهاية مدة الإستثمار . ويمتد الإستثمار لفترة ٨ سنوات . وقد كان الحد الأدنى لمدفوعات الإستثمار التي سددتها شركة Evans في ١ يناير ١٩٩٣ واحداً من ثمانية مدفوعات سنوية متساوية . وعند بداية عقد الإستثمار، كانت المعايير اللازمة لتصنيف العملية كإستثمار رأسمالي بواسطة المستأجر مستوفاة .

المطلوب :

- (أ) ماهو الأساس النظري للمعيار المحاسبي الذي يتطلب من المستأجر رسملة عمليات إستثمار معينة طويلة الأجل؟ غير مطلوب مناقشة المعايير الخاصة بتصنيف عقد إستثمار معين كإستثمار رأسمالي .
- (ب) كيف يجب على شركة Evans أن تقوم بالمحاسبة عن هذا الإستثمار عند بدايته مع تحديد المقدار الذي يجب تسجيله؟
- (ج) ماهي المصروفات المتعلقة بهذا الإستثمار التي سوف تتحملها شركة Evans خلال العام الأول من الإستثمار، وكيف سيتم تحديدها؟ .
- (د) كيف يجب على شركة Evans أن تقرر عن عملية الإستثمار في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٣؟ .

(٢) في ١ يناير اتفقت شركة Lia - المستأجر - على ثلاثة عقود إستثمار لمعدات وهي الإستثمارات أ، ب، ج، ولا تتحول الملكية للشركة في نهاية مدة الإستثمار في أي من هذه العقود . وفي كل من الإستثمارات الثلاث تبلغ القيمة الحالية في بداية مدة الإستثمار للحد الأدنى لمدفوعات الإستثمار، بإستثناء ذلك الجزء من المدفوعات الذي يمثل تكاليف تنفيذية مثل تكاليف التأمين والصيانة والضرائب التي يلزم سدادها للمؤجر، نسبة ٧٥٪ من القيمة العادلة للمعدات . وفيما يلي بعض المعلومات عن هذه العقود .

- ١ - الإستثمار أ لا يتضمن إختيار شراء بسعر تحفيزي ، وتبلغ مدة الإستثمار ٨٠٪ من العمر الاقتصادي المقدر للمعدات .
- ٢ - الإستثمار ب يتضمن إختيار شراء بسعر تحفيزي ، وتبلغ مدة الإستثمار ٥٠٪ من العمر الاقتصادي المقدر للمعدات .

٣ - الإستثمار جـ لا يتضمن إختيار شراء بسعر تحفيزي ، وتساوي مدة الاستئجار ٥٠٪ من العمر الإقتصادي المقدّر للمعدات .

المطلوب :

(أ) كيف يجب على شركة Lia أن تصنف كل من الإستثمارات الثلاث السابقة ولماذا؟ مع توضيح مبرر إجابتك .

(ب) ماهو المقدار - أن وجد - الذي يجب على شركة Lia أن تسجله كإلتزام عند بداية الاستئجار في كل من الحالات السابقة؟

(ج) بإفتراض أن الحد الأدنى لمدفوعات الإستثمار تتم على أساس القسط الثابت فكيف يجب على شركة Lia أن تسجل كل عملية سداد في كل من الحالات الثلاث السابقة؟

(٣) في ١ يناير ١٩٩٢ ، باعت شركة Metcalf معدات نقداً ثم أعادت إستثمارها ، وبإعتبار الشركة بائع ومستأجر ، فقد إحتفظت بحقها في إستخدام المعدات على مدى كل عمرها المتبقي .

وتبلغ مدة الإستثمار ٨ سنوات ، وقد حققت الشركة مكسب من عملية البيع داخل الصفقة . ويصنف جزء الإستثمار في الصفقة بصورة ملائمة على أنه إستثمار رأسمالي .

المطلوب :

(أ) ماهو الأساس النظري لمطالبة المستأجرين برسملة إستثمارات معينة طويلة الأجل؟ غير مطلوب مناقشة المعايير الخاصة بتصنيف الإستثمار على أنه إستثمار رأسمالي .

(ب) ١ - كيف تقوم شركة Metcalf بالمحاسبة عن جزء البيع من الصفقة السابقة في ١ يناير ١٩٩٢ ؟ .

٢ - كيف تقوم الشركة بالمحاسبة عن جزء إعادة الإستثمار في الصفقة السابقة في ١ يناير ١٩٩٢ ؟

(ج) كيف تقوم الشركة بالمحاسبة عن مكسب عملية البيع في الصفقة السابقة خلال السنة الأولى للإستثمار؟ ولماذا؟

(٤) دخلت شركة Amboy في إتفاق إستثمار معدات طباعة . ويستوفي إتفاق الإستثمار شروط الإستثمار التشغيلي في مجملها بإستثناء أن هناك إختيار شراء بسعر تحفيزي . فبعد مدة الإستثمار وقدرها ٥ سنوات ، يمكن للشركة شراء كل

معدة مقابل ١٠٠٠ جنيه عندما ستكون القيمة السوقية المقدرة لها ٢٥٠٠ جنيه .
ويعتقد السيد Mark - وهو نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون المالية - أن القوائم المالية يجب بالضرورة أن تعترف باتفاق الإستثمار كإستثمار رأسمالي بسبب إتفاق الشراء بسعر تحفيزي ويعترض مراقب الشركة على ذلك بقوله «رغم أنني لا أعلم الكثير عن هذه المعدات نفسها، فإن هناك طريقة لتجنب تسجيل إلزام إستثمار». حيث يرى أن الشركة يمكنها القول بأن تكنولوجيا آلات الطباعة تتطور بصورة سريعة وأنه مع نهاية مدة الإستثمار فإن الآلة لن تساوي غالباً السعر المحدد لها وهو ١٠٠٠ ج .
المطلوب :

- (أ) ما هي القضية الأخلاقية المطروحة في هذا السياق؟
(ب) هل يُقبل رأي المراقب إذا كان لا يعلم الكثير بالفعل عن آلات الطباعة؟ وهل سيختلف الأمر إذا كان المراقب على دراية واسعة بمعدل التغير في تكنولوجيا الطباعة؟
(ج) ماذا يمكنك أنت أن تفعل في هذا الموقف؟ .

أمثلة وتمارين :-

(١) دخلت شركة Hoch في إتفاق إستثمار مع شركة Raffery في ١ يوليو ١٩٩٣ لإستثمار آلة لإستخدامها في عملياتها الصناعية، وفيما يلي بعض البيانات عن هذا العقد :-

- (١) مدة الإستثمار غير القابلة للإلغاء ٣ سنوات دون إختيار تجديد أو قيمة متبقية في نهاية مدة الإستثمار. وتستحق مدفوعات قدرها ٨٠,٩٨٧٠٠ في ١ يوليو من كل عام ابتداءً من ١ يوليو ١٩٩٣
(٢) القيمة العادلة للآلة في ١ يوليو ١٩٩٣ تبلغ ٢٩٠٠٠٠ جنيه . والعمر الاقتصادي المتبقي للآلة ٥ سنوات دون قيمة نفاية. وتنتقل الآلة للمؤجر في نهاية الإستثمار.

- (٣) إختارت شركة Hoch إهلاك الآلة على أساس القسط الثابت .
(٤) معدل الإقتراض التفاضلي لشركة Hoch تبلغ ١٠٪ سنوياً، وليس لديها دراية بالمعدل الضمني المحسوب للمؤجر.
المطلوب :

إعداد قيود اليومية في دفاتر المستأجر التي تتعلق بإتفاق الإستثمار حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٦ ، إذا علمت أن الفترة المحاسبية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر (إفترض عدم إجراء قيود عكسية).

(٢) في ١ يناير ١٩٩٣ ، وقعت شركة Matson للورق على إتفاق إستثمار غير قابل للإلغاء مدته ١٠ سنوات لإستثمار مخزن من شركة Player وفيما يلي بعض المعلومات عن هذا العقد .

١ - يتطلب العقد مدفوعات إيجار متساوية قدرها ٤٩ , ٧٠٠٥٤ إبتداءً من ١ يناير ١٩٩٣ .

٢ - القيمة العادلة للمبنى في ١ يناير ١٩٩٣ تبلغ ٤٤٠٠٠٠ جنيه .

٣ - العمر الإقتصادي المقدر للمبنى ١٢ سنة ، بقيمة متبقية غير مضمونة قدرها ١٠٠٠٠ جنيه . وتقوم شركة Matson بإهلاك المباني الماثلة على أساس طريقة القسط الثابت .

٤ - الاستثمار غير قابل للتجديد . وفي نهاية عقد الإستثمار ، يعود المبنى للمؤجر .

٥ - معدل الإقتراض التفاضلي لشركة Matson ١٢٪ سنوياً . والمعدل الضمني للمؤجر غير معروف لشركة Matson .

٦ - مدفوعات الإيجار السنوية تتضمن ٥٢٥ جنيه تكاليف تنفيذية تتعلق بالضرائب العقارية .

المطلوب :

إعداد قيود اليومية في دفاتر المستأجر التي تعكس توقيع عقد الإستثمار وتسجيل المدفوعات والمصروفات المتعلقة بهذا الإستثمار عن سنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، إذا علمت أن السنة المالية لشركة Matson تنتهي في ٣١ ديسمبر .

(٣) أبرمت شركة Dalmer للتأجير ، إتفاق إستثمار في ١ يناير ١٩٩٣ لتأجير معدات الكترونية لشركة Nicklaus وتبلغ مدة الإستثمار غير القابل للإلغاء ٢ سنة وتُسدد مدفوعاته في نهاية كل سنة . وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذا الإتفاق :-

١ - لدى المستأجر حق شراء المعدات بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه عند نهاية العقد .

٢ - تكلفة المعدات وقيمتها العادلة بالنسبة للمؤجر ١٦٠٠٠٠ جنيه وعمرها

الإقتصادي ٢ سنة بقيمة نفاية قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه.

٣ - يلتزم المستأجر بسداد تكاليف تنفيذية قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه سنوياً للمؤجر.

٤ - يرغب المؤجر في تحقيق عائد على إستثماراته بنسبة ١٠٪.

٥ - يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل مدفوعات الإستثمار بصورة معقولة، ولا توجد جوانب عدم تأكد جوهرية بخصوص التكاليف التي مازال المؤجر ملتزماً بتحملها.

المطلوب :

(أ) إعداد قيود اليومية في دفاتر المؤجر اللازمة لتسجيل المدفوعات التي يحصل عليها في ظل هذا العقد والإعتراف بالدخل عن السنوات ١٩٩٣، ١٩٩٤.

(ب) بإفترض أن المستأجر يمارس حقه في شراء المعدات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ ماهي قيود اليومية اللازمة لتسجيل البيع في دفاتر المؤجر.

(٤) أبرمت شركة Madkins للتأجير إتفاق في ١ يناير ١٩٩٢ لتأجير معدات لشركة Iruin وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذا الإتفاق :-

١ - مدة العقدة غير القابل للإلغاء ٦ سنوات دون إختيار تجديد. والعمر الاقتصادي المتوقع للمعدات ٦ سنوات.

٢ - تكلفة الأصل بالنسبة للمؤجر ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه والقيمة العادلة للأصل في ١ يناير ١٩٩٢ تبلغ ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه.

٣ - الأصل سوف يعود للمؤجر في نهاية مدة الإستثمار والتي يُتوقع عندها أن تكون للأصل قيمة متبقية قدرها ٤٣٢٥٠ جنيه، ولا يوجد ضمان لأي منها.

٤ - تتحمل شركة Iruin المسؤولية المباشرة عن كل التكاليف التنفيذية.

٥ - يتطلب الإتفاق مدفوعات إيجار سنوية متساوية ابتداءً من ١ يناير ١٩٩٢.

٦ - يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل مدفوعات الإيجار بصورة معقولة. ولا توجد جوانب عدم تأكد جوهرية تحيط بمقدار التكاليف التي مازال المؤجر ملتزماً بتحملها.

المطلوب : (مع التقريب لأقرب جنيه)

(أ) بفرض أن المؤجر يرغب في معدل عائد على إستثماراته بنسبة ١٠٪ إحسب مقدار مدفوعات الإيجار السنوية المطلوبة.

- (ب) إعداد جدول الإستهلاك الذي يناسب المؤجر عن مدة الإستثمار.
- (ج) إعداد كل قيود اليومية لدى المؤجر عن السنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ لتسجيل إتفاق الإستثمار، تحصيل مدفوعات الإستثمار، الإعراف بالدخل بفرض أن الفترة المحاسبية للمؤجر تنتهي في ٣١ ديسمبر.
- (٥) أبرمت شركة Hammond للتأجير عقد في ١ يناير ١٩٩٢ لتأجير معدات Peete وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذا الإتفاق :-
- ١ - مدة الإستثمار غير القابل للإلغاء ٥ سنوات بدون إختيار تجديد . والعمر الإقتصادي المتوقع للمعدات ٥ سنوات .
 - ٢ - القيمة العادلة للأصل في ١ يناير ١٩٩٢ تبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه .
 - ٣ - سوف يعود الأصل للمؤجر في نهاية مدة الإستثمار، حيث يُتوقع أن تكون القيمة المتبقية للأصل في ذلك التاريخ ٧٠٠٠ جنيه ولا يوجد ضمان لأي منهما .
 - ٤ - تتحمل شركة Peete مسؤولية مباشرة عن كل التكاليف التنفيذية تتضمن المقادير السنوية التالي :- (١) ٩٠٠ تأمين (٢) ٢٠٠٠ ضرائب ملكية .
 - ٥ - يتطلب الإتفاق مدفوعات إيجار سنوية متساوية قدرها ٨١٤٢,٩٥ جنيه للمؤجر ابتداءً من ١ يناير ١٩٩٢ .
 - ٦ - معدل الإقتراض التفاضلي للمستأجر ١٢٪ والمعدل الضمني للمؤجر ١٠٪ وهو معروف للمستأجر .
 - ٧ - تستخدم شركة Peete طريقة إهلاك القسط الثابت لكل المعدات .
 - ٨ - تستخدم شركة Peete قيود عكسية عند اللزوم .
- والمطلوب :

- (أ) إعداد جدول الإستهلاك الملائم للمستأجر خلال مدة الإستثمار.
- (ب) إعداد كل قيود اليومية لدى المستأجر عن سنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ لتسجيل إتفاق الإستثمار، مدفوعات الإستثمار، وكل المصروفات المتعلقة بهذا الإستثمار، إذا علمت أن الفترة المحاسبية السنوية للمستأجر تنتهي في ٣١ ديسمبر.
- (٦) في ١ يناير ١٩٩٢ باعت شركة Rodrig حاسب آلي لشركة Firance بمبلغ ٦٨٠٠٠٠ جنيه ثم إستأجرته فوراً من الشركة الأخيرة . وفيما يلي بعض المعلومات التي تخص هذه الصفقة :-

- ١ - كانت القيمة الدفترية للحاسب بدفاتر شركة Rodrig ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه
- ٢ - مدة الإستثمار غير القابل للإلغاء ١٠ سنوات، وسوف تنتقل الملكية لشركة Rodrig .
- ٣ - يتطلب إتفاق الإستثمار مدفوعات إيجار متساوية قيمة كل منها ١١٠٦٦٦,٨١ في نهاية كل سنة .
- ٤ - معدل الإقتراض التفاضلي لشركة Rodrig ١٢٪ وتعلم الشركة أن شركة Firance قد حددت الإيجار السنوي بما يضمن لها معدل عائد بنسبة ١٠٪ .
- ٥ - القيمة العادلة للحاسب في ١ يناير ١٩٩٢ تبلغ ٦٨٠٠٠٠٠ جنيه والعمر الإقتصادي المقدّر له ١٠ سنوات .
- ٦ - تسدد شركة Rodrig تكاليف تنفيذية قدرها ٦٢٠٠ سنوياً .

والمطلوب :

إعداد قيود اليومية لدى كل من المستأجر والمؤجر عن سنة ١٩٩٢ لتعكس إتفاق البيع وإعادة الإستثمار إذا علمت أنه لا توجد جوانب عدم تأكد، وأن إمكانية التحصيل مؤكدة بصورة معقولة .

- (٧) أجرت شركة Stewiart آلة جديدة لشركة Strange بعقد غير قابل للإلغاء مدته ٥ سنوات يبدأ في ١ يناير ١٩٩٣ . وتتطلب شروط العقد مدفوعات قدرها ٢٢٠٠٠ جنيه في ١ يناير من كل عام ابتداءً من ١ يناير ١٩٩٣ . وسوف تسدد شركة Stewart أعباء التأمين، الضرائب والصيانة الخاصة بهذه الآلة التي لها عمر مقدّر ١٢ سنة وقيمة عادلة قدرها ١٦٠٠٠٠ جنيه وتكلفة بالنسبة لشركة Stewart قدرها ١٦٠٠٠٠ جنيه ويتوقع أن تكون القيمة العادلة المقدرة للآلة في نهاية مدة الإستثمار ٦٦٠٠٠ جنيه ولا يتضمن العقد أية حقوق إختيار في الشراء أو التجديد . وتقوم كل من الشركتين بعمل تسوياتها الجردية وإقفال الدفاتر في ٣١ ديسمبر كما أن إمكانية التحصيل مؤكدة بصورة معقولة ولا توجد جوانب عدم تأكد فيما يتعلق بعدم إستعاضة تكاليف المؤجر . ومعدل الإقتراض التفاضلي لشركة Strange ١٠٪ كما أن معدل الفائدة الضمني لشركة Stewart ٩٪ وهو معروف لدى شركة Strange

والمطلوب :

- (أ) تحديد نوع الإستثمار الذي يتضمنه هذا العقد مع توضيح أسباب هذا

التصنيف ومناقشة المعالجة المحاسبية التي يجب تطبيقها لدى كل من المؤجر والمستأجر.

(ب) إعداد كل قيود اليومية المتعلقة بعقد الإستئجار والأصل المستأجر عن سنة ١٩٩٣ لدى كل من المؤجر والمستأجر بفرض أن :-

١ - تكاليف التأمين ٢٩٠٠ جنيه.

٢ - الضرائب ٣٠٠ جنيه

٣ - الصيانة ١١٠٠ جنيه

٤ - إهلاك القسط الثابت وقيمة النفاية تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه

(ج) توضيح مايجب عرضه في الميزانية وقائمة الدخل والملاحظات الواردة عليهما لدى كل من المؤجر والمستأجر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

(٨) تقوم شركة Grady بتصنيع حاسب آلي له عمر إقتصادي مقدر مدته ١٢ سنة وتؤجره لشركة Pate لمدة ١٠ سنوات . ويبلغ سعر البيع المعتاد للجهاز ٢١٠٤٨٥ جنيه وتقدر القيمة المتبقية له في نهاية مدة الإستئجار بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وهي غير مضمونة . وسوف تسدد شركة Pate مدفوعات سنوية قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه في بداية كل سنة كما سوف تسدد كل تكاليف الصيانة والتأمين والضرائب . وتحمل شركة Grady تكاليف قدرها ١٧٠٠٠٠ جنيه في تصنيع الجهاز و ٦٠٠٠ جنيه في التفاوض حول الإستئجار وإتمامه . وقد حددت شركة Grady أنه يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل مدفوعات الإستئجار بصورة معقولة . وبأنه لن تحمل الشركة أية تكاليف إضافية وأن معدل الفائدة الضمني ١٠٪ .

المطلوب : (مع التقريب لأقرب جنيه)

(أ) ناقش طبيعة هذا الاستئجار في علاقته بالمؤجر وإحسب مقدار كل من البنود التالية :

١ - الإستثمار الإجمالي

٢ - إيراد الفائدة غير المكتسب

٣ - سعر المبيعات

٤ - تكلفة المبيعات

(ب) إعداد جدول إستهلاك الإستئجار على مدى ١٠ سنوات .

(ج) إعداد كل قيود اليومية لدى المؤجر عن السنة الأولى .

- (٩) إشتريت شركة Nilson - وهي مؤجر لآلات مكتبية - آلة جديدة بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وسلمتها في نفس اليوم (بإتفاق مسبق) لشركة Meara المستأجرة لها. وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذه العملية.
- ١ - العمر الإنتاجي المقدر للأصل المستأجر ٥ سنوات ، وهو يتساوى مع مدة الإستئجار.
 - ٢ - في نهاية مدة الإستئجار، سوف تعود الآلة لشركة Nilson ويتوقع أن تبلغ القيمة المتبقية لها في ذلك الوقت ٦٠٠٠٠ جنيه (ولا تضمن شركة Meara أيا منها).
 - ٣ - معدل الفائدة الضمني لشركة Nilson (على صافي إستثماراتها) ٨٪ وهو معروف لشركة Meara .
 - ٤ - معدل الإقتراض التفاضلي لشركة Meara يبلغ ١٠٪ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .
 - ٥ - تتكون مدفوعات الإستئجار من خمسة مدفوعات سنوية متساوية سُدد الأول منها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .
 - ٦ - تتم المحاسبة عن الإستئجار بصورة مناسبة لدى شركة Nilson على أنه إستئجار تمويل مباشر ولدى شركة Meara على أنه إستئجار رأسمالي . وتنتهي السنة المالية لكل من الشركتين في ٣١ ديسمبر كما تهلك كل منهما أصولها الثابتة على أساس القسط الثابت.
- المطلوب :

- (أ) حساب الإيجار السنوي في هذا الإستئجار.
 - (ب) حساب قيم مدفوعات الإستئجار الإجمالية المستحقة التحصيل وإيراد الفائدة غير المكتسب التي يجب على شركة Nilson أن تفصح عنها عند بداية الإستئجار في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .
 - (ج) ماهو المصروف الذي يجب على شركة Meara أن تسجله عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .
- (١٠) تصنع شركة Jacob آلات أشعة X بعمر مقدر مدته ١٢ سنة وتؤجرها لمستشفى Cutheran لمدة ١٠ سنوات. ويبلغ سعر البيع المعتاد للآلة ٣٤٣٧٣٤ جنيه بقيمة متبقية مضمونة في نهاية مدة الإستئجار قدرها ١٥٠٠٠ جنيه وسوف تسدد المستشفى إيجار قدره ٥٠٠٠٠ جنيه في بداية كل سنة كما سوف تسدد كل

تكاليف التأمين والصيانة والضرائب . وتحمل شركة Jacob تكاليف قدرها ٢٦٠٠٠٠٠ جنيه في إنتاج الآلة، ٧٠٠٠٠ جنيه في التفاوض حول الإستثمار وإتمامه . وقد حددت شركة Jacob أنه يمكن التنبؤ بإمكانية تحصيل مدفوعات الإستثمار بصورة معقولة وأنها لن تتحمل تكاليف إضافية وأن معدل الفائدة الضمني ١٠٪ .

المطلوب :

(أ) ناقش طبيعة هذا الإستثمار في علاقته بالمؤجر وإحسب مقدار كل من البنود التالية :-

- ١ - الإستثمار الاجمالي
- ٢ - إيراد الفائدة غير المكتسب
- ٣ - سعر البيع
- ٤ - تكلفة المبيعات

(ب) إعداد جدول إستهلاك الإستثمار على مدى ١٠ سنوات

(ج) إعداد كل قيود اليومية لدى المؤجر عن السنة الأولى .

الفصل الثالث والعشرون

التغيرات المحاسبية وتحليل الأخطاء

ACCOUNTING CHANGES AND ERROR ANALYSIS

الفصل الثالث والعشرون

التغيرات المحاسبية وتحليل الأخطاء

ACCOUNTING CHANGES AND ERROR ANALYSIS

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

- ١ - تحديد أنواع التغيرات المحاسبية .
- ٢ - وصف المحاسبة عن التغيرات في المبادئ المحاسبية .
- ٣ - فهم كيفية المحاسبة عن التغيرات المحاسبية ذات الأثر المجمع .
- ٤ - فهم كيفية المحاسبة عن التغيرات المحاسبية بأثر رجعي .
- ٥ - فهم كيفية المحاسبة عن التغير إلى طريقة LIFO .
- ٦ - وصف المحاسبة عن التغيرات في التقديرات .
- ٧ - تحديد التغيرات في وحدة التقرير المالي .
- ٨ - وصف المحاسبة عن تصحيح الأخطاء .
- ٩ - تحديد الدوافع الاقتصادية لتغيير الطرق المحاسبية .
- ١٠ - تحليل أثر الأخطاء .

في الكثير من الأحيان تتناول الصحافة المالية بعض التغيرات المحاسبية التي تُجرىها بعض الشركات . فلماذا تحدث هذه التغيرات في المحاسبة؟ قد يرجع ذلك أولاً إلى إلزام مهنة المحاسبة للشركة بإستخدام طريقة أو مبدأ جديد . على سبيل المثال، فقد بدأ FASB سنة ١٩٩٢ في الإلزام بالإعتراف بمصروفات المنافع التالية للتقاعد على أساس الإستحقاق . ومن ناحية ثانية، فإن التغير في الظروف الاقتصادية قد يقع الشركة لتغيير الطرق التي تستخدمها في المحاسبة . على سبيل المثال، فإن التضخم الشديد يدفع العديد من الشركات للتحويل من طريقة FIFO إلى طريقة LIFO . كما أن التغيرات في

التقنية والتغيرات في العمليات الصناعية قد تستلزم من الشركة تغيير العمر الإنتاجي أو طريقة الإهلاك أو قيمة النفاية المتوقعة للأصول القابلة للإهلاك. وبغض النظر عن السبب، فإن التغيرات في المحاسبة يجب أن تؤدي إلى معلومات أكثر إفادة لعملية اتخاذ القرار. حيث يجب على المحاسبين أن يحددوا مدى ملائمة هذه التغيرات ثم كيفية التقرير عنها بما يسهل عمليات تحليل وفهم القوائم المالية.

وفي حين أن التغيرات المحاسبية قد تؤدي لتعظم خاصية المنفعة Usefulness في المعلومات، فإنها قد تؤثر بصورة عكسية على خاصيتي القابلية للمقارنة Comparability والثبات Consistency. وبصفة خاصة، فإن القوائم المالية المقارنة والمملخصات التاريخية عن فترة ٥ أو ١٠ سنوات قد يتم تشويهها بواسطة التغيرات المحاسبية. وبالتالي فإن المعالجة الصحيحة والإفصاح الكامل عن هذه التغيرات يجب أن تمكن مستخدمي القوائم المالية من إدراك وتقدير آثار هذه التغيرات.

ويواجه المحاسب مشاكل مماثلة عند اكتشاف أخطاء محاسبية. فكيف يجب تسجيل الأخطاء المحاسبية والتقرير عنها بما يُعظم منفعة المعلومات المحاسبية؟. سوف نتناول بالمناقشة في هذا الفصل الأنواع المختلفة من التغيرات المحاسبية وعمليات تصحيح الأخطاء وإجراءات التعامل معها في القوائم المالية.

ACCOUNTING CHANGES

التغيرات المحاسبية

قبل إصدار نشرة APB رقم ٢٠ بعنوان «التغيرات المحاسبية»، كان لدى الشركات قدر كبير من المرونة في استخدام معالجات محاسبية بديلة في مواقف متماثلة تماماً. فعندما غيرت شركات الحديد والصلب في الولايات المتحدة طرق إهلاكها للأصول الثابتة بها من طرق الإهلاك المعجل إلى القسط الثابت، فقد قامت بعرض أثر هذا التغير بالعديد من الطرق المختلفة. فقد قامت بعض الشركات بتسجيل الفرق الإجمالي بين أعباء الإهلاك السابقة في ظل طريقة الإهلاك المعجل والأعباء التي كان يجب احتسابها في ظل طريقة القسط الثابت في قائمة الدخل عن الفترة التي حدث فيها التغير. في حيث تجاهلت شركات أخرى هذا التغير وإكتفت باستهلاك رصيد الأصل غير المستهلك على أساس القسط الثابت في الفترات المستقبلية، وقامت شركات أخرى بتعديل القوائم المالية للفترات السابقة على أساس استخدام طريقة القسط الثابت منذ بداية الإهلاك. فعندما توجد مثل هذه البدائل، فإن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات وبين الشركات تنخفض كثيراً، كما أن البيانات التاريخية تصبح غامضة إلى حد كبير.

وقد كانت الخطوة الأولى للمهنة في هذا المجال هي وضع مجموعات للأنواع المختلفة من التغيرات وعمليات تصحيح الأخطاء التي تحدث في الممارسة العملية كما يلي :

أنواع التغيرات المحاسبية Types of Accounting Changes

- (١) التغير في مبدأ محاسبي : وهو تغير من مبدأ محاسبي متعارف عليه . إلى مبدأ محاسبي آخر متعارف عليه على سبيل المثال ، تغير طريقة الإهلاك من القسط المتناقص إلى القسط الثابت في إهلاك الآلات ، المعدات .
- (٢) التغير في تقدير محاسبي : وهو تغير يحدث نتيجة للحصول على معلومات جديدة أو مزيد من الخبرة . ومن أمثلة التغير في تقدير العمر الإنتاجي للأصول القابلة للإهلاك .
- (٣) التغير في وحدة التقرير المالي : وهو التغير في الوحدة المحاسبية التي يتم التقرير عنها من نوع إلى نوع آخر . على سبيل المثال ، التغير الذي يطرأ على بعض الشركات التابعة التي تشكل مجموعة الشركات التي تُعد عنها قوائم مالية موحدة .

وهناك مجموعة رابعة تستلزم تغييرات في المحاسبة ورغم أنها لا تصنف كتغير محاسبي .

(٤) الأخطاء في القوائم المالية :

وهي الأخطاء في القوائم المالية التي تحدث نتيجة أخطاء حسابية أو أخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية أو إهمال بعض الحقائق التي كانت موجودة وقت إعداد القوائم المالية أو سوء استخدام هذه الحقائق : على سبيل المثال ، التطبيق غير الصحيح لطريقة مخزون التجزئة في تحديد قيمة المخزون النهائية .

ويتم تصنيف التغيرات المحاسبية في هذه المجموعات لأن الخصائص الفردية لكل مجموعة تتطلب استخدام طرق مختلفة للاعتراف بهذه التغيرات في القوائم المالية وسوف تتم مناقشة كل من هذه البنود بصورة منفصلة لدراسة الخصائص غير العادية لها وتحديد كيفية التقرير عنه في الحسابات وكيفية الإفصاح عن المعلومات الخاصة به في القوائم المالية المقارنة .

CHANGES ACCOUNTING PRINCIPLES

التغيرات في المبادئ المحاسبية

يتضمن التغير في مبدأ محاسبي معين تحولاً من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى مبدأ

آخر متعارف عليه أيضاً، مثل :-

- (١) تغيير أساس تسعير المخزون من التكلفة المتوسطة إلى LIFO .
- (٢) تغيير طريقة إهلاك الأصول من الإهلاك المعجل إلى القسط الثابت أو العكس .
- (٣) تغيير طريقة المحاسبة عن عقود الانشاء من طريقة العقد الكامل إلى طريقة نسبة الإتمام .

ويجب دراسة كل حالة بدقة للتأكد من أن هناك تغير في المبادئ المحاسبية قد وقع بالفعل . فالتغير في المبادئ المحاسبية لا يكون نتيجة لإختيار مبدأ محاسبي جديد تمشيا مع أحداث معينة تقع لأول مرة أو كانت تعتبر غير هامة نسبياً قبل ذلك . على سبيل المثال، فعندما تختلف طريقة الإهلاك المستخدمة لأصل مقتنى حديثاً عن طريقة أو طرق الإهلاك المستخدمة للأصول الماثلة له في الشركة، فلا يُقال أن هناك تغير قد حدث في المبادئ المحاسبية . كما أن بعض النفقات التسويقية التي كانت تُعتبر قبل ذلك غير هامة نسبياً وتُستنفد في فترة تحملها قد تصبح هامة نسبياً الآن بما يستدعي تأجيلها واستنفادها على عدة سنوات في المستقبل دون القول بحدوث تغير في المبادئ المحاسبية .

وأخيراً، فإذا كان المبدأ المحاسبي الذي سبق إستخدامه غير متعارف عليه أو إذا تم تطبيق هذا المبدأ بصورة غير صحيحة، فإن تغير هذا المبدأ المحاسبي يمثل تصحيح لخطأ . فالتحول من الأساس النقدي في المحاسبة إلى أساس الاستحقاق يمثل تصحيح لخطأ . كما أن الشركة إذا قامت بطرح قيمة النفاية عند حساب الإهلاك على أساس طريقة القسط المتناقص Double declining Method ثم أعادت حساب الإهلاك بعد ذلك دون طرح قيمة النفاية المقدرة، فإن هذا يُعد تصحيحاً لخطأ .

وقد إقترحت ثلاثة مداخل للتقرير عن التغيرات في المبادئ المحاسبية في الحسابات وهي :

التقرير بأثر رجعي Retroactively

حيث يتم حساب الأثر المجمع لاستخدام الطريقة الجديدة على القوائم المالية في بداية فترة التغير . وعندئذ يتم تعديل القوائم المالية بأثر رجعي عن طريق إعادة تصوير القوائم المالية للسنوات السابقة بصورة تتسق مع المبدأ الجديد . ويعلن مؤيدو هذا الرأي أن التغيرات في المبادئ المحاسبية لا يمكن أن تؤدي إلى قوائم مالية قابلة

للمقارنة الا عن طريق تعديل الفترات السابقة . فإذا لم يُستخدم هذا المدخل ، فإن القوائم المالية للسنة السابقة على سنة التغير ستكون معدة على أساس الطريقة القديمة ، وسوف تقرر القوائم المالية لسنة التغير عن الأثر المجمع لهذا التغير ضمن دخل الفترة ، في حين يتم إعداد القوائم المالية للسنة التالية لسنة التغير على أساس الطريقة الجديدة فقط . وبالتالي يثور تساؤل حول كيفية الإبقاء على ثقة الجمهور العام في القوائم المالية للفترات المختلفة إذا كانت تُعد على أسس غير قابلة للمقارنة . فالثبات من الأمور الحيوية اللازمة لتوفير بيانات ذات مغزى عن اتجاهات الأرباح وغيرها من العلاقات المالية اللازمة لتقويم المنشأة .

التقرير في فترة التغير

Currently

حيث يتم حساب الأثر المجمع لإستخدام الطريقة الجديدة على القوائم المالية في بداية الفترة . وعندئذ يتم التقرير عن هذا التعديل في قائمة دخل الفترة الحالية كأحد البنود الخاصة التي تقع بين جزئي «البنود غير العادية» و«صافي الدخل» بقائمة الدخل . ويُعلن مؤيدو هذا الرأي أن تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة يؤدي إلى فقد ثقة المستثمرين في التقارير المالية . فكيف سيكون رد فعل المستثمر الحالي أو المرتقب حين نخبه أن الأرباح التي سبق حسابها منذ ٥ سنوات مثلاً قد اختلفت الآن بصورة كاملة؟ كما أن تعديل الفترات السابقة - إذا ما سُمح به - قد يؤدي لهدم العديد من الترتيبات التعاقدية التي إستندت إلى أرقام الفترات السابقة . على سبيل المثال ، فإن ترتيبات المشاركة في الربح التي تم حسابها على أساس أرقام الربح السابقة قد يلزم إعادة حسابها من جديد وإجراء توزيعات جديدة تماماً ، بما قد يخلق العديد من المشاكل القانونية . كما أن تعديل الفترات السابقة قد يتضمن أيضاً العديد من الصعوبات العملية ؛ حيث أن تكلفة التعديل قد تكون كبيرة ، كما قد يكون التعديل مستحيلاً في ضوء البيانات المتاحة .

التقرير في المستقبل

Prospectively

حيث لا يُجرى أي تعديل في النتائج التي سبق التقرير عنها ولا تُعدل أرصدة أول المدة ، ولا تُجرى أية محاولات لتوزيع الأعباء أو المنافع الخاصة بأحداث سابقة . حيث يُعلن مؤيدو هذا الرأي أنه بمجرد قيام الإدارة بعرض قوائم مالية مستندة إلى مبادئ محاسبية متعارف عليها على المستثمرين وغيرهم من المستخدمين ، فإنها تُعد قوائم نهائية لأن الإدارة لا يمكنها التغير في فترات سابقة عن طريق إنتقاء مبدأ محاسبي جديد .

وطبقاً لهذا المنهج في التفكير، فإنه ليس من المناسب إدراج الأثر المجمع لهذا التغير في الفترة الحالية، لأن هذا يتضمن التقرير عن قيم معينة ذات علاقة ضئيلة أو منعدمة بدخل الفترة الحالية أو الأحداث الاقتصادية بها.

وقبل إصدار نشرة APB رقم ٢٠. كانت كل هذه المداخل الثلاثة مستخدمة. ولكن نشرة APB رقم ٢٠ قامت بإرساء هذه القضية عن طريق وضع إرشادات عامة تستند إلى نوع التغير في المبادئ المحاسبية. وقد قمنا بتصنيف هذه التغيرات في المبادئ المحاسبية إلى ثلاث مجموعات هي :

- (١) التغير المحاسبي بأثر المجمع
- (٢) التغير المحاسبي بأثر رجعي.
- (٣) التغير إلى طريقة LIFO لتقييم المخزون.

التغير المحاسبي بأثر مجمع Cumulative - Effect Type Accounting Change

لقد كانت القاعدة الأساسية التي طالبت بها المهنة هي ضرورة استخدام طريقة التقرير في فترة التغير في المحاسبة عن التغيرات في المبادئ المحاسبية. حيث يتضمن ذلك المطالبة بما يلي :-

١ - ضرورة استخدام طريقة التقرير في فترة التغير، مع التقرير عن الأثر المجمع لتعديل الفترات السابقة في قائمة الدخل بين جزئي «البند غير العادية» أو «صافي الدخل». فالأثر المجمع لا يمثل بند غير عادي، ولكن يجب التقرير عنه بصورة خالصة الضريبة Net of Tax بطريقة مماثلة لتلك المستخدمة في التقرير عن بند غير عادي.

٢ - عدم تعديل القوائم المالية للفترات السابقة المعروضة لأغراض المقارنة.

٣ - ضرورة إظهار الدخل قبل البنود غير العادية وصافي الدخل المحسوب بصورة إفتراضية Proforma (as if) ضمن قائمة الدخل عن كل الفترات المعروضة كما لو كان المبدأ الجديد قد تم استخدامه خلال كل الفترات المتأثرة؛ كما يجب أيضاً التقرير عن بيانات ربح السهم في ظل هذا الدخل الإفتراضي. حيث أن قارئ القوائم المالية يمكنه بذلك فهم كيفية ظهور القوائم المالية المعدلة. ويجب أن تتضمن هذه القيم الوهمية للدخل كلا من :-

- (١) الآثار المباشرة للتغير. و
- (٢) التعديلات غير الاختيارية في بعض البنود التي تستند إلى الدخل قبل

الضرائب أو صافي الدخل (مثل مصروف المشاركة في الأرباح وبعض أنواع الإمتيازات) والتي كان سيلزم الإعتراف بها إذا كان المبدأ الجديد مُتبعاً في الفترات السابقة، كما يجب الإعتراف بآثار ضريبة الدخل المتعلقة بكل من البندين (١)، (٢). وإذا عُرِضت قائمة الدخل عن الفترة الحالية فقط، فإنه يجب الإفصاح عن القيم الفعلية والإفتراضية [بما فيها عائد السهم] عن الفترة السابقة عليها مباشرة.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Lang قررت في بداية سنة ١٩٩٣ أن تتحول من طريقة مجموع أرقام السنوات في حساب الإهلاك إلى طريقة القسط الثابت للتقرير المالي عن مباني الشركة. وقد كانت الشركة تستخدم طريقة القسط الثابت للأغراض الضريبية وسوف تستمر في ذلك. وكانت التكلفة المبدئية للأصول سنة ١٩٩١ تبلغ ١٢٠٠٠٠ ج، كما كان العمر الإنتاجي المقدر لها ١٥ سنة. وبالتالي تكون البيانات الخاصة بهذا المثال كما يلي:

السنة	إهلاك مجموع أرقام السنوات	إهلاك القسط الثابت	الفرق	الأثر الضريبي (٤٠٪)	الأثر على الدخل (خالص الضريبة)
١٩٩١	١٥٠٠٠ ^(أ)	٨٠٠٠ ^(ب)	٧٠٠٠	٢٨٠٠	٤٢٠٠
١٩٩٢	١٤٠٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	٢٤٠٠	٣٦٠٠
	٢٩٠٠٠	١٦٠٠٠	١٣٠٠٠	٥٢٠٠	٧٨٠٠
	(أ) $15000 = \frac{15 \times 120000}{120}$	(ب) $8000 = 15 \div 120000$			

فيكون قيد اليومية اللازم لإثبات هذا التغير إلى طريقة إهلاك القسط الثابت سنة ١٩٩٣ كما يلي:

١٣٠٠٠	من حـ / مجمع الإهلاك
٥٢٠٠	إلى حـ / أصل الضريبة المؤجلة
٧٨٠٠	إلى حـ / الأثر المجمع للتغير في مبدأ محاسبي - الإهلاك

حيث يمثل القيد المدين في حساب مجمع الإهلاك وقدره ١٣٠٠٠ ج الزيادة في إهلاك مجموع أرقام السنوات عن إهلاك القسط الثابت، كما يُسجل القيد الدائن بحساب أصل الضريبة المؤجلة بمقدار ٥٢٠٠ ج لإستبعاد هذا الحساب من القوائم

المالية. فقبل إجراء هذا التغير في المبادئ المحاسبية، كانت طريقة مجموع أرقام السنوات تستخدم للأغراض الدفترية دون الأغراض الضريبية، مما أظهر رصيد مدين في حساب أصل الضريبة المؤجلة قدره ٥٢٠٠ ج. ويتم تخفيض الأثر المجمع على الدخل الناتج عن الفرق بين إهلاك مجموع أرقام السنوات وإهلاك القسط الثابت بالأثر الضريبي لهذا الفرق. ولأن الشركة تتجه الآن لاستخدام طريقة القسط الثابت لكل من الأغراض الدفترية والضريبية، فإنه لا يجب وجود أي ضرائب مؤجلة متعلقة بالإهلاك ويجب إستبعاد حساب أصل الضريبة المؤجلة الخاص به من الدفاتر.

العرض بقائمة الدخل :

يجب التقرير عن الأثر المجمع للتغير في المبادئ المحاسبية في قائمة الدخل بين جزء البنود غير العادية وجزء صافي الدخل. فالأثر المجمع لا يمثل بند غير عادي ولكن يتم التقرير عنه بعد إستبعاد الأثر الضريبي كما هو الحال في البنود غير العادية. وفيما يلي إيضاح للمعلومات السابقة :

١٩٩٢	١٩٩٣	
		الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع للتغير في المبادئ المحاسبية
١١١٠٠٠	١٣٠٠٠٠	البنود غير العادية - خالصة الضريبة
١٠٠٠٠	(٣٠٠٠٠)	الأثر المجمع عن السنوات السابقة لتطبيق طريقة الإهلاك الجديدة بأثر رجعي (خالص الضريبة)
	٧٨٠٠	
<u>١٢١٠٠٠</u>	<u>١٠٧٨٠٠</u>	صافي الدخل
		المقادير لكل سهم
		ربح السهم (١٠٠٠٠ سهم)
		من الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع للتغير في المبادئ المحاسبية
١١,١	١٣	من البنود غير العادية
١	(٣)	من الأثر المجمع عن السنوات السابقة لتطبيق طريقة الإهلاك الجديدة بأثر رجعي
	٧٨	
<u>١٢,١٠</u>	<u>١٠,٧٨</u>	صافي الدخل

وبلاحظ أن مصروف الإهلاك عن سنة ١٩٩٣ قد حُسب على أساس القسط الثابت.

Pro-Forma amounts القيم المبدئية (الشكلية)

تسمح هذه القيم لمستخدمي القوائم المالية بتحديد صافي الدخل الذي كان يجب إظهاره إذا ما كان المبدأ المطبق حديثاً قد إستخدم في الفترات السابقة. وبمعنى آخر، ما هو دخل شركة Lang الذي كان سيُقرر عنه إذا ما إستخدمت طريقة القسط الثابت في سنة ١٩٩٢؟ ولتحديد هذا المقدار، يتم تعديل السنة السابقة (١٩٩٢) بإفتراض إستخدام طريقة القسط الثابت في حساب الإهلاك. وتكون عملية الحساب كما يلي :-

١١١٠٠٠	الدخل قبل البنود غير العادية (١٩٩٢) قبل تعديله
٣٦٠٠٠	الزيادة في إهلاك مجموع أرقام السنوات عن إهلاك القسط الثابت
<u>١١٤٦٠٠</u>	الدخل المبدئي قبل البنود غير العادية (١٩٩٢)

ويظهر ذلك مع غيره من المعلومات في قائمة الدخل كما يلي :-

القيم المبدئية (ماذا ك) بإفتراض تطبيق طريقة الاهلاك الجديدة بأثر رجعي :		
١٩٩٢	١٩٩٣	
<u>١١٤٦٠٠</u>	<u>١٣٠٠٠٠</u>	الدخل قبل البنود غير العادية
<u>١١,٤٦</u>	<u>١٣</u>	ربح السهم العادي
<u>١٢(ب)٤٦٠٠</u>	<u>١٠(أ)٠٠٠</u>	صافي الدخل
<u>١٢,٤٦</u>	<u>١٠</u>	ربح السهم العادي
	(أ) ٣٠٠٠٠ - ١٣٠٠٠٠	
	(ب) ١٢٤٦٠٠ = ١٠٠٠٠ + ١١٤٦٠٠	

ولا يحتاج الدخل قبل البنود غير العادية عن سنة ١٩٩٣ وقدره ١٣٠٠٠٠٠ جنيه لتعديل لأن طريقة القسط الثابت الجديدة قد إستخدمت في حساب الإهلاك عن سنة ١٩٩٣.

وتعد هذه المعلومات المبدئية مفيدة للأطراف المهتمة بتقدير اتجاه الأرباح على مدى فترة من الزمن . وقد يتم التقرير عن المعلومات المبدئية - والتي تظهر كمعلومات إضافية - في قائمة الدخل أو في جدول مستقل أو ضمن ملاحظات القوائم المالية .

ويجب أن تتضمن المقادير المبدئية كلاً من :

- ١ - الآثار المباشرة للتغير.
- ٢ - التعديلات الاجبارية في بعض البنود التي تستند للدخل قبل الضرائب . أو لصافي الدخل (مثل بعض مصروفات المشاركة في الأرباح والمرتببات أو المكافآت) والتي كان يلزم الاعتراف بها إذا ما كان المبدأ المطبق حديثاً متبعاً في الفترات السابقة . كما يلزم الاعتراف بآثار ضريبة الدخل المتعلقة بكل من ١، ٢ . وعند عرض قائمة الدخل للفترة الحالية فقط ، فإنه يجب الإفصاح عن القيم الفعلية والمبدئية (بما فيها ربح السهم) للفترة السابقة عليها مباشرة .

وفيما يلي إيضاح لكيفية عرض هذه المعلومات في قائمة الدخل مع تقديم الملاحظات الخاصة بها .

التغير المحاسبي بأثر مجمع التقرير عن التغير في قائمة دخل مقارنة عن سنتين

١٩٩٢	١٩٩٣	
١١١٠٠٠	١٣٠٠٠٠	الدخل قبل البنود غير العادية والآثر المجمع للتغير في المبادئ المحاسبية (مفترض)
١٠٠٠٠	(٣٠٠٠٠)	البنود غير العادية ، خالصة الضريبة (مفترض)
		الآثر المجمع لتطبيق طريقة الاهلاك الجديدة بأثر رجعي على السنوات السابقة ، خالصة الضريبة (الملاحظة أ)
<u>٧٨٠٠٠</u>		
<u>١٢١٠٠٠</u>	<u>١٠٧٨٠٠</u>	صافي الدخل

القيمة لكل سهم

عائد السهم من :- [١٠٠٠٠ سهم]

١٩٩٢	١٩٩٣	
١١,١	١٣	الدخل قبل البنود غير العادية والآثر المجمع للتغير في المبادئ المحاسبية
١	(٣)	البنود غير العادية
-	٧٨	الآثر المجمع لتطبيق طريقة الاهلاك الجديدة بأثر رجعي على السنوات السابقة
<u>-</u>	<u>٧٨</u>	

القيم المبدئية بإفترض تطبيق طريقة الإهلاك الجديدة بأثر رجعي :-

١٩٩٢	١٩٩٣	
<u>١١٤٦٠٠^(أ)</u>	<u>١٣٠٠٠٠</u>	الدخل قبل البنود غير العادية
<u>١١,٤٦</u>	<u>١٣</u>	عائد السهم العادي
<u>١٢٤٦٠٠^(ب)</u>	<u>١٠٠٠٠٠^(ب)</u>	صافي الدخل
<u>١٢,٤٦</u>	<u>١٠</u>	عائد السهم العادي

الملاحظة أ : التغير في طريقة الإهلاك :-

في سنة ١٩٩٣ تم حساب إهلاك المباني باستخدام طريقة القسط الثابت، وإبتداءً من سنة ١٩٩١ كان إهلاك المباني يُحسب على أساس طريقة مجموع أرقام السنوات. وقد إستخدمت طريقة الإهلاك الجديدة لأن . . . [يوضع مبرر تغيير طريقة الإهلاك] . . . وتم تطبيق الطريقة الجديدة بأثر رجعي على السنوات السابقة لتحديد الأثر المجمع. وقد نتج عن هذا التغير زيادة في الدخل قبل البنود غير العادية لسنة ١٩٩٣ بمقدار ٣٠٠٠ ج تقريباً (٣٠٠ - ج للسهم). وقد أدرج التعديل المقابل لتطبيق الطريقة الجديدة بأثر رجعي - وقدره ٧٨٠٠ ج - في دخل سنة ١٩٩٣. وقد عُدلت المقادير الافتراضية بقائمة الدخل بالأثر الناتج عن تطبيق طريقة الإهلاك بأثر رجعي، مع أثر ذلك على ضريبة الدخل

هذه الحسابات ليست جزءاً من القوائم المالية

أ - تم حساب الدخل المبدئي قبل البنود غير العادية كما يلي :

١١١٠٠٠	الدخل قبل البنود غير العادية (سنة ١٩٩٢) بدون تعديل
٣٦٠٠	الزيادة في الإهلاك المعجل عن إهلاك القسط الثابت [سنة ١٩٩٢]، خالص الضريبة
<u>١١٤٦٠٠</u>	الدخل المبدئي قبل البنود غير العادية [بعد التعديل]

ب - تم حساب صافي الدخل بعد إضافة أو طرح البنود غير العادية كما يلي :

١٩٩٢	١٩٩٣	
<u>١١٤٦٠٠</u>	<u>١٣٠٠٠٠</u>	الدخل قبل البنود غير العادية
<u>١٠٠٠٠</u>	<u>(٣٠٠٠٠٠)</u>	البنود غير العادية
<u>١٢٤٦٠٠</u>	<u>١٠٠٠٠٠</u>	صافي الدخل

التغير المحاسبي بأثر رجعي Retroactive - Effect Type Accounting Change

في بعض الحالات يمكن التعامل مع التغير في المبادئ المحاسبية بأثر رجعي . وفي ظل هذه الطريقة يتم حساب الأثر المجمع للطريقة الجديدة على القوائم المالية في بداية الفترة . ويتم تعديل القوائم المالية التي سبق إعدادها عن الفترات السابقة عن طريق إعادة تصوير هذه القوائم بصورة تتفق مع المبدأ المحاسبي الجديد . ويعالج أي جزء من هذا الأثر المجمع يرجع الى سنوات مالية سابقة على تلك السنوات التي يلزم عرضها في عملية المقارنة كتعديل لرصيد الأرباح المحتجزة في بداية أول سنة من هذه السنوات المعروضة في المقارنة . وفي مثل هذه الحالات ، يجب الإفصاح عن طبيعة التغير ومبرر إجراءه وأثره على صافي الدخل وقيم عائد السهم عن كل فترة من الفترات المعروضة في المقارنة . وهناك خمسة حالات تستلزم تعديل القوائم المالية للفترات السابقة وهي :

- ١ - التغير من طريقة LIFO في تقويم المخزون إلى طريقة أخرى .
- ٢ - تغيير طريقة المحاسبة عن عقود الإنشاء طويلة الأجل .
- ٣ - التغير من أو إلى طريقة التكلفة الكلية في المحاسبة بالصناعات الاستخراجية .
- ٤ - إصدار الشركة لقوائم مالية للمرة الأولى بغرض الحصول على رأس مال إضافي أو إتمام عملية اندماج أو تسجيل أوراق مالية بالبورصة [يستخدم هذا الإجراء عادة في الشركات ذات الإكتتاب المغلق التي لا تلتزم بنشر القوائم المالية التي تعدها بصورة عامة ، ولا تلتزم عادة بتطبيق المعايير الصادرة عن الجهات المهنية] .

وهناك العديد من الأسباب لتقرير المهنة لهذه الإستثناءات ، من أهمها أن التقرير عن الأثر المجمع لهذه التغيرات المحاسبية في فترة إجراءها فقط قد يكون له أثر كبير على صافي دخل هذه الفترة بما يجعل رقم صافي الدخل [ومن ثم عائد السهم] مضللاً للمستخدم ، مما يستدعي ضرورة تعديل القوائم المالية المعدة عن الفترات السابقة حتى لا تتأثر قابليتها للمقارنة .

ولتوضيح طريقة التغير بأثر رجعي ، إفترض أن شركة Denson للبناء كانت تقوم بالمحاسبة عن دخلها من عقود الإنشاء طويلة الأجل بإستخدام طريقة العقد الكامل . وفي سنة ١٩٩٣ ، تحولت الشركة لإستخدام طريقة نسبة الإتمام ، وذلك لأن الشركة تعتقد أن هذا المدخل الأخير يوفر مقياس أكثر ملاءمة للدخل المكتسب . وقد كانت الشركة تستخدم طريقة العقد الكامل للأغراض الضريبية [إفترض أن معدل الضريبة المنصوص عليه ٤٠٪] وتخطط للاستمرار في إستخدام نفس الطريقة في المستقبل .

وفيما يلي بعض المعلومات المتاحة للتحليل :

الفرق في الدخل			الدخل قبل الضريبة من :		
الأثر الضريبي	الفرق	الأثر على الدخل	العقد	نسبة	السنة
(خالص الضريبة)			الكامل	الانعام	
١٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	قبل سنة ١٩٩٢
١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٨٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	في سنة ١٩٩٢
					الاجمالي في
١٣٢٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٨٨٠٠٠	٥٦٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠	بداية ١٩٩٣
٦٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	في ١٩٩٣

ويكون القيد اللازم لتسجيل التغير في سنة ١٩٩٣ كما يلي :

٢٢٠٠٠٠	من حـ / عمليات تحت الإنشاء
٨٨٠٠٠	إلى حـ / إلتزام الضريبة المؤجلة
١٣٢٠٠٠	إلى حـ / الأرباح المحتجزة.

حيث يزداد حساب العمليات تحت الإنشاء بمبلغ ٢٢٠٠٠٠ ج، والذي يمثل تعديل دخل الفترات السابقة بمقدار ١٣٢٠٠٠ وتعديل مصروف الضريبة في السنوات السابقة بمقدار ٨٨٠٠٠ ج. ويُستخدم حساب إلتزام الضرائب المؤجلة للاعتراف بالإلتزام الضريبي عن القيم الخاضعة للضرائب في المستقبل. بمعنى أنه في الفترات المستقبلية سيكون الدخل الخاضع للضريبة أعلى من الدخل الدفترى نتيجة للفروق المؤقتة الحالية، ومن ثم فإنه يجب التقرير عن إلتزام ضرائب مؤجلة في الفترة الحالية. وسوف يظهر الجزء الأخير من قائمة دخل شركة Denson - قبل إدخال الأثر الرجعي للتغير في المبدأ المحاسبي - كما يلي :

قبل أثر التغير المحاسبي		قائمة الدخل
١٩٩٢	١٩٩٣	
٩٦٠٠٠ ^(١)	١١٤٠٠٠ ^(٢)	صافي الدخل
		القيمة لكل سهم
-٩٦	١,١٤	عائد السهم (١٠٠٠٠٠ سهم)

أ - تم حساب صافي دخل الفترتين كما يلي :-

$$\begin{array}{rcl} 1993 & 190000 & - (190000 \times 40\%) = 1114000 \\ 1992 & 160000 & - (160000 \times 40\%) = 96000 \end{array}$$

وبفرض أن رصيد الأرباح المحتجزة في بداية سنة ١٩٩٢ يبلغ ١٦٠٠٠٠٠ ج، فإن قائمة الأرباح المحتجزة قبل إدخال الأثر الرجعي للتغير في المبدأ المحاسبي سوف تظهر كما يلي :

قائمة الأرباح المحتجزة		
١٩٩٢	١٩٩٣	
١٦٠٠٠٠٠	١٦٩٦٠٠٠	رصيد أول العام
٩٦٠٠٠	١١٤٠٠٠	صافي الدخل
<u>١٦٩٦٠٠٠</u>	<u>١٨١٠٠٠٠</u>	رصيد آخر العام

وسوف يظهر الجزء الأخير من قائمة دخل شركة Denson بعد إدخال الأثر الرجعي للتغير في المبدأ المحاسبي كما يلي :

قائمة الدخل		
١٩٩٢	١٩٩٣	
١٠٨٠٠٠ ^(١)	١٢٠٠٠٠ ^(١)	صافي الدخل
<u>١,٠٨</u>	<u>١,٢</u>	القيم لكل سهم عائد السهم (١٠٠٠٠٠ سهم)

أ - تم حساب صافي دخل الفترتين كما يلي :-

$$\begin{array}{rcl} 1993 & 200000 & - (200000 \times 40\%) = 120000 \text{ ج.} \\ 1992 & 180000 & - (180000 \times 40\%) = 108000 \text{ ج.} \end{array}$$

كما سيتم التقرير عن التعديل الخاص بالأثر المجمع للتغير المحاسبي في قائمة الأرباح المحتجزة المقارنة كما يلي :

قائمة الأرباح المحتجزة		
١٩٩٢	١٩٩٣	
١٦٠٠٠٠٠	١٦٩٦٠٠٠	رصيد أول المدة (كما سبق التقرير عنه)
		يضاف : التعديل الخاص بالأثر المجمع لتطبيق الطريقة الجديدة في
		المحاسبة عن العقود طويلة الأجل بأثر رجعي على السنوات
١٢٠٠٠٠	١٣٢٠٠٠	السابقة (ملاحظة أ)
١٧٢٠٠٠٠	١٨٢٨٠٠٠	الرصيد المعدل في أول المدة
١٠٨٠٠٠	١٢٠٠٠٠	صافي الدخل
١٨٢٨٠٠٠	١٩٤٨٠٠٠	الرصيد في نهاية المدة

ملاحظة أ : تغيير طريقة المحاسبة عن العقود طويلة الأجل :-

في سنة ١٩٩٣ قامت الشركة بالمحاسبة عن إيرادات وتكاليف العقود الإنشائية طويلة الأجل باستخدام طريقة نسبة الإتمام، في حين أن الإيرادات والتكاليف كانت تُحدد خلال السنوات السابقة باستخدام طريقة العقد الكامل. وقد استخدمت الطريقة الجديدة في المحاسبة عن العقود طويلة الأجل بسبب... (يُعرض تبرير التغير في المبدأ المحاسبي)... وقد أعيد تصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة لتطبيق الطريقة الجديدة بأثر رجعي. وقد استمرت الشركة في استخدام طريقة العقد الكامل للأغراض الضريبية. وقد تمثل أثر التغير المحاسبي في زيادة دخل سنة ١٩٩٣ بمقدار ٦٠٠٠ ج بعد الضرائب، وزيادة الدخل الذي سبق التقرير عنه في سنة ١٩٩٢ بمقدار ١٢٠٠٠ ج بعد الضرائب. وقد تم تعديل أرصدة الأرباح المحتجزة في ١٩٩٢، ١٩٩٣ بأثر تطبيق طريقة المحاسبة الجديدة بأثر رجعي.

حيث يلاحظ أن هذه القوائم المقارنة عن سنتين تختلف بصورة واضحة عن القوائم المقارنة في ظل الطريقة السابقة. حيث لا توجد ضرورة لأية معلومات إفتراضية Pro-Forma عند معالجة التغيرات في المبادئ المحاسبية بأثر رجعي، وذلك بسبب تعديل أرقام الدخل عن الفترات السابقة. كما أن هذا العرض المقارن عن سنتين يتضمن قائمة أرباح محتجزة مطولة للإشارة إلى التسويات المطلوبة لتعديل أرصدة الأرباح المحتجزة. ففي سنة ١٩٩٢ تم تعديل رصيد أول المدة بالزيادة في مقدار الدخل في ظل طريقة نسبة الإتمام عن مقداره في ظل طريقة العقد الكامل قبل سنة ١٩٩٢ [١٢٠٠٠٠ ج]. وفي سنة ١٩٩٣، تم تعديل رصيد أول المدة بالفرق المجمع السابق وقدره ١٢٠٠٠٠ ج علاوة على ١٢٠٠٠ ج إضافية سنة ١٩٩٢.

ولا يلزم إجراء أي من هذه التعديلات عند استخدام طريقة التغير المحاسبي بأثر

مجمع السابقة، وذلك لأن الأثر المجمع للتغير على صافي الدخل يتم التقرير عنه في قائمة الدخل عن الفترة الحالية دون إعادة تصدير التقارير المالية لأي فترة سابقة. وتعد قائمة الأرباح المحتجزة بصفة معتادة عند عرض القوائم المالية المقارنة بغض النظر عن نوع التغير المحاسبي وطريقة معالجته، وقد تم إظهارها في المثال الخاص بطريقة التغير بأثر رجعي فقط لتوضيح العمليات الحسابية الإضافية المطلوبة في ظل هذه الطريقة.

التحول إلى طريقة LIFO

Change to LIFO Method

تطالب المهنة بصفة عامة بإظهار الأثر المجمع لأي تغير محاسبي في قائمة الدخل بين جزئي «البنود غير العادية» و «صافي الدخل»، باستثناء الحالات المذكورة في الجزء السابق. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القاعدة لا تنطبق أيضاً عندما تتحول الشركة إلى طريقة LIFO في تقويم المخزون. ففي مثل هذه الحالة، يتمثل مخزون الأساس الذي يُستخدم في كل العمليات الحسابية التالية في ظل طريقة LIFO في مخزون أول المدة التي تم فيها استخدام الطريقة. ولا يجرى أي تعديل على دخل الفترات السابقة لأنه أمر صعب من الناحية العملية. فتعديل القوائم السابقة في ظل طريقة LIFO سوف يخضع للافتراضات الخاصة بالسنوات المختلفة التي نشأت فيها طبقات Layers المخزون، وسوف تؤدي هذه الافتراضات إلى حساب عدد من أرقام الدخل المختلفة. وقد يكون التعديل الوحيد المطلوب عند إجراء هذا التحول هو تقويم مخزون أول المدة على أساس التكلفة بدلاً من التكلفة أو السوق أيهما أقل.

وبذلك ينحصر الإفصاح في إظهار أثر التغير على نتائج العمليات في فترة إجراء هذا التغير. كما يجب توضيح أسباب عدم الإفصاح عن الحسابات الخاصة بالأثر المجمع للتغير والقيم الافتراضية الخاصة بالسنوات السابقة. وأخيراً، فإن الشركة يجب أن تفصح عن مبرر التحول إلى طريقة LIFO.

وفي الممارسة العملية تؤجل العديد من الشركات تطبيق طريقة LIFO بصورة رسمية إلى نهاية السنة المالية وبذلك يكون لدى الإدارة فرصة لتقدير الأثر الذي سيحدثه هذا التغير على القوائم المالية وتقويم جدوى هذا التغير للأغراض الضريبية. وكما سبق القول في الفصل الثامن، فإن العديد من الشركات تتحول إلى طريقة LIFO بسبب المزايا التي تتضمنها هذه الطريقة لتقويم المخزون في فترات التضخم.

التغيرات في التقدير المحاسبي CHANGES IN ACCOUNTING ESTIMATE

يتطلب عرض القوائم المالية إجراء عمليات تقدير لآثار ظروف أو أحداث مستقبلية. وطالما أنه لا يمكن التأكد من هذه الظروف والأحداث المستقبلية وآثارها على القوائم المالية، فإن عملية تقديرها تتطلب ممارسة قدر من الحكم الشخصي. وسوف تتغير التقديرات المحاسبية مع وقوع أحداث جديدة أو إكتساب المزيد من الخبرة أو الحصول على معلومات إضافية. وفيما يلي بعض الأمثلة على البنود التي تتطلب تقديرات :-

- ١ - حسابات القبض المشكوك في تحصيلها.
- ٢ - تقادم المخزون.
- ٣ - الأعمار الانتاجية للأصول وقيم النفاية لها.
- ٤ - الفترات المستفيدة من التكاليف المؤجلة.
- ٥ - الإلتزامات المقابلة لتكاليف الضمان وضرائب الدخل.
- ٦ - الإحتياطات التعدينية الممكن استخلاصها.

ويجب معالجة التغيرات في التقديرات بصورة مستقبلية، بمعنى أنه لا يجب إجراء أية تغييرات على النتائج التي سبق التقرير عنها حيث لا تُعدل أرصدة أول المدة ولا تُجرى أي محاولة لتعديل الفترات السابقة، ولا يُقرر عن القيم الوهمية Pro Forma الخاصة بالفترات السابقة. ولكن آثار كل التغيرات في التقديرات المحاسبية تتم المحاسبة عنها في :-

- ١ - فترة التغير إذا كان التغير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو
- ٢ - فترة التغير والفترات المستقبلية إذا كان التغير يؤثر على كل منها. ونتيجة لذلك، فإن التغيرات في التقديرات المحاسبية يُنظر إليها على أنها عمليات تصحيح وتعديل عادية ومتكررة، ونتيجة طبيعية للعملية المحاسبية، ومن ثم لا يُسمح فيها بالمعالجة بأثر رجعي.

فالظروف المتعلقة بالتغير في التقدير المحاسبي تختلف عن تلك الظروف المحيطة بالتغير في المبدأ المحاسبي. فإذا تمت معالجة التغيرات في التقدير المحاسبي بأثر رجعي، فسوف تحدث تعديلات مستمرة في دخل الفترات السابقة. حيث يبدو من المناسب قبول وجهة النظر القائلة بأنه بسبب وجود ظروف أو أحداث مستجدة، فإنه يجب إجراء تعديل للإتفاق مع الموقف الجديد ويجب معالجة هذا التعديل في الفترة الحالية والفترات المستقبلية فقط.

ولتوضيح ذلك، فقد قامت شركة Cals بشراء مبنى بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ج وقدر عمره الإنتاجي في البداية بمدة ١٥ سنة وبدون قيمة نفاية. وقد تم تسجيل إهلاك المبنى لمدة ٥ سنوات على أساس القسط الثابت. وفي ١ يناير ١٩٩٣ تم تعديل العمر الانتاجي للمبنى حيث قدر أن عمره الانتاجي الكلي سوف يصل إلى ٢٥ سنة. وبفرض أن العمر الانتاجي متماثل لكل من الأغراض المحاسبية والضريبية، فإن أرصدة الحسابات في بداية السنة السادسة ستكون كما يلي :-

المباني	٣٠٠٠٠٠
ناقص: مجمع إهلاك المباني [٢٠٠٠٠ ج × ٥ سنوات]	١٠٠٠٠٠
القيمة الدفترية للمباني	<u>٢٠٠٠٠٠</u>

ويكون قيد تسجيل الإهلاك عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

١٠٠٠٠	من حـ / مصروف الإهلاك
١٠٠٠٠	إلى حـ / مجمع إهلاك المباني

حيث تم حساب عبء الإهلاك وقدره ١٠٠٠٠ ج كما يلي :-

$$\text{عبء الإهلاك} = \frac{\text{القيمة الدفترية للأصل}}{\text{العمر الانتاجي المتبقي له}} = \frac{٢٠٠٠٠٠ \text{ ج}}{٢٥ \text{ سنة} - ٥ \text{ سنوات}} = ١٠٠٠٠ \text{ ج}$$

وفي بعض الأحيان تصعب التفرقة بين التغير في تقدير محاسبي والتغير في مبدأ محاسبي، فعندما تتحول شركة معينة من تأجيل بعض تكاليف التسويق ثم استفادها خلال الفترات المستقبلية إلى تسجيل هذه التكاليف كمصروفات بمجرد تحملها لأن المنافع المستقبلية لهذه التكاليف قد أصبحت محل شك، فهل يمثل هذا تغير في تقدير محاسبي أم تغير في مبدأ محاسبي؟ في مثل هذه الحالة، عندما يكون من المستحيل تحديد ما إذا كان التغير يمثل تغيراً في تقدير أم في مبدأ، فإنه يجب إعتباره تغيراً في تقدير.

كما تحدث مشكلة مماثلة في التفرقة بين التغير في تقدير وتصحيح خطأ معين، رغم أن الإجابة في مثل هذه الحالة تكون أكثر وضوحاً. فكيف يمكننا أن نحدد ما إذا كانت الشركة قد أغفلت معلومات في فترات سابقة [خطأ] أم أن هذه المعلومات تُتاح الآن أمام الشركة لأول مرة [تغير في تقدير]؟ فمن الضروري وضع التصنيف المناسب لمثل هذه الحالات، لأن المعالجة المحاسبية لعمليات تصحيح الأخطاء تختلف عن معالجة التغيرات في التقديرات. والقاعدة العامة لذلك هي أن التقديرات المتأنية التي تثبت فيما

بعد عدم صحتها يجب إعتبارها تغيرات في التقديرات حيث لا يجب إعتبار التعديل تصحيح خطأ إلا إذا كان هذا التقدير قد سبق حسابه بصورة غير صحيحة بسبب نقص الخبرة أو بسوء نية. ولا يوجد خط فاصل واضح في مثل هذه الحالات، ولذلك يجب على المحاسب ممارسة الحكم الشخصي الجيد في ضوء كل الظروف المتاحة.

التقرير عن التغير في الوحدة المحاسبية

REPORTING A CHANGE IN ENTITY

إن التغير المحاسبي الذي ينتج عنه إعداد قوائم مالية تمثل في الواقع قوائم لوحدة محاسبية مختلفة يجب التقرير عنه عن طريق إعادة تصوير القوائم المالية لكل الفترات السابقة المعروضة في المقارنة وذلك لعرض المعلومات المالية الخاصة بهذه الوحدة المحاسبية الجديدة عن كل الفترات.

ومن أمثلة التغير في وحدة التقرير المالي مايلي :-

- ١ - عرض قوائم موحدة بدلاً من القوائم المالية للشركات منفردة.
- ٢ - تغيير بعض الشركات التابعة التي تمثل مجموعة الشركات التي تُعد عنها قوائم مالية موحدة. Consolidated.
- ٣ - تغيير بعض الشركات المدرجة في قوائم مالية مجمعة أو مدمجة Combined
- ٤ - المحاسبة بطريقة تجميع المصالح Pooling of Interests
- ٥ - التغير في طريقة المحاسبة عن الشركات التابعة والاستثمارات. ولا ينتج التغير في وحدة التقرير المالي عن تكوين أو توقف أو شراء أو التخلص من إحدى الشركات التابعة أو أي وحدة أعمال أخرى.

ويجب أن تفصح القوائم المالية عن السنة التي حدث فيها التغير في وحدة التقرير المالي عن طبيعة هذا التغير وسبب إجراءه. كما يجب التقرير عن أثر التغير على الدخل قبل البنود غير العادية أو صافي الدخل وقيم عائد السهم عن كل الفترات المعروضة. ولا يلزم تكرار هذه الجوانب للإفصاح في القوائم المالية للفترات التالية.

التقرير عن عملية تصحيح الخطأ

REPORTING A CORRECTION OF AN ERROR

تناولت نشرة APB رقم ٢٠ أيضاً كيفية معالجة عملية تصحيح خطأ معين في القوائم المالية، حيث لم يسبق إصدار أي نشرات رسمية في هذا الخصوص. وقد أعاد معيار

FASB رقم ١٦ التأكيد على النتائج التي تضمنتها نشرة APB رقم ٢٠. فأي منشأة أعمال، كبيرة كانت أم صغيرة، لا تخلو من أخطاء. ومع ذلك، فإنه يمكن تخفيض مخاطر الأخطاء الهامة نسبياً عن طريق وضع نظام جيد للمراقبة الداخلية وتطبيق إجراءات محاسبية دقيقة.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الأخطاء المحاسبية :-

- ١ - التغير من مبدأ محاسبي غير متعارف عليه إلى مبدأ محاسبي متعارف عليه، حيث يعني ذلك أن القوائم المالية للفترة السابقة كانت معروضة بشكل غير صحيح بسبب تطبيق مبدأ محاسبي غير سليم. ومن أمثلة ذلك، التغير من الأساس النقدي في المحاسبة إلى أساس الإستهقاق.
- ٢ - الأخطاء الحسابية الناتجة عن عمليات الجمع والطرح وخلافه. مثل الخطأ في تجميع قوائم جرد المخزون عند حساب قيمة المخزون.
- ٣ - التغيرات في التقديرات التي تحدث لأن التقديرات كانت معدة في البداية بسوء نية؛ ومن أمثلة ذلك استخدام معدل إهلاك غير واقعي بصورة واضحة.
- ٤ - حدوث بعض الإهمال مثل عدم إثبات إستحقاق أو تأجيل مصروفات وإيرادات معينة في نهاية الفترة.
- ٥ - سوء استخدام بعض الحقائق، مثل عدم استخدام قيمة النفاية في حساب المقدار الخاضع للإهلاك في طريقة القسط الثابت.
- ٦ - التصنيف غير الصحيح لتكلفة معينة كمصروف وليس أصل، والعكس.

وبمجرد إكتشاف الأخطاء، فإنه يجب تصحيحها بالقيود المناسبة في الحسابات والتقرير عنها بالقوائم المالية. وتطالب المهنة بمعالجة عمليات تصحيح الأخطاء كتعديلات للفترة السابقة، بحيث تُسجل في السنة التي إكتُشف فيها الخطأ ويُقرر عنها في القوائم المالية، كتعديل لرصيد الأرباح المحتجزة في أول المدة. وعند عرض قوائم مالية مقارنة، فإنه يجب تعديل القوائم السابقة المتأثرة بتصحيح الخطأ. ولا يلزم تكرار جوانب الإفصاح المختلفة في القوائم المالية للفترة التالية.

ولتوضيح ذلك، فإنه في سنة ١٩٩٣ إكتشف المحاسب في شركة Selectric أنه في سنة ١٩٩٢ لم تسجل الشركة مصروف إهلاك قدره ٢٠٠٠٠ ج بالدفاتر عن مبنى تم إنشاؤه حديثاً في حين أدرج الإهلاك بصورة صحيحة في الإقرار الضريبي. وبسبب وجود العديد من الفروق المؤقتة، فقد كان صافي الدخل المقرر عنه سنة ١٩٩٢ يبلغ

١٥٠٠٠٠ ج في حين كان الدخل الخاضع للضريبة عن نفس العام ١١٠٠٠٠ ج وبالتالي فقد تم إجراء القيد التالي سنة ١٩٩٢ لتسجيل ضرائب الدخل [بفرض أن معدل الضريبة الساري سنة ١٩٩٢ يبلغ ٤٠٪] :-

٦٠٠٠٠	من حـ / مصروف ضريبة الدخل
٤٤٠٠٠	إلى حـ / ضريبة الدخل المستحقة
١٦٠٠٠	إلى حـ / إلتزام ضريبة مؤجلة .

وقد أدى خطأ إستبعاد مصروف إهلاك قدره ٢٠٠٠٠ ج سنة ١٩٩٢ إلى مايلي :-

٢٠٠٠٠	مصروف الإهلاك [١٩٩٢] مقدر بأقل من اللازم
٢٠٠٠٠	مجمع الإهلاك مقدر بأقل من اللازم
٨٠٠٠	مصروف ضريبة الدخل (١٩٩٢) مقدر بالزيادة [٢٠٠٠٠ ج × ٤٠٪]
١٢٠٠٠	صافي الدخل [١٩٩٢] مقدر بالزيادة
٨٠٠٠	إلتزام ضريبة الدخل مقدر بالزيادة [٢٠٠٠٠ ج × ٤٠٪]

ويكون قيد اليومية اللازم إجراؤه سنة ١٩٩٣ لتصحيح خطأ إستبعاد اهلاك قدره ٢٠٠٠٠ سنة ١٩٩٢ كما يلي :-

١٢٠٠٠	من حـ / الأرباح المحتجزة
٨٠٠٠	من حـ / إلتزام الضريبة المؤجلة
٢٠٠٠٠	إلى حـ / مجمع اهلاك المباني .

ويتم إجراء نفس هذا القيد لتسجيل تصحيح الخطأ سواء تم إعداد قوائم مالية عن فترة واحدة أو قوائم مالية مقارنة ، ومع ذلك فإن العرض في القوائم المالية سوف يختلف في الحالتين . فإذا كانت الشركة تُعد قوائم مالية عن فترة واحدة [غير مقارنة] ، فإنه يجب التقرير عن الخطأ كتعديل لرصيد الأرباح المحتجزة في أول الفترة التي إكتشف فيها الخطأ ، كما يتضح مما يلي :

الأرباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٣ :-

٣٥٠٠٠٠	الرصيد السابق التقرير عنه
٢٠٠٠٠	تصحيح خطأ [إهلاك]
٨٠٠٠	ناقص : تخفيض ضريبة الدخل المتعلقة به
٣٣٨٠٠٠	رصيد الأرباح المحتجزة المعدل في ١ يناير ١٩٩٣
٤٠٠٠٠٠	يضاف : صافي دخل سنة ١٩٩٣
٧٣٨٠٠٠	الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

وعند إعداد قوائم مالية مقارنة، فإنه يجب إجراء تعديلات لتصحيح قيم كل الحسابات المتأثرة المقرر عنها في القوائم المالية لكل الفترات المالية المعروضة في المقارنة. حيث يجب تعديل بيانات كل فترة مالية معروضة في المقارنة على الأساس الصحيح، كما يجب إظهار الأثر المجمع للتصحيح كتعديل للأرباح المحتجزة لأول سنة في المقارنة. على سبيل المثال، فإنه في حالة شركة Selectric السابقة، فإن خطأ حذف إهلاك قدره ٢٠٠٠٠ ج سنة ١٩٩٢، والذي تم إكتشافه سنة ١٩٩٣، يؤدي لتعديل القوائم المالية لسنة ١٩٩٢ عند عرضها بصورة مقارنة مع القوائم المالية لسنة ١٩٩٣. حيث سيلزم تعديل الحسابات التالية [عند عرضها بصورة مقارنة مع حسابات سنة ١٩٩٣] في القوائم المالية لسنة ١٩٩٢ :-

في الميزانية

زيادة	٢٠٠٠٠	مجمع إهلاك المباني
نقص	٨٠٠٠	إلتزام الضريبة المؤجلة
نقص	١٢٠٠٠	الأرباح المحتجزة، رصيد آخر المدة

في قائمة الدخل

زيادة	٢٠٠٠٠	مصروف إهلاك المباني
نقص	٨٠٠٠	مصروف الضريبة
نقص	١٢٠٠٠	صافي الدخل

في قائمة الأرباح المحتجزة:

الأرباح المحتجزة، رصيد آخر المدة [نتيجة إنخفاض صافي دخل الفترة] ١٢٠٠٠ نقص

وتعد القوائم المالية لسنة ١٩٩٣ بصورة مقارنة مع قوائم سنة ١٩٩٢ كما لو أن هذا الخطأ لم يكن قد وقع. ويجب أن تتضمن هذه القوائم المقارنة في سنة ١٩٩٣ - على الأقل - ملاحظة على القوائم المالية تنبه إلى تعديل القوائم المالية لسنة ١٩٩٢ وتُفصح عن أثر هذا التصحيح على الدخل قبل البنود غير العادية، صافي الدخل والمقادير المتعلقة بها لكل سهم.

SUMMARY OF ملخص للتغيرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء ACCOUNTING CHANGES AND CORRECTIONS OF ERRORS

لقد أدى وضع القواعد العامة للتقرير عن التغيرات المحاسبية وعمليات تصحيح الأخطاء إلى المساعدة في حل العديد من المشاكل المحاسبية الجوهرية طويلة الأجل.

ولكن بسبب التنوع في الحالات وخصائص البنود التي تظهر في الممارسة، فإن تطبيق الحكم الشخصي المهني يكتسب أهمية فائقة. وعند تطبيق هذه القواعد، فإن الهدف الرئيسي هو خدمة مستخدم القوائم المالية، ويتطلب تحقيق مثل هذه الخدمة المزيد من الدقة، الإفصاح الكامل والبعد عن النتائج المضللة. وفيما يلي ملخص للحالات والمعالجات الأساسية المعروضة في المناقشة السابقة.

١ - التغيرات في المبادئ المحاسبية (القاعدة العامة)

يستخدم مدخل التقرير في فترة التغير عن طريق :

- أ - التقرير عن نتائج الفترة الحالية على الأساس الجديد.
- ب - التقرير عن الأثر المجمع للتعديل في قائمة دخل الفترة الحالية بين «البنود غير العادية» و«صافي الدخل».
- ج - عرض القوائم المالية للفترات السابقة بدون تعديل.
- د - التقرير عن بيانات مبدئية عن الدخل وعائد السهم لك الفترات السابقة المعروضة في المقارنة.

٢ - التغيرات في المبادئ المحاسبية (إستثناءات).

يستخدم مدخل الأثر الرجعي عن طريق :

- أ - تعديل القوائم المالية لكل الفترات السابقة المعروضة بالمقارنة.
- ب - الإفصاح في فترة التغير عن أثر التغير على صافي الدخل وعائد السهم لكل الفترات السابقة المعروضة.
- ج - التقرير عن التعديل في رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة في قائمة الأرباح المحتجزة.

يستخدم مدخل التحول إلى LIFO عن طريق :

- أ - عدم تعديل دخل السنوات السابقة.
- ب - استخدام مخزون أول المدة في سنة التحول إلى LIFO كمخزون أساس لكل العمليات الحسابية التالية لطريقة LIFO.
- ج - الإفصاح عن أثر التغير على السنة الحالية وعن أسباب عدم عرض الأثر المجمع للتغير والقيم المبدئية عن الفترات السابقة في القوائم المالية.

٣ - التغيرات في التقديرات المحاسبية :-

يستخدم مدخل التقرير في الفترات الحالية والمستقبلية عن طريق :-

- أ - إعداد القوائم المالية عن الفترة الحالية والفترات المستقبلية على الأساس الجديد.
- ب - عرض القوائم المالية للفترات السابقة بدون تعديل.
- ج - عدم إجراء أية تعديلات على أرصدة أول الفترة الحالية، وعدم عرض أية قيم مبدئية عن الفترات السابقة.

٤ - التغيرات في وحدة التقرير :-

يستخدم مدخل الأثر الرجعي عن طريق :-

- أ - إعادة تصدير القوائم المالية لكل الفترات السابقة المعروضة في المقارنة.

- ب - الإفصاح في سنة التغير عن أثره على بيانات صافي الدخل وعائد السهم عن كل الفترات السابقة المعروضة في المقارنة.
- هـ - التغيرات الراجعة إلى أخطاء :-
- يستخدم مدخل الأثر الرجعي عن طريق :-
- أ - تصحيح القوائم المالية لكل الفترات السابقة المعروضة في المقارنة.
- ب - تعديل رصيد الأرباح المحتجزة في بداية أول مدة معروضة في المقارنة عندما تتعدى آثار الخطأ إلى فترة سابقة على تلك الفترة الأولى.

ولا تُعتبر تغيرات المبادئ المحاسبية مناسبة إلا إذا أوضحت الشركة أن المبدأ المحاسبي البديل المتعارف عليه مفضل preferable عن المبدأ المستخدم حالياً. وعند تطبيق القواعد المهنية في هذا الصدد، فإن عمليات التفضيل بين المبادئ المحاسبية يجب أن تتحدد على أساس ما إذا كان المبدأ الجديد يشكل تحسناً في التقرير المالي أم لا، وليس على أساس الأثر على ضريبة الدخل فقط. ولكن ليس من السهل عادة تحديد ما يشكل تحسناً في التقرير المالي. فكيف يمكن قياس مثل هذه الأفضلية أو هذا التحسن؟ فالشركة التي تتحول لاستخدام طريقة FIFO في تقويم المخزون - مثلاً - تعلن أن هذا التغير في المبادئ المحاسبية يؤدي إلى مقابلة أفضل بين التكاليف الجارية والإيرادات الجارية. وعلى عكس ذلك، فقد تتحول شركة أخرى من طريقة LIFO إلى طريقة LIFO لأنها ترغب في التقرير عن مخزون آخر المدة بصورة أكثر واقعية. فكيف يمكن للمحاسب تحديد أي هذين الرأيين هو الأفضل؟ إن المراجع يجب أن يكون لديه «معيار» أو «هدف» معين يُستخدم كأساس في تحديد الطريقة الأكثر تفضيلاً. ولأنه لا يوجد معيار أو هدف عام متعارف عليه، فإن هذه المشكلة في تحديد الأفضلية سوف تستمر بنفس الصعوبة.

دوافع التغير

MOTIVATIONS FOR CHANGE

من الصعب دائماً تحديد المعايير المحاسبية التي تحظى بأكبر دعم نظري، حيث أن هناك العديد من الجوانب الأخرى التي تجعل عملية وضع المعايير المحاسبية أكثر تعقيداً. حيث تنبع هذه الجوانب من حقيقة أن المديرين [وغيرهم] لهم مصلحة خاصة Self-interest في كيفية إظهار القوائم المالية لحالة الشركة. فالمديرون بطبيعة الحال يرغبون في إظهار أدائهم المالي في أبهى صورة. فالصورة الجيدة للربح يمكن أن تؤثر على المستثمرين، كما أن الموقف القوي للسيولة يمكن أن يؤثر على الدائنين. ومع ذلك،

فإن صورة الربح الجيدة جداً يمكن أن تقدم لمفاوضي إتحادات العمال سلاحاً قوياً أثناء محادثاتهم مع الشركة. كما أنه إذا قامت الحكومة بإنشاء لجنة تسعير لتنظيم أسعار الشركات خلال فترات التضخم [كما فعلت الحكومة الأمريكية في بداية السبعينات]، فقد يعتقد المديرون أن الاتجاه المنخفض للأرباح سوف يُقنع لجنة التسعير هذه بالسماح للشركة بإجراء زيادة في أسعار البيع بها. وعلى ذلك، فإن المديرين قد تكون لديهم دوافع أرباح متنوعة وذلك بناء على الأوقات الاقتصادية والطرف الذي يرغبون في التأثير عليه.

وقد ألفت الأبحاث الحديثة المزيد من الضوء على أسباب تفضيل الشركات لطرق محاسبية معينة. وفيما يلي بعض هذه الأسباب :-

(١) التكاليف السياسية Political Costs فكلما أصبحت الشركات أكبر وأكثر ظهوراً من الناحية السياسية، فإن السياسيين والمنظمين يُكرسون لها المزيد من الاهتمام. ويقرر الكثيرون أن هؤلاء السياسيين والمنظمين يهتمون بمصالحهم الخاصة عن طريق فرض العديد من التنظيمات على هذه الشركات لمصلحة مؤيديهم. وعلى ذلك، فإنه كلما زاد حجم الشركة، كلما زاد احتمال أن تصبح معرضة لعمليات التنظيم الحكومي مثل مكافحة الاحتكار، وكلما زاد احتمال إلزامها بسداد ضرائب أعلى. ومن ثم فإن الشركات التي لها ظهور سياسي قد تحاول التقرير عن أرقام دخل منخفضة لتجنب تدخل المنظمين الحكوميين وفحصهم لأعمالها. فعن طريق التقرير عن أرقام دخل منخفضة، تأمل الشركة في عدم الظهور بمظهر المحتكر وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأطراف الأخرى مثل إتحادات العمال قد تكون أقل رغبة في المطالبة بزيادات في الأجور عندما يكون الدخل المقرر عنه منخفضاً. وعلى ذلك، فقد وجد الباحثون أنه كلما زاد حجم الشركة، كلما زاد احتمال إستخدامها للمداخل المنخفضة للدخل عند إنتقاء الطرق المحاسبية المستخدمة في التقرير المالي.

(٢) هيكل رأس المال :- فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هيكل رأس المال بالشركة يمكن أن يؤثر على إنتقاء الطرق المحاسبية بها. على سبيل المثال، فإن الشركة التي لديها نسبة ديون / حق ملكية عالية تكون أكثر تقيداً بشروط الديون. بمعنى أن الشركة قد تكون لديها شروط ديون Debt covenants تمنعها من سداد أية توزيعات إذا إنخفضت الأرباح المحتجزة بها عن مستوى معين. ونتيجة لذلك، فإن هذا النوع من الشركات يميل لإستخدام الطرق المحاسبية التي تؤدي لزيادة صافي الدخل. على سبيل

المثال ، فقد أشار بعض الكتاب إلى أن هيكل رأس المال بالشركة يؤثر على قرارها المتعلق باستنفاد أو رسملة تكلفة الفائدة. كما أشار كتاب آخرون إلى أن الشركات التي استخدمت طريقة التكلفة الكلية في المحاسبة بدلاً من طريقة الجهود الناجحة كانت لديها نسب ديون / حق ملكية عالية.

(٣) المكافآت الإدارية :- فإذا كانت المكافآت Bonus المسددة للإدارة مرتبطة بالدخل ، فقد وجد أن الإدارة سوف تتقي الطرق المحاسبية التي تعظم مكافآتها. وعلى ذلك ، فإنه عند الاختيار بين الطرق المحاسبية تشغل الإدارة بأثر التغيرات في الدخل المحاسبي على خطط المكافأة الإدارية.

(٤) تمهيد الدخل :- فالزيادات الظاهرة في الدخل تجذب إنتباه السياسيين والمنظمين والمنافسين. كما أن الزيادات الضخمة في الدخل تخلق بعض المشاكل مع الإدارة لأنه يصعب تحقيق نفس النتائج في السنة التالية. كما أن خطط المكافآت الإدارية قد تتخذ من هذه الأرقام الأعلى للدخل أساساً لها وتجعل من الصعب على الإدارة الحصول على مكافآت في السنوات التالية. وعلى عكس ذلك ، فإن الانخفاض الضخم في الدخل قد يمثل إشارة إلى أن الشركة تواجه متاعب مالية. كما أن الانخفاض الجوهرى في الدخل يُبرز إهتمام المساهمين والمقرضين وغيرهم من الأطراف بمدى مهارة الإدارة. وعلى ذلك ، فإن الشركات لديها الحافز على «إدارة» Manage أو «تمهيد» Smooth الدخل. ومن ثم تعتقد الإدارة أن تحقيق معدل زيادة ثابت في الدخل بنسبة ١٠٪ أفضل بكثير من تحقيق زيادة بنسبة ٣٠٪ في سنة معينة وإنخفاض بنسبة ١٠٪ في السنة التالية لها. وبمعنى آخر فإن الإدارة تفضل عادة التقرير عن دخل متزايد بصورة تدريجية وتقوم أحياناً بتغيير الطرق المحاسبية لضمان هذه النتيجة.

إن الإدارة تولى عناية خاصة للطرق المحاسبية التي تتبعها وعادة ما تقوم بتغيير هذه الطرق ليس لأسباب نظرية Conceptual ولكن لأسباب إقتصادية. وكما سبقت الإشارة على مدار هذا الكتاب ، فإن هذه الأطروحات قد أصبحت يُطلق عليها «أطروحات الآثار الإقتصادية» Economic consequences لأنها تركز على الأثر المتوقع للطريقة المحاسبية على سلوك المستثمرين ، الدائنين ، المنافسين ، الجهات الحكومية أو مديري الشركات التي تقوم بالتقرير المالي أنفسهم بدلاً من تناول المبررات النظرية للمعايير المحاسبية*.

* تستخدم جماعات الضغط أطروحات الآثار الإقتصادية - وهي كثيرة - في الضغط على جهات =

ولواجهة هذه الضغوط، أعلنت جهات وضع المعايير - مثل FASB ، كجزء من الاطار النظري لها - أنها سوف تقوم بتقدير جدوى المعايير المحاسبية المقترحة بصورة محايدة . بمعنى أنه لا يجب تقييم مدى دقة المعايير المحاسبية على أساس أثرها المحتمل على سلوك الأطراف المختلفة المتأثرة بها . حيث تعلن جهة وضع المعايير أنها غير منوطة بإختيار المعايير على أساس أنماط السلوك التي ترغب في تشجيعها وأنماط السلوك التي ترغب في الحد منها . وفي نفس الوقت، فإنه يجب الاعتراف بأن بعض المعايير سوف تؤثر على السلوك، ولكن تبرير هذه المعايير يجب أن يظل مستنداً لأسس نظرية وليس الى الآثار الاقتصادية لها .

ERROR ANALYSIS

تحليل الأخطاء

كما سبق القول، فإنه يندر وقوع أخطاء هامة نسبياً في الشركات الكبيرة لأن إجراءات المراقبة الداخلية بمثل هذه الشركات مقترنة بمثابرة المحاسبين بها على العمل بدقة تكفي عادة لاكتشاف أية أخطاء جوهرية في النظام المحاسبي . ولكن الأمر قد يختلف في المنشآت الأصغر، فقد لا تتمكن هذه المنشآت من إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية أو من تطبيق إجراءات المراقبة الضرورية للتأكد من أن البيانات المحاسبية تُسجل دائماً بصورة دقيقة .

وفي الممارسة العملية، لا تقوم الشركات بتصحيح الأخطاء المكتشفة التي ليس لها أثر جوهري على عرض القوائم المالية . على سبيل المثال، فإن عدم تسجيل أجور مستحقة قدرها ٥٠٠٠ ج عندما تكون جملة الأجور السنوية ١٧٥٠٠٠٠ ج وصافي الدخل عن العام ٩٤٠٠٠٠ ج لا يُعتبر خطأ جوهري ولا يلزم تصحيحه . وبالطبع، فإن تعريف الأهمية النسبية في هذا المجال من الأمور الصعبة، ويجب على المحاسبين أن يعتمدوا على الخبرة والحكم الشخصي في تحديد مدى ضرورة إجراء تصحيح لخطأ معين . ومن المفترض أن كل الأخطاء الواردة في هذه المناقشة هامة نسبياً وتتطلب التصحيح، كما أن هذا الجزء أيضا يتجاهل كل الآثار الضريبية لعمليات تصحيح الخطأ .

= وضع المعايير . وقد شاهدنا أمثلة على هذه الآراء في صناعة البترول والغاز حول طرق التكلفة الكلية والمجهودات الناجحة وفي المجال التقني في قضية الالتزام باستنفاد تكاليف البحث والتطوير بمجرد تحملها وخلاف ذلك الكثير .

وعند تحليل الخطأ يجب على المحاسب الاجابة عن ثلاثة أسئلة هي :

- ١ - ماهو نوع الخطأ الموجود؟
- ٢ - ماهي قيود اليومية المطلوبة لتصحيح هذا الخطأ؟
- ٣ - كيف يجب تعديل القوائم المالية بمجرد إكتشاف الخطأ؟

وكما سبق القول ، فإن المهنة تُطالب بمعالجة الأخطاء كتعديلات فترة سابقة والتقرير عنها في الفترة الحالية كتعديل لرصيد الأرباح المحتجزة في أول المدة . وعند عرض قوائم مقارنة ، يجب إعادة تصوير القوائم المالية للسنوات السابقة المتأثرة بعملية تصحيح الخطأ .

وهناك ثلاثة أنواع من الخطأ يمكن أن تحدث ، ولأن كل نوع منها له مواصفاته الخاصة ، فإنه من الضروري أن نفرق بينها .

أخطاء الميزانية :- Balance Sheet Errors

وهي أخطاء تؤثر على عرض حسابات الأصول ، الإلتزامات ، وحقوق المساهمين فقط . ومن أمثلتها تبويب أحد حسابات القبض قصيرة الأجل ضمن جزء الاستثمار بالميزانية أو تبويب أحد أوراق الدفع ضمن حسابات الدائنين أو تصنيف أحد الأصول الثابتة ضمن المخزون وعند إكتشاف مثل هذه الخطأ ، فإنه من الضروري إعادة تبويب هذا البند إلى موقعه الصحيح بالميزانية . وعند إعداد قوائم مقارنة تتضمن سنة الخطأ ، فإنه يُعاد تصدير ميزانية سنة الخطأ بصورة صحيحة .

أخطاء قائمة الدخل :- Income Statment Errors

وهي أخطاء تؤثر فقط على عرض الحسابات الاسمية في قائمة الدخل ، وتتضمن التبويب غير الصحيح للإيرادات والمصروفات . ومن أمثلتها تسجيل إيراد الفائدة كجزء من المبيعات ، أو تسجيل المشتريات كمصروف ديون معدومة أو تسجيل مصروف الاهلاك كمصروف فائدة ولا يؤثر خطأ التصنيف بقائمة الدخل على الميزانية أو على صافي الدخل . وعند إكتشاف مثل هذا الخطأ في سنة حدوثه ، فإنه يلزم إجراء قيد إعادة تبويب عند إكتشافه . ولكن إذا كان هذا الخطأ قد وقع في سنوات سابقة ، فلا يلزم إجراء أية قيود في تاريخ إكتشافه لأن حسابات السنة الحالية تكون معدة بصورة صحيحة . ولكن عند إعداد قوائم مقارنة تتضمن السنة التي حدث بها الخطأ سيتم تعديل قائمة الدخل عن هذه السنة بالصورة الصحيحة .

الأخطاء المؤثرة على الميزانية وقائمة الدخل :-

Balance sheet and Income Statement Effects

فالنوع الثالث من الأخطاء يؤثر على كل من الميزانية وقائمة الدخل . على سبيل المثال ، إفتراض أن ماسك الدفاتر قد أغفل إثبات الأجور المستحقة في نهاية الفترة المحاسبية . حيث يؤدي هذا الخطأ إلى تقدير المصروفات بأقل من اللازم وتقدير الإلتزامات بأقل من اللازم والمغالاة في صافي الدخل عن هذه الفترة . فهذا النوع من الأخطاء يؤثر على كل من الميزانية وقائمة الدخل ، ويُصنف إلى أخطاء متوازنة وأخطاء غير متوازنة .

فالأخطاء المتوازنة Counterbalancing هي أخطاء سيتم تعويضها أو تصحيحها على مدى فترتين . ففي المثال السابق ، فإن عدم تسجيل الأجور المستحقة يُعتبر خطأً متوازن لأن هذا الخطأ يعني :-

- ١ - المغالاة في تقدير صافي دخل الفترة الأولى
 - ٢ - تقدير مصروفات الأجور المستحقة (إلتزام) بأقل من اللازم
 - ٣ - تسجيل مصروف الأجور بأقل من اللازم .
- وفي الفترة التالية ، سيكون صافي الدخل مقدراً بأقل من اللازم ، ويُحدد مصروفات الأجور المستحقة [إلتزام] بصورة صحيحة ، كما أن مصروف الأجور سيُحدد بأكثر من اللازم ولكن على مدى فترة السنتين معا يكون :

- ١ - صافي الدخل صحيح
 - ٢ - مصروف الأجور صحيح
 - ٣ - إلتزام الأجور المستحقة في نهاية السنة الثانية صحيح
- وتتمثل أغلب الأخطاء المحاسبية التي تؤثر على كل من قائمة الدخل والميزانية في أخطاء متوازنة .

أما الأخطاء غير المتوازنة Non counterbalancing فهي أخطاء لا يتم تعويضها في الفترة المحاسبية التالية ، ومن أمثلتها عدم رسملة إحدى المعدات التي لها عمر إنتاجي ٥ سنوات . فإذا قمنا باستنفاد تكلفة هذا الأصل فور تحملها ، فإن المصروفات ستكون مقدرة بالزيادة في الفترة الأولى ومقدرة بالنقص في الفترات الأربع التالية . وفي نهاية السنة الثانية لا يتم إستعواض أثر هذا الخطأ بالكامل . حيث لا يكون صافي الدخل صحيحاً في مجمله إلا في نهاية السنة الخامسة فقط ، لأن الأصل يكون قد أهلك

بالكامل في هذا الوقت .

ويُعرف المحاسبون الأخطاء المتوازنة بأنها تلك الأخطاء التي تصحح نفسها على مدى فترتين متتاليتين ، في حين أن الأخطاء غير المتوازنة هي تلك الأخطاء التي تستغرق أكثر من سنتين لتصحيح نفسها . ونادراً ما يوجد خطأ لا ينعكس في فترات تالية ، ومن الأمثلة على هذه الحالات النادرة إستنفاد تكلفة الأرض - كأصل ثابت - بمجرد شراءها . فلأن الأرض غير قابلة للإهلاك ، فإن هذا الخطأ لا يمكن تعويضه من الناحية النظرية إلا عند بيع الأرض .

الأخطاء المتوازنة :

سوف يتم توضيح الأنواع المعتادة من الأخطاء المتوازنة في الصفحات التالية . وعند دراسة هذه الأمثلة ، فإنه من الضروري تذكر بعض النقاط وهي :-

أولاً : أن تحدد ما إذا كانت سجلات الفترة التي وجد فيها الخطأ قد إقفلت أم لا كما يلي :-

١ - السجلات قد إقفلت :

- أ - إذا كان الخطأ قد تم تعويضه بالفعل ، فلا يلزم إجراء أية قيود .
- ب - إذا لم يكن الخطأ قد تم تعويضه بعد ، فإنه يلزم إجراء قيد لتعديل الرصيد الحالي للأرباح المحتجزة .

٢ - السجلات لم تُقفّل بعد :

- أ - إذا كان الخطأ قد تم تعويضه بالفعل ونحن في السنة الثانية ، فإنه يلزم إجراء قيد لتصحيح الفترة الحالية وتعديل رصيد الأرباح المحتجزة في أول المدة .

- ب - إذا لم يكن الخطأ قد تم تعويضه بعد ، فإنه يلزم إجراء قيد لتعديل رصيد الأرباح المحتجزة في أول المدة وتصحيح الفترة الحالية .

ثانياً : عند إعداد قوائم مالية مقارنة ، فإنه يلزم تعديل المقادير الواردة بالقوائم لأغراض المقارنة ، حيث يحدث ذلك حتى في حالة عدم المطالبة بإجراء قيد يومية لعملية التصحيح . ولتوضيح ذلك ، أفترض أن شركة Sanford لم تسجل إيراد معين عند إكتسابه سنة ١٩٩٠ ولكن سجلته عند تحصيله سنة ١٩٩١ . وقد اكتشف هذا الخطأ سنة ١٩٩٣ فلا يلزم إجراء أي قيد لتصحيح هذا الخطأ لأنه في وقت إكتشافه كانت آثاره قد تم تعويضها بالفعل . ومع ذلك ، فإنه عند عرض قوائم مالية مقارنة عن

السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ ، فإنه يجب إجراء التعديلات اللازمة على حسابات سنة ١٩٩٠-١٩٩١ لأغراض التقرير المالي .

عدم تسجيل أجور مستحقة : في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، لم يُعترف بأجور مستحقة قدرها ١٥٠٠ ج وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تكن قد أُقفلت بعد ، فإن القيد اللازم لتصحيح هذا الخطأ في سنة ١٩٩٣ يكون كما يلي :

١٥٠٠	من حـ / الأرباح المحتجزة
١٥٠٠	إلى حـ / مصروف الأجور

ويُبرر هذا القيد بما يلي :-

- ١ - عند سداد الأجور المستحقة لسنة ١٩٩٢ في سنة ١٩٩٣ تم تسجيل ١٥٠٠ ج إضافية بالجانب المدين لحساب مصروفات الأجور عن سنة ١٩٩٣ .
- ٢ - أن مصروف الأجور عن سنة ١٩٩٣ مقدر بزيادة قدرها ١٥٠٠ ج .
- ٣ - لأن الأجور المستحقة عن سنة ١٩٩٢ لم تُسجل ضمن مصروفات الأجور عن هذه السنة ، فإن صافي دخل سنة ١٩٩٢ مقدر بزيادة قدرها ١٥٠٠ ج
- ٤ - لأن صافي دخل سنة ١٩٩٢ مقدر بزيادة قدرها ١٥٠٠ ج ، فإن حساب الأرباح المحتجزة هو الآخر مقدر بزيادة قدرها ١٥٠٠ ج لأن صافي الدخل يُقفل في الأرباح المحتجزة .

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد إقفلت ، فإنه لا يُجرى أي قيد لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه بالفعل .

عدم تسجيل مصروفات مدفوعة مقدماً : في يناير ١٩٩٢ ، إشتريت شركة Hurby بوليصة تأمين مدتها سنتين بتكلفة قدرها ١٠٠٠ ج ، وقد أضيفت هذه التكلفة بالكامل للجانب المدين من حسابات مصروف التأمين والجانب الدائن من حساب النقدية . ولم تُجر أي قيود للتسوية في نهاية سنة ١٩٩٢ .

وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد ، فإن القيد اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي :

٥٠٠	من حـ / مصروف التأمين
٥٠٠	إلى حـ / الأرباح المحتجزة

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد إقفلت ، فلا تُجرى أية قيود لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه بالفعل .

تقدير الإيراد غير المكتسب بأقل من قيمته : في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ حصلت شركة Huerby ٥٠٠٠٠ ج مقدماً عن تأجير بعض مبانيها في السنة التالية . وفي تاريخ التحصيل تم تسجيل هذا المبلغ بالجانب المدين من حساب النقدية والجانب الدائن من حساب إيراد الإيجار، دون إجراء أية قيود للتسوية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تقفل بعد، فإن قيد اليومية اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي :-

٥٠٠٠٠ من حـ / الأرباح المحتجزة
٥٠٠٠٠ إلى حـ / إيراد الإيجار

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد أقفلت، فلا تُجرى أية قيود لأن الخطأ يكون قد تم إستعواضه بالفعل .

تقدير الإيرادات المستحقة بالزيادة عن قيمتها :- في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، أثبتت شركة Hureby إستحقاق إيراد فائدة قدره ٨٠٠٠ ج يخص سنة ١٩٩٣، وذلك بتسجيل هذا المبلغ بالجانب المدين من أحد حسابات القبض والجانب الدائن من حساب إيراد الفائدة . وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد، فإن القيد اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي :

٨٠٠٠ من حـ / الأرباح المحتجزة
٨٠٠٠ إلى حـ / إيراد الفائدة

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد أقفلت، فلا تُجرى أية قيود لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه بالفعل .

تقدير مخزون آخر المدة بأقل من قيمته : في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ كان الجرد الفعلي للمخزون أقل من اللازم بمقدار ٢٥٠٠٠ ج بسبب عدم إدراج أحد مخازن البضاعة في قوائم الجرد . وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد، فإن قيد اليومية اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي

٥٠٠٠٠ من حـ / الأرباح المحتجزة
٥٠٠٠٠ إلى حـ / إيراد الإيجار

وإذا كان دفاتر سنة ١٩٩٣ قد أقفلت، فلا يُجرى أي قيد لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه بالفعل .

تقدير المشتريات بالزيادة عن قيمتها :- قام محاسب شركة Hureby بتسجيل مشتريات

بضاعة قدرها ٩٠٠٠ ج في سنة ١٩٩٢ ولكنها تخص سنة ١٩٩٣ . وتم إجراء الجرد المادي للمخزون في سنة ١٩٩٢ بصورة صحيحة . وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد، فإن قيد اليومية اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي :

٩٠٠٠	من حـ / المشتريات
٩٠٠٠	إلى حـ / الأرباح المحتجزة

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد إقفلت، فلا يُجرى أي قيد لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه .

تقدير المشتريات والمخزون بالزيادة عن قيمتها : في بعض الأحيان يكون كل من المخزون الفعلي والمشتريات مقدرة بصورة غير صحيحة . فكما هو الحال في المثال السابق، إفتراض أن مشتريات سنة ١٩٩٢ مقدرة بصورة غير صحيحة . فكما هو الحال في المثال السابق، إفتراض أن مشتريات سنة ١٩٩٢ مقدرة بزيادة قدرها ٩٠٠٠ ج وأن المخزون مقدر بنفس الزيادة، بفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد، فإن قيد اليومية اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يكون كما يلي :

٩٠٠٠	من حـ / المشتريات
٩٠٠٠ ^(١)	إلى حـ / المخزون

(أ) صافي الدخل عن سنة ١٩٩٢ محسوب بصورة صحيحة لأن المغالاة في قيمة المشتريات تعويضها المغالاة في تقدير مخزون آخر المدة الذي يدخل في حساب تكلفة البضاعة المباعة .
وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد أقفلت، فلا تُجرى أية قيود لأن الخطأ يكون قد تم تعويضه .

الأخطاء غير المتوازنة :-

لأن هذا النوع من الأخطاء لا يتم إستعواضه على مدى فترة سنتين، فإن قيوده تكون أكثر تعقيداً، ويلزم إجراء قيود لتصحيحه حتى إذا كانت الدفاتر قد أقفلت ومن أمثلته :

عدم تسجيل الإهلاك :- إفتراض أنه في ١ يناير ١٩٩٢ إشترت شركة Hureby آلة تكلفتها ١٠٠٠٠ ج والعمر الانتاجي المقدر لها ٥ سنوات . وقد قام المحاسب بإستنفاد تكلفة هذه الآلة عن طريق الخطأ في سنة ١٩٩٢، وإكتشف هذا الخطأ

سنة ١٩٩٣ . فإذا افترضنا أن الشركة ترغب في استخدام طريقة القسط الثابت في إهلاك هذا الأصل ، فإن القيد اللازم لتصحيح هذا الخطأ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ - بفرض عدم إقفال الدفاتر - يكون كما يلي :-

١٠٠٠٠	من حـ / الآلات .
٢٠٠٠	من حـ / مصروف الإهلاك
(أ) ٨٠٠٠	إلى حـ / الأرباح المحتجزة
(أ) ٤٠٠٠	إلى حـ / مجمع الإهلاك .
(أ) تم حساب هذه الأرقام كما يلي :	
الأرباح المحتجزة :-	

١٠٠٠٠	التقدير المغالى فيه للمصروف سنة ١٩٩٢
(٢٠٠٠)	الإهلاك الصحيح عن سنة ١٩٩٢ [١٠٠٠٠ جـ ٢٠٪]
٨٠٠٠	النقص في رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

مجمع الإهلاك :

٤٠٠٠	رصيد مجمع الإهلاك عن الستين [١٠٠٠٠ جـ ٢٠٪ ٢٠٪]
------	--

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد إقفلت ، يكون قيد التصحيح اللازم :

١٠٠٠٠	من حـ / الآلات
(أ) ٦٠٠٠	إلى حـ / الأرباح المحتجزة
٤٠٠٠	إلى حـ / مجمع الإهلاك .
(أ) تم حساب الرقم المضاف للأرباح المحتجزة كما يلي	
٨٠٠٠ جـ	النقص في رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢
(٢٠٠٠)	الإهلاك الصحيح عن عام ١٩٩٣ [١٠٠٠٠ جـ ٢٠٪]
٦٠٠٠	النقص في رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

عدم تسجيل الديون المعدومة : في بعض الأحيان تستخدم الشركات طرق تحميل معينة في المحاسبة عن مصروف الديون المعدومة عندما يكون من المناسب تقديرها كنسبة من المبيعات . وكثيرا ما يتم إجراء تسويات للتحويل من طريقة التخفيض المباشر للدين الى طريقة المخصص . على سبيل المثال ، إفترض أن شركة Hurbey قد إعترفت بمصروف ديون معدومة عندما أصبحت الديون غير قابلة للتحصيل

بالفعل كما يلي :

١٩٩٣	١٩٩٢	
٦٩٠	٥٥٠	من مبيعات سنة ١٩٩٢
٧٠٠		من مبيعات سنة ١٩٩٣

وقد رت الشركة أنها سوف تتحمل ديون معدومة إضافية قدرها ١٤٠٠ ج في سنة ١٩٩٤ ، منها ٣٠٠ ج تخص مبيعات سنة ١٩٩٢ ، ١١٠٠ ج تخص مبيعات سنة ١٩٩٣ . وبفرض أن دفاتر سنة ١٩٩٣ لم تُقفل بعد ، فإنه يلزم إجراء القيد التالي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :-

(أ) ٤١٠	من -/ مصروف الديون المعدومة .
(أ) ٩٩٠	من -/ الأرباح المحتجزة
١٤٠٠	إلى -/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

- (أ) تم حساب هذه الأرقام كما يلي :
- * مخصص الديون المشكوك في تحصيلها = ٣٠٠ ج إضافية عن مبيعات ١٩٩٢ ، ١١٠٠ ج إضافية عن مبيعات ١٩٩٣ .
- * الديون المعدومة ورصيد الأرباح المحتجزة :-

١٩٩٣	١٩٩٢	
٧٠٠	١٢٤٠ (ب)	الديون المعدومة التي سبق تحديدها
١١٠٠	٣٠٠	الديون المعدومة الإضافية المتوقعة سنة ١٩٩٤
١٨٠٠	١٥٤٠	مصروف الديون المعدومة الصحيح الذي يخص العام
(١٣٩٠)	(٥٥٠)	الديون المعدومة التي سبق تحميلها على مصروفات الفترة
٤١٠	٩٩٠	التعليق المتعلق بالديون المعدومة

$$(ب) \quad ٦٩٠ \div ٥٥٠ = ١٢٤٠$$

وإذا كانت دفاتر سنة ١٩٩٣ قد اقفلت ، يكون القيد :-

١٤٠٠	من -/ الأرباح المحتجزة .
١٤٠٠	إلى -/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

مثال شامل يتضمن عديد من الأخطاء :-

في بعض الأحيان تقع مجموعة من الأخطاء وليس خطأ واحد ، وفي هذه الحالة يتم

إعداد مذكرة تسوية لتسهيل عملية التحليل . ولتوضيح كيفية استخدام مذكرة التسوية في التحليل ، إفترض أن قوائم الدخل بشركة Hudson عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ قد أشارت إلى أرقام صافي الدخل التالية :-

١٩٩١	ج ١٧٤٠٠
١٩٩٢	ج ٢٠٢٠٠
١٩٩٣	ج ١١٣٠٠

وبفحص السجلات المحاسبية لشركة Hudson عن السنوات الثلاثة ، إتضح أن هناك العديد من الأخطاء التي إرتكبت عند تحديد أرقام صافي الدخل المقرر عنها في هذه السنوات . فقد أكتشفت الأخطاء التالية :-

(أ) الأجور المستحقة للعمال وغير المسددة في ٣١ ديسمبر كانت تُستبعد دائما من السجلات ، وكانت المقادير المستبعدة في نهاية كل سنة كما يلي :-

١٩٩١	ج ١٠٠٠
١٩٩٢	ج ١٤٠٠
١٩٩٣	ج ١٦٠٠

وكانت هذه المقادير تُسجل كمصروفات عند سدادها في السنة التالية .

(ب) مخزون البضاعة في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ مقدر بزيادة قدرها ١٩٠٠ ج ، نتيجة أخطاء في قوائم المخزون

(ج) هناك مصروف لم يستنفد قدره ١٢٠٠ يخص سنة ١٩٩٣ وتم إستنفاده في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .

(د) هناك إيراد فائدة مستحقة قدره ٢٤٠ ج لم يُسجل في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .

(هـ) في ٢ يناير ١٩٩٢ تم بيع أحد المعدات التي تبلغ تكلفتها ٣٩٠٠ ج بمبلغ ١٨٠٠ ج ، وكان مجمع اهلاكها في تاريخ البيع ٢٤٠٠ ج . وقد سُجلت النقدية المحصلة ضمن الايرادات المتنوعة في سنة ١٩٩٢ . وعلاوة على ذلك ، تم تسجيل إهلاك لهذه المعدات في سنتي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ بمعدل ١٠٪ من التكلفة .

تعليمات للحل :-

يتم إعداد جدول يوضح مقادير صافي الدخل الصحيحة عن السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، مع توضيح كل عملية تصحيح تتم على

المقدار المقرر عنه في البداية . وذلك مع الإشارة إلى حسابات الميزانية المتأثرة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

مذكرة التسوية

تحليل التغيرات في صافي الدخل تصحيح الميزانية في ٣١/١٢/٩٣

الحساب	دائن	مدين	الإجمالي	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
			٤٨٩٠٠	١١٣٠٠	٢٠٢٠٠	١٧٤٠٠	صافي الدخل المقرر عنه
			-		١٠٠٠	(١٠٠٠)	أجور غير مسددة ٩١/١٢/٣١
			-	١٤٠٠	(١٤٠٠)		أجور غير مسددة ٩٢/١٢/٣١
			(١٦٠٠)	(١٦٠٠)			أجور غير مسددة ٩٣/١٢/٣١
			-		١٩٠٠	(١٩٠٠)	تقدير المخزون بالزيادة ٩١/١٢/٣١
			-	(١٢٠٠)	١٢٠٠		تأمين غير مستفد ٩٢/١٢/٣١
			-	(٢٤٠)	٢٤٠		إيراد فائدة مستحقة ٩٢/١٢/٣١
			(١٥٠٠)		(١٥٠٠)		تصحيح قيد بيع المعدات، ٩٢/١/٢ ^١
مجمع إهلاك آلات	١٦٠٠	٢٤٠٠					
مجمع إهلاك	٣٩٠٠	٣٩٠	٣٩٠		٣٩٠		تحميل إهلاك بالزيادة سنة ١٩٩٢
مجمع إهلاك		٣٩٠	٣٩٠	٣٩٠			تحميل إهلاك بالزيادة سنة ١٩٩٣
			٤٦٥٨٠	١٠٠٥٠	٢٢٠٣٠	١٤٥٠٠	صافي الدخل المعدل

(أ) يمكن توضيح أرقام هذه التسوية كما يلي :-

٣٩٠٠	التكلفة
٢٤٠٠	مجمع الإهلاك
<u>١٥٠٠</u>	القيمة الدفترية
١٨٠٠	المتحصل من البيع
<u>٣٠٠</u>	مكسب من البيع
(١٨٠٠)	الدخل المقرر عنه
<u>(١٥٠٠)</u>	التخفيض المطلوب في الدخل

وفي حالة عدم إقفال دفاتر سنة ١٩٩٣ يتم إجراء قيود التصحيح التالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :-

١٤٠٠	من حـ / الأرباح المحتجزة
١٤٠٠	إلى حـ / مصروف الأجور
	(تصحيح التحميل على مصروف الأجور سنة ١٩٩٣ على سبيل الخطأ)
١٦٠٠	من حـ / مصروف الأجور
١٦٠٠	إلى حـ / الأجور المستحقة
	(تسجيل مصروف الأجور الصحيح عن سنة ١٩٩٣)
١٢٠٠	من حـ / مصروف التأمين
١٢٠٠	إلى حـ / الأرباح المحتجزة.
	(تسجيل مصروف التأمين الصحيح عن سنة ١٩٩٣)
٢٤٠	من حـ / إيراد الفائدة
٢٤٠	إلى حـ / الأرباح المحتجزة.
	(تصحيح الاضافة لحساب إيراد الفائدة سنة ١٩٩٣ على سبيل الخطأ)
١٥٠٠	من حـ / الأرباح المحتجزة.
٢٤٠٠	من حـ / مجمع الإهلاك
٣٩٠٠	إلى حـ / الآلات.
	(تسجيل إستبعاد الآلات سنة ١٩٩٢ وتعديل الأرباح المحتجزة)
٧٨٠	من حـ / مجمع الإهلاك
٣٩٠	إلى حـ / مصروف الإهلاك
٣٩٠	إلى حـ / الأرباح المحتجزة.
	(تصحيح التحميل على مصروف الإهلاك في سني ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ على سبيل الخطأ)
	وفي حالة إقفال دفاتر سنة ١٩٩٣ . تكون القيود الواجب اجراءها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كمايلي :-
١٦٠٠	من حـ / الأرباح المحتجزة.
١٦٠٠	إلى حـ / الأجور المستحقة
	(تسجيل مصروف الأجور الصحيح عن سنة ١٩٩٣)
١٥٠٠	من حـ / الأرباح المحتجزة.
٢٤٠٠	من حـ / مجمع الإهلاك
٣٩٠٠	إلى حـ / الآلات.
	(تسجيل إستبعاد الآلات سنة ١٩٩٢ وتعديل الأرباح المحتجزة)
٧٨٠	من حـ / مجمع الإهلاك
٧٨٠	إلى حـ / الأرباح المحتجزة.
	(تصحيح التحميل على مصروف الإهلاك في سني ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ على سبيل الخطأ)

إعداد القوائم المالية مع عمليات تصحيح الأخطاء PREPARATION OF FINANCIAL STATEMENTS WITH ERROR CORECTIONS

لقد إنصب الاهتمام في تحليل الأخطاء حتى الآن على تحديد نوع الخطأ والمحاسبة عن تصحيحه في السجلات المحاسبية، ويجب عرض تصحيح الخطأ في القوائم المالية المقارنة، وكذلك الملخصات التي تُقدم لمستخدمي القوائم المالية عن فترة ٥ أو ١٠ سنوات. ويوضح المثال التالي كيفية تعديل القوائم المالية السنوية في ظل وجود العديد من الأخطاء.

فشركة Wallys هي متجر بيع بالتجزئة صغير يقع في مدينة Holiday. ولأن الشركة تفتقر إلى الخبرة المحاسبية، فإنها لا تحتفظ بسجلات كافية. ونتيجة لذلك، فإن هناك العديد من الأخطاء التي تقع في تسجيل المعلومات المحاسبية. وفيما يلي قائمة بهذه الأخطاء في نهاية سنة ١٩٩٣.

- (١) أهمل ماسك الدفاتر تسجيل متحصلات نقدية قدرها ١٠٠٠ ج عن بيع بضاعة في ١٩٩٣.
- (٢) بلغت الأجور المستحقة في نهاية سنة ١٩٩٢ مبلغ ٢٥٠٠ ج، وفي نهاية ١٩٩٣ بلغت ٣٢٠٠ ج. ولا تثبت الشركة استحقاق الأجور، حيث تُحمل كل الأجور على المصروفات الإدارية.
- (٣) تم تقدير مخزون أول المدة بأقل من قيمته بمقدار ٥٤٠٠ ج بسبب عدم إدخال البضاعة بالطريق في جرد السنة الأخيرة. وقد سبق إجراء قيد الشراء الصحيح لهذه البضاعة.
- (٤) لم تكون الشركة أية مخصصات لحسابات القبض المشكوك في تحصيلها. ومن المقرر تكوين مثل هذا المخصص عن الخسائر المتوقعة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بمقدار ٧٠٠ ج عن الحسابات التي ترجع لسنة ١٩٩٢، ومقدار ١٥٠٠ ج عن الحسابات التي ترجع إلى سنة ١٩٩٣. كما قررت الشركة أيضا تصحيح العبء المحمل على كل سنة بما يُظهر الخسائر [الفعلية والمقدرة] المتعلقة بمبيعات هذه السنة. وقد سبق تخفيض حسابات القبض بمصروف الديون المعدومة [مصروف بيع] كما يلي:

في سنة ١٩٩٣

في سنة ١٩٩٢

...

حسابات ۱۹۹۳

1700

- وفيما يلي مذكرة التسوية التي تبدأ بميزان المراجعة غير المعدل لشركة Wally ومن خلال دراسة هذه المذكرة يمكن تحديد قيود اليومية اللازمة وأثرها على القوائم المالية .

شركة Wally

مذكرة تسوية لإعداد القوائم المالية عن سنة ١٩٩٣

الميزانية المعدلة		قائمة الدخل المعدلة		التعديلات		ميزان المراجعة غير المعدل		
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	
	٤١٠٠					٣١٠٠		التقديرة
	١٧٦٠٠					١٧٦٠٠		حسابات المدينين
	٨٥٠٠					٨٥٠٠		أوراق القبض
			٣٩٤٠٠		(٣)٥٤٠٠	٣٤٠٠٠		مخزون ١ يناير ١٩٩٣
	١٠٢٠٠٠			(٣)١٠٠٠٠		١١٢٠٠٠		الأصول الثابتة
٧٥٥٠٠					(٣)٦٠٠٠	٨٣٥٠٠		مجمع الإهلاك
					(٨)٢٠٠٠			
	٢٤٣٠٠					٢٤٣٠٠		الاستثمارات

٨٥٠٠					(٦)٦٠٠٠	١٤٥٠٠	حسابات الدائنين
١٦٠٠٠				(٦)٦٠٠٠		١٠٠٠٠	أوراق الدفع
٤٣٥٠٠						٤٣٥٠٠	رأس المال
١٧٦٠٠				(٦)٥٤٠٠	ب(٤)٢٧٠٠	٢٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
				(٥)٦٠٠	أ(٦)٤٠٠٠		
				(٥)٨٠٠	(٦)٢٥٠٠		
	٩٥٠٠٠			(٦)١٠٠٠		٩٤٠٠٠	المبيعات
			٢١٠٠٠٠			٢١٠٠٠	المشتريات
			٢١٥٠٠	ب(٤)٥٠٠		٢٢٠٠٠	مصرفات البيع
			٢٢٧٠٠	(٥)٤٠٠	(٦)٧٠٠	٢٣٠٠٠	المصرفات الإدارية
				(٥)١٢٠٠	(٥)٦٠٠		
						٢٦٥٥٠٠	الاجمالي
						٢٦٥٥٠٠	
٣٢٠٠				(٦)٣٢٠٠			الأجور المستحقة
٢٢٠٠				ب(٤)٢٢٠٠			مخصص ديون مشكوك
	٤٠٠				(٥)٤٠٠		في تحصيلها
	(٤)٤٠٠٠٠	(٤)٤٠٠٠٠					تأمين غير مستنفذ
٣٠٤٠٠			٣٠٤٠٠				مخزون ٣١ ديسمبر ١٩٩٣
							صافي الدخل
١٩٦٩٠٠	١٩٦٩٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٣١٣٠٠	٣١٣٠٠		الاجمالي

العمليات الحسابية الهامة :

(أ) الآلات	(ب) الديون المعدومة	١٩٩٣	١٩٩٢
المتحصل من البيع	ديون معدومة سبق تحديدها	٢٤٠٠	١٦٠٠
القيمة الدفترية للآلات	ديون معدومة إضافية متوقعة		
المكسب من البيع	في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٧٠٠	١٥٠٠
ما سبق إضافته للدخل	الديون المعدومة التي تخص العام	٣١٠٠	٣١٠٠
التعديل في الأرباح المحتجزة	الديون المعدومة التي سبق تحميلها		
	على مصرفات كل فترة	(٤٠٠)	(٣٦٠٠)
	التعديل في الديون المعدومة	٢٧٠٠	(٥٠٠)

الأسئلة

- (١) وضح كيف تنعكس كل من البنود التالية في القوائم المالية :-
 أ - التغير من طريقة القسط الثابت في الإهلاك إلى طريقة مجموع أرقام السنوات.
 ب - التغير من طريقة FIFO إلى طريقة LIFO في تقييم المخزون
 د - كسب دعوى قضائية في السنة الحالية تتعلق بفترة سابقة.
 ج - تدارك عدم تسجيل الإهلاك في فترة سابقة.
 هـ - التغير في قابلية حسابات القبض للتحصيل.
 و - تخفيض قيمة حسابات القبض.
 ز - التغير من طريقة نسبة الالتزام الى طريقة العقد الكامل في التقرير عن صافي الدخل.
- (٢) ماهي مزايا إستخدام الطريقة الجارية في التعامل مع التغيرات في المبادئ المحاسبية؟
- (٣) عرف التغير في التقدير المحاسبي مع التوضيح بمثال. ومتى يتأثر التغير في التقدير المحاسبي بتغير في مبدأ محاسبي؟
- (٤) حدد كيفية تسجيل البنود التالية في السجلات المحاسبية في السنة الجارية :-
 أ - إجراء تخفيض كبير في الشهرة.
 ب - التغير في إهلاك الأصول الثابتة من طريقة الإهلاك المعجل إلى طريقة القسط الثابت
 ج - إجراء تخفيض كبير في المخزون بسبب التقادم
 هـ - التغير من طريقة LIFO إلى طريقة FIFO لأغراض تقييم المخزون
 و - التغير في تقدير الأعمار الانتاجية للأصول الثابتة.
- (٥) ناقش الكيفية التي يجب بها التعامل مع تصحيح خطأ في قوائم مالية سبق إصدارها في فترات سابقة
- (٦) لم تقم شركة Corp بتسجيل المرتبات المستحقة عن سنة ١٩٩٠ وقدرها ٢٠٠٠ جنيه وعن سنة ١٩٩١ وقدرها ٢١٠٠ جنيه وعن سنة ١٩٩٢ وقدرها ٤٢٠٠ جنيه فما هو مقدار المغالاة أو التغير في الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣؟

(٧) كيف يجب التقرير عن القوائم المالية الموحدة هذا العام عندما تكون قوائم الشركات منفردة قد عُرضت في السنة الأخيرة.

الحالات :

(١) إن الأنواع المختلفة من التغيرات المحاسبية يمكن أن تؤثر على القوائم المالية لمنشآت الأعمال بصورة مختلفة. وبفرض أن القائمة التالية توضح التغيرات المحاسبية التي لها أثر هام نسبيا على القوائم المالية لاحدى المنشآت عن السنة الحالية :

١ - التغير من طريقة العقد الكامل الى طريقة نسبة الاتمام في المحاسبة عن عقود الانشاء طويلة الأجل .

٢ - التغير في العمر الانتاجي المقدّر للأصول الثابتة التي سبق تسجيلها نتيجة لظهور معلومات جديدة .

٣ - التغير من طريقة تأجيل وإستهلاك التكاليف السابقة على الانتاج الى تسجيل مثل هذه التكاليف كمصروف عند تحملها وذلك نتيجة ظهور شك في المنافع المحتملة لهذه التكاليف . وقد إستخدمت الطريقة المحاسبية الجديدة في الإعتراف بالتغير في المنافع المحتملة في المستقبل .

٤ - تصحيح خطأ حسابي في تسعير المخزون في فترة سابقة .

٥ - التغير من طريقة تحميل التكاليف المتغيرة الى طريقة تحميل التكاليف الكلية في تقييم المخزون .

٦ - التغير من عرض القوائم المالية منفردة الى عرضها في صورة موحدة .

٧ - التغير في طريقة المحاسبة عن الإستثمارات للأغراض الضريبية لتتفق مع طريقة المحاسبة المالية . ونتيجة لذلك فقد تغيرت كل من الضرائب المؤجلة والمستحقة السداد بصورة جوهرية .

٨ - التغير من طريقة FIFO في تسعير المخزون الى طريقة LIFO .

المطلوب :

تحديد نوع التغير في كل من البنود السابقة مع الإشارة إلى مدى ضرورة تعديل القوائم المالية للسنة السابقة عند عرضها في صورة مقارنة مع القوائم المالية للسنة الحالية

(٢) فيما يلي ثلاثة حقائق مستقلة وغير مرتبطة تتعلق بتغيرات محاسبية :-

الحقيقة ١ : تخضع قوائم شركة Algon للمراجعة للمرة الأولى . وفيما يتعلق بالاعتراف بالايراد تتبع الشركة سياسة استخدام طريقة الأقساط . ومع ذلك ، فإن نشرة APB رقم ١٠ تقرر أن طريقة البيع بالتقسيط في الاعتراف بالايراد لا تمثل مبدأ محاسبي متعارف عليه بإستثناء حالات معينة لا تتوافر في شركة Algon ويرغب رئيس الشركة في التحول الى طريقة أخرى متعارف عليها .

الحقيقة ٢ : في يناير ١٩٩٣ قررت إحدى الشركات استخدام طريقة القسط الثابت في الإهلاك للآلات والمعدات على أن تستخدم هذه الطريقة للآلات المقتناة حديثاً وكذلك للآلات التي سبق إقتناؤها والتي كان إهلاكها يُحسب على أساس الاهلاك المعجل .

الحقيقة ٣ : رأت إحدى الشركات أن الأعمار الانتاجية لأصولها الثابتة التي يُحسب الاهلاك على أساسها في الوقت الحاضر طويلة بدرجة لا تمكن من المقابلة العادلة لتكاليف هذه الأصول الثابتة ، ولذلك فقد قررت في بداية السنة الحالية تخفيض الأعمار الخاضعة للاهلاك لكل أصولها الثابتة بمقدار ٥ سنوات .

المطلوب : في كل من الحالات السابقة ، توضيح المعلومات التالية :
أ - نوع التغير المحاسبي .

ب - طريقة التقرير عن التغير في ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع مناقشة كيفية حساب الأرقام عند الضرورة .
ج - أثر التغير على الميزانية وقائمة الدخل .

(٣) علمت السيدة Nancy المراقب المالي لشركة Corp أن هناك نشرة في التغيرات المحاسبية قد صدرت . وبعد قراءتها للنشرة لم تكن قادرة على تحديد مايلزم عمله حيال البنود التالية المتعلقة بشركة Corp عن سنة ١٩٩٢ :

١ - في سنة ١٩٩٢ قررت شركة Corp تغيير سياستها في المحاسبة عن بعض التكاليف التسويقية على مدى ٥ سنوات على الأقل لأن الشركة إعتقدت العائد على هذه النفقات لا يحدث بصورة فورية . ومع ذلك ، فقد إتجهت الشركة الآن لاستنفاد التكاليف التسويقية بمجرد تحملها .

٢ - في سنة ١٩٩٢ ، أختبرت الشركة سياستها الخاصة باهلاك الأصول الثابتة . فقد كانت تستهلك أصولها الثابتة غالباً على مدى فترة ١٥ سنة ،

ولكن خبرتها الحديثة قد أشارت الى أن الشركة قد أخطأت في تقديراتها وأن الأصول يجب إهلاكها على مدى ٢٠ سنة .

٣ - أحد الأقسام بشركة Corp يُظهر بصورة مستمرة صافي دخل متزايد من فترة لأخرى وعند الفحص المتأني لقوائم هذا القسم لوحظ أن مصروف الديون المعدومة وأعباء تقادم المخزون أقل بكثير عنها في الأقسام الأخرى . وعند مناقشة ذلك مع مراقب هذا القسم وجد أنه تعتمد زيادة صافي دخل قسمه كل فترة عن طريق عمل تقديرات منخفضة لعمليات تخفيض حسابات القبض والمخزون .

٤ - تخضع كل المعدات التي تبيعها الشركة لضمان ٣ سنوات . وقدرت الشركة أن المصروف الذي سوف تتحمله مقابل هذا الضمان سوف يبلغ ١٪ من المبيعات . وفي سنة ١٩٩٢ قدرت الشركة أن نسبة ٥ ٪ بدلاً من ١٪ ستكون كافية . وفي سنة ١٩٩٠ ، ١٩٩١ بلغت مصروفات الضمان ٥٥٠٠٠ ، ٦٠٠٠٠ جنيه على التوالي . وتعتقد الشركة الآن أن تكاليف الضمان يجب تخفيضها بنسبة ٥٠ ٪ .

٦ - سنة ١٩٩٢ ، قررت الشركة تغيير طريققتها في تسعير المخزون من طريقة التكلفة المتوسطة إلى طريقة FIFO ويتمثل أثر هذا التغير على السنوات السابقة في زيادة دخل سنة ١٩٩٠ بمقدار ٦٠٠٠٠ جنيه وزيادة دخل سنة ١٩٩١ بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه . .

المطلوب :

بفرض أنك المحاسب القانوني للشركة ، وقد طلبت منك السيدة Nancy النصيحة فيما يتعلق بالحالات السابقة ، فما هي المعالجة المحاسبية السليمة التي يلزم إتباعها في كل من هذه الحالات .

تمارين :

(١) إشتريت شركة Nancy آلة في يناير ١٩٩٠ بمبلغ ٤٤٠٠٠٠ جنيه وفي هذا الوقت ، كان من المقدر أن الآلة سيكون لها عمر إنتاجي قدره ١٠ سنوات وبدون قيمة نفاية . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، وجد محاسب الشركة أنه لم يتم إجراء قيد لإثبات مصروف الإهلاك في سنة ١٩٩١ . وعلاوة على ذلك ، فقد أخبرت الإدارة المحاسب أنها تخطط للتحويل الى طريقة القسط الثابت في

الاهلاك إبتداء من سنة ١٩٩٣ . وفي الوقت الحاضر، تستخدم الشركة طريقة مجموع أرقام السنوات في إهلاك المعدات .

المطلوب : إجراء قيود اليومية العامة التي يجب على المحاسب أن يثبتها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ (مع تجاهل الآثار الضريبية) .

(٢) إشتريت شركة Rask معدات قيمتها ٦٠٠٠٠٠ جنيه وقدر العمر الانتاجي لها بمدة ١٠ سنوات بقيمة نفاية قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه في نهاية هذه الفترة . وقد سُجل الاهلاك لمدة ٨ سنوات على أساس القسط الثابت . وفي سنة ١٩٩٣ حددت الشركة أن العمر الانتاجي الكلي لهذه الآلات يجب أن يكون ١٥ سنة بقيمة نفاية ٩٠٠٠ جنيه في نهاية هذه الفترة .
المطلوب :

أ - إعداد القيد اللازم (إن وجد) لتصحيح إهلاك السنوات السابقة .

ب - إعداد القيد اللازم لتسجيل الإهلاك عن سنة ١٩٩٣ .

(٣) تحولت شركة Kickapo للانشاءات من طريقة العقد الكامل الى طريقة نسبة الالتزام في المحاسبة عن عقود الانشاء طويلة الأجل في سنة ١٩٩٣ . وللأغراض الضريبية، تستخدم الشركة طريقة العقد الكامل وسوف تستمر في ذلك في المستقبل (لاحظ : يتم تعديل كل الآثار الضريبية عن طريق حساب إلزام الضريبة المؤجلة) وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذا التغير:-

الدخل قبل الضريبة من :-

نسبة الالتزام	القدر الكامل	الفرق
١٩٩٢	٧٨٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠
١٩٩٣	٧٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠

المطلوب :

أ - بفرض أن معدل الضريبة ٣٠٪، ماهو مقدار صافي الدخل الذي يجب التقرير عنه سنة ١٩٩٣ ؟

ب - ماهو القيد (أو القيود) اللازمة لتعديل السجلات المحاسبية بالتغير في المبدأ المحاسبي ؟

(٤) تمت أول عملية مراجعة للقوائم المالية لشركة Meno على القوائم المالية لسنة ١٩٩٣ . وعند فحص الدفاتر، وجد المراجع أن بعض البنود قد تم التغاض عنها أو التعامل معها بشكل غير صحيح في السنوات الثلاث السابقة . وهذه

البنود هي :-

- ١ - في بداية سنة ١٩٩١ إشترت الشركة آلة قيمتها ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه (بقيمة نفاية ٥٠٠٠٠٠ جنيه) وعمرها الإنتاجي ٥ سنوات. ويستخدم ماسك الدفاتر طريقة إهلاك القسط الثابت، ولكنه لم يطرح قيمة النفاية عند حساب أساس الاهلاك عن هذه السنوات الثلاث.
- ٢ - في نهاية سنة ١٩٩٢ لم تثبت الشركة إستحقاق مرتبات قدرها ٤٥٠٠٠ جنيه.
- ٣ - تم تسوية إحدى الدعاوي الضريبية المتعلقة بسنة ١٩٩١ وذلك خلال سنة ١٩٩٣، وتحملت الشركة بضرائب إضافية قدرها ٨٠٠٠٠ جنيه عن سنة ١٩٩١ ولم تسجل الشركة أي إلتزام في سنة ١٩٩١ أو سنة ١٩٩٢ بسبب إستبعادها للتحمل بهذه الخسارة وقد حملت مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه على حسابات الخسائر في سنة ١٩٩٣.
- ٤ - إشترت الشركة شركة أخرى في بداية سنة ١٩٩١ وسجلت شهرة قدرها ٦٠٠٠٠٠٠ ولم تستهلك الشركة الشهرة لأن قيمتها لم تتناقص.
- ٥ - في سنة ١٩٩٣، غيرت الشركة أساس تسعير المخزون من طريقة FIFO إلى طريقة LIFO وتمثل الأثر المجمع لهذا التغير في تخفيض صافي الدخل بمقدار ٧٥٠٠٠ ج وقد سجلت الشركة هذا الأثر المجمع بالجانب المدين من حساب الأرباح المحتجزة. وقد إستخدمت طريقة LIFO في حساب الدخل عن سنة ١٩٩٣.
- ٦ - في سنة ١٩٩٣، خفضت الشركة المخزون بمقدار ٨٥٠٠٠ جنيه بسبب التقادم. وحملت هذه الخسارة مباشرة على حساب الأرباح المحتجزة.

المطلوب :

إعداد قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩٣ لتعديل هذه الدفاتر، بفرض عدم إغلاق هذه الدفاتر بعد، إذا علمت أن فترة الاستهلاك المناسبة للشهرة هي ٤٠ سنة مع إهمال أثر عمليات التعديل على ضريبة الدخل.

(٥) أثناء مراجعة القوائم المالية لشركة Oneda إستنتج المراجع أن المحاسب لا يؤدي عمله بصورة جيدة. حيث لاحظ بعض الأخطاء كما يلي :-

- ١ - هناك أجور مستحقة في نهاية العام قدرها ٣٠٠٠ جنيه لم تُسجل بسبب

إعتقاد المحاسب أنها غير هامة نسبيا.

٢ - لم يُسجل الأجور المستحقة عن أيام العطلات وقدرها ٢٥٠٠٠ جنيه لأن «المحاسب لم يسمع من قبل عن ضرورة عمل ذلك».

٣ - هناك تأمين عن مدة ١٢ شهر إشتريته الشركة في ١ نوفمبر من هذا العام وقد حمل المحاسب على هذا العام مصروف تأمين قدره ٢٤٠٠ جنيه وبرر ذلك بأن «مقدار الشيك الخاص بالتأمين هو نفس المقدار في كل عام».

٤ - إيراد المبيعات المقرر عنه عن هذا العام قدره ١٢٠٠٠٠ جنيه ويتضمن ذلك كل ضرائب المبيعات المحصلة عن العام. ويبلغ معدل ضريبة المبيعات ٦٪ ولأن ضريبة المبيعات تُورد لمصلحة الضرائب، فقد أدرجها المحاسب بالجانب المدين من حساب مصروف ضريبة مبيعات لأنه إعتقد أن «ضريبة المبيعات هي أحد المصروفات البيعية». وفي نهاية السنة الحالية بلغ رصيد حساب مصروف ضريبة المبيعات ١٠٥٠٠٠ جنيه.

المطلوب :

إعداد قيود التعديل اللازمة (بفرض أن السنة المالية تنتهي في ٣١ ديسمبر)
(٦) تأسست شركة Natch وبدأت عملها في سنة ١٩٩٢، وفي نهاية السنة الرابعة للنشاط، كانت الشركة تعمل بصورة ناجحة كما يتضح من أرقام الدخل التالية :-

٢٤٥٠٠٠	١٩٩٢	(أ) ١٨٠٠٠٠	١٩٩٠
٣١٦٠٠٠	١٩٩٣	(ب) ٢٠٠٠٠٠	١٩٩١

أ - يتضمن زيادة قدرها ١٤٠٠٠ جنيه بسبب التغير في معدلات الديون المعدومة.

ب - يتضمن مكسب غير عادي قدره ٤٠٠٠٠ جنيه.

وقد قررت الشركة التوسع في عملياتها وطلبت الحصول على قرض من أحد البنوك. وقرر البنك ضرورة مراجعة سجلات الشركة وتقديم قوائم مقارنة لتسهيل عملية تحليل الإئتمان. ولذلك إستأجرت الشركة إحدى شركات المراجعة وقدمت المعلومات الإضافية التالية :-

١ - في بداية سنة ١٩٩١ - غيرت الشركة تقديرها لمصروف الديون المعدومة الذي يجب تحميله على العمليات من ٢٪ الى ١٪ وكان مصروف الديون المعدومة عن سنة ١٩٩١ بفرض إستخدام معدل ١٪ - سيبلغ

١٤٠٠٠ جنيه. وعلى ذلك، فقد عدلت الشركة صافي الدخل عن سنة ١٩٩١.

٢ - في سنة ١٩٩٣. إكتشف المراجع أن الشركة قد غيرت طريقتها في تسعير المخزون من طريقة LIFO إلى طريقة FIFO وبلغ الأثر على القوائم المالية عن السنوات السابقة كما يلي:

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٣١٦٠٠٠	٢٤٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	صافي الدخل غير المعدل على أساس LIFO
٣٠٠٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	١٩٥٠٠٠	صافي الدخل غير المعدل على أساس FIFO
(١٦٠٠٠)	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	

٣ - في سنة ١٩٩١ غيرت الشركة طريقتها في الإهلاك من الإهلاك المعجل الى طريقة القسط الثابت. وقد إستخدمت الشركة طريقة القسط الثابت في سنة ١٩٩١. وبلغ الأثر على قائمة الدخل عن السنة السابقة كما يلي:

١٨٠٠٠٠	صافي الدخل غير المعدل (طريقة الإهلاك المعجل)
١٩٠٠٠٠	صافي الدخل غير المعدل (طريقة القسط الثابت)
١٠٠٠٠	

٤ - في سنة ١٩٩٣، إكتشف المراجع ما يلي:

أ - غالت الشركة في تقييم مخزون آخر سنة ١٩٩٢ بمقدار ١٥٠٠٠ جنيه
 ب - ثار نزاع مع مصلحة الضرائب في سنة ١٩٩١ حول قابلية مصروفات معينة للاستقطاع، وفي سنة ١٩٩٠ لم يُسمح للشركة بإستقطاع هذه المصروفات. وفي سنة ١٩٩٣ وصلت الشركة لتسوية مع مصلحة الضرائب سمحت لها بإستقطاع هذه المصروفات. ونتيجة لذلك فقد إنخفض مصروف الضرائب عن سنة ١٩٩٣ بمقدار ٦٠٠٠٠ جنيه.
 المطلوب :

أ - الإشارة لكيفية التعامل مع كل من هذه التغيرات أو التعديلات في السجلات المحاسبية. مع تجاهل إعتبارات ضريبة الدخل.
 ب - عرض قوائم الدخل المقارنة عن السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ إبتداء

من الدخل قبل البنود غير العادية . مع تجاهل إعتبارات ضريبة الدخل .

(٧) إستخدمت شركة Arap أساس الاستحقاق في المحاسبة لعدة سنوات . ومع ذلك ، فإنه بمراجعة السجلات إتضح أن هناك بعض الإيرادات والمصروفات قد تم معالجتها على الأساس النقدي وذلك بسبب الأخطاء التي إرتكبها ماسك دفاتر عديم الخبرة . وقد قررت قوائم الدخل التي أعدها عن صافي دخل قدره ٣٦٠٠٠ جنيه عن سنة ١٩٩٢ وصافي دخل قدره ٤٠٠٠٠ جنيه عن سنة ١٩٩٣ . وقد إتضح من الفحص المتأني للسجلات أن البنود التالية قد تمت معالجتها بصورة غير صحيحة .

- ١ - هناك إيجار حصلت عليه الشركة في ديسمبر ١٩٩٢ وقدره ٢٠٠٠ جنيه وتم تسجيله كإيراد في تلك الفترة رغم أنه يخص سنة ١٩٩٣ .
- ٢ - لم تسجل الأجور المستحقة في ٣١ ديسمبر وتم إدراجها كمصروفات عند سدادها في السنة التالية . وكانت المستحقات المسجلة بهذه الطريقة كما يلي :-

١١٠٠	٣١ ديسمبر ١٩٩١
١٥٠٠	٣١ ديسمبر ١٩٩٢
١٠٥٠	٣١ ديسمبر ١٩٩٣

- ٣ - الفواتير الخاصة بالمهمات المكتبية المشتراة تم تحميلها على حسابات المصروفات عند الحصول عليها ، وتم تجاهل مخزون المهمات في نهاية كل سنة ولم تُجرب أية قيود وكانت أرقامها كما يلي :-

١٣٠٠	٣١ ديسمبر ١٩٩١
٧٤٠	٣١ ديسمبر ١٩٩٢
١٥٠٠	٣١ ديسمبر ١٩٩٣

المطلوب :

إعداد الجدول الذي يوضح صافي الدخل المعدل عن السنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ . مع إدراج البنود به بصورة واضحة وتجاهل إعتبارات ضريبة الدخل .

الفصل الرابع والعشرون

قائمة التدفقات النقدية

STATEMENT OF CASH FLOWS

الفصل الرابع والعشرون

قائمة التدفقات النقدية

STATEMENT OF CASH FLOWS

الأهداف التعليمية:

- بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :
- ١ - وصف نشأة قائمة التدفقات النقدية والغرض منها.
 - ٢ - تحديد التبويات الأساسية للتدفقات النقدية.
 - ٣ - التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
 - ٤ - المقارنة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
 - ٥ - تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية.
 - ٦ - إعداد قائمة التدفقات النقدية.
 - ٧ - تحديد مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية.
 - ٨ - تحديد المشاكل الخاصة في إعداد قائمة التدفقات النقدية.
 - ٩ - شرح استخدام قائمة التسوية في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

تقوم العديد من منشآت الأعمال بعمليات إستثمار وتوسع ضخمة تستخدم فيها مبالغ مالية كبيرة. ويتساءل العديد من المستثمرين والدائنين وأفراد الإدارة الداخلية المهتمين بالعمليات المالية للمنشأة عن مصدر تمويل هذه الإستثمارات، وهل تم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية؟ ولا يؤدي فحص الميزانية وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة إلى توفير إجابات جاهزة لمثل هذه التساؤلات. وهو ما دعى إلى إلزام الشركات بإعداد قائمة مالية أساسية رابعة، هي قائمة التدفقات النقدية.

الجزء الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية

PREPARATION OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

Evolution of A New Statement

نشأة قائمة مالية جديدة

إن نشأة قائمة التدفقات النقدية تقدم مثلاً على كيفية إستيفاء إحتياجات مستخدمي القوائم المالية. فقد نشأت هذه القائمة منذ سنوات عديدة في صورة تحليل مبسط أطلق عليه «قائمة مصادر الوارد والمنصرف Where - Got and where - Gone Statement والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادات والتخفيضات في بنود ميزانية الشركة. وبعد عدة سنوات تعدل عنوان هذه القائمة إلى «قائمة الأموال المخصصة» The Funds Statement. واعترافاً من AICPA بأهمية هذه القائمة، فقد قام سنة ١٩٦١ بتمويل بحث في هذا المجال نتج عنه إصدار «دراسة الأبحاث المحاسبية رقم ٢» ARS No.2 بعنوان «تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة» وقد أوصت هذه الدراسة بأن تُدرج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المراجع.

وفي سنة ١٩٦٣، قام APB بإصدار نشرته رقم ٣ لتنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة. وأوصي المجلس بتعديل إسم القائمة إلى «قائمة مصادر وإستخدامات الأموال» وبأن تُعرض القائمة كمعلومات إضافية في التقارير المالية. ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات الإضافية إلزامياً، كما أن إشتمال تقرير المراجع عليها كان أمراً اختيارياً.

وقد رحب مجتمع الأعمال وبورصات الأوراق المالية بنشرة APB رقم ٣، وإزداد عدد الشركات التي تعد قوائم الأموال المخصصة بصورة واضحة، وفي سنة ١٩٧١ جاءت نشرة APB رقم ١٩ تتضمن الإلزام بإعداد «قائمة التغيرات في المركز المالي» كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى وبضرورة أن يشملها تقرير المراجع. فقد خلص المجلس إلى أن:-

«هذه المعلومات التي تتعلق بالأنشطة التمويلية والاستثمارية للمنشأة والتغيرات في مركزها المالي عن فترة معينة هي معلومات حيوية لمستخدمي القوائم المالية - وخاصة الملاك والدائنين - في إتخاذ القرارات الإقتصادية. فعند إصدار القوائم المالية التي تهدف لعرض المركز المالي [الميزانية] ونتائج الأعمال [قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة]، فإنه يجب أيضاً إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي كقائمة مالية أساسية عن كل فترة

تُعد عنها قائمة دخل» .

وقد أوصى APB بإستخدام عنوان جديد للقائمة هو «قائمة التغيرات في المركز المالي» وهو العنوان الذي إستخدم من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٨٧ .

وخلال فترة الستينات والسبعينات كانت هذه القائمة تعرض التغير في رأس المال العامل بإعتباره تقريباً مناسباً للتدفق النقدي . ولكن مع بداية الثمانينات كانت بيئة عملية التقرير المالي قد تغيرت بصورة جذرية مع إتجاه الشركات للإقتراض بمبالغ ضخمة . وفي سنة ١٩٨١ أوصى معهد المديرين الماليين بأن تستخدم الشركات المنهج النقدي [أو النقدية والمعادل النقدي] بدلاً من منهج رأس المال العامل في إعداد هذه القائمة . كما دعا العديد من المهنيين والأكاديميين إلى توجه أقوى نحو الأساس النقدي في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي وفي قائمته رقم ٥ في مفاهيم المحاسبة المالية [سنة ١٩٨٤] أيد FASB بشدة أن يُدرج ضمن القوائم المالية الأساسية «قائمة التدفقات النقدية» التي تعكس المتحصلات النقدية للوحدة المحاسبية مصنفة إلى مصادرها الأساسية والمدفوعات النقدية لها مصنفة إلى الاستخدامات الأساسية . وفي نوفمبر ١٩٨٧ أصدر FASB المعيار رقم ٩٥ بعنوان «قائمة التدفقات النقدية» الذي بدأ تطبيقه على القوائم المالية السنوية عن السنوات المالية المنتهية بعد ١٥ يوليو ١٩٨٨ .

أسباب التحول إلى الأساس النقدي REASONS FOR CHANGE TO THE CASH BASIS

لماذا حدث هذا التغير المفاجيء في بيئة التقرير المالي؟ من الأسباب الرئيسية لذلك أن المستثمرين والمحللين الماليين قد أيقنوا أن المحاسبة على أساس الاستحقاق قد أصبحت أبعد ما تكون عن التدفقات النقدية الأساسية بالمنشأة، وأعلنوا أن المحاسبين يستخدمون العديد من أدوات التوزيع الإجهادية (مثل الضرائب المؤجلة، الإهلاك، إستهلاك الأصول غير الملموسة، إستحقاق الإيرادات، وخلافه)، ومن ثم فإن رقم صافي الدخل الذي يحسبونه لم يعد يوفر مؤشراً مقبولا على المقدرة الكسبية للمنشأة . وبنفس الصورة، فلأن القوائم المالية لا تعترف بالتضخم، فإن هناك العديد من المستخدمين الذين يبحثون عن معيار أكثر تجرداً مثل التدفق النقدي لتقويم مدى النجاح أو الفشل في العمليات . وعلاوة على ذلك، يعلن آخرون أن مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي . حيث أن الإدارة السيئة لحسابات القبض والمخزون تؤدي إلى نقص في

السيولة لا تظهره القائمة التي تركز على رأس المال العامل . فقد تقرر الشركة عن مقادير كبيرة لرأس المال العامل الناتج من العمليات ، في حين يكون الجزء الأكبر منه مقيداً في حسابات القبض والمخزون بما يؤدي لنقص السيولة والمرونة المالية الذي يفضي في النهاية للإفلاس .

وأخيراً ، فإن قائمة التدفقات النقدية مفيدة للإدارة والدائنين بديون قصيرة الأجل في الحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بالاحتياجات النقدية الجارية . فكما أشار أحد مسئولى البنوك ، فإن الأصول تقدم شعوراً بالاطمئنان ولكنها لا تولد نقدية ، وأن السؤال الأول الذي سيوجهه إلى أي مقترض في هذه الأيام هو «ماهي نقطة التعادل النقدي لك؟» حيث أن هذا هو الشيء الوحيد الذي لا يمكن إستقاؤه من تقارير المراجعة رغم أنه من أهم البنود بالنسبة للمقرض .

الغرض من قائمة التدفقات النقدية PURPOSE OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

إن الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة خلال فترة معينة . ومن الأهداف الثانوية لها توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للمنشأة . وطبقاً لما قرره FASB فإن المعلومات المقدمة في قائمة التدفقات النقدية - عند إستخدامها مقترنة بجوانب الإفصاح والقوائم المالية الأخرى - يجب أن تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم على :-

- (١) الحكم على قدرة المنشأة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل
- (٢) الحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بتعهداتها ، قدرتها على سداد التوزيعات المعلنة وحاجتها للتمويل الخارجي .
- (٣) الحكم على أسباب وجود فروق بين صافي الدخل من ناحية والمتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة به من ناحية أخرى .
- (٤) الحكم على أثر صفقات التمويل والاستثمار النقدية وغير النقدية خلال الفترة على المركز المالي للمنشأة .

فقائمة التدفقات النقدية تقرر عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناتج عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال فترة معينة في صيغة تتضمن تسوية لأرصدة النقدية أول وآخر الفترة .

وعلى ذلك ، فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد في الإشارة إلى كيفية تقرير الشركة عن صافي خسارة رغم أنها تقوم بإجراء نفقات رأسمالية ضخمة أو سداد توزيعات كما أنها سوف تحدد ما إذا كانت الشركة قد قامت بإصدار أو تسوية ديون أو أسهم عادية أو كلاهما خلال الفترة .

إن التقرير عن صافي الزيادة أو النقص في النقدية يُعتبر مفيداً لأن المستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف المهتمة يرغبون في معرفة ما يتعرض له أكثر المصادر سيولة بالمنشأة ، وهو النقدية . حيث تكتسب قائمة التدفقات النقدية أهميتها من إجابتها عن بعض تساؤلات بسيطة ولكنها هامة عن المنشأة وهي :-

- (١) من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟
- (٢) فيم إستخدمت النقدية خلال الفترة؟
- (٣) ماهو التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟

CLASSIFICATION OF CASH FLOWS

تصنيف التدفقات النقدية

تبوب قائمة التدفقات النقدية المتحصلات والمدفوعات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية ، والاستثمارية والتمويلية بالمنشأة . وفيما يلي الصفقات والأحداث الأخرى التي تستوفي خصائص كل نوع من هذه الأنشطة :-

- (١) الأنشطة التشغيلية : وهي تتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل ، مثل المتحصلات النقدية من بيع السلع والخدمات والمدفوعات النقدية للموردين والعاملين عن عمليات إقتناء المخزون والمصروفات .
- (٢) الأنشطة الاستثمارية :- وهي تتضمن عادة الأصول طويلة الأجل ، وتشمل :-
(أ) منح القروض وتحصيلها ، (ب) إقتناء الاستثمارات والأصول والانتاجية طويلة الأجل والتخلص منها .
- (٣) الأنشطة التمويلية : وهي تتضمن بنود الالتزامات وحقوق الملاك ، وتشمل
(أ) الحصول على نقدية من الدائنين وسداد الأموال المقرضة
(ب) الحصول على رأس مال من الملاك وتقديم عائد على إستثماراتهم Return on أو هذه الإستثمارات لهم Return of .

والجدول التالي يبوب المتحصلات والمدفوعات النمطية لاحدى منشآت الأعمال على أساس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لها .

تشغيلية :

تدفقات داخلية :

من بيع سلع وخدمات
من عائد على قروض (فائدة) أو على أسهم ملكية (توزيعات)
تدفقات خارجة :

بنود
قائمة
الدخل

للموردين عن المخزون
للعاملين عن الخدمات
للحكومة عن الضرائب
للمقرضين عن الفوائد
لغيرهم عن مصروفات
استثمارية :

تدفقات داخلية

من بيع أصول ثابتة
من بيع ديون أو أسهم ملكية في شركات أخرى
من تحصيل أصل القروض المقدمة لشركات أخرى
تدفقات خارجة :
لشراء أصول ثابتة
لشراء ديون أو أسهم ملكية في شركات أخرى .
لتقديم قروض لوحدات أخرى .
تمويلية :

عادة
بنود
أصول
طويلة الأجل
إلتزامات
وحقوق ملكية
طويلة الأجل

تدفقات داخلية :

من بيع أسهم رأس المال
من إصدار ديون (سندات ، أوراق دفع)
تدفقات خارجة

توزيعات نقدية للمساهمين
تسوية ديون طويلة الأجل أو استدعاء أسهم رأس المال

وقد تبوب بعض التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة إستثمارية أو تمويلية على أنها أنشطة تشغيلية؟ على سبيل المثال ، فإن المتحصلات من دخل الاستثمارات [الفوائد و التوزيعات] ومدفوعات الفوائد للمقرضين وتُبوب ضمن الأنشطة التشغيلية . وعلى عكس ذلك ، فإن بعض التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة تشغيلية وتُبوب كأنشطة استثمارية أو تمويلية . على سبيل المثال ، فإن النقدية المحصلة من بيع الأصول الثابتة بمكسب

- رغم أنه يقرر عنها في قائمة الدخل - وتبويب ضمن الأنشطة الاستثمارية ، دون إدراج الأثر المتعلق بالمكاسب الناتج من البيع ضمن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية . وبنفس الصورة ، فإن المكسب أو الخسارة الناتجة عن تسوية الديون سوف تمثل عادة جزء من التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بسداد الأموال المقترضة ، ومن ثم سوف تُبويب ضمن الأنشطة التمويلية .

شكل قائمة التدفقات النقدية

FORMAT OF STATEMENT OF CASH FLOWS

تمثل الأنشطة الثلاثة المعروضة في الفقرات السابقة الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية . حيث يظهر جزء التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في البداية عادة وتليه الأجزاء الخاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية . ويقرر عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الفردية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بصورة منفصلة ، بمعنى أنه يُقرر عنها بالاجمالي دون إجراء مقاصة بين بعضها البعض ، وعلى ذلك ، فإن التدفق النقدي الخارج لشراء أصول ثابتة يُقرر عنه بصورة مستقلة عن التدفق النقدي الداخل من بيع أصول ثابتة . وبنفس الصورة ، فإن التدفق النقدي الداخل من إصدار الديون يُقرر عنه بصورة مستقلة عن التدفق النقدي الخارج لتسويتها . ويجب إجراء تسوية بين صافي الزيادة أو النقص في النقدية المقرر عنه خلال الفترة مع أرصدة النقدية أول وآخر المدة كما هو مقرر عنها في الميزانيات المقارنة . وفيما يلي الصيغة العامة لقائمة التدفقات النقدية :-

«إسم الشركة»	
قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في	
التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية :-	
صافي الدخل	xxx
التسويات الخاصة بتعديل صافي الدخل الى النقدية المتولدة	
من الأنشطة التشغيلية (إدراج البنود المنفردة)	xx xx
	xxx
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :	
(إدراج التدفقات الداخلة والخارجة المنفردة)	xx

صافي التدفق النقدي المتولدة (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية	xxx
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :-	
(إدراج التدفقات الداخلة والخارجة المنفردة)	xx
صافي التدفق النقدي المتولد (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية	xxx
صافي الزيادة (النقص) في النقدية	xxx
النقدية في بداية الفترة	xxx
النقدية في نهاية الفترة	xxx

إعداد قائمة التدفقات النقدية PREPARATION OF THE STATEMENT

على عكس القوائم المالية الأساسية الأخرى، فإن قائمة التدفقات النقدية لا تعد من واقع ميزان المراجعة بعد التسوية. فالمعلومات اللازمة لإعداد هذه القائمة تأتي عادة من ثلاث مصادر هي :-

- * الميزانيات المقارنة :- وهي توفر مقدار التغيرات في الأصول، الإلتزامات وحقوق الملكية من بداية الفترة إلى نهايتها.
 - * قائمة الدخل عن الفترة، وهي توفر بيانات تساعد القاريء على تحديد مقدار النقدية الذي تقدمه أو تستخدمه العمليات خلال الفترة.
 - * بيانات عن الصفقات المنتقاة من الأستاذ العام، وهي توفر معلومات تفصيلية إضافية تلزم في تحديد كيفية الحصول على النقدية وإستخدامها خلال الفترة.
- ويتضمن إعداد قائمة التدفقات النقدية من مصادر البيانات السابقة ثلاث خطوات أساسية هي :-

- (١) تحديد التغير في النقدية :- وهو إجراء بسيط، حيث يمكن تحديد الفرق بين رصيد النقدية أول وآخر المدة بسهولة عن طريق فحص الميزانيات المقارنة.
- (٢) تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية :- وهو إجراء معقد؛ حيث لا يتضمن فقط تحليل قائمة دخل الفترة الحالية وإنما الميزانيات المقارنة لها وبيانات بعض الصفقات المنتقاة أيضاً.
- (٣) تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية حيث يجب تحليل

كل التغيرات الأخرى في بنود الميزانية لتحديد أثرها على النقدية .

المثال الأول - سنة ١٩٩٤

لتوضيح قائمة التدفقات النقدية، سوف نستخدم السنة الأولى للتشغيل بشركة Tax حيث بدأت شركة Tax نشاطها في ١ يناير ١٩٩٤ عندما أصدرت ٦٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١ ج للسهم نقداً. وعلى مدار السنة الأولى للنشاط، قامت الشركة بإستئجار ما يلزمها من مباني ومعدات لازمة لتقديم الخدمات الاستشارية الضريبية، وقد ظهرت الميزانيات المقارنة في بداية ونهاية سنة ١٩٩٤ كما يلي :

٣١ ديسمبر ١٩٩٤ ١ يناير ١٩٩٤ التغير (زيادة/ نقص)

الأصول :-		
النقدية	٤٩٠٠٠	-
حسابات المدينين	٣٦٠٠٠	-
الاجمالي	<u>٨٥٠٠٠</u>	<u>صفر</u>
الإلتزامات وحقوق المساهمين :		
حسابات الدائنين	٥٠٠٠	-
أسهم عادية (قيمة اسمية ١ ج)	٦٠٠٠٠	-
أرباح محتجزة	٢٠٠٠٠	-
الاجمالي	<u>٨٥٠٠٠</u>	<u>صفر</u>

كما أن قائمة الدخل وغيرها من المعلومات الإضافية عن الشركة كانت كما يلي :-

١٢٥٠٠٠	الإيرادات
٨٥٠٠٠	مصروفات التشغيل
<u>٤٠٠٠٠</u>	الدخل قبل الضرائب
٦٠٠٠	مصروف ضريبة الدخل
<u>٣٤٠٠٠</u>	صافي الدخل بعد الضرائب
معلومات إضافية	

بفحص بعض البيانات المنتقاة إتضح أن هناك توزيعات قدرها ١٤٠٠٠ ج سُددت خلال العام .

ولإعداد قائمة تدفقات نقدية، فإن الخطوة الأولى - وهي تحديد التغير في رصيد النقدية - يسهل إجراؤها. حيث أن الشركة لم يكن لديها نقدية في بداية سنة ١٩٩٤، في حين كان لديها رصيد نقدي قدره ٤٩٠٠٠ ج في نهاية السنة. وعلى ذلك، فإن التغير في رصيد النقدية خلال سنة ١٩٩٤ قد تمثل في زيادة قدرها ٤٩٠٠٠ ج، ولكن الخطوتان الثانية والثالثة أكثر تعقيداً وتتطلبان المزيد من التحليل.

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

Determine Net Cash Flow From Operating Activities

من النقاط المبدئية المفيدة في تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية أن نتفهم السبب في ضرورة تعديل صافي الدخل. ففي ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تلتزم أغلب الشركات باستخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة والذي يتطلب تسجيل الإيرادات عند اكتسابها وتسجيل المصروفات عند تحملها. وقد تتضمن الإيرادات المكتسبة مبيعات آجلة لم تُحصل نقداً، كما أن المصروفات التي تتحملها الشركة قد تتضمن مصروفات لم تُسدد بعد. وعلى ذلك، فإنه في ظل أساس الاستحقاق في المحاسبة، فإن صافي الدخل لن يُشير إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

وللوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإنه من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي. ويتم ذلك عن طريق إستبعاد آثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية.

وخلال هذه الفصل سوف نستخدم مصطلح صافي الدخل للإشارة إلى صافي الدخل على أساس الاستحقاق. ويمكن تحويل صافي الدخل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إما باستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة كما يتضح من المناقشة التالية:

الطريقة المباشرة :

في ظل الطريقة المباشرة (أو طريقة قائمة الدخل) يتم تحديد المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، ويتمثل الفرق بين هذين المقدارين في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وبمعنى آخر، فإن الطريقة المباشرة تقوم بطرح المدفوعات النقدية التشغيلية من المتحصلات النقدية التشغيلية وينتج عن الطريقة المباشرة تصوير قائمة مختصرة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية من

الأنشطة التشغيلية .

وكما يتضح من قائمة الدخل السابقة ، فإن شركة Tax قد قررت عن إيرادات قدرها ١٢٥٠٠٠ ج ولكن لأن حسابات المدينين بالشركة قد زادت خلال سنة ١٩٩٤ بمقدار ٣٦٠٠٠ ج فإن المحصل نقداً من هذه الإيرادات يبلغ ٨٩٠٠٠ ج [١٢٥٠٠٠ - ٣٦٠٠٠] فقط . وبنفس الصورة فإن شركة Tax قد قررت عن مصروفات تشغيل قدرها ٨٥٠٠٠ ج ولكن حسابات الدفع زادت خلال الفترة بمقدار ٥٠٠٠ ج وبفرض أن حسابات الدفع هذه تتعلق بالمصروفات التشغيلية ، فإن مصروفات التشغيل المسددة نقداً تبلغ ٨٠٠٠٠ ج (٨٥٠٠٠ - ٥٠٠٠) . وبسبب عدم وجود ضرائب دخل مستحقة في نهاية العام ، فإن مصروف ضريبة الدخل عن سنة ١٩٩٤ وقدره ٦٠٠٠ ج لا بد وأنه قد سُدد نقداً خلال العام . وبذلك ، يتم حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كمايلي :

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - الطريقة المباشرة	
النقدية المحصلة من الإيرادات	٨٩٠٠٠
النقدية المسددة عن المصروفات	٨٠٠٠٠
	<hr/>
الدخل قبل ضرائب الدخل	٩٠٠٠
ضرائب الدخل المسددة نقداً	٦٠٠٠
	<hr/>
صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية	٣٠٠٠

حيث أن صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الدخل على الأساس النقدي ، في حين أن صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الخسارة على الأساس النقدي .

الطريقة غير المباشرة :

وهي طريقة أخرى (يُطلق عليها أيضاً طريقة التسوية) تبدأ بصافي الدخل وتقوم بتحويله الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية . وبمعنى آخر ، فإن الطريقة غير المباشرة تقوم بتعديل صافي الدخل بالبنود المؤثرة على صافي الدخل المقرر عنه دون أن تؤثر على النقدية . ويعني ذلك أن الأعباء غير النقدية في قائمة الدخل تُرد إلى صافي الدخل كما يتم طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية . وفيما يلي توضيح لعمليتي التسوية على

صافي الدخل في هذا المثال وهي الزيادة في حسابات المدينين والزيادة في حسابات الدائنين .

الزيادة في حسابات المدينين : عندما تزداد حسابات المدينين خلال العام ، فإن الإيرادات على أساس الاستحقاق تكون أكبر منها على الأساس النقدي لأن هناك بضائع مبيعة بالأجل تم التقرير عنها ضمن الإيرادات . وبمعنى آخر ، فإن عمليات الفترة قد نتج عنها زيادة في الإيرادات ، ولكن لم تتمثل كل هذه الإيرادات في زيادة في النقدية ، فهناك جزء من الزيادة في الإيرادات قد أدى لزيادة في حسابات المدينين . ولتحويل صافي الدخل إلى صاف تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية فإنه يجب طرح الزيادة في حسابات المدينين وقدرها ٣٦٠٠٠ ج من صافي الدخل .

الزيادة في حسابات الدائنين : عندما تزداد حسابات الدائنين خلال العام ، تكون المصروفات على أساس الاستحقاق أكبر منها على الأساس النقدي لأن هناك مصروفات قد تحملتها الشركة دون أن تسدها نقداً ولتحويل صافي الدخل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإن الزيادة في حسابات الدائنين وقدرها ٥٠٠٠ ج يجب أن تضاف إلى صافي الدخل .

ونتيجة للتسويات الخاصة بحسابات المدينين والدائنين ، يتحدد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن سنة ١٩٩٤ بمقدار ٣٠٠٠ ج ، كما يتضح مما يلي :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - الطريقة غير المباشرة		صافي الدخل
		التسويات الخاصة بتعديل صافي الدخل إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
		الزيادة في حسابات المدينين
		الزيادة في حسابات الدائنين
		صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية
٣٤٠٠٠	(٣٦٠٠٠)	
(٣١٠٠٠)	٥٠٠٠	
٣٠٠٠		

وبلاحظ أن صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية لا يتغير سواء تم استخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة .

تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :

Determine Net Cash Flows From Investing and financing Activities

بمجرد تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإن الخطوة التالية هي تحديد ما إذا كانت هناك تغيرات أخرى في حسابات الميزانية قد أدت إلى زيادة أو تخفيض في النقدية . على سبيل المثال ، فإن فحص بنود الميزانية المتبقية يوضح أن كلاً من أسهم رأس المال والأرباح المحتجزة قد زادت . وقد نتجت الزيادة في أسهم رأس المال وقدرها ٦٠٠٠٠ ج من إصدار أسهم عادية نقدية . حيث أن إصدار أسهم عادية يمثل متحصلات نقدية من نشاط تمويلي ويُقرر عنه بهذه الصفة في قائمة التدفقات النقدية . كما أن الزيادة في الأرباح المحتجزة وقدرها ٢٠٠٠٠ ج قد نتجت عن بندين هما :-

- (١) صافي دخل قدره ٣٤٠٠٠ ج أدى لزيادة الأرباح المحتجزة .
- (٢) توزيعات معلنة قدرها ١٤٠٠٠ ج أدت لتخفيض الأرباح المحتجزة .

وكما إتضح فيما سبق ، فإن صافي الدخل تم تحويله إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية ، كما أن البيانات الإضافية تشير إلى أن التوزيعات المعلنة قد سددت نقداً . وعلى ذلك ، فإن التوزيعات المسددة يُقرر عنها كتدفق نقدي خارج ضمن الأنشطة التمويلية .

قائمة التدفقات النقدية - ١٩٩٤ :-

يمكن الآن إعداد قائمة التدفقات النقدية . وتبدأ القائمة بالأنشطة التشغيلية ويمكن استخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة في التقرير عن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية . ويُشجع FASB على استخدام الطريقة المباشرة أكثر من الطريقة غير المباشرة دون إلزام بذلك . وعند استخدام الطريقة المباشرة في التقرير عن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، يُطالب FASB بإجراء تسوية بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في جدول منفصل . وعند استخدام الطريقة غير المباشرة ، فإن هذه التسوية إما أن يُقرر عنها داخل قائمة التدفقات النقدية نفسها أو في جدول مستقل مع التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية بالصافي فقط . وعلى ذلك ، فسوف يتم استخدام الطريقة غير المباشرة - وهي الطريقة المستخدمة على نطاق واسع في الممارسة - على مدار هذا الفصل ، وسوف تتم مناقشة مزايا وعيوب كل من هاتين الطريقتين في

جزء تالي من هذا الفصل .

وتظهر قائمة التدفقات النقدية بشركة Tax عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ كما يلي :-

تدفقات نقدية من أنشطة تشغيلية :	
٣٤٠٠٠	صافي الدخل
(٣٦٠٠٠)	تعديل صافي الدخل الى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
٥٠٠٠	الزيادة في حساب المدينين
(٣١٠٠٠)	الزيادة في حساب الدائنين
٣٠٠٠	صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية
٦٠٠٠٠	تدفقات نقدية من أنشطة تمويلية :-
(١٤٠٠٠)	إصدار أسهم عادية
٤٦٠٠٠	سداد توزيعات نقدية
٤٩٠٠٠	صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية
-	صافي الزيادة في النقدية
٤٩٠٠٠	رصيد النقدية في ١ يناير ١٩٩٤
٤٩٠٠٠	رصيد النقدية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤

وكما سبق القول ، فإن الزيادة في الأسهم العادية وقدرها ٦٠٠٠٠ ج تمثل تدفق نقدي داخل من نشاط تمويلي . كما أن سداد توزيعات نقدية قدرها ١٤٠٠٠ ج يبوب كتدفق نقدي خارج لنشاط تمويلي . وتتفق الزيادة في النقدية المقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية وقدرها ٤٩٠٠٠ ج مع الزيادة في حساب النقدية في الميزانيات المقارنة وقدرها ٤٩٠٠٠ ج أيضا .

المثال الثاني - سنة ١٩٩٥

استمرت شركة Tax في النمو والرواج في السنة الثانية من نشاطها ، وقامت بشراء أرض ومباني ومعدات وزادت إيراداتها وأرباحها عن السنة الأولى بصورة ملحوظة . وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بالسنة الثانية من العمليات في شركة Tax .

الميزانية المقارنة			
التغير (زيادة نقص)	١٩٩٤	١٩٩٥	
			الأصول :
نقص	١٢٠٠٠	٤٩٠٠٠	النقدية
نقص	١٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	حسابات المدينين
زيادة	٦٠٠٠	-	مصرفات مدفوعة مقدما
زيادة	٧٠٠٠٠	-	الأراضي
زيادة	٢٠٠٠٠٠	-	المباني
زيادة	١١٠٠٠	(١١٠٠٠)	مجمع إهلاك مباني
زيادة	٦٨٠٠٠	-	المعدات
زيادة	١٠٠٠٠	(١٠٠٠٠)	مجمع إهلاك معدات
	<u>٨٥٠٠٠</u>	<u>٣٨٦٠٠٠</u>	الإجمالي
الالتزامات وحقوق المساهمين :-			
زيادة	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	حسابات الدائنين
زيادة	١٥٠٠٠٠	-	سندات
	<u>٦٠٠٠٠</u>	<u>٦٠٠٠٠</u>	أسهم عادية (قيمة اسمية ١ ج للسهم)
زيادة	١١٦٠٠٠	١٣٦٠٠٠	الأرباح المحتجزة
	<u>٨٥٠٠٠</u>	<u>٣٨٦٠٠٠</u>	الإجمالي

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥			
٤٩٢٠٠٠			الإيرادات
	٢٦٩٠٠٠		مصرفات التشغيل (بدون الإهلاك)
٢٩٠٠٠٠	٢١٠٠٠		مصرفات الإهلاك
<u>٢٠٢٠٠٠</u>			الدخل من العمليات
٦٨٠٠٠			مصرفات ضريبة الدخل
<u>١٣٤٠٠٠</u>			صافي الدخل

معلومات إضافية :

- أ - في سنة ١٩٩٥ سددت الشركة توزيعات نقدية قدرها ١٨٠٠٠ ج
 ب - حصلت الشركة على نقدية قدرها ١٥٠٠٠٠ ج بإصدار سندات طويلة الأجل بهذه القيمة .
 ج - الأراضي والمباني والمعدات مشتراة نقداً .

ولإعداد قائمة التدفقات النقدية من واقع هذه المعلومات، فإن الخطوة الأولى هي تحديد التغير في رصيد النقدية. وكما يتضح من المعلومات المعروضة، فقد إنخفضت النقدية بمقدار ١٢٠٠٠ ج (٤٩٠٠٠-٣٧٠٠٠) وتوضح الفقرات التالية الخطوتين الثانية والثالثة.

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - الطريقة غير المباشرة :-

باستخدام الطريقة غير المباشرة، فإننا نقوم بتعديل صافي الدخل وقدره ١٣٤٠٠٠ ج للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وفيما يلي إيضاح لهذه التعديلات :-

الإنخفاض في حسابات المدينين : فعندما تنخفض حسابات المدينين خلال الفترة، فإن الإيرادات على الأساس النقدي تكون أكبر من الإيرادات على أساس الاستحقاق لأن عمليات التحصيل النقدي أكبر من الإيرادات المقرر عنها على أساس الاستحقاق. ولتحويل صافي الدخل إلى صافي تدفق نقدي من العمليات التشغيلية، فإن الانخفاض في حسابات المدينين وقدره ١٠٠٠٠ ج يجب أن يُضاف إلى صافي الدخل.

الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً : عندما تزداد المصروفات المدفوعة مقدماً (أصل) خلال الفترة، فإن مصروفات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق تكون أقل من مصروفات قائمة الدخل المعدة على الأساس النقدي. حيث أن النفقات (المدفوعات النقدية) قد أُجريت في الفترة الحالية ولكن المصروفات (كأعباء على قائمة الدخل) قد أُجّلت إلى فترات مستقبلية. ولتحويل صافي الدخل إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً وقدرها ٦٠٠٠ ج يجب طرحها من صافي الدخل فالزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً تؤدي إلى انخفاض في النقدية خلال الفترة.

الزيادة في حسابات الدائنين :- على نمط الزيادة في سنة ١٩٩٤ فإن الزيادة في حسابات الدائنين سنة ١٩٩٥ وقدرها ٣٥٠٠٠ ج يجب أن تُضاف إلى صافي الدخل لتحويله إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. حيث أن مقدار المصروفات التي تحملتها الشركة أكبر من النقدية المسددة مقابلها.

مصروف الإهلاك (الزيادة في مجمع الإهلاك) : إن شراء أصول قابلة للاهلاك يظهر كإستخدام للنقدية في الأنشطة الاستثنائية في سنة الشراء. ويمثل مصروف الإهلاك

وقدره ٢١٠٠٠ [والذي تمثله أيضا الزيادة في حساب مجمع الاهلاك] عبء غير نقدي يجب إضافته مرة أخرى الى صافي الدخل للوصول الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ويمثل المقدار ٢١٠٠٠ مجموع إهلاك المباني وقدره ١١٠٠٠ وإهلاك المعدات وقدره ١٠٠٠٠ ج.

وتتم معالجة الاعباء الأخرى المحملة على مصروفات الفترة والتي لا تستلزم استخدام للنقدية - مثل إستهلاك الأصول غير الملموسة ومصروف النفاد - بنفس طريقة الاهلاك. وعادة ما يُدرج الاهلاك وغيره من الأعباء غير النقدية في بداية التعديلات التي تتم على صافي الدخل في القائمة.

ونتيجة للبنود السابقة، فإن صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية يبلغ ١٩٤٠٠٠، ويتم حسابه كما يلي :-

صافي الدخل	
التسويات الخاصة بتعديل صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية :-	
٢١٠٠٠	مصروف الاهلاك
١٠٠٠٠	النقص في حسابات المدينين
(٦٠٠٠)	الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً
٣٥٠٠٠	الزيادة في حسابات الدائنين
٦٠٠٠٠	
<u>١٩٤٠٠٠</u>	<u>صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية</u>

تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :-

بعد تحديد البنود المؤثرة على صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، فإن الخطوة التالية تتضمن تحليل باقي التغيرات في حسابات الميزانية.

الزيادة في الأرض: كما يتضح من التغير في حساب الأرض، فقد تم شراء أرض بمبلغ ٧٠٠٠٠ ج خلال الفترة، وتمثل هذه العملية نشاط استثماري يتم التقرير عنه كإستخدام للنقدية.

الزيادة في المباني ومجمع إهلاكها: كما يتضح من المعلومات الإضافية ومن التغير في حساب المباني، فقد إشتريت الشركة مباني عن طريق إستخدام نقدية قدرها ٢٠٠٠٠٠ ج وتمثل هذه العملية تدفق نقدي خارج يُقرر عنه ضمن الأنشطة

الاستثمارية . ويعبر مصروف إهلاك الفترة عن الزيادة في حساب مجمع الاهلاك وقدرها وقد سبق القول ان مصروف الاهلاك المقرر عنه ليس له أثر على مقدار النقدية .

الزيادة في المعدات ومجمع إهلاكها : حيث حدثت زيادة في المعدات قدرها ٦٨٠٠٠ ج بسبب شراء معدات نقداً . ويجب التقرير عن هذه الصفقة كتدفق نقدي خارج لنشاط إستثماري . كما أن الزيادة في مجمع الاهلاك يمثلها مصروف الاهلاك عن الفترة .

الزيادة في السندات : فقد زاد حساب السندات بمقدار ١٥٠٠٠٠ ج ، وتمثل النقدية المحصلة من اصدار هذه السندات تدفق نقدي داخل من نشاط تمويلي :

الزيادة في الأرباح المحتجزة : فقد زادت الأرباح المحتجزة بمقدار ١١٦٠٠٠ ج خلال العام . ويمكن تفسير هذه الزيادة بعاملين هما :-

- (١) صافي الدخل ويؤدي لزيادة الأرباح المحتجزة بمقدار ١٣٤٠٠٠ ج .
- (٢) التوزيعات وتؤدي لتخفيض الأرباح المحتجزة بمقدار ١٨٠٠٠ ج . ويمثل سداد التوزيعات تدفق نقدي خارج لنشاط تمويلي .

قائمة التدفقات النقدية - ١٩٩٥ :

بتجميع البنود السابقة ، فإن قائمة التدفقات النقدية لشركة Tax عن سنة ١٩٩٥ باستخدام الطريقة غير المباشرة في حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، تعرض البيانات التالية :-

شركة Tax

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
١٣٤٠٠٠		صافي الدخل	
		التسويات :	
	٣٢١٠٠٠	مصروف الاهلاك	
	١٠٠٠٠	النقص في حسابات المدينين	
	(٦٠٠٠)	الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	
٦٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	الزيادة في حسابات الدائنين	
١٩٤٠٠٠		صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية :	
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :	
	(٧٠٠٠٠)	شراء أراضي	
	(٢٠٠٠٠٠)	شراء مباني	

	شراء معدات	(٦٨٠٠٠)
(٣٣٨٠٠٠)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الإستثمارية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :	
	إصدار السندات	١٥٠٠٠٠
	سداد التوزيعات النقدية	(١٨٠٠٠)
١٣٢٠٠٠	صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية	
(١٢٠٠٠)	صافي الإنخفاض في النقدية	
٤٩٠٠٠	رصيد النقدية في ١ يناير ١٩٩٢	
٣٧٠٠٠	رصيد النقدية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢	

المثال الثالث - ١٩٩٦

يغطي هذا المثال الثالث عمليات شركة Tax عن سنة ١٩٩٥ ويستخدم الطريقة غير المباشرة في حساب وعرض صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

فقد إستمرت الشركة في النجاح في سنة ١٩٩٦ وتوسعت في عملياتها لتشمل بيع خطوط معينة من برامج الحاسب الآلي التي تُستخدم في إعداد الإقرارات الضريبية وفي التخطيط الضريبي . وعلى ذلك ، فقد ظهرت أصول جديدة في ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ ومنها المخزون . وفيما يلي الميزانيات المقارنة ، قائمة الدخل وبعض المعلومات الاضافية عن سنة ١٩٩٦ .

		شركة Tax		
		الميزانيات المقارنة		
التغير				
زيادة/ نقص		١٩٩٥	١٩٩٦	
				الأصول
زيادة	١٧٠٠٠	٣٧٠٠٠	٥٤٠٠٠	النقدية
زيادة	٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠	٦٨٠٠٠	حسابات المدينين
زيادة	٥٤٠٠٠	-	٥٤٠٠٠	المخزون
نقص	٢٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	المصروفات المدفوعة مقدما
نقص	٢٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	الأراضي
	-	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	المباني

زيادة	١٠٠٠٠	(١١٠٠٠)	(٢١٠٠٠)	مجمع إهلاك المباني
زيادة	١٢٥٠٠٠	٦٨٠٠٠	١٩٣٠٠٠	المعدات
زيادة	١٨٠٠٠	(١٠٠٠٠)	(٢٨٠٠٠)	مجمع إهلاك المعدات
		<u>٣٨٦٠٠٠</u>	<u>٥٦٩٠٠٠</u>	الإجمالي
الإلتزامات وحقوق المساهمين				
نقص	٧٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٣٠٠٠	حسابات الدائنين
نقص	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	السندات
زيادة	١٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	أسهم عادية (قيمة إسمية أج للسهم)
زيادة	٧٠٠٠٠	<u>١٣٦٠٠٠</u>	<u>٢٠٦٠٠٠</u>	أرباح محتجزة
		<u>٣٨٦٠٠٠</u>	<u>٥٦٩٠٠٠</u>	الاجمالي

شركة Tax

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦

٨٩٠٠٠٠		الإيرادات
	٤٦٥٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
	٢٢١٠٠٠	مصروفات تشغيل
	١٢٠٠٠	مصرف الفائدة
٧٠٠٠٠٠	<u>٢٠٠٠</u>	خسارة بيع معدات
١٩٠٠٠٠		الدخل من العمليات
٦٥٠٠٠		مصرف ضريبة الدخل
<u>١٢٥٠٠٠</u>		صافي الدخل

معلومات إضافية :

- أ - تتضمن مصروفات التشغيل مصرف إهلاك قدره ٣٣٠٠٠ ج واستنفاد مصروفات مدفوعة مقدما قدرها ٢٠٠٠ ج .
- ب - تم بيع أرض بقيمتها الدفترية نقداً .
- ج - تم سداد توزيعات نقدية سنة ١٩٩٦ قيمتها ٥٥٠٠٠ ج .
- د - مصرف الفائدة وقدره ١٢٠٠٠ ج مسدد نقداً .
- هـ - تم شراء معدات تكلفتها ١٦٦٠٠٠ ج نقداً ، كما تم بيع معدات تكلفتها

١٠٠٠ ج وقيمتها الدفترية ٣٦٠٠٠ ج بمبلغ ٣٤٠٠٠ ج نقداً.

ح - تم إصدار أسهم عادية [قيمة إسمية ١ ج للسهم] نقداً.

والخطوة الأولى في إعداد قائمة التدفقات النقدية هي تحديد التغير في رصيد النقدية. وكما يتضح من الميزانيات المقارنة، فقد زادت النقدية سنة ١٩٩٦ بمقدار ١٧٠٠٠ ج وتتضح الخطوتان الثانية والثالثة في الفقرات التالية.

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية :-

فيما يلي إيضاح للتعديلات التي تُجرى على صافي الدخل :-

الزيادة في حسابات المدينين : تمثل الزيادة في حسابات المدينين وقدرها ٤٢٠٠٠ ج إيرادات مسجلة على أساس الاستحقاق بالزيادة عن المتحصلات النقدية في سنة ١٩٩٦، ويتم طرح هذه الزيادة من صافي الدخل للتحويل من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي.

الزيادة في المخزون : تمثل الزيادة في المخزون وقدرها ٥٤٠٠٠ ج استخدام للنقدية في نشاط تشغيل بدون إثبات مصروف مقابل ذلك، ومن ثم يتم طرح هذا المقدار من صافي الدخل للوصول إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وبمعنى آخر، فعندما يزيد المخزون المشتري عن المخزون المباع خلال الفترة، فإن تكلفة البضاعة المباعة على أساس الاستحقاق تكون أقل منها على الأساس النقدي.

الإنخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً : يمثل الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً وقدره ٢٠٠ ج عبء محمل على قائمة دخل الفترة الحالية لا يصاحبه تدفق نقدي خارج خلال هذه الفترة. وبذلك يُضاف هذا المقدار إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

الإنخفاض في حسابات الدائنين :- عندما تنخفض حسابات الدفع خلال الفترة، فإن تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات على الأساس النقدي تكون أعلى منها على أساس الاستحقاق، لأنه في ظل الأساس النقدي لا تُسجل البضائع، والمصروفات ضمن مصروفات قائمة الدخل إلا عند سدادها ولتحويل صافي الدخل الى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن هذا الانخفاض في حسابات الدائنين وقدره ٧٠٠٠ ج يجب طرحه من صافي الدخل.

مصروف الإهلاك [الزيادة في مجمع الإهلاك] : فقد زاد مجمع إهلاك المباني بمقدار ١٠٠٠٠ (٢١٠٠٠ - ١١٠٠٠)، ولم يتغير حساب المباني خلال الفترة، بما يعني أن

الإهلاك المسجل سنة ١٩٩٦ يبلغ ١٠٠٠٠ ج.

كما زاد مجمع إهلاك المعدات بمقدار ١٨٠٠٠ ج [٢٨٠٠٠ - ١٠٠٠٠] خلال العام. ولكن مجمع إهلاك المعدات كان قد انخفض خلال العام بمقدار ٥٠٠٠ ج نتيجة لبيع أحد المعدات خلال العام. وعلى ذلك، فإن مصروف الإهلاك عن العام يبلغ ٢٣٠٠٠٠ ج. ويمكن إجراء تسوية لحساب مجمع إهلاك المعدات كما يلي:

١٠٠٠٠	رصيد أول المدة
٢٣٠٠٠	يُضاف إهلاك سنة ١٩٩٦
<u>٣٣٠٠٠</u>	
٥٠٠٠	يطرح إهلاك معدات مبيعة
<u>٢٨٠٠٠</u>	رصيد آخر المدة

وعلى ذلك فإن مصروف الإهلاك المحمل على قائمة دخل العام للمباني والمعدات وقدره ٣٣٠٠٠ ج [٢٣٠٠٠ + ١٠٠٠٠] يجب أن يُضاف إلى صافي الدخل لتحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

خسارة بيع المعدات: فقد تم بيع معدات تكلفتها ٤١٠٠٠ ج وقيمتها الدفترية ٣٦٠٠٠ ج بمبلغ ٣٤٠٠٠ ج نقداً. ونتيجة لذلك، قررت الشركة عن خسارة قدرها ٢٠٠٠ ج من بيع معدات. وللوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فمن الضروري إضافة قيمة هذه الخسارة مرة أخرى إلى صافي الدخل. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الخسارة تمثل عبء غير نقدي على قائمة الدخل، حيث أنها لا تخفض النقدية في حين أنها تخفض صافي الدخل.

ومن البنود السابقة. يظهر جزء الأنشطة التشغيلية بقائمة التدفقات النقدية للشركة عن سنة ١٩٩٦ كما يلي:

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

١٢٥٠٠٠

صافي الدخل

التعديلات:

٣٣٠٠٠

مصروف الإهلاك

(٤٢٠٠٠)	الزيادة في حسابات المدينين
(٥٤٠٠٠)	الزيادة في المخزون
٢٠٠٠	الإنخفاض في المصروفات المدفوعة مقدما
(٧٠٠٠)	الإنخفاض في حسابات الدائنين
(٦٦٠٠٠)	خسارة بيع معدات
<u>٢٠٠٠</u>	
٥٩٠٠٠	صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية

تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :-

بتحليل باقي التغيرات في بنود الميزانية ، يمكن تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية كما يلي :-

الأراضي : فقد انخفضت الأراضي بمقدار ٢٥٠٠٠ ج خلال الفترة . وكما يتضح من المعلومات الإضافية ، فقد تم بيع جزء من الأراضي بقيمتها الدفترية نقداً . ويتم التقرير عن هذه العملية كتدفق نقدي داخل لنشاط إستثماري قدره ٢٥٠٠٠ ج .

المعدات : يُشير تحليل حساب المعدات إلى مايلي :-

٦٨٠٠٠	رصيد أول المدة
١٦٦٠٠٠	شراء معدات
<u>٢٣٤٠٠٠</u>	
٤١٠٠٠	بيع معدات
<u>١٩٣٠٠٠</u>	رصيد آخر المدة

فقد تم شراء معدات قيمتها ١٦٦٠٠٠ ج نقداً ، وهو تدفق نقدي خارج لنشاط إستثماري في حين أن بيع المعدات يمثل تدفق نقدي داخل قدره ٣٤٠٠٠ ج من نشاط إستثماري أيضاً .

السندات : فقد إنخفضت السندات بمقدار ٤٠٠٠٠ ج خلال العام . وكما يتضح من المعلومات الإضافية ، فقد تم سداد هذه السندات بقيمتها الإسمية ، وهذه العملية تمثل تدفق نقدي خارج قدره ٤٠٠٠٠ ج لنشاط تمويلي .

الأسهم العادية : فقد زاد حساب الأسهم العادية بمقدار ١٦٠٠٠٠ ج خلال

العام . وكما يتضح من المعلومات الإضافية ، فإن الشركة أصدرت أسهم عادية قدرها ١٦٠٠٠٠ ج بقيمتها الاسمية وتمثل هذه العملية تدفق نقدي داخل لنشاط تمويلي .

الأرباح المحتجزة :- فقد تغيرت الأرباح المحتجزة بمقدار ٧٠٠٠٠ ج [٢٠٦٠٠٠ - ١٣٦٠٠٠] خلال العام . وقد نتج هذا التغير عن إضافة صافي دخل قدره ١٢٥٠٠٠ ج وسداد توزيعات نقدية قدرها ٥٥٠٠٠ ج .

وبتجميع كل البنود السابقة ، يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية عن سنة ١٩٩٦ كما يلي :

شركة Tax

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

صافي الدخل
التعديلات :

٣٣٠٠٠	مصرف الاهلاك
(٤٢٠٠٠)	الزيادة في حسابات المدينين
(٥٤٠٠٠)	الزيادة في المخزون
٢٠٠٠	الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً
(٧٠٠٠)	الانخفاض في حسابات الدائنين
٢٠٠٠	خسارة بيع معدات
(٦٦٠٠٠)	

٥٩٠٠٠

صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

٢٥٠٠٠	بيع أراضي
٣٤٠٠٠	بيع معدات
(١٦٦٠٠٠)	شراء معدات

(١٠٧٠٠٠)

صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

(٤٠٠٠٠)	تسوية السندات
١٦٠٠٠٠	بيع أسهم عادية
(٥٥٠٠٠)	سداد توزيعات

٦٥٠٠٠

صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية

١٧٠٠٠	صافي الزيادة في النقدية
٣٧٠٠٠	رصيد النقدية في ١ يناير ١٩٩٦
<u>٥٤٠٠٠</u>	رصيد النقدية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦

مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية

SOURCES OF INFORMATION FOR STATEMENT OF CASH FLOWS

- هناك بعض النقاط الهامة التي يلزم تذكرها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية وهي :
- (١) أن الميزانيات المقارنة تقدم المعلومات الأساسية التي تُعد منها القائمة . كما أن المعلومات الإضافية التي نحصل عليها من تحليل حسابات معينة تدخل أيضا في إعداد القائمة .
 - (٢) من الضروري تحليل حساب الأرباح المحتجزة، حيث أن إدراج صافي الزيادة أو الإنخفاض في الأرباح المحتجزة بدون إيضاح يمثل مقدار بلا مغزى داخل القائمة، لأن هذا الصافي قد يرجع إلى صافي الدخل أو التوزيعات المعلنة أو عمليات تخصيص الأرباح المحتجزة أو تعديلات الفترات السابقة .
 - (٣) أن القائمة تتضمن كل التغيرات التي أثرت في حساب النقدية أو نتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية .
 - (٤) أن عمليات تخفيض قيمة الأصول وأعباء الإهلاك وغيرها من التسويات الدفترية - مثل إهلاك الأصول الثابتة - لا تمثل تدفقات نقدية داخلية أو خارجية لأنها لا تؤثر على النقدية، ولكن لأنها تدخل في تحديد صافي الدخل، فإنها يجب أن تُضاف مرة أخرى أو تُطرح من صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

- الطريقة المباشرة وغير المباشرة -

NET CASH FROM OPERATING ACTIVITIES - INDIRECT VERSUS DIRECT METHOD

كما سبق القول، فإن هناك طريقتان مختلفتان لتعديل دخل العمليات على أساس الاستحقاق إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وهما الطريقة غير المباشرة

والطريقة المباشرة.

ويشجع FASB على استخدام الطريقة المباشرة ولكن يسمح باستخدام الطريقة غير المباشرة. وعند استخدام الطريقة المباشرة، فإن المجلس يُطالب بإجراء تسوية بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في جدول منفصل وعلى ذلك، فإنه في ظل أي من الطريقتين فإنه يجب إعداد التسوية التي تتضمنها الطريقة غير المباشرة والتقرير عنها.

Indirect Method

الطريقة غير المباشرة

لأغراض الإتساق والقابلية للمقارنة، ولأنها الطريقة الأكثر شيوعاً في الاستخدام في الممارسة، فقد استخدمنا الطريقة غير المباشرة في الأمثلة السابقة. حيث حددنا صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق إضافة أو خصم تلك البنود التي ليس لها أثر على النقدية إلى صافي الدخل أو منه. حيث أن هذه الإضافات أو الخصومات تقوم بتسوية Reconcile صافي الدخل إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ولذلك فإن الطريقة غير المباشرة يُطلق عليها أحياناً اسم طريقة التسوية Reconciliation.

Direct Method

الطريقة المباشرة

في ظل الطريقة المباشرة تقرر قائمة التدفقات النقدية عن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في صورة متحصلات نقدية [مثل النقدية المسددة للموردين والعاملين والفوائد المسددة للدائنين والضرائب المسددة للجهات الحكومية] مرتبطة بالنشاط التشغيلي.

وسيتم عرض الطريقة المباشرة بمزيد من التفصيل للمساعدة على فهم الفرق بين الدخل المحدد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ولتوضيح البيانات المطلوبة لتطبيق الطريقة المباشرة. على سبيل المثال، إفترض أن شركة Farmer كان لديها المعلومات التالية المنتقاة من ميزانياتها:-

١٩٩٥	١٩٩٦	
٤٨٠٠٠	٥٤٠٠٠	النقدية
٦٨٠٠٠	٦٠٠٠٠	حسابات القبض
١١٢٠٠٠	١١٠٠٠٠	المخزون

٨٠٠٠	٩٠٠٠	مصرفات مدفوعة مقدماً
٨٧٠٠٠	٧٥٠٠٠	حسابات الدائنين
٣٠٠٠	٨٠٠٠	ضرائب مستحقة

وفيما يلي قائمة دخل الشركة وغيرها من المعلومات الإضافية :-

٢٣٢٠٠٠	المبيعات
٩٤٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٣٨٠٠٠	مجمّل الربح
٧٠٠٠٠	مصرفات إدارية وبيعية
٦٨٠٠٠	الدخل قبل ضرائب الدخل
١٢٠٠٠	مصرف ضريبة الدخل
٥٦٠٠٠	صافي الدخل

معلومات إضافية :

أ - تتعلق حسابات القبض بالمبيعات ، وتعلق حسابات الدائنين بتكلفة البضاعة المباعة .

ب - هناك إهلاك قدره ٤٠٠٠ ج ضمن المصروفات الإدارية والبيعية ، كما أن المصروفات المدفوعة مقدماً تتعلق بالمصروفات الإدارية والبيعية .

وتكون التعديلات اللازمة للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كما يلي :-

المبيعات النقدية :- تبلغ المبيعات على أساس الاستحقاق ٢٣٢٠٠٠ ج . فإذا انخفضت حسابات القبض بمقدار ٨٠٠٠ ج [٦٨٠٠٠ - ٦٠٠٠٠] خلال العام ، فإن ذلك يعني أن المتحصلات النقدية أكبر من المبيعات على أساس الاستحقاق . ويجب إضافة مقدار الانخفاض في حسابات القبض إلى المبيعات على أساس الاستحقاق لتحديد المبيعات النقدية كما يلي :-

٢٣٢٠٠٠	المبيعات
٨٠٠٠	يضاف : الانخفاض في حسابات القبض
٢٤٠٠٠٠	المبيعات النقدية

المشتريات النقدية :- لتحديد المشتريات النقدية، فإنه من الضروري أولاً تحديد مشتريات العام. ولأن المخزون قد إنخفض خلال العام، فإن ذلك يعني أن هناك بضائع مشتراة في سنوات سابقة قد دخلت ضمن تكلفة البضاعة المباعة. ونتيجة لذلك، يتم طرح مقدار الإنخفاض في المخزون من تكلفة البضاعة المباعة للوصول إلى قيمة مشتريات العام؛ كما يلي :-

٩٤٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
(٢٠٠٠)	يُطرح : الانخفاض في المخزون
<u>٩٢٠٠٠</u>	المشتريات

وبعد حساب قيمة المشتريات على أساس الاستحقاق، تتحدد المشتريات النقدية بإيجاد التغير في حسابات الدائنين، وقد إنخفضت حسابات الدائنين بمقدار ١٢٠٠٠ ج [٨٧٠٠٠ - ٧٥٠٠٠]. بما يعني أن النقدية المسددة خلال هذا العام مقابل البضائع المشتراة تزيد عن قيمة المشتريات المقرر عنها في ظل المحاسبة على أساس الاستحقاق. ومن ثم، يتم تحديد المشتريات النقدية كما يلي :-

٩٢٠٠٠	المشتريات
١٢٠٠٠	يُضاف : الانخفاض في حسابات الدائنين
<u>١٠٤٠٠٠</u>	المشتريات النقدية

المصروفات الإدارية والبيعية المسددة نقداً :- تبلغ المصروفات الادارية والبيعية المقرر عنها ٧٠٠٠٠ ج. ومع ذلك، فإن المصروفات الادارية والبيعية تتضمن عبء غير نقدي متعلق بالاهلاك قدره ٤٠٠٠ ج، كما أن المصروفات المدفوعة مقدماً [أصول] قد زادت بمقدار ١٠٠٠ ج [٩٠٠٠ ج - ٨٠٠٠ ج] ويجب إضافة هذا المقدار الى المصروفات الإدارية والبيعية. وبذلك يمكن حساب المصروفات الادارية والبيعية المسددة نقداً كما يلي :-

٧٠٠٠٠	المصروفات الادارية والبيعية
(٤٠٠٠)	يُطرح : مصروف الاهلاك
<u>٦٦٠٠٠</u>	
١٠٠٠	يُضاف : الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً
<u>٦٧٠٠٠</u>	المصروفات الادارية والبيعية المسددة نقداً

ضرائب الدخل النقدية : تبلغ ضرائب الدخل على أساس الاستحقاق ١٢٠٠٠ ج. ومع ذلك ، فإن الضرائب المستحقة قد زادت بمقدار ٥٠٠٠ ج [٨٠٠٠ - ٣٠٠٠] بما يعني أن هناك جزء من الضرائب لم يُسدد نقداً . ونتيجة لذلك ، فإن ضرائب الدخل المسددة تقل عن ضرائب الدخل المقرر عنها على أساس الاستحقاق ، ويتم حساب ضرائب الدخل المسددة كما يلي :

١٢٠٠٠	مصروف ضريبة الدخل
(٥٠٠٠)	يُطرح : الزيادة في الضرائب المستحقة
<u>٧٠٠٠</u>	ضرائب الدخل المستحقة

وتأخذ الطريقة المباشرة في التقرير عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية شكل قائمة دخل مختصرة على الأساس النقدي كما يلي :-

شركة Farmer	
قائمة التدفقات النقدية (جزئية)	
	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٢٤٠٠٠٠	النقدية المحصلة من العملاء
١٠٤٠٠٠	النقدية المسددة للموردين
٦٧٠٠٠	مصروفات إدارية وبيعية مسددة
٧٠٠٠	ضرائب دخل مسددة
<u>١٧٨٠٠٠</u>	النقدية المسددة في الأنشطة التشغيلية
<u>٦٢٠٠٠</u>	صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية

وإذا إستخدمت شركة Farmer الطريقة المباشرة في عرض صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإنها يجب أن تُقدم في جدول مستقل تسوية بين صافي الدخل وصافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية . وتتضمن هذه التسوية نفس صيغة ومحتوى الطريقة غير المباشرة كما يلي :-

تسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية	
صافي الدخل	٥٦٠٠٠
التعديلات :	
مصرف الإهلاك	٤٠٠٠
الانخفاض في حسابات القبض	٨٠٠٠
الانخفاض في المخزون	٢٠٠٠
الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	(١٠٠٠)
الانخفاض في حسابات الدائنين	(١٢٠٠٠)
الزيادة في الضرائب المستحقة	٥٠٠٠
صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية	٦٢٠٠٠

ويمكن عرض هذه التسوية في نهاية قائمة التدفقات النقدية عند استخدام الطريقة المباشرة أو أن تُعرض في جدول مستقل .

الجدل حول الطريقتين المباشرة وغير المباشرة Direct Versus Indirect Controversy

لقد كان أكثر التساؤلات إثارة للجدل والتي واجهت FASB عند إصداره للمعيار رقم ٩٥ هو الاختيار بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية . فقد ضغطت الشركات لمنع استخدام الطريقة المباشرة ونادت باستخدام الطريقة غير المباشرة ، وفي حين عبر مديرو جهات الاقراض التجارية عن تفضيلهم القوي بأن يُلزم FASB باستخدام الطريقة المباشرة .

الطريقة المباشرة :

إن الميزة الأساسية للطريقة المباشرة هي أنها تظهر المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي . بمعنى أنها أكثر إتساقاً مع الهدف من قائمة التدفقات النقدية - وهو تقديم معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية - من الطريقة غير المباشرة التي لا تقرر عن المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي .

ويعلم مؤيدوا الطريقة المباشرة أن التعرف على مصادر المتحصلات النقدية التشغيلية والأغراض التي سُددت من أجلها المدفوعات النقدية التشغيلية في الفترات السابقة يُعد مفيداً في تقدير التدفقات النقدية التشغيلية في المستقبل . وعلاوة على ذلك ، فإن المعلومات المتعلقة بمقادير الأنواع الأساسية من المتحصلات والمدفوعات

النقدية الخاصة بنشاط التشغيل تُعد أكثر إفادة من المعلومات الخاصة بالمجموع الرياضي لها فقط - المتمثل في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - لأنها تُساعد في الحكم على قدرة المنشأة على :-

(١) توليد نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لسداد ديونها

(٢) إعادة الاستثمار في عملياتها

(٣) إجراء توزيعات نقدية للمساهمين

وتعلن العديد من الشركات التي تقدم قوائم مالية أنه لا يمكنها حالياً تجميع معلومات بالصورة التي تسمح لها بتحديد مقادير معينة مثل النقدية المحصلة من العملاء أو النقدية المسددة للموردين بصورة مباشرة من النظم المحاسبية المستخدمة، ولكن مؤيدوا الطريقة المباشرة يعلنون أن التكلفة الإضافية اللازمة لتجميع بيانات المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية تعتبر غير جوهرية.

الطريقة غير المباشرة:

إن الميزة الأساسية للطريقة غير المباشرة هي أنها تركز على الفروق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. بمعنى أنها تقدم أداة ربط مفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية.

ويعلن العديد من معدي القوائم المالية أن تعديل صافي الدخل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية [الطريقة غير المباشرة] أقل تكلفة من التقرير عن جملة المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بنشاط التشغيل (الطريقة المباشرة) ولأن الطريقة غير المباشرة كانت هي المستخدمة بصفة عامة في قائمة التغيرات في المركز المالي السابقة، فإن مستخدمي القوائم المالية أكثر إعتياداً عليها. ويُقرر مؤيدو الطريقة غير المباشرة أيضاً أن استخدام الطريقة المباشرة - التي تقوم في الواقع بالتقرير عن معلومات قائمة الدخل على الأساس النقدي بدلاً من أساس الإستحقاق - قد يُبرز بصورة خاطئة أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يماثل أو يفوق صافي الدخل كمقياس للأداء.

بعض القواعد الخاصة التي تنطبق على الطرق المباشرة وغير المباشرة :-

إن الشركات التي تستخدم الطريقة المباشرة تلتزم - كحد أدنى - بالتقرير بصورة منفصلة عن أنواع المتحصلات والمدفوعات النقدية التالية المرتبطة بنشاط التشغيل :-

المتحصلات :

- (١) النقدية المحصلة من العملاء (بما فيها الاستتجارات والتراخيص ، وخلافه) .
- (٢) الفوائد والتوزيعات المحصلة
- (٣) المتحصلات النقدية التشغيلية الأخرى ، إن وجدت

المدفوعات :

- (١) النقدية المسددة للعاملين وموردي البضائع والخدمات (بما فيهم موردي خدمات التأمين والإعلان وخلافه)
- (٢) الفوائد المسددة .
- (٣) ضرائب الدخل المسددة .
- (٤) المدفوعات النقدية التشغيلية الأخرى ، إن وجدت .

وتُشجع الشركات دائماً على تقديم المزيد من التحليلات للمتحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية التي تعتبرها مفيدة .

كما تلتزم الشركات التي تستخدم الطريقة غير المباشرة بالافصاح بصورة منفصلة عن التغيرات في المخزون ، وحسابات القبض ، وحسابات الدفع المستخدمة في تسوية صافي الدخل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية . وعلاوة على ذلك ، فإن الفوائد المدفوعة [بعد إستبعاد الفوائد المرسلة] وضرائب الدخل المدفوعة يجب الإفصاح عنها بصورة مستقلة داخل القوائم المالية أو ضمن الملاحظات المرفقة بها . ويطلب FASB بهذه الجوانب من الإفصاح المنفصلة والاضافية حتى يتمكن مستخدموا القوائم المالية من تقريب الطريقة المباشرة . ومن البدائل الأخرى المقبولة في عرض الطريقة غير المباشرة أن يتم التقرير عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كبنء وحيد في سطر مستقل بقائمة التدفقات النقدية على أن تُعرض التفاصيل الخاصة بعملية التسوية في مكان آخر بالقوائم المالية .

بعض المشاكل الخاصة في تحليل القائمة :

SPECIAL PROBLEMS IN STATEMENT ANALYSIS

لقد تم مناقشة بعض المشاكل الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في الأمثلة السابقة ، وهناك بعض المشاكل الأخرى التي يتكرر ظهورها في إعداد هذه القائمة ويمكن تجميعها كمايلي :-

- (١) التسويات المماثلة للاهلاك .

- (٢) حسابات المدينين [بالصافي]
- (٣) التغيرات الأخرى في رأس المال العامل
- (٤) صافي الخسائر
- (٥) المكاسب
- (٦) حقوق الاختيار المرتبطة بالأوراق المالية
- (٧) تكاليف المنافع التالية للتقاعد
- (٨) البنود غير العادية .
- (٩) الصفقات غير النقدية الهامة .

Adjustment Similar To Depreciation

التسويات المماثلة للإهلاك

يعد مصروف الإهلاك من أهم التسويات التي تُجرى على صافي الدخل للوصول الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية . ولكن هناك العديد من بنود الإيرادات والمصروفات غير النقدية الأخرى . ومن أمثلة بنود المصروفات التي يلزم إضافتها مرة أخرى الى صافي الدخل استنفاد الأصول غير الملموسة مثل الشهرة وحقوق الاختراع وإستنفاد التكاليف المؤجلة مثل تكاليف إصدار السندات . حيث تتضمن هذه الأعباء المحملة على المصروفات نفقات أجريت في فترات سابقة وتخضع للاستنفاد حالياً وتخفيض صافي الدخل دون التأثير على النقدية في الفترة الحالية . كما أن استنفاد خصم أو علاوة إصدار السندات طويلة الأجل يؤثر على مقدار مصروف الفائدة ولكن لا يؤثر على النقدية . ونتيجة لذلك ، فإن استنفاد هذه البنود يجب إضافته الى أو خصمه من صافي الدخل للوصول الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

وبصورة مماثلة ، فإن التغيرات في ضرائب الدخل المؤجلة تؤثر على صافي الدخل دون أي أثر على النقدية . ومن التعديلات الأخرى الشائعة لصافي الدخل التغيرات المتعلقة بالاستثمار في أسهم عادية عندما يُثبت الدخل أو الخسارة المتعلقة به بإستخدام طريقة حقوق الملكية Equity Method فقد يزيد حق الشركة القابضة في الأرباح غير الموزعة بالشركات التابعة لها في سنة معينة دون أن تمثل هذه الزيادة تدفق نقدي داخل ، ومن ثم يلزم طرحها من صافي الدخل للوصول الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إذا كانت الزيادة في أرباح أو إضافتها إليه إذا كانت الزيادة في خسارة . وإذا حصلت هذه الشركة القابضة على توزيعات من الشركة التي تستثمر في أسهمها ، فإن هذه التوزيعات يُقرر عنها كجزء من صافي الدخل ، ولا يلزم إجراء أي تعديل على

صافي الدخل بهذا التوزيع النقدي حيث أنه يمثل تدفق نقدي داخل من نشاط تشغيلي .

حسابات المدينين (بالصافي) : Accounts Receivable (Net)

حتى هذه النقطة إفترضنا عدم وجود حاجة لمخصص ديون مشكوك في تحصيلها لمقابلة حسابات المدينين . ولكن إذا كانت هناك حاجة لمثل هذا المخصص ، فما هو تأثيره على تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية . ؟ على سبيل المثال ، إفترض أن شركة Redmark قد قررت عن صافي دخل قدره ٤٠٠٠٠ ج وكانت لديها الأرصدة التالية المتعلقة بحسابات المدينين :

التغير	١٩٩٢	١٩٩٣	
زيادة/ نقص			
زيادة ١٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	حسابات المدينين
زيادة ٦٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠٠	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
زيادة ٩٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩٥٠٠٠	حسابات المدينين (بالصافي)

وفيما يلي المعالجة السليمة لهذه البنود في ظل كل من الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة .

الطريقة غير المباشرة :

لأن الزيادة في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها قد حدثت بالتحميل على مصروف الديون المعدومة ، فإن مقدار الزيادة في المخصص يجب إضافته مرة أخرى إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية . وفيما يلي إحدى طرق عرض هذه المعلومات في قائمة التدفقات النقدية :

شركة Redmark

قائمة تدفقات نقدية جزئية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

٤٠٠٠٠

صافي الدخل

التعديلات :

(١٥٠٠٠)

الزيادة في حسابات المدينين

الزيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٦٠٠٠	(٩٠٠٠)
		<u>٣١٠٠٠</u>

وكما سبق القول، فإن الزيادة في رصيد حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها قد حدثت بالتحميل على حساب مصروف الديون المعدومة عن العام. ولأن مصروف الديون المعدومة يمثل عبء غير نقدي، فإنه يجب إضافته مرة أخرى إلى صافي الدخل عند تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وبدلاً من تحليل حساب المخصص منفصلاً عن حسابات المدينين، فإن هناك مدخل مختصر يقوم بطرح المخصص من حساب المدينين ومقارنة التغير في حسابات المدينين على أساس الصافي. ويكون العرض في ظل هذا المدخل كما يلي:

شركة Redmark

قائمة تدفقات نقدية جزئية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

صافي الدخل
التعديلات:

الزيادة في حسابات المدينين (بالصافي)

(٩٠٠٠)

٣١٠٠٠

ويستخدم هذا المدخل المختصر أيضاً إذا كان التغير في حساب المخصص قد حدث بتخفيض حساب المدينين مباشرة، ففي هذه الحالة ينخفض كل من حساب المخصص وحساب المدينين دون وقوع أي أثر على التدفقات النقدية. وبسبب سهولة هذا المدخل المختصر، فإنه يشجع استخدامه في الممارسة العملية.

الطريقة المباشرة:

إذا استخدمت الطريقة المباشرة، فإنه لا يجب طرح المخصص من حسابات المدينين. ولتوضيح ذلك، افترض أن صافي دخل شركة Redmark وقدره ٤٠٠٠٠٠ ج يضم البنود التالية:-

شركة Redmark

قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣

١٠٠٠٠٠		المبيعات
		المصروفات:
	٤٦٠٠٠	المرتبات
	٨٠٠٠	مصروفات عمومية
٦٠٠٠٠	٦٠٠٠	ديون معدومة
<u>٤٠٠٠٠</u>		صافي الدخل

فإذا طُرحت الزيادة في حسابات المدينين [بالصافي] وقدرها ٩٠٠٠ ج من مبيعات العام، فإن المبيعات النقدية سيُقرر عنها بمقدار ٩١٠٠٠ ج [٩٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠] وسيقرر عن المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل بمقدار ٦٠٠٠٠ ج، وهو تقرير خطأ لكل من البندين، لأن المبيعات النقدية يجب التقرير عنها بمقدار ٨٥٠٠٠ ج [١٠٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠]، كما أن جملة المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل يجب التقرير عنها بمقدار ٥٤٠٠٠ ج [٦٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠]. ويكون العرض الصحيح كما يلي:

شركة Redmark

قائمة تدفقات نقدية جزئية عن سنة ١٩٩٣

٨٥٠٠٠		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
		النقدية المحصلة من العملاء
	٤٦٠٠٠	المرتبات المسددة نقداً
٥٤٠٠٠	٨٠٠٠	المصروفات العمومية المسددة
<u>٣١٠٠٠</u>		صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية

وتظهر مشكلة إضافية عندما يتم تخفيض حسابات المدينين مباشرة، لأن مجرد تعديل المبيعات بالتغير في حسابات المدينين في هذه الحالة لن يقدم المقدار الصحيح للمبيعات النقدية. لأن الإنخفاض في حسابات المدينين في هذه الحالة لا يمثل تحصيل نقدي منهم. وعلى ذلك، فإنه يلزم إجراء تسويات إضافية.

التغيرات الأخرى في رأس المال العامل: Other Working capital changes

حتى هذه النقطة، فإن كل التغيرات في بنود رأس المال العامل (الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة) يتم تناولها كتعديلات على صافي الدخل عند تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ومع ذلك، فإنه يجب تذكر أن هناك بنود لرأس المال العامل تؤثر على النقدية رغم أنها لا تؤثر على صافي الدخل. وتمثل هذه البنود بصفة عامة أنشطة استثمارية أو تمويلية ذات طبيعة متداولة. على سبيل المثال، فإن شراء إستثمارات قصيرة الأجل [أوراق مالية قابلة للتداول] قدرها ٥٠٠٠٠ ج نقداً لا يؤثر على صافي الدخل ولكن يسبب انخفاض في النقدية بهذا المقدار. حيث يُقرر عن هذه الصفقة داخل القائمة كما يلي :-

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

شراء إستثمارات قصيرة الأجل

(٥٠٠٠٠)

ومن الأمثلة الأخرى إصدار أوراق دفع غير تجارية قصيرة الأجل قدرها ١٠٠٠٠ ج مقابل إستلام نقدية بهذا المبلغ، حيث أن هذا التغير بأحد بنود رأس المال العامل لا يؤثر على الدخل من العمليات ولكنه يؤدي لزيادة النقدية بمقدار ١٠٠٠٠ ج. ويتم التقرير عنه في قائمة التدفقات النقدية كما يلي :

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

إصدار أوراق دفع قصيرة الأجل

١٠٠٠٠

ومن التغيرات الأخرى في أحد بنود رأس المال العامل التي لا تؤثر على الدخل من العمليات أو على النقدية التوزيعات النقدية المستحقة. فرغم أن التوزيعات النقدية عند سدادها سيقدر عنها كنشاط تمويلي، فإن التوزيعات المعلنة وغير المسددة لا يُقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية.

صافي الخسائر Net losses

إذا قررت المنشأة عن صافي خسارة بدلاً من صافي الدخل، فإنه يجب تعديل صافي الخسارة بتلك البنود التي لا ينتج عنها تدفق نقدي داخل أو خارج. وقد تنتهي صافي الخسارة بعد تعديلها بتلك البنود التي لا تؤثر على النقدية الى تدفق نقدي سالب أو

موجب ناتج عن الأنشطة التشغيلية. على سبيل المثال، فإذا كان صافي الخسارة ٥٠٠٠٠ ج في حين أن جملة الأعباء غير النقدية التي يلزم إضافتها مرة أخرى عند إجراء التعديل تبلغ ٦٠٠٠٠ ج، فإن هناك صافي نقدي ناتجة عن الأنشطة التشغيلية قدره ١٠٠٠٠ ج، كما يتضح مما يلي :-

حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (تدفق نقدي خارج)		
		صافي الخسارة
		التعديلات :
		إهلاك الأصول الثابتة
		إستهلاك حقوق إختراع
		صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
(٥٠٠٠٠)		
٥٥٠٠٠		
٦٠٠٠٠	٥٠٠٠	
١٠٠٠٠		

ولكن إذا واجهت الشركة خسارة قدرها ٨٠٠٠٠ ج وكان جملة مقدار الأعباء غير النقدية التي يجب إضافتها مرة أخرى في التعديلات قدرها ٢٥٠٠٠ ج فإن الصورة تبدو كما يلي :

حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (تدفق نقدي خارج)		
		صافي الخسارة
		التعديلات :
		إهلاك الأصول الثابتة
		صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
(٨٠٠٠٠)		
	٢٥٠٠٠	
(٥٥٠٠٠)		

ويلاحظ أن التدفق النقدي السالب قد ينتج حتى في حالة تقرير الشركة عن صافي دخل.

المكاسب : Gains

في المثال الثالث [سنة ١٩٩٦] السابق على شركة Tax ، كانت الشركة قد حققت خسارة قدرها ٢٠٠٠ ج من بيع أحد المعدات. وقد أُضيفت هذه الخسارة إلى صافي الدخل عند حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لأن هذه الخسارة تمثل عبء غير نقدي في قائمة الدخل. وإذا حققت الشركة مكسباً من بيع هذه المعدات،

فإن ذلك يستلزم تعديل صافي الدخل . ولأن المكاسب يُقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية كجزء من المتحصلات النقدية من عملية البيع ضمن الأنشطة الاستثمارية، فإن المكسب يُطرح من صافي الدخل لتجنب الإزدواج في الحساب - مرة كجزء من صافي الدخل ثم مرة أخرى كجزء من المتحصلات النقدية من عملية البيع .

حقوق الاختيار المرتبطة بالأسهم Stock Options

إذا كان لدى الشركة خطة خاصة بحقوق الاختيار، فإن مصروف المكافآت سوف يُسجل خلال الفترة [أو الفترات] التي يُقدم فيها العمال خدماتهم . ورغم أن مصروف المكافآت يُجعل مديناً، فإن حقوق المساهمين [حسابات رأس المال المدفوع] هي التي تُجعل دائنه دون أن تتأثر النقدية بمقدار هذا المصروف . وعلى ذلك، فإنه يجب زيادة صافي الدخل بمقدار مصروف المكافآت التي تقدم للعمال في شكل أسهم ضمن خطط حقوق الاختيار وذلك عند حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

تكاليف المنافع التالية للتقاعد Post-retirement Benefit Costs

إذا كان لدى الشركة بعض التكاليف التالية للتقاعد مثل خطط معاش العاملين، فإن هناك فرصة لأن يكون مصروف المعاش المسجل خلال فترة معينة أكبر من النقدية المقدمة لإعتماد المعاش [عند وجود إلزام معاش غير ممول] أو أقل من النقدية المقدمة له [عند وجود تكلفة معاش مؤجلة أو مدفوعة مقدمة] . وعندما يكون مصروف المعاش أكبر أو أقل من النقدية المسددة . فإنه يجب تعديل صافي الدخل بالفرق بين النقدية المسددة والمصروف المقرر عنه وذلك عند حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

البنود غير العادية Extraordinary Items

حيث أن التدفقات النقدية من الصفقات غير العادية وغيرها من الأحداث التي تدخل آثارها في تحديد صافي الدخل ولكنها لا ترتبط بعمليات المنشأة يجب التقرير عنها إما في الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية . على سبيل المثال، فإذا كانت شركة Tax السابقة قد قامت بسداد السندات طويلة الأجل لديها وقدرها ٤٠٠٠٠ ج عن طريق سداد ٣٥٠٠٠ ج نقداً لحملة السندات، فإنها كانت ستعترف بمكسب غير عادي قدره ٣٠٠٠ ج [٥٠٠٠ ج مكسب ناقص ٢٠٠٠ ج ضرائب] . وفي قائمة التدفقات النقدية [الطريقة غير المباشرة]، كان سيتم طرح المكسب وقدره ٥٠٠٠ ج من صافي الدخل في جزء الأنشطة التشغيلية، كما أن التدفقات النقدية الخارجة لتسوية السند وقدرها ٣٥٠٠٠ ج كان سيُقرر عنها كنشاط تمويلي .

ويلاحظ في المثال السابق أنه تم التعامل مع المكسب بالمقدار الاجمالي وليس بعد إستبعاد الأثر الضريبي ، كما أن النقدية المستخدمة لسداد السندات يُقرر عنها كنشاط تمويلي بمقدار ٣٥٠٠٠ ج بالكامل . حيث يُطالب FASB بتصنيف كل ضرائب الدخل المسددة كتدفقات نقدية خارجة لنشاط تشغيلي . ويقترح بعض المحاسبين توزيع ضرائب الدخل المسددة على الصفقات الاستثمارية والتمويلية ، ولكن FASB قرر أن توزيع ضرائب الدخل المسددة على الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية سيكون أمراً إجهادياً بصورة تؤدي الى أن منافعه - إن وجدت - لا تبرر تكاليفه . وفي ظل كل من الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة ، فإنه يجب الإفصاح عن المقدار الاجمالي لضرائب الدخل المسددة .

الصفقات غير النقدية الهامة : Significant Noncash Transaction

لأن قائمة التدفقات النقدية تقرر عن آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على التدفقات النقدية فقط ، فإن هناك بعض الصفقات والأحداث غير النقدية الهامة التي تمثل أنشطة استثمارية أو تمويلية لا تظهر بالقائمة . ومن أهم هذه الصفقات غير النقدية التي يلزم التقرير عنها أو الإفصاح عنها بصورة معينة مايلي :

- (١) إقتناء الأصول مقابل التحمل بالتزامات [بما فيها تعهدات الإستثمارات الرأسمالية] أو مقابل إصدار أسهم ملكية .
- (٢) عمليات مبادلة الأصول غير النقدية .
- (٣) إعادة تمويل الديون طويلة الأجل .
- (٤) تحويل الديون أو الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية .
- (٥) إصدار أسهم ملكية بغرض تسوية دين معين .

وقبل إصدار FASB لمعياره الجديد عن التدفقات النقدية ، كانت هذه الصفقات غير النقدية الهامة تُدرج في القائمة ، ولكن الآن فإن هذه البنود غير النقدية لا يجب إدراجها في قائمة التدفقات النقدية . وإذا كان مقدار هذه الصفقات هام نسبياً ، فإنه يمكن الإفصاح عنها إما في صورة شفوية أو في جدول مستقل أسفل القائمة أو قد تظهر في ملاحظة مستقلة أو في جدول ملحق بالقوائم المالية . وفيما يلي مثال على عرض هذه الصفقات والأحداث غير النقدية الهامة في جدول مستقل أسفل قائمة التدفقات النقدية :-

٣٧١٧٠٠٠	صافي الزيادة في النقدية
٥٢٠٨٠٠٠	النقدية في بداية العام
<u>٨٩٢٥٠٠٠</u>	النقدية في نهاية العام

الأنشطة الإستثمارية والتمويلية غير النقدية :-

١٧٥٠٠٠٠ ج	شراء أراضي ومباني عن طريق إصدار ٢٥٠٠٠٠ سهم عادي
٢٠٠٠٠٠٠	مبادلة أراضي مع شركات أخرى
٥٠٠٠٠٠٠	تحويل سندات فائدتها ١٢٪ إلى ٥٠٠٠٠٠ سهم عادي

ويمكن عرض هذه الصفقات غير النقدية في ملاحظة مستقلة كما يلي :

الملاحظة ج : الصفقات غير النقدية الهامة : خلال العام قامت الشركة بإجراء الصفقات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية الهامة التالية :-

١٧٥٠٠٠٠ ج	أصدرت ٢٥٠٠٠٠ سهم عادي لشراء أراضي ومباني
٢٠٠٠٠٠٠	قامت بمبادلة أرض مملوكة لها مع أرض مملوكة لشركة أخرى
٥٠٠٠٠٠٠	حولت سندات مستحقة سنة ١٩٩٨ بفائدة ١٢٪ إلى ٥٠٠٠٠٠ سهم عادي

وهناك صفقات وأحداث غير نقدية معينة لا يُقرر عنها عادة مصاحبة لقائمة التدفقات النقدية. ومن الأمثلة على هذه الأنواع من الصفقات توزيعات الأسهم، وعمليات تجزئة الأسهم وتخصيص الأرباح المحتجزة. حيث أن هذه البنود لا تمثل أنشطة تمويلية أو إستثمارية ويُقرر عنها عادة مصاحبة لقائمة الأرباح المحتجزة أو في جداول وملاحظات خاصة بالتغيرات في حسابات رأس المال.

فائدة قائمة التدفقات النقدية

USEFULNESS OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

إن المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية يجب أن تساعد المستثمرين ، الدائنين وغيرهم في الحكم على مايلي :-

- (١) قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل : فمن الأهداف الرئيسية لعملية التقرير المالي توفير المعلومات التي تمكن من التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية . فعن طريق فحص العلاقات

بين بنود مثل المبيعات وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية أو صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والزيادة أو الانخفاض في النقدية - يمكن عمل تنبؤات أفضل بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل من تلك التي يمكن تحديدها باستخدام البيانات على أساس الاستحقاق.

(٢) قدرة المنشأة على سداد التوزيعات المعلنة والوفاء بالالتزامات :- إن المنشأة إذا لم يكن لديها نقدية كافية، فإنه لا يمكنها سداد أجور العمال أو تسوية الديون أو سداد توزيعات أو إقتناء أصول. وتُشير قائمة التدفقات النقدية إلى كيفية استخدام النقدية ومصدر الحصول عليها. ومن الضروري أن يكون لدى العاملين والدائنين والمساهمين والعملاء إهتمام خاص بهذه القائمة، لأنها هي التي توضح تدفقات النقدية بالمنشأة.

(٣) أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية : إن رقم صافي الدخل من الأرقام الهامة لأنه يوفر معلومات عن مدى نجاح أو فشل المنشأة من فترة لآخرى. ولكن هناك من ينتقد صافي الدخل المحدد على أساس الاستحقاق لأن الوصول إليه يستلزم إجراء بعض التقديرات. ونتيجة لذلك، فإن هناك تساؤلات دائمة حول مصداقية رقم صافي الدخل. ولكن هذه الحالة لا تنطبق على النقدية. وعلى ذلك، فإن العديد من مستخدمي القوائم المالية يرغبون في معرفة أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفق من الأنشطة التشغيلية. حيث يمكنهم عندئذ الحكم بأنفسهم على مدى مصداقية رقم صافي الدخل.

(٤) صفقات الاستثمار والتمويل النقدية وغير النقدية خلال الفترة :- فعن طريق فحص أنشطة الاستثمار بالمنشأة [مثل شراء وبيع الأصول الثابتة] وصفقات التمويل بها [مثل عمليات الاقتراض وسداد القروض أو إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم]، فإنه يمكن لمستخدم القوائم المالية أن يتفهم أسباب زيادة أو إنخفاض الأصول والالتزامات خلال الفترة بصورة أفضل. على سبيل المثال، فإنه يتمكن من الإجابة عن التساؤلات التالية :-

كيف إزدادت النقدية في حين تم التقرير عن صافي خسارة خلال الفترة ؟
 كيف إستخدمت المتحصلات الناتجة عن إصدار السندات ؟
 كيف تم تمويل عمليات التوسع في الآلات والمعدات ؟

لماذا لم تزداد التوزيعات؟
كيف تمت عمليات تسوية الديون؟
ما هو مقدار الأموال التي إقتضت خلال العام؟
هل التدفق النقدي أكبر أم أقل من صافي الدخل؟

الجزء الثاني: استخدام مذكرة التسوية

USE OF WORK SHEET

عندما يكون من الضروري إجراء العديد من التعديلات أو عند وجود العديد من العوامل المركبة، يفضل الكثير من المحاسبين استخدام مذكرة تسوية لتجميع وتبويب البيانات التي ستظهر في قائمة التدفقات النقدية. ومذكرة التسوية هي مجرد أداة تساعد في إعداد القائمة، وهي إختيارية في إستخدامها. وفيما يلي الهيكل الأساسي لمذكرة التسوية التي تستخدم في إعداد قائمة التدفقات النقدية على أساس الطريقة غير المباشرة.

شركة
مذكرة تسوية لقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في

أرصدة آخر العام	بنود التسوية	أرصدة آخر العام	حسابات الميزانية
الحالي	دائن	السابق	
xx	xx	xx	الحسابات ذات الرصيد المدين
xx	xx	xx	
xxx		xxx	الاجمالي
xx	xx	xx	الحسابات ذات الرصيد الدائن
xx	xx	xx	
xxx	xx	xxx	الاجمالي

قائمة الآثار على التدفقات النقدية :

الأنشطة التشغيلية :

صافي الدخل

التسويات

الأنشطة الاستثمارية

المتحصلات والمدفوعات

xx
xx xx
xx xx

الأنشطة التمويلية		
الاجمالي	الزيادة (الانخفاض) في النقدية	الاجمالي
المتحصلات والمدفوعات	xx	xx
xx	xxx	xxx
xx	(xx)	xx
xxx	xxx	xxx
==	==	==

وهناك بعض الإرشادات الهامة في استخدام مذكرة التسوية وهي :-

(١) في الجزء الخاص بحسابات الميزانية، تُدرج الحسابات ذات الأرصدة المدينة منفصلة عن الحسابات ذات الأرصدة الدائنة. ويعني ذلك - على سبيل المثال أن مجمع الإهلاك يُدرج تحت الأرصدة الدائنة وليس كحساب مقابل تحت الأرصدة المدينة. وتُدرج أرصدة أول وآخر المدة لكل حساب في الأعمدة المناسبة لها، وتُدرج الصفقات التي تُسبب التغير في رصيد الحسابات خلال السنة في الأعمدة الخاصة بنود التسوية. وبعد إدراج كل بنود التسوية الخاصة بحساب معين، فإن رصيد الحساب أول المدة مضافاً إليه أو مطروحاً منه بنود التسوية الخاصة به يجب أن يساوي رصيد هذا الحساب آخر المدة. وعندما يحدث هذا الإتفاق لكل حسابات الميزانية، تكون كل التغيرات في أرصدة الحسابات قد تمت تسويتها.

(٢) يتكون الجزء الأسفل من مذكرة التسوية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وعلى ذلك، فإن هذا الجزء يوفر المعلومات اللازمة لاعداد قائمة التدفقات النقدية الرسمية. حيث تُدرج التدفقات النقدية الداخلة في عمود بنود التسوية المدينة، في حين تُدرج التدفقات النقدية الخارجة في عمود بنود التسوية الدائنة. وعلى ذلك، فإن بيع معدات بقيمتها الدفترية نقداً يُسجل في هذا الجزء بعمود التسوية المدين كتدفق نقدي داخل من أنشطة استثمارية. وبنفس الصورة، فإن شراء أراضي نقداً يُسجل بعمود التسوية الدائن كتدفق نقدي خارج لنشاط استثماري.

(٣) لا تدخل بنود التسوية الظاهرة في مذكرة التسوية في أي قيود يومية ولا تُرحل لأية حسابات حيث أنها لا تمثل عمليات تعديل أو تصحيح لحسابات الميزانية، ولكنها تُستخدم فقط لتسهيل إعداد قائمة التدفقات النقدية.

Preparation of The work Sheet

إعداد مذكرة التسوية

- يتضمن إعداد مذكرة التسوية مجموعة من الخطوات المحددة وتتمثل فيما يلي :
- (١) إدراج حسابات الميزانية وأرصدها أول وآخر المدة في جزء حسابات الميزانية .
 - (٢) إدراج البيانات التي توضح التغيرات في أرصدة حسابات الميزانية [بخلاف النقدية] وأثرها على قائمة التدفقات النقدية في أعمدة التسوية بالمذكرة .
 - (٣) إدراج الزيادة أو التخفيض في النقدية في سطر حساب النقدية وفي الجزء الأسفل من المذكرة ، حيث يجب أن يؤدي ذلك على تساوي مجموع عمودي التسويات .
- ولتوضيح عملية إعداد وإستخدام مذكرة التسوية وتوضيح عملية التقرير عن بعض المشاكل الخاصة التي سبق مناقشتها في الجزء السابق ، نعرض المثال الشامل التالي عن شركة Satellite الذي يستخدم الطريقة غير المباشرة كأساس لحساب صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية وفيما يلي القوائم المالية وغيرها من البيانات المتعلقة بشركة Satellite والتي تشمل الميزانية وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة ، على أن تقدم الايضاحات الاضافية اللازمة لإعداد مذكرة التسوية على مدي المناقشة التي تلي القوائم المالية .

شركة Satellite			
الميزانيات المقارنة عن سنتي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦			
الفرق	١٩٩٥	١٩٩٦	الأصول
زيادة / نقص			
٧٠٠٠ نقص	٦٦٠٠٠	٥٩٠٠٠	النقدية
٥٣٠٠٠ زيادة	٥١٠٠٠	١٠٤٠٠٠	حسابات المدينين (بالصافي)
١٥٢٠٠٠ زيادة	٣٤١٠٠٠	٤٩٣٠٠٠	المخزون
٥٠٠ نقص	١٧٠٠٠	١٦٥٠٠	مصرفات مدفوعة مقدماً
			إستثمارات في أسهم عادية
٣٥٠٠ زيادة	١٥٠٠٠	١٨٥٠٠	(بطريقة حق الملكية)
٤٩٥٠٠ زيادة	٨٢٠٠٠	١٣١٥٠٠	أراضي
٤٥٠٠٠ زيادة	١٤٢٠٠٠	١٨٧٠٠٠	معدات
٢٠٠٠ نقص	(٣١٠٠٠)	(٢٩٠٠٠)	مجمع إهلاك معدات
—	٢٦٢٠٠٠	٢٦٢٠٠٠	مباني

٣١٠٠ زيادة .	(٧١٠٠٠)	(٧٤١٠٠)	مجمع إهلاك مباني
٢٤٠٠ نقص	١٠٠٠٠	٧٦٠٠	الشهرة
	<u>٨٨٤٠٠٠</u>	<u>١١٧٦٠٠٠</u>	جملة الأصول
<u>الإلتزامات :</u>			
١٠٠٠ زيادة	١٣١٠٠٠	١٣٢٠٠٠	حسابات الدائنين
٤٠٠٠ زيادة	٣٩٠٠٠	٤٣٠٠٠	إلتزامات مستحقة
١٣٠٠٠ نقص	١٦٠٠٠	٣٠٠٠	ضرائب دخل مستحقة
٦٠٠٠٠ زيادة	—	٦٠٠٠٠	أوراق دفع (طويلة الأجل)
—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	سندات
١٠٠٠ نقص	٨٠٠٠	٧٠٠٠	علاوة إصدار السندات
٣٠٠٠ زيادة	٦٠٠٠	٩٠٠٠	إلتزام ضريبة مؤجلة (طويل الأجل)
	<u>٣٠٠٠٠٠</u>	<u>٣٥٤٠٠٠</u>	جملة الإلتزامات
<u>حقوق المساهمين :</u>			
١٠٠٠٠ زيادة	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	إسهم عادية (قيمة اسمية ١ ج للسهم)
١٤٩٠٠٠ زيادة	٣٨٠٠٠	١٨٧٠٠٠	رأس مال مدفوع بالزيادة
٩٦٠٠٠ زيادة	٤٩٦٠٠٠	٥٩٢٠٠٠	أرباح محتجزة
١٧٠٠٠ زيادة	—	(١٧٠٠٠)	أسهم خزائنة
	<u>٥٨٤٠٠٠</u>	<u>٨٢٢٠٠٠</u>	جملة حقوق المساهمين
	<u>٨٨٤٠٠٠</u>	<u>١١٧٦٠٠٠</u>	جملة الإلتزامات وحقوق المساهمين

كما تظهر القائمة المجمعة للدخل والأرباح المحتجزة عن سنة ١٩٩٦ كما يلي :-

شركة Satellite

قائمة مجمعة للدخل والأرباح المحتجزة عن سنة ١٩٩٦

٥٢٦٥٠٠	صافي المبيعات
٣٥٠٠	إيرادات أخرى
<u>٥٣٠٠٠٠</u>	جملة الإيرادات
	المصروفات :
٣١٠٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة

٤٧٠٠٠	مصرفات إدارية وبيعية
١٢٠٠٠	مصرفات وخسائر أخرى
<u>٣٦٩٠٠٠</u>	جملة المصروفات
١٦١٠٠٠	الدخل قبل ضرائب الدخل والبنود غير العادية
	ضرائب الدخل :
٤٧٠٠٠	المستحقة
<u>٣٠٠٠</u>	المؤجلة
١١١٠٠٠	الدخل قبل البنود غير العادية
<u>٦٠٠٠</u>	مكسب التنازل عن أراضي [خالص ضرائب قدرها ٢٠٠٠ ج]
١١٧٠٠٠	صافي الدخل
٤٩٦٠٠٠	رصيد الأرباح المحتجزة في ١ يناير
	ناقص :
٦٠٠٠	توزيعات نقدية
<u>٢١٠٠٠</u>	توزيعات أسهم
<u>٥٩٢٠٠٠</u>	رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر

معلومات إضافية :

- أ - تمثل الإيرادات الأخرى وقدرها ٣٥٠٠ حصة الشركة في صافي دخل شركة Parter التي تستثمر في أسهمها، حيث تمتلك الشركة ٢٢٪ من أسهم شركة Parter .
- ب - إتضح من تحليل حساب المعدات ومجمع الإهلاك المرتبط به مايلي :-

المعدات	مجمع الإهلاك	المكسب أو الخسارة
منه/ (له)	منه/ (له)	
١٤٢٠٠٠	(٣١٠٠٠)	الرصيد في نهاية سنة ١٩٩٥
٥٣٠٠٠		شراء معدات
(٨٠٠٠)	٢٥٠٠	بيع معدات
	(١١٥٠٠)	الإهلاك عن الفترة
	<u>١١٠٠٠</u>	تكاليف صيانة محملة على مجمع الإهلاك
<u>١٨٧٠٠٠</u>	<u>(٢٩٠٠٠)</u>	الرصيد في نهاية سنة ١٩٩٣

- ج - تم شراء أرض قيمتها ٦٠٠٠٠ ج عن طريق إصدار أوراق دفع طويلة الأجل بنفس القيمة،

كما أستولت الحكومة على قطعة أرض تكلفتها ١٠٥٠٠ ج وسددت للشركة ١٨٥٠٠ ج نقداً بما يحقق مكسب قدره ٨٠٠٠ ج له أثر ضريبي قدره ٢٠٠٠ ج.

د - التغير في حسابات مجمع إهلاك المباني، الشهرة، علاوة إصدار السندات يرجع إلى قيود الإهلاك والاستنفاد المثبتة بالدفاتر.

هـ - إتضح من تحليل حسابات رأس المال المدفوع المدرجة في جزء حقوق المساهمين ما يلي :-

رأس المال المدفوع بالزيادة	الأسهم العادية	
٣٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	الرصيد في نهاية سنة ١٩٩٢
١٤٠٠٠	١٠٠٠	إصدار توزيعات أسهم بنسبة ٢٪
١٣٥٠٠٠	٩٠٠٠	بيع أسهم نقداً
<u>١٨٧٠٠٠</u>	<u>٦٠٠٠٠</u>	الرصيد في نهاية سنة ١٩٩٦

و - الفوائد المسددة [بخلاف المقدار المرسل منها] تبلغ ٩٠٠٠ ج، وضرائب الدخل المسددة ٦٢٠٠٠ ج.

تحليل الصفقات

Analysis of Transactions

تقدم المناقشة التالية توضيحاً للتسويات الظاهرة في مذكرة التسوية المعروضة في نهايتها. ولأن النقدية هي أساس هذا التحليل، فإن حساب النقدية تتم تسويته في النهاية. ولأن الدخل هو البند الأول الذي يظهر بقائمة التدفقات النقدية، فيتم تناوله في البداية.

التغير في الأرباح المحتجزة :-

يبلغ صافي الدخل عن العام ١١٧٠٠٠ ج، ويكون القيد اللازم له في مذكرة التسوية كما يلي :

(١)	١١٧٠٠٠
من حـ / صافي الدخل - تشغيلي	
إلى حـ / الأرباح المحتجزة	١١٧٠٠٠

ويُقرر عن صافي الدخل في الجزء الأسفل من مذكرة التسوية وهو نقطة البدء في إعداد قائمة التدفقات النقدية [في ظل الطريقة غير المباشرة].

وقد تأثرت الأرباح المحتجزة أيضاً بالتوزيعات النقدية وتوزيعات الأسهم. حيث تقرر قائمة الأرباح المحتجزة عن توزيعات أسهم قدرها ١٥٠٠٠ ج، فيكون القيد الخاص بهذه الصفقة في مذكرة التسوية كما يلي :-

(٢)

من حـ / الأرباح المحتجزة	١٥٠٠٠
إلى حـ / أسهم عادية	١٠٠٠
إلى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة	١٤٠٠٠

ولا يمثل إصدار أسهم في صورة توزيعات بند نقدي يتبع الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية ؛ ومن ثم فإنه بالرغم من إدراج هذه الصفقة في مذكرة التسوية لأغراض التسوية فقط ، فإنها لا يُقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية .

وتمثل التوزيعات النقدية المسددة وقدرها ٦٠٠٠ ج تدفق نقدي خارج لنشاط تمويلي ويكون قيدها بمذكرة التسوية كما يلي :-

(٣)

من حـ / الأرباح المحتجزة	٦٠٠٠
إلى حـ / التوزيعات النقدية - تمويلي	٦٠٠٠

ويتم تسوية أرصدة أول وآخر المدة لحساب الأرباح المحتجزة بالقيود الخاصة بالبنود الثلاثة السابقة .

حسابات المدينين (بالصافي) :-

تمثل الزيادة في حسابات المدينين (بالصافي) وقدرها ٥٣٠٠٠ ج عمليات تسوية لم تنتج عنها تدفقات نقدية داخلية خلال سنة ١٩٩٦ . ونتيجة لذلك ، فإن هذه الزيادة سوف تُطرح من صافي الدخل . ويكون قيدها بمذكرة التسوية كما يلي :-

(٤)

من حـ / حسابات المدينين (بالصافي)	٥٣٠٠٠
إلى حـ / الزيادة في حسابات المدينين (بالصافي) - تشغيلي	٥٣٠٠٠

المخزون : تمثل الزيادة في المخزون وقدرها ١٥٢٠٠٠ ج إستخدام للنقدية في نشاط تشغيلي فالاستثمار المتزايد في المخزون خلال العام يؤدي لتخفيض النقدية دون زيادة تكلفة البضاعة المباعة ، ويكون القيد اللازم بمذكرة التسوية كما يلي :-

(٥)

من حـ / المخزون	١٥٢٠٠٠
إلى حـ / الزيادة في المخزون - تشغيلي	١٥٢٠٠٠

المصروفات المدفوعة مقدماً : يمثل الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً وقدره ٥٠٠ ج عبء على قائمة الدخل لا يقابلة تدفق نقدي خارجي في الفترة الحالية ، ويجب

إضافته مرة أخرى إلى صافي الدخل عن طريق قيد التسوية التالي بمذكرة التسوية :-

(٦)

٥٠٠ من حـ / الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً - تشغيلي
٥٠٠ إلى حـ / المصروفات المدفوعة مقدماً

الاستثمار في أسهم شركة Porter : فقد زاد الإستثمار في أسهم Porter بمقدار ٣٥٠٠ ج وهو يعكس حصة شركة Satellite في الدخل المحقق بشركة Porter خلال العام . ورغم زيادة الإيرادات والدخل بشركة Satellite بهذا المقدار عند إثباتها لحصتها في دخل شركة Porter في ظل طريقة حق الملكية ، فإن شركة Satellite لم تحصل أي نقدية مقابل ذلك . ولذلك يُجرى القيد التالي بمذكرة التسوية :-

(٧)

٣٥٠٠ من حـ / الإستثمار في أسهم شركة Porter
٣٥٠٠ إلى حـ / حصة أرباح شركة Porter - تشغيلي

الأراضي :

فقد تم شراء أرض قيمتها ٦٠٠٠٠ ج عن طريق إصدار أذون دفع طويلة الأجل وهذه الصفقة لا تؤثر على النقدية ، ولكنها تُعتبر صفقة إستثمار / تمويل غير نقدية هامة ويلزم الإفصاح عنها إما في جدول قائمة التدفقات النقدية أو ضمن الملاحظات المرفقة بها . ويجرى لها القيد التالي لمطابقة مذكرة التسوية :

(٨)

٦٠٠٠٠ من حـ / الأراضي
٦٠٠٠٠ إلى حـ / أوراق الدفع

وبالإضافة إلى الصفقة غير النقدية التي تتضمن إصدار أوراق دفع لشراء أرض ، فإن حساب الأرض قد إنخفض بسبب إجراءات الاستيلاء التي خضعت لها الشركة . ويجرى القيد التالي بمذكرة التسوية لتسجيل تحصيل ١٨٥٠٠ ج نقداً عن أرض تبلغ تكلفتها الدفترية ١٠٥٠٠ ج .

(٩)

١٨٥٠٠ من حـ / المتحصلات من أراضي مستولى عليها - إستشاري
١٠٥٠٠ إلى حـ / الأراضي
٨٠٠٠ إلى حـ / مكسب أراضي مستولى عليها - تشغيلي .

ويتم طرح هذا المكسب غير العادي وقدره ٨٠٠٠ ج من صافي الدخل عند تحويل

صافي الدخل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لأن الصفقة التي أظهرت هذا المكسب قد سبق تصنيف الأثر النقدي لها كتدفق نقدي داخل من نشاط استثماري .

المعدات ومجمع إهلاكها:

يتضح من تحليل المعدات ومجمع إهلاكها أن هناك عدد من الصفقات قد أثرت على هذه الحسابات . فقد تم شراء معدات بمقدار ٥٣٠٠٠ ج خلال العام . ويكون قيد تسجيل هذه الصفقة بمذكرة التسوية كما يلي :-

(١٠)	
٥٣٠٠٠	من حـ / المعدات
٥٣٠٠٠	إلى حـ / شراء معدات - استثماري

وعلاوة على ذلك ، تم بيع معدات قيمتها الدفترية ٥٥٠٠ ج بخسارة قدرها ١٥٠٠ ج فيكون قيد تسجيل هذه الصفقة بمذكرة التسوية كما يلي :-

(١١)	
٤٠٠٠	من حـ / بيع معدات - استثماري
١٥٠٠	إلى حـ / خسارة بيع معدات - تشغيلي
٢٥٠٠	من حـ / مجمع إهلاك معدات
٨٠٠٠	إلى حـ / المعدات

حيث أن المحصل نقداً من بيع المعدات يبلغ ٤٠٠٠ ج ، كما أن خسارة بيع المعدات قد خفضت صافي الدخل دون أن تؤثر على النقدية . ومن ثم ، فإنها تُضاف مرة أخرى لصافي الدخل للتقرير عن النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية بصورة دقيقة .

وقد تم التقرير عن إهلاك معدات قدره ١١٥٠٠ ج ، ويُعرض بمذكرة التسوية عن طريق القيد التالي :-

(١٢)	
١١٥٠٠	من حـ / مصروف إهلاك معدات - تشغيلي .
١١٥٠٠	إلى حـ / مجمع إهلاك معدات

حيث يُضاف مصروف الإهلاك مرة أخرى إلى صافي الدخل لأنه سبق أن خفض الدخل دون التأثير على النقدية .

وأخيراً فإن هناك عمليات صيانة كبيرة للمعدات قدرها ١١٠٠٠ ج قد حُمِلت على مجمع إهلاك المعدات . ولأن هذه النفقات تستلزم نقدية ، فإن القيد التالي يُجرى

بمذكرة التسوية :-

(١٣)

من حـ / مجمع إهلاك المعدات	١١٠٠٠
إلى حـ / صيانة معدات - إستشاري .	١١٠٠٠

ويتم تسوية أرصدة حسابات المعدات ومجمع إهلاك المعدات أول وآخر العام بالبند السابقة .

إهلاك المباني وإستنفاد الشهرة : يبلغ مصروف إهلاك المباني ٣١٠٠ ج كما أن استنفاد الشهرة ٢٤٠٠ ج ، وهما من مصروفات قائمة الدخل التي تخفض صافي الدخل دون أن تتطلب تدفقات نقدية خارجة في الفترة الحالية . ويجرى لهما القيد التالي بمذكرة التسوية :-

(١٤)

من حـ / مصروف إهلاك المباني - تشغيل	٣١٠٠
من حـ / استنفاد الشهرة - تشغيل	٢٤٠٠
إلى حـ / مجمع إهلاك المباني	٣١٠٠
إلى حـ / الشهرة .	٢٤٠٠

البند غير النقدية الأخرى :- يتضح من تحليل باقي الحسابات أن هناك تغيرات في أرصدة حسابات الدائنين ، الإلتزامات المستحقة ، ضرائب الدخل المستحقة ، علاوة إصدار السندات وإلتزام الضريبة المؤجلة نتجت عن خصومات من صافي الدخل أو إضافات إليه لم تؤثر على النقدية . ويجب تحليل كل من هذه البنود بصورة منفردة وإدراجه بقائمة التسوية ، والقيد المركب التالي بقائمة التسوية يلخص هذه البنود غير النقدية المرتبطة بالدخل :-

(١٥)

من حـ / ضرائب دخل مستحقة	١٣٠٠
من حـ / علاوة إصدار سندات	١٠٠٠
من حـ / الزيادة في حسابات الدائنين - تشغيل .	١٠٠٠
من حـ / الزيادة في الإلتزامات المستحقة - تشغيل .	٤٠٠٠
من حـ / الزيادة في إلتزام الضريبة المؤجلة - تشغيل	٣٠٠٠
إلى حـ / الانخفاض في ضرائب الدخل المستحقة - تشغيل .	١٣٠٠٠
إلى حـ / استنفاد علاوة إصدار السندات - تشغيل	١٠٠٠
إلى حـ / حسابات الدائنين	١٠٠٠

إلى حـ / الالتزامات المستحقة	٤٠٠٠
إلى حـ / إلزام الضريبة المؤجلة .	٣٠٠٠

الأسهم العادية والحسابات المتعلقة بها :-

تتضح من مقارنة أرصدة حساب الأسهم العادية وحساب علاوة اصدار الاسهم أن هناك صفقات أثرت على هذه الحسابات خلال العام . فهناك أولاً توزيع أسهم بنسبة ٢٪ تم إصدارها للمساهمين . وكما إتضح من مناقشة القيد ٢ السابقة ، فإن هذه الصفقة ليس لها أثر نقدي . وعلاوة على الأسهم المصدرة في توزيع الأسهم ، فقد باعت شركة Satellite أسهم عادية مقابل ١٦ ج للسهم . ويكون القيد اللازم لتسجيل هذه الصفقة بمذكرة التسوية كما يلي :-

(١٦)	
من حـ / بيع أسهم عادية - تمويل	١٤٤٠٠٠
إلى حـ / اسهم عادية	٩٠٠٠
إلى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة	١٣٥٠٠٠

كما إشتريت الشركة أيضاً بعضاً من أسهمها العادية بمقدار ١٧٠٠٠ ج . ويكون القيد اللازم لتسجيل هذه الصفقة بمذكرة التسوية كما يلي :-

(١٧)	
من حـ / أسهم الخزانة	١٧٠٠٠
إلى حـ / شراء أسهم خزانة - تمويل .	١٧٠٠٠

قيد المطابقة النهائي :- يكون القيد النهائي لتسوية التغير في النقدية وموازنة قائمة التسوية كما يلي :-

(١٨)	
من حـ / الانخفاض في النقدية	٧٠٠٠
إلى حـ / النقدية	٧٠٠٠

حيث يمثل هذا المقدار الفرق بين رصيد النقدية أول وآخر المدة .

وبعد إتمام المطابقة بين أرصدة أول وآخر المدة بمذكرة التسوية ، يتم تجميع عمودي بنود التسوية المدين والدائن ويجب أن يتساويا . ويمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية من البنود والمقادير التي تظهر في الجزء الأسفل من مذكرة التسوية تحت عنوان « قائمة الآثار على التدفقات النقدية » .

وفيما يلي الشكل الكامل لمذكرة التسوية .

شركة Satellite

مذكرة التسوية الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦

رصيد ١٩٦/١٢/٣١	بنود التسوية - ١٩٩٦		رصيد ٩٥/١٢/٣١	
	الدائنة	المدينة		
				الحسابات المدينة :
٥٩٠٠٠	٧٠٠٠ (١٨)		٦٦٠٠٠	النقدية
١٠٤٠٠٠		٥٣٠٠٠ (٤)	٥١٠٠٠	حسابات المدينين (بالصافي)
٤٩٣٠٠٠		١٥٢٠٠٠ (٥)	٣٤١٠٠٠	المخزون
١٦٥٠٠	٥٠٠ (٦)		١٧٠٠٠	المصروفات المدفوعة مقدماً
١٨٥٠٠		٣٥٠٠ (٧)	١٥٠٠٠	إستثمارات (طريقة حق الملكية)
١٣١٥٠٠	١٠٥٠٠ (٩)	٦٠٠٠٠ (٨)	٨٢٠٠٠	الأراضي
١٨٧٠٠٠	٨٠٠٠ (١١)	٥٣٠٠٠ (١٠)	١٤٢٠٠٠	المعدات
٢٦٢٠٠٠			٢٦٢٠٠٠	المباني
٧٦٠٠	٢٤٠٠ (١٤)		١٠٠٠٠	الشهرة
١٧٠٠٠		١٧٠٠٠ (١٧)	—	أسهم الخزانة
١٢٩٦١٠٠			٩٨٦٠٠٠	جملة الحسابات المدينة
				الحسابات الدائنة :
٢٩٠٠٠	١١٥٠٠ (١٢)	١١٠٠٠ (١٣)	٣١٠٠٠	مجمع إهلاك المعدات
٧٤١٠٠	٣١٠٠ (١٤)		٧١٠٠٠	مجمع إهلاك مباني
١٣٢٠٠٠	١٠٠٠ (١٥)		١٣١٠٠٠	حساب الدائنين
٤٣٠٠٠	٤٠٠٠ (١٥)		٣٩٠٠٠	إلتزامات مستحقة
٣٠٠٠		١٣٠٠٠ (١٥)	١٦٠٠٠	ضرائب دخل مستحقة
٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠ (٨)		—	أوراق دفع
١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠	سندات
٧٠٠٠		١٠٠٠ (١٥)	٨٠٠٠	علاوة إصدار سندات
٩٠٠٠	٣٠٠٠ (١٥)		٦٠٠٠	إلتزام ضريبة مؤجلة
٦٠٠٠٠	١٠٠٠ (٢)		٥٠٠٠٠	أسهم عادية
	٩٠٠ (١٦)			رأس المال المدفوع بالزيادة
١٨٧٠٠٠	١٤٠٠٠ (٢)		٣٨٠٠٠	
	١٣٥٠٠٠ (١٦)			
٥٩٢٠٠٠	١١٧٠٠٠ (١)	١٥٠٠٠ (٢)	٤٩٦٠٠٠	الأرباح المحتجزة
		٦٠٠٠ (٣)		
١٢٩٦١٠٠			٩٨٦٠٠٠	جملة الحسابات الدائنة

قائمة الآثار على التدفقات النقدية : الأنشطة التشغيلية :			
صافي الدخل		١١٧٠٠٠ (١)	
الزيادة في حسابات المدينين (بالصافي)	٥٣٠٠٠ (٤)		
الزيادة في المخزون	١٥٢٠٠٠ (٥)		
النقص في المصروفات المدفوعة مقدماً		٥٠٠ (٦)	
الحصة في أرباح شركة Porter	٣٥٠٠ (٧)		
مكسب أراضي مستولى عليها	٨٠٠٠ (٩)		
خسارة بيع معدات		١٥٠٠ (١١)	
مصروف إهلاك معدات		١١٥٠٠ (١٢)	
مصروف إهلاك مباني		٣١٠٠ (١٤)	
استنفاد الشهرة		٢٤٠٠ (١٤)	
الزيادة في حسابات الدائنين		١٠٠٠ (١٥)	
الزيادة في الالتزامات المستحقة		٤٠٠٠ (١٥)	
الزيادة في إلزام الضريبة المؤجلة		٣٠٠٠ (١٥)	
الانخفاض في ضرائب الدخل المستحقة	١٣٠٠٠ (١٥)		
إستهلاك علاوة إصدار السندات	١٠٠٠ (١٥)		
الأنشطة الاستثمارية :			
المحصل من الأراضي المستولى عليها		١٨٥٠٠ (٩)	
شراء معدات	٥٣٠٠٠ (١٠)		
بيع معدات		٤٠٠٠ (١١)	
إصلاحات كبرى للمعدات	١١٠٠٠ (١٣)		
الأنشطة التمويلية :			
سداد توزيعات نقدية	٦٠٠٠ (٣)		
إصدار أسهم عادية		١٤٤٠٠٠ (١٦)	
شراء أسهم خزانة	١٧٠٠٠ (١٧)		
الإجمالي	٧٠٤٥٠٠	٦٩٧٥٠٠	
الانخفاض في النقدية		٧٠٠٠ (١٨)	
الإجمالي	<u>٧٠٤٥٠٠</u>	<u>٧٠٤٥٠٠</u>	

إعداد قائمة التدفقات النقدية :-

من البيانات المعروضة بالجزء الأسفل من مذكرة التسوية السابقة يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية الرسمية التي تظهر بالصورة التالية :-

شركة Satellite

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦
زيادة [إنخفاض] في النقدية

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

١١٧٠٠٠	صافي الدخل التعديلات :
١٤٦٠٠	مصرف الإهلاك
٢٤٠٠	إستنفاد الشهرة
(١٠٠٠)	إستهلاك علاوة إصدار السندات
(٣٥٠٠)	الحصة في أرباح شركة Porter
(٨٠٠٠)	مكسب أراضي مستولى عليها
١٥٠٠	خسارة بيع معدات
٣٠٠٠	الزيادة في التزام الضريبة المؤجلة
(٥٣٠٠٠)	الزيادة في حسابات المدينين (بالصافي)
(١٥٢٠٠٠)	الزيادة في المخزون
٥٠٠	الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً
١٠٠٠	الزيادة في حسابات الدائنين
(٢٠٣٥٠٠)	الزيادة في الالتزامات المستحقة
(٨٦٥٠٠)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

١٨٥٠٠	المتحصلات النقدية من أراضي مستولى عليها
(٥٣٠٠٠)	شراء معدات
٤٠٠٠	بيع معدات
(١١٠٠٠)	إصلاحات كبيرة في المعدات
(٤١٥٠٠)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :

(٦٠٠٠)	سداد مدفوعات نقدية
١٤٤٠٠٠	إصدار أسهم عادية
(١٧٠٠٠)	شراء أسهم خزانة
١٢١٠٠٠	صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التمويلية
(٧٠٠٠)	صافي الانخفاض في النقدية
٦٦٠٠٠	رصيد النقدية في ١ يناير ١٩٩٦
٥٩٠٠٠	رصيد النقدية في ١ ديسمبر ١٩٩٦

الافصاح الاضافي عن معلومات التدفق النقدي :-

٩٠٠٠	النقدية المسددة خلال العام لكل من :-
٦٢٠٠٠	الفوائد (بدون المقدار المرسل منها)
	ضرائب الدخل

الأنشطة التمويلية والاستثمارية غير النقدية :-

تم شراء أرض قيمتها ٦٠٠٠٠ ج مقابل أوراق دفع طويلة الأجل قدرها ٦٠٠٠٠ ج.

الأسئلة

- (١) لماذا أصبحت قائمة التدفقات النقدية شائعة وقائمة مالية ملزمة؟
- (٢) ماهو الغرض من قائمة التدفقات النقدية؟ وماهي المعلومات التي توفرها؟
- (٣) فرق بين الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية والأنشطة التشغيلية؟
- (٤) لماذا يلزم تحويل صافي الدخل على أساس الاستحقاق إلى صافي دخل على الأساس النقدي عند إعداد قائمة التدفقات النقدية؟
- (٥) أذكر بعض الحجج المؤيدة لإستخدام الطريقة غير المباشرة دون الطريقة المباشرة في التقرير عن قائمة التدفقات النقدية؟
- (٦) لماذا يُفضل استخدام مذكرة تسوية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية؟ وهل مذكرة التسوية مطلوبة لإعداد قائمة التدفقات النقدية؟
- (٧) ماهي أهم إستخدامات قائمة التدفقات النقدية؟
- (٨) بلغ صافي دخل شركة Clyde عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٣٢٠٠٠٠ جنيه وخلال سنة ١٩٩٣ بلغ اهلاك الأصول الثابتة ٩٠٠٠٠ جنيه وبلغ استنفاد الشهرة ٤٠٠٠٠ جنيه وتحملت الشركة خسارة بيع أصول ثابتة قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه إحسب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

الحالات :

- (١) شركة Langrang هي إحدى الشركات الصغيرة النامية في صناعة معدات القياس الألكترونية والمعدات الفنية . وقد طلبت الشركة مشورتك في إعداد قائمة التدفقات النقدية بإستخدام الطريقة غير المباشرة . وفي السنة المالية المنتهية في ٣١ أكتوبر ١٩٩٣ توافرت لك المعلومات التالية فيما يتعلق بأحداث وصفقات معينة بالشركة :-

- ١ - بلغت الأرباح المقرر عنها عن السنة المالية ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه، وذلك بعد طرح خسارة غير عادية قدرها ٨٥٠٠٠ جنيه (أنظر البند ٥ التالي).
- ٢ - تضمنت قائمة الدخل ٣٢٥٠٠٠ جنيه مصروف إهلاك.
- ٣ - تم تخفيض حسابات قبض غير قابلة للتحويل بمقدار ٤٠٠٠٠ جنيه مقابل حسابات مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها. كما تضمنت قائمة دخل العام ٤٨٠٠٠ جنيه مصروف ديون معدومة وأضيف نفس المقدار الى مخصص الديون المشكوك فيها.
- ٤ - تحقق مكسب قدره ٦٠٠٠ جنيه من بيع إحدى الآلات التي كانت تكلفتها الأصلية ٧٥٠٠٠ ج منها ٣٠٠٠٠ جنيه لم تهلك في تاريخ البيع. في أبريل ١٩٩٣ تسبب حريق في خسارة غير مؤمن ضدها قدرها ٨٥٠٠٠ جنيه (خسارة قدرها ١٤٠٠٠٠ جنيه ناقص تخفيض في ضريبة الدخل قدره ٥٥٠٠٠). وقد أدرجت هذه الخسارة غير العادية في تحديد الدخل كما سبق الإشارة في البند ١ عليه.
- ٦ - في ٣ يوليو ١٩٩٣ اشترت الشركة مبنى وأرض بمقدار ٦٠٠٠٠٠ جنيه وسددت الشركة ٧٥٠٠٠ جنيه نقداً وأصدرت أسهم عادية قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه وقبلت سندات عقارية بمقدار ٣٢٥٠٠٠ جنيه.
- ٧ - في ٣ أغسطس ١٩٩٣ تم تحويل ما قيمته ٨٠٠٠٠٠ جنيه من السندات القابلة للتحويل بالشركة بمعدل فائدة ١٠٪ إلى أسهم عادية بقيمة إسمية ١٥٠٠٠٠ جنيه وكانت الأسهم صادرة منذ البداية بقيمتها الاسمية.

المطلوب :

توضيح ما إذا كان كل من البنود السبعة السابقة يمثل مصدر أو استخدام للنقدية وتوضيح كيفية الإفصاح عن كل منها في قائمة التدفقات النقدية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ أكتوبر ١٩٩٣ وإذا لم يمثل بند معين مصدر أو استخدام للنقدية، أذكر سبب ذلك مع الإشارة للإفصاح المطلوب - إن وجد - عنه في قائمة التدفقات النقدية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ أكتوبر ١٩٩٣.

- ٢ - إذا كانت البنود التالية يلزم النظر فيها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة Fashion عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :-

- ١ - الأصول الثابتة التي تكلفت ٢٠٠٠٠ جنيه منذ ٦, ٥ سنة وكانت تستهلك على أساس عمر انتاجي ١٠ سنوات وبدون قيمة نفاية مقدرة، تم بيعها بمبلغ ٦٢٥٠ جنيه.
- ٢ - خلال هذا العام، تم تخفيض الشهرة بالكامل وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه وتحميلها كمصروف.
- ٣ - خلال هذا العام، تم إصدار ٥٠٠ سهم عادي بقيمة ٢٥ جنيه للسهم وذلك مقابل ٣٢ جنيه عن كل سهم.
- ٤ - حققت الشركة خسارة عن العام قدرها ٢١٠٠ جنيه وبلغ مصروف الاهلاك ٢٠٠٠ واستنفاد حقوق الاختراع ٤٠٠ جنيه.
- ٥ - تم تكوين مخصص للالتزامات المشروطة بمقدار ٨٠٠٠٠ جنيه مع تحميل المبلغ على الأرباح المحتجزة.
- ٦ - هناك حسابات قبض غير قابلة للتحصيل قدرها ٢٠٠٠ جنيه تم تخفيضها وتحميل القيمة على حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- ٧ - هناك سندات قيمتها الإسمية ٢٤٠٠٠ جنيه بعلاوة إصدار غير مستهلكة مقدرها ٢٠٠٠ جنيه وتمت تسويتها بمعدل ١,٠٣، وتم إضافة المكسب للدخل كبنء غير عادي مع تجاهل ضرائب الدخل.

المطلوب :

في كل من البنود السابقة، أوضء مكان إظهار كل منها في القائمة وكيفية عرض المعلومات الضرورية بما فيها المقدار المقرر عنه، إذا كان كل بند مستقل عن البنود الأءرى. باءراض أن قيود التصحيح يتم إءراءؤها لكل الصفقات عند حدوثها.

(٣) في سنة ١٩٦١ إءترف المعهد الأميريكي للمءاسبين القانونيين بأهمية قائمة التدفقات النقدية بإصداره نشرة بعءوان «ءليل التدفقات النقدية وقائمة التدفقات» وقبل ذلك التاريخ كان المءاسبون يُعدون قائمة التدفقات بصورة أساسية كءقارير إءارية. وقد أصدر مجلس مبادئ المءاسبة النشرة رقم ٣ بعءوان «قائمة مصادء وإستءءامات التدفقات النقدية التي أوصت بعرض قائمة مصادء وإستءءامات التدفقات النقدية كقائمة إءافية. ونتيجة لرد الفعل الإءبابي من جانب مءتمع الأعمال، فقد أصدر المجلس النشرة رقم ١٩ بعءوان «ءقرير عن التغيراء في المركز المالى» سنة ١٩٧١. وقد طالبت هذه النشرة

بعرض قائمة التغيرات في المركز المالي كقائمة مالية أساسية وإخضاعها لعملية المراجعة.

وفي سنة ١٩٨١ أعاد مجلس معايير المحاسبة المالية تناول قضية التدفقات النقدية كجزء من مشروع الإطار الفكري . وفي هذا الوقت، قرر مجلس معايير المحاسبة المالية أن قضايا التقرير عن التدفقات النقدية يجب تناولها على مستوى المعايير. وقد نتج عن المداولات التالية إصدار المعيار رقم ٩٥ بعنوان «قائمة التدفقات النقدية».

المطلوب :

- أ - في ضوء المشاكل المتأصلة في قائمة التغيرات في المركز المالي التي تستند لمصادر وإستخدامات الأموال، إشرح ثلاثة أسباب على الأقل لإعداد قائمة التدفقات النقدية.
- ب - إشرح أغراض قائمة التدفقات النقدية.
- ج - أذكر وإشرح المجموعات الثلاث من الأنشطة التي يجب التقرير عنها في قائمة التدفقات النقدية.
- د - حدد وإشرح الطريقتين المعترف بهما في التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- هـ - إشرح كيفية عرض العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية في القائمة المالية، على أن يتضمن الشرح مثلاً على عملية إستثمارية وعملية تمويلية غير نقدية.

تمارين :

- ١ - فيما يلي قوائم المركز المالي المقارنة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣، ١٩٩٢ لشركة Rick

١٩٩٢	١٩٩٣	
٤٨٠٠٠	٧٠٠٠٠	النقدية
٦٦٠٠٠	٥٨٠٠٠	حسابات القبض
١١٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	المخزون
٨٠٠٠	٩٠٠٠	مصرفات مدفوعة مقدماً
٢٤٠٠٠٠	٣١٤٠٠٠	أصول ثابتة
(٤١٠٠٠)	(٦٦٠٠٠)	مجمع إهلاك

٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	حقوق إختراع
<u>٤٧٣٠٠٠</u>	<u>٥١٥٠٠٠</u>	
١٠٥٠٠٠	٨٥٠٠٠	حسابات الدفع
٦٣٠٠٠	٦٥٠٠٠	إلتزامات مستحقة
٧٠٠٠٠	—	سندات عقارية
—	١٠٠٠٠٠	أسهم ممتازة
—	٢٨٠٠٠	علاوة إصدار أسهم ممتازة
٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	أسهم عادية
٣٥٠٠٠	٣٧٠٠٠	أرباح محتجزة
<u>٤٧٣٠٠٠</u>	<u>٥١٥٠٠٠</u>	

- ١ — القيود الوحيدة في حساب الأرباح المحتجزة هي التوزيعات المسددة وقدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه وصافي الدخل عن العام .
- ٢ — قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

١٢٤٠٠٠	المبيعات
<u>٨٤٠٠٠</u>	تكلفة المبيعات
٤٠٠٠٠	مجمّل الربح
<u>١٨٠٠٠</u>	مصرفات تشغيل
<u>٢٢٠٠٠</u>	صافي الدخل

- ٣ — القيد الوحيد في حساب مجمع الإهلاك هو مصروف الإهلاك عن الفترة، وتتضمن تكلفة البضاعة المباعة بقائمة الدخل الإهلاك وإستهلاك حقوق الاختراع .
- المطلوب :

- إعداد قائمة التدفقات النقدية من المعلومات السابقة وذلك :-
- أ — بإستخدام الطريقة غير المباشرة .
- ب - بإستخدام الطريقة المباشرة (بدون إعداد جدول تسويات) .

- ٢ — كانت الميزانية المختصرة لشركة Katen في نهاية عمليات سنة ١٩٩٢ كما يلي :-

شركة Katen

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

١٥٠٠٠	إلتزامات متداولة	٨٥٠٠	النقدية
٢٥٥٠٠	أوراق دفع طويلة الأجل	٢٩٠٠٠	أصول متداولة بخلاف النقدية
٢٥٠٠٠	سندات	٢٠٠٠٠	إستثمارات
٧٥٠٠٠	أسهم رأس المال	٦٧٥٠٠	أصول ثابتة (بالصافي)
٢٤٥٠٠	أرباح محتجزة	٤٠٠٠٠	أراضي
<u>١٦٥٠٠٠</u>		<u>١٦٥٠٠٠</u>	

وخلال سنة ١٩٩٣ حدثت العمليات التالية :

- ١ - تم شراء قطعة أرض بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه
- ٢ - تم تسوية سندات قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه على أساس القيمة الاسمية .
- ٣ - تم إصدار ١٠٠٠ جنيه من أسهم رأس المال بقيمتها الاسمية .
- ٤ - سُددت توزيعات قدرها ١١٠٠٠ جنيه للمساهمين
- ٥ - بلغ صافي الدخل عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٣٥٢٥٠ جنيه بعد خصم إهلاك قدره ١١٢٥٠ جنيه .
- ٦ - تم شراء أرض مقابل إصدار سندات قيمتها ٢٥٠٠٠ جنيه
- ٧ - باعت الشركة جزءاً من محفظة الاستثمارات بها بمبلغ ١٢٨٧٥ جنيه وقد نتج عن هذه الصفقة مكسب قدره ٨٧٥ جنيه ومن المعتاد أن تقوم الشركة بشراء وبيع إستثمارات من هذا النوع .
- ٨ - ظلت كل من الأصول المتداولة (بخلاف النقدية) والالتزامات المتداولة كما هي دون تغيير .

المطلوب :

- أ - إعداد قائمة التدفقات النقدية عن سنة ١٩٩٣ باستخدام الطريقة غير المباشرة .
- ب - إعداد الميزانية المختصرة للشركة كما ستظهر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

٣ - حدثت الصفقات التالية خلال سنة ١٩٩٣ :-

- ١ - تم تحويل سندات قيمتها الإسمية ٣٠٠٠٠٠ جنيه إلى أسهم عادية لم

يسبق إصدارها قيمتها الاسمية ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه . وكان سعر السوق لكل منهما مساوياً للقيمة الاسمية .

- ٢ - صافي دخل العام كان ٩٠٠٠٠٠ جنيه
- ٣ - بلغ الإهلاك الخاص بالمبنى ٣٠٠٠٠٠ جنيه
- ٤ - تم إقفال مصروفات التأسيس وقدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه خلال العام وتحملها على المصروفات .
- ٥ - تم مبادلة معدات مكتبية قديمة ببعض المعدات المكتبية غير المماثلة لها وأجري القيد التالي :-

من حـ / معدات مكتبية	٥٠٠٠
من حـ / مجمع إهلاك معدات مكتبية .	٣٠٠٠
إلى حـ / معدات مكتبية	٤٠٠٠
إلى حـ / النقدية	٣٤٠٠
إلى حـ / مكسب التخلص من أصول ثابتة .	٦٠٠

وقد تم إضافة مكسب التخلص من الأصول الثابتة للدخل العادي من العمليات الجارية .

- ٦ - تم الإعلان عن توزيعات نقدية قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه وتستحق السداد في يناير من العام القادم .
 - ٧ - تم رد مخصصات سندات قدرها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى الأرباح المحتجزة خلال العام وذلك بسبب تسوية هذه السندات خلال العام .
- المطلوب :

توضيح التسويات التي يلزم إجراؤها بمذكرة إعداد قائمة التدفقات النقدية مع ذكر قيود اليومية .

- ٤ - قررت شركة Hanks عن صافي دخل قدره ١٥٠٠٠٠٠ جنيه عن سنة ١٩٩٣ ، وقد لاحظ المحاسب - عند إعداد قائمة التدفقات النقدية - العديد من البنود التي يجب أن تؤثر على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، وفيما يلي هذه البنود :-

- ١ - خلال سنة ١٩٩٣ اشترت الشركة ١٠٠ سهم من أسهم الخزانة بتكلفة ٢٠ جنيه للسهم . وعندئذ بيعت هذه الأسهم بسعر ٢٥ جنيه للسهم .
- ٢ - خلال سنة ١٩٩٣ باعت الشركة ١٠٠ سهم من الأسهم العادية لشركة

IBM بسعر ٢٠٠ جنيه للسهم . وقد سبق لها إقتناء هذه الأسهم بسعر ١٥٠ جنيه للسهم . وقد ظهر هذا الاستثمار في ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ كأصل متداول .

٣ - خلال سنة ١٩٩٣ تحولت الشركة من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص في إهلاك آلتها . وقد نتج عن ذلك أثر مدين في حساب الأثر المجمع بمبلغ ١٤٠٠٠ ج خالي من الضريبة .

٤ - خلال سنة ١٩٩٣ عدلت الشركة من تقديرها للديون المدومة . فقبل سنة ١٩٩٣ كان مصروف الديون المدومة بالشركة بنسبة ١٪ من صافي المبيعات بها . وفي سنة ١٩٩٣ زادت هذه النسبة إلى ٢٪ وكان صافي المبيعات عن سنة ١٩٩٣ بمقدار ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وانخفض صافي حسابات القبض خلال سنة ١٩٩٣ بمقدار ١٢٠٠٠ جنيه .

٥ - خلال سنة ١٩٩٣ ، أصدرت الشركة ٥٠٠ سهم من أسهمها العادية بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم مقابل حق إختراع . وكانت القيمة السوقية للسهم في تاريخ العملية ٢٣ جنيه للسهم .

٦ - بلغ مصروف الإهلاك عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٣٨٠٠٠ جنيه

٧ - إقتنت الشركة ٤٠٪ من الأسهم العادية لشركة Seabrok كإستثمار طويل الأجل . وقد قررت شركة Seabrok عن صافي دخل عن سنة ١٩٩٣ قدره ٢٦٠٠٠ جنيه .

٨ - سددت الشركة توزيعات نقدية قدرها ٢٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٩٣ .

٩ - تشير مقارنة ميزانيات الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ إلى أن إلزام الضريبة المؤجلة (المصنف كإلتزام طويل الأجل) قد إنخفض بمقدار ٤٠٠٠ .

١٠ - خلال سنة ١٩٩٣ ، أعلنت الشركة عن توزيعات أسهم بنسبة ١٠٪ وتم توزيع ١٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم . وكان سعر السوق في تاريخ الإصدار ٢٠ جنيه للسهم .

المطلوب :

إعداد الجدول الذي يوضح صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة ، وذلك بإفتراض عدم وجود عمليات أخرى بخلاف تلك المذكورة عاليه لها أثر على صافي التدفق النقدي من العمليات .

٥ - توافرت المعلومات التالية عن شركة Siman في نهاية سنة ١٩٩٢ .

شركة Siman

الميزانية المقارنة في ٩٢/١٢/٣١ ، ٩١/١٢/٣١

٩١/١٢/٣١	٩٢/١٢/٣١	
٤٠٠٠	١٥٠٠٠	النقدية
١٢٩٥٠	١٤٥٠٠	حسابات القبض
٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	إستثمارات قصيرة الأجل
٣٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	المخزون
١٢٠٠٠	٣٠٠٠	إيجار مدفوع مقدماً
٧٥٠	١٠٠٠	مهمات مكتبية
٩٠٠	٢١٠٠	تأمين مدفوع مقدماً
١٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	أراضي
٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	مباني
(٨٧٥٠٠)	(١٠٥٠٠٠)	مجمع إهلاك
٤٠٠٠٠٠	٥٢٨٠٠٠	معدات
(١١٢٠٠٠)	(١٣٠٠٠٠)	مجمع إهلاك
٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	حق إختراع
٨٧١١٠٠	٩١٠٦٠٠	جملـة الأصول
٣٢٠٠٠	٢٧٠٠٠	حسابات دفع
٤٠٠٠	٥٠٠٠	ضرائب مستحقة
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	أوراق دفع قصيرة الأجل
٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	أوراق دفع طويلة الأجل
٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	سندات
٢٥٨٥٣	٢٠٣٠٣	علاوة إصدار سندات
٢٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	أسهم عادية
١٧٥٠٠	٢١٥٠٠	علاوة إصدار أسهم عادية
٨٨٧٤٧	١٢٣٢٩٧	أرباح محتجزة
٨٧١١٠٠	٩١٠٦٠٠	جملة الإلتزامات وحقوق الملكية

شركة Siman

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

١١٥٩٢٤٨	إيراد المبيعات
(٧٤٧٩١٥)	تكلفة البضاعة المباعة
٤١١٣٣٣	مجمّل الربح
	مصرفات تشغيلية :-
٧٩٢٠٠	مصرفات بيع
١٥٦٧٠٠	مصرفات إدارية
٤٠٥٠٠	مصرفات إهلاك / إستنفاد
(٢٧٦٤٠٠)	جملة مصرفات التشغيل
١٣٤٩٣٣	الدخل من العمليات
	إيرادات / مصرفات أخرى :-
٨٠٠٠	مكسب بيع أراضي
٤٠٠٠	مكسب بيع إستثمارات قصيرة الأجل
٦٤٠٠	إيراد توزيعات
٣٣٣٥٠	مصرف فائدة
(٥١٧٥٠)	
١٠١٥٨٣	الدخل قبل الضرائب
(٣٩٠٣٣)	مصرف ضريبة الدخل
٦٢٥٥٠	صافي الدخل
(٢٨٠٠٠)	التوزيعات على الأسهم العادية
٣٤٥٥٠	الأرباح المحتجزة

المطلوب :

إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة Siman باستخدام الطريقة المباشرة مقترنة بأعداد جدول تسوية .

٦ - فيما يلي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل المقارنة لشركة Illini لتوزيع الدراجات التي تمتلك العديد من المتاجر وذلك في ٣١ مايو ١٩٩٣ وذلك عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية بها .

شركة Illini

قائمة المركز المالي المقارنة في ٣١ مايو ١٩٩٣ ، ٣١ مايو ١٩٩٢

٩٢/٥/٣١	٩٣/٥/٣١	
		أصول متداولة
٢٠٠٠٠	٤٣٢٥٠	النقدية
٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	حسابات القبض
٢٥٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	مخزون بضاعة
٧٠٠٠	٩٠٠٠	مصرفات مدفوعة مقدماً
<u>٣٢٧٠٠٠</u>	<u>٣٣٢٢٥٠</u>	
		أصول ثابتة :
٥١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	الأصول الثابتة
١٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	ناقص : مجمع الاهلاك
<u>٣٨٥٠٠٠</u>	<u>٤٥٠٠٠٠</u>	صافي الأصول الثابتة
<u>٧١٢٠٠٠</u>	<u>٧٨٢٢٥٠</u>	جملة الأصول
		إلتزامات متداولة :
١١٥٠٠٠	١٢٣٠٠٠	حسابات الدائنين
٧٢٠٠٠	٤٧٢٥٠	أجور مستحقة
٢٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	فائدة مستحقة
<u>٢١٢٠٠٠</u>	<u>١٩٧٢٥٠</u>	جملة الإلتزامات المتداولة
		ديون طويلة الأجل
١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	سندات
<u>٣١٢٠٠٠</u>	<u>٢٦٧٢٥٠</u>	جملة الإلتزامات
		حقوق المساهمين
٢٨٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	أسهم عادية ، قيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم
١٢٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	أرباح محتجزة
<u>٤٠٠٠٠٠</u>	<u>٥١٥٠٠٠</u>	جملة حقوق المساهمين
<u>٧١٢٠٠٠</u>	<u>٧٨٢٢٥٠</u>	جملة الإلتزامات وحقوق المساهمين

شركة Illini

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

١٢٥٥٢٥٠	المبيعات
٧١٢٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٥٤٣٢٥٠	مجمول الربح
	المصروفات :-
٢٥٢١٠٠	مصروفات المرتبات
٧٥٠٠٠	مصروفات الفائدة
٨١٥٠	مصروفات أخرى
٢٥٠٠٠	مصروف الإهلاك
٣٦٠٢٥٠	جملة المصروفات
١٨٣٠٠٠	دخل التشغيل
٤٣٠٠٠	مصروف ضريبة الدخل
١٤٠٠٠٠	صافي الدخل

وفيماء يلي بعض المعلومات الإضافية المتعلقة بشركة Illini خلال السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣ :-

- ١ - كل المبيعات خلال العام تمت على الحساب .
- ٢ - كل البضاعة مشتراة بالأجل وهي التي تشكل حسابات الدائنين .
- ٣ - تم شراء أصول ثابتة تكلفتها ٩٠٠٠٠٠ جنيه عن طريق سداد ٤٠٠٠٠٠ جنيه نقداً وإصدار ٥٠٠٠٠ سهم عادي .
- ٤ - «المصروفات الأخرى» تتعلق بالبنود المدفوعة مقدماً .
- ٥ - كل ضرائب الدخل المستحقة خلال العام تم سدادها خلال نفس العام .
- ٦ - من أجل تدعيم النقدية، أصدرت الشركة ٤٠٠٠ سهم عادي بالقيمة الاسمية .
- ٧ - لم تُفرض أية عقوبات على تسوية الشركة للسندات .
- ٨ - تم الإعلان عن توزيعات نقدية قدرها ١١٥٠٠٠ وسُددت في نهاية السنة المالية :

المطلوب :

أ - المقارنة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ب - إعداد قائمة التدفقات النقدية للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣ بإستخدام الطريقة المباشرة، مع تدعيم القائمة بالعمليات الحسابية اللازمة (لا يلزم عمل تسوية بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي).

ج - بإستخدام الطريقة غير المباشرة، إحسب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لشركة Illini عن السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣.

الفصل الخامس والعشرون

تحليل القوائم المالية الأساسية

BASIC FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS

الفصل الخامس والعشرون

تحليل القوائم المالية الأساسية

BASIC FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على:

- ١ - فهم المدخل إلى تحليل القوائم المالية
- ٢ - تحديد النسب التحليلية الأساسية ووصف كيفية حسابها.
- ٣ - شرح جوانب القصور في تحليل النسب.
- ٤ - وصف أساليب التحليل المقارن.
- ٥ - وصف أساليب تحليل النسب.

يتطلب تفسير وتقييم بيانات القوائم المالية الإلمام بالأدوات الأساسية المستخدمة في تحليل القوائم المالية. ويعتمد نوع التحليل المالي على ما للشخص القائم به من مصلحة في المنشأة وسواء كان دائن أو مساهم أو مستثمر محتمل أو مدير أو ممثل لجهة حكومية أو غيرها. على سبيل المثال، فإن الدائنين بديون قصيرة الأجل - مثل البنوك - يهتمون بصفة أساسية بقدرة المنشأة على سداد تعهداتها المستحقة. حيث يقومون بفحص دقيق لتركيب الأصول المتداولة وعلاقتها بالالتزامات قصيرة الأجل لتقويم قدرة الشركة على الدفع في الأجل القصير. ومن ناحية أخرى، فإن حملة السندات يركزون أكثر على المؤشرات طويلة الأجل مثل هيكل رأس مال المنشأة، الأرباح السابقة والمتوقعة، والتغيرات في المركز المالي، كما أن المساهمين الحاليين والمرتقنين يهتمون أيضاً بالعديد من الجوانب التي يهتم بها أصحاب الديون طويلة الأجل. وينصب إهتمام المساهمين على حالة الأرباح بالشركة، لأن التغيرات بها تؤثر على سعر إستثماراتهم في السوق. ويهتم

المساهمون أيضاً بالمركز المالي للمنشأة لأنه يؤثر بصورة غير مباشرة على درجة استقرار الأرباح.

وتهتم إدارة المنشأة بهيكل رأس المال بها وبالتغيرات في اتجاهات الأرباح. حيث أن هذه المعلومات المالية لها أثر هام على نوعية ومقدار وتكلفة التمويل الخارجي الذي يمكن للشركة الحصول عليه. وعلاوة على ذلك، فإن المنشأة تجد أن المعلومات المالية مفيدة في مجالات مثل إعداد الموازنة الرأسالية، تحليل التعادل، تحليل الانحرافات، تحليل هامش المساهمة الإجمالي ولاغراض الرقابة الداخلية.

إن وظيفة المحاسب تتكون من شقين :-

- ١ - أن يقيس الأحداث والصفقات الاقتصادية.
 - ٢ - أن يقوم بتوصيل المعلومات الاقتصادية المتعلقة بها إلى الأطراف المختصة.
- وعلى مدار هذا الكتاب، قمنا بمناقشة وظائف القياس والتقرير في المحاسبة، ولكن التوصيل في المحاسبة يعني أكثر من مجرد إعداد التقارير: فالتوصيل يفترض وجود الفهم المشترك، وللتشجيع على هذا الفهم المشترك يجب على المحاسبين أيضاً أن يقوموا بتحليل وتفسير القوائم المالية.

نظرة عامة على تحليل القوائم المالية

PERSPECTIVE ON FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS

يمكن تجميع المعلومات من القوائم المالية عن طريق دراسة العلاقات بين بنود هذه القوائم وتحديد اتجاهات هذه العلاقات [تحليل مقارن]. ومن المشاكل المرتبطة بتعلم كيفية تحليل القوائم المالية أن وسائل التحليل قد تصبح في حد ذاتها غايات. فهناك الآلاف من العلاقات المحتملة التي يمكن حسابها والاتجاهات التي يمكن تحديدها. وإذا تعرفنا فقط على كيفية حساب النسب والاتجاهات دون التعرف على كيفية استخدام مثل هذه المعلومات، فإن ذلك يمثل انجازاً ضئيلاً. وعلى ذلك، فإنه من الضروري استخدام مدخل منطقي في تحليل القوائم المالية. ويمكن أن يتكون مثل هذا المدخل من الخطوات التالية :-

- (١) حدد الأسئلة التي ترغب في الإجابة عليها :- فكما أشرنا في بداية هذا الفصل، فإن هناك العديد من الجماعات التي لها مصالح مختلفة في المنشأة.
- (٢) حدد الأسئلة التي تستطيع نسب أو مقارنات معينة الإجابة عليها :- وهو ما ستم مناقشته في الجزء الباقي من هذا الفصل.

(٣) المقابلة بين الخطوتين ١، ٢ :- فعن طريق هذه المقابلة ، سيكون لتحليل القوائم المالية إتجاه وغرض منطقي .

ويجب التنبيه إلى عدة نقاط في هذا الصدد . فالقوائم المالية تقرر عن الماضي ، ومن ثم فإن تحليل هذه البيانات هو دراسة للماضي . وعند إدخال مثل هذه المعلومات في عملية إتخاذ قرار [متعلقة بالمستقبل] ، يكون هناك إفتراض حاكم مؤداه أن الماضي يُعد أساساً معقولاً للتنبؤ بالمستقبل . وهذا المدخل مقبول عادة ، ولكن يجب الاعتراف بجوانب القصور المتعلقة به . كما أن تحليل النسب والاتجاهات سوف يساعد على تحديد جوانب القوة والضعف الحالية بالمنشأة . ولكن في أغلب الحالات ، فإن مثل هذا التحليل لن يُبرز السبب في ذلك . حيث أن النسب والاتجاهات بحالتها الراهنة قد تمثل «أعلام حمراء» تُشير إلى مواضع الخلل . ولكن تحديد الأسباب يتطلب عادة تحليل متعمق وإحاطة بالعديد من العوامل المتعلقة بالمنشأة والتي لا تقرر عنها القوائم المالية - ومنها على سبيل المثال ، أثر التضخم ، تصرفات المنافسين ، التطورات في التقنية ، حدوث حالة إضراب لدى مورد أو عميل رئيسي ، وغيرها .

ومن النقاط الأخرى التي يجب التنبيه إليها أن النسبة المالية المفردة لا يُحتمل أن تكون هامة جداً في ذاتها . على سبيل المثال ، فإن نسبة تداول قدرها ٢ : ١ [الأصول المتداولة ضعف الالتزامات المتداولة] قد تُعتبر مرضية . ولكن إذا كان متوسط هذه النسبة في الصناعة ٣ : ١ ، فإن النتيجة السابقة قد تصبح محل تساؤل . فإنه حتى في ظل هذه النسبة المتوسطة في الصناعة ، فإنه يمكن للمرء أن يستنتج بأن هذه الشركة تعمل بصورة حسنة إذا كانت نسبة التداول بها في السنة السابقة ٥ , ١ : ١ مثلاً . وعلى ذلك ، فإنه لإشتقاق معاني محددة من النسب المالية ، فإنه يجب وجود معيار معين يُقاس عليه . وقد يتمثل هذا المعيار في متوسطات الصناعة : قيم السنوات السابقة لنفس الشركة أو القيم لدى منافس معين أو المستويات المخططة .

وأخيراً ، فإنه من الضروري إدراك جوانب القصور في الأرقام المحاسبية المستخدمة في التحليل وسوف تتم مناقشة بعض هذه الجوانب ونتائجها خلال هذا الفصل .

المقاييس الأساسية في التحليل المالي

هناك العديد من الأدوات التي تستخدم في تحليل بيانات القوائم المالية لإبراز الأهمية النسبية والمقارنة للمعلومات المالية المعروضة بها . وتتضمن هذه الأدوات تحليل النسب ، التحليل المقارن ، تحليل النسب المئوية ، ودراسة البيانات المرتبطة . ومن الصعب القول

بأن هناك أداة أكثر فائدة من الأخرى لأن كل موقف يواجهه محلل الاستثمار يختلف عن الآخر، ولا يمكن الحصول على الاجابات المطلوبة إلا بإجراء فحص دقيق للعلاقات بين كل البيانات المعروضة.

RATIO ANALYSIS

التحليل بالنسب والمؤشرات

يُعد تحليل النسب نقطة البداية في إستخراج المعلومات التي يريدها المحلل المالي. ويمكن تصنيف النسب كما يلي :-

الأنواع الرئيسية للنسب

- نسب السيولة :- وهي مقياس لقدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها المستحقة في الأجل القصير.
- نسب النشاط :- وهي مقياس لمدى إستخدام المنشأة لأصولها بكفاءة.
- نسب الربحية :- وهي مقياس لدرجة النجاح أو الفشل لمنشأة أو قسم معين عن فترة زمنية معينة
- نسب التغطية :- وهي مقياس لدرجة الحماية المتوفرة للدائنين والمستثمرين في الأجل الطويل

وسيتم توضيح إستخدام هذه النسب عن طريق إستخدام حالة فعلية للتقرير السنوي لإحدى الشركات الكبرى، ولنطلق عليها شركة Anet وفيما يلي القوائم المالية المقارنة للشركة [الأرقام المستخدمة في القوائم والنسب بالآلاف] :-

قائمة الدخل

١٩٩٥	١٩٩٦	
		المبيعات والإيرادات الأخرى :-
١٣٥٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	صافي المبيعات
٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	إيراد الفائدة
٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	إيرادات أخرى
١٤٠٠٠٠٠	١٦٧٥٠٠٠	جملة الإيرادات
		التكاليف والأعباء الأخرى :-
٨٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	الإهلاك والإستنفاد
١٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	مصرفات بيعية وإدارية
٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	مصرفات الفائدة
١١٧٥٠٠٠	١٤٢٥٠٠٠	الإجمالي

٢٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	الدخل قبل الضرائب
٧٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	ضرائب الدخل
<u>١٥٠٠٠٠</u>	<u>١٥٠٠٠٠</u>	صافي الدخل
<u>٥</u>	<u>٥</u>	عائد السهم ^(١)

(أ) معلومات إضافية :-

عدد الأسهم المصدرة سنة ١٩٩٦ يبلغ ٣٠ مليون سهم
 سعر السوق لسهم الشركة في نهاية سنة ١٩٩٦ يبلغ ٦٠ ج.
 التوزيع النقدي لكل سهم في سنة ١٩٩٦ يبلغ ٢,٢٥ ج.
 هناك تصحيح لخطأ وقع في فترة سابقة بمقدار ٤,٥ مليون ج.

كما تظهر الميزانية المقارنة للشركة كما يلي [بإستبعاد الملاحظات والتفاصيل للتبسيط والاختصار] .

<u>١٩٩٥</u>	<u>١٩٩٦</u>	الأصول
		أصول متداولة
٢٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	النقدية
٧٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	أوراق مالية قابلة للتداول [بالتكلفة]
٣٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	حسابات المدينين
<u>٢٥٠٠٠٠</u>	<u>٣١٠٠٠٠</u>	المخزون [على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل]
<u>٦٥٠٠٠٠</u>	<u>٨٠٠٠٠٠</u>	جملة الأصول المتداولة
٣٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	إستثمارات (بالتكلفة)
		أصول ثابتة :
١٩٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	عقارات ، آلات ، معدات (بالتكلفة)
<u>(٨٠٠٠٠٠٠)</u>	<u>(٩٠٠٠٠٠٠)</u>	ناقص : مجمع الإهلاك
<u>١١٠٠٠٠٠</u>	<u>١١٠٠٠٠٠</u>	

٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	الشهرة
٢١٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	جملة الأصول
		الإلتزامات وحقوق المساهمين
		إلتزامات متداولة :-
١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	حسابات الدائنين
٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	أوراق الدفع
١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	مستحقات وإلتزامات أخرى
٤٥٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠	جملة الإلتزامات المتداولة
		ديون طويلة الأجل :
٧٨٢٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	سندات وأوراق دفع
١٢٣٢٥٠٠	١٣٠٠٠٠٠	حقوق المساهمين :
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	أسهم عادية ، قيمة إسمية ٥ ج للسهم
٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	علاوة إصدار الأسهم
١٦٧٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	أرباح محتجزة
٨٦٧٥٠٠	٩٥٠٠٠٠	جملة حقوق الملكية
٢١٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	جملة الإلتزامات وحقوق الملكية

نسب السيولة Liquidity Ratios

إن قدرة المنشأة على الوفاء بديونها المتداولة من الأمور الهامة تقييم مركزها المالي على سبيل المثال ، فإن الإلتزامات المتداولة بشركة Anet تبلغ ٥٧٥٠٠٠ ج ، فهل يمكن الوفاء بهذه الإلتزامات المتداولة عند إستحقاقها؟ هناك بعض النسب التي يمكن حسابها وتوفر بعض المؤشرات في تحديد قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل ومنها :-

١ - نسبة التداول Current Ratio

نسبة التداول هي النسبة بين إجمالي الأصول المتداولة وإجمالي الإلتزامات المتداولة .

ورغم أن خارج القسمة يمثل الوحدات النقدية من الأصول المتداولة المتاحة لتغطية كل وحدة نقدية من الإلتزامات المتداولة، فإنه عادة ما يُعبر عنها بعدد مرات التغطية . ويُطلق على هذه النسبة أحياناً نسبة رأس المال العامل، لأن رأس المال العامل هو الزيادة في الأصول المتداولة عن الإلتزامات المتداولة . ويتم حساب نسبة التداول لشركة Anet كما يلي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الإلتزامات المتداولة}} = \frac{٨٠٠٠٠٠}{٥٧٥٠٠٠} = ١,٣٩ \text{ مرة}$$

متوسطة الصناعة = ٢,٣٠ مرة .

وبمقارنة نسبة التداول بالشركة وقدرها ١,٣٩ : ١ مع متوسط النسبة بالصناعة وقدره ٢,٣ : ١ يتضح أن عامل الأمان بشركة Anet بالإلتزاماتها المستحقة في الأجل القصير منخفض بصورة ظاهرة . فهل يُشير هذا الإنخفاض النسبي في نسبة التداول إلى وجود مشكلة سيولة بالشركة ؟ أم هل يُعتبر موقف الشركة مناسب بالنظر إلى أن نسبة التداول بها تزيد عن ١ : ١ ؟ إن نسبة التداول هي أحد مقاييس تحديد السيولة، ولا يمكنها الإجابة عن كل التساؤلات المتعلقة بالسيولة . فما هي درجة سيولة حسابات القبض والمخزون ؟ وما هو أثر إستبعاد المخزون على تحليل السيولة بالشركة ؟ للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها، يلزم إجراء تحليل إضافي للبيانات المرتبطة بهذا الجانب .

٢ - نسبة التداول السريعة Acid-test Ratio

إن نسبة التداول السابقة لا تفصح عن حقيقة أن جزءاً من الأصول المتداولة قد يكون في صورة مخزون بطيء الحركة . ففي حالة المخزون - وخاصة مخزون المواد الخام والانتاج تحت التشغيل - هناك تساؤل دائم حول المدة المستغرقة في تحويل هذا المخزون إلى إنتاج تام وما سيتحقق في النهاية من بيع البضاعة . وقد يؤدي إستبعاد المخزون - وكذلك أية مصروفات مدفوعة مقدماً - من الأصول المتداولة إلى توفير معلومات أفضل لأصحاب الديون قصيرة الأجل . ويفضل أغلب المحللين الماليين نسبة التداول السريعة التي تربط جملة الإلتزامات المتداولة مع النقدية، الأوراق المالية القابلة للتداول وحسابات القبض . ويتم حساب نسبة التداول السريع لشركة Anet كما يلي :

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{النقدية+الأوراق المالية القابلة للتداول+صافي حسابات القبض}}{\text{الإلتزامات المتداولة}} = \frac{٤٩٠٠٠٠}{٥٧٥٠٠٠} = ٨٥,٨٥ \text{ مرة}$$

متوسط الصناعة = ١,٢٠ مرة.

وبالمقارنة مع متوسط الصناعة ، فإن نسبة التداول السريعة بشركة Anet منخفضة . ويعني ذلك أن الشركة قد تواجه صعوبة في الوفاء بديونها قصيرة الأجل إلا إذا تمكنت من الحصول على أصول متداولة إضافية عن طريق تحويل بعض أصولها طويلة الأجل أو عن طريق الحصول على تمويل إضافي أو عن طريق نتائج مربحة في التشغيل .

٣ - نسبة فترة الوقاية Defensive - Interval Ratio

إن كلاً من نسبة التداول ونسبة التداول السريعة لا تقدمان توضيحاً كاملاً لمقدرة المنشأة على سداد الديون المتداولة . حيث أن مقابلة الأصول المتداولة مع الإلتزامات المتداولة تفترض أن الأصول المتداولة سوف تُستخدم في سداد الإلتزامات المتداولة . ويرى بعض المستثمرين أن نسبة فترة الوقاية توفر مقياس أفضل للسيولة . وتُحسب هذه النسبة بقسمة الأصول الوقائية [النقدية ، الأوراق المالية القابلة للتداول ، صافي حسابات القبض] على نفقات التشغيل اليومية المخططة . حيث تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية التي يمكن للشركة فيها أن تعمل بإستخدام أصولها المتداولة الحالية ودون اللجوء إلى إيرادات من مصادر متعلقة بالسنة التالية وتُحسب النفقات اليومية المخططة بقسمة تكلفة البضاعة المباعة مضافاً إليها المصروفات الإدارية والبيعية وغيرها من المصروفات النقدية العادية على ٣٦٥ يوم* .

ويتم حساب مقياس فترة الوقاية لشركة Anet كما يلي :

$$\text{مقياس فترة الوقاية} = \frac{\text{الأصول الوقائية}}{\text{نفقات التشغيل اليومية المخططة [على أساس النفقات السابقة] مطروحاً منها الأعباء غير النقدية}} = \frac{١٥٠٠٠٠ - ١٥٢٥٠٠٠}{٤٩٠٠٠٠} = ١٣٠ = \frac{٣٦٥}{٨٠} \text{ متوسط الصناعة}$$

* التعديل الوحيد المطلوب لرقم إجمالي المصروفات هو إستبعاد أية أعباء غير نقدية مثل الإهلاك .

ومن الصعب تقييم ما إذا كانت هذه النسبة توفر مقياساً للسيولة أفضل مما توفره نسبة التداول أو نسبة التداول السريع ، ولكنها توفر أداة أخرى مفيدة لتحليل موقف السيولة بالمنشأة . حيث أن هذه النسبة تحدد عامل أو هامش أمان يمكن أن يستخدمه المستثمر في تحديد قدرة المنشأة على الوفاء بتكاليفها التشغيلية الأساسية . وسوف يتضح أن فترة وقاية قدرها ١٣٠ يوم توفر للشركة درجة عالية نسبياً من الحماية وتعوض جانب الضعف الذي أشارت إليه نسب التداول السريعة المنخفضة .

ACTIVITY RATIOS

نسب النشاط:

من الوسائل الأخرى لتقييم درجة السيولة تحديد مدى السرعة في إمكانية تحويل أصول معينة إلى نقدية . على سبيل المثال ، ماهي درجة سيولة حسابات القبض والمخزون؟ وعلاوة على ذلك ، فإن هذا النوع من الحساب يوفر معلومات حول مدى كفاءة المنشأة في استخدام أصولها . ويتم حساب نسب النشاط لشركة Anet على أساس حسابات القبض ، المخزون ، جملة الأصول .

٤ - معدل دوران حسابات القبض

يتم حساب نسبة معدل دوران حسابات القبض بقسمة صافي المبيعات على متوسط حسابات القبض خلال العام . ومن الناحية النظرية ، فإن بسط هذه النسبة يجب أن يتضمن صافي المبيعات الآجلة فقط . ولكن هذه المعلومة غير متاحة غالباً ، كما أنه إذا ظلت قيمة المبيعات النقدية الصافية ثابتة نسبياً من فترة لأخرى ، فإن الاتجاه الذي تُشير إليه هذه النسبة لن يتأثر كثيراً بإدراج المبيعات النقدية في البسط . وطالما أنه لا توجد عوامل موسمية جوهرية ، فإنه يمكن حساب متوسط حسابات القبض خلال العام من أرصدة صافي حسابات القبض التجارية في أول وآخر العام . ويتم حساب هذه النسبة لشركة Anet كما يلي :-

$$\begin{aligned} & \text{معدل دوران حسابات القبض} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط حسابات القبض التجارية (بالصافي)}} \\ & = \frac{300,000 + 350,000}{2} \div 160,000 \\ & = \frac{325,000}{160,000} = 2.03 \text{ أو كل } 74 \text{ يوم (} 365 \div 2.03 \text{)} \\ & \text{متوسط الصناعة} = 7.15 \text{ أو كل } 51 \text{ يوم} \end{aligned}$$

وهذه المعلومة توفر مؤشر على نوعية حسابات القبض، كما تقدم فكرة عن مدى نجاح الشركة في تحصيل حسابات القبض الموجودة بها. وكلما زادت سرعة معدل دوران حسابات القبض، كلما زادت درجة الاعتماد على نسبة التداول ونسبة التداول السريع في التحليل المالي. وكلما أمكن، فإنه يجب إعداد جدول زمني يحدد مدة بقاء حسابات القبض، فمن الممكن أن يكون معدل دوران حسابات القبض مرضياً تماماً، ولكنه قد يرجع لوجود بعض حسابات القبض التي يمكن تحصيلها بسرعة في حين أن باقي الحسابات ستبقى بدون تحصيل لمدة طويلة نسبياً.

وفي حالة شركة Anet يبدو معدل دوران حسابات القبض منخفضاً. وبقسمة ٣٦٥ يوم على معدل الدوران ينتج مقياس لمتوسط عدد الأيام [٧٤ يوم في حالة شركة Anet] اللازمة لتحصيل حسابات القبض. وكلما إنخفض معدل الدوران، كلما زادت هذه المدة الزمنية. والقاعدة العامة المستخدمة هي أن هذه المدة الزمنية لا يجب أن تتجاوز الفترة التي تمنحها الشركة للسداد في ظل شروط البيع بما يزيد عن ١٠ أو ١٥ يوم.

٥ - معدل دوران المخزون

يُحسب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون. ويتم حسابه لشركة Anet كما يلي :-

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}} = \frac{250000 + 310000}{2} \div 1000000 = 3,57 \text{ مرة أو كل } 102 \text{ يوم} [365 \text{ يوم} \div 3,57]$$

متوسط الصناعة ٤,٦٢ مرة أو كل ٧٩ يوم.

ويقيس معدل دوران المخزون مدى سرعة بيع المخزون. وبقسمة ٣٦٥ يوم على معدل دوران المخزون ينتج متوسط عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون [أو متوسط عدد الأيام التي تكون مبيعاتها من المخزون الحالي بالشركة]. وبصفة عامة، فإنه كلما زاد معدل دوران المخزون، كلما كان أداء الشركة أفضل. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تكون الشركة تتحمل تكاليف نفاد مخزون عالية بسبب عدم وجود المخزون الكافي. وتعد هذه النسبة مفيدة لأنها توفر أساساً لتحديد مدى وجود مخزون راكد ومتقادم أو وجود مشاكل تسعير. وفي حالة شركة Anet فإن نسبة معدل دوران المخزون أقل من

متوسط هذه النسبة في الصناعة، بما يُشير إلى وجود مخزون بطيء الحركة. ويجب ملاحظة أن هذه النسبة تعبر عن متوسط، بمعنى أن معدل دوران بعض أصناف المخزون قد يكون سريعاً جداً في حين توجد أصناف أخرى لا تُباع على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فإن هذه النسبة تفترض أن متوسط المخزون في بداية ونهاية الفترة يمثل متوسط المخزون على مدار الفترة. وعندما يكون هذا الافتراض غير صحيح، فإنه يجب إجراء عمليات حسابية إضافية.

ولأن المخزون محدد بالتكلفة، فإنه يجب استخدام تكلفة المبيعات [رقم تكلفة] بدلاً من المبيعات نفسها التي تتضمن هامش للربح. وفي بعض الأحيان يستخدم المحللون المليون المبيعات بدلاً من تكلفة البضاعة المباعة، ولكن هذه الممارسة لا تكون مبررة نظرياً إلا إذا كان المخزون مقوماً على أساس أسعار التجزئة.

ويمكن أن تؤثر طريقة تقويم المخزون على معدل الدوران المحسوب وكذلك على نسبة التداول. وعلى المحلل المالي أن يكون على دراية بالطرق المختلفة التي يمكن استخدامها في تحديد تكلفة المخزون [مثل FIFO، LIFO وغيرها] وبالأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه الإجراءات المختلفة للتقييم على النسب المالية.

ومن المعلومات الخاصة بمعدل دوران حسابات القبض ومعدل دوران المخزون، يمكن تحديد فترة التحويل الإجمالية. وفترة التحويل الإجمالية هي متوسط عدد الأيام المنقضية بين إقضاء المخزون إلى تحصيل النقدية من بيعه. وتُحسب هذه الفترة عن طريق إضافة متوسط عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون إلى متوسط عدد الأيام اللازمة لتحصيل حسابات المدينين. وفي حالة شركة Anet تبلغ فترة التحويل الإجمالية ١٧٦ يوم [١٠٢ يوم + ٧٤ يوم]. وقد تكون دراسة فترة التحويل الإجمالية ومكوناتها مفيدة في تحديد الفروق بين الشركات المختلفة. كما قد تكون مفيدة أيضاً في تحديد الفروق بين السنوات بنفس الشركة وذلك بفرض تقييم مدى فاعلية سياسات التسويق، منح الائتمان والتحصيل.

٦ - معدل دوران الأصول :

تحدد نسبة معدل دوران الأصول بقسمة صافي مبيعات الفترة على متوسط إجمالي الأصول خلال الفترة. وتحسب هذه النسبة لشركة Anet كما يلي :-

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

$$,٧٤ = \frac{٢١٠٠٠٠٠ + ٢٢٥٠٠٠٠}{٢} \div ١٦٠٠٠٠٠ =$$

$$= \text{متوسط الصناعة} = ,٩٤$$

وتُشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها. فإذا كان معدل دوران الأصول مرتفعاً، دل ذلك على أن الشركة تستخدم أصولها بكفاءة في توليد المبيعات. أما إذا كان معدل الدوران منخفضاً، فإنه يتحتم على الشركة إما أن تستخدم أصولها بصورة أكثر كفاءة أو أن تتخلص منها.

والمشكلة في حساب هذا المعدل بهذه المعادلة هي أنها تتحيز لاستخدام الأصول القديمة ذات القيمة الدفترية الأقل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه النسبة تتأثر بطريقة الإهلاك التي تستخدمها الشركة. على سبيل المثال، فإن الشركة التي تستخدم طريقة إهلاك معجل سيكون معدل دوران الأصول بها أعلى من الشركة التي تستخدم طريقة القسط الثابت، وذلك عند ثبات العوامل الأخرى. ولهذه الأسباب، فإنه لا يجب دراسة هذه النسبة فقط عند تقييم كفاءة الشركة في هذا المجال.

PROFITABILITY RATIOS

نسب الربحية

تُشير نسب الربحية إلى حالة الأداء التشغيلي للشركة خلال العام، حيث تجيب هذه النسب عن تساؤلات مثل :- هل يُعد صافي الدخل كافياً؟ وما هو معدل العائد الذي يمثله؟ ما هو معدل صافي الدخل لقطاع تشغيل أو نشاط معين؟ ما هو المقدار المسدد كتوزيعات؟ ما هو المقدار المكتسب لحقوق الملكية المختلفة؟ وبصفة عامة، فإن هذه النسب إما أن تُحسب على أساس المبيعات أو على أساس الإستثمار مثل إجمالي الأصول. وغالباً ما تُستخدم الربحية بإعتبارها الاختبار النهائي لفاعلية الإدارة.

٧ - هامش ربح المبيعات :-

يُحسب هامش ربح المبيعات بقسمة صافي الدخل على صافي مبيعات الفترة. وفي حالة شركة تحسب كما يلي :

$$\text{هامش ربح المبيعات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{150000}{160000} = 9,4\% = \text{نسبة الصناعة} = 6\%$$

حيث تُشير هذه النسبة إلى أن شركة Anet تحقق معدل ربح على كل جنيه مبيعات أعلى من المتوسط السائد في الصناعة. كما أنها توفر مؤشراً على درجة الحماية المتاحة للشركة في حالة إرتفاع التكاليف أو إنخفاض المبيعات في المستقبل. ويؤدي استخدام هذه النسبة مقترنة بنسبة معدل دوران الأصول للوصول إلى معدل العائد على إجمالي الأصول ويُعبر عن هذه العلاقة كما يلي :-

$$\begin{aligned} \text{معدل العائد على الأصول} &= \text{هامش ربح المبيعات} \times \text{معدل دوران الأصول} \\ &= \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \\ &= \frac{150000}{160000} \times \frac{160000}{\frac{2100000 + 2250000}{2}} = 9,6\% \\ &= \text{متوسط الصناعة} = 5,6\% \end{aligned}$$

حيث أن هامش ربح المبيعات لا يجيب على السؤال الخاص بمدى ربحية المنشأة في فترة زمنية معينة. وعن طريق تحديد عدد مرات دوران الأصول خلال فترة زمنية معينة يمكن تعيين مقدار صافي الدخل المكتسب على إجمالي الأصول.

فهناك العديد من المنشآت التي لديها هامش ربح صغير من المبيعات ومعدل دوران عالي [مثلاً محلات البقالة]، في حين أنه لدى منشآت أخرى هامش ربح مرتفع نسبياً من المبيعات ولكن معدل دوران المخزون بها منخفض [مثل متاجر المجوهرات والأثاث].

٨ - معدل العائد على الأصول :-

كما سبق القول، فإن هذه النسبة تُحسب باستخدام صافي الدخل البسيط ومتوسط إجمالي الأصول في المقام. وتُحسب هذه النسبة لشركة Anet كما يلي :

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

$$= \frac{2100000 \div 2250000}{2} \div 150000 = 6,9\%$$

متوسط الصناعة = 5,6%

حيث يزيد معدل العائد على الأصول Anet عن متوسط هذا المعدل بالصناعة وذلك نتيجة للارتفاع النسبي لهامش ربح المبيعات بالشركة عن متوسط الصناعة.

ويرى الكثيرون أنه يمكن الحصول على مقياس أفضل للمعدل المكتسب على الأصول من استخدام صافي الدخل قبل طرح عبء الفوائد حيث تُحسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل مضافاً إليه مصروف الفائدة [بعد إستبعاد الأثر الضريبي] على متوسط إجمالي الأصول حيث يُضاف مصروف الفائدة [خالص الأثر الضريبي] - متضمناً استنفاد خصم الإصدار - مرة أخرى إلى صافي الدخل لأن الفائدة تمثل تكلفة لضمان الحصول على أصول إضافية. وبالتالي، فإنه لا يجب خصمها عند تحديد مقدار العائد على الأصول. وتُحسب هذه النسبة الجديدة لشركة Anet كما يلي :

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل} + \text{مصروف الفائدة} - \text{الوفورات الضريبية}^*}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

$$= \frac{(50000), 40 - 50000 + 150000}{2100000 + 2250000} = 8,3\%$$

٩ - معدل العائد على الأسهم العادية :-

تُحسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل بعد خصم الفوائد والضرائب وتوزيعات الأسهم الممتازة على متوسط حقوق المساهمين بأسهم عادية خلال العام. حيث تُحسب لشركة Anet كما يلي :

* تُحسب الوفورات الضريبية بضرب مصروف الضريبة في معدل الضرائب الحقيقي. ويتحدد معدل الضرائب الحقيقي بقسمة نخصص ضرائب الدخل على الدخل قبل الضرائب.

معدل العائد على حقوق الأسهم العادية = $\frac{\text{صافي الدخل مطروحاً منه توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{متوسط حقوق المساهمين بأسهم عادية}}$

$$16,5\% = \frac{867500 + 900000}{2} \div 100000 =$$

متوسط الصناعة = 9,5%

وعندما يكون معدل العائد على إجمالي الأصول أقل من معدل العائد على حقوق الأسهم العادية يُقال أن الشركة تُتاجر في حقوق الملكية بمكسب. حيث تؤدي المتاجرة بحقوق الملكية إلى زيادة المخاطرة المالية للشركة ولكنها تُعظم الأرباح المتبقية للمساهمين عندما يكون معدل العائد على الأصول أكبر من تكلفة رأس المال المقرض.

ومن الصعب تقييم ما إذا كان معدل العائد على إجمالي الأصول أو معدل العائد على حقوق الأسهم العادية يُعد مقياساً أفضل للأداء أم لا. حيث أن قياس أداء الشركة ومقارنته بالشركات الأخرى في ظل معدل منها يمكن أن يختلف عن قياس نفس الأداء في ظل المعدل الآخر وذلك بناء على نسبة الديون بهيكل رأس مال الشركة، أو ما يُعرف بالرفع المالي.

المتاجرة بحقوق الملكية :-

يصف مصطلح «المتاجرة بحقوق الملكية» Trading on the equity عملية إستخدام أموال مقرضة بمعدلات فائدة ثابتة أو إصدار أسهم ممتازة بمعدلات توزيع ثابتة على أمل الحصول على معدلات عائد أعلى من إستخدام هذه الأموال. ولأن هذه الاصدارات يجب أن تكون لها حقوق أولوية على بعض أو كل أصول الشركة، فإن الميزة للمساهمين العاديين يجب أن تنبع من الإقراض بمعدلات فائدة أقل من معدل العائد الذي تحصل عليه الشركة على الأصول المقرضة. فإذا أمكن تحقيق ذلك، فإن رأس المال الذي تحصل عليه الشركة من حملة السندات أو حملة الأسهم الممتازة يحقق ما يكفي لسداد الفائدة أو التوزيعات للأسهم الممتازة ويتبقى هامش للمساهمين العاديين. فعندما توجد هذه الحالة، تكون المتاجرة بحقوق الملكية مربحة.

حيث أن مقارنة معدل العائد على إجمالي الأصول مع المعدل المسدد لغير حملة الأسهم العادية تُشير إلى درجة ربحية المتاجرة بحقوق الملكية في أي حالة. ولتوضيح ذلك، فإن معدل العائد على إجمالي الأصول بشركة Anet يبلغ 9,6% في حين أن معدل

العائد على حقوق المساهمين يبلغ ٦, ١٤٪، حيث تتاجر شركة Anet في حقوق الملكية بمكسب. فقد سددت الشركة لحملة الديون معدل عائد أقل من ٩, ٦٪ حيث أن الشركة لديها نسبة رفع مالي عالية جداً وقد حققت معدل عائد ممتاز على حقوق حملة الأسهم العادية عن طريق إستخدام ديونها بكفاءة. ويجب التحذير هنا من أن المتاجرة بحقوق الملكية سلاح ذو حدين، فكما أن مكاسب الشركة يمكن أن تتضخم، فإن خسائرها أيضاً يمكن أن تتضخم.

١٠ - عائد السهم:

يعتبر عائد السهم واحد من أهم النسب التي يستخدمها محللو الاستثمار، مع أنه من أكثر النسب المخادعة. وفي حالة عدم وجود أية أوراق مالية مخفضة dilutie في هيكل رأس مال الشركة، فإن عائد السهم يُحسب بمجرد قسمة صافي الدخل مطروحاً منه توزيعات الأسهم الممتازة على متوسط عدد الأسهم العادية بالشركة خلال العام. ولكن عند وجود أوراق مالية قابلة للتحويل أو حقوق إختيار متعلقة بالأسهم Stock options أو غيرها من الأوراق المالية المخفضة لعائد السهم في هيكل رأس المال بالشركة، فإنه ربما يجب إستخدام كل من :-

(١) عائد السهم العادي والسهم المعادل العادي equivalent

(٢) عائد السهم المخفض بالكامل Fully diluted

ويتم حساب عائد السهم لشركة Anet كما يلي :

$$\text{عائد السهم} = \frac{\text{صافي الدخل مطروحاً منه توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية خلال العام}} = \frac{١٥٠.٠٠٠}{٣٠.٠٠٠} = ٥ \text{ ج}^{\circ}$$

فلأنه لا توجد أوراق مالية مخفضة بالشركة يمكن إعتبارها أسهم عادية معادلة أو أوراق مخفضة لعائد السهم في هيكل رأس مال شركة Anet، فإنه لا يلزم التقرير عن قيم عائد السهم الأساسي وعائد السهم المخفض بالكامل.

وهناك بعض المشاكل التي تظهر عند حساب عائد السهم. حيث يمكن عادة زيادة عائد السهم بمجرد تخفيض عدد الأسهم المصدرة عن طريق شراء أسهم خزانة. وعلاوة على ذلك فإن رقم عائد السهم لا يعترف بالتزايد المحتمل في الاستثمار المبدئي للمساهمين، بمعنى أن عائد السهم - مع ثبات العوامل الأخرى - من الممكن أن يتزايد

من سنة لأخرى عندما تقوم الشركة بإعادة استثمار الأرباح في النشاط وذلك بسبب التزايد في رقم الأرباح دون زيادة مصاحبة له في عدد الأسهم القائمة بالشركة .

ولأن هناك العديد من المستثمرين - وحتى المتبرسين منهم - الذين يولون أهمية كبيرة لرقم عائد السهم ، فإنه يجب توخي الحذر ولا يجب التركيز على هذا الرقم بأكثر مما يستحق . فالمشكلة العامة هي أن رقم عائد السهم يجذب إهتمام المستثمر بعيداً عن المنشأة ككل - والتي تتضمن بنود مختلفة الأهمية من المبيعات ، والتكاليف ، الأحجام ، ورأس المال المستثمر - ويجعله يركز أغلب إهتمامه على هذا السهم الوحيد في رأس المال .

١١ - نسبة سعر السهم إلى عائده :-

تعد نسبة السعر/ العائد من الاحصاءات الشائعة التي يستخدمها محللو الإستثمار عند مناقشة إمكانية الإستثمار في منشأة معينة . وتُحسب هذه النسبة بقسمة السعر السوقي للسهم على عائد السهم . وتُحسب لشركة Anet كما يلي :-

$$\text{نسبة السعر/ العائد} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{عائد السهم}} = \frac{60}{5} = 12$$

ويشير إستمرار إنخفاض هذه النسبة في شركة معينة إلى تشكك المستثمرين في احتمالات نمو هذه الشركة . وتختلف هذه النسب بصورة واضحة بين الشركات ، فقد تزيد في شركة معينة لتصل إلى ٥٠ مثلاً ، في حين تنخفض لأقل من ١ في شركات أخرى . ويرتبط هذا الاختلاف بالعديد من العوامل مثل المخاطرة النسبية ، إستقرار أرباح الشركة ، إتجاهات الأرباح ، وإدراك السوق لإحتمالات نمو الشركة . فالمحللون الذين يعتقدون أن الشركة سوف تتمكن من تحقيق أرباح أعلى في المستقبل قد يقومون بتقييم سهم هذه الشركة بأعلى مما يبرره مستوى أرباحها الحالي ، والعكس صحيح .

١٢ - نسبة التوزيعات Payout Ratio

وهي النسبة بين التوزيعات النقدية وصافي الدخل . وعند وجود أسهم ممتازة ، تُحسب هذه النسبة للأسهم العادية بقسمة التوزيعات النقدية المسددة للأسهم العادية على الدخل المتاح للأسهم العادية . وبفرض أن التوزيعات النقدية تبلغ ٦٧٥٠٠ فإن نسبة التوزيعات لشركة Anet تُحسب كما يلي :

$$\text{نسبة التوزيعات} = \frac{\text{التوزيعات النقدية}}{\text{صافي الدخل مطروحاً منه توزيعات الأسهم الممتازة}} = \frac{67500}{150000 - \text{صفر}} = 45\%$$

ويهتم الكثير من المستثمرين بوجود توزيعات عالية نسبياً، في حين أن المضاربين يهتمون أكثر بالأثر على قيمة السهم. وبصفة عامة، فإن الشركات في مرحلة النمو تتسم بإنخفاض نسب التوزيعات بها لأنها تُعيد إستثمار أغلب أرباحها.

ومن النسب المرتبطة بهذه النسبة وتُستخدم غالباً ما يُعرف بنتاج التوزيع dividend yield - وهي التوزيع النقدي لكل سهم مقسوماً على سعر السهم في السوق. ويبلغ التوزيع النقدي للسهم في شركة Anet ٢٥, ٢ ج، وبالتالي يبلغ نتاج التوزيع ٣, ٧٥٪ [٢٥, ٢ / ٦٠]. وتعطي هذه النسبة للمستثمرين فكرة عن معدل العائد الذي سوف يحصلون عليه في صورة توزيعات نقدية على إستثمارهم.

نسب التغطية

Couerage Ratios

تُحسب نسب التغطية للمساعدة على التنبؤ بقدرة المنشأة على الدفع في الأجل الطويل. وهي نسب هامة لحملة السندات بصفة خاصة الذين يحتاجون لمؤشر عن مقياس الحماية المتاح لهم. وعلاوة على ذلك، فإنها تُشير إلى جزء من المخاطرة التي يتضمنها الإستثمار في الأسهم العادية. فكلما زاد مقدار الديون في هيكل رأس المال، كلما زادت درجة عدم التأكد من العائد على السهم العادي.

١٣ - نسب الديون إلى إجمالي الأصول:

توفر هذه النسبة للدائنين فكرة عن قدرة المنشأة على تحمل الخسائر دون الإضرار بمصالح الدائنين. ومن وجهة نظر الدائنين، فإنه من المفضل إنخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، فكلما إنخفضت هذه النسبة، كلما زادت درجة الحماية المتاحة للدائنين قبل أن تتوقف الشركة عن الدفع. وتُحسب هذه النسبة لشركة Anet كما يلي:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الديون}}{\text{إجمالي الأصول أو الخصوم}} = \frac{1300000}{2250000} = 58\%$$

متوسط الصناعة = ٣٨٪

وهناك طرق أخرى للتعبير عن هذه النسبة؛ مثل نسبة الديون إلى حقوق المساهمين ونسبة حقوق المساهمين إلى مجموع الديون وحقوق المساهمين. حيث أن كل هذه النسب في الواقع تجيب عن تساؤل واحد: ماهو مدى الحماية المتوفرة للدائنين في حالة توقف

الشركة عن الدفع؟ ولهذا النسب أثر كبير على قدرة الشركة على الحصول على تمويل إضافي. ويلاحظ أن نسبة الرفع المالي لشركة Anet عالية وبالتالي فإنها قد لا تتمكن من إجراء المزيد من التوسعات عن طريق التمويل بقروض.

١٤ - عدد مرات تغطية الفائدة:

يُحسب عدد مرات تغطية الفائدة بقسمة الدخل قبل أعباء الفوائد والضرائب على عبء الفائدة. حيث تركز هذه النسبة على أهمية تغطية الشركة لكل أعباء الفائدة. ويُلاحظ أن هذه النسبة تستخدم الدخل قبل الفائدة وضرائب الدخل لأن هذا المقدار يمثل مقدار الدخل المتاح لتغطية الفائدة. وهذه النسبة في شركة Anet كما يلي:

$$\text{عدد مرات تغطية الفائدة} = \frac{\text{الدخل قبل الضرائب والفوائد}}{\text{أعباء الفائدة}} = \frac{300000}{50000} = 6 \text{ مرات}$$

وفي هذه الحالة تُعد نسبة التغطية بشركة Anet أكثر من كافية. وإذا كانت الشركة تُسدد توزيعات لأسهم ممتازة، يُحسب عدد مرات تغطية توزيعات الأسهم الممتازة بقسمة صافي دخل العام على متطلبات التوزيع السنوي على الأسهم الممتازة.

١٥ - القيمة الدفترية للسهم:

حيث يتمثل الأساس الأكثر استخداماً في تقييم صافي قيمة المنشأة في القيمة الدفترية أو قيمة حق الملكية لكل سهم. والقيمة الدفترية للسهم هي المقدار الذي سيحصل عليه كل سهم عند تصفية الشركة على أساس القيم المقرر عنها في الميزانية ويفقد هذا الرقم أغلب أهميته إذا كانت القيم المدرجة بالميزانية لا تمثل القيمة السوقية العادلة للأصول. ويُحسب هذه النسبة بتوزيع البنود المختلفة لحقوق المساهمين على الأنواع المختلفة من الأسهم ثم توزيع إجمالي ما يخص كل نوع من الأسهم على عدد هذه الأسهم.

وفي شركة Anet تُحسب القيمة الدفترية للسهم العادي كما يلي:-

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حقوق المساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية}} = \frac{950000}{30000} = 31,67 \text{ ج}$$

ولا توجد أسهم ممتازة في هيكل رأس مال شركة Anet. وعند وجود هذا النوع من الأوراق المالية، فإنه يجب دراسة شروط هذه الأسهم الممتازة، فعندما تكون هذه الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح أو مشاركة في الأرباح أو ذات قيمة تصفية أعلى من قيمتها الدفترية، فإنه يجب توزيع الأرباح المحتجزة بين الأسهم العادية والممتازة عند حساب القيمة الدفترية.

ولتوضيح ذلك، إفترض وجود الحالة التالية :-

العادية	الممتازة	حقوق المساهمين
	٣٠٠٠٠٠	أسهم ممتازة ٥٪
٤٠٠٠٠٠		أسهم عادية
٣٧٥٠٠		الزيادة في سعر الإصدار عن القيمة الاسمية للسهم العادي
١٦٢٥٨٢		الأرباح المحتجزة
٦٠٠٠٨٢	٣٠٠٠٠٠	الإجماليات
٤٠٠٠	٣٠٠٠	الأسهم المصدرة
١٥٠,٠٢	١٠٠	القيمة الدفترية للسهم

ففي هذه الحالة يُفترض أن الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح وغير مشاركة فيها. والآن نفترض نفس الحقائق السابقة بإستثناء أن الأسهم الممتازة بنسبة ٥٪ مجمعة للأرباح ومشاركة حتى ٨٪، وأن هناك توزيعات متجمعة لها عن ثلاث سنوات قبل السنة الحالية. وبإفتراض عدم إتخاذ أي قرار فيما يتعلق بتوزيعات هذا العام، فإن القيمة الدفترية لكل نوع من الأسهم تُحسب كما يلي:

العادية	الممتازة	حقوق المساهمين
	٣٠٠٠٠٠	أسهم ممتازة ٥٪*
٣٧٥٠٠		أسهم عادية
		زيادة سعر الإصدار عن القيمة الاسمية للسهم العادي

* إذا كان للأسهم الممتازة علاوة معينة عند تصفية الأصول، يراعى ذلك عند تحديد القيمة الدفترية. على سبيل المثال، إذا تلقى حملة الأسهم الممتازة ٣٦٠٠٠٠ ج عند التصفية بدلاً من ٣٠٠٠٠٠ ج، فإنه يجب توزيع ٦٠٠٠٠ ج إضافية على الأسهم الممتازة.

الأرباح المحتجزة :-

٤٥٠٠٠	توزيعات مجمعة [٣ سنوات بمعدل ٥٪ سنوياً]
٢٠٠٠٠	متطلبات السنة الحالية بمعدل ٥٪
١٢٠٠٠	المشاركة ٣٪ إضافية
٦١٥٨٢	الباقى للأسهم العادية
٥٣١٠٨٢	الإجماليات
٤٠٠٠	الأسهم المصدرة
١٣٢,٧٧	القيمة الدفترية للسهم
٣٦٩٠٠٠	
٣٠٠٠	
١٢٣	

وعند حساب القيمة الدفترية، يجب أن يعلم المحلل المالي كيفية التعامل مع البنود التالية :- عدد الأسهم المرخص بها وغير المصدرة، وعدد أسهم الخزانة بالشركة، أية شروط واردة على إصدار الأسهم المرخص بها غير المصدرة أو إعادة إصدار أسهم الخزانة، والحقوق والضمانات النسبية لأنواع المختلفة من الأسهم المرخص بها. ورغم أن رقم القيمة الدفترية للسهم مفيدة في بعض الحالات، فإنه في حالات أخرى لا يكون مفيداً لأغراض اتخاذ القرار - وخاصة عندما تختلف القيمة العادلة للأصول عن قيمتها الدفترية بصورة واضحة.

١٦ - التدفق النقدي للسهم :

من النسب الأكثر شيوعاً والأقل فهماً التي تُستخدم الآن نسبة التدفق النقدي للسهم. وتُحسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل مضافاً إليه الأعباء غير النقدية [كإهلاك والإستنفاد] على عدد الأسهم العادية بالشركة. وتُحسب هذه النسبة لشركة Anet كما يلي :

$$\text{التدفق النقدي للسهم} = \frac{\text{صافي الدخل} + \text{التعديلات غير النقدية}}{\text{عدد الأسهم}}$$

$$= \frac{١٥٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠} = ١٠ \text{ ج}$$

وهذا الرقم لا يمثل التدفق النقدي للمنشأة ولا صافي النقدية المحصلة والمنفقة مقسوماً على عدد الأسهم بالشركة، حيث أنه يُستخدم غالباً لمجرد تقريب مقدار النقدية المتولدة داخلياً.

وفي الوقت الحاضر، تسمح المهنة بعدم عرض التدفق النقدي للسهم في التقرير السنوي المقدم للمساهمين، ويرجع ذلك إلى أن التدفق النقدي للسهم قد يكون مضللاً للمساهم وقد يُستخدم بصورة خاطئة كمقياس للربحية.

LIMITATIONS OF RATIO ANALYSIS

جوانب القصور في تحليل النسب

لأن النسبة المالية يمكن حسابها بدقة، فمن السهل الصاق درجة عالية من المصدقية أو الأهمية بها. ومع ذلك، فإن التحليل المالي يتضمن العديد من المداخل البديلة، وتحليل النسب هو مجرد واحد من عدة وسائل للحصول على معلومات عن منشآت الأعمال من بياناتها المالية، وسوف يتم في الفصل التالي مناقشة المداخل الأخرى المكملة والمختلفة عن تحليل النسب مثل الفحص الدقيق للملاحظات، دراسة السياسات المحاسبية للشركة، وتحليل حالات توقف خط إنتاجي معين وفحص البيانات الفترية.

وعلى قارئ القوائم المالية أن يتفهم جوانب القصور الأساسية المرتبطة بتحليل النسب عند قيامه بتقييم منشأة معينة. فالنسب المالية - كغيرها من الأدوات التحليلية - ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم، وفي الكثير من الأحيان يتم إتخاذ قرارات بناء على هذه العمليات الحسابية المبسطة التي تتضمن علاقات بين البيانات المالية فقط. وتتوقف جودة هذه النسب على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها.

ومن جوانب القصور الهامة في النسب المالية أنها تستند إلى التكلفة التاريخية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء، فنتيجة لعدم تضمن هذه النسب للمعلومات الخاصة بالأسعار المتغيرة، يعتقد الكثيرون أن ذلك يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمنشأة ومستوى الأداء بها.

وعلى المستثمرين أيضاً أنه يتذكروا أن عندما تكون البنود المقدرة «مثل الإهلاك والاستنفاد» هامة نسبياً، فإن نسب الدخل تفقد بعض مصداقيتها، فالدخل المعترف به قبل إنقضاء عمر المنشأة هو مجرد تقدير وعند تحليل قائمة الدخل يجب على المستخدم أن يدرك حالة عدم التأكد التي تحيط بحساب صافي الدخل.

وربما كان أهم إنتقاد لتحليل النسب هو مشكلة الصعوبة في إجراء المقارنة بين الشركات في صناعة معينة حيث أن إجراء مقارنة بين شركات تطبق إجراءات محاسبية

مختلفة يعد من الأمور الصعبة ويتطلب من المحلل المالي :-

- (١) تحديد الفروق الأساسية الموجودة بينهما في الاجراءات المحاسبية المستخدمة .
 - (٢) تعديل الأرصدة لتصبح قابلة للمقارنة .
- وتتضمن الفروق الأساسية في المحاسبة المجالات التالية :-
- (١) طرق تقويم المخزون (مثل FIFO ، LIFO ، متوسط التكلفة) .
 - (٢) طرق الإهلاك وخاصة إستخدام إهلاك القسط الثابت مقابل الإهلاك المعجل .
 - (٣) رسملة أو إستنفاد تكاليف معينة، وخاصة التكاليف الخاصة بتطوير الموارد الطبيعية .
 - (٤) طريقة تجميع المصالح مقابل طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات إندماج الشركات .
 - (٥) رسملة الاستتجارات مقابل عدم رسملتها .
 - (٦) الاستثمارات في أسهم عادية على أساس التكلفة أو طريقة حق الملكية وأحياناً على أساس سعر السوق .
 - (٧) المعالجات المختلفة لتكاليف المنافع التالية للتقاعد .
 - (٨) الممارسات الخاصة بتحديد العمليات غير المستمرة والبنود غير العادية .

ويمكن أن يؤدي إستخدام هذه البدائل المختلفة إلى إحداث فروق جوهرية في النسب المالية المحسوبة . على سبيل المثال، فقد قررت إحدى الشركات أنها إذا كانت إستخدمت طريقة التكلفة المتوسطة في تقويم المخزون بدلاً من طريقة LIFO ، فإن المخزون كان سيزيد مقدار ٣٣ مليون دولار تقريباً، ومن المؤكد أن هذه الزيادة سيكون أثر جوهري على النسب المالية الحالية بهذه الشركة . وقد أجريت عدة دراسات لتوضيح أثر الطرق المحاسبية المختلفة على تحليل القوائم المالية، وفي بعض هذه الحالات تغير رقم الدخل الذي يمكن التقرير عنه بصورة واضحة وذلك بناء على السياسات المحاسبية للشركة، وقد يجد المستثمر العادي أنه من الصعب عليه أن يستوعب كل هذه الفروق، ولكن يجب على المستثمرين أن يكونوا على دراية بالممارسات المحاسبية المحتملة حتى يمكنهم إجراء التعديلات اللازمة .

وأخيراً فإنه يجب الاعتراف بأن هناك قدر جوهري من المعلومات الهامة عن المنشأة لا يدرج في قوائمها المالية . حيث أن أحداث مثل تغيرات الصناعة، التغيرات

الإدارية، تصرفات المنافسين، التطورات التقنية، القرارات الحكومية، وأنشطة إتحادات الأعمال تعتبر من الأمور الحاكمة لنجاح عمليات المنشأة. وتقع هذه الأحداث بصفة مستمرة ويجب الحصول على المعلومات المتعلقة بها عن طريق التحليل المتأني للتقارير المالية الواردة في وسائل الاعلام وغيرها من المصادر. ورغم ذلك فإن هناك الكثيرين ممن يرون أن - في ظل فرض السوق الكفاء - القوائم المالية لا يجب أن تتضمن أية «مفاجآت» لمن يعملون في أنشطة سوق رأس المال لأن أثر هذه الأحداث لا بد أنه سيكون معلوماً قبل إصدار مثل هذه التقارير.

وقد أصدر AICPA تحذيراً للمحاسبين مؤداه أن «تحليل القوائم المالية - كمدخل كمي - قد يبدو سهلاً في التعلم والتطبيق، ولكن هناك بعض النقاط التي يجب تجنبها وهي :-

- (أ) إذا كان التحليل التاريخي يغطي عدداً غير كاف من السنوات، فإن المحاسب الممارس قد يسيء تفسير الاتجاهات والأداء الحالي بالشركة.
- (ب) أن عدم استخدام المتوسطات أو المتوسطات المرجعة عندما يكون ذلك ممكناً يمكن أن يشوه النسب.
- (ج) إن إختيار أساس غير صحيح في المقارنة (صناعة مختلفة مثلاً) يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة.
- (د) أن طبيعة وحجم النشاط، الموقع الجغرافي، ممارسات الأعمال وغيرها من العوامل قد تؤدي لوجود فروق في التحليل المقارن بما قد يؤثر على النتائج.

بعض القضايا المتعلقة بالتقرير عن النسب REPORTING RATIOS - SOME ISSUES

إن معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية من النسب الشائعة في الاستخدام، ومن ثم يرى البعض ضرورة توفير هذا النوع من البيانات في التقارير المالية. حيث يعتقد البعض في الواقع أن FASB يجب أن يطالب بالتقرير عن النسب المالية الشائعة في القوائم المالية.

وهناك خلاف حول ما إذا كان FASB يجب أن يضع المعايير الخاصة بالتقرير عن النسب أم لا، حيث يرى البعض أنه FASB منشغل بالفعل بوضع المعايير في هذا المجال، وذلك في ضوء مطالبته بالافصاح عن معلومات عائد السهم ضمن قائمة الدخل للشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة. وعلاوة على ذلك، يعتقد

البعض أنه بسبب أن نسبة عائد السهم هي النسبة الوحيدة التي تقرر الشركات عنها في القوائم ، فإنها تحظى باهتمام أكثر من اللازم . وللتخفيف من هذا الاهتمام المغالى فيه ، يرى البعض أنه من الضروري عرض معلومات عن المزيد من النسب المالية مثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية .

ومع ذلك يعتقد آخرون أن FASB لا يجب أن ينشغل بوضع المعايير المتعلقة بالتقرير عن النسب المالية في القوائم . حيث تتسائل هذه المجموعة عن المدى الذي يمكن أن يصل إليه FASB في هذا المجال ، بمعنى أنها تتسائل عن أين تنتهي عملية التقرير المالي وتبدأ عملية التحليل المالي؟ وعلاوة على ذلك ، فإن ما نعلمه عن النسب المالية المستخدمة وأساليب الربط بينها ضئيل بدرجة تجعل محاولة الإلزام بالإفصاح عن نسب معينة غير مفيدة في هذا المجال . ومن أسباب تردد المهنة في الإلزام بالإفصاح عن النسب المالية أن الأبحاث المحاسبية المتعلقة بإستخدام ومنفعة المؤشرات المختصرة مازالت محدودة وغير شاملة . وفيما يلي بعض النتائج الأساسية لهذه الأبحاث حتى الآن :-

دراسات القابلية للتنبؤ :

لأنه لا يوجد من يعلم على وجه الدقة ما ستكون عليه نتائج التشغيل والنتائج المالية للشركة في المستقبل ، فإن هناك قدر كبير من الإهتمام يتركز على الأداء الماضي والحاضر كمؤشرات على المستقبل . ومن المداخل الهامة التي تستخدم النسب المالية ، إستخدام نماذج التنبؤ في تحديد ما إذا كانت الشركة مشرفة على الإفلاس أو مقبلة على أرباح متزايدة . وقد نجحت العديد من الدراسات بصورة جزئية في إستخدام مزيج من النسب المالية في التنبؤ بإحتمال الإفلاس . فقد وجدت إحدى الدراسات أن نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون هي أفضل مؤشر للإفلاس . وأوضحت هذه الدراسة كيف أن النسب المالية يمكن إستخدامها في التنبؤ بالفشل المالي قبل خمسة سنوات من وقوعه بالفعل . كما أن هناك دراسة حديثة في هذا المجال ألقت الضوء على أهمية النسب المالية التالية كمؤشرات للإفلاس وهي : العائد على الأصول ، عدد مرات تغطية الفائدة ، الأصول المتداولة الى الالتزامات المتداولة ، والأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول . وقد إستخدمت النسب أيضا في التنبؤ بأنواع أخرى من الأحداث مثل قرارات الاقراض في البنوك ، عمليات ترتيب الائتمان Ratings ، عمليات الاندماج والسيطرة وغيرها ، رغم أن النجاح في هذه المجالات كان محدوداً . كما أن محاولات التنبؤ بالربحية قد لاقت فشلاً ذريعاً .

دراسات مسحية وإستقصائية :

وقد حاولت هذه الدراسات بصفة عامة أن تحدد ماهي النسب المالية التي يعتقد مستخدموا القوائم المالية أنها أكثر ملائمة لأغراض التحليل . وقد أوضحت أهم هذه الدراسات أن المعلومات الخاصة بالعائد على الاستثمار، التدفقات النقدية، التغيرات في المركز المالي، آثار التضخم، ومكونات الربح أكثر أهمية من عائد السهم .

دراسات سلوكية :

حيث أن التجارب التي تقوم بدراسة عملية إتخاذ القرار في ظل إستخدام معلومات معينة (والتي يطلق عليها عادة الأبحاث السلوكية) قليلة وذات نطاق محدود : وبصفة عامة، فإننا لا نعلم كيف تستخدم المعلومات إلا في البيئة التي تخضع لرقابة محكمة . وهناك دلائل محدودة من أنشطة منح الإئتمان التي يقوم بها موظفوا الائتمان في البنوك يتضح منها أنه يمكن إجراء تنبؤات معقولة بفشل المنشأة باستخدام بعض النسب المالية الأساسية فحسب .

وربما يكون هذا النوع من الدراسات هو الأكثر ملائمة لعملية تحليل النسب المالية ورغم وجود عدد من جوانب القصور في هذا النوع من التحليل، فإنه يجب الإعراف بفائدة تحليل النسب كأحدى طرق توضيح نشاط منشآت الأعمال .

COMPARATIVE ANALYSIS

التحليل المقارن

في التحليل المقارن، يتم عرض نفس المعلومات عن فترتين أو أكثر حتى يمكن إجراء مقارنة بين البنود المماثلة . فتحليل النسب يقدم مجرد لقطة منفردة حيث أنه يمثل نقطة أو فترة زمنية معينة . وفي التحليل المقارن يمكن لمحلل الإستثمار أن يركز على بند معين ويحدد ما إذا كان هذا البند في تزايد أو في تناقص من سنة لأخرى، ونسبة هذا التغير مقارنة بالبنود الأخرى . وبصفة عامة فإن الشركات تعرض قوائم مالية مقارنة .

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الشركات تدرج في تقاريرها السنوية ملخصات عن خمس أو عشر سنوات للبيانات الهامة التي تسمح لمستخدم التقارير بدراسة وتحليل الاتجاهات . حيث أن عرض القوائم المالية المقارنة في التقارير السنوية وغيرها من التقارير، يعظم من فائدة هذه التقارير ويبرز طبيعة وإتجاهات التغيرات الحالية المؤثرة على الشركة بصورة أكثر وضوحاً .

تحليل النسب المئوية (الأساس المشترك)

PERCENTAGE (COMMON SIZE) ANALYSIS

يستخدم المحللون الماليون أيضا تحليل النسب المئوية لمساعدتهم على تقييم منشأة معينة. ويتكون تحليل النسب المئوية من تحويل سلسلة من القيم المرتبطة إلى سلسلة من النسب المئوية من أساس معين. فعادة ما يتم التعبير عن كل بنود قائمة الدخل كنسبة مئوية من المبيعات أو كنسبة مئوية من تكلفة البضاعة المباعة، كما يمكن تحليل الميزانية على أساس إجمالي الأصول. وهذا التحليل يسهل إجراء المقارنات كما يساعد على تقييم الحجم النسبي للبنود أو التغير النسبي في البنود.

كما أن تحويل القيم النقدية المطلقة إلى نسب مئوية قد يسهل أيضا من إجراء المقارنات بين الشركات ذات الأحجام المختلفة. ولتوضيح ذلك، نفرض فيما يلي تحليل مقارنة لجزء المصروفات بشركة ANET السابقة عن السنتين الأخيرتين:

التغير النسبي زيادة/ «نقص» %	الفرق	١٩٩٥	١٩٩٦	
١٧,٦	١٥٠	٨٥٠	١٠٠٠	تكلفة المبيعات
صفر	صفر	١٥٠	١٥٠	الإهلاك والاستنفاد
٥٠	٧٥	١٥٠	٢٢٥	مصروفات إدارية وبيعية
١٠٠	٢٥	٢٥	٥٠	مصروفات الفائدة
٣٣,٣	٢٥	٧٥	١٠٠	الضرائب

ويشير هذا المدخل - الذي يطلق عليه عادة التحليل الأفقي - إلى التغير النسبي على مدى فترة زمنية معينة وهو مفيد بصفة خاصة في تقييم الاتجاهات حيث أن التغيرات المطلقة تكون مخادعة عادة.

وهناك مدخل آخر - ويطلق عليه التحليل الرأسي - يعبر عن كل بند من بنود القوائم المالية في فترة معينة في صورة نسبة مئوية من رقم أساس معين. على سبيل المثال، فإن قائمة الدخل لشركة ANET السابقة باستخدام هذا المدخل تظهر كما يلي (بالآلاف):

النسبة إلى إجمالي الإيرادات	المقدار	
٩٦٪	١٦٠٠	صافي المبيعات
٤	٧٥	إيرادات أخرى
<u>١٠٠</u>	<u>١٦٧٥</u>	جملة الإيرادات
ناقص :		
٦٠	١٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٩	١٥٠	الاهلاك والاستنفاد
١٣	٢٢٥	مصرفات إدارية وبيعية
٣	٥٠	مصرفات الفائدة
٦	١٠٠	ضرائب الدخل
<u>٩١</u>	<u>١٥٢٥</u>	إجمالي المصروفات
<u>٩٪</u>	<u>١٥٠</u>	صافي الدخل

ويطلق على تحويل كل القيم النقدية الى نسب مئوية من أساس معين (تحليل الأساس المشترك) Common - Size analysis. لأن كل القوائم المالية وكل السنوات يتم التعبير عنها بهذا الأساس المشترك ؛ بمعنى أنه يتم التعبير عن كل العناصر الموجودة داخل كل قائمة مالية في صورة نسب مئوية من أساس مشترك معين ويتم تجميعها عادة لتمثل ١٠٠٪. وتحليل الأساس المشترك (النسبة المئوية) هو تحليل لمكونات كل من القوائم المالية.

وفي تحليل الميزانية، يقدم تحليل الأساس المشترك إجابات عن بعض الأسئلة مثل : ماهي نسبة توزيع الخصوم الاجمالية بين الالتزامات المتداولة والديون طويلة الأجل وحقوق الملاك ؟ وماهو مزيج الأصول الذي إختارته المنشأة لأداء نشاطها؟ وماهي النسبة المئوية لتوزيع الأصول المتداولة بين المخزون وحسابات القبض وغيرها؟

ويتم إخضاع قائمة الدخل للتحليل عن طريق ربط كل بند بها بمقدار مشترك ، هو المبيعات عادة ، فمن المفيد للمستخدم أن يعلم النسبة المستخدمة من كل جنيه مبيعات في التكاليف والمصروفات المختلفة التي تتحملها المنشأة . ويمكن إستخدام القوائم التي

تم تحليلها على هذا الأساس المشترك في مقارنة القوائم المالية لشركة معينة عن سنوات مختلفة لإبراز الاتجاهات التي لا توضحها مقارنة المقادير المطلقة لهذه القوائم . كما أن هذه القوائم التي تم تحليلها على هذا الأساس المشترك تمكن من إجراء مقارنات بين الشركات بغض النظر عن حجم هذه الشركات حيث أن القوائم المالية يتم تحويلها إلى أساس عام قابل للمقارنة .

الأسئلة

- (١) «إن أهمية بيانات القوائم المالية لا تكمن في المقدار وحده» ، ناقش معنى هذه العبارة .
- (٢) فرق بين تحليل النسب والمؤشرات Ratio وتحليل النسب المئوية في تفسير القوائم المالية وماهي قيمة هذين النوعين من التحليل ؟
- (٣) عند حساب معدل دوران المخزون ، لماذا تستخدم تكلفة البضاعة المباعة في البسط؟ ومع زيادة هذا المعدل ، ماهو الخطر المتزايد الذي تتحمله الشركة ؟
- (٤) ماهي العلاقة بين نسبة معدل دوران الأصول ومعدل العائد على الأصول ؟
- (٥) ما هو المقصود بالقيمة الدفترية ؟ وماهي أهمية الأسهم الممتازة في حساب هذه القيمة ؟
- (٦) ناقش جوانب الضعف المتأصلة في قوائم السنة الواحدة لأغراض التحليل والتفسير وإلى أي مدى يتم تلافي هذه الجوانب بإستخدام القوائم المقارنة ؟ .
- (٧) تتطلب مهنة المحاسبة في الوقت الحاضر الافصاح عن ربح السهم في صلب قائمة الدخل . أذكر بعض عيوب التقرير عن النسب في صلب القوائم المالية .

الحالات

- (١) بإعتبارك المحاسب القانوني لشركة Marine طُلب منك إستخراج بعض النسب المالية الأساسية من القوائم المالية المقارنة . وسوف تُستخدم هذه النسب في إقناع الدائنين بقدرة الشركة على الدفع وفي تأييد إستخدام إجراءات التقييم المستندة لفرض الاستمرار داخل القوائم مالية . وفيما يلي البيانات المطلوبة والعمليات الحسابية المستخرجة من القوائم المالية :-

١٩٩٢	١٩٩٣	
٢, ١ مرة	٢, ٦ مرة	نسبة التداول
١, ٣ مرة	٨, ٨ مرة	نسبة التداول السريع
٢, ٢ مرة	٢, ٥	نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين
٢, ٧ مرة	٢, ٤	المبيعات إلى حقوق المساهمين
إنخفاض ٩٪	زيادة ٣٢٪	صافي الدخل
٢, ٥ جنيه	٣, ٣ جنيه	ربح السهم
زيادة ٩٪	زيادة ٦٪	القيمة الدفترية للسهم

والمطلوب :

- ١ - طلبت منك شركة Marine إعداد قائمة بتعليقات مختصرة توضح كيف يؤيد كل من هذه البنود احتمالات إستمرار الشركة وقدرتها على الدفع . وتأمل الشركة في إستخدام هذه التعليقات في دعم البيانات التي سوف تقدمها لدائنيها . فعليك إعداد التعليقات المطلوبة مع تقديم الاستنتاجات وجوانب القصور المقترنة بكل بند منها بصورة منفصلة ثم تقديم النتيجة النهائية التي يمكن إستنباطها من هذه البنود فيما يتعلق بإحتمالات إستمرار شركة Marine وقدرتها على الدفع .
- ٢ - عند إعدادك للمطلوب في ١ ، المطلوب منك إعداد قائمة مختصرة بتحليلات النسب الإضافية لهذه الشركة والتي تعتقد أن الدائنين سوف يتساءلون عنها وذلك لتدعيم البيانات المقدمة في ١ ، مع توضيح لماذا ستكون هذه البيانات الإضافية مفيدة لهؤلاء الدائنين في تقييم قدرة الشركة على الدفع .
- ٣ - ماهي التحذيرات التي ستقدمها للدائنين فيما يتعلق بجوانب الضعف في تحليل النسب للأغراض الموضحة عاليه

(٢) يعرض ملاك شركة Cullen - وهي شركة مساهمة ذات إكتتاب مغلق - بيع حصة ملكيتهم في الأسهم العادية للشركة ونسبتها ١٠٠٪ بمقدار مساوي للقيمة الدفترية لهذه الأسهم ، على أن يحتفظوا بملكيتهم من الأسهم الممتازة . ويرغب رئيس شركة Edger - وهو عميل لك - في دمج عمليات شركة Cul-len مع شركته ولذلك فهو يدرس بإهتمام شراء الأسهم العادية لشركة Cullen وقد تساءل عن إستخدام «القيمة الدفترية» كأساس للبيع وجاء إليك طالبا المشورة .

المطلوب :

- إعداد تقرير لعميلك على أن يتضمن التقرير البنود التالية :-
- أ - تعريف القيمة الدفترية ، مع شرح أهميتها عند تحديد قيمة لمنشأة يُتوقع أن تستمر في عملياتها في المستقبل دون توقف .
- ب - وصف الإجراء اللازم لحساب القيم الدفترية لحقوق الملكية .
- ج - لماذا يجب على عميلك أن يأخذ في إعتباره السياسات والطرق المحاسبية عند تقييمه للقيمة الدفترية لشركة Cullen ؟ أذكر السياسات والطرق المحاسبية الملاءمة لهذا التقييم .
- د - ماهي العوامل - بخلاف القيمة الدفترية - التي يجب أن يتحقق منها عميلك عند تحديد أساس للبيع ؟

(٣) أصدرت شركة Alcott أسهمها للإكتتاب العام منذ ٣ سنوات . وسوف يجتمع مجلس إدارة الشركة قريباً لتقرير سياسة التوزيعات . وفي الماضي ، كانت الشركة تمول توسعاتها بصفة أساسية عن طريق إحتجاز أرباح ، ولم تعلن الشركة من قبل عن أية توزيعات نقدية أو في شكل أسهم . وفيما يلي ملخص مالي لعمليات الشركة عن السنوات السابقة : (المبالغ بالآلف) .

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	المبيعات
٢٩٠٠	١٦٠٠	٨٠٠	٩٠٠	٢٥٠	صافي الدخل
٢٢٠٠٠	١٩٠٠٠	١١٥٠٠	٤٢٠٠	٣٠٠٠	متوسط إجمالي الأصول
٨٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠	الأصول المتداولة
٣٦٠٠	٣٢٠٠	١٢٠٠	٥٠٠	٤٠٠	رأس المال العامل
					أسهم عادية :
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠	٢٠	عدد الأسهم المصدرة بالآلف
ج٩	ج٦	ج٤	-	-	متوسط سعر السوق

المطلوب :

- أ - إقتراح العوامل التي يلزم أن يراعيها مجلس الإدارة عند وضع سياسة التوزيع .
- ب - حساب معدل العائد على الأصول ، هامش الربح على المبيعات ، ربح

السهم ، نسبة السعر / العائد ، ونسبة التداول في كل من السنوات الخمس بالشركة .

ج - التعليق على مدى ملاءمة الإعلان عن توزيعات نقدية في هذا الوقت باستخدام النسب المحسوبة في (ب) كعامل أساسي في تحليلك .

أمثلة وتمارين :-

(١) لاحظ المراقب المالي لشركة Oliver أنه رغم أن الشركة مستمرة في تحقيق نفس صافي الدخل تقريباً من عام لآخر، فإن معدل العائد على حقوق المساهمين في إنخفاض مستمر. ويتم الاحتفاظ بأغلب الأرباح في الشركة حتى يزيد إجمالي الأصول من سنة لأخرى، ولكن هناك زيادة ضئيلة جداً في صافي الدخل. وباعتبارك المحاسب الأساسي بالشركة الذي تم تعيينه مؤخراً، فقد طلب منك مساعدة المراقب في تحديد أسباب المشكلة، وفيما يلي بعض الجوانب الهامة التي أمكنك تحديدها :-

تكاليف البضاعة المباعة	مخزون ٣١ ديسمبر	
٣١٢٠٠٠٠	٤٥٦٠٠٠	١٩٩٠
٢٩٦٠٠٠٠	٥٤٥٠٠٠	١٩٩١
٣٠٠٠٠٠٠	٦٠١٠٠٠	١٩٩٢
٣١٦٠٠٠٠	٦٨٩٠٠٠	١٩٩٣

المطلوب :

أ - ماهي النتائج التي يمكن الوصول إليها على أساس هذه المعلومات فقط؟
ب - ماهي جوانب الفحص الإضافية التي تقترحها؟ حدد بوضوح كيف سيتم إجراؤها .

ج - إذا تأكدت نتائجك في الفحص الإضافي، فما هي التوصيات التي سوف تقدمها بخصوص هذه المقاييس؟

(٢) فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة Henry :-

٥٣٢١٥٠	دخل التشغيل
١٣٥٠٠٠	مصرف فائدة السندات
٣٩٧١٥٠	
١٥٨٨٦٠	ضرائب الدخل

٢٣٨٢٩٠

صافي الدخل

١٠٠٠٠٠٠

السندات

٨٧٥٠٠٠

أسهم عادة

٧٥٠٠٠

مخصص التزامات شرطية

٣٠٠٠٠٠

أرباح محتجزة غير مخصصة

المطلوب :

هل تقوم شركة Henry بالتجارة في حقوق الملكية بصورة ناجحة ؟ مع التوضيح .

(٣) تعمل شركة Stowe في تجارة الجملة لتوزيع مهمات ومعدات مهنية . وبلغ متوسط مبيعات الشركة ١٠٠٠٠٠٠٠ ج سنوياً في السنوات الثلاث من ١٩٩٠-١٩٩٢ . وقد بلغ إجمالي أصول الشركة في نهاية سنة ١٩٩٢ مقدار ٩٠٠٠٠٠٠ ج وقد طلب رئيس شركة Stowe من المراقب المالي للشركة إعداد تقرير يلخص الجوانب المالية لعمليات الشركة عن السنوات الثلاث السابقة ، وسوف يُقدم هذا التقرير لمجلس الإدارة في إجتماعه القادم .

وعلاوة على القوائم المالية المقارنة ، قرر المراقب تقديم عدد من النسب المالية الملائمة التي يمكن أن تساعد في تحديد وتفسير الاتجاهات . وبناءً على طلب المراقب المالي ، فقد قام محاسبو الشركة بإعداد النسب التالية عن الثلاث سنوات من ١٩٩٠ - ١٩٩٢ :-

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٢,٠١	١,٨٩	١,٨٠	نسبة التداول
,٨٧	,٩٩	١,٠٤	نسبة التداول السريع
٦,٥١	٧,٧١	٨,٧٥	معدل دوران حساب القبض
٣,٤٥	٤,٣٢	٤,٩١	معدل دوران المخزون
٤١	٤٦	٥١	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول
٢٤	٢٧	٣١	نسبة الديون طويلة الأجل إلى اجمال الأصول
١,٧٩	١,٦٩	١,٥٨	نسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة (دوران الأصول الثابتة)
١,٠٧	١,٠٣	١,-	المبيعات كنسبة من مبيعات ١٩٩٠
٣٤,٥	٣٥,١	٣٦,-	نسبة هامش المساهمة الإجمالي
%٧,٢	%٧,-	%٦,٩	صافي الدخل للمبيعات
%٧,٨	%٧,٧	%٧,٧	العائد على إجمالي الأصول

العائد على حقوق المساهمين ١٣,٦٪ ١٣,١٪ ١٢,٧٪

وعند إعداد التقرير، قرر المراقب أولاً فحص النسب المالية بصورة مستقلة عن أية بيانات أخرى لتحديد ما إذا كانت النسب ذاتها تبرز أية اتجاهات جوهرية على مدى فترة السنوات الثلاث .

المطلوب :

أ - تزايد نسبة التداول في حين تنخفض نسبة التداول السريع ، فباستخدام النسب المالية المعطاة، حدد وإشرح العامل (أو العوامل) الذي تسبب في هذا الاتجاه الظاهر.

ب - في ظل هذه النسب المعطاة، ماهي النتيجة (أو النتائج) التي يمكن إستنباطها فيما يتعلق بإستخدام الشركة للرفع المالي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ م.

ج - بإستخدام النسب المالية المعطاة، ماهي النتيجة (أو النتائج) التي يمكن إستنباطها فيما يتعلق بصافي إستثمار الشركة في الآلات والمعدات ؟ .

(٤) تمارس شركة Emily عملياتها منذ عدة سنوات، وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كانت الميزانية كما يلي :-

شركة Emily

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

النقدية	٣٠٠٠٠	حسابات الدفع	٨٠٠٠٠
حسابات القبض	٧٥٠٠٠	سندات عقارية	١٤٠٠٠٠
المخزون	٩٥٠٠٠	أسهم عادية (قيمة إسمية ج)	١٥٠٠٠٠
أصول ثابتة (صافي)	٢٣٠٠٠٠	أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠
	<u>٤٣٠٠٠٠</u>		<u>٤٣٠٠٠٠</u>

وقد بلغ صافي دخل الشركة عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٣٠٠٠٠ ج . وتبلغ نفقات التشغيل السنوية المتوقعة (بناء على البيانات السابقة) بدون الإهلاك ٥٥٠٠٠ ج . وبفرض أن جملة الأصول سوف تبقى كما هي في سنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ .

المطلوب :

حساب كل من النسب التالية مع الإشارة لطريقة حساب كل منها وأهميتها

كأداة في تحليل السلامة المالية للشركة :-

أ - نسبة التداول .

ب - نسبة التداول السريع .

ج - مقياس فترة الوقاية Defensive interval

د - نسبة الديون لإجمالي الأصول .

هـ - معدل العائد على الأصول .

(٥) فيما يلي جزء حقوق الملكية من ميزانية شركة James وشركة Stein والتي تبلغ الأصول لدى كل منهما ٤٢٠٠٠٠٠ ج :

شركة Stein	شركة James
٦٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
إلتزامات متداولة	إلتزامات متداولة
٢٩٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
أسهم عادية (قيمة إسمية ٢٠ ج)	ديون طويلة الأجل ١٠٪
٧٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	أسهم عادية (قيمة إسمية ٢٠ ج)
	٧٠٠٠٠٠
	أرباح محتجزة
٤٢٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠

وخلال السنتين الأخيرتين حققت كل شركة منهما نفس الدخل قبل الفوائد والضرائب كما يلي :-

شركة Stevin	شركة James	
١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	الدخل قبل الفوائد والضرائب
—	١٢٠٠٠٠٠	مصروف الفائدة
١٢٠٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠٠	
٤٨٠٠٠٠٠	٤٣٢٠٠٠٠	ضرائب الدخل (٤٠٪)
٧٢٠٠٠٠٠	٦٤٨٠٠٠٠	صافي الدخل

المطلوب :

- ماهي الشركة الأكثر ربحية في ظل العائد على جملة الأصول؟
- ماهي الشركة الأكثر ربحية في ظل العائد على حقوق المساهمين؟
- ماهي الشركة التي لديها صافي دخل أكبر للسهم العادي؟ ولماذا؟
- من وجهة نظر الدخل ، هل من مصلحة مساهمي شركة James الإحتفاظ بالدين طويل الأجل؟ ولماذا؟

(٦) بدأت شركة Willa عملياتها في يناير ١٩٩١ وقررت عن النتائج التالية عن كل من السنوات الثلاث الأولى لعملياتها :-

١٩٩١	٢٦٠٠٠٠	صافي خسارة.
١٩٩٢	٤٠٠٠٠	صافي خسارة.
١٩٩٣	٧٢٠٠٠٠	صافي دخل.

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كانت حسابات رأس المال بالشركة كما يلي :

أسهم ممتازة مجمعة للأرباح بنسبة ٨٪، قيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم، عدد الأسهم المرخص بها والمصدرة ٥٠٠٠ سهم.

أسهم عادية، قيمة إسمية ١ ج للسهم، الأسهم المرخص بها مليون سهم والمصدرة ٧٥٠٠٠٠.

ولم تسدد الشركة من قبل أية توزيعات نقدية أو توزيعات أسهم، ولم يكن هناك أي تغير في حسابات رأس المال منذ بدأت الشركة عملياتها، وتسمح القوانين السارية بإجراء توزيعات من الأرباح المحتجزة فقط :-

المطلوب :

أ - حساب القيمة الدفترية للسهم العادي والسهم الممتاز في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

ب - حساب القيمة الدفترية للسهم العادي، السهم الممتاز في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بإفتراض أن السهم الممتاز له قيمة تصفية قدرها ١٠٦ ج للسهم.

(٧) طلب منك تقديم مشورة إدارية لشركة Bert وذلك فيما يتعلق بتخطيط متطلبات رأس المال العامل. وتبلغ قيمة المبيعات المتوقعة سنة ١٩٩٣ مقدار ١٢ مليون جنيه. كما أن النسب المستهدفة في هذه السنة كما يلي :-

تكلفة المبيعات	٦٠٪ من المبيعات	النقدية	٢,٥٪ من المبيعات
معدل دوران المخزون	٦ مرات	مصفوفات مدفوعة مقدماً	٢٪ من المبيعات
معدل دوران حسابات القبض	١٠ مرات	مصفوفات مستحقة	٣٪ من المبيعات

المطلوب :

إعداد جزء رأس المال المستهدف من الميزانية الخاصة بسنة ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك من المتوقع أن تبلغ حسابات القبض عن سنة ١٩٩٣ مقدار ٥٥٠٠٠٠ ج وذلك بفرض أن أرصدة حسابات القبض والمخزون في بداية ونهاية

الفترة لم تتغير.

(٨) تخطط شركة Dos لاستثمار مبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ج في برنامج توسع ، ومن المتوقع أن يزيد الدخل قبل الفوائد والضرائب بمقدار ٢٢٠٠٠٠٠٠ ج . وتحقق الشركة حالياً ٢,٨ ج ربح للسهم على عدد ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم عادي . وفيما يلي هيكل رأس المال قبل الإستثمار:-

٢٥٠٠٠٠٠٠	ديون
٧٥٠٠٠٠٠٠	حق ملكية
<u>١٠٠٠٠٠٠٠</u>	

ويمكن تمويل هذه التوسعات عن طريق بيع ٣٠٠٠٠٠٠ سهم بسعر صافي ٤٠ ج للسهم أو عن طريق إصدار دين طويل الأجل بتكلفة فائدة ٨٪ . وكانت قائمة الدخل الأخيرة بالشركة كما يلي :-

١٠٠٠٠٠٠٠	المبيعات
<u>٦٥٠٠٠٠٠٠</u>	التكلفة المتغيرة
٢٩٠٠٠٠٠٠	التكلفة الثابتة
<u>٩٤٠٠٠٠٠٠</u>	
٦٠٠٠٠٠٠	الدخل قبل الفوائد والضرائب
<u>٢٠٠٠٠٠٠</u>	الفوائد
٤٠٠٠٠٠٠	الدخل قبل ضرائب الدخل
<u>١٢٠٠٠٠٠</u>	ضرائب الدخل (٣٠٪)
<u><u>٢٨٠٠٠٠٠</u></u>	صافي الدخل

والمطلوب :

- أ - بإفتراض أن الشركة سوف تحتفظ بمستوى دخلها الحالي وتحقق الدخل المتوقع من التوسع ، فماذا سيكون عليه رقم ربح السهم :-
 - ١ - إذا تم تمويل التوسع عن طريق الديون؟
 - ٢ - إذا تم تمويل التوسع من حق الملكية؟
- ب - ما هو مستوى الدخل قبل الضرائب والفوائد الذي يكون رقم ربح السهم عنده متماثلاً في ظل كل من البديلين؟

ج - يؤثر الاختيار بين بدائل التمويل على ربح السهم . وقد يؤثر الاختيار أيضا على عوائد السهم في السوق . ناقش العوامل المتأصلة في الاختيار بين بدائل الدين وحق الملكية والتي يمكن أن تؤثر على عوائد السهم . مع الإشارة لاتجاه تأثير مثل هذه العوامل على عوائد السهم .

(٩) في السنوات الأخيرة كان لدى شركة Lester العلاقات التالية بين بيانات القوائم المالية بها :-

- ١ - معدل مجمل الربح على صافي المبيعات ٣٢٪
 - ٢ - مجمل الربح الصافي على صافي المبيعات ٨٪
 - ٣ - معدل مصروفات البيع إلى صافي المبيعات ١٦٪
 - ٤ - معدل دوان حسابات القبض ٨ مرات سنويا
 - ٥ - معدل دوان المخزون ١٠ مرات سنويا
 - ٦ - معدل التداول السريع ٢ إلى ١
 - ٧ - معدل التداول ٣ إلى ١
 - ٨ - تركيب الأصول السائلة : ٧٪ نقدية و ٦٥٪ حسابات قبض ، ٢٨٪ أوراق مالية قابلة للتداول .
 - ٩ - معدل دوران الأصول ٢ مره سنويا
 - ١٠ - نسبة إجمالي الأصول إلى الأصول غير الملموسة ٢٥ إلى ١
 - ١١ - نسبة مجمع الإهلاك إلى تكلفة الأصول الثابتة ١ إلى ٤
 - ١٢ - نسبة حسابات القبض الى حسابات الدفع ٢ إلى ١
 - ١٣ - نسبة رأس المال العامل إلى حقوق المساهمين ١ إلى ١,٩٥
 - ١٤ - نسبة إجمالي الديون إلى حقوق المساهمين ١ إلى ٣
- ويبلغ صافي دخل الشركة عن عام ١٩٩٣ مقدار ٥٢٠٠٠٠ ج وهو ما ينتج عنه ربح للسهم العادي قدره ٩,٧٤ ج . وفيما يلي بعض المعلومات الإضافية :-
- ١ - أسهم رأس المال المرخص بها والمصدرة (كلها سنة ١٩٨٥) كما يلي
 - عادية بقيمة إسمية ١٠ ج للسهم ومصدرة بعلاوة ١٠٪
 - ممتازة بنسبة ١١٪ غير مشاركة في الربح وقيمة إسمية ١٠٠ ج للسهم ومصدرة بعلاوة ١٠٪
 - ٢ - القيمة السوقية للسهم العادي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ تبلغ ١٠٧,٢٥ ج

- ٣ - توزيعات الأسهم الممتازة المسددة سنة ١٩٩٣ تبلغ ٣٣٠٠٠ ج
 - ٤ - عدد مرات تغطية الفائدة سنة ١٩٩٣ تبلغ ٢٨,٧٣ مرة
 - ٥ - ظلت مقادير الحسابات التالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كما كانت عليه في ١ يناير ١٩٩٣ وهي المخزون ، حسابات القبض ، سندات بفائدة ١٠٪ تستحق في ١٩٩٥ ، وجلة حقوق المساهمين
 - ٦ - كانت كل المشتريات والمبيعات بالأجل .
- المطلوب :

أ - إعداد القوائم التالية في صورة مختصرة :-

- ١ - الميزانية ،
- ٢ - قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، وذلك لعرض المقادير التي تتوقع ظهورها في القوائم المالية للشركة (مع تجاهل ضرائب الدخل) . إذا علمت أن الأجزاء الرئيسية التي تظهر في ميزانية الشركة هي :
الأصول المتداولة ، الأصول الثابتة ، الأصول غير الملموسة ،
الالتزامات المتداولة ، الالتزامات طويلة الأجل ، وحقوق المساهمين .
وعلاوة على هذه الحسابات عليك أن تضمن أيضا حسابات المصروفات المستحقة والمسددة مقدما والمصروفات الإدارية .
- ب - أحسب مايلي عن سنة ١٩٩٣ (مع إيضاح عملياتك الحسابية) .
- ١ - معدل العائد على حقوق المساهمين العاديين .
- ٢ - نسبة السعر / العائد للسهم العادي .
- ٣ - التوزيعات المسددة لكل سهم عادي .
- ٤ - التوزيعات المسددة لكل سهم ممتاز
- ٥ - نتاج التوزيعات لكل سهم عادي .

الفصل السادس والعشرون

الإفصاح الكامل في عملية التقرير المالي

FULL DISCLOSURE IN FINANCIAL REPORTING

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

- ١ - مراجعة مبدأ الإفصاح الكامل ووصف مشاكل تطبيقه .
- ٢ - شرح إستخدام الملاحظات في إعداد القوائم المالية .
- ٣ - وصف متطلبات الإفصاح عن الأقسام الأساسية للمنشأة .
- ٤ - وصف المشاكل المحاسبية المرتبطة بعملية التقرير المالي الفترية .
- ٥ - تحديد جوانب الإفصاح الأساسية بتقرير المراجع .
- ٦ - فهم المجالات الأخرى للتقرير السنوي .
- ٧ - تحديد القضايا المتعلقة بالتنبؤات المالية .
- ٨ - وصف إستجابة المهنة لعملية التقرير المالي المضلل .

يعترف المحاسبون دائماً بأن محاولة عرض كل المعلومات الجوهرية عن ميزانية وقائمة دخل وقائمة حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية لمنشأة معينة من المهام بالغة الصعوبة . وتُشير قائمة FASB رقم ١ في مفاهيم المحاسبة المالية إلى أنه بالرغم من أن عملية التقرير المالي Financial reporting والقوائم المالية لهما نفس الأهداف تقريباً ، فإن هناك بعض المعلومات المفيدة التي يُفضل تقديمها في القوائم المالية وبعض المعلومات التي يُفضل تقديمها في وسائل التقرير المالي الأخرى بخلاف القوائم المالية . على سبيل المثال ، فإن الأرباح والتدفقات النقدية متاحة بالفعل في القوائم المالية - ولكن المقارنات مع الشركات الأخرى بنفس الصناعة قد يكون من الأفضل وجودها بالنشرات المالية أو تقارير بيوت الخبرة المالية .

الفصل السادس والعشرون

الانصاف الكامل في عملية التقرير المالي

FULL DISCLOSURE IN FINANCIAL REPORTING

وتُعد القوائم المالية والملاحظات الواردة عليها والمعلومات الإضافية المرفقة بها من المجالات التي تتأثر بصورة مباشرة بمعايير الجهات المهنية - مثل FASB - في حين لا تخضع الأنواع الأخرى من المعلومات التي توجد بالتقرير السنوي - مثل المناقشة والتحليل الذي تقدمه الإدارة - لمعايير هذه الجهات .

مبدأ الإفصاح الكامل FULL DISCLOSURE PRINCIPLE

كما أشرنا في الفصل الثاني ، فقد تبنت مهنة المحاسبة مبدأ للإفصاح الكامل يُطالب بالتقرير المالي عن أية حقائق مالية جوهرية بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي informed . وفي بعض الحالات ، قد تكون منافع الإفصاح ظاهرة ولكن تكاليفه غير مؤكدة في حين أنه في حالات أخرى قد تكون تكاليف الإفصاح مؤكدة ولكن منفعه غير ظاهرة .

ومن ناحية أخرى ، فإن تكاليف الإفصاح يمكن أن تكون جوهرية في بعض الحالات في حين يصعب تقدير منفعه . على سبيل المثال ، فقد أعلنت الصحافة المالية في الولايات المتحدة أنه إذا كانت متطلبات التقرير المالي عن أقسام المنشأة Segment Reporting قد طبقت ، فإن شركات معينة كانت ستضطر لزيادة عدد المحاسبين العاملين لديها بنسبة ٥٠٪ على الأقل . ففي مثل هذه الحالة ، فإن تكلفة الإفصاح ظاهرة ، ولكن منفعه أقل تحديداً ويعلن البعض أن متطلبات التقرير المالي تفصيلية بصورة تجعل من الصعب على مستخدمي التقارير المالية إستيعاب معلوماتها ؛ ويتهمون المهنة بأنها تعمل على زيادة «عبء المعلومات» information overload .

ودائماً ما تتسلط الأضواء على صعوبة تطبيق مبدأ الإفصاح الكامل بعد كل عملية إنهار مالي أو إفلاس لشركة كبيرة . ففي مثل هذه الحالات تثور تساؤلات مثل : هل كانت المعلومات المعروضة عن هذه الشركات غير مفهومة؟ وهل كانت غير دقيقة؟ أم كانت فنية بصورة كبيرة؟ وهل كانت معروضة بصورة صحيحة ومفصح عنها بصورة كاملة في تاريخ القوائم المالية ، ولكن الأمور تدهورت بعد ذلك؟ أم لم يكن هناك معلومات كافية؟ وهي تساؤلات لا يسهل الإجابة عليها .

فمن المشاكل المرتبطة بهذا المجال أن مهنة المحاسبة مازالت في مرحلة وضع الإرشادات التي تقرر ما إذا كانت صفقة معينة يجب الإفصاح عنها أم لا ، وماهي الصيغة التي يجب أن يأخذها هذا الإفصاح . فالمستخدمون المختلفون يطلبون معلومات مختلفة ، وهناك صعوبة متزايدة في وضع سياسات الإفصاح التي تستوفي

أهدافهم المختلفة .

الزيادة في متطلبات التقرير المالي Increase in reporting requirements

لقد تزايدت متطلبات الإفصاح بصورة جوهرية في السنوات الأخيرة . فقد أظهر إستقصاء تم على عينة تضم ١٠ من أكبر الشركات الصناعية في الولايات المتحدة أن متوسط عدد الصفحات التي تضم ملاحظات القوائم المالية قد تزايد من ٥, ٢ إلى ٥, ٨ صفحة كما تزايد عدد صفحات المعلومات المالية من ٩ إلى ١٧ صفحة على مدى فترة العشر سنوات الأخيرة . وهذه النتيجة غير مستغربة ، لأنه كما إتضح من خلال هذا الكتاب فإن FASB قد أصدر العديد من المعايير في السنوات العشر الأخيرة التي تضمنت العديد من متطلبات الإفصاح الهامة . وتتنوع أسباب هذه الزيادة في متطلبات الإفصاح ، وفيما يلي بعض هذه الأسباب :-

- (١) تعقد بيئة الأعمال :- فقد تزايدت صعوبة حصر الأحداث الاقتصادية في تقارير ملخصة بسبب التعقيد المتزايد في أنشطة الأعمال في مجالات معينة مثل الاستئجارات ، وإندماج الأعمال ، المعاشات ، ترتيبات التمويل ، الإعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة . ونتيجة لذلك ، تُستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات وآثارها المستقبلية .
- (٢) الحاجة لمعلومات فورية :- فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى على المعلومات الحالية والتنبؤية . على سبيل المثال ، فإن هناك مزيد من الطلب على البيانات الفترية interim كما أن هيئات سوق المال أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين وتخوفوا منها لفترة طويلة .
- (٣) المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة : حيث تعتقد الجهات الحكومية أن تقديم المزيد من المعلومات والإفصاح العام عن منشآت الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث أزمات مالية .

كما أن هناك إتجاه أيضا نحو التمييز في عملية الإفصاح . على سبيل المثال ، فإن SEC تطالب بأن تُقدّم إليها بعض المعلومات الجوهرية التي لا توجد في التقارير السنوية المقدمة للمساهمين . كما أن FASB - إعترافاً منه بأن بعض متطلبات الإفصاح ذات تكلفة مرتفعة وغير ضرورية لشركات معينة - قد أعفى المنشآت ذات الإكتتاب المغلق Nonpublic من بعض متطلبات التقرير المالي في مجالات معينة مثل عائد السهم والتقرير المالي عن قطاعات النشاط بالمنشأة .

الملاحظات على القوائم المالية:

NOTES TO THE FINANCIAL STATEMENTS

تمثل الملاحظات notes جزءاً مكماً للقوائم المالية لمنشآت الأعمال، ولكن القارئ عادة ما يتغاضى عنها لأنها تكون مصاغة بصورة فنية عالية. والملاحظات هي الوسيلة التي يستخدمها المحاسبون في تبسيط أو شرح البنود المعروضة في صلب القوائم. حيث يمكن من خلالها عرض المعلومات المتعلقة ببنود معينة بالقوائم المالية وشرحها في صورة وصفية، كما يمكن تقديم معلومات إضافية ذات طبيعة كمية للتوسع في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. كما يمكن أيضاً توضيح القيود التي تفرضها الترتيبات المالية أو الإتفاقات التعاقدية في الملاحظات. ورغم أن الملاحظات قد تكون فنية ويصعب فهمها، فإنها توفر معلومات هامة لمستخدم القوائم المالية.

Accounting Policies

تتمثل السياسات المحاسبية لوحدة محاسبية معينة في مجموعة المبادئ والطرق المحاسبية التي تستخدمها الوحدة حالياً وتُعتبر مناسبة لعرض القوائم المالية لها بصورة عادلة. وقد توصلت المهنة في نشرة APB رقم ٢٢ بعنوان «الإفصاح عن السياسات المحاسبية» إلى أن المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة المحاسبية حيوية لمستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الاقتصادية. وأوصت بأن يُعتبر التقرير عن السياسات المحاسبية التي تتبعها وحدة التقرير المالي جزءاً مكماً للقوائم المالية، على أن يُقدم هذا الإفصاح في الملاحظة الأولى أو في ملخص منفصل تحت عنوان «السياسات المحاسبية الهامة» يلي ملاحظات القوائم المالية. إن هذا الملخص المتعلق بالسياسات المحاسبية الهامة يجب على العديد من الأسئلة مثل: - ماهي الطريقة المستخدمة في إهلاك الأصول الثابتة؟ ماهي الطريقة المستخدمة في تقويم المخزون؟ ماهي السياسة المتبعة في إستنفاد الأصول غير الملموسة؟ وكيف يتم التعامل مع التكاليف التسويقية لأغراض التقرير المالي؟.

ويقوم المحللون الماليون بدراسة هذا الملخص للسياسات المحاسبية بعناية لتحديد ما إذا كانت الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة أم متحررة. على سبيل المثال، فإن استنفاد الأصول غير الملموسة على مدى ٤٠ سنة [وهو الحد الأقصى المسموح به] أو إهلاك الأصول الثابتة على مدى فترة زمنية طويلة غير معتادة يُعتبر من السياسات المتحررة. ومن ناحية أخرى، فإن الشركة التي تستخدم طريقة LIFO في تقويم المخزون

في فترات التضخم، يُنظر إليها بصفة عامة على أنها تتبع سياسة متحفظة.

Other Notes

الملاحظات الأخرى

لقد تم مناقشة العديد من ملاحظات القوائم المالية على مدار هذا الكتاب، وسوف يتم مناقشة ملاحظات أخرى بصورة أوسع في هذا الفصل. ومن أكثر هذه الملاحظات شيوعاً مايلي:-

المخزون :

حيث أن أساس التقرير عن قيم المخزون [التكلفة أو السوق أيهما أقل] والطريقة المستخدمة في تحديد تكلفته [FIFO, LIFO أو التكلفة المتوسطة . . . وخلافه] يجب التقرير عنها أيضاً. كما أن الشركات الصناعية يجب أن تقرر عن مكونات المخزون [سلع تامة، إنتاج تحت التشغيل، ومواد خام] إما في الميزانية أو في جدول مستقل بالملاحظات. ومن ترتيبات التمويل الجوهرية أو غير المعتادة التي تتعلق بالمخزون والتي قد تتطلب الإفصاح عنها الصفقات التي تتم مع أطراف مرتبطة بالشركة وترتيبات تمويل المنتج، إرتباطات الشركة بالشراء، التصفية غير الاختيارية لمخزون LIFO وتقديم المخزون كضمان لقروض. وقد أوضح الفصل التاسع هذه الجوانب للإفصاح.

الأصول الثابتة :

حيث يجب التقرير عن أساس تقويم الأصول الثابتة وهو التكلفة التاريخية عادة. كما يجب الإفصاح عن أية رهونات أو إرتباطات متعلقة بهذه الأصول وعند التقرير عن الإهلاك، فإنه يجب الإفصاح عما يلي في القوائم المالية أو ضمن الملاحظات :

- (١) مصروف الإهلاك عن الفترة.
- (٢) أرصدة الأنواع الرئيسية من الأصول القابلة للإهلاك، حسب طبيعتها ووظيفتها في تاريخ الميزانية.
- (٣) مجمع الإهلاك في تاريخ الميزانية، سواء في صورة مجملة أو حسب الأنواع الرئيسية من الأصول القابلة للإهلاك.
- (٤) وصف عام للطريقة أو الطرق المستخدمة في حساب الإهلاك حسب الأنواع الرئيسية من الأصول القابلة للإهلاك. ويوضح الفصل الحادي عشر هذه الجوانب للإفصاح.

مطالبات الدائنين :

حيث يجد المستثمر عادة أنه من المهم للغاية أن يحدد طبيعة وتكلفة المطالبات الدائنة ويمكن لجزء الإلتزامات بالميزانية أن يوفر أنواع الإلتزامات الرئيسية بصورة مجملة فقط . وتقدم الجداول الواردة بالملاحظات والمتعلقة بهذه التعهدات معلومات إضافية عن كيفية قيام الشركة بتمويل عملياتها، والتكاليف التي سيكون عليها أن تتحملها في الفترات المستقبلية، وتوقيت التدفقات النقدية الخارجة في المستقبل . ويجب أن تفصح القوائم المالية عن المقدار الإجمالي للإلتزامات المستحقة ومتطلبات الاعتمادات اللازمة لإستهلاك الديون طويلة الأجل وذلك خلال كل ٥ سنوات تالية لتاريخ القوائم المالية . ويوضح الفصل الرابع عشر هذه الجوانب للإفصاح .

مطالبات حملة الأسهم :

حيث تعرض العديد من الشركات ضمن الميزانية عدد الأسهم المرخص بها والأسهم المصدرة والقيمة الإسمية لكل نوع من أسهم الملكية، ويمكن عرض مثل هذه البيانات في الملاحظات أيضاً . وخلاف ذلك، فإن أكثر أنواع ملاحظات الإفصاح عن حقوق الملكية شيوعاً تتعلق بالتعاقدات والأوراق المالية الممتازة الموجودة بالشركة والتي قد تؤثر على مطالبات حملة حقوق الملكية . على سبيل المثال، وجود خيارات متعلقة بالأسهم Stock options بالشركة أو ديون قابلة للتحويل إلى أسهم أو أسهم ممتازة يمكن إستردادها أو أسهم ممتازة قابلة للتحويل . وعلاوة على ذلك، فإنه من الضروري الإفصاح عن أنواع القيود المتعلقة بحملة حقوق الملكية، مثل القيود التي تتضمن تحديد مقدار الأرباح المتاحة للتوزيع على المساهمين . وهناك أمثلة على هذه الجوانب للإفصاح واردة في الفصول ١٥، ١٦، ١٧ .

البنود المشروطة والارتباطات :

قد يكون لدى الشركة مكاسب أو خسائر مشروطة غير مفصح عنها ضمن القوائم المالية . ومن أمثلة هذه البنود المشروطة الدعاوي القضائية، ضمانات الديون وغيرها من الضمانات، عمليات الربط الضريبي المحتملة، إعادة التفاوض حول العقود الحكومية أو بيع حسابات القبض بشرط الإسترداد أو خلافه . وعلاوة على ذلك، يتم الإفصاح أيضاً عن الإرتباطات المتعلقة بالقيود على التوزيعات، إتفاقات الشراء المختلفة، عقود التغطية Hedge وعقود التوظيف . وهناك أمثلة على جوانب إفصاح عن بنود من هذا النوع في الفصول ٧، ٩، ١٣، ١٤ .

الضرائب المؤجلة، المعاشات والإستثمارات :

حيث أن هذه المجالات الثلاث تستدعي عملية إفصاح مكثف . وقد ناقشت الفصول ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ كلاً من هذه الجوانب بالتفصيل ويجب التأكيد هنا على أنه من الضروري قراءة ملاحظات القوائم المالية بعناية للحصول على المعلومات المتعلقة بالارتباطات غير المدرجة بالميزانية off-balance-sheet والإحتياجات التمويلية في المستقبل ونوعية أرباح الشركة .

التغيرات في المبادئ المحاسبية :-

تُعرف المهنة العديد من أنواع التغيرات المحاسبية وتقدم الإرشادات اللازمة للتقرير عن كل منها . وسواء في الجزء الذي يُلخص السياسات المحاسبية الهامة أو في الملاحظات الأخرى، فإنه يجب الإفصاح عن التغيرات في المبادئ المحاسبية [وكذلك عن التغيرات الجوهرية في التقديرات المحاسبية وعمليات تصحيح الأخطاء] . ويوضح الفصل ٢٣ هذه الجوانب للإفصاح .

الأحداث التالية :

فالأحداث أو الصفقات التي تقع بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية . ويوضح الفصل الخامس المعايير اللازمة للمعالجة الصحيحة للأحداث التالية .

وبالإضافة إلى هذه الجوانب للإفصاح التي سبق مناقشتها في فصول سابقة، فإن هناك ثلاث جوانب إفصاح إضافية جوهرية سوف تتم مناقشتها في الأجزاء التالية من هذا الفصل، وهي الصفقات أو الأحداث الخاصة، التقرير عن قطاعات الأعمال، التقرير الفترى .

الإفصاح عن الصفقات أو الأحداث الخاصة

DISCLOSURE OF SPECIAL TRANSACTIONS OR EVENTS

إن الصفقات مع أطراف مرتبطة والأخطاء والتصرفات غير القانونية تفرض حساسية خاصة ومشاكل مختلفة على المحاسب . فالمحاسب / المراجع الذي يتحمل مسؤولية التقرير عن مثل هذه الأنواع من الصفقات يجب أن تكون لديه العناية الكاملة بإحداث التوازن الصحيح بين حقوق الشركة التي تتولى عملية التقرير المالي وإحتياجات مستخدمي القوائم المالية .

وتظهر الصفقات مع أطراف مرتبطة بالمنشأة Related party عندما تدخل منشأة الأعمال في صفقات يكون لأحد طرفيها القدرة على التأثير بصورة جوهرية على سياسات الطرف الآخر، أو يكون لطرف آخر القدرة على التأثير بصورة جوهرية على سياسات الطرفين المشتركين في الصفقة^(*) حيث أن الصفقات التي تتضمن أطراف مرتبطة لا يمكن إفتراض أنها قد تمت على أساس تفاوضي متكافئ arm's-Length ، لأن شروط المنافسة المطلوبة مسبقاً والتعاملات الحرة في السوق قد لا توجد في مثل هذه الحالة . فهناك صفقات مثل إقتراض أو إقراض الأموال بمعدلات فائدة منخفضة أو مرتفعة بصورة غير معتادة ، بيع الأصول الثابتة بقيم تختلف بصورة جوهرية عن قيمها المقدرة ، عمليات مبادلة الأصول غير النقدية أو الصفقات التي تتضمن منشآت وهمية ليس لها وجود إقتصادي حقيقي - يُفترض فيها أنها تتضمن أطراف مرتبطة .

ومن المتوقع دائماً أن يُقرر المحاسب عن الجوهر الاقتصادي وليس عن الشكل القانوني لهذه الصفقات ، وأن يقدم جوانب الإفصاح الكافية عنها . ويُطالب معيار FASB رقم ٥٧ بتقديم جوانب الإفصاح التالية عن الصفقات الهامة نسبياً التي تتضمن أطراف مرتبطة :-

- (١) طبيعة العلاقة [أو العلاقات] بين الأطراف .
- (٢) وصف للصفقات [بما فيها تلك الصفقات التي لم تُحدد لها قيم أو حُدِّدت لها قيم وهمية] عن كل من الفترات التي تُعد عنها قوائم دخل .
- (٣) القيم النقدية لهذه الصفقات عن كل من الفترات التي تُعد عنها قوائم دخل .
- (٤) القيم المستحقة على أطراف مرتبطة أو لهم في تاريخ كل ميزانية معروضة . ومن أمثلة الإفصاح الذي قدمته بعض الشركات عن الصفقات مع أطراف مرتبطة مايلي :-

وتتصف الأخطاء errors بأنها غير متعمدة ، في حين أن المخالفات أو التجاوزات تمثل تشوية متعمد في القوائم المالية . وكما سبق الإشارة في هذا الكتاب ، فعندما تُكتشف الأخطاء ، فإنه يجب تصحيح القوائم المالية . كما يجب معالجة التجاوزات والمخالفات irregularities بنفس الصورة . ومع ذلك ، فإن إكتشاف المخالفات أو التجاوزات يؤدي

* من الأمثلة على هذه الصفقات تلك التي تتم بين :- (أ) شركة قابضة وشركاتها التابعة . (ب) الشركات التابعة لشركة معينة . (ج) المنشأة ووكلاء إتمادات منافع العاملين Trusts [التي تديرها أو تُشرف عليها المنشأة] . (د) المنشأة وملاكها أو مديريها أو أقاربهم .

شركة

الملاحظة ١٣ :- الصفقات مع أطراف مرتبطة :-

لأحد مديري الشركة حصة ملكية في إحدى وكالات التأمين التي أبرمت وثائق تأمين مع الشركة يبلغ مجموع أقساطها ٨٥٠٠٠٠ ج، ٧٥٠٠٠٠ ج، ٥٥٠٠٠٠ ج في السنوات ١٩٨٩، ١٩٨٨، ١٩٨٧، على التوالي.

كما أن بعض مديري الشركة يحوزون على الجزء الأكبر من ملكية إحدى شركات خدمات الكمبيوتر والتي قدمت خدمات ومعدات للشركة بلغت قيمتها ١٤٥٠٠٠ ج، ٣٩٠٠٠٠ ج في السنوات ١٩٨٩، ١٩٨٨ على التوالي.

إلى ظهور مجموعة مختلفة تماماً من الإجراءات والمسئوليات على جانب المحاسب / المراجع .

وتتضمن التصرفات غير القانونية illegal acts بعض البنود مثل المساهمات السياسية غير القانونية . وعمليات الرشوة والاتاوات غير القانونية وغيرها من المخالفات للقوانين والتشريعات . وفي مثل هذه الحالات ، يجب على المحاسب / المراجع أن يُقيّم مدى كفاية الإفصاح عنها في القوائم المالية . على سبيل المثال ، إذا حصلت الشركة على إيراد من تصرف غير قانوني وإعتبر هاماً نسبياً في علاقته بالقوائم المالية ، فإنه يجب الإفصاح عن هذه المعلومات . ولمنع هذه التصرفات غير القانونية ، قام الكونجرس في الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٧ بإصدار «لائحة الممارسات الخارجية الممنوعة» - Foreign carrurt Prac- tices Act فبالإضافة لتأثيرها على ممارسات منشآت الأعمال ، فإن هذه اللائحة كان لها أثر هام على مهنة المحاسبة عن طريق التشجيع على الإفصاح المتزايد والرقابة المصاحبة لهذه الممارسات .

وهناك العديد من الشركات التي تدخل في صفقات مع أطراف مرتبطة . ومع ذلك ، فإن الأخطاء والمخالفات والتصرفات غير القانونية تمثل إستثناء وليس قاعدة . ويلعب الإفصاح دوراً هاماً جداً في مثل هذه المجالات ، لأن الصفقة أو الحدث في مثل هذه الحالة يكون وصفاً أكثر منه كمياً ويتضمن تقييم شخصي أكثر منه موضوعي . ويجب أن يتلقي مستخدموا القوائم المالية بعض الإرشادات عن وجود وطبيعة هذه الصفقات - عندما تكون هامة نسبياً - من خلال وسائل الإفصاح أو التحفظات في تقرير المراجع أو في التقارير الخاصة بعمليات تغيير المراجع .

التقرير عن الشركات المتنوعة

REPORTING FOR DIVERSIFIED (CONGLOMERATE) COMPANIES

خلال العقود الأخيرة كان لدى شركات الأعمال إتجاه نحو تنويع عملياتها في صورة شركات تعرف بشركات المجموعة Conglomerate التي تقوم بإنتاج العديد من المنتجات المختلفة. ونتيجة لهذه الجهود في التنويع، فقد طالب المستثمرون ومحللو الإستثمار بالمزيد من المعلومات عن تفاصيل هذه القوائم المالية المركبة. وبصفة خاصة، فقد أظهروا الحاجة الى قائمة دخل، ميزانية، معلومات تدفق نقدي عن قطاعات النشاط المنفردة التي يتركب منها جملة رقم الدخل بالمنشأة.

وفيما يلي مثال على هذا العرض القطاعي في قائمة الدخل بإحدى شركات المعدات المكتبية وقطع غيار السيارات.

شركة			
بيان قائمة الدخل (بالمليون)			
مجموعة	المعدات المكتبية	قطع غيار السيارات	صافي المبيعات
٧٨,٨	١٨	٦٠,٨	تكاليف التصنيع :
١٢,٣	٤	٨٩٣	مخزون أول المدة
٣٨,٠	١٠,٨	٢٨,١	مواد وخدمات
١٢,٩	٣,٨	٩,١	الأجور
(١٣,٣)	(٣,٩)	(٩,٤)	مخزون آخر المدة
٥٠,٨	١٤,٧	٣٦,١	المصروفات الادارية والبيعية
١٢,١	١,٦	١٠,٥	الدخل قبل الضرائب
١٥,٩	١,٧	١٤,٢	ضرائب الدخل
(٩,٣)	(١)	(٨,٣)	صافي الدخل
٦,٦	٧	٥,٩	

فإذا كانت الأرقام المجمعة فقط هي المتاحة للمحلل في هذه الحالة، فسوف تختفي الكثير من المعلومات المتعلقة بتجميع هذه الأرقام داخل القيم المجمعة. حيث أن الأرقام المجمعة لا يمكنها أن تُخبر مستخدم القوائم المالية بمدى مساهمة خطوط الإنتاج

المختلفة في الربحية والمخاطرة والنمو المحتمل في المنشأة. ففي المثال السابق، إذا كانت المخاطرة بقطاع المعدات المكتبية عالية، فإن العرض القطاعي يوفر معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ قرارات استثمار واعية فيما يتعلق بالشركة ككل.

وقد كان لدى الشركات تردد دائم في الإفصاح عن البيانات القطاعية للأسباب التالية :-

(١) أنه بدون وعي دقيق لظروف العمل بالمنشأة وتفهم لبعض العوامل الهامة بها مثل البيئة التنافسية ومتطلبات الاستثمار، قد يجد المستثمر أن المعلومات القطاعية بلا مغزى أو أن تؤدي إلى إستنتاجات غير صحيحة عن الأرباح المقرر عنها لكل قطاع.

(٢) إن الإفصاح الإضافي قد يضر بالشركة التي تقوم بعملية التقرير المالي لأنه قد يساعد المنافسين، إتحادات العمال، الموردين وبعض الجهات الحكومية.

(٣) أن الإفصاح الإضافي قد لا يشجع الإدارة على التحمل الواعي لمخاطر الأعمال، لأن القطاعات التي تقرر عن خسائر أو تقرر عن أرباح غير مرضية قد تجعل المساهمين غير راضين عن الإدارة.

(٤) التباين الواسع فيما بين الشركات في إختيار القطاعات، عملية توزيع التكاليف وغيرها من المشاكل المحاسبية التي تحد من فائدة المعلومات القطاعية.

(٥) إن المستثمر يقوم بالإستثمار في الشركة ككل وليس في قطاعات معينة بها، وطالما أن الأداء الكلي للشركة مرضي، فليس من المهم التعرف على أداء كل قطاع على حدة.

(٦) وجود بعض المشاكل الفنية التي تعوق الإفصاح القطاعي مثل تصنيف القطاعات وتوزيع الإيرادات والتكاليف عليها [وخاصة التكاليف المشتركة].

ومن ناحية أخرى يقدم مؤيدوا الإفصاح القطاعي الأسباب التالية لذلك :-

(١) أن المستثمر يحتاج المعلومات القطاعية في اتخاذ قرارات الإستثمار الواعية في شركة ذات نشاط متنوع حيث أن :-

أ - هناك حاجة لمبيعات وأرباح القطاعات المنفردة للمساعدة في التنبؤ بالأرباح المجمعة للشركة. بسبب الاختلافات بين القطاعات في معدل النمو، المخاطرة والربحية.

ب - أن التقارير القطاعية تفصح عن طبيعة أعمال المنشأة والحجم النسبي لكل منها وهو ما يساعد في تقييم قيمة الإستثمار بها.

(٢) أن غياب التقرير القطاعي في منشأة ذات نشاط متنوع قد يضع الشركات المنافسة لها والتي لا توجد بها قطاعات وتستخدم نظام الخط الانتاجي الواحد في وضع تنافسي غير مناسب لأن الشركة المركبة قد تُخفي معلومات يجب على منافسيها الإفصاح عنها.

ويبدو أن مؤيدي الإفصاح القطاعي لهم الغلبة، حيث يُشير العديد من المستخدمين إلى أن البيانات القطاعية هي أكثر المعلومات المالية المقدمة في القوائم المالية فائدة. ونتيجة لذلك، فقد قام FASB بإصدار توجيهات مكثفة حول التقرير المالي في هذا المجال.

النشرات المهنية Professional Pronouncements

إعترافاً من المهنة بالحاجة إلى وضع إشارات في مجال التقرير القطاعي، قام FASB بإصدار المعيار رقم ١٤ «التقرير المالي عن قطاعات منشآت الأعمال»، كما قام بتعديله بعدة معايير تالية له. وفيما يلي مناقشة للمتطلبات الأساسية التي تضمنتها هذه النشرات.

إنتقاء المبدأ المحاسبي :

فالمعلومات القطاعية التي يلزم التقرير عنها يجب أن تُعد على نفس الأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المجمعة للمنشأة. ومن الاستثناءات على ذلك المبيعات التي تتم بين القطاعات والتي تُستبعد عند إعداد القوائم المجمعة ولكنها تظهر عند عرض القطاعات المنفردة. فالمبيعات فيما بين القطاعات تمثل تحويلات لمنتجات أو خدمات بين قطاعات المنشأة المختلفة.

وتطالب المهنة أيضاً بإجراء مطابقة بين الإيرادات وأرباح [خسائر] التشغيل والأصول التي يمكن تعيينها للقطاعات المختلفة وما يقابلها في القوائم المالية المجمعة. وعلاوة على ذلك فإنه يجب التقرير عن مصروف الإهلاك ومقدار النفقات الرأسمالية لكل قطاع على حدة.

إنتقاء القطاعات التي يمكن التقرير عنها :-

يمكن استخدام العديد من الطرق في تحديد القطاعات المختلفة بالشركة. حيث يمكن استخدام نشرات ومعايير التصنيف الصناعي في هذا المجال، كما أن مراكز الربحية الموجودة بالمنشأة يمكن أن تمثل القطاعات، كما يمكن للإدارة أن تحدد

القطاعات عن طريق الربط بين عوامل المخاطرة العامة والمنتجات أو مجموعات المنتجات. وقد توصل FASB إلى أن الإدارة يجب أن تمارس الحكم الشخصي عند تحديد القطاعات المختلفة بالمنشأة. ومع ذلك، فقد أشار FASB إلى ثلاثة عوامل يجب مراعاتها بدقة وهي :

(١) طبيعة المنتج :- حيث أن المنتجات أو الخدمات التي لها أغراض أو إستخدامات نهائية متماثلة من المتوقع أن تكون لها معدلات ربحية متماثلة، درجات مخاطرة متماثلة، وفرص نمو متماثلة.

(٢) طبيعة العملية الانتاجية :- فالمشاركة في طاقات إنتاجية أو بيعية مشتركة أو الاشتراك في إستخدام نفس المعدات أو قوة العمل أو مجموعات الخدمات أو إستخدام نفس المواد الخام أو مواد خام مماثلة يدل على وجود علاقة إرتباط بين هذه المنتجات أو الخدمات. كما أن الدرجات المتماثلة من كثافة العمل أو الدرجات المتماثلة من كثافة رأس المال قد تشير لوجود علاقة بين المنتجات أو الخدمات.

(٣) الأسواق أو طرق التسويق :- فالتماثل في مناطق التسويق الجغرافية، أنواع العملاء أو طرق التسويق قد يُشير لوجود علاقة بين المنتجات أو الخدمات، كما أن حساسية السوق لتغيرات الأسعار أو للتغيرات في الظروف الاقتصادية العامة قد يُشير أيضاً إلى مدى إرتباط هذه المنتجات والخدمات.

وبعد أن تقرر المنشأة القطاعات التي يُحتمل أن تُقرر عنها، فإنها تقوم بإجراء إختبار كمي لتحديد ما إذا كان هذا القطاع جوهرياً بصورة تكفي لتبرير الإفصاح الفعلي عنه أم لا. حيث يُعتبر القطاع جوهرياً ويُعامل كقطاع قابل للتقرير عنه إذا إستوفي واحداً أو أكثر من الشروط التالية :-

(١) أن تمثل إيراداته [بما فيها المبيعات إلى عملاء غير تابعين للمنشأة والمبيعات بين القطاعات أو التحويلات] نسبة ١٠٪ أو أكثر من الإيراد المجمع [المبيعات لعملاء غير تابعين والمبيعات بين القطاعات أو التحويلات] لكل قطاعات المنشأة.

(٢) أن تمثل القيمة المطلقة لربح أو خسارة التشغيل بالقطاع نسبة ١٠٪ أو أكثر من القيمة المطلقة للمقدارين التاليين أيهما أكبر:-

- أ - ربح التشغيل المجمع لكل قطاعات المنشأة التي لم تحقق خسائر تشغيل.
- ب - خسارة التشغيل المجمعة لكل قطاعات المنشأة التي حققت خسائر التشغيل.

(٣) أن تمثل الأصول القابلة للتحديد بالقطاع نسبة ١٠٪ أو أكثر من جملة الأصول القابلة للتحديد لكل القطاعات.

وعند تطبيق هذه الإختبارات، فإن هناك عاملين إضافيين يجب النظر إليهما. الأول هو أن البيانات القطاعية يجب أن توضح جانب جوهري من نشاط المنشأة. وبصفة خاصة، فإن النتائج القطاعية يجب أن تساوي أو تزيد عن ٧٥٪ من جملة مبيعات المنشأة للعملاء الخارجيين. حيث أن هذا العامل يمنع الشركة من تقديم معلومات محدودة عن بعض القطاعات فقط مع تجميع باقي القطاعات في مجموعة واحدة.

أما العامل الثاني، فهو أن المهنة قد اعترفت بأن التقرير عن عدد كبير جداً من القطاعات قد يربك مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تفصيلية. ورغم أن FASB لم يصدر أية توجيهات محددة فيما يتعلق بعدد القطاعات الذي يُعتبر كبير جداً، فإن الشركة عادة ما تُعتبر أنها قد وصلت لهذه النقطة عندما يكون لديها ١٠ قطاعات أو أكثر يمكن التقرير عنها.

ولتوضيح هذه المتطلبات، بفرض أن شركة معينة قد حددت ستة قطاعات محتملة يمكن التقرير عنها كما يلي : [الأرقام بالآلاف] :-

القطاعات	جملة الإيراد (عملاء خارجيين)	ربح (خسارة) التشغيل الأصول القابلة للتحديد
أ	١٠٠	١٠
ب	٥٠	٢
ج	٧٠٠	٤٠
د	٣٠٠	٢٠
هـ	٩٠٠	١٨
و	١٠٠	(٥)
	<u>٢١٥٠</u>	<u>٨٥</u>
		<u>٩٧٠</u>

ويمكن تطبيق الإختبارات السابقة كما يلي :-

إختبار الإيراد : $2150 \times 10\% = 215$ والقطاعات ج، د، هـ تستوفي هذا الاختيار.

إختبار ربح (خسارة) التشغيل : $90 \times 10\% = 9$ [يلاحظ تجاهل الخسارة هنا وقدرها

هـ] والقطاعات أ، ج، د، هـ تستوفي هذا الاختيار.
إختيار الأصول القابلة للتحديد: $970 \times 10\% = 97$ ؛ والقطاعات ح، د، هـ تستوفي هذا الاختيار.

ومن ثم، فإن القطاعات التي يمكن التقرير عنها هي أ، ج، د، هـ، وذلك بإفتراض أن هذه القطاعات الأربعة لديها مبيعات لا تقل عن 75٪ من جملة مبيعات المنشأة. ويُحسب إختبار نسبة 75٪ كما يلي:-

إختيار نسبة 75٪ من المبيعات المجمعة:- $75 \times 2150 = 1612,50$. وتبلغ جملة مبيعات القطاعات أ، ج، د، هـ 2000 ج [100+700+300+900]، ومن ثم فإنها تستوفي هذا الاختيار.

المعلومات التي يلزم التقرير عنها:-

كما أشرنا فيما سبق، فإن التقرير القطاعي قد يتم على أساس خطوط الإنتاج بالمنشأة. وتطالب المهنة بتقديم بيانات قطاعية على أسس أخرى عندما يكون ذلك مناسباً. فهناك ثلاثة أسس عامة للتقرير القطاعي وهي:

(١) خطوط المنتج والخدمة

(٢) العمليات الخارجية.

(٣) التصدير والعملاء الأساسيين.

حيث أن الدخل والإيرادات والأصول المخصصة للعمليات الخارجية يتم التقرير عنها عندما تمثل مبيعاتها نسبة 10٪ أو أكثر من الإيرادات المجمعة للشركة أو عندما تمثل الأصول المخصصة لها نسبة 10٪ أو أكثر من جملة الأصول بالمنشأة. كما يجب التقرير عن مبيعات التصدير عندما تستقي الشركة نسبة 10٪ أو أكثر من إيراداتها من المبيعات من هذا المصدر. وبنفس الشكل، فإنه يلزم إستيفاء إختبار نسبة 10٪ للإفصاح بصورة منفصلة عن المبيعات لأحد العملاء الأساسيين. حث أن المعلومات المتعلقة بالمبيعات، الدخل (الخسارة) والأصول المتعلقة بكل منطقة جغرافية يتم تقديمها حتى يُدرك القارئ نسبة المبيعات التي تتم في الداخل وفي الأقطار الخارجية. وهذا المعلومات ذات أهمية بالغة للمستثمرين المهتمين بدرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي لمنطقة جغرافية معينة.

وتمثل مبيعات التصدير المقدمة لعملاء في أقطار خارجية، وتلقي المعلومات الخاصة بمبيعات التصدير الضوء على درجة الإستقرار والمخاطرة والنمو المحتمل لهذا

المصدر من مصادر الإيراد.

الجدل المستمر في عملية التقرير القطاعي :- Continuing Controversy

إن هناك جدل حول عملية التقرير القطاعي في عدة جوانب . فهناك شكوى متكررة من إرتفاع تكلفة إعداد هذه المعلومات . ونتيجة لذلك ، قرر FASB عدم إلزام الشركات التي لم تطرح أوراقها المالية في إكتتاب عام بالإفصاح عن البيانات القطاعية . وعلى عكس ذلك ، فإن هناك من يعلن عن ضرورة إمتداد عملية التقرير عن معلومات البيانات القطاعية إلى التقارير الفترية interim [وهي التقارير التي تغطي فترات تقل عن عام] . ومع ذلك ، فما زال هناك جدل كبير حول القضايا التالية :-

تعريف القطاع :

حيث أن وجهة النظر التي تبدو سائدة بين المحاسبين هي أن المنشأة يجب أن تُترك لها حرية إختيار مستوى التحليل الذي يمثل أنشطتها بأفضل صورة ممكنة . وتكمن مشكلة إستخدام هذا الإجراء في وجود قدر كبير من الحكم الشخصي في عملية إختيار القطاعات ، بما قد يؤدي الى نقص القابلية للمقارنة على مدى فترة زمنية معينة .

وبالإضافة لمشكلة وضع أساس تحديد القطاعات ، فإن هناك تساؤل حول النسبة المئوية المستخدمة . فكما سبق القول ، فإن معامل ١٠٪ يتم تحديده كنسبة من الإيراد أو الدخل أو الخسارة أو الأصول الخاصة بالقطاع . ولكن هذه المعايير مازالت خاضعة للتأويل ويختلف تفسيرها فيما بين الشركات المختلفة .

توزيع التكاليف المشتركة :

فمن المشاكل الحاكمة في إعداد قوائم دخل قطاعية في الشركات المركبة ما يتعلق بتوزيع التكاليف المشتركة . والتكاليف المشتركة هي تلك التكاليف التي تتحملها المنشأة وتفيد أكثر من قطاع ، كما أنها ذات طبيعة تجعل من الصعب توزيعها بصورة موضوعية كاملة فيما بين القطاعات المستفيدة منها . على سبيل المثال ، فإن مرتب رئيس الشركة يصعب جداً توزيعه على القطاعات المختلفة . وقد أظهرت إحدى الدراسات أن متوسط نسبة التكاليف المشتركة إلى صافي المبيعات يزيد عن نسبة صافي الدخل إلى صافي المبيعات .

وقد تم إفتراض العديد من أسس التوزيع المختلفة لهذه التكاليف ، مثل المبيعات ، مجمل الربح ، الأصول المستخدمة ، الاستثمارات ، الدخل الحدي للقطاع . ويُعد

إختيار أساس التوزيع من الأمور الهامة لأنه يؤثر بصورة جوهرية على الربحية النسبية للقطاعات .

مشاكل أسعار التحويل :

حيث تتضمن عملية تسعير التحويلات تحميل سعر البضائع «المباعة» بين أقسام أو فرع منشأة معينة، وهو ما يُطلق عليه عادة التحويلات البينية . ويُستخدم نظام أسعار التحويل للعديد من الأسباب، ولكن الغرض الأساسي له هو قياس أداء وربحية قطاع معين في المنشأة بالنسبة لغيره من القطاعات . وبالإضافة لذلك، فإن هناك حاجة لنظام للتسعير لضمان الرقابة على تدفق السلع عبر المنشأة .

وليس لمشكلة تسعير التحويلات نفس أهمية التكاليف المشتركة، ولكنها مازالت تشكل مشكلة جوهرية في العديد من منشآت الأعمال . وفي الوقت الحاضر، تُستخدم مداخل مختلفة لتسعير التحويلات . حيث تقوم بعض الشركات بتسعير التحويلات على أساس أسعار السوق، في حين تستخدم شركات أخرى التكلفة مضاف إليها معدل ثابت محدد، وتستخدم بعض الشركات التكلفة المتغيرة . وفي بعض الحالات، تُعطى الشركة للقسم حق المساومة حول سعر البند المحول .

وعند تقييم أداء قسم معين، فإنه يجب مراعاة مشكلة تسعير التحويلات . على سبيل المثال، فإذا باع القسم A سلع معينة للقسم B على أساس سعر السوق بدلاً من التكلفة، فإن ذلك يؤثر على نتائج التشغيل بكل من القسمين . وفي أغلب الحالات لا تتم عمليات تسعير التحويلات على أساس متكافئ arm's-length حول النتائج النهائية لقسم معين . ومن الضروري الإفصاح عن أساس المحاسبة عن المبيعات البينية والتحويلات بين الأقسام .

التقارير الفترية: INTERIM REPORTS

تُعد التقارير الفترية Interim Reports من مصادر المعلومات الإضافية للمستثمر، وهي كما سبق القول - تقارير تغطي فترات تقل عن سنة . وفيما سبق، كانت التقارير الفترية يُطلق عليها التقارير «المنسية» Forgotten ولكن الأمر قد اختلف الآن . حيث قامت كل من البورصات، هيئات سوق المال ومهنة المحاسبة بدور نشيط في وضع القواعد الأساسية لإعداد المعلومات الفترية وعرضها .

ففي الولايات المتحدة تُطالب SEC شركات معينة بإستيفاء النموذج 10 Q وهو يُلزم

الشركة بالافصاح عن بيانات ربع سنوية تماثل تلك التي يُفصح عنها في التقرير السنوي كما أنها تُطالب هذه الشركات أيضا بالافصاح عن بعض المعلومات ربع السنوية المنتقة ضمن الملاحظات الواردة على القوائم المالية السنوية. وعلاوة على هذا الإلزام، فقد أصدر APB نشرته رقم ٢٨ التي حاولت الحد من بدائل التقرير المالي المتعلقة بالتقارير الفترية. فقد أفصحت إحدى الشركات عن البيانات ربع السنوية المنتقة في تقريرها السنوي بالصورة التالية.

الربح				(الأرقام بالمليون فيما عدا الأرقام لكل سهم)
الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
٥٠٥,٤	٤١٤,٣	٤٥١,٣	٣٨٨,٥	صافي المبيعات
٢٨,٢	٢٩,٩	٣٧,٢	٢٦,٥	ربح العمليات
١٩,٤	١٨,١	٢٢	١٣	صافي الدخل
,٧٥	,٦٩	,٨٣	,٥٠	صافي الدخل لكل سهم عادي

ومع ذلك، فإنه بسبب الطبيعة قصيرة الأجل لهذه التقارير، فإن هناك جدل واسع حول المدخل العام الذي يجب إستخدامه في إعدادها. حيث تعتقد مجموعة معينة [وجهة النظر المجردة discrete] بأنه يجب معالجة كل فترة مؤقتة على أنها فترة محاسبية منفصلة، ومن ثم فإنه يجب إثبات البنود المؤجلة والمستحقة بإتباع القواعد العامة المستخدمة في التقارير السنوية. حيث يجب التقرير عن الصفقات المحاسبية عند حدوثها، كما لا يجب أن يختلف أساس الإعتراف بالمصروفات باختلاف الفترة الزمنية التي تغطيها التقارير. في حين تعتقد مجموعة أخرى [وجهة النظر المتكاملة integ-ral] أن التقارير الفترية هي جزء مكمل للتقرير السنوي وأن إثبات البنود المؤجلة والمستحقة يجب أن يُراعى ما سيحدث على مدار السنة بالكامل. وفي ظل هذا المدخل، يتم تخصيص المصروفات المقدرة على أجزاء السنة على أساس حجم المبيعات أو على أي أساس آخر للنشاط. وفي الوقت الحالي، تستخدم العديد من الشركات المدخل المجرد لبعض أنواع المصروفات في حين تستخدم المدخل المتكامل للمصروفات الأخرى لأن المعايير المستخدمة حاليا في الممارسة في هذا الخصوص غامضة وتقود لتفسيرات مختلفة.

Interim Reporting Requirements متطلبات التقرير المالي الفوري

تُشير المهنة إلى أنه يجب استخدام نفس المبادئ المحاسبية المطبقة في إعداد التقارير السنوية عند إعداد التقارير الفورية. حيث يجب أن يكون أساس الاعتراف بالإيراد في التقارير الفورية هو نفس الأساس المستخدم في التقارير السنوية. على سبيل المثال، إذا استخدمت طريقة المبيعات بالتقسيط كأساس للاعتراف بالإيراد في التقارير السنوية، فإنه يجب تطبيق نفس الأساس على التقارير الفورية كذلك. كما أن التكاليف التي ترتبط بصورة مباشرة بالإيرادات [تكاليف المنتج] مثل المواد، العمالة والتكاليف الإضافية الصناعية يجب معالجتها بنفس الطريقة في التقارير السنوية والتقارير الفورية.

كما تلتزم الشركة بصفة عام باستخدام نفس طرق تسعير المخزون [FIFO أو LIFO أو غيرها] المستخدمة للتقارير السنوية في إعداد التقارير الفورية. ومع ذلك، فإنه يمكن وجود بعض الاستثناءات مثل :-

- (١) يمكن أن تستخدم الشركة طريقة هامش الربح في تسعير المخزون بالتقارير الفورية، ولكن من الضروري في هذه الحالة الإفصاح عن الطريقة المستخدمة والتسويات المطلوبة لمطابقتها مع المخزون المقرر عنه بالقوائم السنوية.
- (٢) عند تصفية مخزون LIFO خلال إحدى الفترات المؤقتة ويكون من المتوقع استبداله مع نهاية العام، فإن تكلفة البضاعة المباعة بالقوائم الفورية يجب أن تتضمن التكلفة المتوقعة لاستبدال أساس المخزون الذي تمت تصفيته دون التقرير عن أثر التصفية بالقوائم الفورية.
- (٣) لا يجب تأجيل إثبات انخفاض الأسعار السوقية للمخزون لما بعد الفترة المؤقتة إلا إذا كان هذا الانخفاض مؤقت ولا يُتوقع أن يؤدي إلى خسارة خلال السنة المالية.
- (٤) يجب بأجيل الاعتراف بالانحرافات المخططة في ظل نظام التكلفة المعيارية والتي يُتوقع أن يتم تعويضها مع نهاية السنة المالية.

وتُحمل التكاليف والمصروفات الأخرى بخلاف تكاليف المنتج - ويُطلق عليها عادة تكاليف الفترة - على القوائم الفورية بمجرد تحملها. ولكن من الممكن توزيع هذه التكاليف بين الفترات المؤقتة على أساس تقدير معين للزمن المستغرق أو المنافع التي يتم الحصول عليها أو النشاط المقترن بالفترات المختلفة. وهناك قدر كبير من التنوع في المحاسبة عن هذه التكاليف في القوائم المالية الفورية، ويعتقد البعض بوجود حاجة لمزيد من القواعد المحددة في هذا الصدد.

- ومن ناحية الإفصاح ، فإنه يجب التقرير عن البيانات الفترية التالية كحد أدنى :-
- (١) المبيعات أو جملة الإيرادات ، مخصص ضرائب الدخل ، البنود غير العادية ، الأثر المجمع للتغير في المبادئ أو الممارسات المحاسبية ، وصافي الدخل .
 - (٢) عائد السهم الأساسي وعائد السهم المخفف بصورة كاملة Fully diluted كلما أمكن
 - (٣) الإيرادات والتكاليف أو المصروفات الموسمية .
 - (٤) التغيرات الجوهرية في تقديرات أو مخصصات ضرائب الدخل .
 - (٥) عملية التخلص من أحد قطاعات النشاط والبنود غير العادية أو غير المعتادة أو غير المتكررة الحدوث .
 - (٦) البنود المشروطة .
 - (٧) التغيرات في المبادئ أو التقديرات المحاسبية .
 - (٨) التغيرات الجوهرية في المركز المالي .

كما تشجع المهنة الشركات أيضاً على نشر ميزانية وقائمة تدفقات نقدية عن الفترات المؤقتة دون أن تلزمها بذلك . وعند عدم قيام الشركة بعرض هذه المعلومات ، فإنها تلتزم بالإفصاح عن التغيرات الجوهرية في بنود مثل الأصول السائلة ، صافي رأس المال العامل ، الإلتزامات طويلة الأجل وحقوق المساهمين .

المشاكل الخاصة بالتقرير الفترى :- Unique Problems of Interim Reporting

في نشرته رقم ٢٨ ، أشار APB إلى أنه يُفضل استخدام المدخل المتكامل . ولكن داخل هذه القاعدة العامة ظهر عدد من المشاكل المتعلقة بالبنود التالية :-

تكاليف الإعلان وما يماثلها :-

حيث أن القواعد العامة في مثل هذه التكاليف تقضي بإعتبارها مؤجلة في الفترة التي يُعد عنها التقرير إذا كانت منافعها تمتد لما وراء هذه الفترة ، وإلا فإنه يتم إستنفادها بمجرد تحملها . ولكن مثل هذا التحديد صعب التنفيذ ، كما أنه إذا تم تأجيلها ، فكيف يجب توزيعها بين الفترات ربع السنوية ؟ . بسبب غموض القواعد في هذا المجال ، تتنوع أساليب المحاسبة عن تكاليف الإعلان بصورة واسعة . حيث تقوم بعض الشركات بتحميل مصروفات الإعلان كنسبة من المبيعات ثم تقوم بتعديلها على أساس الاستحقاق في نهاية العام في حين تقوم شركات أخرى بإستنفاد هذه التكاليف بمجرد تحملها .

ويرتبط هذا النوع من المشاكل ببند أخرى مثل تكاليف البحث والتطوير، عمليات الصيانة الكبرى. على سبيل المثال، هل يلزم الاحتياط لعمليات الصيانة الكبرى التي سوف تحدث في فترات تالية من العام وتوزيعها بصورة نسبية على الفترات السابقة على حدوثها؟.

المصروفات التي تخضع لتسويات نهاية الفترة:

فهناك بعض البنود مثل مخصصات الديون المشكوك فيها، ومكافآت المديرين، وتكاليف المعاشات، وعجز المخزون لا تكون معلومة عادة بقدر كبير من التأكد الا في نهاية العام، وهذه التكاليف يجب تقديرها وتوزيعها بأفضل صورة ممكنة على الفترات. ويجب التأكيد هنا على أن الشركات تستخدم أساليب توزيع متنوعة لتحقيق هذه الهدف.

ضرائب الدخل :-

حيث أن كل جنية من دخل الشركة الخاضع للضريبة لا يخضع لنفس معدل الضريبة، فمعدل الضريبة يكون تصاعدي عادة. ويفرض هذا التصاعد في الضرائب المفروضة على دخل الشركة مشكلة عند إعداد القوائم المالية الفترية. فهل يجب تحويل الدخل الفترى حتى هذه اللحظة إلى دخل سنوي ثم حساب ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة المؤقتة على أساسه (مدخل الحساب السنوي)؟ أم هل يجب إخضاع أول مقدار مكتسب من الدخل لأقل المعدلات الضريبية المفروضة على هذا الدخل (المدخل الحدى)؟ في وقت ما، إتبع الشركات المدخل الأخير بصفة عامة وقامت بإثبات إستحقاق الضريبة عن كل جنية مضاف للدخل.

وقد طُبق المدخل الحدى بصفة خاصة في المنشآت التي يتسم فيها الدخل بالموسمية بحيث يستند إثبات إستحقاق ضريبة الفترة على النتائج الفعلية المحققة حتى نهاية هذه الفترة. ومع ذلك، فإن المهنة الآن تستخدم مدخل الحساب السنوي والذي يقضي بأنه «في نهاية كل فترة يجب على الشركة أن تقوم بإجراء أفضل تقدير ممكن لمعدل الضريبة الفعال الذي يُتوقع تطبيقه على السنة المالية بالكامل. ويجب إستخدام هذا المعدل المحدد في حساب ضرائب الدخل التي تخص دخل الفترة ربع السنوية».

وبسبب عدم تطبيق الشركات لهذه القاعدة بنفس الصورة في المحاسبة عن الحالات المتماثلة، فقد أصدر FASB التفسير رقم ١٨. وقد تطلب هذا التفسير تطبيق معدل الضريبة السنوي الفعال المقدر على الدخل السنوي «العادي» حتى ذلك التاريخ في

نهاية كل فترة وذلك لحساب الضريبة السنوية حتى تاريخه . ويتمثل مصروف الضريبة عن الفترة في الفرق بين القيمة المحسوبة بهذه الصورة في نهاية الفترة والقيم المقرر عنها في الفترات السابقة خلال السنة المالية .

البنود غير العادية :

تشمل البنود غير العادية المكاسب والخسائر الهامة نسبياً التي تتسم بأنها غير معتادة وغير متكررة الحدوث . وفيما مضى كان يتم معالجتها في القوائم الفترية بأحدى الطرق الثلاث التالية :-

- (١) إثباتها بالكامل في فترة حدوثها
- (٢) توزيعها بالتناسب على الفترات الأربعة للسنة المالية ، أو
- (٣) الإفصاح عنها ضمن الملاحظات فقط .

والمدخل المطلوب لمعاجتها الآن هو تحميل أوتعلية الخسارة أو المكسب في ربع السنة الذي حدث فيه بدلاً من محاولة توزيعها بصورة إجتهادية على الفترات ربع السنوية المتعددة . ويتوافق هذا المدخل مع الطريقة المستخدمة حالياً في معالجة البنود غير العادية في القوائم السنوية ، حيث لا تُجرى أية محاولة لتوزيع هذه البنود بصورة نسبية على عدة سنوات . ويُفضل بعض المحاسبين إستبعاد البنود غير العادية من صافي الدخل ربع السنوي حيث يعتقدون أن إدراج هذه البنود غير العادية التي قد تكون ضخمة بالنسبة للنتائج الفترية يؤدي إلى تشويه القيمة التنبؤية للتقارير الفترية . ومع ذلك ، فإن بعض المحاسبين يعتبرون أن هذا الإستبعاد غير مناسب لأنه يخالف التقرير عن النتائج الفعلية .

التغيرات في المحاسبة :-

فماذا يحدث إذا قررت الشركة تغيير مبدأ محاسبي معين في الربع الثالث من السنة المالية ؟ وهل يجب تحميل أوتعلية الأثر المجمع لهذا التغير على هذا الربع ؟ فقد يكون عرض الأثر المجمع للتغير في الربع الثالث مضملاً وذلك بسبب جانب الاجتهاد الشخصي المتأصل في الدخل المقرر عنه للربعين الأول والثاني في هذه الحالة وعلاوة على ذلك ، يثور التساؤل حول ما إذا كان هذا التغير لم يُستخدم للتلاعب بالدخل المقرر لربح معين من السنة المالية . ونتيجة لذلك ، صدر معيار FASB رقم ٣ مشيراً إلى إنه إذا وقع الأثر المجمع لتغير معين في ربع آخر بخلاف الربع الأول من السنة ، فإنه لا يجب الإعتراف بأي أثر مجمع في هذه الأرباع من السنة . حيث أن الأثر المجمع في بداية السنة

هو الذي يجب حسابه وتعديل الربع الأول به فقط . دون أن تُقرر الأرباع التالية من السنة المالية عن أية تعديلات بهذا الأثر المجمع .

عائد السهم :

فالتقرير المالي الفتري عن عائد السهم يشمل كل المشاكل المتأصلة في حساب وعرض عائد السهم السنوي علاوة على بعض المشاكل الإضافية . فإذا تم إصدار أسهم في الربع الثالث ، فإن عائد السهم عن الربعين الأول ، الثاني لن يكون ممثلاً لعائد السهم في نهاية العام . وإذا وُجد بند غير عادي في فترة معينة ، وتم بيع أسهم ملكية جديدة في فترة أخرى ، فإن رقم عائد السهم من هذا البند غير العادي سوف يختلف عن السنة بالكامل . حيث أن هناك رقم واحد لعائد السهم من البند غير العادي في نهاية العام وهذا الرقم لا يخضع للتغير في حين أن الرقم الفتري يخضع للتغير . ولأغراض حساب عائد السهم وإجراء جوانب الإفصاح المطلوبة ، فإنه يجب فصل كل فترة بمفردها ، بمعنى أنه يجب إجراء كل الاختبارات المختلفة على هذه الفترة المنفردة وحدها .

الموسمية :

تحدث ظاهرة الموسمية عندما تتم المبيعات في فترة قصيرة واحدة من العام في حين تتوزع التكاليف بصورة نسبية على مدار العام . على سبيل المثال ، فإنه في صناعة الغاز الطبيعي تزيد المبيعات في أشهر الشتاء ، وذلك على عكس صناعة المشروبات التي تزيد مبيعاتها في أشهر الصيف .

وترتبط مشكلة الموسمية بمفهوم المقابلة في المحاسبة . فالمصروفات يجب أن تُقابل مع الإيرادات التي تُسببها . وفي الأعمال الموسمية ، تحدث تقلبات واسعة في الأرباح بسبب عدم إمتصاص المبيعات التي تحدث خارج الموسم للتكاليف الثابتة للشركة عن هذه الفترات [وهي التكاليف الصناعية ، والبيعية ، الإدارية التي تميل للثبات النسبي بغض النظر عن حجم المبيعات أو الإنتاج] .

ولتوضيح لماذا تسبب الموسمية مشكلة بفرض أنه توافرت لدينا البيانات التالية :-

سعر بيع الوحدة	ج ١
المبيعات السنوية [مخططة وفعالية]	
(١٠٠٠٠٠ وحدة × ج ١ للوحدة)	ج ١٠٠٠٠٠

١٠ ج للوحدة	تكاليف التصنيع :
٢٠ ج للوحدة أو ٢٠٠٠٠ ج للعام	المتغيرة
	الثابتة
	التكاليف غير الصناعية :
١٠ ج للوحدة	المتغيرة
٣٠ ج للوحدة أو ٣٠٠٠٠ ج للعام	الثابتة

كما كانت المبيعات ربع السنوية كما يلي :

نسبة المبيعات

٢٠٪	٢٠٠٠ ج	الربع الأول
٥	٥٠٠٠	الربع الثاني
١٠	١٠٠٠٠	الربع الثالث
٦٥	٦٥٠٠٠	الربع الرابع
<u>١٠٠٪</u>	<u>١٠٠٠٠٠</u>	جملة مبيعات العام

وفي ظل الإطار المحاسبي الحالي ، فإن قوائم الدخل ربع السنوية قد تظهر كما يلي :-

العام	الرابع	الثالث	الثاني	الربع الأول	
١٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	المبيعات
					التكاليف الصناعية :-
(١٠٠٠٠)	(٦٥٠٠)	(١٠٠٠)	(٥٠٠)	(٢٠٠٠)	المتغيرة
(٢٠٠٠٠)	(١٣٠٠٠)	(٢٠٠٠)	(١٠٠٠)	(٤٠٠٠)	الثابتة ^(أ)
<u>٧٠٠٠٠</u>	<u>٤٥٥٠٠</u>	<u>٧٠٠٠</u>	<u>٣٥٠٠</u>	<u>١٤٠٠٠</u>	
					التكاليف غير الصناعية :-
(١٠٠٠٠)	(٦٥٠٠)	(١٠٠٠)	(٥٠٠)	(٢٠٠٠)	المتغيرة
(٣٠٠٠٠)	(٧٥٠٠)	(٧٥٠٠)	(٧٥٠٠)	(٧٥٠٠)	الثابتة ^(ب)
<u>(٣٠٠٠٠)</u>	<u>٣١٥٠٠</u>	<u>(١٥٠٠)</u>	<u>(٤٥٠٠)</u>	<u>٤٥٠٠</u>	صافي الدخل

- (أ) التكاليف الصناعية الثابتة قابلة للتخزين [تكاليف منتج] ، وبالتالي لا تظهر مقادير متساوية من التكاليف الثابتة خلال كل ربع سنة .
- (ب) التكاليف غير الصناعية الثابتة غير قابلة للتخزين (تكاليف فترة) ، وبالتالي تظهر مقادير متساوية من التكاليف الثابتة خلال كل ربع سنة .

وبالتالي فإن المستثمر الذي يستخدم نتائج ربع السنة الأول يمكن أن يُضلل. فإذا كان ربع الربع الأول ٤٥٠٠ ج، فهل يجب ضرب هذا الرقم في أربعة للتنبؤ بربح سنوي قدره ١٨٠٠٠ ج؟ أو - كما يفعل المحلل المالي - أنه طالما أن مبيعات الربع الأول وقدرها ٢٠٠٠٠ ج تمثل ٢٠٪ من جملة المبيعات المقدرة عن العام، فإن صافي دخل العام يجب أن يكون ٢٢٥٠٠ ج [٥ × ٤٥٠٠]؟ من الواضح أن كل من الرقمين خطأ، وأنه عندما تحدث نتائج الربع الثاني، فإن المستثمر قد تحدث له صدمة.

فالمشكلة في هذا المدخل التقليدي هي أن التكاليف غير الصناعية الثابتة لا تُحمل بصورة تتناسب مع المبيعات. وتستخدم بعض المنشآت طريقة لتجنب هذه المشكلة وذلك بأن تجعل كل التكاليف غير الصناعية الثابتة تتبع المبيعات، وذلك بالصورة التالية

الربع الأول	الثاني	الثالث	الرابع	العام	
٢٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	المبيعات
					التكاليف الصناعية :-
(٢٠٠٠)	(٥٠٠)	(١٠٠٠)	(٦٥٠٠)	(١٠٠٠٠)	المتغيرة
(٤٠٠٠)	(١٠٠٠)	(٢٠٠٠)	(١٣٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	الثابتة
١٤٠٠٠	٣٥٠٠	٧٠٠٠	٤٥٥٠٠	٧٠٠٠٠	
					التكاليف غير الصناعية :-
(٢٠٠٠)	(٥٠٠)	(١٠٠٠)	(٦٥٠٠)	(١٠٠٠٠)	المتغيرة
(٦٠٠٠)	(١٥٠٠)	(٣٠٠٠)	(١٩٥٠٠)	(٣٠٠٠٠)	الثابتة
٦٠٠٠	١٥٠٠	٣٠٠٠	١٩٥٠٠	٣٠٠٠٠	صافي الدخل

ويساعد هذا المدخل على حل بعض مشاكل التقرير المالي الفتري؟ فمبيعات الربع الأول تمثل نسبة ٢٠٪ من إجمالي مبيعات العام، كما أن صافي دخل الربع الأول يمثل ٢٠٪ من صافي دخل العام. وفي هذه الحالة - كما هو الحال في المثال السابق - لا يمكن للمستثمر الاعتماد على ضرب نتيجة ربع معين في أربعة، ولكن يمكنه استخدام البيانات المقارنة أو الاعتماد على تقدير معين للمبيعات في علاقتها بالدخل لفترة معينة. وكلما زادت درجة الموسمية التي تتعرض لها الشركة، كلما زاد احتمال تشوه النتائج.

وبسبب عدم وجود قواعد محددة للتعامل مع بنود معينة مثل التكاليف غير الصناعية الثابتة، فإنه قد تحدث تقلبات جوهرية في الدخل من فترة لأخرى داخل السنة. وللتخفيف من هذه المشكلة توصي المهنة الشركات التي تخضع لتقلبات موسمية هامة نسبياً بالافصاح عن الطبيعة الموسمية لنشاطها والنظر في إمكانية أن تُرفق بالتقارير المالية الفترية معلومات عن فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في تاريخ نهاية الفترة المؤقتة وذلك عن كل من السنة الحالية وسنوات سابقة.

والمثالان السابقان يلقيان الضوء على الفرق بين المدخل غير المتكامل، المدخل المتكامل. ففي ظل المدخل المجرد يتم إستنفاد المصروفات غير الصناعية الثابتة بمجرد حدوثها، ولكن في ظل المدخل المتكامل فإنها تُحمل على المصروفات على أساس مقياس معين للنشاط.

إستمرار الجدل :-

لقد قامت المهنة بوضع بعض المعايير المتعلقة بالتقرير المالي الفترى، ولكن مازال هناك الكثير مما يجب عمله. فمن غير الواضح حتى الآن ما إذا كان من الواجب إستخدام المدخل المجرد أم المدخل المتكامل أو مزيج منهما.

كما أن الخلاف مازال قائماً حول دور المراجع الخارجي عن التقارير الفترية. حيث يُحجم العديد من المراجعين عن إبداء الرأي في المعلومات المالية الفترية بدعوى أن البيانات مبدئية وإجتهادية بصورة كبيرة. وعلى عكس ذلك، فإن هناك عدد متزايد ممن يُطالبون بإجراء فحص للتقارير الفترية بصورة أو بأخرى. وقد يكون الحل الوسط في هذا المجال هو إجراء فحص محدود للتقارير الفترية يوفر بعض التأكيد على أن هناك طرف ثالث قد قام بفحص هذه التقارير وأن المعلومات المنشورة بها تبدو متفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ويطلب المحللون الماليون المعلومات المالية بأسرع ما يمكن، وقبل أن تصبح أخبار قديمة. وقد لا نكون بعيدين كثيراً عن الوصول لنظام قاعدة بيانات مستمرة يمكن في ظلها الوصول للسجلات المالية للشركة بواسطة حاسب آلي صغير. حيث يمكن للمستثمرين في ظل هذا النظام الوصول للسجلات المالية للشركة من خلال الحاسب الآلي في أي وقت يرغبونه وأن يضعوا المعلومات في الصورة التي يحتاجونها. ويمكنهم بذلك التعرف على عمليات البيع والزيادة في التكلفة وتغيرات الأرباح بمجرد حدوثها

بالشركة، وذلك بدلاً من الإنتظار حتى نهاية ربع السنة^(*)
 فالإنسياب المستمر للمعلومات من الشركة إلى المستثمر يمكن أن يكون إيجابياً جداً
 لأنه يمكن أن يخفف من إنشغال الشركة المستمر بالأرقام الفترية قصيرة الأجل.

OTHER AREAS IN THE ANNUAL REPORT

جوانب أخرى في التقرير السنوي

هناك بعض الجوانب الأخرى التي تستحق إهتماماً خاصاً، وهي :-

- (١) مناقشة وتحليلات الادارة .
- (٢) مسئوليات الادارة عن القوائم المالية .
- (٣) المسؤولية الاجتماعية .
- (٤) تقرير المراجع .

Management's Discussion and Analysis

مناقشة وتحليلات الإدارة :-

يغطي الجزء الخاص بمناقشة وتحليلات الإدارة ثلاثة من الجوانب المالية لنشاط المنشأة وهي السيولة، مصادر رأس المال، ونتائج العمليات. حيث يُطلب من الإدارة في هذا الجزء إلقاء الضوء على الاتجاهات المرضية وغير المرضية لهذه العوامل الثلاثة مع تحديد الأحداث الجوهرية وجوانب عدم التأكد المؤثرة عليها. ومن الواضح أن هذا المدخل يتضمن عدد من التقديرات، الآراء والبيانات الإيجابية. ومع ذلك، فإن SEC - التي ألزمت بهذا الإفصاح - تعتقد أن درجة ملائمة هذه المعلومات تفوق النقص المحتمل في مصداقيتها. ويتوافق هذا الإفصاح أيضاً مع قائمة FASB رقم ١ في مفاهيم المحاسبة المالية والتي تُشير إلى أن الإدارة تعلم عن المنشأة أكثر مما يعلمه المستخدمون ومن ثم يمكنها زيادة منفعة المعلومات المالية عن طريق تحديد الصفقات الجوهرية التي تؤثر على المنشأة مع شرح الأثر المالي لها.

ويجب أن يوفر هذا الجزء أيضاً معلومات متعلقة بآثار التضخم والأسعار المتغيرة إذا كانت جوهرية بالنسبة لاتجاهات القوائم المالية. ويتعرض الملحق الخاص بهذا الفصل للقضايا المتعلقة بالمحاسبة عن الأسعار المتغيرة.

* من الخطوات التي أُتخذت في هذا الاتجاه تشجيع SEC للشركات على تقديم قوائمها المالية لها بصورة إلكترونية. حيث يسمح هذا النظام للأطراف المهتمة بالوصول للمعلومات المالية عن طريق الحاسب الآلي.

وهناك تساؤلات مستمرة حول كيفية وضع هذا الجزء من التقرير السنوي بصورة أكثر كفاءة ومنها :-

(١) هل يتم الإفصاح عن معلومات مستقبلية كافية في ظل المتطلبات الحالية لاعداد هذا الجزء؟

(٢) هل يجب تغيير جوانب الإفصاح بهذا الجزء لتصبح أكثر تحليلاً للمخاطرة؟

(٣) هل يلزم مراجعة هذا الجزء من التقرير السنوي بواسطة مراجعين مستقلين؟
مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية :

Management's Responsibilities for Financial Statements

فقد طالبت SEC الشركات مؤخراً بأن تُرفق بتقريرها السنوي تقرير عن مسئوليات الإدارة يتضمن مسئوليتها عن نظام المراقبة الداخلية وتقديرها لمدى جودته . وتقوم بعض الشركات بعرض هذا النوع من المعلومات بالفعل ، ولكن متطلبات SEC جاءت أكثر تفصيلاً في جانب إجراءات المراقبة الداخلية المستخدمة ومدى فاعليتها . وفيما يلي مثال على هذا النوع من الإفصاح الذي تقوم به بعض الشركات الآن .

تقرير الادارة :

قامت الإدارة بإعداد القوائم المالية الموحدة وغيرها من المعلومات الظاهرة بالتقرير السنوي ، وتعد مسئولة عنها . وتعتقد الإدارة أن القوائم المالية الموحدة تعرض بصورة عادلة المركز المالي للمنشأة ، ونتائج عملياتها والتدفقات النقدية بها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وعند إعداد القوائم المالية الموحدة أدرجت الإدارة بعض التقديرات والأحكام الشخصية التي تعتقد الإدارة أنها معقولة في ضوء الظروف المحيطة .

وتحتفظ الادارة بهيكل للمراقبة الداخلية مُصمم بما يضمن بصورة معقولة حماية أصول المنشأة من الإستخدامات غير المصرح بها وبأن كل الصفقات يتم تنفيذها طبقاً للتعليمات المستقرة وتسجل بصورة سليمة . ويُدعم هيكل المراقبة الداخلية سياسات وتعليمات مكتوبة يقوم على متابعة تنفيذها مجموعة من المراجعين الداخليين .

ويقوم بمراجعة القوائم المالية للشركة شركة وهو المراجع الخارجي الذي إختارته لجنة المراجع بالشركة وتم إعتماده من قبل المساهمين . وقد أتاحت الشركة للمراجع كل سجلاتها المالية والبيانات المتعلقة بها وكذلك كل محاضر إجتماعات المساهمين والمديرين .

ويهدف هذا التقرير بصفة أساسية إلى :-

(١) زيادة تفهم المستثمر لدور كل من الإدارة والمراجع في إعداد القوائم المالية .

(٢) تنبيه الإدارة إلى مسؤولياتها عن نظم المراقبة المالية والداخلية بالشركة .

المسؤولية الاجتماعية :- Social Responsibilities

لقد حظيت المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال بقدر كبير من الاهتمام العام في السنوات الأخيرة . وقد أعلنت الجهات الحكومية أن منشآت الأعمال أصبحت تستجيب للقضايا الاجتماعية بصورة أكثر مما كانت عليه في الماضي . على سبيل المثال ، فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية طالبت SEC الشركات المقيدة بالبورصات باستيفاء ملف معين إذا كانت نفقات التلوث لها أثر هام نسبياً على أرباحها . كما أعلنت بعض صناديق الإستثمار أنها لن تستثمر إلا في شركات تستجيب لمسؤولياتها الاجتماعية ، حيث تبحث هذه الصناديق عن شركات ذات وعي اجتماعي .

وتتسم المعلومات المتعلقة بالنفقات الاجتماعية بالصورة التي تُعرض بها حالياً في التقارير المالية بأنها عشوائية . فالنفقات على أنواع البنود التالية يُنظر إليها عادة على أنها «نفقات ذات بعد اجتماعي :

المساعدات للمؤسسات التعليمية
المنح المقدمة للمستشفيات والأنشطة الصحية الأخرى
المساهمات المقدمة للمؤسسات الخيرية
المساعدة في البرامج الخاصة باعانات البطالة
المساعدة في تطوير المناطق الحضرية

وتُطالب SEC بالافصاح عن الأنواع التالية من المعلومات البيئية :-

- (١) الآثار الجوهرية التي يسببها الإذعان لقوانين حماية البيئة على النفقات الرأس مالية ، والأرباح والمركز التنافسي .
- (٢) الدعاوي القضائية المرفوعة أو التي يُحتمل أن ترفعها الجهات الحكومية على الشركة في ظل نصوص وقوانين حماية البيئة .
- (٣) كل المعلومات البيئية الأخرى التي يلزم أن يحيط بها المستثمر متوسط الوعي .

وحتى الآن لم يقوم FASB بإصدار أية معايير أو متطلبات خاصة بقياس والتقرير عن المسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها المنشآت . وهناك بعض المستثمرين ممن يهتمون بما إذا كانت الشركة تستخدم سياسات صارمة فيما يتعلق بالجوانب البيئية أم أنها تكتفي

بمجرد أداء الحد الأدنى من المتطلبات القانونية . وكما سبق القول في الفصل ١٤ ، فإن العديد من الشركات قد أصبحت على حذر من الإلتزامات المشروطة الضخمة التي يمكن أن تتحمل بها بسبب النفايات الخطرة التي تنتج عن عملياتها ، وذلك بسبب صدور قوانين جديدة تضمنت زيادة عقوبة التخلص من هذه النفايات بصورة غير صحيحة .

تقرير المراجع :

يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى التي غالباً ما يغض المستخدم الطرف عنها . والمراجع هو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المنشأة . فإذا وصل المراجع لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة بصورة عادلة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فإنه يبدي رأي غير متحفظ .

وعند إعدادة لتقريره ، يتبع المراجع معايير التقرير التالية :-

- (١) يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية معدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا .
- (٢) يجب أن يحدد التقرير الظروف التي أدت إلى عدم الثبات على إستخدام مبادئ محاسبية معينة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة عليها .
- (٣) يُنظر إلى جوانب الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية على أنها كافية بصورة معقولة إلا إذا أشار تقرير المراجع لخلاف ذلك .
- (٤) يجب أن يتضمن التقرير التعبير عن رأي المراجع في القوائم المالية ككل أو بيان لسبب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي . وفي كل الأحوال ، فإنه عندما يقترن إسم مراجع بقوائم مالية معينة ، فإن التقرير يجب أن يتضمن إشارة قاطعة لنوع الفحص الذي قام به المراجع - إن وجد - ومدى المسؤولية التي يتحملها عنه .

وفي أغلب الحالات ، يقوم المراجع بإبداء رأي نمطي نظيف أو غير متحفظ . بمعنى أن المراجع يُعبر عن رأيه بأن القوائم المالية تعرض بصورة عادلة - في كل الجوانب الهامة نسبياً - المركز المالي ، نتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وهناك حالات معينة قد تتطلب من المراجع إضافة فقرة إيضاحية في تقريره رغم أنها لا تؤثر على الرأي غير المتحفظ للمراجع . ومن أهم هذه الحالات مايلي :

(١) جوانب عدم التأكد :

فالأمر الذي يتضمن عدم تأكد هو ذلك الذي يُتوقع حله في تاريخ مستقبل ، بحيث يتوافر في هذا التاريخ دليل كافي على النتائج المتوقعة منه . وعند تقرير مدى الحاجة لفقرة إيضاحية في هذه الحالة ، يجب على المراجع أن يأخذ في إعتباره احتمالات حدوث خسارة جوهرية نتيجة لهذا البند المشروط . على سبيل المثال ، فإذا كان هناك احتمال مستبعد Re-mate لحدوث خسارة ، فلا يلزم إضافة فقرة إيضاحية . أما إذا كانت الخسارة مرجحة ولكن لا يمكن تقدير قيمتها ، أو كانت محتملة بصورة معقولة وهامة نسبيا . فإنه يلزم إضافة فقرة إيضاحية .

(٢) عدم الثبات :

فإذا كان هناك تغير في المبادئ المحاسبية أو في طريقة تطبيقها ينتج عنه أثر هام نسبياً على قابلية القوائم المالية للشركة للمقارنة ، فإن المراجع يجب أن يُشير لهذا التغير في فقرة إيضاحية بتقريره . ويجب أن تُحدد هذه الفقرة طبيعة التغير وتُحيل القاريء للملاحظة الواردة بالقوائم المالية والتي تُناقش هذا التغير بالتفصيل . وتُعتبر موافقة المراجع على هذا التغير ضمنية إلا إذا إستثناه بصورة واضحة عند إبداء رأيه في العرض العادل للقوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(٣) التركيز على أمر معين :

فقد يرغب المراجع في التركيز على أمر معين متعلق بالقوائم المالية دون الإتجاه لإبداء رأي متحفظ . على سبيل المثال ، قد يرغب المراجع في التركيز على أن الوحدة المحاسبية محل المراجعة تُعد جزءاً من منشأة أعمال أكبر أو انها قامت بإجراء صفقات جوهرية مع أطراف مرتبطة . ويجب عرض مثل هذه المعلومات الايضاحية في فقرة منفصلة بتقرير المراجع .

ومع ذلك ، فإن المراجع يلزم في بعض الأحيان أن :-

(١) يبدي رأي متحفظ

(٢) يبدي رأس سلبي .

(٣) يمتنع عن إبداء الرأي .

والرأي المتحفظ هو الذي يتضمن إستثناء معين على الرأي المعياري . حيث أن هذا الاستثناء عادة لا تكون له الأهمية الكبيرة التي تفسد القوائم المالية ككل . وإذا كانت

للإستثناء هذه الأهمية ، فإنه يجب إبداء رأي سلبي في هذه الحالة . ومن الحالات المعتادة التي يمكن فيها للمراجع أن يخرج عن الصيغة المعتادة للتقرير النظيف المختصر على القوائم المالية مايلي :-

- (١) أن يكون مدى الفحص محدوداً أو متأثراً بشروط أو قيود معينة
- (٢) أن القوائم لا تعرض بصورة عادلة المركز المالي ونتائج العمليات بسبب :-
 أ - عدم الاتفاق مع المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها .
 ب - الإفصاح غير الكافي

فإذا واجه المراجع إحدى الحالات السابقة ، فإن تقريره يجب أن يكون متحفظاً . والرأي المتحفظ يُقر بأن القوائم المالية تعرض بصورة عادلة - في كل الجوانب الهامة نسبياً - المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك بإستثناء الآثار الخاصة بالأمر الذي يتعلق به التحفظ .

ويلزم إبداء رأي سلبي في أي تقرير تكون الإستثناءات الواردة فيه على مبدأ العرض العادل هامة نسبياً بصورة لا تبرر إبداء رأي متحفظ من وجهة نظر المراجع المستقل . ففي مثل هذه الحالة ، تكون القوائم المالية في مجملها غير معدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . ومن النادر إبداء آراء سلبية ، لأن أغلب المنشآت تقوم بتعديل معالجاتها المحاسبية بما يتفق مع رغبات المراجع .

ويكون من المناسب للمراجع الإمتناع عن إبداء الرأي عندما تكون المعلومات التي جمعها عن القوائم المالية ضئيلة بصورة لا تمكنه من إبداء رأي موضوعي .

وفي الوقت الحاضر تطلب المهنة من المراجع أيضاً أن يقوم بتقييم ما إذا كان هناك شك جوهري في قدرة المنشأة على الإستمرار لفترة زمنية معقولة أم لا [لا تتجاوز سنة من تاريخ القوائم المالية] . فإذا خلص المراجع إلى وجود شك جوهري في هذا الصدد ، فإنه يجب إضافة ملاحظة إيضاحية لتقريره لوصف هذه المشكلة المحتملة .

التقرير عن التنبؤات والتصورات المالية

REPORTING ON FINANCIAL FORECASTS AND PROJECTIONS

في السنوات الأخيرة ، ركز طلب المستثمرين لمعلومات أكثر وأفضل على الإفصاح عن توقعات الشركة عن المستقبل . وتأخذ جوانب الإفصاح هذه أحد شكلين هما :-

تنبؤ مالي Financial Projection : وهي قوائم مالية محتملة تعرض - في ضوء معرفة

وإعتقاد الطرف المسئول عنها وفي ظل واحد أو أكثر من الافتراضات النظرية - مركز مالي متوقع للمنشأة ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية . ويستند التنبؤ المالي إلى إفتراضات محددة يضعها الطرف المسئول عنها تعكس الظروف التي يُتوقع وجودها والتصرف الذي يُتوقع إتخاذه .

التصور المالي Financial Projection : وهي قوائم مالية محتملة تعرض - في ضوء معرفة وإعتقاد الطرف المسئولي عنها ، وفي ظل واحداً أو أكثر من الإفتراضات النظرية - مركز مالي متوقع للمنشأة ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية . ويستند التصور المالي إلى إفتراضات للطرف المسئول عنه تعكس الظروف التي يُتوقع وجودها والتصرف الذي يُتوقع إتخاذه حيث تتسم هذه الإفتراضات بأنها نظرية أو تخيلية .

فالفرق بين التنبؤ المالي والتصور المالي هو أن التنبؤ المالي يحاول توفير معلومات عما يُتوقع وقوعه بالفعل happen في حين أن التصور المالي قد يوفر معلومات عن نتائج لا يُتوقع وقوعها بالضرورة ، وإنما هي فقط يمكن أن تحدث take place .

وقد خضعت التنبؤات المالية لمناقشة مكثفة مع الصحفيين بالصحافة المالية ، المديرين الماليين بالشركات ، SEC المحللين الماليين والمحاسبين وغيرهم . وهناك حجج قوية على كل من الجانبين ، وفيما يلي بعض هذه الحجج . حيث يقدم مؤيدوا نشر التنبؤات الحجج التالية :-

- (١) أن القرارات الاستثمارية تستند للتوقعات المستقبلية ؛ ومن ثم ، فإن المعلومات المتعلقة بالمستقبل تسهل إتخاذ قرارات أفضل .
- (٢) أن التنبؤات المالية يتم تداولها بالفعل الآن ولكن بصورة غير رسمية وغير خاضعة للرقابة ومضللة عادة وغير متاحة بصورة متساوية لكل المستثمرين . ويجب إخضاع مثل هذه الحالة لمزيد من الرقابة .
- (٣) أن الظروف تتغير الآن بصورة سريعة جعلت المعلومات التاريخية غير كافية للتنبؤ .

كما يقدم معارضوا نشر التنبؤات الحجج التالية :-

- (١) لا يمكن لأحد التنبؤ بالمستقبل . ومن ثم ، فإن هذه التنبؤات المالية - رغم أنها قد تعكس إنطباع بالدقة عن المستقبل - ستكون خاطئة حتماً .
- (٢) أن المنظمات سوف تسعى جاهدة لمجرد الوفاء بهذه التنبؤات المنشورة وليس لتحقيق أفضل نتائج ممكنة من وجهة نظر المساهمين .

(٣) عند ثبوت عدم صحة هذه التنبؤات ، فسوف يتم تبادل الاتهامات وربما تم إتخاذ تصرفات قانونية .

(٤) أن الإفصاح عن التنبؤات سيكون ضاراً بالمنظمة ، لأنه لن يقدم معلومات كاملة للمستثمرين فقط ، وانما للمنافسين أيضاً [المحليين منهم والخارجيين] .

وقد أصدر AICPA قائمة معايير بخصوص خدمات المحاسبية المتعلقة بالمعلومات المالية المحتملة . حيث حددت هذه القائمة الإجراءات ومعايير التقرير المالي التي تتبع عند عرض التنبؤات والتصورات المالية . وهناك جانبان هاما بهذه القائمة يلزمان المحاسبين بتوفير:-

(١) ملخص للافتراضات الجوهرية المستخدمة في التنبؤ .

(٢) القواعد العامة لعملية عرض هذه التنبؤات .

ولتشجيع الإدارة على الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات ، وضعت SEC قاعدة أمان "Sake Harbor" توفر الحماية للمنشأة التي تعرض تنبؤات مالية غير صحيحة طالما أنها تعد هذه التنبؤات على أساس معقول وتفصح عنها بصورة صادقة . ومع ذلك ، فإن الشركات قد وجدت أن هذه القاعدة لا تسري في الواقع العملي ؛ حيث أنها لا تغطي التقارير الشفهية Oral ولا تحمي الإدارة من الدعاوى القضائية . ونتيجة لذلك ، فإن الشركات تحجم عن الإفصاح . ولذلك فإن SEC تبحث حالياً عن وسائل لتقوية وتدعيم قاعدة الأمان السابقة .

التنبؤات المالية في بريطانيا :-

لقد سمحت بريطانيا بنشر التنبؤات المالية لعدة سنوات ، وكانت النتائج ناجحة إلى حد كبير . وهناك بعض الفروق الجوهرية التي توجد بين بيئة الأعمال والبيئة القانونية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ولكن من المحتمل أنها ليست من الفروق التي لا يمكن التغلب عليها إذا ما تم التنسيق مع الأطراف المهتمة في بريطانيا لخلق مناخ باعث على التنبؤات المتماثلة . وفيما يلي نموذج نمطي لتنبؤ مالي بريطاني وارد في التقرير الصادر عن إحدى شركات البناء لدعم إصدار أسهم جديدة :-

لقد نمت الأرباح بصورة جوهرية على مدى العشر سنوات الأخيرة ، ويثق المديرون في القدرة على استمرار هذا التوسع . . . ورغم أن معدل التوسع سوف يعتمد على مستوى النشاط الإقتصادي في إنجلترا وإيرلندا ، فإن المجموعة مصممة جيداً بما يمكنها من الاستفادة من الفرص التي تعن لها ، وبصفة خاصة في مجال تنمية العقارات الذي يُتوقع أن يلعب دوراً متزايداً

الأهمية في توسع المجموعة في المستقبل .

وقد بلغت الأرباح قبل الضرائب عن نصف السنة المنتهي في ٣٠ يونيو ١٩٩٢ مقدار ٤٠٢٠٠٠ جنيه إسترليني ، وفي ضوء المعاملات التجارية منذ ذلك التاريخ . والمستوى الحالي من المبيعات وإتمام الإنشاءات ، فإن أرباح المجموعة قبل الضرائب عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ لن تقل عن ٩٦٠٠٠٠ جنيه ولن يتم سداد توزيعات عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وفي خلال سنة مالية كاملة - وفي ضوء التنبؤات السابقة ، والتي لا تتضمن أرباح سنة كاملة - فإن مجلس الإدارة - بإفتراض وجود معدلات الضرائب الحالية - يتجه للتوصية بإجراء توزيعات جملتها ٤٠٪ من الأرباح بعد الضريبة ، على أن يُسدد جزء منها بنسبة ١٥٪ في نوفمبر ١٩٩٣ ويُسدد الجزء الباقي وقدره ٢٥٪ في يونيو ١٩٩٤ .

ولكن مثل هذا التنبؤ الشفهي العام حين يصدر عن إحدى الشركات الأمريكية يمكن أن يظهر كما يلي :-

في ضوء عمليات الترويج التي تخطط لها الشركة في النصف الثاني من سنة ١٩٩٣ ، فإن صافي دخل هذه الفترة يُتوقع أن يتساوى تقريباً مع صافي دخل النصف الأول من سنة ١٩٩٣ . على أن صافي دخل الربع الثالث يُتوقع أن يساهم بالجزء الأكبر من صافي دخل النصف الثاني من سنة ١٩٩٣ .

المسئولية عن هذه التنبؤات :-

ماذا يحدث إذا لم تف الشركة بتنبؤاتها؟ هل يمكن مقاضاة الشركة والمراجع؟ على سبيل المثال ، إذا تصورت الشركة حدوث زيادة في الأرباح بنسبة ١٥٪ وحققت ٥٪ فقط ، فهل يُسمح للمساهم بإتخاذ أي تصرف قضائي ضد الشركة؟ هناك بعض الأحكام القضائية التي قدمت إرشادات في هذا المجال . ففي إحدى القضايا ، تنبأت الشركة بأن المبيعات سوف تزيد بنسبة تتراوح بين ٨ ، ٩٪ وأن الدخل سيزيد بنسبة تتراوح بين ٤ ، ٥٪ وفي الجزء الأخير من السنة هبط الطلب على منتجات الشركة نتيجة لركود النشاط وبالتالي انخفضت أرباح الشركة بدلاً من أن تزداد . وقد تم مقاضاة الشركة بسبب الخطأ في رقم الدخل المتنبأ به ولكن المحكمة رفضت الدعوى وقدمت في حثياتها أن هذه التنبؤات تمثل أفضل تقديرات ممكنة لأناس مؤهلين لا ينقصهم حسن النية .

وكما سبق القول ، فإن قواعد الأمان التي وضعتها SEC الغرض منها حماية المنشآت التي تقدم تنبؤات مالية بنية حسنة Good-Faith . ومع ذلك ، فهناك جدل واسع حول كيفية قيام SEC أو المحاكم بتفسير مصطلحات مثل «النية الحسنة» و «الافتراضات

المعقولة» عندما تؤدي تنبؤات خاطئة الى تضليل مستخدمي هذه المعلومات .

التقارير السنوية المختصرة (الملخصة)

SUMMARY ANNUAL REPORTS

كيف يمكنك أن تجعل التقارير السنوية ذات مغزى أعمق؟ لقد اعتادت بعض الشركات على إصدار تقرير سنوي مختصر. ويتضمن هذا التقرير المختصر عرض مالي مكثف وبصورة أسهل في القراءة من التقرير السنوي التقليدي. ويستند هذا المدخل إلى مفهوم «الإفصاح التفاضلي»؛ بمعنى أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً كاملاً، ولكن الكثيرين منهم لا يحتاجون إلا معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل.

ويقوم عدد صغير من الشركات بتقديم التقرير السنوي المختصر كبديل عن التقرير السنوي التقليدي حيث يؤدي ذلك لتخفيض حجم التقرير السنوي بنسبة عالية، وتعلن هذه الشركات أن التقرير السنوي المختصر يقوم بتوصيل الموقف المالي للمنشأة بصورة أفضل.

ويذكر مؤيدو مدخل التقرير المختصر أن :-

(١) هيكل ومحتوى التقرير المالي التقليدي أصبح غير مرن بصورة لا تفي بإحتياجات كل المستخدمين.

(٢) التقرير السنوي في صورته الحالية يميل للإذعان لقواعد متعددة بصورة تجعله أداة غير كفء في التوصيل للمساهمين. كما يعلنون أيضاً أن القوائم المالية المعتمدة الكاملة وجوانب الإفصاح المتعلقة بها تدرج ضمن ما يتم إرساله للمساهمين بجانب التقرير السنوي المختصر.

ويعترض آخرون على هذا التقرير المختصر، ويعلنون أنه قد يعطى للإدارة الفرصة للتركيز على الجوانب الجيدة دون الجوانب السيئة التي تؤثر على الشركة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المحللين الماليين لا يفضلون هذا التقرير المختصر لأن المعلومات الأقل التي يتضمنها لا يُحتمل أن توفر نوع المعلومات التي يرغبون فيها. وأخيراً، يعلن البعض أنه لا يوجد ما يمنع الشركة من إرسال تقرير مختصر بجانب المعلومات الأكثر تفصيلاً إلى مساهميها. حيث أن هذا المدخل سوف يحل كل المشكلة ولكنه سيؤدي لزيادة التكلفة.

وبصفة عامة، فإن استخدام التقرير المختصر مازال محل خلاف. وفي الوقت الحاضر لا يتبع هذا الإجراء سوى عدد قليل من الشركات

التقرير المالي المخادع FRAUDULENT FINANCIAL REPORTING

يُعتبر نظام التقرير المالي في الولايات المتحدة بصفة عامة من أفضل نظم التقرير المالي في العالم. ولا يمكن التقليل من أهمية وجود نظام كفاء للتقرير المالي، لأنه يوفر المعلومات المالية التي تضمن حسن الأداء في أسواق رأس المال والإئتمان. ولكن لسوء الحظ فإن هذا النظام لا يعمل كما هو مخطط له دائماً. فهناك دلائل على وجود جوانب قصور في هذا النظام أبرزتها حالات التقرير المالي المخادع التي ظهرت في بعض الشركات.

ورغم عدم شيوع جوانب الغش في التقرير المالي، فإنها تظهر التساؤلات حول عملية التقرير المالي. وكما أشرنا في الفصل الأول، فإن الكونجرس في الولايات المتحدة يقوم دائماً بفحص هذه العملية لتحديد مدى إمكانية إجراء تحسينات عليها. على سبيل المثال، فإنه أثناء كتابة هذا الكتاب، كان الكونجرس الأمريكي مهتماً بمثل هذه القضايا الأساسية :-

- (١) كيف تعمل الممارسات المحاسبية والإفصاح المحاسبي على خدمة الجمهور بصورة جيدة؟
 - (٢) هل يفي المراجعون بالتزاماتهم تجاه جمهور المستثمرين؟
 - (٣) ماهو أثر سياسات الإلزام والإفصاح التي تضعها SEC؟
 - (٤) هل يمكن أن يكون أثر هذه السياسات المحاسبية التنظيمية قد ساهم في فشل بعض الشركات؟
 - (٥) ماهي المقترحات التشريعية - إن وجدت - الضرورية للتعامل مع أوجه القصور التي يمكن وجودها في معايير المحاسبة والمراجعة والإجراءات التنظيمية؟
- وهناك العديد من الجماعات الأخرى التي تقوم دائماً بدراسة بيئة التقرير المالي حيث تقوم بعضها بتحديد العوامل المسببة لهذا التقرير المالي المخادع وتضع الخطوات اللازمة للتقليل من حدوثة.

ويعرف التقرير المالي المخادع بأنه «أداء متعمد - سواء بالفعل أو بعدم الفعل - ينتج عنه تضليل جوهري في القوائم المالية» ويمكن أن يتضمن هذا التقرير المالي المخادع التشوية المتعمد والواضح في سجلات الشركة (مثل بطاقات المخزون) أو سوء تطبيق المبادئ المحاسبية (مثل عدم الإفصاح عن صفقات هامة نسبياً).

أسباب التقرير المالي المخادع : Causes of Fraudulent Financial Reporting

يحدث التقرير المالي المخادع عادة بسبب وجود ظروف معينة بالبيئة الداخلية أو الخارجية للمنشأة. حيث تتعلق مسببات البيئة الداخلية بضعف نظم المراقبة الداخلية، وعدم تمسك الإدارة بالاخلاقيات المهنية، أو ربما بدرجة السيولة أو الربحية بالشركة. وقد تتعلق مسببات البيئة الخارجية بظروف الصناعة، وبيئة الأعمال، أو بإعتبارات قانونية وتنظيمية أو الحصول على قروض أو تجنب مخالفة شروط ديون معينة أو لتحقيق مكسب شخصي من نوع معين [مكافآت إضافية أو ترقيات]. كما أن هناك بعض المواقف الضاغطة على الشركة أو على المدير وقد تقود أيضا إلى التقرير المالي المخادع، ومنها:-

- (١) الانخفاض المفاجيء في الإيرادات أو الحصة السوقية. ويمكن أن يحدث هذا الانخفاض في شركة منفردة أو في صناعة بأكملها.
- (٢) ضغوط الموازنة غير الواقعية، وخاصة تلك المتعلقة بالنتائج قصيرة الأجل. ويمكن أن تقع هذه الضغوط حين يتم تحديد أهداف الربح ووضع الموازنات بصورة عشوائية دون أخذ الظروف الفعلية في الاعتبار.
- (٣) الضغط المالي الناتج عن خطط المكافآت التي تستند الى الأداء الاقتصادي في الأجل القصير. ويظهر هذا الضغط بصفة خاصة عندما تكون المكافأة جزءا جوهري من إجمالي دخل المدير.

وتزداد فرص وجود عمليات التقرير المالي المخادع في الحالات التي يسهل فيها ارتكاب الغش ويكون إكتشافه أكثر صعوبة. وتنبع هذه الفرص عادة مما يلي:-

- (١) عدم وجود متابعة يقظة من جانب مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالشركة لعملية التقرير المالي.
- (٢) ضعف أو عدم وجود نظم المراقبة المحاسبية الداخلية. على سبيل المثال، يمكن أن تحدث هذه الحالة عندما يزداد العبء على نظام الإيرادات بالشركة نتيجة للتوسع السريع في المبيعات أو إمتلاك قسم جديد أو الدخول في مجال أعمال جديد وغير معتاد.
- (٣) الصفقات المعقدة وغير المعتادة مثل إندماج شركتين أو إيقاف نشاط معين بالشركة أو الإتفاقات الخاصة بشراء أو بيع أوراق مالية حكومية مع النص على إعادة الشراء.

(٤) التقديرات المحاسبية والتي تتطلب قدر كبير من الحكم الشخصي من جانب إدارة الشركة ومنها الإحتياطات الخاصة بخسائر القروض والمخصص السنوي لمصروفات الضمان .

(٥) وجود فريق مراجعة داخلية غير كفاء ، نتيجة لعدم كفاية عدده وعدم إلمامه بمجال المراجعة بشكل واضح .

وساهم ضعف أخلاقيات العمل بالشركة في ظهور مثل هذه الحالات . كما تزداد فرص التقرير المالي المخادع بصورة جوهرية أيضا عندما تكون المبادئ المحاسبية المتبعة في التقرير عن المعاملات غير موجودة أو غير واضحة أو تخضع لتفسيرات متعددة .

Response of The Profession

رد فعل المهنة :

تحاول المهنة بصورة جادة إيجاد حلول لمشكلة التقرير المالي المخادع . على سبيل المثال ، فقد أصدر مجلس معايير المراجعة الذي يتبع AICPA تسعة معايير مراجعة جديدة إستجابة لهذه الحالات وللزيادة في توقعات الجمهور من المراجع بالتصدي لها . وتتناول هذه المعايير ثلاث قضايا أساسية هي :-

- (١) تقوية الروابط مع لجنة المراجعة الداخلية الشركة .
- (٢) تحسين وسائل إتصال المراجع مع مستخدمي القوائم المالية .
- (٣) تحسين إجراءات المراجعة .

وعلاوة على ذلك ، تطالب SEC الآن بالإفصاح عن تغيير المراجع الخارجي للشركة . كما زاد الإهتمام في الفترة الأخيرة بما يُطلق عليه «تسوق الآراء» Opinion Shopping والذي تمارسه بعض الشركات التي تحاول العثور على مدخل محاسبي أكثر تفضيلاً بالنسبة لها عن طريق توجيه أسئلة لعدد من شركات المراجعة حول الطريقة التي يلزم إستخدامها في التقرير عن صفقات معينة . وبسبب إمكانية وجود قدر كبير من الحكم الشخصي بخصوص هذه الصفقات فإن شركة المراجعة قد تقدم الإجابة المفضلة لهذا العميل المحتمل ومن ثم تعمل كمراجع خارجي له في النهاية . ولزيادة وعي الجمهور العام بحالات تسوق الآراء المحتملة ، قامت SEC بوضع بعض متطلبات الإفصاح الجديدة التي تتعلق ببعض العمليات الاستشارية التي تكون قد تمت بين الشركة ومراجعها الجديد خلال آخر سنتين مائتين لهذه الشركة .

معايير الاختيار في المحاسبة والتقرير المالي

CRITERIA FOR MAKING ACCOUNTING AND REPORTING CHOICES

على مدار هذا الكتاب - وبصفة خاصة في هذا الفصل - ركزنا على الحاجة لتوفير المعلومات التي تفيد في التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية . ولتحقيق هذا الهدف يلزم أن يقوم المحاسب بإجراء إختيارات حكيمة بين المفاهيم والطرق ووسائل الإفصاح المحاسبية البديلة . وربما تندهش من هذا العدد الضخم من الإختيارات بين البدائل المحاسبية المقبولة التي يلزم أن يقوم المحاسبون بها . ومع ذلك ، فإنه يجب أن تعترف - كما أشار الفصل الأول - بأن المحاسبة تتأثر بصورة ظاهرة بالبيئة المحيطة بها . فلأن المحاسبة لا تعمل في فراغ ، فإنه يبدو من غير الواقعي أن نفترض إمكانية التخلص بصفة نهائية من التعدد في طرق المحاسبة والتقرير عن صفقات وأحداث معينة . ومع ذلك ، فإننا نأمل في أن المهنة - عن طريق وضع إطار نظري - ستكون قادرة على التركيز على إحتياجات مستخدمي القوائم المالية وإستبعاد هذا التنوع قدر الإمكان . وتُعد قوائم FASB في مفاهيم المحاسبة المالية والتي تتعلق بأهداف عملية التقرير المالي ، عناصر القوائم المالية ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأسس القياس والإعتراف في القوائم المالية - خطوات هامة في الإتجاه الصحيح . ومع ذلك فإن المهنة يجب أن تستمر في جهودها لوضع أساس متين Sound يمكن أن تُبنى عليه المعايير والممارسات المحاسبية . فكما قال أرسطو فإن «البداية الصحيحة تقطع أكثر من نصف المسافة» .

ملحق : « المحاسبة عن تغيرات الأسعار »

ACCOUNTING FOR CHANGING PRIRES

من الإفتراضات التي توضع في المحاسبة أن وحدة النقد تظل ثابتة على مدى فترة زمنية معينة . ولكن هل هذا الإفتراض واقعي ؟ يمكنك الاستماع لهذه القصة الخيالية التي تحكي عن شخص ذهب لينام وإستيقظ بعد ١٠ سنوات ، وأسرع الى التليفون يتصل بسمساره ليسأله عن قيمة محفظة الأوراق المالية التي يمتلكها ، فأخبره السمسار أنها تساوي عدة ملايين . وعندئذ إنتابته حالة من العظمة والتفاخر وعندما أوشك أن يسأل السمسار عن باقي ممتلكاته . تدخل عامل التليفون منبهاً . « إنتهت المدة ، نرجو إيداع ١٠٠٠٠٠ ج أخرى مقابل الدقائق الثلاث التالية » .

حيث تُشير هذه القصة الصغيرة إلى وأن الأسعار تتغير على مدى فترة زمنية معينة ، وأن هذا الشخص لن يكون في حالة أفضل بالضرورة عند إرتفاع الأسعار . ورغم أن المثال الذي توردته القصة مبالغ فيه ، فإنه يمكنك النظر إلى بيانات أكثر واقعية تقارن أسعار سنة ١٩٨٠ مع الأسعار التي كانت سائدة سنة ١٩٩٠ ، مثلاً ، لتؤكد من حدوث تغيرات جوهرية في الأسعار خلال فترة التضخم .

ورغم هذه التغيرات الظاهرة في الأسعار خلال فترة التضخم ، فإن مهنة المحاسبة مازالت تتبع إفتراض ثبات الوحدة النقدية عند إعداد القوائم المالية الأساسية للشركة . فرغم إعتراف المهنة بحدوث تغيرات في الأسعار ، فإنها تعتقد بأن وحدة القياس [الجنية مثلاً] تظل ثابتة على مدى فترة معينة بصورة تكفي لتقديم معلومات مالية ذات مغزى .

ومع ذلك ، فقد طالبت المهنة في وقت معين ، كما أنها تشجع الآن على الإفصاح عن بعض البيانات المعدلة بمستوى الأسعار في صورة معلومات إضافية . ومن أكثر المداخل المستخدمة شيوعاً في عرض آثار الأسعار المتغيرة على القوائم المالية للشركة :-

(١) محاسبة الوحدة النقدية الثابتة .

(٢) محاسبة التكلفة الجارية .

محاسبة الوحدة النقدية الثابتة

تحدد القيمة الحقيقية لوحدة النقد بالسلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بها . ويُطلق على هذه القيمة الحقيقية عادة القوة الشرائية . ومع مواجهة الاقتصاد لحالات

تضخم أو كساد، فإن مقدار السلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بالوحدة النقدية يتغير؛ بمعنى أن القوة الشرائية لوحدة النقد تتغير من فترة لأخرى.

وتقوم محاسبة وحدة النقد الثابتة على أساس تعديل بنود القوائم المالية إلى وحدات نقدية ذات قوة شرائية متماثلة. حيث أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تمثل تعديل للمعلومات المالية التقليدية إلى وحدة قياس عامة. وبمعنى آخر، فإن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تقوم بتغيير وحدة القياس، ولكنها - مع ذلك - لا تغير في المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة في التقرير عن مقادير التكلفة التاريخية. حيث تستند محاسبة الوحدة النقدية الثابتة إلى أساس التكلفة.

وعن طريق التعديل بالوحدة النقدية الثابتة، تصبح البيانات المالية قابلة للمقارنة، وبذلك يمكن إكتشاف الاتجاهات الهامة لها. والتعرف على الزيادة أو الإنخفاض الحقيقي في هذه البيانات.

الأرقام القياسية لمستوى الأسعار Price - Level Indexes

لتعديل المعلومات المالية إلى وحدات نقدية ثابتة، من الضروري قياس التغير في أسعار «سلة من السلع» من فترة لأخرى. ويمثل تكوين هذه السلة من السلع عملية معقدة وتتطلب ممارسة قدر كبير من الحكم الشخصي لتحديد البنود الأكثر ملاءمة للدخول في هذه السلة السوقية. ولحسن الحظ، فإن الجهات الحكومية تقوم عادة بتحديد عدد من هذه السلال المختلفة للسلع وحساب الأرقام القياسية لها. ومن أكثر هذه الأرقام شيوعاً - وهو ما يستخدمه المحاسبون - الرقم القياس لأسعار المستهلكين. حيث يعكس هذا الرقم متوسط التغير في أسعار التجزئة لمجموعة واسعة نسبياً من سلع المستهلكين.

والإجراءات الخاصة بتعديل أرقام التكلفة التاريخية المقرر عنها - والتي تختلف في قوتها الشرائية - إلى وحدات نقدية ذات قوة شرائية ثابتة سهلة نسبياً. حيث يتحقق هذا التعديل بمجرد ضرب المقدار الذي يتم تعديله في كسر يتمثل بسطه في الرقم القياسي للأسعار الجارية ومقامه في الرقم القياس للأسعار التي كانت سائدة في تاريخ نشأة هذا المقدار الذي يتم تعديله، ويُعرف هذا المقام عادة بسنة الأساس. وتظهر هذه المعادلة كمايلي :-

$$\text{القيمة المطلوب تعديله} \times \frac{\text{الرقم القياسي للسنة الحالية}}{\text{الرقم القياسي لسنة الأساس}} = \text{القيمة المعدلة}$$

ولتوضيح كيفية إجراء هذا التعديل ، بفرض أن هناك أرض مشتراة سنة ١٩٨٦ بتكلفة ١٠٠٠٠٠ ج ، وأنه تم شراء قطعة أرض أخرى سنة ١٩٩٠ بتكلفة ٨٠٠٠٠ ج . فإذا كان الرقم القياس لمستوى الأسعار ١٠٠ في سنة ١٩٨٦ ، ١٢٠ في سنة ١٩٩٠ ، ١٨٠ في سنة ١٩٩٣ ، فإنه سيتم تعديل قيمة الأراضي إلى مستوى أسعار سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

مشتريات	١٩٨٦	$(\frac{180}{100} \times 100000)$	=	١٨٠٠٠٠
مشتريات	١٩٩٠	$(\frac{180}{120} \times 80000)$	=	١٢٠٠٠٠
				<u>٣٠٠٠٠٠</u>
		القيمة المعدلة للأرض		

حيث تُعدل قيمة الأراضي إلى ٣٠٠٠٠٠ ج على أساس الوحدات النقدية سنة ١٩٩٣ بإستخدام الرقم القياس لسنة ١٩٩٣ وهو ١٨٠ كبسط في الحالتين والأرقام القياسية لسنة الأساس وهي ١٠٠ ، ١٢٠ كمقام . وإذا لم تُعدل أرقام التكلفة التاريخية ، فسوف ينتج عن ذلك إضافة وحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة إلى بعضها البعض ، وبالتالي سيكون المقدار النقدي الإجمالي بلا مغزى محدد .

البنود النقدية وغير النقدية Monetary and Nonmonetary Items

عند إعداد القوائم المالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة ، فإنه من الضروري التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية . حيث تتمثل البنود النقدية Monetary في حقوق تعاقدية بتحصيل أو سداد مقدار ثابت من النقدية . وتضم البنود النقدية كلاً من حسابات النقدية وحسابات المدينين وأوراق القبض والاستثمارات التي تُدر معدل فائدة ثابت ويُتَظَر إستردادها بمقدار ثابت في المستقبل . وتضم الإلتزامات النقدية حسابات الدائنين وأوراق الدفع والمستحقات مثل الأجور المستحقة والفوائد المستحقة والتعهدات طويلة الأجل الواجبة السداد بمقدار ثابت .

والأصول والإلتزامات التي لا يتم تبويبها كبنود نقدية تُصنف على أنها بنود غير نقدية لأغراض المحاسبة بالوحدة النقدية الثابتة . والبنود غير النقدية Nonmonetary هي البنود التي تتغير أسعارها مع التغيرات في المستوى العام للأسعار . ومن أمثلة الأصول غير

النقدية المخزون، الأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة. وتُعتبر أغلب الإلتزامات بنود نقدية، في حين أن حقوق ملكية رأس المال غير نقدية عادة.

آثار الاحتفاظ ببنود نقدية وغير نقدية

Effects of Holding Monetary and Nonmonetary Items

إن ملاك الأصول النقدية يخسرون خلال فترة التضخم بسبب التناقص المستمر في مقدار ما يشتره هذا المبلغ النقدي الثابت من سلع وخدمات. وعلى عكس ذلك، فإن الإلتزامات مثل حسابات الدائنين، أوراق الدفع التي تحتفظ بها الشركة خلال فترة التضخم يقل عبئها على الشركة لأنها سوف تُسدّد بوحّدات نقدية ذات قوة شرائية عامة أقل. ويُطلق على المكاسب أو الخسائر التي تنتج عن الاحتفاظ ببنود نقدية خلال فترات تغير الأسعار «مكاسب وخسائر القوة الشرائية». فعندما تُستثمر حقوق الملكية بالشركة في أصول نقدية، فإن القوة الشرائية لهذه الحقوق تتآكل بصورة منتظمة وبمعدل مساوي لمعدل التضخم.

ولتوضيح آثار الاحتفاظ ببنود نقدية، وغير نقدية في فترة التضخم بفرض أن شركة Helio كان لديها الميزانية التالية في بداية العام : [الرقم القياس للأسعار = ١٠٠].

١٠٠٠	النقدية	٤٠٠٠	أسهم رأس المال
٣٠٠٠	المخزون		
٤٠٠٠	جملة الأصول	٤٠٠٠	جملة حقوق المساهمين

فإذا تضاعف المستوى العام للأسعار خلال العام، ولم تقم الشركة بإجراء أي صفقات، فإنه لكي تكون الشركة في نهاية العام في نفس الوضع الإقتصادي الذي كانت عليه في بداية العام، فإن ميزانيتها يجب أن تكون بالصورة التالية :-

٢٠٠٠	النقدية	٨٠٠٠	أسهم رأس المال
٦٠٠٠	المخزون		
٨٠٠٠	جملة الأصول	٨٠٠٠	جملة حقوق المساهمين

حيث أنه يجب مضاعفة كل البنود لكي تظل الشركة على نفس الحالة الاقتصادية، ومع ذلك، فإن المخزون وأسهم رأس المال هي التي يمكن مضاعفتها فقط. فإزالت الشركة تحوز نقدية قدرها ١٠٠٠ ج فقط. وبالتالي فإنها قد تحملت خسارة قوة شرائية نتيجة للإحتفاظ بنقدية خلال فترة التضخم. وسوف تظهر ميزانية الشركة على أساس محاسبة الوحدة النقدية الثابتة كمايلي :

النقدية	١٠٠٠	أسهم رأس المال	٨٠٠٠
المخزون	٦٠٠٠	أرباح محتجزة	(١٠٠٠)
جملة الأصول	<u>٧٠٠٠</u>	جملة حقوق المساهمين	<u>٧٠٠٠</u>

فكما سبق، فإن شركة Helio قد حققت خسارة قوة شرائية قدرها ١٠٠٠ ج وتظهر كتخفيض للأرباح المحتجزة.

وبصورة عامة، فلأن الأصول والإلتزامات النقدية محددة بالفعل على أساس القوة الشرائية الجارية في الميزانية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، فإنها تظل بنفس مقدارها في القوائم المالية المعدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار. ورغم الإتفاق على حقيقة أن هذه البنود النقدية تظل بنفس مقدارها في القوائم المالية التاريخية وفي القوائم المعدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن هناك مكاسب أو خسائر قوة شرائية تنتج عن الاحتفاظ بهذه البنود خلال فترة تغير المستوى العام للأسعار. وعلى عكس ذلك، فإن البنود غير النقدية يُقرر عنها في القوائم المعدلة بمقادير تختلف عن مقاديرها المقرر عنها في القوائم التاريخية عندما يحدث تغير في المستوى العام للأسعار. ونتيجة لذلك، فقد تم تعديل كل من المخزون وأسهم رأس المال في المثال السابق للإعتراف بالتغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد.

مثال عام على محاسبة الوحدة النقدية الثابتة :-

لتوضيح عملية إعداد القوائم المالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة بفرض أن شركة Hart بدأت أعمالها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ببيع ما قيمته ١٩٠٠٠٠ ج من أسهم رأسمالها نقداً، وقامت على الفور بشراء أرض تكلفتها ٨٠٠٠٠ ج. وخلال سنة ١٩٩٣، قررت الشركة عن مبيعات قدرها ١٩٠٠٠٠ ج، تكلفة بضاعة مباعه قدرها ١٠٠٠٠٠ ج، ومصروفات تشغيل قدرها ٢٠٠٠٠ ج. وبالتالي تظهر قائمة دخل الشركة

عن سنة ١٩٩٣ على أساس التكلفة التاريخية كما يلي :-

١٩٠٠٠٠	المبيعات
١٠٠٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٩٠٠٠٠	مجمّل الربح
٢٠٠٠٠	مصرفات التشغيل
٧٠٠٠٠	صافي الدخل

كما تلاحظ الميزانيات المقارنة للشركة على أساس التكلفة التاريخية كما يلي :

١٩٩٢	١٩٩٣	
١١٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	النقدية
	٣٥٠٠٠	المخزون
٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	الأراضي
١٩٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	جملة الأصول
		الإلتزامات وحقوق المساهمين
١٩٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	أسهم رأس المال
	٧٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
١٩٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	جملة الإلتزامات وحقوق المساهمين

وفيما يلي الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة في إعداد القوائم المالية على أساس وحدة النقد الثابتة (وهي أرقام قياسية مبالغ فيها لابرار الأثر).

الأرقام القياسية للأسعار

١٠٠	٣١ ديسمبر ١٩٩٢
١٦٠	المتوسط عن سنة ١٩٩٣
٢٠٠	٣١ ديسمبر ١٩٩٣

قائمة الدخل بالوحدة النقدية الثابتة :

عند إعداد قائمة الدخل على أساس الوحدة النقدية الثابتة ، يتم تعديل الإيرادات والمصروفات على أساس الوحدة النقدية في نهاية السنة المالية . ويُقرر عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات المعدلة على أنه الدخل (الخسارة) قبل مكاسب (أو خسائر) القوة الشرائية . وعندئذ يتم إضافة (أو طرح) مكاسب (أو خسائر) القوة الشرائية للوصول إلى صافي الدخل (الخسارة) بالوحدة النقدية الثابتة .

ويُفترض عادة أن الإيرادات والمصروفات تحدث بصورة منتظمة على مدار العام . وبالتالي يتم ضرب المقادير التاريخية لها في نسبة التعديل - التي تضم في بسطها الرقم القياسي في نهاية العام وفي مقامها متوسط الرقم القياس عن العام - وفيما يلي قائمة الدخل المعدلة على أساس وحدة النقد الثابتة لشركة Hart [الإيضاحات المعروضة بين أقواس إلى اليسار ليست جزءاً من القائمة الرسمية ، ولكنها مقدمة لمساعدتك على فهم كيفية إعداد القائمة] :-

المبيعات	٢٣٧٥٠٠	$(\frac{200}{160} \times 190000)$
تكلفة البضاعة المباعة	١٢٥٠٠٠	$(\frac{200}{160} \times 100000)$
مجمّل الربح	١١٢٥٠٠	
مصروفات التشغيل	٢٥٠٠٠	$(\frac{200}{160} \times 200000)$
الدخل قبل خسارة القوة الشرائية	٨٧٥٠٠	
خسارة القوة الشرائية	(١١٨٧٥٠)	(كما هي محسوبة فيما بعد)
صافي الخسارة على أساس الوحدة النقدية الثابتة	(٣١٢٥٠)	

وفيما يلي شرح لتعديلات البنود السابقة :-

المبيعات : لأن المبيعات موزعة بانتظام على مدار العام ، يُستخدم الرقم القياسي المتوسط في الحساب عند تعديل المبيعات إلى الوحدات النقدية لنهاية العام .

تكلفة البضاعة المباعة : تتكون تكلفة البضاعة المباعة وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ ج من مقدارين هما مشتريات قدرها ١٣٥٠٠٠ ج ناقص مخزون آخر المدة وقدره ٣٥٠٠٠ ج . ولأن تكاليف المشتريات ومخزون آخر المدة موزعة على مدار العام ، يُستخدم الرقم القياسي المتوسط في الحساب عند تعديل تكلفة البضاعة المباعة إلى الوحدات النقدية لنهاية العام .

مصروفات التشغيل : لأن مصروفات التشغيل موزعة بصورة منتظمة على مدار العام ، يُستخدم الرقم القياسي المتوسط في الحساب عند تعديل مصروفات التشغيل الى الوحدات النقدية لنهاية العام .

خسارة القوة الشرائية : يتطلب حساب مكسب (خسارة) القوة الشرائية للبنود النقدية إجراء عملية مطابقة بين أرصدة كل بند نقدي في بداية ونهاية الفترة . ويتم ضرب رصيد أول المدة وكل مقدار داخل في هذه المطابقة في نسبة التعديل المناسبة له . ويوجد لدى شركة Hart بند نقدي واحد هو النقدية . ولأن الأسعار في حالة تزايد ، فسوف تواجه الشركة خسارة قوة شرائية عن سنة ١٩٩٣ ويتم حساب هذه الخسارة كما يلي :-

= حساب خسارة القوة الشرائية =			
الأرقام المعدلة إلى	نسبة	الأرقام التاريخية	
= وحدات ٩٣/١٢/٣١	التعديل	لسنة ١٩٩٣ ×	النقدية :
٢٢٠٠٠٠	٢٠٠	١١٠٠٠٠	رصيد أول المدة
	<u>١٠٠</u>		
٢٣٧٥٠٠	٢٠٠	١٩٠٠٠٠	يضاف : المبيعات
	<u>١٦٠</u>		
(٢٦٣٧٥٠)	٢٠٠	(١٣٥٠٠٠)	يطرح : المشتريات
	<u>١٦٠</u>		
(٢٥٠٠٠)	٢٠٠	(٢٠٠٠٠)	مصروفات التشغيل
	<u>١٦٠</u>		
٢٣٦٧٥٠			جملة الوحدات النقدية المعدلة
١٤٥٠٠٠		١٤٥٠٠٠	رصيد آخر المدة
		<u><u>١٤٥٠٠٠</u></u>	
(١١٨٧٥٠)			خسارة القوة الشرائية
<u><u>(١١٨٧٥٠)</u></u>			

فالعمود الأول من هذا الجدول يقوم بمطابقة أرصدة النقدية أول، آخر المدة على أساس تاريخي . مع ملاحظة أن المشتريات يتم تحديدها بإضافة مخزون آخر المدة وقدره ٣٥٠٠٠ ج إلى تكلفة البضاعة المباعة وقدرها ١٠٠٠٠٠ ج . وتقوم نسبة التعديل الخاصة برصيد النقدية أول الفترة على الرقم القياسي للأسعار في بداية هذه السنة (١٠٠) . وتقوم النسب الأخرى على أساس الرقم القياسي المتوسط خلال العام (١٦٠) . وتُشير جملة الوحدات النقدية المعدلة في نهاية العام وقدرها ٢٦٣٧٥٠ ج إلى مقدار النقدية الذي كان يلزم وجوده بالشركة حتى مع هذه الزيادات السعرية . ويُقارن هذا المقدار برصيد النقدية الفعلي في نهاية السنة على أساس التكلفة التاريخية لتحديد مقدار مكسب أو خسارة القوة الشرائية . ففي هذه الحالة ، فإن شركة Hart كان يجب أن يكون لديها نقدية في نهاية العام قدرها ٢٦٣٧٥٠ ج ولكنه بلغ بالفعل في نهاية العام ١٤٥٠٠٠ ج . ومن ثم ، فإن الشركة حققت خسارة قوة شرائية قدرها ١١٨٧٥٠ ج .

الميزانية على أساس الوحدة النقدية الثابتة :

عند إعداد ميزانية على أساس الوحدة النقدية الثابتة ، فإن كل البنود النقدية تكون محددة على أساس وحدات نهاية العام ، ومن ثم فإنها لا تحتاج إلى تعديل . ومع ذلك ، فإن البنود غير النقدية يجب تعديلها إلى وحدات نهاية العام . وفيما يلي ميزانية شركة Hart على أساس الوحدات النقدية الثابتة [الإيضاحات المعروضة بين أقواس إلى اليسار ليست جزءاً من القائمة الرسمية ، ولكنها مقدمة لمساعدتك على تفهم كيفية إعداد القائمة] :-

الأصول		
النقدية	١٤٥٠٠٠	(بنفس التكلفة التاريخية)
المخزون	٤٣٧٥٠	$(\frac{٢٠٠}{١٦٠} \times ٣٥٠٠٠)$
الأراضي	١٦٠٠٠٠	$(\frac{٢٠٠}{١٠٠} \times ٨٠٠٠٠)$
جملة الأصول	<u>٣٤٨٧٥٠</u>	
الالتزامات وحقوق المساهمين		
أسهم رأس المال	٣٨٠٠٠٠	$(\frac{٢٠٠}{١٠٠} \times ١٩٠٠٠٠)$
الأرباح المحتجزة	<u>(٣١٢٥٠)</u>	(من قائمة الدخل المعدلة السابقة)
جملة الالتزامات	<u>٣٤٨٧٥٠</u>	
وحقوق المساهمين		

وفيما يلي إيضاح للتعديلات التي طرأت على البنود :-

النقدية : النقدية هي بند نقدي ، ومن ثم يظل بدون تعديل .

المخزون : المخزون هو بند غير نقدي ، ومن ثم يجب تعديله . ولأن المخزون قد تم شراؤه بصورة منتظمة على مدار العام ، فإنه يجب ضرب مقداره وهو ٣٥٠٠٠ ج في النسبة بين الرقم القياس للأسعار في نهاية العام (٢٠٠) والرقم القياسي وقت شراء المخزون وهو الرقم القياس المتوسط عن العام (١٦٠) .

الأراضي : وهي بند غير نقدي ، ومن ثم يجب تعديله . ولأن الأراضي قد إشتريت في نهاية السنة السابقة ، فإنه يجب ضرب مقدارها وهو ٨٠٠٠٠ ج في نسبة الرقم القياسي في نهاية العام الى الرقم القياسي في تاريخ شراء الأرض وهو ١٠٠ .

أسهم رأس المال : وهي بند غير نقدي ، ومن ثم يلزم تعديله . ولأن أسهم رأس المال قد أصدرت في نهاية السنة السابقة ، فإنه يجب ضرب ١٩٠٠٠٠ في نسبة الرقم القياسي في نهاية العام إلى الرقم القياس في تاريخ إصدار الأسهم

الأرباح المحتجزة : لأنه لم يكن هناك رصيد للأرباح المحتجزة في بداية السنة ، فإن الأرباح المحتجزة بالوحدات النقدية الثابتة تتضمن فقط صافي خسارة الفترة الجارية على أساس الوحدات النقدية الثابتة وقدرها ٣١٢٥٠ ج . وعلى ذلك ، فإنه على أساس الوحدات النقدية الثابتة تقرر شركة Hart عن أرباح محتجزة سالبة في نهاية السنة الأولى للعمليات .

مزايا وعيوب محاسبة الوحدة النقدية الثابتة :-

Advantages and Disadvantages of Constant Dollar Accounting

لقد خضعت القوائم المالية بوحدات نقدية ثابتة لمناقشات واسعة داخل كل من مهنة المحاسبة ومجتمع المال والأعمال وأعتبرها الكثيرون وسيلة للتغلب على مشاكل التقرير المالي خلال فترات التضخم أو الإنكماش . وفي تأييد إعداد مثل هذه القوائم قدمت الحجج التالية :-

- (١) أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تمد الإدارة بتقدير كمي محدد بصورة موضوعية لأثر التضخم على أنشطة المنشأة .
- (٢) أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تستبعد آثار التضخم من المعلومات المالية عن طريق مطالبة كل منشأة باتباع نفس الإجراءات الموضوعية وإستخدام الرقم القياس لمستوى الأسعار ، وبالتالي فإنها تحافظ على قابلية القوائم المالية للمقارنة

فيما بين الشركات .

(٣) أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تُعظم قابلية القوائم المالية لنفس الشركة للمقارنة عن طريق إستبعاد الفروق التي ترجع لتغيرات المستوى العام للأسعار وبالتالي فإنها تحسن من عمليات تحليل الاتجاه .

(٤) أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تستبعد آثار تغيرات مستوى الأسعار دون إنشاء هيكل جديد في المحاسبة ، بمعنى أنها لا تخرج عن نظام المحاسبة المستند للتكلفة التاريخية المستخدم حالياً .

(٥) أن محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تستبعد ضرورة وجاذبية المداخل الجزئية المستخدمة في مواجهة آثار التضخم على القوائم المالية ، ومنها طريقة LIFO في تحديد تكلفة المخزون والإهلاك المعجل للأصول الثابتة .

وبالرغم من هذه المناقشات والتأييد الرسمي الواسع سواء داخل أو خارج مهنة المحاسبة ، فإن هناك تجاهل تام حتى هذه اللحظة لإعداد قوائم مالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة وإصدارها بصورة عامة . وربما يرجع ذلك إلى العيوب التي يراها البعض في القوائم المالية المعدة على أساس وحدة النقد الثابتة ومنها :-

(١) إن التكلفة الإضافية اللازمة لإعداد هذه القوائم لا تقابلها منافع من الحصول على معلومات ملائمة كافية .

(٢) أن القوائم المالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة ربما تسبب خلط لدى المستخدمين ويساء فهمها .

(٣) أن تعديل «قيمة» البنود غير النقدية على أساس التكلفة التاريخية معدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار لا تزيد فائدته عن التكلفة التاريخية وحدها ؛ بمعنى أنها تعاني من كل جوانب القصور في طريقة التكلفة التاريخية .

(٤) أن مكسب القوة الشرائية للبنود النقدية المقرر عنه مضلل للمستخدم لأنه لا يعني بالضرورة وجود إدارة ناجحة ، كما أنه لا يوفر للشركة أي أموال يمكن إستخدامها كتوزيعات أو في التوسع في الأصول الثابتة أو غيرها من الأغراض .

(٥) تفترض محاسبة الوحدة النقدية الثابتة أن التضخم يؤثر بصورة متساوية على كل المنشآت وكل أنواع الأصول والتكاليف ، وهو إفتراض غير صحيح .

وربما كان أكبر مانع لإستخدام محاسبة الوحدة النقدية الثابتة في الماضي هو أنها لا تمثل معنى محدد ؛ فمحاسبة الوحدة النقدية الثابتة ليست محاسبة على أساس القيمة الحالية ؛ كما أنها ليست محاسبة على أساس صافي القيمة البيعية أو على أساس التكلفة

الجارية وهنا تكمن أغلب الحجج المعارضة لاستخدامها.

محاسبة التكلفة الجارية CURRENT COST ACCOUNTING

إن سعر بند معين قد لا يتأثر بالتضخم العام فقط ، وإنما يتأثر أيضا بقوى سوقية فردية متعلقة به . على سبيل المثال ، فإنه خلال السنوات السابقة تغيرت أسعار بنود معينة بنسبة أكبر أو أقل من التغير في المستوى العام للأسعار . فالتغيرات في الأسعار الخاصة ببنود معينة قد تختلف تماماً عن التغير في المستوى العام للأسعار .

ومن الوسائل الشائعة في قياس التغير في الأسعار الخاصة التكلفة الجارية . وتُعرف التكلفة الجارية بأنها تكلفة الاستبدال لنفس الأصل المملوك للشركة . ويمكن تقدير هذه التكلفة الجارية بالرجوع الى قوائم الأسعار الجارية لهذا الأصل ، أو بضرب قيمته الدفترية في الرقم القياس الخاص لهذا الأصل . وعلى عكس مدخل الوحدة النقدية الثابتة ، والذي يقوم بمجرد تعديل الوحدات النقدية التاريخية إلى قوة شرائية ثابتة ، فإن مدخل التكلفة الجارية يُغير أساس القياس نفسه من التكلفة التاريخية إلى أساس القيمة الجارية .

تعديلات التكلفة الجارية Current Cost Adjustments

عند إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية ، من الضروري أيضاً التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية . فالبنود النقدية تكون محددة على أساس تكلفتها الجارية في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية ، ونتيجة لذلك فإنه لا يلزم إجراء أي تعديلات على بنود مثل النقدية ، حسابات المدينين ، أوراق القبض أو حسابات الدائنين وأوراق الدفع عند إعداد الميزانية على أساس التكلفة الجارية . ولا يتم حساب مكسب أو خسارة القوة الشرائية للبنود النقدية في ظل محاسبة التكلفة الجارية ، وذلك لأن وحدة القياس - الجنية مثلاً - لا تتغير من فترة لأخرى .

وعلى عكس ذلك ، فإنه يجب تعديل البنود غير النقدية في نهاية العام . فالتكلفة الجارية ، للبنود غير النقدية تميل للتغير مع الزمن . على سبيل المثال ، فإن الأرض التي تحتفظ بها الشركة لفترة زمنية سوف تتعرض عادة لأحد أشكال تغير الأسعار . وينطبق نفس الوضع على البنود غير النقدية الأخرى مثل المخزون ، الأصول الثابتة الأخرى ، والأصول غير الملموسة .

وعند تعديل بند غير نقدي ، ينشأ مكسب أو خسارة حيابة ويجب التقرير عنها في

القوائم المالية . ومكسب (خسارة) الحيازة هو الزيادة أو الإنخفاض في قيمة بند معين أثناء حيازة الشركة له . على سبيل المثال ؛ إذا كانت التكلفة الجارية للأرض ٢٠٠٠٠ ج في ١ يناير ١٩٩٣ . ٣٢٠٠٠ ج في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، تكون الشركة قد حققت مكسب حيازة لهذه الأرض قدره ١٢٠٠٠ ج .

وتظل الإيرادات والمصروفات الظاهرة في قائمة دخل التكلفة الجارية بنفس مقدارها على أساس التكلفة التاريخية ، لأنه في تاريخ إكتسابها أو تحملها فإنها تمثل التكلفة الجارية ولكن من الإستثناءات الأساسية على هذه القاعدة تكلفة البضاعة المباعة والتي سيتم توضيحها فيما بعد .

ولتوضيح إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية ، بفرض أن شركة Sensor بدأت نشاطها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ببيع أسهم رأس مال مقدارها ٩٠٠٠٠ ج نقداً وقامت على الفور بشراء أرض تكلفتها ٤٠٠٠٠ ج . وخلال السنة التالية ، قررت الشركة عن إيراد مبيعات قدره ١٦٠٠٠٠ ج تكلفة بضاعة مباعة قدرها ٧٥٠٠٠ ج ، ومصروفات تشغيل قدرها ٢٥٠٠٠ ج وتظهر قائمة دخل الشركة على أساس التكلفة التاريخية كما يلي :-

١٦٠٠٠٠	المبيعات
٧٥٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٨٥٠٠٠	مجمّل الربح
٢٥٠٠٠	مصروفات التشغيل
٦٠٠٠٠	صافي الدخل

كما تظهر الميزانية المقارنة للشركة على أساس التكلفة التاريخية كما يلي :-

الأصول		
١٩٩٢	١٩٩٣	
٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	النقدية
—	٨٠٠٠٠	المخزون
٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	أراضي

جملة الأصول	١٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
	<u> </u>	<u> </u>
	<u>الإلتزامات وحقوق المساهمين</u>	
أسهم رأس المال	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٦٠٠٠٠	—
	<u> </u>	<u> </u>
جملة الإلتزامات وحقوق المساهمين	١٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
	<u> </u>	<u> </u>

كما أن أرقام التكلفة الجارية الملائمة لبنود قائمة الدخل والميزانية عن سنة ١٩٩٣ تظهر كما يلي :-

الميزانية	قائمة الدخل	
٣٠٠٠٠	النقدية	١٦٠٠٠٠
١٠٥٠٠٠	المخزون	٩٥٠٠٠
٤٨٠٠٠	الأراضي	٢٥٠٠٠
٩٠٠٠٠	أسهم رأس المال	

قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية : CURRENT Cost Income Statement

في قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية يتم التقرير عن رقمين للدخل ؛ الأول هو دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية وهو يساوي إيراد المبيعات مطروحاً منه التكلفة الجارية للبضاعة المباعة ومصروفات التشغيل . ويمثل هذا المقدار الدخل الذي إكتسبته الشركة بعد مراعاة التكاليف اللازمة لإستبدال الأصول المستخدمة في العمليات .

أما رقم الدخل الثاني فهو صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية ، وهو يقيس إجمالي دخل الشركة من فترة لأخرى . وعلى ذلك ، فإنه يتم إضافة (طرح) مكاسب (خسائر) الحياة إلى دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية للوصول الى هذا الرقم . وفيما يلي قائمة دخل شركة Sensor عن سنة ١٩٩٣ على أساس التكلفة الجارية [الإيضاحات بين الأقواس إلى اليسار ليست جزء من القائمة الرسمية ، ولكنها مقدمة لمساعدتك على تفهم كيفية إعداد القائمة] :-

المبيعات	١٦٠٠٠٠	[نفس مقدار التكلفة التاريخية]
تكلفة البضاعة المباعة	٩٥٠٠٠	[معدلة إلى التكلفة الجارية]
	<u>٦٥٠٠٠</u>	
مجمول الربح	٢٥٠٠٠	[نفس مقدار التكلفة التاريخية]
مصرفوات التشغيل	٤٠٠٠٠	
دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية	٥٣٠٠٠	[الزيادة في التكلفة الجارية]
مكسب الحياةزة	<u>٩٣٠٠٠</u>	
صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية	<u><u>٩٣٠٠٠</u></u>	

وفيما يلي إيضاح للبنود السابقة :-

المبيعات ومصرفوات التشغيل :- المبيعات ومصرفوات التشغيل محددة بالفعل على أساس تكلفتها الجارية في قوائم التكلفة التاريخية ؛ ومن ثم ، لا يلزم إجراء أي تعديلات على هذه البنود .

تكلفة البضاعة المباعة :- تُباع البضاعة في أوقات مختلفة خلال العام . وفي تاريخ بيع هذه البضاعة يجب تحديد التكلفة الجارية للمخزون المباع . وعادة ما تختلف التكلفة التاريخية للبضاعة المباعة عن التكلفة الجارية لها .

مكسب الحياةزة الإجمالي :- يتكون مكسب الحياةزة بالشركة من ثلاث بنود كما يلي :-

التكلفة الجارية للبضاعة المباعة	٩٥٠٠٠	
التكلفة التاريخية للبضاعة المباعة	<u>٧٥٠٠٠</u>	
	٢٠٠٠٠	
التكلفة الجارية للمخزون	١٠٥٠٠٠	
التكلفة التاريخية للمخزون	<u>٨٠٠٠٠</u>	
	٢٥٠٠٠	
التكلفة الجارية للأرض	٤٨٠٠٠	
التكلفة التاريخية للأرض	<u>٤٠٠٠٠</u>	
	٨٠٠٠	
إجمالي مكسب الحياةزة	<u><u>٥٣٠٠٠</u></u>	

ونذكر بأن مكسب الحيازة يمثل زيادة في قيمة بند معين من فترة لأخرى . ولكن إذا تم بيع هذا البند خلال الفترة ، فإن مكسب (خسارة) الحيازة يُحسب حتى نقطة البيع فقط . وعلى ذلك فإن المخزون المباع - كما هو مقرر عنه ضمن مقدار التكلفة الجارية للبضاعة المباعة - قد زاد بمقدار ٢٠٠٠٠ ج . كما تحققت مكاسب حيازة عن المخزون الموجود بالشركة والأراضي وقدرها ٢٥٠٠٠ ج ، ٨٠٠٠ ج على التوالي . وتُعد مكاسب وخسائر الحيازة مؤشراً على كفاءة الإدارة في إقتناء وحيازة الأصول .

الميزانية على أساس التكلفة الجارية Current Cost Balance Sheet

تمثل عملية إعداد الميزانية على أساس التكلفة الجارية مهمة سهلة نسبياً . فالبند النقدي لا تُعدل لأنها محددة على أساس تكلفتها الجارية بالفعل . كما أن أسهم رأس المال لا تُعدل لأن رصيدها يمثل التكلفة الجارية لها . ويجب تعديل كل البنود غير النقدية الأخرى إلى تكلفتها الجارية . وفيما يلي ميزانية شركة Sensor في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ على أساس التكلفة الجارية [الإيضاحات بين قوسين إلى اليسار ليست جزءاً من القائمة الرسمية ، ولكنها مقدمة لمساعدتك على تفهم كيفية إعداد القائمة] :-

الأصول		
النقدية	٣٠٠٠٠	[بنفس مقدار التكلفة التاريخية]
المخزون	١٠٥٠٠٠	[معدل إلى التكلفة الجارية]
الأراضي	٤٨٠٠٠	[معدل إلى التكلفة الجارية]
جملة الأصول	١٨٣٠٠٠	
<hr/>		
الالتزامات وحقوق المساهمين		
أسهم رأس المال	٩٠٠٠٠	[بنفس مقدار التكلفة التاريخية]
الأرباح المحتجزة	٩٣٠٠٠	[من قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية]
جملة الإلتزامات وحقوق المساهمين	١٨٣٠٠٠	

وكما يتضح من الميزانية السابقة ، تتحدد الأرباح المحتجزة بإضافة صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية إلى رصيد الأرباح المحتجزة في أول السنة .

مزايا وعيوب التكلفة الجارية :- Advantages and Disadvantages of Current cost

من المزايا الخاصة بمحاسبة التكلفة الجارية والتي تتفوق بها على التكلفة التاريخية

ومحاسبة الوحدة النقدية الثابتة أنها تراعي تغيرات الأسعار الخاصة [بالزيادة والنقص] في البنود الفردية. ففي حين أن المستوى العام للأسعار قد يكون في تزايد، فإن الأسعار الخاصة ببعض البنود قد تكون في تناقص. على سبيل المثال، فإن أسعار الحاسبات الآلية، الساعات، أجهزة التليفزيون قد إنخفضت في الوقت الذي تزايد فيه المستوى العام للأسعار. ولا تسمح محاسبة الوحدة النقدية الثابتة التي تستخدم الرقم القياسي العام للأسعار بمثل هذه التغيرات في الأسعار بنفس الكفاءة التي يقدمها نظام التكلفة الجارية :-

وتُقدم المبررات الرئيسية التالية لإستخدام مدخل التكلفة الجارية :-

- (١) التكلفة الجارية توفر مقياس أفضل للكفاءة :- على سبيل المثال، إذا إستند حساب الإهلاك للتكاليف الجارية وليس التكاليف التاريخية، فإنه يمكن الحصول على مقياس أفضل لكفاءة التشغيل. فإذا إفترضنا وجود مدير جديد بإحدى الشركات التي تتضمن عدد من الأصول المشتراة حديثاً بأسعار جارية وأن أدائه يُقارن بأداء مدير آخر في وظيفة مماثلة بشركة أخرى ويستخدم أصول مماثلة ولكنها مشتراة منذ ٥ سنوات عندما كانت أسعارها أقل بكثير. يمكنك أن تستنتج ضرورة إعادة تقييم هذه الأصول القديمة لأن المدير الثاني سوف يُظهر عبء إهلاك أقل وصافي دخل أعلى من المدير الأول.
- (٢) التكلفة الجارية هي تقريب للخدمات المحتملة للأصل :- فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن تحدد القيم الحالية المخصصة للتدفقات النقدية التي سوف تنتج من إستخدام أصول معينة، ولكن التكلفة الجارية تمثل عادة تقدير معقول هذه القيمة. ومع زيادة التكلفة الجارية، فإن ذلك يعني تحقيق المنشأة لمكسب حيازة [زيادة في التكلفة الجارية لبند معين من فترة لأخرى] نتيجة الزيادة في القيمة المجمعة للخدمات المحتملة من الأصل.
- (٣) التكلفة الجارية تساهم في المحافظة على رأس المال المادي :- بفرض أن هناك أصل معين تم شراؤه بواحد جنيه وتم بيعه بمبلغ ٢ جنيه كما تم إستبداله بمبلغ ٢ ج، فما هو مقدار الدخل الذي يجب التقرير عنه وماهو مقدار الضريبة التي يجب سدادها؟. في ظل الإجراءات المحاسبية التقليدية، سوف يُسجل تحقيق دخل قدره ١ ج [وسوف يخضع هذا الدخل للضريبة ويُطالب المساهمون بتوزيع جزء منه]. ولكن إذا إستخدمت التكلفة الجارية، فلن يوجد دخل خاضع للضريبة، كما أن المطالبة بإجراء توزيعات ستكون أقل غالباً.

(٤) توفر التكلفة الجارية تقديراً للتدفقات النقدية المستقبلية :- فالمعلومات الخاصة بالتكلفة الجارية قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية في المستقبل وذلك عندما يكون سعر بيع منتج معين مرتبط بصورة واضحة بتكلفته الجارية . وعلاوة على ذلك ، فإن التقرير عن مكاسب (خسائر) الحيازة قد يساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

ويقدم معارضوا تعديلات التكلفة الجارية المبررات التالية لذلك :

(١) يخضع استخدام التكلفة الجارية للاجتهاد الشخصي لأنه من الصعب تحديد التكلفة الجارية لكل البنود عند لحظة زمنية معينة بصورة دقيقة . حيث لا يوجد سوق جيد لكل الأصول المستعملة بالشركة . كما أنه في أغلب الحالات لا يُستبدل بالأصل أصل آخر مماثل له تماماً ، وإنما يُستبدل به أصل أفضل أو أسرع منه أو أصل مختلف عنه تماماً أولاً يتم إستبداله على الاطلاق .

(٢) أن الحفاظ على رأس المال المادي ليس من مهام المحاسب :- فهناك إتفاق عام على أن ضمان عدم تآكل رأس المال هو وظيفة إدارية .

(٣) إن التكلفة الجارية ليست دائماً ممثلة للقيمة السوقية العادلة :- فقيمة الأصل دالة في التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه . ومع ذلك ، فإن التكلفة الجارية - لا تقيس بالضرورة الزيادة في الخدمات المحتملة لهذا الأصل .

وأخيراً فإن العديد من الحجج والآراء السابقة تنطبق أيضاً على نظام التكلفة الجارية بوحدة نقدية ثابتة [وهو نظام غير معروض بهذا الفصل] . ومن المبررات الإضافية لإستخدام نظام التكلفة الجارية بوحدة نقدية ثابتة أنه :-

(١) يعمل على تثبيت وحدة القياس ويوفر بيانات جارية قابلة للمقارنة .

(٢) يوفر معلومات أكثر مما يوفره أي نظام منها بمفرده . وفي ظل هذا النظام يتم التقرير عن مكاسب وخسائر الحيازة الناتجة عن التضخم أو الإنكماش وكذلك عن مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لصافي البنود النقدية . ومن العيوب المحتملة لهذا النظام أنه أعلى تكلفة في إعداد القوائم ، وأن المعلومات الأكثر ليست دائماً المعلومات الأفضل لأنها قد تؤدي لإرباك القارئ وتقود لما يُعرف

بعبء المعلومات Information Overload

موقف المهنة من معلومات تغيرات الأسعار :

PROFESSION'S POSITION ON CHANGING PRICE INFORMATION

إستجابة من FASB للحاجة إلى معلومات عن آثار الأسعار المتغيرة على القوائم المالية، فإنه قام في سبتمبر ١٩٧٩ بمطالبة الشركات الكبرى التي طرحت أوراقاً مالية في إكتتاب عام بالإفصاح عن بعض المعلومات المالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار. وقد قُدمت هذه المعلومات المعدلة بالمستوى العام للأسعار على أساس تجريبي وتكونت من معلومات معدلة من القوائم المالية الأساسية لتعكس التغيرات في :-

(أ) مستويات الأسعار العامة [بيانات وحدة نقدية ثابتة]، و

(ب) مستويات الأسعار الخاصة [بيانات تكلفة جارية].

وقد أظهر إستقصاء قام به FASB على مستخدمي ومراجعي القوائم المالية أن كلاً من عدد المستخدمين ومدى إستخدام هذه البيانات كان محدوداً. حيث ذكرت العديد من الردود أن البيانات المعدلة بالمستوى العام للأسعار يبدو أنها لا تُستخدم بواسطة مؤسسات الاستثمار أو البنوك أو المستثمرين بصفة عامة. وعلى ذلك، فإنه بسبب عدم شيوع إستخدام هذه المعلومات من جانب، وبسبب إنخفاض معدلات التضخم نسبياً في السنوات الأخيرة، إقتنعت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة بتقليل المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بآثار الأسعار المتغيرة. ويقتصر الأمر الآن على تشجيع الشركات على الإفصاح عن المعلومات المعدلة بالمستوى العام للأسعار مع إطلاق الحرية لها في إستخدام الأساليب المختلفة للإفصاح.

الأسئلة

- (١) ماهي المزايا الأساسية للملاحظات الواردة على القوائم المالية؟ وماهي أنواع البنود التي يتم التقرير عنها عادة في الملاحظات؟
- (٢) ماهو مبدأ الإفصاح الكامل في المحاسبة؟ ولماذا زاد الإفصاح بصورة ظاهرة في السنوات العشر الأخيرة.؟
- (٣) يُطالب FASB الشركات بإجراء تسوية بين معدل الضريبة الفعال [الحقيقي] ومعدل الضريبة الإسمي، فما هي فائدة مثل هذا الإفصاح؟
- (٤) إشرح معنى المصطلحات التالية:
 - (أ) أصول يمكن تحديدها Identifiable
 - (ب) مبيعات فيما بين القطاعات Intersegment sales
 - (ج) قطاع صناعي Industry Segment
 - (د) تكلفة عامة Common Cost
- (٥) ماهي التقارير المالية المؤقتة؟ ولماذا لا تُقدّم الميزانية عادة ضمن هذه البيانات المؤقتة؟
- (٦) ماهي المداخل المقترحة للتغلب على مشكلة الموسمية المتعلقة باعداد التقارير المالية المؤقتة.
- (٧) ما هو الفرق بين الرأي غير المتحفظ والرأي « النظيف » والرأي المتحفظ لمراقب الحسابات ؟.
- (٨) ماهي المشاكل المحاسبية المرتبطة بعرض البيانات المؤقتة؟

الحالات :-

- (١) تقوم شركة Holiday بإعداد قوائمها المالية السنوية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ أبريل ١٩٩٢. ولأن كل أسهم الشركة ذات إكتتاب مغلق، فإن الشركة غير ملزمة بتقديم أية تقارير مالية لجهات الإشراف الحكومية. وتقوم الشركة بتصنيع حاويات من البلاستيك والزجاج والورق لبيعها لمصنعي الأغذية والمشروبات وموزعيها.
- وتحتفظ شركة Holiday بحسابات مراقبة منفصلة لمخزون المواد الخام، المنتجات التامة والانتاج تحت التشغيل وذلك لكل نوع من أنواع الحاويات الثلاثة. ويتم تقييم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل.

وتصنف الأصول الثابتة للشركة إلى المجموعات التالية :- أراضي ، ومباني ، أثاث ومهملات ، تسهيلات صناعية ومعدات صناعية ، ويتم الاحتفاظ بكل الأصول الثابتة بالتكلفة . وتعتمد طرق الإهلاك المستخدمة على نوع الأصل (تصنيفه) وتوقيت إقتناؤه .

وتخطط شركة Holiday أن تعرض المخزون والأصول الثابتة في ميزانيتها بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٩٢ كما يلي :-

٤٨١٤٢٠٠

المخزون

٦٣١٠٠٠٠

الأصول الثابتة (بعد الإهلاك)

المطلوب :

ماهي المعلومات المتعلقة بالمخزون والأصول الثابتة التي يجب الإفصاح عنها بواسطة شركة Holiday في القوائم المالية المعتمدة المقدمة للمساهمين - سواء في صلب القائمة أو ضمن الملاحظات - وذلك عن السنة المالية ١٩٩١ - ١٩٩٢ ؟

قمت بإتمام مراجعة شركة Carol وفروعها عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ وتوصلت بفحصك إلى نتائج مرضية . وقد قمت من قبل بفحص القوائم المالية لشركة Carol عن الثلاث سنوات السابقة . وتقوم الشركة الآن بأعداد تقريرها السنوي للمساهمين . وسوف يتضمن التقرير القوائم المالية الموحدة لشركة Carol وفروعها وتقرير المراجع المختصر الذي أعدته . وخلال قيامك بالمراجعة إسترعى إهتمامك مايلي :-

١ - أن نائب المدير - وهو أحد المساهمين - قد ترك العمل في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بعد خلافه مع المدير . ويقوم نائب المدير بتجميع توكيلات من المساهمين ويتوقع الحصول على توكيلات كافية للتحكم في مجلس الادارة وتعيين رئيس جديد له . ويخطط الرئيس للحصول على ملاحظة معدة تتضمن معلومات عن إنجازات الإدارة خلال السنوات السابقة لكسب تأييد المساهمين .

٢ - قررت الشركة في ١٩٩٣ إستخدام طريقة القسط الثابت في الإهلاك للمعدات وسوف تُستخدم طريقة القسط الثابت لعمليات إقتناء الأصول الجديدة وكذلك للأصول التي سبق إقتناؤها والتي كان إهلاكها يُحسب على أساس القسط المتناقص .

٣ - تقوم مصلحة الضرائب حاليا بفحص إقرار ضريبة دخل الشركة لعام

١٩٩٠ ، وهناك خلاف حول مقدار الاستقطاع الذي أجراه أحد فروع الشركة عن خسارة محققة في ١٩٩٠ . وما زالت عملية الفحص سارية ولا يمكن تحديد أي إلزام إضافي للضريبة في هذا الوقت . ويعتقد المستشار الضريبي للشركة أنه لن يكون هناك إلزام ضريبة إضافية جوهري .

المطلوب :

أ - إعداد الملاحظات - إن وجدت - التي سوف تقترحها للبنود المدرجة عالية .
ب - ذكر الأسباب التي تراها لعدم الإفصاح في الملاحظات عن كل من البنود السابقة والتي لم يتم إعداد ملاحظة لها .

(٣) تقوم شركة Ramon - وهي شركة ذات إكتتاب عام - بإعداد بيانات مالية مؤقتة interim سوف تصدرها لمساهميها وللجهات الحكومية في نهاية الربع الأول من السنة المالية ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . وقد قام قسم المحاسبة المالية بالشركة بتجميع بيانات الإيرادات والمصروفات الملخصة التالية عن الربع الأول من السنة :-

٦٠٠٠٠٠٠٠	المبيعات
٣٦٠٠٠٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٢٠٠٠٠٠٠	مصروفات بيع متغيرة
٣٠٠٠٠٠٠	مصروفات بيع ثابتة

وقد تضمنت مصروفات البيع الثابتة سداد مبلغ دفعة واحدة قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه للتليفزيون عن إعلانات السنة بأكملها .

المطلوب :

(أ) يجب على شركة Ramon أن تصدر قوائمها المالية ربع السنوية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد التقارير المالية المؤقتة :-
١ - إشرح ما إذا كانت الشركة يجب أن تقرر عن نتائج التشغيل بها عن هذا الربع كما لو كان فترة تقرير مالي مستقلة أم كجزء مكمل لفترة التقرير المالي السنوية .

٢ - إشرح كيف ستنعكس المبيعات ، تكلفة البضاعة المباعة ، مصروفات البيع الثابتة في التقرير ربع السنوي للشركة المعد عن الربع الأول من السنة المالية ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، مع تبرير عرضك بإختصار

(ب) ماهي المعلومات المالية - كحد أدنى - التي يجب أن تفصح عنها شركة

Ramon لمساهميها في تقاريرها ربع السنوية؟

(٤) أعدت شركة Love الصناعية موازنة لأنشطتها عن سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

المقدار	الوحدات	
٩٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	صافي المبيعات
٥٤٠٠٠٠٠		تكلفة البضاعة المباعة
٣٦٠٠٠٠٠		هامش المساهمة
٢١٠٠٠٠٠		مصرفات بيعية وإدارية
١٥٠٠٠٠٠		دخل التشغيل
—		إيرادات ومصرفات غير تشغيلية
١٥٠٠٠٠٠		الدخل قبل ضرائب الدخل
٦٠٠٠٠٠		ضرائب الدخل المقدرة (جارية ومؤجلة)
٩٠٠٠٠٠		صافي الدخل
٩,٧٥ جنيه		ربح السهم العادي

وقد مارست شركة Love عملياتها محققة أرباح لعديد من السنوات ويتميز نمط الإنتاج والبيع بها بالموسمية كذلك النمط المتنبأ به عن سنة ١٩٩٣ . حيث يُتوقع أن يتبع حجم المبيعات نمط ربع سنوي على الصورة ١٠٪ ، ٢٠٪ ، ٣٥٪ ، ٣٥٪ على التوالي ، وذلك بسبب موسمية الصناعة . كما أنه من المتوقع - بسبب محددات طاقة الإنتاج والتخزين - أن يتبع الإنتاج النمط ٢٠٪ ، ٢٥٪ ، ٣٠٪ ، ٢٥٪ لكل ربع على التوالي

وفي نهاية الربع الأول من سنة ١٩٩٣ ، قامت السيدة Dana بإعداد وإصدار التقرير المؤقت التالي لإصداره على نطاق عام :-

المقدار	الوحدات	
٩٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	صافي المبيعات
٥٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٣٦٠٠٠٠٠		مجمول الربح
٤١٢٠٠٠٠		مصرفات إدارية وبيعية
(٥٢٥٠٠٠)		خسارة التشغيل

(٢٦٢٥٠٠)	خسارة حريق المخزون
(٣١٥٠٠٠)	الخسارة قبل ضرائب الدخل
—	ضرائب الدخل المقدرة
(٣١٥٠٠٠)	صافي الخسارة
(٣, ١٥)	الخسارة لكل سهم عادي

وفيما يلي بعض المعلومات الإضافية المتاحة عن الربع الأول الذي إكتمل لتوه ولكن لم تُدرج بياناته في المعلومات العامة المنشورة :-

١ - بفرض أن خسارة حريق المخزن تستوفي شروط الخسارة غير العادية لأن المخزن له تكلفة غير مهلكة قدرها ٨٠٠٠٠ جنيه وتم تغطية مبلغ ٢١٧٥٠٠ من التأمين على المخزن. ولا يُتوقع حدوث مكاسب أو خسائر أخرى خلال هذا العام من أحداث أو صفقات مماثلة، كما أن شركة Love ليست لديها خسائر مماثلة في السنوات السابقة، وسوف تُستقطع الخسارة بأكملها كخسارة عادية لأغراض ضريبة الدخل.

٢ - تستخدم الشركة نظام تكلفة معيارية يتم فيه وضع المعايير عند مستويات يمكن تحقيقها سنوياً. وفي نهاية الربع الأول كان هناك تكاليف إضافية ثابتة بالمصنع غير محملة (إنحراف حجم) قدرها ٧٥٠٠٠ جنيه تمت معالجتها كأصل في نهاية هذا الربع. وقد بلغ الإنتاج خلال هذا الربع ٢٠٠٠٠٠ وحدة منها ١٠٠٠٠٠ وحدة مباعة.

٣ - تم إعداد موازنة المصروفات البيعية والادارية والعامة على أساس مصروفات ثابتة قدرها ١٣٥٠٠٠٠ جنيه عن السنة علاوة على مصروفات متغيرة لوحدة المبيعات قدرها ١,٧٥ جنيه

٤ - معدل ضريبة الدخل الفعال [الحقيقي] من المتوقع أن يبلغ ٤٠٪ من الأرباح قبل ضرائب الدخل عن عام ١٩٩٣. ولا توجد فروق دائمة بين الدخل المحاسبي قبل الضرائب والدخل الخاضع للضريبة.

٥ - تم حساب ربح السهم على أساس وجود ١٠٠٠٠٠٠ سهم. وهناك نوع واحد من الأسهم المصدرة ولا توجد ديون طويلة الأجل كما لا توجد خطط لحقوق إختيار أسهم.

المطلوب :

أ - دون الرجوع للحالة الخاصة السابقة، ماهي معايير الافصاح عن البيانات المالية المؤقتة (التقارير المالية المؤقتة المنشورة) للشركات ذات الإكتتاب العام؟ ولماذا؟.

ب - حدد أوجه القصور في شكل ومحتوى التقرير المؤقت لشركة Love دون الرجوع إلى المعلومات الإضافية.

ج - في كل من بنود المعلومات الإضافية الخمسة، حدد المعالجة المفضلة لكل بند لأغراض إعداد التقارير المؤقتة مع ذكر سبب تفضيل هذه المعالجة.

(٥) في التقرير السنوي لشركة Steel تم التقرير عما يلي :-

«قامت الشركة بإجراء تحسينات ظاهرة على نظام تنقية الهواء عن طريق إتمام المرحلة الأولى من نظام ضخخ للرقابة على تلوث الهواء، ومن المتوقع أن يتم إستكمال هذا النظام وتشغيله خلال هذا الربع»

المطلوب :

أ - هل تعتقد أن الشركة يجب عليها أن تفصح عن معلومات من هذا النوع؟

ب - كيف يمكن للشركة أن تقيس أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؟.

معجم المصطلحات

GLOSSARY

Absorption Costing	تحميل التكلفة الكلية
Accounting cycle	الدورة المحاسبية
Accounting Principles board	مجلس مبادئ المحاسبة
Accounts Payable ledger	أستاذ مساعد الدائنين
Accounts Receivable	حسابات المدينين
Accounts receivable ledger	أستاذ مساعد المدينين
Accrual basis Accounting	أساس الاستحقاق في المحاسبة
Accrued expenses	مصروفات مستحقة
Accrued Revenues	إيرادات مستحقة
Adjunct account	حساب مدعم
Adjusted truak balance	ميزان المراجعة المعدل
Adjusting entry	قيد التسوية
Allowance Method	طريقة المخصص
Amortization	الاستنفاد
Annuity	الدفعة
Annuity due	الدفعة المستحقة
APB operions	نشرات مجلس مبادئ المحاسبة
Assumptions	إفتراضات
Bank overdrafts	السحب على المكشوف
Bank Reconciliation	مذكرة تسوية البنك
Capital expenditure	نفقة رأسمالية
Capital lease	إستئجار رأسمالي
Capital Maintenance approach	دخل الحفاظ على رأس المال

Capitalization period	فترة الرسملة
Cash equivalent	المعادل للنقدية
Cimeliness	التوقيت المناسب
Closing entries	قيود الإقفال
Committee on Accounting Procedures	لجنة إجراءات المحاسبة
Comparability	القابلية للمقارنة
Comprehensive income	الدخل الشامل
Compound interst	الفائدة المركبة
Compound interest method	طريقة الفائدة المركبة
Conceptual Framework	الإطار الفكري
Conservatism	الحيطه والحذر
Consigned goods	بضاعة الأمانة
Consistency	الثبات
Constraints	قيود ومحددات
Contingent liabilities	إلتزامات مشروطة
Contra account	حساب مقابل
Control account	حساب مراقبة
Copyright	حق الطبع
Current Ratio	نسبة التداول
Decision usefulness	المنفعة للقرار
Declining balance method	طريقة القسط المتناقص
Deferred annuity	الدفعة المؤجلة
Deferred charges	أعباء مؤجلة
Depletion	النفاذ
Deposits in transit	إيداعات بالطريق
Depreciation	الإهلاك
Direct write-off Method	طريقة التخفيض المباشر
Discounting	عملية الخصم
Discovery value	قيمة الاكتشاف

Double - entry accounting	محاسبة القيد المزدوج
Earned revenue	إيراد مكتسب
Earnings per share	ربح السهم
Economic entity assumption	فرض الوحدة الاقتصادية
Effective yield	العائد الفعال (الحقيقي)
Event	حدث
Expectation gap	فجوة التوقع
Factoring Receivable	خصم حسابات المدينين
Feedback value	قيمة التغذية العكسية
Financial Accounting Standards	مجلس معايير المحاسبة
Financial Flexibility	المرونة المالية
Financial reporting	عملية التقرير المالي
Financial statements	القوائم المالية
Franchise	إمتيازات
Full disclosure principle	مبدأ الإفصاح الكامل
G A S B	مجلس معايير المحاسبة الحكومية
Gain contingencies	مكاسب مشروطة
General Journal	اليومية العامة
General ledger	الأستاذ العام
Going concern assumption	إفترض الاستمرار
Goodwill	شهرة المحل
Gross profit method	طريقة مجمل الربح
Historical cost principle	مبدأ التكلفة التاريخية
Impairment	تآكل
Imputed interest Rate	معدل الفائدة المحتسب
Income Statement	قائمة الدخل
Intangible assets	أصول غير ملموسة
Intra period tax allocation	التوزيع الضريبي على مدار الفترة
Involuntary conversion	التحويل الإجباري

Lifo Liquidation	تصفية مخزون Lifo
Liquidating dividends	توزيعات تصفية
Lower of cost or market	التكلفة أو السوق أيهما أقل
Lump sum purchase	الشراء بمبلغ إجمالي
Matching principle	مبدأ المقابلة
Materiality	الأهمية النسبية
Markdowns	التخفيضات السعرية
Markup	الزيادة السعرية
Monetary unit assumption	إفترض وحدة النقد
Neutrality	الحياد
Net Realizable value	صافي القيمة القابلة للتحقق
Nominal accounts	الحسابات الإسمية
Non-interest-bearing notes	أوراق دفع لا تحمل فائدة
Nonmonetary assets	أصول غير نقدية
Nonreciprocal transfers	تحويلات غير متبادلة
Notes Receivable	أوراق القبض
Obsolescence	التقادم
Operating cycle	دورة التشغيل
Organization costs	تكاليف التنظيم (التأسيسي)
Patent	حق إختراع
Periodic inventory system	نظام الجرد الدوري
Periodicity assumption	إفترض الدورية
Perpetual inventory system	نظام الجرد المستمر
Pledging Receivables	رهن حسابات القبض
Posting	الترحيل
Postretirement benefist	المنافع التالية للتقاعد
Predictive value	القيمة التنبؤية
Present value	القيمة الحالية
Prior period adjustment	تعديلات فترات سابقة

Property, plant, and equipment	العقارات والآلات والمعدات (الأصول الثابتة)
Purchase commitments	إرتباطات الشراء
Qualitative characteristics	الخصائص النوعية
Real accounts	الحسابات الحقيقية
Realizable Revenue	إيراد قابل للتحقق
Realized Revenue	إيراد محقق
Relevance	الملاءمة
Reliability	المصداقية
Replacements	عمليات الإحلال
Representational Fathfulness	الصدق في العرض
Research and development costs	تكاليف البحث والتطوير
Reserve Recognition accounting	محاسبة الاعتراف بالاحتياطي
Restricted cash	نقدية مقيدة
Retail inventory method	طريقة مخزون التجزئة
Revenue expenditure	نفقة إيرادية
Revenue Recognition Principle	مبدأ الاعتراف بالإيراد
Reversing entries	القيود العكسية
Salvage value	قيمة النفاية
S E C	لجنة بورصات الأوراق المالية
Self-insurance	التأمين الذاتي
Statement of cash flows	قائمة التدفقات النقدية
Statement of Retained earnings	قائمة الأرباح المحتجزة
Stewardship Function	وظيفة المساءلة
Straight - Line Method	طريقة القسط الثابت
Subsequent events	الأحداث التالية للميزانية
Subsidiary ledger	دفتر أستاذ مساعد
Sum-of-the-years- digits method	طريقة مجموع أرقام السنوات
Contingent liabilities	إلتزامات مشروطة

Trademark	علامة تجارية
Trade notes payable	أوراق دفع تجارية
Transfer with recourse	التحويل مع حق الإسترداد
Transfer without recourse	التحويل بدون حق الإسترداد
Time value of money	القيمة الزمنية للنقد
Unearned Revenue	إيراد غير مكتسب
Understandability	القابلية للفهم
Verifiability	إمكانية التحقق منها
Vested rights	حقوق مكتسبة
Warranty	الضمان
Working capital	رأس المال العامل
Work sheet	مذكرة التسوية